



المجلد الأول
من تجريد العلامة السباني على مختصر
الامام عبد الله بن التفتازاني على متن التلخيص في علم
المعاني تعتمدهما الله برحمته
وأسكنهما الفردوس
بجته

٢

موسى الخوافي جهات من تقرير العلامة المحقق مربي العلماء وقدره الفضلاء
شيخ الاسلام شمس الدين شيخ الجامع الأزهر الشيخ الانباري حفظه الله

سجلت في مكتبتي

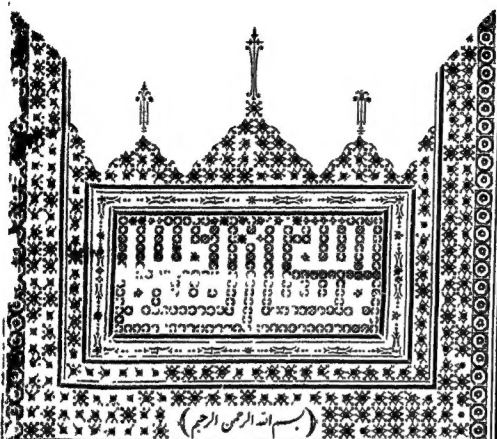
ومجلت في مكتبته
دكان السيد عمر المشاب بالازهر

(الطبعة الثالثة)

بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٢١١

هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(بسم الله الرحمن الرحيم)
تحمده

(تحمده) يا من أوزرت للبغاة عرائس المعاني في حلل المياني وأمرزت للفصحاء قصبات السقي في مياد
التبيان وتصدى على نيك محمد المحصوص بالقصاحة الباهرة العقول والأذهان المجيز سيلات
فرسان البغاة في كل ميدان وعلى آله وصحبه مقروع شجرة كالأمة الباسقة وفراق سمة الأنعام الباقية
صلا توعلاما دائمين متلازمين مادام القلم متقاد الأفكار جاري أعنان البنان لبيان الأسرار وأما بعد
فيقول العبد الفقير القاني مصطفي بر محمد الثاني غفر الله له ولوالديه ونظر بعين عنائه إليه
حواش شريفة وتعليقات لطيفة خلقت عن الحشوة والتعقيد وحوث كل عقد فريد تعبر عن
معانيها وتعرف وجه شأنها إذا واصل إليها خاطب معناها وأدله في كشف غطاها أسفرت عن
مراده وأسعفته بسعاده كفوهاذهن رائتي وعقل فائتي ومهرها صدق التأمل والإنصاف وطهر
التوغل والاعتصاف على شرح التلخيص في علم المعاني لسيد المحققين مولانا سعد الدين الشافعي
جزدت غلامس وهاشم نسخة شجينة العلامة الفاضل والهام الكامل سداً للمحققين وسداً للمدقة
كشاف المشكلات ومزيل المضلات لودعي زمانه وألحق عصره وأنه أسأذنا فخر الأقران ونحو
الزمان المحفوف برعاية التمن سيدنا ومولانا الشيخ محمد الصبان لارالت الطروس ضاحكة
أفلامه ولا يرتدقائي عبارات متبسة بكلمة أفهامه وانما عنيت بجمعها وإن كان من فرب
هذا الميدان لكونها القريبة في هذا الشأن وربها للعفو والغفران بدعوة صالح من الإخوان وبا
أستعين على ما لا سبيل الرشاد فهو المعترضة لتبليغ المراد قال نعم الله (قوله تحمده) فيها
خسة الأزل ان ذكرته فتمنى شرح الصدور وتوثر القلوب وأنا أحفل أن يكون لجزء معين المحم
أو لجزء راعا الاستتلال المتبادر منه أنه لاجل كونها المحمود عليه لا للمودع مع صلتها مع معنى المش
وتعليق الحكمي بالمشق قصده غلبا الإشارة إلى عليه المشتق منه فهذا الحمد جدو شكرا اختار التع
بالحمد على ~ الشكر والجواب أن ذلك لافتتاح القرآن المجيد بعبادنا الحمد ولولاه رأس الشكر كان

(قوله عرائس المعاني) من
إضافة التشبيه إلى المشبه
وقوله في حلل ترشيح التشبيه
وأضافة حلل البيان تخيل
لمكنية (قوله الباهرة) أي
الغالبية أي الغالب هو
بديها العقول أي لذوي
العقول

(قوله والأذهان) في المصباح
الذهن الذكاء والقطعة
والجمع أذهان أه والذكاء
حاسة القلب وكال العقل
وسرعة الفهم

الحديث لانه اصرح انواعه وقلت روى ما شكر الله عبد لم يحمد أي ما أظهر نعمته كل الاظهار عبد لم ين عليه باللفظ ولانه أقرب الى ما تنال حديث كل أمر ذي نال لا يبدأ بعب بالحمد فهو أجذب على روايته تضم المال وان قيل انها ضعيفة ولا يراد أن زيادة النعم مرتبسة على الشكر لقوله تعالى لن شكرتم لازيدنكم فليس المراد في الآية خصوص الشكر بل يقتضيه قطعاً لما يشغل الشكر بغير لفظه وختمه الأركان واعتقاد الجنان في مقابلة النعمة ومن جسد ذلك يعرف وجه عدم التعبير بالحمد ووجهه أيضاً استتار الحمد على المدح بأن فيه تنبيه على أنه فاعل مختار كاعلمه المسجلون الأخبار الثاني لم اختار الجمل للضارعة على الجمله الأصح مع أنها تدل على دوام مضمونها ومع أنها المفتحة بها ثلث الله تعالى والجواب أن ذلك لئلا المضارعة على محمد مضمونها داعية للمعشر ذلك بقصد ما يقابل بالحمد من النعم دائماً فهي لا تنسب ههنا للمجود عليه فمجدد ولما كانت الرواية دائمة ناسب بالجمله لاسيما المفتحة بها كتاب الله تعالى الثالث لم أتر الترتيب الذي هو للتكميل مع غيره أو الملتزم نفسه وكلاهما لا يناسب أما الأول فظاهر وأما الثاني فلان المقام مقام منوع والجواب أن ذلك للإشارة إلى جلالة مقام الحمد وعظم خطره وأنه لا تفي قوة شخص واحد به أو لشركه كما سألوه من العلماء مع في جواب الحمد شفقة منهم عليهم كما تقرأ أشياء وتهدى جوابه والرد الذي فانه يحصل للثواب غاية الأمر أنه نزل الشركة في الحمد منزلة الشركة في الثواب فامة للسبب مع السبب هكذا ينبغي فتر هذا الجواب ومنه يعلم أن تنبيهه ونحو ما وقع في التمهيد حيث قيل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين غير تام إذ فرق بين الدعاء وغيره فالدعاء يجوز التشريك فيه نفسه بخلاف غيره فالشريك انما هو في ثوابه وأجله موارد الحمد من اللسان والأركان والجنان خمسة فتكون الترتيب عبارة عن نفس الشخص الحامد والموارد على طريق الجمع بين الحقيقة والجهار كما يقال على طريق ذلك قطع باعتبار اسناد القطع الى القاطع وأكثه هذا كداه جمل الترتيب للتكميل مع غيره فان جعلناه العظم نفسه فالتعبير بها الاظهار يسبب عدولها وهو تعظيم الله تعالى بتأهله العلم الرابع لم أترك في الخطاب على الاسم الظاهر والجواب أن ذلك للإشارة إلى قوة تقابل الحامد على غناه تعالى حتى جمل على وجهه المشافهة والى وقوع جده على وجه الاحسان المقسر يحدث أن تعبد الله كأن تراه الخامس لم أترأخه المفعول مع أن تقديمه قيد الاختصاص والجواب أن ذلك لأن آخره هو الأصل ولا إشارة إلى استغناء هذا الاختصاص لشدة وضوحه عن اللسان وكتب أيضاً قوله محمد بن جله خبره لفظاً انشائية معني وغيره لفظاً ومعني ويحصل له الحمد ضمنياً في ابتداء التصنيف لأن الأخبار عن حديثه منه يستلزم أن ذلك المجود أهل لأن يحمد وهذا يستلزم انصافاً بالجميل فذلك الأخبار وان لم يكن جذا صريحاً في ابتداء التصنيف يستلزم الوصف بالجميل الذي هو حقيقة الجدا وصال هو أخبار عن حمد واقع نفس ذلك الأخبار كقيل في نحو أو تكلم انما أخبار عن تكلم حصل به لكن هذا كما قال سم في بعض ما كتبه محل نظر تام وأما كون الأخبار عن الحمد ذاتاً فمما يقع اذا كانت الجمله انمسية كالأخفي (قوله ما من شرح) أو بدلة التي تبدأ بالبعد مع أنه تعالى أقرب اليان من جبل أو يورد تعظيم ما يتبعها للعصر بالقدسة على الحامد المذكور بالكلمات البشرية ولا ينافي هذا ما سلف في نكتة الخطاب لأن العدد الربيع بين الحق والخلق يصاحبه قوة الأقبال وصدق التوجه اليه تعالى وقدر ورق الكتاب والسنة اطلاق الملمات عليه تعالى فهو سبحانه الذي أمرى بعبده أن يخلق كن لا يخلق وفي السنين احسانه فوق كل احسان ما من لا يجهز في شئ مع صاحب التوسط اطلاقه عليه تعالى منوع والشرح في الأصل الفتح والتوسعة والمراعاة التمهيد لقول المدح والمعارف وهو وسيلة لتتور القلب فلذلك قدم عليه وعبر في جاز به والمصدر والبيان وفي جانب التنوير بالقلب والبيان ذكر الاعلى مع الاعلى والادنى مع الادنى تدبر (قوله مدوراً) أي أرواحنا القائمة بغيرنا التي محالها انما المدور فبها حجاز عرتين من اطلاق الجمل على الخلال فيما وقوله لتخصيص البيان أي لعلم كيفية تلقيه أي تلقيه وتخليصه عن القصور في فهم المراد

ما من شرح صدورنا لتخصيص
البيان في ايضاح المعاني
وتتوزعنا

(قوله لانه اصرح انواعه)
أي الشكر ووجه
الاصححة أن ما بالجنان
خفي وما بالاركان يمكن أنه
اتفاق ولا يعلم كونه جذا
الاجرية الأثر أن هيئة
الجدود قد تصدرون
الشخص لفرس آخر
ويصادفها استقبال القبلة
وعدم العبث وتجوهرها
وقس على ذلك حيث شذ
لا يتصان للدلالة على اظهار
التمتع بخلاف التنازل للسان
فانه نص صريح في مدلوله
فهو اظهار لها البتة (قوله)
أي ما أظهر نعمته كل
الاطهار فليس المراد أن
عمل الأركان أو اعتقاد
الجنان في مقابله احسان
ليس شكراً أصلاً بل المراد
أنه ليس شكراً كدله (قوله)
لم ين عليه باللفظ أي في
مقابلة انعام

بأوامع التبيان من مطالع
المثاني وفضل على تيسر
المؤيد دلائل اعجازه بأسرار
البلاغة وعلى آله وأصحابه

(قوله التصريحية) أى
التبعية فتشبهه وضوح
المعاني بمعنى القانع كان كلا
سببى الانتهاء بما قام به
واستعار العنان للوضوح
واشتق منه لامة بمعنى
واضحة (قوله ويحتمل أن
يكون الخ) مقابله قوله
يحتمل أن المراد بالوامع الخ
أذا للوامع على هذا الاحتمال
باقية على حقيقتها سواء أتيت
التبيان على مصدر تهام
جعل بمعنى البينة به الآتية
على الاول فيه تشبيه
الحديث بالذات (قوله ليلام
جمع اللوامع الخ) أى فلا
يقال فيه تشبيه المفرد
بالجمع وهو متوخى ما لم تقصد
البالغة (قوله وهذا انبنى
الخ) لا يخفى أن جعلها
سببية مع تقدير المضاف
الذى قدره أظهر عند جعل
البيان بمعنى المينة به

مثلا والبيان مصدر بيان المنطق الفصحى العربى فى الضمير وقيل كشف الكلام التفسى بالكلام الحسى
وقوله فى اباح متعلق بتلخيص وفى معنى مع أو على حالها متعلقة بتلخيص أو البيان أى التلخيص الكائن
أو البيان الكائن فى وقت اباح المعانى وحالته قال ابن عتيق أى محمد لما شاع علمنا كيف تلخص البيان
عند قصدنا لإيضاح المعانى بذلك البيان اه قال السيرامى والمعانى هى الصور العقلية من حيثياتها تقصد
بالقوله اه جمع معنى مصدر سمي بمعنى المفعول أو اسم مكان المعنى أى القصد دلالة بتخيل فى المذول كونه
محمدا لوقوع الحدث ويحتمل أن يراد بالبيان والمعانى خصوص العليين فى معنى مع وكتب أيضا وقوله
تلخص البيان الخ لا يخفى ما فى ذكر البيان والمعانى والتفصيح والبلاغة من براعة الاستمالة وما فى
ذكر التلخيص والاباح والتبيان ودلائل اعجاز وأسرار البلاغة التى هى أسماء كتب هذا الفن الا أن
للمصنف والنالت الطائفي والاخير ابن الشيخ عبد القاهر من التورية (قوله بأوامع التبيان) يحتمل
أن المراد بالوامع المعانى المقصومة بالتبيان فالإضافة لادى ملازمة والمراد بالتبيان اللفظ المبين به من
اطلاق المصدر على اسم المفعول فالإضافة من إضافة المدلول للدال وعلى كل معنى المعانى أوامع تشبه اله
بالانجيم اللوامع على طريق الاستعارة التصريحية والمطالع تشرح ويحتمل أن يكون المعنى بالتبيان الذى هو
كالانجيم اللوامع فى الاهتداء بكل فهو من إضافة المشبه به إلى المشبه وعليه قال فى التبيان للاستغراق لبلالة
جمع اللوامع أو قصد المساغة فى تشبيه جميع اللوامع والتبيان بكسر التاء على غير قياس وتفتح وهم
مصدرين وتظيره على الكسر شذوذا للتقارب غيرهما بالفتح على القياس كالشذوذا والتكرار وهو أبلغ من
البيان لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فهو بيان مع برهان وقيل مع كذا خبر واحد وعمل قلب والقولان
مقاربان كذا فى خسرو (قوله من مطالع المثاني) حال من التبيان أو صفته وشرطا لبيان الحال من المضاف
اليه موجود وهما كون المضاف مثل الجزم من المضاف اليه فى صحة حذفه ومن سببية أى كأننا أو الكائن
بسبب تدبر مطالع وهذا أنبنى التبيان على مصدر تهام فان جعل بمعنى المينة معنى يتأخر على الاحتمال
الاول يصح أن يكون الظرف لغوامع متعلقا بالوامع فن ابتدائية والمثاني بالثنية كفى النسخة التى صحه
الشارح والمراد بالقرآن الدور القصص والاحكام نيت فيه أى كررت جمع معنى كقوله اه
مكاناً ومثني بالتضعيف من النسخة على غير قياس ومطالع القرآن ألقاه شبيه بوضع طالع الشمس
لا منها تبدل المعانى فبها استعارة تصريحية والإضافة من إضافة الجزء الى الكل ويحتمل أن الاستعارة
وأن الإضافة من إضافة الماشبه به إلى المشبه وعلى نسخة المباني بالموحدة فاعلم الخ استعارة للبركات والإضافة
من إضافة المشبه به إلى المشبه (قوله وفضل) لعله لم يأت بالسلام خطأ كشافا بما تبادله لفظ الاندفاع الكراهة
يجمعهم لفظا قال الشورى يحشى الضرر وجمع بين الصلاة والسلام لنقل التووى عن العلماء كراهة
أفراد أحدهما عن الآخر أى لتفادى الخطأ فلا ينعم قيسل والافراد انما يتحقق اذا اختلف الجنس أو
الكتاب أى بناء على التعميم (قوله دلائل اعجازه) الإضافة لغير المبالسة اذا لاوى أن يجعل مدلول تلك
الدلائل التى هى المجزئات المسدلة المقصود من الاتيان بها لكن لما كانت ملازمة لاجزاء الخلق أى
اثبات عزهم عن الاتيان بمثلها اودلت على الصدق بواسطته أى اعجازا أضيفت اليه وقوله بأسرار البلاغة
أى الاسرار الواجبة فى البلاغة وهى طائفة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحتها وأمرها الامور التى
يقتضها الحال كأنما كيد عند الله كذا تركه عند عده وغير ذلك مما ساقى ومماها أسرار الامم لانه فيها
الآداب لها تشيع الهام السريين الاثنيين ليعرفه الاهمال على طريق الاستعارة المصرية فان قلت من جملة
دلائل اعجازه انشقاق القسم مثلا فمما كونه مؤيدا بأسرار البلاغة قلت المجزئات يؤيد بعضها بعضا
فالتأيد ثابت لهما بالاعتبار أى واسطة تأيدها القرآن المؤيد لبقية المجزئات لأن مؤيد المؤيد لشيء مؤيد
لذلك الشيء وهذا ان جعلنا إضافة دلائل الى اعجازه للاستغراق فان جملتها الجنس لم يراد السؤال وكذا ان
جعلنا لهما عهدا وادنا دلائل اعجازه السور القرآنية فقط وأمارات الاعجاز فى القرآن وان كانت كثيرة

من الاخبار القويوب والاماليب المحببة وغيرهما لكن أقواها كمال البلاغة الحاصل بتلك الامور ما مثل
 (قوله) الخريز بن قصب السبق (السبق) جمع قصبه وهي سهم صغيرة تغرسه القرمان في آخر المداين لما اخذ
 من سبق اليه أو لاقى الكلام استعار تشبيهه حيث شبهه الال والاخصاب في حوزهم أعلى مراتب
 الفصاحة والبراعة عند المداويرة من القرمان في احوالهم قصب السبق في ميدان الخيل عند المسابقة أو
 استعار مفردة مصرحة في قصب السبق بأن شبهه الاخصاب من يدبغ العبارات المدالة على علوتهم في
 الفصاحة والبراعة قصب السبق والمضار ترشيح أو مكنية في الال والاخصاب بأن شبههم بقرمان الميدان
 واهل ارض السبق تخيل والمضار ترشيح والفصاحة والبراعة على كل تخير يدو يصح جعل المضار
 استعارة تصريحية في المقام واهل الاستعارة المكنية في الفصاحة والبراعة يشبههم في النفس بالخيول
 الجياد وكتب ايضا قوله الخريز بن مسفة الال والاخصاب معا وقوله قصب السبق أي القصب المدالة على
 السبق أي الال احوالها عليه (قوله في مضمار) أي ميدان (قوله والبراعة) في المقاموس برع
 وثلاث رابعة برع وفاق اصحابه في العلم وغيره أو في كل فضله وجمال فهو راجع وهي رابعة برع صاحب
 عليه اه (قوله فيقول) فيه التثنية (قوله الفتي) فعل بمعنى المقتدر فهو على بسوى فيه المذاكر والموت
 لان استواءهما في فعل يعني مقبول ورجح وكتب ايضا قوله الفتي أي الفتي عماسه تعالى والاول
 فيه ابناء بالعموم (قوله الفتي) بالمرسفة فته وبارف مرسفة للفقر أي الفتي عماسه تعالى والاول
 المتبادر (قوله المدعو بسعد) أي المسمى بسعدو كأن التسمية تعدي بالياء كما تعدي بنفسها كذلك الدعاء
 الذي يحثها يعدي بالياء قال الله تعالى والاسماء الحسنى فادعوهن أي حموهن كأي الكشف كما يعدي
 بنفسه قال الله تعالى أياما تدعوهن الاسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعدية بالياء يكون صمن الدعاء معنى
 الاشتراك تضيف شيوا أو ياتيها بعد بالياء أو معنى التسمية تعيينا ياتيها الاشياء لان الدعاء بها معنا وضعا
 وعلى فرض عدم التخصيص فيعمل بالياء ثلثا كيد لا تقوية فادفعه من نقل عن الشارح أن الاول لسعد
 باللام الموجهان للدعاء بمعنى التسمية تاتيها تعدي الى مفعوله بنفسه والشارح زيادة التقوية باللام لا بالياء
 على أن الباء تدل على التثنية كقولهم في الكافي ويقتضيه التعبير بالشروع في الالام قدبر وكتب ايضا
 قوله المدعو بسعد تروا من مع اه لم يشتر الا به دفعا لدخوع نفسه وحذف المضاف اليه من القصب الفتي
 هو سعد الدين لجواز ذلك اختصار الصلح به بواسطة الشهر وتوشله قولهم في عصام الدين العصام (قوله
 التقنازاني) بالجر تبع السعد وبارف بعال السعد وهو أولى نسبة الى تقنازان بلد بخراسان ولد سنة اثنتي
 عشرة وسبعمائة ووفى سنة احدى وتسعين وسبعمائة أخذ عن القطب والعبد بسمرقند وكان شافعي
 المذهب وعن نص على ذلك السيوطي في تاريخه الذي ذكر فيه علماء الطريقة (قوله هداية الله سواء الطريق)
 آثره على الى سواء الطريق أو لسواء الطريق ملاحظة لمقلد ان الهداية اذا تعدت الى أي المفعول الثاني
 بنفسها يراودها معنى الاصل واذ وصلت بحرف الجر من الالام أو الى برادها معنى الدلالة قال الله تعالى
 ان هذا القرآن يهدي الي الحق أو هو وانك لن تهدي الى صراط مستقيم اه جرى وهكذا في الخطا ويقولنا
 أي الى المفعول الثاني بطل يقتض بعضهم بقوله تعالى وأما تودعه في دنياه ثم يعكر على ذلك ما في المباح من
 أن لفظه الخاريين تعد بها الى الثاني بنفسها ولغة غيرهم تعديتها الى أي الالام لا أن يندى أي أنها عند
 الجازين بمعنى الاصل وعند غيرهم معنى الدلالة ولا يخفى بعدم يعكر عليه أيضا قوله تعالى فاهدوهم الى
 صراط الجحيم وكتب ايضا قوله سواء الطريق أي الطريق السواء أي السوي أي المستقيم أو السوا من
 الطريق والمراد به الدليل على طريق الاستعارة المرسفة ولما عطف على الهداية اليه تبيينه فقال وأذاه
 سلاوة والتحقين هذا هو الانسب وان صريحه (قوله وأذاه سلاوة التحق) في التحق استعاره الكتابة
 والحلاوة تخيل والاذافة ترشيح أو مصرحة في الحلاوة والاذافة ترشيح وفي التعبير بالاذافة اشارت الى أن

اخر برين قصبات السبق
 في مضمار الفصاحة والبر
 اة وسعد في يقول الفتي
 الى الله الفتي مسعود بن
 المدعو بسعد التقنازاني
 هداية الله سواء الطريق
 وأذاه سلاوة التحق

(قوله وهي سهم صغيرة الخ)
 المناسب ربح صغير لان
 السهم في العادة يكون
 صغيرا عن الرمح فاما كان
 صغيرا عن راحته لا يمكن
 جعله علامة للمسابقة فانه
 بعض ما يشا ولا يفتنى
 ضعفه (قوله في الكلام
 استعارت الخ) تفرع على
 معلوم وهو كون المقام بالا
 على عدم رادش من ذلك
 هنا صندرة ما تروعه بالتمثيلية
 لكونها الاولى انهي محط
 رحال البغاة لاجل انهما
 متى أمكنت (قوله مرسفة
 للال والاخصاب معا)
 يقتضى أن الكلام في ال
 هم قصصا فان أردت التعميم
 المناسب لقام الدعاء بطلت
 الصفة للاخصاب

التحقيق أمر صعب المرام لا ينال جميعه انما يصل الانسان الى طرف منه كما يصل الفاني الى طرف من شياطينه
 (قوله في معنى) أي بقى ودان استفيد من شرح الذي هو قول ماض تأكيذا للدفع بهم التجرى في شرت
 المعنى أنشراح والمراد في زمن حتى غفل من الكدر والغم أي بخلاف هذا الزمن الذي سألوني فيه اختصار
 ذلك الشرح ودر عيار شرحه فاقوله بعد فأنشراح الشرح الكتاب ثانياً إلى أن قال مع جود الخ لا وجه أيضاً
 بأن لفظة في معنى تشهر بالبعد فهم منها بعد زمن تأليف المطول والمعنى المفهوم من شرحنا أنهم من
 البعيدوا اقترابوا وبو بهذا التوجيه التعبير بنفي قوله ثم رأينا الخ (قوله تلخيص المفتاح) لعل الله
 محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق اه مطول (قوله وأغنيته) المبرور في ومعانيه في
 أسناره راجع لتلخيص المفتاح وبقي الضمائر راجعة للشرح وانك في ذلك وإن كان فيه تشبث على
 ظهور المعنى هذا هو القريب الظاهر ويجوز على بعد وخفاء العكس في غير ضمير اختصاره أما هو فالشرح
 قطعاً تام (قوله بالاصباح الخ) الاصباح هو الدخول في وقت الصباح والاقرب أن المراد به هنا لازمه
 وهو الصبح ثم استعمل شرح الشارح والمصباح استعارة لشرح غير واحد وإنما أرلظف الاصباح على لفظ
 الصبح من أوزنة لفظ الصباح وفي ذلك إشارة إلى أنه شيق أن يسمى شرحه بالاصباح لكن لم يدع بذلك بل
 غلبت عليه التسمية بالمطول فأمل (قوله وأودعته) أي وضعت مجازاً من سلاسل قولهم أودعت فلاناً
 كذا أي وضعت عنده كذا ودعته أو شبهه شرحه بأمين ودعته عند النفاس على طريق الاستعارة المكنية
 وأرلظف وأودعته إشارة إلى حسن تلك الغرائب وعزيمته أنه يفهم منه أنه ملتفت إليها وسلاسلها
 كما هو شأن من ودع (قوله غرائب تنكت) أي تنكت غرائب وتنكت جمع تنكت من تنكت في
 الأرض ذات جمع فموجود مثلاً والتنكتة في الأصل اسم القطعة المنكوت بها من لازمه أنها تنكت الفلما
 أحاط بها في الهيئة ثم استعملت لكل مخالف لها أحاط به ثم استعملت للطائفة المعاني لخالفها لغيرها زيادة
 الحسن (قوله سمعت) في التعبير بإشارة إلى أن شأنها أن يعجز بها فهو يفهم عزيمتها وحسنها وبما هو اسناد
 السماع إلى الانقار بمجاز عطف أو على تشبيهها بالعقل مع في طريق المكنية وهذا السبعة أعني قوله
 وأودعته الخ تخضت مدح الشرح باسمه على المعاني الطبقة الحسنة والتي بعدها تخضت مدحه
 باسمه على عبارات الرافعة والجلل الفائقة فساد الثانية غير مفاد الأولى وكتب أيضاً قوله سمعت بها
 الانظار أي أنظارى بالجمع باعتبار متعلقات النظر والنظر هو الفكر المؤدى إلى علم أو ظن والفكر هو حركة
 النفس في المعقولات (قوله ووضعت) أي رتبته مجازاً من سلاسل الباس الوشاح وهو آدمي مرصع
 بالجوهر فيجعل المرء من خاف بين عاتقه وكشها (٢) ويجعل أنه شبه الشرح بعروس على طريق
 المكنية والتوشيح تخيول وقوله بلطائف فخر اماراً بالاضافة من إضافة الصفة للوصف فلانما مجرور
 بالكسرة وقوامه كمالها طائف مجرور بالفتحة وفقر صفة كمالها الجري أو بدل على الاطلاق بقاواعلان
 فقرامه جملد كون المبدل منه في نية الطرح أعلي والفقر جمع فقر فبكر القاموس في الأصل فقار الظاهر
 أي سلمته ثم استعمل على صاغ على هيئته يسمى بالمصاحبة ثم استعملت الكلام وأسانبه وهو المراد
 هنا بوجه أيضاً لارادة إلى هنا على الإضافة يكون من إضافة المشبه إلى المشبه به وان كلت قليلة بخلاف
 عكسها أي لطائف كالفتقر وعلى ترك الإضافة يكون فقر صفة للطائفة على تقدير حرف التشبيه أي لطائف
 كالفتقر (قوله يكتمها بالافكار) أي صاغها وصنعتا وفيه استعارة بالكافة وتخيل وترشع فتشبه
 الفكر في النفس بالصانع فيه استعارة بالكافة وثابت البداستعارة تخيلية وذكر السبيل ترشع لا
 اليد من أوزان المشبه به بالسبيل من ملاعبه اه جرى وكتب أيضاً قوله بالافكار أي أفكارى والجلل
 باعتبار متعلقات الفكر (قوله ثم رأيت) ان كانت بصيرة كانت جله يسألونى سلاً أو عليه كانت
 موضع المفعول الثاني والسؤال ان كان بمعنى الطلب كما هنا فعلى الله الذين بنفسه أو على الاستعانة
 تعدى إلى الثاني بعن أو بحافى عنها نحو فاسأل به خبيراً ونحو

شرح في معنى تلخيص
 المفتاح وأغنيته بالاصباح
 عن المصباح وأودعته غرائب
 تنكت سمعت بها الانقار
 ووضعت بلطائف فقر سبيلها
 يدالاً بكار ثم رأيت كثيراً

(قوله وان استفيد الخ) لكن
 لا على سبيل الحرم كما هو ظاهر
 وذلك احتياج لدفع توهم
 معنى أنشراح (قوله إلى أن
 قال مع جود الخ) هو محل
 الشرح ووجه ترشحه أن
 المتبادر أن ذلك في زمن
 الشارح دون الزمن السابق
 فهو وادى إلى ما سأل وقال
 بعض مشايخنا أنه غير مرشح
 لأنه محتمل لكون الجود
 المسد كور طارئاً وأصلها
 وعلى احتمال كونه أصلها
 فلا يرشح المراد المذكور اه
 ولا يخفى في هذه الاحتمال
 من السياق والسباق

(٢) قوله بسن عاتقه
 وكشها الذي في الصباح
 وتشده المراءيين عاتقها
 وكشها اه

من الضلالة والجم الغفير
من الأذكياء يبالغون
صرف الهممة نحو اختصاره
والاقتصاد على بيان معانيه
كشف أساره لمشاهدوا
من أن المصلين قد تقاصرت
همهم عن استطلاع
طوالع أوارده وتقاءه
عزائمهم عن استكشاف
خبايا أساره

ولا يعكر على هذا قوله تعالى ويستوفون ما ذابفقون لأن المعنى يسألونك عن جواب هذا الاستهام (قوله)
من الضلالة) جمع فضيل ككرم وكرم أحوال من الكثير أوصفة (قوله والجم) من الجوم وهو الكثرة
والغفير السائر لكثرة وجه الأرض أو ما ورأس الغفر وهو السور والاذكياء أهل الكا وهو كمال العقل
والطلب محل اطباب فلا يفتن من بان هذا يعني ما قبله وقد ينفع بان الجم الغفير أبلغ في الكثرة من لفظ الكثير
والاذكياء هم من الفضلاء بناء على أن المراد بالفضلاء من انصف بكثرته لعم ١٥ ملو (قوله صرف)
الهممة) يفتح الهماء وكسر الهمزة الرادة وعرفالة النفس يتبعها غلة انبعثت الى نيل مقصود فان كان
عاليا فهي علية وان كان دنيا فهي دنية وفي كلامه استعارة مكنية حيث شبه الهممة بفاقة يد صاحبها
زمانها يصرفها الى أي جهة يريد أو صرف تخييل (قوله نحو اختصاره) أي جهته أي إلى جهته
والمراد بها انتاعاطه فنحو استعارة مصرحة وأشبه الاختصار بقصد ذي جهة على طريق المكنية وانبات
التصوخييل (قوله والاقتصاد الخ) آق به إشارة الى أنه ليس المراد بالاختصار المسؤول الاتيان بجميع
مسائل العلوق في الفاظ قليلة بل المراد به الاقتصاد على بيان معانيه وحذف ما زاد فهو تعبير والاقتصاد
(قوله على بيان معانيه) المناسب أن يكون مصدران المتعدي يعني بين على ما في القاموس حيث قال
بان يانا تضع فهو بائ وجعه أ ينامو بنته بالكسر وينته وينته وأبنته وأبنته وأبنته وأبنته وعرفته
فان وابن وتبين وأبان واستبان كلها لازمة متعديا والتيمان ويقع مصدر شاذ ١٥ وفي المصباح بان بان
الثلاثي لا يكون متعديا بتدبير وكتب أيضا قوله على بيان أي تبين (قوله وكشف أساره) فيه استعارة
بالكثافة وتخييل وترشيع أو مصرحة بتشبيه الخاء والقوس بالاسرار ويحتمل أن تكون الاستعارة
الستورات (قوله لما شاهدوا) متعلق يسألون أي علوا علما كشاهدة ومأمور لاسي أو تكرة
موصوفة فالعالم المحذوف ومن يائية أو مصدرة فلا حذف ومن زائدة على مذهب من يجوز زبانتها
في الآيات وكتب أيضا قوله لما شاهدوا الخ إنما تكن التقاصر والتقاعد عما ذكره والتقلب والمذ
الذ كورين (١) علمه الطلب اختصاره لان في اختصاره نفع المتقاصرين بأعطاءهم مقدوره ووقع التحليل
باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم فيرتككون الاتهاب والمسخ لبطان من جوههم
ملاحظة الناس بأهم (قوله من أن المصلين) وغيرهم بالاولى والمراد المصلون لغرض ذلك الشرح أو من
شأنهم التحصيل (قوله تقاصرت) ما تفيد صيغة التفاعل من التفتي والتكلف غير مراد بل المراد
قصرت ووليه يقال في قوله الاتي وتقاءت وذكر بعضهم أن تفاعل يأتي بالبالغة وانها هنا كذلك أي
قصرت قصورا تاما أو اسنادا للقصو الذي هو الجزاء الهمم والتعود الى العزائم مجاز على ان المتصف بها
حقيقة الانخفاض (قوله عن استطلاع طوالع أوارده) السين والتاء اما للطلب أي طلب طوعها أي
ظاهرها أو لثبات الحس من الفاظ والاضافة في طوالع أوارده من إضافة الصفة الى الموصوف والمراد بالوار
الشرح علمه استعار لها لفظ الأوار واستعارة قصر بجهة والطوالع ترشيع وصح كون الطوالع استعارة
لما في الشرح والأوار واستعارة لخالها أي عن استخراج معاني الفاظها فالأضاف من إضافة المدلول للدال
وكون علمه أو معانيه طول بالنسبة الى الشارح أما بالنسبة اليهم في غاية اللفة فتضاح الى استطلاع
أو المراد بكونها طول الع أن استفادت منهم سلة تلخو عن التعقيد فانفع الاعتراض يلزم طلب تحصيل
الحاصل وهو بحث على كون السين والتاء للطلب وتحصيله وهو محال على كونه ما ذابتن (قوله عزائمهم)
جمع عزيمة وهي الإرادة على وجه التعميم (قوله عن استكشاف الخ) في السين والتاء ما من والاضافة
في خبايا أسرار من إضافة الصفة الى الموصوف أي أسرار الخبايا وهذه السبعة بمعنى ما قبلها لكن
الطلب محل اطباب على أن هذا حادث اتصاف طوالع أوارده بكونها خبايا أسرار أي بالنسبة الى غير
الشارح أو أنها في المسائل الشديدة الصعوبة وما قبلها في المسائل الصعبة فقط لكن على هذا كان الاولى

(قوله لان المعنى الخ) أشار
الى في المعنى متعديا
المفعول الثاني بمن وأما في
اللفظ فلا عمل له فيه حتى
يتعدى اليه بنفسه أو
بالرف لكونه معلقا عنه
بالاستفهام (قوله أبلغ في
الكثرة) أي للتصريح فيه
بلازم شدة الكثرة فان ذلك
يشعر بشدة حاجدا (قوله)
أهم من الضلاله اذ كثيرا
ما يكون الشخص كسل
العقل وليس بكثير العلم
(قوله) ويحتمل أن تكون
لاستار الخ فالمكنية بتشبيه
معانيه بالعراس (قوله أي
بالنسبة الى غير الشارح)
ليس محتاجا اليه بالنظر الى
المراد من خبايا

(١) قوله الذ كورين لعله
الذ كوران بالنسبة فيكون
صفة لشين التقاصر
والتقاعد واحد والتقلب
وللتواحد لكن هكذا في
أصل التاليف اه من
هائش

تقديم هذه على ما قبلها علما بما قبلها بالاولى لانهم اذا جروا عن الصعقة فقط فمن الشبهة الصعوبة
بالاولى **(قوله وان المتخلين)** أى الاخذين للكلام غيرهم منظرين بأنه لهم **(قوله احدثا للاخذ)**
الاضافة تأتي لادنى ملاسبة والمضى هنا فلما اوردوا احدا منهم للملاسة للاخذ والانتهاج أى الملابس ثقلها
ومثل هذا يجرى في قوله أعناق المسخ فلا حاجة الى تكلف استعارة والمسخ بتبديل صورة بصورة دون
الاولى وشبهه اخذهم على سبيل الاستعارة التصريحية اشارة الى قبح ما قروا به عبارات الشارح من
عباراتهم التى هي كالصورة تأمل **(قوله والانتهاج)** عطف خاص على عام لان الانتهاج الاخذ قهرا
لتفسير المراد **(قوله ومدوا الخ)** مدا الاعناق تطول بها وهو كناية عن اكمال الميل كافى الفترة **(قوله على)**
ذلك الكتاب على معنى الى متعلقة بجدوا وأثر التعبير بعلى اللطيفة وهي أن على تستعمل فعلا ماضيا
بمعنى ارتفع فبه اشارة الى انهم حين مدوا الاعناق ارتفع عنهم قلبا صلا اليه ويرثه لادنى البعد وكافه في
ذلك **(قوله)** وكنت أشر بعن هذا الخاطب صفحا أى أمسك نفسى عن هذا الامر العظيم اسما كما
كافى الجلالين في تفسير قوله تعالى أنضر بعنكم الذى كرسفها ونضه أنضرب بتمسك عنكم الذى ذكر
القرآن صفحا اسما كما أه أو أعرض امراضا فافعل على الاول متد حذف فعله وعلى الثانى لازم
وعلى كل فصفحا مفعول مطلق وقيل مفعول لاطولها العلق الحقيقة أرموه والارتياح من القيل والفضال
الذين لا يخلو تأليف منهم فلا يلزم تعليل الشئ بنفسه وقيل حال مؤكدة بناء على ما نقل عن البرد من
قياسه وقوع المصدر حال مطلقا كفى الاشتروفان كان المشهور عنه كائما التقيد بكون المصدرين
أنواع ناصبه كما يزعم **(قوله وأطوى دون مرامهم)** أى مطو لهم كصفاو الكتب هو ما أسفل
الخاصة رأتى الضلع الأسفل وطيه معلوم أى وهولى الحب وعبر به عن لازمه وهو عدم وصول صاحبه الى
المطوى عنه أى بصدته ثم استعمل في مطلق الامتناع من الشئ بخلافه سلا جمل موضوع لعدم الوصول
ينق (١) مخصوص عن عدم الوصول مطلقا ويحتل أن يكون الكلام تقبيل لانه شبهه من الامتناع
من الشئ المطلوب بحال من طوى كشمع من علامة التثنية فغير يفتى الثانى عن الاول والمراد أنه التثنية
عن مطوهم اه ع وقى القاموس دون بالضم تقبض فوق يعنى أمام وروا يعنى غير اه وكتب
أيضا قوله دون مرامهم أى قدام مطوهم وقيل الوصول اليه **(قوله على)** على لقوله أشر بعن هذا
الخطب صفحا وأطوى دون مرامهم كصفا على التنازع واعتراض هذا التحليل بانهم لم يسلوه أن يكون
ما باقى به مستحسنه كل الطابع فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك على الامتناع ويجب بان المراد على معنى
بان الاختصار الذى أتى به لا يسلم من طعن الناس ولا يخلص من اعتراضهم لان الاختصار الذى تستحسنه
كل الطابع أمر لا تصح الخ فانا أترت الراحة **(قوله بان مستحسن)** أى ابراز مستحسن وقوله الطابع أى
ذوى الطابع **(قوله بأسرها)** أى جميعها والاسرى الاصل قيد الاسير يقال ذهب الاسير بأسرها أى بقيده
كناية عن ذهابه بكليته ثم كنى به عن الجميع مطلقا سواء كان ثم أسير أم لا كان ثم قيد أم لا **(قوله ومقبول)**
الامعاء أى ذوى الامعاء **(قوله عن آخرها)** أى الى آخرها أى من أولها الى آخرها وهو تأكيد كيدل أن ال
استغراقه فى الامعاء يقيد ذلك الشمول تأمل ويصح إجابته عن على مضاهها أى قبولنا شاعنا آخرها وانا
نشاعنا الآخر نشاعنا غير بالاولى **(قوله مقدرة)** مصدر ميمي أى قدرتهم فهى بضم الف والفتح وقصها وأما
المقدرة من القضاء والقدر فبالفتح لا غير معنى اليسر فبالضم لا غير كرهى المختار **(قوله القوى)** جمع
قوة والقدر جمع قدرة وعطفها على القوى عطف خاص لصدق القوى بقوة السمع والبصر وغيرهما **(قوله)**
وأن هذا الفن الخ أى فالتعريف التأليف فيه والاختصار ليس له كبير فائدة لظلم المشتغلين به جدا وقوله
قد نصب اليوم ماؤشبهه ففائس الفن بالمعوض ترشيح أو الفن بالهوى والمختصم فلا استعارة مصرحة
على الاول مكتبة على الثانى ومراد اليوم زمان الشارح وما قرب منه مما قبله وكتب أيضا قوله قد نصب
من يلب قعداى غار **(قوله فصار)** أى الكلام فيه جدا أو صار هو محل جدال أو صار هو جدا الحقيقة

وأن المتصلين قد قبلوا
أحدثا للاخذ والانتهاج
ومدوا أعناق المسخ على
ذلك الكتب وكنت أشر
عن هذا الخطب صفحا
وأطوى دون مرامهم
كصفا على معنى بان مستحسن
الطابع بأسرها ومقبول
الامعاء عن آخرها أمر
لا يسمع مقدرة البشر وإنما
هو شأن خلق القوى والقدر
وأن هذا الفن قد نصب
اليوم ماؤشبهه ففائس
الابوم ماؤشبهه ففائس

(قوله أى الملابس ثقلها)
أى لان الشأن ان الانسان
وقت أخذنى غير على
يتلب احداقه اه (قوله
أى ابراز مستحسن) انما
قد رعدا المشتق لان الذى
تسبحا مقدرة ولا تسعه
ليس هونات المستحسن
(قوله ثم كنى به عن الجميع)
أى عبر بالاسر عن كل فرد
من الافراد مجازا من اطلاق
البصا واراها العام اه

(١) قوله بنى لعل الاولى
بشئ لانه ليس فى الكلام بنى
اه من هامش

بلا أثر وذهب درأوه فساد
خلافا بلا أثر حتى طارت
بقية آثار السلف أدراج
الرياح وسالت باعنا مطايا
تلك الاحاديث الطاح
وأما الأخذ والاتباع فامر
يرتاح له القلب فلا رضى
من كأس الكرام نصيب

(قوله أى بلا فائدة) فاطلق
العام وأراد بالخاص (قوله
وذهب الخ) ظاهر على
التصريح ووجهه على
المكينة اعتبار التصريح
معهما أو اعتبار لازم الزواء
فانه يلزم ذهب اللطائف
اه (قوله أن يكون شبه
تلك الاحاديث) أومن كان
يق من تلا هذا السطر وكذا
يقال في قوله ويحتمل أن
يكون الكلام تخيلا وأنه
شبهه بالاحاديث الخ كما
هو مقتضى قوله هذا أيضا
عبارة عن اضمحلال بقية
السلف الآن يكون
ابن يعقوب لم يحصل في بقية
السلف احتياين لكن لا مانع
من ذلك (قوله بالرب
المسرحين) لم مراد بالرب
المطايا والقوم لانه لم يذكر
تركيب المشبه به الآن
يكون محذوفا (قوله فهذا
الكلام مجازي أصله) أى
بالنظر لاصله ما أخذ منه
وهو كلام الشاعر ونبي هذا
التجوز على حاله به دالاخذ

هذا الجالفة (قوله بلا أثر) أى بلا فائدة تعلم وقوف معاطيل على حقائق أسرار في تشبه قوتون بظواهره
اه ع (قوله وذهب درأوه) بضم الراء منظره الحسن ويقصده عذبه استعاره للطفائه على الوجهين
ويحتمل أنه شبه القن بالناس حسن أو بهرور وانحسار وذهب من يعرفها وقوله فساد خلافاً
عادل الكلام فيه أو عاده ومحل خلاف أو في الكلام بالغة وقوله بلا أثر أى بلا فائدة أو في الكلام تشبه
يلخص أى كسبحر الخلاف وهو المعنى بالصفا وهو لا أثر له وعليه فقوله بلا أثر سان الواقع واعلم أن
الخطب محل الخطاب فلا يقال هنا جنى ما قبله (قوله حتى طارت) أى وانتهى الامر إلى أن طارت حتى
للانتهاى ويصح أن تكون تغطية وطارت استعارة بصفة في الذهاب (قوله بقية آثار السلف) أى فوائدهم
أومن يق من تلا مذهبهم والسلف من تحمك من آياتك أطلق هنا على من تقدمك من العلماء المقررين
للقواعد القن لانهم أبانوا في التعليم (قوله أدراج الرياح) جمع دس وهو الطريق وأدراج بمعنى فلول
والمنى طارت طردان أدراج الرياح أى طردان ما فيها أو حال أى طارت حالة كونها مثل أدراج الرياح أى
مثل ما فيها فى سرعتها وهى ونظر أى فى أدراج الرياح فبعد أن اسم المكان لا ينصب على ظرفية بالمراد
الاذا كان مبهم والواجب وأما قوله • كاعسل الطريق العلب • أى اضطرب في الطريق فضرورة
كأن الاشعورى فاعرفه والكلام كناية عن اضمحلال هذه البقية (قوله وسالت الخ) هذا أضعاف
عن اضمحلال بقية السلف ونحوه في هذه العبارة أن يكون شبه تلك الاحاديث وهى تلك الاصحاح يقوم
مسرحين السبى حتى غابوا في عدم الوجدان بعد الحضور بسرعة فاضمر التشبيه في النفس كما هو ذكر
المطايا والبطاح والاعناق فخيّل ويحتمل أن يكون الكلام عتيلاً لأنه شبهه بالاحاديث في خيلها بالرب
المسرحين واستعمل تركيب الثاني للاول وعلى هذا يكون ذكر الاحاديث بغير بيان وهذا مأخوذ من قوله

أخذنا بأطراف الاحاديث بشنا • وسالت باعنا على الاطاح
والاطاح جمع أبطم وهو المكان المتسقط فيه دقائق الحصى والمضى هي الابل ولما كان سرها عذبة كثرتها
بشبه سبل المتعينة في الاتصال والسرعة والحسن شبهوا سر الابل فيه بالسيلان ونسبوه للاعناق لان
فيها تظهر السرعة فهذا الكلام مجازي في أصله يتجوز فيه ثانياً بالاستعارة أو التمثيل كما نزل فيهم اه
عق وقوله بالرب المسرحين أى بصلهم وقوله ونسبوه للاعناق المراد ونسبوه للاطاح مبالغة كأنه
من قوت السر وسر عمارات أمكنة السرائر هي الاطاح وجمعوا سرانها متباعدة بالاعناق لان فيها الخ
الهمم الآن أن ينسب كلامه على أن الاطاح لكثرة ريادة النسبة للاعناق الاتباع عليها ويصح أن يراد بالمطايا
جولة تلك الاحاديث من العلماء وبالطاح مدارسهم وكتبها بقوله وسالت أى جرت وقوله البطاح جمع
أبطم على غير قياس والجمع القياسي أبطام اه جري (قوله وأما الاخذ الخ) ان جعلنا ما لم نجرب دلتا كد
فالامر بظاهر وعليه فالاول الاستئناف وجعلنا ما لم نتجسس كما هو السامع كان مقابلها ما أخذ من
مضمون الكلام السابق أى قوله علمنى الخ كما ذكر في قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ الآية
وعليه فالاول والعطف وكأنه قال اما ما ذكرتم من قصاص الهمم فذلك مما رغبت في الاختصار ويحتمل عليه
لولا أني أعلم أن مستحسن الخنيع على ترك الناس لهذا الفن قصاص التأليف فيه تضيق الوقت لعدم
المتشغلين وأما الاخذ والاتباع فليس مما يحصل على الاختصار فاده عق وكتب أيضاً قوله وأما الاخذ
الخ سكنت عن المسح الصاد منهم لا غير واقع في شرحه بل في عباراتهم فلذا لم يخرج الى الاعتذار عنه
(قوله يرتاح) أى ينشط ويفرح اه جري (قوله القلب) أى الفؤاد الخاضع كلامه لا لاخذ
(قوله فلا رضى الخ) مأخوذ من قول بعضهم

شرينا شراباً طيباً عند طيب • فذاك شراب الطيبين يطيب
شرنوا شراباً طيباً عند طيب • ولا رضى من كأس الكرام نصيب
لكن الشارح أبداً للو بالذات الكونه جعله على قلبه وفي الكلام تشبيه نفسه ونفس مطوقة والمتصليين

منه بالكرم والكسا والارض وكتب ايضا قوله فللارض الخ فيه اشارة الى انه هو لا اله الا هو والحقين كالارض
 في التعلق والمارية تأمل **(قوله وكيف ينهراخ)** أي كذا كذا أنا كيف أنتهروا لا اله الا هو والحقين الذين هم
 كالسائلين أي الشصان عن المطول الذي هو كالانهار كلامه هذا متضمن لهذه التشبيه بسبب التشبيه
 المار ولما كل المطول محتوا على علم كثيرة بحيث يهزم مقام كتب عند تشبيهه بالانهار لا ينهر واحد
 واختار الانهار على الاصحار لعدويتها واختار ينهر على يطر من لانها تسته الانهار اشتقاقا وكتب أيضا
 قوله وكيف استفهام انكارى يعنى التنى في قوة تحليل ثاب وقوله ينهر أي ينعج ويبرد **(قوله ولعل هذا
 فيلعل العالمون)** هذه الفاء في جواب شرط مقدر تقدير مهمما يكن من شئ فيلعل العالمون مثل هذا
 حذيقا للشرط مع ادانه اختصارا واعتقادا على الفاصلة المقدم للمحول لافادة الاختصاص وتقدير ذلك قوله تعالى
 وربك كبر قال البياضى الفاء فيه لافادة معنى الشرط وكأله قال ومهما يكن من شئ فكبر ربك اه
 ولا يدقوله لم يابعدا بالخز لا يامل فيقبله لان محله اذا جاءت على أصلها من توسلها بين جملتي الشرط
 والخز لا يظن وكتب أيضا قوله ولعل هذا أي لاخذوا لا تنهوا واقرأ اسم الاشارة باعتبار انها بمعنى
 أو باعتبار أنها يعلم الماخذ كور وقدر في المار والجبر والبرص الاضافى أي فيلعل العالمون لعل هذا لا اجل
 حظوظ النفس وهو اقتباس من الآية الكريمة ولا يضر مخالفة مع اسم الاشارة الخ لم يجمع اسم الاشارة
 في الآية **(قوله ثم انزله من مدهقنى)** عبرته لافادة تراخي زيادة الشغف والغرام عن ابتدء المداغعة الذى
 تضعفه قوله وكنته أضرب الخ فيكون فيه اشارة الى كثرة مدهقهم بحيث ان زمن زياد الشغف والغرام
 المتبينة عن تكرار المداغعة بكثرة تراخ جدا عن زمن ابتدائها اه **(قوله شغف الخ)** الشغف العشق يقال
 شغف محبا بى أحرق قلبه والغرام الولوع والعلما العشى والهواجر جمع هاجرة وهي نصف النهار
 عند اشتداد الحر والامامة العشى وحرارة اه جرى وأراد التاخر بالظلمة والام لا زهمه وهو
 الميل والحب وازافة هواجر الى الطلب من اضافة التشبيه على التشبيه أي في الطلب الذى هو كالهواجر
 بجمع أن كل منهما مصوبة على النفس أو شبه الطلب باليوم الطويل العصب على طريق المصكنة
 والهواجر تخجيل **(قوله فانتصت)** أي تهتت وقرعت مجازعا عن الوقوف **(قوله على وفق)** أي انتصبا
 على وفق أو شرا على وفق **(قوله مقترحهم)** الاقتراح طلب الشئ من غير روية وفكر قوله مقترحهم
 دون مقترحهم ومطلوبهم ونحوهما اشارة الى أنهم سألوا من غير روية وفكر وفيه مبالغى كونه
 مطلوبا لهم اه جرى **(قوله ثانيا)** أي انتصبا ثانيا أو شرا ثانيا أو زمنا ثانيا فهو ماضفة مصدر محذوف
 أو ظرف **(قوله ولعننا العناية)** اعترض بأن الاولى ترك الواو ليكون ثانيا الثانى حال من فاعل انتصبت
 لعدم ظهور ماضى لطفه عليه لان ثانيا الاول ماضفة مصدر محذوف أو ظرف وعلى كل لا يعلف لطف
 ثانيا الثانى عليه ولا يجمال لعلها والاحال ويمكن أن يجعل ثانيا الثانى أيضا ماضفة المصدر المحذوف على
 طريق الاستدراج الجزاى حيث أسند الصرف الذى هو معنى ثانيا الثانى الى المصدر المحذوف الذى هو
 موصوف ثانيا الاول أو يجعل ثانيا الاول حال من فاعل انتصبت أي جاعلا للشرح ثانيا كما صرح الرضى
 بأه اذا كان بمعنى التصريف فهو ماضى فاعل حقيقة فعل ومصدر ثانيا الثانى حال أخرى مطروقة على الاولى
 لكن يتجوز في جعل ثانيا الاول بمعنى جاعلا للشرح ثانيا لانهما يقال ثناء أي جعل له بنقه ثانيا لاجل له
 شيأ غيره ثانيا فانتصبا لعلها المعنى بجزمه من علاقة الاطلاق والتنقيد واستدراعية ان يشبهه بتصوير
 الشارح غيره ثانيا بتصوير نفسه ثانيا بجمع ترتيبه لوجبة على كل ويستعمل الاول للفظ الموضوع الثانى
 وهو الثانى ويستق منه ثانيا على طريق التسبع أو قد يرقى الاول حال عطف عليه أي فانتصبت ثانيا بجمعا
 ولعننا الخ والاعمال فى الثانى محذوف أي واجهت ثانيا لعننا العناية الخ على أن عطف الحال على
 المصدر جائز كما نقله يس في حواشيه على الحفيد عن أمالى ابن الحاجب حيث جوز فيها في الكلام على
 قوله تعالى وما كان لشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا أن يكون قوله تعالى آمين

وصكيف ينهر عن الانهار
 السائلون ولعل هذا فيلعل
 العالمون ثم انزله من مدهق
 مدافعى الانفعال وعرضا
 وظما في هواجر الطلب وأواما
 فانتصبت لشرح الكتاب
 على وفق مقترحهم ثانيا
 ولعننا العناية

(قوله الشصان) كذا في
 الاصل بالثامامة فوق
 وصوابه الشصان بالثام
 المجهة نظر القاموس **(قوله
 مخالفة اسم الاشارة الخ)**
 فخرج اسم الاشارة في الآية
 الفوز العظيم من التهمة
 والامن من العذاب والمرج
 هذا لاخذ والانتها **(قوله
 اعترض بان الاولى الخ)** يندفع
 هذا وما ارتكبه من التكرارات
 في الاجوبى فيجعل على وفق
 مقترحهم حال من فاعل
 انتصبت أي جاعلا على وفق
 مقترحهم واثنا لعننا الخ
 اه ضمنا **(قوله ولا يجمال
 الخ)** أي لان واول الحال انما
 تدخل على الجملة لاعلى الفرد
(قوله فهو ماضى فاعل الخ)
 أي فلذلك صح وقوعه حالا
**(قوله أي جعل له بنقه
 ثانيا)** فقد صير ذلك التخصص
 الشئ ثانيا فان هو نفس ذلك
 الشخص

والدعوى عطف على وجاعلي تقدير حاصل وان لم يكن ما قبله حاصل كما قول حاضرته الاناديا وقاما
يوم الجمعة اه بتقرير هذا المقام على هذا الوجه يعلم ما في كلام الخليل من البحث **(قوله فهو)** ظرف
لثانيه **(قوله مع جود القرمح)** أي عدم انساها في المدارس مستعار من جود الما يصح قوله
الانتفاع بالبعد تكلف استعارة مصرحة أو شبه القرمح الماء على سبيل الاستعارة المكتبة والجود
تخيل والقرمح في الاصل اسم لأول ما يستنط من البز استعارة أول ما يستنط من العلم والما يستنط منه
مطلقا يجمع أن كلامه مناسب للسياق والماسب لمبدأ الجسم والعلم ينبى لمبدأ الروح ثم أطلق على العقل
لانه محل العلم وبعضه أي بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين مجازا مرسلا واستعارة ثم صار إطلاقه
عليه حقيقة عرفية وقوله بصير البليات أي البليات التي كلفه وهو برديدي بصير بالنيات والحرف
وقوله بصير النكات أي بالنكات التي كالصبر وهو الرجز العاصفة وفي قوله جود القرمح استعارة
مصرحة أو مكتبة وتخييل على ما مر في جود القرمح ولا يخفى ما في ذلك من جود القرمح التي هي الماني
الاصل ووجه البصر الذي يحصل منه تخييلها وذلك ان جود القرمح التي تشبه بالنار في ذلك كوجه
بالمصر التي تعتمد النار من المناسبة الظاهر والقول في تقدير كسب أيضا قوله مع جود الخ في وصف
قوله جود القرمح فلفظته بالجمود اشار الى أن عقله كماله والنار وهو غايه الطيف والجوده اه جري بعض
تصرف **(قوله القرمح)** أي العقل **(قوله القطة)** هي في الاصل الفهم والمراد به الذهن وهو العقل **(قوله)**
النكات أي للصاب **(قوله وتراى البلدان الخ)** فيه استعارة مكتبة وتخييل حيث شبه البلدان
والاقطار بقلا أو ثبت لها التراى تخيلا أو المعنى وتراى أهل البلدان الخ وكسب أيضا قوله وتراى
البلدان أي رى كل بلدني الأخرى كما في عدم استقراره في محل **(قوله والاقطار)** جمع قطر وهو مجموع
بالذكر ولا يلزم من تراى البلدان به تراى الاقطار فلذا كلف عليه **(قوله ذو)** أي بعد **(قوله والاوطار)**
أي المقاصد **(قوله حتى طفت)** الظاهر أن حتى ترمي على تراى الخ لانها تامة اذ ليس نهاية لتراى
الذكور والشروع في جواب كل أغبار الخ كالإيقى **(قوله أجوب)** أي أقطع **(قوله أغبر)** أي ذى غيرة
(قوله فام الارباب) أي عظم التواصي جمع رباب القصر وألفه عن واو **(قوله في شطر)** أي قطع وقوله من
الغبار أي الارض **(قوله وما الخ)** أي وصار حال في هذه الاسفار يجمع الشغل كحال القاتل وما جري
الخ والاربعة أسماء مواضع بالخاز **(قوله بعون الله)** الباء تصويره لاسية اذ لا صحة لقولنا وثيق الله
بشعب عن عونه الآن يجعل معنى وقفت وصلت أو تعلق بالاماعام ومعمول المسدد يتغير تقدمه اذا
كان ظرفا كما يجي تحقيقه عند قول المصنف للاصول جعا وكسب أيضا قوله بعون اسم مصدر يعني
الاعانة **(قوله للاعنام)** فيما اشار الى تأخر الخطبة **(قوله وقوت)** أي أزلت مجازا عن تقويض البناء
أي نقص من غير عدم واضافة شغيم الى الاختتام من اضافة السبب الى السبب أي الخيام المضروبق عليه
بسبب الاختتام أي انتظار الاختتام لانه مستور لا يشغل به الا بعد اختتامه في ضيقه عند استعارة بالكتابة
حيث شبه الشرح بشي ثقب مضروب عليه انخام الاستار بجمع الحسن وشام تخيل وقوت ترشح
أو اسنعاوا شام على طريق التصريح لأنواع التعب والتسريح وهذه النصف هي المصحة بتعظيم الشرح
ولو قال شام اختتام لكان فيه جناس التعصيف وفي بعض النسخ وقوت عنه خيامه بالاختتام
أي بسبب حصول الاختتام بالفعل وفي بعضه لم تضاف عنه شامه بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام
بكتوب شتم فهو شمع فازيل بسبب الاختتام مثله ليطالع عليه الطالبون وقوله بعدما كشفت عن
وجوه مترائده اللام انظر اندجج ترمي عنوه الخية ثمن النسا استعاره الدقائق والوجوه والام ترشيعان
وكسب أيضا قوله اللام الجنسية فيصدق بالبعد دلينا سبب قوله وجوه مترائده **(قوله ووضعت الخ)** وضع
الترائد على طرف اللام وهو ثبت صغير يتناول باليد لقرب من الارض كما عن تسهيل اخذها وتخييلها
وتيسر طريق الوصول اليها اه جري وكسب أيضا قوله كوز ترائده أي مكتوزات ترائده أي ترائده

نحو اختصار الاول ثانيا مع
جود القرمح بصير البليات
وجود القطة بصير
النكات وتراى البلدان
في والاقطار وتراى الاوطان
عني والاوطار حتى طفت
أجوب كل أغبر فام الارباب
وأحزر كل سطر منه في شطر
من القراء

وما جري وما بالعقيق وما
عذب وما وما بالخصيه
ولما وقفت بعون الله تعالى
للاعنام وقوت هنه شام
الاختتام بعد ما كشفت
عن وجوه مترائده اللام
ووضعت كوز ترائده على
طرف اللام

(قوله وان لم يكن ما قبله)
حاصل أي انتظالا على
ذات وحصول بل على مجزئ
حصول **(قوله في شطر)**
ليس المعنى على هذا بل على
صرف عنان العناية في غير
جهة الاختصار الى جهة
الاختصار فافهم **(قوله أي)**
عدم انساها الخ أي عدم
جولانها وتوغلها في المعاني
التي يتخللها الادراك وقوله
الابعد تكلف اذ لا يعظم
الانتفاع بذلك الماء الابعد
تضمنه وحله ولا تلك
الترقية الابعد طول نظر
وفكر اه

المكتوبة أو المراد الكثرة بالافتاد بالقرائن معانيها فحينئذ لا تأويل وقوله على طرف القام أي وضعا أي
 على طرف القام أي حالته من سهولة تناول أو المراد على حدة الاعلى فيكون الكلام كناية عن تسهيل
 تفصيلها (قوله بعد الزمان) أي يظهر وتلخيصه وهو جواب بل وساعد الاقبال أي اقبال المطالب على
 بعد ايائه ونا إلى أي قرب بعائني يظهر أماراته وأجابت الالامال أي الممولات أي أتت إلى مر جواق
 بعد الاباء وتسمية السعادة إلى الزمان والمساعدة إلى الاقبال مجاز عطف أوفى الكلام حذف مضاف أي أهل
 الزمان وتشبيه الاقبال بخصص على الاستعارة بالكافة وشبه الالامال بالانسان يجب بعد الطلب في حصول
 النفع بكل فأضمر التشبيه في النفس كناية عن كرايا بقتضيل أو شبه حصول المرجوة باجابة المدعو على
 طريق المصلحة بجامع الاقتناع بكل وتيسر في وجهه رجائي الطالب شبه الطالب بالانسان مرغوب منه
 التناول وتيسر وشبه الرجاء بالانسان طلب استعارة بلكا بقتضيل أو إضافة الرجوع إلى الرجاء والتيسر
 المنسوب للطالب بقتضيل والمراد اقبال المطالب بعبدها وكتب أيضا قوله الاقبال أي اقبال النطق على
 وقوله ودنا إلى جمع منسبة وهي ما تبقى والالامال بمعنى الممولات أي المرجوات كانه يقول ودنا كنت
 أعتقد ساقطاته أو ما فيه عصر وأجاب ما أحبه مما هو ممكن ولا عصره فليس معنى الجنتين واحد لكن
 كان الاحسن فدا بالانسان لتبها تين الجنتين عطف لهما (قوله بان توجهت) سبب الافعال الخمسة
 قبل ويرد عليه أن يجعل السبب هو التوفيق المتقدم لتعليقه به حيث قال ولما وقت الخ وأجيب بان هذا
 بمعنى حين وليست التعليق أو سبب لقوله وتيسر الخ فقط فلا يراد به ذلك وجواب آخر تأمل وكتب أيضا
 قوله بان توجهت الخ لا يخفى ما فيه من حسن القتل اه جري (قوله مدين الما رب) أي مكان يديه
 بدين بل سيدنا تشبيل في حصول الما ربه في فهو استعارة عن المعبود تأويله بكلي وفيه تلج الوصفة
 سيدنا موسى عليه السلام وقوله حضر من أي مكان حضور من تأمل الخ كافى عرق وهي بدين مدين
 وقرر بعضهم أن الحضر في الأصل مكان الحضور لكن ما رت تستعمل بمعنى الثبات وانما هنا بمعنى الذات
 واد الهامن مدين الما رب ظاهر لانها مكان حصول الما ربه وصدورها (قوله في ظل الامان) أي في
 الامان اذ كان في الاراحة وشبه الامان بشجرة تشبه مضر في النفس والظل بقتضيل (قوله وفاض)
 المناسب تأخير عن السجعتين بعده (قوله مصل الخ) السجال جمع جبل وهو الدوا كن فقه ما قل
 أو كثر ولا يقال للدواذ ان يكن فيهما جبل بل قتاله غرب اه جري وشبه العدل والاسنان بالجمع بجامع
 الايام تشبها مضر في النفس على طريق الاستعارة بالكافة والسجال بقتضيل وفاض ترشح وقوله ورد
 بسياسة أي حسن تدبيره وتوقعه وحكمه الفرار وهو في الأصل التورم القليل والمراد هنا التورم مطلقا إلى
 الاجحان أي اجحان العيون وهو كناية عن الامن ويطبق أيضا الفرار على حدة السيف والجنح على عمده
 ونصع واراد ذلك هنا وأنه أرجع السوف إلى أعماها بعد ما كانت مسالوة زمن الفتنة طافها نارهنا
 بحسن سياسته في الفرار والجنح إيهام وهو غير التورم بقصد ما خوى أهل البديع لارادة البعيد فيها
 ونسأوى المؤمنين فيه وغير التوجيه أيضا لما أحسن قول بعضهم

بين السوف وعينه مشاكلة * من أظلم قبل للاعما جفان

كذا فيس على الحفيد (قوله بدون باجوج الفتنة) أي عند الفتنة التي كاجوج في الانتشار وقوله
 طرق العدوان أي طرق أخذ أي مداهم عليهم حتى يصلوا منها إلى الرعية ويحتل بالمراد بالانتفاع
 وبطرق العدوان أو أعده ووجوهه ومن نسر دون هنا بضم الحرفي ولعله على سبيل التوسع فان الفتنة في
 القاموس أن دون بمعنى تحت وبمعنى أطمع وبمعنى وراو وبمعنى غرور بعضهم أن دون بمعنى أمام أي سد
 قدام الفتنة التي كاجوج طرقها للاراسة للعدوان فلم تصل إلى الرعية تلك الفتنة ويصح على هذا أن يكون
 استعارة باجوج للقوم المفسدين في زمنه وأضافهم إلى القشتل لابين المتضادين من الملابس أي حد
 قدامهم طرق العدوان فلم يجدوا مسلكا أو قل تلبسوا بنسب منها على اختلاف المراد بالطرق (قوله وأعاد

سعدا زمان وساعد الاقبال
 ودنا إلى وأجابت الامال
 وتيسر في وجهه رجائي
 المطالب بان توجهت تلقاه
 مدين الما رب حضر من
 أمام الامان في ظل الامان
 وفاض عليهم مصل
 العدل والاحسان ورد
 بسياسة الفرار إلى
 الاجحان وتسميته بدون
 باجوج الفتنة طرق العدوان
 وأعاد

(قوله يظهر أماراته) سبب
 لحكمة بالقرب (قوله بالانسان
 طالب) أي بجامع أن كلاً
 وسيلة لحصول المقصود
 (قوله وأضافه الوجوه إلى
 الرجاء) أي مع اعتبار دعوة
 المقلم (قوله والمراد اقبال
 المطالب الخ) أي أن الكلام
 بعد ما تقدم كناية عن ذلك
 (قوله وليست لتعليق) أي
 ليست ظرفاً مضمناً بمعنى
 التعليق اه حيث على أن
 التعليق لا يقتضي مسبية
 الشرط بل المدارفه على
 زوم الجزاء لشرط (قوله
 أو سبب لقوله الخ) عطف
 على قوله سبب الافعال الخمسة
 (قوله في حصول الما رب
 فيه) في الاولى مسبية وليس
 ذلك ما لا يجمع كمالا يخفى
 فنتبته اه

(قوله الفضائل الخ) شبه الفضائل جمع فضيلة وهي ما تدحرج الانسان من الاخلاق بالوفى في ذهابها
 واضمحلالها منذ انما كان على طريق الاستعارة بالكناية وأضاف اليها العظام الميمية أى البوابة تخيلا
 ونسب إلى المدح أنه أعلاها منشورة أى مبعوثه بعد موتها اه ع ق قوله شبه الفضائل أى والكالات
 وبصر أن تكون الاضافه على معنى من أى الريم من الفضائل والكالات ويكون الريم استعارة للضمحل
 من الفضائل والكالات من الميت المتجوز اليميل الريم عن العظم البالى فيكون مجازا على مجاز وهذا أدق
 بقوله منشور وان الفشر للثبته لا لظلمه فقط وبصر أن يكون من اضافة الصفة الى الموصوف
 فالريم استعارة كاحر أو المشبه به لثبته فالريم حقيقة (قوله والكالات) عطف عام على خاص أن أريد
 بالفضائل معناها المعارف التى هو النعم القاصرة وتفسير أن أريد معناها للقوى الاعيم (قوله ووقع) أى
 كتب والمراد هنا مطلق التأثير مجازا وقوله باقلام الخطيب أى الخطيبات التى صك الاقلام فى التأثير بها
 وضبط الخطيبات بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة أى الرماح وبضم الحاء المهملة وفتح الظاء المعجمة
 مخففة جمع خطبة تصغر خطبة بفتح الخاء وقد تضم وهي بهم صغر قدر ذراع فان لم يكن لها أصل فهي
 خطبة فالخطيبات السهام المستقيمة التى لاتصل لها وقوله على صفائح الصفائح أى صفائح أعداءه جمع
 صفيحة وهي السيف العربى والمراد بصافئها جوابها كفى الجوى أو اضافة الصفائح الى الصفائح من
 اضافة المشبه به الى المشبه أى الصفائح التى كصافئ أى الاوراق فى التأثير وقوله نصرة الاسلام متعلق
 بوقع أى لاجل نصرته وقوله منشورا مفعول مطلق أى كذا منشورا أى كذا منشورة أى تأثيرات منتشرة
 لتكررها وفى نسخ منشورا بالثبته أى تأثيرات ككتابه كلام منشور وتخصيص المنشور لانه الاغلب من
 النظم والكلام كناية عن ابطال الآلهم واضعاف قواهم وعزمهم وفيهم المبالغة فى مدحهم ومآل أعداءه
 ما لا يخفى حيث جعل الاضعاف لآلهما التأثير فى أقوى آلات أعداءه مبالغة بأقوى آلهما واضعاف الآلهم
 (قوله السلطان) من السلاطة وهي القهر اه ترى (قوله مالت رقاب الامم) أى بالاحسان اليهم والقهر
 لهم وكتب ايضا قوله مالت رقاب الامم أى ذوات الامم من اخلاق الجزوار ذلة لكل والامم الجماعات (قوله
 ملاذ) أى ملجأ (قوله صناديد) جمع صنديده وهو الشجاع المقدم (قوله ظل الله) تسميته فلا لاله بلى
 اليه كايضا الى الظل من الحراى فهو اسمعول وتصرة وفى الحديث السلطان ظل الله فى أرضه بأوى اليه
 كل مظلوم وضافته الى الله تعالى لانه هو البارئ له والمخلق اه ع ق زيادة (قوله وخليفته) الخليفة
 فى الاصل كل من خلف غيره فى امر من الامور يحلظه بالضم والخطي بكسر الخاء المعجمة وتشديد اللام مبالغة
 فيها لانفسها كما يتوهم من كلام الصحاح ثم جعل اسم للن خلف غيره فى الملك والناقل من الوصية الى
 الاسمية وألغنا ثبت بتقدير الموصوف مؤنثا أى نفس خليفة وفى الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجهها
 جارا على الاصل خلافا ككره وكراهيها على خلفاءه على اسقاط الهاء ناعلى أنه لا يقع
 الا على مذكر اذا الفعلية بالتمام لا تجمع على فعلا اه ترى (قوله حافظ البلاد وناصر العباد) سبعة واحدة
 مقابله اقوله مالى الخ لا يجمعان لثلاث يزم عدم الازدواج وكتب ايضا قوله حافظ البلاد أى من الشهود
 وقوله وناصر العباد بعض المؤمنين (قوله مالى ظم الظلم) أى الظلم الذى كان ظم فهو من اضافة المشبه به
 الى المشبه وفى تشبيه الظلم بالظلم اشارة الى أن الظلم كان كثيرا أو شبه الظلم بالليل تشبيها مضرا فى النفس
 والظلم غيبيل (قوله والعناد) فسر مشرو باليسل عن الحق وعدم الاتحاد اليه والفقرى بالمكارب وتوفى
 بعض هال آداب البحث بين العناد والمكابرة بأن العناد النزاع فى المستمع عدم العلم بكلامه وكلام صاحبه
 والمكابرة امتكارات الحق بعد الطرح (قوله رافع مناوئ الخ) المناوئ العلم وشبهه كلاما من الشرى معو العالم بالحيوش
 تشبيها مضرا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية ومنه تخريل فى الاولى ورايات تخيل فى الثانية ورافع
 ترشيع فى الاولى وناصب ترشيع فى الثانية فالكلام كناية بعد ذلك عن اخلاها الشرى معو العالم وتأييدها
 (قوله خافض جناح الرحمة) فى غير خفض استعارة بالكناية شبه الملك بطائر يخفض جناحه على اقترانه

وريم الفضائل والكالات
 منشورا ووقع بأقلام
 الخطيبات على صفائح
 الصفائح نصرة الاسلام
 منشورا وهو السلطان
 الاعظم مالت رقاب الامم
 ملاذ سلطين العرب والعجم
 ملجأ صناديد ملوك العالم
 ظل الله على برشيه
 وخليفته فى خلقته حافظ
 البلاد وناصر العباد مالى
 ظم الظلم والعناد رافع مناوئ
 الشريعة السوية ناصب
 ورايات العالم النبوية خافض
 جناح الرحمة

قوله أى تأثيرات ككتابه
 كلام الخ) الذى الى هذا
 مع امكان أن يقال أى
 تأثيرات متفرقة أن هذا
 لا يلائم مقام المدح (قوله
 وتخصيص المنشور الخ)
 الاولى لانه يكون غير
 مفرق عنه بخلاف المصنع
 والنظم (قوله وفيهم من
 المبالغة الخ) هنا ظاهر على
 الاحتفال الثانى فى الخطيبات
 أماعلى الاول فلا يظهر إلا أن
 ادعى أن الرماح أضف اه
 شيئا (قوله فهو واستعارة
 مصرحة) أى على مذهب
 الشارح فى زيادة (قوله
 على اسقاط الهاء) أى من
 خليفة وصغيرا مختلفا اه

لاهل الحق واليقين ماذ
سرادق الامسن بالنصر
العز والفتح المبين
كيف الانام ملاذ الخلق
قاطبة
نزل الاله بجلال الحق
والدين

أبو الطغر السلطان محمود
جاني بيك خان خلداته
سرادق عظمته وجلاله
وأدام روى نعيم الآمال من
سجال افضاله فاولت بهذا
الكتاب التثبيت باقبال
الاقبال والاستقلال بجلال
الرأفة والافضال فجعلته
خدمة لسنه التي هي ملتزم
شفاه

(قوله رحمة الله بالنصر العز)
أي الذي لم يحصل لاحد من
الاولاد نظيره والفتح أي فتح
البلاد بنصيب الجهاد المبين أي
السبيل الواضح لكل أحد
لكن كثرة وشهرة أمرهم أمان
به من بان أي ظهر وقوله
قاطبة بمعنى جمعا كافيا
النسوق (قوله التفوق)
يظهر به بالرفع خبر بان عن
الكهف (قوله وفلان
كهف) محل الشاهد على
مافته (قوله فيه ماهر)
لكن كل من المعين
المتقدمين السرادق يساوي
الآخر هنا (قوله متعلق
بروي) فمن ابتدائية اه

بجميع الشفقة والحنو تشبه مضر في النفس والجناس تخصيل والنفخ ترشيع واضاف جناسا الى الرحمة
بحر دلالة اذ الرحمة هي سبب لخفض الجناس ملازمة للجناس تأمل (قوله لاهل الحق) هو على
أن مصدر مطابقة الواقع للكلام أو الاعتقاد وعلى أنه مطابقة ما يطابقه الواقع من الكلام أو الاعتقاد
والصدق كذلك لأن المطابقة معتبرة فمن جانب الكلام أو الاعتقاد لبعض المحققين أنهم ما قدموا
في المفهوم غير أنهم ما شاع استعمال الصدق في الأقوال خاصة والحق شمل غير الجازم وما عن تقليد عطف
اليقين عليه عطف خاص على عام وكتب أيضا قوله لاهل متعلق بخافض وقوله واليقين الاعتقاد
الجازم المطابق للواقع عن دليل ولذا لا يوصفه الله (قوله ما تترادق) قال في المختار السرادق واحد
السرادقات التي تغدق من الدار أي الخيام التي تغدق من الشعر والشعر يغدق من الدار قال
وكل يتن من كرم فهو سرادق يقال يتسردق اه والانسب هنا قوله الشرح ما ذالمعنى الاول
واضافته الى الامن من اضافة المشبهة الى المشبه والجميع اندفاع الضرر عن كل والمقترش للتشبيه
ويصح أن يكون في الامن استعارة ممكنة شبهة بالجميع الحفظ وان دفاع الضرر في كل تشبيه مضر في
النفس وسرادق تخصيل وما درشيع (قوله بالنصر) أي الحاصل بالنصر (قوله المبين) أي اليقين (قوله
كهف الانام) أي لم يترجمه قال في المختار الكهف كليات المتقوى في الجبل والجمع كهوف وفلان كهف
أي ملجأ اه وكتب أيضا قوله كهف الانام هذا البيت مستفاد من قوله وهو السلطان
الى آخر المصحح الآن انطب على انطب سبيل وهذا نظم (قوله بجلال الحق والدين) أي عظمته ما فهو
على حذر يعدل (قوله السلطان) أعاصم تقدم في قوله وهو السلطان تأنيلا لا يستقيم أن يترقى باسم
السلطان من غير أن يلقى بجملته بوصفه بالسلطنة كما هو العادة تأمل (قوله جاني بيك خان)
لقب اجمعي له وفي بعض الحواشي جاني بالفارسية أي روح وبك كبير وخان سلطان فصار روح كبيرا
السلطين (قوله خلداته) استعمل التثنية مجازا في لازمه وهو اطالة البقاء (قوله سرادق) فيه
ما هو والكلام كناية عن طول حياته وبقائه على ملكته (قوله وجلاله) عطف حراف (قوله وأدام روى)
بكسر الراء القصر أي رواء قال في المختار وروى من الماسا كسر وروى بوزن زناور وأيضاً بنسخ الراء
وكسرها وادروى وتروى كله بمعنى اه وفي نعيم استعارة بالكناية حيث شبه بزرع أو انسان بتروى
وروى تخصيل وسجال ترشيع وقوله الآمال على حذف مضاف أي نعيم أهل الآمال وقوله من سجال
متعلق بروى وفي افضله استعارة بالكناية حيث شبه بالجميع الاحياء وسجال تخصيل أو بفتح الراء
مع المدو هو الماعذب ويظهر على هذا أن اضافة ما الى نعيم من اضافة المشبهة الى المشبه ومن سجال
صفة لنعيم أي النعيم الذي كلف العذب في التذات النفس وانساها بكل الحاصل هذا النعيم من سجال
افضله أو بضم الراء مع المدح في النظر الحسن على تشبيه النعيم بشخص ذي منظر حسن على طريق
الاستعارة المكنية فتكون من سببية متعلقة بأدام وأقرب الوجوه الثلاثة الاول (قوله فاولت)
تفريع على ما قبله أي بحيث كان السلطان متصفا بهذه الصفات حاولت أي قصدت التثبت وهو كاف
الجزء في التسك من الاذني الى الاعلى ويصح أن يكون حاولت معطوفا على توجهت المتقدم كآخرة بعضهم
أو على معال زمان وقوله بأذيال الاقبال أي اقباله على وشبه الاقبال بالناس من تسك بآية وصل على
طريق الاستعارة بالكناية والاذن تخصيل والتثبت ترشيع (قوله والاستقلال) أي التخلل وليست
السن والتاء الطلب وقوله بظل الرأفة بحري في قوله ظل الامان والرأفة أشد الرحمة على مافي
الحصاح (قوله خدمة لسنه تامل) السنة عتبة الباب والاقبال جمع قبل وهو اللسان ماوط حبر والمراد
هنا الملكة المطلقة أو اذ وصف العتبة يكون تلتزم أو تلتزم بشفا المطب فاطنك بغيره والسنة كناية عن
المدوح أي جعلت هذا الكتاب خدمة للدوح والخدمة في الأصل الساعية في مراد الخدم ولما كان
هذا المدوح راغبيا في العلم زعم المادح كان التأليف خدمة في الكلام مبدية بهذا المعنى وهو كونه

واغيا في الخبرات امرها اه عى وعبارة لقنرى على المطول الحمد متعصدا خلع متعصدا بالضم
والكسر وجها على الكتاب تجوز والسند الباب الحارو جهمسدد (قوله الاقبال) آثر على نحو الماظر
للجمع والجناس (قوله وسعول رجا) أى العول عليه في رجاى وقوله رجا الا مال أى اهلها (قوله
وسول أى منزل (قوله ودون الاسلام) أى بقا صاحبنا بعد الاسلام وشيديم (قوله بالي) أى متوسلا
بالبني الخو بو جدى بعض السخ عقب هذا مناصه فاما منه باله كايروك النواظر ويجعل هذا الاذهان
ويرغب البصائر ويضئ الالباب ارباب البيان ومن الله التوفيق والهداية وعليه التوكل في البداية
والنهاية وهو حسي ونم الوكيل وقوله فقه أى حصل أو صار وهو عطف على قوله سابقا انتصت الخ
وقوله كايروك أى على وجه يروى أى يجب بالذات أى الشئ أى العجبى وقوله صد الاذهان أى ومجها
وغباوتها قال في المختار صد الحمد وسخو به طرب فهو صدق وزن كخ اه وقوله ويرغب البصائر
أى يقربها بجواز عن ارهاف السفس أى ترقيه والبصائر جمع بصيرة وهي قوة في القلب يحصل بها التمييز
التمام وهي في القلب بمنزلة البصر في الرأس وقوله ويضئ الالباب ارباب البيان أى ينزهاها بازالة ظلمة الجهل
ما يحيلها وتثبت فوائدا لشرح في تلك الالباب في خبر يضيء واستعاره بالكناية حيث شبه الشرح
بالمصباح أو الشمس ثلاث شيا مضرا في النفس والاضافة تيسيل والوجه ان المراد بالبيان هنا جميع
الفنون الثلاثة لان كثيرا يسمي الجميع علم البيان كما ياتي في آخر المقدمة ويصح أن يراد به المنطق الفصيح
المعرب على الضمير وقوله ومن الله التوفيق والهداية يصح أن تكون خبره بلفظا ومعنى وأن تكون
خبره بلفظا نشائية معنى وقوله وعليه الخ خبره بلفظا ومعنى فقط (قوله الحمد لله) لما كان لفظ الله
على اللغات من حيث هي لا اعتبارا بصفة مخصوصة من صفاتها الخبر في عبارة الحمد تبيينا على استحقاق
الغناء الحمد من حيث هي أى من غير ملاحظة صفة مخصوصة واعتراض باه لا انحراف في الكلام
بالاستحقاق الثاني اذ لم يعد أن تعليق أمرها باسم غير صفة يدل على منثنية مدلوله على أن هذا اسم قائما
هو اذ لم يصرح بجهته للاستحقاق غير اللغات كافي قول المصنف على ما أنتم والجواب أن هذا خبره بانفوق
حيث لم يقل الحمد اللهم مع أنه أخصر من الحمد لله على ما أنتم أو الحمد لله المنم لما من حيث ان تعليق أمرها باسم
يدل على منثنية مدلوله وذكر وصف الانعام محمدا عليه بعد افاذا الاستحقاق الثاني لا يصر على أن لفظ
التملح دل على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتر انصافها بما بحيث تلاحظ كثيرا الصفات عند
سماع هذا الاسم لم يعد أن يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشق الدال على منثنية جميع الصفات
لكن هذا الجواب الثاني انما يلائم تفسير الاستحقاق الثاني بالاستحقاق بجميع الصفات الكالية كأشار
اليه الشر يفى حواشي الكشف وعليه فذكر صفة الانعام مع اندراجها في الاستحقاق الثاني المشار اليه
بانه ليكون كالتمصر به ما أدى الواجب من شكر المنم أو يقال المراد بالصفات في تفسير الاستحقاق الثاني
الصفات الذاتية فان لم تكن غير الذات أعطيت كمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام وقيل
الاستحقاق الثاني أنه تعالى يستحق الحمد لذاته بقطع النظر عن الصفات كما يستحقه للصفات اه فنرى مع
تصرف وابطاح ويظهر أن القول الاول الذي أشار اليه الشر يفى معنى على ما قيل ان الذات لا تستحق
الحمد ذاتا بل لمها من وال أو كمال وهو ضعيف فقد قال الشريفة الصوى ان كمال الية تحليل على
كمال الذات ولولا أن الذات كالذات هادون الذات المتصفة بصفات النفس لما انصفت تلك الصفات
الكاملة دون الاخرى وانا كانت الصفات مقتضى الذات فالأمر أجلى فلولا أن ذات من حيث هي كلى
من غيرها لما اقتضت تلك الصفات أو اقتضت الذات الناقصة فليس مقتضى كمال الصفات كمال الذات
وان كان ذلك من كمالها فلو دليل كمالها فمن فهم ومن لم فهم فلا يحمل القصور إلا على نفسه وعن
الراى أن ذاته تعالى لم تتجلى الى شئ من صفاته الذاتية وانما اقتضاها كمال الذات وفي الحكم الهى أت
الغنى بذاته عن أن يصل اليك النفع منك فكيف لا تكون غنيا عني ونقل الشيخ على الجهورى عن

الاقبال ومعول رجا الاله
ومبنا الفطنة واليه
لا زالت محط رجال الآفة
ومسلنا رباب الفضأ
وعون الاسلام وغوث الا
بالبني وآله عليه وعليهم
الصلاة والسلام (الح)
(قوله مجازا عن ارها)
السف) أو شبه الص
الضعيفة بالسوف الخنا
الى الارهاف على طس
المكتنة ويرهف تخس
(قوله ان هذا أى المذك
من دلالة التعلق بالاسم عل
نشية مدلوله (قوله اذا
يصرخ الخ) أى لانا عتب
الاشارة اذ لم تصرح الاشار
وقوله كاجامع للثنى (قوا
مع أنه أخصر الخ) الانس
مع أنه أخصر من الحمد لله
على ما أنتم وكون التردد في
كلامه لاشارا الى اختلاف
نسخ المتن وتوقف على رها
وكونه عدل عن الحمد لله
المنم الى ما ذكره ويحا
لنكتة ولعله الدلالة على
كال عكن الحمد من الاتقا
اه (قوله في حكم التعلق
بالمشتق الدال الخ) أى في
حكم التعليق بكل مشتق
ولذلك قال الدال (قوله وعلى
أى على الجواب الثاني

هو الثناء باللسان على قصد التعظيم

(قوله ورفق في الأطول الخ) أي إذا على الشارح في المطول حيث أفاد كلامه فيه أن تعليق الحد بالثبات كـ **تعليقها بالانعام** وهو يصلح هنا جواباً للبلغ عن الاعتراض السابق المذكور في ضمن قوله وعليه فذكر صفة الانعام الخ كـ **تعظيم** (قوله لانتفاء الجسد أي لا يجادو الحد الذي أوجده هو تلفظه بالجمله لا لتأني على الجليل ولا يفتي أن ما ذكره متبادر لا يبين اعتبار خلافه وإن صرح على تكلف لا يبين كون عليه الانعام لثبوت الحد الذي هو موضوع الجمله (قوله علاقه في الاول (العلق) أي الخاص وهو العلق الاشتقاقي فلا يقال مطلق العلق لا يصلح علاقه بل لا بد من بيان جهته الخاصة كالتشابه والسببية (قوله اما الحقيقة الخ) كنهه مبنى على اختلاف فيما نقد شرط صحة أن يصدق عليه حالة فقد اسمها فطلق الصلاة مشاحقة على الأقوال والافعال المعسومة بدون طهار تام لا هـ

بعضهم أجمع أهل الكاشفة على عدم احتياج الثبات إلى الصفة الموجودة كذا في رسالة بعض الفضلاء على السبيل والجلد هذا ورفق في الأطول بن لفظ الحد بالثبات وتعلقه بالانعام بأن العلبة المستفادة من الأول عليه الثبات لثبوت الحمد لله والعلبة المستفادة من الثاني عليه الانعام لانثاء الحد لا يثبت لعدم صحة ذلك وقد منع دعواه عدم الصحة فتأمل وكتب أيضاً قوله الحمد لله وهذا الجمله إما خبرية لفظاً ثنائياً بمعنى استعمالها للتكلم في الثناء بجزائها كما حققه الفريز أو لتفخيمها شرعاً عليه كذا كـ **الرفع** وإما خبرية لفظاً بمعنى والحد حاصل ماصراً لانه الأخبار بحقيقة الحمد لله وهو عين الحمد انه هو الثناء بحصيل ولا شك أن ذلك الأخبار ثناء بحصيل وقوله لم الأخبار عن النبي ليس ذلك الشيء محله إنما يكن الأخبار من جزئيات مفهوم الخبر عنه أما إذا كان كذلك فلا كلفنا وكافي قولنا الخبر يحمل الصدق والكذب ولا حاجة إلى تأويل الحمد بالمجودة الذي هو الصفة المذكورة في حقيقة الحمد أو بالمجود عليه الذي هو الجليل الاختياري لأن ذلك مجاز علاقه في الأول العلق وفي الثاني العلق أو المسببة والمجاز خلاف الأصل ولا يفتي من يقول لا فرقة ظاهرة هنا على أن تأويله بالمجود عليه لا يناسب هنا لا بمعنى قول الصنف على ما أتت لأجل انعامه فبصر المعنى الانعام لله لأجل انعامه ولا يفتي ثم اقتما لأن يكون ذلك بقطع النظر عن قوله على ما أتت (قوله هو الثناء باللسان) تضمن الإشارة إلى الصيغة وإلى المجودة وكونه جليلاً لأن لفظ الثناء يشير بذلك أذهن الفذكر الجليل وأسقط ما يشير إلى المجود عليه وهو الجليل الاختياري كلفه بقوله سواء تعلق الخ لانه يدل عليه كذا في يس وفي دلالة على كون المجود عليه اختيارياً نظراً لأوجهه أنه تعريف بالانعام والمراد بالجليل في المجودة والمجود عليه أعم عاقاً لواقع كالمع والزمه مثلاً وعند الحمد والمجود زعم الحمد بدين زعم الحمد أن هذا جليل عند المجود فيحمل الثناء بغير ظلم أو على نحو ظلم أي أحدهما حسنة أو لئلا السط التعظيم وقد وجد وقد يقال أن هذا تعريف للحد القوي فالتناسب أن يراد بالجليل ما عساه أهل اللغة جليلاً والمراد بالاختياري الاختياري حقيقة فإن سبق الاختيار رأى القصد كالانعام أو حكايات ترتب عليه أفعال اختيارية كذات الله تعالى وصفاته فأنفع إيراد الحمد عليها على أنه قد يقال كافي الفريز أن الحمد عليها بجزائها المدح كافي قوله تعالى عسى أن ينزلنا ربك مقاماً محموداً ومن قبل الحمد عليه بكونه فعلاً رادياً لفعل ما يشمل الذات والصفة أو يذهب إلى مجازية الحد عليها كـ **الرفع** وكتب على قوله بأن ترتب عليه الخ ما أنه أي كأنه دخل ما فيها ولو بغير النسبة تدخل نحو الحياة وصفات السواب وكتب أيضاً قوله هو أي لفة وقوله انثناء مسم مصداقاً (قوله باللسان) أن جـ راعى أن الثناء يشمل فعل غير اللسان حقيقة وأنه الاتيان بعبدل على التعظيم فالاشباح إلى هذا التقيد ظاهر وإن جـ راعى اختصه بفعل اللسان وأنه الذي كـ **الرفع** فذكرهم المجاز في الثناء بمجمله عاملاً وتخصصاً على ما يقال به الحمد الشكر لظهور التفرع بين الآتي والحمد ودوا الحمد الحادث فلا يضرك أن اللسان في الحمد وعلى تسليم عموم الحمد ودوا اللسان مطلق الكلام مجازاً من سلا بمرتين استعمال اللسان في الكلام اللسانى علاقه الآية ثم استعماله في مطلق الكلام لعلاقه بالانطلاق والتقييد أو يجعل قبل اللسان من قبيل الكفاية وهي لا يشترط فيها إمكان المعنى الأصلي وما ذكرنا حسن عما قيل في توجيه التقييد باللسان عن الكلام أنه أطلق عليه نظراً إلى أن الغالبية أن يكون اللسان سلاً أو ردي عليه من أن كلاماً لله تعالى كثر لقوله تعالى ما ضمت كلمت القهوان اعتدوعه من وجه الغالبية تعدد الخلق وقهر الخلق (قوله على قصد التعظيم) ليس هذا التقيد من ماهية الحمد بل شرط اما الحقيقة أو الاعتداده والظرف حال من الثناء على القول بجواز الخ لسان من غير أي حال كون ذلك الثناء على قصد التعظيم وعلى الاستعلاء المجازي أي يمكن ذلك الثناء على قصد اهـ فيس قولاً كالثناء لا على قصد التعظيم بل يقتضي الحد أو لم يعتد به بأن كان على قصد التصغير أو لا على قصد التعظيم ولا يتحقق كان كل القصد مجرد الأخبار وطعن بعضهم في اشتراط ذلك توهيم للأعنة بلا دليل بقى أنه لا يستغنى عن ذكر كمال الثناء على تعريف بعضهم به بجليل على التعظيم لأن دلالة على التعظيم لا تستلزم قصد وكتب أيضاً على قصد أي

مع قصد (قوله سواء) اسم مصدر يعنى الاستواء وصف به كإوصاف المصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء ينشأ ويشتك ولا يثنى ولا يجمع على الصميم وهو هنا خبر والفعل بعده أعنى تعلق فى تأويل مصدر مبتدا كما صرح بمثله الزمخشري فى قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذره والتقدير تعلق بمبتدأه وتعلقه بغيرها بيان فتكون مادة الاستواء مخفية عن السابك ثم يحتاج الى جعل أو يعنى الأول ان التسوية انما تكون بين المتعد وكل ما يقتضى التعدد انما يصف فيه بالواو كالمطعم هذا واثنى والرضى فى اعراب هذا التركيب وجه آخر لا يحتاج عليه الى جعل أو يعنى الواو والمقصود ان سوا فى مثله خبر مبتدا محذوف أى الامر ان سوا هو هذا بما لا اجماع دالة على جواب شرط مقدران لم تذكر ههنا التسوية صريحا بعد سوا فلان ذكرت كانت يعنى ان وان كانا لعلف بام كانت يعنى أو والتقدير ههنا ان تعلق الثناء بالجمعة أو بغيرها فالامر ان سوا أو أقامه السراى مع بعض زيادته كتب أنصافه سوا على حمله مستأنفة لبيان عموم تعلق الثناء بالجمعة المحمود عليه لا من تمام التعريف انما التعريف بالبيان ما به الحدود لا بيان عموم (قوله تعلق) أى الثناء (قوله بالجمعة) أى الانعام وقوله أو بغيرها أى كالفصلان وهى الزمان الفاصلة أى التى تحقق وان لم يتعدا ثم لا يغير كالمع والنجاعة والكرم كفى السراى ويقابلها القواضل وهى التى لا تحقق الا بذلك كالانعام والافتخار من كرهه وهذا يعنى قول بعضهم الفضائل ما يلزم الانسان ولا ينتقل منه الى غيره والقواضل ما ينتقل منه الى غيره وهذا مجرد اصطلاح وأما المعنى الغوى لكل منهما فاعلم فانهم حاشى الفضل وهو الزائد مطلقا عليه السراى ويدخل فى قوله أو بغيرها الذات فسدخل فى كلامه الحمد على الذات فبغيرته أو لى من قوله لم سوا تعلق بالفضائل أم بالقواضل (قوله أو بغيرها) هذا على رأى الجمهور وذهب الامام الرازى الى أنه مخصوص بالجمعة وفوقه بينه وبين الشكرانه لا يختص بالجمعة أو بالماله الحمد أو بالمال الشكر فهو مختص بها اهـ وبس وكب أيضا نظرا لهذا أحاد الباء (قوله والشكر الخ) عزف الشكر من النسبة بينه وبين الحمد مع أنه غير مذكور فى المتن لقربه من الحمد ويكون جدا لمصنف شكران حيث وقوعه فى مقابلة الانعام وان لم يكن شكران حيث وقوعه فى مقابلة الذات والصفات المشار اليه بالله وكتب أيضا والشكر أى لغة (قوله فعل) أى أمر وشأن فظهر التحميم الا فى قوله يثنى عن تعظيم النعم أى بدلى على تعظيمه أى اعتقاد عظيمته ودلالته عليه بحيث لو عرف المتى عرف المتباع عنه وبهذا صحت دالة فصل الجنان الذى هو اعتقاد خفى على التعظيم ومعرفة الاعتقاد لى إملاهاهم أو بقول الشاكر أو فعله فعلى الأول نشكر واحد وعلى الآخر من شكران قول الشاكر أو فعله أو الاعتقاد أو لى معنى عن الثانى وكلاهما منى عن التعظيم لا بقل اعتقاد العظمة هو الشكر الخفى فى كونه مبنيا عن نفسه لا لا يقول لى هو اعتقاد العظمة بل اعتقاد انصاف النعم بصفات الكمال وهذا يدل على اعتقاد هو اعتقاد عظمته فتقاربا ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما أو باجماعا تاما أو قبل المراد الجازم كذا فى الفترى (قوله يثنى عن تعظيم الخ) اعترض بان الاسماء عن الشئ لا يستلزم تحققه فضلا عن قصد من قصد التعظيم معتبر بالشكر فكان الاحسن أن يقول يقصده تعظيم النعم اهـ فترى (قوله لكونه منما) متعلق بمحذوف صفة لفظ أى حاد أو مصدر لكونه الخ لا بفصل لأنه يعنى الامر والشأن فليس فعلا ولا ماقبه راجحة الفعل حتى يتعلق به ما لا يورل بتعظيم لان المقصود جعل الانعام على الشكر الذى هو الفعل الذى لا يابنى عنه الشكر وذلك جعل متعلقا بالشكر لا لما بنى عنه الشكر ولا يثنى ولا ينام لها هو اعترافا ثم (قوله سواء كان باللسان) قد علم اللسان لانه أظهر فى الاسماء وسط الجنان حزنا الى خبر الامور أو سطها (قوله أو بالجنان) عطف بأشارة الى استقلال كل من الاوضاع الثلاثة بكونه شكرا ولا يذافعه ما أشير اليه فى حواشى شرح المطالع من وجوب مطابقة الاعتقاد فى الشكر للسانى والادكلى وعدم مخالفة الادكلى انما يضاف للسانى لان ما ذكره شرط خارج كذا فى الفترى (قوله أو بالادكلى) المراد بالادكلى ما عدا اللسان من الجوارح والاعضاء وانما أفرد

سواء متعلق بالجمعة أو بغيره
والشكر فعل فنى صر
تقطيع التعليل لكونه منه
سواء كان باللسان أو بالجنان
أو بالادكلى

(قوله فى تأويل مصدر) فى
عبد الحكيم انما الفعل هه
يجوز عن النسبة والزمان
حكم حكم المصدر (قوله
ثم يحتاج الى جعل أو يعنى
الواو) وكذا فى قول
الكره ولا يضرب أنه لم يهتد
مع غير سواء كون أم يعنى
الواو (قوله دالة على جواب)
وهى الحقيقة على الجواب
(قوله كانت يعنى أو) أى
جرت عن معنى الاستفهام
كذلك الرضى فى مبحث
هزمة التسوية (قوله وأما
الشكر فهو مختص بها) منه
مع ما قبله يعنى مخالفة الرازى
الشهرور فى كل من الحمد
والشكر (قوله انظر لكذا الخ)
قد قبلنا عادة لعمال تشعر
بالاعتناء بالمول فبقية إشارة
خفية الى الراد على الرازى
(قوله لقربه من الحمد) أى
بكونه فى الواقع المعنى الآخر
العرفى للفظ الحمد وباعتبار
قصد التعظيم فى كل وكون
كل لا يكون الالعاسل
خلاف المدح فى كل وان
قبل ان الحمد والمدح أخوان

ومتعلقه يكون النعمة وغيرها
ومتعلق الشكر لا يكون
الا النعمة ومورده يكون
الإنسان وغیرہ فالجدد اعلم
من الشكر باعتبار المتعلق
أخص باعتبار المورد والشكر
بالعكس (الله) هو اسم للذات
الواجب الوجود المستحق
لجميع الحمد والعدل إلى
الجللة الالهية دلالة على
الدوام والثبات وتقدم
الجدد باعتبار أنه أهم نظرا
إلى كون المقام

(قوله تعدد الأخص الخ)
أي وجوبه في التفرع على
الآل والنسب المرتب كما هو
ظاهر (قوله ونهزم من كلام
الشارح الخ) لأن تفرعه
الأول كالصريح في إيقاع
الموردين وانفراد مورد
الشكر واجتماع المتعلقين
وافراد متعلق الجدود تفرعه
الثاني كالصريح في اجتماع
المفهومين وانفراد كل
منهما (قوله ثم ظهر الخ) عطف
على معمول عامل واحد
(قوله ينبغي أن يكون الخ)
أي لا يكون حسنا إلا إذا
كان كذلك فليس الإنشاء
يعني الوجوب كعامل عامر
والتعريف في الشكر بالمورد
مشاكلة والانفلاق في
الشكر الجنائي كله صادر
من القلب ثم ورد على الجنان
كلا لا ينبغي وإن كان لا يمن
من هذه الكاينات في القسطين
الآخرين منه لا شرط
يطابقا لجنان فيهما فتدبر

بأن كرم أي مداخل في الجوارح لاختصاصه من يتم الحمد فيه بتعلق اجتماع الحمد والشكر فيما إذا كان
الإنسان الإنسان في مقابلة الأحسان له جري (قوله فورد الخ) بدأ بالمورد في جانب الجدو والمتعلق في جانب
الشكر فتعد الأخص في جانب كل منهما فالله سم ونظهر من كلام الشارح أن بين الموردين عمومًا وخصوصًا
مطلقًا وكذا بين المتعلقين وأن بين مفهوم الحمد ومفهوم الشكر عمومًا وخصوصًا وجهًا بوجهًا بتعلق في شأن
بلسان في مقابلة أحسان وبفرد الحمد في شأن بلسان في مقابلة أحسان وبفرد الشكر في شأن بلسان
في مقابلة أحسان وكبأيضا قوله فورد الحمد تفرع على التعريفين لأن الظاهر من التعريفين هو النسبة
بين الموردين وبين المتعلقين ويظهر من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر فتفرع ما يظهر من
التعريفين علم ما تم ما يظهر من الظاهر عليه جري على ما هو قاعدة التعليم اه جري وكبأيضا قوله فورد
الجدد اعترض بأن الأولى أن يقول فصدر الحمد لأن مورد الشيء ما يرد عليه ذلك الشيء بعد وجوده وتحققه
وصدوره عن غيرهم أن الحمد القوي لا يوجد لولا يتحقق الإيصود من الإنسان وأجيب بأن تعريفه
للإشارة إلى أن الحمد ينبغي أن يكون عن صميم القلب حكما صادرة عن رضى الإنسان (قوله أعم) أي
مطلقا اه سم (قوله باعتبار) الباسمية (قوله وأخص) أي مطلقا اه سم (قوله بالعكس) أي
متنبت بالعكس أي الخافضة (قوله هو اسم) مراد بالاسم ما قابل الكنية واللقب أو ما قابل الصفات وهذا
يشعر كلامه في المحل لا ما قابل الفعل والحرف وعلية بوضع منه تعالى علمه غيره بوحى وأهالما بقول
الكمالين المهم في تحريره اختلاف في الواضع اعلمه في أسماء الأجناس أما أسماء الله والملائكة فالواضع
لها هو الله تعالى اتفاقا أما أعلام الأشخاص كزبد وعرف فالواضع لها البشر اتفاقا اه وبكونه الواضع
يتدفع الاستشكال بأن وضع العرفان يتدعى علمها وإنه غير معلوم للنساء كان العلم بها مجتمعًا كعلمه
الحكاما وتكاد واقع كعلمه المتكلمون أو واقعًا بتصفية الباطن كقائه السراى عن بعض الصوفية على
أن التعقل بالوجه كاف (قوله الواجب الوجود الخ) ذكر مذهبين الوصفين تعينًا للوضع وهما وجهيه
لاقتيداه والا كان كيدا أو ترهاده دون غيرهما لا وجوب الوجود من صفات الكمال واحتقائق
جميع الحمد يقتضى اتصافه تعالى بجميع صفات الكمال وبشراى وجهه تخصيص الحمد بتعالى الدال
عليه الحمد وفيه يس وغيره ان معنى قولهم اتصافهم جامع لصفات الكمال أن الذات الموضوع لها جمعتها لآله
لوحظ ذلك في وضعه وقيل لوحظ في وضعه من بحال التسمية بغيره في الالهية الدال عليها أصله وهو أنه كل
صفة كمال (قوله والعدل الخ) يريد أن قوة الحمد كمال في الأصل جملة فعلية أي حدث الله جدا خذف
الفعل مع الصاعل وأقيم المصدر مقامه وجعلت الجملة اسمية للدلالة على الدوام والثبات كما هو في السلام
عليك اه جري فدلالة الاسم على الدوام والثبات بسبب العدل الباعن الفعلية التي هي الأصل في
الآخرا عن الأمور التي تتحدد كالحجب للابوب الوضع فلا ينبغي قول الشيخ عبد القاهر لادلالة زبد متعلق
على أكثر من ثبوت الانطلاق زبد على أن ظاهر كلام الكشف والمفتاح أن الدوام أصل في الاسمية كافي
الحفيد (قوله للدلالة الخ) ان قلت دلالة عليه إذا لم يكن خبره معلوما وادلت على التجرد كافي الله
يستترى بهم أو ظروفا أو لا احتلتها بحسب التقديرين كما هنا قلت الأصل في الخبر الأفراد غير مخرج تقديرها مما
(قوله والثبات) هو معنى الدوام فالعطف مرادف للثبات أخص من الثبوت (قوله وتقديم الحمد) أورد
عليه أن التسمية اتخذ كثر الزال عن محلها لاسي لا القافية والجدد هنا مبتدأ الأصل فيه التقديم وأجيب
بأن أصل الحمد قد أحدا جدا خذف الفعل لدلالة المصدر على مونا بتمتعه وأدخل لام الحرف في المفعول
تهوية وعدل عن التسمية جدا خذفه جدي فقدم وأجاب القدر بأنه ساقى في تقديم المسألة بأنه
تعد إلى اسم فتقدمه تارة فتعطل مبتدأ وتؤخره تارة فتعطل فعلا كل ذلك يستدعي سكتة فكون السكتة
لتقديم الزال عن محلها القافية منوع اه يس (قوله باعتبار) الباسمية (قوله نظرا الخ) أي
فهو أهم لعرض المقام وقوله وإن كان ذكره الخ أي لأن الأهم الثاني انما يقدم إذا لم يقتض الحال تقديم

صاحب الكشاف في تقديم
الفصل في قوله تعالى
أقرأكم ربكم على ماسمي
وإن كان ذلك كراهة أهم نظرا
الحذاه (على ما أتم) أي
على انعامه ولم يتعرض

(قوله والجواب أن
الاختصاص الخ) على أن
العلم ليس مقام افادة
الاختصاص بل مقام ثناء

التفظيم ومقام الحديساب
ذلك كالمع في الكلام على
جمل الشارح (قوله الطاهر
أنه ظرف) مقابل ذلك كونه

مطلقا بخلاف أي حذاه
على ما أتم أو يلاحظ باعتبار
لادتها على الاثنان
لاما ذكره بقوله لا توهم الخ كما

لا يخفى (قوله لا أنه قد فهم
الوصفي) أي من حيث
التعلق على الذات للنفس

الصفات أو المراد أن الوصفي
بعض متعلقه حادث وهو
صفات الانفعال بخلاف
الذاتي على أن متعلقه الذات

يقطع النظر عن الصفات أو
جميع الصفات الذاتية
(قوله باعتبار الاثنان) أي
اثنان المسند كاعتل فقوله
بعد أي أي أثبت هذا الحمد
فما انما يصح باعتبار أن كل
يجرر بخبر عنه في المعنى
والا فكان الواجب أن
يقول أي أثبت الحمد كونه
تعلقا وجما حقيقة تعلقا
له مثلا فتدبر

غيره كما هنا فإن الحال يقتضي تقديم الحمد لكون المقام مقامه فانه يصدد حذاه تعالى وبالابلاغ حتى
مطابقة الكلام لمقتضى الحال وأورد عليه أن مقام الحمد لا يقتضي تقديم لقوله لان تحصيل معنى الحمد
والثناء تعلقا تعالى لا يتم الا بجموع المتبادر والخبر يقتضي تقديم الجموع على ما سواه لا حذاه بل على
الاخر قال الحنفى والجواب أن لفظة الحمد من بين القنطري أنسب بالتقديم نظرا إلى أن هذا اللفظ موضوع
لمفهوم هذا المعنى أي معنى الحمد وأورد عليه أيضا أن هذا لا يمكن معارضة بافاده تقديمه على الاختصاص
والجواب أن الاختصاص مستقدا على تأخيرها أيضا لتعريف المتبادر بالام الجنس وقيل لان الام تفيد
وأورد أيضا تقديم الجار والمجرور في محو فقد الجذب السموات والارض مع أن المقام
مقام الحمد والجواب منع أن المقام في شوا إلى المذ كونه مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى للحمد
واختصاصه كاشير إليه في الكشف وهذا يقتضي تقديم الطرف فانه الغنى (قوله مقام الحمد) لم يضر
لان الحمد المتقدم يقتضي اللفظ (قوله في تقديم) أي في توجيه تقديم الخ هو موصى على أن لم يضر متعلق بقرأ
الاول واليه ذهب صاحب الكشاف بوجهه صاحب المنهاج متعلقا بقرأ الثاني وقرأ الاول من منزلة
اللازم وعليه فلا تكون الا بغير المتضمن فبما في ذلك اشار الشارح بقوله على ماسمي (قوله وان
كان ذلك كراهة) أي كراهة مقدمه وقوله نظر الخذاه أي يقطع النظر عن المقام (قوله على ما أتم) الطاهر
أنه ظرف مستقر خبر مقدمه وقوله نظر الخذاه أي يقطع النظر عن المقام (قوله على ما أتم) الطاهر
الاخبار عن المصدر قبل استيفاء معمولاته وهو لا يجوز وقدم الاستحقاق الثاني على الوصفي لان ما قدم من
الوصفي اه يس ملصقا وفي عبد الحكم ان على متعلقة بقوله الحمد فاعتبار الاثنان فهو علمه أي
أثبت هذا الحمد أهني الحمد على تعلمه وكتب أيضا على هذا التعليل (قوله على أي انعامه) جعل ما مصدرة
لاموسولة لا موصوفة كما فعل بعض الشارحين لا ولو لم يلفظا ومعنى اما لفظا ماعلا بها لانتهاج الى تقدير
بخلاف فمما فانها محتاجان الى تقدير العائد أي أي أتم مع أن مسوغ حذاه لم وجدنا لعدم جرمها
جرمها الموصول في علم أي وعلمه ويكون ما علمه كما قال عبد الحكيم عبارة عما يترقب عليه التعليم من
الشعور وغيره وهو مع تكلفه لم وجدناه مسوغ أصلا وعلى كل حال ما لا يحتاج الى التقدير أولى وأما
معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من أوصاف التمجيد أمكن من الحمد على التهمة لان الحمد على الاول بلا
واسطه على الثاني بواسطة أن التهمة أثر الانعام وبهذا يعرف منع قوله في المطول يتعذر تقدير العائد
في المعطوف وانه لا حاجة الى جعل ما لم تعلم دلا من ضمير المفعول المحذوف مع أن الجهموع على منع حذف
المبدل منه في غير الاستثناء المخرغ وان الحاجة على منع مطلقا ولا في جملته خبر محذوف أو مفعوله (قوله
ولم يتعرض) أي تفصيل التمجيد به أي لا كلا ولا بصلا ولا اجالا لبعض التمجيد به فقوله لم يضر ما علمه ترك التعرض
لكل التمجيد به تفصيلا أي يقاها في الوهم أي التمجيد قصورا الخ أي ليقوع في ذهن السامع على سبيل الافادة
أو التذكير ان العبارة تقصر عن الاحاطة بجميع ما أتم افع به تفصيلا وليس المراد بانها لم يقاها السامع
في فهمه شي غير ما ثبت حتى يرد أن القصور المذ كونه ثابت وقوله ولا توهم الخ طه ترك التعرض لبعض
التمجيد به تفصيلا كأن يقال على انعامه بالعافية أو باجالا كأن يقال على تعلمه بعض الاشياء ما
يوهم لو تعرض لبعض اختصاص الحمد بغير تعرض لأي الحمد لا يكون الاعلى دون غيرهم التمجيد ان
أرجحنا تميز اختصاصه للحمد أو اختصاص التمجيد به بما تعرض له أي أن التمجيد به هو ما تعرض له دون
غيره أن أرجحنا التمجيد به وهو الاقرب أو اختصاص التمجيد به بما تعرض له المصنف أي أن التمجيد به لا يحدون
غيره ان أرجحنا تميزه وفهم من هذا أن المصنف تعرض لكل التمجيد به اجالا وهو كذلك قال الحنفى لان
ما أتم في تأويل العاماته والمصدر المضافه في عمومها كرا لا انعام في قوله كرا التمجيد به اجالا ثم قال
لا يقال قد وقع التعرض لبعض التمجيد به تفصيلا حيث قال وعلم الخ لاننا نقول المراد بالتعليل ههنا حذف

التميم في ابتداء الكلام عند ذكر الاعمام اه أي بان يقول أتم بكذا هكذا ينبغي تقرير هذا المثل
 (قوله ايهاما) مقولته لنقل تضمنه لم تعرض أي ترك التعرض ايهاما الخ كاسمي الكلام عليه عند
 قول المصنف ولم بالغ في اختصاره تقرير ما فأنظره (قوله بشي) الباطنة على المقصور عليه (قوله
 وعلم) أي علمنا فالقول الأول محذوف (قوله من عطف انخاص) انما هو تركه من عطف
 انخاص على العام ومثال الأول في أتم باضمه وعلى تعلبه اذ قبل التأويل ليس لانهم ولا لإدلاله على العموم
 اذ الفعل لا عموم فيه أي نحوى وانما هو به بدى غنى سم (قوله رعايا الخ) المقولته قد يكون غاية
 مترتبة وقد يكون علة باعثة فالأول من الأول والثاني من الثاني فإن الرعايا مترتبة على عطف انخاص على
 العام لا شفه على لفظ البيان والتنبه باعثة على العطف المذكور فأنفع ما قبل ان الرعايا انما يحصل
 بإيراد لفظ البيان ولا مدخل لأصناف المذكور فيه عبد الحكيم على الطول وأجاب بعضهم بأن عطف
 انخاص على العام بضع شئين ذكر انخاص بعد العام وعلمه بالرعاية وكونه بطريق العطف وعلمه
 بالتنبه في الكلام فترى من ترتيب وكتب أيضا قوله رعاية أي خفا (قوله لإبراع الاستلال) هو
 أول تصور الصبي استعماله لأول كل شيء فإبراع الاستلال بحسب المعنى القوي نفوزا بالاستدلال
 بها اصطلاحا كقول الابتداء مناسبا لقضود لانه سبب تفوق الابتداه من تسمية السبب باسم المسبب
 تنبها على كاه في السببية كذا في القنرى واذ فإبراع الاستلال مجاز على ان كانت لامية وكان
 الموصوف بالبراعة حقيقة للتكلم فان كانت بمعنى في أو كان وصفها حقيقة الكلام فلا وكتب أيضا
 قوله لإبراع الاستلال في هنا حاصلة بذكر البيان ما باعتبار ان هذا الكتاب في فن البيان والبيان وان
 اختلغا معنى لكن تشاركت في الاسم واما اعتبار ان فن العاني والبيان يتعلق بالبيان بمعنى المنطق الخ اه
 يري بعض تصرف وقوله فن البيان المراد به جميع العلوم الثلاثة المعنى والبيان والبدعي اذ هي
 كلها تسمى بالبيان كاسمي (قوله الاستلال) أي الابتداء (قوله وتنبيه الخ) لان عطف انخاص
 على العام يدل على فضيلته على بقية افراد العام (قوله من البيان) انقلت ما علم به ترك التعرض لشم
 به جاز في المعلم فلم ذكره قلت فكنت من المذكورين في قوله رعاية الخ والنكات لا تترجم (قوله لقوله
 ما لم نعلم) أي لم نعلم فقه ما لم نعلم (قوله ما لم نعلم) ذكره وان كان التعليم لا يتعلق بالإفهام العام لان المراد
 ما لم تكن تعلم بقوتنا ونسبنا وأفسنا العام عن كسبوتنا فقيما شافا في كمال المنفعة حيث علمنا ما لنا
 أهلا له ولان المقام مقام خضوع فبناسه التخصيص على عدم العلم والجل السمع والتفحص على
 أن الله تعالى نقلنا من ظلمات الجهل إلى نور العلم والفتح وهم المراد بالتعليم بذكر ما ناسى بخوزا اه من
 حواشي الطول (قوله قدم) أي البيان على المبتدئ أي بعد ذكر العامل أولا كاهو الأصل فلا يرد
 حصول الرعاية بانه لا علم من البيان علم ودفعه هذا الإراد بانزوم تقديم معمول الصلة عليها وهو
 متعبر مردود بان المتعبر عنه هو تقديم الصلة أو بعضها على الموصول (قوله هو المنطق) أي المنطق هو دليل
 وصفه بالفصيح (قوله الفصيح) أو رده عليه انه اما ان يكون بمعنى الظاهر فالعرب يستغنى عنه أو بمعنى
 انخاص من اللكنة فالظاهر تركه اذ المراد بالبيان هنا ما يميزه نوع الانسان ورعايا ان يكون فصيح بالمعنى
 المذكور ولعله أراد معنى الظاهر وجعل العرب تفسيره من القنرى بعض تفسير (قوله معاني الضمير)
 من تسمية المثل باسم الحال (قوله والصلاة) جلة خبره لفظا نشأته معنى أي في ما عطفوها على ما إلى
 تبعها لجل الحمد وعطفها على اظهر ان جعلت الأولى انشائية وبتقدير أقول ان جعلت خبرية أو جرى
 على الجواز (قوله على سيدنا) أي البشر أو العقلاء والخلق ولا يلزم النقص بالتفصيل على النقص
 لانه عند التفصيل عليه بخصوصه (قوله محمد) أي من جد كبريا اشتق له من الجدا حمل أحد هما
 شيئا بالمبالغة في المحمودية والاختزال بالمبالغة في الخامدية واشتهر من بين الاثنين الأول كثر وخصته كلمة
 التوسعة لانه أنسب به من مقام المحمودية قاله في الأطول (قوله خير من نطق) أثر النطق على التكلم

لتنبيه ايهاما قصورا العبارة
 عن الاحاطة به ولما يتوهم
 اختصاصه بشي دون شئ
 (وعلم) من عطف انخاص
 على العام رعاية لإبراع
 الاستلال وتنبيه على فضيلة
 نعمة البيان (من البيان) بيان
 لقوله (ما لم نعلم) قدم عليه رعاية
 للصحيح والبيان هو المنطق
 الفصيح العرب عاني الضمير
 (والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد خير من نطق)

(قوله أي بان يقول أتم بكذا)
 يشترى أن المراد ذكره في
 ابتداء الكلام على وجه
 كونه صلة لانهم والأوردان
 التعليم مذكور في ابتداء
 الكلام عند ذكر الانعام
 (قوله ولا علم) فيه أن العموم
 ليس مدعى في علمهم تأويله
 يستغنى اندراجهم في العلم
 (قوله وانما عومه بدى أي)
 لان الفعل في حكم النكرة
 وهي في سياق الاثبات لانهم
 عموما مشمولين بدلى (قوله
 وأجاب بعضهم) أي عن
 القيل المتدفع بما تقدم
 (قوله والتخصيص الخ) ألا
 يوجد التخصيص الا بذكر
 ذلك فأنفع بحث الدسوق
 بان هذه القائمة مستفادة
 من التعليم بلا شبهة

والصواب وأفضل من أوا
الحكمة هي علم الشرائع و
كلام وافق الحق ورا
فاعل الايمان هذا الغم
لا يصلح للآلة تعالى (وصلا
الخطاب) أي الخطاب
المفصول بين الذي يثبت
من مخاطب به ولا يتبر
عليه أو الخطاب الفاصل
بين الحق والباطل (وعلى آله)
أصله أهل

(قوله وهي أنسب لفظ
ومعنى) التنظيم ظاهرة
والمنعوية من حيث ان
الحديث في كل واقع من
الفاعل على المفعول (قوله)
لناسة ما ذكر في الحديث
لان النطق بالصواب يناسب
معنى البيان وكذا الحكمة
انهي علم الشرائع وهو
لا يستفاد الا بالبيان أي
الكلام الموافق للحق فهي
كلام مخصوص والبيان
منطق مخصوص ومعنى
فصل الخطاب الكلام
المفصول والفاصل (قوله)
وبعني من (الخ) فيه نظر
لا يعني الخليس بين المضاف
والمضاف اليه ها جوم
وبعني كافي خاتم حديث
وليس في المضاف معنى
الحديث مع كون المضاف
اليه ظرفا له كافي نحو سر
الليل وانما الاضافة هنا على
معنى لام الاختصاص ثم
قد يقال كون الملكة من
الشرائع باعتبار حصولها
من علمها فكأنها من
جنسها ونظر في الملكة في
الشرائع باعتبار جوارحها
فيها ونظر فيها وقته تكلف

واقول مثلا موافقة الآلة الشريعة وما ينطق عن الهوى ولا نه أنسب بذكر البيان السابق لانه المنطق
الخ ولعدم شبهة الباري تعالى فلا يحتاج الكلام معه الى تخصص بخلاف ما لو قال انكم أو قال مثلا
لدخوله تعالى فيحتاج الى ذلك لانراجه تعالى بان يقول قال أو تكلمين الخ في تأمل وكتب أيضا قوله من
نطق في نسخة أنطق وهي أنسب لفظا ومعنى بأقوى كافي يس (قوله خبر من نطق بالصواب (الخ)
اختاره الذين وصفين لمناسبة ما ذكر في الجسد من البيان والصواب ما طابق الواقع فهو مرادف للصدق
(قوله هي) قيل أي هي دون أي لا فاعلم معنى الحكمة فميلة كره ما رواه في أنه المرضي في معناها
دون غيره (قوله علم الشرائع) الاضافة للبيان ان جعل العلم بمعنى المسائل والامية ان جعل بمعنى
الادراك ومعنى من أو في ان جعل بمعنى الملكة وكتب أيضا قوله علم الشرائع الخ وقيل انه العلم والعمل به
والحكيم العالم العامل وقيل الحكمة النبوة والخشعة الاصابع في القول وهي منصرفة في عين عليه وعلمية
والعلية تركبة ومغلية اه جري (قوله وكل كلام الخ) عطف علم لشبهه فامر هذا المطابق للواقع
(قوله واقف الحق) أي واقفت فسبته الكلامية التسبعا فلما راحة التي هي الواقع ونفس الامر فالمراد
بالحق هنا الواقع (قوله لان هذا الفعل الخ) علة لخروج وقدر الكلام لم يذكر الفاعل وهو الله تعالى لتعني
وتظهوره لان هذا الفعل الخ اه يس وهو في خسرو وبذل عليه ما سأل أي من نكات حذف المسند اليه
تعيينه (قوله الآلة) أي مسنداته (قوله وفصل الخطاب) قال في المطول هو اشارة الى المجزأة قال الفيزي
أراد بالمجزأة المشار اليه القرآن فاللام للعدد والاشارة السبع بطريق تناول فصل الخطاب بابا ومصدق عليه
وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المجزأة كما يتبادر اليه الا وهام لان المراد به هنا ما الكسب للقرآن على
الرسا عليهم الصلاة والسلام والقول بالاهاز في غير القرآن غير ظاهر لتصر محجه بان باقي الكتب ليست
منزلة الا بها واما ما يجهاوسنهم القرولية فالأمر أظهر اه وانما استع أن يراد به القرآن لا اختصاص القرآن
بنيينا ومفاد العبارة الاشتراك في فصل الخطاب لانه مفعول صلة الموصول المضاف اليه أفعول التفضيل الذي
هو بعض ما يضاف اليه (قوله أي الخطاب المفصول الخ) فيما اشار الى أن الفصل وان كان مستمرا في
الاصل مستعمل هنا ما يعني المفعول أو بمعنى الفاعل وكذا المراد بالخطاب الكلام المخطوب به لا المعنى
المصدرى وذلك لان المراد بالاشارة بفصل الخطاب الى مجزأة القرآن كافي للمطول ولا يناسبها المعنى المصدرى
في شئ منه ما اه خسرو وجوز بعض قراء الفصل على معناه المصدرى على أن يكون الكلام من قيل
بدر قطيفة موصفا للمصدر بل بالغة ثم الاضافة على جميع الوجوه من اضافة الصفات الى الموصوف ويحتمل أن
لا يكون المراد بالاشارة الى المجزأة فسق الفصل على معناه المصدرى وتكون الاضافة حقيقية من اضافة
المصدر لفعوله (قوله البين) تفسير للفصول ولو قال البين لكان أنسب بالمفصول وقوة الذي الخ تفسير
البين (قوله الذي يتبينه) أي يعلمه علما خافا بين بمعنى المعلوم فاعدى بنفسه وأما الذي معنى الظهور
فهو لا زوم وقوله ولا يثبت عليه تفسير لقوله يتبينه اه فترى والظاهر أنه عطف لازم وكتب أيضا قوله
يتبينه من مخاطب به أي من البقاء أي به فهم ما فيه من النكات والاسرار التي يجب بلاغته كالخشف
والاضمار والطافوت كروا التاكيد وكره عند اقتضائهم للطلال له وليس المراد فهم معانيه حتى يراد ذلك
لا يظهر في جميع القرآن سيما التشابهات خصوص ما على رأى السلف هذا خلاصة ما في الحفيد وفي الجري
ان المراد فهم معانيه وأوجب على اليراد بان الكلام في الخطاب يتعلق بالكتفين كالتعلق بالصلاة والصوم
وإزالة كراهة نحوها وهو لا ينال التباس فيه والمتشابه لم يقصد بذلك وحكمة تكثير الاجور للجهدين فيمن
العبادة نحو وداثة فوق أيديهم اه وهذا يعني قول عبد الحكم فصل الخطاب وصف بعض ما أو فوه
لاجلته حتى تراد التشابهات وما ذكر من السؤال والجواب انما هو من حيث فصل الخطاب الذي أوتيه نبينا
وهو القرآن الذي هو رمز من جزئيات فصل الخطاب الكلي الواقع في عبارة القرآن اذ ليس المراد بفصل
الخطاب في عبارة خصوص القرآن بل ما يشمل كل ما أوتيه الانبياء (قوله أصله أهل) فأبدلت الهاء

بدليل أهمل خفض استعماله
في الاشراف وأولى الخطر
لاظهار جمع طاهر كصاحب
أصحاب (وصحابة الاخيار)
جمع خبرية التشديد (أما بعد)
(قوله وان وضع عاما) يحتاج
لنقل وأما كون أصله أهلا
فلا دلالة فيه كما يعني إذ
هو على حد قولهم أصل قال
ولم يجز تقدير فلا ينافي أن
الواضع وضع لفظا لوضع
مستقلا كما وضع لفظ
أهمل (قوله ايجاع الى
قوله تعالى كنتم الخ) أي بناء
على أن الخطاب لخصوص
الموجودين وهم العصابة
(قوله اسم جمع) راجع
لصاحب أي أن مفرد هذا
هذا الجمع اسم جمع (قوله
وفيه أن المصدر الخ) قد
يقال اعتبار اقتصاد المصدر
بالذات سق ذلك (قوله فهو
أخص من الأصحاب)
لصدق لفظا لأصحاب بأصحاب
الرسول وأصحاب غيره (قوله
لفصل الخطاب أي الكلام
الخطابي به أي تدل على أن
ما بعدها منفصل عما قبلها
ليس من عمله بل كلام
آخر مسوق لغرض آخر
(قوله مع التأكيد) أي
تأكيد مضمون الجزاء
الذي هو لازم تعليقه على
محقق

همزة وتوصلا الى الالف لا لا يثبتها فلا يرد أن الهاء أخف من الهمزة ثم أبدلت الهمزة ألفا وانما قلب الهاء
ابتداء فالان لا قلبا القلم يعني في موضع آخر حتى يقاس عليه ما قبلها همزة تحقيق كما أصله ما بدليل
ميا وما قبلها همزة الفاشح اه قري بإيضاح (قوله بدليل أهمل) لا يخفى ضعفه باحتماله
مخفرا أهل كما جزمه في الاول ويؤيده ما روى عن الكسائي أنه جمع أعرايا صهيما يقول أهل وأهل وآل
وأول و. بهذا يعرف ما في قول الحفيد لم يسمع أول وكتب أيضا قوله بدليل الباسمية والاضافة للسان
(قوله خص استعماله الخ) أي وان وضع عاما اه سم (قوله في الاشراف) أي القلا الاشراف أي
بأن لا يضاف الا الى الاشراف من ذوى العقول فلا ينافي تمعير آل المتعصية للتصغير (قوله وأولى الخطر)
في اختيار الخطر والقدر والمثلة فلفظ أولى الخطر على الاشراف عطف مرادف (قوله الاظهار) أي
الظاهر من وصف الشقاوة وفيه ايجاع الى قوة تعالى انما يريد الله ليهذه عنكم الرجس الخ وفي قوله
الاخبار ايجاع الى قوله تعالى كنتم خيرا مرة ومما ندر وجه تخصيص الال الاظهار والعصابة والاخبار
اه ان يعقوب (قوله جمع طاهر) أي بحسب المعنى لأنه لا يجمع حقيقة فلا ينافي ما قاله في خواص
الكشاف من أنه لم يثبت جمع فاعل على أفعال حتى قيل ان أصحاب جمع محب بالكسر تخفيف صاحب
كثير وأعلم وأحسب بالسكون اسم جمع كبر وأنها راء يس وفي ع ق جمع طاهر على غير قياس اه
وقيل جمع طهر وصف بالمصدر بل بالصفة وفيه ان المصدر يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فلا
يجمع وقيل بل يجمع فاعل على أفعال كشاهدوا شهداء وباروا برار على أن المفرد بار كما جزمه في المحشور
وأحسن من الكل أنه جمع طهر كثر يعني طاهر على ما في القاموس وقوله وأحسب بالسكون فيه أن فعلا
لا يطرده جمعا بفعال الا اذا اعتلت عنه ككوبيت ولب على الصبي اه حلى (قوله وصحابة) العصابة
في الاصل مصدر يعني الصبي كالعصابة بالكسر أطلق على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كالعلم
بالعبية عليهم فلا يطلق على غيرهم فهو أخص من الأصحاب ولكون العصابة كالعلم صرح التنبيه الى كمالها
فقط ما قبل الجمع لا ينسب اليه اه قري بزيادة على أن الجمع الذي لا ينسب اليه هو الجمع اللفظي
لالمعنى كالعصابة (قوله جمع خبرية التشديد) اعترض بأنه يصح أن يكون جمع خبر مخفف خبر المشدد
فما وجه تقييد بالتشديد وأجيب عن ذلك بأن المراد التشديد في الحال أو في الاصل فدخل خبر مخفف خبر
المشدد وبار الجمع في الحقيقة ليس الا خبر المشدد لان التكسير يرد الاشياء الى أصولها فإذا أراد جمع خبر
مخفف خبر ردى الى أصلهم من التشديد ثم جمع وبأن الاحتراز بالتشديد انما هو عن خبر الذي هو أفعول تفضيل
أصله أخير حذف همزة تخفيفا لأنه لا يثنى ولا يجمع لاعتبار خبر مخفف خبر والمفهوم اذا كان فيه تفضيل
لا يعترض بهذا الايضاح ماذا كماله قيد الجواب الثاني فيه نظر لان معنى رد التكسير الاشياء الى أصولها ان
المفرد اذا دخله تغيير فسمي آخر أو حذف منه حرف فدخلنا الحرف في جمعه كما في ميت وأموال وشفة
وشفاة واعترض الثالث بأن أفعول التفضيل انما يتبع جمعه انما كان مجردا من آل والاضافة أو مضافا الى
نكرة كما قال في الخلاصة وان لم تذكر ويضف البيت أمامه الاقتران بال كما هنا فالطابعة واجبة كما قال فيها
أضواء ناول طبق أو مع الاضافة الى معرفة ظاهر الجاهن جازان الأفراد والطابعة كما قال فيها أيضا وما لم يعرفه
الخ والجواب عن النظر في الثالث أن التفصيل المذكور في غير خبر ما هو قول في الاول أنه لا يتغير في
الثاني هو الجمع والتثنية على ما في الصحاح اه وكذا في خبر وغيره وعلى الخطأ عدم تغييره كثير أفعول
التفضيل بحسب ما قدمنا فقال ان خبر الذي هو اسم تفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لان صورته الحالية
منعت من اجراء التصرف فيه على طريق جريها في أفعول التفضيل وكونه في الاصل على أفعول من منع من
اجرائها فعمل على حسب صورته الحالية اه وفي الاول وعبد الحكيم ان التقييد بالتشديد لالة التشدد
على ان يفرق في الدين والصلاح بخلاف المخفف فلم يبدل على الخير في الحسن والجمال كما في القاموس والاول
أثبت بالقام وهو حسن (قوله أما بعد) أما هنا الفصل الخطاب مع التأكيد لا مع تفصيل الجمل والتزام

هو من الظروف المنسبة

المنقطعة عن الاضافة الى
بعد الجحد والصلوة والعمل
فيه آملتها بتأني الفعل
والاصل مهمالين من شيء
بعد الجحد والصلوة ومهما
هنا مبتدأ

(قوله يجوز الى تقدير الخ)
كل ينال هنا الزمان حتى
ولا علة للابراز من السابق
على البسطة وماعها وأما
بعد البسطة وماعها فلما
كان الخ قوله والمقصود منه
تذكير الخ فان علق الظرف
ينحو القول والتأني قصد
مع ذلك الاحتراز عن الزمن
السابق للاشارة الى الاستتال
(قوله أي ههنا) تقييداً
هي في غير ما هنا فقد تكون
معرفة مع الاضافة وودها
(قوله اذا كان لجهل أي
وكان لازماً) قوله صريح في
أهم من متعلقات الشرط
سواء جعلت التنبية على الحلول
محل فعل الشرط أو جات
على افعالهم معناه بسبب
حلولها على اسم الشرط (قوله
واللائمة الخلاق الشرط
الخ) هذا سلم لكن لا يقيد
المدعي لان التقيد وان لم
يلغسه لكن لا ينافيه
ولا يفعله أدنى ابعاد كما علت
حتى اقتضاه المقام الفائدة كما
مررتين وان اقتضى أيضاً
تقدير الجحد والعائنة من
قوائمه قيداً جيعاً (قوله
ولان ماما) أي مهما
الشرطية وما الزبدة ثم
أدلت الهماسن الاتفا الاولى
دفعاً للتكاد كما في المقعد.

ذلك يجوز الى تكلف تقدير مستغنى عنه كذا في الاطول وغيره وقال الحفيد المناس ان يحصل ما هنا
لجرح فعل الخطاب لانا كيد وقوع الجزاء فانه غير مقصود اهـ ووجهه ان مضمون الجزاء هنا ربط تأليفه
بكون علم البلاغوتو ابعها بالاداف التسمية وليس في تأكيده كبر فائدة قال يس وفيه ان الجزاء في
الحقيقة لا اخباراً ولا اعلاماً كما تميل فاقول أو فاعلم وذلك أيضاً يظهر جعل مضمون الجزاء بعد الجحد أي بناء
على تعلق الظرف بالجزاء كما هو الراجح والاضخم من المذكور ثابت جداً ولم يصح على انما يجيب عن هذا بان
البسطة تزييه اهـ وبذلك أيضاً يظهر استقبال الجزاء المشروط فيه وكتب أيضاً قوله ما هنا أي بعد البسطة
والجحد والصلوة والمقصود منه تذكير بان فاعلم في هذا الامر المتبرك به ليكون أن الشروع في الجحد هاهنا
ذاهل عنها فزيد التبرك أطول (قوله هو) أي ههنا (قوله المنية) أي نشهها بأحرف الجواب كعم في
الاستغناء بما عاصدها كما في التما كهي لا لا انتقار لانه انما لوجوبه البناء كان الى حله وبنى على حركة
لخلص من التقاء الساكنين وكانت ضمة لكل له الحركات الثلاث وجرا لما فانه من الاعراب باعطائه
أقوى الحركات (قوله المنقطعة) أي لفظة لا معنى بدليل قوله المنية وانظر لم اقتصر على هذا الاحتمال مع
أن عبارات المصنف يحتمل ثبته لفظ المضاف اليه فتكون بعد معرفة هذا الاحتمال أظهر لان الاصل في
الاجزاء الاعراب فكان ينبغي ذكر ما لم يقتصر عليه اهـ يس وقد يقال ثبتت الرواية عند الشارح بالضم
اما بالتالي عن المشايخ أولئك ورأها كذلك بخط المصنف أو أحد تلامذته فتأمل (قوله أي بعد الجحد
والصلوة) فيه اشارة الى أن المضاف اليه في شجرت معناه دون لفظه والاقفال أي بعد يسم القائل جرح الرحيم
الجحد والخ والمراد بالجحد التما فدخلت البسطة بالصلوة لانه فدخل السلام ولا احتياج لهذا على النسخ
التي ليس فيها كمال السلام وبذلك اندفع ما قيل ان الشارح لم يأت في تقدير المضاف اليه بالمضاف اليه جميعه
تأمل (قوله والعمل فيه) أي في عمله حال البناء في لفظه حال الاعراب فصاعداً على الظرفية كقولنا أما
بعد جحدك وكتب أيضاً قوله والعمل فيه أماصر مح في أهم من متعلقات الشرط الواحدة أهم من متعلقات
الجزاء اذا قصد تحقيق الجزاء والملائمة اطلاق الشرط لا يقتضيه كذا في القدرى وكتب أيضاً قوله والعمل
فيه أما وقبل العمل في فعل الشرط المحذوف (قوله لتأنيها عن الفعل) أي فعلها بطريق التنبية ولم يقل
ومهما مع أنها ما تبيعتها أيضاً لانياتبتها على المدخل في العلة (قوله والاصل) أي ما حتى اتركيبان
يكون عليه وانما يستعمل هذا الاصل اختصاراً وما ذكر من أن الاصل مهما يكن من شيء مبني على أن
مراد يسير به بقوله معنى أما في فطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلقاً في الاصل كذلك وقال بعض
الافاضل مراد يسير به بيان المعنى البصير وتصور أن آتاه خبراً يوم ما بعد فاعلم لفظه الا أنه كان في الاصل
كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شيء هذا الشرط وزيد ما أو دعت النون في الميم ونقصت الهمزة
والتفصيل في الرضى اهـ قري وقوله مهمال في القاموس مهمال بسيطه لانه كيقمن معمو ولا من ماما خلافاً
لراعهما ولو اهلالة معان الاول ما لا يعقل غير الزمان مع فمعنى الشرط نحو مهمالاً تأنيهاً من آية
الثاني الزمان والشرط كقوله * وانك مهما تعاطى بطلت سؤله * وفرجك نالاً منتي التما جيعا الثالث
الاستفهام كقوله * مهمالاً اليه مهما له وفي هذين خلاف وقوله يكن هي تأنيهاً فاعلم ضمير راجع
لهمما من شيء بيان لهمما في موضع الحال لانا كيد العموم وأول ادخال الزمان أيضاً وان كان مهما الزمان
والشرط فاعلم من شيء ومن زائدة لان الشرط في حكم غير الموصوفين بعد الحكيم وقوله ووقاهه ضمير راجع
أي ان كنت مهمالاً للمعنى الاول من معانيه ليدل ما بعد ويصع أن تكون يكن نقصت على المعنيين
واسمها الضمير أو شيء وغيره بعد وقوله وأول ادخال الخ أي وادخال ما يعقل أيضاً تأمل وكتب أيضاً قوله
والاصل الخ جواب يس والثنا من قوله لتأنيها عن الفعل فهو استئناف بياني (قوله بعد الجحد) مبني على أن
الظرف من متعلقات الشرط (قوله هنا) أي في هذا الاصل قال عت وانما قد نالاً بتأنيهاً مهمالاً لانها
قد تكون في غير هذا المكان معقولاً كقولنا مهما تعاطى من شيء أقبل اهـ ومحل كونها في هذا الاصل مبتدأ

والاسمية لازمة للبند
ويستلزم شرط والقوله
لازمة غالباً لغير تضمنت
أما معنى الابتداء والشرط
لزمها الفاء

(قوله فاضافة معنى الخ)
لا حاجة الى ذلك كما لا يخفى
ان المقصود دفع ما سد كره
من الاشكال ويجوز كون
التضمن هنا ليس بطريق
الاشراب كاف في دفعه
فالاضافة من اضافة المذلول
الى الحال والمعنى قابل اللفظ
وساقي انه لا دلالة في عبارة
المطول وما كتبه عبد
الحكيم عليها على شيء من
ذلك سوى أنه ليس المراد
التضمن بطريق الاشراب
فقوله بعد عبارة في المطول
الخ لا يشهد به اه (قوله
كتضمن نم) ظاهراً أن نم
خلت محل الجواب بحيث
لا يقدر بعدها صرح سم
بأنه مقدر بعدها (قوله سواء
كان ما بعد الفاء الخ) أي
لأنه يجوز إلغاء المانع لغرض
مهم وهو هنا الدلالة على أن
ما بعد الفاء لازم لابتدائها
(قوله وجعل الفاء دليلاً
عليه) لا يتبع من ذلك جعل
أما دالة عليه كما لا يخفى على
أن الفاء هي التي دللت على
حلول ما عمل الشرط فاقهم

إذا لم يجعل الزمان والشرط كاجوزة عبد الحكيم والا كانت في محل نصب على الترفيعة الزمانية وكتب
أيضاً قوله ومهما ما مبتدأ اختلف في خبره هذا المبتدأ ونحوه على ثلاثة مذاهب الاول أنه الشرط وحده
والجواب قيد فيه والثاني أنه الجزاء وحده والشرط قيد فيه والثالث أنه مجموع الشرط والجزاء اه برني
(قوله والاسمية لازمة للبند) لم يقله وان كان مقتضى الظاهر ثلاثاً وهو جوع الضمير لهما وليس
مراداً لا يقال هل راعى ذلك أيضاً في قوله لازمة لا لا نقول لا لضعاف أصل وزوم والاسمية للبند من لزوم
الصفة للموصوف لان لزوم العلم الخاص كزوم الحيوان للانسان كما عيسى لان ذلك انما يصح في جعل
اللازم للبند الاسم (قوله والفاء لازمة) أي لا تنفك عن الانسان بعده متصله بجموده وقوله غالباً أي في
غالب أحواله ومواضعه فلا ينافي اللزوم وكتب أيضاً قوله غالباً أي في غالب أحواله وهو ما أشير اليه في
هذا البيت اسمية طلبة ويجعل * وعملون ويقعدون بالنفيس
واحتز بقوله غالباً كما قال ليس عما إذا كان الجزاء معاضياً بغير قد أو صار ما مبتدأ أو منفصلاً بلا وعن الحذف
في غير ذلك للضرورة كقوله * من فعل الحسنة اقدت كرها * (قوله حين تضمنت) أما معنى الابتداء
والشرط) أي أنه تمها ودلت عليها الوقوعها موضعها والمراد بالابتداء ما ابتدأ به الشرط فعل الشرط
فاضافة معنى الى الابتداء والشرط البيان والمراد بالغي مابقي بقصد مطلقاً لا ما قبل اللفظ ويصح قراءة
الشرط بالنصب عندنا الى معنى وعبارته في المطول فوقعته كلمة أما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط
وتضمنت معناها اه قال عبد الحكيم أي كتضمن ثم جعله جواب وفي ذلك دلالة على ما قلناه عبارة
الشارح هنا به يسقط ما يقال لم يعهد تضمن الحرف معنى اسم وفعل لأنه مبني على أن القصد بالتضمن
الاشراب وكتب أيضاً قوله حين تضمنت الخ قال القدر اعلم أن ظاهراً ما ذكره من أن ما واقع موقع
المبتدأ وفعل الشرط بخلاف ما ذكر في أحوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى وما اتوا فهدى بينهم
حيث قال ثم أصل أما زيد فقامت مهم ما يكن من شيء فزيد فقامت تخلف للزوم الذي هو الشرط أعني يكن من
شيء وأقيم مقامه ملزوماً اقيام وهو زيد لأنه بدل عن أن ما لم تقع الاموقع إذا كان الشرط ويمكن دفعه بأنه كلامه
على المذهب اه وقد أشارت كافي الحفيد الى أن الطرف بين ما واقع من معمولات الجزاء اختلاف ما مشي
عليه هنا قال الحفصي كبراهم المحققون على هذا مطلقاً سواء كان ما بعد الفاء يجب له الصد كن وما الثانية
أولاه (قوله لزمت الفاء) في الحواشي انشروية فان قيل انما كان عليه لزوم الفاء ما تضمنتهما معنى
الشرط وكتبت الفاء لازمة للشرط غالباً لزم أن يكون لزومها لا ما أيضاً غالباً لا بالزوم منه الفرع على الأصل
قلنا لم تضمنت أما معنى الشرط ولم يكن الشرط معصراً به وجعل الفاء دليلاً عليه وجعل لزوم الفاء كلياً
بخلاف ظاهر الشرط فإنه لا يحتاج الى دليل لذلك فزعم انما كلاً ما ضعفه لزمه اه وفي كون الزوم كلياً
نظر لانهم قد تحذف اذا دخلت على قول حذفت وفي مقوله فقامت ما القرن اسودت وجوههم أ كثرتم أي
فيقال لهما أ كثرتم لأن يقال هذا قليل وقد صدق في الضرورة كقوله * أما التنازل لا قتال ليدكم * وفي
نذور كقوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كافي أنظر اليه وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بالرجال
يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله فيقتل أن التقدير فاقول ما بالرجال فهو من قبيل الآية تدبر اه
يس وحاصل الجواب أن حذف العاطف لم يطر داخياراً في موضع واحد وهو موضع حذف القول قالوا
بكلية لزومها بخلاف حذفها مع الشرط فطرد في مواضع وكتب أيضاً قوله لزمت الفاء الخ يعني أن يكون
بمعنى أن زمت الفاء والصوق واجعلت الفاء والصوق لازمين ونحو ذلك ليعتد الفاعل فيضع نصباً فامة على
أنهم لم يفعلوا لاجل ان شرطه اتحاد وقوله لزمت الفاء راجع لقوله والشرط وقوله ولصوق الاسم راجع
لقوله الابتداء وكتب أيضاً قوله لزمت الخ اعلم أن الحرف في يجوز تد كبراهم انما باعتبار اللفظ والكلمة
فلذا قال لزمت الفاء ولو قال لزمتها صح لكن ينبغي أن يعلم أنه عطف على العاطف والصوق وهو مذكور كقوله
اجتمع مذ كروم وثبت لكتبه مجازي وأستند الفعل اليها والحكم في ذلك السابق منها ما حقه اه يس

ولصوق الاسم (قوله ولصوق الاسم) لما كان اللفظ مبتدأ فليس كونه اسما كذا لتناسب أن يكون اللفظ تائبا أيضا
مقام للمزوم وأما بقوله لا يرفع
الجملة (قوله) هو ظرف بمعنى
أن يستعمل استعمال الشرط
بله فعل ماض لفتنا وأمعنى
(كان علم البلاغة) هو علم
المعاني والبيان (و) علم
(بأنواعها) هو البديع

(قوله) وأجاب الشارح (الخ)
لا يخفى أن هذا التقدير
مستغنى عنه ولأدليل عليه
الاطراح الحكم الذي هو
الدعوى فقد جعل الدعوى
دليلا فأنظر أن لصوق
الاسم أكثرى لا كفى
أفاده عبد الحكم والسبب
الجليل والعلة الباعثة على
منها لا يصح دليلا (قوله)
والرضى قال (الخ) محصل
كلام الرضى أن أمانة عن
مهما فقط وأنى بشئ من
الجزاء اسماء وأغريه ليكون
كله عن فعل الشرط
ولا يلزم لصوق الاسم بها (قوله)
لأنه في مقام المبتدأ أى
الحق كأيضه ما بعده
فلا ينافى أنه قام في مقامه
التنصيص وهو ما قبل الجزاء
(قوله) أى على تعلقه بالجزاء
(الخ) المناسب أن يقول أى
على تعلقه بالشرط والمعامل
مقدم فكذلك ما قام مقامه
من الفاء وعلى تعلقه بالجزاء
الأمر ظاهر لأن الرمن سم
على الحذف أنما هو مستند
تعلقه بالشرط (قوله) من جملة
الشرط أى كون الشرط
جملة مركبة من مستند
ومستند إليه فلا يلائم فيه
جعل الشئ علامة على نفسه
فألفه مستأضنا

(قوله) ولما يمكن التحسين حرفه أوجب لصوق الاسم أى وقوعه بعدها باللفظ لا بداعه أو لا بدولة كانه
لا يترك كله واعتراض على لصوق الاسم بقوة تعال فاما أن كل من القربى وأجيب الشارح فى الطواشى
بأن التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق تقديرا والرضى قال انما اللفظ تامته من الجزاء مقام الشرط
سواء كان اسما لا ا سم (قوله) فاما اللفظ هو الفاعل الاسمية وقوله مقام اللفظ هو المبتدأ والشرط
(قوله) بالجملة يرجع الى ما قبل قوله وأجابه أيضا وذلك لأن الفاعل وان كانت في مقام الشرط وهو ما قبل
الجزاء اما لأنها ليست في مقام حقيقة لأن مقام حقيقة ما قبل الشرط لانه معومه وكذا لصوق الاسم لم
يقم في مقام المبتدأ لأن مقامه حقيقة هو موضوع اما لأنها ثابت عنه ووقعت في موضوعه تأمل سم وقوله لانه
معومه أى على تعلقه بالجزاء هو معمول الشرط على تعلقه به والمعامل مقدم فكذلك ما قام مقامه من الفاء
فأنفج بحث الخيدوا ما يان فاعله الاثر فى الجملة فهو كما قال الحفيدان آثار المبتدأ وعلاماته كثيرة من
الاسمية والتقدير والجلل بينهما فلو صوق الاسم بقاء له فى الجملة وكذا علامات الشرط متعددة من جملة الشرط
والفاعل الجزاء فزوم الما بالما بقاء له فى الجملة وكتب أيضا قوله فى الجملة أى بسبب الامكان (قوله) هو ظرف
أى فيما أوقف بعده جعلنا فاعله يجرى بمعنى لم ينفذ لم يذم بديلا بقوله لنندم وجرى الاتقان كل نفس لما
عليها ساقط اه عبد الحكم وكتب أيضا قوله حرف (قوله) بمعنى ان أى ملتبس بعضها وهو الرمن الماضى
وهو اولى من قوله فى الظاهر بمعنى ان لا نال الاستقبال (قوله) بله فعل ماض أى لفتنا وتقديرا كقوله
أقول لمبدأنا لمبدأنا * ونحن وادى عدنسى وهاشم

وكتب أيضا قوله بله الخ تسكت عن جوابها فى المسكن الخلاف والاصح وجوب كونه أيضا ماضيا (قوله) لفتنا
أى ومعنى وقوله أى معنى أى فقط كلفزارع المنى لم يفتحو لم يفتح بديلا بفتح عرو (قوله) علم البلاغة
ليس القصص المعنى العلى بل المعنى الإضافى والمراد علمه زيادة تعلق عن غيره كالمعنى بالاعتقود بها
فلا يلزم العطف على جزاءه ولم يلزم الإرجاع الصغير فى أنواعها على جزمه على أنه يصح اذاعة المعنى العلى ويكون
حذف من التالى المضاف وأبقى المضاف إليه على جزمه وأما الصغير فيكون راجعا الى علم البلاغة وأنت
باعتبار أنه صناعة وكتب أيضا قوله علم البلاغة أفرم مع أن التعلق بالبلاغة على أن المرفع بالخلاف فم
وأشاره الرشدة لتناسب ما حكي كأنهم ما وجد (قوله) وعلم أنواعها أشار بتقدير المضاف الى أن أنواعها
بالجر عطف على البلاغة وأن المضاف الذى هو علم مسلط عليها فيكون واقع على ثلاثة علوم وكتب أيضا
قوله وعلم أنواعها جعل المصنف البديع عليها أسما مع أن الرمن حصر علم الادب فى اتقى عشر علما
ولم يعد البديع عليها سبل جعله دليلا على البلاغة فخرجنا من مسلكه المصنف لأن البديع موضوعا
متغيرا عن موضوع علم البلاغة فليست معتبرة فى موضوعات العلوم ولا غاية معتبرة أيضا فجعله علم مستقلا
أولى (ما ن قلت) لادخل البديع فى الكشف عن وجوه الإعجاز على المذهب المنصور وهو أن المعجز
القرآن ليكون فى أعلى طبقات البلاغة وفى معرفة مذائق التفاعلية بل التواقرب فى ذلك معناه أنه
يعرف ما لا يدمنه فى الافادة فكيف جعل العلوم الثلاثة من أجل العلوم وأدفعها عنه بأن باب الكشف
والعرفه المذكورين (قلت) لما كان تابع المعاني والبيان غلبا عليه فى الحكم بالاجلية والادقية
وأجرى التعليلان على ذلك أفاده القترى واعلم أن المراد بعلوم العربية طالع العلم العام لا تسمى عشر علما
قال السيرى على علم العربية هو العلم الباحث عن أسرار اللفظ صحة وفلسا فالباحث عن حال جوهر اللفظ
ومادته لغة وعن أمهه وفرد اشتقاق وعن هيئة تصرف وعن حال آخر ما عرابوا ينافقو وعن حال
مطابقتها مقتضى الحال المعانى وعن اختلافه فى التعبير عن المعنى الواحد وضوحا وخفا للبيان وعن
محاسنه البديع وعن وثقه العروض وعن آخر الموزون القافية وعن كيفية التلمذ وتزيمه مقرر الشعر
وعن كيفية ترتيب المشوارات والتميز من الخطب والرمائل وعن كيفية إيراد فى الكتابة علم الخط فلهذا

اثنا عشر علما تقسم اليها علم العربية والفرق بين العروض وقرض الشعر أن العروض تنجزه الموزون من غيره وقرض الشعر يعرف كيفية انشاد الموزون الملقى بالسالم من العيوب اه وكتب أيضا وعلم نوابها كطابق ولباس (قوله من أجل الخ) لا يلزم من كون هذه العلوم من أجل العلوم كونها أجلا جميعا وما احتاج يلزم كونها من الطائفتين هي أجل العلوم فيصح أن يكون من تلك الطائفة ما هو أجل منها كعلم التوحيد والشرائع اه ع ق أي لان الاجل مقول بالتشكيك (قوله قدرا) أي بدنة ومثالة وكتب أيضا قوله قدرا غير ما من نسبة الاجل الى العلوم فيكون أصله من أجل قدر العلوم أي أقدارها وأما من نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون أصله من قدر أجل العلوم أي أقدارها وعلى التقديرين لا يلزم تقدير مضاف في علم البلاغة ومعطوف عليه أي لما كان قدر علم البلاغة وسره من أجل قدر العلوم وأقدا أجلا اه أطول والاحتقان القذان في قدره يجز بان في سراي وأقدا سرها أي أسرارها أو وسر أقدا أي أسرارها على ما سر اه وقال عبد الحكيم قدرا تجز من نسبة الاجل الى العلوم من الصن الفاضل أي من طائفة علوم أجل قدرها وكنا قوله سراي من طائفة علوم أدق سرها لا يلزم عمل اسم التنزيل في التلخيص فان تقدير اعتبار ولا استعمال كأولهم الفاضل الاستراي (قوله وأقدا سرها) أراد بسر العلم ما يدركه نطق العلم اه ع ق كذا قاتن العربية المدركة بعلم البلاغة ونوابها (قوله لا يتغير) إشارة الى المحصر المستفاد بتدعيمه وقوله من العلوم إشارة الى أن المحصر اضافي والا فليكون ذلك بشرط كاللها م اه سم وكالسفة (قوله العربية) أي اللغة العربية (قوله فيكون الخ) فيما إشارة الى أن قوله يعرف الخ دليل للادقة لكن لا يتم الدليل الا بواسطة مقدمة مطوية سلمتوه أي دقاتن العربية وأسارها من أدق الدقاتن والأسرار ونظمه هكذا هذا الفن يعرف بعد قاتن العربية وقواسرها وكل ما هو كذلك فهو من أدق العلوم سرها والدقاتن والأسرار بمعنى كافى ع ق والمراد الاموال التي تقتضيها البلاغة كالنأ كيد للسكر وعدم تلألؤ الذهب هناك أن أربنا ضامير أسرارها العربية وهو المتبادر ويصح أيضا قوله دقاتن ويراد بها تلك النكات وأسارها فوائدها كدفع الانكار بانأ كيدوه يمكن على هذا أن يراد بأسرار الدقاتن أدقها فلا يحتاج الى وسط مقدمة محذوفة كما في بس (قوله ويكشف الخ) أي يرأله لأجلية كما يشير اليه الشارح في كلام المصنف لثبوت شوش قال الفزري وانما بدأ لأجلية في ألف لانها أدخل في المدح من الادعية وأخرها في التشران دللها انما تكشف عاذ كرم في وجهه الادق من أنه يعرف بدقاتن العربية (قوله عن وجود الامجاز) أي طرقه وأسبابه وهي دقاتن البلاغة وأسارها كما يشير اليه الشارح وكتب أيضا قوله عن وجود الامجاز لم يقل عن الامجاز لانه انما يعرف بالنوق المكتسبين كثره من اوله الرجوه المكشوفة في العلم لانه كافى المقشاح اه أطول لمخصا (قوله في نظم القرآن) حال من وجوه أودن الامجاز أوصفة لاحدهما يجب تقدير المنطق معرفة أو نكرتو كتب أيضا قوله في نظم القرآن هو في الاصل مصدر بمعنى الجمع قال قرأت التي قرأ وقرأ نأى أجمعته ومعنى القراءة مثل قرأت الكتاب قراءة وقرأ فانتقل الى الكلام المتزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز المتعدد تنلاوه المتصدي بأقصر سورته منه هذا هو المنهوه من شرح الكشف للشرح أو جعل أول الآية في المفعول ثم نقل الى الكلام المذكور وهذا هو المفهوم من عبارته في المطول ووجه الاول خفنا لما توجه الثانية الانسية وهو علم شخص ان قلنا بعدم اختلاف الكلام باختلاف التكلم كما هو عرف أهل العربية واد لم يكن ذلك الاختلاف اختلاف محل فقط كما شتم لم اختلاف بالشخص عند التصديق وعلم جنس ان لم نقل ذلك كما هو تدقيق الفلاسنة وكذا الكلام في ما ترا أسما الكتب والقراجم وكذا أسماء العلوم لان اختلافها باختلاف التعقل لك اختلاف ألفاظ مسعى الكتب باختلاف اللفظ (قوله أي به يعرف الخ) بيان لحاصل معنى مجموع قوله ويكشف الخ والمراد معرفة ذلك على وجه التفصيل والتعقيق فلا يرد كراجمنا في كتب الكلام لانه على وجه الاجال والتوصل لا يثبت مسئلة التبيوة على أن علم الكلام يعرف فيه أن القرآن مجز وهذا العلم يعرف به

(من أجل العلوم قدرا وأدقها سر اذ به) أي بعلم البلاغة ونوابها لا يتغيره من العلوم كالأغنة والصرف والتجو (يعرف دقاتن العربية وأسارها) فيكون من أدق العلوم سرها ويكشف عن وجود الامجاز في نظم القرآن أسارها) أي به يعرف أن القرآن مجز

(قوله وقال عبد الحكيم الخ) وعلى هذا الاحتجاج الى تقدير مضاف في علم البلاغة (قوله من نسبة الاجل الى العلوم) أي التي هي مدلول الضمير في أجل العائد على موصوف أجل وليس المراد العلوم المنطوق بها لانها مفضل عليها والمراد المفضل (قوله ولا يلزم عمل اسم التنزيل الخ) فيه أن الاصل أن لا يقدر الا ما يصلح أن يظهر وان كان التقدير اعتبارا ولا استعمالا فالخلق مع الاسرافين وهو العلامة عصام الدين ابراهيم ابن محمد بن عرب شاه (قوله ونظمه) ذكر المصنف صفراء بقوله اذ يعرف الخ وطوى كبراه لعلها وذكر الدعوى في قوله ولما كان علم البلاغة وهو عين النتيجة اذ لا اختلاف بينهما انما هو بالاعتبار

لمعروفين ما يعرف في غير ما يعرف به فلا يرد من أصله **(قوله لكونه في أعلى الخ)** يصح تعلقه بعرف على أن المعنى لانه يعرف به كونه الخ وتعلقه بمجهز فالمراد من منصبة على الاعماز وعلمه وعلة علمه لكن معرفة الاولين بواسطة معرفة الدقائق والاسرار التي اشقل عليها لقراءت ومعرفة هذه مباشرة فباسهل الشارح عبارة المصنف وكتب ايضا قوله لكونه في أعلى الخ أي لا لكونه يخبر عن الغيبات ونحوه من الأقوال في وجه الاعماز **(قوله في أعلى مراتب البلاغة)** المراد الأعلى النوعي وهو مرتبة من البلاغة بمجهز المخلوق عن الاتيان بمقدار أقصر سورة منه في تلك المرتبة فبتناول الطرف الأعلى وما يقرب منه فلا يرد أن الاعماز لا يتوقف على كونه في الطرف الأعلى اه بس أي فالمراد الأعلى من نوع مقدور البشر لا مطلقا وبذلك ايضا يدفع ما أورد على كلامه من أنه يقتضي أن القرآن كله في مرتبة واحدة وليس بضمه أعلى من بعض وليس كذلك **(قوله عن طوق البشر)** مصدرة طاقه اذا قدر عليه يقال أطاقه طاقه **(قوله وهذا)** أي ما ذكر من معرفة أن القرآن مجز ووقوه وسيله في تصديق النبي أي لكون القرآن مجز **(قوله فيكون)** أي هذا العلم **(قوله لكون معلومه الخ)** تقطع لتفريع كونه من الاجل على ما تقدم لا لكونه من الاجل لان علمه المفرع عليه وكتب ايضا قوله لكون معلومه وهو الاعماز كما هو ظاهر من كلام الشارح ووجه أحلية هذا العلم ما حل أشرف الكلام الذي هو القرآن وقوله وغاياته مجوزان رادها الفوز ويجوز أن رادها تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وعلى كل فلا يتألف ذلك أن هذه الغاية تحصل بعلم الكلام ايضا من سم **(قوله وتشبيهه بجمود الاعماز)** أي في النفس قال الشارح في محطه وقد ساق هذا على اصطلاح المصنف أي في الاستعارة بالكناية فانه اعتمد التشبيه المضر في النفس اه وجرى على مذهبه مع ضعفه لان المستعمر وكتب ايضا قوله وتشبيهه بجمود الاعماز أي هذا المركب الاضائي اه بس أي معناه **(قوله واثبات الاستدلال)** قال الحفيد ههنا تبني على ما هو المعروف من اختصاص التبر بالخصوص والافاسير يطلق في المقع على المعنوي ايضا اه والغنى في الفاسوس والصاح والمباح وغيره هان السربكر السن واحد السور والاسار هو ما يستمر بجمود ما بلغ قصده وليس في ذلك ادعاء بل قد يتبادر منه خلافه **(قوله ايهل)** أي زوره لان الوجه يستعمل في معنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب والطريق أي المعنوي وهو البعد وهو الرادها **(قوله أو تشبيهه بالاعماز الخ)** وعليه يكون المراد بالاعماز المجزعه وهو جعل القرآن اه عدا الحكم أي لتوافق التشبيه والتشبيه في الجمعية ولأن تقول شبه الواحد لجماعة لقصد المبالغة وكتب ايضا قوله أو تشبيهه بالاعماز أي المضاف اليه فقط اه بس **(قوله بالصور)** أي المصورات وجمع بلاغم وجوه **(قوله ترشيع)** الترشيح أن يذ كرشي من ملائكة التشبيه سوا ذلك التشبيه كما في المصرفة أو يذ كر كما في المكتبة وما قبل من أنه لا يكون الا في المصرفة لانه يجب أن يقدار لفظ التشبيه فردود وكتب ايضا ظاهره ان لا ترشيع للاستعارة على الوجه الاول مع أن الكنف ترشيع **(قوله ونظم القرآن الخ)** قال خسرو الراد هذا الكلام بان نكتة بشار التعبير بالنظم على التعبير بالفظ وهي التنبه على منشا الاعماز فالنظم تأليف الكلمات حلق كون معانيه متشبهة بالانها متشابهة كالنثاق الترتيب والتناسق على حسب ما يقتضيه العقل ولما كان الاعماز باعتبار كمال البلاغة والبلاغة باعتبار هذا النظم لا بمجرد اللفظ كيف كان اختار النظم عليه مع ما فيه من الاستعارة والمراد بتناسق الدلالات مطابقتها لمتشبهات الاحوال ومناسبتها بها فافلا ترشيعا لمتشبهات لان تشبيهها يقتضي حال البلاغة فانه به كان ارتفاع شأنها وفي القنرى التخليق الفججع الزاوي في السلف وفي الاصطلاح تأليف الكلمات والجل مرتبة المعاني الخ وقد يطلق على مطلق الترتيب القيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ وكتب ايضا قبل والنظم لانه لا ضافة لقرآن قد يستعمل في أعم من المعنى المذكور كما في القنرى وكتب ايضا قوله ونظم القرآن تأليف كلمة أي المراد به هنا ذلك مجز لان النظم في الاصل ادخال الدون نحو في السلف استعير هذا التأليف على سبيل الاستعارة التصريحية وبصح ايضا الجرام

لصكونه في أعلى مراتب البلاغة لا شقاه على الدقائق والاسرار الخالصة عن طوق البشر وهذا وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وهو وسيلة الى الفوز بجميع العبادات فيكون من أجل العلم قدرا لكون معلومه وغاياته من أجل المعلومات والغايات وتشبيهه بجمود الاعماز بالاشباه المحيية تحت الامتار استعارة بالكناية واثبات الاستدلالها استعارة تشبيهية وذكر الوجه واثبات التشبيه بالصور المحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجه استعارة تشبيهية وذكر الاستدلال ترشيع

القرآن

(قوله على أن المعنى الخ) إشارة الى تقدير مضاف ومتعلق بذلك المضاف وهو لفظ به والاصل معرفة كونه في أعلى الخ به وكذا يكون التقدير في قوله لا تشبه الخ **(قوله قاسم حل الشارح)** عبارة المصنف فانه تفيد أن هذا العلم يعرف به الاشتغال المذكور فانه سم **(قوله أي هذا المركب)** أي وجود الاعماز وقوله أي معناه فيه تسم أي معنى المضاف منه انه التشبيه ومعنى المضاف اليه تشبيه داخل

تأليف كلما تميزت به المعاني متسقة بالذلات على حسب ما يقتضيه العقل لا والله في النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق (وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ما صنف فيه) أي في علم البلاغة ورواها (من الكتب المشهورة) بيان لصنف (نقعا) تميز

(قوله أي عقل البلوغ) أي حتى يكون ما اقتضاه العقل غير خارج عن قواعد العِلْم (قوله ولون غير مراعاة العِلْم) أي اللذين يحصل بمرعاتهما الترتيب والتناسق وكان الاوضاع أن يقول ولون غير ترتيب وتناسق (قوله هو الأخير) آفاده أنه ثلاثة أقسام فقط (قوله أو تبعية) فتنسبه التوصل بالكتاب الى العلوم بالفق ويستعمل لفظ الفتح فتوصل اليها ويستحق منه مفتاح بمعنى موصل الى العلوم (قوله بمعنى الصفة المشبهة) أي والاشباه عليها حرف تعريف على الصحيح (قوله ولا يرد أن القرف الخ) يعني على ظاهر كلام المرين وقد رده في المعنى بان المدار على التعلق فان قد معرفة كان نقطا والا

الاستعارة في القرآن بان يكون شبهه بالدر على سبيل الاستعارة بالكتابة والتعلم تفصيل (قوله تأليف كتابه) المراد الالفاظ مفردة أو مركبة لا خصوص المفردات (قوله مرتبة المعاني) أي الامور التي يقصد بها العلم كالأيد وعلمه وتقدم المستدالي أو المستدل لاختصاص الحال لذلك وترتيبها ووضع كل منها في عمله المطاوع فيه قال عبد الحكيم وهذا إشارة الى علم المعاني وقوله متسلسلة الذلات قال عبد الحكيم أي في الوضوح والتفاه وهذا إشارة الى علم البيان اه أي دلالاتها متسلسلة في موضوعها ووسائلها وقوله على حسب ما يقتضيه العقل أي عقل البلوغ راجع لكل منهما كما في عبد الحكيم وسيأتي ان علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي لها طبق اللفظ مقتضى الحال والبيان علم يعرف به تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الذلات (قوله لا والله في النطق الخ) أي بخلاف نطق الحروف فانه والله في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب برض لما أدى الى خساد في اللفظ اه مطول (قوله وضم الخ) عطف تفسير (قوله كيفما اتفق) أي على أي حال وقع الضم ولون غير مراعاة العِلْم أي المعاني والبيان ويحتمل رجوع ضمهما اتفق للتو الى الضم وأراده لتلازمهما (قوله وكان) عطف على كان الاولى (قوله القسم الثالث) هو الأخير أو ما القسم الاول وفيه النحو والصرف والاستنباط أو ما القسم الثاني وفيه العروض والقوافي والمنطق وقوله من مفتاح العلوم في الاستعارة بالكتابة ومفتاح تخصيل أو نصر حقيقة مفتاح أصلية أو تبعية على اختلاف في أسماء الزمان والمكان والالفة وكتب ايضا ما نصه قال في الاطول هي كتاب مفتاح العلوم لانه مفتاح العلوم التسعة التي اشغل عليها ولا نه مفتاح العلوم كلها لانه يورث النافذة في قوة تمكن من علمها وكتب ايضا قوله من مفتاح أي الكتاب من مفتاح أو كما نل من مفتاح فهو صفة القسم أو ما علمه وفيه أنه مبتدأ في الأصل والحال لا يأتي من المبتدأ إلا أن يجري على أن اسم كان فاعل حقيقة وهو قول الكوفيين أو على حوزاتان الحال من المبتدأ وهو قول سيوطي وجعل صفة يكون كائن اسم فاعل بمعنى الصفة المشبهة لادلالة على الحدث والا كانت الـ وصوله فيلزم حذف الموصول وبعض الصلة وهو غير سائغ وكتب على قوله أي الكتاب من مفتاح ما صولوا يرد أن القرف بعد المعرفة حال ذلك اذا لم يمنع مانع كعدم ما يصلح للحال منه على الراجح كما آفاده بس وكشف المعنى على الحالية (قوله الفاضل الملامه) بوصفه بذلك لا ينافي ما وصف به من الاعتزال (قوله وسف) فيه ست لغات تثلث السمع مع الهمز أو الواو كما في شيخ الاسلام على الضاري (قوله السكاكي) نسبة الى سكاكي فخرية شياور وقيل بالعراق وقيل باليمن (قوله أعظم ما صنف الخ) أفعال التفضيل بعض ما يضاف اليه فيقتضي اما القسم الثالث كجميع أنه بعض كتاب ويحجب بأنه كتب باعتبار تدل على حدة مع أنه كتاب لغة لانه من الكتب يعني الجمع فيصدق بالكل والبعض قال شيخ الاسلام ذكر في حواشي الاطول ما موصولة أو نكر متوصوفة ولا يجوز كونها موصولة لافعالها المعنى أعظم التصنيف لان أقل التفضيل بعض ما يضاف اليه والقسم الثالث بعض المستغاث لا التصنيف فلا يجوز الانتهاء اه وظاهر أنه مع الادعاء يجوز كونها موصولة والظاهر خلافه لا يمين ما يقوله من الكتب اه يس وفيه أن تعيين ما يقوله من الكتب لا ينافي مصدرها الادعاء لانه لا المراد بالتصنيف عليها الصنف غاية الامر أنه ادعى أنه عين التصنيف بالمعنى المصدري بالصفة ويمكن وجه آخر لحوازا المصدرية وهو جعل المصدر المؤنث بمعنى اسم المفعول أي أعظم المستغاث كالتفصيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ان أن يفترى في تأويل اقتراحه يعني مفترى وحيد لا اشكال في بيان ما يقوله من الكتب (قوله المشهورة) فقير المشهورة بالاولى اه ع ق (قوله بيان لما) تعقيب بان من البيان مع مدخوله في موضع الحال وصاحب الحال هنا ليس فاعلا ولا مفعولا بل مضاف اليه فالأقرب أنه بيان للضمير المستتر في صنف ولا يلزم مقارنة الاشعار لزم التصنيف لطولهم الحال المقدره وفي ذلك البيان من مدخاله في نقعة الاشارة لا يكون الا للتميم وصيانة عن تهمة الكذب ادعى الاطلاع على جميع ما صنف فيه وودعوى اثبات النفع العظيم لجميع ما صنف

تأليف كلما تميزت به المعاني متسقة بالذلات على حسب ما يقتضيه العقل لا والله في النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق (وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ما صنف فيه) أي في علم البلاغة ورواها (من الكتب المشهورة) بيان لصنف (نقعا) تميز

(قوله أي عقل البلوغ) أي حتى يكون ما اقتضاه العقل غير خارج عن قواعد العِلْم (قوله ولون غير مراعاة العِلْم) أي اللذين يحصل بمرعاتهما الترتيب والتناسق وكان الاوضاع أن يقول ولون غير ترتيب وتناسق (قوله هو الأخير) آفاده أنه ثلاثة أقسام فقط (قوله أو تبعية) فتنسبه التوصل بالكتاب الى العلوم بالفق ويستعمل لفظ الفتح فتوصل اليها ويستحق منه مفتاح بمعنى موصل الى العلوم (قوله بمعنى الصفة المشبهة) أي والاشباه عليها حرف تعريف على الصحيح (قوله ولا يرد أن القرف الخ) يعني على ظاهر كلام المرين وقد رده في المعنى بان المدار على التعلق فان قد معرفة كان نقطا والا

كل حال اه

فيه بعلية عن مقلد الصديق اه يس وقوله اندعوى الاطلاع الخ ودعوى اثبات الخ أى اللادتين لقوله
 أعظم ما صنفت فيه نفعاً عن حذف قوله من الكتب الخ وقوله قبل بل مضاف اليه أى والمحال لا يأتي من
 المضاف اليه الا فاضل المضاف لعطف الخبر بالنسب كأن كان اسم فاعل أو مصدراً أو كان جزءاً من المضاف
 اليه فهو أعني ويجزى بمتبسم أو شلل جرته في جهة مضافة فهو أو انبعم ملها إبراهيم ختفاً وهو ليس
 كذلك **(قوله من أعظم)** أى من نسبة أعظم الى ما صنفته فلا بد من تقدير مضاف في القسم الثالث
 أى لما كان نفع القسم الثالث أعظم من نفع ما صنفته ويحتمل أنه غير من نسبة كان الى القسم الثالث
 فتقدير المضاف في ما صنفته وحده غير من المشهور بعيد وإن كانت أقرب أى المشهور نفعها لانه

لا يكون حينئذ نفعاً في المقصود وهو أن الاغظمة باعتبار النفع لجواز أن تكون باعتبار آخر اهيس **(قوله)**
 لكونها أحسنها ترتيباً الخ في تقدير لكون ترتيبه مخيراً وجهه للاصول أحسن ترتيبات الكتب المشهورة
 وأتم ضررها وأكبر مجموعها فحذف مخافاً ومطوفين وكتب أيضاً قوله لكونها أحسن الخ قال في
 الاطول وبين كونه أعظم نفعاً بكونه يصلح ثلاثة أمور كل منها مستقل على عظم النفع لا بكل من الثلاثة
 كما يشير اليه كلام الشارح حيث جعل قوله أو تمها لخصر رافق قوله لكونها أو تمها مخيراً وقوله أو كثرها
 للاصول جماعي فقول لكونها أو كثرها للاصول جعاً أما كون حسن الترتيب سبباً لعظم النفع فلا بد من
 حسن الترتيب وحده كل مقصد في محله فبقول الطالب وأما كون مقام القصر رسيماً فلا بد من اناخلع
 الزائد وما لا نفع فيه لم يكن لناظر فيه تضيق وقت ويكون خالص النفع به عظم نفعه وأما كون كثرة
 الجمع للاصول سبباً لظهور اه يس وقوله كما يشير راجع لثني على ما هو الظاهر تأمل وكتب أيضاً قوله
 أحسنها ترتيباً أى أن الترتيب موضع كل شيء في مرتبته وهذا لا تفاوت فيه وأجيب بأنه بقليل من حيث أن
 السبب لا يقتضي تناسباً ما هو موضع عديدة لكتباها منها أنسب فالتفاضل بهذا الاعتبار وكتب أيضاً قوله
 ترتيباً لا يخفى أن الترتيب والقصر مقتان الترتيب الذي هو السككي لا للترتيب الذي هو القسم الثالث
 فوضعها بما يحجز على الملاية ينما هو وقوعها عليها وهو ما صدران لثني لقول فوضعها بما يحجز
 حقيقة يحتاج عليه إلى جعل المصدرين في تقدير الشارح لهما كذلك تدبر **(قوله أى أحسن الخ)**
 لوقال أى الكتب لكان أخصر **(قوله وضع كل شيء الخ)** العموم المستفاد من كل يعتبر بعد ادراج خبر
 مرتبة أى شيء لا يرد الاعتراض المشهور اه عبالحكم وحاصله أنه لا يصح عود خبر مرتبة الى لانه
 يلزم عليه أن يكون كل شيء في مرتبة كل شيء وهو فاسد لا إلى شيء لانه يلزم عليه أن يكون كل شيء في مرتبة
 الشيء الواحد وهو أيضاً فاسد وأجيب عنه أيضاً بان الكلام من باب مقابلة الجمع فالجمع فهو على التوزيع
 أى وضع الأشياء في مراتبها أي هنائي مرتبة وهنائي مرتبة وهكذا وأجيب المخدراً بمحاصل هذه
 الضمير الراجع الى النكرته مرفوع على الراجح وإضافة المرتبة لعلها جارح والمعنى وضع كل شيء في المرتبة
 اللائقة بهذا الشيء الموضوع فيها وفيه أن الاشكال باق بحال عليه ان المعنى حينئذ وضع جميع الأشياء في
 مرتبة شيء معين نطق هي بقدر **(قوله أو تمها مخيراً)** فيما أن تمام الشيء ثمانية فلا يقبل الزيادة ولا
 يقلها الا بزيادة منه التفصيل والجواب أن المراد بالتمام الترتيب اليه وهو قبلها فالكتب ترتيباً في مقام
 القصر والقسم الثالث أقرب اليه أو قال التمام من جهة الكبر والزيادة من جهة الكيفية أو بالعكس
 كما في يس وفيه نظر وهذا أيضاً متفق ما قيل أن تمام القصر لا يجتمع مع وقوع الحشو والتطوير وكيف
 يقول بعد غير مصون لان كونه أقرب الى تمام القصر بالنسبة اليه لا ينافي اشتراكه في الحشو والتطوير
 في نفسه على أن نومه المناهضة إذا ريد القصر بالتهذيب عن الزيادة لا التهذيب عن الخطأ والالتزمه وفي
 الاطول ان معنى كون الكتاب أتم مخيراً كون أجزاءه المخرجة كثر من مخروجات غيره فلا يرد الاعتراض
 وحاصله ان المراد بالامتة لا كثر فهو يرجع الى الجواب الاول **(قوله هو تهذيب الكلام)** قد يطلق القصر
 على بيان المعنى بالكاتب كأن القصر يراه بالمعارف وليس ههنا كبير معنى فلما لا يلتفت اليه اه قترى

من أعظم (لكونه) أى القسم الثالث (أحسنها) أى أحسن الكتب المشهورة (ترتيباً) وهو وضع كل شيء في مرتبته (و) لكونه (أتمها) مخيراً (هو تهذيب الكلام) **(قوله وهما ليس كذلك)** لا يقال ان أفضل التفصيل بعض ما يضاف اليه لا تقول هو فرد بما يضاف اليه لا يبرز منه فله بعض مشافهة **(قوله فتقدير المضاف)** أى الراجع الى التمييز وقوله فيما الخ خبر عن تقدير **(قوله كانت أقرب)** أى في اللفظ الى التمييز **(قوله في مرتبة الشيء الواحد)** أى أى واحد من مصدوقى العالم عموماً بدلياً على أن العموم الشمولى في كل وأما على أن من دخول كل عام وهو ما هو الجارح الضمير المسمى يؤدى المعنى السابق لاهنا **(قوله هو أجيب عنه أيضاً الخ)** هو باختيار عود الضمير على كل **(قوله من باب مقابلة الخ)** محصلها كل شيء بمعنى جميع الأشياء فالكل في تحوّل من الكل الجموعى لاسن الشكل الافرادى وإضافة مرتبة للعموم لانه مفرد مضاف لمعرفة فالمرتبة بمعنى المراتب ويرتكب التوزيع وما تقرر اندفع ما قيل التوزيع انما يصح في الكل الجموعى لا في الكل الافرادى فافهم

(قوله) خبر بعد خبر أى كان
قوله (الاختصاص) ما فيه
من التطويل (مفترا) أى
محتالاً (الى البضاح) لما
فيه من التعقيد (و) الى
(التبصير) عما فيه من
الحشو (ألف) جواب لما
(يختصر) يتضمن ما فيه
أى فى القسم الثالث (من)
القواعد) جمع قاعدة هى
حكم

(قوله) يفيد حمله على
الحشوا (الخ) أى والكلام
حيث تستقيم أى فالحشو
والتطويل حيث تدبر أن
من القسم الثالث وليس
المراد بالاشغى أهم مبادئ
الجل صرح كونهما وصفين
كلوهم (قوله على التطويل)
أى وعلى التقيد أيضاً وما
ذكره من أن ذلك كمال اشغى
إذا الحشو قد يكون مفصلاً
(قوله يتضمن ما فيه الخ)
لا يشغى ما فيه من القصور كما
يظهر بتبع ما ذكره المصنف
بعد ما يستغنى عنه أشار
اليه فى قوله ويشغل على
ما يحتاج اليه الخ وقوله ولم
أل جهداً الخ (قوله من)
أن المراد قضية كلية الخ)
لا يشغى أنه يصح ذلك سواء
كان قوله حكم كلى تركيباً
إضافياً أو توصيفياً سواء
اعتبرنا كلية الحكم بكنية
المحكوم عليه أو قلنا أنها
تعلقه بكل فرد والتسببة
الى كل أى كل فرد انتهى

القسم الثالث وكتب أيضاً على جل التعقيد على أنه مصدر عقدي مبني على الفعل ليكون وصفاً للكاتب فلما
فسر ذلك لكن يرد أن التطويل ليس وصفاً للكاتب فكان ينبغي تأويله أيضاً الآن يقال تركه انكلا
على القافية تأمل سم وكذا يقال فى الحشو وقد يقال انفسر الشارح الحشو والتطويل بل بالاشتغال
جله على الحشو والمطوّل به لا معنى للمصدرى حتى يحتاج الى أن يؤوله ما بدأ أوله التعقيد فالتلانة
فى الأصل مصدر هذا وما للمصدرين المجهول لا يرام حقيقة دفعا ليس لانه يتبادر منه أهم من المسام وقد
يدفع وجودا لقراءة كما هنا (قوله) قالوا اختار فى جانب الاختصار القبول وفى الأخيرين الاعتقاد
أي الى أن الاختراز عن الأخيرين أهم من الاختراز عن الأول وأراد الاختصار ما يقابل التطويل لشغل
الاطناب والاختصار والمسألة أنه قد دعى فى الف الحشو على التطويل لكونه أحق بمقابلة من موجب
تغير القسم الثالث وعكس ظاهر يضاف الى التشرع ما ماذ كرا الاختصار لان مؤلفه مختصر وقدم ظاهر
التعقيد على ظاهر الحشو رعايه للجمع اه قرى (قوله) خبر بعد خبر يحتمل أن تكونه عن تجويز الحالة
من ضمير غير مصون بمعنى مغاير للصون لان التبر به أظهر وأقرب وألا فهوهم أن مغايرته للصون مشروطة
بلا حطة قبول الاختصار مع أنه ليس كذلك لأنه فى تقسيمه مغاير للصون وإن لم يلاحظ ذلك حرراه سم
(قوله) ما فيه الخ) أى فى كلام المصنف لا فشر محض (قوله) محقق من الحشو لم يقل ما فيه من الحشو
على طر يقمها بل لا يعلم حيث أن المجرى عنه ما يختلف فمعاذ لا يبرز فيه مثل ذلك فأنته سم (قوله)
ألف الخ) انما قال ذلك دون اختصاره مع أنه أخسر للاشارة الى أنه ليس مطمع نظراً باختصار القسم
الثالث لا مرداء اليه بل محط نظره تأليف مختصر يتضمن ما فيه مما يحتاج اليه ويحلو ما يستغنى عنه
له سم وكتب أيضاً قوله ألف قال فى الطول ولا يشغى أن من تنقدوا تأليف مختصر كذا أنه كان عنده
قوايد مختصر به لم يسبقه ما أحذف كان التباين بضمه الى ما ذكر فى الشرط بان يزيد واجتمع عندى
قوايد كذا وكذا ألف (قوله) يتضمن أى يتضمن وكذا قوله ويشغل ليناسب الفعل قبله وبعد فعل
ويحتمل العكس ويؤيد الأول أنه تأويل عندنا لما جوهراً لافعال الماضية أكثر بل يمنع العكس أن
جواب لما يجب أن يكون ما ضاع على الأصح وكتب أيضاً قوله يتضمن الخ عبرى بجانب القواعد بالتضمن وفى
جانب الامتداد والشواهد بالاشغال لان التضمن جزء من التضمن فقصداً القواعد مضمونة لان أجزاء
الكتاب والامثلة لما لم تكن زكاً من موضوعه مثل مخالفاً فان الشيء قد يشتمل على ما هو زائد على
أجزائه الأصلية اه من يس (قوله) حكم كلى أى حكم على كلى فان كلية الحكم كون المحكوم عليه كلباً
والغيره ينطبق ويرثا به راجع الى الحكم الكلى ومعنى انطباقه صدقه عليه أى بالجمع وهو اختراز عن
القضية الطبيعية واللامعى ليعرف لاد العاقبة من كرهذا القيد لكونه مأخوفاً فى مفهوم القاعدة وما قبل
من أن المراد قضية كلية تشتمل على أحكام برتبات موضوعها اطلاقاً لاسم الجزء على الكل وحذف
المضامين وأوان الكلام محمول على الاستدعاء بأن يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقى وبضمير ينطبق
ويرثا به المعنى المجازى أى المحكوم عليه أو ان اطلاق الكلى والجزئى على حكم الأصل والفرع باعتبار
التشابه المعنى الكلى والجزئى من حيث الاشتغال والادراج فتكلمات لا تليق بمقام التعريفات وان
ذهب اليه المذهب الغير لعبد الحكيم وقد تحصل من هذا أن فى تحرير هذا التعريف أربعة أوجه
والقاعدة على الثانى باسم نفس القضية وعلى الثلاثة الباقية اسم لنفس الحكم الذى هو جزء وهو حاصل
الاربع أنه شبه حكم القضية العامة التى هى أصل للمحتتمات القضايا المعنى الكلى بجميع الاشتغال
وحكم هذه القواعد على الجزئى بجميع الادراج فاطلق على حكم الأصل لفظ الكلى وعلى حكم الفرع
لفظ الجزئى فلا يرد أن السامع اطلاق الكلى والجزئى على للمفهوم الكلى وأفراد له على حكم القضية
الكلية وما محتتمات القضايا الخصوصية بل انشاع اطلاق الأصل والفرع عليهما والحمل على الوجه
الثانى قصد موافقة التعريف المعروف من أن القاعدة اسم للقضية الكلية كما أشار اليه العلامة سم

واضافة أحكامها على الأول والثالث لبيان تأمل **(قوله كلى)** كلفه اعتبار موضوعه لا باعتبار ذاته وذلك لان القضية الواحدة لا تصدق على أخرى ولا الحكم الواحد على حكم آخر اه جرى وقوله لان القضية أى أن أردنا بالحكم القضية وقوله ولا الحكم أى أن أبقينا على ظاهره **(قوله لتعرف الخ)** وكيفية التعرف أن تأخذ الجزئى وتجعله موضوعا وتأخذ موضوع القاعدة وتجعله محولا ثم تجعل هذه القضية صغرى وتجعل القاعدة كبرى فيخرج حكم هذا الجزئى كأن تقول أن زيد أقام كلامه بلى الى المنكر وكل كلام بلى الى المنكر يجب وكيد ثم تحذف المكر فيخرج الحكم بلى شئ آخر وهو أن التى فى موضوع الصغرى إما أن تكون من المحكى أو من الحكاية فإن كان الأول لم يلتم مع قوله يجب وكيد ثلاثا يلزم تحصل الحاصل والجواب أن معنى قولنا يجب وكيد ما لا بد أن يكون مع كذا وإن كان الثانى لم يلتم مع قوله بلى الى المنكر إذ لا يلقى اليه الخلل من التوكيد والجواب أن معنى قوله بلى أى براد القانو وإن كان لا يلقى بالفعل وكتب أيضا فيه أنه يلزم للدور لتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة وسأيت أن الشاهد جرى بذلك لثبات القاعدة فتوقف على معرفته والجواب أن الجهة متفككة لان توقف القاعدة على معرفة بعض جزئياتها أى بالسماح من الموقوف بمرتبته بالنسبة الى المستتب أى الذى استتب القاعدة وتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة بالنسبة الى غير من المظاير اه من بس **(قوله يجب وكيد)** أى لا بد أن يكون مع كذا اه عبد الحكيم **(قوله على ما يحتاج اليمن الامثلة)** لا ما استغنى عنه ليكون حسوا اه مطول قال عبد الحكيم المحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث بامثلة على الحشو وفيه اشارت الى أن القسم الثالث حسوه بتكرار الامثلة والشواهد التى لا يحتاج اليها اه **(قوله وهى الجزئيات)** المذكورة لا يوضح القواعد قال فى الاطول للمثال جزئى لموضوع القاعدة يصلح لان يذكر لا يوضح القاعدة وهو الراد بقوله للمثال جزئى يذكر لا يوضح القاعدة اه فقوله المذكورة لا يوضح القواعد أى الصالحة لان تذكر لا يوضحها وكذا يقال فى تعريف الشارح لثبوتها وهو بذلك ينفع انصبة التواهد من الامثلة لان كل ما يصلح شاهد يصلح مثالا من غير عكس كلى لا شرط كون الجزئى من كلام الموقوف فى الشاهد دون المثال وأيس الراد أم يأتى ذكر بالفعل لا يوضح أو الاثبات اذ لا يلزم للجزئى المثالى والشاهدى أن يكون مذكورا بعد الحكم الكلى فضلا عن كونه لا يوضح أو الاثبات كونه مذكورا لا يوضح أو الاثبات عارض مفادى لا يمكن اعتبارها فى حقيقتها ولو اعتبر ذلك فإن أريد لا يوضح فقط أو الاثبات فقط فيبينما تبين كلى ويلزم أن ما قصد ابعدها واسطة وان أريد لا يوضح مطلقا أى سواء كان الاثبات أيضا أو لا والاثبات مطلقا سواء كان لا يوضح أيضا أم لا فيبين ما عموما وخصوصا من وجه **(قوله فهى أخسر من الامثلة)** تفريع على ما علم الترتام من قوله لا يثبت القواعد وهو أن الشاهد يجب أن يكون من كلام الله تعالى أو البلاء عموما من قوله لا يوضح القواعد وهو أن المثال لا يجب فيه ذلك بل قد يكون جليا وقد يكون من كلام من لا نوقر به **(قوله آل)** مضارع معتل مبدوء بمزة المتكلم ما ضيه ألا كعلا واصل آل أو بهزتين أجلت التائمين جنس ما قبلها الفاعل حذف الواو العازم **(قوله من الاتق)** وشهلا لاني بالتشديد أيضا فهما مصدران لا لا كفتاعتوا اعتبا كاهو الفاعل على مثل هذا الفعل **(قوله وهو التفسير)** ذكر أولا المعنى الحقيقى للاتق وهو التفسير ولم ينف حصه كون المراد ذلك ثم ذكر كالفى الذى يستعمل هو فيه بطريق الجواز المشهور والتضمن وهو المنع ثم طبق عبارة المتن على هذا المعنى اشارت الى أن المعنى الاول وإن أمكن أن يراد منها أو غيره وشهروا ذكرها المحشى لأن التائب اشأنى لان هذا الفعل إذا قرئ بالهجو نحو قوله لوبس فى الاستعمال الامتنع بالى مفعولين بأحد اعتبارين اه خسرو والحاصل ان فى ألم جهنا وأوجها أحدها أن كى أنصر وجهنا ما حل من فاعله أى يجهنا أو مصدره لى مقدرة أى يجهنا ما جدها أو تميز عن نسبة التفسير الى الفاعل فيكون فى المعنى فاعلا مجازا أى أى يقصر اجتهادى أو منصوب بنزع الخافض أى فى اجتهادى تأتى أن ألم مضمن معنى المنع فجهنا مفعول لى والاول محذوف وهذا هو الذى

كلى ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه فتولنا كل حكم منكر يجب وكيد (ويشغل على ما يحتاج اليه من الامثلة) وهى الجزئيات المذكورة لا يوضح القواعد (والشواهد) وهى الجزئيات المذكورة لا يثبت القواعد فهى أخسر من الامثلة ولم آل من الاتق وهو التفسير

(قوله وضافة أحكامها) أى فى قوله لتعرف أحكامها وقوله على الاول هو ما اختاره عبد الحكيم لكن هذا بناء على ما فهمه قبله لا لافلاضافة حقيقة أولادى فلا يصبه وقوله والثالث أى من الاقوال الثلاثة المردودة وإن كان رايها بالنسبة لعد ما اختاره عبد الحكيم أولا فكان الاوضح أن يسده بارباع (قوله أى لا بد أن يكون الخ) اشارة لدفع الاشكال المتقدم فى القوة السابقة باختيار الشق الاول منه (قوله فان أريد الخ) أى مع أن كلام الشارح يثبت أن الشواهد أخسر مطلقا

(جهدا) أي اجتهدا وقد
استعمل الآخر في قوله سم
لأول جهدا معني إلى
مفعولين وحذف ههنا
المفعول الأول والمعنى لم
أمنك جهدا (في تحقيقه)
أي المختصر (وتهديه) أي
تقيقه (ورتبته) أي
المختصر ترتيبا أقرب
تأولا أي أخذا (من
ترتيبه) أي ترتيب السكاكي
أو القسم الثالث إضافة
المصدر إلى الفاعل والمفعول
(ولم بالغ في اختصار لفظه
تقريبا) مفعول لم لا تضمنه
(قوله كونه غير مقصور) أي
على أن التعيين والحذف
يؤثران بالمعنى قوله لتحقيقه
بعد فراقه كقوله (توهم)
أي من إضافة التصيق إلى
المختصر إذ هو لا يقال له
مختصر إلا بعد ذلك وبعد
تمامه لا يصح فكيف
أضاف التصيق اليه وندفع
هذا التوهم بأن المراد إيراد
مباحته محققة من أول
الامر يربنا العقل والعادة
فقسمته مختصرا باعتبار
حال العلم لا باعتبار وقت
تحقيق الباحث (قوله دون
القسم الثالث) أي وأن كان
الشارح أرجع اسم الإشارة
في قوله وأضفت إلى ذلك إلى
ما أخذن القسم الثالث
من القواعد وغيرها
لضرورة أن الشيء لا يضاف
إلى نفسه وغيره

حل عليه الشارح الثالث أنه مضمّن معنى الترك فهذا مفعول ولا حذف حيث أن الرابع مأخوذ عن أي
الفاعل لم آمن الأفعال الناقصة بمعنى لم أزل فهذا خبر بمعنى جهدا أو أعا هذا والشارح الثاني لأنه في
غاية الشوع وكما هو صريح الجازل المشهور كما في تأمل (قوله جهدا) يقع الجهم لا غير على تفسير الشارح
له بالاجتهاد والفتح والضّم أنفسر الطاقة وبالفتح لا غير أنفسر الطاقة هذا ما قصد عبارة المختار وفي
المطول جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن القراء جهدا بالضم الطاقة وبالفتح الشقة (قوله لم أمنك) أي
لم أمنك أحدا لانه لا خطيب غير معين فيم اه ونكتة حذفه كونه غير مقصور اه يس (قوله لم لتحقيقه)
أي إيراد مباحته أو لا محققة لا تحقيقه بعد فراقه كقوله توهم وكتب أيضا قوله في تحقيقه معتل بال
لا يجهد إلا إذا جهدهم لم يجهد كماله الزمخشري في قوله تعالى ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا
أنتم نذرون اه يس (قوله أي المختصر) جعل الضمائر واجبة للمختصر دون القسم الثالث لفسد
الكلام ومهم هذه الأوصاف جميع المختصر ما أخذن القسم الثالث وما هو زاد عليه وكتب أيضا قوله أي
المختصر أي مانسه إذا تصيق للعلمي لا لا لفظ الذي هي معنى المختصر وأما التهديب والترتيب فهما في
الالفاظ المحموز بالنسبة إليها مادة المختصر ولوا دقتاه أي بواسطة الالفاظ ولوا دتها وقيل التهديب للعلمي
فهو كالتصيق اه من يس وسم (قوله تناول) هو في الأصل مذهب إلى الشيء فيؤخذ اه مطول فأطلناه
على نفس الأخذ من إطلاق اسم السبب على السببان لم يحصل الأخذ من مفهوم تناول والكل على
الجزءان جعل إياه موعلى كل حال فقوله تناول استعار تصمير أوفى ضميرا أقرب استعاره ممكنة (قوله
أي أخذا) أي أخذا منه أي أخذا لما بمن اللفظه (قوله أي ترتيب السكاكي) اظهر لم عاد لفظ ترتيب
وكثيرا ما يصل مثل ذلك (قوله إضافة المصدر إلى) أي فهو مضاف إضافة للمصدر إلى أوفى ومن إضافة إلى
(قوله في اختصار لفظه) أنت تعلم أن المختصر عبارة عن الالفاظ المضمومة وأن الاختصار يقلل اللفظ
مع بقا المعنى فقوله لفظه نصرح بما علم التزاما وكان نكتته أنه لو قال في اختصار على توهم عود الضمير
للمختصر باعتباره منه كما يرجع إليه ضمير تحقيقه ثم لإضافة اللفظ من إضافة العلم للخاص كثيرا أراك
اه يس وكتب أيضا قوله في اختصار لفظه قبلتني أو المتنى والمالوا أحد فائدة التيسر الإشارة إلى أنه
بالفتح في شعر يدمع الحشو والتأويل والتقصيد وكل ما يعبه أفاقد في الأطول (قوله تقريرا) أي
لقره لم بالغ كذا قوله وطبا كذا هو صريح الشارح قال في الأطول أن التعليل ترك المبالغة في الاختصار
لأنه في المتن مطلوب والمبالغة فيه شعار المهره وأما عدم التصديق في التحقيق والتهديب والاسان بأحسن
الترتيب فقبولان لنفسهما لا يستدعيان التعليل فأتاه اه من يس (قوله لم تضمنه) أي وهو علة
لما تضمنه وعلى هذا يصح وقوع ما على فعل وعلى معنى وعلى التأكيد أو هو مفعول لما تضمنه فلو أقمته
على فعل وكتب أيضا قوله لم تضمنه ما أقمته على معنى أي لم تضمن معنى لم بالغ ونظير المعنى إثبات
وهو قولنا تركت المبالغة والحاصل أن معنى لم بالغ في وهو مستلزم معنى هو إثبات وهو معنى تركت المبالغة
وهو المعنى بقوله تقريرا اه يس وكتب أيضا قوله لم تضمنه ما لا تقني لأن المفعول ما فعل لأجله
الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا بالمبالغة لأن المعنى عليه أن المبالغة في الاختصار لا تكون لغريب
والتمهيد بل لأمر أترجم أن المبالغة فيه منفية أصلا وهذا مبني على ما في ذلك من الإعجاز من حكم النفي
أنا دخل على كلامه فيه قصد على وجهه أن توجه إلى ذلك التقيد وأجيب بأن هذا سهل لو كان التقيد
تأنيلا للنفي فهو الذي على الكلام المقيد بالتقيد وهو غير لازم بل يجوز أن يكون التقيد اعتبارا
ووجد به ما لنفي فلا تنفي في وجه النفي البحت يقتضي الكلام وجود التقيد لا يقيد على أن توجه
إلى التقيد التام قبله أعلي لا كمي بل يجوز توجه التقيد فقط وللقيد فقط ولهما معا فيجوز أن يكون
علا بالغ ويكون النفي للتقيد فقط وأن قلنا التقيد معتبر وهو قد قبل النفي فالأولى تعليل عدم كونه علة
للمبالغة كما في الأطول من أنه لا وجه لتقصيد المبالغة في الاختصار لتقريب المعاني وطلب تسهيل

معنى لما بلغ أى تركت
 المبالغة فى الاختصار فربما
 (تعاميه) أى تلوه (وطبا)
 لتسهيل فهمه على طالبيه
 والضمان للتصريف وصف
 مؤلفه بأنه مختصر منقح
 سهل المآخذ تعرض به
 لا تطول فيه ولا حشوا ولا
 تعقيد كفى القسم الثالث
 (وأضفت الى ذلك) المذكور
 من القواعد وغيرها (فوائد)
 عثرت أى اطلعت (فى)
 بعض كتب القوم عليها) أى
 على تلك الفوائد (وزوائد)
 لم أظفر أى لم أفرز (فى كلام
 أحيد التصريح به) أى
 تلك الزوائد (ولا الإشارة
 اليها) بأن يكون كلامهم
 على وجه يمكن تحصيلها
 منه باليسيرة وان لم يقصدوها
 (وسميته تلخيص الفتح)

(قوله لعل المبالغة) أى فى
 وصف القسم الثالث (قوله)
 وقد بقر بهذا الخ) انما عبر
 بقوله قد يقال ان سكوت
 عنه لانه لا تعرض فى قوله
 وتحقيقه لان التعريض
 فيما فيه التعريض هنا
 لقريئة ما مر من وصف
 القسم الثالث بأن فيه
 طول بلا وحشوا وتعقيدا
 فى قوله ولكن كان غسر
 مصون الخ) قابلا للاختصار
 وليس سبق وصفه بأنه غير
 محقق لاسر بما لا يتوهم
 وكذا لا قصر بعض فى قوله
 ورتبه الخ) كما لا يخفى

الفهم على الطالبين بل لو كان فى المبالغة فى الاختصار تقريبا لتعاطى وطلب تسهيل الفهم لوجب أن
 يلتم وتبادر من كلام الشاعر أن التصوين فى كلام المصنف علتان الأولى أن لا ينفك لائقه ورتبه أيضا
 وهذا هو الأقرب إلى كلام المصنف وان احتمل أن يكونا علة له ما لا يجوز انطلق أن تكون الأولى
 للأول والثانية للثاني والعكس فتكون الصورة أيضا هـ ومنهم من علة عدم جعله على النقيض بأن حرف
 النقيض صغيف لا يصل فى المقولة ولا فى الطرف عند جمهور النقاد كما مر من هشام فى الباب الثالث
 من النقيض فلذا أوقف فعل مثبت ونقل عن ابن الجاحيا علة (قوله معنى لما بلغ) أخرج المعنى للإشارة إلى
 أن ترك المبالغة ليس عين معنى لما بلغ لوجوب تغاير المتضمن والمتضمن ولولم يذكر المعنى لصح اتصال اللفظ
 بمتضمن معناه فمتضمن ما يتضمنه معناه لان متضمن المتضمن لشي متضمن لذلك الشيء لكن يصدر الكلام
 خالعا فائدة أن ترك المبالغة ليس عين معنى لما بلغ هـ روى (قوله والضمان) أى الاربعه (قوله وفى)
 وصف الخ) قال فى المطول ولم يرد قد افترط المصنف فى وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وتطويلا
 وتعقيدا حيث صرح به أولا وقوله ما يابو عمرو من يوصف مختصرا به منقح سهل المآخذ ثانيا هـ ملخصا
 وقوله حيث صرح بما أولا فى قوله غير مصون الخ وقوله ولوح به ثانيا أى فى قوله قابلا للاختصار الخ
 قال فى الأطول أقول لعل المبالغة ليست لزيف الفتح بل لبيان عذر شروعه فى التصنيف مع وجود
 الفتح وقول العذر يحتاج الى المبالغة فى تحقيق ذلك الوصف هـ (قوله بالمتخصص) أخذ من قوله
 ألفت مختصرا وقوله لما بلغ الخ (قوله منقح) مأخو من قوله وتهذيبه ويجوز أن يكون مأخوذا منه ومن
 قوله تحققة فيكون التحقيق والتدبير رجعا الى معنى التتبع وقد بقر به هنا سكوت عن التحقيق تأمل
 سم وقوله سهل المآخذ مأخو من قوله تقريرا بالعاطية وطلبا الخ (قوله تعرض به الخ) كان الظاهر أن
 يقول تعرض بغيره بأن القسم الثالث على الضمن ذلك كائسده عبارة فى المطول والافهم وصف كتابها
 ذكر ليس على طريق التعريض بل على طريق التصريح الآن يقال مصابا التعريض قوله كفى القسم
 الثالث (قوله لا تطول بل فيه الخ) فيه لطف ونشر من يتبعه لا تطول بل فيه راجع الى قوله فمختصرا وقوله
 ولا حشوا راجع الى قوله منقح وقوله ولا تعقيدا راجع الى قوله سهل المآخذ (قوله المذكور) اشار الى
 توجيهه افران اسم الاشارة فى قوله ذلك مع عود على متقدم هـ بس (قوله فوائد عثرت الخ) نبه بذلك على
 من هذا طلاء وكما عله رسته لتكسب الفنى كائسده على وفور فطنته بقوله ووطئ الخ والتقصيد لتلك توفير
 الرغبة فى تعاطى كتابه وتسمية ملقطا من كتب القوم فوائد وعثر زوائد ما لو أضع منه حيث
 جعلها مستغنى عنها وامام المبالغة فى كمالها حيث جعلها زوائد فى الفضل على غيرها من الفوائد فأدق
 الأطول (قوله عثرت أى اطلعت) قال فى المختار العثرة الزلة وقدر عثر فى يومعثر بالضم عثارا بالكسر يقال
 عثره بغير مسقط وعثره عليه اطام وباه نصر ودخل وأعثره عليه غيره ومنه قوله تعالى وكذلك أعثرنا علىهم
 هـ وفى الجربى عثرت فتفخ الثلثة بمعنى اطلعت وبضمها بمعنى وقفت هـ ثم رأيت فى القاموس ما نصه عثر
 كضرب ونصر وعلم وكرم وعثرا وعثارا وتعثر كما قرأ فى القاموس والاطلاع كالعثر هـ وقاعدة صاحب
 القاموس أنه اذا ذكر المصدر مطلقا فالفعل منه على مثال نصر كقال فى خطبه وكتب أيضا قوله عثرت فى
 بعض الخ فى ذكر العثرا لى تفهم منه المصادفة اتفاقا ذكر البعض الذى يفهم منه عدم شروعه فى كتب
 القوم اشارة الى العثرة هـ بس (قوله وزوائد لم أظفر الخ) فان قيل هى حيث أجنبية عنهم وعما قالوه
 فكيف تدخل فى فهمه ونضاف الى ما قالوه ويجرى عليها حكمه قلت لنا سبيلها طاولو كونها على طريقته
 ومناسبتها فى الفائدة (قوله أظفر) من باب طرب كفى المختار (قوله فى كلام أحد) أى من المتقدمين
 لتقر بهذا الفنى واستنباطه وتدوينه فلا ينافى ما قد بهم بعض تلك الزوائد من كلام غومفسر هـ بس
 (قوله بأن يكون الخ) تصور للاشارة الى لغة وقوله وان لم يصدوا هـ الى بالافادة تركيب أولا وبأنات فلا
 بردان الاشارة تستدعى قصدا تأمل وكتب أيضا الاول المال وان زائدة (قوله تلخيص الفتح) لانه تلخيص

أعظم جزمه اه سم فاندفع الاعتراض بأنه اقتضاه وتلخيص بعضه **(قوله ليطابق اسمه)** أي معنى اسمه
 العلي وهو اللفاظ المخصوصة وقوله معناه أي الأصلي وهو التتبع والتذييل ووجه المطابقة والمناسبة
 أن التتبع والتذييل اللذين هما المعنى القلبي لتلخيص متعلقان بلفظ اللفاظ المخصوصة تأتي هي معنى
 الاسم العلي وحاصلان بها فاندفع ما قيل أن تلخيص المقتاح عمل فلا بد للعلی اللفاظ المخصوصة ولا بد
 من قوله على ووجهه **(قوله قدم المسند إليه الخ)** اعلم أن تقدم المسند إليه على المسند القلي إذا لم يل
 حرف التثنية قد يأتي التخصيص وقد يأتي ليقو على ما يسيجى موهبتا لا يعرف لشي منهما وجه حسن إذ
 لا حسن لقصر السؤال عليه بل التشريك في السؤال حسن ليكون أقرب إلى الاجابة لاجتماع القلوب
 وأبعد عن التعصير في الدعاء ولأننا كيدنا سند السؤال أن لا نذكر ولا ترد في السامع وحاصل ما أجيبه
 الشارح توضيح أنه قصد أن يجعل الجمله حال لا يفيد مقابلة السؤال بل بيع ما تقدم من التاليف والترتيب
 والاشتغال والتسمية ولا يحصل هذا المعنى صريحا إلا بإيراد الجمله الاسمية مع الواو أو بدلت الفعلية بدون
 الواو كانت ظاهرة في الاستئناف أو لو أردت مع الواو كانت ظاهرة في العطف مع أن الجمله المضارعية للثنية
 الحالية لا تقترب إلى الواو قال في الخلاصة

وفات بد بضم جعرب تبت • حوت جعربا ومن الواو اخت

لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من أن التقديم لا يكون إلا لاحدا من الواو اخت
 إلا أن يقال القصد بذلك مجرد بيان لثنا اختيار الجمله الاسمية اه من عبد الحكيم وقال القزى قال بعض
 العلماء يجوز أن يكون التقديم التخصيص الحقيقي بأن يكون معناه أيا أسأل الله لا غيري لأن ما أفتنه لا يعلم
 لأن يفتن إليه غيري فضلا عن أن يسأل التفع به ويكون المراد استقصاؤه وهو يجوز أن يكون القصر
 اضافيا أي أسأل الله لا لغيري ولا لحدا مني عليه الزمان وكلاهما ليس بشي أما الأول فلأن
 استقصاؤه موقوف بحيث يبدى عدم صلاحيته لأن يفتن إليه غير منسب إلى مطلقه من مدح مختصه
 وترجيحه على المقتاح بالبتكف وأما الثاني فليس هنا من يعتد شركه معاوضه وبخلافه في
 السؤال حتى يحتاج إلى التخصيص اه وفي السراي وخبر ووالقزى ما لم يصرح بأن يكون التقديم
 لقصد التفع به لانه لا يقع في مدح متعينة كان مظهره في حصول التفع به على كمال تصنيفه
 فلا بد وفقري السؤال دفع هذا التوهيم أن كان بعيدا اه وذكري الأطول من وجوه التقديم أنه يجوز
 أن يكون التخصيص انطهارا للوحدة في هذا الدعاء وعدم مشارك فيه بالتأمين ليستعطف به فكأنه
 قال في أثناء السؤال أجبني وارسم وحدي واقرأني عن الاعوان اه وكتب أيضا وهو أن **(قوله)**
 قصد إلى جعل الواو وال حال أي جعل الواو وال حال يستدعي تقديم المسند إليه لتكون الجمله اسمية تلخص
 اقتراحها بالواو بخلاف المضارعية فانها لا يصح اقتراحها بالواو إذا كانت حالا **(قوله حال من أن يتفع)** قال
 الحفيدة انما يجعله ظرفا للقول أسأل الله أن لا يتفع كثر مجرد الفضل والتكرم لأن الحال وصف
 لصاحبها لا أمر ذاتي في التخصيص اه أيضا وفيه أنه لا يظهر تعلق الترف بأسامع استيفائه مقصوله
 حتى يحتاج إلى نكتة العدول عنه على أنه لو سلمنا لم نعلم عدم حصول ثلث الاشارة عليه متأمل **(قوله من أن)**
 يتفع وأن يتفع في تأويل التفع مقصول ثلث أسأل الله لعل في الحال هو أسأل لأن العامل في الحال هو
 العامل في صاحبها وليس هو حال من فاعل يتفع أو ظرفا لثنا متعلقا يتفع حتى يكون العامل فيه يتفع فيزم
 تقديم صلتها لموصول الخرفي عليه تأمل وكتب أيضا أي كل طالب **(قوله وهو المقتاح)** وجهه أسلا
 لما عشار أن أعظم جزمه الخرفي هو القسم الثالث منه أصل فهو أصل في واسطة **(قوله انه الخ)** علة
 لأن **(قوله ولي ذلك)** أي مولاه ومعه **(قوله أي محسبى وكفى)** أشار إلى أن الحسب محسبى
 المحسب أي الكافي وهو في الأصل اسم مصدر فيستوي فيمالذ كر والمؤنث الواحد والاثنتان والجمع
 فأن ذكر بعد التكررة كانه عطفها نحو هذا رجل محسبك وإن ذكر بعد المعرفة كان منصوبا على

لطلق اسمه معناه (وأنا
 أسأل الله) قدم المسند إليه
 قصد إلى جعل الواو وال حال
 (من فضله) حال من (أن
 يتفع به) أي بهذا المختصر
 (كما تفع بأمله) وهو المقتاح
 أو القسم الثالث منه (انه)
 أي الله (ولي ذلك) التفع
 (وهو محسبى) أي محسبى

(قوله على جزم معناه) أي
 الأصلي والقصد أنه لا بد أن
 يوجد معنيين تعتبر المناسبة
 بينهما أن ليس الرطاب المناسبة
 بين اللفظ نفسه والمعنى
 (قوله الأياراد الجمله الاسمية
 مع الواو) أي لأن الواو جئت
 لا تكون ظاهرة في العطف
 لا تتلافى الجمله مع مقبلا
 اسمية وفعلية ولا في
 الاستئناف لقصد مفعول
 على أنها الحال وقوله أو
 أو بدلت الفعلية الخ وكذا
 أو بدلت الاسمية بدون الواو
 (قوله ولا حسن لشي منهما
 ههنا) أن ليس المقام مقام
 افادة أن الدعاء الذي صدر
 منه كان على وجه الانفراد
 وإن وجد من يعتقد أنه كان
 على وجه الشركة ولا نكار
 لاستناد السؤال من السامع
 ولا ترد فيه

الحال نحو هذا عدا الله حسبك وقد ينطق بالفعل فيقال هذا رجل أحسبك أي كفالك ويرحلان أحسبك
ورجل أحسبك وإن قطع عن الإضافتين معنى المضاف اليه بنى على الضم تقولوا أنت زيدا حسب
اه من خبره وبصرف وكسبا أيضا فهو محسبي وكفى أي في جميع المعلمات أو في ذلك النوع والاول
أكثر فاقتموا الثاني أنسب بما قبله (قوله وكفى) عطف تفسير (قوله أما على جملة الخ) انما انحصرت هذين
لان المذكر ثلاث جمل لاصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع أي الرابط ولكن خبرها لا ولا على
الثانية لانها معلقة وهذه الجملة لا تصلح لتعليل فتعين الثالثة فاما على عملها واما على جزئها اه عبد الحكيم
(قوله والمخصوص الخ) والتقدير نعم الوكيل اقمه وتقديره منا خراع الفاعل واجب وهو مستأجره الجلة
قبله أو خبره مستأجره واجب الخلف أي هو اقمه أو مستأجره محذوف وجوبا أو يدل من الفاعل أقوال (قوله
واما على حسبي) وان لم يحذف الجلة على المفرد لا يجوز إذا تضمنت المفرد معنى الفعل اه سم (قوله
فالمخصوص هو الضمير الخ) يعني هو في قوة وهو محسبي وكون المخصوص مقدما على الفعل ليس بالاعرف
ولذلك عزاه إلى المقتضى اه جرى (قوله على ماصح به صاحب الفتاح) وليس هو الضمير المتقدم
عند الجمهور بل المخصوص محذوف والمخصوص المتقدم دليل عليه فان قلت زيدتم الجر فزيدتم المخصوص
على المخصوص المحذوف لانضم المخصوص لانضم خردا ثم لا تموا التقدير زيدتم الجر فزيدتم المخصوص
الذي هو زيد الثاني لا زيد الاول عليه هذا مذهب الجمهور ومذهب صاحب الفتاح ان نفس المخصوص
(قوله قد عطف الخ) أما على الاول فظاهر وأما على الثاني فلان حسبي بمعنى محسبي وهو بمعنى محسبي
فهو جملة خبره في المعنى فسمط ما قبله من المصطوف عليه على الثاني مفرد فليس خبر لان خبره الانشاء
انما خبره بان في الجملة وكتب أيضا قوله قد عطف الانشاء على الخبر أي وهو ممنوع عند البصريين وأكثرا الصلاة
فهو اعتراض على هذا التركيب وجوابا ما بين قوة الانشاء يجعل المصطوف خبرا كالمصطوف عليه مع
تقدير مستأجر أي وهو نعم الوكيل بمعنى هو مقول في نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية تستلحق خبرها جملة
فعلية انشائية وهذا أي قولنا بمعنى هو مقول في معنى القول يتبع وقوع الانشائية فتروا الاصح جواز من
غير تقدير قول ثمان تقدير مقول على هذا القول لا يختص بكون العطف على جملة وهو حسبي بل يجري على
كونه على حسبي لان المصطوف على الخبر خبر كذا في الاطول ثم لا يحتاج الى تقدير مبتدأ على كونه على
حسبي واما ما بين قوله على الخبر يجعل المصطوف عليه انشاء كالمصطوف أي اللهم احسبني واكفي هذا
كله على تقدير العطف على وهو محسبي واما ما بين امتناع عطف الانشاء على الخبر على تقدير العطف على
حسبي لانه محل من الاعراب لا خبره عن هو محل امتناع عطف الانشاء على الخبر انما هو في الجمل
التي لا محل لها من الاعراب هنا ويحتمل أن غرض الشارح رحمه الله تعالى التنبيه على صحة الاعتراض
وهذا هو المنقول عن الشارح كافي الحفيد فتأمل وقال الشيخ زهر الذي فهمه الذوق السليم من عبادة
الشارح الاعتراض على هذا التركيب لا للتنبيه قال واعلم أن معنى الاعتراض على سبعة أمور وكون نعم
الوكيل جملة انشائية والواو العطف وأما ليس من عطف القصة على القصة والمصطوف عليه قوه وهو
حسبي وأه جملة خبرية أو قوه محسبي وأن عطف الجملة على المفرد غير جائز لا باعتبار الضم أي تضمن
المفرد معنى الجملة وان عطف الانشائية على حسبي باعتبار الضم يستلزم العطف المستنع وكل واحد
من هذه الامور يمكن أن يوجه عليه للتعريف وتفسير ذلك في المحلاني اه وحاصلها ان الانسليم كون نعم
الوكيل جملة انشائية كما مر سلفه لكن لا نسلم كون الواو العطف لا يجوز ان تكون اعتراضية
على القول يجوز الاعتراض آخر الكلام سلفه لكن يحصل العطف من عطف القصة على القصة من
غير ملاحظة انشائية أو اخبارية سلفا أمليس من هذا القليل لكن لا نسلم أن المصطوف عليه هو حسبي
أو حسبي لم لا يجوز أن يكون وأن أسأل الله على أن انشائية أو اخبارية وعطف الانشاء على الاخبار جائز
فيما لم يحل من الاعراب بكمله الحال لما لان المصطوف عليه هو حسبي لكن لا نسلم أن خبره لم لا يجوز

وكفى (وقم الوكيل)
عطف اما على جملة وهو
حسبي والمخصوص محذوف
واما على حسبي أي وهو نعم
الوكيل فالمخصوص هو
الضمير المتقدم على ماصح
به صاحب الفتاح وغيره
في نحو زيدتم الجر وعلى
كل تقدير قد عطف الانشاء
على الاخبار

(قوله ولا على الثانية) وهي
قوله انه وفي ذلك بقى عليه
العطف على جزئها والمانع
منه انه ان الجملة التي خبرها
انشائية فيبقى ما بان
عطفه على عطف على جزئها الزم
وقوع الانشاء لتعليل اما على
أنه خبره فلا مانع منه
وقوله لانما معلقة أي مسوقة
للتعليل ومقتضاء ان الجامع
على هذا موجود ويوجب ان
الجملة المصطوف عليها مقيدة
للدخ والتعظيم (قوله وهو
مبتدأ آخره الجملة قبله) على
هذا يكون المصطوف جملة
خبرها انشائية أي أنها خبرية
خلافا لعبد الحكيم وحينئذ
فلم أن كلام الشارح
لا ينبغي على هذا الوجه
(قوله لم لا يحتاج الخ) أي
ان قدما القول والا حجب
اليه

أن تكونوا قائمة كما هي يا أقره صبي لكن لاتسلم أن عطف الجلالة على المرد لا يجوز إلا باعتبار
 تأويله بالفعل لا يجوز مطلقا سلنا مكن لاتسلم أن العطف على حسي بهذا الاعتبار يستلزم العطف
 المنع لجواز ذلك فيماله عمل من الاعراب والمعاطفان على هذا التقدير لهما محل لانهما خبر ولا يخفى
 ان المنع الثاني لا يفتي على مذهبه بل هو المقتضى الاعتراض آخر ولا يخفى بهذا الثالث ولا يخفى ما في
 الرابع لأن الانشأ لا يقع حالا وأما السدس فقير صحيح وإن ذكر السيد لا يلجبه ثم هو بل المرد بالفعل
 في مثل ذلك ولهذا قال ابن مالك

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكس الاستعمل تحذف هاء

فأحسن الأجوبة الثلاثة التي قدمناها والأمور السبعة عشر تفصيلاً خاصة على العطف على هو حسي
وتمسك على العطف على حسي ثم مرر من جواز عطف الانشاء على الخبر فبطل العمل من الأعراب هو
ما صرح به السيد وجمعه عليه جماعات وتفقوا إطلاق قول صاحب الغني منع الباسون أي عطف
الانشاء على الخبر وعكس العمل نسبو إلى الباسون تجوز العطف للذكر فبطل العمل إذا كان هناك
ما وجب كمال الاتصال كما في هذا التركيب إذا تلتبة لبيان حال موضوع الأولى ومدح فهي كالدليل
على إثبات محمول الأولى لموضوعها فثبت العمل بالارتباط والتسبيح ما وجب كمال الاتصال بينهما وأن
اختلاف الجملتين إخباراً وإنشاء لا يوجب كمال الانقطاع وهذا أيضاً صرح السيد هنا في حاشيته على
المطول إذا قال ما ينبغي المشار من حيث يجب ذلك كمال الانقطاع ونزع جماعة السيد في تجوز العطف
للمذكور فبطل العمل على الإطلاق وخصوصاً الجواز بما إذا كان المنطوق عليه حكماً يقول لمكون
للمقصود من المتعاطفين حينئذ لا للفظ كما يظن بعض نحواً في المطول وعلى هذا لا رد على الشارح قوله
نعم قالوا حسناً الله ونعم أو كسب ان حسناً الواسع الحكاية أي كلام الله تعالى لا من الحكيم أي
كلام الصانع يتم رد عليه وقوع نظير هذا التركيب بدون الحكاية بالقول في القرآن وهو قوله تعالى وما أومر
بهم ونسب المصير وقد قبل الاعتراض على التركيب لا يقتضي ردوا الحكم يعلم صحة - أي رد على
الشارح إذ كراهه عبارة عن إيراد بحث في التركيب وإن كانه دافع بصحة التركيب ويوجه هذا غاية
تحقيق المقام فأحفظه والسلام

مقدمه

(قوله رتب المختصر الخ) شرع شككم على خمسة مباحث الأولى في انحصار الكتاب في أربعة أجزاء المقدمة والقانون الثلاثون بيان أن المختصر لم يترك جزاءه مستقلاً بل هي من الثالث الثاني في وجه تسمية المقدمة وتفسيره القانون الثلاثة بقياس ما في الثالث في تنوين المقدمة الرابع في بيان فضل المقدمة واستحقاقها الخامس في الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وبيان أنها مقدمة كتاب وكما بدأ بقوله رتب المختصر ضمن الفعل معنى الاشتغال فعدا جعل أي جعله مشغلاً على ما ذكر أن أريد التضمن النحوي أو رتبته مشغلاً على ما ذكر أن أريد التضمن السببي والفرق لقول الأثر مستقر على الثاني فلا يراد أن الترتيب جعل كل شيء في مرتبة في الفعول جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسب إلى بعض بالتقدم والتأخر في الاصطلاح هو كل منها لا يتعدى إلى ما من يس لكن قوله ومستقر على الثاني في نظر لانه لا طرف للمستقر هو الذي حذف متعلقه العلم فحذف بقية الأجزاء كائن في الحدوث المتعلق هنا هو مشغلاً خاص فلا يكون مستقراً بل لقول حذف المتعلق الخاص جازاً كما دلت عليه قرينة والقراءة هنا للفظ على فتأمل كما يفيض بعض الأفاضل ويردده ما يسهل الشنوا عن السيد أن الطرف للمستقر هو ما استقر فيه معنى علمه وفهم منه سواء كان عاماً أو خاصاً نحو زدي على الفرس أو من العلم أو في الصبر أي ركب ومعدود ومقيم ولا يخرج من خصوص معنى عامه من كونه مستقراً الاستقراء

(مقدمة)

رتب المختصر على مقدمة
وثلاثة فنون

(قوله وعلى هذا إذا عدل على
الناشر الخ) صورة الإيراد
هو أن يقال كيف يحكم
الناشر على هذا التركيب
بالتسامع وقوع ظنره في
القرآن وعمل الجواب أن
ما في القرآن ليس من هذا
القبيل لأنه انما عطف فيه
الإنشاء على مقول القول
وهو غير متعين بخلاف هذا
التركيب (قوله لا من الهكس)
أي والأقرب جعله هذا
التركيب القرآني لأن العطف
حصل من الصلبة قبل
قبل وجود الحمل الثاني من
القول (قوله مشتلا على
ما ذكر) أي من اشتغال النحل
على أحواله وكان عليه أن
يزيد على وجه كوني كلفي
من تشمتلا

لان المسد كور فيه ما لان
يكون من قبيل المقاصد في
هذا الفن أولا الثاني المقدمة
والاول ان كان الغرض منه
الاحتراز عن الخطأ تأدية
المعنى المراد فهو الفن الاول
والا فان كان الغرض
منه الاحتراز عن التعبد
المعنوي فهو الفن الثاني
والا فهو الفن الثالث وجعل
للمسألة خارجة عن الفن
الثالث وهم كاسنين ان
شاء الله تعالى ولما ايجز
كلامه في آخر هذا المقدمة
الى انحصار المقصود في القانون
الثلاثة ناسب ذكرها
بطريق التعريف

(قوله وبيان تقدير الصام
الخ) أي أن الصور التي
يقتربها الصام لخاص
يجوز فيها تقدير العامل
العالم لكفايته في اجراء
الاعراب عليه كما يجري على
الخاص وان كان المقصود
الخاص لا العام فقولته لتوجيه
الخ أي لا لافادة المعنى المراد
لنوقفه على الخاص
بجلاف الاعراب فانه
لا يوفق عليه وقوله لكن
لما كان الخ من تمام كلام
الشوايف لبيان نكتة
قصر المستقر على العام في
كلام القصة مع أن هذه
الامثلة من المستعزات وان
كان المتعلق فيها خاصا

أضافه وبيان تقدير العامل لتوجيه الاعراب لكن لما كان تقدير العامل العام ضابطا لمطرد اعتبره
الضابط وسر المستقر بجملة محذوف وعلم وكتب أيضا قوله رتب المختصر لا يخفى أن المختصر لفظ
فيص كون المقدمة والقانون كذلك والالتصا بجزءه فقولته لان المذ كور فيه ان كان مصدره المعاني
كان في قوله الثاني المقصد حذف مضاف أي الثاني معنى المقدمة وهكذا التقدير في الباقي وان كان
مصدوقه الا فاعلوا الطريقة من طريقة العام في الخاص كان في قوله قبل المقاصد حذف مضاف أي قبل
دال المقاصد وفي قوله منه حذف مضاف أي من مدلوله وكذا الباقي بقى أن الفن عبارة عن العلم كاسيا في
في قوله الفن الاول علم المعاني فلا يكون لفظا فلا يكون جزا فكيف قال على مقدمة وثلاثة قانون ولعلهم
يؤولون مسابفا أي الفن الاول دال علم المعاني أو يؤولون فيها هنأى على مقدمة ودوال ثلاثة قانون
فتأمل وكتب أيضا قوله رتب المختصر الخ وأورد على المحصر المذ كور انطية فانها من المختصر بلا شك
وهي خارجة عنه ذكر وأجيب بان المراد بالمختصر ما دخل في المسائل العلمية اطلاقا لا في الكل على
البعض أي يس وأجيب بان المراد بالمختصر ما لا يتصل من الكتاب لان العلم دخل في المقصود خرجت
الطية (قوله لان المذ كور فيه) أي علمه دخل في المسائل العلمية لتخرج انطية فيطبق الدليل الذي
وكتب أيضا قوله لان المذ كور الخ دليل على المصير مستدقيه الى الاستقرار أي استقرار المختصر لان قوله
أولا في الاول أعم من المقدمة لكن حصريها الاستقرار أو كما قوله أولا في الثاني أعم من الفن الثالث
لكن حصريه الاستقرار وكتب على قوله أي استقرار المختصر مانصه أي استقرار اجزائه وتسمية ذلك
استقرار مجازا تسمية الاستقرار اجزا ما استقرار الجزئيات (قوله ما لان يكون) خبر ان حذف مضاف الى اعم
الاسم أي لان حال المذ كور اعم الخبر أي لان المذ كور وان يكون أو يفرق بين المصدر الصريح والمؤول
كالمعروف والعلوي فهو اه يس (قوله من قبيل المقاصد) أي المقاصد الذات ومنها اشتها وشواهدا
لانها وان قصدت لغبرها باعتبار ذكرها للايضاح والاشباه فهي أيضا مقصود لثباتها باعتبار انها من
جزئيات قواعد الفن ومنها اعتراضات المنصف لا تنقسم لان في ضمنها تصحيحها (قوله في هذا الفن)
أي علم السالغ ونواهبه فدخل الفن الثالث (قوله الثاني المقدمة) أخرى في التقسيم لان مفهومه عدى
وقدمه في السان لسانه اه ترى (قوله والاؤل ان كان الخ) عبارة عن قانون كان الغرض ادراك الاحوال
التي بها يتطابق القصد مقتضى الحال ليحترز بذلك عن الخطأ في تأدية المعنى الذي يراد ان تدعى أصل المراد فهو
الفن الاول (قوله في تأدية المعنى المراد) أورد عليه أن التعبد للمعنى خطافي التأدية فثبتته الفن الثاني
بالاول وأجيب بان التعبد للمعنى خطافي كيفية التأدية والا فادلة في نفس التأدية اه يس ويجب
أيضا بان المراد بالمعنى المراد ما زاد على أصل المعنى من الاحوال التي يقصدها المبلغ كما يوضح من ع ق
فلا يثبت الارادان التعبد للمعنى حاصل في أصل المعنى والحاصل أن الفن الاول يحترز به عن الخطأ
نفس التأدية كالتأدية عند اقتضائها حاله وعدمه عند اقتضاء الحال عدمه وكالتعبد بالجزء عند اقتضاء
الحال له وبالطبيعة عند اقتضاء الحال لها فان عكست كنت مخطئا في التأدية والفن الثاني يحترز به عن
الخطأ في كيفية التأدية كالتأدية بالجزء الذي اقتضاء الحال على وجهه بين يظهر المراد به فان أقيته على خلاف
هذه الكيفية كنت مخطئا في الكيفية كان تقول رأيت أسدا تدرجلا مجردا لا يظهر هذا المعنى من
هذا الجاز تخالف وجه الشبه وعدم تعبيرك بالجزء من الفن الاول وكونه على وجه واضح وكيفية ظاهرة
من الثاني (قوله وهم) بل داخل فيه لانها راجعة الى الحسنات القنطية فلا يمتنع ان يجهل جزا مستقلا
فهى خاتمة لثلاث الا لكاتب (قوله كاسنين) أي في أول الخاتمة (قوله بطريق التعريف العهدي)
لتقدم ذكرها وان لم يكن صريحاً بعنوان الفن حيث قال في آخر المقدمة وما يحترز به عن الأول علم المعاني
الخ ان من المعاصم ما يحترز به عن الأول الخ قانون ثلاثة أي ضرور وأقوام مختلفة فكونها ثلثة
لازمن من كلامه فالحمد هنا كالمهدي الذي في قوة تعالى وليس الذكر كاللثي اذ لم يقدّم صريحاً

فانه لا يقتضي لا ايرادها بل فقط
المعرفة في هذا المقام
والخلاف في أن تنوينا
للتعظيم أو التقليل بحالين
أن يقع بين المصطلح والمقدمة
ما هو دونه من مقدمة الجيش
للجماعة المتقدمة منها من
قديم معنى تقدم يقال مقدمة
العلم لما توقف الشروع
عليه في مسائله ومقدمة
الكتاب

(قوله سلك الاحتياط) أي
لشبهه بالاحتياط الخفي
ثم انه لا وجه للاعتراض إذ
القصص حكاية ما وقع ومن
هذا العلم فساد الجواب (قوله
أوستعاره) أي أن لم يهجر
المعنى الأصلي وقوله الأول
أولى أي لأنها اسم لهذه
الافاظ من غير ملاحظة
استعاره بل حقيقة فيها
(قوله للتقل من الوصفية) أي
أنها لا تخد في ذلك بعد
أن كانت للتأنيث أو بقدر
زوال ناء التأنيث والائتان
بطلها بقاء النقص وقوله
استعرت لأول كل شيء
أي استعرت من مقدمة
الجيش فظهر قوله للتخصص
الخ (قوله قوله من قديم الخ)
لا يفتقر على ما قبله وكلام
الشارح مشراني مراتب
التسل على كل حال فان
قول من مقدمة الجيش يفيد
أن مقدمة الجيش ليس
اطلاقه على الجماعة المتقدمة
منه بطريق الوصفية والافلا
معنى لا اعتبار بمقدمة
الجيش دون غيرها

بطريق الفهم من الضرر وسبب الكلام على قوله الفن الأول في محله (قوله العهدى) أي إذا كرى
(قوله فانه لا يقتضي الخ) أي الأصل في الاسماء التنكير فلا يدل عنه اللقب ولا يقتضي هنا (قوله
والخلاف) أي الواقع بين الرزق القائل بأنه لا يتعظم وغيره القائل بأنه لا يتقليل وكب أيضا قوله والخلاف الخ
حاصله أن من نظر إلى صغر جمعها قال تنوينا للتقليل ومن نظر إلى كثره نفعا قال تنوينا للتعظيم
وهذا لا طائل تحته على أنه يصح اعتباره مع ما لا يعتد به من المذكرين وفي الاطول لعل وجه التعظيم
أي في خصوص ما هنا أنها فاقت المقدمة في كونها مقدمة للعلم ثلاثة وجوه التقليل أنها مقصورة على
بيان الحاجد من تعريفه وبين موضوعه بخلاف غيرهما من المقدمات اه فان قلت للتقليل لبقائه الا
التكثير والتعظيم لبقائه الا التقدير قلت سلك الشارح رحمه الله تعالى في هذا التصبر سلك الاحتياط
فكانه قال للتكثير والتعظيم أو للتقليل والتقدير كما يتدبر في المقابل في كل (قوله بين المصطلح) أي
للمهمات الصادرة لصلوهم من الاشتغال بعمرانها وكلامها مع الخ لا يكون فيه تعريف فندبر (قوله
والمقدمة) أي من حيث هي لا بقيد كونها مقدمة هذا المختصر وذلك أظهر مع أن المقام للضمير تأمل (قوله
ما هو دونه من مقدمة الخ) أي مقوله منها أو مستعاره اه سم والأول وأولى يجوز كافى لخطاى والفترى
أن يكون كل من المقدمة ومقدمة الجيش منقولان من المقدمة التي هي صفة والتا لنقل من الوصفية إلى
الاسمية وفي الفائق ان المقدمة استعرت لأول كل شيء أي للتخصص مقدمة العلم أو الكتاب وكتب
أيضا قوله ما هو دونه من مقدمة الخ هذا بيان لنقلها وقول من قدم خبر بان المقدمة بيان لاستقامتها وقرر
بعضهم أن المقدمة في الأصل صفة لأنها اسم فاعل ثم نقلت من الوصفية وجعلت اسما للمقدمة الجيش ثم
نقلت من مقدمة الجيش إلى مقدمة الكتاب وألهم قوله من قدم أي حاله كون مقدمة الجيش منقولة من
اسم فاعل قديم في كلام الشارح إشارة إلى مراتب النقل (قوله للجماعة) أي الموضوع عقابها (قوله
المتقدمة منها) أي من الجيش لذا ويلبها لما نقلها بس (قوله من قدم معنى تقدم) أي قدم لازم لا متعد
لان الباحث المذكور متقدمة لا مقدمة شيئا آخر أي جعلت مقدما اه سم وقد يقال كان الأولى أن
يقول من قدم لازم لان تقدمه في معنى ما يقول زيد تقدمه عسرو ويحاجب بهذا ليس من باب التعدي
بل من باب الحذف والايصال والاصل تقدم عليه (قوله يقال مقدمة العلم لما توقف) أي نطق مقدمة
العلم على ما توقف الخ (قوله لما توقف) ما واقعة على معان كسان حده وموضوعها ناهية مقدمة العلم
اسم لعاقبة مخصوصة وذكر الالفاظ لتوقف الابعاد عليها لأنها مقصود فلانها وذلك تعلم أن النسبة
بين المقدمة وبين المابقة الكلية لان مقدمة الكتاب باسم الالفاظ كما يدل عليه قوله لاطا فمن كلامه ثم
بين مقدمة العلم ومنه لول مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق
يحتجمان فيما توقف عليه الشروع وتفرده مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع وما ذكر من
العموم والتخصص المطلق انما يظهر على اعتبار تقدم مقدمة العلم وضاعف مفهومها وجعل بعضهم العموم
وتخصص وجهي ناعلى علم اعتبار ذلك هو ما يقتضيه تعريف الشارح لها فكون المبدأ التي تنفرد
فيها مقدمة العلم ما توقف عليه الشروع وكان في التامسلا ثم لكون مقدمة الكتاب يجوز أن تكون
معانها مقدمة العلم أو بعضها قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح التسمية مقدمة الكتاب هنا الامور
ثلاثة هي التي سماها القوم مقدمة العلم وما نقل من أن عبارة في شرحها مقدمة الكتاب هنا أمور ثلاثة
فأفرد فصارا بئان السخر وعلى تسليم وجوده في نصته يحصل على حذف المضاف أي دوال أمور أو من
اطلاق ما هو اسم لفظ على المعنى نحو زام نسبة هذا الطائفة بمقدمة الكتاب كسمه طائفة من الكتاب
فما أوفسما أو بابا أو فضلا وجمعهم كسهم مشتقة على هذا الامور واشتمال الكل على الأجزاء مقدمة
الكتاب مقدمة جعلت من الكتاب طائلا كما يطلقون الكتاب وقسمه عليه وفصله فلا يقال ما اصطلاح
جديد لدليل عليه من كلامهم على أن في الفائق وفي المغرب التنصيص على هذا الاسم أعني مقدمة

الكتاب ويعد كونه يندفع ما تعرض به السيدنا وكتب أضافوه لما توقف عليه الشروع في مسأله
أي لمان يتوقف على معرفته أصل الشروع في مسائل العلم كرسمة الخيد تصور بوجهه ككونه فائتة أو
كأنه بحيث يكون الشارع على بصيرة كحتم موضوعه ولا يشهد المراد بالمر فمطلق الادراك وهو بالنسبة
لرسم والحيث يتعين التصور والنسبة لموضوع والغاية عن التصديق فعمل أصل الشروع لا يتوقف على
كل هذا بل على التصور بوجهما والتصديق بأنه فائتة كما في بس وراجعه وكتب أيضا على قوله الشروع
ما فيه أي أمه أو كما قد خلت جميع المبادئ فادفع اعتراض الخيد **(قوله الملائقة)** هي في الأصل صفة
للملائكة بالشيء ثم جعلت اسم قسيل لجماعة أهلها ثلاث وقبل اثنا عشر من مجاهد والواحد فوقه من
الغزير **(قوله من كلامه)** من إضافة العائد إلى الخاص أو المعنى من كلام مؤلفه **(قوله لا ارتباط لها بها)**
أي سواء توقف عليها الشروع أم لا وانما اعتبر الارتباط في جانب المقصود دون المقسمة تنظرا إلى أنه
موقوف عليها **اه** **(قوله بها)** أي جملتها وقوله وانما يتوقف على أي جملتها سواء توقف عليها أم لا **(قوله)**
ليسان معنى الفصاحة والبلاغة) التي قد صدرت من وضع هذا الفن اذ هي مشتقة عما أتت به معرفة
انجاز القرآن **اه** **ق** **(قوله وانحصار الخ)** يخالف ما قاله في آخر المقدمة فخرج البلاغة إلى تلك العلوم
جعلها إلى مجرد على المعاني والبيان ويمكن أن يقال المراد انحصار المعنى بعم البلاغة أو جعله زيادة
اختصاص بالبلاغة في ذنبك العليين دليل قوله في آخرها أي بعلوم هو ما علم البلاغة لمكان مزيد
اختصاص لهما بما افلا من انفاة **اه** من خسرو وبعض زيات من الغزير **(قوله علم البلاغة)** أي وبأبصارها
وقوله في على المعاني والبيان أي والبديع **(قوله وما يلازم ذلك)** عبارة للملوك وما يتصل بذلك قال بعضهم
عطف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة ولطف ذلك ما اشار إلى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين
ومرجع البلاغة وغيرهما ما يصح عطفه على معنى وذلك ما اشار إليه وما وقع على النسبة فهو **(قوله ولا)**
يتخى **(الخ)** يؤخذ منه أنها مقدمة كلب لكن سيأتي في هذا كرويات العلوم الثلاثة حيث قال في آخرها وما
يعتبر بما لا نفى مقدمة علم أيضا بهذا الاعتبار **(قوله بذلك)** أي بالبيان المذكور **(قوله الفصاحة)** أورد
المصنف بحث الفصاحة والبلاغة ولا نظرا إلى أنهم ما غاية العليين والغاية مقدمة ذنها وأورد بها صاحب
المفتاح آخر انظرا إلى تأخر الغاية خارجا **(قوله وهي في الأصل)** أي اللغة تنبأ **(الخ)** لما كان الواقع في كتب
الفقه كرمعان متعددة لفصاحة وكلها تدل على معنى الظهور ولم يتحقق الشارع رحمه الله تعالى منها
الحقيقي من المجازي لا وقع في ذلك من الاختلاف والاشتباه في سلبها أي الفصاحة بما يجمع معانيها
الحقيقية والمجازية وهو الاتباع من الظهور والآية والمراد بالآية الدلالة أي علم أن تكون بطريق المطابقة
أو التضمن أو الالتزام فإن كانت موضوعات للظهور والآية كان اتباؤها مع ما مطابقا ولها لغز هما كان
تضمنا أو لشيء يلزمه الظهور والآية كنواصير اللغة وانطلاق اللسان كان التزاما فهذه نكتة قولنا الشارع
تنبأ عن الظهور والآية دون أن يقول هي الظهور والآية ومن هذا علم أن مرادنا شرح بالأصل اللغة
أي المعنى الأقوى سواء كان حقيقيا أو مجازيا بالاحتمال فقط لكن قال في المل السائر الذي عنى أن
الفصاحة في اللغة الظهور والبيان الطريس وكتب على قوله أولهما وغيرهما ما فيه هذا الاحتمال
يصدق كتب اللغة فقل ذلك الخفية لقصد التمهيد لا الإشارة إلى ما هو واقع بالفعل **(قوله والآية)** عطف
تفسير والآية تنبأ بمعنى البيان صرح به الجوهري فلا بد على الشرح أنه مفسر للأزمنة المعنى **اه** **بس**
(قوله مثل كلمة فصحة) أي مختبرا بلغة عن معنى معين من بركات المفرد كقائم أو الإشارة بقل إلى الحقيقة
أخرى دليل قوله مثل كلام فصيح فإن المقصود منه ذلك لا الاختيار عن لفظ كلام لا مفرد وقد بين أن المراد
منه هذا قوله بعد والمثل كالمقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يقول مثل متكلم فصيح مع أنه قياس
سابقه فله **(قوله وقصد فصحة)** مثل ما بيننا أشار إلى أنه لا فرق في الوصف بالفصاحة بين النثر
والنظم وكتب أيضا قوله وقصدت أخون من القصدان الشاعر قصد تصويره أو تمجيدها أو التماثل

لما تضمنت كلامه قلعت
أمام المقصود لا ارتباط لها
وانتفاع بهانيه وهي هنا
ليسان معنى الفصاحة
وبلاغة وانحصار علم
البلاغة في على المعاني
والبيان وما يلازم ذلك ولا
يتخى وجه ارتباط المقاصد
بذلك والفرق بين مقدمة
العلم ومقدمة الكتاب بما
يتخى على كسرين الناس
(الفصاحة) وهي في الأصل
تنبأ عن الظهور والآية
(وصفها المفرد) مثل كلمة
فصحة **(والكلام)** مثل
كلام فصيح وقصدت فصحة

(قوله وراجعه) أي ما جع
بس فان فيه بقية متعلقة
بما سبق وعليه بالسيد
وعبد الحكيم ومواد
الشعرية ليستفهم المقام
(قوله اشار إلى البيان) أي
المذكور في قوله وهي هنا
ليسان معنى الفصاحة وقوله
بيان التسبا **(الخ)** أي قوله
فكل بليغ فصيح ولا عكس
وقوله ومرجع البلاغة أي
في قوله وان البلاغة
مرجعها **(الخ)** وقوله وغيرهما
كقوله والتالي منه ما بين
(الخ) وقوله اشار إليه أي إلى
ذلك المعنى

قبل المراكب الكلام باليس
بكلمة ليس المركب
الاسنادي وغيره فانه قد
يكون بين القصيدتين
مشقة على اسناد يصح
السكرت عليه مع أنه يصف
بالقصاصة فتعذر لانها
يصح ذلك لو أطلقوا على مثل
هذا المركب أنه كلام فصيح
ولم ينقل ذلك عنهم وأضاهه
بالقصاصة يجوز أن يكون
باعتبار قصاصة المفردات
على أن الحق أنها داخل في
المفرد لا يقال على ما يقال
لرب وعلى ما يقال للمركب
والجوه

(قوله والكلام على
ظاهرهما) القاهر من
المفرد باليس مركب ومن
الكلام المركب تام (قوله
وأورد عليه الخ) هذا ورد
على السند الأول بالخطأ
ومحصل الأيراد أن اختلاف
تفسير قصاصة المفرد الجوه
لزائدة القيود لازم على كل
حال سواء جرينا على ما شارح
أو على ما للخطأ والمتمركز
في الأوزان لا يصلح الرد على
أحدنا فحين (قوله ومنهم
من أضافها الخ) محصله أن
بعضهم أنى المفرد والمركب
على حالهما فالاول باليس
بمركب والثاني المركب التام
والمركب النقص خارج
عنه ما معلوم بكمه بالنقص
على المركب التام وهذه
طريقة رابعة غير ما عليه
السند والشارح وعبد

الحكيم

من الوصفية الى اللاحقة أو لتقدير الموصوف مؤثما وقيل من أقصدت الكلام أي أقطعت قبل لاسمي
الامان قصدت حتى تكون عشرة ترغفوقها وقيل حتى تحلوز سمعة ومدون ذلك قطعة اه من القنرى
(قوله قبل المراكب الخ) لما كان جوازا للمفرد والكلام على ظاهرهما يخرج منه بعض الالفاظ وهي المركبات
النقصات فمع أن القصاصة تنصفها جميع الالفاظ لا يختص بهما بعض دون بعض احتيج الى التأويل في
المفرد وفي الكلام حتى شغل هذا المركب وتناوله واختار البعض التأويل في الكلام بجملة على ما ليس
بمفرد بقرينة مقابلة للمفرد واختار الشارح رحمه الله تعالى التعميم في المفرد بجملة على ما ليس بكلام
بقرينة مقابلة للكلام ورجع على الاول بأنه قد عرفت في المفرد املا على ما يقابل مقابله فاذا قرئ بل
بالمركب يراد به ما ليس بمركب وبلثني والجوه عراده ما ليس واحدا منه هو بالاضاف وادبه ما ليس بضاف
وبالكلام ما ليس بكلام كافي للشارح ولم يعهد في الكلام ذلك بل انه اعتمد على المعنى الاصطلاحي أي
المركب التام أو القوي أي اللفظ مطلقا والثاني غير مراد والاول يقابل المفرد لشموعه حيث أنه قد عرفت في
ووافق السيد ذلك البعض وأيد بأن تلك المركبات قد شغل على كلمات كثيرة فربما عالجوا حتى تلك المركبات
تتفرق الكلمات بل ضعف التأليف والتعقيد أيضا فتكون غير قصيدة فيصاح في تفسير قصاصة المفرد في
قيودا يخرجها بدونها فيدخل التفسير فوجب تعميم الكلام وابقا المفرد على حاله وما الالتزام كونها قصيدة
مما اشتملها على ما يحل بفساحة الكلام في غاية البعد وأبعدت ما نقلها غير قصيدة بواسطة ضم كلمة
قصيدة اليها لتبصرها كالما تاما أو شغ من هذا نقلها غير قصيدة غير زائدة شيء ولا قصه كافي المركب
التوصيفي فأقول عن التوصيف قصد اسنادا حذير بأنه الى آخره فحوز على ما في ضرب غلامه عرفاني
داره أنه على أن ضمير غلامه لمعروف ويكون فيه ضعف التأنيق وأورد عليه أن المفرد ما يقصد بجزء منه
الدلالة على جزء المعنى فيتناول الالفاظ المركبة جميع جوازا واشتملها على تفرق الكلمات كلمة أمده
اذمعي به فالاحتياج المذكور باق لأن يقال لا تسناد أمده أمده اذمعي به كل من جاز به كلمة
حتى يوجد فيه تفرق الكلمات بل كل منهما بمنزلة حرف المبني عند المحققين اذ لا يقصد به هذا الموضوع
معنى أصلا وعلى أن المصروف المفرد والكلمة وحيدة اللفظ دون وحيدة المعنى كما هو رأي المحققين من التامة
تخرج هذه الاعلام قطعاً فلا راد الا براد من أصله ومنهم من أضافها على حالهما قالوا المراكب النقص
فيعرف حكمها بطريق الدلالة لا بمعامل قطعه أن الضو لمعتر في قصاصة الكلام أعمه اعتبرت لاشتماله
على التركيب ولا دخل للاسناد في هذا المعنى وكتب أيضا قائده الخطأ (قوله ما ليس بكلمة) الانسب
بالمقابل أن يقول ما ليس بمفرد وان كان المزدى واحدا (قوله وغيره) من المركب النقص (قوله فانه) أي
الحال والسان (قوله بين القصيدتين الخ) كقول الشاعر

أفاما القاتل برز يوما • وزجج الجواب والعونا

(قوله وفيه) أي في هذا القول مع قطعه وكب أيضا قوله وفيه نظرا في عبارات بن يعقوب وردت بوصفه
بالقصاصة لا يستلزم تسميته كلاما حتى يدخل في محاسنها المقتضى لسخول المركب الغير القصيد
في الكلام أن يقال بمنزلة هذا كلام فصيح لا وصفه بالقصاصة فقط لان الوصف بالقصاصة أعم من
التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن يكون وصفه بالقصاصة لتكون كلمته قصيدة
لا تكونه كلاما مركبا له بجزءه (قوله لأنه انما يصح ذلك) أي جعل الكلام شاملا للمركب النقص
(قوله أنه كلام فصيح الخ) أي وما مجرد اضافته بالقصاصة فلا يقضى بدخوله في الكلام (قوله يجوز
أن يكون الخ) أي فوصفه بالقصاصة لانه بل باعتبار مفردانه قد دخل في قوله بوصفه بالمفرد من غير
تأويل أي في المفرد حللناه أنه فيصاح عند التأويل بل يمكن الحق فيه أي في التأويل خلاف ما قالت
تأمل اه سم بعض ايضا في قوله قد دخل في قوله الخ أي لا تصور في كلام المتن (قوله باعتبار الخ)
فيكون من وصف التي يوصف بأثره (قوله على الخ) تركيب كثير الوقوع واختار ابن الجلب

وعلى ما يقابل الكلام
ومقابلته بالكلام ههنا
قربة على أنه أريد به المعنى
الاخير أي ما ليس بكلام
(و) بوصفها (التكلم)
أيضا يقال كاتب فصيح
وشاعر فصيح (والبلاغة) وهي
تنشئ عن الوصول والانتباه
(ووصفها الاخران فقط)
أي الكلام والتكلم دون
المفرد اذ لم يسم كلمة بليغة
والتعليل بأن البلاغة إنما
هي باعتبار المطابقة لقضى
الحال وهي لا تتحقق في المفرد
وهم

(قوله وهي أعم من الكلام)
ولوفرض مقابلته ههنا بالجملة
فالمركات الناقصة بعضها
حيث إذا دخل في المفرد نحو
غلام زيد وبه شاهد اختل في
الجملة نحوان قام زيد ولا يتم
مرام الشارح من دخول
المركات الناقصة جميعها في
المفرد (قوله أعلموه بحسب
اللغة) يخالفه ما تقدم من
أنه في اللغة اللفظ مطلقا
ولو مفردا قاله بعض مشايخنا
ويخالف ما يأتي أيضا من
أن التأويل في الكلام يحجز
مرسل وقد تقدم

أن الجملة والجور في مثله مبتدأ محذوف أي والتحقق على أن قال ويل خلق على أن الجملة الأولى وقعت
على غير تحقيق ثم جها هو التحقيق فيها اه يس أو على بمعنى مع أي مع أن الحق الخ لعل هذا هو
المناسبت هنا لأن ما ذكر من أن الحاجب أعظم في عبارات ليس فيه اللفظ الخو مشبها تأمل (قوله وعلى
ما يقابل الكلام) فيه أن المشهور بمقابلته بالجملة وهي أعم من الكلام قاله ع ق (قوله ومقابلته
بالكلام الخ) لا يقال فديعكس فيقال بمقابلته بالكلام به أي بالمفرد تدل على أن ما ليس بمفرد لا تقول
إطلاق الكلام على ما ليس بمفرد أعلموه بحسب اللغة بخلاف إطلاق المفرد على ما ليس بكلام فإنه
بحسب الاصطلاح والتبادر من الاتفاق حمله على معانيها بحسب الاصطلاح قائل اه سم (قوله
على أنه أريد الخ) يرد عليه لزوم دخول غير الفصيح من المركب الغير المقيد في تعريف فصاحة المفرد قويا
سابقا لأنه قاله في فصاحة المفرد دخوله من تناظر الخ و قال الخ ولا شك أنه يصدق على مثل قوله
في أمثال الأقر ليس قريب من حربه أنه مخلص من تناظر الحروف إلى آخر القوم اذ الموجود فيه تناظر
الكلمات لا تناظر الحروف فيكون مفردا حصيا وليس كذلك الآن يقال تناظر الكلمات يرجع إلى تناظر
بمجموع حروفها ثم على تقدير تحمل الجواب في هذا يدخل في التعريف ما لم يخلص من التعقيد اللفظي
اه ع ق وتقدم علم الكلام في ذلك (قوله أريد به المعنى الاخر) أي يكون هذا الإطلاق حقيقة
عرفية لأن إطلاق المشترك على أحد معانيه حقيقة عرفية بخلاف التأويل في الكلام فإنه مجاز مرسل
والحمل على الحقيقة أولى (قوله أيضا) أتى به في جانب التكلم دون الكلام لاختلاف الجنس هنا
واضحا ههنا اذ المفرد والكلام من جنس اللفظ (قوله يقال كاتب الخ) هو منثنى النثر وليس المراد
من يكتب بالقلم وقوله وشاعر أي منثنى الشعر (قوله وهي تنشئ الخ) في التاج والقاموس يقع الرجل
بلاغة إذا كان يبلغ بعبارة كنه مراد من حد كرم فهي في اللغة تنشئ عن الوصول والانتباه لكونها
وصولا مختصا وما في الاصطلاح مطابقة الكلام لقضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ولم يقل
في الأصل اكتفاء هذا كره سابقا وقيل لم يقل في الأصل لأن معناها اللفظ اصطلاحا وحده فإنه أعم كونه
خلاف الواقع بلزوم أن يكون قوله تنشئ عن الوصول والانتباه مستند كالانتماء منه ما بدأه المناسبة بين
المعنيين وعند اتحاد المعنى لا حاجته إليه اه عبد الحكيم (قوله والانتباه) محط تفسير (قوله فقط)
هو اسم فعل بمعنى استغفرت يقول اذا وصفت بها الاخرين فأتى من وصف الكلمات اسكتفا في
المطول وإن يعقوب وغيرهما وأورد عليه ابن جال باشا بعد أن نقل عن المعنى أنها تكون بمعنى حسب
كفد واسم فعل بمعنى يكتفي ان المناسب لتمام جعلها بمعنى حسب على تقدير جعلها اسم فعل فهي بمعنى
يكتفي قال جعلها اسما فعل وانها بمعنى استغفرت وفيه انه لا مانع هنا من جعلها اسم فعل بمعنى
يكتفي فاللفظ في تصديرها بانه فقط واعتراض أيضا بأنه لا يصف من أدوات الشرط الا ان كافي يس
فالأولى جعل الفاعل أو الممتز بين اللفظ وقط بمعنى حسب خبر محذوف قال السرياني وجهه بين الفعل واللفظ
قط أنها على حرفين فاذا زيدت الفاصلة ثلاثة أحرف فتكون على أعيدل الابنية لاشتقاقه على الأول
والوسط والاخر ثم على كون الفاصلة ثنتين اللفظ فهي لازمة كافي يس عن ابن هشام في حواشي
التسهيل هذا ونقل بعضهم عن الرضي في الكلام على الفاء العاطفة ما يقتضي إيراد حذف اذا وفصل
الشرط وعليه يثنى كلام الشارح وغيره (قوله اذ لم يسم كلمة بليغة) ان أدخل المركب الناقص
في المفرد كما هو رأى الشارح فلا يتم الاستشهاد الآن بإيراد الكلمة الا لعم من الحقيقي والحكمي كافي
تعريف الكلام بما تضمنه كلمتين بالاستناد ليشمل المركب الناقص وان أدخل في الكلام كالمور رأى السيد
أو أخرج عنهما كما هو عندي فلا إشكال أصلا اه عبد الحكيم (قوله وهي لا تتحقق في المفرد) لأنها
انما تحصل برباعية الاعتبار الزائفة على أصل المراد كما يأتي فلا تتحقق الا في الاستناد للمفيد اه ع ق
(قوله وهم) أورد عليه أن ملخص هذا التعليل أن العرب لا تطلق البلاغة إلا باعتبار مطابقة الكلام

تقتضي الحال ترجمه الى قولنا لم تسمع كلمة بلغة ويدفعه أن التبادر من العادة أن شاء التعليل على تعريف القوم لأعلى التبع وتزيف مسمى على التبادر اه من الأطول (قوله لأن ذلك الخ) يعني أن ما ذكر من التعليل لا يميم إلا إذا انحصر معنى البلاغة فيجوز أن يجمع معنى آخر يعم وجوده في المفرد على تقدير أن يصف بها كأن يقال معنى بلاغة المفرد وضعه في مرتبة تليق به كأنه لفصاحة في المفرد معنى آخر غير معنى فصاحة الكلام والتكلم وانما يوزن ذلك بقية هذا التعليل لتلخيص عدم وصف المفرد بالبلاغة قال ابن يقرب فان قال هذا التعليل لا معنى للبلاغة في كلام العرب إلا هذا وهو محال في الكلمة عاد إلى استقاء السماع الذي عليه اه وكذا يضاً ولا تحليل على انحصار البلاغة في ذلك المطابقة لأنى كلام العرب ولا في كلام الأديبوا المصنفين أيضاً فاداه الحفيد (قوله وانقسم كلام الخ) قال ابن جال باشا لما كان تعريف الشيء مسبوفاً بتعيينه وتجزئه في الجمل مناسب تقسيم كل من الفصاحة والبلاغة ثم تعريف أقسامهما ومن ثم عرف أن ذلك التعذر الجسم بين الحقائق المختلفة في تعريف واحد فقد وهبنا إشغال الحفيد على أول التوريع غير مستنكر قال بعض المحققين أن أوفى الحدوث أن ذكر فيها ليست للتدويل للتقسيم أي أيا كان من القسمين المذكورين في هذا الحدف هو من المهدود اه وحاصل منع تعذر الجمع المذكور يقتضي للتقسيم الأول ذكر كل على حدة لا مكان الجمع في تعريفه مشغل على أوالى للتقسيم كذا في يس وأقول يمكن الجواب بأن تعريف المشغل على أوالى للتقسيم ليس في الحقيقة تعريفًا واحدًا بل تعريفان أو أكثر بحسب قصدنا وكما شرح بعضهم وإن كان يجب الظاهر تعريفًا واحدًا وكلام الشارح في الجمع في تعريف واحد في الحقيقة فاحفظه وكتب أيضاً قوله وانقسم كلام الخ أي وعرف كل قسم على حدة نأيت التعذر جمع المعاني أي الأقسام المختلفة فقرة لتعذر علم لهذا المفرد وعلى التقسيم محدوفة أي قسم كل لتتفق الأقسام المختلفة وتعتبر بعض التميز وكتب أيضاً قوله قسم أي ضمنا لأصراحتي قال الفصاحة وصفها بالمفرد والكلام والتكلم والبلاغة وصفها بالأخياران فقط فهاذا يستلزم أقسامها على فصاحتها ومفرد فصاحة كلام وفصاحتها وصفها بالتكلم والبلاغة كلام وبلاغة متكلم ثم هذا التقسيم تقسيم لهم باعتبار محالهما (قوله الغير المشترك الخ) هذا تفسير لقوله المختلفة وبيان لمعومات التعذر ولا خفاء أن المراد من أمر يعهما أمر يصلح لتعريف بحيث يمتاز كل منهما علمساووالا فلا يشك في وجود المفهومات العامة وهي ثم المعاني المختلفة وتشترك فيها تلك المعاني اه جرى المعنى ونحوه في الحفيد وعليه في كلام الشارح مما أشكته لأن كلامه يقتضي على هذا أن هناك معاني مشتركة في أمر يعهما يصلح لتعريف بحيث يمتاز كل علمساووه مستحيل وقرر بعضهم أن المراد بأمر يعهما الأمر الثاني لا بشيد كونه يصلح للأمر والمراد بتعريف التعريف ينافي لا بشيد كونه يميز كلامساووبي أن المعاني التي لا تشترك في أمر ذاتي يعهما كالفصاحة والبلاغة لا يمكن جمعها في تعريف واحد بأمر ذاتي يعهما ما لا يشتركت في ذلك فجمعها في تعريف واحد بأمر ذاتي يعهما يمكن كالإنسان والقرص فيمكن تعريفهما بأمر ذاتي يعهما فتقول هما حيوان (قوله في تعريف واحد) أي يخصهما ويميز كلامهما عن غيرهما فالطعام المختلفة يمكن جمعها في تعريف واحد لكن لا يخصها ولا يميز كالعين غيره كقولنا في الإنسان والجمل والفرس هي جسم ناهي حساس متحرك بالأراذع فتقولنا في أقسام الفصاحة والبلاغة هي وصف يتفق معاً لخلل كذا قرر بعضهم وهو مبني على كلام الحفيد وقد عرفت ما فيه (قوله وهذا) أي تقسيم المصنف الفصاحة وأوالى أقسام ثلاثة والبلاغة إلى قسمين ثم تعريف كل قسم تقسيم ابن الحاجب المزبور عليه أنه يمكن جمع المتصل والمقطع في تعريف واحد وأن يميز كلامه عن غيره على تعريف غير الحفيد لا يستلزم كما في أمر يعهما وهو المذكور بعد الأواحد أي أنهما أولئك أن تقول التسمية في مجرد سبق التقسيم وتأخر التعريف (قوله فالفصاحة في المفرد) لم يقل فصاحة المفرد مع أنه انحصر من قوله فالفصاحة في المفرد لا يحتاج حيث شئت إلى أن يقول بعد وفصاحة الكلام وفصاحة

لأن ذلك انما هو في بلاغة الكلام والتكلم وانقسم كلام من الفصاحة والبلاغة أو لا التعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في أمر يعهما في تعريف واحد وهذا يكتم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ثم عرف كلامهما على حدة (فالفصاحة

قوله ولما كان تعريف الشيء الخ) فيه أن تقسيم الشيء مسبوق أيضا بتعيينه وغيره فينبغي تعريفه ثم تسميه (قوله ومن توهم الخ) بركة كلامه بأنه توهم أن الكلام في مطلق تعريف مع أن الكلام في تعريف يميز الماهية الكلية لجميع الأقسام عن غيرها (قوله بحسب قصدنا أو) راجع لقوله أكثف (قوله المفهومات العامة) أي كشيء وجوده ومستحسن (قوله فتقول هما حيوان) فيهما تعريف بالبلاغة وهو ممنوع على الراجح فالمناسب أن يقول كالاسم والفعل والحرف فيمكن تعريفها بأمر ذاتي يعهما كأن يقال قول مفرد

في المفرد) قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة

(قوله يجانب المعنى) أي ويسوق كلام المصنف فان مقتضاه أن اشتراك الفصاحة والبلاغة بين الأقسام المذكورة لفظي وجعله حالوهم الاشتراك المعنوي وان اشتراكها بسبب الأحوال اه عبد الحكيم (قوله ليسكن الاستعمال لاداعده) لانه لم يوجد في استعمال العريب وصف المصروف بلام الحقيقة من حيث هي بسكونه بل بمعرفة (قوله أو تأويلها بالمسمى بالفصاحة) وعلى هذا فالحال من نائب فاعل المسمى اه الدعي آل لامن الفصاحة لان المقصود لفظها (قوله ان نحو القصة الخ) أي بما يفهم منه المعنى الحديث وان كان اسما بلا مدح أو أسد على وفي الحروب فامة اه عبد الحكيم (قوله حتى جوزوا اعمال حرف التنبيه) أي وحرف التثني في نحو ما أنت بنعمتك بنون

المتكلم والاخصر وفي الكلام والمتكلم تدبر وكب أيضا قوله فانه فصاحة الفصاحة مبالغة في السراى المصدر يطلق تأدو ويراد به المعنى المصدرى وهو الايجاع والاحداث وأخرى ويراد المعنى الحاصل بالمصدر وهو ما حصل بالإيجاع من هشة أو صفة مثلا اذا قام زيد ومضى نفسه حصل لهشة في الأول وصفة في الثاني وهي الحرارة فإقسام أو التخصيص يطلق تأدو ويراد بها إيجاع الهيئة أو الصفة في ذاته وأخرى ويراد به نفس الهيئة أو الصفة لكن هذه المبالغة تجارية في كل مصدر يحصل للفاعل بفعله معنى ثابت فقام بفعل ليس بفعله كالطول والقصر أو بفعله لكن لم يحصل به معنى ثابت كالأعدام أو ثابت لكنه فقام بالغیر كالغريزات وتخصيص الغیر لا تجزیه فيه تلك القاعدة فالمد كورة بل المصدر في هذه الصور ويراد به المعنى المصدرى فقط اذا عرف ذلك فتقول كل من الفصاحة والبلاغة في الاصل مصدر مشتمل على تلك القيود فيجوز أن يراد به ايضاح المتكلم في اللفظة الكيفية لمخصوصة الحاصل بالسلامة عن الامور المذكرة وبالطاقة لمقتضى الحال وان يراد به نفس الكيفية لكن المقصود ههنا نفس الكيفية في الحالات اهل الفن فانهم يشرعون للامور الموجودة المتعلقة بذوات المواد على وجه مخصوص وليس لهم كلام في الايجاع لانه اعتبارى غير متحقق كالتفريق موضع حقيقة تمام الاصطلاح هي تلك الكيفية وأما التعريف فيكون اللفظ جاريا على القوانين كثيرا للاستعمال أو للتخلص وبالطاقة فتعرف بلاوانها مائة تسهلا للامر على المتعلم لتفهيم تلك الواويز وتيسر وصفها والتعريف بها عنها ولا كذلك الكيفية اه وفي بعض ذلك تفرقا مسل (قوله اه في المفرد) الطرف اما مستقر متعلق بمعرفة صفة للفصاحة أي الكاشفة في المفرد ويصرح في الملوك وهذا أنسب بجانب المعنى وانما لم يقدر نكرة على أنه صفة تقع تصرفا في شرح الفصاح بأن العريف بلام الحقيقة كالله وهذا المعنى في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال ليساعد بخلاف المعهود انتهى ولا على أنه حال بناء على جواز انضمام لمن المبتدا ولا يراد عليه أن الحال قيد في عاملها ولا معنى لتقييد الشاهد ان على ذلك اذا كان عامل الحال لفظيا لا معنويا كالابتداء أو بناء على تأويل أن الفصاحة تكونها معرفة فتعطف على التعريف معنى كانه قيل تعرف الفصاحة أو تأويلها بالمسمى بالفصاحة فانه السليم أن المقصود نفس فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد وان كان المألوا حادوا ونس على هذا أمثاله وراعى رافة المعنى وان أوجزتك الى زيادة تقدير في اللفاظ واسم الفاعل المقدر في مثل ذلك بمعنى الثبوت فاللام فيه حرف تعريف لاسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته واما الطرف لقوم متعلق بالفصاحة كما جوزه السيد حيث قال وقد كرر بعض الأدباء أن نحو القصة والنداء الحديث وتاخير يجوزواعمالها في الطرف خاصة وان لم يرد به معنى مصدرى كقوله تعالى وهل نألك بالخصم اتسروا والخراب وهل نألك حديث ضيف إبراهيم الكر من ادخلوا عليه والسرفي جواز اعمالها فمن مهابتها الحصول والكون وعلى هذا فيمكن أن يجعل قوله في المفرد ظرفا للفصاحة وان لم يرد به مهابتها المصدرى اه ومنع الفري ذلك ورد قياس الفصاحة على القصة وما معها باداء الفرق فانظره أو متعلق بما اشغلت عليه الجلالة وان كان جزاها جادين من نسبة السند الى السند عليه وحله عليه وكون السند اليه والسند وذلك معنى الفعل كافي الحيد والخطا وغيرها ويرد ذلك على حصر الفصاحة العامل المعنوي في الاندماو العبد قال السراى وأورد على من جعله ظرفا لغيره فالتوقف على النسبة ههنا لانه لا يتبين العرف والمعرف لعدم الحكم بينهما ولا كان قضية لو سلم فهي أي السببة غير مستقلة ولذا سمى أهل النطق اللفظ الدال عليها لابطوطا دلتا يجوزواعمالها وأوجب بأن اهل الادب يجوزون اعمال غير المستقل حتى يجوزواعمال حرف التنبيه في ذهابه على شيئا اه (قوله لم تعرف معرفة البلاغة) أي من حيث هي على معرفة الفصاحة من حيث هي ادبلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة المتكلم وبلاغة المتكلم لا تتوقف على فصاحته من حيث المفهوم اذ لم تؤخذ الملكية التي يقتدر بها على تأليف كلام فصيح في بلاغة المتكلم ثم توقف عليها بحسب التحقق اذ لا يمكن أن يقتدر على تأليف كلام بلاغ ولا يقتدر على

تأليف كلام فصيح اه يس **(قوله لكونه الخ)** أي فالتوقف المذكور من توقف معرفة الكل على معرفة الجزء **(قوله لتوقفهما)** أما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فلا واسطة وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد فلا واسطة أخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم اه يس وقد يقال للصنف لم يأخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم بل بالنظر الشامل للمفرد كما به عليه الشارح ويكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد لا واسطة أيضا **(قوله خلاصه من تنافر الحروف الخ)** الكلام من باب عموم السلب لا من سلب العموم بل لأن مدعى الفصاحة وخالفه القياس كان أظهر في اخذ عمومهم ووجه صرف فصاحة المفرد في الخلو من الثلاثة أن كل مفرد ما انتهى حروفه وصورتها صيغته ودلالة على معناه فعبارة ما في مادته وهو التنافر أو في صيغته وهو مخالفة القياس أو في دلالة على معناه وهو الفساق أو في إعرافه في الكلام أيضا لأن مادته كلماته وصورتها التاليف العارض لها ودلالة على معناه التركيب فعبارة ما في مادته وهو تنافر الكلمات أو في صورته وهو ضعف التاليف أو في دلالة على معناه وهو التقيد اه خسرو **(قوله القياس)** أي الصابط **(قوله القوى)** أي العالم بقل الصرقي وإن كان المراد ذلك إجماعا إلى أن منشأ القياس الصرقي استقراء اللغة اه قنرى **(قوله أي المستنبط الخ)** أشار بذلك إلى أنه ليس المراد حقيقة القياس في اللغة الذي هو الحاق شيء بشيء لجامع بينهما بل المراد القياس الذي منشأه استقراء اللغة وهو القياس الصرقي كقولنا كلما تحركت المياه أو الزواجر وانفتح ما قبلها قلبا أو انفجر يجرى ما دخل في القياس ما ثبت عن الواضع التزامه ولو كان مخالفا لقياس كاندالها هزقة في عامته لا اه ع ق فإن أراد بالقول القياس الأمر الثابت عن الواضع دخل فيه مثل ماء كما قال المولى عسما واليه يشير الشارح فيجلب سائق **(قوله لا يخلو عن تسامح)** تغل عن الشارح في وجه التسامح أن الخلو لا لزوم غير محمول لكون الفصاحة ضد عدم وجوده والخلو عدم الوجود لا كون اللفظ جارا على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب مناسبات الحروف كثيرا لا استعمال الخلو من الأمور المذكورة عبارة عن عدمهما من اللفظ فلا يصح أن الفصاحة هي الخلو من وانصح أن الفصح هو الخالص لأن تصادق المشتقات كالناطق والضاغط لا يستلزم تصادقا أخذها كخلق والضحك الآن يكون أحداهما بمنزلة الجنس الآخر كالحرس والمشي فإنه يصح المشي حركة مخصوصة وانما استقام في الجملة تفسيره بان الخلو لقصده بالمباينة وادعاء أنها تنقسه واعتزله السديدان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعرف لا امتناع التعرف بل بالباين وقصد بالمباينة الادعاء المذكور بما لا يلتفت إليه في التعريفات وبأن كون الفصاحة وجودية والخلو عدمية لا يستلزم أن لا يحمل الخلو على الجواز في العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض لا سود وبتبع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلو من أنسب بالمعنى القوي حيث يقال لخصم الأعمى إذا خلعت لثته وانطلق لسانه وقصم الزنن إذا أخذت زعفرانه ونهب لبؤه وأجيب عن الأول بأن كتب الأدباء مشهوره بالتعرف بالأمر البائنة لا غرض كتعريف صاحب الفتح علم المعاني بالتسليم والمعرض أيضا من المتفقين على جواز بل ذلك الواقع في كتب المنطقين كترقيقهم العلم بحصول صورته التي في العقل ونقله السدي في حواشيه على شرح المطالع وعن الثاني بأن مراد الشارح نفي الجهل التفسيري ولا شك في عدم صحة جعل العدمي على الوجودي بطريق التفسير وبأن للشارح أن يقول أردت بالوجودي الموجود لا بالجهل التفسيري العدمي من مفهومه وبالعدمي العدم لا يجعل العدم جزم من مفهومه ولا شك أن العدم لا يصح جعله بالحقيقة على الموجود لاقتضاء الجهل الاتحاد في الوجود على أن يميز ذلك من المثال مناقشة لأنه إذا أراد بلا سود عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لأن البياض لا يكون مفرد العدم وإن أراد به معنى غير فهو ليس بعدي قطعا وعن الثالث بأنه لا يمتنع على من قدم في الصناعة العربية يتوقف أن اللفظ إذا وصف بالفصاحة قيل في هذا اللفظ فصاحة يراد أن فيه سلاسة وبراعة وما يؤدى معنى ذلك لا يجزى أنه ليس فيه تقيصة كذا وكذا وإن كان الثاني لازما

لكونها مأخوذة في تعريفها
تقدم فصاحة المفرد على
فصاحة الكلام والمتكلم
لتوقفهما عليها (خلاصه)
أي خلاص المقصد (من)
تنافر الحروف والغراب
ومخالفة القياس) القوى
أي المستنبط من استقراء
اللغة وتة - سير الفصاحة
بالخلو لا يخلو عن تسامح

(قوله الذي هو الحاق الخ)
فيه أن هذا ليس هو القياس
في اللغة بل في الأصول **(قوله)**
على القوانين أي الصرقة
والخوة اه عبد الحكيم
أي والبيانية **(قوله لا يستلزم)**
تصادق الخ لان تصادق
المشتق معناه اتحاد الذات
المتصفة بجمدهما هو
لا يستلزم اتحاد المبدأين
في الصدق اه عبد الحكيم
(قوله بأن هذا الوجه الخ)
اعتراض بأمر دلالة بل
بأربعة وأربع قوله بل
كونها عبارة الخ **(قوله)**
بحصول صورة الشيء أي
مع أنه نفس الصورة لا اعتبار
بحصولها في العقل وهذا إذا لم
يجعل من إضافة الصفة إلى
للموصوف **(قوله وعن الثاني)**
بأن مراد الشارح الخ أي
وما استند إليه السديدان
بأنه لا يخلو الحكم اه شيخنا

للاول ومن أهل الغفمن يقول معناها الحقيق الظهور والبيان فلا يتم على هذا ما ذكر من أن كونها في الاصطلاح نفس الخلو من المذكور أن نسب للمنى القوى وينسب له أن معناها القوى الخلو من المتقدم فيكون تفسيرها اصطلاحا لخلو من الامور المذكورة أنسب به يقول ان ذلك لا يقدح في كون معناها اصطلاحا كون اللفظ جاريا في الخلق فحققت الخلو وزومه لكون اللفظ الخيكي فماتر عندهم من اعتبار المعنى القوى في الاصطلاح وأورد على الجواب الاول أن الجواز أن تتركب في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كاصرحه الشارح والسيد في شرحهما الفتح والآخر فماتر فيه على خلاف ذلك إذ لم يشتر أن الفصاحات تاتي في على ذلك مما عرفت في التفسير بخلو من كيف والادعى أنهم اعين الخلو من وعلى الجواب بان الشارح أن يقول أريدت بالوجود الموجود وبالعدي المعدوم أنه قد سارع في كون الخلو من معديا اه منضمن حواشي المطول (قوله فالتناظر) أي المراد هنا وسياق التناظر في الكلمات (قوله تغلفها) بالكسر والفتح فتناظرتوا بالكسر والسكون الشيء الثقيل والاول هو المناسب ليدل على عطف العسر عليه عطف تفسر (قوله امرئ القيس) لقب (قوله نوائبه) جمع نؤابة بالهمز وأدلت الهمزة قالوا في الجمع بالواو لاستحقاقهم وقوع ألفا لجمع بين الهمزتين اه عبدالحكم وكتب أيضا ما منه الفتاوى الشعر المنسل من الرأس الى الظهر اه سرأى أي الذي شأنه الانسفال فلا ينافي أنه قد باوى فوق وسط الرأس كما هنا (قوله غديرة) سمى الشعر بذلك لأنه غود أي ترك حتى طال اه قنرى (قوله) والضمير عائش الى الفرع) هو سر الرأس في السراى أي يروى عن عائشة رضي الله عنها في حديثه للعبية (قوله) في البيت السابق) أي على هذا البيت وهو قوله

وفرع برزقنا سو فقام • أيث كفتوا لطف المتشكل

والواو عاطفة على مجرورين تصدق في كلام الشاعر وليست الواو واووب كما هو في الفرع الشعر التام كذا في القاموس والصالح وخسر والسراى وانطأى والقوى فاضافة غذائهم اليه من اضافة الاجزاء الى الكل ونقل الخفيد عن المذهب اه الشعر مطلقا وجعل اضافة اليه على هذا من اضافة الجزئ للكل ولما ظهر والقام الشبيه بالفهم لثلاثة وادمو الايت بجمتين يهيم بجمته الكثير وهو صفة نائلة للفرع وقوا لطفه بالكسر بمنزلة عقنوا لعنب فهو اسم للباطلة كلها موثله العنق والكباسة والتشكل كثيرا لئلا يكل جمع عنكالك بالكسر أو عنكول بالضم وهذا عليه البصر من عيذان القنوق وقديجي العنكول بمعنى القنوا أيضا وعليه يكون في الكلام شدة مباغتة لانه لمعني حينئذ كفتوا لطفه صاحب القنوان المتعددة فتيه زيادة مباغتة في وصف الشعر بالكثرة وأما أصل المباغتة في التشبيه بالقنوق (قوله) أي امرئ القيس) قالوا في مكسور وقوله أو مر فوعات قالوا في مفتوحة (قوله الى العلا) جمع العليا نائث الاعلى أي الى جهة العلا وهي السموات (قوله تغلف العنقاص) يعني تلك الغدائر وأقام الظاهر مقام الضمير إشارة الى تسمية تلك عقاصا أيضا وبنى بعض الشراح أن العنقاص غير ما قرب عليه أن الشعر أربعة أقسام وفي جمع العنقاص مع أفراد المثنى والمرسل لطيفة وهي الإشارة الى أن العنقاص مع كثرتها تغيب في الأخير من مع وحدتها ما فية إشارة الى كثرة ضميرها فاعلم بالمر في غيره وقال السراى أراد أن شعره ينقسم ثلاثة أقسامه مقول وعبر عنه بالمثنى وماوى كالخط الماوى وعبر عنه بالعنقاص ومرسل عن القنوق والى وأن الماوى غائب بين المقول والمرسل والغدائر تتناول الاقسام الثلاثة وقد شدا لجمع على الرأس يلبوط فارتفعت الى أعلى الرأس ويقد من بعد العنقاص وبعد المرسل أي تغلف العنقاص منها في مثنى ومرسل منها أي من الغدائر اه وعلى الاول صدوق الغدائر والعنقاص ههنا واحد وهو فقط الماوى المشدود على الرأس (قوله ومرسل) هو المرسل من غير قتل وعص وكتب أيضا أي من العنقاص والتشبيه (قوله جمع عقيمة) ويحتمل أن يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرهمة وورهام صرح في الصحاح ويروى بدل العنقاص الماوى وهي جمع مفرد خشبة ذات أطراف يذرى بها الطعام

(فالتناظر) وصف في الكلمة
 يوجب تغلفها على اللسان
 وعسر النطق بها (فحو)
 مستشترات في قول امرئ
 القيس (غذاؤه) أي ذوائبه
 جمع غديرة والضمير عائش
 الى الفرع في البيت السابق
 (مستشترات) أي امرئ تغفات
 أو مر فوعات يقال استشره
 أي رفعه واستشترى رأي ارتفع
 الى العلا) تغلف العنقاص
 في مثنى ومرسل تغلف أي
 تغيب العنقاص جمع عقيمة

(قوله برزقنا) أي لو أرسل
 فلا ينفى أن الكل مشدود
 على ما يأتي من السراى
 أو بالنظر لبعض على ما يأتي
 من الجري وغيره (قوله على
 مجرورين تصدق في كلام
 الشاعر) وهو قوله
 تصدق بدي عن أثيل وتقي
 بناظر من وحش ويرة مغل
 وجيد يكيد الزم ليس فاحش
 انما هي نفسه ولا يحفل
 (قوله إشارة الى تسمية الخ)
 عرفت أنه ليس القصيدان
 الغدائر تدف العنقاص

تستقيم في هاتين المراتب في البيت المشط وفي التعبير بالذاري بما لا يخفى ككافي القنري (قوله)
وهي النصلة بالضم أي الضلع (قوله المجموع من الشعر الخ) ككث عادة نساء العرب أن تجمع شيان
شعر رأسها في وسط الرأس وتشد بحيط ويحيط مثل المائة وسموه غبرة وذو أمة وعصية ثم يسترونه
بأرباع الخنثى والمرسل فوقه إلى وراء كذا ذكر بعضهم وهو على غير ما عني السراحي يسمى الخنثى والمرسل
غبرة وذو أمة أيضا وكسب أيضا على قول من الشعر ما تبعه بفتح العين وسكونها أو الفتح أجود (قوله يعني أن
ذوائبه) أي الفرع (قوله مشدود) أن قلت من أين يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم من
مستترات خصوص ما ذكر في على صيغة المجهول وفيهم أيضا من العقاص لأن العصبية شعر ذو عقاص
وهو الخيط الذي يربط به أطراف الغوايب كذا في الجمل وقول الشارح للمجموع دون الجمعية يشعر بها
ذكر وبالجملة العقاص على تفسير الشارح في الغداير بعد أن شئت لا غير فظهر أن مراد الشاعر أن شعر
ممدوحه يتقسم إلى ثلاثة أقسام إلى أربعة كما توهم أنه قد رأى (قوله على الرأس) أي وسطه (قوله)
ضيوط) أي لا يجيئ واحد جمعوت أن المقام للبالغة في كثرة الشعر (قوله والغرض بيان كثرة الشعر)
أي وإن لم يكن لحقيقة هذا الكلام هناك وجود فلكلام كآمان كان مستغلا في كثرة الشعر التي هي
لازمة لحقيقة الكلام أو نضر بض أن كان مستغلا في حقيقة مثلثاتية إلى هذا اللازم (قوله والضابط)
أي المعلول عليه خلافا لمن قال المعلول عليه بعد الخارج ولين قال قربها لأن كلامه ما لا يبرد لا يتحدد
عدم التنافر قرب من الخارج كليش والشجي ومع بعدها كمل بخلاف سلم أي أسرع قال في المطول
وليس ذلك أي عدم التنافر في علم وجوده في علم سبب أن الخارج من الحلق إلى الشفة أسير من ادخاله
أي القطن من الشفة إلى الحلق للمخمن حسن غلب وبلغ وحلم ومع اه (قوله ههنا) أي في معرفة
التنافر من غير ما جرى (قوله إن كل ما بعدة النوق الخ) واستشكل ما جعله بأن هذا الذي أمره
معلوم وغير مضبوط وموثق في معارضة النوق بئله اه والفق هو تنقش بها كمال الادراك وهو ملق
للرب العزير أو كسي كالودين المارين كلاما بلغا العرب المزاويل نسكتهم وأسرارهم (قوله وأغرضك)
كوسط الشين بين التوازي كإيا في (قوله ابن الأثير) هو الإمام الفاضل الوزير المدين أبو الفتح
نصر الله ابن محمد بن محمد اه سري (قوله وزعم بعضهم) هو الخنثى وغيره (قوله فوسط الشين الخ) أي
فضارت الشين ما قبلها من حيث أنها رخوة والتامشيد بقضارت ما بعده من حيث أنها مهموسة
والزاري مهمورة وقد علمت من هذا أنه لا حاجة لوصف التامشيد من حيث أنه مضاربة الشين لئلا فهو
زائد في البيان (قوله من الحروف المهمة) المجموع في قول ابن الجزري في حقه شخص سكت وقوله الرخوة
هي ما بعد الحروف الشديدة بالمجموع في قوله أجدهن بكت وما بعد الحروف التي بين الرخوة والشديدة
المجموع في قوله لن حمر وقوله المهمة الشديدة قد عرفنا وقوله من المهمورة هي ما بعد المهمة
والهمس لغة الخاء سميت حروقه مهمة لضعفها بغير أن النفس معها الضعف الاعتدال طيات
بخارجها أو الجهر لغة الإعلان سميت حروقه مهمورة بالجهر بها ولقوتها ومنع النفس أن يجري معها القوتها
في محار جهوا أو خاولة التي سميت حروقه بذلك لغير النفس معها حتى لا تخذل المطلق بها أو الشدة
لغة القوة سميت حروقه بذلك لضعف النفس أن يجري معها القوتها في محار جهوا وسميت حروف لن حمر
بأنها لا تنفس لم تنفس معها انغماس الشديدة ولم يجر معها ما يقع مع الرخوة اه فخلص من الجزر
وشرحه الشيخ الإسلام (قوله من المهمة) أي انتهت وقوله الشديدة أي ابتداء أي أول النطق فلا تنافي
بين الوصفين (قوله المهمة) لعله بيان لما وقع أولان من لغة الزا بالمد كل ما وترى على هذا القصة من تعدد
الألف كترسم الراء كافي القاموس فيصاح على هذا إلى التقيد بالمهمة لتتضمن الراء (قوله التي هي من
المهمورة) لم يقل من المهمورة الرخوة بل اقتصر على الصفة المشتركة بين الزا والراء ويحذف نظر الراء
فانه لا يتم إلا بذلك لضعفها إذ كرت الصفة المختصة بالراء وهي الخلو فلو كانت الصفة بالراء هي الوسط بين

وهي النصلة المجموع من
الشعر والمثنى للمثنى يعني
أن ذوائبه مشدودة على
الرأس بضوط وأن شعره
يتقسم إلى عقاص ومثنى
ومرسل والأولى يثبت في
الآخرين والقرض بيان
كثرة الشعر والضابط ههنا أن
كل ما بعده النوق الضمير
تقبلا متعسر النطق فهو
متنافر سواء كان من قرب
الخارج أو بعده أو غير
ذلك على ما صرح به ابن
الأثير في المثل السائر وزعم
بعضهم أن حشمتا التثنية في
مستترات هو بوسط الشين
المهمة التي هي من الحروف
المهموسة الرخوة بين التاء
التي هي من المهموسة
الشديدة والراء المهمة التي
هي من المهمورة ولو قال
مستتر وفال ذلك الثقلي
وفيه نظر

قوله فلا تنافي بين الوصفين
وجعل التنافي أن الهمس
يأمر بمران النفس والشدة
يأمرها بالحياسة أخذنا بها
تقدمه قريبا

الراخوة والشدة بين الفرق حيث يدين الزاي والرافد دفع ما في الحقيدين أن وصف الزاي بالصفة المشتركة وهي الجهر دون الصفة المختصة وهي الراخوة فلو كذا قيل وفيه نظر لأن كون الراعين الراخوة الشديدة بخلاف الزاي فإنها راخوة على وجه يذو ثقل مستشرف على ثقل مستشرف على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لأن معانها اثنين إلى أن جهة ههنا راخوة والآخر أمجوهة ومتوسطة بين الراخوة والشدة ومعانها اثنين إلى أن جهة ههنا راخوة والآخر أمجوهة ومتوسطة بين الراخوة والشدة لا يتقارح إلا قولاً يضعفه عاقر خلقة **(قوله)** لأن الراخ **(الخ)** أي فالثقل يأتي على مقتضى علته أي الزاعم وإن حكى بزواله وأوجب عاقله من هذا الزاعم والثلث الخاص من لازواله مطلقاً بديل قوله زال ذلك الشدة - لوسطاً لاخص لا يستلزم سلباً لا عموماً وإن كانت مجعولة بين الشدة والرخوة لا رخوة بخلاف الزاي فإنها مجعولة رخوة ولكل وصف دخل وأوجب أيضاً بان وجود الرافد أو القادوم من حروف المذلة التي يجمعها من يفل في مستشرف أو رث عدم التماز في مختلف مستشرف وفي الجواب الأول فنقول إن قائله لا يبدل أن كون الراعين الشديدة والرخوة عملاً دخل في ذيادة ثقل مستشرف على مستشرف على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لا في خفته كما ينادي بالقوة السابقة وكتب على قوله وهما من حروف المذلة كما تصح فلا تفسر عاقله **(قوله)** وقيل **(قوله)** الزوزي **(قوله)** فريامن المناهي أي لا يجمع بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهمز والواو وما يخرج من وسطه وهو العين وما المناهي فهو الجمع فأنه يجمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهمز وما يخرج من وسطه وهو العين وما يخرج من أذنه وهو الخاء وهو بكسر الهمزة فتح الخاء وكسر هاء تأسود **(قوله)** كاللاخر **(الخ)** فأنه عليه في صحة وصف كل منهما بوصف ليس في جزئه يجمع الطول ووجود الوصف في الجمل اه ع **(قوله)** لأن فصاحة الكلمات **(الخ)** ناقصة ابن جماعة بأن الذي فصاحة الكلمات جزئ مفهومه انما هو فصاحة الكلام الفصيح المفردات لا مطلقاً اه وعليه منع ظاهر **(قوله)** في تعريف فصاحة الكلام اعترض بان الكلام يتحقق بالمسند اليه والمسند وما زاد عليها من الفضلات خارج عن حقيقة الكلام فيتحقق فصاحة الكلام بتحقق فصاحتهما فقط والجواب أن الكلام يطلق على مجموعهما مع ما يتعلق بهما من الفضلات وهو المراد هنا على أن هذا القائل مثل ما شغل على كلمة غير فصحة في زعمه سابقة الكلمة أحد كنهه أعني ألم عهد **(قوله)** من غير تفرقة بين طويل وقصير) يعني هذا التوجيه الذي كرهه القائل في معرض الاعتذار عما رتب من قوله أن ألم عهد تقلا **(الخ)** وهو كون القرآن يشغل على كلام غير فصيح ليس بشئ لا شراطهما في فصاحة الكلام مطلقاً فصاحة كتابه من غير نظر إلى ما لوه أو قصر مذهب اليه من التفرقة فيحكم من عند نفسه اه جري **(قوله)** على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة) يعني أن مدخلية فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام على قوله أكثر من على قول من فسر الكلام بالركب التام لانه يلزم اشتراط فصاحة المفردات في الركب التام والناقص لا جاعلهم على اشتراط فصاحة المفردات في فصاحة الكلام وهو عنده يشعل المركب التام بخلاف المركب الناقص على تفسير غيره لان فصاحة المفردات انما شرطت في فصاحة الكلام والمركب الناقص على تفسير غيره ليس بكلام وحيداً فخلل اللازم لهذا القائل من وجود كلام فصيح بدون فصاحة كتابه أكثر على تفسيره لانه يلزم الخلط في المركب التام والمركب الناقص لا جاعلهم على أنه يشترط في فصاحة الكلام فصاحة كلماته وهذا القائل يفسر الكلام بما يجم التام والناقص فالو كان هذا القائل فسر الكلام التام لكان الفساد الحاصل في قوة تكن الكلام **(الخ)** لازماً في المركب التام فقط وكتب على قول من وجود كلام فصيح **(الخ)** من أنه كذا قال الحفيد قال ع ق مقتضى هذا أن صاحب هذا المذهب أي من يدخل المركب الناقص في الكلام يجعل غير المنفرد عند فصحاهاوا شغل على كلمات غير فصحة ولا شأنه بقوله لو كان هو اللازم لتفسيره اه **(قوله)** ظاهر القساد أي فساده ظاهر لو حوذاً لفارق لانه يشترط في فصاحة الكلام فصاحة أجزاءه كلها وهي كتابه

لان الرافد المهملة أو ضل من الجهرية وقيل أن قرب الخارج سبب الثقل الخلل بالفصاحة وإن في قوة تعالى ألم عهد الكم تقلا قريباً من المتناهي فيض بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشغل على كلمة غير فصحة لا يخرج عن الفصاحة كما لا يصحرج الكلام الطويل المشغل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً وفيه نظر لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام العربي ظاهر القساد

(قوله) لا في خفته أي وكلام الزوزي على ما قاله الحفيد معناه أن ذلك الثقل وخلفه ما هو أخف منه اندمجه بقوله ولو قال **(الخ)** اعترض على الشاعر كما هو الظاهر **(قوله)** بأن الذي أي الأمر الذي وقوله لا مطلقاً أي لا فصاحة مطلق الكلام **(قوله)** وعليه منع ظاهر أي بأن هذا التقيد لم يقل به أحد وليس هذا القائل من أهل أحداث الاصطلاح

والاشتراط في عريّة الكلام عريّة أجزائه كلها لا يمكن كون الاكثر على لغة العرب في نسبة المجموع اليهم
 بليل اتفاق القاع على وجود الهمزة في ابراهيم ونحوه مع اجماع المسلمين على أن القرآن عربي لخاص عليه فيه
 ولولم الاشتراط في عريّة الكلام فاطلاق العربي عليه باعتبار الاسلوب لا يجمع مقرباً وأما واقع
 فيه مجموعهم أنه غير عربي من واردة الفئات كما في الاصوات فان معناه في جميع الفئات واحد لكن هذا لا يتفق
 في شعوب ابراهيم لالتفاق على معنائه وانما ينعف في نحو المسكاة (قوله دوليل) أي بناء على تسليم ما ذكر
 القياس اه يس وكتب أيضاً قوله ولولم عدم خروج الخ أي الذي تضمنه القول بعدم خروج الكلام
 الطويل عن الفصاحة يشناه على كلمة غير فصحة لان السورة من الكلام الطويل وكتب أيضاً قوله خروج
 السورة أي باعتبارها على كلمة غير فصحة (قوله غير داخل الخ) أي وان لم يخرج به ذلك الاشتغال عن
 الفصاحة على هذا التقدير اه سم (قوله على كلام غير فصيح) المراد بالكلام الكلمات فلا يراد أن هذا
 القائل لا يقول بأشغال القرآن على كلام تام غير فصيح لا يقال هو بل أيضاً يشناه على كلمات متعددة
 لا تأتول بمجوزات أشغال الكلام الطويل على كلمة غير فصحة يستلزم مجوزات أشغال القرآن على كلمات
 عديدة في مواضع مختلفة فكم كلام طويل في القرآن (قوله بل على كلمة) أي واحدة (قوله مما يقود)
 أي يخرج إلى نسبة الجهل بأن المورد غير فصيح أو بأن الأولى إيراد الفصحى ونسبة العجز عن إيراد الفصحى
 بدل غيره قال سم وأورد أنه كان ينبغي أن يقول للعجز أو الجهل أو ألسنة لأنه إذا كان عالماً لما كان يمكن
 فإدراك العجز وان كان قادراً لم السفه وأجيب بأن السفه تنبّه للجهل أي بأنه سفه أو أنه غير لائق
 فنسبته تدخل في نفسه اه وقد يقال يمكن أن القرآن يشغل على كلمة غير فصحة لحكمة يعلمها الله تعالى
 ويدفع بأن المقصود من القرآن إيهام التصامير بالخاص فيهم فهذا شديد أن يجمع كلماته فصحة والا كان
 لهم مسامحة في معارضة وكتب أيضاً قوله يتوكلت فيه معنى الطيفر الذي يستلزم فاعله اه ابن
 جماعة هو تضمنه تشمين بقول ذلك مائة قتاد وتشمين ذلك المقول بقايد (قوله والغراب كونه الكلمة
 الخ) قال خسرو وما ملخصه علم أن الغراب أو الوحشية وما في معناها يكثر تارة بالنظر إلى جميع الاعراب
 النخلص من سكان البوادي وتارة بالنظر إلى بعضهم وتارة بالنظر إلى غيرهم من المولين فإذا وصفوا القفظ
 بالغراب أو الوحشية فمختلفا مقام القدر حال اعتبار الأول وإذا وصفوه بذلك في مقام المدح يراد الاعتبار
 الثالث وأما الثاني فلا يزم به قبح ولا مدح يشهد به استقرار مواد الاستعمال في التعريف كون
 الكلمة وحشية عند الاعراب بالنخلص أي غير ظاهرة للمعنى لهم ولا مأموسة الاستعمال عندهم لان الكلام
 في بيان مخلات الفصاحة اه وفي الاطول وأعلم أن الغرابية مما تفاوتت بالنسبة إلى قوم دون قوم فالمراد
 بالغرابية المخلة بالفصاحة أن يكون القفظ بالنظر إلى الفصحاء كلهم لا إلى العرب كلهم فإنه لا ينصرف إلا أقل
 من تعاريفه عند قوم يتكلمون به وكون الغرابية عام ما يحتمل الفصحاء كلهم لا إلى العرب كلهم فإنه لا ينصرف إلا أقل
 والحديث اه وما تقرر على أن قوله تعالى أن هذا ناسراً نصيح لأنه مأووس الاستعمال عند قوم من
 فصحاء العرب وكتب أيضاً ما نصه يعرف العرب عند المولين بالاحتياج في معرفة معضلات بحث
 وتفتيش في معطولات كتب اللغة والاحتياج إلى تخرجه على وجهه بعد فعل من هذا أن العرب قسمان
 فالاول خصوصاً كائهم والثاني مجموعهم سراج كائهم الشارح في المطول والثاني أغرب من الاول لان
 تخرجه على وجهه بعد فرغ عدم وجود في كتب اللغة (قوله وحشية) أعلم مطهر الدين ولم يقتصر على
 قوله كون الكلمة غير الخ تنبيه على تفسير الوحشية بأنها غير ظاهرة للمعنى ولا مأموسة الاستعمال وكتب
 أيضاً ما نصه شبيه بالذئبة الوحشية المنسوبة إلى الوحش وهو الحيوان الذي يسكن القفار أو مفردها الموث
 كان الوحش مفرداً لما ذكرناه في الاطول (قوله غير ظاهرة للمعنى) أي الموضوع فلا يراد بالمشابهة
 والمشكل والجهل لأنهم غير ظاهرة تالذلة على المراد اه عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله غير ظاهرة للمعنى الخ
 تفسير الوحشية وأعاد لنفي المستفاد من غير كائهم قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيه على أن

ولولم عدم خروج السورة
 عن الفصاحة فغير داخل
 القرآن على كلام غير فصيح
 بل على كلمة غير فصحة مما
 يقود إلى نسبة الجهل أو
 العجز إلى الله تعالى عن ذلك
 علواً كبيراً (والغرابية) كون
 الكلمة وحشية غير ظاهرة
 المعنى

(قوله لا تأتول بمجوزات الخ)
 هذا لا بد من الاستعراض
 لأن الجواب آل إلى مجوز
 الاشتغال والشارح أذني
 لزوم الاشتغال فانه بعض
 مشايخنا وفيه نظر لا مثل
 ألم عهد في القرآن كثير
 فالمقصود التمييز الوقوعي
 (قوله وأجيب بأن السفه
 تنبّه للجهل الخ) قد يمنع
 بأن العلم بأنه سفه وأنه غير
 لائق لا ينافي الفعل لحكمة
 أصلاً وحيث تنفذ الإراد
 قوى (قوله والمشكل) هو
 ما يمكن الوقوف عليه
 بخلاف التشابه فإنه تعالى
 قد استأثر به

ولامأنوسة الاستعمال (نحو)
 مسرج في قول الجاهل
 ومقلة واجاب من بجاه
 أي مدققا مقلدا (وفاحا)
 أي شعرا أسودا كالنعم
 (ومرسنا) أي أنفا (مسرجا)
 أي كالسيف السرجي في
 الدقة والاستواء) ومسرج
 اسم قين تشب اليه السوف
 (أو كك السراج في البريق
 واللعان) فان قلت لم يجعلوا
 اسم مفعول من مسرجاته
 ونجه أي بهجه

(قوله لا بالجموع) أي لصدقه
 حيث يوجد البعض
 فيقتضي أن ما ظهر معناه
 ولم يؤنس استعماله غريب
 مع أن الغريب ما اجتمع فيه
 العدمان (قوله وهو وجه)
 أي لانه يشب عن مأفوسية
 الاستعمال ظهور المعنى
 (قوله وذكره) أي مدخل
 فيه نظر إذا لزوم من جهة
 واحدة كالعلم فاعلم (قوله)
 فلا بد غريب القرآن (الخ)
 أي لو لم يتبدد باستعمال
 العرب العرباء لورد غريب
 القرآن فاما جتمع فيه
 العدمان عدم ظهور المعنى
 وعدم أنس الاستعمال
 عند غير العرب العرباء

التي متعلق بكل من المعطوفين لا بالجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مأفوسية الاستعمال
 الخللان بالقصاصة بالنظر إلى الأعراب الخلل من سكان البوادي لا بالنظر إلى المولدين اه فرى وكتب
 أيضا قوله غير ظاهر والمعنى ولامأنوسة الاستعمال قبل العطف لتفسير وليس بظاهر وقيل من عطف السبب
 على السبب وهو وجهه وذكره واحد أمن عطف أحدا متلازمين على الآخر وفادته المقصود منه
 نصب علامتين على غرابة الكلمة ولتظفر غير معنى لا بقرينة عطف ولامأنوسة الاستعمال فالتركيب من
 قبيل قوة تعالى غير المضموب عليهم والذالين كافي عبد الحكيم ويحتمل أن لا معنى غير بقرينة العطف
 على غير (قوله ولا مأنوسة الاستعمال) أي استعمال العرب فلا يرد غير بيب القرآن والحدوث لكونه مستعلا
 لهم اه عبد الحكيم (قوله نحو مسرج) أي نحو غراب مسرج (قوله الجاهل) القب (قوله ومقلة) عطف
 على واضافي البيت قبله وهو

أزمان أبدت واضافها فلما • أعز براقاوطر فابرجا

ومقلة الخ فإزمان اسم امرأ تدبت أظهرت واضافي شيئا واضافها السن مفعلا أي مبعادنا منه أعز أي
 أيضا راقا أي لما عايناه ربا أي بن البرج يقع الرء وهو أن يكون باض العين محدقا
 بالواد كله والمقلة باض العين مع سوادها وقد تستعمل في المدة والمرس يقع الميم وكسر السين أو
 قصها الألف كافي القاموس وفي غيره أنه ألف البعير أطلق على أنه الإنسان على سبيل الاستعارة أو المجاز
 المرسل (قوله أي مدققا) أي خلقة لا بفعل فاعل وقوله مطولا أي مع تقوس (قوله أي شعر الخ) هنا
 التعبير بشعر بان الفاحم نسبة إلى النعم نسبة تشبيهية فيكون غريبا كسرج ويحتمل أنه تشبيه بحدف
 الادات أي كالفاحم فلا غراما لأنه كان المناسب لهذا أن يقال كالفاحم كالنعم تأمل سم وفي القاموس
 الفاحم الاسودين النعمه كالنعم وقد نفم ككرم مفعول اه وعلى هذا الاستعارة تشبيه وكتب أيضا
 قوله أي شعر أسود الخ فاحم النسبة كالنم وناهر نسبة المشبه إلى المشبه اه عبد الحكيم يقول
 الشارح أي شعر أسود كالنعم بيان لما حصل المعنى والتفسير الجازي على ما مر أن يقول شعر المنسوب إلى
 النعم على معنى أنه كالنعم (قوله أي كالسيف السرجي الخ) هذا التفسير يقول عن ابن جرير وكتب
 أيضا قوله أي كالسيف السرجي الخ بيان لما حصل المعنى وتطبيق العبارة عليه وعلى القاعدة أن يقال
 فصل قد يبي النسبة الشيء إلى أصله نحو نمته أي نسبته إلى قيم ففسر بمعنى منسوب إلى السرجي أو
 السراج أي بالسلمية فوجهما التفرع وهذا وجهما البعدان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فأخذ منها
 بعيد اه سم فهو من فاني غرابة وهو ما يحتاج إلى تخرجه على وجهه بعد وتقرر المقام على هذا
 الوجه أو على ما صدر به الحنفية وارتضاء حيث قال ان فعل قد يبي لمصرف فاعله ما أخوه نمته فهو
 قوس الرجل أي صار كالقوس فالسرج بمعنى الفاعل فيكون المعنى ومن سناسم سراجا كسر
 الراء أي صار كالسرجي أو كالسراج لا يرد على هذا أن المصدر الذي على صيغة اسم المفعول لا يكون
 إلا التمدد على الصحيح كافي الزنى يحشى الخلفاء وقوس المذ كوز لازم ومثل ذلك يرد على تخرجه على
 أن فعل قد يبي لمصرف فاعله أصله كجوز المراء أي صار كجوزا على أنف قد يبي لمصرف فاعله أصله
 نحو وق في النجرا أي صار ذوق (قوله اسم قين) أي حداد (قوله أو كالسراج الخ) هذا التفسير يقول
 عن ابن سب (قوله واللعان) عطف تفسير (قوله لم يجعلوا اسم مفعول الخ) أي ليس من غرابة أصلا
 وقوله قلت هو أي سرج هذا المعنى أيضا الخ جواب على طريق المنع أي منع خروج عن القراء فيجعل اسم
 مفعول من سرج المذ كوز من وجهين أشار إلى الأول بقوله هو أي اسم هذا القليل أي من قبيل الغريب
 أي من القسم الأول من الغريب أعني ما يحتاج إلى تقريره في كتب اللغة وتفتيش لاه لم يشتر بهما
 المعنى في كتب اللغة وأورد على هذا الوجه أنه ورد سرج الله وجهه بهذا المعنى في البدو والتاج وغيرهما
 من كتب اللغة اللهم الآن يقال أشهر في كتب اللغة من النادر بن عبد الحكيم قدما أهل المعاني

بقراءة المشرح اه واذا ثبت أن شرح بهذا المعنى غريب كان المأخوذ منه أعني مشرحا غريبا أيضا الوجه الثاني ما أشار إليه بقوله أو مأخوذ وهو عطف على قولهم هذا القيل وحاصله أن شرح بهذا المعنى غريب من القسم الثاني من الغريب أعني ما يحتاج إلى التقرير على وجه بعيد فإن هذا يحتاج إلى التقرير للذ كورد وبانه ان المارد ليس جله هو وجهه على هذا التقدير أعني تقدير أخذ من السراج جله ذات السراج بالشابهة والمعنى الظاهر لسراج جله وجهه جله ذات السراج على الحقيقة فله على معنى جله ذات السراج بالشابهة فخر على وجهه بعيد وان كان شرح بهذا المعنى غريبا كان المأخوذ منه أعني سراجا كذلك فان قلت الكلام في شرح معنى بهج وحسن والذي سنت فخر بهج على الوجه البعيد شرحه بمعنى جله ذات السراج بالشابهة قلت هو هو فان معنى جله ذات السراج بالشابهة بهج وحسنه فان قلت كيف قابل بين الوجهين مع أن القواعد لهو وجهه إلى التفتيش في كتب اللغة فجميع الأخذ من السراج قلت جعله ما وجهه من إشارة إلى أن كلامه ما يكفي في المقصود مع قطع النظر عن الآخر كافي لطلاني وهذا أحد تقريرين لكلام السراج وثانيهما أنهم ما جوابان متغايران الأول بتسليم وجود شرح في لغة العرب وحاصله أن شرح بهذا المعنى على تسليم أنه مروي عن العرب غريبا ما من القسم الأول أو من القسم الثاني وال جواب الثاني منع وجود لغة العرب وحاصله أنه مروي عن العرب غريبا ما من القسم الأول أو من السراج ولا وجوده في لغة العرب فلا يتم كون مشرح جاسم مفعول منه قال بعضهم وهذا ما يفيد المعلوم وحواشيه وأما على الحقيقة فليس بعيدا على ما قررره هذا البعض كان الأولى تقديم الجواب الثاني على الأول ويجب على ما قررره أن المستشهد عليه بكلام المروزي مجرد كونه مأخوذا من السراج لانه هو الذي صرح به وأما كون هذا الأخذ في درجة التوليد والاستحداث فأمر آخر لعل السند قد فهمه من قول المروزي ما قبل أو من غيره تأمل (قوله وحسنه) عطف بقسم (قوله أو مأخوذ من السراج) فينبغي أن لا يكون المراد بكونه مأخوذا من السراج أن مأخوذ منه على طريق النسبة التسمية حتى يكون معنى شرح الله وجهه نسب إلى السراج بالشابهة لأن شرح الله وجهه لا يفيد هذا المعنى إذا صادرت على ليس النسبة بل إيجاد وجهه على تلك الصفة فله حل المراد أنه مأخوذ من السراج على معنى شرح الله وجهه أي جله ذات السراج بالشابهة اه سم وجهه الفرق بين هذا الوجه والذي أشار إليه المصنف بقوله أولا وكلام السراج الخ فان المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله حيث قال الخ) محل الشاهد قوله ومنه ما قبل الخ (قوله السريجي) أي السيف السريجي (قوله منسوب إلى السراج) أي على غير قياس إذا قيل من سراجي وأجيب بأنه منسوب إليه مصغرا وفيه أن القياس تشديدا لانه فهو يتخفف به ما غير قياسي أيضا (قوله ويجوز الخ) بان الوجه موصوف السيف بالسريجي وبعبارة بان وجهه نسبة السيف إلى السراج فالوصف على هذا المعنى النسبة والوجهي إلى وليس الاشارة تراجع إلى السراج (قوله وصفه) أي السيف وقوله بذلك أي بالسريجي (قوله لكثرة ما تم) أي صفاته (قوله ومنه) أي من السراج (قوله أن تكون الكلمة الخ) المراد بالكلمة بالقرينات ما يشمل المركبات الناقصة التي في حكمه لانه إذا قيل مسلو يدون قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء كان غير فصيح وتوقش بان مثل هذه المخالفة يقع في المركب التام أيضا فانه إذا قيل من استكسكون فون من وتجر من الهززة كان غير فصيح والجواب أن هذا خارج عن فصاحة الكلام بقيدان فلو من ضعف التأليف لان الصوت قد كثر على خلاف القانون النحوي (قوله أعني على خلاف ما ثبت الخ) تفرع على هذا التفسير قوله الاتي فتصو الخ اه سم وكتب أيضا ما منه يعني أن المراد بالقانون ما ثبت عن الواضع لا القياس التصرفي (قوله نحو والاجل) أو رده عليه أن عدم الاندغام لا يجوز أن يكون لشدة ضرورة الشعر وأجيب بان أقصى ما ثبت به الجواز وهو لا ينافي بانقضاء الفصاحة لان هذا الانقضاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدوران على السنة العرب العرباء لان عدم جواز ما تركبه الشاعر لا ترى استعمال الجرشي جائز قطعا لانه محل الانقضاء كما ذكر اه سم وأجيب صاحب الأطول

وحسنه قلت هو أيضا من هذا القيل أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الامام المروزي رحمه الله حيث قال السريجي منسوب إلى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة ما هو وروقه حتى كان فيه سراجا ومنه ما قبل شرح الله أمره أي حسنه وفوره (والمخالفة) أن تكون الكلمة على خلاف قانون مقدرات الالفاظ الموضوعة أعني على خلاف ما ثبت عن الواضع (نحو) الاجل بفعل الاندغام

(قوله جعله ذات السراج بالشابهة) أي جعله صاحب شي يشبه السراج فكان فيه سراجا وهذا مناسب للتشبه به بعد النقل عن المروزي (قوله وحاصله أن شرح بهذا المعنى الخ) المناسب أن حاصله أن من الغريب عن حسنه لا يظهر الاشارة (قوله كان غير فصيح) أي مخالفة القانون الصرفي وقد علمت ما فيه

في قوله (الحكمة العلي
الاجل) والقياس الاجل
فصول وما هو أي يأتي وعور
يعور فصح لأنه ثبت عن
الواضح كذلك (قبل)
قصاحاً المفرد خلاصه مما
ذكر (ومن الكراهة في
السمع) بأن تكون اللفظة
هي التي يسميها السمع ويبدأ
من سماعها (نحو) الجرحي
في قول أي الطبيب
مبارك الاسم أغر القلب
(كريم الجرحي) أي النفس
(شرضا النسب) والاغر
من الخليل الايض الجبهة
ثم استعمل لصلكل واضح
معروف (وفيه نظر) لأن
الكراهة في السمع انما هي
من جهة ما تغاير العشرة
بالوحشية مثل تكا كاتم
وافرنقا وهو ذلك وقيل
لأن الكراهة في السمع
وعدها تر جعان إلى طبيب

(قوله اصل كل مفترخ)
الاصل هنا هو اجل بالنك
انها اصل للدم والمغفر
هو اجل وموضوع خبر
المتدا أي موضوع كان
الفرع موضوع (قوله على
خلاف القياس التصريفي)
أي مجرد القاعد بقطع
النظر عن الاستثناء
نفس معهودون أي فلا

يتأني أن هناك تماغيهم
وجدنا تعرض في كلامهم
وأخذ منهم

بأن الضرر ومقتضى وغير مقتضى ذلك الادغام غير مقتضى اه
ليس الاجل مفردا فصح لأن المفرد قسم من الموضوع والموضوع اه
مفرد موضوع عندهم كالفرع الآله هو الأصل اه أطول وكتب ايضا انما أي شروحا للغة الاجل (قوله
في قوله الحكمة الخ) غلبه اه أنت لمالك الناس راها قبل اه قال في الأطول بالالف يدياري فيا محذوف
والاقتضيل عن الياء أي فاقبل الحمد اه وفي كلام غيره اه من مؤن حالي من الضمير في ملكي وأما من جعله مؤننا
منصوبا على التمام فحقه أن المقصود منه معين فحقه ما رفع وفي التمرين ان تمامه والواحد الفرد القديم الأول
ثم قال وقدير ويغير ذلك وتعبير العصام في أطوله بقوله فتنه كذا وخسر والسرأي والغثري بقولهم
تمامه كذا ايضا فغير الخفيد بقوله أنه كذا وتعبير يس بقوله صدر البيت كذا وبني على ذلك أن الحمد
لعمري يصح معقول قبل وان فيه لفتنا (قوله فصول الخ) أي وان كان ذلك على خلاف القياس
التصريفي فان قلب الهمزة في آل وما للذين أصلهما أهل وموعلى خلاف القياس وقياس مضارع
أي كسر عينه وموعلى عور يعور قلب الواو ألفا ونحو ما ذكر استعوز أي غلب فان قياسه قلب الواو ألفا
وقطع شعر من باب علم أي اشتد جعونه فان قياسه الادغام (قوله خلاصه هذا كراخ) فان قلت قد
سبق أن تعرف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما يجد في كلام الناس وانما أخذ من اعتبارهم
واطلاقاتهم ولو كانت فصاحة المفرد مع فقه هذا التعريف أي الذي يفهم من الكراهة في السمع لم يكن
أخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتبارهم واطلاقاتهم بل كان تعريفا لتعرف وجده في كلامهم بهذا
ما هو مستدرك منه قلت لعل القائل من معاصره يدهي وجوب زيادة قيد على التعريف الذي
استقره المصنف اه أطول ومثل هذا السؤال والجواب يجري في قوله بمصنف في فصاحة الكلام
قبل ومن التكرار الخ وقيل المراد من معهودون كالشيخ عبد القاهر لا يجيب علمه اليان فلا يزال السؤال
وقد أجاب بهذا المصنف حين اعترض عليه خطيب الدين بأنه إذا لم يوجد تعريف الفصاحة والبلاغة بما
ذكر في كلام الناس أي مستدله في أن ما ذكره من معنى الفصاحة والبلاغة عندهم (قوله ومن الكراهة
في السمع) المراد بالسمع هنا القوة السامعة لا سمع الأذن وهو ظاهر اه سم (قوله وترى من
سماعها) عطف تفسير على ما قبله (قوله في قول أي الطبيب) محذوف سيف الدولة (قوله مبارك
الاسم) اسمه على وانما كان مباركا لاشعاره بالهلو وموافقة لاسم أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله
وجهه والعلامة جعفر الآخر فلا بد أنه لا اختصاص للاسم بهذه الموافقة بل كنيته أيضا وهي أبو الحسن
كذلك قال في الأطول ولا بد أن يتعبد البركة لموافقة اسم الله تعالى فخص الاسم (قوله أغر القلب)
يعني مشهور القلب اه أطول وكتب ايضا انما هو سيف الدولة فان قلت الاسم أيضا أغر لئلا يوسم
فالقاب أكثر شهرة لأن الملوكة بشار إليها بالقاب دون اسمائها تعظيم لها تأمل سم (قوله شريف
النسب) لكونه عباسيا (قوله من الخليل) حالي من الضمير الايض لاسم الأغر والاقتضي أن الأغر
من غير الخليل بمعنى آخر مع أن الأغر حقيقة لا يكون إلا من الخليل ومن تعصية وجعلها بآية أو رد
عليه يس ان من الآية لا تقدم على المين الا ضرر وتو ان تعادها سألوا قبلها وهو هنا أهم (قوله
ثم استعمل) يحتمل أن المراد بالاستعانة بالأصلاحيه ويحتمل أن المراد بالاستعانة بالقوة فمثل الماهر
للمرسل لصحته هنا لا حظ أن العلاقة السيئة المسيية (قوله انما هي من جهة القراة الخ) أي
فالخلاص عنهم ليستز من الخلاص عن الكراهة فلا حاجة إلى زيادة هذا القيد لا يقال التناظر مع القراة
كذلك قل اشترط الخلاص عنه لانا نقول انما هي التناظر عن المتقدم غير قبيح بخلاف العكس فم يشكل
ذكر التناظر عن مخالفة القياس مع استلزام الخلاص عن القراة لئلا يزداد كرهه لأن يقال كراخ يذ
الاعتناء به أقاد في الأطول (قوله وهو ذلك) كالمثل الخ أي انظر (قوله وقيل) عبارة ع ق وأما وجه
النظر أن الكراهة في السمع ليست إلا من قبض الصوت فلا استزاعها يخرج كثير من الكلمات المتفق على

فصاحته بسبب نطق خشن الصوت بها فهو مردود بانه لو كان المراد كذلك لم يكن الحرف غير مكررا
 في الجمع لا عند نطق خشن الصوت به وليس كذلك فانه تقطع بمرادته دون مرادفه التي هو النفس وان
 نطق به جعل الصوت **(قوله النعم)** في بعض الحواشي نقل عن الصاحح انها الفتح جمع نقة الامر عليه ظاهر
 وفي بعضها انها الفتح مصدر وبالكسر جمع نقة وانه على هذا المناسخ ضبطه هناك بالكسر لان الذي
 يستلزم ابوابا مستكره هو النقة اه سم أي الالغني المصدر الذي هو التصويت والنقة الصوت يقال
 فلان طبيب النقة أي حسن الصوت في القراءات وغيره اه هذا الجمع أعني جمع النقة يفتح النون على نيم
 بكسر هاء غير قياسي لان فعلا بكسر الفاء انما يطرد جمعا فلهذا بكسرها أيضا كتبتونم وقرية وقرية وسدرة
 وسدرو وكذا جمعها على نيم يفتح النون كما هو القول الاول المنقول عن الصاحح فغير قياسي أيضا بل هو ليس
 بجوازا قياسيا أصلا والجمع المطرد لفعلة يفتح الفاء فعال قال في الخلاصة
 فعل وفعلة فعال لهما اه قال الاشعري في بطراد اسمين كالأو وصفين نحو كعب وكماب وصعب
 وصعاب وقصعة وقصاع وخدعة وخدال اه واخذلة مثلها لوجه والادال المهمة لعملة السابق والقرابين
(قوله وفيه) أي هذا التعليل المحكي بقيل **(قوله والقصاحة)** أشار بقدره المبتدأ الى أن العطف
 من باب عطف الجمل لاعمال المفردات مثلا يلزم العطف على معولي عاملين مختلفين وهما في المفرد العامل
 فيها الكاتبة ثمخدة وفي معنى القسبة على ماض وخلاصه من تناظر الحروف العامل فيهما المبتدأ وفي جواره
 خلاف مبسوط في محله نعم ان جعل في المفرد ظرفا لقواما متعلقا بالقصاحة على ما مر بيانه لم يلزم ذلك **(قوله)**
 وتناظر الخ لم يفت الى أن العطف بالواو بعدا في محتمل في الجموع اه سم ولو كرر من في المظروف
 لم سلم من الإيهام وكتب أيضا فهو تناظر الكلمات أي الكلمتين فأكثر والالكان الكلام المنتمى على
 تناظر الكلمتين الخالص عن جميع ما ذكره فصاحة كلامة فصيح الصدق تعرف بالقصاحة على خلاصه
 واحتراز بإضافة تناظر الى الكلمات عن تناظر المعاني فانه لا يخفى بالقصاحة وعن تناظر الحروف قصد إدراج
 الخلوص عنهما في قولهم فصاحتها كذا في الاطول **(قوله مع فصاحتها)** تأتي مع عند اضافتها لثلاثة معان
 لمكان الاجتماع نحو جلست مع زيد وزمانه نحو جلست مع زيد ومعنى عند نحو جلست مع الناس ونصم
 الثلاثة هنا ويراد بالوضع التركيب **(قوله حال من الضمير في خلاصه)** فيكون مينا الهيئة العاقل وقيدا
 لنفس الخلوص فهي هنا قيلت في لائق لتقييد فان قلت اذا كان التلطف حال من الضمير في خلاصه
 يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال ونحوها واحد فيكون ظرفا لقوام نصير بهم بأن القول لا يقع
 حالا ولا خيرا ولا صفة قلت المطلق الحال على نفس الظرف مسلحة من قبيل إطلاق اسم الكل على الجزء
 لان الحال في الحقيقة متعقبة معهما فان قلت اذا جعل حال من الضمير يلزم أن يكون مثل زيد أو جمل وشعره
 مستشرفا لانه كلامه حالان حال فصاحة كلامة كافي زيد أو جمل وشعره مرفوع وسال عدم فصاحتها
 كانه أقيم أجل مقام أجل ومستشرفا من تضعف صدق على هذا الكلام عند عدم فصاحة كلامة
 انه خالص في حال فصاحة كلامة كما تقول الكريم من يصفو في حال كونه في صدق على الضمير في
 لا مكنة له لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يصفو قلت هذا انما يستقيم اذا كان ما ذكره كلاما واحدا
 حالان وليس كذلك بل كلامان لاحدهما حال بخلاف حال الآخر فلا يصدق على أحدهما أنه كذا في
 حال يكون للكلام لا آخر لانهم ليست حاله بل لا آخر مثلا بخلاف المثال فان الفصحى حال المكتوب وغير
 المكنة فخص واحد اه سم وقال في الاطول قلت ليس لز يدأجل خلوص حال فصاحة الكلمات لانه
 ليس ذلك الخلوص مقصودا لثالث الفصل فلو قيل زيد أو جمل خالص حال فصاحة الكلمات لم يصدق نعم
 انه بحيث يخلص حال فصاحتها وهذا كقول الكريم من يصفو حال مكنة فانه لا يصدق على الضمير لو
 أردت به من الصفات حال المكتوب يصدق عليه لو أردت به من هو بحيث يصفو حال مكنة ومن لم يفرق
 بينهما أجاب بزيد أو جمل ليس من أحوال زيد أو جمل لانهم مركبان مختلفان وليس واحدا حالان اه

النم وعدم الطبيب لاني
 نفس اللفظ وفيه نظر لا تقطع
 باسم شكره الجسري دون
 النفس مع قطع النظر عن
 النم (و) القصاحة (في)
 الكلام خلوصه من ضعف
 التأليف وتناظر الكلمات
 والتعدي مع فصاحتها هو
 حال من الضمير في خلاصه
 واحتراز به عن مثل

قوله وفي جواره مشلاق
 الخ وأصح الجواز ان كان
 أحد العاملين جازما مقدما
 نحو وفي الازيد وبلحرة عمرو
 وما هنا ليس من هذا القبيل
 قوله عن تناظر المعاني فهو
 البقر يعطف بالكسب وزيد
 مخلوق قوله ويراد بالوضع
 التركيب ليس المراد
 بالتركيب المركب ثلثا يلزم
 كينونة الشيء في نفسه فاقهم
 قوله لانها ليست حاله اه
 أي لان الحال التي تكون
 للكلام لا آخر ليست حالا
 لذلك الواحد

وقوله ليس زيدا جمل خالص الخ أي ليس ملتبسا إلا بخصاوص مقادير لفصاحة كلماتها لعدم مقارنة
الخصاوص فصاحة كلماتها لعدم فصاحة كلماته وقوله فلو قيل زيدا جمل خالص الخ أي لاناس
الفاعل حقيقة في التلبس بالعلم وصكتبا أيضا مانصه أو ظر لغو الخاوص أي خاوصه زمن
فصاحتها اه أطول وأصفه قلص مدحوظ أي خاوصا كما تنام الخ اه فري (قوله زيدا جمل الخ) لم
يربب اللفاظ الثلاثة كما هي في المتن لئلا يلزم الوصف بالعرف بعد الوصف بالجملة وهو خلاف الغالب ولم
يرتكب عكس الترتيب المقتضى تقديم أنفه مسرج على شعره مستشزرا شذوذا إلى أن أنفه مسرج أقبح
من شعره مستشزرا لئلا قيل انها مودة (قوله وفيه نظر لانه الخ) مبنى على أن التقي المستفاد من خاوص
منصب على التقيد أعني قوله مع فصاحتها كما هو الغالب عندني القيد قيد فان جملنا منصبا على التقيد
فقط أعني التنافر يلزم هذا القائل ما لم يره الشارع من لزوم فصاحة الكلام المشغل على تنافر الكلمات
التقدير القصصية فيكون التعريف فاسدا ولكن يرد عليه بعد ذلك أنه يلزمه على هذا التقدير أعني تقدير
انصباب التقي لتقيده فقط وقوع اللبس والابهام في التعريف لقيام احتمال خلاف المقصود الذي هو أغلب
وأرجح من المقصود ولعل السارح أشار إلى ذلك بقوله في آخر كلامه فافهم (قوله ويلزم) الانسب فيلزم
وكتب أيضا قوله ويلزم أن يكون الكلام الخ لم يذكره لاروم أن يكون الكلام المشغل على الكلمات الغير
الفصيحة الغير المتنافرة فصياحه ذكره أيضا في الطول لانه في كلامه معنى على الغالب من رجوع التقي
إلى القيد فقط وفي الطول على صلاحية التقي لانصبابه على القيد فقط وعلى التقيد المتقدم ولكن حيث
في الكلام على الاحتمال الغالب يلزم أن لا يصدق التعريف الاعلى غير المعروف لانه لا يكون فصحا لا
ما اشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة كما به عليه يس وغيره فنقول السارح ويلزم أن يكون الكلام
الخ أي فقط بناء على ما ذكر وعبارنا الطول واليجوز أن يكون حال من الكلمات في تنافر الكلمات لانه
يستلزم أن يكون كلام مشغل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرا كانت أم لا فصياحه صدق عليه انه
خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم اه قال لخطائي في حواشيه على الطول قوله واليجوز
أن يكون حال من الكلمات الخ أي لانه لا يكون قيد التنافر الذي هو العلم وانما القيد يكون بأحد
الوجهين الثلاثة بقاء المقيد فقط أو القيد فقط أو كليهما فانما تنافر المقيد فصاحة الكلمات اما تنافها
التنافر مع وجود قديمان تكون الكلمات فصحة غير متنافرة أو بقاء المقيد مع وجوده بان تكون
متنافرة غير فصحة أو بقاء كليهما بان لا تكون متنافرة ولا فصحة فاذا جمل حال من الكلمات يصدق
الحق على الأمور الثلاثة مع أن الحدود لا يصدق الاعلى أو لهما والارجح هو الوجه الثاني لان الغالب في نقي
المقد رجوع التقي إلى قيد ما احتل التعريف أو جهات ثلاثة المقصود ليس الاواحدا منها ولا يعني ما في
احتمال خلاف المقصود لاسما اذا كان ارجحا لاسما في مقام التعريف اه ملخصا وكتب أيضا قوله أن
يكون الكلام الخ قد يقال لا يلزم لان كون هذا الكلام غير فصيح مفهوم بالاولى ويجب بان مقام التعريف
لا يكتفى فيه بثلث ذلك وكتب أيضا قوله أن يكون الكلام المشغل الخ كقولنا لاجل قريب قسرب (قوله
الغير الفصيحة) أي كلاً أو مضاً (قوله على خلاف القانون النحوي الخ) قال في الاطول رده على أن العرب
لم تعرف القانون النحوي فكيف يكون الخاوص عن مخالفة القانون النحوي معتبر في مفهوم الفصاحة
في لغتهم فالصواب أن يقال وعلامة الضعف أن يكون نالفاً الكلام الخ اه وأقول يمكن دفعه بأن القانون
النحوي هو قانون لغة العرب وهم يعرفونه وإن كان بدون هذه التسمية فقد كفا في التعريف لانه اعتبارها
فيه بل لبان المراد بالقانون وأعمق الواقع هو النحوي وإن غلب على القول بأن أهلهم المتكفلون ببيان حال
تأليف الكلام تأمل (قوله المشهورين بالجمهور) أقول قد يكون قول الجمهور أقرب إلى الحق وشواهد
أظهر في نقي تقديمه على قول الجمهور وسكت عملا لاستوى الفرقان المختلفان عن طائفتين لا يصح وصف
أحدهما بأنه الجمهور وبنى حيثما اعتبرا ما هو أقرب إلى الحق ولو اختلف البصريون والكوفيون فقط

زيداً جمل وشعره مستشز
وأفنه مسرج وقيل هو
حال من الكلمات ولو ذكره
يجبها اسلم من الفصل بين
الحال وذوها لاخيه وفيه
نظراً لأنه حينئذ يكون قد
للتنافر لا للخالص ويلزم أن
يكون الكلام المشغل على
تنافر الكلمات الغير الفصيحة
فصيحا لا يصدق عليه انه
خالص من تنافر الكلمات
حال كونها فصيحة فافهم
(فالضرب) أن يكون تألف
الكلام على خلاف القانون
الشعري المشهورين بالجمهور
كلاهما رقبيل المذكر

(قوله أي ليس ملتبسا الآن
الخ) هذا مرامنا أطول
ولكن فيه أنه لا دليل على
هذا التقيد التعريف
(قوله لم يربب اللفاظ الثلاثة
الخ) أي كأن يقول زيد
شعره مستشز وأفنه
مسرج وأجل (قوله لئلا
يلزم الوصف) أي الوصف
معنى ذلك لوجوده الاختبار
(قوله مبنى على أن التقي الخ)
محسب البناء قوله ويلزم الخ
الداخل تحت قولنا نحسب
الخ (قوله لا قد يكون قد
للتنافر) صوابه حذف قد
كلائي نسخ (قوله وعلامة
الضعف) أي علامته لتأني
الضعف

فهل ينظر الى الترجيح أو يقتضيه قول البصريين كما هو الغالب على الناس في هذه الأزمان فلهذا هذه المسائل
اه سم وقد كثر المغنى أن بعضهم التزم جواز مجيئ قراءة الأكثر على الوجه المرجوح وبين ذلك ثم قال
والغنى أن من به أن قراءة أكثرين لا تكون من جوحه اه وهو يقتضى أن قرأته عنهم تكون من جوحه
وبه صرح في موضع آخر لممكن لا يلزم من مرجوحه القراءة اشتمال القرآن على كلام غير فصيح لأن
من جوحه لا يتأني بخير بل هو لها ما تم كبرن القراءات المشهورة اشتملت كما قاله السرياني على وجوه
غير جازية عند الجمهور ولها رداه الزخشرى فليزم اشتمال القرآن على ضعف التأليف فيحتاج الى منع
كونها قرأنا كما عليه الزخشرى وكتب أيضا قوله المشهورين بل هو ورفا اتفق عليه الكل أولى اه سم
ومثله في الحفيد ورد عليه ما قدمه على طريق الأولى به غير مبدفنا الهياقي التعريفات ومنها هذا فالأولى أن
يجعل داخل تحت المشهورين الجمهور (قوله لنقلوا معنى وحكا) انه كذا اللفظ أن يكون المرجع ملفوظا
بمصر يحاقل الضمير سواء كان من حيث التوقو المعنى أو يضام قمتا نحو ضرب زيد غلامه أو لا نحو ضرب
زيد غلامه والذ كر المعنى أن لا يكون مصرح به قبل الضمير لكن هناك ما يقتضى ذكر قبله ككون رتبة
الفاعل التقديم على القول نحو ضرب غلامه زيد وككون رتبة المفعول الأولى التقديم على الثاني فهو
أعطي درجته زيد وكضم الكلام السابق للرجوع كقوله تعالى اعدوا له أو اقربا بل تقوى فان الفصل
متضمن لمصدر وكما تزام الكلام السابق له استلزاما قريبا كقوله تعالى ولا يوبه أى المورث فان الكلام
السابق في بيان المورث وهو يدل على المورث أو بعيدا كقوله تعالى سى توارث بالجاب أى الشمس فان ذكر
الشمس سابقا يدل على الشمس والذ كر الحكمي أن لا يكون مصرح به قبل الضمير وليس هناك ما يقتضى ذكره
قبله إلا أن حكم الواضع أن المرجع يلزم تقدمه لكنه خولف مقتضى حكم الواضع لا غرض يجي في
وضع الضمير موضع المظهر فالمرجع المؤخر فرض مقدم حكا كآ أن الحذف ملحة كآ ثاب والممنوع انما
هو تأخره لا يفرض ظهر بماد كآ أن قوله لنقلوا معنى وحكم يتعلق بالذ كر بيان لأقسامه اه جري بعض
نفسر ومثال الذ كر الحكمي ثم رجلا زيد يوبه رجلا وضمر الشان كآ في قوة تعالى قل هو الله أحد فالمرجع
وهو الشان مذ كوف قبل حكيم حيث أن الأصل تقدم المرجع لكن خولف هناك تنكة الأجل فالفصل
وكذا فوجب ثم رجلا زيد يوبه رجلا ولا يجي أن ما قرى يقتضى فصاحة ضرب غلامه زيد إذا قصدت
التنكة وعدم فصاحة ثم رجلا زيد إذا لم تقصد التنكة والذى عليه التصورون جميعا فصاحة الثاني وعدم
فصاحة الأول من غير تفرقة (قوله نحو ضرب الخ) مثال للضعف بالنظر الى المتن ولا ضمير قبل الذ كر لفظا
ومعنى وحكا بالنظر الى الشارح قال ابن جاعقولة أن تقول للضعف بالنظر الى استعمال الضمير
فهو في المفرد لا خلل في الكلام المحاصل من الفعل والفاعل أو هو في الإضافة الواقعة بين الفاعل
وما أضيف اليه فهو في المركب الناص الذى هو من قبيل المفرد لا في الكلام اه وأقول الظاهر عدم اتحاده
لأن حق التأليف تقديم المفعول هنا على الفاعل بخلاف تقديم الفاعل فالضعف واقع في نفس تأليف
الكلام وقد مر أن المارد بالكلام هنا مجموع المسند اليه والمستمع الفضلات وكس أيضا ما صفة غير
فصيح وان أجاز لا أخش وتعبه ابن جنى أن تتصل بالفاعل ضمير المفعول به كآ في الموطأ وما ابن جنى ما كتبه
ولست لتسببه معرب كآ في شرح الدمامي على المغنى (قوله أن تكون الكلمات الخ) لا نسب لمذ كره
في تاف الخروف أن يقال وصف في المركب وجب نقله على اللسان اه أمول (قوله وان كان الخ) قد يقال
هذه الغاية تأتي في ضعف التأليف أيضا فلا عشي لمذ كره الشارح ثم أيضا وأجيب بماد كرهه نادون
ثم نصريحه بالكلمات هنادون ثم (قوله وليس) يحتمل الحال والعطف اه سم (قوله قرب) ظرف متعلق
بضمير ليس أو معنى مقارب فاضافته لظنفة فلم يلزم كون ضمير ليس مرفقة واسمها تنكة اه سم أى الذى هو
متنوع (قوله ومصدر البيت) لم يدخل الشارح بمصدر البيت على عجزه كمنع في حيث أبي الطيب المتقدم حيث
قال نحو كرم البرثنى في قول أبي الطيب مبان الخ لانه لو قال هنا نحو وقبر رب الخ لا وهم الشارح في المصدر

لفظا ومعنى وحكا (نحو)
ضرب غلامه زيد أو الشارح
أن تكون الكلمات تغيلة
على اللسان وان كان كل
منها فصلا (نحو وليس قرب
قبر رب) وهو اسم رجل
(قبر) ومصدر البيت

(قوله ككون رتبة الفاعل)
الخ) الأنساب أن يجعل هذا
من التقديم الحكمي كما مر
عن معاوية (قوله نحو كرم
البرثنى) التام حذف
لفظ كرم لا ليس في لفظ
الشارح إلا أن يكون جريا
على ما في بعض النسخ من
نبوته (قوله لانه لو قال هنا
نحو وقبر الخ) المناسب لانه
لو قال هنا قوله وقبر الخ
وكذا قبل فيما بعد لأن
الذى في النسخ كقوله لا نحو
الآن يكون جارا على ما في
بعض النسخ أيضا اه

ولو قال نحو وليس قرب قبري بغير قبري قوله وقبري الج كان فيه طول **(قوله وقبري الج)** ظاهر
 البيت خبر والمقصود هو التأسف والتعسر على كون قبره كذلك ولهذا وضع الظاهر موضع التعسر في قوله
 قرب قبري بسمع أن مقتضى الظاهر أن يقول قبري مدلاة على زيادة التعسر والتوجع حيث أعني بذكره
 من القنري وخسرو **(قوله قنري)** قيل نعم مقطوع وفيه أن جعل صفة قطع النعت إذا تعين المفعول
 بدون ذلك النعت وهذا ليس كذلك وأجيب الشيخ بـ أن هذا ضروري ويمكن أن يقال قد قرئ بقوله
 يمكن أي مع كونه مفعلة فإنه أيضا قرئ لا القبر فقط **(قوله ذكر)** أي المصنف في كتابه عجائب الخ **(قوله وقوله)**
 أي قول أبي تمام **(قوله كريمي أم مدح الخ)** في استعمال متى الدا على الكلفة في المدح وإذا التفت عن
 هذا الدلالة قبل هي في قوة الجزئية لطافتهم حيث أنه أشار إلى أنه يضيغ صدره ولا ينطق لسانه بعديل على
 الكلفة في اليوم اه جري قال في الطول وفي استعمال إذا أو الفعل الماضي هنا أي في قوله وأنا ما لم ألت الخ
 اعتبار لطيف وهو إيهام بثبوت ادعوى كانه تحقق منه اليوم فلا يشركه أحد اه وقصد من ذلك الرد على
 الزوزني حيث عاب الشاعر بأن أتاه بهذا الدلالة على القطع في جاب اليوم لا يناسب مقام المدح فلا في بيان
 الدلالة على الشك لكان أنسب بالمدح ثم إن إذا مع ذلك تفهم عدم وقوع اليوم بالفعل من جهة أنها تادل
 على الاستقبال وإيهامه الوقوع لا يخل بذلك لأنه من جهة أخرى فكلما غاب في تنزيهه عن استحقاق اليوم
 قال في الطول ومن لطافتهم تنزيهه عن الملامة أنه لم يشدد على ذكر ملامته إلا في صورة التي فزا بعد ذلك
 اه وكتب أيضا ما ذكره أي أوردت مدحه **(قوله واو في الوري الحال)** لأنه التسلق إلى التفهم والواقعة
 وحديثه فانه حال وشركه الوري الشاعر مفهوم من لفظ معي مع احتياج العطف على الضمير المستتر في
 أمده الثاني لوحملنا الأوالة العطف إلى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزئية لا يبعد الشرط
 والجزأوا إلى حل معي على الاجتماع زمانا فان المشاركة في المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف
 الظاهر اه عبد الحكيم وقوله ولو وافقه وحديثه حال أي وعلى تقدير كون الأوالة العطف لا يكون هناك
 حال مقابل فهو وحدي وهذا انما يمت على تقدير العطف من عطف الجمل وأن الموقوف عليه جملته أمده
 الثانية أماغلى ما قصر عليه من تقدير من عطف المفردات وأن الموقوف عليه الضمير المستتر في
 أمده الثانية هي حال من الوري فقد حصلت المناسبة بل هو أقوى من مناسبة توافق الحالين حينئذ افراغا
 وقوله وشركه الوري الشاعر أي في المدح دفع لما يقال نقول فائدة المشاركة في المدح على تقدير الحالية
 وقوله مع احتياج العطف الخ حاصله مع زيادة أنه يضاعف احتمال العطف على جملته أمده الثانية وأعلى
 الضمير المستتر في أمده الثاني أنه بدون اعتبار العطف قبل الجزئية يلزم اتحاد الجزأين بالشرط فيحتاج في
 تخصيصه إلى اعتبار العطف قبل الجزئية فيكون الجزأين في الحقيقة مجموع مدح الشاعر ومدح الوري وهذا
 مع كونه خلاف الظاهر يتوجه عليه أنه لا فائدة في ضم الشاعر مدحه إلى مدحهم لمعلم فعل الشرط
 وايضا يضاعف احتمال العطف على كلا وجهيه أنه يقتضي أن يكون مدح الشاعر مدحاً مسبباً لمدح الوري
 إما وقد غنغ السببية وبسليم همتا فنبين القصور في شأن المدح المايخي وإن أجيب عن النع بان المراد
 بالسبب باب الشرط عند التمسك به انضماماً إلى الجمله لا يلزم من وجوده الوجود ومدح الشاعر قد يقضى
 المدح الوري بان بشرع عقداً لوصاف الجمله توافقاً في ذلك العقد حضوراً بالجلس وعن القصور بأنه
 لا يلزم من هذا أن يوقف مدح الوري على مدحه بحيث يلزم من اتئانه اتفاقاً لموا أن يكون شيئاً أسباب
 كثيرة كما سياتي في بحث قولنا محذور ويضعف خصوص احتمال العطف على الضمير المستتر له الفائدة
 حيث يفتى في معنى لاستفادة المشاركة في المدح من العطف وان النفس لفائدة تجعل المعية على الاجتماع زمانا
 لا يتسلف الظاهر هذا وقد دفع بعضهم اتحاد الجزأين بالشرط بان معنى متى أمده معنى أردت مدحه لا متى
 أمده بالفعل حتى ياتم الاتحاد وفيه أن ترتب مدحه على إرادته ليس له كبير جدوى وإن إرادة الشاعر
 مدحه لا يصح مدح الوري لأنها لا يطلع عليها وإن أجيب عن هذا بأنهم لا يطلع على أظهاره أو إرادتها هذا

• وقبري بـ مكان قفر •
 أي حال من الماء والكلا
 ذكر في عجائب الخ مناقات
 أن من الجفن نوحا بقله
 الها صاحب واحد منهم
 على سرب بن أمية غنت
 فقال ذلك الجني هذا البيت
 وقوله كريمي أم مدحه
 أمده والوري • معي •
 وأنا ما لم ألتسعه وحدي
 والواو في الوري الحال وهو
 مبتدأ خبره قوله معي وإنما
 مثل هذا لأن الأول مثناه
 في النقل والثاني دونه ولأن
 منشأ النقل في الأول نفس
 اجتماع الكلمات وفي الثاني

قوله هو التأسف الخ لو
 كان بـ التأسف والتعسر
 لظهر لأن يقال طعن لا ينافي
 تأسف الطاعن وتعسره اه
 شيننا قوله ثم إن إذا مع
 ذلك أي الفعل الماضي
 قوله لا يخل بذلك أي
 بالاقحام المذكور قوله على
 الضمير المستتر قتيده
 العطف فلذلك انما هو لاجل
 ورود الأخيرين وأما العطف
 على جملته أمده فلا يرد
 عليه الا الاول

حروفها و هو ق ت ك ر ي

أمدحون مجزداً لجمع بين
الهاء والحاء لوقوعه في
التنزيل مثل مقبسه فلا
يصح القول بأن مثل هذا
الثقل محمل بالقصاحة
ذكر المصاحبة اسمعيل
ابن عيلانة أنشد هذه
القصيدة بضمرة الاستاذ
ابن العبد فلما بلغ هذا البيت
قال له الاستاذ هل تعرف
فيمسها من الهيئة قال نعم
مقابلته المدح بالوم وانما
يقابل بالوم والهاء فقل
له الاستاذ غير هذا أريد
فقال لا أدري غير ذلك فقال
الاستاذ هذا التكرار في
أمدحه أمدحه مع الجمع
بين الحاء والهواء وهما من
حروفها ملحق خارج عن حد
الاعتدال فافكر التنافر
فأثنى عليه المصاحبة
(والاعتقاد) أي يكون
الكلام بمقدار (أن لا يكون)
الكلام (تظاهر الدلالة على
المراد للخلل) واقع

(قوله) فان مصدوق الضمير
(الخ) أي لأن المراد بالكلمات
في الأول قرب بقرب حروب
والمراد بالضمير أمدحه
أمدحه (قوله) دليل قوله
دون مجزداً لجمع (الخ) أي
فأمدح فبدان لجمع الذكور
فدخل (قوله) نعم قد يطلق
(الخ) أي فهنك جل الشارح
على هذا فإن الكون معقداً
أترأس للفعول بالمصدر
فتدفع الإيراد إبه شجيتا

مخلص ما قبل في هذا المقام مع زيادة وكتب أيضاً على قوله بأن اتحاد الجزاء الخ ما قصه ولا يزدق على
الحالين إلا لخالق القيد والمقصود من الكلام التيقيد بذلك القيد (قوله) حروفها) المراد من الحروف
مجموع الحاءين والهايين في هذا الماهن الحروف مع كونه اسماً متقلباً اه قري (قوله) منها) أي من
الكلمات والمراد بالجمع ما فوق الواحد فان معناها الثقل في الثاني حروف من كلمتين وهما أمدحه أمدحه موق
العبارة استخدمت فان مصدوق الضمير غير مصدوق المرحح (قوله) وهو تكرر بأمدحه) أي التثقل على
الجمع بين الحاء والهوا لعل قوله دون مجزداً لجمع (الخ) فادفع الاعتراض ولو قال وفي الثاني تكرر بحروف
منها لكان أخصر وكتب أيضاً قوله وهو أي الثقل في الثاني (قوله) فلا يصح القول (الخ) لأنه يلزم عليه اشتغال
القرآن على غير القصص (قوله) بأن مثل هذا الثقل) نحو أعهد ولا ترغ فلو بناه هذا وأمثاله وإن كان فيه ثقل
لكن لا يحل بالقصاحة وبيق السؤال عن سبب وقوع هذا الثقل في القرآن ولم يلزم عنه تأمل وكتب
أيضاً ما نسبته إلى ثقل مجزداً لجمع بين الحاء والهوا (قوله) هذا (الخ) صاحب (الخ) سابق هذا الحكاية تأكيذاً
لكون هذا التكرار بقليل خارجاً عن القصاحة (قوله) صاحب اسمعيل بن عباد) قال القنري صاحب ابن
العبد وزاد في قوله أن وزارة بمد لغير الدولة ولقب بالمصاحبة الكافي وقال كان هو أستاذ الشيخ عبد
القاهر وكتب الشيخ مشهوراً لثقل عنه جميع بين الشعر والكثافة وقد فاق فيهما أقرانه إلا أنه فاق عليه
المصاحبة في الكتابة قال النعالي كان المصاحبة يكتب بكبير يد والصابي بكبير مرو برادوين الحالين دون بعيد
(قوله) من الهيئة) أي التبع (قوله) نعم مقابل المدح (الخ) ويمكن أن يستدعي هذا به عدل عن الأمدح إشارة
إلى أنه لا ينبغي أن يخطر بالبال لمقام المدح عن أن يصغر منه ببال أحد (قوله) فافكر كل التنافر المراد
أن فيه تنافر يخرج عن القصاحة فلا ينافي أن هناك أكل منه تنافر فلا يخالط ما سبق أمدحون المتناهي
في الثقل قوله وليس قريباً لجمع وكتب أيضاً قوله فافكر كل التنافر المناسب فافكر كل التنافر وأما فافكر كل
التنافر (قوله) والاعتقاد (الخ) حرف مدحون فافكر كل التنافر لأن مسيئين للخلل في النظم والخلل في الاعتدال ولو اقتصر
على مجرد التناثر ليعلم المراد اه بس (قوله) أي كون الكلام معقداً على أن المصدر من المجرى للفعول وهو
جواب سؤال المقتدر وهو أن التيقيد معقداً للتكميل فكيف يحل المصنف صفته لكلام قابل بقوة أي
كون الكلام (الخ) اه سم وأجيباً أيضاً بان المراد بالتيقيد حقيقة اصطلاحية لا لغوية التي هي
المعنى المصدرية والإيراد المذكور باعتبار حقيقة القوة وهذا سالم بما أورد على الأول من أن المصدر عند
الجمهور لا يكون من المجرى للفعول فدفعنا الدلائل ثم قد يطلق المصدر ويراد بالحاصل به مجازاً قال القنري
تفلا عن جدمه صيغ المصدر تستعمل أمان في النسبة ونسعى مصدراً وأمان في الهيئة الحاصلة منها المتعلق
معنوية كانت أوحسية وثقل الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالتصريح والقائمين بالحركة والقيام أو
الفاعل والمفعول وذلك في متعد كالمالية والمعلوية من العلم واعتباره شاعراً أهل العربية في قولهم
المصدر لا متعد قد يكون مصدراً للمفعول قد يكون مصدراً للجهول ينون به ما للهيئتين اللتين هما معنيا
الحاصل بالمصدر والأكل كل مصدر متعدية كقوله فافكر كل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر
استعمال الشيء في لازم معناه اه وقوله أمان في النسبة (الخ) عبارة عن مافى المعنى المصدرية وهو الإقناع
والاحداث وأمان في المعنى الحاصل (الخ) فافكر كل مراد بالحاصل النسبة الإقناع والاحداث أو أمان في النسبة
نحو المراد الحاصلة من التسخين كافي كلام غيره (قوله) أن لا يكون (الخ) قد تقرر دلالتنا في باب
كل متوهم على أن الضمير في ما كان يدين منطقاً كزيد غير منطلق فتقديره هنا كون الكلام على وجه
لا يظهر دلالة على ترجحه لومه بأن في كلام محل العمدى على الوجوهى اه سم (قوله) نخلل (الخ)
داخل في التعريف لا خارج التشابه والمجمل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها ليس نخلل في النظم
والاقتبال بل لإرادة التكميل اختصاراً المراد بالحكم ومصالح على ما تقرر في محله وفقاً ما نخلل له اه عبد
الحكيم وراجعه ومن المشكل القنري والمعنى فهمنا فمحصان وخلاف المراد منها ما لا يمنع فصاحتها بالمعارف

أوتأخيراً وحذف أوغير
ذلك مماوجب صوغه فيهم
المراد (كقول الفرزدق
خال هشام) بن عبد الملك
وهو ابراهيم بن هشام بن
اسماعيل الخزومي
(ومناشه في الناس) لا يملكها
أبو أمي أبوه يقاربه
أي ليس في الناس مثله
يقاربه أي أحد يشبهه
القضائل (الأملاك) أي
رجلا أعلى الملك والمال
يعني هشام (أبو أمه) أي أبو
أخذك المال (أبو) أي أبو
ابراهيم المدوح أي لا يائنه
أحد إلا ابن أخته وهو هشام
ففيه فصل بين المتدا والخبر
أعني أبو أمه أبوه بالأجنبي
التي هو من بين الموصوف
والصفاء عني حتى يقاربه
بالأجنبي الذي هو أبو وقديم
الستني أعني ملكا على
الستني منه أعني حتى فصل
كثير بين البديل وهو
والبديل منه وهو مثله فقوله
مثله اسمها وفي الناس غيره
والأمل كما منصوب لتقدمه
على الستني منه قبل ذكر
ضعف التأليف يعني عن
ذكر التعبد

فادفع ساق الحفيد (قوله) ما في التظم أي في التركيب ولو ترادف ذلك بأن لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق
ترتيب المعاني كالقسم (قوله) بسبب تقديم أو تأخير ذكرهما إشارة إلى أن كل واحد منهما مستقل
بالإختلاف وإن كان كل منهما مستترا لا آخره عبد الحكيم (قوله) أو حذف أي بالقرينة واضحة ولا
كان في قوة الأبحاث وكتب أيضا قوله أو حذف ليدركه سلالا (قوله) أو غير ذلك كالقصر بين المتدا والخبر
وبين الصفة والموصوف وبين البديل والمبدل منه بالأجنبي في الجميع ووقعت هذه القصور الثلاثة في جميع
التقديم والتأخير بين الفرزدق والآخر كالأخبار وقيل المذكور لفظا ومعنى وحكا وكتب أيضا قوله أوغير
ذلك في بس على الحفيد ما من خصه الحق الذي لا شبهة فيه إلا عندنا بقية كلام المطول من أنه لا تعبد
في العطف على المحل ولا في العطف على المعنى السمي بالتوهم ولا في جر الجوار إذا صيغ بمشروها عند
الحققين لوقوع ذلك في أفصح كلامه وأبلغه وهو القرآن كما يدل عليه كلام الأئمة خلافا لما في الحفيد (قوله)
الفرزدق لقب الشاعر المشهور هشام بن غالب بن صعصعة (قوله) ابن اسمعيل الخزومي ذكر في شرح
المفتاح بدله المغيرة فكان ابن اسمعيل اسم والمغيرة لقبه الحفيد وفي حواشي ابن جماعة على المطول ما منه
قوله وهو ابراهيم بن هشام في المهذب الشيخ أي بصح أن محمد هشام بن ابراهيم بن اسمعيل بن الوليد بن الغيرة
اه (قوله) في الناس أي لافي العرب فقط (قوله) أبو أمه الخ في وصف الملك يكون أي أمه أبا المدوح
إشارة لطيفة إلى أن هشام الملك في أعماله من قبله يحكم أن الولد يشبه ما خال فيه صفة الفم مدح (قوله)
يقاربه يدل على أن عمالة الملك المدوح ليست كاملة ولو كان ابراهيم أميرا بالدينية من قبل هشام وهو من
خلفاء بني أمية اه سري (قوله) أي ليس مثله أي يمكن حل البيت على وجه لا تعبد فيه وهو جعل ملكا
مستق من الضمير المستقر في الجار والمجرور بعد حذف المتعلق وأبو أمه مبتدأ وخبر أول وأبوخير
ثان وبالجملة صفة تكملة يقاربه بصفة ثانية والمراد بالجملة على هذا القوة الشبيهة الكاملة وكثيرا ما تزل
منزلة الحقيقة فإقامة الموت وبزلة الهرم منزلة الموت وغاية ما في هذا الوجه أن فيه نصب ملك كما ع
أن المختار
رفعها تأخر المستني عن المستني من بعد التني (قوله) وقديم المستني الخ) وبذلك منه تأخير المستني منه
عن المستني لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير جارا لا غير مقصود به وضع العكس والامر سهل
(قوله) بين البديل هو يدل كل وأقربه ومائة لا تدني المقابلة التي هو أعين بدني المائنة اه عبد الحكيم
(قوله) اسم ما مقتضاها أن ما جازل يسمع أن الشاعر الذي هو الفرزدق غيبي كما صرح به عند الكلام
على قوله فأصبحوا قد أعاد الله نعمهم * أذهب فرس وانما مثله بشر
والأصل حل الكلام على لفظة قائلة تدبر (قوله) منصوب أي رجلا لا وجوبا وقوله لتقدمه الخ أي
والمستني في التني إذا تقدم على المستني منه بترفعه لانه لا يرفع الشاعر كقول الشاعر
ومالي الآل أحدث شعرة * ومالي الأملح الحق منهب
وبيجوز اتباعه لالستني منه على قلة وإلى ذلك أشار في خلاصة بقوله
وغير نصب سابق في التني قد * يأتي ولكن نصبه ما خزان ورد
وأما إذا تأخر عن المستني منه كان الراجح الاتباع نحو ما قام أحد الأزد يوم أريت أحد الأزد ما ومررت
بأحد الأزد ويجوز نصبه على الاستثناء بقله والذات إشارة إلى خلاصة بقوله * ويعني أو كنتي انتقب *
اتباع ما اتصل وهذا تعلم أن المصنف رحمه الله تعالى ارتكب في نفسه الباطل الطريقة بقوله جوهرة فانه
نصب في تفسيره المستني مع تأخره عن المستني منه ولعله قصد بذلك موافقة ما في البيت وفي بعض نسخ
الذين رفعه فهو على الطريقة راجحة فانهم (قوله) قبل ذلك كضعف الخ) التبادر أنه أراد حكاية قول غير
الخطابي عن قاله أن كضعف التأليف يعني عن ذكر كرا التعبد ولا ضرورة إلى الحل على حكاية قول الخطابي
أن ذكر أحد الأمرين بالضعف والتعبد معن عن ذكر الآخر حتى يعترض بان دفعه لاتباع الأبناء مع بيان
تحقق الضعف بدون التعبد في مثل جاني أحد ممتونا فيحتاج إلى الجواب بانه انما يعترض بذلك لظهوره

فيلحق في ترتيب المعاني فلا تعبد في التظم اه
يختلف

بمخلاف عكسه التي تعرض له فانه حتى على أن هذا الضميمة تنظر فيها كأشياء بالهامش عن الأول
وكتب أيضا قوله قبل ذكر ضعف التأليف الخ فانه ينبغي على أن التقيد القفلي لا يكون الانشائي ضعف
التأليف وقوله وفيه نظر لخوار الخ حاصله منع أن التقيد القفلي لا يكون الامن ضعف التأليف بل يجوز
أن يكون من غير مع استفاضة التأليف اه سم أي وقد يكون هناك ضعف تأليف ولا تقيد فان قولك
جاني أحد الشترين مثقل على الضعف دون التقيد فعملهم أنهم ما يجتمعان ويفترقان كذا قال غير واحد
وسابق عن الأول ما يخالفه **(قوله القفلي)** هو الواقع في النظم التركيبي وأما التقيد المعنوي فسيأتي
وهو الواقع في الانتقال **(قوله وان كان كل منها الخ)** حال الحذف فيه اشكال قوي وهو أن اجتماع تلك
الامور ما أن يكون مخالفا لقانون التصوي المشهور وأولا فعل الأول لا يوجد التقيد بدون ضعف التأليف
وعلى الثاني لا يصح ما ساق في آخر المقدمة من أن الاحتراز عن التقيد القفلي يحصل بالتصوي تأمل اه
وفي الأول ما يدفعه وعبارته المراد بالنظم تركيب اللفاظ على وفق تركيب أجزاء أصل المعنى والنظم
فيه بان يخرج عن هذا التركيب إلى ما لا يشهد بقوانين التصو المشهور وأولى ما تشبه يمكن تحكيمه به
على خلاف طبيعة المعنى فتقتضي الدلالة لكثرة اجتماع خلاف الأصل الموجبة لتصير السامع قال الضعف
فالكلام الخالي عن التقيد القفلي مسلم نظم من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف قوانين التصو المشهورة
ولم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة
لفظة أو معنوية كما ساق تفصيل ذلك فالتقيد القفلي ربما كان لضعف التأليف وربما كان مع
الخلوص عنه بان يكون على قوانينه خلاف الأصل فلا يكون اشتراط الخلوص عنه بعدد كرائف لو عن
ضعف التأليف مستدركا كما هو له لا يكون وجود التقيد القفلي بلا مخالفة لقانون تصوي مشهور ومخالفا
للكم من يجمع الاحتراز عن التصو كما سيجي على ما لا يمكن معرفته بل رجوع إلى قواعد التصو
لا تعاقبه عليها على ما توقعه لان التصو عين ما هو الأصل وبين ما هو خلاف الأصل والاحتراز عما لا احتراز
عن جمع كثير من خلاف الأصل وأما هل يكون الضعف دون التقيد القفلي أم لا فالخالف الثاني وان
نوه بعض الأفاضل انه لا تقيد في جاني أحد من جوانب جاني أحد ما لا يخص المعين
فلا يكون ظاهر الدلالة على الشخص المعين المراد لكن لا يثبت أنه ذكر التقيد من غير ذكر ضعف التأليف
كما هو له لا بأس باعتمادنا نحن المتقدم كما في العكس ويمكن دفع استدراك ذكر التقيد لا غنا عن ضعف
التأليف عنه أيضا بان ضعف التأليف لا يفي عن التقيد المعنوي وذكر التقيد لا التقيد القفلي الآن
المستفاد أراد استيفاء بيان التقيد فذكر التقيد القفلي لاستيفائه لانه بشرط الخلوص عنه في
القصاص بعد اشتراط الخلوص عن ضعف التأليف اه وعن نقي التقيد عن جاني أحد من جوانب الحفيد
وكتب أيضا قوله وان كان الخ قال عك تقديم السبتي وتقديم المفعول وتأخير المبتدأ مثلا اه ومثال
ذلك قولنا لا امرئ الناس ضارب زيد وكتب أيضا ما منه التميم أي سواء كان كلها جارا على قانون التصو
أو بعضها كتقديم المستثنى في بيت الفرزدق **(قوله وجرنا)** أي يقولنا وان كان الخ **(قوله لا يفتي الخ)**
تعليل لفساد ما قبل الخ اه جري **(قوله وجب زياتا التقيد)** أي زيادة التقيد بتقيد **(قوله وهو بما)**
يقبل الخ تعليل لحذف تقدير وجعلنا التقيد عملياً لا محالاً لأنه ما يقبل الخ **(قوله أي لا يكون أي)**
الكلام وكتب أيضا قوله أي لا يكون الخ بيان للحمولة بعدد والعطف فيكون بالنسبة الداخلية على
المعطوف عليه في قوله والتقيد لا يكون الكلام الخ فاعرفه **(قوله في انتقال النظم)** حال الخطأ ان
أراد الخلل الواقع للتكميل في انتقال ذهنه فلا يصح أن يتسبب عن إيراد اللوازم إذا لم يرد العكس وان أراد
الخلل الواقع للسمع في انتقال ذهنه فلا يصح أن يطلعه بعدم ظهور الدلالة انالام بالعكس ويمكن أن
يجاب به أن أراد الأول للناسق ربه أعني الخلل الواقع في النظم ومسببه عن الإيراد باعتبار معنى العلم
والظهور أي يصرف الخلل ويظهر بالآراء وأراد الثاني وتعليل عدم ظهور الدلالة باعتبار معنى العلم

الافتقار وفيه نظر لخوار الخ يحصل التقيد القفلي باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون التصو وهذا يظهر من ساد ما قبل انه لا حاجة في بيان التقيد في البيت الذي ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له لان ذلك جائز بانفاق النفاذ لا يفتي أنه موجب زيادة التقيد وهو مما يقبل الشبهة والضعف (وأما في الانتقال) عطف على قوله أما في النظم أي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال النظم من المعنى الأول المفهوم بحسب القصة إلى الثاني المقصود **(قوله وعلى الثاني لا يصح)** ما ساق في الخ أي لا يستلزم أن يكون التقيد بأمور مخالفة لقواعد النصوص لا معنى للاحتراز بالنحو الا عن أمور مخالفة له **(قوله الا)** وقد قامت عليها الخ راجع في المعنى إلى الشترين في قوله فلم يكن الخ فانه متى قامت القرينة الواضحة اتفق التقيد القفلي وان حصل ضعف التأليف **(قوله لما أنه)** حيث نال الخ على مخالفة وقوله لان النواحي علة لقوله ولا يكون وجود التقيد الخ

والظهور أيضا اهـ ومثله في الفري ثم قال ويجوز أن يراد بالاعم من كل منها واثق أن يحمل قوله في انتقال
 الذهن على حذف الخافق أي في طريق انتقال ذهن السامع اهـ والذي اختاره المحققان المراد من
 السامع وأن المراد بالانتقال في الانتقال بطل الانتقال من الأصلي إلى المراد وبعدم ظهور الدلالة بطلانها
 المراد من اللفظ ولا شئ في بطل الانتقال بسبب عن إيراد استكمال الوازيم البعيدة المذكورة وسبب بطل
 انقضاء المراد من اللفظ وبسبب الاعتراض على أن المراد بعدم الظهور انقضاء **(قوله)** وذلك بسبب إيراد
 الوازيم البعيدة الخ فإن قلت ماذا أولد لازم واحد غير مقترن واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين المزموم
 يحصل التعقيد ولا تعرض في الكلام قلت عدم التعرض له لنزومته اهـ سم وكذا يقال فيما لا أريد
 باللفظ مالم ينه وبين معناه علاقة وكتب أيضا قوله الوازيم البعيدة أي جنس الوازيم فيصدق بالواحد
 أو بالجمع باعتبار المواد وعلى هذا فتعد الوازيم مفهوماً لا أولي وقوله مع خفاء لقراء لا يمتنع حتى لو انقضت
 لم يضر وان كان اللازم بعيداً كما أنه لو كان اللازم قسراً بالواسطة لكن القترية متخضة بكون مضراً كما
 أو رد ذلك عليه اهـ سم وكسب على قوله أي جنس الوازيم مانعه ومثله يقال في قوله القرائن أم قوله الوسائط
 فوصفه بالكثرة في الجملة على إرادته بالجنس وبضيق على أن الجمع باعتبار المواد وان كان أن يقال هو عليه
 يسكن لواقع الأول الجواب بأن الجمع في الوازيم والوسائط لأن الغالب أن تحقق التعقيد عند تعدد اللازم
 والوسائط فوصف الوازيم البعيدة لا تقتضي الوسائط الكثيرة أي ما فوق الواحد كسبب على قوله
 لم يضر وان كان اللازم بعيداً مانعه كسبب كثير لما ذكرناه عن المضيف اهـ خسرو وكتب أيضاً مانعه أي أو
 المزمومات كما في البيت الثاني بقوله الوازيم تغيب لا تعيد ثم مذهب المصنف في الجواب والكتابة أن الانتقال
 من المزموم إلى اللازم فكان الأول أن يقول بسبب إيراد المزمومات تأمل ويصح أن يكون المعنى بسبب قصد
 الوازيم وإرادته من المزمومات فلا اعتراض **(قوله)** إلى الوسائط أي بينهما وبين المقصود والوسائط من اللازم
 به هذا لانها إذا كتبت بعد معنى المطلوب فلا بد من واسطة بينها وبينه اهـ سم **(قوله)** الكثيرة المراد بالكثرة
 ما فوق الواحد اهـ سم **(قوله)** ما يطلب أي ما ليس إلى أن البعد وان كان هنا وسائطاً إلى القريب الذي هو
 المطلوب الأقصى للعاشق إلا أن حيث أنه في نفسه بعد خلق بأن يسوق طلبه هناك أن حلت السنين على
 ظاهرها فإن جعلت مجرد التاكيد فلا شئ في ذلك باختصار العبارة إنما الوضع على التسوية **(قوله)**
 عنكم) منه تلي بعد المعنى بعد ادعى عنكم وفيه إشارة إلى أنه لا يرضى نسبة البعد إلى ما هو محبوب فضلاً
 عن نفسه اهـ عبد الحكيم **(قوله)** وهو الصحيح أي روايته بوردية وكتب أيضاً قوله وهو الصحيح أمالاً نهيت
 عنده نقل صحيح وأمالان الصحيح في معنى البيت ما ذكره الشيخ وهو مبني على الرفع اهـ جري **(قوله)** وهم لان
 نسبة ما عطف على تقربوا وعلى بعدوا كلاهما لا يصح أمالاً لأنه يقتضي أن سبب النوع الذي جعل
 كتابة عن الحزن على طلب البعد وهو لا يصح ادعته القريب الذي يلزمه السرو وكما قاله التقرب أو ما الثاني
 فلانه يقتضي أن السبب الذي جعل كتابة عن الحزن مطلوب وجبته يقال ان كان الحزن حاصل فلامعنى
 لطلبه وان كان غير حاصل قلنا ليس ذلك من عادات الحبيب وعكس أن يشتت الشئ الأول ويوجه بان المراد يطلب
 ذلك أنه معرض به فلا يكون التصب وبعثاً والمطلوبين بانه لا أصله تأمل **(قوله)** التصديق أي العيان **(قوله)**
 جعل سبب النوع الخ عبارة عرق فقد عبر سبب النوع لينتقل من معناه إلى لازمه الذي هو وجود
 الحزن الذي يحصل كثيراً عن فراق الاحبة وهذا أمر سريع الإدراك ولهذا يقال أبكاهم الله كناية عن
 أسرته وأضحه كناية عن سرور أصحاب في هذا الكتابة لكن أخطأ الخ ومنه يعلم أن قول الشارح كتابة
 عما يلزم فراق الاحبة أي كتابة عما يلزمه فراق الاحبة إذا الكتابة بالحزن والحزن لازماً لكل من سبب
 النوع والفرق أن قول الشارح جعلوا يحمل لاجلها خرافيق النوع يقتضي أن الحزن ملازم
 وسبب السبب النوع والكل صحيح فيصعب أن يكون كل من الحزن وسبب النوع لازماً ملازماً ولو كون
 السبب ملازماً للحزن هو الموافق لمذهب المصنف من أن الكتابة ذكر اللازم وهو إرادة اللازم **(قوله)** عما يلزم

وذلك بسبب إيراد الوازيم
 البعيدة لغيره إلى الوسائط
 الكثيرة مع خفاء القرائن
 الدالة على المقصود كقول
 الآخر وهو عيسى بن
 الاحنف لم يقل كقوله لثلاث
 بنوهم عوداً الضمير إلى
 الفرزدق ما طلب بعد انذار
 عنكم لتقربوا (ونسكب)
 بالرفع وهو الصحيح وبالنصب
 وهم (عيسى بن النعمان)
 (تصديقاً) جعل سبب النوع
 كناية عما يلزمه فراق الاحبة

(قوله) أو رد ذلك
 الخ) هـ هـ هي صورة ما إذا
 كان المزموم خفياً في نفسه
(قوله) وكذا يقال الخ
 فيه أنه حيث لم يتردد
 العلاقة بكون التركيب
 فاسداً لمعتقداً اهـ شيئاً اللهم
 إلا أن يكون هناك قول بعدم
 اشتراط العلاقة **(قوله)** فتعد
 الوازيم) أي كما إذا كانت
 مقررات الكلام متمسكة
 بكل واحد منها عن ملازمه
(قوله) يجمع الخ) مدفوع
 أخذاً عما تقدم من عبد
 الحكيم **(قوله)** وبضيق أي
 الوصف بالكثرة وكذا ضمير
 هو ما ضمير عليه فهو جامع
 لكون الجمع باعتبار المواد
(قوله) فالأول الجواب الخ
 فيه أنه لا يسلم أن الغالب أن
 تحقق التعقيد عند تعدد
 اللازم

من الكا بنوا الحزن وأصاب
لكنا خطا في جعل جود
العين كناية عما جود
التساقط من الفسح
والسرور (فان الانتقال
من جود العين الى بطلها
بالدموع) حال ارادة البكاء
وهي حالة الحزن (لا الى ما
قصده) الشاعر (من
السرور) الحاصل
باللذة ومعنى البيت انه
اليوم أطيب نقسا بالبعد
والفسح وأوطنا على
مقاساة الاثر والاشواق
وأجمع غصصها وأحصل
لاجلها حزنا يفيض
الدموع من عيني لا تسبب
بذلك

(قوله في خالو العين) أي من
البكاء من الدمع فان هذا
يحتاج لاعتبار السرور
والاطلاق لا يحجز الاطلاق
(قوله وكأني) أي من جود
العين فهو مثال فان (قوله
فوصف العين بالجوهر) أي
زوما (قوله على طريق الجاز
المرسل) أي من اطلاق اسم
الحمل وارادة الحال أو إلى
طريق الجاز العقلي (قوله ان
كان مصدرا لازما) أي من
قولهم سرير يحصل سرور
وقوله وان كان معسدا أي
من قولهم سرير سرور وثبت
(قوله لا لما تناسب القائم) أي
لان المقصود انصاف الشاعر
بحصول السرور ولما نسبته
للشعر المعطوف به وعليه

أي عرفانا اعتبار الغالب (قوله من الكا بنوا الحزن) الكا بنوا حال والانتكاس من الحزن وقد
كتب الرجل بكاء كعلم يعلم كانه يوكا به مثل رافة رافة اه قري (قوله والحزن) عطف حسب على
مسبب (قوله لكنه أخطأ) أي عند البكاء والافوه وجه صحيح كاذر في الشرح أنه استعمل الجود في خالو
العين مطلقا مجازا استعمالا لا ينبغي المطلق ينبغي بالمرور عن السرور اه جري وكتب ايضا قوله لكنه
أخطأ لم يتحققه كل حقيقة جرت عادته بالبكاء التجوز عن المعنى دائما كما عن جود العين الى بطلها
بالدموع أو ان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة معصية كما عندنا في عدم البكاء مطلقا وكما
عنه الى السرور ويحتل ليس يقبل الا لا مغير منقول حتى يرد عليه أنه لا يسترط النقل في أحاد الجاز عند
المحقق بل لان تعارفهم على خلافه مع الأذهان عن الانتكاس اليه كما في فصول البديع وبظهر وجه
تقطعة الشاعر وان جعله من استعمال المقتضى المطلق لا يقيد اه فترى ملخصا (قوله جود العين) الجود في
الاصل انقضاء المانع وعدم سبانه لعرض ردفه وانما يكون ما لحقيقة في المانع وصف العين بالجود على
ارادته مع المعاني طريق الجاز المرسل أو بالحذف ونقل الفري فيما يأتي عن الصاح ان العين الجود لا انعم
لها وعليه في هذا خالوها من الدمع لكنه لا يناسب قول المصنف فان الانتقال من جود العين الى بطلها
بالدموع لان المصدر من بطلها بالدموع خالوها منها فلا يكون معنى جود العين على كلام المصنف لتقارب
المستقل عنه والمتنقل اليه (قوله والسرور) ان كان مصدرا لازما كما هو المتبادر من تقرير الصاح على
ما في الحفيد فالمر ظاهر وان كان متعديا كما في الحفيد من كثير من كتب اللغة اخرج الى بعده عن انبيا
للمسهول لانها تناسب القائم (قوله فان الانتقال) على قوله خطأ والمراد ان الانتقال بلا واسطة ومن غير
خلل أو نحو ذلك لا مطلقا اه سم وجعل الشيخ يس قوله فان الانتقال على فعل البيت مثلا للخلل
في الانتقال والمعنى وانما كان في ذلك خلل في الانتقال لان الخ يوصف في كلام سم بان أخطأ من كلام
الشارح لان المتن فكيف يجعل كلام المتن على كلام الشارح اه وقد يقال يمكن أن الشارح
أشار الى أن ذلك على تحذوف تقديره أخطأ الشاعر في جعل جود العين الخ ويكون الشارح أظهر ذلك
المحذوف قائل (قوله الى بطلها بالدموع) خبر ان يعني خلوها من الدموع أي هو ينقل منه الى بطلها
بالدموع مطلقا ومنه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور (قوله حال ارادة البكاء) هذا القيد مهم ومن
لفظة البطل والمذكور في الصاح ان العين الجود لا انعم لها مطلقا اه فترى على ما في الصاح فجود
العين خالوها من الدمع فينتقل منه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور فتكون الواسطة واحدة (قوله لا الى
ما قصده من السرور) أي لم الانتقال الى ما قصده من السرور يحتاج الى واسطة ولم بين ذلك لانها لا في
الطول ويمكن أن يبين بانه ينقل من جود العين الى انتفاء الدمع منها ومن انتفاء الدمع منها الى انتفاء الحزن
ونحوه فان ذلك هو السبب في انما في الدمع ومن انتفاء الحزن ونحوه الى السرور اه سم وقوله الى انتفاء الدمع
الخ المناسب لكلام الشارح أن يقال الى انتفاء الدمع منها حال ارادة البكاء ومنه الى انتفاء الدمع مطلقا ومنه
الى انتفاء الحزن الخ وكتب ايضا ما قصده ولهذا يقال في مقام الدعاء بالسرور ولا زالت عنك جامدة (قوله
ومعنى البيت في اليوم الخ) فيها اشارات الى أن العين ليست للاستقبال بل لتأكيد كما قاله في المطول ونظر
ذلك قوله تعالى سنكتب ما قالوا ونحضره اه سم وايضا حه أن العين موضوعة للاستقبال والتأكد
فاستعمل هنا في مجرد التأكد استعمالا لا في جزم معناه كما في يس وغيره وقد أسلفنا أنه يصح أن تكون
للاستقبال أيضا (قوله أطيب) بالتصنيف كيدل عليه مقوله في المطول وأريد بطلب الفراق طيب النفس
وتوطين عليه اه وان كان التشديد هو المناسب بقوله وأوطنا (قوله والاشواق) أخذ الاشواق بطريق
اللازم لانه يازم من الحزن على بعد الحبيب الاثنائي اليه (قوله وأجمع غصصها الخ) كل من صغير غصصها
ولا جملها راجع الى الاشواق لاهلها ولا حزان لئلا يصيبها لتقديره أحفل لاجل الحزان والاشواق حزنا وقوله
لاجلها أهله اه احتمال أي لاجل الاثنائي أحفل ذلك لانه يسبب عنه ما يلهو وعلة حزنا اه يس وكون

الى وصل يدوم ومرة
لاتزل فان الصبر مفتاح
الفرج ومع كل عسر يسرا
ولكن بداية نهاية والى هذا
أشار الشيخ عبد القاهر
في دلائل الإيهام والقوم
ههنا كلام فاسداً وردناه
في الشرح (قيل) فصاحة
الكلام خلوها عما ذكر
(ومن كثرة التكرار وتتابع
الاضافات كقوله)
وتسعدني في غمرة بعد غمرة
(سبح) أى فرس حسن
الجرى لا تسعبد لكها

(قوله وفي الجواب الاول تلر
الخ) قد يقال المراد بتعدد
الوصل والمرة حصولهما
شبا بعد شئ اذهما قولان
بالتشكيك وليس المراد
أنهما يحصلان ثم يفقدان
ثم يحصلان وهكذا على أن
التعدد لا يستدعي الفصل
بالضم (قوله فلو قال المصنف
الخ) فبما هي هياضت
التسبة على شرط التتابع
مع أنه شرط سواء كان معه
تداخل أم لا (قوله ثم الاظهر
الخ) هذا على أن التقيد
بقوله في خبارة لغرض
قضاء الغرور ويجوز أن
يكتفى بغيره من قطعها
فانهم (قوله ثم الخ) فبما هي
وان اتفق القلب على هذا
لكن لا وجه للتفصيل حيث

الاشواق له العمل غرظا هذا الظاهر ان علته نيل الوصال والمرة والظاهر أنه عليه لمزنا تقمعت عليه
وأن قوله لا تسبب عليه لجميع الافعال المتقدمة للعمل فقط (قوله الى وصل يدوم) راجع لقوله لتقربوا
وقوله ومرة لاتزل وراجع لقوله لتجعدوا وكتب أيضاً قوله الى وصل يدوم ومرة لاتزل وفيه أن المضارع
لا يفيد الدوام وانما يفيد التجدد ويمكن أن يجاب بان المراد بدوم تجددهم ولا يزول تجددها والمضارع يفيد
الاستمرار للتجدد بمعنى التمام أو أن المراد من المضارع هنا الدوام بقرينة التمام لا التجدد وفي الجواب
الاول نظراً لان تجدداً وصل والمرة تقتضي تخیل البعد والخزن (قوله ومن كثرة التكرار) أى تكرار
اللفظ الواحد فضلاً عن أوجه وأسماء الظاهر أو مضمره اه جري وانما شرط هذا القائل الكثرة لان
التكرار بلا كثرة لا يحل بالفصاحة فعلمه والالقيح التوكيد اللفظي (قوله وتتابع) أى ومن تتابع
كما قاله عرق فهو معطوف على كثرة لاعي التكرار وحيداً يكون صاحب هذا القيل مشروطاً بفصاحة
الكلام خلوها من تتابع الاضافات وان لم يتكرر ورثع ذلك قول الشارح فبما هي وتتابع الاضافات، مثل
قوله لم يقل وكثرة تتابع فتأمل وكتب أيضاً قوله وتتابع الاضافات نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر ان
الصاحب قال هياك وتتابع الاضافات وكذا أنها تستعمل في الهجاء كقوله

يا علي بن حزة بن عمارة أنت والله نطفة في خياره
ويتضح منه أن المراد بالاضافات ما فوق الواحد وأن التتابع لا ينافي وقوع غير المضاف بين المضافين فلو
قال المصنف ومن كثرة التكرار والاضافة كان أظهر وأخصر اه يس ومثله في الاطول قال الفري
ع لم يضم العين المهمله والخيار القناع وليس يعري أصل ثم الاظهر أن المعنى على القلب أى أنت خبابة
في نطفة والمقصود صفة البرودة السامة لان الاخبار باريد الطبع وانما وضع في وسط النجاسة عفت البرودة
وأما ما يذهب برودة النجاسة في وسط الاخبار حتى لا يكون ثم قلب بغير ظاهر نعم ان جعلت في جميع مع فلا
قلب اه بعض تلخيص (قوله كقوله) أى أيا القلب اه مطول وكتب أيضاً قوله كقوله لو قال
كافي المطول فكثرة التكرار كقوله الخ ليكون عدلاً لقوله الا في وتتابع الاضافات مثل الخ لكان أحسن
(قوله وتسعدني) أى تعين ولا يفتى مالى لطيف ذكر الاسعاد في الغرر مع السبح لان الغرة في الاصل
ما يفرق من المله ثم استعمل في الشدة مطلقاً اه يس وكتب أيضاً قوله وتسعدني قبل المراد ما سعدني لانه
أراد الاخبار ما ساعد عني في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استقصاء الصورة الاسعاد الاقرب
أن يراد الاستمرار للتجدد بقرينة المقام اه فتى (قوله سبوح) فقول بعض فاعل يستوي فيه المذكر
والمؤنث من السبح وهو السليسة في الملوحة لاقه على جرى القوس مجازاً كعاصره العلامة في
أساسه خلافاً لما يقتضيه قول صاحب الصحاح سبوح القوس من هو فرس سابع اه وإلى التعوز
أشار الشارح بقوله كأنهم تجري في المله (قوله حسن الجرى) كان الواجب أن يقول حسن الجرى كما
عبر به في المطول لان القوس مؤنثة ويمكن أن يكون ذكرها باعتبار تواليها لمثلها كروب مثلاً وأما تأويلها
بأنه لكان في الحفيد فبما هي أن ليل اسم جمع فلا يطلق على الواحد هذا وفي القاموس أن القوس تقع على
الذكر والانثى ومقتضى وقوعه عليها مع عدم طاق الهاء المؤنثة ذكر كبير صغير وصفته كبريوت كقص
عليه أو حيوان أو أن يربى مؤنث كما أن عالم غير واعد كمن مؤنثة أو الحواها مطلقاً مؤنث مطلقاً ككلمة
ولهذا قالوا لا دليل على التأنيث في قوله تعالى قالت قلها بتأنيث الفعل نعم في الصباح ان ابن الانباري
قال رجاء الوافرة وحكامونس مما طعن العرب وعليه فليس دعوى الهامد كروا والمزبون مؤنث كذا
في يس وما نقله عن ابن الانباري ويونس ذكر في القاموس ولا يخفى أنه يشك ما ذكر على تأنيث ضمير القوس
في قوله لا تسعبد لكها كأنهم الخ وتأنيث ضمير وصفته في قول المطول وأراد أن يفسر حسن الجرى الى الآن
يقال التأنيث باعتبار التأويل بالذاتية ونوش في قوله حسن الجرى بأن المناسب لقوله وتسعدني الخ أن
يقول شديداً الجرى لان شدة هو الفنى يترتب عليه الاضافات من العدو وأجيب بان المراد حسن الجرى لقوة

جرها وسهولته لاسمها فقط **(قوله)** كأنها تجري الخ فيه إشارة إلى أن قوله يسوح مجاز لان الساج
والسبوح من سج في المصغرة استعماله مصرحة سبعة **(قوله)** حال من شواهد أي لان ثبت التكررة اذا
تقدم عليها أعرب سالما **(قوله)** شواهد أي دلائل كأشاد إليه الشارح بقوله علامات دالة فائدة أن تعدية
الشهادة على الضرر واجب أيضا بان الشهادة بغيرها لا تقرر ضرر عليها لان هذه الشهادة توجبها في
المعادل والمالهات **(قوله)** فاعل الطرف لا يعتمد على الموصوف وهو يسوح اه يس وفي سم ويجوز أن
يكون مبتدأ والطرف خبره مقدم عليه اه **(قوله)** من نفسها من هذا ابتدائية **(قوله)** قيل قاله
الزوزني اه يس وكتب أيضا قوله قيل التكرار الخ حاصله أن التكرار ذكر الشيء مرتين فهو مجموع
الذكرين ولا يصدق بتثنية الذكر لعدم فاصل عن كثرة ذلك لانه تعدد من ترسيع الذكر فليس في البيت
كثرة التكرار ولئن جعل التكرار هو الذكر الآخر فثبت التكرار وان تحقق به تعدده لكن الظاهر أنه
لا يكتفي مجرد تعدد في وجود الكثرة بل لابد من زيادة على مجرد التعدد ترسيع مثلا وحاصل ما أجاب
به أن التكرار اعادته في الذكر مرة بعد أخرى فهو الذكر الآخر والكثرة تقابل الوحدة فتحقق كثرة
التكرار بمجرد تعدده وانه حاصل بتثنية الذكر اه سم والاولى يظهر منبج الشارح أن يكون صاحب
القول والشارح متفق على أن التكرار هو الذكر الثاني لا مجموع الذكرين والخلاف بينهما فيحصل به
الكثرة فصاحب القول يقول الكثرة لا تحصل بذكره ثالثا بل بذكره اربعاً والحاصل بذكره ثالثا التعدد
لا الكثرة فالكثرة هي الزيادة على الوحدة يائين فأكثر والشارح يقول بل يحصل بذكره ثالثا لان المراد
بالكثرة هنا ما يقابل الوحدة ويميل على ما قلناه في تقرير كلام الشارح أن الشارح لم يجعل كلامه مع
صاحب القول الذي تفسيره الكثرة دون تفسير التكرار ويميل عليه أيضاً صاحب القول لو كان
يقول ان التكرار هو مجموع الذكرين لقال ولا يخفى أنه لا يحصل تعدد بذكره ثالثا فاصل عن كثرة وعلى
تقرير كلام الشارح كما ذكر في خبره وغيره من أبواب حواشي المطول وبإعادة خبره قال الزوزني
هنا تأمل وهو أن تكرار اللفظ ذكره ثانياً ولا شك أن كثرة لا تحصل بذكره ثالثاً فإنه يحصل به تعدد
وهو لا يقتضي كثرة فرد الشارح بان المراد الكثرة تقابل الوحدة ولا شك أنه يحصل بذكره ثالثاً التكرار
فحصل كثرة اه **(قوله)** لان المراد الخ وعلى تسليم أن المراد الكثرة العرفية التي انما تصق بالزيادة على
مجرد التعدد تقول هي أيضاً حاصله بذكر الشيء ثلاث مرات ناعلى أن الذكر الثاني تكرار النسبة إلى الأول
وتكرار آخر بالنسبة إلى الثالث وكذا الكلام في الذكر الأول والثالث أو تقول الاضافة في كثرة التكرار
من قبيل اضافة المسبب إلى السبب أي كثرة الذكر كالحاصل من التكرار ولا شك في حصول كثرة الذكر
بتثنية كذا في القري وغيره **(قوله)** حمله أي اجملته طائفة معروف بالقبول أول كذا في طريق
على الذكر والآخر والجنس جمل كافي الاطول **(قوله)** جراحومة الخ اضافة جراحومة الجندل للبيان
أي هي حومة الجندل وأبطل الشكل ان كانت الجراحومة حومة الجندل أو الكل المزاج كان العكس
(قوله) وهي أرض ذات بئر لا تتبشأ هكذا في الاسام والتي في الصحاح أنها نفس الزملة المستوية
التي لا تتبشأ ولما قرأ الشارح الجراحومة على الأرض جعل المراد من الجندل نفس الأرض أيضاً وان
كان معناه الحقيق الخارة إطلاقاً لاسم الخال على الخال ليكون أنسب بجراحومة المعنى الذي ذكره الشارح اه
من حواشي المطول **(قوله)** أرض ذات بحارة يخالفه ما في الصحاح الجندل بسكون التون وفتح الحال
البحارة والجندل بفتح التون وكسر الحال الموضع الذي فيها بحارة ويمكن التوفيق بينهما بما ذكره رحمه
الله بيان المراد إطلاقاً لاسم البحر على موضعه واما أن يقرأ الجندل بكسر الحال فيكون تسكين التون
لاجل الضرورة ناعلى أن أصله جندل بفتح التون فليس بذلك اه سم **(قوله)** وشعر أي نحو هدير
تكون الناقه فهو بالرفع لا يجوز في الهدير ويصح قرأه بغير أي وشعر الجمل كناية فيكون الهدير
مستعلا في حقيقته وهو توصيت الجمل ومجاز وهو توصيت الناقة **(قوله)** يشبهه العقل والنقل أما

كأنها تجري في الماء **(قوله)**
صفت يسوح **(قوله)** حال من
شواهد **(قوله)** علم
شواهد **(قوله)** فاعل
الطرف أعني لها يعني أن لها
من نفسها علامات دالة
على ثباتها قيل التكرار
ذكر الشيء مرة بعد
أخرى ولا يخفى أنه لا يحصل
كثرة بذكره ثالثاً وفيه نظر
لان المراد بالكثرة هنا
ما يقابل الوحدة ولا يخفى
حصولها بذكره ثالثاً **(و)**
تتابع الإضافات مثل **(قوله)**
جراحومة
الجندل اصحى فائت
بجراحومة من معاد ومع
فقه اضافة جراحومة
إلى جراحومة الخ حومة
نائب الاجر فصرها
الضرورة وهي أرض ذات
بئر لا تتبشأ والحومة
معظم الشيء والجندل
أرض ذات بحارة والجبع
هدير الجمل ونحوه وقوله
فائت جبراً من معاد أي
حيث ترادف الجندل وتجمع
صوتك يقال فلان جبراً
منى ومعجم أي حيث أراد
وأسمع صوت كذا في الصحاح
فظهر من هذا ما قيل ان معناه
أن تجوز ترين منه معاد
وتسمين كلامها وفساد
ذلك مما يشبهه العقل
والنقل **(وقم بغير)**

النقل فاقبل عن الصالح أو ما العقل فلان المناسبات أن يكون داعي الأمر بالتصويت معاص غير المصوت
له لاسماع المصوت لصوت الغير ويحذره أنه انما يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت افعال
الصوت . وأما اذا كان الغرض اظهار النشاط كالبلابل ترتب مشاهدة الأوزار والاوزار فلا ورب ما يؤيده
أنه لا يقتصر في داعي الأمر بالتصويت على السماع بل ضم المبالغة بل بل قدمه أو ما يقتضي أن يقال معنى
شهادة العقل بفساده أنه يحكم بفساده فيوجه بخلاف النقل وغ مندوحة اه جرى وقوله اظهار النشاط
أي نشاط تلك الجملة كيدل عليه عبارتان يعقوب ونفسه أو ما اذا كان المقام مقام اظهار أن المأمور
في موضع النشاط والطرب برؤية المحبوب وسماع كلامه كان المناسبات هي أي اهتزي واطري من شهود
سادس وسماع كلامه اه وقوله ورب ما يؤيده ما لم يأت في الغرض من سماع الصوت لم يكن ذكر الرؤية
وجه قال شيخنا الماوي في شرح الفتن قد قال الغرض من الأمر بفعل ما يرضي المحبوب ويستعطفه
ووقع ذلك النقل مع رؤيته وسماعه أم وأقوى من وقوعه دونها اه أي فالجواب عن رؤيته الجملة
وسماع صوتها أم وأقوى في طرب المحبوب بنوا بساطها ورضاها تأمل ووجه السراي القصاد نقلان
المحب اذا رأى المحبوب ففعل واندهش فيفسد عليه طريق الكلام والفساد نقلان من لابتداء الغاية
فابتداء الرؤية من محادثه الرامية إلى المربية اه وفيه من الابتدائية تدخل على الرقبة أيضا فخورايت
القوم من أولهم إلى آخرهم ووجهه عند الحكم شهادة العقل بأنه لو كان كازعم هذا القائل لكان المعنى
اصحى أي أنها الجملة فان كان يمكن سمع في صوت سعادته أنه لا يحسن في نظر العقل طلب التصويت عند
سماع صوت المحبوب بل اللائق طلب الاضغاد عند سماع صوتها فكان الواجب على هذا الزعم أن
يقول اسكتي وأصقي واصني اه وما عن ابن يعقوب والسراي يبيدان سعادته بسماعه كما أنها
محبوبة لتغيره ولو لا مانع منه وكتبنا أيضا قوله والنقل مستغنى عنه لانه قد بين فساد من جهة النقل
بكلام الصالح والتفريع عليه بقوله فظهر فساد الخ فكان الأولى أن يقول والعقل يشهد أيضا بفساده
(قوله لان كلام كثر التكرار في قوله فلا يحل بالقصاحة) اعرض عليه ما قد استضعف في المطول
كلام من وجه تنظر المصنف في زيادة اشتراط الخلو عن التكرار في السمع في فصاحة المفرد مثل هذا
الكلام فتردق مع قول هذا عملا ووجهه وأجيب بان الكراهة في السمع معنى مناسب للاختلال لان
الفصاحة كما يحببت عن استعمال ما ينقل على اللسان يجببت عن استعمال ما يكره في السمع فلا يزم من
عدم افضاء الكراهة في السمع الى النقل على اللسان عدم اخلاها بالقصاحة بخلاف كثرة التكرار وتتابع
الاضافات فانها من حيث هما لاجهة لاختلالهما ما وانما اختلالهما لافضائهما الى النقل بشهادة الذوق
لا يقال التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كاليجب الاحتراز عن الثاني يجب الاحتراز عن الأول صوابا
لكلام الفصاحة من القفو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار يحمل بالقصاحة أيضا لا نقول ليس
المراد من التكرار الذي دعي اخلاها بالقصحة أن يكون الثاني لغوا محضيا يستفاد من الأول ما يستفاد منه
كما يشهد أمثله في المراد منه صور التكرار ورب ما يزمه الفصيح لسكونه فلا تختل فصاحته بخلاف
الكراهة في السمع اه فري بعض تصرف ويحت فيما يقتضيه كلام الشارح وصرح به المحقق الفري من
حصر جهة اخلاها بالقصاحة في النقل بانهم قد يرويان الى الكراهة في السمع دون النقل فيحصل
الاختلال بالقصاحة وأجيب بأن ذلك على تقدير تسليمه نادر بعيد قل بلقت البه وباه أهل يدفع الندهش
جهما اذا حصل منهما كراهة في السمع على ما تقدم من الاستفاد من زيادة اشتراط الخلو عن الكراهة في
السمع باشتراط الخلو عن الكراهة في السمع (قوله وقد وقع) فاعله قوله لمثل دأب الى آخر آيات نفسي
في محل رفع كانه قال وقد وقعت هذه التراكيب في القرآن مع اشتغال التكرين الأولين على كثرة الاضافة
والثالث على كثرة التكرار أو القاصد ضمير يعود على كل من كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقوله مثل
الخ يدل من الضمير بل بعض أو استثنائي يأتي كانه قيل ما مثله فقال مثله قوله تعالى مثل دأب يقول نوح الخ

لان كلام كثر التكرار
وتتابع الاضافات ان نقل
اللفظ سيمع على اللسان فقد
حصل الاحتراز عنه بالتأخر
والاقل لا يحل بالقصاحة
كيف وقد وقع

(قوله وعنه مندوحة) قيد
بذلك لانه اذا خالف النقل
ولم يكن عنه مندوحة
وجب ارتكابه بضرب من
التصور (قوله مع رؤيته
وسماعه) أي رؤية المحبوب
وسماعه فهو من اضافة
المصدر لفاعله وصرح غير
ذلك (قوله فكان الواجب
الخ) المهم الآن يجعل
الصحيح مجازا عن النشاط
ولا يمكن جعله كانه لا يحتاج
الاستعمال في المعنى الحقيقي
اه عبد الحكيم وفيه على
الوجه الاول في معنى كلامه
انه حيث كان يسمع كلام
المحبوبة يناسبه ان يصغي
لان يأمر الجملة بالنشاط
فافهم (قوله معنى مناسب
للاختلال) أي يناسب عهده
من محلات الفصاحة (قوله
لا يقال التكرار الخ) أي
ما تقدم مسلم في تابع
الاضافات وأما كثرة
التكرار بل التكرار فضلا
عن كثرة فهو مثل الكراهة
في السمع الخ

(قوله في التنزيل) وفي السنة أيضا كقوله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن
 الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وتلخيص الانشادات
 (قوله ونفس وما سواها) اورد عليه أن التكرار في جميع السورة فلم يخص هذا الآية ويمكن أن يجاب به
 انها خصها بالتتابع التكرار فيها لا بد على غيرها تأمل (قوله ملكة) واعلم ان الصفة للحاصل لا لسان في أول
 أمرها سمى بالان التصف بها بقدر على ازالة انفاذا ثبتت في محلها وقصرت بحيث لا يمكن التصف
 بها انما التماسى ملكة اه سم (قوله كيف راضة في النفس) اقل ذلك انها من الكيفيات النفسانية
 وهي اقسام الكيف الأربعة وعبارة اليوسى في حوائج المختصر الكيفيات أنواع أربعة الكيفيات
 المحسوسة وهي اماراضة كالأودا والعسل وصفرة الذهب وتسمى انفعالية وغيرها راضة كحمر فاخل وتسمى
 انفعالات ككيفية الكيات كالزجاجة والقرينة والاستقامة والاشباع والكيفيات النفسانية أي
 المختصة بذوات النفس وهي الحيوانيات دون الجادات والنباتات كالحياة والادراك والجلها لات والاشذات
 والاكلام ونحوها وهي اماراضة في النفس وتسمى ملكات كلكل العلم والكتابة وما غير راضة وتسمى
 أحوالا كالمرض والفرح والكيفيات الاستعدادية أي القسمة استعدادا أي انفعالاتهم في القول اترما
 اما بسبوه كاللبن وتسمى الاقوة واما بصوره كالملاية وتسمى القوة اه وكتب أيضا قوله راضة فيه
 أن الكيفية عرض والعرض لا يبيق زمانين فكيف يقول راضة وأجاب ع ق بقوله راضة يورخ
 أمثاله أي تواليا اه وخرج قوله راضة الحال كحمر فاخل وصفرة الفجل وقوله في النفس الراضة في
 الجسم كالساكن (قوله والكيفية) أظهر في عمل الاضمار لان المقصود الكيفية من حيث هي سواء كانت
 راضة أم لا أو لا تكون عودا الضمير أو أضر على النفس وان كان بعيدا (قوله لا يتوقف لعله على تغل
 الغير) أي وان استازم في بعض الصور كالادراك والعلم والقدرة ونظائرهما فانها لا تتصور بدون متعلقاتها
 أعني المدرك والمعلوم والمقدور ولكن ليس تصوراتها متوقفة على تصور المتعلقات معلولة لها كإلى النسب
 بل تصوراتها مستازمة لتصورات متعلقاتها وكذا الحال في الكيفيات المختصة بالكيان كالاستقامة
 والاشباع والتشليل والتربيع فلا يخرج عن التعريف ثم يخرج عنه الكيفية المركبة لتوقف تصورهما
 على تصور الاجزاء وكذا الكيفيات النظرية لتوقف تصورهما على القول الشارح لهما لان تكلف
 ويقال في دفع الأول المراد بالغير الامر الخارج عن حقيقة فندخل الكيفية المركبة ويقال في دفع الثاني
 المراد بالتوقف التوقف الكامل وهو الثابت في جميع الاحوال فخصر بالنظرى لانه لا يتوقف بعد العلم ولا
 يخفى أن مقام التعريف بأى ذلك وان صم في نفسه اه خسرو وقوله الكيفية المركبة كزارة الزمان
 المركبة من الحلاوة والحوضة وقوله الكيفيات النظرية أي المكتسبة بالنظرى المدركة بواسطة الحواس
 الرسم وقوله لانه لا يتوقف بعد العلم أي ولانه لا يتوقف على القول الشارح بحسب النفوس القدسية أي
 المطهرة كاللائكة فمن يفيض الله تعالى عليه علم الاشياء بلا واسطة حقاً ورسم هذا ووردنا الفرضي أن
 خروج الاعراض التسمية بهذا القيد لا يتم على المذهب المشهور وهو أن النسبة لازمة لتلك الاعراض
 لانها لها اذ يقال حينئذ تصور تلك الاعراض يستلزم تصور غيرها ولا يتوقف عليه فتدخل في تعريف
 الكيفية وانما يتم على المذهب الغير المشهور (قوله ولا يتوقف القسمة) المراد بالقسمة اعناها الاستزام أي
 لا يستلزم قسمة ولا علمها بل تارة يكون منقسما كحمر فاخل وتارة يكون غير منقسم كالعلم بالسطح
 وليس المراد بالقسمة القول والارام خلا للشي من التقسيم ولا يجوز (قوله والاقتمة) كذا خبر عادة
 كثير بادخال آل على الاقتمة وهو خلاف العربية (قوله في محله) متعلق بالقسمة والاقتمة على طريق
 التنازع بناء على جواز في الجامدا وعلى أنه حذف من الأول دلالة الثاني وهو لسان الواقع قال سم كانه لان
 سائر الاعراض مع قطع النظر عن محلها لا تصور عليها القسمة ويوضح ذلك ما ذكره شيخنا السيد البليدي
 في رسالة القول ونسبه والعرض صفة انقسامها تعالى باعتبار الحمل كاهو معلوم فتعريفها القول

في التنزيل مثل دايقوم
 فوحذركم جردك عبده
 ذكرا ونفس وما سواها
 قالهما فجورها وقواها
 (و) الفصل (في التكميم
 ملكة) وهي كيفية راضة
 في النفس والكيفية عرض
 لا يتوقف لعله على تغل
 القصر ولا يقتضى القسمة
 والاقتمة في محله

(قوله لتتابع التكرار فيها)
 الخ أي أن تكرار الضمير
 الذي مثل به شديد التتابع
 فيها يختلف تكراره في
 غيرها فلا يقال التتابع
 في قوله تعالى فقدم عليهم
 ربهم بينهم أشد من التتابع
 فيمثل به فافهم (قوله
 لان التصف الخ) أي فخص
 ما ذكره لمحلها في الحال فقط
 فلذلك جمعت حالا وقيل
 ان توجه التسمية في كلامه
 أن التصف فيها بقدر على
 ازالة التصف في الحال ثم المناسب
 للشئ أن يقول لانها معرضة
 القول اذ المراد لا يقدر
 التصف به على ازالته الآن
 يقال اعتبر قد رتبة عليها
 بالمعالجة في الغالب فيصح
 كلامه بالتوجيه الأول

بالآثار متشكك والتفصلي عسمة بان معنى كون القبول ذاتاً أنه لا يحصل إلى أمر زائد على الجهل بخلاف
الكيف كالبياض فان قبوله القسمة باعتبار أمرين من الجهل والكم لا يرى أن الجوهر الفرد لا يبيض لا يتقسم
وما ذاك الالتفات لكم المتوقف على اجتماع جوهرين مثالي آخر ما قال فراجعوه به يتدفع ما عترض به
يس على كلام سم قدتر وكتب على قوله فتقسيمهم الخ مانصه أي في قولهم لكم ما يقبل القسمة لذاته
(قوله اقتضاء أولياً) أي ذاتاً وهو قيد لا تدخل كما سبقت (قوله الاعراض النسبية) من نسبة الجزئيات
إلى الكم لأن هذه الاعراض السبعة كلها تنسب بتوقف تعقلها على تعقل التفرع الاضافة تنسب بتوقف
تعقلها على تعقل نسبة أخرى والقول نسبة بتوقف تعقلها على المؤثر والمؤثر فيه وهكذا ولو كان المتوقف
عليها في الاضافة تنسبون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وان كانت كلها اضافات وكتب
أيضاً قوله الاعراض النسبية الخ بمعنى على أن الأمور القسمة لها وجود في الخارج حيث أدخلها في العرض
واحتاج إلى استخراجها والعرض موجود ولو لم يكن عند أهل النسبة أنها أمور اعتبارية فلا وجود لها في الخارج
وعلى هذا فهي خارجة بقوله عرض لأن هذا التعريف للمكان القائلين بأن النسب اعراض وأورده
تنصيصاً للأذهان اه وقال ع ق وما ينبغي التنبيه هنا أن وصف بعض الاعراض باقتضاء القسمة
وعندها ودخول النسب والاضافات في العرض واتصاف العلم باعتبار العرض اصطلاحاً فليس وفيه والـ
فالعلم في العرض اختصاصه بالموجود والنسب والاضافات اعتبارات والمصالح في العرض مطلقاً
لا يقبل القسمة ومنه العلم ثم انقسامه على منزهة أيضاً فلهذا نرى على صحة تعلقه بتعدد أمان قلنا ان
كل علم يتعلق بغيره يتقسم ليس هو وما ذكره بعض تغيير (قوله مثل الاضافة) وهي النسبة العارضة للشيء
بالقياس إلى النسبة الأخرى كاللون والبنوة وقوله والفعل هو كون الشيء مؤثراً في غيره كالقطع مادام قاطعاً
وقوله والادخال هو كون الشيء متأزعا في غيره كالقطع مادام منقطعاً اه تم (قوله وهو ذلك) هو الأولين
والثاني والوضع والملك فالأول حصول الشيء في المكان ككونه في مكان كذا أو في حصوله في الزمان
ككونه في ظرف في ساعة كذا أو الوضع هيئة حاصله للشيء بسبب نسبة جزئية بعضها إلى بعض وبسبب
نسبته إلى الأمور الخارجة حصة كاتصاف الفرد والملكية تحصل للشيء بسبب ما يحيط به وينقل به يقال
ككون الإنسان متقيماً أو متجماً اه بس (قوله الكميات) الكم عرض يقبل القسمة لذاته كالأعداد
والمقادير كالخط والسطح اه سم والمراد بقبول القسمة ما شمل وجودها بالفعل كالتي الكم المنفصل (قوله
النقطة) وهي طرف الخط والخط مقدار يتقسم في جهة واحدة فقط والوحدة كون الشيء بحيث لا يتقسم
إلى أمور متشابهة في الماهية سم وقوله في جهة واحدة هي جهة الطول والسطح مقدار يتقسم طولاً
وعرضاً والجسم مقدار يتقسم طولاً وعرضاً وعمقاً ويسمى الجسم التعلبي والثلاثة أعراض من قبيل الكم
وأما الجسم الطبيعي فهو الجوهر المروض لا امتدادات الثلاثة أعراض الطول والعرض والعمق التي هي أي
جانب الجسم التعلبي فالطبيعي جوهر والتعلبي عرض عارض له فاشكل المربع مثلاً أنه أي جوهره
جسم طبيعي وامتداداته الثلاث تعلبي وكون النقطة والخط والسطح والجسم أعراضاً هو مذهب الحكماء
وأما عند أهل النسبة في الجوهر فالنقطة هي الجوهر الفرد والخط جوهر يتقسم طولاً والسطح جوهر
يتقسم طولاً وعرضاً والجسم جوهر يتقسم طولاً وعرضاً وعمقاً وكتب أيضاً قوله النقطة والوحدة لا حتران
عنهما على مذهب من يجعلهما من الأمور الاعتبارية أو من مقولة الكيف اه حفيداً ما من يجعلهما
من الأمور الاعتبارية فلهما خارجان من الجنس وهو العرض لا من قسم الموجودات الاعتبارية بغير
موجودة وأما من يجعلهما من مقولة الكيف فيجب ادخالهما في التعريف بأن يقول تعريف يتناولهما
لأنهما من المعارف حيث نذكر اه سم وعلى أن النقطة من الكيف فهي من كميات الكم وأما الوحدة فلم يظهر
رجوعها إلى الكميات الأربع التي ذكرها أقساماً للكيف فليصر روي بعض شروح الهداية أنه فليضع
المحصار للكيف في الأقسام الأربعة لا دليل عليه سوى الاستقراء وهو غير تام اه من بس وكتب على

اقتضاء أولياً فيخرج بالقبول
الأول الاعراض النسبية
مثل الاضافة والقول
والانفعال ونحو ذلك ويقولون
لا يقتضي القسمة الكميات
ويقولون لا الأقسام النقطة
والوحدة ويقولون أولياً

(قوله من نسبة الجزئيات
إلى كلياتها) قال بعض
مناضليها ذاتاً أن هذه
جزئياتها كلياً كان كلياً
جنساً لها مع أنهم قالوا أنها
أقسام على قبيل فوقها
جنس اه وتقدم لأن
هنا نقول بأن النسبة جنس
للمعادن الكم والكيف
من الاعراض (قوله ان
وصف بعض الاعراض
باقتضاء القسمة الخ) رجا
بوجه أن الخلاف بين الحكماء
وبغيرهم في اقتضاء القسمة
وعندها وأما ذات الكم
والنقطة والوحدة فهي
موجودة باتفاق وليس
كذلك إذ يقول المتكلمون
وجود ذلك (قوله انقسام
العلم باعتبار العرض) أي
انقسام العلم باعتبار عرض
هذا انقسامه من تعدد
المعالم ومن كون العلوم
مقادير كالخط والسطح على
ما يأتي

قوله على مذهب من لم يجعله مالاً مناصه أى لم يجعله ماله من الاعراض وغيرهما من المقولات التسع
 فأثباتها لم يحصر الاعراض فيها بل الإجناس العالية وهما ليسا بمنسبين لما فتحتهما كذا فى القترى (قوله)
 ليخل فيمثل العلم أى بناء على الصحيح أنه كيف وكتب أيضاً قوله مثل العلم أى فإن اقتضاءه لمقتضى
 في محله الذى هو النفس وعدمه ليس اقتضاءه أو لباية له بل ثانوى أى باعتبار مقتضاه فان كان مقتضاه
 بسيطاً كالعلم بالجوهر الفرد كن مقتضى اقتضاءه ثانوى بالعدم المقسم في محله أو مركباً كالعلم بالجموع كل
 مقتضى المقسم في محله اقتضاءه ثانوى بالعدم المقسم في محله أو مركباً كالعلم بالجموع كل
 كان مقتضى اقتضاءه ثانوى بالعدم المقسم في محله أو مركباً كالعلم بالجموع كل
 لا علم واحد يقتضى انقسام محله بالثبات أو بتبعية الماهيات وان كانا جالين بان تعلق الجموع عندها علم واحد
 لكن لا يقتضى انقسام محله بالثبات ولا بالتبعية فالماضى أن كلا من التفصيل والتبسيط والاجمال لا يقتضى
 انقسام محله بالثبات ولا بالتبعية فلا موقع لقول الشارع مثل العلم الخ وعبارته الأطول وقوله لم يقتضاه أو لباية
 على ما سره حواشى التلخيص الخ يعلم واحد حافه لعروض الوحدة يقتضى الاقسام والعلوم يعلمون فانه
 لتعلقه بالمتعدد يقتضى القسمة ولا يخفى أنها لا تقتضى انقسامه والقسمة فى محله ما بل فى انقسامه
 قوله في محله لا حاجة إلى قوله اقتضاءه أو لباية ذلك وكأنه يحتاج اقتضاءه القسمة والقسمة فى التقيد بالاولى
 يحتاج عدم توقف التعلق على تعلق الغير فى التقيد بالاولى لانه قد يعرض للكيف التفسير فتوقف
 باعتبارها على القترى (قوله فقره ملكة) أى دون أن يقول صفة وكتب أيضاً فقره الخ فخرج
 على قوله أو لاولى كيفية راضية الخ أى من (قوله) اشعار به الخ يعنى أن لفظ ملكة يشعر بذلك لا يثنى
 هذا أن يكون فى التعريف لفظ آخر صريح يخرج التعبير المذكور عن أن يكون مفاعلة حتى يرد أن اللام
 فى المقصود للاستسراق فيخرج ذلك التعبير على أن لفظ المقصود ليس صريحاً فى انحصار الاحتمال اللام فى
 حد ذاته الجنب بل هو الأصل وانما حلت ضاعلة الاستسراق معونها المقام وقربته وقد خفي هذه القرينة
 فيكون لفظ الملكة أقوى اشعاراً (قوله من المقصود) أى جنس مقصود لا كل ما الظاهر أنه لا يحقق
 التعبير عن الكل بدون الروح (قوله ملكة يقتدر بها الخ) قال فى المطول فان قلت هذا التعريف غير
 مانع صدقه على الادراك والحياتية فهو ما يمتنع عليه الاقتدار المذكور قلنا لانتم أن هذا سبب
 بل بشرط ولولم قلنا ان سبب القترى ببلالة السبب الحقيقى المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه البلاء
 قال القترى صدقه على الادراك والحياتية فهو ما يمتنع عليه الاقتدار منوع غرضه من الملكة اذ
 لاشئ من المذكور ان ملكة أى فى السؤال اسقط من أصله وكتب أيضاً قوله يقتدر به بدون يقدر
 لئلا يمتنع على الملكة لما فى الاعتدال من المبالغة ويحتمل أنه إشارة إلى أنه يمكن مائة القدرة شكك تأمل يس
 (قوله من المقصود) اللام للاستسراق أى كل ما وقع عليه قصد التكلم وأراد أنه مطول قال القترى فان
 قلت أى حاجة إلى حل اللام على الاستسراق مع أن لفظ الملكة يبقى عنه لاستمرار تلك الملكة الاقتدار على
 التعبير عن جميع مقاصد بلفظ فصيح قلت الاستمرار ممنوع على لواز أن يحصل شخص ملكة بالتفرد على
 نوع من المعاني كالعلم أو القدم أو غيرها ولولم قلنى فى الحال على الاستسراق اشعار صريح بان الاقتدار على
 التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كافى في كون التكلم فصيحاً (قوله سواء وجد التعبير) أى
 عن المقصود أى جميعه أو هو بذلك التعبير عن جميع المقصود بان هو جلد التعبير عن ملكية أو وجد
 التعبير عن بعضه (قوله ليم) متعلق بمحذوف خبر قوله والمقول فى كلامه بالمعنى المصدرى فالقوله وقال بلفظ
 فصيح ليم الخ (قوله وأما المفرد) لما كان التعبير عن المقصود بلفظ فصيح مفرد خفياً جازاً ان لا يصور الاق
 صورته واحتتمل بقره كما يقول عند تعداد الخ أى جوى (قوله فكما تقول) أى من غير تقدير ما يصير
 به المفرد (قوله) مطابقه لمقتضى الحال المراد المطابقة فى الجملة لا بشرط فى أصل البلاغة
 المطابقة التامة له قترى أى فاذا اقتضى الحال شيئين فروى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغاً من

ليدخل فيمثل العلم
 بالمعاني القسمة المقسمة
 والاقسام فقول ملكة
 اشعار بأنه نوعين
 المقصود بلفظ فصيح لا يسمى
 فصيحاً فى الاصطلاح مالم
 يكن ذلك راضياً وقوله
 يقتدر بها على التعبير
 المقصود دون أن يقول يعبر
 اشعار بأنه يسمى فصيحاً
 وحده تلك الملكة سواء
 وجد التعبير أو لم يوجد وقوله
 بلفظ فصيح ليم المفرد
 والمركب مالم يتركب بلفظ
 وأما المفرد فكما تقول عند
 التعداد دار غلام جارية
 نوب بسيط الى غير ذلك
 (والسلاطة فى الكلام
 مطابقة

(قوله ليسا بمنسبين لما فتحتهما)
 أى ليسا بمنسبين لعدم
 اختلافه بالحققة فضلاً
 عن كونهما جنسين معهما
 أجناس (قوله فان اقتضاء
 الخ) فيقتضيه أن النفس
 منقسمة وليس كذلك كما
 ساقى (قوله) كالعلم بالجوهر
 الفرد فيه أن الحكماء
 لا يقولون بغيره فالولى كالعلم
 بالقطعة

هذا الوجه وان لم يكن بديها مطلقا فاصل البلاغة بتحقق برعائه أحدهما فقط وإن كانت مرعاة لمأز يد بلاغة وأعلى أقامه عق قالهم أن ريد بالشئين في قوله فإذا اقتضى الحال الشين التأ كيد والعريف مشلا فاذ كر ظاهر وأن أريه ما كيدان مثلا لقوله الانكار فإله مشكل لأن حصول المطابقة بالتأ كيد لا يزال محل منع تأمل (قوله لقتضى الحال) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كإيد عليه بيان الشارح دون كسبات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم اليدين إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كفيات الدلالة بأن يكون الكلام مطابقا لقتضى الحال مؤثلا للمعنى بدلالات وضعية أى مطابقة غير مختلفة في الوضوح والخفاء ثم إذا أتى المعنى بدلالات عقلية مختلفة في الوضوح وتخفاء لا بد فيه من رعاية كفيات الدلالات أيضا كما ستعرفه فإيد ليس اللفظي مخصوصا بما يبحث عنه في علم المعاني كما يشعر به كلام الشارح بل أعين من الخصوصيات التي يطالع عليها في علم المعاني وكفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم اليدين فإيد البلاغة من رعاية تأمل ليس بشئ كيد وانهم لا يطبقون مقتضى الحال على كفيات دلالة اللفظ اه عينا الحكم وقوله كإيد عليه بيان الشارح ويدله أيضا كلام الشارح في ترجمة لفظ الأول فراجعه (قوله مع فصاحته) حال من الضمير في مطابقته لا مفعول المصدر للضاف وكتب أيضا ما صمدل الأنا كان اقتضى الحال خلاف ذلك كالاعتقاد في المحبات فان رعاية الطابق أولى حينئذ من رعاية الفصاحة ومنهم من منع بلاغة ذلك كإيد القنري وقد نبأ بالهامش عند تفسير التعقيد بيان فصاحة ذلك (قوله إلى أن يعتبر الخ) أشار بهما التفسير إلى أن التكليم يكون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم وإلى أنه لا يجب أن تكون الخصوصية من قبل اللفظ ولذا أورد كلفهم دون في الوهمة للبرئنا اه عبد الحكيم وقال الحفيظ في وجه ما يشارع على في التأمل قبل في الكلام لا عقيد الكلام فإيد يؤيده أصل المارد فلا بد أن تكون الخصوصية خارجة عنه من جهة معناه واتخاذ الكلام ذلك حتى احتاج إلى إشارته على أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائدا على أصل المعنى لا يقال فديقتى الحال الاقتصاد في الكلام على أصل المعنى في خطاب البلد فليس مقتضى الحال هنا زائدا على أصل المعنى لا تأويل بل هذا الاقتصاد مر زائد على أصل المعنى مفيد لسماع البليغ فلا بد لخطاب اه بإضاح وقوله في خطاب البلد أى وإلى اللفظ وقوله بلا دقا لخطاب أى وأخافه فهمه (قوله خصوصية ما) أعلم أن الانصاع في لفظ الخصوصية لفظ أجنبي عن كون الخصوصية مقتولا كان المعنى على المصدرية الحق إلى المصدرية لذلك والياء البالغة كما في علامتها ما إذا ضمت إليها المجهية فيحتاج إلى أن يجعل المصدر بمعنى الصفة أو إلى أن يجعل إليه النسبة بمبالغة اه قنري ومثلهما الخطأ في حال الحفيد والصواب هنا الضم فان المراجع التكتل والزايلا المختصة بالتمام والخصوص بالضم مصدر فإيد لغت بهما النسبة اه أى بمعنى الخصوصية المختصة بالتسوية للخصوص وهي ما اختص بالقام اه سم أى بالنسبة من نسبة الشئ إلى صفته (قوله وهو) أى تلك الخصوصية والتذكيرا باعتبار الخبر اه عبد الحكيم ويؤيده قول الشارح بعد والتأ كيد مقتضاه دون أن يقول اعتبارا والتأ كيد مقتضاهما وحل الشارح فيما يأتي في الاعتبار المناسب الذي جعله المصنف مقتضى الحال على الأمر الذي اعتبره المتكلم الخ وإن كان يصح أن يرجع الضمير إلى الاعتبار المفهوم من يتبر على طريق المبالغة في اشتراط قصدان لخصوصية حتى جعل قصدهما نفس مقتضى الحال وإن كانت هي في الحقيقة مقتضى الحال على هذا القول الذي سيأتى خلافا في قوله وتحقيق ذلك الخ وكتب أيضا قوله وهو مقتضى الحال ليس بزمان التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين لضاف بعد تفسير المضاف إليه اه قنري (قوله والتأ كيد) الانسب التبريح (قوله كلام مطابق لقتضى الحال) ومعنى مطابقته على هذا الشئ أنه علمه بخلاف المطابقة على التحقيق لا في أن معناها الصدق كما يصير ح (قوله وتحقيق ذلك) أى أن قولنا إن زينا في الدار مطابق لقتضى الحال اه سم وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك أى يباه على الوجه الحق وفيه إشارة إلى أن ما ذكره أولا كلام ظاهري وحاصله

لقتضى الحال مع فصاحته
أى فصاحة الكلام والحال
هو الأمر الذي لتكلم إلى
أن يعتبر مع الكلام
الذي يؤدى به أصل المارد
خصوصية ما وهو مقتضى
الحال مثلا كون الخطاب
منكرا الحكم حال يقتضى
تأ كيد الحكم والتأ كيد
مقتضاها وقوله إن زيدا
في الدار مؤكدا بأن
كلام مطابق لقتضى الحال
وتحقق ذلك

(قوله محل منع) أى لأن
المؤ كد الواسد ليس هو
مقتضى الحال إذ مقتضاه
تعهد التوكيد الآن يقال
انه في هذه الصورة قد تعدد
الحال ومقتضاها فاصل
الانكار يقتضى أصل
التوكيد وقوة يقتضى
الزيادة على الأصل فإيد
اقتصر على مؤ كد واحد فقد
وجد في الكلام مطابقة
لقتضى حال (قوله كإيد
عليه بيان الشارح) أى في
المطول حيث قال أي غير
ذلك من التفاصيل المشتمل
عليها في المعاني اه الغرض
منه وقوله كإيد الخ مراده
أن كلام الشارح صواب
وليس الغرض منه الاستدلال
به إذ لا يسهل انصاع بل التراجع
فيه

أن مقتضى الحال هو الكلام الكلي المشتمل على الخصوصية لا تنفي الخصوصية كالمصرح به فيما قبل التحقيق ومعنى مطابقة الكلام لهذا مقتضى أنه من برهانيات ذلك المقتضى وأن ذلك المقتضى صادق عليه لا اشتغال الكلام على تلك الخصوصية كما في قبل التحقيق فمضى المطابقة مقتضى على هذا التحقيق مغاير لغناه على ما قبله وأما معنى الحال فلا يختلف بل هو على كليمه الأمر الذي لتلك الكلي أن يعتبر الخ وكتب أيضا قوله وتحقق ذلك استدلال على هذا التحقيق بأمور ثلاثة الأول قول السكاكي في تعريف علم المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال المذكور فاللغة لا خصوصيات الثاني قول المصنف في تعريف علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فلا جعل المقتضى نفس الخصوصية التي هي الأحوال الزمنية أن يكون الشيء سببا في مطابقة الفقرة الثالثة أن المطابقة بمعنى الصدق كالأحوال المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام وبين تلك الأحوال وانما يستبر بين الكلام الجزئي والكلي وذا الأول بأن كلام الكلام الكلي والأحوال المعنوية في عدم الفرقان المذكور حقيقة الكلام الجزئي وكذا يقال إن المذكور لنا كيد الجزئي وهو من مقتضى الحال الذي هو موطن التأكيد مشالوه برذا الثاني لأن اللفظ يشتمل على الجزئي يطابق الكلي أي واقع بالاشتغال على برهانيه وبرذا الثالث به لأجل ناعي اعتبار المطابقة بأصطلاح المعقول بل برامتها هو القوي الذي هو الموافقة وكتب أيضا قوله وتحقق ذلك الخ عبارة الأطول والبلاغة في الكلام مطابقة أي مطابقة صفته لمقتضى الحال فإن مقتضى الحال خصوصيات وصفات فاقمة بالكلام فالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه والخصوصية من حيث أنها حال الكلام وهو من مطابقة لها من حيث أنها مقتضى الحال فالطابق والمطابق متغايران اعتبارا على فهو مطابقة تشبه الكلام الواقع وعلى هذا التصور والصف في تعريف المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي تطابق صفة اللفظ مقتضى الحال هذا هو الطابق لبيانات القوم حيث يجعلان الحذف والذكر أي غير ذلك معطلة بالأحوال ولما هو اللائق بالاعتبار لأن الحال عند التحقيق لا يقتضي الخصوصية دون الكلام المشتمل عليها والشارح أضافها لاختلافه على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوقع في الحكم بأن مقتضى الحال هو الكلام الكلي والمطابق هو الكلام الجزئي من مطابقة الجزئي للكلي على عكس اعتبار البراهين مطابقة الكلي للجزئي فعدل عما هو ظاهر القول وعلموا المعقول وارنكب كافة مطابقة الجزئي للكلي مع أن المحول بالطبع هو الكلي واللائق اعتبار مطابقة الجزئي اه وقوله وعلى هذا التصور والمصنف الخ (أقول) يلزم عليه أن الأحوال السببية في مطابقة نفسها لنفسها بالأحوال لا يعني تهافته (قوله أنه) أي المثال أعني قولك أن زيد في الدار جزئي من برهانيات الخ والكلام الذي يقتضيه الحال هو الكلام المثل كدو هذا المثال من برهانيات صدقه عليه وعلى قولك زيد قائم مثلا (قوله ذلك الكلام) هو الكلام المثل كدو وأشار الجمع عدم تقدم ذكره لانفهامه من السياق ولعلم تقدم ذكره في بلام البعد (قوله وهذا) أي قولك أن زيد في الدار مطابق له أي للكلام المثل الذي هو الكلي (قوله يعني أنه) أي الكلام المثل الذي هو كذا الذي هو كذا صادق عليه أي على هذا الجزئي (قوله على عكس ما يقال الخ) أي على عكس حجب اللفظ والعبارة حيث أسند المطابقة إلى الجزئي في هذا المقام عكس قولهم إن الكلي مطابق للجزئي فإن المطابقة فيهم مستندة إلى الكلي لا العكس المعنى الاستنداد إلى المطابقة هنا في المعنى والحقيقة مقتضى الحال الذي هو الكلي انظر اصطلاح الجزئي للكلي صدق الكلي عليه اه من من تصرف (قوله تحقيق هذا الكلام) أي إثباته بالدليل فقد ذكر ثم علم هذا الكلام أي قوله وتحقيق ذلك الخ فراجع (قوله وهو مختلف فإن الخ) ساحله أن مقتضيات الأحوال بالفتح مختلفة لأن مقتضياتها بالكسر التي هي الأحوال المعبر عنها بالقامات مختلفة فالأحوال المقام مقعدان ذاتا وانما يختلفان اعتبارا كجسيم كوالشارح وانما غير العلم بالقامات مشارة إلى أنهم مقعدان ذاتا ومن هذا ظاهر إنتاج العلم بالعلول (قوله متفاديه) أي بحسب الاقتضاء لا من حيث الغات ثلاثا ردي عليه

أنه من برهانيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال فإن الاشتغال بالكلام على تلك الخصوصية كما في قبل التحقيق فمضى المطابقة مقتضى على هذا التحقيق مغاير لغناه على ما قبله وأما معنى الحال فلا يختلف بل هو على كليمه الأمر الذي لتلك الكلي أن يعتبر الخ وكتب أيضا قوله وتحقق ذلك استدلال على هذا التحقيق بأمور ثلاثة الأول قول السكاكي في تعريف علم المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال المذكور فاللغة لا خصوصيات الثاني قول المصنف في تعريف علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فلا جعل المقتضى نفس الخصوصية التي هي الأحوال الزمنية أن يكون الشيء سببا في مطابقة الفقرة الثالثة أن المطابقة بمعنى الصدق كالأحوال المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام وبين تلك الأحوال وانما يستبر بين الكلام الجزئي والكلي وذا الأول بأن كلام الكلام الكلي والأحوال المعنوية في عدم الفرقان المذكور حقيقة الكلام الجزئي وكذا يقال إن المذكور لنا كيد الجزئي وهو من مقتضى الحال الذي هو موطن التأكيد مشالوه برذا الثاني لأن اللفظ يشتمل على الجزئي يطابق الكلي أي واقع بالاشتغال على برهانيه وبرذا الثالث به لأجل ناعي اعتبار المطابقة بأصطلاح المعقول بل برامتها هو القوي الذي هو الموافقة وكتب أيضا قوله وتحقق ذلك الخ عبارة الأطول والبلاغة في الكلام مطابقة أي مطابقة صفته لمقتضى الحال فإن مقتضى الحال خصوصيات وصفات فاقمة بالكلام فالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه والخصوصية من حيث أنها حال الكلام وهو من مطابقة لها من حيث أنها مقتضى الحال فالطابق والمطابق متغايران اعتبارا على فهو مطابقة تشبه الكلام الواقع وعلى هذا التصور والصف في تعريف المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي تطابق صفة اللفظ مقتضى الحال هذا هو الطابق لبيانات القوم حيث يجعلان الحذف والذكر أي غير ذلك معطلة بالأحوال ولما هو اللائق بالاعتبار لأن الحال عند التحقيق لا يقتضي الخصوصية دون الكلام المشتمل عليها والشارح أضافها لاختلافه على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوقع في الحكم بأن مقتضى الحال هو الكلام الكلي والمطابق هو الكلام الجزئي من مطابقة الجزئي للكلي على عكس اعتبار البراهين مطابقة الكلي للجزئي فعدل عما هو ظاهر القول وعلموا المعقول وارنكب كافة مطابقة الجزئي للكلي مع أن المحول بالطبع هو الكلي واللائق اعتبار مطابقة الجزئي اه وقوله وعلى هذا التصور والمصنف الخ (أقول) يلزم عليه أن الأحوال السببية في مطابقة نفسها لنفسها بالأحوال لا يعني تهافته (قوله أنه) أي المثال أعني قولك أن زيد في الدار جزئي من برهانيات الخ والكلام الذي يقتضيه الحال هو الكلام المثل كدو هذا المثال من برهانيات صدقه عليه وعلى قولك زيد قائم مثلا (قوله ذلك الكلام) هو الكلام المثل كدو وأشار الجمع عدم تقدم ذكره لانفهامه من السياق ولعلم تقدم ذكره في بلام البعد (قوله وهذا) أي قولك أن زيد في الدار مطابق له أي للكلام المثل الذي هو الكلي (قوله يعني أنه) أي الكلام المثل الذي هو كذا الذي هو كذا صادق عليه أي على هذا الجزئي (قوله على عكس ما يقال الخ) أي على عكس حجب اللفظ والعبارة حيث أسند المطابقة إلى الجزئي في هذا المقام عكس قولهم إن الكلي مطابق للجزئي فإن المطابقة فيهم مستندة إلى الكلي لا العكس المعنى الاستنداد إلى المطابقة هنا في المعنى والحقيقة مقتضى الحال الذي هو الكلي انظر اصطلاح الجزئي للكلي صدق الكلي عليه اه من من تصرف (قوله تحقيق هذا الكلام) أي إثباته بالدليل فقد ذكر ثم علم هذا الكلام أي قوله وتحقيق ذلك الخ فراجع (قوله وهو مختلف فإن الخ) ساحله أن مقتضيات الأحوال بالفتح مختلفة لأن مقتضياتها بالكسر التي هي الأحوال المعبر عنها بالقامات مختلفة فالأحوال المقام مقعدان ذاتا وانما يختلفان اعتبارا كجسيم كوالشارح وانما غير العلم بالقامات مشارة إلى أنهم مقعدان ذاتا ومن هذا ظاهر إنتاج العلم بالعلول (قوله متفاديه) أي بحسب الاقتضاء لا من حيث الغات ثلاثا ردي عليه

(قوله بل هو على كليمه الخ) لكن على ما بعد التحقيق يقال هو الأمر الذي لتلك الكلي أن يعتبر الكلام المشتمل على الخصوصية التي تناسب ذلك الأمر (قوله فالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه) فيبعد أن الاشتغال ليس مطابقة (قوله مع أن المحول بالطبع هو الكلي) فتقول أن زيد في الدار كلام مؤكد ولقولك الكلام المثل كدو زيد في الدار وقوله واللائق الخ تقر به على ما قبله أظهر (قوله ومن هذا يظهر الخ) أي من هذا اليعنى الإنتاج مع تغييره وأولا الحال وثانيا بالقامات والثالثا بالظهور إنتاج العلم بالعلول الأبعد اعتبارا بما في من أن المقصود تفاوت اللقائات في الاقتضاء لا من حيث ذاتها

لأن الاعتبار الاثنى في هذا المقام
يغير الاعتبار الاثنى بذلك
وهذا عين تفاوت مقتضيات
الاحوال لان التغيرات
الحال والمقام انما هو بحسب
الاعتبار وهو أنه توهم
في الحال كونه زمانا لا يورود
في الكلام فيه وفي المقام كونه
محلا وفي هذا الكلام اشارة
اجالية الى ضبط مقتضيات
الاحوال وتحقيق مقتضى
الحال (فمقام كل من التكرير
والاحال في التقديم والذكر
يبين - فقام خلافة) أى
مختلف كل منهما يعنى أن
المقام الذى يتناسبه تكرر
المسند له أو المسند ببيان
المقام الذى يتناسبه التعرف

(قوله وهو علمه (علمية) أى
وليس علمه للعلمة التى هى
تفاوت المقامات لتلازم
الدور فاله الحق وغيره (قوله
وهو من تمام العلم) وجهه
أن لعله التى هى قوله لان
الاعتبار الاثنى الخ انما يتم
بعدم معرفة كون الاعتبار
هو مقتضى والمقام هو الحال
فقال وهذا عين الخ ولما كان
قوله المذكور مع بيان أن
المقام هو الحال كفى بيان
كون الاعتبار هو مقتضى
لكننى بذلك ولما بين أن
الاعتبار هو مقتضى فتأمل

أن اختلاف مقتضى ذات الاستانم اختلاف مقتضى أفقد تقتضى أمور كثيرة تشبها واحدا ولذا تذكر
لتوصية واحدة واعتدوا متعددة اه عبد الحكيم (قوله لان الاعتبار) أى الاعتبار الذى هو الموصية وهو
علمه العلمية وأى وانما وحسب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ وقوله وهذا
عين الخ من تمام العلم (قوله وهذا) أى التغير بالذ كور وكتب ايضا قوله وهذا عين الخ فيه اشارة الى دفع
ما روي على ظاهر كلام المصنف من عدم مطابقة الدليل المدعى ان كان المقام غير الحال والمادة ان كان عنه
وحاصل الجواب انهما مضافان لان كلامهما اعارة عن الداعى الى ايراد الكلام على وجه مخصوص
ومختلفان بالاعتبار كما جنى فباستخداما تا طبق الدليل المدعى وباشتقاقهما اعتبارا تندفع المصادرة
فتأمل اه بس ولم يظهر وجه حصول المصادرة على اتحادهما فان زعم اوجهه اخذنا الحال الى المدعى
والمقام الذى يرد فقها الى دليل فمر ذلك لا يستلزم المصادرة تأمل (قوله فتفاوت) لوقال اختلاف لكان
أنسب بمباراة المصنف (قوله لان التغير بين الحال والمقام الخ) ويختلفان في الاستعمال ايضا أكثر
ما يستعمل المقام مضافا الى مقتضى بالفتح يقال مقام لنا كيد متلاوأ أكثر ما يستعمل الحال مضافا الى
المقتضى بالكسر يقال حال الانكار مشلا على الاضافة للبيان (قوله بحسب الاعتبار) وأما بحسب
القائ فهموا واحدا فإذا كان مقتضيات المقامات مختلفة كان مقتضيات الاحوال كذلك فان مقتضيات
الاحوال عين مقتضيات المقامات لكون الاحوال والمقامات واحدا اه سم وكتب ايضا على قوله الاعتبار
ما نه أى التوهم (قوله وهو) أى الاعتبار (قوله أنه) أى الحال والشان (قوله توهم) أى مع أن الامر
الحال ليس مكانا ولا زمانا (قوله كونه زمانا) لعله لان أحد الانزعة الثلاثة تدعى بحال وقوله وفي المقام كونه
محلا لعله لسبوع المقام في محل القيام كشروع المجلس في محل المجلس (قوله وفي المقام كونه محلا)
تخصيص ذلك الامر الداعى بطلاق المقام عليه بدون الحمل والمكان مثلا أما باعتبار ان المقام قيام
السوق يعنى رواجه فذلك الامر الداعى مقام لنا كيد أى محل رواجه وأعلى تشبيه حسن التاكيد
مقام التردد مثلا باستقامته واتساقه من قيام العود بمعنى استقامته واتساقه لانه كل من عادته القيام
في تناشد الاشعار واما ههنا مطلق المقام على الامر الداعى لانهم يلاحظونه في محل قيامهم اه فتدري (قوله
وفي هذا الكلام) يعنى قوله الا فى مقام كل الخ (قوله اشارة اجالية) وجهه كونه اشارة الى صرحه تفصيل
تفاوت المقامات لكنه يتضمن ضبط المضاف اليه الذى هو مقتضى وجهه كونه اجالية أنه ليس محال
ذلك مقتضيات ومقتضاها أو أقسامها مثلا ذكر التكرير ولم يبين أن محله المسند اليه أو المسند مكذا قوله
الى ضبط أى عد وكتب ايضا قوله الى ضبط أى بأنها المذكوريات من التكرير وما بعده اه سم وكتب
ايضا قوله الى ضبط مقتضيات الاحوال وحاصله أنها ثلاثة أقسام يختص أجزاء الجلة والى الاشارة وقوله
قيام كل الخ ويختص الجلتين فصاعدا والى الاشارة بقوله ومقام الفصل الخ وما لا يختص شيئا بل يعنى واليه
الاشارة بقوله ومقام الاجزاء الخ أعاد في المطول ومثل في الاطول (قوله مقتضيات الاحوال) أى أكثرها
فان بعضها ما يتعلق بنفس الجلة كوقوع الغرير موع الاثنا والعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام
التي ليست جزأ الجلة كما كرميلحت الانشاء اه عبد الحكيم (قوله وتحقيق مقتضى الحال) أى تبين
وتعيين لمعنى ما ينبغي اه سم وكتب ايضا قوله وتحقيق مقتضى الحال أى فى قوله تقتضى الحال هو
الاعتبار والنسب (قوله مقام كل من التكرير الخ) أحسن المصنف تقديم ما هو الاصل والتصريح به
وتأخير ما هو الفرع وبيان اجالا الا ترى أن التكرير مثلا أصل والتعرف فرعوه كذا الفصل لكن المناسب
حينئذ أن يقول ومقام المساواة يابن مقام خلافتها ويمكن أن يعذر عنه بأنه لما كان في سلك طريق
الاجزاء احتسبها الاجزاء لذكره قاله في الاطول لكن قوله وبيان اجالا انما يأتى في غير الوصل (قوله
يبين الخ) المراد بالبيان أن لا يكون مقام تناسب التكرير ومقاله مثلا ولهذا كان قوله أى خلاف كل منها
على التوزيع أن لا يجرى على ظاهره لأن أن يكون المقام للنسب لتكرير لا يتناسب شيئا لمعنا مع أنه غير

جميعه بل وان يكون مقام التشكيك والتقديم وغير ذلك اه سم قال السيد معناه المقصود من هذه العبارة أن مقام التشكيك يبين مقام خلافة الإطلاق يبين مقام خلافة أي آخر الكلام إلا أنه أجل هذا التفصيل طلب الاختصار فوقع التخلل في العبارة فالمقصود صحيح وإن كانت العبارة متخللة قاله الصافي أوله وشرحه يقول لما لتعرف هذا الإجماع على قاعدة التفصيل وشاع في محاورات البلغاء وأرباب التفصيل فاليان أيضاً بيان جيل اه **(قوله ومقام إطلاق الحكم)** أي التسمية بين المسند إليه والمسند فزيد قائم أو جازع يد وهي الاستدلال التي فسر بهي الحكم وكتب على قوة إطلاق مائه أي عن التقييد بما في **(قوله وأتعلق)** أي تعلق المسند بغيره سواء كان المسند إليه مقهوراً قائماً أو لا للقول به في نحو ضرت زيداً فالتعلق أهم من الحكم أو تعلقه بمحموله غير المسند إليه فالتعلق مغاير للحكم **(قوله وأتعلقه)** ظاهر من رجوع الضمير إلى المسند فقط وعلمشى غير واحد مع أنه يصح رجوعه إلى كل من المسند والمسند إليه فإنه قد يكونه متعلقاً بطلن وقيد **(قوله تقييده)** أي الذي كور كسباً بضاقوه تقييدهم كدراجم الحكم والتعلق أو أدانة قصر راجع لهما أيضاً وتابع راجع للمسند إليه والمسند متعلقه وقوله أو شرط راجع للسند إليه والمسند وقوله أو مقول راجع للسند إليه والمسند المتعلق وقوله أو ما يشبه ذلك كطالع والنبي مثال التاكيد والقصر في الحكم أن زيداً قائم وما زيداً لهما في التعلق وأتعلقه ضرب زيداً عن رتبة القسم أنه قد تعلق الضرب بغيره وما ضرب زيداً لا عن رتبة القسم تعلق الضرب بالصادر من زيد على عمرو ومثال تابع المسند إليه وتابع المسند قول زيد الطويل رجل صالح ومثال تابع متعلق المسند قول زيد ضرب عمر الفاسق ومثال المسند المتقيد بالشرط قولك أكرم زيداً إن جاء ومثال المسند إليه المتقيد بالشرط القائم قائم زيد عمرو ومثال مقول المسند إليه قولك ضرب زيداً إذا كان قائماً ومثال مقول المسند قولك هذا ضرب زيداً ومثال مقول متعلق المسند قولك ضرب عمر أريضا وجعلنا فيما مر قول الشارح أو أدانة قصر راجعاً إلى الحكم والتعلق مثلهن لقصر الحكم بما زيداً لا قائماً تبعاً فيما أخفد فالسبب فيه أنه ما في أن القصر قد يكون من قصر الصفة على الموصوف كما في قائم الأزيد ومن قصر الموصوف على الصفة كما في ما زيداً لا قائم فكيف يكون ما زيداً لا قائم من قصر الحكم وكيف يتخسر قوله أو أدانة قصر بالحكم والتعلق دون المسند والمسند إليه ويمكن أن يقال قولنا ما زيداً لا قائم وما قائم الأزيد يصح فيما عدا القصر بالنظر إلى الحكم فإنه مقصور وبالنظر إلى المسند إليه في الأول وإلى المسند في الثاني ويجعل قوله أو أدانة قصر راجعاً للمسند والمسند إليه أيضاً بتصرف وكتب أيضاً على قوله أو تابع مائه كانت **(قوله وكذا مقام ذكره)** أي ذكر المسند إليه والمسند وأتعلقه اه جرى وكتب أيضاً قوله وكذا مقام الخ ففصله ثلاثين يوماً متداً مقام ذكره معطوف على مقام آخره فقد يقضى إلى الاشتباه اه سم وقوله أي سم ابتداء أي قبل الوصول إلى قول الشارح يبين مقام حقه في الوصول إليه يرتفع التعريف **(قوله شامل)** أي صالح وقابل وهو المراد لا بما يفهمه ظاهر اللفظ اه سم والمراد بذكره على هذا كون مباينة مقام التشكيك بمقام التعريف وكون مباينة مقام الإطلاق لقام التقييد وهكذا ويجعل أن المراد شامل لما ذكر من مقام التعريف ومقام التقييد ومقام التأخير ومقام الحد **(قوله وإتعلق قوله الخ)** أي بدون أن يذكر مع الاربعة السابقة بأن يقول من التشكيك والإطلاق والتقديم والذكر والفصل **(قوله هذا الباب)** أي باب الفصل والوصل ولعلم خطر عرف بعضهم البلاغة بغير الفصل والفصل والوصل اه جرى **(قوله لأنه أخسر)** أي لأن آتف الوصول تحذف في الوصول فهو أربعة آتف فقط اه سم وقال عرق لأن خلافة كلنا هو الوصل كلمة واحدة وحرف التعريف كلن **(قوله لأن خلاف الفصل الخ)** علة لا تظهر مائة ما كان الخلاف في الواقع محصوراً في الوصل كلن ذكره بلفظ الوصل معناه بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف لإيهامه أن خلاف الفصل أهم من الوصل **(قوله وكذا خطاب الخ)** أي ومن المقامين المذكورين في التباين مقام خطاب الذي مع مقام خطاب النبي وحاصله تشبيه المقامين بالمقامين في

ومقام إطلاق الحكم
أو التعلق والمسند إليه أو
المسند وأتعلقه يبين مقام
تقييده يؤكد ذكره أو أدانة قصر
أو تابع أو شرطاً ومفعولاً أو
ما يشبه ذلك ومقام تقديم
المسند إليه أو المسند أو
متعلقه يبين مقام تأخيره
وكذا مقام ذكره يبين مقام
حذفه فقوله مقام خلافة
شامل لما ذكرنا وإتعلقه
قوله (ومقام الفصل يبين
مقام الوصل) تنبيه على عظم
شان هذا الباب وما عداه
مقام خلافة لأنه أخسر
وأظهر لأن خلاف الفصل
أعظم الوصل وللتنبيه على
عظم الشأن ففصل قوله
(ومقام الإيجاز يبين مقام
خلافة) أي الألقاب
والملواة (وكذا خطاب
الذي مع خطاب النبي)
فإن مقام الأول يبين مقام
الثاني فإن الذي يتابعه من
الاعتبارات اللطيفة والمعاني
الحقيقية الخفية ما لا يناسب
النبي

(قوله غير للسند إليه)
احتراز عن نحو الفاعل (قوله)
وقوله أو شرطاً راجع إليه
أنه يصح رجوعه للحكم
والتعلق على أنه يقضى عن
رجوعه للسند إليه رجوعه
للسند على أن التعلق
كله لا يمكن تقييده بالشرط

(ولكل كلمة)

(قوله ويمكن حل عبارة
المصنف الخ) وكلام المصنف اه
ظاهر في هذا الحل أيضا قوله
فان مقام الاول الخ بيان
لوجه الشبه اه شيئا
(قوله وهذا أيضا لا يختص
الخ) أي كأن ما قبله يعني
ومقام اليجاز الخ لا يختص
(قوله من أن المراد من الخطاب
الخطاب) سواء أريد
التخصيصات أو الكلام
لشتمل عليها وحيث
فان الخطاب هو مقتضى المقام
لالمقام والمقام هو ذلك
الخطاب أو غيابه وإنما
أريد ذلك لأنه المتبادر وقول
المفتاح وكذا مقام الكلام
مع الذي يغير مقام الكلام
مع النقي (قوله لان الظاهر
أن الذي كان خص الخ) أي
لان ذلك كما عطف مع سرعة

التبيين ولو صرح بذلك المصنف لكانت أوضح وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله فان مقام الاول الخ فلفظ
مقام مقدري كلام المصنف اه سم ملخصا ويمكن حل عبارة المصنف بوجه لامرؤخذ فعبان يجعل
اسم الإشارة راجعا إلى الامور المذكورة تالي لها تلك المقامات القديمة ووجه الشبه التبيين في المقامات
وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الخ ففصله بكذا اختصارا لان كذا لفظ مع آخر من مقام مرتين ولفظ
بيان لان هذا متعلق بحال الخطاب وما قبله بحال الكلام ولأنه أبلغ في الفصل فهو أدل على عظم الشأن
اه سم وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الذي أي كذا مقام ما يحتاج إليه الذي مع مقام خطاب الغبي أي
ما يحتاج إليه الغبي وهذا أيضا لا يختص بابراة الجملة ولا بالجملة من خصاها وانما فصله عما سبق لان التغاوت
فيه من شأنه قبل الخطاب لامن قبل نفس الكلام والمراد بالذي الذي بالإضافة إلى غيره وكذا المراد
بالغبي فبندرجه فيه تفاوت مراتب الذي كالمواضعات في القلموس الذي كسر سرعة الفطنة والغياوة هدم
الفطنة اذا عرفت هذا فالقابل للغبي هو القطن الآية أراد به القطن واختارنا من مناسبة لفظة منه وبين
الغبي وإنما يقل مع خلافه اه أطول وأشار بقوله ما يحتاج به إلى ما صرح به القنري من أن المراد من
الخطاب الخطاب لا للغبي المصدرى وأشار بقوله في القاموس الخ إلى اعتراض الشارح في مطويعه على
المصنف بأنه كان الانسب أن يذكر مع الغبي القطن لانه المقابل للغبي قال القنري أعلم يقل وكان العواب
لان الظاهر أن الذي كذا على ما ذكره الشارح أخص من القطن بقا زان يريده ذلك إطلاقا لاسم الخاص على
العام بقرينة القاطبة وإنما يقل أن يذكر مع الذي البليد لان القطن أنسب بالخطاب لانه قدما عبر في
مفهوما هو واد الكلام من الغير اه وكتب أيضا على قوله خطاب الذي كما فصله من إضافة المصدر إلى
مفعوله (قوله ولكل كلمة الخ) فان قيل قد فهم من قوله مقام كل الخ أن لكل كلمة مع صاحبها مقامها
القائم في التكرار قلنا ذلك بيان ما قبلنا لخواص والمراد باليجاز الوضع وهذا بيان لما بعدهما بالوضع فلا
تكرار اه خسرو وقيل أن قوله ولكل كلمة الخ إشارة إلى علم البديع كأن قوله وكذا خطاب الذي الخ
إشارة إلى علم البيان وما قبله إشارة إلى مقاصد المعاني أما الآخر فظاهر وأما المتوسط فلأن البيان يصح
عن أحوال الدلائل من حيث الوضوح والخلو فذلك باعتبار فهم الخطاب وأما السابق فلأن الحسنات
البديعية كطباق والمقابل والتخصيص تاما ونقصا وغيره وإنما أتى في يجعل كلمة مصاحبة لآخرى وتوجه
عليه أنه لا يطر في كثير من الحسنات كالترجيح والإيهام والمبالغة ونحوهما لا يكون بين الكلمتين وأنه
يلزم عليه أن تكون الحسنات البديعية من مقتضيات الحال والمقام فتطبيق الكلام عليها يكون بخلاف
البلاغة فتعويها الحسن الثاني وهو خلاف ما قالوا الآن يقال الظاهر أن الحسنات أحوالا ومقامات
تقتضيهما تطبيق الكلام عليها عند اقتضاء الحال أيها يكون داخل في البلاغة ضرورة أنها ليست إلا
مطابقة الكلام القصص لمقتضى الحال فينبغي المصدر إلى ما ذكره من جهة الاعتقاف شرح المفتاح أن الحسنات
داخله في علم البلاغة ان اقتضاها الأحوال خارجة عنه تابعة له أن مقتضاها بل كمن أرادها في الكلام
وعدم على سواء وأوجب للكلام حسنا عرضيا والحاصل أنها داخله في علم البلاغة بعض من المعاني
من جهة مطابقتها لمقتضى الحال ويحبها الحسن الثاني وخارجة عنه مباحث البديع من جهة إيجابها
الحسن العرضي الزائعي حصول البلاغة فان قلت لم يشتر القول بان الحسنات توجب الحسن الثاني
بل أطلقوا القول بأنها تابعة للبلاغة خارجة عنها توجب حسنا عرضيا على ما ذكر يكون إيجابها الحسن
الثاني كإيجاب الحسن العرضي فناداهم إلى التزام السكون عن الأول والتصرح بالثاني قلت يمكن
أن يقال اقتضاء الحال إيجابا بدعي فاقطوعه عن درجة الاعتبار فمطلق القول بإيجابها الحسن الثاني
ولم يذكر واجبا على الثاني بل ذكره واقفا منها ما يكون اقتضاء الحال إياه غير نادر كالاتفات والاعتراض
والتجاهل ولكن ذلك منهم مفعول تبيينه على أن سائر الحسنات يجوز دخولها في البلاغة لانه علم للمعاني وأن
كونه محسنا لا ينافي الدخول في البلاغة مع ما تقرر وأن ما به يطابق اللفظ مقتضى الحال داخل في البلاغة

ومن العلم أن الأحوال قد تقتضي الحسنات اه من لفظي على المعلوم وكتب أيضا قوله لكل مع صاحبها كاتر في النسبة إلى ما قبله فاعلم ذلك أن لكل كلام مقامات في إلى أن لكل كلمتين أجزاء الكلام انما قرئت بكلمة أخرى مقامين يكن لها انما قرئت بكلمة أخرى غيرها اه جري وكتب أيضا على قوة ولكل كلمة مائه أي لوضع كل كلمة وكتب أيضا قوله لكل كلمتين مع صاحبها مقام ليس الخ فيقيد أيضا بمتطوعة أن لهذا صاحب مع تلك الكلمة مقام ليس تلك صاحب مع ما يشارك تلك الكلمة في أصل المعنى لدخول هذا صاحب في قوة ولكل كلمة ودخول تلك الكلمة في صاحب في هذا أشار الشارح يستعمل الكلام بالثاني الا تبيين كاسطهر (قوله مع صاحبها) لا توهم فامر أن صاحب الكلمة ما جاورته ما ذهبي ما ارتبط به ولو تعلق به انواع فقل مثل ما مر فوقع في قوة تعالى في ما سره فوقعوا كواب موضوعه لها مع الموضوع مقام ليس للرفع مع الاعم الا كواب فقول بكني لا تاني بالكلمة ان يقتضيا مقام لها مع صاحبة وان لم يكن مقام يقتضيا مع عدتها مواجبه أخرى بل تستوي هي وما يشار كها في أصل المعنى مع تلك المواجبه اه أطول وكتب أيضا قوله مع صاحبها متعلق بضاف محذوف أي لوضع كل كلمة كذا في شرحه لفتح او حال من كل كلمة أو وصفة للكلمة أو متعلق بالظرف الواقع خيرا عندما كذا في بس (قوله أي مع كل كلمة أخرى) قبل الاظهار ان يقول أو ما في كماله لندرج فيه مقام السند الاعم السند الذي هو جلة ولا يخفى أن يجب التعميم أيضا في قوله ولكل كلمة لندرج فيه فهو لاول ولا قوة الا باله كزمن كوزا لينة وتسم بالعدى غير من أن تراه على وجه لكن سفي أم يخرج مقام كل كلمة مع كلمة ليس شيء منها على من الاعراب فلا يمتن الحكم بالهزة للقافية وثان تستغني عن تعميم الكلمة للقافية اه بس (قوله مع صاحبها) أي ذكرت وجهت معاني كلام واحد اه سم (قوله مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى) أو رده على أمران الاول ان هذا الكلام يستلزم أن يكون لكل كلمة مع لفظ مقام ليس لها مع المراد لهذا اللفظ وأوجب بان المقهر من المشار في أصل المعنى أن يكون بين اللفظين تقارب في المعنى في الجمله تخرج المرادف الثاني أنه لا وجه للتقدير المشاركة الا ذلك أن لكل كلمة مع صاحبها مقام ليس لها مع كلمة أخرى سواء شاركت تلك الكلمة الأخرى تلك المصاحبة في أصل المعنى أو لا وقد أطلق في شرحه لفتح او واجب ما به قدسها لغرابه صورته واحتسابه للبيان وتفهم حال ما سواها منها وفي الأطول بعد أن قال تقديم الشرح في قوة ولكل كلمة مع صاحبها مقام العصر ما به أي المقام الاله الكلمة تشاركها في أصل المعنى فليس بليغ أن يختار تلك الكلمة ما يبعدها هذا المقام بخلاف كلمة لا تشاركها في أصل المعنى فان اختارها عليها ليس لاقتضاء المقام بل توقف معنى صداقته عليها من عقل أشكل عليه وجه تسميتها الكلمة زاعما أن المقام ليس لكلمة لا تشاركها أيضا فاعتذر بان هذا القسم أولى بالتعرض لخص بالتعرض واعتمد معرفة القوله على المقابلة اه (قوله في أصل المعنى) أي لاف جمعه فيكون بين الكلمتين تقارب في المعنى في الجمله كان وانما فاجاروا انما كذا في أصل المعنى وهو الشرط اختلاف في أن الأولى تلك والثانية للبرز والتحقق (قوله بالشرط) أي بآداه اه سم (قوله فله مع انفعال الخ) مقام الفصل من ان التلك ومقام مع انما لمزم اه سم تقول ان يا زيد يا بك وتلك اذا تخرجت السير ولا يصح العكس اه جري وكتب أيضا قوله فله قرن انشبه بالان انشبهنا أموصف بالوصول والبنا اذا كان موصوفا فاجاهه بقدر خبر ما فاه كاذر كماله اشبهوا (قوله وكذا الكل الخ) هو عكس ما قبله فان ما قبله بيان مقام الفصل مع الادوات وهذا المقام الادوات مع الفعل (قوله مع الماضي مقام) وهو انما تراه أن الشرط لتحق وقوعه كما وقع اه سم كقولك ان قام زيدت وفيه أن ان تلك وكون مقامها مع الماضي التحق باني أصل وضعها فالاول أن يقال لغيره وقوعه وسيتلا تاتى وقام الشرط مع الضارع انما تراه عدم الغلبة وانما تراه الاستمرار التحدى (قوله وعلى هذا القياس) كل بيتا من لان لا مع انما تراه المقام ليس

مع صاحبها) أي مع كلمة
أخرى مصاحبة لها (مقام)
ليس لتلك الكلمة مع
ما يشارك نقلها صاحبها
أسأل المعنى مثلاً الفعل الذي
قدما اقترانه بالشرط قد يعم
أن مقام ليس يعم إذا وكنّا
لكل من أدوات الشرط مع
الماضي مقام ليس له مع
المضارع وعلى هذا التقاس

(قوله) كما نرى في التفسير
ما قبله (الم) لا معنى له إذ
تسليم ظاهر الإيراد السابق
في التكرار لأن الترتيب
وعلى منعه فالترتيب لا يأتي
أيضاً لأن المقام السابق أيضاً
للكلمات ذات الخصوصية
للكلام والاختلاف القوي
يعتبر ما سبق للكلام وهذا
كلماته شيئاً (قوله) على
(وجه) وهو أنه ليس على
تقدير الحرف المصدرى
الذى رفع الفعل منه حذفه
بل على وجه اعتبارنا الجمله
إذا قصد منها الحدث كانت
في حكم المصدر والمحققون
على أن الفعل إذا قصد منه
الحدث كان اسماً حقيقة
وقوله لكن يبق أم يخرج
أى على لأن الجمله التي لا محل
لها ليست في حكم الكلمة

(وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانقطاعه) أي انقطاع شأنه (بعدمها) أي بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغة قول اعتبره الشيء اذا نظرت السمور اعيته حاله وأراد الكلام الصكلام الفصيح والحسن الحسن الناقص الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لحصوله بالخصائص البديعية (فقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) الحال والمقام يعني اذا علم ان ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الناقص لا يعطيه لاعتبار المناسب على ما تقيده اضافة المصدر ومعالمه أما غير تقع في البلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لقتضى الحال

(قوله سبب لاعتبار الشيء) الاولى سبب للتفريق الى ان مجموع المعطوف والمعطوف عليه على كلامه تفسير للاعتبار (قوله في مجرد عدم الخ) أي هو لا ينافي بنبوت أصل الحسن بالقصاحة وقوله بعيداً لان المتبادر الاتصاف بها في عدم الحسن أصلاً

لمع التميز اذا كانت جلة اه برى (قوله وارتفاع) معطوف على قوله وهو مختلف من عطف الجمل وقدره ان الغرض منها ان تقدم استنباط البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض فحين أعلا ما أسفله اه عبد الحكيم (قوله في الحسن) أي في باب الحسن وهذا احتراز عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترتيب والترتيب فان ارتفاعه بكونه التأسيس وقتنا نظر عبد الحكيم وكتب أيضاً على قوله في الحسن مانعه أي بالانقطاع اه يس (قوله والقبول) أي بالنظر الى السامع والبلغة اه يس (قوله الامر الذي اعتبره الخ) فالاعتبار بمعنى القبول والمراد به ما الكلام المشغل على انصوصات مطابقة الكلام بحسب اندراج مقتضاه ونفس انصوصات المطابقة بمعنى الاشتغال على ماهر (قوله بحسب السليقة الخ) لقائل أن يقول بئني قسم آخر هو أن يكون بحسب ما عرف من القواعد والمقدمات فمن غير أن يصدر منه تتبع لما ذكر ويمكن أن يجاب بدخول هذا في القسم الثاني نوعاً سامعاً لأن تلك القواعد مأخوذة من التبع والاختصاص اخذت من واسطة وأعلم اعتباراً منه بعيد اه يس وكتب أيضاً على قوله بحسب السليقة مانعه ان كان المتكلم من العرب العاربة (قوله أو بحسب تتبع خواص الخ) ان كان من غيرهم (قوله وراعى حاله) أي الامر الذي هو مقتضاه على ما قبله من عطف السبب على السبب لأن رعاية الامر الذي لا انكار سبب اعتباراً في شيء أي التأسيس كمنعنا من قائل (قوله وأراد بالكلام الكلام الفصيح) أي لأن الفصل عند المصنف معتبر في البلاغة وجعل الكلام على الكلام الفصيح لا يبلغ من شأنه ما ورد على كل من المقتضين في قول المصنف وارتفاع الخ أما الاولى فلا لأن ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول انما هو زيادة المطابقة للاعتبار المناسب وكما لا ينسب المطابقة والثابت بنفس المطابقة انما هو أصل الحسن وأما الثانية فلا لأن الانقطاع في الحسن وجب أصل الحسن واذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يستقيم الانقطاع في الحسن بعدم المطابقة وحاصل الدفع أن أصل الحسن بالقصاحة والارتفاع بالمطابقة والانقطاع بعدهما لكن برده على أنه لاوافق حكم المصنف فيما سبق بأن غير المطابق للاعتبار المناسب لمحقق بصوات الحيوانات والجواب بان المراد اتصافهم في مجرد عدم مراعاة تلك النواص بعيد فالخبر أن المراد الكلام البليغ وبحسب عن اليراد على المقتضين بما ذكره المحشى وغيره اه يس وحاصل جواب المحشى الحقيق أن كمال المطابقة لمطابقة فصيح يقال الارتفاع بالمطابقة أي بحسب المطابقة فالأضافة للعنص كان أصل الحسن أيضاً ذلك الحسن وكذلك اضافة عدم لعنص والعنص الانقطاع بحسب عدم المطابقة الصادق بل اراد هو عدم كمال المطابقة اه ويمكن الجواب أيضاً بان الأضافة للكمال أي الارتفاع بالمطابقة الكاملة والانقطاع بعدم تلك المطابقة الكاملة اه (قوله الداخل في البلاغة) أي في باب الشبه الحسن الناشئ من القصاحة والثاني من البلاغة فلا ينافي قوله الداخل في البلاغة ثبوت أصل الحسن الذي بالقصاحة كما يقيد بحسب الشرح عن الاعتراض على مقدمتي المصنف كما هو وليندفع الاعتراض بأن الداخل في البلاغة الفصاحة لا الحسن بل هو من لوازمها تقدير وكتب أيضاً على قوله الداخل مانعه تفسيره لذلك (قوله لحصوله بالخصائص البديعية) أي من حيث يعنى علم البديع لعدم اقتضاها لحالاً اياه الذي من حيث يعنى علم المعاني لاحتضاها لحالاً اياه لوجوبه للحسن الناقص وإن ذكر الالتفات الذي هو من الحسنات ونحوه على علم المعاني كذا في الحنفية وتقدمه سببه (قوله فقتضى الحال) التام لتفريق على قوله وارتفاع شأن الخ وإلى ذلك الإشارة بقول الشارح يعني اذا علم الخ ولم يجعل الفاضلية لأن المناسب حيث شأن يقال فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال ولان التفرع أشيع (قوله على ما) أي بناء على ما الخ (قوله تفصيلاً ما ضافه المصدر) أي بالزوم فان اضافة المصدر عند عدم قرينة بخصوص المصنف أي كل ارتفاع حاصل بالمطابقة بوزنه أنه لا ارتفاع الا بالزوم حصل ارتفاع بغيره المصدق أن كل ارتفاع حاصل بها وكتب أيضاً على قوله المصدر مانعه لانه مفرع عن قيم (قوله ومعالمه) لم يقل وعلم إشارة الى أن هذه المقدمة معاينة فيها بينهم وليست معلومة

معلوم من كلام المصنف أي علم القس ساؤل أن التفريع في كلام المصنف علم سامعها لكن حدثت
 أحوالها كلها وحاصل كلام الشارح أن معانيتين مقدمتين معلومتين من كلامهم ومقدمة مأخوذة
 من كلام المصنف فلما جلت المقدمة المعلوم متفرقة والمقدمة المأخوذة من كلام المصنف كبرى حصل
 قياس من الشكل الثالث فقله أن يقال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال ارتفاع شأن
 الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج بمطابقته لمقتضى الحال هي مطابقة للاعتبار المناسب بحدف
 المكرر وهو الموضوع في كل من المقدمتين لكن هذا لا ينتج عن الذي وإن كان يستلزمه وهو أن مقتضى
 الحال هو الاعتبار المناسب فإذا ارتد القياس إلى الشكل الأول أتبع عن الذي بأن يقال مقتضى الحال شيء
 يرتفع بمطابقته شأن الكلام وكل ما يرتفع بمطابقته شأن الكلام هو الاعتبار المناسب ينتج مقتضى الحال
 هو الاعتبار المناسب كذا قبل (أقول) ما ذكر من أن نتيجة القياس المذكور المركب من الشكل الثالث
 ما ذكر غير صحيح وكذا قبل بعضهن أن نتيجة مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب والصواب أن نتيجة
 القياس المذكور هكذا كان بمطابقته لمقتضى الحال كائن بمطابقته للاعتبار المناسب وهذا أيضا غير
 الذي فأنني ينبغي هو أن يجعل في كلام الشارح إشارة إلى قياس من الشكل الأول أشير إلى حصر ما تقدمت
 المصنوعة لأنها غير مألوفة كبراهما فله المصنف لأنه عنها وتظم مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته
 الكلام وكل شيء يرتفع إلى آخر ما فهمه (قوله لا تعلم) جواب إذا (قوله لا) أي أو الانتقال المراد ما
 واحد بأن قلنا أنهم متساويان أو بينهما عموم وخصوص وجهي أو مطلق لمصدق أنه الخ إلى ما صدق
 هذا أن الحصران بل يطلان على الأولين وأحدهما وهو الحصر في الآخر على الآخر لتتقوى الارتفاع في
 فرد آخر من الأعم وفيه نظر لأننا لا نحصر في الأعم من وجهه أو مطلقا لا واجب وجودا في خصوص في جميع أفراد
 الأعم حتى يلزم تحقق المصنوع في الفرد الثاني عن الآخر فيسقط الحصران على تقدير الاختصاص من وجه
 والحصر في الآخر مطلقا على تقدير الاختصاص مطلقا مثلا قولنا ما في الدار إلا الأبيض وما فيها إلا الحيوان
 حصر في الأعم من وجهه وليس باطلا لعدم تحقق المصنوع في جميع الأفراد وكذا قولنا ما في الدار إلا الإنسان
 وما فيها إلا الحيوان صادق مع أن قولنا ما فيها إلا الحيوان حصر في الأعم فظهر أن الحصر من المذنب في كلام
 الشارح حصص على تقدير الأعم من وجهه أو مطلقا لأنهما باطلان على تقدير الأعم من وجهه والحصر
 في الآخر باطل على تقدير الأعم مطلقا ولتسليم الإيجاب فاللازم ليس الإبطان أحد الحصرين
 لا كليهما ولا واحد منهما فبقوله بل يطلان على الأولين وأحدهما وهو الآخر مطلقا على الآخر في حين
 المنع بل هو انحصار الارتفاع في نفس الآخر في كونه بالمطابقة للاعتبار المناسب بعينه أو بمقتضى الحال
 بعينه فتكون الباطل أحد الأمرين وهو المقابل للثابت في نفس الآخر فلم يلزم بطلان كل ما على تقدير
 التباين والعموم الوجهي وجوز أن يكون الباطل على تقدير الأعم مطلقا لعماله والحصر في الأعم باعتبار
 الجزاء التبعي للحصر المقابل للجزء السلبى للحصر في الآخر فلم يلزم على هذا التقدير بطلان الحصر في
 الآخر بعينه وبين ذلك أن الحصر مطلقا يشتمل على اثبات وتوحي فذا قلت لا يتصرف إلا الإنسان ولا
 يتصرف إلا الحيوان فالجزء الإيجابي الحصر الأعم وهو إثبات التفرع الحيوان تحقيل للجزء السلبى الحصر
 الآخر وهو سلب التصرف عن غير الإنسان لا إثبات للجزء الإيجابي للأعم التفرع للحيوان مثلا وتوحي الجزء
 السلبى الآخر أي ما فهمه وأورد عليه أيضا ما مقتضى صحة الحصرين في أصلا لا لأشاعة الكتاب
 لأصلا لا بالعموم ودفع هذا بأن الحصر في أحد شيئين إضافي أي بالإضافة إلى عدم فاعية الكتاب وعدم
 الظهور والحصر هنا حقيقي لأن مقصود أبواب التدوير يمثل قولهم لا ارتفاع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب
 أن الارتفاع يكون بكل مطابق له ولا يكون بغيره إذا فرض أن نحمل المعلم ما يعرفه الكلام المرتفع
 ويكون المقصود لأرباب التدوين من مثل هذه العبارة ذلك يندفع الوسيلة الأولى أيضا من وجود التفسير
 لوجوب وجود المصنوع في جميع أفراد الأعم بهذا الاعتبار والجواب عن الوسط أن ما ذكر من بطلانها

فقد علم أن المراد بالاعتبار
 المناسب ومقتضى الحال
 واحد واللامسوق أنه
 لا يرتفع إلا بالمطابقة
 للاعتبار المناسب ولا يرتفع
 إلا بالمطابقة لمقتضى الحال

(قوله أي علم القريا) فيه
 أعلم علم منه أصلا غاية
 الأمر أنه علم أن البلاغة
 هي المطابقة لمقتضى الحال
 وأما أن الارتفاع لذلك علم
 يعلم تقدير (قوله فذا) في
 القياس الخ) فيه أنه ليس
 موافقا للارتفاع المطلق عليه
 عند البرهان لأن يقال
 مرادنا أنما شكل لازم
 للقدمتين لا الارتفاع المطلق
 (قوله والصواب أن نتيجة
 القياس الخ) غير صواب بل
 أن جعلت ال في الكتاب على
 الجنس المتحقق في البعض
 حتى تصحكون جزئية أو
 جعلت القضية مبهمة في
 قوة الجزئية صم ما ادعاء
 لكن لا تكون النتيجة
 حيث تستلزمه لتدعى
 فاقهم (قوله لا كليهما) أي
 على فرض التباين والعموم
 من وجه وقوله ولا واحد
 بعينه أي على فرض العموم
 المطلق (قوله عن الوسط)
 هو أفادته بقوله وتسلم الخ

على الأولين والحصر في الآخر على الأخيرين على مقتضى ظاهر لفظ الحصر من بقطع النظر عن الواقع وقبل أن تبين ذلك ينبغي أن يعرف أن الجزء الإيجابي لكل حصر أمر مقرر عند القوم فالعوض الباطل جزء السلب إذا عرفت هذا فنقول الجزء الإيجابي للحصر في الآخر شافى الجزء السلب للحصر في الآخر والجزء الإيجابي للحصر في الآخر لا شافى الجزء السلب للحصر في الآخر حتى يتطرق للحصر في الآخر البطولان فلذلك كان الباطل هو الحصر في الآخر على التقدير الأخير أي تقدير الأعمية مطلقاً وأما على تقدير التباين أو العموم الوهمي فالإيجابي من كل منهما باطل السلب من الآخر فلهذا باطل كل منهما والحاصل أن الباطل الجزء السلب من الحصر في الآخر على تقدير الأعمية مطلقاً والجزء السلب من الحصر من على تقدير التباين أو العموم الوهمي اهـ هذا خلاصة ما في الأطول وحواشي الأطول فاحفظه وكتب أيضاً قوله والباطل صدق في كلامه مسامحة حيث أدخل اللام في جوابه وانما أدخل في جوابه لو فكاه أعطى ان حكمه لو انما اختفى التطبيق ووقع لذلك كثيراً وغيره من المصنفين اهـ بس (قوله) فليتأمل) فانه لا يمكن المناقشة في الملازمة عامر ولا المطلوب بيان اتحادهما مفهوماً كالمهم مقتضى قصد تفسير مقتضى الحال بالاعتبار المناسب وما ذكره في تقديره لم يبق إلا أحداً من ان قصدتهما في المفهوم أو أنساوياً في الصدق لا خصوص اتحادهما في المفهوم المطلوب هو الاتحاد في المفهوم فالمر قبل ان التفرع التسمية على أن مقتضى الحال معاً منسباً للحال لا موجهة التي ينبغي أن يتفك عنه كما يتضاه لفظ المقتضى وانما أطلق عليه لفظ المقتضى للتسمية على أن المناسب المقام في نظر البلغ كالمقتضى الذي يتبع انفسا كونه فلا يجد منه إيه وإن الفاء هي أي إذا عرفت هذا فاعلم أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب الثلاثية عليه صحة هذا الحصر بما عرفت أنه لا ارتفاع الباطل بمقتضى مقتضى الحال ويشك في أن الصوابين يعني واحد لم يقم عليه شيء كفا في الأطول (قوله) فليتأمل) فترجع على تعريف البلاغة لأن المطابقة صفة للطابق اهـ سم وسمع جملته فترجع على قوله لو ارتفاع شأن الكلام الخ وكتب أيضاً قوله فالبلاغة الخ قد دفع التناقض بين كلامي عبد القاهر حيث جعل البلاغة صفة للفظ وقال مر فإن البلاغة ترجع إلى المعنى لا إلى اللفظ وحاصل المدعى أن البلاغة ليست صفة للفظ باعتبار ذاته بل باعتبار إفادته المعنى الثاني الزائد على أصل المراد إفادته يعقوب (قوله) إلى اللفظ أي المعنى والكلام النقص اهـ سم (قوله) يعني في بعض النسخ يعني (قوله) ووصوت عطف اهـ (قوله) باعتبار) متعلق براجعة وباللسمية اهـ سم وكتب أيضاً قوله باعتبار إفادته المعنى أي المعنى الثاني وهو الخصوصية التي تناسب المقام وتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام أيها كالتأكيدي التسمية لا نكار والإيجاز في الضمير وكلاهما في المحبة وغير ذلك من الخصوصيات الزائدة على أصل المراد وليس اللفظ متصفاً بالبلاغة باعتبار إفادته المعنى الأول الذي هو مجرد إفادة التسمية بين الطرفين على أي وجه كانت تلك التسمية فإن هذا المعنى مطروح في الطرفين يتناول الأعراب والجمعي والبدوي والقروي فلا يتطرق إليه البلغ ملخص من ع ق فراد الشارح بالغرض المصوغ للكلام مقتضى الحال وقوله باعتبار المعاني والأغراض الخ أي المعاني الثانية والخصوصيات الزائدة على أصل المراد التي هي مقتضيات الأحوال وكتب على قوله باعتبار إفادته المعنى الأول مانصه كالتصنيف ما من حيث اللفظ ووصوت (قوله) بالتركيب) بيان الواقع لا الخارج أي ضرورة استعماله فإذا تعنى يحسن السكون عليه بدون التركيب ثم عليه ع ق (قوله) متعلق بأفاده) يجوز في الأطول تعلقه بالمعنى مخففاً أو مستنداً والمراد مقصود البلغ (قوله) وذلك أي الرجوع باعتبار إفادته فتوجه لأن الخ عه راجع إلى اللفظ وقوله ظاهر الخ لعل قوله باعتبار الخ (قوله) اعتبار المطابقة وعلمها) أما المطابقة فظاهر وأما عدمها فلا لا يسلب الشيء إلا عن شيء يصح أن يتصف به إذ لا يقال الخاطئة لا يصح فظهر كونه لا يتصف بكونه مغايراً اهـ سم وكتب أيضاً قوله وعدمها أي الاعتبار أو أنه لا كتابة التأييد من المضاف إليه كذا فوجه بعضهم وظاهر كلام سم انه راجع للمطابقة وكتب صحيح (قوله)

فليتأمل (فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ) يعني أنه قبل كلام يبلغ لكن لأن حيث أنه لفظ ووصوت بل (باعتبار إفادته المعنى) أي الغرض المصوغ له الكلام (بالتركيب) متعلق بأفاده وذلك لأن البلاغة كالمصبرة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون

(قوله) فليتأمل ان التفرع للتسمية الخ أي لا قصد التفسير الحقيقي وحيث لا يكون المطلوب بيان اتحادهما مفهوماً بل اتحادهما معاً من أن يكون في المفهوم أو في الصدق وحيث لا يرد هذا الاشكال وإن ورد عامر بما تقدم الجواب عنه (قوله) أو أن الفاء هي أي إذا عرفت هذا فاعلم أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب الثلاثية عليه صحة هذا الحصر بما عرفت أنه لا ارتفاع الباطل بمقتضى مقتضى الحال ويشك في أن الصوابين يعني واحد لم يقم عليه شيء كفا في الأطول (قوله) فليتأمل) فترجع على تعريف البلاغة لأن المطابقة صفة للطابق اهـ سم وسمع جملته فترجع على قوله لو ارتفاع شأن الكلام الخ وكتب أيضاً قوله فالبلاغة الخ قد دفع التناقض بين كلامي عبد القاهر حيث جعل البلاغة صفة للفظ وقال مر فإن البلاغة ترجع إلى المعنى لا إلى اللفظ وحاصل المدعى أن البلاغة ليست صفة للفظ باعتبار ذاته بل باعتبار إفادته المعنى الثاني الزائد على أصل المراد إفادته يعقوب (قوله) إلى اللفظ أي المعنى والكلام النقص اهـ سم (قوله) يعني في بعض النسخ يعني (قوله) ووصوت عطف اهـ (قوله) باعتبار) متعلق براجعة وباللسمية اهـ سم وكتب أيضاً قوله باعتبار إفادته المعنى أي المعنى الثاني وهو الخصوصية التي تناسب المقام وتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام أيها كالتأكيدي التسمية لا نكار والإيجاز في الضمير وكلاهما في المحبة وغير ذلك من الخصوصيات الزائدة على أصل المراد وليس اللفظ متصفاً بالبلاغة باعتبار إفادته المعنى الأول الذي هو مجرد إفادة التسمية بين الطرفين على أي وجه كانت تلك التسمية فإن هذا المعنى مطروح في الطرفين يتناول الأعراب والجمعي والبدوي والقروي فلا يتطرق إليه البلغ ملخص من ع ق فراد الشارح بالغرض المصوغ للكلام مقتضى الحال وقوله باعتبار المعاني والأغراض الخ أي المعاني الثانية والخصوصيات الزائدة على أصل المراد التي هي مقتضيات الأحوال وكتب على قوله باعتبار إفادته المعنى الأول مانصه كالتصنيف ما من حيث اللفظ ووصوت (قوله) بالتركيب) بيان الواقع لا الخارج أي ضرورة استعماله فإذا تعنى يحسن السكون عليه بدون التركيب ثم عليه ع ق (قوله) متعلق بأفاده) يجوز في الأطول تعلقه بالمعنى مخففاً أو مستنداً والمراد مقصود البلغ (قوله) وذلك أي الرجوع باعتبار إفادته فتوجه لأن الخ عه راجع إلى اللفظ وقوله ظاهر الخ لعل قوله باعتبار الخ (قوله) اعتبار المطابقة وعلمها) أما المطابقة فظاهر وأما عدمها فلا لا يسلب الشيء إلا عن شيء يصح أن يتصف به إذ لا يقال الخاطئة لا يصح فظهر كونه لا يتصف بكونه مغايراً اهـ سم وكتب أيضاً قوله وعدمها أي الاعتبار أو أنه لا كتابة التأييد من المضاف إليه كذا فوجه بعضهم وظاهر كلام سم انه راجع للمطابقة وكتب صحيح (قوله)

إلحاشي

باعتبار المعاني الخ) أي وجودها وعدمها المطابق قولها باعتبار المطابقة وعدمها (قوله المقررة) أي عن اعتبار
 أفاقا للمعاني وليس المراد الغير المركبة اذ المطابقة ليست من حيث ذات القسمة مطلقا مفردا كذا أمر كما هو قوله
 المجردة أي عن اعتبار المعاني الزائدة على أصل المراد كما في حق (قوله) نسب على الطريقة) يجوز أن يكون صفة
 مصدر يسمى فيكون مفعولا مطلقا أي سمية كثيرا ولا يراد أن التسمية وضع الاسم على الشيء فلا تعدد
 فيها وأنه لا يجب حينئذ تأنيث كثيرا لأن التسمية تنبغي الاطلاق كما يقال سمى زيدانسا أي أيا أطلق
 لفظ الانسان عليه والاطلاق يتعدد وهو مذكور في اعتبارنا أو بل التسمية مذكورة الصفة وما يليه
 الحفيد عن الثاني من أن تأنيث المصدر قد لا يراد في وصفته أي تأنيده بأن الفعل والفعل ليس مؤنثا
 الظاهر أنه خاص بالمدلول وليس كذلك وما هنا ليس كذلك وكتب على قوله على الطريقة ماضيه أي لاجل
 الطريقة فعل تعليل (قوله لانه) أي هنا (قوله من صفة الاحيان) أي وصفة الظرف ظرف وكتب
 أيضا ماضيه فالتعني وحسنا كذا والعمل فيه يسمى (قوله وما لنا) كذا الخ) فيكون حرفا زائدا له جري
 (قوله والعمل فيه) أي في الظرف (قوله يسمى ذلك فصاحة) أي تطلق عليه فالتسمية بمعنى الاطلاق
 كما في سم (قوله الوصف المذكور) وهو مطابقة الكلام القصير لمتشقق الحال التي حينها بلاغة وعلى
 هذا التقدير تكون الفصاحة بلاغة من رادنيين اه سم وكتب أيضا على قوله الوصف ماضيه إشارة
 الى أن تذكر الامار مع رجوعها الى المطابقة وتأويلها بالوصف (قوله في أعلى طبقات الخ) لا يراد عليه
 ما في المطول من أن بعض الآيات أعلى طبقتين بعض لأن أعلى طبقات البلاغة أيضا متفاوت (قوله
 طرفان) أي طرفان اه سم أو صنفان أو مرتبتان وما هما طرفان لشيءهما بطرف الشيء الأعلى والأسفل
 (قوله وهو أن يرتقي) أي ذو أن يرتقي فلا يراد أن حد الاعجاز من البلاغة وهي المطابقة للتقدم وليس
 المطابقة رتقا (قوله إلى أن يخرج الخ) طالع في الاطوال اعترض الشارح على كون الطرف الأعلى وما
 يقر به منه معجزا خارجا عن طوق البشر بأن البلاغة ليست سوى المطابقة لمتشقق الحال مع فصاحته وعلم
 البلاغة كلف جهين الامرين فمن أقمته وأطبعه لم يجوز أن يراد بهما حق الرعاية في كلام هو الطرف
 الأعلى ولو عسقا أو قصر سورة ولا يخفى أن الاشكال لا يختص بتكفل علم البلاغة بل بتكفل طبقة
 العرب أقوى وأوجب للاشكال ثم أجاب بأوجه ثلاثة الأول أن العلم لا يشكك الايديان مقتضيات
 الاحوال وأما الاطلاع على كليات الاحوال وكيفياتها فامر آخر ثم نقل الجوابين الآخرين وبحث فيهما
 فراجع (قوله عن طوق البشر) أي أطاعهم ووضعهم وكتب أيضا قوله عن طوق البشر كذا البشر ناعلى
 أه المشتهر وبالبلاغة والتصدى للعارضة والا فالهزم ما يكون خارجا عن طوق جميع المخالفات من الجن
 والانس والملائكة اه سم (قوله ويجزمهم) عطف لازم على ملزوم (قوله عطف على قوله هو الخ) قال القزري
 قد يعترض على توجيه الشارح بوجهين أحدهما أن سوق كلام المصنف يدل على أن مراده قوله وهو
 حد الاعجاز بل الطرف الأعلى كأن قوله هو ما نأخر الخ بيان للطرف الأسفل وعلى ما ذكره الشارح
 يفوت هذا القصد وكون الحاصل تفسير حد الاعجاز بأنه الطرف الأعلى وما يقر به منه فليهما أن
 لا تفاوت في البلاغة القرآنية وسره أن الله تعالى عالم بكليات الاحوال وكيفياتها فيلزم أن يكون كلامه
 المستقل عليها في أعلى المراتب لأن بعضا منه لفظه يمكن البشر الاتيان بملوه ان يقع وتوجيه مقتضى
 التفاوت فيها حيث جعل حد الاعجاز الطرف الأعلى وما دونه مما يقر به منه وأين ذلك المطول بل بعض
 الآيات القرآنية أعلى طبقة من بعض وإن كان الجسم مشتركا في امتناع المعارضة فإن قلت لا يمكن
 انكار تفاوت الآيات في البلاغة قلت التفاوت الحاصل في البلاغة لا ينظر الى أن الاحوال مقتضية للاعتبارات
 في بعضها أكثر فالتفتيش المراجعة فيها أو فر من مقتضيات المراجعة في الأخرى وذلك لا يقدح في أن يكون
 كل منها في الطرف الأعلى أي في مرتبة في البلاغة بلاغة فقولها بالتسوية الى الآية لا يلزم استحتم
 كل آية على جميع مقتضيات الاحوال التي في نفس الامر ناعلى احاطة علم الله تعالى بجميعها فاعلم

باعتبار المعاني والاغراض
 التي يصلح لها الكلام
 لا باعتبار الانفاضة المقررة
 والكلم المجردة (وكثيرا ما)
 نسب على الطريقة لانه من
 صفة الاحيان وما لنا كيد
 معنى الكثير والعمل فيه
 قوله (يسمى ذلك) الوصف
 المذكور (فصله أيضا)
 كما يسمى بلاغة يقال
 ان اعجاز القرآن من جهة
 صكوته في أعلى طبقات
 الفصاحة يراد به هذا المعنى
 (وله) أي بلاغة الكلام
 (طرقان أعلى) وهو حد
 الاعجاز) وهو أن يرتقي
 الكلام في بلاغته الى أن
 يخرج عن طوق البشر
 ويجزمهم عن معارضته
 وما يقر به منه) عطفا
 على قوله هو الضعيف منه
 عائدا الى أعلى

(قوله وحسنا كثيرا) فيه
 إشارة الى أن الاحيان في
 كلام الشارح مراد بالجنس
 اذ ليس الموصوف الاحيان
 بل المقدود والاجوب التأنيث
 وانه كان الاوضح أن يقول
 من صفة الحسن وفي بعض
 النسخ من صفات الاحيان
 (قوله وما لنا ليس كذلك)
 انظر ما وجهه ولما اعتبر
 أن المانع منه بآلة

يعني أن الاعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الابهاز
وهذا هو الموافق لما في المفتاح
وزعم بعضهم أنه عطف على
حد الابهاز والضمير عائليه
يعني أن الاعلى مع ما يقرب
هو حد الابهاز وما يقرب
من حد الابهاز وفيه نظر
لأن القريب من حد
الابهاز لا يكون من الطرف
الاعلى وقد أوضحنا ذلك
في الشرح

قوله هو مراد الشارح من
تفاوتها الخ والاعلى وما
يقرب منه على هذا وما بعده
مطابقة مقتضى ما وجد من
الاحوال بحيث لا يترك
مقتضى حال في الواقع في
مقدار أقصر سورة فأكثر
والاعلى وما بعده هو ما بعده
عن أسباب الاختلال
بالفصاح من ذلك والقريب
من الاعلى ما لم يعد عنها منه
قوله يلزم قصور البيان
فيه أنه لا قصور بل المراد بما
يقرب منه ما يقرب من
البلاغة من حد الابهاز من
كل ما لا يمكن معارضته كما
أن المراد بما يقرب منه على
كلام الشارح ما يقرب من
الاعلى في البلاغة من كل
ما لا يمكن معارضته ما يقرب
على كل تمثيل القياس لما
دونه من مراتب البلاغة
لأن مراتب الابهاز كما
يتوهم

وفي بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب عنه عطف على حد الابهاز والمراد بهذا الابهاز في مقدار
سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدار آية أو آيتين فكأنه قال هو ما يقرب من الاعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى
هذا عين الطرف الاعلى بأنه البلاغة القرآنية كالمقصود اه اوضح بعض تصرف قال سم فيما
كتبه في هلمس القري يمكن أن يجب عن الوحد الاول بأن ظاهر السوق قد يترك لهما أو عن معنى
وهنا كذلك كما يظهر من احتجاج الشارح على أنه يمكن أن يتبع دلالة سوق كلام المصنف على أن مراده
يلتص الطرف الاعلى فقط بل بيان ذلك وبيان حد الابهاز وقد أوضحنا ذلك لأنه إذا كان الطرف الاعلى
هو اعلى أفراد البلاغة وان حد الابهاز أي مراد به هو ذلك الفرد وما يقرب عنه وعن الثاني بأن تفاوت
البلاغة القرآنية بالنظر إلى ما ذكره مراد الشارح من تفاوتها فالبعث الذي مقتضيه واعتباره أنه أكثر
أعلى طبقة مما ليس كذلك وان اشتر كل أن كلاهما ما يورى فيه جميع ما اقتضاهما الحال في نفس الامر
على أنه يمكن أن يدعى تفاوت نفس البلاغة القرآنية بفرا النظر إلى ما ذكره بأن يكون أحد الكلامين أحد
عن أسباب الاختلال بالفصاحة كان لا يكون في أحد هاتين شيئا ونقل ويكون في الآخر شأنا ثقل لا تخل
بالفصاحة فهو فسحة ولا شك أن انقطاع الشائبة بالكلية أدخل في الفصاحة مقوم موجب للاعلاوية في
البلاغة فتدفع الأمر الثاني من أصله وكسب أيضا قوله عطف على قوله الخ الأقرب إلى جعل قوله وما يقرب
منه مبتدأ محذوف الخية أي كذلك أي حد الابهاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهو أولى مما ذكره
الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامة من العطف على المبتدأ ببعض الخبر والعطف على
أيضه المذكورين وأما حذف الخبر بعد ما قرئ متبعا عن قري اه سم وناقضه في قوله وان اتحد
المؤدى بما لا يظهر ثم نقل عن ضمة الغني التوقف في كلام الشارح يلزم وسط الممول بين إجراء عمله
إذا أصبح أن المبتدأ عامل في خبره والمبتدأ هنا جميع المتعاطفين وقد توسط بينهما الخبر ويلزم عود ضمير
واحد على متقدم ومتأخر في آن واحدا لما حمل الخبر ضمير واحد على نقل عن ضمة الغني في أنه
لا مانع من تقديم الممول على بعض عمله إذا كان العامل كلتيه أو كلتا متعاطفاته أنه أهو من
تقديمه على جميعه وان عود الضمير في هذا الحالة أهو من عوده على متأخر لاسيما الجزء المتأخر في تبة
التقديم وفي أهوية الأمر من نظر ثم نقل عن معنى القريب يجوز ما أجاز الشارح يجوز في زيد في الخبر
وعز وعطف عمر على زيد وجعل الخبر المذكور له ما مع ما قال في المفتي فان قلت لوصف هذا كونه لمع زيد
فأنت وعمر قلت ان سلم منه فلقب القنط وهو منتف فيما نحن بصدده وكسب أيضا قوله عطف على
قوله الخ وعليه فالمراد بالاعلى الاعلى الحقيقي وحد الابهاز من تشبهه بالإضافة ثانية اه سم وأما على زعم
بعضهم الآخر فالمراد بالاعلى النوع الذي يحصل به الابهاز وان كان تنظر الشارح فيه مبينا على أن المراد
بفي كلام هذا البعض الاعلى الحقيقي أي الترادفي لا فرد فقوم وحد الابهاز ثباته والإضافة لاسية
ولذلك تقديره يضاف على هذا أي وحد الابهاز وكذا على الاول أي حد الابهاز لان الاعلى لان الاعلى قري من
البلاغة التي هي المطابقة للابهاز **(قوله يعني أن الاعلى الخ)** فاللفظ ملاحظ قبل الاخبار كما أشار إليه
بقوله مع ما يقرب منه فهو من باب الاخبار عن شيئين بشئ واحد **(قوله مع ما يقرب منه)** عبر بجمع مع أن
عبارة المصنف الواو ومع أن الأنسب بقوله كلاهما الواو وأشار إلى اعتبار المعية وأن حد الابهاز الاعلى وما
يقرب منه معاقبته **(قوله لا يكون من الطرف الاعلى)** مبني على أن المراد الاعلى الحقيقي وهو الطرف
الخفي الذي لا يتقسم ويمكن أن يراد به الكلي المقول بالتنكيك الصادق على ما يقرب من الطرف
الحقيقي فتدفع النظر وإيضاحه أنه يصح أن يراد به الطرف الاعلى النوع الذي يحصل به الابهاز وهو
ماهية كلية أفرادها متعددة متفاوتة فيصدق الطرف الاعلى حيث يصح الابهاز أي نهايتها التي لا مرتبة
للابهاز فوجه ما يقرب منه فتدفع النظر وأورد على هذا أنه يلزم عليه قصور البيان وعدم صحة المحصر في
قوله وهو حد الابهاز وما يقرب منه لان الطرف الاعلى على هذا الوجه ليس بخصوص حد الابهاز أي نهايتها

(وأسفل وهو ما إذا غمر)

وما يقرب منه بل ما يشبههما ويشمل مبدأ الارتفاع وما فوقه مما يقرب إلى حتم من المراتب الوسطى وليس في البيان قرض لهذا من يكون قد فسر النوع بعض أفراد على أن تصير النوع والافراد لا يخلو عن ضعف فلا يجسب أن يقال نوع الانسان زيد وهو على غير ذلك هذا البياض ما في الحفيد وأجاب عن ذلك الايراد بأنه يجوز أن يراد نوع الاعلى يشمل متفيع حد الارتفاع وما يقرب منه فصيح الاخبار عن نوع الاعلى ينصفه كما قال الانسان زنجي وغيره اه (أقول) يؤيدنا شرح حسن المقالة على ما ذكره بين اعلى وأسفل انما الاعلى على كلامه مراد به الاعلى الحقيقي كأن الاسفل مراد به الاسفل الحقيقي بديل تفسير بأنه ما إذا غمر الخ (قوله وأسفل وهو ما إذا غمر الخ) أو رجع على هذا التعريف أنه يصدق بالاعلى لأنه إذا غمر إلى ما دون الاسفل التقى بأصوات الطبقات ويصدق على ما دون الاسفل أنه دون الاعلى وأجيب بهوم ما في مادونه يعني أن كل مرتبة تدونه غير اليها التقى والاعلى ليس كذلك إذ عمادونه الوسط يتغير اليه لا يتلقى أصوات الطبقات من سم وأجيب أيضاً بأن المراد إلى مرتبة تحت بلا واسطة فإنه لا يتغير عند الإطلاق وكتب على قول سم بالاعلى ماضيه أي هو المراتب المتوسطة وكتب أيضاً على قوله ما إذا غمر ماضيه أي مرتبة كما توضح من قول الشارح بعد أي إلى مرتبة أخرى الخ (قوله التقى) أي في عدم الاشتغال على المناسبات والطاقات كما أشير اليه الشارح (قوله وان كل صحيح الارباب) الاحسن وان كان فصصا سم (قوله نه محالها) هي الحيوانات (قوله بحسب ما تنق الخ) وليس من ذلك ترك مراعاة الطاقات والخواص في مخاطبة من لا تناسه لعدم فهمها بل ذلك التكرار لم يحسب على البلوغ مراعاة على أن لا شأن بقول تلك الطاقات حيث ضمن الطاقات تأمل سم وكتب أيضاً على قوله ما تنق ماضيه ما مصدرية أو موصولة أي بحسب ما يتفق معها اه سم (قوله متفاوتة) لما كان يشكك التفاوت بأنه ان حصلت المطابقة حصلت البلاغة وان تنقأ تنقأ البلاغة منه بقوله بحسب تفاوت المقامات أي كما في مقام يقتضي تأكيدها شديدا ومقام يقتضي مطلق التأكيدها رعاية الاعتبارات كالجور في اعتبار واحد وروى أكثر والعلم من أسباب الخ كالاتي التثقل بالكلية في موضع وفي معنى يسر لا يخرج من الفصاحة في موضع آخر اه سم بعض تغيير لا تقتل عقلمناه من أنه لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة لجميع مقتضيات الحال بل المطابقة في الجملة (قوله بعضها على الخ) بيان لما فيه التفاوت (قوله تفاوت المقامات) أي فيما يقتضيه بأن يقتضي بعض المقامات تأكيدها واحداً ومثلاً وبعضها أكثر وفي عدها فله وكثرة بأن تكون مقامات وأحوال كلاماً أكثر من مقامات وأحوال كلاماً آخر (قوله ورعاية الاعتبارات) هي والجد مصروفان على المقامات (قوله آخر) يبقى عنه قوله يتبعها قد كرمه بتكرار وهو الراكه التي جعل الحفيد الكلام مشتملاً عليها غير أنه أساء التصرف في جعل الاعتراض على قول الشارح سوى المطابقة الخ لان قصد الشارح بقوله المذكور تفسير آخر كما قاله سم فالاعتراض انما هو على قول المصنف آخر فنذكر (قوله سوى المطابقة والفصاحة) هو غير متعرف بالإضافة ولما وقع صفته لوجوه اه ترى وكتب أيضاً على قوله سوى المطابقة الخ ماضيه تفسير لقوله آخر اه سم (قوله وزن) اختار لفظ وزن على تقدير التنبيه على أن ليس النظر إلى حسن في الكلام ولا نظر إلى هذه الوجوه كما تنهت وفي الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر إليها هو الغاية إلى التكلم وليس يختار إلى حسن الكلام انما هو من وابعاه اه أطول وقوله وليس النظر إلى أولاً (قوله حسناً) أي عرضاً لا داعي إلى الحسن الثاني الحاصل بالفصاحة والمطابقة (قوله والى اه هذا لوجوه الخ) والى اه محب تأخير على البدع عن علم البلاغة اه أطول (قوله لانها ليست الخ) فيه نظر لانه كما يجعل التكلم موصوفاً بالبلاغة باعتبار ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ لم يجعل موصوفاً بالتفنيد والتربص مثلاً باعتبار ملكة الاقتدار على ما نقل عن الشارح رجاءه تعلق أن المراد به لا يعمد وصف التكلم بسبب هذه الوجوه وصفة ولا يسمى بسببها سم في العرف كالسمي بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ

(قوله ولا يجسب أن يقال الخ) أي لان النوع هو الطبيعي من حيث يقطع النظر عن الافراد فلا يحسن الاخبار عندئذ بالافراد لا يحتاجه لتكافؤ اعتبار النوع من حيث

أن يله

كلام يبلغ فعلم مما تقدم (أن كل بلغ) كلاما كان أو متكلما ناه على استعمال المشترك في معنييه أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البلغ (فصيح) لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقا (ولعكس) بالمعنى اللغوي أى ليس كل فصيح بلغا بل وإن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز أن يكون لاحدا ملكة يقتد بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال (و) علم أيضا (أن البلاغة) في الكلام (مرجعا) أى لما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود

(قوله أى في وسع ذلك المتكلم الخ) فيه أنه قد لا يكون في وسع ذلك المتكلم الابلغ في نوع أو نوعين فيصدق التعريف على ما تقدم فلهذا يفتى هذا الجواب شيئا ولا يخفى تكلف من جعل قوله بعدو بأن المراتب ثمة ابواب لأجوابا ثانيا على أنه لو كان من ثمة لم يكن لنا حاجة إلى تكلف يوم التكررة في سياق الآيات

فصح ولا يقال مرجع مجس فلا يراد أن وصف من عدو منه التوسع بالمرجع صحيح اه سم قال الفري وقد يقال يفهم من هذا الكلام أن هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة ما زان تجعل تابعة لبلاغة المتكلم مع أنه ليس كذلك لأن هذه الوجوه أصناف الكلام فلا محالة تكون تابعة لبلاغة لا لبلاغة المتكلم سواء كانت المتكلم موصوفا بصفة أم لا وأن خير يجوز اقتداء المانع عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم (قوله كلام بلغ) أورد عليه أنه يصدق بملكها لا اقتدار على تأليف كلام بلغ في نوع من أنواع الكلام فقط كالدخ مع أهله في بلاغة وأجيب بأن التكررة في الآيات قد تقدمت مرة القام فالنوع على تأليف كل كلام بلغ أى في وسع ذلك المتكلم فلا يراد على هذا الجواب أن من البلغ القرآن ولا قدرة للبشر عليه غير أن لا بلاغة لهم وبأن المراد في كل نوع كلامه والنبهى والمدح ونحو ذلك بأن يصدق على تأليف أمر بلغ ونهى بلغ وهكذا إلى آخره وأن لم يصدق على ما مر مراتب البلاغة في تلك الأنواع قال الصوري على أن عدم الاختصاص بالنوع الواحد محل بحث وأن ظاهر عباراتهم بخلافه وما المتع من حصول البلاغة بالتسوية للنوع وأن بعد بلغا بالنسبة إليه أيضا اه سم ثم كرر أن هذه العناية أعني إرادة كل نوع مأخوذة من الملكة لأن المتبادر من هذا الكلام هو ما هو عليه كراهه والتعريف يجعل على المتبادر على تلك العناية قرينة فلا يقال إن الضيقة لا تدخل التعريف فيه غير قرينة اه بايضاح قال يس وفي قوله على أن الخ نظر لأن تعريف البلاغة المطلقة والنوع الواحد لا يكتفى في تحققها وقال في الأول يقتد بها على تأليف كلام بلغ أى لا يجوز بها عن تأليف كلام بلغ فالتكررة في سياق التي عمت والمراد كلام بلغ ورد معناه على المتكلم وأراد يساه (قوله فم) أى بالقوة لا بغيره من الفعل أو بالتأمل في التعريفات بل ذلك ولو قال فكل بلغ فصيح ولا عكس لاستغنى عن هذا التكلف والظاهر أن المراد تعريف المعاني لأنه فرع العلم بما يقع في ظهوره من العلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تبعيا للتعريف أى البيان كالمواصلة كآه قال الفصيح أعظم مطلقا من البلغ ولو قال كذلك لكان أخصروا وضع فيها هو مقصود اه أطول وكسبا إضافة فعل إلى آخر لفظة المقصود منه بيان النسبة بين البلغ والفصح وبيان مرجع البلاغة وسبب الحاجة إلى هذه القنون الثلاثة وانحصارها في الثلاثة وبيان اختلاف في التسمية (قوله مما تقدم) من تعريف البلاغة والفصاحة اه سم (قوله المشترك) أى اللغوي (قوله أو على تأويل كل ما يطلق الخ) أى التأويل بل يعنى كل ما يطلق عليه لفظ البلغ فيكون من قبيل المشترك المعنوي ويسمى بالتواطئ (قوله مطلقا) أى بلاغة كلام أو بلاغة متكلم (قوله بالمعنى اللغوي) أى لا بالمعنى الاصطلاحى لثبوتها لأن الموجبة الكلية تعكس موجبة جزئية اه سم يقال بعض الفصح بلغ وكسبا يضاعى قوله بالمعنى اللغوي ما قصده هو عكس الموجبة الكلية كلية (قوله أى ليس كل فصيح بلغا) أن كل المراد في لزوم البلاغة لكل فصيح والمعنى لا يلزم أن يكون كل فصيح بلغا فالعلة ظاهرة لأن مجرد الجواز كقضى في الزوم وأن كل المراد في وجود البلاغة مع كل فصيح احتيج إلى جعل الجواز بمعنى الثبوت بالفعل تدبر وكسبا أيضا قوله أى ليس كل تفسير للثبوت أعني لا عكس ويتضمن تفسيرا لعكس المعنى بكل فصيح بلغ (قوله لاحد) فيه استعمال أحد اللازم للثبوت في الآيات (قوله وأن البلاغة مرجعها الخ) بيان أن المرجع ما ذكره قبل من وجه الحاجة إلى هذا من العلى لأنه إذا علم ما يحتاج إليه في حصول البلاغة وعلم أن بعضه مدرك بعلم آخرى وبعضه مألوس وبعضه بغير العلمين علم أن الحاجة ماسة إليها ما دعه ع (قوله في الكلام) تسع في هذا القيد للاضاح والاحسن تركه حتى يتم البلاغة في المتكلم أيضا حف وقال عبد الحكيم وأما لخص الأمر الثاني ببلاغة الكلام لأن كونه مرجعا لبلاغة المتكلم واسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام (قوله أى ما يجب) أى احتراز وتقييد للفصح عن غيره وكسبا أيضا قوله أى ما يجب أن يحصل الخ هذا يدل على أن المرجع اسم مكان أو مصدر بمعنى اسم الفاعل أى المرجع إليه ورتبان النسب للثبوت يجعل على المعنى المصدرى أى بقرينة كلمة

الى اه سم وقوله اسم مكان جعل الاحتراز وما يعطى مكانا للبلاغة باعتبار وقوعها عليها كقولها طاصل
في المكان عليه وقوله أي الرجوع البعدي فقيه على هذا الاحتفال حذف وإيصال الأصل الرجوع
الي معنى أي البلاغة أي الذي رجعت اليه البلاغة فحذف الخبر فاقصل الضمير المحرور واستقر أقص
بالضمير الضمير البلاغة مضافا اليه المصدر فمقتضى ما خبرنا أن أحدهما المسترعدا الحذف والإيصال وهو الراجح
لأن الموصولة التامة عند التقدير وثانيهما البارز وهو راجع الى البلاغة فهذا يتضح أن من غلط
الحقيد في تجزئ راس المقول وجعل من باب الحذف والإيصال لاختلاف الضمير من جملتين بل حذف الخبر
وبعد هو الغلط وقوله ورد أي ما صنعته الشارح بأن المناسب للتعليق أي لأن ما يجب أن يحصل الذي هو
مكان الرجوع أو الرجوع اليه هو نفس الاحتراز فلا موقع لاني الآن يحجب بأن هذا تفسير يرجع البلاغة
بجسمها إلى مجموع الكلام فإن القول بأن رجوع البلاغة الى الاحتراز يؤيد إلى أنه أمر ضروري فيها
الآن أن التنبه حيث أن يؤخر هذا القول إلى آخر الكلام وكأنه قتل إلى أنه يقع الاحتراز بعد دل بط
لقوله والارجع إلخ كذا في كبرى الحفيد وكتب أيضا قوله أي ما يجب أن يحصل إلخ فالرجوع الذي هو
الاحتراز والتبصر يحصلان أولا ثم تحصل البلاغة وهذا خلاف الغالب فإن الغالب تأخر الرجوع كما في
قولهم مرجع الجدل إلى فساد القلوب (قوله إلى الغنى) أي يجب أن يحصل حتى يحصل الجود وأورد
عليه قول الشاعر حتى يجرد وما له من قليل وأجب بأن المراد التقى وجوده في مجرده وإن لم يكن
عندما كبر (قوله إلى الاحتراز) أي وجود الاحتراز اه ع ق وكتب أيضا قوله إلى الاحتراز إلخ أخذ
من قولنا نعرض البلاغة مقامة للكلام لمقتضى الحال وقوله والغير إلخ أخضع من قولنا تبصر
فصاحته وكتب أيضا قوله إلى الاحتراز عن الخطأ ولا يدخل فيه الاحتراز عن التقيد المعنوي لأنه هنا
في كيفية التأدية فالاحتراز عنه الاحتراز عن الخطأ كيفية التأدية لا في نفسها اه عبد الحكيم (قوله
المعنى المراد) زائدا على أصل المراد اه ع (قوله والارجع إلخ) فيه اشكال لأن الثاني إن كان
للاحتراز والمعنى والاي جدا للاحتراز ورد أنه لا يصح حيث نلفظ وعماله انما هو جدا للاحتراز كان الكلام
غير مطابق قطعان كان نفعيا لكون الاحتراز مرجعا للبلاغة والمعنى والاي لكون الاحتراز المذكور مرجعا
للبلاغة ورد أنه لا يصح حيث قدوة فلا يكون بليغا فالتأنيب حيث قدوة في التفرع أن يقول فيكون بليغا يعني
واللازم وهو كونه بليغا طل فيسقط المزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعا والجواب ما باختيار الشرح
الأول وتجعل رد الاعتراض مجازا كذا كراهان الحجاب واما باختيار الثاني وتجعل رد الاعتراض مجازا لما بين
التي والقلة من المناسبة ويجعل هذا التي منصبا على قوله فلا يكون بليغا وفي التي إثبات والتقدير
والاي لكون الاحتراز مرجعا للمعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون بليغا ومحله والاي لكون
الاحتراز مرجعا إلى الغنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا أي مع أنه ليس بليغا واختار الشرح
الثاني يجعل قوله والارجع إلخ دلالة على علم كون الاحتراز مرجعا للبلاغة أي واجب الحصول فيها
سبق من تعريف البلاغة واستزاد ما سبق له ويجعل قوله فلا يكون بليغا متفرعا على قوله غير مطابق باعتبار
الواقع المعلوم ما سبق لاي في كون الاحتراز مرجعا في رد أن المتفرع على ذلك ثبتت البلاغة
لا تتأخر وأما المعنى على ذلك ما سبق وجوب حصول الاحتراز في البلاغة لأنه لم يجب لئلا يؤذي
المراد بكلام غير مطابق أي أو يكون بليغا وفي الواقع المعلوم ما سبق إذا كان غير مطابق فلا يكون بليغا
لما في في تعريف البلاغة فصار يطل عدم وجوده ويعتبر وجوده الذي هو معنى كونه مرجعا وهذا
الوجه الثالث بخلاف الوجهين الأولين فإنه عليه ما قوله والارجع إلخ دليل على رجوع البلاغة الى الاحتراز
لا على العلم والاستزاد المذكورين كما هو على الوجه الثالث وقوله فلا يكون بليغا متفرع على التي في
والا مع ملاحظة كونه إثباتا بارجع إلى الجملتين في الثاني لا على قوله غير مطابق كما هو على الثالث وهذا
أيضا مما في الحفيد وتظهر ذلك بقوله والارجع إلخ وأورد الكلام إلخ وكتب أيضا قوله والارجع إلخ أي

الى الغنى (الى الاحتراز عن
الخطأ بقا في المعنى المراد
والارجع إلى المعنى المراد
بلفظ فصيح غير مطابق
لمقتضى الحال فلا يكون
بليغا

(قوله الآن أن التنبه
حيث أن أي حين إذ كان
تفسير إلى أن يؤخر هذا
القول وهو قوله أي ما يجب
أن يحصل إلخ (قوله إلى أنه
يقع الاحتراز) هذا لا يظهر
فأخره قبل قوله والارجع إلخ
إلخ (قوله فإن الغالب تأخر
الرجوع إلخ) أي وهو لا يتفق
هنا إذا الاحتراز لا يكون
غرضه ترجع إلى البلاغة
لغافته للواقع لضعف مقتضى
عليها من الاحتراز متفرع
على علم المعاني فهو عرض
منعنا ترجمه (قوله أي
وجود الاحتراز) الحاجة
لهذا المضاف إذ معنى كون
الاحتراز مرجعا وجوب
تحصيله وإيجاده (قوله وقوله
فلا يكون بليغا) عطف على
لفظة قوله الواقعة في قوله فانه
عليها ما قوله والارجع إلخ
وقوله مع ملاحظة كونه
إثباتا أي كون قوله فلا يكون
بليغا إثباتا بارجع وقوله في
الثاني متعلق بالمجملة

والأبو جندا احترازاً بأن اتى وأتى الكلاماً تعاقباً كما حصل أمكن أن لا يطابق فتنتى البلاغة بل
 الغالب حيث نذلك اه من عرق أى أو أمكن أن يطابق تعاقباً ليقترح الالبلاغة وبهذا رد الاعتراض
 التى فى الحقيده على احتمال رجوع التثنية فى والالى وجود الاحتراز بأما اذا لم يوجد الاحتراز لم يوجب
 المطابقة قطعاً لاحتراز بما وحصل الرتمع عدم وجود المطابقة قطعاً عند عدم وجود الاحتراز لا مكان
 حصول المطابقة تعاقباً لعدم وجود الاحتراز ويرد على هذا الرد أن المطابقة لا تعاقبية غير معتبرة اذ
 لا تسمى المطابقة بلاغة الا اذا كانت مقصودة كما مر فقول الشارح غير مطابق أى مطابقة مقصودة تأمل
 (قوله والى تميز) أى معرفة كما طرد فى الطول وكتب أيضاً قوله والى تميز كان الاحسن أن يقول والى
 الاحتراز عن أسباب الاختلال بالفصاحة لفظاً ومعنى أما لفظاً فإنه الانسب للمقابل لكونه احترازاً وأما
 معنى فلان التميز يشعل التميز فى ذهن فقط بان يصدر الفصيح من غير دون تكلمه الفصيح وليس مراداً
 والتمييز فى الخارج حيث بان تكلمه فصيحاً وهو المراد لأن يقال المراد التميز فى الخارج حيث شرطاً لتمامه ويشعر
 بهذا قول الشارح بعد يعنى به يعرف تميز السالم الخ اذ لو كان المراد تميز العلم أم أن المعنى يعنى به يعرف
 معرفة السالم الخ وهو فائدته انما يوضح ما فى الحقيده لكن كلام الشارح فى طوله بل وهنأجت يقول بعد
 بمعنى أن من تتبع الى أن قال علم أن ما عايناه الخ فيجسد حمل التميز على العلم وكذا كلامه الاطول وأما
 ما استدله فيدفع بتقدير مضاف أى متعلق بغير وقال الحقيده فى حواشيه على الطول ولم يحصل التميز على
 التميز لفظي أى ايراد الكلام فصيحاً إشارة الى أن بلاغة الكلام تحتاج الى علم التكلم وشعره بذلك اه
 والوجه حمل التميز على ما يميز بين (قوله والى بلاغة الخ) أى وان لم يحصل التميز بان تميز الفصيح
 وأتى الكلام تعاقباً أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنتى البلاغة بل الغالب حيث نذلك اه من عرق وكتب
 أيضاً قوله أو رده عن هذا وأورد أولاً بأدى لان الاداء تناسب المعنى والاراد بنسب الكلام (قوله ويدخل فى
 تميز الخ) ان قلت انما يحتاج الى ذلك لكونه جعل موصوف الفصيح فى كلام المصنف الكلام ولو جعله
 الاقضى لم يصب الى هذا الاعتذار قلت قيد ذلك بمجال استعمال المصنف فى الايضاح إشارة الى أن البلاغة
 متوقفة على فصاحة الكلام وألا بالذات وعلى فصاحة الكلمات فأيها بالمرض (قوله والثانى الخ) قسمه
 ثلاثة أقسام قسم يدرك بالعلوم الانسية وقسم يدرك بالبحس وقسم لا يدرك بتلك العلوم ولا بالبحس فلذا
 احتضاني معرفة تعالى علم اللسان فالاول فى الضرر انما هو ثقافة القياس وضعف التأليف والتعبد للفظي
 والثانى فى التافه والثالث فى التعقيد المعنوي وأما المرجع الاول أعنى الاحتراز عن الخطأ فى التأدية فلهذين
 شئ منه فى علم ولم يدرك شئ منه بحس فلذا احتضاني معرفته الى علم المعاني (قوله أى تميز الخ) وهو
 بالتفصيل خمسة تميزات بعدد الخلات بالفصاحة (قوله منه) ظاهره أنه غير مقدم لقوله ما يميز الخ ونزهه أن
 كون ما يميز فى العلم المذكور عنه أمر معلوم بخلاف كون بعضه مبنى فى العلم المذكور عنه فامر مجهول
 والانسب هو الاخبار بالمجهول بالعلوم فالأقدم من حيث المعنى أن يكون مبتدأ قال شيخنا الصغرى
 لا يبنى أن لفظ منه اسم بل يعنى أنها فاعلة مقام مبتدأ وهو بعضه لافاقته بمعناه كأن لفظ ثم جلة يعنى
 أنها فاعلة مقام جلة وهذا معنى ما نقل عن الرخمشى ومن تبعه فى مثل ذلك اه سم قال ليس ما ملخصه
 كون ذلك معنى ما ينقل عن الرخمشى هو ما ذكره الشارح فى حواشى الكشف حيث قال فى الكلام على
 قوله تعالى ومن الناس من يقول قالوا حه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ أى وبعض الناس أو
 وبعض من الناس ووقع الظرف موقع المبتدأ ليس بمبتدأ ومنادون ذلك وما من الاله مقام معلوم اه
 وذكر السيد عند قوله تعالى فأخرجهم من الثمرات نذراً قالكم لكن القطب والطبي صرحا فى هذا الموضع
 بان من التبعية لم يسم كمن فى قوله من عن يعنى حره وأما أى (قوله ما يميز) أى تميزات يمين متعلقة
 فى علم من الفصاحة الخ فكلية مالت بمجل وما بعد نشره والثالث فى هذا التشرية وأفعى الخ لى فى منه
 ما يميز الخ وان دفع الاعتراض بان الاول الواو اه عبد الحكيم والمعنى وقوله يمين متعلقة بالثان فقد ردها

(والى تميز) الكلام
 (الفصيح من غيره) والاربع
 أو رده الكلام المطابق لخصتى
 الخال غير فصيح فلا
 يكون بلاغاً لوجوب وجود
 الفصاحة فى البلاغة ويدخل
 فى تميز الكلام الفصيح من
 غيره تميز الكلمات الفصيحة
 من غيرها لتوقفه عليها
 (والثانى) أى تميز الفصيح
 من غيره (منه) أى بعضه
 (ما يميز) أى بوضع

(قوله أمكن أن لا يطابق)
 الخ ان جردنا على ما مال اليه
 المعنى من ايراد الاحتراز
 الفعلي فى قوله مرجعاً الى
 الاحتراز ورد أنه اذا لم يوجد
 الاحتراز لفظي كيف يمكن
 أن يؤدى الكلام ما يفتاد
 لوطابق لكان الاحتراز
 الفعلي حاصل وقد علمت أن
 المرجع الذى يجب حصوله
 فى الخارج قبل حصول
 البلاغة هو الاحتراز المعنى
 المعرفة لا الاحتراز الفعلي
 فافهم (قوله ولم يحصل التميز
 على التميز الفعلي الخ) أى
 وان كانت البلاغة متوقفة
 عليه وقوله فتحتاج الى علم
 التكلم الخ أى فالانسان
 بالفصيح من غير علم وشعره
 به غير معتبر

المضاف بعد من أي والشي من متعلقهما الخ وأن تقديره قيل ما أي والشي منه عجز ما بين الخ وقوله
فصح الجمل أي تقدير المضاف وقوله وان دفع الاعتراض الخ أي يجعل ما قاله مجلا وما بعده نشره وقوله
الأولى الواو أي لأن الواحد الشئ وهو غير ادخاله تأمل وفي سم اعتراض آخر وجوابه سياتي فيما
نكتبه على قوله أو في علم الصرف (قوله) في علم من اللغة أي أصلها اه سم وكب أشارة في علم من اللغة
عبر عن في منه ما بين في العلم المسمى بعلم من اللغة أي معرفة أوضاع المفردات القوية وسمى هذا
العلم علم اللغة لأن المتعلق هو ظاهر الشئ وسط وقوله وهذا العلم يتعلق بذات اللفظ ومعناه والصواب المتعلق
باللغة غير هذا العلم كالصوملا تعلقت بالانطالام حيث المعنى الموضوع له اللفظ وما يتعلق بالمعنى أقوى
لأن الناس إلى إدراك المعنى أحوج اه (قوله كالنقابة) قال في المطول أعني غير السالم من النقابة عن
غيره وقال هنا يعني به عرف الخ أو أشاد بذلك إلى أن قوله كالنقابة يحتاج إلى تقدير أي كصير ذي النقابة عن
غيره لأن التعليل لما بين وهو عجز وكذا لا يمتنع في قوله كخالقة القياس وما بعده وكتب أيضا قوله
كالنقابة الكاف استقصائية وكذا يقال في قوله لا في كخالقة القياس وما بعده (قوله أي معرفة الخ) لوجه
العلم هنا على المسائل وقال أي مسائل أوضاع المفردات لكن أنسي يقول المصنفين في علم الخ (قوله
لأن اللغة) المراد لأن علم اللغة لأن العلم هو الذي يطلق على تلك الأشياء وما اللغة فهي الألفاظ الموضوع
للعاني اه سم وكتب أيضا قوله لأن اللغة أعني ذلك أي لأنها لا تطلق على غير معرفة أوضاع المفردات
من معرفة أصول اللفظ العارضة فمن الصفه والاعلال والأعراب والبناء وغير ذلك اه جرى وكتب
أيضا على قوله أنهم ما نصه لأن علم اللغة يطلق على ما شمل جمع علوم العربية كافي الأطول وعلى قوله من
ذلك ما نصه أي من علم من اللغة (قوله يعرف عجز) أن أراد التمييز بينها وهو معرفة السالم من غير ما حجب
إلى تقدير مضاف أي متعلق بغيره ولا كالعلمي به يعرف معرفة السالم ولا يخفى هنا أنه وإن أراد التمييز
خارجا وهو التكميل بالسالم أو التكميل بغير السالم فالظاهر (قوله يعني الخ) هذا يخص علم اللغة
بل يجري في الصرف والصوملا ترك التسمية عليه فيهما العلم القياسية وكتب أيضا قوله يعني الخ أي
ليست معرفة السالم من غير يعرفه هذا سالم هذا اللفظ غير بيده هذا ليس بغيره سبأ وهذا
يحتاج في معرفته إلى تقدير أو قصر وهو هذا لا يحتاج إلى معنى الخ وكتب أيضا قوله يعني الخ لكن المناسب
لهذا التقرر أن يقول المصنف من مابستفاد من علم من اللغة الخ كالأصفي اه قترى (قوله علم أن
طاعدها الخ) لأن الأشياء تميز بضدادها اه ع ق (قوله إلى تشفر) أي إذا بحث بعد وجدها
في الكتب المتداولة وقوله أو تخبر أي على وجهه كسرح (قوله ما قبل) القائل الزوزي وكتب
أيضا قوله ما قبل أي اعتراضا على المصنف على أن مراده بقوله يعني في علم من اللغة ما بين نه من بعض
الكلمات يحتاج في معرفته الخ اه سم (قوله بعض الألفاظ) أي يقال في بعض معين من الألفاظ أنه
يحتاج الخ أي فكيف يقول أن غير السالم من غير يعني في علم من اللغة (قوله إلى أن بحث عنه) أي أو أن
يخرج على وجهه بعيد (قوله أو في علم الصرف) ظاهرا أنه من كلمات متعددة لوصول واحد مع اختلاف
الموصول ههنا الذي بين في علم من اللغة غير لما بين في التصريف الخ والجواب أن أوله تقسيم والمراد
بما بين نوع كل والمعنى أنه هنا يتقسم إلى قسمين يعني في علم من اللغة وقسم في التصريف الخ اه وكتب
أيضا قوله أو في علم الصرف اعترض عليه بأن نقل الفصل هو مخالفة ما ثبت عن الواضع وأوجب ما بهم
بذكر أن الألفاظ الشاذة لا تنطبق في اللغة ويقولون أنهم شاذة في علم منه أن ما عاده هذه الألفاظ خلاف ما ثبت
عن الواضع اه قترى (قوله أنه يعرف الخ) لأن من قواعدهم أن المتلين إذا اجتمعا على كلمته وكل الثاني
منهما مقرر كالم يكن زائلا فرض وجبا للأدغام اه جرى (قوله كخضع التألف) مثل الأضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى وحكا (قوله والتعقيد اللفظي) بدعيه بأن التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع أمور
كل منها سائق الاستعمال جاز على القوانين كسبب وإذا لم يجب أن يكون مخالفة القانون النحوي فكيف

(قوله عبارة ع ق الخ) بعيد
أنه لم تقع التسمية من اللغة
ومعنى غير المعنى الذي مر
عن سم وغير ذلك (قوله قال
في المطول) أي بصدقوله
كالنقابة (قوله وإن أراد
التمييز خارجا) عرفت أنه غير
مراد فتنبه (قوله أن بعض
الكلمات) أي بعضا مخصوصا
كلا يصح

(أويدرك بالحق كالتقدير يعرف (٨٤) أنه مستتر وإستفاد من رفعه وكذا استقر الكلمات (وهو) أي ما بين في العلم المذكور

أويدرك بالحق كالتقدير يعرف (٨٤) أنه مستتر وإستفاد من رفعه وكذا استقر الكلمات (وهو) أي ما بين في العلم المذكور
يسين في علم النحو والجواب أن تسببا التعقيد اللغوي عن اجتماع تلك الأمور وأما نحوها فقامت الأصل فيها
من تقديم وتأخير وتلاو وخالفه الأصل وإن جازت وجب عسر الالفاظ والنوعيين فيما هو الأصل وما هو
خلافه وجب تذكير به التعقيد اللغوي الحاصل بذكر تخالفه الأصل (قوله أو يدرك بالحق) عطف على
بين أي هو متعين يدرك متعلقه وهو التناظر بالحق كما يدل عليه قوله إنه يعرف الخ فلا بد أن التمييز عبارة
عن المعرفة ولا يدرك الحق ذلك التمييز لأنه لا يحصل أصله والعلم ولا يحتاج إلى القول بأن يدرك بمعنى يحصل
بالحق أي بالذوق الصحيح الذي هو كالحس في الإدراك أو عبد الحكيم (قوله بالحق) أي بالذوق السليم
الذي هو مثل الحس في الإدراك أو مراده الحس الباطني وقيل مراده بالحق السمع (قوله كالتناظر) أي
تناظر الحروف (قوله ما بين) أي التمييز الذي بين متعلقه الخ (قوله أو يدرك) أو التقسيم فاندفع ما في
الحذف اه (قوله قدسها الخ) لأن ما يدرك بالحق ليس هو ما عدا التعقيد المعنوي بل بعضه اه سم
(قوله التعقيد المعنوي) أي غير التعقيد المعنوي اه سم (قوله إلا يعرف) لتعليل لاستثناء التعقيد اه
سم (قوله غير التناظر) أي متعلق غير (قوله بعضه معين في العلم المذكور) أي بين متعلقه وهو القراءة
وتحالفه القياس وضغف التناظر والتعقيد اللغوي وقوله بعضه يدرك بالحق أي يدرك متعلقه وهو
التناظر سواء كان في الحروف أو في الكلمات وقوله وبني أي من المرجع وكتبنا أيضا قوله وبني الاحتراز
الخ والاحتراز الخ أي غير معين في علم ولا مدر كين بعض غس الخ (قوله الاحتراز عن الخطأ الخ) أي الذي
هو المرجع الأول بتمامه وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوي أي الذي هو بعض المرجع الثاني واحتراز
بالمعنى عن اللغوي فاه لم يبق غير معين في علم بل هو معين في علم النحو كما صرح به قريبا (قوله إنك) أي
لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين كافي الجري (قوله علم المعاني) ان أريد القواعد لا مرنا ظاهر أو
الملكة أو الإدراك استحقاق تقدير مضاف أي وضوح ما يتعلق علم المعاني وكذا يقال فيما بعد (قوله أي من
الخطأ الخ) أي لأن الاحتراز عن الخطأ كالتدبير هو مظهر الخطأ تأمل سم أي لأن الأول من مرجع
البلاغة هو الاحتراز عن الخطأ لأن الخطأ فيهم ظاهر عبارة المصنف أن علم المعاني هو ما يختص به عن هذا
الاحتراز وهو فاسد فلذلك قال الشارح أي عن الخطأ فلهذا التوهم ولوعبر يعني دون أي كاجبرق
الطول لكان أنسبه هنا وقال الفسري الأولى تأويل كلام المتن أن يكون على حذف مضاف أي وما
يختص به عن متعلق الأول ومتعلقه هو الخطأ في تأمل (قوله المكان) أي لوجوده بر ي فهو مصدر
معي من الكينونة (قوله من اختصاص) أي تعلق فاندفع ما قبل ان الاختصاص لا يقبل الزيادة
والقص وكتبنا أيضا قوله من اختصاص لهما بالبلاغة باعتراضه الحذف بمحطه من مرجع البلاغة
كأمر شيان الاحتراز عن الخطأ في تأمل المعاني المراد أن على أصل المراد غير الفصح من غيره فالنقطة
الأولى لا يكون إلا العلم بالمعاني ولا يشار كفيه غير من العلم فلا يظهر بالنسبة إليها التعبير بجزء
الثاني كما يتوقف على علم البيان شوق على الفقه والنحو والصرف بلازادته عن غيره وأجيب عن الأول
بان المراد بقوله من اختصاص لهما أي مجموعهما لا كل منهما وعن الثاني بان علم البيان المقصود منه
بالذات التمييز المذكور بخلاف الموضوع لأن ما ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز المذكور بل هو
سائل منه تبعوا المقصود بالذات من معرفة على اللغة اعرا بوا (قوله وإن كانت البلاغة تتوقف على
غيره ما من العلم) أي من حيث رجوعه إلى غير اللغة الصريح من غيره وإنما كان لهما من اختصاص
بالبلاغة ومن وقعها من هذه الحقيقة على عدة علم لأن هذين العلمين لا يمتثلان إلا معاً يتعلق بالبلاغة (قوله
لمعرفة الخ) لتعليل لاصالة الاحتياج اه سم (قوله والثلاثة) أي بعضهم سمي الثلاثة علم البديع كافي
عق (قوله ولا تختص وجودها المناسبة) أو لوجه تسمية الأول بالمعاني فلا بد بحث عن كيفية تطبيق الكلام
للتعقيد الخال هو متعلق بالمعاني لأن مرجعه الاحتراز عن الخطأ في تأمل المعاني المراد والثاني علم البيان
فلتعلقه بمراد المعاني الواحد وبه بطرق مختلفة في الأوضح والثالث البديع فلبحث فيه عن الحسنات

والبديع (علم البيان) والبلاغة علم البديع) ولا تخفى وجوه التسمية

ولا خفاء في دعائها وطرقتها ونسمة الثلاثة البيان فلا أن البيان هو المنطق الفصح العرب على التعبير
ولا خفاء في نطق القنونه فخصها ونحسنا وأما نسمة الأخيرين البيان فلتعقها بالبيان أي المنطق الخ
أو تغليب الفن الثاني على الثالث وأما نسمة الثلاثة باليد فليدعها بحاشا وحسنها لمخلص من سيم
ويس وغيرهما

﴿الفن الأول علم المعاني﴾

﴿قوله الفن الأول﴾ لئلا كرم اصطفاة القنونه الثلاثة وأسماءها ناسذ كرها في التراجم بطريق العهد لان
العهد حكفي فيه الذ كراضعي كما تقدم فاشار إلى الأول منها وهو ما يعتز به عن الخطافي التادية فقال
الفن الأول علم المعاني والاخبار عنه بأنه علم المعاني ولو كان معلوما بمحبته لينا ساسا للفن بعد الحاجة
فيه محالي الاخبار الطول العهد فقبري التراجم الثلاثة على نسق واحد من ع ق وكتب أيضا قوله الفن
الأول علم المعاني فيه أن الفن الأول ألقا لا به من المختصر الذي هو ألقا كما مر وعلم المعاني معان

فكشف صم الجمل ويحباب بأن الجمل على طريق الاستناد اجازي من استنادا للبدول للادل ساعلى أن الجاز
العقلي لا يخص أساسا الفعل أو ما في معناه بل يكون في خبر للثقات وهو مختار غير المصنف لان العلم وان
كان في الأصل مصدر ليس المقصود به المعنى الصدى أو في الكلام حذف مضاف ما في الأول أي مدلول
الفن الأول الخ أو في الثاني أي حال علم المعاني ولما منع أن الفن الأول من قبيل الاغلاط وقد مر مضاف
قول المصنف بما يوافق رتبته على مقدمته وثلاثة فنون وثلاثة أي ودوال ثلاثة فنون كاسبي وفيه أيضا أن خبر
هنا وهو علم المعاني أعرف من البتة للاضافة لعلم فهو في رتبته والمتعارف العكس والجواب عن هذا يصح
الفن الأول خبرا مقبلا وعلم المعاني مبتدأ مؤخر أي نفعه أن تعرف الجزأين يمنع تقديم الخبر فلما نسب
الجواب بمنع أن التعارف العكس دليل القائم ز دواعي الضابط جعل المحدث عنه مبتدأ والخبر عنه
خبرنا تأمل وكتب أيضا قوله علم المعاني من إضافة السمي للام ﴿قوله﴾ لكونه بمنزلة الفرد من

المركب كلمة من في الموضوعين ابتدائية لأن الأنا ابتداء باعتبار الاتصال والانتساب والي هي لكونه المعاني
حال كونه شاملا للبيان أي متصلا بمنزلة الفرد حال كونه شاملا للبيان أي متصلا به وملخصه أن
اتصال المعاني بالبيان ونسبته إليه كاتصال الفرد بل المركب ونسبته إليه كذا في القنوني ويصح أن تكون كلمة
من متعلقة بمحذوف أي لكونه قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب الفرد من المركب كما ذكره في شرح
الكشاف في قوله صلى الله عليه وسلم أنت مني بمنزلة هرون من موسى وكتب أيضا قوله بمنزلة الفرد يعني أن
علم المعاني ليس جزأ للبيان حقيقة بل كجزء لان رعايا المطابقة لم تعتبر في البيان على وجه الجزئية بل معنى
اعتبارها أنه أن الإراد الذي هو مقصود البيان باعتبارها بعد دعاء المطابقة ولعل التقديم بمجرده
البعيدة لكن قوله لكونه منه أي لاجل أن علم المعاني بمنزلة الجز من علم البيان والجز مقدم على الكل
طبعاً تقدم علم المعاني لذلك وضعنا كذا في الجز وكتب أيضا على قوله بمنزلة الفرد الخ ما نفعه جميع التوقف
على كل ﴿قوله﴾ لان رعايا الخ علة لعله ﴿قوله﴾ وهو أي الرعايا لئلا كورة ذكر باعتبار الخبر اه جري
وكتب أيضا قوله وهو مرجع علم المعاني لعل المراد بالمرجع هنا القائمه والفترة لا سابق إذ لا يتوقف علم المعاني
وحصوله على تحقق الرعايا لئلا كورة تأمل سم ﴿قوله﴾ معتبرة أي على جهة الشرطية وكتب أيضا قوله
معتبرة على علم البيان المراد الاعتبار ما يجعل اعتبارا لخارج واعتبارا لقائمه فان رعايا المطابقة أمر خارج
عن البيان لا به منسوبة لاقائمه والشيء الآخر الذي هو اراد المعاني الخ قائدة لعلم البيان ومقصود منه اه
بس ﴿قوله﴾ المعنى الواحد كتبت بالمولف بدقائمه تعبير عنه نارة بقولك زيد حتى نارة تقول زيد بجان
الكتب نارة تقول زيد كبير الراد نارة تقول زيد الفصيل اه سم ﴿قوله﴾ في طرق أي بطرق ﴿قوله﴾
وهو علم الضمير إلى علم المعاني وأسماء العلوم المدونة فتحو المعاني تطلق على ادراك القواعد عن دليل حتى لو

﴿الفن الأول علم المعاني﴾

قدم على البيان لكونه منه
بمنزلة الفرد من المركب لان
رعايا المطابقة تقتضي
الحال وهو مرجع علم
المعاني معتبرة في علم البيان
مع زيادته أي خروجه وإيراد
المعنى الواحد في طرق مختلفة
(وهو علم)

﴿قوله في قول المصنف الخ﴾

فيه أن المصنف لم يقل ذلك
انما قال الشارح في أول
المقدمة وكتب المختصر على
مقدمة وثلاثة فنون لم
يقول وثلاثة أي قطع من
الفن الثالث ومن البعيد
أن يكون مراده قول
المصنف في الايضاح على
فرض أنه قال الخ شخب (قوله)
ان تعرف الجزأين أي
قاسو بهما في أصل التعرف
وان حصل التفاوت رتبة كما
هنا ه شخبنا (قوله أي بطرق)
اشارة إلى أن متعلق بإيراد
وفي معنى الباولو لوجه ظرفا
للمعنى لكان التقدير بإيراد
المعنى الواحد لكان في
طرق ومتعلق بإيراد محذوف
فربما يقترب بطريق منها مع
أنه لا يكون عالما بالبيان لا
أن يكون عنده قدرة على
الإيراد بجميع الطرق كما سافى

أي ملكة يقتدر بها

أدركها أحد فقليد لا يقال له عالم بل كذا ذكره السيد السند في شرح المفتاح وقد تطلق على معانيها التي هي القواعد لكن إن علمت عن دليل وإن أطلقوا وعلى الملكة الخاصة فمن ادراك القواعد مرمية أخرى أي ملكة استحصرا هي أي أدركها إذا كانت ملكة ادراك عن دليل وإن أطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالادراك عن دليل كما لا يخفى وكذا حفظ العلم بطلق على المعاني الثلاثة لكن بحق السيد السند أنه في الادراك حقيقة وفي الملكة التي هي تابع الادراك في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وفي متعلق الادراك الذي هو المسائل انما حقيقة عريضة أو اصطلاحية أو مجاز مشهور وفي كونه حقيقة في الادراك نظر لان المرامية الادراك عن دليل لا الادراك مطلقا حتى تكون حقيقة وبالجملة التعريف يحصل أن يكون للمعاني ما معنى يؤخذ اه أطول لكن الحل على الادراك ههنا لا يناسب ضرورة المعنى عليه ادراك يدرك به ولا يخفى ما فيه ولعل هذا هو الذي اشار الى تجويز الحل على الملكة والقواعد دون الادراك فتأمل ثم قال وعبارته يصدق التعريف على ملكة مسائل العام الثلاثة مثلا لا يقال انها ملكات لا ملكة واحدة لان كل علم ملكات لا يوازي بل مسائله وحده الملكة ليس أمر انضباط يمكن تعينه واعتباره ويمكن دفعه شكك أن يراد بعرفه ثالثا لا احوال فقط وما ذكرته من الملكة يعرف فيها غيرها أيضا وما يرد أنه يصدق التعريف على ملكة استحصال العلم من غير أن يحصل مسئلة كذا حافظ من شواهد المسائل ما ينبغي باستنباط مسائله لا يقال لا تعرف الاحوال به بل بمسائل تحصل بها لانها لا تعرف بملكة الاستحصار أيضا بل بمسائل تستحصر بها وجوابه أن العلم بمعنى ملكة الاستحصار لا الملكة المخلقة فملكة الاستحصار خارجة عن قوله علم فهي ليست بعلم أصلا اه بعض تصرف وكتب أيضا قوله وهو علم الخ بل التعريف صادق على البلاغة والجواب أن البلاغة تصبغ بالصفات برتبة الادراك الاحوال الجزئية اه حفيد على القول ومراعاة بلاغة التشكيم (قوله أي ملكة) لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضي أن من علم مسائل المعاني بدون تلك الملكة لا يسعى عالمه مع بلاغه لا نقول اثبات علمه بالمعاني بمعنى حصول مسائله لا ينافي في باب المعنى لا تراعى الملكة فنرى وكتب أيضا قوله أي ملكة لا يقال تعريف علم المعاني بما ذكره دور وقسمه معرفة تلك الاحوال على علم المعاني والعكس لا نقول بجهة التوقف مختلفة لان توقف الاحوال على العلم بمعنى الملكة من حيث الحصول فلا تحصل معرفتها بدون توقف معرفة العلم على المعرفة من حيث التصور لا خفا في تعريفه فلا تصور بدونها وكتب أيضا قوله أي ملكة يقتدر بها أي العلم بطلق على الملكة انحصار صوته في الموصوفة بهذه الصفة لأنها معترضة في مفهومه حتى يرد أنه يلزم التكرار في وصفه بقوله يعرف به والمراعاة لا بد أن كانت الجزئية الادراك كانت المتطرفة بالتفريع المستخرجة بتلك الملكة كقوله في التلويح اه عند الحكم وقوله لأنها باعتبار الخ أي في كلام المصنف وقوله المستخرجة بتلك الملكة أي بواسطة استفادتها من اصول الكلية القصور عليها بتلك الملكة كقوله في الفقرة مثلا كل كلام يلقي الى التكرار يصح كيد مائل كلى مستحصرا للملكة وفروعه المستفادة من هذا الكلام الملقى الى هذا التكرار يجب كيد وجودا فنرى أن يكون المراد بالادراك كانت الجزئية ادراك كانت الاصول أي لا تنفادات الهيا وجعلها جزئيات باعتبار أن متعلقها جزئيات تطلق الاصل فهي جزئيات اضافية ولا توسط على هذا في شيء آخر وهو أن مقتضى هذا ما فائدة الادراك كانت الجزئية التي قال الشارع بقدر علمها بالملكة فلا بد أن كانت الجزئية لذلك كونه في قوله الشارع لا في أي هو علم يستند متعادلا كانت جزئية لان الأولى عبارة عن القضية التي موضوعاتها جزئية كقولنا هذا التوكيد الملقى الى هذا التكرار واجب والثانية عبارة عن جزئيات الاحوال الكلية كالقيد في هذا التركيب والتاكيد في ذلك التركيب الذين من جزئيات مطلق التاكيد في كلام الشارع أو لا يقتضي أن المعروف بالملكة فروع القواعد وكلام المصنف مع كلام الشارع ما يقتضي أن المعروف بالجزئيات الاخوال والجواب أن هذه الملكة يعرف بها جزئيات الاحوال بواسطة معرفتها فروع القواعد علمه لان معرفتها بواسطة

(قوله وقد تطلق على معانيها) ذكرنا وان فهم من قوله اسم العلم المدونة لبقوله لكن الخ وأنت الظاهر العائد على الادراك وان كان حق التذكير لكن عبارة الأطول في بعض نسخها دارا كتب بصفتها جامع (قوله كما يقتضيه تخصيص الاسم) أي اسم العلم المدون كلفظ المعاني وقوله بالادراك عن دليل أي كما تقدم عن السيد (قوله اما حقيقة عريضة) أي عريضة عامة وقوله أو اصطلاحية أي عريضة خاصة بنحو أهل الفنون (قوله مثلا) راجع للملكة أو العلوم الثلاثة وغير الثلاثة كاللغة (قوله لا يقال انها ملكات) أي في الباطن وقوله لان كل علم ملكات أي في الباطن أي فالتعريف للباطن وترك التعريف غير مفيد فيرجع للظاهر المتعارف وان كان الاشكال باقيا (قوله لا يقال لا تعرف الاحوال بها الخ) يعني فلا يكون التعريف صادقا على ملكة الاستحصار المذكورة

التصديق بأن هذا التأكيذ المخصوص مناسب لهذا التأكيد لأنه يلزم من معرفة كون هذا الكلام الملقى
 الى النكر بحجوه كيدية لطابق مقتضى الحال معرفة أن هذا التأكيد المخصوص مناسب لهذا التأكيد
 الذي هو الحال ويصح أن يراد بالادراك الجزئية الاولى أن يترتب الاحوال الكلية فلا يكون هناك
 قضاة عارفة **(قوله على ادراك جزئية)** وصف الادراك بالجزئية تسامح من وصف الادراك بوصف
 المدرك بغير الراء فهو مجاز عقل اوفى الكلام حذف وتاول أي ادراك المدرك جزئية أي على استحضار
 ما كان منها معلوما او اتصالا كان منها مجهولا ولو بواسطة كسب جديد اذ لا يلزم أن تكون المكتسبة
 للاقتدار على معرفة الجميع بلا كسب فان بعض الفقهاء بالاتفاق قد يحتاج بعد القضاة الى أنظار دقيقة
 في استخراج بعض المسائل ولهذا سئل الأئمة الاربعة عن مسائل فتوقفوا في جوابها **(قوله ويجوز الخ)**
 بل هو أولى وعليه فالعلم بمعنى المعالم وإنما كان أولى لا يوجب إلى ارتكاب استحضار في قول المصنف
 الا أن يقتصر في غاية أبواب ولاه أنشعب في العلم المدونة وانما خرج الشارح الاول لأنه أشهر في لفظ
 العلم انما المشهور استعمال لفظ العلم في الملكة القائمة بالانسان **(قوله المعلومة)** أشار به إلى ان العلاقة
 في اطلاق العلم على القواعد المتعلقة وأنهم من اطلاق المصدر على اسم المفعول لكن هذا بحسب الأصل ان
 قلنا انه صار حقيقة عرفية **(قوله ولا تستلهم العرف فالعلم)** علمه تقدمت على المعلول **(قوله في الجزئيات)**
 أي في ادراكها صورها لها وتصدق بما جعلها أي واستلهم العلم في ادراك الكليات تصور لها وتصدق بما
 جعلها أقدم في الطول **(قوله قال يعرف)** أي دون يعلم **(قوله يعرف بما حوال الخ)** ليس المراد يعرفه
 هذه الاحوال بهذا العلم تصورها به وأنه كالتعريف لها بل المراد التصديق بان هذه الاحوال بها يطابق
 اللفظ مقتضى الحال أي التصديق بان هذا التأكيد الجزئي مثلا الذي في قوله ان زيدا قائم به طابق هذا
 الكلام الجزئي مقتضى الحال وهكذا وسيشرا للشارح ان ذلك كله **(قوله يستنبط منه)** أي يستخرج
 منه ومن على ما به للتعدي بان جرى ناعى أن المراد العلم الاول والقواعد موسيية ان جرى ناعى أن المراد
 به الملكة كما يستخرج بسبب هذه الملكة ادراك كل الخ **(قوله كل فرد فرد)** لأجله فقد التالى الآن
 يجعل صفة اه سم بمعنى مفرد عن الآخر وحاصل المعنى معرفة كل فرد على صيل التفصيل والافتراق
 دون الاقتراح ولا يصح جعله على تعدد المضاف الى على حد تعدد الخبر في شوهذا حلو لمض لا به لاصل
 محلهما شيء واحد كحلول خبر محله على تعدد المضاف ولا على ترك العاطف لاقضائه التقييد بقردين فردين قال
 الفترى وقد يترك في محله لفظ كل مع أن العموم مراد كان قال معرفة فرد في الظاهر أن العموم حينئذ
 مستفاد من قريب فالمعنى ان النكر في الالباب قد تم بقرينة ويحتمل أن يحصل على حذف المضاف وهو
 كل تلك القرينة اه يصح تليص **(قوله عني أي فرد)** يدفع به ان الاحاطة بكل الافراد مستحيلة اه سم
(قوله ويجزمها) أي يرد عليها من هذه الاحوال اه جرى وقرر بعضهم أن المراد أي فرد حلو لنا ايجاد
 أمكننا أن نضاه ذلك العلم تأمل **(قوله ذلك العلم)** أي تلك الملكة اه جرى أو بالاصول والقواعد
(قوله وما أشبه ذلك) كالثنية والجمع والتصغير والنسبة وغيرها اه جرى وقوله عما لا بد منه في تأدية
 أصل المعنى المراد أي وفق الوضع فادفع الاعتراض بأن بعض هذا الامر لا يتوقف أداء أصل المعنى
 عليه كالأعلام اذ لو قال زيدا جمل بالفتك كان مؤثرا لاصل المعنى تأمل وكتب ايضا فيه وما أشبه ذلك مما
 لا بد منه الخ أي من حيث انه لا بد منه في تأدية أصل المعنى المراد فلا اعتراض بأن ثم أمور لا بد منها في تأدية
 أصل المعنى المراد كاحوال اسم الإشارة وقد يصح عنها على المعاني لان بحثه عنها الامن حيث انه لا بد منها في
 تأدية أصل المعنى حتى يشملها كلامه لان خلقه من طيفه اللغوي من حيث فادتم قصد التكلم باها واوغبارة
 لها لاقضاء الحلال اياها وذلك أمر زائد على أصل المعنى فاذا أشارا بالتكلم بهذا اللفظ ربما احتجوا أن التكلم
 قصد القرب لاقضاء الحلال اياه وانما أشار بذلك التي ليعيد استفد ان ذلك التكلم قصد ابعدا لاقضاء الحلال
 اياها فاجبت عن هذه الاحوال التي لاسم الإشارة من حيث فادتم ان التكلم قصد هذا لاقضاء الحلال اياها

على ادراكات جزئية
 ويجوز أن مراده نفس
 الاصول والقواعد المعلومة
 ولاستعمالهم المعرفة في
 الجزئيات قال (يعرفه
 أحوال اللفظ العرفي) أي
 هو علم يستنبط منه ادراكات
 جزئية انتهى معرفة كل فرد
 فرد من جزئيات الاحوال
 المذكورة يعني أن أي فرد
 يوجد منها أمكننا أن نعرفه
 بذلك العلم وقوله (التي بها
 يطابق) اللفظ (مقتضى
 الحال) استقرا عن الاحوال
 التي ليست بهذا الصفة فمثل
 الاعلال والادغام والرفع
 والنصب وما أشبه ذلك مما
 لا بد منه في تأدية أصل
 المعنى المراد

(قوله وصف الادراكات الخ)
 للشرارة الشارح بالاضافة
 أحياداً كانت أمور جزئية
 (قوله أي ادراكات مدركات)
 فالمدرك هو ادراكه والمؤلول
 هو ادراكه فانه مؤلول
 بذكر ذلك (قوله كالشئ بالخ)
 فيه أن الثنية والجمع
 والتصغير وكذا الافراد مما
 يقتضيه الحال كتعليم أو
 تحقير وإن عاذر كماله شوقاً
 عليه أداء أصل المراد على
 وفق الوضع كما يتضح لك
 قد بر

من علم المعاني (قوله) وكذا الحسنات البدئية) هذا مبني على المشهور وأما على ما يقتضيه من أن الحسنات البدئية تقتضيها الحال فلا يخرج عن التعريف شيئاً إلا حينئذ لا نقول كالميلانية فنرى اه سم وقوله فلا يخرج إلخ فظاهر أن كنه البصع عنهما حيث أنقروا الكلام مستلزمين حيث أنها مطابقة للفظ مقتضى الحال والافتراض من التعريف بالحقيقة المراد تاناً حيث تستلزم أنقروا المعرف كما حققه الشارح في شرح الفتاح وكتب على قوله لا نأخذ بالحقيقة ما نصه أي لأن علمها من أفراد الخ (قوله) يعرف بهذه الأحوال الخ) أي يصدق بأن هذه الأحوال هي المطابقة للفظ مقتضى الحال هذا يحصل العبارة التي يرشد إليه ما بعد لكن لو عر بالتصديق لكان أصح في مقصوده (قوله من حيث الخ) أي لأن علم المعاني معرفة هذه الأحوال مطلقاً كما أشار إليه بقوله لفظه ورأى ليس إلخ أجري وكتب أيضاً قوله من حيث الخ من حيث هذه الحقيقة شيئاً أن العلم الذي يعرف به معاني تلك الأحوال كالحق والافتراض البان كأي الشارح (قوله) أن ليس علم المعاني الخ) أي كونه معياراً لا تصحفه لهذا قال الشارح والرد (قوله) عبارة عن تصور الخ) إذ العلم والتصديق لا التصورات لكن اللازم مما تقدم من هذا التقدير أن يكون علم المعاني ملكة يصوبها معنى التعريف وغيره مما ذكر لا أن يكون نفس تصور المعاني المذكورة فكيف قال عبارة عن تصور معاني الخ والجواب أنه على حذف مصنف أي عبارة عن ملكة تصور المراد عبارة عن نفس التصور حين يراد بالعلم بذلك المسائل كما أنه يكون عبارة عن نفس المعاني المذكورة حين يراد بالمسائل اه سم وكتب على قوله على هذا التقدير ما نصه أي تقدير أن المراد معرفة الأحوال تصورها (قوله) ومنها أي بقولنا من حيث الخ (قوله) عن الأحوال الخ) مثلاً أحوال اللفظ التي يصح عنها علم البان كون لالة اللفظ بطريق الكاشف مثلاً (قوله) من هذه الحقيقة) وإذا عرفت من تلك الحقيقة كانت من علم المعاني اه عوق وكتب أيضاً قوله من هذه الحقيقة بل من حيث ما قبل وما قبل ومن حيث تحقيق تفاصيلها وشروط أصولها من حيث الخ (قوله) عن الأحوال الخ) اه عوق (قوله) الأمور العارضة الخ) أي فالمراد بأحوال اللفظ مقتضيات الأحوال وليس المراد بالأحوال الأمور العارضة التي أضيق بها التقاضي كالمتكثر لأن تلك ليست أحوال اللفظ بل المناط (قوله) على ما أشار إليه في الفتاح) أي في تعريف علم المعاني منه حيث قال هو تتبع خواص وأكيب الكلام إلى أن قال ليعتد بالوقوف على ما علمه الخاطي فطبق الكلام على ما يقتضيه الحال ذكره فهذا يقتضي أن مقتضى الحال هو الكلام المكلف تلك الكيفيات لأنها التي ذكر دون نفس الكيفيات من التقدير والتأخير والحذف والابتداء كذا ذكره إلى غير ذلك من الكيفيات فتأمل وأورد عليه أن الذي ذكره هو الكلام بلزق لا الكلي ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الكلام الكلي وأجيب بأنه شاع وصف الكلي بوصف شيء به بخلاف وصف الكيفيات فذلك كونه على من أوصاف الكلام كأي عبارة الفتاح فليس شاع ذلك الشروع وقد تقدم أن التعيين أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المنصوصة بخلاف الشارح فتدبر (قوله) وسر به في شرحه) أي سر به بشارحه العلامة في شرحه قالاً خلفه لا ينبغي أن تصرع الفتاح أولى بالتصديق من تصرع الشارح اه ولعله وجه الأولية كونه للواضع التي صرح فيها صاحب الفتاح بأن مقتضى الحال الكيفية وقد يمنع التصريح في كلام الفتاح فاما الأمر أم في كثير من المواضع ظاهر في أنه الكيفية كمنعصره (قوله) والتشكيك) أي وغير ذلك واعتبر كما تكال على ظهوره وأراد منوع على المناسبة على ما سبق (قوله) على ما هو) راجع للشي وقوله عبارة الفتاح أي في غير تعريفها من المعاني كقول في بعض المواضع الخاطي المنقضة لتأ كيداً وأكراً والحذف إلى غير ذلك ونظاره أن مقتضى الحال هو نفس التأ كيداً وأكراً والحذف وغير ذلك من الكيفيات كالتقديم والتأخير ونحوها وانما كل ظاهر ذلك لا صرح به لا احتمال الكلام حذف المضائق إلى الخاطي المنقضة لتأ كيداً الخ (قوله) والاصح الخ) فيما نأه ما يبرز أمه بسبب في مطابقة اللفظ لنفسها ولا تسم أصحاً لذلك ولا شك أن مطابقة الشيء تسمى تسمى على وجود الشيء الثاني فهو سبب مطابقة الأول

وكذا الحسنات البدئية من التبيين والتزجيج ونحوهما ما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد أنه علم يعرف بهذه الأحوال من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لفظه ورأى ليس علم المعاني عبارة عن تصور معنى التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والابتداء والحذف وغير ذلك وهذا يخرج عن التعريف علم البان لا يذلل البصع فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحقيقة والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة فمن التقديم والتأخير والابتداء والحذف وغير ذلك مقتضى الحال في التبيين هو الكلام الكلي التشكيك بكيفية مخصوصة على ما أشار إليه في الفتاح وصرح به في شرحه لأخص الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتشكيك على ما هو ظاهر عبارة الفتاح وصرح به والاصح القول بأنها أحوالها يطابق اللفظ مقتضى الحال

(قوله) كسمل البان) أي كترجوع علم البان وقوله بعبه خبره عائد على خروج المقدرة فأنهم

قوله ع س ه سم وما قبل من أن اللازم على ذلك مطابقة الشيء لنفسه واتحاد المطلق والمطابق برة بأنه لا يلزم ذلك أصلاً بل المطابق بالكسر اللفظ والمطابق بالفتح الأحوال كما يصرح به التصريف فتأمل وبعضهم قال يلزم عليها اتحاد المطلق والمطابق به بفتح الباء مع ما وهذا تصريح وهو معنى قولهم يلزم بأنها سبب في مطابقة اللفظ لنفسها أو أجب بالحفيد فحاشيه على الطول عن الشرح فإن هذا وإن كان غرضه منع عند العقل لكنه لا يصدر عن ذي عقل فإنه لا يقال وجود الحسن فـ قد يستلبد أن يتصف به ويشتمل عليه اه (قوله) لأنها عين مقتضى الحال قد يقال مقتضى الحال الكيفيات الكلية والمراد هنا الأحوال الكيفيات الجزئية فتأمل اه سم (قوله) وأحوال الاستدلال دفع لما قيل أنه ذكر في التعريف أحوال اللفظ فلا يتدرج فيها أحوال الاستدلال لأنه ليس لفظاً فلا يكون البعث عن أحوالهم مسائل هذا الفن مع أمتهما ولا قيل أن موضوع العلم هو الكلام والاستدلال بوجه موضوع المسئلة يجب أن يكون نفس موضوع العلم أو جزئاً من جزئياته ككثير والطلب وأعراض من عوارضه ككونه جملة اسمية أو استهامة لجزئ من أجزائه لأن البعث عن أجزائه العلوم من مبادئ العلوم لأن مسائلها لكن هذه المناقشة بارة في كل من السند والسند إليه أو بوجه دفعه أن أحوال الاستدلال أحوال الكلام لأن أحوال العلم من أحوال الكل فصم اندراج أحوال الاستدلال في أحوال اللفظ العربي وصم أن موضوع مسائل أحوال الاستدلال الحقيقة هو الكلام وإن كان ذلك باعتبار الاستدلال مع أن الحق الطوسي صرح بأن موضوع المسئلة قد يكون جزئاً من أجزائه موضوع الفن به في شيء آخر وهو موضوع كل علم ما بحث فيه من عوارضه الثانية وثالثاً لأحوال مسائله كيدو التعريف ليست عوارض ذاتية للوضوع لأنها مالم ينشأ الشيء لقائه كالتجسس لاحق للانسان بواسطة أنه إنسان أو بجزئه كالحركة اللاحقة له بواسطة أنه حيوان أو لخارج مسلولاً بضمك العارضة له بواسطة أنه متجه بل هي عارضة للوضوع الذي هو اللفظ العربي لا امر أهم منه وهو كونه لفظاً والجواب أن دعواه مثل ذلك من تدقيقات الفلاسفة وأما علم الفنون الأديبة فلا يرعون مثل ذلك فإن الفن الذي قد يصعب عبارته عن متممات بين فيها أحوال متعلقة بأمر واحد في جملة هذا أيضاً حاشي الحفيد ويرد عليه أن اللفظ بمرموض عن الفن فالبحث عنها بحث عن الأعراض الثانية اللاحقة للوضوع العربي باعتبار جزئه إذ لا ينبغي أن اللفظ بالنسبة للكلام العربي كالحوان بالنسبة إلى الانسان وقد جعلوا الحركة اللاحقة للانسان باعتبار جزئه وهو الحيوان عرضاً للانسان والحاصل أن العلوم لا يضربا لأنها كلها العلم جزئاً من المروض فتدبر هذا والأعراض الغربية أيضاً ثلاثة أقسام لأنها مالم ينشأ الشيء لخارج أنص كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه إنسان أو لخارج أعم كالحركة العارضة للابن بواسطة جسمه أو لخارج ميان كالحركة اللاحقة له بواسطة النار (قوله) التي نفس الجملة) لأنه يصدر عن أحوال الجزئيات أحوال نفس العكس (قوله) وتخصيص اللفظ بالعربي) أي اللفظ المصنوع عن أحواله في هذا الفن باللفظ العربي وبالباحظة على التصور وعليه (قوله) مجرد اصطلاح أي اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب لأن الأحوال المذكورة بها مطابق مطلق للفظ مقتضى الحال وما يرتفع شأن كل مقال ومعنى كونه اصطلاحاً أنهم توافقوا على التعرض للبحث في أحوال اللفظ العربي دون غيره فمادفع ما في الحفيد (قوله) لأن الصناعة (الخ) ينبغي جعله خبراً مالم ينشأ عن تخصيص (قوله) أعمالاً وضمت (ذلك) وأن كان يمكن جزئاً من كل لغة اه سم (قوله) وبخسر في غناية أبواب) أن كان العلم عبارة عن الملكية والتصدقين فالتقدير وبخسر العلم أي عبارة متعلقة الذي هو المسائل فإن الأبواب عبارة عن الالفاظ فلا بد أن يكون المتخصص فيها الالفاظ أيضاً والآن كم من انحصار الكل في الأجزاء وان شئت جعلت التقدير وبخسر متعلقه في مدلول غناية أبواب والمسائل فالتقدير وبخسر العلم أي عبارة مالم ينشأ وان شئت جعلت التقدير وبخسر في مدلول غناية أبواب ولما أنشأه عن تقدير هذا المضاف وتقدير عبارة أو مدلول على الاحتمالين الأولين يجعل المراد بالابواب المسائل وإن كان المختار في أسماء الكتب والتراجم أنها الالفاظ

(قوله) فلا يكون البعث عن أحوال (الخ) أي فلا يكون مسائل البعث عن أحوال (الخ) وكذا يقال في تقدير (قوله) ولما قيل (الخ) هذا الإيراد على ما يأتي لأعلى قول المصنف وهو علم (الخ) (قوله) نفس موضوع العلم) أي كافي قوله الكلام إما خبراً أو انشأ (قوله) ككثير أي كافي قولك انبى إذا أتى إلى الشكر يؤكد وقوله ككونه جملة اسمية أي كافي قوله اسمية الجملة واجبة في مقام افتاد دوام (قوله) لأن البعث عن أجزاء العلم) أي عن أجزاء موضوع العلم (قوله) في الحقيقة ليس المراد بالحقيقة نفس الأمر بل المراد بالامر الحسنى (قوله) بواسطة أنه حيوان) أي لأن مدلول الحركة الحاصلة باختيار من قامت به على الحيوانية لأعلى الإنسانية

(قوله المقصود من علم المعاني) من تبعية والرد بعلم المعاني هنا يشمل ما قبله وتفسيره بيان وجه
 الاختصار والتبسيط الاتي بالمقصود منه مسائل التي اشتملت عليها هذه الابواب الثمانية فالمراد بالمقصود
 المقصود بذلك ان وهو بعض علم المعاني بالمعنى المذكور وليس المراد بالمقصود منه ثبوته وقائده على ان من
 صفة المقصود حتى يقال ان المقصود من الشيء خارج عنه كما في قوله المقصود من التكاثر النسل مثلا
 وبذلك ان دفع ما في الحذف قد تأمل وان لم تحصل من بيانه وتيقن علم المعاني على ظاهره بحيث لا يشتمل الا
 مسائله ويكون زيادة تلك المقصود لكونه اظهر في خروج التعريف وبيان وجه الاختصار والتبسيط الاتي
 من علم المعاني لانه قد يوهم ادراج هذه الامور في العلم لشدتها لاتصالها بدفع ما في الحذف على هذا الوجه
 ايضا واما جعل صفة المقصود محذوفًا المقصود من الفن الذي هو الاقفاط المقتضية لاسئلة العلم واخرها من
 الامور المذكورة والمعنى ويخصر المقصود من الفن الاول الذي هو اى المقصود علم المعاني فتكلف
 لاحواجه على تقدير وجعل الضمير في ينصرف الى الفن وهو خلاف الظاهر والى تأويل في قوله الفن
 الاول علم المعاني اى مقصود مدلول الفن الاول علم المعاني وكتب ايضا قوله المقصود بدل من الضمير في ينصرف
 بالاضاح الذي هو كالشعر لهذا الكتاب اه قري وكتب ايضا قوله المقصود بدل من الضمير في ينصرف
 المأخذ على علم المعاني لانه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل (قوله الاختصار الكل في الاجزاء) لان
 العلم اسم للعلم لا لكل جزء (قوله احوال الاستدلال) اما بدل من عبارة بدل مفصل من جعل او غير ذلك
 محذوف اى هو احوال الاستدلال وحذف العاطف جزاء اختيارا وحسنه هاندفع تعميم ضرورة الثمانية
 احدهم اى وهي مذكورة على سبيل التعداد وعلى هذا تكون معنيات على السكون لكن بكسر لام
 احوال الاستدلال خبري ونحوه مقتضى من التقاء الساكنين ولا يشكل في العطف على ما مر من كونه على
 سبيل التعداد في قوة الفصل والوصل وقوة الابهاز والاطناب والمساواة وان استشكل في الاول لان
 الذي قد دعت مجموع المحطوف والمطوف عليه لانه صار كلمة واحدة وجعل اسمها للعلم من المسائل وقيل
 سكون الاسم اقبل التركيب وقيل لا بناءه اى (قوله الفصل) اى اوما في معناه واقتصر عليه لانه الاصل
 (قوله المقصود) انما لم يذكر فيه وما بعده احوال لانها في انفسها احوال فاذا كررنا اضافته الشيء الى نفسه اه
 يس وما ذكره تنقضي بالانشاء (قوله وانما ينصرف فيها) هنا حل معنى لاجل اعراب لان متعلق قوله لان
 قول المتن ينصرف وانما عاد الشارح ذلك ليعيد (قوله لا محالة) مصدر يمي معنى القول من حال الى كذا
 اى يحول اليه ويشتمل خبران وخبر لا في قوة لا محالة محذوف اى موجود والجملة معترضة بين اسم ان
 وخبره لم يقيد تأ كيد الحكم اه قري (قوله يشتمل على نسبة تامة) اشتمال الكل على الجزء (قوله تامة)
 خرجت النسبة التقيد كالق في غلام زيد والحيوان الناطق (قوله فائدة نفس التكلم) اى قيام علم
 وادراك لا قام بتحقيق كتمام اليباض برز يدنم لا معنى قيامها بنفس التكلم ان النفس مدركة للنسبة
 لانها صفة لها متعينة فيها فان دفع ما يترامى من النسبة بين قوله فائدة بنفس التكلم المتعنى قيامها بنفسه
 وقوله وهو متعلق الخ المتعنى قيامها باحد الطرفين هناك مدرج عليه الحفيد وقال الفري قوله فائدة بنفس
 التكلم لاشد ان تلك النسبة في ان خبرها ايجاع النسبة وانتزاعها وفي اخره بعد لا هو طلب الضرب بغنى
 قيامها بنفس التكلم كونها صفة لها موجودتها وجودها متصلا كابر صفات النفس لانها معقولة
 حاصلة صورتها في ذنم القطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور الاعماء او الاتزان وبان الموجود
 في نفس من قال اضرب بطلب الضرب ويواجهه لا يجرد تصور هو كذا نقل عن الشارح في قوله هو
 تعلق احد جزأى الكلام بالآخر مساهمة في النسبة بهذا المعنى فائدة باحد الطرفين لا غير اى فلا بد من
 تأويل كلامه بان يقال هو ذو متعلق الخ وقوله باحد الطرفين عبارة لا طول الطرفين ومعنى كون النسبة
 بهذا المعنى بين الطرفين متعلقهما وليس هذا الوجه الذي نقل عن الشارح هو ما حكم عليه الشارح فيها
 بعد ما نهى عن هذا المقام لان الحكم عليه بالخطبة مقتصر فيه على الاشياء والاتزان المختصين بالخير

المقصود من علم المعاني (ق)
 ثمانية ابواب) الاختصار الكل
 في الاجزاء لا الفصل في
 الجزئيات والاصدق علم
 المعاني على كل باب احوال
 الاستدلال خبري احوال
 السند اليه احوال السند
 احوال متعلقات الفعل
 القصر الانشاء الفصل
 والوصل الابهاز والاطناب
 والمساواة وانما ينصرف فيها
 لان الكلام ما خبر
 او انشاء لانه لا محالة يشتمل
 على نسبة تامة بين الطرفين
 فائدة بنفس التكلم

(قوله اى مقصود مدلول)
 قد قال لاجل تقدير
 مدلول اذا لم يقصد من
 اللفظ (قوله اى مذكورة)
 الخ اى ليست بدلا بلس
 مذكورة الخ (قوله مبنيات)
 اى لشبهها بضمها في كونها
 ليست بعمامة ولا موعظة
 (قوله لانه صار كذا في الخ)
 فليست الواو العطف بل هي
 جزء من الاسم (قوله سكون
 الاسم) اى التي لم يسم بها
 سبب البناء لا كما و انت
 (قوله وقف) هو الراجح

لكن لا يصح أن نمدح عليه الحفيد أقرب إلى كلام الشارح ثم قال القزويني والحق أن النسبة مطلقا لا يلزم
أن يتردد في قسم المتكلم بل في الشأنا ثم لا بدليل مذكور في المطلق أن قول التام والساهي والمجنون كلام مع
أنه لا قيام للنسبة بنفس واحد منهم اه بصرف (قوله وهو) أي النسبة وذكر باعتبار الخبر (قوله تعلق
أراده النسبة الحكيمية) أي ثبوت المحمول للموضوع اه يس وفيه نظر لأن كون المراد بالتعلق النسبة
الحكيمية المفصلة بأن ثبوت المحمول للموضوع غير مناسب هنا لأن المراد بالتعلق ما يشمل النسبة الانشائية
كما سيذكره الشارح وليس في الانشائية ثبوت المحمول للموضوع لذا النسبة في انزوب يازيد غر تعلق الضرب
بزيد على وجه طبعه وفي هل قام زيد تعلق القسم بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه وكتب
أضافوه وهو تعلق أحد الطرفين بالأخر فيشكل بأن تعلق أحد الطرفين وصف لأحد الطرفين فلا يلزم
قوله السابق بين الطرفين ويمكن أن يجاب بأنه لا مانع من أنه أراد تعلق أحد الطرفين بالأخر تعلق
والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولهما اه سم على المطلق (قوله عليه) أي التعلق (قوله سواء كان)
أي ذلك التعلق إيجابيا نحو زيد قائم أو سلبا نحو زيد قائم وهذا المحال يكون في انزوب بخلاف الانشاء
لأنه لا يصح إيجابا أو سلبا لأن الإيجاب والسلب من أنواع الحكم والانشاء ليس بحكم بل هو إيجاد
معنى يلغى بقائه في الوجود اه جرى وكتب أضافوه إيجابا أي تعلق إيجابا ويحصل ذا إيجاب واللا
فالتعلق المذكور ليس إيجابا ولا سلبا كإلى القزويني وذلك لأن الإيجاب هو أدراك الثبوت والسلب إدراك
الانقضاء أو سلبه لا إيقاع الارتفاع فلا يقع إدراك الارتفاع والارتفاع إدراك أن لا وقوع (قوله كافي
الانشائية) أقل سلب ولا إيجاب فيها بحسب معناها الوضوي وإن لمسه الإيجاب والسلب فإن انزوب
أمره من طلب الضرب ويزنسه أن الضرب مطلوب وهو إيجاب اه عس وكتب أضافوه كما
في الانشائية الكافية استقصائية (قوله خطأ في هذا المقام لا مانع) إيجابا بقول المصنف والافني
للقيد أي نسبة لا للقيد أي الخارج فالقيد أنه ليس للانشائية وقوله أن تقوم صرحوا بأن له نسبة
أن الغالب يرجع إلى القيد اه حيد على المطلق (قوله فلا يصح) تفرع على النفي (قوله
التقسيم) أي تقسيم الكلام باعتبار رتبته إلى خبر أو انشاء أو إيجاب تقسيم حقيقيا لا اعتبارا بالنسبة
بهذا التفسير من الانشاء من وجوده التقسيم باعتبارها (قوله ان كان لتستخرج) المراد بالخارج
النسبة الخارجية الثانية للطرفين مع قطع النظر عما يفهم من الكلام ولا نافي أن المراد به النسبة
الخارجية (قوله أي يكون بين الطرفين في الخارج الخ) فان الخارج في هذا القول أي قول الشارح أي
يكون الخ بمعنى نفس الأمر اه يس وكتب أضافوه خارج أي عن الكلام سواء كانت في الفهم
أو في الخارج اه بر في فدخلت القضية الحقيقية المحضة وكتب أضافوه ان كان لتستخرج الخ اعلم
أن كل نسبة انشائية كانت أو اعتبارية لها خارج أما الإخبارية فتظهر أو لا الانشائية فلا نفي قول
اضرب مثله له نسبة كلامية أي مفهومة من ذات الكلام وهي طلب الضرب من المخاطب له نسبة
خارجية وهي الطلب النفسي للضرب بواذا كان لتستخرج الخ لا يمكن أن تنقص عن مطابقتها
له بأن يتحقق من التكلم ذلك الطلب النفسي أو عدم المطابقة بأن لا يتحقق منه وفان في بعض ما شتهر
من اختصاص الصدوق والصفي بطلب اختصاص احتمالها بما هو أثبت جسيم ذلك في الانشاء
تتم الخبر من الانشاء بقول المصنف ان كان لتستخرج تطابقه أو لا تطابقه غير ولعمري هذا الاعتراض
فسر الشارح قيد المطابقة واللام المطابقة بقصد المطابقة واللام مطابقة فالانشاء وان كان لتستخرج
تطابقه أو لا تطابقه لكن لا يقصد بالانشاء بخلاف الخبر وفي بحث لاه لا خير بقصد عدم مطابقة
نسبته لأن موضوع الخبر المطابقة وانما علمها احتمال عقلي ثم إن أراده النسبة ثبوت أمر لا مراه في
الوجبة بقصد وقوعها أي مطابقتها للخارج وفي السالبة بقصد لا وقوعها أي عدم مطابقتها فالقصد
في زيد قائم أن ثبوت القيام في مواقع وفي زيد ليس قائم إلى أن الثبوت المذكور لا يدعيه واقع ثم كلام

وهو تعلق أحد الشئين
بالآخر بحيث يصح السكون
عليه سواء كان إيجابا أو سلبا
أو غيرها كإلى الانشائية
وتفسيرها بإيقاع الحكم
به على المحكوم عليه أو
سلبه عنه خطأ في هذا المقام
لأنه لا يشمل النسبة في
الكلام الانشائي فلا يصح
التقسيم للكلام (ان كان
نسبة خارج)

(قوله مطلقا) أي سواء
فسرت بالتعلق أو بالإيقاع
الخ وهذا الإطلاق
من التصرف كما علمت مما
سبق (قوله لا المراد الخ)
اقتصار في الاعتراض بذلك
ظاهرا من جعل النسبة في
الخبر مطلقا ثبوت أمر لا مراه
فافهم (قوله أي التعلق)
ستبينه من حيث متعلق
بالتعلق لتقيدها من معنى
التمام فليسبق قصور
معاودة تعلقه بيشمل وغير
عليه الكلام يؤدي إلى أن
قول الشارح وهو تعلق الخ
تفسير بالاعم (قوله بل هو
إيجاب بمعنى الخ) هذا هو
الماسب لتعريف الانشاء
الشمور

الشارح لكن جعل الامطابقة ايماء الى الكذب وهو حيث دلالة التصديق أن النسبة التي لها خارج هي التي تكون حاكية عن نسبة أي حالة بين الطرفين في نفس الامر فهي ثبوت انما خارج لها كونه محكيها ونسب الانسان ليست حاكية بل محضرة لترتيب عليها وجوداً وعدم أو معرفة أو تجسّر أو غير ذلك

اه ملخصاً من الاطول مع زيادة من الحفيد قال بعضهم وما في الحفيد وغيرهم من أن جميع الانشآت خارجاً يعني أن يستثنى منه المحويعت واشترت لانظافهم أن لها خارجاً قبل التطبيق بماذا الخاص قبل التطبيق هو ايراد الثاني والمخلص بعد نقل المثلث اه وفي الآيات البينات عن الصفوى ما يؤيد ما في الاطول من التحقيق حيث قال اعلم أن معنى الخبر والانشاء بالمعنى الشامل لجميع ما عدا الخبر والتمييز بينهما مما عدا و احتاج الى الايضاح وقد تلخص ذلك في شخصنا الشريف في شرح الفتاوى حديث قال اعلم أن كل أمرين بينهما في حد ذاتهما صلح قطع النظر عن اعتبار معتبر حالة اما بالثبوت أو الانتفاء ضرورة استحالة ارتفاع التقيضين وانهم بدال وضعاً على صورة ذهنية على وجه الاختلاف تحكي تلك الحالة الواقعة وتبينها والحكاية تدل على المحكي دلالة غير قطعية فالخبر يدل عليه أيضاً ويجوز تخلفه عن كلامه عليه ثمان كان الطرفان على ما حكى وفهم من تلك الصورة المصرية الايضاح والانتزاع في الصورة تكون الصورة موافقة للحالة الواقعة في الكيفية موافقة الحكاية المحكي فمما ثبوتيان أو سلبان وان لم يكن كذلك فهي مخالفة للحالة في الكيفية فالصدق مطابقة الحكم يعني الايقاع والانتزاع على الواقع في الكيفية والكذب مخالفة اياهما اولئك أن تقول الحالة المحكية المعبرة بالواقع والواقع من حيث انها مدركة مفهومة من اللفظ ان مطابقاً في الكيفية ما في الواقع لما مع قطع النظر عن كونها مدركة فصدق والاكذب والتغير الاعترافى كفى في المطابقة مع اعتراف المحقق في الاطول الان قد تم تكلفاً فظهر صحت جعل الحكم على الايقاع والواقع اه وفيه نصريح بأن المراد بالصوره الذهنية الايقاع والانتزاع وانهم مدلول الخبر وكونها مدلوله موافق لقول ابن السبكي ومدلول الخبر الحكم بالنسبة لأن المطابقة معتبرة بين الحكم وبين الوقوع على الاول اعترافى على الثاني والمراد بالمطابقة في الكيفية الموافقة في الثبوت والسلب ثم قال فان قلت اضرب بمثل بل على ثبوت نسبة الطلب أيضاً فان تحققت كان صدقاً والاكذباً قلت هو موضوع لنسبة الطلب لما بين ثبوتها بالاثبات لأنه يستلزم خبراً وهو أن الضرب مطلوب فدل على نسبة محتمل المطابقة لأنه بالاثبات يدل على صورته تحكي ثبوت نسبته وحاصل الجواب أن الخبر موضوع لصورة تبين ثبوت النسبة وتحكي ذلك والانتزاع موضوع لنفس تلك النسبة ويمكن أن يجعل على ما حققه شيخنا قول من قال انشاء ما حصل مدلوله خارجاً لا يدونه أي على وجه أن يكون مدلوله ما هو حكاية عنه فلا ينافي أنه متحقق بدون مدلول اضرب المقصود به نسبة طلب الضرب لا ما هو حكاية لها وهذا النسبة لم يحصل بدون اضرب على وجه أن يكون اضرب بمدلوله ما يحكمها وان تحققت بدون اضرب في نفس الامر وقوله والخبر ما حصل مدلوله خارجاً بدون يحصل على أن المراد بالمدلول المضمون الذي هو وقوع النسبة المحكية على أن يكون مدلوله الحقيقي والمقصود به حكاية ذلك المضمون اه باختصار وكتب أيضاً على قوله لنسبته ما مضى ومقتضى (قوله في أحد الازمته الثلاثة) فمدفع ما شوهم من أن الاخبار الاستقبالية خصوصية ومزيداً من أن تكون كلها كاذبة لان نسبة خارجة لها في الحال اه قد رى (قوله أي يكون الخ) تفسير لقوله كل نسبته الخ فكان الظاهر أن يقول أي يكن لاه تقسم الخبر لمجموع محلا اللهم الآن يكون خفاء الاعتراف بالحق يجوز بالخالف والمفسر والمفسر ولو قال أي كل الخ لكان واضحاً (قوله أو سلبية) أي تسلط عليها السلب كافي التي المحصل نحو زيد ليس بفانم وأدخل السلب في مفهومها كافي التي المدلول نحو زيد هو ليس بفانم وهذا التقرير يعلم أنه لا مخالفة في كلام الشارح لما عليه المحققون من المتأخرين أن النسبة بين الطرفين ذاتية لا بمعنى كونها ذاتية ثبوتية إنما ذاتية لا تعلق أحدهما بالآخر ولا

في أحد الازمته الثلاثة أي
يكون بين الطرفين
في الخارج نسبة ثبوتية
أو سلبية

(قوله لترتيب عليها وجود)
أي كافي اضرب فانه يترتب
عليها وجود الضرب بالامتنال
وقوله أو عدم أي كافي
لا تضرب فانه يترتب عليها
عدم الضرب بالامتنال وقوله
أو معرفة أي كافي هل قام
زيد فانه يترتب عليها معرفة
الضرب وقوله أو تجسّر أي
كافي ليست الشكيب يعود
فانه يترتب عليه التصبر
(قوله فلتغير بدل عليه) أي
على المحكي كما يدل على
الحكاية التي هي الصورة
الذهنية وقوله ويجوز تخلفه
الخ أي كافي كلام السام
الخالف للواقع (قوله يدل
على ثبوت نسبة الطلب)
أي في الواقع وإضافة نسبة
الطلب بانية وقوله أيضاً
كابد على نفس النسبة
(قوله ما حصل مدلوله خارجاً
به) يظهر معناه في المفهوم
فقط الذي أشار اليه بقوله
لا يدونه الخ والاولا شكل

تكون عدم التعلق وهذا لا ينافي كونها تاريخية بل هي السابق تأمل (قوله تطابقه) بيان لواقع الـ
 اذا أول بتقسيم مطابقة أولامطابقته وكتب أضاقوه بيطاقه أولامطابقته المطابقة صور تان ونفي
 عدم مهابور تان (قوله ثالث التسمية) أي المفهوم من الكلام وقوله ثالث الخارج أي النسبة الخارجة اه
 جري (قوله أي فالكلام خبر) صنع ذلك ليكون جواب الشرط الذي في الاجلة وكتب أضاقوه فالكلام
 خبر أي من حيث احتماله الصدق والكتب كما أنه قضية مسئلة ومقدمة ومطلوب وتبين من حيث أنه
 مشتقل على الحكم ومسور عنه وبزج دليل ومطلوب وهو حاصل منه اه قري ويسمى دعوى انضمام
 حيث أنه يدعى (قوله وان لم يكن نسبته خارج كذلك) المقصود ارجاع النفي الى القيد الاول بقريشة
 ما اشتر أن لا خارج للانشاء اه قري وهذا مجازة لتطهر منبج المصنف من أن مدار الفرق الخارج في
 النمبر وعدمه في الانشاء أن قوله تطابقه أولامطابقته على ظاهره فهو بيان للواقع اما ناجل المراد قصد
 مطابقته أولامطابقته وأن مدار الفرق التصديقي النمبر وعدمه في الانشاء الذي راجع الى القيد الثاني
 أي تطابقه الخ فتعبر (قوله وتحقيق ذلك) أي الفرق بين النمبر والانشاء أن الكلام الخ وما صلها
 للانشاء أيضا نسبة خارجية تطابقه أولامطابقته الفرق ينمو بين الخبر قصد المطابقة واللامطابقة في الخبر
 وعدم قصد ذلك في الانشاء وفي قوله وتحقيق الخ من الزم الى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن
 النمبر خارج والانشاء لا خارج ككلام ظاهره ليس يقتضي وإته يمكن حل كلام المصنف على هذا التصديق
 بأن يكون معنى قوله تطابقه أولامطابقته أي قصد مطابقته أو عدم مطابقته الخ (قوله بحيث تحصل) أي
 توجدها للطرف تفسري أو توفقه ههنا خبر (قوله من غير قصد الى كونه دال على نسبة حاصله في الواقع بين
 الشئين) أي تطابقه أولامطابقته فبغني القصد هذا القيد المحذوف هذا هو الموافق لما في الاطول عن
 الشارح والانسب بقوله بعد في جانب الخبر تطابقه أولامطابقته واما احتمال أن المراد من غير قصد الى تلك
 الدلالة فمصلحة من قصد المطابقة أو عدمه فليس يمكن الفرق بين الخبر والانشاء قصد الفلاحة على النسبة
 الخارجية وقصد المطابقة أو عدمها في النمبر وعدم التصديق في الانشاء تأمل (قوله لان النسبة المفهومة
 من الكلام الخ) يعني أن يكون متعلقا بقوله أو تكون نسبته بحيث يقصد الخ على أنه له لما تضمنه من
 أن النمبر نشئين لا لجميع التصديق على أنه له لما تضمنه من أن في الكلام مطلقا نشئين لا نهوان كل محضا
 لما شتر ومن أن في الانشاء أيضا خارجا لأنه لا ينافيه فذلك اذا قلت الخ اه يس لكن قول الشارح
 المفهوم من الكلام دون أن يقول من الخبر ربما يؤدي الى الاحتمال الثاني وتفسير الشارح عما اذا قلت
 زيد قائم لاخصص ثم قول الشارح بأن يكون هذا ذلك وقوله بأن لا يكون هذا ذلك بعينان الاحتمال
 الاول لان كون هذا عين ذلك أو غير مختص بالخبر اذا نسبة في اضرب بمثلا تعلق الضرب بالمخاطب على
 وجهه طلمه منه وكتب أضاقوه لان النسبة الخ لخصه ان هناك نسبة مفهومة من الكلام حاصله في الذهن
 بقطع النظر عن الخارج ونسبة في الخارج بقطع النظر عن الذهن (قوله الحاصلة في الذهن) قال يس
 لا يشمل الكوايب عمدا وفيه نظر اذا الذهن نشوءا لنسبة الكاذب قبل المسخلة (قوله لا بد أن تكون الخ)
 لا حاشية في هذا الخبر ولو قال لان النسبة المفهوم من الكلام هي الحاصلة في الذهن ومع قطع النظر
 الخ لكان أولى (قوله بين الشئين) أي الموضوع والمحول (قوله ومع قطع النظر عن الذهن الخ)
 اعترضه المحقق بخرج القضايا الغنسية نحو شرط الباري تمتع ونحو ما سوى الواجب تعالى يمكن مما
 موضوعه مجموع المركب من الافراد الخارجية والغنسية لانه لا يقطع النظر في القضايا الغنسية عن الذهن
 اذ لا وجود لها في خارج الاعيان والجواب أن المراد بقطع النظر عن الذهن قطع النظر عن فهم الذهن
 النسبة الكلامية من الكلام وبالواقع نفس الامر لا خارج الاعيان قد خلت تلك القضايا (قوله لا بد
 وأن يكون) الواو تاشق متعلق اسم لا والاصل لا بد أن يكون أي لا بد أن يكون أي لا غنى عن أن
 يكون الخ وخبر لا محذوف أي حاصل وجعل الخبر أن يكون غير ظاهر (قوله بأن يكون هذا) أي المحلول

(تطابقه) أي تطابق تلك
 النسبة ذلك الخارج بأن
 تكونا شيئين أو شيئين
 (أولامطابقه) بأن تكون
 النسبة المفهومة من
 الكلام نبوتية والتي بينهما
 والخارج والواقع ملية
 أو بالعكس (خبر) أي
 فالكلام خبر (والا) أي
 كذلك (فان شاء) بتحقيق ذلك
 أن الكلام اما أن تكون
 نسبته بحيث تحصل من
 اللفظ ويكون اللفظ موجدا
 له من غير قصد الى كونه
 دال على نسبة حاصله في الواقع
 بين الشئين وهو الانشاء أو
 تكون نسبته بحيث يقصد
 أن لها نسبة خارجية
 تطابقه أولامطابقته وهو
 الخبر لان النسبة المفهومة
 من الكلام الحاصلة في
 الذهن لا بد أن تكون
 بين الشئين ومع قطع النظر
 عن الذهن لا بد أن يكون
 بين هذين الشئين في الواقع
 نسبة نبوتية بأن يكون هذا
 ذلك أو ملية بأن لا يكون
 هذا ذلك

(قوله ثم قول الشارح الخ)
 قد فصل بعد عن أنه
 تمثيل فلا تصح (قوله مما
 موضوعه الخ) بيان لنحو
 ما سوى الواجب يمكن

ألا ترى أننا إذا قلت زيد قائم فإن القيام حاصل لزيد قطعاً واعتقائنا النسبة من الأمور الخارجية وأولست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية (والتقدير لابد منه مستداليه ومستندواستاد والمستند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو في معناه) كلفعل مدروس الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك

(قوله فإن النسبة فيها الزموم) هنا في الشرطيات المتصلة وأما المنفصلة فالنسبة بين الخبرين في المعناد فكان الأولى ذكرهما النسبة أيضاً كإحدى نسبة الشرطيات المتصلة قاله بعض مشايخنا (قوله أو المقصود أن هذا الخ) وقطاعاً في هذا راجع لكونه مقتضى الكلام لا حصوله (قوله وليس المراد بوجوده الخ) أي حتى يتأني ما هو الحق من أن النسبة من الأمور الاعتبارية وقوله أي الواقع وتقسيم الأمر أي خارج التعقل من الكلام (قوله وثبوت الشيء لشيء الخ) يدل نارة يكون المذهب ثابتاً أي موجوداً كإحدى ثبوت البياض زيد وتارة يكون غير موجود كإحدى ثبوت النسبة للطرفين والمثبت هنا النسبة والمثبتة الطرفان (قوله على ما حققوا) معترض من المبتدأ والخبر للثبوت

ذلك أي الموضوع كزيد قائم فقام هو عين زيد وكتب أيضاً قوله بأن يكون هذا ذلك أي مثلاً لان المتبادر منه الحمل فلا يشمل الشرطيات فإن النسبة فيها الزموم لأن هذا ذلك أهـ (قوله ألا ترى الخ) استدلال على النسبة الخارجية (قوله حاصل) أي في الواقع إذا كان صدقاً والمقصود أن هذا مقتضى الكلام فلا يرد عليه الكواذب أهـ (قوله بعضهم أن في كلام الشارع حذف شيء به) البيان والتقدير حاصل زيد يقطعاً وأوليس بمحصول قطعاً (قوله قطعاً) يعني وإن قطعاً للظن عن إدراكه الحق وحكمه أهـ (قوله فليس القطع بمعنى الجزم (قوله سواء قلنا الخ) هذا التعميم زيادة فائدة لا دخل له في هذا الاستدلال (قوله إنه النسبة) أي الخارجية (قوله من الأمور الخارجية) أي الموجود خارج الأعيان كما عند الحكماء وقوله أولست منها أي بل من الاعتبارات كما عند أهل السنة (قوله وهذا) أي ما ذكرنا من ثبوت النسبة في الواقع بين الشئين المدكورين مع قطع النظر في الواقع عن ذهن معنى وجود الخ أي معنى وجود النسبة الخارجية وجودها في الواقع بين الشئين وليس المراد بوجودها ثم متحققة في الخارج والأعيان كيباش الجسم معنى في الخارج الذي نسبت إليه النسبة خارج ذهن أي الواقع وتقسيم الأمر وليس معنى الأعيان أي الأشياء المعينة المشاهدة أهـ فحيداً بوضوح وكتب أيضاً قوله وهذا معنى وجود النسبة الخارجية قال في الأصول إطلاق الواقع والحاصل على النسبة مع أنها من الأمور الاعتبارية باعتبار أنها حاصلة للطرفين والأمر الاعتباري يصح أن يحصل لغيره كالشيء الحاصل للأدعي وثبوت الشيء لشيء ليس مستلزماً لثبوت الشيء بل ثبوت الشيء لثبوت الخ لا يجوز ظرفاً للنسبة وهو وصف النسبة بالخارجية لا يستدعي وجودها وذلك على ما حققوا في زيدين كون الخارج ظرفاً لنفس الشيء وبين كونه ظرفاً لوجوده فإن قولنا زيد موجود في الخارج جعل فيه الخارج ظرفاً لوجوده ولا يقتضي وجود الظرف وإنما يقتضي وجود ما جعل ظرفاً لوجوده فالوجود في هذه الصورة لا يلازم وجوده في قولنا زيد قائم في الخارج جعل فيه الخارج ظرفاً لثبوت القائم لا بدقاً لازم كون القائم ثابتاً في الخارج لغيره لا الثبوت ونحن نقول بالخارج باسم للأمر الموجود في الخارج كلفظي الشيء واسم للأمر الموجود في ذهنه فمعنى كون الشيء موجوداً في الخارج والأعيان أنه واحد منها وفي عدادها ظرفية الخارج لوجودها معاً إذا لم يوجد ليس في عداد الأعيان ومعنى زيد موجود في الخارج أن وجوده في وجود الخارج وفي عداد وجوده وليس الخارج ظرفاً لنفس الشيء لكنه أفاضل ظرفاً له حقيقة اقتضى وجوده وما جعل ظرفاً له معاً لم يقتض وجوده هكذا حقق الخارج واقعاً وحفظه واحصاه في تلك البسائط وأعلم أن ما بسط من الكلام في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لأنه معنى خارج تعقل التكلم لا معنى الخارج المقابل للذهن والألم يشمل الصدق والكذب المعنيين بل في الخارج المقابل للذهن لتكون على بصيرة في القضايا الخارجية ويتضح عندك وجه تسميتها بالنسبة في الخارج وكتب أيضاً قوله الخارجية أي المتحققة في الخارج عن ذهن (قوله من مستداليه ومستندواستاد) كأنه الأول أن يقول من استناد مستداليه ومستندواستاد تزييه السابق في عدالاً أبواباً جالاً واللاحق في ذكر الأبواب تفصيلاً وليكون ذكر متعلقات المستند فيها به (قوله والمستند قد يكون له متعلقات إذا كان الخ) فيه أمران الأول أن المتعلقات تكون للمستند عليه فهو الضارب زيد الجوف وضرى زيداً أحسن الثاني أن المستند لابد له من المتعلقات إذا كان فعلاً أو في معناه مظهر قوة قد يكون الخ أنه لا تنازع له وأن لم يلزم أن يكون متعدياً لكن لابد له من مفعول مطلق ثم قد يحذف وكلامه أعظم من الذكر والحذف دليل أن مقتضى قول ما حذفه الخ أهـ (قوله ليس وأجيب عن الأول بأنه في كلامه هنا على الغالب وعن الثاني بأن في العبارة حذفاً والتقدير كإحدى قد يكون له متعلقات وقد لا يكون وهذا الخ) كأنه كل جملة تصور بها خلوها وإما يكون له ذلك إذا كان فعلاً الخ (قوله إذا كان فعلاً أو في معناه) أراد الفعل الفعل الاصطلاحي وبما في معناه كل ما يشبهه معنى الفعل سواء كان من تركيبة كلفعل مدروس الفاعل أو لا كحرف في التبيين وأسماء

الاشارة وقصور شبه الفعل على القسم الأول يقل أو شبهه وقصور معنى الفعل على القسم الثاني اصطلاحاً يقل ومعناه اه مخلصاً من التنزي والاطول **(قوله)** ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر قال في الطول لان الاشياء ايضاً لا يجهل مخدركه وقد يكون مستنداً أيضاً متعلقات اه قال في الاطول وفيه انما استقام الاختصاص لا يتفق وجهه التخصيص اذ يجهل مشترك في البيان ببعض النسبة والنسبة هنا ان التقوم بصواعق المستند اليها المستند اليه وبين وكذا في متعلقات الفعل والقصر وتر كوا الاشائيات على المقاييس ولو انما قدموا هذه الابواب على الاشياء وانما لم يخلوا ذلك لان الخبر اكد من زيادة او فرغ على ان بعض المحققين على انه لا انشاء الا هو في الاصل خبر صار لانه ينقل كفاي بعث او حذف كفاي اضرب فان اصله تضرب أو زيادة كفاي تضرب ولا تضرب على غير ذلك اه **(قوله)** الاستناد أي بين المستند والمستند اليه وقوله والتعلق أي بين المستند والاضلاات المستند اليه بقوله قد يكون متعلقات **(قوله)** وكل جملة تفرقت بانري أي وكانت مما تقبل العطف في أداء أصل المعنى فخرجت اجل الحاشية للتداخلة نحو جاز بدركب يدسر على أن يسرع حال من ضمير يركب وان دفع الاعتراض بتناول عبارة لها مع أنها ليست من الوصل والفصل في شيء بل من متعلقات الفعل ولا يخفى عدم تناول عبارته تذييل باب الفصل والوصل الآن يقال انهم يذهب متعلقات الفعل ذكر في باب الفصل والوصل لم يمتنا نسبة به اه من الاطول **(قوله)** امام معطوفة وهو الوصل وقوله واغبر معطوفة وهو الفصل **(قوله)** اما زائد على أصل المراد لافائدة واغبر زائد لا يتفق أن بيان اليجاز والاطناب على مذكور لا يتناول اليجاز والاطناب باعتبار قوة الحروف وكثرة اه أطول **(قوله)** عن التطويل وكذا عن الحشو اه أطول **(قوله)** على أنه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبلغ **(قوله)** قال في الطول لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا فائدة لا يكون بلغا اه قال الفقيه في حواشيه على الشرحين هذا مبني على أنه يجب في الكلام بالبلغ أن يطابق كل لفظ في مقتضى الحال وهو محل تأمل قال في الاطول وقيماً في هذا كراهة الشارع بصحة ما قبله لا فائدة له في مقتضى الحال في الجملة ولا يلزم منه أن لا يكون في الكلام بالبلغ ولا لا فائدة في مقتضى الكلام بالبلغ لان الزيادة لفظاً لا تطابق سواه كذا في الكلام بالبلغ أولاً لا فائدة في مقتضى من تقييد الزيادة بكونه على أصل المراد أنه لا يكون زائداً على المراد فيكون لفظاً لا فائدة وقوله لافائدة بهذا الاعتبار لان الزائد على المراد زائد على أصله اه مع بعض حذف وزيادة وكتب أيضاً قوله لا حاجة اليه الخ اوجب بأن الغرض التنبيه على أن هذا القيد مأخوذ في مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها لافائدة بقوم اعتبارها من مفهومه اه قرى وقوله التنبيه أي لا الاحتراز **(قوله)** واغبر زائد التبادر منه أن المراد واغبر زائد على أصل المراد لافائدة تقييد التطويل والحشو لان غير الزائد فائدة صادق في الزائد أصلاً وواغبر زائد لافائدة فكان ينبغي أن يقول واغبر زائد على أصل المراد أصلاً ويقد بكونه فائدة لان عدم الزيادة في اليجاز والمساواة لا بد أن يكون لافائدة اه بس **(قوله)** هذا أي قوله وان لم يجر الخ وكتب أيضاً قوله هذا أي دليل المحصر اه سم **(قوله)** لا طائل تحته عبادة عوق ولما كان حاصل هذا الكلام محصر الابواب من غير بيان وجه افراد به من الاحوال بالتبويب من بعض وحصر الابواب استقرائي لم يفسد الا ما قبله عند ما لو قد تقدم كان لا طائل تحتجمع ظهوره اه **(قوله)** لان جميع ما ذكر الخ يظهر أنه عليه لمخدوف أي يوز كسب افراد بعض الاحوال بالتبويب من بعض أهم لان الخ **(قوله)** من أحوال الجملة راجع لفصل والوصل واليجاز ومقابلته وقوله أو المستند راجع للقصر واليجاز ومقابلته وكذا قوله أو المستند وفيه أن المصنف لم يوجب بأحوال الجملة حتى يقال هل أدخل فيها الفصل والوصل واليجاز ومقابلته ويمكن أن يقال المراد لا يوجب بأحوال الجملة وأدخل فيها ذلك وأحوال الاستناد تبويب به بأحوال الاستناد **(قوله)** أو المستند كان عليه أن يقول أو التعلق **(قوله)** مثل التأكييد هو من أحوال الجملة وقوله والتقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين **(قوله)** ليس سبب افرادها أي عاكس بذكر ع

ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر (وكل من الاستناد والتعلق اما بقصر أو بغير قصر وكل جملة تفرقت بانري امام معطوفة عليها أو غير معطوفة والكلام بالبلغ اما زائد على أصل المراد لافائدة احتراز به عن التطويل على أنه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبلغ (أو غير زائد) هذا كما ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل واليجاز ومقابلته اعطاه من أحوال الجملة أو المستند اليه والمستند اليه التاكيد والتقديم والتأخير وغغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب افرادها ومحلها أو بوليا برأسها

(قوله) وقصور معنى الفصل الخ) بذكر على هذا ما سابق من قول المصنف في استناد الفعل ومعناه اه مع أن السواد عنه ما كان من تركيبه كما قلنا شارح هناك (قوله) لم يمتنا نسبة به وهو أن اقتراح الحاشية بالواو شبه بالوصل وعدم شبهه بالفصل كما سيأتي

أن سبب إفراجه صعوبة أمرها أكثر متباينها بخلاف التأكد والتقدم (قوله) وقد قلنا ذلك في الشرح عبارة فيه فالأقرب أن يقال لفظ أمانة أو مفرد فأحوال الجملته هي الباب الأول والمفرد إما عدة أو فضلة أو العدة ماستدله أو مستند فعل أحوال هذه الثلاثة أو أبا ثلاثة تميز بين الفضلة والعدة المستدله والمستند ثلما كل من هذه الأحوال ماله من يد غرض وكثرة أبحاث وتعدد طرق وهو القصر أو فردا بالخاصة وكذا من أحوال الجملته ماله من يد غرض وله من يد اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والأفهم من أحوال الجملته وإنما يقل أحوال القصر وأحوال الفصل والوصل ولما كل من الأحوال ما لا يخص مفردا ولا لاجل بل يجري فيه ما كان له شيوع وتنازع كثيرة جعل بابا سابعاً وهذه كلها أحوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كل هنا أبحاث راجعة إلى الانشائها فتجعل الانشائها باباً ثانياً (قوله) تنبيه عبارة عرق ولما ذكر الخبر ومن وصفه المشهور الصدق والكذب مع الإشارة إلى معناه بقوله تطابقه أو لا تطابقه وفي ذلك ذكر الصدق والكذب إجمالاً لوضع ذكرهما متصلاً تنبيهاً فقال هذا تنبيه في تفسير الصدق والكذب وفي ذكر ما يتعلق بهما من الاستدلال والرد والخلاف والتنبيه اصطلاحاً سم لتفصيل ما تقدم إجمالاً وهو يحتمل أن يراد به المعنى أو لفظ الدال على ذلك المعنى لا يقال حينئذ لا يصح إطلاق التنبيه اصطلاحاً على هذا البحث لأن المذكور فيما تقدم إجمالاً لا بعداً لتجمل السابق أنما هو بمجرد الصدق والكذب لا الخلاف في التفسير والاستدلال والرد والواسطة لا تقول لأبى الاقتصار في الترجمة على مدلولها بل يجوز أن يضاف إليه ما يناسبه وقد اختلف الناس في الخبر فقليل ينصرف في الصدق والكذب وقيل لا ينصرف بل منه ما ليس بصدق ولا كذب وهو الواسطة ثم القائلون بالانحصار اختلفوا في تفسير الصدق والكذب الذين انحصر الكلام فيهما فقال الجمهور صدق الخبر مطابقة الخ بحروفه (قوله) على تفسير الخ ينبغي تعلقه بمحذوف أي حال على تفسير الخ لا تنبيه لأنه لو كان في الأصل مصدراً لانه مناسخ عن المصدر لانه ترجع فهو اسم للانفاضة المخصوصة وكتب أيضاً ماله أي مفسرهما ومعناها (قوله) إشارة تاليه حيث قال تطابقه أو لا تطابقه فأذا كان الكلام أمانة أو تحديه المطابقة أو لا ولا شك أن المطابقة هي الصدق ودعمها هو الكذب فقد عرفنا ما تقدم ذات الصدق والكذب وإن لم نعلم نسمة هاتين إلا أن نبيذين الاسمين فندسب ذكرهما في الجملته أي ذاتهما مدون اسمهما عس اه سم وفي قوله قدسيتي إشارة تاليه رمز إلى وجه نسمة هذا البحث تنبيه لأن التنبيه بترجيحه عما أشبهه في السابق ولكوننا إشارة هنا خفية زاد ما قال المحقق في حواشيه على المطلوب لاظهاره - مع تنبيه الألفي حكم البديهي فليس به كبير احتياج إلى القليل اه (قوله) في الصدق والكذب فيه أن الخبر ليس محصوراً في الصدق والكذب بل في الصادق والكاذب وأجيب بتقدير مضاف قبل الخبر أي بالانحصار صفة الخبر أو قبل الصدق أي في ذي الصدق وذو الكذب تأمل (قوله) صدق الخبر قيداً لصدق الخبر بعين الصدق لئلا الصدق مشترك بين صدق المتكلم وصدق الخبر لا الاحتراز عن صدق غير الخبر من المركبات التقييدية والانشائية لا خصائص الصدق والكذب بالخبر من بين المركبات وإن أجزأها البعض في الإضافي والتقيدية وقال النسبة في غلام زيدوزيد القاضل تحتله ما راجع الأطول وكتب أيضاً قوله صدق الخبر الخ لم يذكر دليله كالمسح في القولين بعدما هما لكثرة أدقهما واشتراكهما بحيث لا يحتاج إلى ذكره أو أنه بلغ من الظهور بحيث لا يحتاج إلى دليل اه بس وكتب أيضاً قوله صدق الخبر مطابقة للواقع اعترض بأن فيه دور لأن الخبر أعنف في الصدق والكذب والصدق والكذب أعنف في تعريف الخبر بقوله ما احتل الصدق والكذب بالنظر إلى ذاته وأحسن الإجابة أن الصدق والكذب بديهيان التصور وأن الصدق والكذب المأخوذ في تعريف الخبر هما صفتا المتكلم وهما الأعلام التي على ما هو عليه أو على خلافه والصدق والكذب المأخوذ في تعريفهما الخبر صفتا الخبر فأدق الأطول وكتب أيضاً قوله صدق الخبر الخ لا يرد على هذا التفسير خبرنا لك لأن ما نطابق الواقع فصدق ولم يظابق فكذب فهو داخل

وقد قلنا ذلك في الشرح

تنبيه

على تفسير الصدق والكذب الذي قدسيتي إشارة تاليه في قوله تطابقه أو لا تطابقه اختلف القائلون بالانحصار في خبر في الصدق والكذب في تفسيرهما فقليل (صدق) الخبر

(قوله) جعل باباً سادساً أي مصلها الخمسة لانه في المرتبة السادسة وهكذا ما بعده فلا يرد أن ذلك مخالف تقريباً المنصف إذ الفصل والوصل فيه بابا سابع والانشاء سادس والاطلاق والاختصاص والساواة ثامن اه عبد الحكيم (قوله) ما لا يخص مفرداً الخ وهو الاختصاص أو أفراد (قوله) بعد التعليل السابق أي قوله ولما ذكرنا خبر ومن وصفه المشهور الصدق والكذب الخ (قوله) لأنه هنا مناسخ الخ فيه وان كان اسماً لا لفظاً المخصوصة لكنه يعني منه أو منه به فقيه معنى الفعل فتعلق به الحار والجرور وكما في المواد التي فيها معنى الفعل نحو أسد على وفي الحروب

نصامة

أما في الصدق وأما في الكذب بخلافه على التفسير الثاني كما ساقى **(قوله مطابقته)** خرج بإضافة المطابقة إلى الخبر الذي أنصف إليه الصدق مطابقة خبر المتكلم التي هي صدق المتكلم فاقول بأنه يمكن أن يقال المطابقة للواقع وهم أقامه في الأطول ويصكر عليه معاصر عن الأطول أيضاً من أن صدق المتكلم الإعلام بالشيء على ما هو عليه في نفس الأمر يخرج صدق عن المطابقة وكذا أيضاً قوله مطابقة للواقع أو رد على التعريف بالمطابقة كيمتلك اليوم ألف مرة فإنها يصدق عليه أحد الكذب وليست يكذب والجواب أن المبالغ أن قصد ظاهر الكلام فكذب وإن قصد معنى مجازاً كالكثر في المثال فصدق لمطابقة المعنى المراد للواقع فالمراد مطابقة المعنى المراد لا الوضوح اهـ بس **(قوله أي مطابقته)** الخ تفسير بذلك لأن الخبر حينئذ عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة ع م اهـ سم والمراد بحكمه النسبة الحكيمية أي الكلامية المفهوم من الكلام وبالواقع الخارج أي النسبة للخارجية الحاصلة بين الطرفين مع قطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الأمر **(قوله وهو الخارج)** الذي يكون الخ أضافاً للخارج النسبة الكلامية لا خبرية لامتصدهمها الذات أن كل هذا مطابقة وقصدنا أن لم يكن اهـ سم **(قوله يعني الخ)** زائد توضيح الكلام السابق وأني بالعناية لأن ظاهر المتن أن المطابقة معتد به بين نفس الخبر والواقع مع أنها بين حكم الخبر والواقع أي بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية **(قوله أن الشئين)** الموضوع والنحو **(قوله وأن يكون بينهما نسبة)** هي النسبة الخارجية **(قوله في الواقع)** أي نفس الأمر لكن لما كان هذا يخرج مما لا يشوبه في الواقع كقولنا اجتماع الفذين ثابت أو غير ثابت قال أي مع قطع النظر عما في الذهن فينبغي أن يكون هذا تفسير القول في الواقع تفسير مراد لا تقييدها ولما كان قوله مع قطع النظر عما في الذهن قد يخرج الغشبات المحضة أي التي لا شوب لها إلا في الذهن قال وعما يدل عليه الكلام أشارت إلى أن المراد بقطع النظر عما في الذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام أي قطع النظر عما في الذهن من حيث يدل عليه الكلام لا لمطابقة تدخل الغشبات المحضة اهـ سم **(قوله عما في الذهن)** أي النسبة الغشبية وعما يدل عليه الكلام أي النسبة الكلامية وهو ما مقتدان ذاتا مختلفان باعتبار أنه ان اعتبر فقرهما في الذهن قيل النطق بما قد ذهنته وإن اعتبر فهمهما من الكلام بعد النطق بفكلامية **(قوله مطابقة الخ)** فيها إشارة إلى أن المراد بالحكم في قوله مطابقة حكمه النسبة الكلامية وبالواقع في قول المتن الواقع النسبة الخارجية وأعل أن أرباب المعقول صرحوا بأن أجزا القضية أربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكيمية والحكم بمعنى الوقوع والألا وقوع كذا في الفئري فكل من النسبة الحكيمية التي هي تعلق المحمول بالموضوع على وجه الثبوت أو الانتفاء ومن الحكم الذي هو الوقوع أو الألا وقوع جزء من مدلول القضية والتبادر من عبارة الشارح هناك النسبة الكلامية المطابقة والنسبة الخارجية المطابقة هما النسبة الحكيمية المقسرة بجامر لكن قال الفئري كلامه في كسبه يدل على أنها وقوع النسبة أولا وقوعها والشرف جزء في شرح المفتاح بأن الموصوف بالصدق والكذب ليس إلا الإيقاع والانتزاع وكذا الموصوف باحتمالهما ووجهه أن الخبر لا يدل على الوقوع الواقعي فهو النسبة المفهومة والخارجية أيضاً فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بأن الوقوع على اعتبار أن أحدهما كونه مفهوماً من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والآخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع بأحد الاعتبارين غير ما لا اعتبار الآخر فيكون أن تحقق المطابقة بين المتغيرين باعتبارين اهـ **(قوله بأن تكون)** أي معصورة بأن تكون وفيه إشارة إلى أن المطابقة الموافقة في كيف وعدمها الخلف في كيف قال بس وهذا إنما يحتاج إليه على أن نسبة الكلام الإيقاع والانتزاع والتي في الخارج الوقوع وعدم الوقوع وهو مذهب السيد أماغلى أنها الوقوع والألا وقوع فهم ما هو مختار الشارع فالمطابقة بينهما من حيث ذاتها وبقي في التباين بين المطابق بالكسر والمطابق بالفتح باختلافهما باعتبار **(قوله وقيل)** طائفة النظام من الفئرية قال في الأطول وأشار إلى كمال مخالفة المذهب الثاني بحذف طائفة وتحصير مجهولته مع العلم بأنه النظام

مطابقته أي مطابقة حكمه **(لواقع)** وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام لخبري (وكذب) أي كذب خبر (علمها) أي عدم مطابقته للواقع يعني أن الشئين اللذين أوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد أن يكون بينهما نسبة في الواقع أي مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليهما الكلام بمطابقة تلك النسبة المفهوم من الكلام للتسمية التي في الخارج بان تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق وعدمهما بان تكون احدهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب (وقيل) صدق خبر

(قوله مطابقة خبر المتكلم الخ) الفرق بينهما أن صدق الخبر مطابقته هو بقطع النظر عن المتكلم وصدق المتكلم مطابقته خبره فلا بد فيه من ملاحظة المتكلم أه ضئنا **(قوله معنى مجازياً)** أي غير المعنى الحقيقي وإن لم يستعمل فيه اللفظ على طرق المجاز **(قوله المفسرة بجامر)** أي تعلق المحمول بالموضوع على وجه الثبوت أو الانتفاء

(مطابقته لاعتقاد الخیر)

(ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ)
غير مطابق للواقع (و) كذب
أنه (ب) (علمها) أى عدم
مطابقته لقول القائل
لاعتقاد انه (ولو) كان خطأ
السماء تحتها معتقدا ذلك
صدق وقوله السامع وقا غير
معتقد ذلك كذب والمراد
بالاعتقاد الحكم النهي
الحازم والراجح فيعلم العلم
والفن وهذا بشكل بغير
الشك لعدم الاعتقاد فيه
قنن الواسطه ولا يتحقق
الانحصار اللهم الآن يقال
انه كاذب لانه اذا استقي

الاعتقاد صدقي عدم مطابقة
الاعتقاد والكلام في أن
المشكوك خبراً وليس خبر
مذكور في الشرح فيطالع
ثمة (بدليل) قوله تعالى لنا
جاء المنافقون قالوا نشهد
أنك لرسول الله واقع يعلم
المرسولة واقع يشهد أن
المنافقين لكاذبون فإنه
تعالى جعلهم كاذبين في
قولهم أنك لرسول الله
لعدم مطابقة الاعتقادهم
وإن كان مطابقاً للواقع (ورد)
هذا الاستدلال (بأن المعنى
لكاذبون في الشهادة)

(قوله اعتراضية) أي داخله
على جملة معترضة وقوله
مستأنفة مقعة اعتراضية
أحوال من الضمير ي بذكر
وأن باعتبار أن مرجعه
موتس المعنى باعتبار أنه كلمة
والمقصود من الاعتراضية
هنا أنها كيد يفي عبد الحكيم

والربحان مذهب الجاحظ عليه ذكر القائل ووجه كمال حقاقتهم أشار إليه المسكاكين من أن تصديق اليهودي إذا قال الإسلام حق وتكذيبه إذا قال الإسلام باطل بإجماع المسلمين يناديان عليه بالظن والفساد ومع ذلك قدم على مذهب الجاحظ لكل اتصال بالمذهب الأول حيث اجتمعوا في انحصارنا في الصلوة والكاتب اه بعض تصرف (قوله مطابقتة) أي مطابقتها كقول (قوله الاعتقاد الخبير) أي النسبة المعتقدة للغير اه ع (قوله ولو خطا) قيل الواو اللطيف على محذوف نقض لما بعده أي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ قال الحفيد على المطول واختار الحق الرضى أن الواو في مثل هذا الموضع مترامية وأراد بالاعتراضية ما يتوسط أثناء الكلام أو بد كر مترسقة لتفصله متعلقة بمعنى ثم نقل أن وفي مثل هذا الموضع لا تكون لا تنفاسي لا تنفاس غير ولا للضى وكذا أن لا تصد التحديق ولا الاستقبال فالنفي فيه ما ثبت الحكم البتة اه طالبس وكلام المطول في التذنيب آخر الفصل والوصل يدل على أن الروم غير باحذف علمه محسب وجوز في المطول كونه هذه الواو للصل وبين ذلك الحفيد على المطول لكن هذا الوجه لا يحتاجون تكاف وغوض فادولى طرحه وقوله ما يتوسط أثناء الكلام أي نحو زيد ولو كثر ما يجيئ وقوله أريد كر آخره نحو زيد قيل ولو كثر ما وكسب أيضا فلو ولو كان خطأ والواو ما لو كان صوابا فإن الخوا إذا بطن في الاعتقاد وكان الاعتقاد صوابا أو في كونه كذبا منه إذا كان الاعتقاد خطأ فكلام الشارح جار على القاعدة من أن ما قبل الفاعلية أو في الحكم عما بعدها (قوله غير مطا في الواقع) تفسير بقوله خطا (قوله غير معتدة بذلك) لوقال معتقد أخلافة لكان ثبوت الواسطة أظهر اه حفيد ووجه أن قولنا معتقد خلافه يخرج الشك في بظهر ثبوت الواسطة بخلاف قولنا غير معتد فلا فانه يشعل الشك فلا يظهر ثبوت الواسطة فلا الظهور ووجه ثبوت الواسطة عليه أن المراد به المعنى الأول بديل كلام المصنف وقوله ذلك أي القوية (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد مقابلا للعلم والظن عند الأصوليين بين أنه ما يشمله اه سم لان الاعتقاد عند الأصوليين الحكم الغنى بالحزم لغير دليل فقوله الحازم يخرج التلن وقوله لغير دليل يخرج العلم (قوله وهذا) أي التفسير الثاني المحكي قيل (قوله فتنم الواسطة) أي وهذا القائل لا يقول بثبوت الأمان من جهة القائلين بالانحصار من بعدنا حكم وعق (قوله اللهم الآن يا قال الخ) قد برت العادة بضمال هذا اللفظ في أي ثبوت ضعف وكا أنه يستعان في إثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا خلاف المتبادر وأنه موهم لمران الكذب في الانشا أنت هو مخالفا لإجماع فلتمأل اه ترى (قوله صدق عدم الخ) أي أن السالبة تصديق في الموضوع (قوله مطابقة الاعتقاد) من إضافة المصدر لمفعوله (قوله والكلام الخ) إشارة إلى أن الاشكال على تقدير كونه خيرا فإن قلنا اه ليس خيرا فلا اشكال اه سم أي لانه لم يدخل حيثنق المقسم الذي هو اخیر (قوله في ان المتكبر خيرا وغيره) الصحيح أنه خير لصدق نفعه عليه ولا يشترط أن تكون نسبه كأنه في اعتقاد المتكبر (قوله عة) يوقف عليها بالهام (قوله دليل قوه) لا لال التعريف من قبل التصور والدليل لا يقام على التصور لا يقول هذا استدلال على الحكم التصديقي الذي تضمنه جل التعريف على العرف وكسب أيضا ما منه أي استدلال عليه بدليل والإضافة لبيان (قوله لندم مطابقتة لاعتقادهم الخ) فدل على أن كذب اخیر عدم مطابقتة للاعتقاد إذا كان اخیر قد جعل كذا عدم مطابقتة للاعتقاد مع مطابقتة للواقع فأرى إذا يطابق الواقع والاعتقاد عدم الكذب أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم الواسطة لا تافاق الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة فلا رد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ما ذكر لا يثبت منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولأن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لا حلة أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموحد في الدليل اه ع (قوله وريمان المعنى) لكانون في الشهادة بحمل وجوها أحدها ما ذكره الشارح واقتصر عليه لانه التي في اباض المصنف الذي هو كاشاير الشخص والذي في المصاح الذي هو أصل الشخص فأنها أن يكون

قولهم تشهدنا أخبار الشهاد في الحال أو على الاستمرار لا انشائها والتكذيب راجع الى هذا الاخبار
 أما كذبهم على الثاني فظاهر وأعلى الاول فلان الشهادة هي الخبر القاطع ولا قطع عندهم أو انشائها
 ورجوع التكذيب اليها باعتبار تضمنه اخبارا يصدرها عنهم كذا في المعنى وغيره فالتأنيذ كذا في المعنى
 في أطول وهو أن الكذب يوصف به الخبر وتوصف به الشهادة وهو قاطع كونه الشهادة عن مشاهدة
 وعيان فالصدق والكذب اللذان كلانهما معصفتا الخبر والحق في الآية صفة للشهادة فقد خلط القائل
 معنى بمعنى اه تدبر وكسب أيضا قوله ورت هذا الاستدلال قال في المطول وحاصل الجوابين الاولين منع
 كون التكذيب راجعا الى قولهم انك رسول الله مستداهذين الوجهين والجواب على تقدير التسليم
 ما أشار اليه بقوة والمشهور به الخ اه بتفسير وكسب أيضا قوله ورق الخ حاصل ما ذكره المصنف
 أجوبة ثلاثة وأجيب أيضا بأن التكذيب راجع الى النفي المتأقن أنهم قالوا لا تنفقوا على من عند رسول
 الله حتى ينفضوا المبالغه عنهم ذلك واستدعاهم وبأنه راجع الى قولهم ليضرجن الاغصنها الاذل وبأن
 المعنى أنهم قوم عادتهم الكذب وان صدقوا في هذا القول فلا تعقد عليهم ولا تصدقهم فيما يقولون
 وبأن المعنى لكذبون فيما يصره وفي قلوبهم من خلاف ما يظهر وهك وبأن التكذيب راجع الى
 خبر تضمنه كثره التاكيد في انك رسول الله وهو كون هذا القول عن اعتقاد تدبر (قوله في الشهادة) أي
 المذكورة في قولهم تشهد (قوله وفي ادعائهم المواجهة) عطف على الشهادة من عطف الشيء على ما تضمنه
 للتوسط لبيان أن هذا المعطوف هو مرجع التكذيب واعلم أن الفرق بين هذا الوجه والوجه الثاني
 الذي بعينه معنوي خالفين وهم أنه مجرد اللفظ والعبارة وذلك لان التكذيب في هذا الوجه راجع الى
 ادعائهم أن شهداتهم هذه من صميم القلب فكأنه قيل لهم ادعواكم أن هذا ما شاهدتم من صميم القلب كذب
 فانها لم تكن من صميم القلب وفي الوجه الثاني راجع الى ادعائهم أن اخبارهم بسعي شهادة التي تضمنها
 تسمية ذلك الاخبار شهادة فكأنهم قالوا اخبارنا هذا بطلت عليه الشهادة فقبل لهم كذبهم ليس اخباركم
 هذا مما ياطلق عليه الشهادة لان شرط ما يطلق عليه الشهادة أن يكون عن اعتقاد وهذا ليس كذلك اه سم
 وقوله من عطف الشيء على ما تضمنه يعني أن من عطف الاذن وقوله لبيان أن هذا المعطوف الخ يعني أنه
 مرجع التكذيب في الحقيقة كما يفيد مقول الشارع راجع الى الشهادة باعتبار الخ ولولا قوله هذا
 لصح حمل العطف تفسيريا (قوله باعتبار تضمنها الخ) دفع ما يقال ان الشهادة انشائها لا وصف بالكذب
 لان الصدق والكذب من أوصاف الخبر وحاصل الدفع أنه راجع اليها باعتبار نفسها بل باعتبار
 ما تضمنته الخ (قوله من صميم القلب) أي خالصه (قوله شهادة الخ) لان تأكيد الشيء يدل على اعتقاده
 اه سم وبه يدفع ما قاله الحنفية من أن هذا ما كذبتموه كذا في التمس وبه لا للشهادة وحاصل الجواب
 أن التأني كيديات وان دخلت على المشهوره لكنها تشتر بان الشهادة مع صميم القلب لان تأكيد الشيء
 يدل على اعتقاده فلا منافاة وكسب أيضا قوله شهادة الخ إشارة الى ما سأل من أنه قد تكرر كذا خبر
 بالنظر الى لازم فائدة اذا كان الخطاب منكرا لمسل الاصل الحكم اه فتري وعبارة خبر والحكم
 كجاسي تارة يؤكدها النظر الى فائدة التأني اذا كان الخطاب منكرا لمسل الاصل الحكم وأخرى النظر الى لازم الفائدة
 اذا كان الخطاب منكرا كون التكليم معتقدا المضمون ما أخبر به فكان الرسول صلى الله عليه وسلم أنكر
 كونهم عالمين بكونه رسول الله فادعوا على وجه التأني كيد أنهم عالمون به ومعقدون فكذبهم الله تعالى
 فدعواهم هذه (قوله ان واللام الخ) أي في قولهم انك رسول الله (قوله والجله الاجمية) أي أو التعبير
 بالشهادة (قوله أو في تسميتها) فيه أن الكذب لا يدخل الا في النسب بالخبر به التامة والتسمية وصف
 من أوصاف السمي فكيف يحذف بالكذب والجواب أن كون التسمية كذا لا يخلو باعتبار تضمنها
 حكما خبريا وهو أن اخبارهم هذا يسمى شهادة وقد تضمنت الإشارة الى ذلك في كلام سم بالهامش
 على قول الشارع وفي ادعائهم الخ فإجري في قول المتن في الشهادة بجري في قوله أو في تسميتها (قوله لان

وفي ادعائهم المواجهة
 فالتكذيب راجع الى الشهادة
 باعتبار تضمنها خبرا كذا
 غير مطابق للواقع وهو أن
 هذه الشهادة من صميم القلب
 وخلوص الاعتقاد بشهادة
 ان واللام والجله الاجمية
 (أو) المعنى أنهم لكذبون
 (في تسميتها) أي تسمية
 هذا الاخبار شهادة لان

(قوله وهو فيها) الضمير
 الاول للكذب والثاني
 للشهادة وقوله من مشاهدة
 وعيان لعل هذا في الشهادة
 بمحسوس وأما عطف فيه
 فهو عدم كونها عن يقين
 جازم (قوله والجواب على
 تقدير التسليم) أي تسليم
 كون التكذيب راجعا الى
 انك رسول الله وان كان
 معنا لشيء آخر أي منعا
 لرجوعه اليه من حيث
 عدم مطابقته للاعتقاد
 ولجواز رجوعه اليه من
 حيث عدم مطابقته للواقع
 فزعهم (قوله لبيان الخ)
 ولقد فرغ عليه الشارح
 قوله فالتكذيب الخ (قوله
 لما أجرى الخ) وهو أن
 التكذيب راجع للضمير
 التضمن

الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد وما في المطول من منع اشتراط موافقة الاعتقاد لمطلق الشهادة غير مسلم كما حواه (قوله) والاول محذوف) أي مع الفاعل أيضا (قوله) لانهم يعتقدون أنه غير مطابق) أي لانهم المتفقون والذي يعرف سورة أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن المجيد فادفع ما في الروس اه يس (قوله) وحيث لا يكون الخ) حاصلا أنه معنى الكذب عدم مطابقة الواقع لكن ثبوت هذا الصفة أعني عدم مطابقة الواقع انما هو بحسب اعتقادهم لا بحسب نفس الامر اه سم (قوله) الكذب) أي المذكور في هذه الآية (قوله) الابحني عدم المطابقة للواقع) أي بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله) فلي تأمل) اعلم أنه كأن هذا الخبر غير مطابق للواقع في اعتقادهم هو غير مطابق للاعتقاد في عالمه بشكل جعل كذبه بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد لكن بزول الاشكال بقرره هذا الجواب الثالث على وجه المنع هكذا لانهم أن كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كذا كثر لم لا يجوز أن يكون لعدم مطابقة الواقع في اعتقادهم ولورق هذا الجواب الثالث الذي هو على تسليم أن الكذب راجع لشهوده على وجه المنع كالمعنى لكان أولى من تقريره على الوجه الذي سلكه الشارع لم يرد عليه من أن الجواب حيث يصير مدعى عليه المنع أن يقال المشهود به كالم مطابق للواقع في اعتقادهم لم يطابق اعتقادهم فلم لا يجوز أن يكون كذبه بسبب عدم مطابقة الاعتقادهم ولم لا يمكن اتمام المطالب بكتب أيضا ما تسمتع تعرف صحة الجواب (قوله) ثلاث توهم الخ) أي من قولنا في زعمهم واعتقادهم وبدفع التوهم أن الاعتقاد هنا ظرف لعدم مطابقة الخبر للواقع وفي كلام النظام هو نفس الخلف بفتح الهمزة (قوله) راجع إلى الاعتقاد) بل هو ارجاعنا إلى الواقع لكن بواسطة الزعم (قوله) الجاحظ أنكر الخ) بيان لطا صلاص المعنى وأما وجه التركيب فالظاهر أنه فاعل حذف فعلة أي قال الجاحظ لان حذف المفرد أسهل من حذف الجملة اه قري ويوافقه قول الأطول أي قال الجاحظ كما هو الشائع في الكتاب وليس مراد بالاضاح حيث قال وأنكر الجاحظ انحصار الخبر فيما أن الفعل المقدّر أنكر لانه يفضي إلى تكلفات بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن في هذا المقام اه فوجّه العلامة أي بكر الشوائب ما تسمتع قضية التقدير أن الجاحظ مبتدأ وخبره مقدر وكان يجوز أن يكون فاعلا لقال مقدرا وفي المعنى اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني أولى اه ولكن بعد جعله مبتدأ أخبره محذوف تقديره أنكر الخ) أنه يجوز أن يكون تكلفات كما مر وفيه تعقب جعله فاعلا فعل محذوف بأن ما هنا ليس واحدا من المواضع التي يطرد فيها حذف رافع القائل فيجب أن يكون من باب المبتدأ والخبر كما صنع الشارع وجعلهم باب بالفعل والفاعل غير أن في سعة الكلام عند البصريين اه لكن ينبغي تقدير الخبر قال حذرا من التكلفات اللازمة على تقديره أنكر الخ) وكذب على قوله ليس واحدا من المواضع ما تسمتع عدها ليس أربعة فراجع له والجاحظ هو أو مسلم ويقال هو أو عثمان عمرو بن بحر الاصفهاني أحد شيوخ المعتزلة وتليذ النظام ولقبه بالجاحظ لان عينيه كانتا جاحظتين من بخلت عينه كمن خرجت عقلته أو غلظت وكان قبيح الشكل جدا فغلظت له الحاضرات كل يعلم أولاده مستبشع منظره فأمره بعشرة آلاف وصرفه ولما قيل فيه

الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقطه تسميتها مصدر مضاف إلى المقول الثاني والاول محذوف (أو) المعنى أنهم لكاذبون في المشهود به) أعني قولهم أنك رسول الله لكن لا في الواقع بل (في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا في نفس الامر فكانه قيل أنهم يزعمون أنهم كانوا في هذا الخبر الصادق وحيث لا يكون الكذب إلا بعني عدم المطابقة للواقع فلي تأمل ثلاث توهم اه هذا اعتراف بكون الصد والكذب راجعين إلى الاعتقاد (الجاحظ) أنكر انحصار الخبر في الصد والكذب

(قوله من منع اشتراط الخ) أي لانه يقال شهادة زور اه عبد الحكيم (قوله) غير مسلم) أي لما قاله القاضي في تفسيره الشهادة من انها اخبار عن علم من الشهود وهو المحض ورواها لا علم اه عبد الحكيم أي فالظاهر أن شهادة الزور مجاز لا حقيقة وحمل الشاهد من كلام القاضي قوله من الشهود الخ

لو سمعنا من مضافا ثانيا * ما كان الا دون قبح الجاحظ

وجعلنيوب عن الجحيم بوجه * وهو التقدير في عين كل ملاحظ

واله تسب الطائفة الجاحظية من المعتزلة وله التصانيف في كل فن وأصابه الفالج في آخر عمره وكان يظلي نصفه بالسند والكافور لشد تواربه والتلف الاخر الفالج وقرض بالمقاريض لم يحسن به من خذره وشدة برودته وكان يقول أنا من جانب اليمين مفلوج فاقرض بالمقاريض ما عالت ومن جانب اليمين مقرر من فلو لم يه الجواب تألت وكان شدد

أترجوا أن تكون وأنت شيخ * كما قد كتبت في زمن الشباب

لقد كذبناك نفسك أي ثوب * خلعك كالجلد عن السلب

وأنبت الواسطه وزعم أن
صدق النسيب (مطابقته)
لواقع (مع الاعتقاد) بأنه
مطابق (و) كذب النسيب
(عدها) أي عدم مطابقته
لواقع (معه) أي مع اعتقاد
أه غير مطابق (وغيرهما)
أي غير هذين القسمين
وهي أربعة أعني المطابقة
مع اعتقاد عدم المطابقة أو
بدون الاعتقاد أصلا وعدم
المطابقة مع اعتقاد المطابقة
أو بدون الاعتقاد أصلا
(ليس يصدق ولا كذب)
فكل من الصدق والكذب
بتفسيره أحسن منه
بالتفسيرين السابقين لأنه
اعتبر في الصدق مطابقة
الواقع والاعتقاد جميعا وفي
الكذب عدم مطابقتهما
جميعا بناء على أن اعتقاد
المطابقة يستلزم مطابقة
الواقع والاعتقاد

وكان موته وقوع مجلدات العلم عليه وهو ضعيف البصر ستة سنين وخمسين وما تثنى وقد جاوز السبعين
(قوله) وأنبت الواسطه عطف مسبب على سبب لازم على لازم (قوله) أن صدق النسيب هنا حاصل معنى
لاحل أعراب حتى يرد أنهم لم ينصوا على جواز حذفان واسمه أو بقا غيرهما (قوله) مطابقته أي مطابقة
نسبته المفهومة منه للواقع أي النسبة الخارجة الثانية بين الطرفين في نفس الأمر وشبهه بقال ليعلم بعد
(قوله) مع الاعتقاد حاصل المطابقة وهو قيد وقوله بأنه مطابق قيد آخر يخرج الأول المطابقة مع عدم
الاعتقاد أصلا كغير الشك والثاني المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان صورتان من صور الواسطه
فأصدق صورة واحده هي المطابقة مع اعتقادها وكتب أيضا قوله مع الاعتقاد أنه مطابق تبع الشارح
في ذلك الانصاح وعليه فالطرف مستقر حال من النسيب وتجه عليه أنه لا يصح إرجاع ضميره معني في حرف
الكذب إليه لا شك فالأحسن جعل الطرف لغوا متعلقا بالمطابقة لتسريك الاعتقاد والواقع في مطابقة
النسيب والمعنى صدق النسيب بمطابقته للواقع والاعتقاد وكذا يقال في قوله كذبها معاه أي عدم مطابقة
النسيب للواقع مع الاعتقاد أن الطرف لغو متعلق بضمير المطابقة في عدمها بناء على قصر معنى في شرح المقاح
بحجواز مثل ذلك لتسريك الاعتقاد والواقع في عدم مطابقة النسيب فالعنى على السلب الكلي أي الكذب
عدم مطابقة الواقع والاعتقاد معهما طالع في الأطول فيكون أي على هذا التوجيه جميع ما اعتبره الجمهور
والنظام في الصدق معتبرا في الصدق عنده أي الملاحظ وكذا في الكذب بصر مع التعريف بخلاف توجيه
الشارح فإنه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد في الصدق لازما لاعتبارها في مفهومه من اعتقاد أنه مطابق
وجعل اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد في الكذب لازما لاعتبارها في مفهومه من اعتقاد أنه ليس مطابقا وبين
الزوم بأن الواقع والاعتقاد متوافقان حيث ينبغي متوافقان في التحقق والافتناء فالمطابق لأحدهما
مطابق للآخر وغير المطابق لأحدهما غير مطابق للآخر ويمكن بيان الزوم بوجه آخر وهو أنه إذا اعتقد
الخبير أن خبره مطابق للواقع فلا محالة اعتقاد خبره فمطابق خبره اعتقاده وإذا اعتقد أن خبره غير مطابق
لم يصدق خبره فمطابق خبره اعتقاده اه (قوله) معاه حال من عدم أي مع اعتقاد أنه غير مطابق فتوابع
اعتقاد خبري عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا وقوله أنه غير مطابق يخرج عدمها مع اعتقادها
وهاتان صورتان من صور الواسطه أيضا فالكذب صورة واحده هي عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها
(قوله) أي مع اعتقاد غير مطابق) فيه أن المرجع اتما هو اعتقاد أنه مطابق كإحراز الاعتقاد أنه غير مطابق
فقد اختلف الراجع والراجع ويمكن أن يجعل من باب شبه الاستحسان بأن يجعل الضمير في معناه راجعا إلى
الاعتقاد بدون قيد اضافته إلى المطابقة بل بقيد اضافته إلى عدم المطابقة وليس باستخدام حقيقى أذ ليس
فيها اختلاف معنى بل اختلاف قيد فتدبر (قوله) بالتفسيرين السابقين أي تفسير الجمهور وتفسير النظام
(قوله) لأنه أي الملاحظ (قوله) والاعتقاد أي مطابقة الاعتقاد (قوله) بناط الخ جواب اعتراض على قوله
لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا حاصله أي ليس كذلك لأنه أنما اعتبر اعتقاد المطابقة
وهو غير مطابقة الاعتقاد وحاصل الجواب أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد لأن الخبر إذا كان مطابقا
لواقع واعتقاد غير مطابقته فقد دأق الواقع والاعتقاد فطابق أحدهما مطابق للآخر وانما الزوم اتفاق
الواقع والاعتقاد حيث تدلان من اعتقاد مطابقة النسيب للواقع فلا محالة يعتقاد خبر ولو علل الشارح الاستلزام
الذي ذكره بهذه العلمين أول وهله لكان أقصر مساقا وأوضح في استرجاع المطابق فتدبر وكتب أيضا قوله
بناء على أن الخ راجع إلى اعتبار مطابقة الاعتقاد لعدمها في الصدق والكذب وقوله على أن اعتقاد
المطابقة أي المذوق في المتن في تفسير الصدق وقوله وكذا اعتقاد عدم المطابقة أي المذوق في تفسير
الكذب وانما قال الشارح لأنه اعتبر الخ كله لأنه هو المنقول عن الملاحظ لكن تفسير المتن يستلزم (قوله)
مطابقة الاعتقاد أي مطابقة الخبر للاعتقاد (قوله) ضروري توافق الخ أي في التصديق والخير فلا

(قوله) حال من الخبر أي
وهو مطابقته هذا هو الظاهر
ويرد عليه أنه لا ينبغي لملاحظ
من الخبر كالشاهد عند الجمهور
ويعقد أن مراده بالخبر
ضميره أي الضمير العائد إلى
الخبر المضاف إليه صدق
وعليه لا يرد كونها سالما من
ذلك الضمير هو ما جرى عليه
عبد الحكيم

يرحم الله المتأخرين فبدأوا واعتقدت أنه عرو وقلت رأيت شره فلا فقه صادق عندا لحاظ مع عدم موافق الواقع والاعتقاد اه قترى وكتب أيضا قوله ضرورة موافق أنت خير بان اعتقادا لمطابقة يستأنم فقلها مطابقة الاعتقاد وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد موافق لان العاقل لا يماثل اعتقادا الحكم الذي يعتقد أنه مطابق للواقع وكذا الحال في الكذب لانه اذا اعتقد أنه غير مطابق اعتقد خلافه اه حفيد وبحسبان ذلك ملاحظة للعال الراعنة واعتبار الامر الواقع هنال ان الكلام في الصدق الذي اعتبر فيه مطابقة الواقع والاعتقاد وفي الكذب الذي اعتبر فيه عدم مطابقةهما وكتب على قوله أنت خير بان مافيه حاصله أنه لا حاجة في بيان الاستمرار الى اعتبار موافق الواقع والاعتقاد لحصول الاستمرار عند تصالهما أيضا وكتب أيضا على قوله وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد موافق مافيه كاعتقاد الفيلسفي قديم العالم وكتب أيضا قوله ضرورة موافق الخ أي ضرورة موافق الخ أي لتوافقهما حيث ضرورة **(قوله حينئذ الخ)** أي حين اذا اعتقد مطابقتها أي الخبر الواقع والحال أن الخبر مطابق للواقع اه سم **(قوله وقد اقتصر الخ)** فليجوز واقتصر في تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر في تفسيرهم على المطابقة للاعتقاد وكتب أيضا مافيه جملته طلبة من ضمير اعتبر **(قوله دليل)** الاقرب أنهم متعلق بالحال المذمومة أي قال الملاحظ كذا مستدل بدليل اه قترى **(قوله اقترى)** بفقه الهمة لانها استنهيامة وأصله اقترى فغذفت الثانية لانها همز توصل **(قوله لان الكفار حصروا الخ)** لادخل للمصري في اثبات الواسطة بل كثر افراد الاخبار كانت أنفع في إثباتها وانما كثر الشارح المحصر لانه الواقع في الآية المستدل بها لتوقف الاستدلال على المحصر فتدبر وكتب أيضا قوله حصروا أخذنا المحصر من التعدد في مقام البيان لا فائدة للمحصر **(قوله اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر)** قال القنري عدل عما في البياض حيث قال فانهم قد حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم بالرسالة الخ لما في ظاهره من الاشكال اذا كثر ادعاء المحصر وفي الامر من خبر البعث بجلبيل قوله تعالى حكاية هل نلصكم على رجل فيسكم اذا هم قتم كل عزق الا بغوغاة بما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عنده ولا الكفار فريد أحد هما بين الامر من يستدعي توريد الاخر فانهم **(قوله بالحشر والنشر)** الحشر سوق الخلق للصلاب ثم قهرهم والنشر احياؤهم بعد موتهم **(قوله على ما يدل الخ)** مرتبط بالخبر بالحشر والنشر **(قوله على سبيل)** أي حصرا جازيا على سبيل الخ وكتب أيضا قوله على سبيل منع الخلو أي الصادق يمنع الجمع أيضا فالقضية حقيقة تمنع الجمع والخلو لا يمكن في خبره واجتماع الاقتران الذي هو الكذب عدم الاخبار حال الجنة لان الجنون لا عدله ولا خلوها عنهم لا يصيب دعوىهم فليس المراد منع الخلو بلغي الاخص الذي هو الحكم بالتنافي في الكذب فقط بل المراد منع الخلو بلغي الاعمم الذي هو الحكم بالتنافي في الكذب اعم من أن يكون هناك حكم بالتنافي في الصدق أيضا ولا وهو بهذا المعنى يتناول المنع الحقيقي وانما لم يقبل على سبيل الاتصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيلة في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفي اجتماع الامر من وانما طمع نظريهم منع الخلو كنافي القنري وبهذا يسقط ما في الحفيد **(قوله أي الاخبار الخ)** أي المذ كور في قوله أمه بجنة أي أم أخبر حاله كونه بجنة وهذا يعلم وجود شرط المصلحة من كونهما بين متساويين فعليه واسمية على أن ان حاله ومن تبعه لا يشترطون ذلك **(قوله لا قوله أمه بجنة)** أي لانه من باب النشورات فلا تصديق فيه ولا تكذيب اه سم **(قوله لانه قسمه)** قال القنري قد حجاب عن الاستدلال بان التوريد بين مجرد الكذب والكذب مع شاعة أخرى فليأمل **(قوله أم آخر)** فبه إشارة الى أن اقترى تقدره اقترى به مرة الاستفهام لانه شرط أم المتصلها سم أي وحذفت الهمة تالفة المكسورة لانها همز توصل لان أصله قبل همزة الاستفهام اقترى على وزن اشترى **(قوله لان الكفار لم يعتقدوا صدقه)** بحث فيه بان اللازم عدم اعتقادهم بمطابقة خبره للواقع وأما أنهم لم يعتقدوا صدقه فليزاد أن يعتقدوا صدقه بمعنى مطابقة خبره ولا اعتقاده بناء على أن الصدق مطابقة لما لا الاعتقاد وان لم يطابق الواقع كما هو مذهب النظام

حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستأنم عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما (دليل اقترى على الله كذباً أمه بجنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى اذا هم قتم كل عزق انكم لنبي خلق جديد في الاقتران والاختيار حال الجنة على سبيل منع الخلو (و) لا شك أن المراد الثاني أي الاخبار حال الجنة لا قوله أمه بجنة على ما سبق الى بعض الافهام (غير الكذب لانه قسمه) أي لأن الثاني قسم الكذب اذ المعنى أكتب أم أخبر حال الجنة وقسم الشيء يجب أن يكون غيره (وغير الصدق لانهم لم يتفقوه) أي لان الكفار لم يتفقوه صدقه فلا يريدون في هذا المقام الصدق

(قوله والحال ان الخبر مطابق للواقع) أي الواقع ولو نصب الزعم أو الواقع بحسب نفس الامر على ما مر وأخذ سم هذا القيد من كون المراد باعتقاد المطابقة الواقع اعتقاد المطابقة المنضم لها لمجموع معانيها معنى الصدق وقس على ذلك في الكذب

اعتمادهم ولو قال لانهم
اعتقدوا عدم صدقه لكان
أظهر قراءهم بكونه خبرا حال
الجنة غير الصدق وغير الكذب
وهم عقلاء من أهل اللسان
عارفون باللغة فيجب أن
يكون من الخبر ما ليس صادقا
ولا كاذبا حتى يكون هذا
منه برزهم وعلى هذا
لا يتوجه ما قيل أنه لا يلزم من
عدم اعتقاد الصدق عدم
الصدق لأنه لم يجعل دليلا
على عدم الصدق بل على عدم
أرادته الصدق فليست أملا (وردة)
هذا الاستدلال (بأن المعنى)
أي معنى أنه جنة (أم لم يقتر
فغيره) أي عدم الاقتراء
(بالجنة لأن الجحون لا اقتراء
لأن الكذب عن عدولا
عده ليعنونه فالثاني ليس قسما
للكذب بل للمعنى الخاص منه
أعني الاقتراء فيكون حصرا
للشخص الكاذب برزهم في
وجبه أعني الكذب عن عمد
والكذب لغير عمد

• (أحوال الاستناد الخبيري) •

(قوله بحث لا يجوزونه
أملا) لوجوزونه لكان
قريبا للاعتقاد (قوله أي
الامور العارضة الخ) أي
قراد المصنف بالاحوال
الخصوصيات التي تقتضيها
المقام (قوله وهي أربعة الخ)
رد عليه قول المصنف وكل
من الاستناد والتعلق
أما بقصر الخبر بحجابهاته
أخبار عمدا كالمصنف في
هذا الباب

فلا تثبت الواسطة على هذا التثريب ثم يكون قادحا في مذهبه الجهور ولو سلم فكأنهم لا يعتقدون صدقة
ولا يجوزونه لا يمنع أن يردوا جنوعين غيرهم لان التريدين في الحال جائزا إذا قصدت غرور الاستدلال على
ثبوته باسقاطه هو على طريق قول الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام فأى الفريقين أحق بالامن
فإن كونهم أحق بالامن محال عنده ومنع فلا تردوه كما أنه قال لا جائز أنهم يتعين أنهم نصح وما ذكره السيد
من أنه لا يجوز التريدين في الحال وغيره فذلك إذا لم يكن المقصود ثبات غير والاستدلال باسقاطه على ثبوت
ذلك الغير ضروريا مثل ذلك الواقع في الكلام فلا يمكن منعه كذا في بس نقلا عن عس (قوله الذي هو الخ)
في معنى التعليق وله فلا يريدون الخ لان الموصول مع صلتها في حكم المشتق المؤذن لتعلق الحكم به بالعلية
(قوله بمرحل) أي بعد عرسل (قوله أظهر) لان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجوزهم صدقه
أه سم أي حتى لا يصح أن يكون أحشنى التريدين وكتب أيضا ما نصه أي وأن أمكن أن يقال أراد المصنف
بعدم اعتقاد الصدق كونه في غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه أصلا أو عدم اعتقادهم الصدق
ثابا وامكانا لمافي ثقل الارادة من العبارتين انقله (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال ان عارضا
الواسطة من قول هؤلاء هم كذا فلا اعتبار بهم فاجب بأن المعول في مثل هذا على اللسان واللفظة لا الاخبار
وهؤلاء من أهل اللسان واللفظة فيقول عليهم مثل لانهم لا يخطئون أه سم (قوله من أهل اللسان) أي
الجنة (قوله فيجب الخ) فترجع على قوله فراهم الخ (قوله حتى يكون) تفسيرية أو توطيئة وقوله هذا
أي الاخبار سال الجنة (قوله برزهم) أي وان كان اخباره على الله عليه وسلم جمعه صادقا في نفس الامر
ولا جنة (قوله وعلى هذا) أي الذي قرأناه بقول المصنف وغير الصدق وهو قوله فلا يريدون الخ أه سم
(قوله لا يتوجه ما قيل) حاصله أن قول المصنف لانهم لا يعتقدونه لا يصلح عليه لقوله وغير الصدق لأنه لا يلزم من
عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق في الواقع وحاصل الجواب أن قوله لا يعتقدونه لعدم ارادة الصدق لان
التقدير والمراد غير الصدق لانهم الخ فيكون على كون مرادهم غير الصدق أي وانما كانا الصدق غير مراد
لهم لانهم الخ (قوله فليست أملا) يمكن أن يكون وجبه التأمل ما وقع في تقرير أسنانا ع س من أن عدم
الاعتقاد لا ينافي الارادة لان النسبة تريدين المشكوك وغيره ويجب أن المراد لم يعتقدونه تأولا وامكانا
أه سم أي والشك معتقدا امكان وقوله وغيره أي الهزوم بصدقه إذا كان ممكنا عنده وممكن أن يكون وجبه
التأمل ما تقتضيه بس عن ع س (قوله ورد الخ) حاصله كإشعار اليه بالشارح منع أن المراد الثاني
غير الكذب ومنع أنه قسم الكذب بانه أن يختار أن المراد الثاني الكذب وقوله انه قسمه ان أراد انه قسم
مطلق الكذب كالمسارح ممنوع بل هو قسم الكذب العدا خاصة وان أراد انه قسم الكذب عن عمد
فلم ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد الثاني غير الكذب إذ لا يلزم من كون الشيء قسما للاخر أن يكون
قسما للاعم وكتب أيضا قوله ورد الخ قال ع ق وعلى تسليم هذا الاستدلال فهو احتيل على ثبوت الواسطة
في الجلة لا يتوهم على الوجه الذي ذكره باحاط (قوله فغيره) أي شازا مرسلان اطلاقا مع اللزوم
على اللازم والعلاقة اللزوم أه سم واعترضه الشيخ بس بأن القرينة ليست مانعة من ارادة المعنى
الحقيقي وهو الجنون فالاولى أن يجعل من باب الكناية (قوله الكذب) أي مطلق الكذب أي الاخبار حال
الجنون

• (أحوال الاستناد الخبيري) •

(قوله أحوال الاستناد) أي الامور المعارضة للاستناد وهي أربعة التوكيد وترك الحقيقة العقلية والمجاز
المعنى وكتب أيضا ما نصه أي الباب الاول أحوال الخ (قوله الخبيري) ليس يفيد بل الانشائي أيضا يجري
فيه أحوال الانشائية وانما يخص الخبيري لان وقوعه غافيا كد مثالا لتأكد في الانشائي اضر بزما
وتركه اضر بزما واثال الحقيقة العقلية فيه كزما بل والمجاز العقلي قوله تعالى حكايته عن فرعون ما هاتمان

أبني صرحان هذان ليس هو الباقى حقيقة كجسيان ذلك في المتن **(قوله وهو ضم)** أطلق المصدر وأراد
 الأثر الثاني عنه وهو الانضمام لانه الذى يتصف به اللفظ كجى خسرو والمراد بالاضا لزم الانضمام وهو
 النسبة الكلامية كجسأتى الإشارة اليه فى الشارح والاسهل أن فى الكلام حذف مضاف أى أترض
 أولاً وضم والآخر هو النسبة وكذا اللازم وكتب أيضاً قوله وهو ضم الخ عبارة الأطول والاسناد الخبرى ضم
 كلمة أو ما يجرى مجراها إلى آخرى بحيث يفيد أن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الآخرى أومتنى عنه وهذا
 أولى من قولهم بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الآخرى أومتنى عنه لا مفاداً لغير
 هو الوقوع أو الاذوق لا الحكم بهما وهذا أوفق باطلاق المسند والمسنديه على اللفظ من تعريفه بأنه
 أى لا اسناداً لحكم مفهوم لمفهوم بأنه ثابت له أومتنى عنه لكن صاحب هذا التعريف أراد التسمية على أن
 هذا الإطلاق على ضرب من المسامحة وتنزيل الحال منزلة المدلول لاشتقاق اتصال بينهما **(قوله كلمة أو ما يجرى**
مجراها) هذا هو المسند وقوله إلى آخرى أى أو ما يجرى مجراها وهذا هو المسند إليه هذا هو الانسب وإن
 صح خلافه وكتب أيضاً قوله أو ما يجرى مجراها أراد بالجهة الواقعة فى موقع المبتدأ أو الخبر أو اعتباراً عبد الحكم
 وقال القنرى المراد بجارى مجرى الكلمة المركبات التقيدية والاضافية والجل الواقعة موقع المقررات **(قوله**
إلى آخرى الخ) أى أو ما يجرى مجراها فقيه حذف من التاني فى دلالة الأول والحاصل أن الصور أربعة أما
 أن يكون المسند والمسندين مفردين مخوزين قائم أو جنتين مخوزين قائم بحيثو كيدنا الذى إلى المتسكر
 أو المسند اليه مفرد أو المسند به جمل مخوزين ضرب مجرى أو بالعكس نحو لاهول والاقوة الأيالة كتر من كنوز
 الجنة **(قوله بحيث يفيد الحكم)** المراد بالافادة بحسب الوضع فلا يشكل بالصلة والجهة الواقعة صفة
 أو سلا لزم وضع لافادة الحكم والتعريف معنى على أن الجمل السطرية عند الصلة جمل خبر بهى الجزاء
 مقبلة بحيث مخصوص هو الشرط مخفلة فى نفسها لصدق الكذب فالخبر عندهم منصرف إلى الجلى اه يس
 وكتب أيضاً قوله بحيث يفيد الحكم المراد بالحكم المعنى المسند إلى القوى وهو الادارة لا الاصطلاحى
 للفسر بالاسناد حتى يترجم الدور وهو القيد يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرهما اه فترى
 وفى آخرها بحيث الحقيقة وتظهر أنها خارجة بقوله ضم كلمة الخ فان اسم الفعل مع فاعله سواء كان
 ضمراً مفتوحاً أو ظاهراً مخوفاً أو فى حكم المفرد أو جارى مجرى الكلمة فلا ضم وقوله الاصطلاحى أى
 العلم والاعتان وكتب أيضاً على قوله بحيث يفيد معانته أى الضم **(قوله بأن مفهوم أحدهما)** أى المطابق
 أو التضمني القطع بأن التائب لا يضى ضرباً زائداً عما هو الحد الذى هو جزء لمفهوم اه فترى **(قوله**
لمفهوم الآخرى) فيه أن الاعتبار من الموضوع ما صدقه لمفهومه فالأولى أن يقول لاصدق الآخرى دون
 لمفهومها اه سم وأجاب القنرى بأن المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ أى مدلوله المقابل للثابت حتى يرد
 أن المراد من الموضوع هو الذات لا المفهوم اه وعبارة عبد الحكم قوله لمفهوم الآخرى إما باعتبار فى
 نفسه كإلى الطبيعة أو باعتبار اتحاد صدقه على شئ كإلى الممارسة والطبيعة هى القضية التحكوم
 فيها على الطبيعة والمادة ككتوك الحيوان جنس والانسان نوع اه وعبارة عى ثابت لصدق
 أو لمفهوم الآخرى **(قوله أومتنى عنه)** أى مختلف لان الحكم به هو الثبوت والاستداه اه يس **(قوله**
بحث الخبر) أى المذكور فى هذا الباب والابواب الأربعة بعده **(قوله لعظم شأنه)** لانا لزمنا وانواع
 المعتد عند اللغاة أكثر وقوعها فمى ولا انحرأصل للأشياء لان الانشأخبر صار انشاء ما يحذف كإلى
 اضرب أو يزيد كإلى تضرب ولا تضرب الاستفهام والتثنية والترجى أو ينقل كنتم وعسى **(قوله ثم**
قدم الخ) انما عرض لتقديم أحوال الاستداع على مجرد أحوال المسندين دون القصر والفصل والوصل
 والايحاز والاطناب لان كون الاستداسة قضى تأخر أحواله عن أحوال المسندين اه فمد على
 الطول وكتب أيضاً ما منه ثم لترتيب فى الأخير **(قوله مع تأخر النسبة)** فيما شارة إلى أن المراد بالاسناد
 النسبة فاعطى فى محل الاضمار لهذا الإشارة **(قوله الموصوف الخ)** أى فابحث عنه من حيث وصفه بالاسناد

وهو ضم كلمة أو ما يجرى
 مجراها إلى آخرى بحيث يفيد
 الحكم بأن مفهوم أحدهما
 ثابت لمفهوم الآخرى أومتنى
 عنه وانما قدم بحث النسبة
 لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم
 لزم أحوال الاستداع على أحوال
 المسند اليه والمسنديم تأخر
 النسبة عن الطرفين لان البحث
 فى علم المنافع إنما هو عن أحوال
 اللفظ الموصوف بكونه مسنداً
 اليه أو مسنداً

(قوله لانه الذى يتصف به
اللفظ) أى المسند والمسندين
 اليه إذ كل منهما واقع على
 اللفظ كما سبقت **(قوله هو**
الوقوع أو الاذوق لا الحكم
بهما) فقوله بحيث يفيد
 أن مفهوم الخ أى بحيث
 يفيد وقوع أو لا وقوع أن
 مفهوم الخ ويمكن جعل
 قولهم بحيث يفيد الحكم
 بأن الخ على جعل الباء
 للتصوير مع ما سمعته من
 التقدير فترجع عبارتهم
 لعبارة الأطول **(قوله من**
تعريفه بالخ) أى ذهبنا
 إلى أن المراد اسمى الاستداع
 النسبة **(قوله لكن صاحب**
هذا التعريف وهو الحكم
الخ)

وهذا الوصف **قوله** وهذا الوصف
يتحقق بعد تحقق الاسماء
والتقدم على النسبة في كل
ذات الطرفين ولا يبحث
عنهما (لا شك ان قصد الخبر)
أي من يكون بصدد
الاخبار والاعلام والا
فالجمله الخبرية كبريا ما ورد
لأغراض أخرى غير افادة
الحكم أو لازم مثل القصر
والعز في قوة تعالى حكاية
عن امرأة عمران رباني
وضعت أثني وما أشبه ذلك
(بجزء) متعلق بقصد افادة
الخطاب خبران (اما
الحكم) مفعول لافادة

(قوله الاعلام عضون الجمله)
المراد ان تضمعن الفاعلة
ولا زنها لا المضمون
الاصطلاحي (قوله وفي
العرف الخ) لعل المراد العرف
عام والأورد أن قوله ينشئ
بأسه الخ بلا ثم هذا المعنى
فكيف يكون عر فافادة
(قوله دون حصه الاعلام)
ليس محصرت به الآية
كلا يخفى بل هو بيان للواقع
(قوله فان وضع المركب
الخبري بالأخبار) هذا
غرض من الوضع وقوله فاذا
أورد لغرض آخر يقتضي
أنه غرض من الإراد وقوله
كان مجازا يقتضي أنه مدلول
حقيق (قوله من ذكر الزموم
الخ) فيه أن هذا اللازم ليس
لازم المعنى بل لازم الاشبه
فأفهم

قوله وهذا الوصف أي كونه مستدلا به أو مستندا **(قوله لا شك)** إلى قوله لا في غيبتي قيد لتفصيل
أحوال الاسناد الخبري كما في ع ق وقوله غيبتي الخ شروع في تفصيلها **(قوله)** ان قصد الخبر أي مقصوده
(قوله) أي من يكون بصدد الخ أي لا تأتي بالجمله خبرية مطلقا بل دليل قوة والأفاجله الخ اه سم **(قوله)**
والاعلام عطف تفسير وكتب أيضا قوله الاعلام بالأخبار في اللغة الاعلام عضون الجمله الخبرية ينشئ
العرف الاشارة بهامدا اليه معناها هو اه حصل به العلم أولا وكذا قال قدس سر في شرح الكشاف في قوله
وبشر الذين آمنوا اه حفيد على المطلوب وعطف الاعلام على الاخبار لتفسيره والتشبيه على أن المراد به
معناه القوي لأنه المناسب لتمام حصص الخبر الافادة في قصد افادة الحكم وقصد افادة العلم به فقول ابن
كامل باشا الخبر من هو بصدد الاخبار ولا يلزم أن يكون بصدد الاعلام كما سبق إلى بعض الافهام لأن الاخبار
أهم من الاعلام والافهام فان قوله تعالى أن ينشئ بأجله لا يصح حرف حصه الاخبار فقه تعالى دون حصه
الاعلام اه خروج عن المناسب لتمام القدر **(قوله)** والأي وان لم يكن المراد الخبر في قول المصنف قصد
الخبر من يكون بصدد الاخبار والاعلام بل من تكلم بالجمله خبرية كما هو ظاهر كلامه لم يستقم المحصر
المدكور لا يتقاضيه بمصوما كرايم الا اثنين اه جرى **(قوله)** لأغراض أخرى أي على سبيل الجواز فان وضع
المركب الخبري للأخبار فاذا أورد لغرض آخر كان مجازا فقول امرأة عمران رباني وضعت أثني مجاز مرسل
من ذكر الزموم وأراد اللازم لأن الشخص اذا أخبر عن نفسه وقع ضمه ما يجر جوارحه ما ظاهر القصر
والعز من القصر اه من القصر **(قوله)** مثل القصر والعز أي ومثل اظهار الضعف في قوة تعالى حكاية عن نبيه
زكريا رب أي ومن العظمى **(قوله)** والعز أي بعدم حصول مقصدها وخبرها حيث لم تنضم ما في
بطونها ذكر القصر ونظمه بيت القدس ويكون من خدمتها لا يصلح لذلك كقوله ولعل للانثى ذلك
اه جرى وكتب ايضا ان قصد تفسير **(قوله)** في قوله تعالى الخ اذ لم قصد افادة الحكم ولا زنها اه
الخطاب سبحانه وتعالى عالم بكل منها اه سم **(قوله)** وما أشبه ذلك أي وفيما أشبه ذلك أي غير تعالى حكاية
الخ كقول الشاعر • هو أي مع الركب الممتلئين معه اه وكتب أيضا قوله وما أشبه ذلك أي من أشبه
القصر والعز فليس مستدلا لأن الانسان يمثل في ادخال الاتوع كظهور الضعف وهذا لا يدخل باقي
أمثلة القصر والعز **(قوله)** بجزء المراد به اخباره لا الجمله فان المقصود بالفعل والعرض منه الافادة المقصود
بالجمله الخبرية فان المقصود بنفس الحكم أو لازم فلو أريد الجمله لم يصح قوة افادة الخ اه أطول **(قوله)** افادة
الخطاب لو حذف قوله الخطاب لكان أولى ليدخل ما ذلوه الخبر الكلام إلى الشخص وقصد افادة غيره
فلو قال افادة الحكم أو كونه عالم به لكان أحسن وأخصر تأمل **(قوله)** اما الحكم المراد افادة الخطاب
الحكم افادة التصديق بالنسبة وانعائها قطعاً وظناً لا بمجرد التصور ليس ح ما السدأه لا بعد علما اه سم
وكتب أيضا قوله اما الحكم انشاءه كان مدلوله الحقيقي أو الجازي أو الكافي اه عبد الحكيم وكتب أيضا
قوله اما الحكم الخ فان قلت فليكون قصد الخبر احضار الحكم في ذهن الخطاب بعلما تاب عنه قلت هو
حيث ليس بخبر الا بمعنى المعنى النسبية الخبرية لا بمعنى التلطف بالجمله خبرية مراد به ما معناها اه بل قصد
بأنه الحكم الاعلام وهو معنى الخبر بل للتذكير اه أطول وفيه نظر ان لو كان المراد بمعنى الجمله خبرية
الاعلام اسوأ المعنى الثاني لتفسير المعنى الاول فأنظر أن المذكر يجزى بل المعنى الثاني وكذا الأول ان أريد
بالاعلام ما يشمل الاحضار تأمل وكتب أيضا قوله اما الحكم أو كونه عالم به لا يورد عليه أن افادة الحكم
ملزوم وافادة كون الخبر عالم به لازم ولا يصدق لا انفصال بينهما لا حقيقة ولا مانع جمع وهو ظاهر ولا منع
خلوهم صرحوا بأن نقيض كل من الطرفين في منع الخبر يجب أن يستنتج عن الآخر ونقص اللازم
لا يستلزم عن الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداناً لا انفصال داخلية على نفس القصد كأن يقال الساتر في
الخبر اما قصد افادة الحكم أو قصد افادة لازم مراد باللائم بين القصدين ولا يجوز تنافهما معاً من يكون
بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعد أجيب بأن ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في المتفصلة

الزمنية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبأن التفصل غير الحقيقية أسما غير مانعة بالجمع ومأنعة بالفرق
 كقولنا رأيت أما زيدا وأما عمرا أه قري (قوله أوكونه) أي أوهنا وأمانه متخلفا كالأشكال وإسحق
 أمر بمحضه جاعلة فيادر كل واحد إلى الجواب فيقد الحكم وأنه كان عليه أه أطول وكتب أيضا
 كونه عالمه أضره ما لم يجد علمه من لوازم الحكم كثيرة ككون الخبر جافا لم يخص هذا اللازم من بين
 الوازموهلا قال: ولازمه ككونه عالمه يمكن أن يعجب أن وجه ذلك كثرة قصدها كدرون غيره وكتب
 أيضا على قوله أوكونه مانعه وإذا استعمل الخبر في فائدة الكون كان عجزا (قوله والمراد بالحكم هنا)
 أي عند أهل العريفة وأحترزه عن الحكم عند أهل العقول فانهم يفسرونه باليقاع والاتزاع أه يرى
 (قوله وقوع النسبة أولا وقوعها) أي لا باليقاع والاتزاع تطهروا أن ليس قصد الخبر فائدة أنه أوقع النسبة
 أو أنه عالمه أوقعها وأيضاً أريد هنا ما كان لا شكرا الحكم معنى لاستمتاع أن يقال أنه أوقع النسبة أه
 مطول وفي عبد الحكم على المطول قوة لا لا يقع أي ليس المقصود الأصلي فائدة الإيقاع أي ادراك الوقوع
 وإن كان مدلوله أه وفي قوله وإن كان مدلوله مخالفاً لما مر من الأطول من أن الإيقاع والاتزاع
 ليسا من مفاد الخبر والإيقاع يعني ادراك الوقوع والاتزاع يعني ادراك الاستماع قال يس ويجوز أن يكون
 الحكم هنا يعني النسبة أي تعلق أحد الطرفين بالآخر على مذهب إليه فيعقب أي بعض تفسير (قوله
 وصكونه مقصود الخ) وطول لقوله وهذا الخ أه سم (قوله لا يستمر الخ) أي لأن دلالة اللفظ على
 معانيها وضعية وليست عقلية فتقتضي استلزام الدليل للدلالة استلزاماً ماعقلاً يستعمل فيه الخلف أه
 سم (قوله وهنا) أي كونه لا يستلزم تحققه في الواقع وكتب أيضاً قوله وهذا مراد من قال أي فليس
 مراد مني دلالة على نبوت الحكم كالقيام أو استقام الحكم (قوله لا يدل على نبوت الخ) أي فالمراد أنه
 لا يستلزم تحققه في الواقع أو انتفاعه فيه (قوله المعنى) أي الحكم (قوله واللا) أي وإن لم يكن هذا مراده
 كان كلامه باطلاً إذ لا يخفى أن مدلول الخ (قوله احتمال عقلي) نشأ من كون دلالة الخبر وضعية
 يجوز في انخفاص المدلول عن الدال أه عبد الحكم (قوله ويسمى الأول) أي الحكم الأول من حيث
 أنه يستفاد مخاطب من خبر لا من حيث أنه يستفاد مخاطب كاستشعر به عبارة الشارح الحق وقيل
 لأن الفائدة لغة ما استفدته من علم أو مال فالأول وجه تسمية الحكم فائدة الخبر كونه مستفاداً
 لا كونه مفاداً أه أطول وكتب أيضاً قوله ويسمى الأول فائدة الخبر أشار بلفظ التسمية إلى أنه اصطلاح
 لأهل الفن فلا يرد عليه أن فائدة الشيء ما ترتب عليه والحكم أي الوقوع والادوار وقوع ليس كذلك بل
 المرتب على الخبر علم المخاطب بذلك على أن فائدة اللفظ ما يستفاد أي يعمله وهو الحكم ولو لم فاطلاق
 فائدة الخبر على منطلقها لا محذور فيه كذا في الفترى لأن غاية ما يلزمه الخبر وهو سائر وكتب أيضاً مانعه
 انغمسى الأول فائدة الخبر والثاني لازم فائدة الخبر لأن المستحق لاسم الفائدة ما وضع اللفظ ولا سم
 لازم لفائدة ما هو غير الموضوع أه أطول (قوله لانه) كما أضاف الخ إشارة إلى أن الزوم ليس باعتبار
 ذات العلم وذات الحكم لانه لا تلازم بينهما إذ قد يصدق الحكم ولا يعتقد المتكلم بل باعتبار الفادة بمعنى أن
 فائدة الأول ما يلزمه فائدة الثاني وأورد على ذلك خبره أنه فائدة الحكم ولا يفيد أنه عالمه لأن ذلك معلوم
 قبل الخبر وأجيب بأن المعلوم قبل الخبر ما يسمى مثله عندنا تصوراً والقصد فادته بالخبر ما يسمى مثله عندنا
 قصد ما هو تعالى لا يعلم جميع الأشياء على الوجه المذكور بدليل الكواذب فانهم مأمرونه لا على هذا
 الوجه قطعاً فعلم بالشيء على وجه تسمية تصديقاً لا تعميلاً من خبره ومنع تحقيق عايناه تعالى عالمه هذا
 الحكم بخصوصه قبل علمنا به بخصوصه وهذا الجواب النطائي أه من يس ويرد على الجواب الأول
 أنه لا يلزم قول الشارح بعد والمراد بكونه عالمه الخ وأما بلازم ما سألنا عن السد أن المراد بعلم المتكلم
 الحكم تصديقه به جازماً أو إجماعاً بالمتنع أن المعلوم قبل الخبر علمه تعالى يسمى مثله عندنا تصوراً بل ما هو
 أعلم منه وما يسمى مثله عندنا تصديقاً ويرد على الثاني أنه يجوز أن تصور الحكم بخصوصه قبل الخبر مع

(أو كونه) أي كون الخبر
 (عالمه) أي بالحكم المراد
 بالحكم هنا وقوع النسبة أو
 لا وقوعها أو كونه مقصودا للخبر
 بخبره لا يستلزم تحققه في
 الواقع وهذا مراد من قال إن
 الخبر لا يدل على نبوت المعنى
 أو انتفاعه ولا فلا يخفى أن
 مدلول قولنا زيدا قائم
 ومفهومه أن القيام ثابت
 لزموه وعدم نبوته لا محتمل
 عقلي لا مدلول ولا مفهوم
 لفظ فافهم (ويسمى
 الأول) أي الحكم الذي
 يقصد بالخبر فادته فائدة
 الخبر والثاني أي كون الخبر
 عالمه (لازمها) أي لازم
 فائدة الخبر لانه كل ما أضاف
 الحكم فادته عالمه

(قوله والقضية فيما نحن
 فيه اتفاقية) وهي هنا مأنعة
 خلو بخبر الجمع (قوله رأيت
 أما زيدا وأما عمرا) فانهما
 يجتمعان في الرتبة ويحلو
 الأمر عنهما فليس مذكر
 من إحدى القضايا الثلاثة
 لكن هي مانعة بحسب
 الاعتقاد لا بحسب العقل
 والظاهر كفايته (قوله على
 الوجه المذكور) أي الذي
 يسمى مثله عندنا تصديقاً بل
 يعلم جميع الأشياء على الوجه
 الذي يسمى عندنا تصوراً

العلم بأنه تعالى يعلم بمقصوده وحيد ثبت الصق السابق ثم قال ليس وأورد على قوله أنه كلما أفاد خبر
أفاد أنه عالم بما قال أعلم قدامه بمثل ذلك علم التكلم بسلام يدهو فاستأنبر في هذا الكلام ولا لزوم
أه وقوله ولا لزوم أي بقصد أفاد خبره والافه لازم هو علمه بعله قبل ما إذا علم تعالى بالمع وقد يجب
عن هذا أن عدم اللزوم المذكور بخصوص هذه المدة فلا بد من أن (قوله) وليس كل ما أفاد الخ أي فاللازم
أعم لا مساواة وليس من الجائز (قوله) حفظ التوراة أي والحال أنه يعلم أن ما حفظه هو التوراة وألا
فيمكن أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراة ولعل الشارح لم يقيد بذلك لأن حفظ مثل التوراة لا ينفك عادة عن
العلم به وإن جاز في المحقرات الاتفاق (قوله) وتسمية الخ أي حيث قيل لازم فاعتنا خبر وأما هذا إلى
الجواب عما يقال إن حفظ التوراة مع لزوم الخطاب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به فكيف يسمى فائدة
ما يجب بالعلم المراد بالافتقار لما يستفاد من الخبر بالفعل بل من شأنه الخ وكتب أيضا أنه جواب عما
يقال إذا كان الحكم يجوز أن يكون معلوما قبل الأخبار فوجه تسميته بفائدة خبره أه جرى (قوله) مثل
هذا الحكم يعني الحكم بمقتضى الخطاب التوراة من كل حكم يكون معلوما قبل الأخبار (قوله) والمراد
بكونه أي الخبر ولو قال والمراد بعله لكن أنسب بقوله حصول الخ وكتب أيضا أنه والمراد الخ أشابه إلى
دفع منع ورد على الملازمة في قوله سابقا له كل ما أفاد الخ كفي المطول بقوله فأن قيل لا تسلم أنه كل ما أفاد
الحكم أفاد أنه عالم به بل هو أن يكون خبره مغفورا أو مشكوكا أو هو ما وكتبنا بعضا فلنا ليس المراد العلم
الاعتقاد بالخبر المطابق بل حصول صورة الحكم في ذهن الخبر وهذا ضروري في كل عاقل تصدق بالخبر
أه وقال السيد أراد حصول صورة مطلقا سواء كان معتقدا أنه لازم أو غير لازم أو لم يكن معتقدا أصلا
ليتناول جميع ما ذكر من أحوال التكلم ثم نظره فيه بأنه قد ورد الحكم على هذا الوجه لا يقتضيه ولا يسمى علما
ولا يستلزم التصور قطعا ثم قال بل الحق أن العلم بالخبر هنا الاعتقاد مطلقا أي بزماء وأرجحو تسميته علما
مستفيض لضعفه وظاهر أن استقراء الخطاب بالحكم لا يحصل له من الخبر نفسه إلا إذا اعتقد أن التكلم
معتقد للحكم ومصداقه وذلك معنى كونه عالما به فظهر أنه كل ما أفاد التكلم بالحكم أفاد أنه عالم به أه ملخصا
وأجاب عنه الحفيد بأن إطلاق العلم على مطلق حصول الصورة ماصلاح الحكم ومشتر بين الناس ثم
ناقش فيما اختار السيد به أنما يتم ما ذكر في وجه القزوم على مختار ما كان اعتقاد الخطاب تقليدا أما
في غيره فلا إذا كان الحكم به يحتاج إلى أدنى التفات وسماح فان الخطاب يستفد ولو لم يقتضه علم
التكلم ودفعه الصغرى بأن مثل هذا الاسم مستخدم من الخبر ولا يسمى ناديه أفاد قال العصام في أطوله
لا ينافي قول السيد إطلاق العلم على الاعتقاد المتقدم مستفيض لغة ما ذكر بعض المحققين أن إطلاق العلم
على الظن والتقليد والجهل أي المركب بخلافه العرف والشرع والفعله لا يجوز أن يكون مراد الإطلاق
على سبيل الحقيقة ويكون الإطلاق الذي ذكره السيد مجازيا (قوله) حصول صورة بالحكم أي صورة الحكم
الحاصلة في ذهنه فالعلم هو الصورة الحاصلة في الفهم وهذا اصطلاح الحكم وإنما قيل حصول صورة الحكم
ولم يقل الصورة الحاصلة ليقيد العلم هو الصورة من حيث حصولها في الذهن (قوله) وقديرت الزل العالم بما
الخ أي نزل العالم بما أفاد من الزل الجاهل به لعدم جرمه على موجب العلم بالقائه والعالم باللازم من الزل الجاهل
به لعدم جرمه على موجب العلم باللازم مثال الخطاب العالم بالقائه قول العالم بوجوب الصلاة التارك لها
الصلاة واجبة ونال الخطاب العالم باللازم قول ضربه يلمن يعلم أن ضربه فأنه ضربه زيد لكنه
يتأخر خبره بغير بعد ذلك كما ينبغي منك أه أطول أي ونزل العالم بما أفاد من الزل الجاهل به مع ما
قاله ثلاث (قوله) وإن كان الواو الجمال (قوله) بالمقتدين فيه تغليب أه سم (قوله) لعدم جرمه على
موجب العلم) بقصمه أنه هذان بابا خارج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغي أن يذكر
قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كافي القناع ويمكن أن يجاب
عنه بعدم تقدم على قوله وكثيرا ما يدفع ما يتبعه على المحصر من أنه قد يكون قصد الخبر غير ما أفاد به فليق عليه

وليس كل ما أفاد أنه عالم
بالحكم أفاد نفس الحكم
بل هو أن يكون الحكم معلوما
قبل الأخبار كافي قولنا لم
حفظ التوراة قد حفظت
التوراة وتسمية مثل
هذا الحكم فائدة خبر
بناء على أنه من شأنه أن
يقصد بالخبر ويستفاد منه
والمراد بكونه عالما بالحكم
حصول صورة بالحكم في
ذهنه هو هنا أبحاث شريفة
مستنبها في الشرح (وقد
نزل) الخطاب (العالم بها)
أي شأنا قد أنسب ولازما
(من الزل الجاهل) يلقى إليه
الخبر وإن كان عالما
بالمقتدين (لعدم جرمه
على موجب العلم) فأن من
لا يجري على مقتضى علمه
هو الجاهل

قوله وأورد على قوله أنه كلما
أفاد الخبر (صوابه) كلما أفاد
الحكم لأنه القى في كلام
الشارح واستقام بتقدير
للقول أي كلما أفاد خبر
الحكم (قوله) أي فاللازم الخ
يعلم منه أن قول الشارح أنه
كلما أفاد إلى آخر المقدمتين
تعلم لكون الثاني لازما
أي أعم وليس تبليسا لمجرد
كونه لازما وإنما احتج
للقدمتين الثانية على وليس
كلما الخ أه

العلم به ما غنيت فبني أن يجعل الجاهل متناولاً للثاني والثالث والمتكرّر لم يدفع ولا خص بالخلق عن
النسبة مطلقاً كما فعله السيد السند بناء على أن تنزّل العلم منزلة المتكرّر داخل تحت قوله أي فيما بعد وغير
المتكرّر كذلك وإن يؤيد بعبارة مثل تنزّل غير المتكرّر منزلة المتكرّر بما هو تنزّل العلم منزلة المتكرّر على أن
دخوله في قياسه في بيان وقت تنزّل منزلة المتكرّر لا يرجح التكرّر وأن في هذا التعصّب اغناء عما احتاج
اليمن حواره تنزّل العلم منزلة السائل بالمقاييس أه أطول وكتب على قوله على موجب العلم المناصه
أي مقصود (قوله سواه) أي كل سواه من حيث أن التمرّد المقصود بالذات من العلم قد استقامت جميعاً
أه سم (قوله) كما يقال العلم أي بضائفة خبر (قوله الصلاة واجبة) أي لا منزلة الصلاة مع العلم وجوبها
تنزّل منزلة أدهل الخالي للذهن أي السامع للخطاب أي من غير أن يكتسب بوجوبها أيضاً بتفسير متردّد فيه
فلحق إليه الكلام هو كما استحسننا وأن يعتبر متكرراً فليقلّ إليه الكلام هو كذا وجوبه لكن الظاهر هنا
الأول أه من الجري (قوله) وتنزّل العلم منزلة أي سواه كل ذلك الشيء فائدة الظاهر وأنهما وغيرهما
فهو أعم مما تقدم ولا يمتنع تنزّل العلم بغيرهما كما في يس وعبارة الآية ليست من قبيل تنزّل العلم
بأحدى القائدين منزلة الجاهل لأنهم لم يخاطبوا الآية لم يقصدا علامتهما حتى يكون خبراً على اليم
ومقصوداً اعلامهم بضمونه وهم يعلمون فقد تنزّلوا منزلة الجاهل لأن المراد بالقائدتين حكم الظاهر ولازمه
بالنسبة لمن هو مخاطب بالخبر أو قصداً علامه بضمونه وهم يعلمون كذلك كما تكرر إذا لم يخاطب بالآية أنما هو
الشيء وأصابعه وهم المقصودون بالاعلام بضمونها هذا خلاصة الكلام في أن الآية ليست من تنزّل العلم
بأحدى القائدين بل من تنزّل العلم مطلقاً ولا حاجة لما طال به سم في الحاشية (قوله لا اعتبارات) أي
معتبرات أي أمور يعتبرها المتكلم حال مخاطبته كعدم الجري على موجب العلم فيجاء كراه (قوله خطاية)
أي أفاعية تفيد التقى أي ظن غير الخطاب بكونه أي الخطاب بغير علم أه فترى وكتب أيضاً ما منه نسبة
إلى الخطاية (قوله) ولقد علموا الخ) وجه التنزّل في الآية أن صدرها أي قوله ولقد علموا الخ يدل على ثبوت
العلم لهم وآخرها أي قوله لو كانوا يعلمون يفتيه عنهم لأن لا امتناع الثاني لا امتناع الأول لأن في العلم عنهم
لا اعتبار خطائي فلتسرا إلى أنهم لم يجروا على مقتضى العلم وكتب أيضاً قوله ولقد علموا الإدخال على
جواب قسم محذوف ولا ملأ من إشارته ابتدائية كما في علت له بقاؤه ومن إشارته مبتدأ أخره ما في الآية
من خلافاً أي نصب والضمير في إشارته للكتاب والصبر والسعي أي استنبه عن كتاب الله تعالى واختاره
عليه وليس جواب قسم محذوف إن كان عطفاً على مجموع القسم والجواب ولا حذف إن كان عطفاً على
الجواب فقط ما شروا أي بأعوايه أنفسهم أي حظوظها وجواب لو كانوا يعلمون محذوف أي لم يدعوا
ويحتمل أن تكون للثاني فيكون أيضاً في العلم بطريق آخر وأعلم أن كون الآية من تنزّل العلم منزلة
الجاهل لدفع الالتباس فتمسك على ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله ولقد علموا الخ واتحاد متعلق العلم المثبت
ومتعلق العلم المنفي كما هو الابلغ في محسوق الكلام من تتبع حالهم وسفاهة رأيهم هملق يعلمون انتفاء
الخلق وذلك لما فيه من الإشارة إلى أن علمهم بمتناهي الخلاف والثواب كاف في الامتناع من البيع
فكسب العلم بالقيم والراعاة وانحلت الآية ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله ولقد علموا الخ وانتمت على العلم
المنفي غاية العلم والراعاة الاستفادة من كل نفس الموضوعه قديم العلم فلا اتحاد منه وبين انتفاء الخلاف
لوجوده دون هذه الغافقة في الباطن (قوله) بل تنزّل الخ) لا انتقال التمرّد (قوله) وجود الشيء الخ) فانه
تنزّل وجودنا في منه منزلة علمه حيث قال وما رمت أذريت لانه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار الحميمة
كالعدم (قوله) وما رمت أذريت) أعلم أنه إنما يكتسب من قبيل تنزّل وجود الشيء منزلة عدمه لو كان
المقصود في الرمي مطلقاً فتفسير السيد السند حيث قال أي ما رمت حقيقة أذريت صورة لأن أثر ذلك
الرمي كان خارجاً عن طرق البشر يخرج به عما نحن فيه وكذا ما نقله من أنه ما رمت تأثراً إذ ميت كسبا
وزيفه باليس بشئ لم ير أنه في جميع الأفعال عند من يقول بالكسب ودم حخته على قول من نكره

سواء كما يقال العلم التارك
لصلاة الصلاة واجبة وتنزّل
العلم بالشيء منزلة الجاهل به
لا اعتبارات خطاية كثيرة
الكلام منه قوله تعالى ولقد
علموا لمن اشتراه ما في
الآخرة من خلاق ولبسما
شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون
بل تنزّل وجود الشيء منزلة
عدمه كثر منه قوله تعالى
وما رمت أذريت

(قوله بناء على أن الخ) راجع
لقوله كما فعله السيد وقوله
وإن يؤيد ما الخ غاية في قوله
ولا يخص الخ فإن يكسر
الهمزة وسكون النون
وفاعل يؤيده قوله أنه مثل
الخ ويحتمل أنه عطف على
قوله أن تنزّل الخ فإن محذوفة
من التثنية وأصابعها ضمير
الشان محذوف أي بناء على
أن تنزّل الخ وبناء على أنه
يؤيده أنهم مثل الخ أي أنه
بجانب السيد الأمر على ذلك
في الواقع وإن لم يذكره
(قوله) بما هو من تنزّل
العلم منزلة المتكرّر)
يعني قوله إن في علمهم
ربما وقوله على أن دخوله
الخ أي فلا صفة للبناء ولا
للتأييد وقوله لبيان وقت
تنزّل الخ وذلك الوقت هو
ما ذكره قوله إذ لا ح عليه
شئ من أمارات المتكلم

اه أطول ويقع بعضهم التزيف به اغاذ كما يجري في جميع الافعال لدفع إعجاب التي صلى الله عليه وسلم
 بفعله هذا ثم اخرج في هذه التفسيرين عما يخص فيه قديده من المراد منها الاشارة الى وجه التزيف بل
 منزلة العدم لسان المراد الى الميت وما الى المتني كذا نقل عن خط العاصم وقوله يخرج عنه عما يخص فيه
 اذ لا بد من اتحاد مودا لالابن والتي حتى يحتاج الى التزيف بل **(قوله فينبغي)** أي يجب صنعاً فقولهم يقتصر
 على قدر الحاجة عند محضنا **(قوله أي اذا كان)** أشار الى أن القافي جواب بشرط حذف فعله وفيه أن
 الذي يحذف مع فعله من أدوات الشرط ان باطراد بعد الطلب ويؤيد به بعد غيره كما يدل عليه اقتصارهم على
 تـقدير ان لكن في كلام الرضى ما يؤخذ منه صلاحية تقدير اذا وعليه يقتصر ج كلام الشارح وغيره وأما
 حذف أداة الشرط فقط فقبل متفق على منعه ولو كانت ان وقيل يجوز بعضهم حذف ان غير رفع الفعل
 ان كان مضارعاً وانظر لم بعد الشارح القاء عند عادة فينبغي ولو قد را الشرط وقطع قبل قوله فينبغي لم ينجح
 لاعادة فينبغي أفاده يس وظاهر أن اجزاء فيسبب عن الشرط بلا حكمة مقتضى البلاغة ان فيسبب عن
 كون قصداً للخبر على قانون البلاغة افادة الخطاب أن ينبغي اقتصاره على محصل الافاد فالدفع مافي الحفيد
 وجعل القديري قوله اذا كان الخ اشارة الى أن القاء تضر يعنى توصفه قول بعضهم ان فينبغي الخ لازم نتيجة
 قياس تركيبة مقصود الخبر بخبر افادة أحد الامر من افادة أحدهما يحصل بقدر يحتاج من التركيب
 ويؤمن أن يقتصر على ذلك مقتضى البلاغة وحاصله أنه تقر بعلى ماسبق من غير تقدير شرط بل بتقدير
 كبرى **(قوله أن يقتصر)** بالبناء للفعول أو الافعال وقوله من التركيب أي من المركبات **(قوله على قدر)**
 الحاجة) أي لا يزيد ولا ينقص وقوله حذر من المغرأ ولو حكما كافي الكلام النقص فالتعليل شامله
 اه من سم وكتب أيضاً قوله على قدر الحاجة أي على مقدار الحاجة الخ في افادة الحكم لازمه أوجه
 الخطاب في استفاضة هما اه أطول **(قوله حذر عن الغلو)** اعترضه الحفيد بأنه اغا نظر على عدم الزيادة
 على القدر المحتاج اليه لا لعدم نقصان عنه مع أن الاستمرار على قدر الحاجة معناه لا تباين بقدر هما من
 غير زيادة ولا نقص فيكون التعليل أخص من المسمى وأجابه بان الكلام اذا نقص عن قدر الحاجة
 كان غير مقدر صدق عليه أنه لغو فاطلة أيضاً عامة وكتب أيضاً ما منه على يقتصر لا ينفى لاختلاف
 الفاعل اه يس **(قوله فان كان الخ)** تفصيل لما جله بقوله فينبغي أن يقتصر الخ **(قوله من الحكم)**
 سكت عن لازم الحكم انك لا على المقابلة اه عس وقال في الاطول قيد الخلق بالحكم وسكت عن
 لازمه لعدم ظهوره من ان الاقسام الثلاثة فيه لانه اغا يحسن حفظت التوارث من بخلافه من أنك
 عالم ما لا ينكر والمتردد في علمك فلا يحسن أن يقال انك حفظت التوارث لانه غلا من فينا كيدا لحفظ
 لا لغيره وانما اخرجت في عالم بحفظك التوارث الى آخر ما قال فانه فاته قابل للناقشة كيف وقد صرح
 بعد بان المزدكوان كان وضعه الحكم يستعمل لازمه أيضاً **(قوله أي لا يكون)** تفسير لقوله خالى ذهن
 وقوله عالم لا وقوع النسبة ولا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة ولا وقوعها
 وقوله ولا متردد في أن النسبة الخ اشارة الى أن خبره فيه يرجع الى الحكم بمعنى وقوع النسبة أو
 لا وقوعها في كلامه استقدام وقوله وبما تبين فساد ما قبل الخ مسمى كلام هذا القائل واعتراضه على
 المصنف على أن الحكم في الموضعين بمعنى وقوع النسبة ولا وقوعها هذا يصح أن يكون الشارح أشار
 الى أن في كلام المصنف مضافاً تقدير في قوله من الحكم أي من علم الحكم أي ادراكه ولم يرض جميع هذا
 عبد الحكم على المطول وعبارة قوله خالى ذهن عن الحكم المراد بالحكم الوقوع والا لا وقوع كافي
 السابق أعني قوله افادة الحكم واللاحق أعني قوله والتردد فيه فانه التردد انما هو في الوقوع والا لا وقوع
 دون الايقاع والا لا تراعى وكذا الانكار ومعنى خالوا ذهن عنه أن لا يكون حاصله وحصوله فيه انما هو
 الاذعان به فيكون المعنى خالى عن الاذعان بموافق الخلوين الاذعان لا يستلزم الخلوين التردد في الاذعان
 والتردد متباينان لا يستلزم الخلوين الاخر فظهر فساد ما سبق الى بعض الاوهام وأن

(فينبغي) أي اذا كان قصد
 الخبر بخبره افادة الخطاب
 فينبغي (أن يقتصر من
 التركيب على قدر الحاجة)
 حذر عن الغلو (فان كان)
 الخطاب خالى ذهن من
 الحكم والتردد فيه) أي
 لا يكون

(قوله لدفع إعجاب التي) فيه
 نظر اذا التي مصموم لا يحصل
 منه مثل ذلك حتى يدفع عنه
 قاله بعض مشايخنا (قوله
 بعد الطلب) نحو قل تعالوا
 أنزلنا أو أنزل وقوله
 وبدونه أي بدون أطراد بعد
 غير الطلب فهو اعباء
 الذين آمنوا أن أرضى واسعة
 فأي فاعبدون أي أن أدتم
 العبادة فأي الخ ثم ان كان
 المراد بعدم أطراد عدم
 الكثرة وان كان قياساً
 فالامر ظاهر وان كان المراد
 أنه سماه فلا يستقيم حمل
 المتن على حذفان وتعليل
 الشرط لان مافي المتن ليس
 من المسموع (قول صلاحية
 تقدير انما) أي فيما اذا كان
 المقام للتحقيق فهو بدافضل
 فأكرمه أي اذا كان
 فاضلا فكرمه وقوله وعليه
 يقتصر الخ أي ان كان المراد
 بعدم الأطراد عدم الكثرة
 لعدم القياسية

مسانة عدم التنبه لمعنى الخلو عن الحكم وأن ما قيل أن معنى كلام الشارح على الاستفهام بارادة الإقناع من لفظ الحكم والوقوع عن ضمير أو على أرادة الخلو عن إدراك الحكم وتخصيصه بالتصديق ليس بشئ كيف وأنه صرف للترغيب في الظاهر مع أنه لا حاجة إلى ذلك ١١ وهو نفيس لأن الأثر في كلام الشارح على ما ذكره غيره أو قمت على ما ذكره لأن مدار التناقض المذكور بعد الأثر على أن معنى حصول الحكم الإذعان به وهذا منتهى محال للأثر على ما ذكره عبد الحكيم فلا يكون كل محال به وما بعده مستقلا عن الآخر على خلاف ما ذكره غيره كما يظهر بالتأمل قال القزويني ورد على الشارح أن مراد هذا القائل أن المصنف كان يستغنى عن قوله والتردد فيه بذكر الحكم مراد به وقوع النسبة أو لا وقوعها بناء على أن خلو ذهن عنه يتناول باطلا فعدم التصديق به وعدم تصوره بآه ولا يخفى أن ما ذكره الشارح لا يدفعه بل يجوابه أن خلو ذهن عن تصور الحكم ليس شرطا للاستغناء عن المؤكده أنه تصور الخطاب بالحكم ولم يتوجه إلى حاشية ولم يفت إلى شئ وراء تصور كان في حكم خالي ذهن وما ذكره ذلك القائل يقتضي أن الاستغناء عن المؤكده أن خلو ذهن عن تصور الحكم ليس بصحيح ١٢ مع بعض تصرف وأجاب غيره بأن التبادر من خلو ذهن عن الحكم خلو من التصديق بمفعله شامل لخلو عن تصور ما تركب بخلاف الظاهر من غير ضرورة ولا في تعوق فعلق التصور هو النسبة الحكيمة وقوله كان في حكم خالي ذهن استوجبه الصقوى حمله كالكاشف تدبر (قوله عالم بالوقوع النسبة الخ) عبر المركب التقيدى مع أن المراد أن النسبة واقعة أو ليست واقعة للتخصيص على أن الخلو عن الحكم عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع أو لا وقوع سواء تعلق العلم بالنسبة أو لا بخلاف الخلو عن التردد فيه لا بد فيه من تصور النسبة ولذا قال في أن النسبة هل هي واقعة أم لا ذكر الاستفهام بعد النسبة ١٣ عبد الحكيم وفي كون الخلو عن التردد لا بد فيه من تصور النسبة فنظر ظاهرا ثم التردد نفسه لا بد فيه من تصورهما كعلم الحكم (قوله أم) منقطعة كأن التردد ينتقل من الاستفهام عن حكم إلى الاستفهام عن حكم آخر في الرضى قال سيويه أم في قولك أريد عندك أم لا منقطعة كأن السائل ظن أن زيداً عنده فاستفهم ثم أذكره مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا وانما عندها منقطعة لانه لو كنت على قوله أريد عندك يعلم الخطاب أنه يريد أم هو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقولك أم لا فائدة معتددة وهي تغير ظن كونه عندها إلى ظن أنه ليس عندها وهذا الضراب أهو إذا كانت منقطعة سار استعمالها مع هل فانهما تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فانهما قد دل فيهما الإقحام ١٤ من عبد الحكيم على الطول وكتب على قوله منقطعة مناصه فاندفع بهذا الاعتراض بأنه يقرر في كتب النحوي أن لا يوفق لها بعدل على أن ما لك يجوز وقوعها موقع الهمزة فيؤتى لها بعدل كذا في القزويني ١٥ (قوله وهذا) أي التقرر (قوله فلا حاجة إلى ذكره) أي التردد (قوله بل التصديق الخ) أي فلا يستلزم الخلو عن الخلو عن التردد فيه وإن أريد به واحد في الموضعين إذا الخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن المتنافي الآخر ١٦ سمعني أنه لا يستلزم الخلو عن الحكم الخلو عن التردد فيه وإن أريد به في الموضعين وقوع النسبة أو لا وقوعها لأن الحكم والتردد فيه متنافيان إذا لم يجتمعان لأن حصول الحكم الإذعان به وهو باقي التردد فيه والخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر فقول الشارح في الخ جواب ثان فابهمهم وكان هذا تحقيق لموضع عبد الحكيم تبه وكتب على قوله لأن الحكم والتردد فيه متنافيان مناصه لكن أن أريد بالحكم ما يتناول غير الجازم فالنفاة ممنوعة ١٧ يس وكتب أيضاً قوله بل التحقيق الخ بهذا الضراب لا يتناول والترغيب من أفلا ما قيل بأن تركب الاستفهام أو تقدير المتنافي وتحقيق معنى الخلو عن الحكم على اختلاف التقارير السابقة إلى أن ما دمجوا آخره هو تنافي الحكم والتردد فيه من غير احتياج إلى استخدام أو تقدير بضاف أو ملاحظة معنى الخلو عن الحكم تدبر وكتب أيضاً مناصه أن ما قلته ما قيل من عدم تنافيهما غير تحقيق وقد حذف لفظ التصديق من المطول (قوله متنافيان) أي لا يجتمعان حصولاً لفظاً (قوله استغنى) أي وجوباً ١٨ سم (قوله على لفظ البنى للقول) كتب بخطه قدس سره على

عالم بالوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا ترد في أن النسبة هل هي واقعة أم لا وهذا تبين فساد ما قيل أن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة إلى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه متنافيان (استغنى) على لفظ البنى للقول

(قوله عبر المركب التقيدى) يطلق المركب التقيدى على ما عدا الاستناد فيشمل الإضافي (قوله سواء تعلق العلم) أي التصور (قوله فانه لا بد الخ) أي فإن الخلو عن التردد لا بد فيه من تصور النسبة (قوله منقطعة) أي فليست معادلة لعل بل هي استفهام آخر (قوله وهذا ضرب) الذي في عبد الحكيم وهذا معنى الانقطاع والضراب (قوله وكان هذا تحقيق الخ) أي فانهما الضراب ليس مستقلاً عنه بل على رأى عبد الحكيم

لنقل المبنى للقول هو الرواية وكان ما وفق بقوله حسن فهو وجوب كيد حيث لا يعمد عن النكاح أو
 الخطاب أو الكلام ولوقبل استغنى لاحتمال عود الضمير للخطب والخطاب الكلام اه حيد على الطول
 وكتب أيضا منه نائب الفاعل الحارو الجبرور **(قوله عن مؤ كذات الحكم)** كأنه يوفى التوكيد واللام
 واجبة الجمله وتكرر بها والقسم وأما الشرطية وسورف التنبيه والزيادة اه من يس وكتب أيضا قوله عن
 مؤ كذات الحكم احترار عن مؤ كذات الطرفين كأنه كيداً للفظي والمعنوي فلما جازت مع انطواء عاكر
 اه ع س اه سم **(قوله حيث)** هي هنا تعليلية اه جري **(قوله وجمه)** أي الحكم الذهني **(قوله مترددا)**
 فيه جعل الحيد الطن الذي في عرضة الزوال كالتردد **(قوله طاباله)** أي الحكم بمعنى الاتباع والانتزاع
 فقيما استخدام لانه في قوله انه أي في الحكم بمعنى الوقوع والادوق اه سم والطبأ عمن أن يكون
 بلسان المثال ولسان الحال **(قوله بان حضراخ)** تصوير لقوله مترددا فيه **(قوله طرعا الحكم)** أي الوقوع
 والادوق اه سم وطرعا للموضوع والمحول **(قوله عموذك)** أي واحد فلما زاد أوله كيد لم يتحسن اه
 يس **(قوله لكن المذكور)** أي فيكون متافا للمذكور والقوم وجم بان شرط الشيخ الطن في التاكيد بان
 خاصة لانها في التاكيد كاعلى علم وعدم اشتراط القوم ذلك في غيرهما فلما تضافت في جميع أيمانهم
 مغفون فان فيها التاكيد كاعلى علم وعدم اشتراط القوم ذلك في غيرهما فلما تضافت في جميع أيمانهم
 من غير أن يصل إلى حيا الحكم فلا يلزم اندراج المتردد في انكار اه قري وكتب أيضا قوله عن فان كانه
 شك أو وهم لم يسن التاكيد فلا يرقى به **(قوله بحسب الانكار)** قال في الطول أي بقدر الانكار أي
 زائدا على قدر المسائل والمعاملة على حد ذلك الانكار فله فائدتان احدهما اشتراط أن يكون زائدا على قدر
 تا كيد المتردد فانه مما له يتفاوت بحسب المقامات وان قصير الشارح على سائر القادة فالثانية يرشدك
 إلى ما ذكرنا جواب أي العباس المرد الذي احصى المتفلسف الكندي حين ماة قائلا في أحد في كلام
 العرب حشوا يقولون عبيد الله قائم ثم يقولون ان عبيد الله قائم ثم يقولون ان عبيد الله قائم واحد وذلك
 أن قال بل المعاني مختلفة فقوله عبيد الله قائم اخبار عن قيامه وقوله عبيد الله قائم جواب عن سؤال
 سائل وقوله عبيد الله قائم جواب عن انكار منكر قيامه وما ذكره المصنف في قوله تعالى من أنكم يوم
 القيامة تعتون من أمه أ كذا ثبت البعث تا كيدا واحدا وان كان بما ينكر لانه لما كانت أئله ظاهرة كان
 جديرا بان لا ينكر بل غاية أن يتردد فيه فنزل الخطاب يوم متردد في فيه تنبيه على ظهور أولته ومزيد
 رشده بالناظر في أجوبة رسول عيسى عليهم السلام وبها عرفت أن في قوله وقد يخرج الكلام على
 خلاف مقتضى الظاهر فعلمنا بالتحقق مقام الاخبار من غير الجواب ورد الانكار ان عبيد الله قائم وفي
 مقام رد الانكار عبيد الله قائم وفي جواب السائل عبيد الله قائم فان قلت كيف صح اشتراط كون التاكيد
 على قدر الانكار وكيف يزول به الانكار لو لم يكن زائدا على قدره قلت اذا تراضى التاكيد والانكار
 تساقط في أصل الخبر مبيدا اه مع بعض حذف وأقول يمكن أن يكون قول الشارح يعني يجب زيادة
 الخ اشارات إلى اشتراط الزيادة على قدرها كيد المتردد بان يزداد منه على قدره **(قوله قوة وضعفا)** أي لا اعتدا
 فقد يطلب للانكار الواحدة كيدان مثلا لقوته والانكار بن ثلاث مثلا لقوتهما والاثلاث أربع لقوة
 الثلاثه كمال الآية لا تنه فان التاكيد أربع والانكارات ثلاث لقوتها فاه بعضهم وكتب على قوله
 فقد يطلب الخ من نفسه مقتضى أن الأصل أن يطلب للانكار الواحد كيدا واحدا وهو ما أفاده الحيد
 والفري وفيه اقتضاه عن الاطول خلافه **(قوله يعني الخ)** أشار به إلى تقدير مضاف في المتن بخلق به
 قوله بحسب والتقدير وجب زيادة قوته وغرض منه ان يقر من تعلق قوله بحسب بقوله وحسب لان
 الوجوب لا يتفاوت ولا يعتمد دلالة القوم وهوشى واحدا وتعلقه به يقتضى تفاوته وتعدده وفيه نظر من
 وجهين الأول أن الوجوب يتفاوت ويعتمد بحسب المتعلق والثاني انه على صنيع الشارح يكون كلام المتن
 قاصرا عن طاعة وجوب أصل التاكيد أي أول مرتبه فقد جلب لنا هذا التقدير اعتراضا ومقابلان

(عن مؤ كذات الحكم)
 لتكن الحكم في الثمن حيث
 وجهه خالبا (وان كان)
 الخطاب (مترددا فيه) أي في
 الحكم (طاباله) ان حضر
 في ذهنه طرعا الحكم وتغير
 فإن الحكم بينهما وقوع
 النسبة أو لا وقوعها (حسن
 قورنه) أي قوته بذلك
 الحكم (عموذك) انزل ذلك
 المؤ كد ترده و يمكن الحكم
 لكن المؤ كد دليل
 الاماراه انما يحسن التاكيد
 اذا كان الخطاب عن على
 خلاف حكمك (وان كان)
 الخطاب (منكرا) الحكم
 (وجوب كيد) أي وكيد
 الحكم (بحسب الانكار)
 أي بقدر قوته وضعفا
 يجب زيادة التاكيد بحسب
 ازدياد الانكار لانه

(قوله واما الشرطية) أي
 لا فادتها التطبيق على
 محقق الخ المعنى مهما يكن
 من شئ وقوله وسورف
 التنبيه أي لا شعائر التنبيه
 إلى الشيء بأنه محقق وقوله
 والزيادة أي حروف الزيادة
 أي حروف الزيادة فانه تزداد
 لتاكيد وليس موضوعه
(قوله في التاكيد خاصة)
 في شرح المفتاح ما يفيد أن
 ذكران في كلام الشيخ يجرى
 التمثيل أفاده عبد الحكم

(كما قال الله تعالى حكاية عن

رسل عيسى عليه السلام اذ

كذبوا في المرة الاولى انا اليكم

مرسلون مؤكدا بان

واسمة الجبله (وفي المرة

الثانية) ربنا علم انا اليكم

مرسلون مؤكدا بالقسم

وان والام واسمة الجبله

لما لفة الخطابين في الانكار

حيث قالوا ما ائتم الا بشر

مثنا وما ائتم الرسل من

شي ان ائتم الانكذبون

وقوله اذ كذبوا مبني على

ان كذبوا بالانبياء

(قوله لاستغنى عن التقدير)

بل عن العناية بقوله

ثم الخ) سئل لماذا يتناسب

اشارع قوله وان دفع

الوجه الثاني لايم الاندفاع

الا ان اريد بازدياد الانكار

ما يشمل زيادته على التردد

(قوله بان الخطابين في قوله

ائتم للناسملا لايم قوله

ما ائتم اذ الكلام في ائتم

الا بشر مثنا لا في ان ائتم الا

تكذبون لكن المحض تبع

السيد كما يعلم مما يأتي (قوله

بنامه على ان الرسالة الخ) أي

لبناسم على ان الرسالة الخ

(قوله والفرق في اللفظ بين

المرتين الخ) أي حيث قال

في المرة الاولى وفي الثانية ولم

يجمعهما فيقول في المرتين

المراد اذنا كيدا أي على أصل الكلام فيصنف بآصل التأكيد والازداعي أصل التأكيد فيدغم قوله

الازدياد الاكثار وان علق قوله بحسب الانكار بقوله أو كيد لا يستغنى عن التقدير وسلم من هذا كله ثم

التمسنا على ما في الاطول من وجوب زيادة التأكيد في الانكار على التأكيد في التردد كل المراد وجوب

زيادة أو كيد على التردد في التردد وان دفع الوجه الثاني ولأننا نحمل قوله يعني الخ) بانما تضمنه قوله

بحسب الانكار زيادة على ما تضمنه قوله وجوب كيد وعلى هذا لا يراد على الشارح في تأمل (قوله

كما قال الله تعالى) مثال للقسم الثالث (قوله عن رسل عيسى) هم أولئك فيفتح الهمال بالوحدة وسكون

الواو وفتح اللام والمجتمعي وشعور وهو الثالث الذي عزه ما بعد تكذيبهم ما وما في الشارح أنهم

شعور ويحيى والثالث الذي هو أولئك أو حبيب الصابغين موقوف به كما اعترف به الشارح وبنيق

حاشية الكتاب اه أطول (قوله اذ كذبوا) ظرف لقول مقدمه قول حكاية والاصل حكاية عن رسل

عيسى قولهم اذ انال والاحكامه اذ قول الله تعالى والاحكامه لتساوقت التأكيد (قوله واسمة

الجبله) أي كونها اسمية لاصوروتها اسمية كما هو مائة لا يشترط في التأكيد كونه ماعدولة اه عبد الحكيم

(قوله مؤكدا بالقسم) لمذا في الكشف ان ربنا يعلم جار مجرى القسم في التأكيد كشيء بالله اه سم

(قوله ما ائتم الا بشر مثنا) نقول رسالتهم بآيات البشرية لهم لا عقاده سم ان الرسول لا يكون بشرا

واستشكل كل ذلك بان البشرية امتنا في برعهم الرسالة من عند الله لان عند عيسى والرسل كانوا يدعون

الرسالة من عند عيسى لأن عند الله ومعنى قولهم ما اليكم مرسلون انا اليكم مرسلون من عند عيسى

كأبو بصم في الحفيد على الطول عن القرطبي أنه سما قال نحن رسول عيسى وأجيب بان الخطابين

قوله ان ائتم يتناول الرسل والمرسل معاً على طريق تقليد الخطابين على الغائب فيكون في الرسالة عنهم

تقليد على عليهم كأنهم أحضر وعيسى عليه السلام وأخبروه بنى رسالتهم من الله تعالى وتقدم في الاشتغال

على التقليد ان يبلغ جاعق من خدم السلطان حكاية الى أهل بلد فلو قالوا قد ردهم ان حاكم لا يجزى

عليه انفس من هو على يدنا منكم وبان المقصود في الرسالة من عند عيسى أي ائتم بشر مثنا لا مزية

تفصيل لكم علينا فلا تستحقون لان تكفروا أمرين ناهين وقيل ان رسل عيسى وهم الكفار أنهم

رسل من عند الله سبحانه على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله في وجوب اعتقاد ما يخبر والتصديق به

كأبو بصم في الكشف حيث قال فدعاها أي رسول عيسى الملك أي ملك أنطاكية فقال من أرسلكما

قالا الله الذي خلق كل شيء جواب الكفار مبني على ما فهموه (قوله وقوله) أي المصنف اذ كذبوا أي

بصفة الجمع ولم يقل اذ كذبا بصفة التثنية مع ان المكذب في المرة الاولى ثان فقط (قوله مبني الخ) هنا

التأويل لئلا يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الطرف الثاني أعني في المرة الاولى بقوله

اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بموضع المقول بحكاية أي حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ كذبوا في

المقالة الاولى وأما اذ انطلق يقال كاذل عليه كلام لا ينساح أو بحكاية فلا داس في الكلام على هذين

الوجهين دلالة على أن تكذيب الجميع في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل

في المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم مرسلون والفرق في اللفظ بين المرتين لا ينافي ارادة هذا المعنى اه

سم بجره فهو في التقري وقوله في المرتين أي في شأن المرتين وقال في الاطول المراد اذ كذب به منهم

كما يقال قتل فلانا بغيره والقاتل واحد منهم اذ المكذب في المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى اذ

أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعزنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون وطلنا الكلام وجه آخر لشارح الحق

وهو ان تكذيب الاثنين تكذيب ثلثة ثم قال وللفاضل المحض للشرح وجه آخر وهو أن في المرة الاولى

وفي المرة الثانية مقتضيان اما قال أو بالحكمة لا يكذبوا فلا يرم تكذيب الرسل في المرة الاولى ولا ينافي كون

المكذبين اثنين لا غرور ولا يتبعه عليه أنه حيق لا يكون المحكي عنه رسل عيسى بل رسولان لان القول للرسل

بصد تكذيب الاثنين فهم المحكي عنهم ثم يتبعه أن المحكي عنهم ليس قولهم وقت تكذيب الثلاثة بل بعد

تَكْذِيبُ الثَّلَاثَةِ وَالْأَلَا

فالمكذب الأول والثاني (ومضى)
الضرب الأول سبباً
والثاني طلباً وإثباتاً
انكاراً (ومضى)
الكلام عليها) أي على
الوجود المذكورة وهي
الخلو والتاكيد في الأول
والقوة في تركه استحساناً
في الثاني بوجوب التاكيد
بحسب الانكار في الثالث
(انزاجاً على مقتضى
الظاهر) وهو أن
مطلقاً من مقتضى الحال
لأن مقتضى ظاهر
الحال فكل مقتضى
الظاهر مقتضى الحال من
غير عكس كافي موارزاج
الكلام على خلاف مقتضى
ظاهراً فإنه يكون على مقتضى
الحال ولا يكون على مقتضى
الظاهر (وذكر)

(قوله لا يحتاج الى ما يحتاج
اليه فوجه السيد) صواب
وجهه العاصم لان وجهه
العاصم والشارح متفقان
على أن ضمير كذا هو اثنان
في الواقع على ما تقدم بيانه
في كلام العاصم لاثلاثة كما
قاله السفالقي، والموارد
بالمفاضل الخشي على ما قرره
(قوله الانسب والاخصر اخراج)
وجهه الاخصر في ظاهر
وجهه الانسب أن المقابل
للمخوفين التأكد المذكور
قبل انما هو التأكد
لالتقوية بمجرّد كدومته
يقال في قوله الانسب
والتأكد هو ما له بعض

تكذيب الاثنين ويحتاج الى اعتبار وقت تكذيبه الثلاثة بمقدار وقت تكذيب الاثنين في وقت
تكذيب الثلاثة ليحتاج في وجوبه الى اعتبار وقت تكذيب الاثنين بمقدار الوقت قول الثلاثة فهو وجبه
الشارح وان استغنى عنه لكن احتاج الى جعل تكذيب الاثنين تكذبا الثلاثة قبل اخبارهم فكل
وجهه هو مولها اه وقال بعضهم انها يحتاج الى البناء المذكور في الشرح فواتصر على قوله في المرتالاول
ولم يعطف عليه قوله في المرتالامثانيه فكل يعجل انصبا بتكذيب الثلاثة على مجموع المزمين اه
وقوه ووجهه الشارح وان استغنى عن غير ظاهر لا يحتاج الى ما احتاج اليه الوجه السابق وفي توجيه
آخر هو تعليق في المرتالاول بقولهم المقدار في خلقه ما ذكرنا وهذا من توجيه السيد فمثل **(قوله)**
تكذيب الثلاثة لان ما يجه الثالث عين ما يجه الاثنين فالحكم على ما يجه الاثنين بأنه كذب حكم
على ما يجه الثالث ايضا به كذبا لانه عينه **(قوله الضرب الاول)** أي تلخيص التاكيد والحق هو
التاكيد استقصاوا الثالث هو التاكيد وجوبا **(قوله ابتداء)** لكونه غير مسوق بطلب أو انكار اه
عبدالحكم **(قوله طلبا)** لا تمسوق بالطلب وقوه انكار بالامه مسوق بالانكار **(قوله في الاول)**
أي في الالتزام الاول فلي عرق لان الالتزام الكلام من الثامن التاكيد يقال القاء أول بالنسبة لاقائه
موكدا بحسب الترتيب الطبيعي وليس المراد الاول الضرب الاول لانه نفس الظاهر التاكيد فيمن ظريفة
الشارح خالي الفهم وبالثاني المتردد وبالثالث المتكرر وبزوال الاشكال عليه أيضا تأمل وفسر في الاطول
الضرب الاول بالكلام الملقى الى الخلل سوا منزل منزلة المتردد والمتكرر أولا يلزم أن الثاني الملقى الى المتردد
والثالث الملقى الى المتكرر وقد يده هذا قول الشارح أي على الوجود المذکور دون أن يقول على الضرب
والمراد المذکور بما قال في قوله وسمى الضرب الاول فلا يلزم على هذا ظريفة الشيء في نفسه اذا أريد
بالاول في كلام الشارح الضرب الاول وهذا أحسن **(قوله والتقوية الخ)** الانسب والاخصر والتاكيد
استحصانا **(قوله ووجوبه التاكيد)** الانسب والتاكيد وجوبا **(قوله استخراجا على مقتضى الظاهر)** قال
الشرع الصغرى في شرح التقوية تحقيق المقام أن الحال بمعنى عرقه قد يكون أمر اعتقا كما هو وقد
يكون أمر اعتبارا كما تكلم سبيل في منزلة غيره والاول يسمى ظاهر الحال والتطبيق عليه استخراج الكلام
على مقتضى ظاهر الحال والثاني خلاف ظاهر الحال والتطبيق عليه استخراجا على خلاف مقتضاه **(قوله)**
مطلقا أي خصوصا مطلقا **(قوله كافي صورا الخ)** هي المذكورة في قولنا نصف وكثيرا **(قوله وكثيرا)**
لقد أعجب بحث وسم قسم الفرج على خلافه بالقوله حيث قال وقد ينزل العام منزلة الجاهل والخارج على
سلافة بجلانها اه أطول وكتب أيضا قوله وكثيرا الخ يعني أن وقوعه في الكلام كثر في نفسه لا بالانضافة
الى مقابلة حتى يكون الخارج على مقتضى الظاهر فليسا اه أطول وانما قال ذلك ليعبر عن كون مواقع
مقتضى الظاهر أقل من خلافه ونزاع في الاول وفي بعده وكتب أيضا على قوله وكثيرا ما نصه صفة
لفعل مطلق أو ظرف أو هو حال باقي الأطول وكتب أيضا قوله وكثيرا الخ يخرج الكلام الخ بتيس كثيرا
لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بتراجمه على مقتضاه فلا تظهر الفائدة لصحاح الى قرينة تبين
المقصود وترجيح فان لم يجدد قرينة مع جعل الكلام على كمن الامر ينزل بعض صور اخراج الكلام على
مقتضى الظاهر بتيس بعض كافي التاكيد مع السائل فانه بتيس التاكيد مع السائل كذا في الجواب
والاستحسان لا يفهمان من القلوع وبعض صور اخراجها على خلافه بتيس بعض كافي جعل الخالي بترتبة
السائل فانه بتيس يجعله كلكر فان كان هناك قرينة عمل هو الاصح لجل على كل فائدة تبين
شرح القواعد لكن ما ذكر من التباس بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وبعض التباس
بعض صور اخراجها على خلافه ببعض مبنى على أنه ينكر لانكارا واحدا كدواحد والى حقيقة في
الأطول كاقف من اخلافه وأشبه ما ذكرنا كد السائل ولا التباس على هذا تدبر **(قوله)**

ما يخرج) الكلام (على خلافه) أى على خلاف مقتضى الظاهر (فيعمل غير السائل كالسائل) أى إلى غير السائل (ما لوح) أى بشر (له) أى لغیر السائل (بأنجر) فيستشرف (غير السائل) (له) أى للشبر يعنى يتطرق اليه يقال استشرف النسي اذا فرغ وأمه يتطرق اليه وبسط كفه فوق الحاجب كاستل من الشمس (استشرف) الطالب المسترد نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا

(قوله) لكن بقى من فصله (الخ) بقى ايضا من فصله جعل العالم كالسائل فانه لا يدخل في واحد مما ذكره ولا يقال جعل العالم كالسائل معاه من قوله فميسبق وقد ينزل العالم مع الخ لما أتى أن ميسبق لا ينفى عن ذلك ان يندفع به تارة يعتبر خالوا وتلو تسلا وتارة مشكرا (قوله) ونحن نسبحه داخلنا (منه) في دخول في ذلك جعل العالم كالسائل (قوله) راجع الاول) فيه انه من الضرب الثالث على ما يؤخذ من كلامه من الاول للشي (قوله) ليس متأرجع الاخراج) أى إلى هو عينه ان أراد بالجعل المقتضى أو سابق عليه ان أراد بالجعل التمسى

يخرج) المناسب لتعبير المصنف قبل بالاخراج دون التخرج أن يقرأ بفتح بضم الباء وسكون الهمزة وفتح الراء مخففة (قوله) فيعمل غير السائل) تفصيل لما أجله في قوله وكثير الخ لكن بقى من تفصيله جعل السائل كالسائل اذا كان مع معان تأملها وندع عن التردد كما تمسك على سهولة معرفته بالمقابلة ونحن نسبحه داخلنا تحت قوله وهكذا اعتبارات التي تقترب فاقمن فوائدها الشريفة اه أطول وكتب ايضا قوله فيعمل غير السائل هو راجع للضرب الثاني أى الطلى وقوله ويجعل غير المشكر الخ راجع للثالث أى الانكار وقوله ويجعل المشكر الخ راجع الاول أى الابتدائى وكتب ايضا قوله فيعمل الخ لا يقتضى أن الجعل ليس متأرجع الاخراج فاما أن يجعل الاخراج مجازا عن ارادته أو يجعل القام التفصيل اه عبيد الحكيم وكتب ايضا قوله فيعمل غير السائل متناول للعالم والخلق والمشكر الا أنه ينزل العالم منزلة السائل بعد تفصيله منزلة منزلة الجاهل ودخوله في قوله وقد ينزل العالم به بمنزلة الجاهل لا ينفى عن ادخاله في هذا البص لا بعد تنزيه منزلة الجاهل ولتنزيه منزلة الخالى مقام وتنزيه منزلة السائل مقام وتنزيه منزلة المشكر مقام وقوله اذا قلنا لما يلوح به بان خبر مشترك بين الثلاثة لان تقديم الملوخ يستدعى جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلة السائل وتقديم الملوخ راجع إلى الخالى وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع إلى تجسده بوجه معاد اخل فيه وتنزيل المشكر منزلة السائل داخل في قوله والمذكر كغير المشكر فيه أبحاث لا تخفى على منك قاه في الأطول وقال ايضا مقتضى الظاهر وأقسام ثلاثة للكلام مع الخالى والمتردد والمشكر وأقسام خلاف مقتضى الظاهر تسعة الكلام مع العالم ثلاثة بمنزلة الخالى أو المتردد أو المشكر والكلام مع الخالى المنزل منزلة المتردد أو المشكر لان انطباع باقي التنزيل منزلة العالم والكلام مع المشكر المنزل منزلة آخره والكلام مع السائل المنزل بمنزلة ما اه وكتب على قوله فيه أبحاث ما نصه أى ثلاثة واحدى قوله لان تقديم الملوخ هو واحد وقوله وأما تنزيل العالم الخ وهذا يؤخذ من كلام العصام قبل وواحد قوله وتنزيل المشكر الخ وحاصله أن الاطلاق التعيين هنا يخصص ما بآى لانه دفع للمشكر عند وقت الحاجة وكتب ايضا قوله فيعمل غير السائل مفهومه يتناول الخالى والمشكر والعالم المقصود هو الاول لان تقديم الملوخ انما يتبرأ بقياس الى الخالى وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجسده بوجه ما وسيعي والكلام على تنزيل المشكر منزلة السائل اه سم وقد عدلت ما فيه بما قلناه عن الأطول (قوله) كالسائل) هو المتردد في الحكم الطالب اليه المتقدم في قول المصنف وان كان مترددا الخ وهو القسم الثاني وتقدم أنه يؤكده استصماما (قوله) اذا قلنا العالم الخ) قال في شرح الفتح هذا الاشتراط بالنظر الى ما هو الشائع في الاستعمال ولا يمتنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح اه كلاهما بشأن الخبر لكونه مستبعدا أو التمسك على غفلة السامع اه عبد الحكيم (قوله) فيستشرف) أى يكاد يستشرف كما ستعرفه وكتب ايضا قوله فيستشرف الخ قال في الأطول ولما كان تقديم الملوخ محتلا لان يكون موجبا لازلة التردد وأن يكون موجبا للتردد احتاج الى تصديقه بقوله فيستشرفه استشرافا المتردد الطالب أى بالقوة اقترع من الفعل لانه بصير مترددا بالفعل والالكان الكلام معاهم كداعلى مقتضى الظاهر اه (قوله) أى للضرب) فالأول زيادة كفى رد فيكم كفى القزى وعبد الحكيم وفي الشرح اشارته قال القزى أو الفعل مضمين معنى التهور وكتب ايضا قوله للضرب أى لنفسه وأوقعه اه ع (قوله) يعنى يتطرق اليه) عبر يعنى اشارته الى معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو مجموع رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فهو ههنا من باب التبصر بدوم ذلك فالمراد بالنظر هنا لا الزم بالصرى وهو التأمل (قوله) كاستل من الشمس) أى من شعاعها وعبارة ع ع كالتقى لشعاع الشمس وهي أوضع (قوله) فهو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) اكتفى المصنف في تعيين الملوخ بقوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا بل ذكر واضع الفلاح معناه الذى يدور عليه الاستقبال الى الاغراق اشارته الى أن قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا يكتفى في

أى لا تدعى بالفرح شأن

قودك واستدع العذاب

عنه بن شافعتك فهذا كلام

بلوح بن بلير بن أبيه ما يوشع

بأن قدس عليهم العذاب فصار

القام مقام أن يتردد الخاطب

في أنهم هل صاروا محكوما

عليهم بالآفاق لا لا تقبل

(أنهم مفرقون) مؤ كذا بان

أى محكوم عليهم بالآفاق

(و) يحصل (غير المنكر

كالتكرار إذا لا) أى يظهر

(عليه) أى على غير المنكر

(شي من أمارات الإنكار

نحو ما سبق) اسم رجل

(عارضه) أى وأى وارض

على العرض فهو لا يكران

في غير محموله لكان

(وهو لا يحب الإشارة إلى

خصوص الأخير) بل تارة

تخصص كافى إلا ما

تكرر لقوله وأصنع القلب

وتارة لا كافى وصل عليهم

إن صلاتك سكن لهم فإن في

صل عليهم بلوحا إلى جنس

الغير وهو أن في صلاته عليه

السلام منفعه لهم (قوله كان

هناك إشارة إلى) أى لا تصرح

بالجنس لاحتمال أن المراد

أصنع القلب كوجهي

البر لا يتجمل (قوله هو الظاهر

أنه المثال الخ) هو منه قطعا

كلا لا حتى فإن كل أحديهم

إنما يحاربين فيهم سلاح

(قوله المراد أمارات الإنكار

الخ) كلامه يظهره لا يفهم

والقصود أنها أمارات في

زعم التكلم لولا ما عنده من

الطمأنينة هذا الشخص غير

منكر لا أنها أمارات من غير

معارض فافهم

التنزيل مثله السائل لأنه تكفى الإشارة إلى جنس الغير ولا تحجب الإشارة إلى خصوص الغير أه أطول
(قوله أى لا تدعى الخ) قال فى الأطول ويحتمل والله أعلم النهى عن المخاطبة في طلب العذاب لهم كآمال
رب لا تدعى الأرض من الكافر بن دياربني لا تدعى بعد لعنهم فإنه قد حكم عليهم بالآفاق ولا يلزم
هذا الكلام بشرى إلى وجه العذاب إليهم فتكاد النفس تلتفت إليه وتردد بعد الجزية أيضا يحتمل أن
تردد أيضا في أنه الآفاق لأنه واحد من جنس العذاب سمي أو قد سبق وأصنع القلب غلظت قال أنهم
مفرقون مؤ كذا أه والحاصل ما إذا نظر إلى ولا تخاطبني الخ فقط كان هناك إشارة إلى جنس الغير وإذا
نظر إليه مع وأصنع القلب كان هناك إشارة إلى خصوص الغير لا يقال في قوله وأصنع القلب دلالة ظاهرة
على اغراقهم لا تلويح فالقام مقام علم اغراقهم لا التردد فيه لا تقول مرادنا بالآفاق ما قابل التصريح
وقوله تعالى وأصنع القلب ليس صريحا يغراقهم لانه يحتمل أن يكون القلب لا مر آخر غير عموم الملة
الموجب لا غراقهم وأن يكون ذلك في سبيل التهديد بقوله وأصنع القلب لا يلزم يجب علم اغراقهم (قوله
واستد فاع) أى دفع فالفين والتأخر ثان (قوله فهذا) أى قوله ولا تخاطبني الخ (قوله بلخير) أى يجنسه
وهو كونهم محكوما عليهم بالعذاب كأي شعربه كلام الشارع لا بخصوص الغير وهو كونهم محكوما عليهم
بالآفاق إذ ليس في قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا إشعار بخصوص ذلك ثم يشعر بجمع ضميمته تعالى
قبل وأصنع القلب لكن المصنف والشارح هنا ينظر إلى ذلك أصلا تأمل لكن قد توقف حينئذ
في جعل جنس الغير ملوجا لأن التلويح هو الإشارة الخفية والإشارة إلى جنسه بقوله ولا تخاطبني الخ
ظاهرة وكذا الإشارة إلى خصوصه بهذا القول مع ضميمته وأصنع القلب وأجيب بأن المراد بالتلويح ما قابل
التصريح كما هو (قوله فصار القام الخ) علم من هذا أن المراد بقوله يستشرى كون المقام مقام الاستشراف
كالمقرئ لا الوقوع الاستشراف بالفعل ولا كالمقام ظاهر بالاتز بل يعلم من قولنا جنس الغير أو يوجه
أنه لا يجب أن يكون بحيث ترد في شخص الغير وقوعه بل يكفي كونه بحيث يتردد في جنس في جهة الجواب
بالشخص مؤ كذا التضمين لنفس أه ع (قوله مقام أن يتردد) أى صلاته لا يتردد وكتب أيضا قوله
مقام أن يتردد الخ أى أن هذا العبارة لا تقتضى حصول التردد بالفعل فإنه قال الحق الرضى في بحث
وقوع بالفعل المطلق لوقيل لا يضرب فهم ثبوت الضرب على القطع بخلاف ما لوقيل لا يضرب فإن
معناه صحة وقوع الفعل منه وليس قطعا بوقوعه أه حينئذ على الطول زاد في حواشيه على المختصر من المناسب
أن يكون الاستشراف أيضا بسبب الصلاحية فقط والا فظاهر أنه مستلزم للتردد بالفعل الآن يقال
الاستشراف إلى جنس الغير لا إلى خصوصه وكتب أيضا على قوله أن يتردد الخ ما نصه أى وليس هناك
تردد بالفعل والالكان آخر اجاعلى مقتضى الظاهر أه سم (قوله بالآفاق) المناسب لما سبق لأن قول
بالعذاب ويمكن أن يقال خصوص الآفاق ليس مراد ابل المراد بوعه انتهى هو العذاب (قوله غير الملة كمر)
المراد بالملة النعم والسائل والعالم جمعوا الظاهر أن الملة من تزلزل العالم بمرارة المنكر أه سم وكتب
أضافه غير المنكر أى إنكارا بناسب لتاكيد فعله جعل المنكر الضعيف كالقوى كذا في (قوله
إذا لا) وكذا إذا كان الحكم بعد بعض القول فالتيقيد تقييد جعلوا أكثر أه أطول (قوله من أمارات
الإنكار) المراد بامارات الإنكار هنا ما ناسب اعتبار حال من ظهرت تلك الأمارات عليه كونه منكرا في
زعم المتكلم لا الأمارات الموجبة لقن الإنكار والا كان تأكيدا لكلام ظاهر بالاتز بيا أه ع (قوله
نحو جة الخ) أى نحو قول جمل بن فضال وهو بالغغ عمن النبي صلى الله عليه وسلم وأما جمل الشاعر بالضمير
فهو عبد بن كذا في الأطول وفي القاموس أن اسم جمل عمن النبي صلى الله عليه وسلم من غير كون جمل
هذان اسم علمي جبة أنضفة الذي هو جمل إليه ما علمه وألقا لعبد المطلب (قوله على العرض)
أى عرض الرمح أى جاعلا عرضة جهة الأعداء لعله يجعل سنامه جهة الأعداء لا على طول جاعلا
سنامه جهتهم بل جاعلا عرضه على تخديع وقيل المراد على عرض الفخذين الموضوع عليهما الرمح (قوله لكن

بحيثه أي المتعزب (قوله) أما زلت تعتقد الخ أي لانه على عاتق من ليس منها العرب وكتب أيضا قوله
 أما زلت تعتقد الخ كونه أما زلت ذلك باعتبار حال شقيق في ذم الشاعر كما أفاده عن والاقضوع الرخ
 على العرض قديكون لشدة تصاعته وعلم بالامه بالاعانة يحصل أنه ينكر وجود مقاومه فيهم أصل
 وملاحه على رخص فيكون الحق أن فهم رما جعل عمل رخص فيكون التأ كيد ظاهر بالانزاد بلياقه فيكون
 لعدم اعتقاد أن فهم رما لا اعتقاد أن لارما فهم فيقول أنه منزعلة السائل لامنزلة المنكر فظهر
 اندفاع الاعتراض من هذا الاحتمالين على أن السائل يكن فيه الاحتمال ويكن احتمال الانكار مر بها أنه
 أنسب زيادة تغير شقيق (قوله عزل) جمع أعزل وهو من سلاحه كاجر وجر (قوله) وخو طب
 خطاب التفات أي من القصة الى الخطاب إذا الأصل أن يقول ان بن عمه لان الاسم الظاهر ومنه شقيق
 من قبل القصة وكتب أيضا قوله وخو طب خطاب التفات أعلاه ان كان شقيق حاضرا وقت القاء هذا
 الكلام في الكلام التفاتان أحدهما من الخطاب الى القصة في قوله شقيق على مذهب اليه السكاكي
 ان مقتضى الظاهر بحث فيهم على العكس في قوله ان بن عمه الخ وان لم يكن حاضرا فالتأني فقط وقيل
 لالتفات على هذا الاحتمال أصلا فان قوله ان بن عمه لا يرتبط بما قبله لا بتقدير يقلت له ان الخ فهو
 معتبر ولا يفي الكلام منه وحسن فلا التفات أصلا والجواب أنه لا حاجة الى تقدير القول فانه قد يحصل
 الشخص بذكر أوصافه حاضرا مخاطبا لا ترى الى قوله تعالى ايك قبيدوايك تسعين يحصل الارتباط بذكر
 الاوصاف (قوله) مؤك دبان لم يقل واصف الجمل لست تعرف من مؤك كدبتا عند قصد التأ كيد بها ولم
 يفتق هنا (قوله) تهكم واستهزاء كل نساق الكلام من الشاعر يدل على ما والا ليت يحتفل التصح
 والنهي عن عدم التهويل بالاعدا وعدم الجزم في هذا الامر وكتب أيضا قوله تهكم واستهزاء لا يخرج
 الكلام بذلك عن التنزيل بل المذكور كافيا للحفيد وغيره لكن ذلك يصير التفسير بغير عن الرخ لمجرد بيان
 الواقع لان جل الرخ على أي حسه كان أمارة على اعتقاد أن لارما فهم على المألوف في شدي (قوله) كانه
 يرسمه أي نسيه (قوله) لفت الكفاح لخرق أي جانب وجهه أنه لا تصرف الى جانب وجهه وكتب
 على قوة الكفاح ماضية الى الحاربة (قوله على طريقة) متعلق بقوله تهكم واستهزاء (قوله على طريقة
 قوله) أي قول أبي غلبه البراءن عازب الانصاري ومعر زاذي قاله لما التقوا تنكب رجل من بني منبنة
 ومفعول تنكب محذوف هو التقدير تنكب القتال مثلا أو المقاتلين أي اعدل عن طريقهم لا يقطر
 الزحم بجزم قطر في جواب الامر أي يلق على أي حذقر يك أي جانبك نصف بنائك وعدم غنائك
 بضر منه ورمسه لم ياشتر الشدا الخ اه من شرحه وان الحامسة وفي الحفيد التنكب الحب
 والزحم المزاحمة اه أي حراجه الجش يحمله احده القتال فوق عوق لا يقطر الزحم أي يلق على
 فقال اه وهو مخالف للتفسير المتقدم عن شرح الحامسة الواقعة في الحفيد وغيره وقائل (قوله) ان
 بناس هذا السخنة أولى من نخبة ديس (قوله لفت غناه) أي ففعله وقوله وضعف بنائه أي بنته وبدنه
 (قوله) ويجعل المنكر) ويجري مجرا ما تردد وكتب أيضا قوله ويجعل المنكر كغير المنكر ان نزل منزلة
 انما لم يؤك دوان نزل منزلة السائل كداسهنا فلو لمعنى لنزل بل المنكر منزلة العالم في القامخ الحار اليه
 اه سمى لانه يقتض عدم الطلب اه يس فلما رد بغير المنكر للما والسائل وكتب أيضا قوله تغير
 المنكر يمكن أن يجعل متناولا لضعف الانكار فربا بالمنكر القوي الانكار وجهه كضعفه بعدم زيادة
 التأ كيد كذا يس وكتب أيضا قوله كغير المنكر الظاهر كغيره ولا يظهر وجهه لجل الظاهر موضع
 الضمير اه أطول وكتب أيضا قوله ويجعل المنكر كغير المنكر انا كن مع الخ بحيث العاصم في أطوله أنه
 يحصل أن يكون الكلام حينئذ من قبل جل مامعه من قبل المؤك دوا في ازالة الانكار فلا يكون على
 خلاف مقتضى الظاهر لان الكلام مع المنكر لا يهمن من بل الانكار كما كذا وغيره (قوله) تأمله
 أي تأمل فيه لان التأمل النظر في الامر اه أطول (قوله من الدلائل) من تبعضية فتكن بعضه ولو واحدا

بحيثه واضع الرخ على
 العرض من غير التفات
 وتمهؤا مارة أمي متقدان
 لارخ بل كلام عزل
 لاسلاح معهم قتل
 مستزلة المنكر وخو طب
 خطاب التفات بقوله (ان بن
 عمك فهم رماح) مؤك دبان
 وفي البيت على ما أشار اليه
 الامام الرزوقي تهكم
 واستهزاء كما يرمي من
 الضمير الجوزي بحيث لو لم
 أن فهم رماح لالتفت
 الكفاح ولم تنو بده على
 جل الرماح على طريقة قوله
 فقلت لمحرزنا التقينا
 تنكب لا يقطر الزحم
 يرسمه بأنه لم ياشتر الشدا
 ولم يدفع المضايق الجملع
 كانه يخاف عليه أن يلبس
 بالقوام كما يخاف على
 الصبان والساقله غناه
 وضعف بنائه (و) يحصل
 المنكر كغير المنكر اذا كان
 معه أي مع المنكر (مالان
 تأمله) أي شئ من الدلائل
 (قوله) ليحصل أنه نزل منزلة
 السائل) فيه انما الجاني العرب
 المتروك في سلاحه لدعوى
 فرض أن ذلك يقع لا يترك
 التهويل للعرب والالتفات الى
 السلاح فكيف ينزل منزلة
 المتروك عند ترك النهي على
 أن الجاني العرب لا يكون
 خالي النهي عن تصور
 السلاح الملقو

(قوله والشاهد) عطف مرادف من به أن المراد باللائل ما يشك القسرات ونحوها لا باللائل على ما هو
 كالتفسير لللائل كذا في يس (قوله ارتدع عن انكاره) بأن ينقل إلى مرتبة المدح والثناء للغير اه
 أطول (قوله أن يكون معلوما) قال في الاطول ولو بالقوة لقرينة الفعل اذ يكفي في التزيل ذلك ولا
 يجب كونه معلوما بالفعل وكتب أيضا على قوله معلوما ما تضمن الادلة العقلية وقوله شاهدنا عند من
 الادلة الحسية وكتب أيضا قوله معلوما ما شاهدنا عند من شكك في ارتدادنا على التام حيث هو يمكن
 دفعه بأن المراد باللائل ما يصلح عليه أرباب الاصول وهو ما يمكن التوصل به صحيح النظر فيه إلى مطابقت
 خبري قال في شرح الفوائد والمراد بالتأمل أن يستنبط مقدمات صحيحة توجه جميع وصله إلى الارتداد أو
 أن نغفل للازدواج فينتقل اه من يس وكتب على قوله ما يصلح عليه ما يصلح أي لا ما يصلح عليه
 أرباب الدين وهو ما يلزم من قوله العلم بشئ آخر (قوله كما يقول) ما مضى (قوله من غيرنا كبد)
 عليه أن اسمها الجملة ضد التأكد والحوار بأن مرادهم قولهم اسمها الجملة من المؤكدات أنها ما يصلح
 أن يصحدهم التأكد عند منامية المقام فليست لنا كبد مطلقا إذا اعتبرتموه كد هذا ما أقره
 الصفوي في شرح الفوائد الجواب بأنهم انما قصدوا اعتدوا على طوعها عن الفعلية لأن سماعهم كد بها
 على افادة الثبات والدوام وهي اعتدوا على ما في هذا المقام بأنه يعجز عن التصديق لأن كلامهم مقتضى
 دليله ممنوع وبهذا التسليم لما منع من أن يصح من العدول القوام دون التأكد فلا يلزم افادتنا كبد في
 مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلامه الجيب ورد الجواب بأنهم انما قصدوا انقضت إلى غير ما من
 المؤكدات بخلافه لتصرح بالإيضاح بأن في قوله تعالى ثم انكم بهذا التليينون تأكيد وتثبيتهم الكلام
 العللي بأن زيادة تأملهم مؤكدا كيدا واحدا وتصرح بالفضل الجبري وغيره بأن في قوله تعالى ثم
 انكم يوم القيامة تبشرون تأكيد كيدا واحدا اه وقد استفاض بهذا الحكم أنه لا يشترط في كون الجملة الاسمية
 مؤكدة وعدوها من الفعلية وفي القتر في الجملة الاسمية اعتبارا وان اعتبارا فانها أصل الحكم الدلوي
 واعتبارا تأكد بالحكم واسطة تلك الافادة والقول على ما في المتن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار
 الثاني بل الضرورة إذا حكم الدلوي الذي هو مقتضى المقام وعدوها من المؤكدات بالنظر إلى الاعتبار
 الثاني فلا منافاة (قوله وقيل الخ) وجه ثان في معنى قوله بعد وقيل معنى ما التوجه ثان في معنى ما
 والماصل أن في مع وجهين وفي ما هو من (قوله لأن مجرد وجود الخ) أي لأن وجوده مجرد عن علمه لا يكتفي
 في الارتداد المرتب على التأمل لتوقف التأمل على علم التأمل فيه وأجيب بأن اعتبار العلم مأخوذ من
 التأمل لاستزاجه مع التأمل فيه وكتب أيضا قوله لأن مجرد وجود الخ لا يعني أن المفهوم من عبارة
 المصنف على هذا القبيل أن التأمل فيه بعد وجوده كلف لا مجرد وجوده نعم لو قال لأن مجرد وجوده لا يكتفي
 في ترك التأكد كما يستفاد حيث نحن الباردة لكان تاما هذا حاصل كلام المصنف وعبارة تجري قوله
 لأن مجرد وجوده لا يكتفي في الارتداد لكان أن يكون الشيء موجودا في نفس الامر ولا يكون مشاهدا
 ولا معلوما فلا يمكنه التأمل فيه لعدم حصوله وجه فلا يكتفي في الارتداد وجوده في نفس الامر اه وبه
 يجب عن اعتراض المصنف ثرايت سم قلعه عن انطوائه قال وكان حاصل توجهه انطوائه لاعتراض
 الشارح أنه ليس مراد الشارح الاعتراض على هذا القبيل بأنه يلزم عليه أن يكون الارتداد مرتباً على
 مجرد الوجود في نفس الامر حتى يرتد عليه الاعتراض لأنه لا يلزم عليه ذلك وانما اللازم عليه ترتب الارتداد
 على التأمل لأنه الفرض كما قال المصنف ما ناهه ارتدع وانما مراد الشارح أن مجرد الوجود لا يكتفي في
 الارتداد بل لا بد من التأمل والتأمل أنما يكون في المعالم فلا بد أن يكون ما يقع فيه التأمل معلوما اه
 ثم قل اعتراض أسنده عن على هذا التوجه جبراً (قوله لأن التأمل الخ) فيما أشار إليه في حصة هذا
 الفصل ولعل وجهه الخفيف والاصال والاصل أن تأمل مصنف الباطن وأصل الغيبة بالفعل اه يس
 (قوله لا يربيه) في كونه غير مؤكدة نظر لأن لا تأتي النفي الجنس لنا كيدوكذا اسمها الجملة كما صرحوا

والشاهد أن تأمل النكر
 ذلك الشيء (ارتدع) عن
 انكاره ومعنى كونه معه أن
 يكون معلوماً له المشاهدة
 عنده كما تقول لشكر الاسلام
 الاسلام حق من غيرنا كبد
 لأن مع ذلك الشكر دلالة
 دالة على حقيقة الاسلام
 وقيل معنى كونه معه أن
 يكون موجوداً في نفس الامر
 وفيه نظر لأن مجرد وجوده
 لا يكتفي في الارتداد ما لم يكن
 حاصله عنده وقيل معنى ما ن
 تأمل شيء من العقل وفيه
 نظر لأن المناسب حيث شأن
 يقال أن تأمل به لا أنه تأمل
 العقل بل تأمل به فهو
 لا يربيه

(قوله ولو بالقوة القريبة
 من الفعل) أي بحيث
 يحصل العلم بأدق الاتفات
 وهو غير ما اختاره الشارح
 وغير ما زده (قوله استشكل
 توقف الارتداد الخ) أي لأنه
 لا يتوقف على المدلول عن علم
 الدليل اه ضحنا قوله قال في
 شرح الفوائد الخ) هذا
 الجواب أحسن من الاول
 لشموله للطرف فقد يغفل
 المستدل عن الإبدواج
 فصحت تأمل اه ضحنا
 (قوله في هذا المقام) أي مقام
 نحو فهمنا عن الفعلية (قوله
 كلفه ظاهر كلام الجيب)
 أي لتضمن فيه كالاتي

ظاهره الكلام أنه مثال
لجعل منكر الحكم كغيره
وزلنا كيداً ذلك وبنيته
أن معني لا ريب فيليس
القرآن بنفسه للرب ولا
ينبغي أن يرتاب فيه وهذا
الحكم بما ينكره كثير من
المخاطبين لكن نزلنا نكارهم
منزلة عدم علمه هم من
الله لا لعل الدالة على أنه ليس
بما ينبغي أن يرتاب فيه
والأحسن أن يقال أنه نظير
لتنزيل وجود الشيء منزلة
عدمه بناء على وجود ما يزيده
فإنه نزل الرب المراتب منزلة
بعدمه تعالى على وجود
ما يزيده حتى يصح في الرب
على سبيل الاستفراق كآثار
الانكار منزلة عدمه ذلك
حتى يصح ترك التاكيد
(وهكذا) أي معثل

(قوله بل لنا كيد الحكم
عليه) لأن لاهنه تفيد
استفراق الشيء والاستفراق
راجع للحكم عليه بمعنى
أنه لا يخرج شيء من أفراد
قوله بعض المشايخ (قوله لأن
أن كنت الانبياء الخ) لو
قال وأيضاً أن كنت الخ
لكان مناسباً فإن وجه
اشكاله علم قبيل (قوله فانه
مشعر بأن ما تقدم الخ) أي
ولفعل مثلاً لكان ما تقدم
ليس مقتضاً للانبياء بل
بعضه انبياء وهو ما عدا المثال
الآخر وبعضه نبي وهو
المثال الأخير

ذلك والجواب لا ندع أن لنا كيداً الحكم الذي الكلام فيه بل لنا كيداً المحكوم عليه وليس الكلام فيه
وأخيراً لجملة ليست لنا كيداً معطافاً لإذا اعتبرت معك كذا اه سم قال يس وما قاله من أن لنا كيد
الحكم عليه هو الحق وبناء الاسم معها لفائدة العموم لا يقتضي الانكشاف قول ابن مالك ومن تبعه لا لنا كيد
التي كانت لنا كيداً لانبات مشكل لأن أن كنت الانبياء المستعمل من الجملة قبل دخوله لولا في قبل
لا حتى تؤكد كيداً على قوله لا يقتضي الانكشاف معناه لان العموم الذي تفيد في المحكوم عليه (قوله ظاهر
هذا الكلام) أي السالدين أراد بعد القاعدة أعني جعل المنكر كغير المنكر له مثال لها (قوله وترك
التاكيد الخ) ولكن مقتضى الظاهر أن يقال أنه لا ريب فيه (قوله وبنيته) أي بيان كونه مثلاً (قوله
ليس القرآن بظنة للرب الخ) أي وليس معناه على في الرب بالكلية أي أن أحد الأرباب فيه لأنه يلزم
عليه الكذب لوقوع الريب فيه وكثرة المراتب فإن كان ريبه حتى فلا يكون حقه التاكيد لهذا الانكار
حتى يكون ترك التنزيل بل المعنى أنه ليس محال لوقوع الارتباب فيه ولا ينبغي الارتباب فيه (قوله وهذا
الحكم) أي كونه القرآن ليس بظنة للرب الخ (قوله من المخاطبين) أي من توجهه إليه الكلام قصد
منه وقد خوطب كل إنسان بل الجنب أيضاً بهذا الكلام لا يدع قولنا بقرآن ويعلم كونه من عند الله وإن
كان المخاطب يعني من تلقى الكلام هو النبي عليه الصلاة والسلام كما قيل عليه الكفا في ذلك وفي قوله
ما نزل الله وما نزل من قبلك فاندفع ما قيل أن المخاطب بهذا الحكم هو النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه
ورضوان الله عليهم أجمعين وهم غير منكرين له فلا يجب تأكيده فإن منشاء عدم الفرق بين معنى المخاطب
أعني من تلقى الكلام ومن توجهه إليه الكلام ويقصد منه كيف حوّل كان المخاطب هو النبي وأصحابه
صلوات الله عليهم أجمعين بل يمكن هذا الكلام لفائدة الحكم ولا يلزم اه هذا الحكم على المطول وجه الله
تعالى (قوله لكن نزل الخ) أي فلذلك أني أثير غير مؤكد (قوله لعمهم من الدلائل) ككونه معجزاً
وكونه من أن بعد ما قلنا صلواتنا بالمعجزات الباهرة (قوله والأحسن الخ) اعلم أن حاصل الأول أن المعنى
ليس نفس الرب بل كون القرآن محالاً للرب ومثله خطأ المنكر في ذلك وحاصل الثاني أن المعنى
نفس الرب على سبيل الاستفراق من غير مخاطبة وهو محال على أحسنه قول المصنف وهكذا اعتبارات
التي فاته مشعر بأن ما تقدم من معضلات الانبياء اه سم وأيضاً فهو لا يجوز زيادة على التنزيل إلى تأويل
بخلاف الأول فانه يجوز زيادة على التنزيل إلى التأويل المتقدم أعني كون المراد في أن القرآن محال للرب
ومثله (قوله أنه نظير) أي لا مثال أي نظير لما نحن فيه أعني جعل المنكر كغير المنكر وقوله لنزيل الكلام
ففيه للاجل أي لاجل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه في كل منهما بناء على وجود ما يزيده أو الإجماع في
فاندفع الاعتراض على عبارة الشارح بناء على جعل الإجماع نظير بان المراد من النظر ما قبل المثال بدليل
مقابلته بعم أن ما هنا مثال للتنزيل المذكور حقيقة لا نظير للمعنى المقابل لثال (قوله تعويلاً) أي اعتقاداً
(قوله لذلك) أي تعويلاً ولا يعتمد على ما يزل انكارهم لولا تأمله اه جري (قوله وهكذا) عطف على مقدر
ينبغي عنه السياق كما قيل هذا الذي ذكرنا اعتبارات الاستناد في صور الانبياء اه حقه وفيه إشارة إلى
معنى عبارة المصنف وهكذا اعتبارات الاستناد في صورة النبي وكتب أيضاً قوله وهكذا اعتبارات التي
أشار في المطول إلى اعتراض على هذا الكلام ودفعه حاصل الاعتراض أنه لا حاجة إلى هذا الكلام لأن
الاعتبارات المذكورة في المسبق لا يخرج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عامة لا تخصيص لشيء
منه بالانبياء حتى يحتاج إلى ذكر اعتبارات التي انما لوقوع التخصيص في الامثلة وحاصل الدفع أملاً كانت
الامثلة المذكورة لا باعتبار ان الساق من قبيل الانبياء سوى قوله لا ريب فيه على وجهه في فهم
اختصاص تلك الاعتبارات بالانبياء جميعاً أراد مثال لنوع واحد من التي فاق هذا الكلام لدفع هذا
التوهم وقال في الأطول الأظهر أن هكذا أشار إلى أمثلة الانبياء يعني كأمثلة الانبياء أمثلة التي فمن
أحاط بها سهل عليه استخراج أمثلة التي وهذا أوفق بعبارة الإيضاح ثم قال ولعبارة الكتاب احتمال في

اعتبارات الاشياء اعتبارات

نفسه جدير بان يقطع لاجله النظر عن رعايته مطابقة لما في الايضاح والمقتاح في هذا المقام وهو ان باقي اعتبارات النبي مع وجود النبي مثل ما مر فان كل ما مر في الحقيقة وجوده فينبغي حقه تنزيل السائل منزلة الخلق كما ان الله عز وجل مثل لا ريب على وجهه وملايينه انزمت اه **(قوله)** اعتبارات الاشياء يعني من ترك الاشياء كعدم الخلق والتاكيد استقصاء مع المتردد وجوده باقتدار التاكيد مع التكرار **(قوله)** من التعبد وكذا اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اه سم ولعل الشارح اشار الى ذلك بقوله وعلى هذا القياس **(قوله)** ما زيد بقائم الباعث خبر ليس من المؤكدات الحكم كاقترانه كلام السكاكي اه سم لكن قال بس الباعث خبر ليس ليست من المؤكدات الحكم كاقترانه كلام السكاكي بل من مؤكدات الحكم بل لكن يؤيد الاول قول الصاقم ازيد قائم تأمل اه بحروفه **(قوله)** سواء كان انشائيا واخباريا ولذا ذكره الاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد ان خبري اه مطول قال عبد الحكم قوله لئلا يعود الى خبري لئلا يعود الى الظاهر كان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد ان خبري لئلا يعود الى خبري لئلا يعود الى الظاهر كان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد وقوله بالعرفه اذا عديت معرفة كلنا الثاني عين الاول ليس على الحلقه بل مقيد بالاذ اخلاص قرينة المغايرة نص عليه في التلويح ويحي في بحث التسمية ايضا اه بحروفه وكتب ايضا قوله سواء كان انشائيا واخباريا اعترض بقصوره على الاسناد التام لاختصاص الاخبار والاشياء مع ان الحقيقة والجواز العقليين يجران في النقص ايضا كلسناد المصدر لما اضيف هو اليه في نحو اجهي انبات الله البقل واعجني انبات الربيع والبقل واجب الحصيدان المراد الاسناد الانشائي والاسناد انفعلي مافي الجمله الانشائية في الاخبار سواء كان تاما ولا اه بقي الحقيقة والجواز العقليين لا يقتضيان بالاسناد بل يجران في التعاقب نحو ابريت التبرك في الاول ويمكن أن يجاب بان راد الاسناد انشائي التعلق تأمل وكتب ايضا ما نصه قال الفري قال المصنف فيما بعد هو يعني الجواز غير مختص بالغير يدل على أن مورد القسمة هي ما هو الاسناد الذي لا يطلق الاسناد الى الموضع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص لا تقول بل هو ازالة للمعنى أن ينهين من كون المراد بالعرفه مقالة عديت عن الاولى عقولنا لعماستر عليه ادب المصنف في مثله فلفهم **(قوله)** منه حقيقة عقلية اختلف في الحقيقة والجواز العقليين قال المصنف المسمى بالحقيقة العقلية والجواز العقلي على ما ذكره احب المفتاح هو الكلام وهو الموافق لظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من دلائل الابهاز وقول جوارقه وغيره انه الاسناد هو ظاهر ما نقله الشيخ ابن الحليج عن الشيخ عبد القاهر ونسبة الاسناد الى العقل لانه ونسبة الكلام اليه بواسطة الاسناد فهو احق بالتسمية بالعقل فلذا اختاره ووجه نسبة الاسناد الى العقل بانها تنقسم ان كون الاسناد في آيت الله البقل الى ما هو وفي آيت الربيع البقل الى غير ما هو عماد ذلك العقل من دون مداخله اللغة لان هذا الاسناد لا يتحقق في نفس التكميل قبل التعبير وهو اسناد الى ما هو او الى غير ما هو قبل التعبير ولا يصح التعبير شيئا مما فالاسناد ثابت في محله أو تجاوز اياه بل العقل بخلاف الجواز انفعلي مثلا فان تجاوز محله لان الواضع جعل محله غير هذا المعنى ولهذا يصير آيت الربيع البقل من الموحدين تجاوز من الدهري حقيقة لتفاوت عمل عقولنا لتفاوت الوضع عندهما أطول **(قوله)** لان بعض الاسناد الخ يعني لو قال بكلمة اما لا فاحصوه القمين وليس كذلك فاقبل اه يجوز أن تكون كلمة اما متبع الجمع فلا تنفع الخلو منشور عدم العلم بقائتها التسليم على أنه يكفي في العدول وهم مع الخلو ولا يجب أن يكون نصافيه اه عبد الحكم وكتب على قوله لا فاحصوه الخ ما نصه لان وضع التقسيم لضبط الاقسام فهو بمنزلة الخلو **(قوله)** كقولنا الحيوان الخ أي مما يمكن الاستد فعلا أو مافيه اه سهل اسنادنا لغير الى المبتدأ مطلقا لعدم بس بمقابلة ولا يجوز سواء كان جامدا أو مشتقا كما في عق ويدل علمه ما سبق في كلام المصنف ان اسناد الفعل أو مافي معناه الى الفاعل أو ما به حقيقة دون غير ما فالاسناد قائم الى زيد في قولك

اعتبارات الاشياء اعتبارات (النفي) من التعبد عن المؤكدات في الاشياء وقوله به يؤيد كذا اعتبارات في الطلب ووجوب التاكيد بحسب الاحتكاك في الانكاري تقول نكالي الفهم ما زيد قائما او ليس زيد قائما ولطالب ما زيد بقام وللتكرار الله ما زيد بقام وعلى هذا القياس ثم الاسناد مطلقا سواء كان انشائيا او اخباريا (منه) حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما جواز لان بعض الاسناد عند ليس بحقيقة ولا يجوز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والجواز مقتضى الاسناد دون الكلام لان اصف الكلام ما انما هو **(قوله)** ليست من المؤكدات الحكم كاقترانه الخ بمقول ان قوله كاقترانه راجع لثبوت توافق ما تقرر عن سم وهو الظاهر ويحصل أنه راجع للنفي فيكون مخالفا له **(قوله)** ان الحقيقة الخ أي ما تعرضه المصنف منهما والورد أنه لا يجب التعرض في هذا الباب الا لبعض أنواعهما وهو ما كان منهما من الاسناد انفعلي (قوله الى ما اضيف هو اليه) أي الذي هو مرفوعه لا منصوبه اذ الاضافه الى المنسوب من قيل التعلق بالاسناد

زيد قائم ليس حقيقة ولا مجاز أو ما اسندناه الى ضمير حقيقة تأمل **(قوله)** باعتبار الاسناد لانه الثابت في عمله
بحسب التواتر المتأخر وعند من يوجب الذات فهو المنصف على الحقيقة بالحقيقة والمجاز **(قوله)** من أحوال
اللفظ أي بواسطة أنهم من أحوال الاسناد التي هي من أحوال اللفظ فهون وصف الشيء وصف غيره كما
في سم والأضافة في أحوال اللفظ للمعنى الذي هو في علم المعاني وهي التي هي باطن
اللفظ مقتضى الحال أي فالحث عنهم من حيث أنهم يحصل المطلقة من علم المعاني وإن كان الحث
عنهم من حيث أنهم من كيفية الدلالة من علم البيان وحاصل هذا التوجيه المذكور لا يراد الحقيقة
والمجاز العقلي في علم المعاني أن لهما تعلقاً من حيث أنهما قد يقتضيهما الحال ويرد عليه أن رعاية هذه
الحقيقة لا توجب تخصيص العقليين بالإيراد في المعاني لشمول الحقيقة والمجاز للفظين والكناية واجب
بان الحقيقة العقلية مثلاً لاسم من الاسناد فإنا كان الاسناد من أحوال اللفظ كان ماهو قسم فمن أحواله
أيضا وهو ينظر المنصف أو ما التعلقان فهما نفس اللفظ لأن أحواله وكذا الكناية فهذه هي مناط الفرق
أفاده القزري وقال في الأطول ما قصد كرم المعاني عقب الكلام على حال الاسناد من التاكيد
وتركيه ليعلم أن اسناد الشيء إلى شيء قد لا يراد به ظاهره فيعلم أن من خاطب الواحد بقوله أبت الربيع البقل
لا يحتاج إلى التأكيديس ترك التأكيديس على التزويل أيضاً يريد ليس بما يكره الموحد ويعلم أن
مخاطبة من سمع عنه أبت الربيع البقل بأبت البقل لا نحو جالي التأكيديس كيدلان قوله أبت الربيع البقل
لا يفسد اسناداً ما أبت البقل باللفظ وحينئذ تصدروا بالبحث ثم لتراخي الرقي لاهل ليس كسابقه مقصوداً بل
منقطلاً اهـ وكعب على قوة العهد ما منه فاندفع أن كونهم من أحوال اللفظ لا يقتضي إيراد المعاني على
المعاني **(قوله)** اسناد الفعل أي نيت مطعنا قصة كانت وتمامه شيرة أو انشائية محققة ومقدرة فتدخل
نسباً لصدور المشتقات إلى فواعلها اهـ عبد الحكيم ولعل نسبة الفعل الناقصة نسبة الفعل في حلة الصلة
أو الصفة **(قوله)** الفعل أي الأسلاحي الضوري وقوله أو معناه أي ودال معناه أي والحال على جزم معنى
الفعل الضوري أي هذا الجزأ ما حدث **(قوله)** كالمصدر أن أدخلنا المثلة المبالية في اسم الفاعل والجار
والجر روي في الترفيع هو الظاهر كانت الكاف لإدخال اسم الفعل والنسب في نحو أعجب أوله على ما في
الأول والاكنت لإدخال الأربعة **(قوله)** أي إلى الشيء فسر ما بالسكر لان التعيين غير معتبر ولنا قال في المجاز
العباسية اهـ عبد الحكيم **(قوله)** أي الفعل أو معناه ظاهر حيث لم يؤد بالفراد الضمير مع عوده على
تعمد بالذكور مثلاً أصمع المطفأ ولا يحتاج إلى السواء كانت أو لا جهام أو التنوين كما هو ذكر في بحث
الجلال المعترضه في معنى السيب أن لا بد من شيء على أن حكمه أو التي التنوين مع حكم الأول وفي جواب المطابقة
قال وهو الحق اهـ بس **(قوله)** كالفاعل الكاف استقصا لان لا حقيقة العقلية خاصة عند المنصف
بالاسناد إلى الفاعل أو المفعول كسابق **(قوله)** فيما بينه أي مع مستدبره واستند ذلك المسند إليه
وكذا يقال فيما بعد **(قوله)** فان الضارب كزيد بخلاف غيرهما فإن الصوم ليس لظاهره مطول
(قوله) لزيد خبران وكذا قوله لعمرو **(قوله)** متعلق بقوله له لتباينة عن عامله وقديت بيرون العامل في مثله
عامل الترفيع والمالك واحد اهـ قزري وكعب بأفاده متعلق بقوله لتباينة عن العامل اهـ عبد الحكيم
أي لا ظرف مستقر تنوين عن العامل الذي هو متعلقه أي الترفيع فهو أي الترفيع عامل فيما بعده فلا
حاجة لتقدير بعضهم مضاعف في كلام الشارح أي يتعلق قوله **(قوله)** وهذا داخل الخ وتوضيح المقام أن
قوله ماهو يتبادر منه أن المراد ماهو بحسب الواقع فتناول ما يطابق الواقع ولا اعتنا بما يطابق الواقع
قط ولا تناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما يطابق شيئاً منها فإذا كان يدقعه عند التكلم دخل ما يطابق
الاعتقاد فقط وخرج ما يطابق الواقع فقط فإذا ذق الظاهر دخل ما يطابق الواقع فقط وما يطابق
شيئاً منها اهـ بس وكعب على قوة الاعتقاد ما منه أي نفس الامر **(قوله)** في الظاهر أي على ظاهره
المتكلم كما أشاره الشارح **(قوله)** ما لا يطابق الاعتقاد سوا ما يطابق الواقع أم لا اهـ بس **(قوله)** وذلك أي

باعتبار الاسناد أو رويهما في علم المعاني لانهم من أحوال اللفظ فتدخلان في علم المعاني وهي أي الحقيقة العقلية اسناد الفعل أو معناه كالمصدر واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والتطرف (الما أي إلى الشيء هو) أي الفعل أو معناه (له أي لذلك الشيء) كالفعل فيما بينه نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بينه فهو ضرب عمرو فان الضاربة زيدا المضروبة لعمرو (عند التكلم) متعلق بقوله وهذا داخل في ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (في الظاهر) هو أي ما يتعلق بقوله وهو يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد للمعنى اسناد الفعل أو معناه اهـ ما يكون هو عند التكلم فيما فهم من ظاهره اهـ وذلك

(قوله) أي بواسطة أنهم من أحوال الاسناد الخ (لواعبهم) أي لواعبهم لأن اسمين لنفس الاسناد لا يحتاج إلى ذلك لكن دعاه إليه أن البحث هنا عن أحوال الاسناد لا عن الاسناد فافهم (قوله) ويرد عليه الخ لا يخفى أن هذا غير ما اعترض به في الطول

ظاهر حاله مصور بان لا **(قوله بان لا ينصب القرينة الخ)** كلمة أراد نصب القرينة مستلحا لظن عدم الالتفات على المراد
 ليقول لمثل قرائن الأحوال فافهم اه فتري وكسب ايضا قوله بان لا ينصب الخ مصادرا للحقيقة والجزا على
 نصب المتكلم القرينة وما لا حظته اياها ولما كانت الملاحظة امر اشغيا أدبر الامر على وجودها فلما عاين
 تارة نصب القرينة وتارة وجودها كإسباتي في قوله لوجود القرينة عاين عبدالحكيم على المطول وكسب على
 قوله أدبر الامر خاصة أي نصب كاصح به في غير هذا الموضع **(قوله ومعنى كونه الخ)** قال في الاطول
 ومعنى كونه أن حقه أن يستداليه في مقام الاستسواء كانت النسبة للثاني والأول ثابت لأن لا يكون قائما
 به في الشرح حتى لا يشك في قولنا قائم زيد لان القيام حقه أن يستداليه في مقام نفسه عنه بخلاف
 ما صام به في فان الصوم حقه أن يستداليه في مقام نفسه عنه لا في مقامه في نفسه فحفظه في مقامه في نفسه
 في مقام نفسه عنه وحسن ذلك الاستدراك حقيقة فاحفظه فافهم الخ والشارح قضى عنه تارة بان
 دخوله في التعريف تأويل التعريف باستدال الفعل أو معناه في ماهوه لو كان الكلام مبتدئا وتارة بان الثاني
 استدالي ماهوه باعتبار لازمه في ما صام به في لازمه أفطر زيد وفي طابع زيد لازمه مستداليه في المراد الاستدال
 الى ماهوه أعين من الاستدال الى ماهوه باعتبار نفسه وألازمه ومعنى الثاني جوابا لتحقيق الأول ظاهر ياولا
 يعني أن كليهما مجزئ عن التحقيق وخارج عن صناعة التعريف **(قوله وومعنى عطف لازم قوله)**
 أو لغيره يعني على قول المعتزلة اه سم **(قوله أول)** أي ولا يكون صادرا عنه اختيارا وبأن لا يكون
 دد لئلا عنه كذا أو يكون صادرا عن الاختيار ومكره المرتضى اه سم وهذا يسقط ما عترض به الحنفية من
 أن المرض والموت ليسا صادرين عنه أصلا كما عطف عن كون السالبة تصدق بغير الموضوع فجعل معنى
 قوله أول أي أو كان صادرا عنه لا يختار على أنه قد يقال المراد بالمدور عنه الظاهر ومنه ولا شك أن الصدور
 بهذا المعنى متحقق في المرض والموت ونحوهما كما في سم أيضا **(قوله كقول المؤمن أثبت الله البقل)** ان
 كان الخطاب مؤمنا أيضا وهو عام بأن المتكلم مؤمن فتكون هذا الاستدراك حقيقة واهم وكذا لو كان
 الخطاب كافرا بعد أن أن المتكلم مؤمن فان اعتقاد المؤمن نسبا لا يرككه الله تعالى إذا المفهوم من ظاهر
 حال المتكلم في هذين الحالتين كون الاستدال الى ماهوه وأما إذا كان الخطاب مؤمنا وكثيرا أو كان معتقدا أن
 المتكلم كافرا بغير الإثبات للرابع فينبغي أن يكون الاستدراك مجازا لأن الخطاب إنما يفهم من ظاهر حال
 المتكلم كون الاستدال لغيره من هو لكن هل شرط ذلك أن يكون المتكلم عالميا بالخطاب يعتقد ما ذكر
 ليكون علميا باعتقاد ذلك نصب القرينة الصارفة عن الحقيقة أو لا يشترط وقد يفهم الثاني لان الشرط وجود
 قرينة لانصبها واعتقاد الخطاب ما ذكر فيجعل قرينة صارفة ولعل الاوجه الأول إذا نظر خلافه
 فليست بل ولو كان الخطاب متردفا في اعتقاد المتكلم هل هو إضافة الإثبات له أو لغيره فهل يكون الاستدال
 حقيقة أو مجازا يمكن أن يقال حقيقة الأولى قرينة صارفة فظاهر حاله حيث أن الاستدال هو فليست بل اه
 سم والمفهوم من كلام القنري وغيره هو صرح به الشواحي وغيره أنه يشترط نصب القرينة **(قوله نحو قول)**
(الجاهل) المراد به الكافر كما هو خذ من سم ويؤخذ أيضا من مقابلته المؤمن فالمراد بالجاهل بالوثر القادر وهو
 الذي نسب الفعل لتعريفه تعالى وكسب أيضا قوله نحو قول الجاهل أثبت الراسع البقل هو واضح إذا كان
 الخطاب يعلم حاله كان خاطبا به لا يعرف حاله أو مؤمنا كذلك أما إذا كان الخطاب يعتقد خلاف حال
 المتكلم بان اعتقاده مؤمن فينبغي أن يكون مجازا لأنه المفهوم من ظاهر حاله وهل يشترط كون المتكلم
 عالما به ما تقدم ولوردد الخطاب في اعتقاد المتكلم نفسه ما تقدم أيضا اه سم وبعبارة القنري فينبغي أن
 يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من الخطاب لئلا يجعل على الجواز **(قوله الراسع)** فيجمل أن
 يراد بالخطاب وأن يراد به زمن الراسع وهو التبادر **(قوله فقط)** أي لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا في
 الظاهر كما يشهد به آخر كلامه اه عبدالحكيم **(قوله بان لا يعرف حاله)** أي خطابا لا يعرف ذلك الخطاب
 حال ذلك المعترف وهو أي المعترف بغيره فافهم اه في الخ والمدار على الاختفاء كما هو في القنري فقول له

بان لا ينصب القرينة شغلي أنه غير
 ماهوه في اعتقاده ومعنى
 كونه أن معناه قائم به
 ووصفه وحقه أن يستد
 اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى
 أو لغيره وسواء كان صادرا عنه
 واختاره كضرب أو لا كرض
 ومات فافهم الحقيقة
 العقلية على ما يشمله
 التعريف أربعة الأول
 ما يطابق الواقع والاعتقاد
 جميعا كقول المؤمن أثبت
 الله البقل والثاني ما يطابق
 الاعتقاد فقط فهو
 الجاهل أثبت الراسع البقل
 والثالث ما يطابق الواقع
 فقط كقول المعترف لمن
 لا يعرف حاله وهو محتفيا
 عنه خلق الله الافعال

(قوله أدبر الامر أي النصب)
 أي نصب القرينة
 وملاحظتها وانما يفسر الامر
 بالنصب دون كون اللفظ
 مجازا لثلاثتهم اه في
 وحسدت القرينة وجب
 الجواز وان لم ينصب المتكلم
(قوله الآن يظهر خلافه)
 أي خلاف هذا الترجي
(قوله والمفهوم من كلام)
(القنري الخ) فسد بذلك
 تعقب قول سم لكن هل
 شرط الخ تدبر

كلاهما هذا المثال متروك في المتن
(و) الرابع ما لا يطاق الواقع
ولا الاعتقاد نحو (قوله) جاء
زبدوانت) أي والخال لك
خامة (تعلم أنه لم يبيح) دون
المخاطب أدلوه على المخاطب
أي السامعين كونه حقيقة
بل هو أن يكون المتكلم قد
جعل علم السامع بأنه لم يبيح
قرينة على أنه لم يرد ظاهره
فلا يكون الاستناد إلى ما هو
له عند المتكلم في الظاهر
(ومنه) أي سن الاستناد
(بماز عقل) وبسعي مجازا
حكيا ومجازا في الالباب
ولست أدا مجازيا (وهو)
استاده أي استاد الفعل
أو معناده (إلى الملايس) أي
لفعل أو معناده (فقد ما هو له)
أي غير الملايس التي ذلك
الفعل أو معناده

(قوله) أن عدم إرادة الظاهر
أي الذي ينصب عليه هذه
القرينة (قوله) فلا توهم
الخ) أي ففقدت قوله وهذا
الثالث الخ يدفع هذا التوهم
وقوله بكون المقام الرابع
للتوهم وقوله فان لم يصف
الخ) الرابع لتفي التوهم (قوله)
أخذه من تقديم الاستدلال
أي على المسند الفعلي وقوله
لأنه فيبدأ الخ عبارة قصد
الحكم فان تقدم المسند
إليه على المسند الفعلي قد
يقصد المحصر (قوله) في أمر
تفلي أي في متعلق أمر الخ

لا يعرف حاله ليس قيدا أم لا إذ لا يخفى حاله بل أظهرها كان الظاهر قرينة على أن قوله مجاز عقلي من الاستناد
إلى السبب وهو القائل تعالى في زعمه لا يحجز عن الأقدار والتكليف كائينما أدقوه حينئذ يكون فيسب مجازا في
الطرف وهو لا ينافي الحقيقة العقلية فالأولى بقاء الخلق على معنوه وجعله من باب الاستناد إلى السبب
ليكون مجازا عقليا فيصيح الاختراز عنه تأمل وكتب أيضا قوله لن لا يعرف حاله وهو يحفظ ما منه قال القنري
لا ينفى أن القيد الثاني يكتفي في كون الكلام بالذ كور حقيقة لأن المعنى إذا أنفي حاله عن المخاطب وقال
خلق الله الأفعال لا ينصب قرينة على عدم إرادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم في
نفس الأمر أم لا وكان مراده لن لا يعرف حاله في اعتقاده لأن لا يعرف حاله في نفس الأمر اه وقوله
سواء عرف الخ أقول كل وجه ذلك أن معرفته مع قصد إخفاء حاله لا ينفى قرينة على عدم إرادة الظاهر
أن عدم إرادة الظاهر بنافه قصد إخفاء حاله اه سم ثم قال في أمنا ما حال المعنى ذلك لن يعرف حاله ولن
لا يعرف ما يزن أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حاله واحدة ولا مانع منه بالنظر لشخصين وكتب
على قوله في اعتقاده ما منه أي المتكلم (قوله) كاهما) أي الاختيارية والاضطرارية (قوله) متروك في المتن)
فلا توهم من عدم ذكر ما من الحقيقة العقلية منصرف في الأقسام الثلاثة بكون المقام مقام البيان فان
للمنفرد في الإيضاح بان الحقيقة العقلية أربعة أضرب وأوردنا مثله الأربعة وعندي أن هذا المثال
مستدرك في المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله وأنت تعلم أنه لم يبيح وأنت تعتقد أنه لم يبيح سواء كان
مطابقا للواقع أم لا فيكون مثلا للقسامين ما لا يطاق شيئا منهم ما لا يطاق الواقع دون الاعتقاد والشارح سم
الإيضاح حيث صرح فيه بأن الرابع الأقوال الكاذبة التي يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وأنت تعلم أن
الافتقار للمتن الاختصار والاندراج اه عبد الحكيم (قوله) نحو قولك (جاء زيد الخ) أي فهو من الحقيقة ولو لم
يطابق واحد منهم ما لا مله له فمما يظهر من حال المتكلم ولا ينافي ذلك كونه كذبا لأن الكذب لا ينافي
الحقيقة انظر ع (قوله) خاصة) أخذه من تقديم المسند إليه لأنه يقصد الاختصاص فهو أخص في
ساحتك (قوله) دون المخاطب أدلوه على المخاطب الخ) فيه أن المخاطب إذا لم يكن عالما بأنه لم يبيح يجوز أن
يكون عالما بأن المتكلم اعتقده أنه لم يبيح ويحصل المتكلم ذلك الاعتقاد من المخاطب قرينة صراحة فالثالث
حينئذ مجاز وجود القرينة الصريحة أعني اعتقاد المخاطب علم المتكلم أنه لم يبيح ولا دخل في القرينة
لكون المخاطب أيضا عالما بأنه لم يبيح موافقا للمتكلم أقام الحفيد (قوله) أدلوه على الخ) أي وعلم المتكلم أن
المخاطب يعلم ذلك واللام يجوز أن يكون مجازا لعدم تأني جعل المتكلم علم السامع قرينة (قوله) بل هو أن يكون
المتكلم قد جعل علم السامع الخ) أي فيكون مجازا عقليا كان الاستناد إلى ذي هذا المثال الملايس كما
في المطول كان كان زيدا سابقي في جاني حقيقة أي ويجوز أن المتكلم يجعل علم السامع قرينة
على ذلك فيكون من الحقيقة العقلية الكاذبة كافي صورة عدم علم المخاطب بأن زيدا لم يبيح أو جعله قرينة
وليس ثم لملايس فهو على اعتقاده ولا يبعد الحقيقة لهذا الجعل ولأن المجاز لعدم العلاقة (قوله) فلا
يكون الاستناد الخ) أي فيكون مجازا اه سم أي أن كان الاستناد لملايس (قوله) مجاز عقلي) لأن التصور في
أمر معقول بذلك بالفعل وهو الاستناد بخلاف المجاز القوي فانه في أمر تفلي وهو أن هذا اللفظ لم يوضع
لهذا المعنى اه بس وقوله مجازا حكيا أي منسوبا إلى حكم العقل والحكم الذي هو أمر تفلي أقرا دوا أغلب
أو إلى النسبة بأن زيدا لم يبيح مطلق النسبة اه عبد الحكيم وكتب على قوله أقرا دوا منه أي المجاز العقلي
لأنه كائن على الاستناد إلى النسبة الإضافية والافاعية أيضا وكتب على قوله مطلق النسبة ما منه أي لا
خصوص النسبة التامة التي هي الاستناد (قوله) ومجازا في الالباب) أي الانتساب والافاق فيشمل
الإيجاب والتفلي اه بس نحو قوله صحت بحادثهم أو خص بالاثبات لكونه في التفلي قرعة في الالباب كافي
عبد الحكيم والقنري وقوله واستنادا مجازيا قال ع ق نسبة إلى المجاز يعني المصدر لأن الاستناد جازيه
المتكلم حقيقته وأوصله إلى غيره (قوله) إلى الملايس) المناسب لقوله فيما يأتي بلباس الفاعل والمفعول الخ

فتح الباهوان جازا الكسر أيضا لأن الملازمة من الجائز (قوله مبني) أي مستندة حقيقة (قوله)
 يعني غير الفاعل) انما يحتاج لذلك لان الضمير المحرور في كل من قوله وهو اسناده وقوله الى ملابس له
 وقوله ما هو له راجع لفعل أو معناه أي لأحد الامرين كجوه قضية أو فاعلي اسنادا أحد الامرين الى
 ملابس لاحدهما ذلك الملابس غير الملابس الذي أحد الامرين لم يفسد على الاسناد في ضرب بدلنا
 للفاعل أنه اسناد لأحد الامرين وهو الفعل الى الملابس لاحدا الامرين وهو زيد غير الملابس الذي أحد
 الامرين وهو معنى الفعل في قولنا مضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازا وليس كذلك له يس وكس
 أيضا قوله يعني الخ أي فكلامه على التوزيع ولما كان في كلام المصنف خفاء وإيهام كما بينه يس قال
 يعني وقوله وسوا الخ يشمل الاقسام الاربع المتقدمة فلما تجرى في المجاز باعتبار حال المخاطب والتكلم
 مثال ما طابق الواقع والاعتقاد قول المؤمن أنت الله البقل لمن يعتقد أنه يضيف الابيات للربيع وعلم
 القائل بذلك ومثال ما طابق الاعتقاد فقط قول الجاهل أنت الربيع البقل لمن يعتقد أن ذلك القائل
 يضيف الابيات لله وعلمه بالقائل ومثال ما طابق الواقع فقط قول المعتزل خلق الله الانفال كما لم يعرف
 حاله على ما تقدم ومثال ما لم يطابق شيئا مما هو قول الجاهل دعوات تعلم أنه لم يجز وكذلك يعلم مخاطبا أنه
 لم يجز وجعل التكلم علم المخاطب ثم شئ أنه لم يرد حقيقة هذا الاسناد على ما تقدم بقدر وكس على
 قوله الفاعل مانه أي الحقيقي (قوله وبهذا) أي التعميم في غير ما هو له سم وكس أيضا قوله بهذا
 سقط الخ فإنه حيث أريد المعنى الاعين الغير في الواقع والغير عند التكلم ما رقبه بتأول تحتها إليه أي
 بالنسبة لبعض افراد وهو الغير في الواقع ودخل فيعمل قول الجاهل المذكور اه سم أي بما كان الاسناد
 اليه غير عند التكلم في الظاهر (قوله فلا حاجة الخ) أي لانه انما يكون كذلك مرة ثم فهو يتضمن
 اعتبارها اه سم (قوله خرج عن الخ) أي لانه نفس ما هو له (قوله الى السبب) أي وهو الله تعالى
 على زعمه لانه يعتقد أن الفاعل الحقيقي هو الربيع وان الله سبب (قوله بتأول) اليه يعني مع وكس
 أيضا قوله بتأول التأول يفعل من آل الى كذا رجع اليموعناه تطلب المال وهو حقيقة الكلام التي يؤل
 هو الهوا تطلب لشيئا انما يكون بالليل والامارة وذلك نصب القرينة على أن المراد غير الظاهر يعني أن
 المجاز العقلي اسناد لشيء الى ملابس غير ما هو له كون الاسناد ملجبا لكونه تطلب السامع في حقيقة
 الكلام قل هو والقرينة الخ ارا متخلاف الظاهر وهذا بناء على أن التأول من السامع اه ملخصان
 ع ق ولما جعل ع ق المالك حقيقة الكلام لاحقة للاسناد لم يمتحج الى زيادة الموضع التطلب من جهة
 العقل لادخال الاسناد الذي لاحقة له نحو أقدمي بلك حتى على فلان كما صنع الشارح فان الكلام
 المتشغل على هذا الاسناد المجازي له حقيقة وهو قدمت بلك حتى على فلان ويحمل كما في ع ق أيضا
 أن التأول من التكلم هو أقرب الى القول بالشارح بصدوحاصله أن ينصب الخ وانسب بكون الاسناد
 المذكور في التعريف من التكلم ومعنى تطلب الحقيقة أو الموضع التفاه الى ما ذكره ينصب قرينة على
 ارادة خلاف الظاهر (قوله متعلق بانداه) أي على الاستقرار بأن يكون مقصود مصدر مخدوف أي اسنادا
 ملتصبا بتأول اه حفيد على المطول (قوله تطلب) اختاره على طلب لازدواج التأول من عبد الحكيم
 (قوله ما يؤول اليه) الضمير في يؤول راجع الى الاسناد المجازي وفي اليه راجع الى ما فكان الواجب الاراز
 على مذهب الصريين لأن الصلة جرت على غير ما هي (قوله من الحقيقة) يان لها الى فيما نحن فيها ذالا
 يكون تأول كل شيء تطلب حقيقته وهذا اذا كان المجاز حقيقة كما في أنت الربيع البقل فان التأول فيه
 تطلب حقيقة وهو الاسناد الى ما هو له أي أنت الله البقل في الربيع وقوله والموضع عطف على الحقيقة
 أي طلب ما يؤول اليه ذلك الاسناد من جهة العقل وهذا اذا لم يكن له حقيقة كما في أقدمي بلك حتى
 عليك فإنه لاحقة لهذا المجاز لعدم الفاعل للاقدام لاصوهم ولكن لم يحمل من جهة العقل وهو التقدم
 الحق وسبب عقيقته وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه يلزم المجاز العقلي أن يكون له حقيقة اه

مبني في معنى غير الفاعل في المبني
 للفاعل وغير المفعول به في
 المبني للفعل سواء كان ذلك
 الغير غيرا في الواقع أو عند
 التكلم في الظاهر وبهم اسقط
 ما قيل لمان أن أراد غير ما هو له
 عند التكلم في الظاهر فلا
 حاجة الى قوله بتأول وهو
 ظاهر وان أراد غير ما هو له
 في الواقع خرج عنه مثل
 قول الجاهل أنت الله البقل
 مجازا باعتبار الاسناد الى
 السبب (تأول) متعلق
 بانداه ومعنى التأول
 تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة

(قوله فيلزم أن يكون مجازا)
 أي فيكون التعريف غير
 مانع وفيه نظر لان قوله بتأول
 يخص ما ذكر (قوله له حقيقة
 وهو قدمت الخ) أي هذا
 الكلام الثاني يقال انه
 حقيقة للكلام الاول أي
 انه فقط حقيق في المعنى
 الذي هو مراد من الكلام
 الاول ولا يقال ان الاسناد
 الذي فيه حقيقة الاسناد
 الذي في الاول اذ لا يكون
 كذلك الا لانا كان المسند
 واحدا مع مختلفيهما (قوله)
 لازدواج التأول ولا شعار
 بأن الطلب يلزم أن يكون
 واقعا بل يتكفي بمجرد اعتقاد
 أنه حقيقة أو موعودا وان
 لم يطلب

عبد الحكيم وقوله عطف على الحقيقة الاولى عطف على ما تلازم تكرار قوله الذي يقول البسه على عطفه
 على الحقيقة وقوله الشيخ أي بما لظاهر وسيجي هذا الكلام قبيل قول المصنف وأتكره السكاكي وعبارة
 الحفيد على المطلوب قبيل التفصيل اشارة الى أن الجواز لا يستلزم الحقيقة عند الشيخ وفيه أن الموضع الذي
 يؤول اليه الاستناد هو الحقيقة وان نظر الى أن طلب أمر لا يستلزم وجوده فاذا قسم الأول كافي وقد أشار
 قدس سره في الحاشية الى أن التفصيل باعتبار أن المال لاذخود في نفسه التأول يحتمل أن يكون مصدر
 ميبا بمعنى اسم المفعول ويحتمل أن يكون اسم مكان وأنت خبير بأن ذلك ينبغي أن يكون المال
 مذكور في نفسه التأول على الأجل والاحتمال لكن المذكور في الصحاح والتاج وغيرهما أن التأول
 الذي لا حقيقة له وأن لا يجعل الموضع هو الحقيقة بل مرتبة الاستناد عند العقل وأن حاله أن السند
 فيمفعول الاستناد به كذا في سم ولأن تقول أيضا المراد بالحقيقة حقيقة اسناد السند للمذكور في
 الكلام وذلك الموضع معنى الحقيقة كما سند القدم في قلعت بذلك حتى عليك ليس حقيقة اسناد
 السند للمذكور في الكلام وهو الاقدام بل حقيقة اسناد مسند آخر وهو القدم فنامل وكتب ايضا على
 قوله من الحقيقة ما تنسب أي حقيقة الاسناد **(قوله أو الموضع)** أي وأطلب الموضع الذي الخ والمراد
 بالموضع المعنى المناسب اسناد مجازي الذي يؤول اليه الاسناد المجازي أي من جهة العقل أي يرجع اليه
 ويكون هو المقصود منه كالقدم المناسب لا قدم في قولك أقدمني بذلك حتى على زيد وهكذا كل
 اسناد مجازي لا حقيقة له لم يتحقق الفاعل أي تحقق استعماله وقصدته على ما سبق في **(قوله من)**
 العقل من ابتدائية أي حال كون ذلك الموضع كائن من جهة العقل اه فتري **(قوله واصله)** أي التأول
 وكتب ايضا قوله واصله أي اتصل على طريق الزوم من التأول المفسر بحسب فان قلت لا لزوم لجواز
 ملاحظة الحقيقة من غير نصب قرينة قلت المراد ملاحظة معتقبا اه سم وكتب ايضا قوله واصله الخ
 أي أن معناه الحقيقي ماذ كونه واصله على سبيل الكناية تصب القرينة لأن طلب ما يؤول اليه رد يف وتابع
 لنصب القرينة أي وجودها المعروف أن مدار النصب هو وجوده فلو قلنا عبد الحكيم وقوله أي وجودها
 منسب لكون التأول من السامع تأمل **(قوله أن نصب قرينة)** ولا يشكر مع قول المصنف لا في ولا في
 من قرينة ما يأتي بوظيفة تقسيم القرينة على لفظية ومعنوية ولم يدع العلاقة في التأول لتقدم الاشارة
 إليها في قوله الى ملابس فأن دفع ما في الحفيد **(قوله أي للفاعل)** أي أو معناه واقتصر على الفعل لأنه الأصل
 فان قلت ما المانع من أن يراد الفعل القوي أي الحدث فينحل الجميع قلت المانع من فتحه لما سبق من
 قوله اسناد الفعل أو معناه لأنه صريح في أن المراد الاصطلاح والازم استدراك قوله أو معناه لا يقال
 من جهة ما في معنى الفعل المصدر وقد عدا المصنف المصدر من جهة الملابس فإزيم حيثما ملازمة المصدر
 للمصدر لا تقول الزوم مجموع لجواز استثناء المصدر بقرينة ما سبق أو يكون الكلام على التوزيع
 فقوله أو المصدر أي في غير المصدر على أنه قد تصق ملازمة المصدر للمصدر كافي فقلت أعجبت قتل ضربك
(قوله لتعريفين) لذكرا ملابس الذي هو والملابس التي ليس هو **(قوله أي مختلفة)** أي بعضها
 ماهوة وبعضها غير ماهوة اه أطول **(قوله جمع شئت)** أي قطا بقتا الصفة الموصوف **(قوله يلبس)**
 الفاعل) لقيامه بمفعول لوقوعه عليه والمصدر لكونه بمنزلة مفعول الزمان لكونه بمنزلة مفعول
 أول الزم وجوده المكان لكونه لازم وجوده والسبب لخصوه اه سم وكتب ايضا على قوله يلبس الخ
 ما مضى استئناف ياتي **(قوله الفاعل)** أي الحقيقي **(قوله أو المفعول به)** ينبغي أن يستثنى منه المفعول الثاني
 من باب علت والتلخيص باب علت اه أطول والمراد بالفعل بما يشمل ما يتعدى اليه الفعل بحرف
 الجز فان اسناد الفعل الجوهري اليه حقيقة فهو موزن بزيادة في المطول ويبحث فيه القرينة بلزوم ما ذكره
 الزمان والمكان والسبب لأن الكل مفعول بالواسطة ويلا به الفعل بواسطة الحرف فأى حاجتي الى

أو الموضع الذي يؤول اليه من
 العقل واصله أن نصب
 قرينة صارفة عن أن يكون
 الاستناد الى ماهوة (وله) أي
 للفعل وهذا اشارة الى
 تفصيل وتحقيق للتعريفين
 (ملابس شتى) أي مختلفة
 جميع شئت كمرضى
 ومرضى (يلابس الفاعل
 والمفعول به)

(قوله الاولى عطفه الخ) وقد
 يجب بانه ذكره ليلحق به
 قوله من العقل فانه على رأى
 عبد الحكيم متعلق يؤول
 لا يتطلب ولا يمحذوف حال
 أو ضمني من الموضع احضنا
 لكن المتبادر من كلام عبد
 الحكيم حيث قال لكونه
 محل من جهة العقل أن من
 الفعل حال أو صفة من الموضع
(قوله لتفصيل اشارة الخ)
 أي لا نقوله فيه أو الموضع
 لا يدل الجواز الذي لا حقيقة
 له **(قوله لا نطلب ما يؤول)**
 اليه رد يف أي طلب
 السامع ما يؤول اليه الاستناد
 المجازي رد يف وتابع لوجود
 القرينة أولها القرينة لما
 طلب السامع ماذ كر هذا
 على ما يأتي في الشئ والظاهر
 ما يأتي عن عبد الحكيم أن
 المراد طلب التكميل ما يؤول
 اليه الاستناد المجازي رد يف
 وتابع لوجود القرينة عنده

أفردا الآن يقال التكتف في التصريح ازالة الغلظة **(قوله والمصدر)** أي المفعول المطلق وجه هذا ظهر أن المراد باللبسات اللباسات الاصطلاحية انظر عبد الحكيم **(قوله والسبب)** أراد به ما هو أهم من المفعول له اه حفيد على المطول **(قوله ونحوه)** من المستثنى والتميز اه عبد الحكيم وكتب أيضا مائتة أجاز الكسائي نيباة التميز عن الفاعل لكونه في الأصل فاعلا قال في طلبه زيد بن فضال طيب نفس كذا في الرضى اه حفيد على المطول **(قوله لا يسند اليها)** أي مع قائمها على معانيه المقصود هنا أن معنى المصاحبة المستفادة من نصب المفعول معه لا يفهم فيما إذا رفع أو أسند إليه الفعل وقس عليه الباقي فلا يراد أنه قد يسند اليها الفعل كما إذا قلت في جاد الأمير والجيش جاد الجيش ونحو ذلك **(قوله فاستدال على الفاعل)** المراد الفاعل هنا الفاعل الحقيقي أي الذي يحق الاستناد أن يكون إليه لا الخوض والالكان مثل أنت الرضيع البقل وبني الأمير المدينه حقيقة عقلية فأفاده السراحي **(قوله يعني الخ)** لما كان ظاهر كلامه غير صحيح لأن ظاهره إلى الفاعل إذا كان مبنيا للفاعل أو المفعول أو إلى المفعول به إذا كان مبنيا لاحدهما مطلقا فيقتضي أمّا إذا أسند الفعل المبني للفاعل إلى المفعول به أو العكس كان حقيقة مع أنه مجاز أشار بهذا العناية إلى أن كلامه على التوزيع تأمل **(قوله من الأمثلة)** الحقيقة لا الاستناد إلى الفاعل أو المفعول حتى يرد عليه أي المصنف أنه بذكره سابقا مثلا لا يسند المبني للمفعول إلى المفعول اه عبد الحكيم **(قوله وإلى غيرهما الخ)** قد ذكر المصنف أمثلة للمجاز لا استناد الفعل المصدر ولم يذكر من أمثلة للمجاز لا استناد الفعل المجهول للأوحد أي سبل مقيم فإنه استند به معنى الفعل المجهول إلى الفاعل فتقول لا يسند إلى المصدر لا يكون إلا مجازا نحو ضرب ضرب شديد وأسند إلى الزمان والمكان أن كان توسط في مفعولة أو مفعولة فهو حقيقة فنحو ضرب في النار في يوم الجمعة وإن كان على الاتساع أجاز ثم ما جرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليها كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة والنار والمفعول به لا يسند إليه الفعل المجهول وأسند إلى السبب الغير المفعول به مجازا فلا جمل أخرج أسناد المجهول إلى المكان والزمان بتوسط في قيد قوله وإلى غيرهما مقوله للابسة ولم تعرض لسخونة الحقيقة لظهوره وقديقال في صورته لا يسند بتوسط في مفعولة أو مفعولة لا استناد إلى مصدر الفعل حقيقة فإن معنى قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي النار أوقع الضرب فيه فافهم اه عبد الحكيم وكتب على قوله والمفعول به لا يسند إليه الفعل المجهول مانعه مما يجزى بالإلام فنحو ضرب للتأديب والالكان مثل جلس في النار **(قوله يعني الخ)** لما كان ظاهر كلامه موهم أنه إذا أسند الفعل المبني للفاعل إلى المفعول به أو العكس لا يكون مجازا بل حقيقة فلا يصدق على ذلك أنه أسند إلى غيرهما مع أنه مجاز أشار بهذا العناية إلى أن كلامه على التوزيع قائم **(قوله غير الفاعل)** من المفعول والأربعة بعده وقوله غير المفعول أي من الفاعل والأربعة الأخيرة فنحو والمجاز عشر تمثل لسته منها **(قوله للابسة)** فيه اشارت إلى أن علاقة هذا المجرز للابسة أي المشبهة في الملبسة كما أعاره للشارح والقرينة في جميع الأمثلة الأربعة الاستحالة العقلية التي في الأمير المدينه فالقرينة في الاستحالة العادية لا يقال حيث كانت علاقته المشابهة كان من الاستحالة لا تقول الاستحالة لفظا استعمال في غير ما وضعه والاسناد ليس بلفظا وقع من تسيمته مستعاره ليس المراد منه الاستعارة اصطلاحا قبل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظي كما تقرر بعضهم وبعضه في عبد الحكيم وعق وكتب أيضا على قوله للابسة مانعه أي لا لاحظنا كما أشار إليه الشارح بقوله لأجل الخ وكتب أيضا مانعه مخرج الاسناد إلى غير ما هو له للابسة فهو غلط **(قوله)** يعني لأجل أن ذلك الخ يظهر أن العلاقة للابسة بين المسند إليه الحقيقي والمسند إليه المجازي وهو ما ذهب إليه صاحب الكشاف فيدخل في تعريف المجرز العقلي وصفه الشيء وصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكم وظاهر كلام المصنف كما يتبادر من التعريف وقوله وله ملبسات شتى الخ أن الاعتبار ملبسة المسند إلى المسند إليه المجزى فخرج حماد فإن المنبى للفاعل قد أسند إلى المفعول لكن لا إلى المفعول الذي يلبسه ذلك المسند بل فعل آخر من أفعاله مثل أنشأت الكتاب فيحتاج إلى تعميم الملبسة وجعلها أهم من

والصدر والزمان والمكان والسبب) لا يتعرض للفعل معه والحال ونحوهما لأن الفعل لا يسند إليها فاستدال على الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنيا إلى الفاعل أو المفعول به أي الفاعل أو المفعول به يعني أن أسنده إلى الفاعل إذا كان مبنيا لفاعل أو إلى المفعول به إذا كان مبنيا لفاعل كان مبنيا للمفعول (حقيقة كاسم) من الأمثلة (و) اسند (إلى غيرهما) أي غير الفاعل أو المفعول به يعني غير الفاعل في المنبى للفاعل وغير المفعول به في المنبى للفعول (للابسة) يعني لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملبسة الفعل (مجاز)

(قوله ما هو أهم من المفعول له) فيدخل في العمل المدينه للأمير وشره تأديبا ويصح الاسناد إلى ذلك نحو في الأمير المدينه وشره التاديب (قوله المراد بالفاعل هنا الفاعل الحقيقي) يومه أنه غير مقيد فيما شئت بذلك وليس كذلك وصرح الحق سابقا بالتقيد فتنبه (قوله لا يسند الفعل للعلم) لعله أراد بالفصل ما يشمل ما في معناه ولو كان ما جاء

كقولهم عيشة راضية فيما
 بنى القاعل وأسند إلى
 المفعول به إذا عيشة مرضية
 (وسيل مضم) في عكسه
 أعني فيما بنى المفعول وأسند
 إلى القاعل لأن السبل هو
 الذي يضم أي جلا من
 أغمت الآله أي سلاها من
 (وشعر شاعر) في المصدر
 والاولى التثنية بنحو جد
 جيته لأن الشعر هنا يعني
 المفعول (ومناه صائم) في
 الزمان (ونهر جار) في المكان
 لأن الشخص صائم في
 النهار والمجاور في النهار
 (وحي الأسير المدينة) في
 السبب وينبغي أن يعطى أن
 الجزار العتيق يجرى في
 النسيئة الغير الاسنادية أيضا
 من الاضائية والانعاقية
 نحو أعجبت انابت الريح
 القبل وجرى النهار قال
 الله تعالى شقاق بينهما ومكر
 الليل والنهار ونحو ثومت
 الليل وأجرى النهار قاله
 فعلى ولا تطيعوا أمر المسرفين
 والتعريف المذكور انما هو
 للاستنادي اللهم الآن يراد
 بالاستناد مطلق النسبة وهما
 مباحث نفسة وعضائها
 الشرح (وقولنا) في التعريف
 (بأن أول يخرج نحو موامر من
 قول الجاهل) أنت
 الريح البقل رايها
 الانبات من الريح فان هذا
 الاسنادون كانا في غيرا
 هولة في الواقع لكن لا تأول
 فيه لانه مراده ومعتقده
 وكذا شق الطبيب المرض
 ونحو ذلك فقوله تأول
 يضمن ذلك كما

أن تكون بواسطة أولا وما ذكر من قبل الاول اذ قال هو حكيم في كتابه وكان الاولى تفسيره الى اضافة
 ظاهر كلام المصنف كذا في يس ثم نقل عبارة المصنف في اوضحها الموافقة لمذهب صاحب الكشف
 ونصها واستاده الى غيرهما لاضاهة لما هو في ملازمة الفعل مجاز اه ولا يعدل كلام المصنف هنا
 عليه بل هو الاول (قوله) كقولهم أي كاستناد في قولهم (قوله) كقولهم عيشة راضية قال في الاطول ثم
 أشار الى أمثلة أقسام الجواز بل شواهد على ترتيب ذكرها كما هو مستفيض دائر على السنة البغاه اه
 وقوله أمثلة أقسام الجواز لعل المراد أمثلة غالب أقسامه اذ لم يعلل لجميع أقسام استناد البنى الجواز بل انما
 مثل واحد منها فقط وهو سيل مضم وكتب أيضا قوله عيشة راضية الشاهد في راضية لأن الجواز انما يعتبر
 بين راضية والضمير المستتر فيم الاين عيشة راضية اذ الجواز لا يكون بين المبتدأ والخبر ولا بين المنعوت
 والنعته عند المصنف بل واسطة لاحقة ولا يجوز كما هو هكذا الأمثلة بعده (قوله) فيما كأنه سال من
 قولهم المذكور على حذف والتقدير كأنه فيما بنى مسنده للفاعل الخ على أن التفسير من ظرفية لخاص
 في العام (قوله) وأسند إلى المفعول به أي الحقيقي والافعال السند اليه هنا فاعل نحوى (قوله) وأسند إلى
 الفاعل أي الحقيقي والافعال السند اليه هنا نائب فاعل (قوله) من أغمت راجع لقولهم مضم والاحسن من
 أقدم الماده الى تدبر (قوله) في المصدر أي فيما بنى الفاعل وأسند إلى المصدر وكذا يقال فيما بنى (قوله) جذ
 (جذ) لأن حق جذان يسند الى صاحب الجذ لا الى الجذ نفسه لكنه أمثلة للملازمة الجذ يدرك مضموعه
 اه يس (قوله) لأن الشعر هنا يعني المفعول أي بحسب المعنى المتعارف المتبادر وان مضم على المصدرى
 أيضا قلنا قال الاول اه عبد الحكيم (قوله) بمعنى المفعول أي فيكون داخل في ذلك نحو عيشة راضية اه
 يرى (قوله) وينبغي شروع في بيان اعتراض على المصنف بكون تعريفه غير جامع (قوله) يجرى في
 النسبة الغير الاسنادية واذا جرى في ذلك جرت الحقيقة العقلية فيه أيضا فلا يختص الحقيقة ولا الجواز
 بالنسبة الاسنادية كما هو كلام المصنف اه يس (قوله) والاضائية وهي نسبة الفعل الى المفعول فان
 الفصل التعدى واقع على المفعول أي متعلق به (قوله) انابت الريح وجرى النهار الخ أي بناء على أن
 الاضافة بمعنى اللام ولو جعلت الاضافة بمعنى في فلا يكون مجازا بل حقيقة والحاصل أنه لا يمتنع النقل
 الى قصد التكلم ونفس الامر فان كل ما قصد من اسباب حسب نفس الامر حقيقة والافعال اه يس
 (قوله) شقاق بينهما الأصل شقاق الزوجين بينهما وقوله ومكر الليل والنهار الأصل المكرفهما وما تقدم
 أمثلة للنسبة الاضائية وأشار الى أمثلة النسبة الاضائية بقوله ونحو الخ ولهذا أعاد لفظ نحو وقوله فومت
 الليل وأجرى النهار الأصل ثومت في الليل وأجرى به في النهار وقوله ولا تطيعوا أمر المسرفين الأصل
 لا تطيعوا المسرفين في أمرهم فحذف في هذا الأمثلة كما هو ماحق الفعل أن يقع عليه وأوقع على غيره تأمل
 (قوله) اللهم الآن يراد الخ أي فيكون مجازا من سلام باب إطلاق القيد على المطلق كما إطلاق الرمن على
 الاتف فان الاسناد هو النسبة التامة بين المسند والمستند اليه فاستعمل في مطلق النسبة تامة أو ناقصة بين
 الطرفين أو بين المسند والمفعول (قوله) الآن يراد بالاسناد الخ أو قول الاضافة والتعلق بالاسناد لضعفهما
 استنادا فان في الاطول والمجاور ان تكلف في التعريف (قوله) مطلق النسبة) ولا يرد ما قيل انه يلزم أن
 تكون النسبة الاضائية في ضرب من زيادة مجاز الكون نسبته الى الفاعل الى المفعول لأن تلك النسبة
 ليست للاضائية اه من عبد الحكيم (قوله) وقولنا الخ فان قلت ههنا سورت ترتيب هو أم آخر فاستقيود
 الحد من قوله هو ملاسبت شتى قلت ليس كما زعمت اذ قوله هو ملاسبت شتى تبين الحد وتحقيق لغناه
 فينبغي أن لا يتخلل بينهما من الحد كلام آخر فاوله ونذكر فاستقيود الحد الحاصل هو الترتيب اه شراوى
 اه سم (قوله) لانه مراده ومعتقده أي فيكون حقيقة لا مجازا اه سم (قوله) وكذا شق الخ أي من الجاهل
 أيضا (قوله) ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع اه سم وكتب أيضا قوله ونحو ذلك أي كآورى
 الما أو شيع الطعام وقطعت السكين ونحوها قال استناد في الجميع اذ صدرت من الجاهل حقيقة عقلية

(كما استدلل) يعني تمام يعلم
ولم يستدل بشيء على أنه لم
يرد ظاهره مثل الاستدلال
(على أننا سنلحقه) إلى
جذب اليبالي (في قول أبي
الجم ميزعنه) أي عن
الرامس (فتبعنا عن فتوح)
هو الشعر المجمع في غلوص
الرامس (جذب اليبالي) أي
مضيا واختلافها

(قوله لا يعتقد لا يعتقد الخ
أي خصوص هذا الاحتمال
لا يدخل في افتقاره إذ
يحصل الاتفاق المذكور
معهم وغيره كاعتقاده
سم) قوله لا يقال المراد
الفداة للخالخ) أي
فالمراد لليبالي والمقدم
للكبر هو الراس الذي هو
الفدوة والعنى بمعنى القيل
والتهليل لا ركه فله بعض
مشايخنا (قوله مطلقا) أي
علويا أو سفليا وقوله في
عالمنا أي السفلى (قوله في
صورة الاستدلال إلى الدهر)
يفني عنه قوله وأما اسناد
الحوادث إليه (قوله
وسمى بذلك المصنف)
أي في قوله وسدور من
الموحد الخ (قوله وسعده)
الاطول متعلقا بالخ) أي جملة
مرتبطة بالمعنى والمعنى
اننا نتكلم في الاستدلال
في التصديق لهذا (قوله المعنى
الغزوي) وهو مطلق الاستدلال
لشيء ولو يدعى بالاستدلال
وكلامهم أن كل استدلال
من البديهييات ليس كذلك

الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر لأنه قد لا يعتقد الظاهر ولا ينصب قرينة فيجب عن
الاول بأن المراد احتمال ذلك احتمال الاعتقاد لا اعتبار بالقرينة لا اعتبار بالاحتمال وعن الثاني بأن الاعتبار
هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لا نفس الأمر فلا أثر لذلك الاحتمال اه يس وكتب أيضا قوله لا احتمال
أن يكون معتقدا للظاهر هذا الاحتمال بعيد جدا لأن كون كذا الفدوة والمعنى موجب للشيب معهما
للكبر على ما يتلوه أحنن الحقين والبطلين لا يقال المراد الفدوة الكسرة والعنى المازلاتا تقول وكذا
الحكمة النسبة إلى الليل والتهليل نعم قال بعض المبلغين أن الممكن مطلقا لو وجد بنفسه ونهض الحكيم إلى أن
المؤثر في عالمنا العقل العاشر والمضمون إلى أن التأثيرات من الكواكب كذا في حواشي الحفيد على المطول
وبخلافه ما سجد كره الشارح قبل قول المصنف ومعرفة حقيقة الخ من أن كبر من العقلاء قائل بذلك
وهذا هو الظاهر على ما كماله تعالى عن المبلغين من قولهم ما يكمل الله لكم نعمته وأن أجاب عنه ما لم يرد في
حاشيته على المختصر بأن اسنادا لاهلاكه إلى الدهر على معنى وقوع الهلاك بلا تأخير من أحد من الله
تعالى ولا من غيره بل لانهما مادة الحياة قال وأما اسنادا لحادث السه في كلام العرب فلا يظهر التعرض
والشكوى في صورة الاستدلال إلى الدهر على سبيل الظاهر قبل وقوع هذا الاستدلال في كلام أهل الاسلام
مع اعترافهم بمراد الله تعالى بالتأثير اه ملخصا (قوله كما استدلل الخ) يتبادر من كلام المصنف مع
كلام الشارح عدم الدليل على توحيد القائل مع أن كلامه بعد عدة آيات يدل على أن القائل هو محمد
يقصد اسنادا لا شيئا أو الاتفاق على كذا الفدوة والمعنى ظاهره ويسمى بذلك المصنف في ابتدائه كلامه
أخيرا غير ما يدل المراد قيد عدم الحمل على الجارية عدم العلم والظن بعدم اعتقاد الظاهر فلا ينفي العلم
(قوله يعني ما لم يعلم ولم يستدل الخ) اعلم أن ظاهر قول المصنف كما استدلل تشبيه العلم والظن الذي كل منهما
بالاستدلال والظاهر أنه صحيح لأن كلاً من العلم والظن والاستدلال معهما التميز فاحتمال أنما ذكر يحصل
على الجارية لم يحصل العلم المعنى التميز كما حصل هذا الاستدلال المعنى لكن الشارح زاعقه ولم يستدل
والظاهر أنه ليس لأن زيادته أمر ضروري بل لأن التشبيه حينئذ أحسن لأنه يصير كل من التشبيه والتشبيه
به الاستدلال شفوفاً ولم يستدل يجوز أن يكون من عطف اللازم فإن في الاستدلال التميز لازم لشيء العلم
والظن إذ لو حصل استدلال متين لم ينف العلم والظن فليأمل اه سم وجهه في الاطول متعلقا بتمام
الحل أي ولا يخرج التأول قول الجاهل المراد تحقيق انتفاء حمل قول الشارح على الجاهل عدم ظهور التأول
كلا استدلال في شعر أي الجمع على مجازة الاستدلاله إذ لو لا شرط التأول لم يستدل على مجازة شيء
بل يكفي بأن المستدلال فيه ليس ما هو وكتب أيضا على قوله يعني ما لم يعلم أراد بالعلم ما يشتمل الظن فلا
قصراً فاداه الحفيد (قوله ولم يستدل بشيء الخ) فقوله كما استدلل مطلق لفعل محذوف دل عليه
ما لم يعلم والمراد الاستدلال بالمعنى القوي لا الاصطلاح المقابل للبدية فلا يرد أن عدم إرادة الظاهر قد
يكون دليلاً للاستدلال قيام الاستدلال به المذكور اه عبد الحكيم على أنه لا يلزم من توقف الحمل
فيملة ذكر الاستدلال وتوقفه عليه مطلقاً حتى رد الاعتراض (قوله على أننا سنلحقه) أي أزال بدليل
قوله عنه اه سم (قوله ميزعنه الخ) قبله كما في المطول

قد أصبحت أم الخير تدعى • على دنبا كله لم أصنع • من أن أدأت رأس كرام الاصلاح

مراد الخ ويحيط بعضهم بقلا عن تذهب الاسماء لفتان أن الفتن بعضهم التاف وسكون النون وبضم الزاي
أو فتنة الفتان (قوله عن فتوح) أي بعد فتوح اه مطول ويكون عن الثانية بمعنى بعد دفع لزوم فتقن حرف
بوجه تدبر لفتنا ومعنى بهامل واحد (قوله اليبالي) المراد اليبالي مطلق الزمن كما شتهر اه حفيد وكتب
أيضا ما منه بمقتل الامام إشارة إلى تشبيهه بما يلبس في السواد والشدة وقيل لأن تاريخ العرب باليبالي
(قوله أعرضها واختلافها) الخ بفتح الفاء ومضى الأكثر استعمال معناني مطلق المضى لكن اعتبار
الاختلاف غير ظاهر لفرقة وان ناسب لمراد وأشار إلى المراد فيجب اليبالي أي الازمنة طلب

(أبلى أو أسرى) - حال من
 اللب على تقدير القول أي
 مقولاً وبجوز أن يكون
 الأمر يعني الخبر (بجاء) خبر
 أن أي استدلال على أن اسناد
 ميز إلى جذب اللبلي مجاز
 (يقوله) متعلق باستدلال أي
 قول أي التيم (عقبيه) أي
 عقبيه

مزعونه قزعان قزع
 (أفناه) أي أزاله وأزعه
 رأسه (قبل الله) أي أمره
 وأرادته (الشمس الملقى)
 فانه يدل على أن فعل الله وأمره
 المبني والعبد والشيء
 والمفعول فيكون الاستدلال
 بجذب اللبلي بأول بناء
 على أنه زمان أو سبب
 (وأقسامه) أي أقسام المجاز
 العسقل باعتبار حقيقة
 الطرفين ومجازيهما (أربعة)
 لأن طرفيه وهما المستند
 والمستند إليه (ما حقيقتهان)
 لغويان (فحوايت الربيع
 البقل) فأن الأليات والربيع
 حقيقتان والاستدلال مجاز
 (أو مجازان) لغويان (نحو)
 أحياء الأرض

(قوله أو من الشاعر الخ) أو
 من الله تعالى أي مقولاً
 من الله أبلى الخ فهي
 مسخرة بأمرة أو معاوية
 (قوله أي أبطأت) قد تأخر
 هنا ماضياً وقيل سبب ماضياً
 لصحة الأمرين وإن كان ما
 سبق يحتاج لا اعتبار
 استحضار الصورة الوجدانية

الليل التهاور بالعكس أحفد على الطول وكتب أيضاً قوله واختلافها أي تعاقبها لأن بعضها يختلف بعضها
 اه سم (قوله أي مقولاً) أي من الناس في حقها من السر والرافية أبلى وحسن العسر والضيق
 أسرى أو من الشاعر لانه لا يلى بعد التميز الذي كور بها كيف كانت من عبد الحكيم (قوله ويجوز
 أن يكون) أي مع كونه حالاً والمعنى حال كونه أبلى أو تسرع واتسعير بصفة الأمر ما شرت إلى
 أن اللبالي في سرها ومضه أسفرت ما مر الله تعالى ويجوز أن يكون استئنافاً كان الزمان قاله ما تقول
 في لمحدث فاجابته راض بما يفعل أسرع فيه أو أبلى اه سيدي أي خلاصاً إلى بعدهم معها كيف
 كانت (قوله يعني الخبر) أي أبطأت أو أسرع (قوله مجاز الخ) ان قيل أي سرف في صرف الأول
 عن ظاهره وجعله مجازاً وجعل الثاني وهو أضافه سرفاً يعكس مع أن الشخص الواحد إذا صدر عنه
 كلامان وأحدهما يدل على خلاف ما دل عليه الآخر ولم يعلم حال القائل صريحاً جعل كل منهما مقسمة على
 صرف الآخر وأوجب بأن صدق أحدهما كمالين ومطابقته للواقع مرع وفريضة فاقعة على صرف
 الآخر (قوله أي عقب قوله مزعونه) أي آخر الخلية (قوله أفناه) أي حذفتها أي أهدمتها
 تنزهة لمتعة التفاني لاشرف على القضاء أو فاني يعني هماً اه أطول (قوله أي أزاله التيم) هو كمية الشاعر
 وقبه اه كان حاسف حال التكلم بهذا الشعر وأوجب بتقدير مضاف أي أفتى شيا به (قوله وأرادته) فيه
 إشارة إلى أن المراد بالامرأة المتعلق لأن الله تعالى قال الشمس الملقى فهو تفسير مراد اه سم وبجاء
 عبد الحكيم قوله أي أمره وأرادته فمر القيل وألا الأمر لقوله الملقى فانه مفعول قيل إن كان مصدراً
 وبداً أو عطف بيان منه ان كان اسماً كذلك لفظ الأمر محتمل أن يكون معدداً وأن يكون اسمياً يعني
 الصفة غير المراد بطف الإرادة لعدم الأمر حقيقة عند المحققين وأما عندنا فالتأويل مخاطب كن بعد
 الإرادة فالأمر بعناء المحقق لأن الملقى يعني كوفي طاعة (قوله الملقى) غلته

حتى نأور إلى أنق فارسي وكتب أيضاً على قوله الملقى أي تحرك ليصير قوله هي اه من الحفيد على
 المطلق (قوله فانه) أي قوله أفناه قبل الله حيث أسند الانفا إلى قبل الله وكتب أيضاً على قوله فانه يدل الخ
 فأن اسناد الانفا إلى إرادته تعالى شأن المراد بكونه كان هذا الاستدلال مجازاً ولا يجوز أن يكون اسناد
 أفناه مجازاً واستدلال حقيقة لان جملته أفناه قبل الله مبنية لقوله مزعونه اه عبد الحكيم ومجاز كرهنا
 القاضل اندفع اعتراض الحفيد بتقيصه ان اسناد الانفا إلى قبل الله تعالى لا يتي حقيقة اسناد القير
 إلى جذب اللبالي لاحتمال أن يكون قائلاً بتأثير اللبالي بسبب خلق الله لها كما يقول المضمون بتأثير
 الكواكب بسبب خلق الله لها وكتب على قوله شأن الملوحة ماضية وساق أن الصدور من الموحدين
 القرائن (قوله على أنه) أي التميز (قوله وأما المبنى والمعد الخ) وجه الدلالة أن من قال بامر الله وأرادته
 وأن طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بأمرة يكون مسلماً والمسلم قائل بأن الإيداء والأعانة والانشاء
 والافئاض من الله تعالى اه قرى فاندفع ما قاله لادلة لقوله أفناه قبل الله الخ على ذلك وجهه أيضاً
 الدلالة بأنه لا قائل بالفرق بين الانفا واطلاع الشمس وبين غيرها (قوله بنا على أن زمان) فانه إذا كان
 المستند إليه جذب اللبالي لا يكون زماناً لأن الجذب ليس زماناً والحوادث أن من إضافة الصفة للوصف
 والتقدير اللبالي الحادثة فالمستند إليه الحقيقة اللبالي الموصوفة بالجذب وهي زمان اه سم فقول الشاعر
 بنا على أنه زمان أي أن جملته الإضافية من إضافة الصفة للوصف وقوله أو سبب أي أن جملتها حقيقة
 (قوله أو سبب) أي عدى (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) أي جميعهما أو مجموعهما ليسهل ما إذا كان
 أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازاً وقوله ومجازيهما أي مجازيهما جميعهما وكتب أيضاً قوله باعتبار
 حقيقة الخ وباعتبار البيت العامة على المجاز أيضاً فسمان لانها ما حقيقة نحو أيت الزرع البقل والمجاز
 نحو لنبت الزرع البقل يعني الخبر اه أطول (قوله أربعة الخ) والحقيقة أيضاً تنقسم باعتبار طرقها
 لهذا الأقسام لأنه لم يذكرها واعتنايت أن المجاز لانه المقصود في هذا الباب اه عن سم قال بعضهم ويمكن

شباب الزمان) فان المراد
باحياء الارض جميع القوى
التامة فيها واحداث
نضارتها باقواع النباتات
والاحياء في الحقيقة
اعطاء الحياة وهي صفة
تقتضى الحس والحركة
الارادية وكذا المراد شباب
الزمان

(قوله والمراد هنا الاول)
أى المراد للقل منه كالأختي
ومثله يقال ثيابا بعد (قوله)
باعتبار حصوله (الخ) أى
باعتبار حصول الشباب
للاهور الكائنة في الزمان
كالقوى فانها كائنة في
الزمان (قوله) أو بأن يحصل
الإضافة (الخ) لا يراد على هذا
الطواب بيان الشرح
المعنى الحقيقي بالمصدر ولا
يرد على الذى بعد كالأختي
(قوله) أو تقدير المضاف
عطف على تأويل المجرور
بإياه (قوله) الوجه أن يقول
للتامة أى لان قوى
الارض تنهى الزرع وأما على
القوى في نفسها فلا تفسر
إله إلا أن (قوله) ويمكن دفعه
(الخ) فيه أن تقدير زمان مع
حصول فاعل الزيادة هو
الزمان على ما تقدم عن
الفقرى يؤدى الى نوع ركعة في
الكلام ويجاب به عندها
التقدير يستغنى ٤٦ تقدم
عن الفقرى

ادخالها أضافى كلام المصنف يجعل الضمير في أقسامه راجعا الى الاستناد مطلقا والامثلة الاربعه تصح أن
تكون أمثلة لأقسام الحقيقة بأن يكون المنكلم بها جاهلا ليس مؤثما فان محل كون أمثلة الجاهل اذا كانت
صادرة عن المؤمن قال الشيخ يس ويؤيده أنه يقل نحو قول المؤمن كما قال سابقا نحو قول الجاهل لكن
يعده عودا وهو في القرآن كثيرا الى الجاهل اه فلها محل الشرح ضمير أقسامه راجعا الى الجاهل لا لم
قوله بعد وهو في القرآن كثير فيكون الكلام على وتيرة واحدة تأمل وكتب أيضا قوله أربعة لان نظرية الخ
فيه أى فى الحصر بحيث لو كان طرفي المجاز العقلي أو أحدهما كافيا للكفاية عند المصنف قسم لكل
من الحقيقة والمجاز وان كانت من الحقيقة عند السكاكى فلا يصح قول المصنف وأقسامه أربعة على قصد
الحصر وأوجب بأن مراده حصر أقسامه باعتبار حقيقة الطرف ومجاز بتلا الحصر باعتبار استعمال
الطرف مطلقا فالمراد ما في ويدل على ذلك قول الشارح باعتبار الخ اه سم بصرف زيادة وجعل عبد
الحكيم الكفاية خاتمة في الحقيقة وأطلق في ذلك فراجعه وذ كرأن الحقيقة تسمين صريح وكفاية
فالكفاية تقابل الصريح في الحقيقة مطلقا ويبحث في الحصر العاصم أيضا في أطوله بقوله لسرى لى وقد
أردت هذا اللفظ حين سمعت أن الفريسيين من تلتظوا به لى ليس بحقيقة ولا بمجاز لان اللغة انما قصد
نفسه وان قبل وضعه لنفسه لا بوصف بالحقيقة ولا بمجاز ولا بالاشتراك صريح بالشارح في شرح الكشف
وإن دفع أيضا جواب سم المذكور (قوله) شباب الزمان) في القاموس الشباب الفتاة وقد شب يشب وجع
شاب والمراد هنا الاول لا لوجه لادانته جماعة القسان واضافته الى الزمان لادانته ملازمة باعتبار حصوله
للكائنات فيه فصح جعل الزيادة عليه ولا يراد أن الشباب صفة الزمان ولا الزيادة صفة القوى فكيف يصح
تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف تركه الناظر وروى المعنى هي قوى الارض وأحدث نضارتها ان زيد قواها
التامة اه عبد الحكيم فعلى كلامه يكون الشباب والازدياد وصفين للقوى وهذا نظره على النسبة التي
فيها وكذا المراد شباب الزمان ان زيد قواها التامة وأما على النسبة التي فيها انما يتجزأ من قبل ان زيد قد دفع
اشكالها بأن يجعل شباب جمع شاب ويجعل إضافة شباب الى الزمان على معنى من أى الشباب من الزمان
أى من الأزمنة السابقة الى هي من مطلق الزمان أو بأن يجعل الإضافة من إضافة الصفة للموصوف
بتأويل الشباب بالشباب أى الزمان الشاب أو تقدير المضاف أى الزمان ذو الشباب وهذا ان جعل الشباب
بمعنى الفتاة وكتب على قوله ولا يحتاج الى تكلف الخ ما نصه من أحسنه ما للفقرى أن الزيادة مصدر
التعدي يضاف الى المفعول أى زيدا اذا الزمان لا قوى فيكون الشباب والازدياد وصفين للزمان (قوله) فان
المراد باحياء الارض (الخ) فقوله احياء استعارة تبعية بأن يشبه جميع القوى وبإيجاد الحضرة أو أروع الازهار
بإيجاد احياء وجه الشبه كون كل منهما احداثا لهو منشأ النافع اه عى (قوله) جميع القوى) مصدر
مضاف للمفعول أى جميع الله القوى الخ وقوله التامة الوجه أن يقول التامة يس وعلى كون المراد
بالقوى النباتات الا مرها يظهر وكتب أيضا ما صمد خال جميع القوى في تفسيره والاحياء لا يناسب تفسير شباب
الزمان بازيد قواها هذا لا معنى لقوله لا جميع القوى ازيد القوى فالاولى أن يقتصر في تفسيره الاحياء على
احداث النضارة وما يتلها مما يصلح أنرا لشباب الزمان بالمعنى المذكور أعاده الفقرى ويمكن دفعه بتقدير
مضاف أى زمان ازيدا كما هو في نسخة وعبارة لا طول أحدا الارض أى جعلها نافعة فان ما تنفع كلنى
ومالا كالت (قوله) في الحقيقة) أى فى اللغة اه سم وقوله اعطاء أى إيجاد (قوله) تقتضى الحس) أى
الادراك بالحس أو الحس الظاهرة سم وكتب أيضا قوله تقتضى الحس زائد على المطلق وتفتقر الى البدن
والروح قال التامس القسنى والحق عندهم أن الروح ليس بشرط في الحياة بل القادر المختار أن يوجد
الحسائق في جسم أو أروا سواء كان فيه الروح أو لا سواء كان في صورة الحيوان أو لا كما وقع في الخدع الذى
حق للتى صلى الله عليه وسلم اه ولأن تقول يجوز أنه تعالى أو جند الروح في الخدع ثم انصف بالحياء
ثم لا يفتنى أن هذا تعرف للحياة في حق الحاد من يس (قوله) وكذا المراد (الخ) الاولى أن يراد شباب

الزمان كون الزمان يزبدوى الارض النجبة (قوله زمان ازدياد الخ) فالعنى هيم قوى الارض وازدادت
 نصفها زمان ازدياد قواها من بس (قوله قواها) أى الارض وقوله التامة أى التى شأها التامة ولا يتكرر
 مع قوله ازدياد (قوله فى الحقيقة) أى اللغة (قوله عبارة عن كون الخ) وانعسمى هذا المعنى شبابه الان
 الحرارة للفرز فيسبب ان تكون مشبوهة من شبابه النار وقد استعمل كون الزمان فى ابتداء
 حرارته الملازمة فى ازدياد قواه ووجه التبيه كون كل من الابتداء من مستحسن لما ترتب عليه من نشأة
 الاخراج والمحسن عكس الهرم الذى يكون فى آخر زمان الحيوان واخر زمان الازهار يقول نقله المحاسن
 واضعلاها اه ع ق (قوله ووجه الانحصار الخ) عبارة عن ق ووجه الحصر على مذهب المصنف واضع
 لانه جعل المجاز العقلى فى اسناد الفعل أو معناه الى الفعل أو غيره مما ليس مبتدأ كما تقدم فالحصر فيما بين
 كتيبن والكلمتان لا يتناولان من هذا الاقسام فنحصر بينهما واه صام المجاز عند المصنف انما هو فى اسناد الصام
 الى ضمير النهار وأما على مذهب السكاكى الذى يجعل الاسناد فيما بين جملته نهار صام الى زيد لانه يفسر
 المجاز العقلى بالكلام المفاد بسناد متلافا ما عند المتكلم بتأول فهو مشكل لان مجموع نهاره صام وهو
 أحد طرفي الجمله لا يسمي مجاز القوا بالان المجاز القوي فخره السكاكى بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت
 له ومجموع نهاره صام ليس بكلمة فكأن الحصر فى الاقسام الاربع على مذهب السكاكى مشكلا اه
 بحروفه وظهور وجه الانحصار من هذا الوجه لا سقى البعث من المتقدمين فيه كسم والعصاه من جهة
 أخرى فلا تفضل هذا وقد دفع سم ذلك الاشكال بأن يراد الحصر باعتبار حقيقة الطرفين ومجاز بينهما
 فقط لا مطلقا كما أشار الى ذلك الشارح سابقا ودفعه القدرى بأن التعريف المصرح فيه بالكلمة انما
 هو لقسس انما ص أمضى الحقيقة والمجاز للفرز لكثر دوراته على قياس ما قاله الشارح فى تعريف المجاز
 العقلى من أنه تعريف الجواز العقلى فى الاسناد خاصة وأقول المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما فى حكمها
 والفرز على كل من الامر ينقسم المجاز القوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التشبيه وغيرها
 أن العاصم استشكل فى أوله حصر الحقيقة العقلية فى الاقسام الاربع على مذهب المصنف يقول لعل
 جملته يزبدى فانه حقيقة وطرفها جملته هي خارجة عن الاقسام الاربع (قوله لانه شرط الخ) ان قلب الامر
 الظاهر لا يحتاج للاستدلال لا يجب بان هذا من التبيه لامن الاستدلال كما قاله سم (قوله مستعمل) قيد
 ذلك لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمي بالحقيقة ولا بالمجاز (قوله مجرد الاحتمال) أى للاهتمام بالمرجع
 التقصيص وكتب ايضا قوله مجرد الاحتمال أى للتقصيص حتى يلزم اختصاص كثره بالقرآن دون
 السنن وكلام العرب بضع أنه كثير فى القرآن وغيره وكتب ايضا قوله مجرد الاحتمال أى لانه محل النزاع لان
 هذا رد على من زعم عدم وجوده فى القرآن لا لمحبس الظاهر كذب وكلام الله تعالى عزه عنه وأوجب
 بأنه لا كذب مع اعتبار القرنة بس وكتب على قوله على من زعم عدم وجوده ما مضى أى فى ضمن زعم
 عدم وجود المجاز معاقلة كان أوله وبأول هذا قال فى الاطول فخره على من أنكروا وقوع المجاز فى
 القرآن عقلا كان أوله وبأول هذا قال فى الاطول فخره على من أنكروا وقوع المجاز فى
 حيثنجموع للذكورات بس (قوله واذا نلت عليهم الخ) لم يقل المصنف نحو أو كقوله مثلا ايهما
 الاقتباس فكانت حل الاية على الاستدلال على مقدمه حتى كان المعنى زانتم ايهما بأنه فى القرآن كبير
 سم وقوله ايهما للاقتباس أى وليس اقتباسا حقيقة لان الغرض الحقيقى كما أشاره الشارح التخيلى لما
 وقع فى القرآن والاستشهاد على وقوعه بكثرة قال فى الاطول ثم يقصه على ايهما للاقتباس أن زيادة
 الايمان كيف تتصور فى شأن منكبرى وقوعه فى القرآن لا يوفق الى ما نحن سبق الثبوت ودفعه بأن
 تلاوة آية توجب الايمان وسلاوة قال يا زبد بى أن ما عمن الحسنات البديعة هو الاقتباس لا
 ايهامه (لكونه اسيا) أى عابا (قوله يذبح أنعامه) فنه أن يجوز كونه مجاز القوا أى بأمر يذبح فلا
 يكون ما نحن فيه لا يقال لا يضر احتمال ذلك لان المثال يكفيه الاحتمال لا نقول ليس المقصود هنا مجرد

زمان ازدياد قواها التامة
 وهو فى الحقيقة عبارة
 عن كون الحيوان فى
 زمان تكون حرارته
 الفرز بمشبهه أى قوة
 مشبهة (أو محتلفان) بأن
 يكون أحد الطرفين حقيقة
 والاخر مجازا (فخو أوبت
 البقل شبابه الزمان) فيما
 المستدقبة حقيقة والمستند
 البهيجاز (وأجبال الارض
 الرسم) فى عكسه ووجه
 الانحصار فى الاربع على
 ما ذهب اليه المصنف ظاهر
 لانه شرط فى المستدأن
 يكون فعلا أو مافى معناه
 فيكون مفردا وكل مفرد
 مستعمل اما حقيقة أو مجازا
 (وهو) أى المجاز العقلى (فى
 القرآن كثر) أى فى نفسه
 لا لاضافة الى مقابله حتى
 تكون الحقيقة العقلية
 فليتهو تفديده فى القرآن على
 كبر مجرد الاحتمال كقوله
 تعالى (واذا نلت عليهم آياته)
 أى آيات الله تعالى (زانتم
 ايهما) أسند ازدياد قوا
 فعل الله تعالى الى الآيات
 لكونه اسيا (يذبح أنعامه)
 نسب التذبيح الذى هو فعل
 الجيش فى فروع لانه سبب
 آخر (يذبح عنهم الباسما)
 نسب ذبح الباس عن آدم
 وسواهم السلاوه هو
 فعل الله تعالى الى البس
 لان سبب الاكل من الشجرة
 وسبب الاكل

وصوته ومقامته ايها ما نه
 لهم الى الناصحين (يوما) نسب
 على اسم مفعول به لتتقون
 أي كيف تتقون يوم القيامة
 ان بقيتم على التكفر يوما
 (يجعل الولدان شيئا) نسب
 الفعل الى الزمان وهو ته
 تعالى حقيقة وهذا كناية
 عن شدته وكثرة الهوم
 والاسوان فيه لان الشب
 مما يتسارع عند تقادم
 الشدائد والمحن وأوعن طوله
 وأن الاطفال يلقون فيه
 أوان الشيخوخة (وأخرجت
 الارض أنفاسها) أي ما فيها
 من الغنائز والخزائن نسب
 الخارج الى مكانه وهو فعل
 الله حقيقة (وغير محض
 بالتبلي) عطف على قوله كثير
 أي وهو غير محض بالتبلي
 وانما قال ذلك لان سمعته
 بالجهار في الاثبات وايراد في
 أحوال الاسناد لطريق يوم
 اختصاصه بالتبلي

(قوله كان الاحسن تأخير
 الخ) أي فيكون هو البدل
 ويوما هو المفعول وبهذا
 يظهر رد عبد الحكيم بعد
 قنبر (قوله بخلاف الظرفية
 الخ) أي كان لهل خلا في
 تفسير الفعل (قوله لا
 يحتاج الخ) وجه ذلك أن
 هذا التفسير مشعر بحسب
 العادة في أفاة أنه قد قطع
 التفرع عن المفعول

التبلي بل الاستشهاد والاستدلال على كثر مراد على من زعم خلافه فيضار الاحتمال ع س م (قوله
 وسوست) أي باليس واسطة وسوست ليوافق جعل الآيتين باب الاسناد الى السبب فاليس سبب السبب
 بواسطه وسوسته (قوله اطلعوا الخ) بكسر الهمزة وجواب الوعد بالادام وفي بعض النسخ من الناصحين
 باللام فيصع القبح على اسقاط النافض أي على أنه لهما الخ والكسر على جواب المقامة (قوله على أنه
 مفعول به لتتقون الخ) اعلم أن أصل تتقون وتوقون من الوفاة وهي فرط الصابغة مدلى مفعولان
 والاول محذوف والثاني وما على حذف المضاعف أي عذاب يوم والمعنى فكيف تتقون أنفسكم عذاب
 يوم وقد يستعمل الاتصاف بمعنى الحذر فتعدي الى مفعول واحد ويحتمل أن يكون يوما مفعولا به
 لكفرتم والمضى فكيف تحصل لكم الوفاة أو الحذران كقرتم ويحتمل يجعل الولدان شيئا في الدنيا من
 عبد الحكيم وكتب أيضا على قوله لكفرتم ما نصه على تأويله يجهدم كما يشير اليه موصرح به القنري (قوله
 أي كيف) مفعول مطلق على الصبح وعامله تتقون أي تتقون أي اتقاء س م (قوله يوم القيامة) كان
 الاحسن تأخير عن الاية فيكون تفسير القوله ويوم يجعل الخ كذا قال الحفيد وهو مبني على أن يوم
 القيامة مفعول تتقون ويوم ما دل لكن قال عبد الحكيم ان يوم القيامة منصوب على الترفيعة ويوما
 يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاعف وليس بدلا من يوم القيامة كجمله اذا دخل في تفسير معنى
 المفعول به لا بدال بخلاف الترفيعة فانه بان الاستقبال الذي في تتقون اه وهذا هو الاقرب بقول
 الشارح نصب على أنه مفعول به لتتقون (قوله ان يقيس على الكفر) فسر قوله تعالى ان كثرتم بان
 يقيس على الكفر لانه خارج الى المفعول به ولان الخطاب بالكفر اه عبد الحكيم أي فكفرهم حاصل على
 القطع وان لا تدخل على ما هو كذلك (قوله يوما) بدل جملة عليه الدخول على بقية الآية س م (قوله شيئا)
 جمع أشبه والاصل في شين شيئا الضم وكسرت الجائسة الياء كما في الجلائن (قوله وهذا) أي جعل الولدان
 شيئا وقوله كناية على انه اشترط في ان الكناية لاتنافي بالجهار العلى (قوله لان الشب الخ) ظاهر في تقرير الكناية
 على قول السكاك ان الكناية للفظ المستعمل في المزوم معناه مقوة تعالى يجعل الولدان شيئا لفظ موضوع
 للازمنة الذي هو تسارع الشب وقد استعمل في المزوم وهو شدة وكثرة الهوم والاحزان وعلى الوجه
 الثاني للازمنة الشيخوخة والمزوم الطول س م وكتب على قوله الشيخوخة معناه انه المبر عنها بقوله شيئا
 (قوله عند تقادم الشدائد) أي تكاثرها وتراكمها وتعاظمها (قوله أوعن طوله) لا يعني أن مجرد الطول
 لا يستلزم التعب من عدم الاتقاء في الدنيا وتأخيرهم الى يوم القيامة لان الطول قد شغل على السرور فلا
 يبين اعتبار كثرة الهوم معه حتى يحسن التعب وانما طول ذلك اليوم أزيمن طول المدة التي يبلغ
 الاطفال فيها وان الشيخوخة (قوله أوان الشيخوخة) أي فيشيبون س م وكتب أيضا ما نصه وهو بعد
 الاربعين (قوله أي ما فيها الخ) تفسير مراد والافلا تتقال جمع ثقل بفتحتين وهو متاع اليث ح ف وكتب
 أيضا ما نصه دخل في ذلك مشورتاها وكونوها ع (قوله ونظران) تفسير س م (قوله الى مكانه) أي مكان
 وقوعه الخارج فهو نسب على المفعول به واسطة من الى الطرف اذا المعنى وأخرجت من الارض لاق
 الارض اه عبد الحكيم (قوله بالتبلي) الباطنة على المقصود عليه (قوله عطف على قوله كثير) أي
 بقطع النظر عن تقييد مقوله في القرآن (قوله لا ن سمعته بالجهار في الاثبات) أي في غير عبارة المصنف
 ع (قوله وبهم اختصاصه بالتبلي) لا كلام في ايهام اراد في أحوال الاسناد لطريق اختصاصه بالتبلي وأما
 ايهام التسمية ذلك فيقال فيه كانوا هم الاختصاص بالتبلي فهم الاختصاص بالتبلي فذبح التوهم فاصر
 أفاد في الاطرو وقد قال لما كان توهم الاختصاص بالتبلي أشد تعدد منشئه خصه بالذبح أو يقال لما لم
 يصر من لشأ توهم الاختصاص بالاثبات لم يصر من لضعف تدبر وكتب أيضا قوله وبهم اختصاصه بالتبلي
 منشا التوهم أي بالنسبة الى التسمية المذكورة وان الاثبات لا يتحقق في الانشاء الا لاثبات مقابل
 الاتراح وكل منهما محكم ولا حكم في الانشاء لان من قبيل التصورات فان قلت علم من هذا الترجيح أن

(بل يجري في الانشاء نحو
يا هلمنا ابن لي صرحا) فان
التفاعل العلة وهما من سبب
آمر وكذا قولك لبنت الريح
ما شاولي صم نهرك وليعد
جلك وما أشبه ذلك مما
أستدفيه الامر والنهي الى
ماليس المطلوب عنه صدور
الفعل أو الترك عنه موكدنا
قولك لبنت النهر جار وقوله
هذه الى صلواتك نهر ملز (ولا
بدله) أي الجاز العقل (من
قرينة) صارقة عن ارادة
ظاهر لان المتبادر الى الفهم
عند انتفاء القرينة هو
الحقيقة (الظنية كأم) في
قول أي النجم من قوله انتفاء
قبل الله (أو معنوية كاستحالة
قيام المسند بالذ كور) أي
بالمسند اليه المذ كور مع
المسند (علا) أي من جهة
العقل يعني يكون بصيغ
لا بدعي أحسن المحققين
والمبطلين أنه يجوز قيامه به
لان العقل

(قول الشارح لان المتبادر
الخ) أي لان المتبادر عند
انتفاء القرينة أنه هذا
الاستاد هو الحقيقة مع أنه
المجاز (قوله لا لانه على أنه
كل واحد) جعله قرينة
انما هو من حيث دلالة
على أنه موحدا فالتقرين في
الحقيقة صدور الكلام عن
الموحدا

الاثبات لا يمكن في الانشاء فكان الموافق لذلك قصر به بل جزم بقوله هو الخ اذا التسمية بالاثبات لا يمكن
شوله بالانشاء قلت بل يمكن شمله لانه يكتفي فيه بوجود المعنى في بعض الاقصر اصلا واكثر اعظم من
سم (قوله بل يجري في الانشاء) قصر به معاملة التزامه أي جري في بلا يصاح ووثقه بقوله هو الخ (قوله
ابن لي صرحا) أي قصر يجوز ان يكون مجازا لغويا أي أو مر بالبناء (قوله وليعد جلك) أي وليعظم
عظمك سم فالجذب فتح الجزم أو المعنى ليتبين ان ذلك هو بالكسر (قوله أو والنهي) نحو لا يصم نهرك
ولا يمل لسان (قوله الى ما) أي مسند الدليس الخ (قوله صدور الفعل) أي في الامر وقوله أو الترك أي في
النهي (قوله وكذا قولك الخ) فصلها معاملة قبلها لانها نوعان من الانشاء غير الامر والنهي وأصل لبنت النهر
جاريت المساء جاري النهر لانه الذي يمشي يري به لا النهر لكن أستاذ جاري الخ الى النهر مجازا للملازمة له
بالخلية وأصل صلواتك نهر لانه الذي يمشي يري به لا النهر لكن أستاذ جاري الخ الى النهر مجازا للملازمة له
والجارى أستاذ جاري نهر النهر واستاد نهر الى ضمير الصلوات لتقدم (قوله ولا بد لمن قرينة) أي في
نوطنة للتقسيم أي الظنية أو معنوية لا قرينة علمت من قوله السابق بتأويل قوله ولا بد لمن قرينة البيان
لقوله بتأويل فكان ينبغي أن يذكر متصلا بجملة قوله علمت من قوله السابق بتأويل قوله ولا بد لمن قرينة البيان
(قوله صارقة الخ) أي ولا يشترط أن تكون معينة لها والحقيقة قولنا اختلف في أنه هل يلزم أن يكون
له حقيقة أم لا أه أطول ولان الماهو المجازي بخصوصه من كونه اسنادا الى السبب والفعل ولا (قوله
لان المتبادر الخ) علة قوله لا بد (قوله في قولنا في الضم الخ) لا ينبغي أن انتفاء قبل الله ان يصير مقابلة
عن ظاهره لانه على أنه كان موحدا فله قوله صدور عن الموحدا يقتضي أن يقبدا صدور عن
الموحدا اذا لم يعلم لنظيره أه أطول (قوله أو معنوية) وقد يجمع القرينتان (قوله كاستحالة
قيام المسند بالذ كور) أي انتفاءه أو صدور عنه الظاهر أي مبدل قيام المبني للجهول بتأثير الفاعل اذ
معنى ضرب زيد تصغيره بالضمير ويقال له قوله قول صاحبنا أطول الأولى كاستحالة نسبة المسند
الى المسند اليه المذ كور لتناول نسبة الفعل للجهول (قوله بالذ كور) أي في عبارة تلتكم وليس المراد
المذ كور في كلام المفسر سابقا (قوله المذ كور) أي لفظا وتقديرا أه أطول (قوله أي من جهة العقل)
أشار الى أن عقلا يميز من نسبة الاستحالة الى القيام لكن على أنه فاعل تعدى الاستحالة وهو الحالة كأي
قوله سم املا الانشاء فانه ليس فاعلا لاملا بل لافان التمييز لا يلزم أن يكون فاعلا لافان المذ كور
بل يصح أن يكون لازمه أو تعديه ويحتمل أن تكون الاستحالة متعدية بمعنى عتاق القيام بما لا والحكم
عليه بأنه محال مضاف الى القول وعقلا يميز من النسبة الى الفاعل المحذوف كاجوز في حاشية الكشف
ايرادنا محال من الفاعل المحذوف المصدر وأما جعله على نزاع الخافض فيسعدنا أنه غير قياسي أه مفسرنا من
الخفيد على المحول والقرينة وقوله لازمه نحو وقرنا لارض عيوننا على أن القرينة محمول عن الفاعل
فان المحول عنه على هذا فاعل لازم غير وهو نقص وقوله أو تعديه نحو املا الانشاء كأم وقوله الى
الفاعل المحذوف لعل تقديره استحالة شيء قيام الخ فعلا غير تسمى معنى لا يهاجم هذا ولا حاجة الى تكلف شيء
من الوجهين المذ كور ان لا نحو بل بغير النسبة أعلى لازمي كآفته سم وغيره من ابن هشام ويجوز
أن يكون عقلا مفعولا مطلقا بقدر مضاف أي استحالة عقل (قوله يعني الخ) اشار الى جواب ما يقال اذا
كانت الاستحالة عقلا قرينة فتم كل حق وقول الدهري أيت الريح العقل حقيقة مع أن العقل الصحيح
يحببه وحاصل الجواب أن المراد بالاستحالة ما لو خلى العقل ونفسه حكمها بوابات الريح العقل ليس
كذلك بل يحتاج العقل فيه الدليل سم (قوله يكون) أي المسند (قوله والمبطلين) كالمعنى به أه سم (قوله
قيامه) أي المسند (قوله لان العقل الخ) تعليل لقوله يعني الخ نعم وكتب أيضا قوله لان العقل أي كل عقل
أو عقل القرينة من من المحقق والمبطلين فالمراد بالاستحالة عقلا المستحيل بالضرورة أي لا يحتاج الى الحكم
بإستحالة الى نظر واستدلال وفي نسخة لان العقل وأل عليه الجنس أي المراد ما تقدم لا كون جنس العقل

إذا خلى ونفسه بعد محلا
(قوله) بحيث ياتي
البنك ظهورا مستحالة قيام
الشيء بالخاصة (أو عاده) أي
من جهة العادة فهو هزم
الامبراطور لاستحالة قيام
هزم البند بالامور وحدثت
وان كان كذا عقلا وانما قال
قوله به ليم الصدور عنه
مثل ضرب وزمن وغيره مثل
قرب بوجه (وصدوره)
صعاف على استحالة أي
وكصدور الكلام (عن
الموحد في مثل أشب
الصغير) البيت فانه يكون
قرينة معنوية على أن اسناد
أشباب وأثنى الى كذا الفادة
ومر الشئ بمجاز لا يقال هذا
داخل في الاستحالة لانا
قول لان لم ذلك كيف وقد
ذهب اليه كثير من ذوي
المقول واحتصا في بطلان
البدليل (ومعرفة حقيقته)
يعني أن الفصل في الجواز
العقلي يجب أن يكون له
فاعل أو مفعول به إذا أسند
اليه يكون الاسناد حقيقة
مفعولة فاعله أو مفعولة الذي
إذا أسند اليه يكون الاسناد
حقيقة (أو مفعولة) كما في قوله
فعلى شارب حيث تجازتهم

(قوله) فانه قتل الموحد (الخ)
الموحد ليس يقصد كل
من خلى ونفسه عن منازعة
الوهم وغلبة الشيطان
كذلك ومن هنا تعلم أنه
لا حاجة الى جعل آل ليس

إذا خلى الخ لا بد قول الدهري أثبت الراس العقل فانه قتل الموحد بمحلا مع أنه حقيقة وتلا يكون
قول المصنف لا في صدوره الخ داخل في الاستحالة العقلية على ارادة نفس العقل قتال (قوله) إذا خلى
ونفسه أي من غير اعتبار أمر آخر معهما من نظر أو عاده أو احساس أو تخير في غير ذلك من عبد الحكم
وهذا التفسير على نسخة لأن أساعلى نسخة لأن نفس خلى ونفسه أي من غير منازعة الوهم وغلبة الشيطان
(قوله) بحيث ياتي (البنك) الاستحالة هنا ظاهرة تباع على مذهب المبرد في فهو ذهبت يزيد من أن
الفاعل صاحب المفعول في الذهاب لا على مذهب ميمو به من أن المعنى يحل زيدا ذاهبا لان الظاهر أن
المعنى على هذا كنت حاملا وسيدا في ذهابه ولا يعني بالسبب لا الحامل ولا خلق في جهة اسناد مثل ذلك
الحجة لانها شرا الجزاء وتحمل عليه معنى بحيث ياتي في البنك على هذا جعلني جاسمين أن تشار كثر في
الجنى أي كنت سيفا في جيتي ولا شك أنها سبب حقيقة فلا يكون اسنادا في ما لم يجاز لفضل المثال معنى
على مذهب المبرد اه سم باضاح وكتب أيضا قوله بحيث الخ أصله نفسى ياتي في سبب الحجة فالحجة
سبب داع للشيء لا فاعله فانه السراي والاولى أن أصله لقياس في سبب الحجة (قوله) قيام به هذا حكاية
الكلام المصنف بالمعنى اه سم أي لأن المصنف لم يقل ذلك بل قال قيام المسند المذكور (قوله) وغيره أي
غير الصدور كالانصاف (قوله) وصدوره (الخ) لا يقال هذا يخالف ما تقدم من أن البيت أعني أشباب الصغير
الخ لم يعلم حال قائله وان البيت محمول على الحقيقة كما يعلم حال قائله لا تقول المراد صدوره من غير هذا
القتال من الموحد كذا قرر بعضهم والحق أنه ليس فيما تقدم تصر يحتمل قائل هذا البيت لم يعلم حاله
كله كذا قرر (قوله) أي كصدور الكلام أو وقع في ذلك عبارة لا ابضاح في هذا المقام والاولى راجع الضمير
الى الجواز لا يقطع ذلك الضمير عن الاستحالة بس فان قلت على هذا بصير المعنى صدور الجواز فترى أنه على
الجزء فيهم معرفة أنه مجاز قيل فرينة أنه مجاز قلت المراد الجواز المضاف اليه في قوله صدور الجواز فيقول الى
الجواز فيه مجاز الاول ولعل وجه عدول الشارح عن ارجاع الضمير الى الجواز انظر الى هذا الكلام (قوله)
عن الموحد أي الكامل والافالو محتمل يعتقد أن الفاعل واحد وذلك بسبل المعنى ونحوه عن يعتقد صدور
بعض الافعال من غيره تعالى سم وكتب أيضا قوله عن الموحد لا بمن تصبده فترى المعنى حاله اه أطول
(قوله) فانه أي الصدور (قوله) لا يقال هذا أي الصدور عن الموحد مثل أشباب الصغير البيت وقوله
داخل في الاستحالة لان الموحد يصح قيام الاشياء والافان المسند اليه المذكور أي فكيف يقال به (قوله)
لا تلم ذلك أي لا تلم دخوله في الاستحالة العقلية التي أردناها كون الشئ محلا لا ضرورة أي ضرورة
العقل بحيث لا يتوقف على دليل بل يحكم مجرد العقل باستحالة وان كان حقيقة قوله أشباب الخ محلا نظريا
يحتاج الى دليل ولما قال كيف وقد ذهب الخ (قوله) كيف وقد ذهب الخ فهو من الحال الغير الضروري
الذي الكلام فيه (قوله) ومعرفة حقيقته أي حقيقة متعلقه الذي هو المسند اليه الذي يكون الاسناد اليه
حقيقة كدليل عليه قول الشارح معرفة فاعله الخ كافي سم وبسبب هذا التأويل يساق وكتب أيضا قوله
ومعرفة حقيقته لم يقل وحقيقته لتخصيص على أن المراد التهور وانفصاله بحسب العمل لا بحسب الوجود
عبد الحكم وبه يجب على قول بس لواء لفظ معرفة لكان أنصروا طرأه فان التهور وانفصاله
نسبان الى ما يعرف لا يعرف في كلامه سماع لا يعني ثم قال والحاصل أنه أسند التهور وانفصاله المعرفة
باعتبار متعلقه الذي هو المسند اليه الحقيقي اه مخلصا متعلقه المذكور وهو حقيقة الجواز العقلي أي
حقيقة متعلقه وكتب على قوله بحسب العلم ما نه أي بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقتله (قوله) يعني أن
الفاعل اقتصر عليه لانه الاصل والاثنان في معناه مثل (قوله) يجب أن يكون له فاعل فهو أثبت الراس العقل
وقوله أو مفعول به فهو ضرر يزيد اه سم (قوله) معرفة فاعله أو مفعوله لم يقل معرفة اسنادا الذي إذا
استعمل يكون حقيقة كما يقتضيه السوق لان الاسناد لا يصح بالظهور وانفصاله لا باعتبار ظهور فاعله أو
مفعوله وخفاه اه عبد الحكم قال سم وأت إذا تأملت قوله بعد في هذا تعريضا بالنتيجة الخ لمحت أن

التزام في الفاعل لا في الحقيقة فيكون هذا حسب التأويل **(قوله أي غار يحو في مجازاتهم)** أي وأستدل بحج
التجارة لتكون بمثابة **(قوله وما خفية)** أي لكثرة الاستدلال الفاعل المجازي وترك الاستدلال الفاعل
الحقيقي اه عطف المحكم **(قوله وتأمل)** عطف تفصيل لم ير ذلك نظر الاصطلاح الذي هو ترتيب الخ
وهو الأقرب وعطف لازم أن أريد **(قوله سرتي روثك)** هذا القول مجازاً إذا ريد منه حصول السرور عند
الرؤية ما أنار بديان الرؤية بموجبه السرور وهو حقيقة عدل المحكم **(قوله وقوله)** أي أي ناس الحسن
ابن هاني الشاعر المشهور على ما في الإيضاح وقول ابن العسل على ما قاله الشارح في عطوفته فن قال لا تنافي
بين قوليه جالوا أن يكون كنياناً بآيات بشي وقبل هذا البيت

يرينا صفحتي قمر • يفوق سناهما القمر

كذا في الأطول **(قوله حسنا)** أي علم الحسن وظهوره ان نفس الحسن موجود في الوجه لا يزيد تكرار
النظر بتقدير المضائق اندفع أيضاً يقالان المفعول الثاني لفعل الازدواج أن يصح اضافته إلى الأول
وما هنا ليس كذلك **(قوله في وجهه)** أشار إلى أن وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف وان الاستناد
في الكلام المذكور إلى المفعول بواسطة **(قوله يظهر)** أي ذلك الحسن المزداد سم **(قوله وفي هذا)** أي في
قوله ومعرفة حقيقة الخ حيث اشترط في الجواز العقلي أن يكون له فاعل حقيقي ما ظهر وأخى اه من سم
(قوله فاعل يكون الخ) أي فاعل محقق في انه ربح استداله الفعل حقيقة اسناداً يعتد به بأن يقصد في
العرف والاستعمال اسناد الفعل إلى ذلك الفاعل وأما أن موجودها هو الله تعالى فلا نزاع فيه انما النزاع في
الفاعل بالوجه المذكور فقط الاعتراض الا في كتب على قوله أسند إليه الفعل ما أنه أي قبل اسناده
للمجازي كأي خذ من سم فيجاء به **(قوله فانه ليس لسرتي الخ)** أي في الاستعمال لعدم وجود تلك الافعال
المعدية في الاستعمال **(قوله وكذا أقدمي الخ)** أي فهو مجازي عقلي وليس للاقدام فاعل حقيقي وحاصل
توجيه المجاز العقلي فيه أن الثاني في كون الحق قد دخل في القدم فنقضى اقداً ما صار من فاعل متوهم ثم
تقله عنه ونسند إلى الحق مبالغ في ملاسته كما يقتل اسناد الفعل من الفاعل الحقيقي إلى الفاعل المجازي
مبالغ في ملاسة الفاعل المجازي للفعل الجاز حينئذ في الاستناد فالفاعل الحقيقي ليس موجوداً بحيث يفتق
اخراج بل متوهم مفروض ولا يعتد به اسناداً له إلى الفاعل المتوهم المفروض وعلى هذا يصح قول الشيخ
ليس له هذه الافعال فاعل أي محقق في الخارج به قياساً لها إليه هذا ويحتمل أنه مجاز مرسل أن أريد
بالاقدام الحمل على القدم أو استعارته للكناية أن شبه الحق بتقديم تشبيه مضمر في النفس وطوى ذكر التشبه
به وهو التقديم ورمز به بذكر لازمه وهو الاقدام تخيلاً لمخلص من السرايى وكتب على قوله يعتد به اسنادها
إليه ما أنه بأن يقصد في العرف والاستعمال اسنادها إليه **(قوله بل الموجود ههنا الخ)** يعني الكلام في فاعل
الفعل المتدعي لا في فاعل الفعل اللازم والفعل المتدعي غير موجود ههنا حتى يكون له فاعل حقيقي بل
الموجود هو اللازم باقتفاء الفاعل الحقيقي أعني فاعل المتدعي لعدم وجود الفعل المتدعي قاله بل كيف
يصح القول باستيفاء المتدعي مع تحققه قطعاً فالجواب أن المراد أن ذلكم بهذه الافعال بل يقصد معنى
المتدعي والاخبار عنه وان كل حقيقة في الواقع الأعلى سبيل التخييل وما كان كذلك لا يتنازع إلى فاعل
فالحكم باستيفاء المتدعي بالنظر المقصود من الكلام لا بالنظر الواقع هذا خلاصة ما في المقام وان وقع لبعضهم
خبط وخط لا يخفى على من تدبر تأمل وسقطه عن سم شيخه عن سم وبعبارة عن واقته المصنف على أن
الحقيقة للجاز قد تكون خفية تعرف أيضاً بالشيخ عبد القادر في قوله ان صور التالين من المجاز في الاستناد الذي
لا حقيقة له فمن المصنف أن له حقيقة خفية على الشيخ وهو ما بين من أن الاستدلال في الأصل لله تعالى وقد
تبع في هذا الرد الفخر الرازي حيث قال كل فعل لابد من فاعل لا مضافه صدور به لافعال فان كان ذلك
الفاعل هو ما أسند إليه الفعل فلا مجاز ولا يمكن تقديره باعتدال المصنف ههنا الكلام تقدير الفاعل في
التالين الله تعالى لأنه الفاعل الحقيقي وهذا الرد يقيع ان كل من ادعى الشيخ أن أم أفعال لا تصف بهن على

أي غار يحو في مجازتهم واما
خفية لا تظهر إلا بعد نظر
وأمل (كافي قول سرتي
روثك أي سر في الله عند
روثك وقوله
يزيدك وجهه حسنا

إذا ما زنده نظرا
أي يزيدك الله حسناً
وجهه لما وعدنا الله
من دقائق الحسن والجمال
يظهر به التأمل والامعان
وفي هذا تعرض الشيخ
عبد القاهر ورث عليه
حيث زعم أنه لا يجب في
المجاز العقلي أن يكون للفعل
فاعل يكون الاستدلال به
حقيقة فانه ليس لسرتي في
سرتي روثك ولزيتك
في يزيدك وجهه حسناً فاعل
يكون الاستدلال به حقيقة
وكذا أقدمي بملك حق
على فلان بل الموجود ههنا
هو السرور والزيادة والقدم
واعترض عليه الامام
نجر الدين الرازي بأن الفعل

(قوله أو استعاره بالكناية)
فه ان الكناية على رأى القوم
لم ير اسناد الاقدام معها
التي غير ما هو بل وعلى رأى
السكاك أيضاً وسألت في
الكلام في ذلك قبل أسوال
المستداليه (قوله والاخبار
عنه) المتاسب والاخبار به

وجعل الحقيقة لا يمكن فرض موصوف لها أصلاً وليس ذلك مراد بل المراد أن محسوستي رؤيتك وأقدمي
 بلدت حتى لي على فلان ويريد وجهه حسن لا يصدق الاستعمال الغرض فيها فاعل الأقدام ولا فاعل
 السرور والمتدى ولا فاعل الزيادة التحدية ولعل لم يوجد حذف ذلك الاستعمال استناداً لما يحق أن تصفها
 لأنها كونها اعتبارية التي عرف استعمالها الموصوف التي تعبير في الواقع، ولوصح أن لهم موصوف لأن
 الفرض من ذلك التركيب ما وجدنا من السرور والأقدام والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب
 في أسنده كالجزء الذي يستعمل حقيقة ولم يدان هذا الفعل الاعتبارية لا موصوف لها في نفس الأمر
 يكون الاستناد إليه حقيقة بل المراد أنه لم يستعمل لعدم تعلق الفرض به ولهذا كان مذهب إليه المصنف
 تكافؤ تطلبها لا يصدق الاستعمال ولا تعلق به الفرض في التركيب وهذا من علم يدفع به الرد على الشيخ
 والأخبار وتواردت مثل أن هذا المقام عما عصب فهمه على كثراه بحرفه (قوله) لبادن (يكون له فاعل) أي
 موجود هذا يسلمه الشيخ وليس مراده تقيمه (قوله) لا امتناع صدور الفعل (الخ) قيل لا يتناول مثل مرض
 ومات فيجب أن يراد بالصدر ما يشمل قيام الفعل وأصناف الفاعل به نحو زأ أو يخصص بمثل أذهني فانه
 محل التراجع والجواب أن المرض والموت وان كانا غير صادرين من المريض والميت لكنهما صادران عن
 غيره مما ولدان فالصعود أنه يستعمل أن يصدر الأثر بدون وجود انفصال له خبيد على الطول (قوله)
 (لأن فاعل) أي موجود وهذا لم يتقده الشيخ بل يسلم لزومه وليس هو الذي يفي وجوه كما مر فاعتراض الإمام
 عليه مدفوع (قوله) ولا يمكن تقديره (الاولى) أن يقولوا فلا بد من تقديره ليكون مناسباً للدعوى (قوله)
 وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى) فيه ما محل فاعل الأقدام النفس وفاعل سائر الأفعال الله تعالى
 والحق أن الفاعل في الجميع النفس على زعم المعتزلة فإن العبد خالق للأفعال على زعمهم بعضها المباشرة
 وبعضها بالتولد كالمسلم بالنتيجة الخلاق العبد بالتولد عن النظر فيبقى أن يقولوا تولد السرور والعلم بزيادة
 الحسن عن الرؤية أفلا حفيد وفيما شارة إلى اعتراض على السكاكي لخالفه كلامه مذهب بجملة
 المعتزلة وعلى الشارح في نقله عنه أنه زعم أن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى ويمكن أن يجاب عن الشارح
 بأن اسم الإشارة راجع إلى سرور يدعى أن يلجج مرادهم ما فوق الواحد أو تطلبه ما على أقدم تدبر (قوله)
 حقيقته) أي الأفعال أي حقيقة متعلقها وهو الاستناد إليه (قوله) تبعه) أي تبع صاحب الانتفاع (قوله)
 تكلف) وذلك لأن تقدير الفاعل الموجود هو الله تعالى في مثل هذه الأفعال السابقة تقديره بالم قصد
 في الاستعمال ولا تعلق به الفرض في التركيب كذا برؤي نحن عى (قوله) والحق ما ذكره الشيخ وذلك
 لأنه ليس مرادنا في الفاعل رأساً بل مرادنا في وجوب فاعل أسنداً إليه المستند قبل اسناده إلى الجاهز يعني
 أنه لا يشترط في الجاهز أن يكون المستند قد أسند قبل الفاعل الحقيقي بل يجوز أن يكون من أول الأمر
 الخ لا يستند ذلك الاستناد إلى المعنى المجازي سم (قوله) وأنكره) تقليد لا انتشار وتقرير بالاضطرار اعتبارات
 البغاه (قوله) سلف الاستعانة بالكاتب) في الاستعانة بالكاتب استعانة بالكاتب أن تشبه الاستعانة بالكاتب
 بالدر المتلوه في سلف تشبيه مضمر في النفس والسلك تغثيل والتظلم ترشيح (قوله) يجعل الربيع) أي لفظ
 الربيع (قوله) المبالغة في التشبيه) الظاهر مرادنا بالمبالغة في التشبيه إدخال المشبه في جنس المشبه به
 وجعله فرداً من أفراد ادعاء راجع سم (قوله) ذاهبا) لوح بلطف ذاهباً إلى قوله تعالى فإين تذهبون
 وكتب أيضاً قوله ذاهباً إلى أن ما مر ونحوه الخ اعتراض على السكاكي بأن التشبيه لا يصلح المبالغة في
 المدخلة أنما يقصد في بعض المواضع كافي الاستناد إلى السبب بخلاف نحو الاستناد إلى المصدر فلا قصد
 للتشبيه معه فذهب إليه أنما يقصد في بعض دون البعض أفلا حفيد (قوله) أن تذكر المشبه) أي
 ذكر المشبه وعرض بأنها عند السكاكي لفظ المشبه لآدمه واجب أن يضاف ذكره إلى قول به وقوله أن
 تذكر من إضافة الصفة إلى الموصوف أي المشبه بالذ كور الخ (قوله) وتريد المشبه به) أي حقيقة في
 اعتقاد المصنف بدليل جواب الشارح الثاني سم (قوله) من الوازم المساوية للتشبيه) أمما مساواة
 لأن

لأنه أن يكون له فاعل
 حقيقة لا امتناع صدور الفعل
 لأن فاعل فهو أن كان
 ما أسند إليه الفعل فلا يجاز
 والاف يمكن تقديره موزع
 صاحب المتنازع أن اعتراض
 الإمام حق وإن فاعل هذه
 الأفعال هو الله تعالى وإن
 الشيخ لا يصر في حقيقة
 نفعاً ما يتبعه المصنف
 ونظي أن هذا تكلف
 والحق ما ذكره الشيخ
 (وأنكره) أي المجازة الحق
 (السكاكي) وقال الذي
 ضل على نقله في سلف
 الاستعانة بالكاتب يجعل
 الربيع استعانة بالكاتب
 عن الفاعل الحقيقي
 بواحدة المبالغة في التشبيه
 وجعل نسباً إلى البات إليه
 قريبة للاستعانة بها معنى
 قوله (ذاهباً إلى أن ما مر)
 من الأمثلة (ونحوه) استعارة
 بالكاتب وهي عند السكاكي
 أن تذكر المشهور بدلاً منه
 به بواسطة قرينة وهي أن
 تنسب إليه شيئاً من الوازم
 المساوية للتشبيه

(قوله) لأنها كونها اعتبارية
 أي فرضية تخيلية أي
 تكونها أو يد منها المعاني
 الاعتبارية وأن كلفها
 معان حقيقة (قوله) الظاهر
 أن مرادنا بالمبالغة (الخ) ولا
 يقال هذا أنما يكون
 تشامى التشبيه فكيف
 يكون مبالغته لأن ذلك
 وإن كان يتشابه التشبيه
 يدل على حقيقة التشبه فافهم

اللائم الذي هو الاتيان للفاعل الحقيقي قطا هو لان المراد به الاتيان بالقوة وهو مساو وأما الاختلاف في السبع فالمراد به الخصوصية لا مطلق الاختلاف وهي مساوية لان غير أنظار السبع لا ينسب اليه بالفعل تشب على التحقيق اه عني وقوله لان المراد به الاتيان بالقوة أي لا الاتيان بالفعل اذ لا يتحقق الاتيان بالفعل حيث يتحقق القادر المختار فان الله موجود قبل وجود الاتيان فأبرز المساواة قاله سم وقال ليس المراد بالمساواة أنه لا يوجد للاتيان لا وجودا لا من القنطاري وليس المراد بعدم الانفكاك وكتب على قوله الخصوصية ما نصه أي التي يرتب عليها السبب بقرينة المقام وكتب ايضا قوله الاووية أي التي تصدق حيث صدق وتكتب حيث كذب كالآيات فإنه يصدق يصدق الفاعل الحقيقي وينتفي بالتفاته سم (قوله مثل أن تشبه المنية بالسبع) في اغتيال النفوس سم (قوله ثم تفرد هابلذا) أي مراد به التشبيه لقوله وزير المشبه به سم (قوله القادر المختار) بعنوان هذا المفهوم لان حيث خصوصية ذاته تعالى فلا رد أن ادعاء كون الراسع ذاته تعالى ركبا جدا عبد الحكيم (قوله بقرينة نسبة الاتيان اليه) فيه أن السكاكي يجعل قرينة الاستعارة بالكافة استعارة تخيلية بالمعنى الذي ذهب اليه فيها فالواقف انذهبه أن يقول بقرينة استعارة ما هو خاص من خواص المشبه بصورة وهمية يتوهم في المشبه تشبيها بتلك الخاصية مثبتة للمشبه ويمكن أن يتكلفه بحمل كلامه على أن المراد بقرينة نسبة ما هو مشبه بالاتيان اليه ويرى فقال ان السكاكي كان يشعر عنه أن قرينة الاستعارة بالكافة اتیان الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة الحقيقية الا أنه ذكر في بحث جعل المجاز العقلي استعارة بالكافة أن قرينته قد تكون أمرا محققا كما في البيت الراسع فهذا الكلام مستغن عن التاويل ثم في قوله وعلى هذا القياس غير منقول لانه لا يمكن قياس القرينة في كثرة الامثلة عليه ونحن على أن ما ذكر ليس نصافي أن الاتيان محمول على معناها الحقيقي وليس مستعارة الامر وهي وتتبع ما اشتهر عنه وستطلع على معنى كلامه في آيات الراسع في فن الانسان في مقام ما شاء الله تعالى أطول بعض تصرف وكتب على قوله الاتيان ما نصه أي بالقوة سم (قوله وحاصله) أي جريان غير هذا المثال على قياسه فان معنى وعلى هذا القياس غيره وغيره هذا المثال جار على قياسه سم (قوله في تعلق وجود الفعل به) وان كان أحد مدعيه على وجه الابداع والاعتراض على سبيل السبب سم (قوله لانه يستلزم الخ) استلزام أن يكون المراد بعيشة صاحبها ليس مقابلا لعدم صحة الاضافة وأخوه بكونهم ظاهر العبارة بل استلزام مثل ذلك موجود في الجميع اذ يستلزم أن يكون المراد بالاتيان لنفسه وأن يكون المراد بضمير هابلذا المله والراسع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وانما المقابل له لعدم صحة أن تكون العيشة ظرفا لصاحبها فالأولى أن يقال يستلزم أن لا يصح جعل العيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية ظرفا لصاحبها كذا في الأطول (قوله بعيشة) اما أن يراد بضمير عيشة أي الضمير الرابع اليه المستتر في راضية أي واخا كان هذا الضمير بمعنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة الجبروت في معنى صاحبها أيضا ناعلى اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا الخ لا يتم بقرينة الشيء في نفسه واما أن يراد بعيشة الجبروت في معنى صاحبها كذا في عدم اختصاص المجاز العقلي باستناد الفعل أو معناها في مرفوعه فيلزم ما ذكر ولا ريب على هذا الاحتمال أن مذهبه أن ذكر الفاعل الجازي ويراد الفاعل الحقيقي والجبروت ليس فاعلا لانه فاعل في المعنى كالتبني في تارة هابلذا وحيث أنه جعل المصنف التوضي في الموصوف والمبتدئين على مذهب السكاكي لا على ما ذهب هو اليه من الواسطة كما عرفت بين تلخيص وقول الشارح وهو ما منى الختصاص على السبع على الاحتمال الاول اذ كون المراد بضمير ما راد بغير جمعه على الثاني أمر لازم قطعاً لا يحتاج الى تشبيه عليه ولزم بقرينة الشيء في نفسه عليه لا يحتاج الى واسطة (قوله لمساكي) الاولى به أنه أن ذكره بقوله بناء على أن المراد بالراسع الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الاتيان اليه اه أطول (قوله في الكتاب) أي المتن (قوله صاحبها) أي ويلزم بقرينة الشيء في نفسه لان ضمير هو راجع الى من في قوله تعالى فأما من ثقلت وازينه الآية فهو نفس صاحب

مثل أن تشبه المنية بالسبع
ثم تفرد هابلذا كرو نصف
الياسمين أو لزوم السبع
فتقول غلب المنية تشبه
بفعلان (بناء على أن المراد
بالراسع الفاعل الحقيقي)
للاتيان بمعنى القادر المختار
(بقرينة نسبة الاتيان اليه)
الذي هو من الوازم المساوية
للفاعل الحقيقي (اليه) أي
الجبروت (وعلى هذا
القياس غيره) أي غير هذا
المثال وحاصله أن تشبه
الفاعل الجازي بالفاعل
الحقيقي في تعلق وجود الفعل
به ثم تفرد الفاعل الجازي
بالذكر وتشبه شيأ من
لوازم الفاعل الحقيقي (وفيه)
أي في ما ذهب اليه السكاكي
(تفرد لا يستلزم أن يكون
المراد بعيشة في قوله تعالى
فهو في عيشة راضية صاحبها)
لمساكي في الكتابين
تفسيرا للاستعارة بالكافة على
مذهب السكاكي وقد
ذكرناه وهو يقتضي أن
يكون المراد بالفاعل الجازي
هو الفاعل الحقيقي فيلزم أن
يكون المراد بعيشة صاحبها
واللائم باطل

اذلا معنى لقولنا فهو في صاحب عيشة (١٣٨) راضية وهذا مبني على أن المراد بعيشة وضعية راضية واحد (و) يستلزم (أن لا تصح

العيشة (قوله اذلا معنى الخ) قيل بل له معنى صحيح يعني كائن في أصحاب العيشة ونازل معهم اه بس وردة
 ع في فقال ونأوله بحسنى هو مستغرق في أصحاب العيشة المرضي وكان بينهم خلاف التبادر بل لا يصح لان
 عيشة متكررة ولا يصح إطلاقها على الجمع وأيضا مثل هذا الكلام لا يستعمل في مثل هذا المعنى ولو كان من
 أرواح معتدة اه قال في الاطول ويقع أنه لم لا يجوز أن يكون فهو في عيشة راضية من قبيل لهم فمقدار التام
 قنأله (قوله وهذا) أى الاستمرار المتقدم الناشئ عنه القصد (قوله وهذا مبني على أن المراد الخ) فان أراد
 بالعيشة ما يتخير به الانسان وبالصغير في قولنا راضية العيشة يعني صاحبها على سبيل الاستعداد فلا فساد
 أذ يصير المعنى - يشترط في - يشترط راضى صاحبها وهو ظاهر ع في كتب أيضا قوله وهذا مبني الخ فان قيل
 استناد مجموع راضية والضمير أيضا مجازي عند السكاكي لعله مثل ذلك من المجاز العلى لا واسطة كما عند
 المصنف فالمراد بعيشة صاحب على تقدير الاستعداد قطعاً فالمراد جعل الضمير عبارة عن صاحبها فاستناد
 المجموع الى العيشة ليس مجازياً فأما المحقق وكتب على قوله عبارة عن صاحبها فانه على طريق
 الاستعداد (قوله واحد) هو صاحب أى صاحب العيشة (قوله في كل ما) أى تركيب أى التركيب الذى
 والارباط مخدوف أى في كل ما أضيف فيه المفعول الخ (قوله فلا لنفسه) أى الذى هو مقاد الضمير في نهاره
 وفى ذلك إضافة النسي الى نفسه ووجه على أنه من إضافة المسمى الى الاسم عملاً يلتفت اليه بلا غم مثل هذا
 الكلام وكره وقوعه في كلام الله تعالى وكلام العرب ع في (قوله ولا شك) غزلة أن يقول واللازم اطل
 سم وكتب على قوله واللازم اطل فانه أى عدم صحة الإضافة فيكون كذا طعن على كلامه أن لا تصح
 الإضافة في كل ما أضيف الخ مع أنها واقعة من غير شك في كلام الله فوقعه راضى عليه (قوله كقول
 تعالى استدلال على صحة هذه الإضافة وقوعها سم (قوله وهذا أولى في التثنية) لأنه أدق الشعب
 لان قوله نهاره صامحاً بما نأش فيه باحتمال الاستعداد لان نهاره معينان زمان المقصود وهو الحقيقى
 والآخر الصامح وهو المعنى المجازي وقد أريد به الظاهر المعنى الحقيقى وبضمير المعنى المجازي بس
 فتكون الاستعدادة انغمض في الضمير المستتر في صامح لان نهاره صامحاً بلزم إضافة النسي الى نفسه (قوله
 لان السند الله الخ) فكبرنا الامر أيضاً لانه لا يجوز تعدد المخاطب في كلام واحد من غير تثنية أو عطف
 وما قبل ان يجوز أن يكون الامر لها ما بان أمر العلة بالساعة فقه أنه خروج عما نحن فيه لانه حينئذ
 يكون من المجاز في الطرف حيث أريد بان امر به عبد الحكيم أى يفرج عن المجاز العلى كما يقول
 المصنف وغيره وعن الاستعدادة بالكاتب كما يقول السكاكي وكتب على قوله من غير تثنية فانه أى وجمع
 (قوله ويستلزم أن يتوقف الخ) ولا يجب عن هذا الاستلزام بان مذهب السكاكي أن أسماءه تعالى غير
 توقيفية لان الرد عليه ليس باستعماله بل باستعمال غيره من يذهب الى غير ذلك مع عدم انكار غيره
 فصار استعمالاً صحيحاً ولو كان كما ذكره السكاكي أتركه من رايها توقيفية أو لا تتركه على ع في وقد أشار
 الى ذلك الشارح بقوله عند القائلين الخ (قوله على السمع) الاولى على الاذن لان التبادر من السمع في
 هذا الفن السماع من البقاء لا من الشارع اه أطول (قوله لان أسماء الله تعالى توقيفية) أى
 ما يطلق عليه تعالى سم وكتب أيضاً قوله لان أسماء الله تعالى توقيفية أى ولو راد طلاق الرفع
 والطبيب والزوجة على الله تعالى (قوله توقيفية) أى لا يطلق عليه اسم لأحقية ولا مجازاً ما لم يرد من
 الشارع كارجح فأمجاز اه سم (قوله كما ذكرنا) حيث يعين بعد كل ملازمة بطلان لازمها عبد الحكيم
 (قوله بل المشبه به ادعاء الخ) فيه أنها كان المراد بالثبوت بدعاء السبعة لم يكن هذا مغنياً عن القول
 بصحة الاستعدادة المجاز بالان حق الاتيان مثلاً لان السند الى القادر الحقيقى دون الزمان المشبه بالقادر
 المتصور وهو في مقام السكاكي ما ربحه قال في الاطول ويدفع بان السند الى الاستعدادة بالكاتب عنده
 ليس ما هو للثبوت بل صورته هي شبهة بالسند فهو للثبوت حقيقة وحقه أن يسند اليه ويرف هذا الدفع
 بأن ما قبل ان في الاستعدادة بالكاتب عنده استعداد تخيلي هي اللفظ المستعمل في الصورة الوهمية لا غير

الاضافة في كل ما أضيف
 القاعل المجازي الى الفاعل
 الحقيقى (فمقوله نهاره صامحاً
 لبطان إضافة النسي الى
 نفسه) الاذن من مذهب
 لان المراد بالثبوت مثلاً
 نفسه ولا شك في صحة هذه
 الإضافة وفي وقوعها كقول
 تعالى نأريحت نهارهم
 وهذا أولى في التثنية
 (و) يستلزم (أن لا يكون
 الامر بالبناء (في قوله تعالى
 يا هانم ان يصرحاً (هانم)
 لان المراد به حينئذ هو العلة
 أنفسهم واللازم باطل لان
 السند له والمطابق معه
 (و) يستلزم (أن يتوقف نحو
 أنت الراسع البقل) وثنى
 الطبيب المريض وسرتنى
 رؤيتك مما يكون الفاعل
 الحقيقى فيه هو الله تعالى
 (على السمع) من الشارع
 لان أسماء الله تعالى توقيفية
 واللازم باطل لان مثل
 هذا التركيب صحيح شائع
 ذائع عند القائلين بان
 أسماء الله تعالى توقيفية
 وغيرهم مع من الشارع
 أول يسمع (والاوامر كلها
 منتفية) كما ذكرنا فينتى
 كونه من باب الاستعداد
 بالكاتب لان انتفاء الامور
 بوجوب انتقالها الى الجواب
 أن مبني هذا الاعتراضات
 على أنه ذهبي في الاستعدادة
 بالكاتب أن يذكر المشبه
 ويراد المشبه به حقيقة
 وليس كذلك بل المشبه به
 ادعاء موهبة لظهور أن ليس المراد بالثبوت في قولنا الخال بالثبوت ثبوت بلان

هو السمع حقيقة والسكاكي
 مصرح بذلك في كتابه
 والمصنف لم يطلع عليه
 (ولاه) أي ما ذهب اليه
 السكاكي (منتهى) يعنى
 نه اصرامه) وليله قائم وما
 أشبه ذلك مما ثبت على
 ذكره الفاعل الحقيقي
 (الاشتمال على ذكر طرف
 التشبيه) وهو مانع من حمل
 الكلام على الاستعارة كما
 مصرح به السكاكي والحجاب
 أنه انما يكون مائعا اذا كان
 ذكرهما على وجه نبى عن
 التشبيه بدليل أنه يصل قوله
 قدره أنزله على القوم
 من باب الاستعارة مع ذكر
 الطرفين وبعضهم لم يلتفت
 على مراد السكاكي بالاستعارة
 بالكتابة أجاب عن هذه
 الاعتراضات بما هو يرى
 عنه وما ينتركه أولى

• (أحوال المسند اليه) •

أى الامور العارضة له من
 حيث أنه مسند اليه وقدم
 المسند اليه على المسند
 لسان (أما حذفه)

(قوله ليسا من هذا) أى ليسا
 من الجمع بين الطرفين على
 الوجه الذى عن التشبيه
 بل من الجمع بينهما على وجه
 لا نبى (قوله بواسطة أنها
 أحوال) صوابه اسقاط أنها
 وقوله لسان أى كاتبة لسانها
 وهذا من تمام الوصف بل
 هو محطه

خطا لأنه مصرح في بحث رد المجاز العقلى الى الاستعارة بالكتابة أن قرينة الاستعارة بالكتابة قد تكون أمرا
 وهما كفى ألقاها للشيء ونقطتها لخال وقد تكون أمرا محققا كفى ألقاها للشيء البقل وهزم الامر
 الجند وقد أخبر بذلك معنى كلامه ههنا شئ آخر مستطع عليه وما ذكرنا ظاهره مبنى الاعتراضات على
 أن مذهب السكاكي فى الاستعارة بالكتابة أن يراد المشبه حقيقة وأن المراد بالكتابة السند الى المشبه بمعنى
 الحقيقى فى هذه الامثلة لاعل مجرد أن المراد المشبه حقيقة حتى يكتفى في دفعها الى الإشارة إلى أن يراد نفس
 المشبه بادعاء كونه المشبه كما ظنه الشارح وبعده القوم اه ملخصا (قوله هو السمع حقيقة) بل المراد
 الموت لكن بادعاء السبعة له وجعل لفظ المشبه مرادقا لفظ السمع ادعاء وحسنه يكون المراد بعينه
 ما احبب الادعاء الصاحبة لها وبالتيار الصام بادعاء الصاحبة له لا بالحقيقة حتى يفسد للشيء وسئل الأضافة
 وأيضا يكون الامر بالناس لها مان كما أن النداء له لكن بادعاء مان وجعله من جنس الجملة لقرط المباشرة
 ولا يكون الريع مطلقا على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع انما المراد به حقيقة هو الريع لكن بادعاء أنه
 قادر مختار من أجل المبالغة فى التشبيه وهذا الذى ادعنا أنه مراد مظهر مطول (قوله لم يطلع عليه) أى
 على ذلك (قوله ولله) ينتقض الخ) حاصل استدلال السكاكي كما أشار اليه الشارح بقوة والحاصل الخ
 أن كل مجاز على فهو ذكر المشبه وادعاء المشبه هو اسطة القرينة وكل ما ههنا شئ فهو واستعارة بالكتابة فما
 مر من لصقها مستندا بأنه يلزم الحال وهذا يقتضى أن يتلف فان دليله مجرى فى المجاز العقلى الذى ذكره
 الطرفان ولا استعارة بالكتابة لا يشترط لحدود ذكر المشبه فقد تقرر فاه قد تقرر فى تقرير الاقدام عبد الحكيم
 على المطول (قوله عما يشعل على ذكر الفاعل الحقيقى) وهو الضمير فى نه اصرامه لانه المراد به الضمير
 والضمير فى صامه قائم هو الفاعل المجزأ وهو المشبه (قوله على وجه نبى عن التشبيه) بأن يكون المشبه
 به شيئا أو صفة أو حالا ضرورية أن صدق على مجرى عليه لا يكون الا بتقدير أداء التشبيه والبيت والمثال
 المتقدم لسان هذا وتظهر ما قول السيفين ينفى بادعاء السند لى زيد رأيت السيف فى يداى ساء وكب
 على قوله أو حالا مائعا أو مضافا الى المشبه كعين المله كفى المطول (قوله قدر الخ) صدره
 • لا تصحوا من بلاغاته • قدر الخ أو بالالكسر والقصر مصدر بلى الثوب صارت خلقا اذا فتحه
 والغلالة شارب بلس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قوله مع ذكر الطرفين) هما القوم وضربا أنزله
 أو ضمير غلالة عبد الحكيم

• (أحوال المسند اليه) •

(قوله أى الامور العارضة له) أى الامور العارضة التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى تكون سببا
 قريبا لى لادرافع فاه عارض للسند اليه من حيث أنه مسند اليه فالأضافة فى الترجع لعهود وأخرج
 العصافى فى طوله بعد هذه الأضافة أحوال اقترن للسند اليه بواسطة أنها أحوال الاسناد والمسند كونه
 مسندا اليه لاسنادها كدوم مسند اليه لاسنادها كدوم مسند لى ذلك ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال ما أكد
 الاسناد وأحوال المسند اليه من رابعه وكتب على قوله لى بها الخ مائعا والقرينة على ذلك ما تقدم فى تعريف
 علم المعانى (قوله من حيث الخ) حقيقة قيد خرج ما يعرض له من حيث ذاته ككونه مجزأ أو عرضا
 كلما أو شيئا أو من حيث عدده وفه ككونه نالاشيا أو رادعا أو غير ذلك (قوله وقدم المسند اليه) أى
 أحوال المسند اليه وكذا ما بعده (قوله ليسا من هذا) أى ليسا من أن الركن الأعظم سم (قوله أما حذفه)
 أى من غير فامة شئ مقامه وحسنه يكون لغرض معنى كاه والاذن بالحق لا مجرد أمر لفظى ومن اظهر
 وجه اقتضاها المصنف على حذف المتبدا من المسند اليه لان الفاعل اذا حذف ما أن يقوم شئ مقامه كفى
 باب النيابة ورافعه الفعل أو شبهه وباب الاستعانة المقترن وباب المصدرو لا يحتاج حينئذ للقرينة بل للدعوى
 الى الحذف أو لغرض لفظى كالتعاضل الكبير فى خواصه من يقوم واضر بالرجل فقول المطول وقد
 يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول لا يناسب المقام مع أنه لا يجب

عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره ههنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترتل تنبيها على أن المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة المعنى انه اذا لم يذكره كأنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه التامة فكأنه ترك من أصله (فالمتعارضان العت بناء على الظاهر) دلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة كركن الكلام (أو تحصيل العدول الى أقوى المبلين من العقل واللفظ) فان الاعتماد عندنا في ذلك على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى

(قوله أي اعتمادا على القرينة العينة) فيه أن تعيين القرينة قد يقتضي الحال خلافه (قوله أي اقتضاه الخ) لا يظهر كل الظهور لان الدواعي المذكورة ليست الا لأفعال لا لأفعال كما هو المتبادر فالانسيا بقاء الحذف وما معه على معناه ومعنى كون الحذف من أحوال المسند اليه أنه عارض له ومتعلق به وان كان صفة للكلمة كما هي (قوله ويبحث في النقص على الخ) أي فيكون الدفع حيث ليس بما ذكره بسبل بان يربطه في المذكور الى آخر ما ذكره وأحسن منه أن يقال ان باقي الاحوال تفصيل للسذكر كالحذف فتأخر عنهما

استناد الفعل ولأن يكون المسند اليه المفعول كما عرفت اه بس وكتب أيضا قوله أما حذفه أي اعتقدا على القرينة العينة ولم يتعرض لها المصنف لانها صحيحة الحذف والكلام في الزايا الموحدة التي يخص البلغ علا حظ من الان العاين أيضا يحذف لوجود القرينة أفاده في الاطول وكتب أيضا ما منه أي الحذف اذا حذف فعل المتكلم فلا يكون من أحوال المسند اليه (قوله لكونه عبارة) أي في الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه المعنوي أعني الاسقاط مشورا لعدله بعد الاتيان ولما اختبر على لفظ الترتل إشارة الى كونه ركنا أعظم كأنه أسقط عبد الحكيم وبه ما يندفع ما يترأى في كلام الشارح من التناقض وحاصله أن ما ذكره في هذه النكتة يدل على أن الحذف عدل الاتيان ابتداء وما ذكره في نكتة التعبد ههنا بلفظ الحذف يدل على أنه الاسقاط بعد الاتيان وتناقض في معنى الحذف ودفعه الحذف أيضا بما صاحبه ان ما ذكره في النكتة الثانية معني على التفسير والنظر لما شاع من اطلاق الحذف على الاسقاط بعد الاتيان وما ذكره في الأول معني على ملاحظة الواقع فان المسند اليه المحذوف بحسب الواقع ليدون به أو لا يتم زال بل تركه ابتداء (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أي الحذف متقدم على الذكر أي والاتيان مقدم على باقي الاحوال لكونها كالتفصيل له كما قاله عبد الحكيم فادفع ما يقال هذه النكتة انما تقتضي التقديم على الذكر دون بقية الاحوال ويبحث في الدفع بهذا أن باقي الاحوال الاسمية تجري في المسند اليه المحذوف أيضا في تفصيل الحذف أيضا لان يجب أن يربطه في المذكور الظاهر من يربطه في المحذوف فكيف يربطه تفصيلا للذكر أقوى فتأمل وكتب على قوله أي الحذف قدم على الذكر ما قصه فيكون بيان أحوال الحذف أيضا مقدهما (قوله وذكره) أي عدم الاتيان به ويجوز عود الضمير الى الحذف يتسع أي معنى الحذف سم (قوله الركن الاعظم الخ) لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف والذات أقوى في الثبوت من الوصف فالسند اليه والمسند لوالفتر في الافادة الى كل منهما يمكن الدال من جملة الى الذات أشد في الحاجة عند قصد اللاحق من الدال على الوصف لان الحاجة الى المضاف اليه المعروض أشمن الحاجة الى المضاف العارض ع (قوله فانه ليس بهذه التامة) أي الميزة وهي كونه الركن الاعظم الخ (قوله فكأنه تركه من أصله) ترك بمعنى عدم ذكره محقق فلا يناسب ايراد لفظ كان فلم المراد بتركه تركه مطلقا أي حقيقة وكم يجب ان يكون مقدر او مرادافا لتمامه سم فمع أي الاتيان بكان أي فكأنه تركه حقيقة وسكنا مع أنه قد كورسكا (قوله فلا حذر الخ) اعلم أن من التكتات الاسمية ما يجمع بعضها مع بعض لكن المدار على قصد والملاحظة (قوله بناء على الظاهر) حال من العت أي حال كون العت متبينا على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه لا على الحقيقة ونفس الامر عبد الحكيم (قوله وان كان في الحقيقة الخ) أي ذكره في الحقيقة لا يكون عتيا وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة ليس كذلك كقوله التصص على ما هو المقصود لاهم من عبد الحكيم (قوله تحصيل العدول) أي أن تحصيل المتكلم للسامع ذلك الحذف أنه عدل الى أقوى الدالين الذين هما العقل واللفظ وأقواهما هو العقل أي يقع ذلك في خيال السامع ووجهه أي وذلك التفسير ويجب نشاط السامع وتوجب عقله نحو المسند اليه زيادة توجه كقوله في الاطول (قوله من العقل واللفظ) كون الحذف موضوعا للبرقيات بوضع واحد يستعمل في واحد منها بخصوصه يتبع من عطف شي على مدحولة لانه يستدعي أن يربطه في لفظ واحد معنيين بالنظر الى كل من المدخولين وهو بمنزلة أن يقال عسبس اليوم الدليل وراذ قبل اليوم وأدبر الليل ولهذا كذا حكمه بان العطف على مدحولة الحذف ليس الابتذره لان اعتبار الاستصحاب أطول (قوله من حيث الظاهر) جواب سؤال وهو كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لا يضمن دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع ككنا فاجاب بان الاعتماد على اللفظ اتما لهو بحسب الظاهر وان اعتد بحسب التصديق على العقل مع اللفظ وقوله وعند الحذف على دلالة العقل أي من حيث الظاهر أيضا ليدل قوله وانما على تحصيل لان الدال الخ بل هذا يدل على أن الدال حقيقة مطلقا انما هو اللفظ وان كان معنوية العقل

سم وكتب أيضاً على قوله من حيث الظاهر ما نصه لانه يفهم من اللفظ لكن لا يصدق دلالة عليه ما يحكم العقل بصفته اذ قد لا يعتد بالاشارة على العقل عبد الحكيم **(قوله لا تقتصر الخ)** أي فان اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلافه العقل فانه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ وأن كان نصب المادة لا يمنح تخييل اللفاظ سم وكتب أيضاً قوله لا تقتصر على في الاطول كون العقل أقوى بأن الدلالة العقلية لا تختلف بخلاف الدلالة الوضعية اه **(قوله ولا تعاطل تخييل العدول)** يعني أن العدول ليس محققان كونه محققاً يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلاً في الدلالة عليه وليس كذلك عبد الحكيم **(قوله لان الحال حقيقة الخ)** الحصر المتناهي من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت مجرد العقل فلا يتناقض ما أشار اليه سابقاً بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن اللفاظ قلت هذا وإن كان أمراً منكفاً في نفسه الآن ما ذكرنا على ما استغرق في العادتين أن فهم المعاني فاستغنى عن تخييل اللفاظ سم وقرر بعضهم أن الحصر حقيقى وإن الدال حقيقة اللفظ فقط ونسبة الدلالة الى المستقل تسحق لانه لا تعلم بالدلالة فتقول الشارح هو اللفظ الخ أي فليس هناك في الحقيقة عدول عنه ولا دليل عليه اه وهذا هو الموافق لقول سم فيما كتبه على قوله من حيث الظاهر ما نصه بل هذا أي قوله وانما قال تخييل لان الدال الخ يدل على أن الدال حقيقة فقط انما هو اللفظ وان كان بمعنى العقل اه **(قوله هو اللفظ)** بناء على أن المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسند اليه عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله هو اللفظ الخ أي فليس هناك في الحقيقة عدول عنه **(قوله لا احتراز الخ)** قال في الاطول وأما قول لم أقبل ما أعجل لئلا يتبدل ما عر به بالسائر عن ذاته لا تستلزم ما عر به اه مخلصا **(قوله والتصيل)** فيه اشارة الى أن أو في قول المصنف أو تخييل ما عر به بالسائر خالفه في الجمع كذا قرر بعضهم وقد يقال ليست مانعة خالوا أيضاً يجوز أن الحذف لسكتة أخرى غيرهما **(قوله أو اختيار تبه السامع)** فان قلت الحذف يقتضي صلاحية المقامه بأن يكون الخطاب عارفاً به لوجود القرينة فلا بد من اعتقاد التكلم قبل الحذف أي يعرف المسند اليه به القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف لا اختيار قلت يكفي في الصنف على التكلم أن يعرف الخطاب المسند اليه بالقرينة فليكن الاختيار لتحصيل اليقين على أنه قال اختيار تبه السامع ويكتفى في قابلية المقام كون الخطاب عارفاً به لوجود القرائن اه أطول وكتب أيضاً قوله أو اختيار الخ أقول وأظهر اعتقاده أن السامع يتنبأ وانما يار اعتقاده أنه تنبأ كلاً أو التنبية على تنبأ أطول **(قوله هل يتنبأ أم لا)** أم ههنا منقطعة على ما مر تحقيقه فالحال الصواب أن يتنبأ أم لا ليس به جواب على أن أم التنبية هي مع حل على قلة كافي الرضى عبد الحكيم وقد سبق ذلك عند شرح قول المصنف فان كان خالي ذهن من الحكم والترديد فيه **(قوله أو اختار بمقدار الخ)** كما إذا حضر شخصان أحدهما أقدم ههنا من الآخر فتقول أحسن للاحسن والله وترى أقدم ههنا اختار لك الخطاب هل يتنبأ لهذا الحذف لم لا القرينة تأتي معها خفاء وهي أن أهل الاحسان ذوو الصداقة التديعة دون حاذنها عرى **(قوله هل يتنبأ بالقرائن الخفية)** أي فيكون شديد التنباهة أم لا يتنبأ بالقرائن الخفية بل بالباطنة فتكون ضعيفاً **(قوله أو أوجاه صوته)** عر به هنا وفيما سبق بالتخييل كانه لبعض التفرقة أن كان قصد أوجاه صوته سيدا الحذف فقصده حقيقة بالاولى من سم وكتب أيضاً قوله أو أوجاه صوته المراد بالصور التزييه والتبعيد عن ذكر تعظيم الصوت والصور عنه لا يجوز ذلك الذي كثر براد في الحذف حقيقة الصوت لاجلهم وقد وقع هذا الإيراد سم بقوله المراد منه صوته عن نفسه واسطة المروعي اللسان فضع ذكرا لاجلهم اه وكتب أيضاً قوله أو أوجاه صوته الخ أقول أو أوجاه صوته عن جمع أو أوجاه صوته عن جمع أطول **(قوله أو تأتي الانكار)** أي انكار التكلم **(قوله لى الحاجة)** متعلق بأتى كافي الاطول **(قوله أو تعبته)** اما لان المسند لا يصلح الا له أو لكاه فيه بحيث لا يسبق ذهن الى غيره أو لكونه متعيناً بين التكلم والخطاب وهذا وان كان يجامع الاحتراز عن العبث

(قوله بدون توسط لفظ)
كافي دلالة الاثر على المؤثر
وقد تقدم وضع ذلك قوله
بخلاف الدلالة الوضعية
فيه أن تخلفها كذلك في
بعض الصور اذ لا تختلف دلالة
المفرد فافهم **(قوله ونسبة
الدلالة الى العقل تسم)**
مبنى على تفسير الدلالة
بالمعنى الشافى المتقدم **(قوله)**
ما عر به بالسائل وهو لفظ
أتى وقوله عن ذاته متعلق
بعر

عن العتب يفنى عن ذلك
 لكن ذكره صكركه لأمير
 أحدهما الاحتراز عن سوء
 الادب فيما ذكرناه من
 المثال وهو خالق لمناشاة
 فاعل لما بدأ الله والثاني
 التوسطه والتعهد لقوله
 (أودعاه التعيين) فهو
 وهب الالوف أي السلطان
 (أو نحو ذلك) ضيق المقام
 عن اعادة الكلام بسبب
 ضجر أو سامة أو قوت
 فرصة أو عاقلة على وزن
 أو صبح أو فاقسة أو ما
 أشبه ذلك كقول الصياد
 غزال أي هـذا غزال
 وكالاخفاء عن غير السامع
 من الحاضر ين مثل جاه
 وكإسراع الاستعمال الوارد
 على تركه مثل رسمه من غير
 رام أو تركه نظار مثل الرقع
 على المدح أو الذم أو الترحم
 (وأما ذكره) أي ذكر المسند
 اله (فلكونه) أي الذكر
 (الأصل) ولا مقتضى
 للعدول عنه (أو الاحتياط

(قوله أي أو خوف قوت)
 أي لأن مقتضى العذر هو
 خوف الذوات لأن
 القوت (قوله فانه لو قال
 جدد الناس الخ) هذا وما
 بعده مبني على ما مضى عليه
 في المطول من دخول المسند
 اليه الذي الكلام فيه للفاعل
 وان تقدم عن رسد وقوله
 فالت صبح وقوله فانت
 القائمة أي لصيرورة الاولى
 مرفوعة والثانية منصوبة

لكن مدار الدعوى والمقتضيات على القصد وقصد التعيين غير قصد الاحتراز وقد يقصد أحدهما وقد
 يقصدان معا وكذا الحال في جميع الدعوى انما يمكن هناك تناف من عبد الحكيم ومن هذا يدفع اعتراض
 الشارح الاقمن أصله فتامل (قوله والظاهر الخ) أي بطلب عنه الحفيد بما يخصه ان العتب المحتراز عنه
 قيمان عتب بسبب دلالة القرينة على المراد وهذا هو الذي ذكره المصنف قوله فلا احتراز عن العتب وعبث
 بسبب عدم صلاحية المسند لغير المسند اليه المحذوف وهذا هو الذي ذكره بقوله أو تعينه وانما يعرفه بالعين
 للأحرار الذين ذكرهما الشارح ونظيره مع ما به لا يدفع ماذر الشارح من اعتناء الموضوع الاول عن الثاني
 لصلاحية العتب في قوله فلا احتراز عن العتب لشبهة للتعين (قوله الاحتراز عن سوء الادب فيما الخ) أي
 فلا يقال في حذف الحال انه للاحتراز عن العتب لما قبله من سوء الادب بل يقال حذفه من (قوله اله)
 أي التعين (قوله أو ادعاه التعين) انظر لم يظهر في محل الاضمار وما قبله انه أظهر لثلاثتهم عود الضمير
 على الانكار بعد ادعاه في تعينه مع أنه أقرب إلى الانكار ويظهر أن نكتة الاظهار أنه أو أظهر لثلاثتهم
 رجوعه إلى المسند إليه كبقية الضمائر المتقدمة فتدبر (قوله أو نحو ذلك) أي قد راسم الاشارة لكونه اشارة
 إلى أحد الأمور المستفادة من التردد أطول (قوله أو قوت) أي أو خوف قوت وكتب أيضا قوله أو قوت
 فرصة هو وما بعده عطف على قول ضمير وسامة فالجميع من أسباب ضيق المقام (قوله فرصة) أي قطعة
 من الزمان يفوت بها المقصود وقال ع ق هي ما يفوت تتلوه (قوله على وزن) كقالي البيت السابق فانه
 لو قال أنا عليل لغات الوزن وقوله أو صبح نحو من طلبت سريره جئت سريره فانه لو قال جئت الناس سريره
 فالت صبح وقوله أو فاقية كقوله • ولا يدوم أن ترد الودائع • فانه لو قال أن يرد الناس الودائع فانت
 القافية وكتب أيضا قوله أو صبح أو فاقية قال الحفيد هذا فيما إذا وجب تقديم المسند الذي به يوصل
 السمع أو القافية أي لا ما إذا لم يجب وكان المسند يحصل به السمع والقافية فلا حاجة إلى حذف المسند
 اليه بل لو قدم على المسند لكان السمع والقافية مجعلاهما وفيه بحث لانه إنما يوسم بشرط في النكات أن
 لا يحصل الشيء إلا من هذا الخصوصية وهو ممنوع كما حقق في محله ع س وكتب أيضا قوله أو فاقية مقابلة
 الوزن بها لا تقتضي عدم تقرير وزن ذكر المسند اليه بل القافية فقط وان زعمه الحفيد لوزان بقصد تارة
 ذلك وتارة هذا وان كانا متحققين (قوله أو ما أشبه ذلك) عطف على ضمير (قوله عن غير السامع) أي
 المقصود بالسامع اه سم أي فلا يرد أن الحاضر إن كانا كوا سامعين كانا لاخفاء عن غيرهم عن لم يسمع فلا
 يسمع قوله من الحاضرين وان لم يكنوا سامعين فلا حاجة إلى الاخفاء عنهم (قوله وكتاب الخ) الفرق بين
 الاثنين أن في الاول يكون الكلام في الاستعمال واحد اما في الثاني استعمال قياسا أولا وفي الثاني الكلام
 إثني غير الاول ولا بد أن يكون الاول قياسا على الحكم (قوله رمية عن غورام) أي هذ رمية مصيبة
 من غورام مصيبة بل من رام مخفي سراي وهذا مثل يضرب من صدره من مائس أهلا للصد وبنه ع ق
 (قوله أو تركه نظاره) أي تقار المسند اليه المحذوف في التركيب الذي تكلم به المتكلم وهو عطف على تركه
 بدليل قوله في المطول أو على تركه نظاره وان أمكن أن يعطف على الاستعمال (قوله مثل الرقع على المدح)
 تقوله لاجل الله أهل الجد أي هو أهل الحمد أو الرقع على التمسك بعقد المسند من الشيطان الرجيم بالرفع
 أي هو الرجيم أو الرقع على الترحم كقولنا اللهم ارحم عبدك المسكين أي هو المسكين فالرفع على هذه
 الوجهين وجب الحذف ع ق وبحيث في ذلك صاحب الأطول بأن الحذف هنا للاحتراز عن مخالفة
 القياس أو ضعف التأليف فهو من منطقات البلاغة التي مرجعها غير علم البلاغة ولا تعلقه بمقتضى
 الحال الذي هو من وتليف علم المعاني (قوله الأصل) أي الذي لا يبعدل عنه الاقتضى (قوله ولا مقتضى
 للعدول) ليكون مر محال على الحذف والمراد عدم الاقتضى في قصد المتكلم على ما مر فلا يرد أن
 الكلام فيما أقام تركه بالمعينة المحذوف كأي له سابق كلامه ولا حقه للاحتراز عن العتب وتخفيف
 للعدول متحقق في جميع صور الذكر وقوله لا مقتضى للعدول منصوب وسقوط التنوين لكونه ضمنا

لضعف التعويل) أي

الاعتقاد (على القرينة أو التنبه على عبارة السامع أو زيادة الانصاح والتقرير) وعليه قوله تعالى وأولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون (وأولئك هم المفلحون) (وأولئك هم المفلحون) لكونهم مائدين على التعليم نحو أمير المؤمنين حاضر (أو أهاته) أي أهاته المسند له لكون اسمه مما يدل على الأهاتة مثل السارق الثيم حاضر (أو التبرك بذكره) مثل النبي صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول (أو استلذذه) مثل الحبيب حاضر (أو بسط الكلام حيث الاصطفاط) أي في مقام يكون اصفا السامع مطالبا للتكلم لعظمته وشره ولهذا يقال الكلام مع الاحباء

(قوله) أو جريا على نحوين (البغداديين) المناسب حذف أولاه عن أساقبه قاله بعضهم والظاهر أن نحوين (البغداديين) غير محتاج إلى التشبيه بالضاف بخلاف ما قاله الحاجب (قوله) أراد أنه قضى (الخ) فبأنه لا اقتضاء لذلك أصلا فإن الذكركم وجود القرينة احتياط من حيث عدم الاقتضاء بالقرينة وضم اللفظ إليها ولا شك أن ضم الضعف إلى أقوى فيه احتياط وقوة تعقل فرض أن القرينة أقوى من اللفظ ليس في كلامه ما يحتاج إلى ذلك فانهم

واللام زائدة كما قال سيبويه في لاغلاي للولما تشبه بالضاف كما قال ابن الحاجب عبد الحكيم أبو نبراس على تجويز البغداديين من الخاصة عدم توين التشبيه بالضاف وعليه قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما أعطيت وكتب على قوله ليكون ماضيه أي الأصل وكتب أيضا قوله ولا مقتضى الخ أقاب هذا التقيد أن مجرد الامتصاص لا يصح نكتة بل لاداه هاهنا انتفاء المعارض المقتضى للحذف حتى إذا وجد رجوع على الامتصاص بخلاف بقية النكات فإن كلامه يصح بغيره نكتة أقاده الصفوى (قوله) لضعف التعويل (الخ) أورد أنه يقتضى أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية بخلاف ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال أو تخيل المدول إلى أقوى المدليلين وأجاب الشيخ في شرح المفتاح بأن هذا بالنسبة إلى قوم وذلك بالنسبة إلى قوم وأجاب الصفوى بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ وعليه بنى ما قدموه وهذا لا ينافي أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه بنى ما هنا اه (قوله) أو التنبه (الخ) أو انصاف السامع أو انصافه بالانصاف اه أطول وكتب أيضا ما منه أي تنبيه حاضر من على عبارة السامع أي المقصود بالانصاف (قوله) على عبارة السامع) أما هنا وصفه أو لقصدا هاته فيقال في ماذا قال عرو عرو قال كذا ولو كان لا يجوز زعم السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبيه على أنه غي لا ينبغي أن يكون الخطاب معه الأهكذاب (قوله) أو زيادة أي أول زيادة (الخ) وكتب أيضا قوله أو زيادة لا يصح أي انصاف المسند إليه وزيادة تنبيه في ذهن السامع نفس الانصاح والتقرير حاصل عند المدعو أيضا لوجود القرينة فيقال فينبه وفي الذكر زيادة تاملان دلالة العقلية ما جمعت مع دلالة العقلية عبد الحكيم (قوله) وعليه أي على ذكر المسند إليه بزيادة الانصاح والتقرير وانما لم يقل قوله تعالى لأنه ليس من قبيل ما لو ذكر لكان المسند إليه محذوفاً فانهم المفلحون حينئذ معطوف على الخبر أعني على هدى أو معطوف على جهة أولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لا حذف المسند إليه (قوله) وأولئك هم المفلحون) فيه الشاهد (قوله) وأولئك هم المفلحون) عبارة القوم أو التعظيم فورد عليهم أن التعظيم لا يتوقف على الذكر بل يحصل بمجرد الاستناد إلى المسند إليه ما هنا ومن ذكر أو حذف فذلك لا يصف الظاهر وهو انما يحصل بالذكر أقاده سم والظاهر أن الأهاتة والتبرك والاستلذذ كالتعظيم فيجعل العطف على التعظيم لا لاظهار أقاده بس ولا يفتي أن تسلط الظاهر على التبرك يمنع منه قوله ذكر ما منع حذف المسند إليه ليس هناك أصل التبرك بذكر ما لأن إيراد ذلك الملاحظة تأمل (قوله) نحو أمير المؤمنين حاضر) أي في جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لأن الكلام في ذكر المسند إليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف والكان ذكر متعين فلا يحتاج لنكتة (قوله) أي أهاته المسند إليه) انظر لذكر هذا هنا دون سابقه ولا حقه وله دلالة فيهم عود الضمير هاهنا على تعظيمه (قوله) مثل السارق (الخ) عبارة عن قائل هل حضر يدقق قول حضرة الشيم (قوله) مثل النبي صلى الله عليه وسلم (الخ) عبارة عن قائل هل حضر أمير المؤمنين قاله هذا القول رسول الله فتعلقنا بجملة صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول ويكتفى في الجواب ولا نحو هذا قصد أن يقال نعم أو أه اه (قوله) أو استلذذه أي وجدناه لهذا أطول (قوله) أو بسط (الخ) لم يقل بعد ما ذكر من نكات ذكر المسند إليه وأخوذ ذلك كما قال بعد ما ذكر من نكات حذفها كفاء به ولهذا في محب الحذف أو التكال على المناسبة أقاده في الأطول (قوله) حيث الاصطفاط) أو ودان هذا القيد معتمد في غير هذه النكات من التكاليف لا استلذذ فيقال حيث الاستلذذ مطلوب به هكذا فوجه التخصيص أجباب الاستدلال بغير دبط الكلام ليس نكتة لأنه قد يكون فيجاء أو أن يكون نكتة بهذا التقيد فلا بد من ذكر ما تصح النكتة بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك سم وكتب أيضا ما منه لوعبر بالسامع لكان أولى للناسب المثال يعني قوله تعالى هي عصا الخ أن يقال في جانبه تعالى اسفاده أقاده عن ذكره لحذف أيضا وكتب على قوله للناسب الخ ماضيه أما الاصفا فلا يناسب له أهالة الاندلس للجماع وأجيب بأن الاصفا يحتاج إلى إقبال على التكلم اه (قوله) مطلوب) أي محبوب (قوله) أي في مقام (الخ)

(قوله تعالى يحكيه عن موسى عليه السلام هي عصى) أو كما عليها وقد يكون القدر كقول أو التهج أو الشهاد على قضية أو التسمي على السامع حتى لا يكون السيل الى الاسكار (وأما تعريفه) أي ابراهيم السند اليه معرفة وان تقدم ههنا التعرف وفي السند التنكير لان الاصل في السند اليه التعرف وفي السند التنكير (فيما لا شمار

قوله لا يعني الاستشهاد أي الذي هو طلب الاداء أو طلب الفصل انما حصل فيما قاله فيحصل الشهادة بالفعل وقوله لنقل البناء للفعول وقوله عند قصده أي قصد شاهد الواقعة وقوله هل باع هذا الخ قول هل هذا باع بكذا لكان مناسباً للجواب وكان الجواب على فرض حذف زيد منه على تقديره فلا ريب عليه أنه على فرض حذف زيد منه يكون المسند اليه هو الضمير المستوفى باع وهذا تعلم ما في قوله بعد فاذا قال الحاكم الخ فتدبر (قوله أي على الشهادة) فلي كلام عرق الارباب لا يشهدوا لشهاد على الشهادة بخلافه على ما قبله

حيث غلظ مكان سم قال في المطول ويجوز أن يكون حيث مستعاراً للزمان (قوله نحو قوله تعالى الخ) لا يقال شافى كون ذلك السند اليه لان اتمام مقام بسط الاجال في قوله تعالى ولي فيها ما رتب أخرى لا كما تقول هذا الاجال يقتضي أن يقع السؤال عن تفصيله فحصل زيادة البسط اتماماً لمقصد وحاصله أنه انما اجل الما رتب وان كان المقام مقام بسط ترقيبه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذذ بمطالعة تعالى وأجيباً بآية بان موسى استنصر من الله تعالى أن يريه في العاصي عائب وخوارق لم يعلم تفصيلها وأنه كان عالماً بتفصيلها لكن أخذته دهشة (قوله هي عصى الخ) وكان يكفيه لولا ذلك أي يقول عصى لان ما للسؤال عن الجنس فزاد المبتدأ والاضافة والوصاف لذلك قال سم قوله هي عصى فيه اشكال لان السؤال بما عن الجنس فكيف أجاب بالجنس والجواب من وجوه منها انما أجاب عن نفس الجنس والمباهية لكن في ضمن هذا القدر وفيه أنه اذا كان السؤال عن الجنس والمباهية فلم يأت بقوله أو كما عليه وأهش به الخ فان هذا صفات والجواب أن ما عند السكاكي قد تكون للسؤال عن الصفة فعل السند موسى عليه السلام جعلها على الجنس فأجاب ثم جاز أن يكون السؤال عن الصفة فأجاب بالصفة أيضاً اه أي فجمع بين الجواب عن الجنس والجواب عن الصفة حسناً لما لا احتمال السؤال لان يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله التبول) نحواً من المؤمنين يا حرم بكذا تهويل بالخطاب بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليعلم أمره اه عرق وقوله أو التهج أي اظهار التهج كقول الصبي قاوم الاسد وانما التلاظهار لانه كما قال عرق لاشك ان مثلاً التهج مقاومة الاسد لكن في ذلك المسند اليه اظهار التهج منه وكتب على قوله أي اظهار التهج بما أنه الظاهر تقدير اظهار في قوله التبول أيضاً لصول التبول بانساناً للمسند الى المسند اليه المقضى التبول ذكر كرو حذف وقوله أو الشهاد على قضية أي انشاداً لتكلم السامع على ثبوت المسند للسند اليه عبارة عرق وقد يكون التحسين عند الاشهاد لا يعني الاستشهاد كان يقال اشهاد واقعة لتنفل عنه ما وقع لصاحب الواقعة عند قصده اشهاد التالف هل باع هذا بكذا فيقول المشهود على شهادته الذي قصد اشهاد التالف زيد باع كذا لانه بين زيد في قلب الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبباً لالانكار اه وقوله في قلب الشاهد أي على الشهادة وقوله أو التسمي أي السكتاه وعبارة عرق وتعيين الذي قصد التسمي عليه أي كما لما الحكم عليه بين يدي الحاكم فاذا قال الحاكم هل باع هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم أقر زيد هذا على نفسه بكذا للتلايحاح السامع السبيل الى أن يقول الحاكم عند التسمي انما فهم الشاهد أنك أشرت الى غيري فأجاب بولذلك لم أنكر ولم أطلب الاعذار فيه (قوله وأما تعريفه الخ) قال في الاطول واعلم انه فاتهم بيان الغرض من التعرف بالنداء وهو وان كان يعجز عن تعريف المسند اليه والمسند لكن حيث التعرف لا يتحصر شيئاً منها ما لا صورته والباحث بشكل عليك في معرفة الغرض منه في غيرهما من أرباب الكلام فنقول أما التعرف بالنداء في قولنا ريل فلاشارة الى حصة معين من الجنس فهو غير زيادة اللام في العهد الخارجي وربما قصد به تعيين الجنس لاعتباره في ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا أيها الانسان ما غرتك بربك الكريم يا أيها الانسان فانك كاذب فهو غير زيادة اللام الاستغراق (قوله أي اراد المسند اليه معرفة) أي لاجله معرفة اه سم أي لان حله معرفته من شأن الواضع لا لتكلم (قوله لان الاصل الخ) أي ارجاع الحكم على شيء معين عند السامع بخلاف المسند عند السامع فان المقصود ثبوت مفهومه لشيء والتعرف زائد عليه محتاج الى ادعاء عند الحاكم (قوله في الاضمار الخ) لم يذكر تركيبة ترجيح مطلق التعريف ولا بد منها ولو لم يذكر كراهي في المفتح والايضاح وكان المشف هنالحن أن تركيبة الخاص تكتفي لاراد العالم لان العالم لا يتحقق الا في ضمن انخاص وليس كذلك لان طلب الخاص انما يكون بعد طلب العالم ومحصيله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وان كان لا يحصل الا في ضمنها وتكتفي بقصد التكلم اخافة الخاطب فائدة كالمسلمين يس وكتب أيضاً قوله في الاضمار لمرآة الحفيد الاول دخول النافي لان كلاً لا يعني اه أي لان المقصود الاخبار بسبب تعريف

المستدله فهو انفسه التي تدل عليه القاطع بالامال الاخبار يكون التعريف يكون بالاضمار وغيره لان
 فليحظ التصوي ليس هو الخبر حتى يدخل عليه القاطع حال وكتب ايضا قوله فبالاضمار أي فمكون
 بالاضمار الخ **(قوله)** لان اقام التكليم أي ولا مقتضى العدول عنه والاقول الخلفه امير المؤمنين بأمره
 بكذا في مقام التكليم أطول **(قوله)** للتكليم أي ولا يشعر بخصوص التكليم الاضمر أو الخطاب أي ولا
 يشعر بخصوصه الاضمر أو الغيبة أي ولا يشعر بخصوصه الاضمر هل كذلك في عرف **(قوله)** نحو أنا
 ضرت) المتأخذ في تأويله وجميع بينهما إشارة إلى ما لا فرق بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا تأمل
 وكنا في حال قبل هذا أيضا **(قوله)** أو الغيبة فيه أن كون الشيء ثابتا لا يستدعي الاضمار لان الاضمار
 الظاهر كله غائب ولهذا عرف ضمير الغائب بوضع لغائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما ولم يعرف
 بمجرد موضع لغائبه والبيان الوافي في المتنازع بدل قوله أو الغيبة أو كذا المستدله في ذهن السامع (كونه
 مذكورا أو في حكم المذكور لقراءة الاسوال وريادة الإشارة إليه فلهما اختصار كلامه اختلا وبعد اعتبار
 قيد التقدم واردة الإشارة إليه بغيره عليه أنه لا يتعين الاضمار لجواز المعرفة بلام العهد إلا أن يرجع
 الضمير بكونه موضوعا له بالوضع الإفرادي والمعرف بلام العهد دليل في ذلك فقام الضمير الغائب أن
 يتقدم الذكور إذا لاشارة اليه من حيث أنه حاضر في ذهن السامع فلهذا ذكر حتى لو تقدم ولم يقصد الإشارة
 اليه من هذا الحثية لم يضر بخبر وهو الذي في السماعه في الأرض له وقولنا إن جافني زيد جافني وجعل
 فاضل أطول وكتب على قوله وبعد اعتبار قيد التقدم ماضيه وعلى قيد التقدم فيه الماشح بقوله تقدم الخ
(قوله) لتقدم ذكره أي ذكره جرحه **(قوله)** تحقيرا نحو جافني زيد وهو يضحك أو تقديره بأن يكون
 المرجع في تقدير التقدم لان التقدم يرتب ضوفا جازمه فان المستد في تقدير التقدم وامامني بدلالة
 اللفظ عليه نحو قوله تعالى اعدوا لهواؤا فرب لم يتقوى فالضمير للعدل وقد تقدم معناه في لفظا عدواؤا بدلالة
 قرينة عليه نحو قوله تعالى حتى وارتب بالخطاب فان يرتد كالعشي والتواري بالخطاب مع سابق الكلام
 المثال على فوات وقت الصلاة تدل على أن المرجع للنفس وامامك بان لا يدل عليه معنى ثم ذكر لكن قدم
 لئلا تكثير رب والشأن فان التقدم في الملام للضمير لئلا يتقوى البيان بعد الاجرام لكن حكم الضمير
 التأخر فالمرجع في حكم التقدم ذكره عرف وكتب ايضا قوله تحقيرا أو تقديره ارجاعا إلى التقديم لفظا
(قوله) وأصل الخطاب أي اللاتي بهما والواجب به حكم الواضع عبد الحكيم **(قوله)** أن يكون لعين أي
 بالشفص وكتب ايضا قوله أن يكون لعين والأصل أن يكون لشاهد وقد يترك إلى غيره كونه كذا شاهد
 لفرض من الأغراض نحو ما لا تعبد أطول **(قوله)** أو أكثر فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب
 بصيغة التثنية لاثنتين معينين وبصفة الجمع لجامعة معينة والجمع على سبيل الاستفراق كما في قوله تعالى
 يا أيها الناس اعبدوا ربكم وفي قوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فان
 الشمول الاستفراق من قبل التعيين عبد الحكيم **(قوله)** لان موضع المعارف الخ يرد المعروف بلام
 العهد انتهى فانه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معنى والجواب أنه في حكم التكرار والكلام في معرفة
 ليست في حكم التكرار أو نقول اننا المعروف بلام العهد انتهى يستعمل في الجنس وان كان باعتبار وجوده
 في ضمن فرد ما غير معين والجنس معنى في نفسه ولا يرجع على هذا الثاني التكرار على أنها موضوعه للجنس
 لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر لان هذين الجنس معتبر في المعرفة بلام العهد انتهى غير معتبر في
 التكرار وان كان متصفا فامل سم وكتب على قوله في المعرفة الخ متناصه نحو ادخل السوق كلياقي
 فان المراد سوق أي سوق **(قوله)** إلى حاضر أي والحاضر لا يكون الامينا وفيه منظر ان يتكأن أن يحضر
 جماعة ويوجه الخطاب لاجلهم بهما **(قوله)** وقد يترك ضمه معنى بوجه ويال فلحق بقوله إلى غير ما
 التضمن ساقى أي موجهما عمالا إلى غير الخ وكتب ايضا قوله وقد يترك الظاهر أن يرجع الضمير إلى الأصل
 إلا أن الشارح قرب المرجع عبد الحكيم وفيه أيضا انما جعل الشارح ضمير يترك راجعا إلى الخطاب دون

(وقد يترك)
 (قوله فهو الضمير)
 راجع السب وقوله حظ
 التصوي أي لأنه الذي يبعث
 عن حصول التعرف
 بالاضمار والعلية وهكذا
 ثم ان كان هذا معنى كلام
 الحفيد فقهه أن يحط القصد
 هنا هو القصد كالمواضع
 وان كان غرضه أنه أولى
 لكونه أوضح فكلامه
 ظاهر (قوله بل حال) يلزم
 عليه الفصل بين اماواضاه
 بالتشوا والحال وهو لا يجوز
 مع ما فيه من مجي الحال
 من المتبادر وهو خلاف مذهب
 الجمهور فالتائب جعله
 متعلقا بتعريف فاه بعض
 مشايخنا (قوله في الأرض
 له) فلم يقل في الأرض هو
 لعدم قصد الإشارة اليه من
 هذا الحثية وكذا فيما بعد

سم باختصار وقال ليس التأويل بالإيراد له الذي يصحبه البليغ وتركه في الاختصار لقر من التعريف
 وكتب أيضا في قوله بآراء من أمثاله الباطل تصوير **(قوله)** وهو ما وضع الخ) أورد عليه أن من الشخصات
 حال التسمية ما يتبدل بعدها فلم أن يصير اللفظ مجازا عند تدنقها والجواب أن المراد بالشخصات المشتركة
 بين سائر أحوال التي ما يتحقق جزئته ويجمع تصور من وقوع الشركة فيه مدون ما يتبدل ولا شك أنه
 أحوال لازمة له في سائر أحواله مشخصة تنجم من الاشتراك فيه فكل الأحوال هي المعبرة في الوضع دون
 غيرها ما ليس كذلك سم مختصا وأورد على التعريف من سمى ولده قل أن يراه لا يعرف جميع مشخصاته
 وأجيب بان معرفتها ولو بالاجابة جماعا يكفي في وضع العلم وكتب أيضا قوله وهو ما وضع الخ هذا التعريف
 وإن تم على رأى الشيخ أن المعارف غير العلم كليات وضعا جزئيات استعمالا لا يتم على القول الآخر أنها
 جزئيات وضعا واستعمالا لا تكون ما عداها ليعين زيادتها غير ما في ذلك الوضع يس وكتب على قوله
 وهو ما نهى أى لفظ **(قوله)** مع جميع مشخصاته ولو لا الغيبة فبدخل علم الجنس **(قوله)** لا حضارة أى
 تعريفه بالمعية لا حضارة فالضمان السند اليه لكن الأول بالنظر للفظ والثاني بالنظر للمعنى لأن العلم هو
 اللفظ والمحض في ذهن السامع هو المعنى لأنه المحكوم عليه فلهما جواز تعدد المراد بعدد الصغير فوي
 أى في الكلام استعماله كذا المسند إليه ما يجتمع اللفظ وأعادة الضمير عليه بمعنى المدلول وبعبارة سم قوله
 لا حضارة أى المسند إليه فليسبق أن المسند والمسند إليه مهنا من أوصاف اللفظ ولا شك أن المحضر هو
 المعنى فقول لا حضارة محمول على الاستخدام أو على حذف المضاف أى لا حضارة مدلوله وكتب أيضا قوله
 لا حضارة فيه أنه قد يكون حاضرا فلا يصدق التعريف بالمعية لا حضارة ما خ وجوابه أن المراد بالحضارة
 المسند إليه الالتفات والترجيه إليه ولا شك أن النفس إذا جمعت اللفظ فلتفت إلى المعنى وإن كان حاضرا
 فيها كما صرح به في حاشية المطالع أو المراد حضارة لم يكن حاضرا الظاهر **(قوله)** بعينه حاله مفعول
 المصدر أى ملتصبا بعينه والمراد به نفس الشيء فإنه المعينة النظر عبد الحكيم ويحق أن الباعث أنه وكتب
 أيضا قوله بعينه أى شخصه ما عترض بأن الاحضار بالعين يشكل عاذا لم يكن الموضوع فلهما هو السامع على
 الوجه المخصوص بكل لفظ الله وحاصل الجواب أن المراد بالاحضار بالشخص ما يشمل احضاره بوجه عام
 يتصرف الواقع في الشخص والبارى تعالى يدرك بوجه عام يتصرف الواقع فيه والمراد بالوجه العام صفاته
 تعالى **(قوله)** أى شخصه) أورد أنه لا يصدق على علم الجنس ذلك الشخص فيه وأجيب بثلاثة أوجه
 أحدها أن الكلام فيما علمته حقيقة بخلاف علم الجنس فعلمته حكمية ولهذا صرحوا بأنه إنما حكم
 ببيوت الضرورة الثاني أن قولنا يؤلف بالعلم لكذا الاستلزام أن كل علم يفيد ذلك وحاصله أن العلم في الجملة
 يفيد ذلك الثالث أنه اعتبار الشخصات الماهية الغيبية فإن الماهية تنخص في ذهن فيصدق عليه أنه
 حضر شخصه بهذا الاعتبار سم وقوله ضرورة وذلك بسبب مجتمعه ممنوعا عن الصرف فترك إدخال
 الاسم ويجوز بالأحوال منه بوصفه بالمعارف **(قوله)** بحيث الخ) تفسير لا حضارة المسند إليه بعينه **(قوله)**
 عن احضاره باسم جنسه) أورد عليه أنه لا يخرج عنه اسم الجنس الموصوف بصفة خاصة فتصور رجل ما ك
 القوم في البلد إذا لم يكن لهم فيه إلا ما كواحد أو اثنين ليس يعلم مع أنهما في بلدان الاحضار المذكور
 وأجيب بأن افتداهما بالاحضار لأن حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض وكتب أيضا على
 قوله عن احضاره ما نهى أى المسند إليه وكتب أيضا قوله باسم جنسه المناسب في المقابلة أن يقول بجنسه
(قوله) فتصور رجل عالم) الشاهد في قوله رجل وإنما في عالم لأجل صحة الاستدلال بالثبوت وكتب أيضا ما نهى
 وأن تعين بالقرينة لأنه لا يحضر إلا من جهة الجنسية لا من جهة الشخصية **(قوله)** أى أول مرتبة
 فيها اشعار بان ابتداء منصوب على التفرقة وكتب أيضا قوله أى أول مرتبة لا ينهم كون التعريف
 بالمعية للاحضار ابتداء أن يكون كل علم لا يلائم من وجوده المألوف وجوده بالمعية لا احتمال وجوده
 على أخرى فلا يرد في الثاني في نحو جاز يزد **(قوله)** عن نحو جاز يزد الخ) محافيه الاحضار بضمير

وهو ما وضع لشي مع جميع
 منخصاته (لا حضارة) أى
 المسند إليه (بعينه) أى
 بشخصه بحيث يكون مقبلا
 عن جميع معاده واحترز
 بهذا عن احضاره باسم جنسه
 فتصور رجل عالم بل على (في)
 ذهن السامع ابتداء أى
 أول مرة واحترزه عن
 نحو جاز يزد

(قوله) ما يشمل احضاره
 بوجه عام) أى ملتصبا
 بوجه عام والألف الكلافي
 الاحضار بالعلم وقوله والمراد
 بالوجه العام صفاته تعالى
 أى كواجب الوجود وخالق
 الخلق (قوله) أورد أنه لا يصدق
 الخ) فيه أن عدم الصدق هو
 المقصود بفسده كلام
 السيد انظر التقرير (قوله)
 وأجيب بأن افتداهما الخ)
 أجيب أيضا بأنه لا يشترط
 في النكته أن تخص (قوله)
 المناسب) لو قال الانسب
 لم كلامه أن الاحضار باسم
 الجنس احضاره بالجنس
 أى ملتصبا بالمعنى
 حاصلة وقوله في المقابلة أى
 مقابلة قوله بعينه قوله فيه
 اشعار الخ) وجهه غلبة
 استعمال أول نظر فاف

حركته الى اللام فيكون التزام الادغام غير قياسي لان المحذوف القياسي كالتأثير فلا يكون المحرك
 المتجانسين في كلتا واحدة من كل وجه عبد الحكيم وقوله على خلاف القياس لان الحرف المتحرك
 متعاض بحركته قال في الاطول ونحن نقول لاجل اللام عوضا عن الهمزة وصار تعزيزا لاسما اجتماع
 المتجانسين في كلتا واحدة فوجوب الادغام قياسي أو فليكن وجوب الادغام بعدا للعلية لان الاجتماع
 سينتفي في كلتا واحدة وكتب ايضا قوله محذوف أي تخفيفا **(قوله)** وعوض عنها حرف التعريف أي قصد
 جعله عوضا عنها فلا يرد أن حرف التعريف موجود قبل الحذف لا يقال لو عوض عنها حرف التعريف لم
 يصح أن يقال الاله بالهمزة اذ لم يتم فيما لم يجمع بين العوض والعوض وهو لا يجوز لا نقول الاله بالهمزة ليس
 هو الذي وقع فيه التعويض حتى يتصل هو اللفظ الذي قبل التعويض وأما ما وقع فيه التعويض فلا
 همزة على أن ظاهر كلام الرضي أن اللمست عوضا بل تشبيه العوض بمعنى أنه ليست متضمنة
 للعوض بل للتعريف ايضا من سم باختصاره بعض ايصاح وكتب على قوله فلا يرد ما دامه هذا ان
 كانت الى قوله أصله الاله من الحكم فان كانت من الحكاية والقصد أن الله أصله منكر أو نفي أدخل
 حرف التعريف في خبر المبتدأ فاعادة العصر كاف في هذا الامر إشارة الى عدم إرادة ما تقول سيبويه أصله لا من
 لا عليه بمعنى متركة ترد وان واستعماله في المصود واطلاقه على الله فالامر ظاهر ولا إشكال وكتب
 أيضا قوله وعوض عنها حرف التعريف عوض اللام كما هو رأي الخليل وألا وحدثا وبقبها
 الهمزة كما هو رأي سيبويه في التعريف فحذف على المطول وكتب أيضا قوله وعوض عنها الخ ولهذا
 يدخل عليه حرف التام بدون التوسل بأي عبد الحكيم **(قوله)** ثم جعل على أي بعد حذف الهمزة
 وأما قبله فنقول الاله هو ما لا يلهي من الاعمال الغالبة لكن لا الى حد العلية وقيل هو ما يظلم به بالغة لكن
 أردنا كيد الاختصاص بالتمييز فحذف الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود حتى قاله
 أي على هذا القول الثاني قبل حذف الهمزة وهو ما علم تلك الذات المعينة الاله قبل الحذف أطلق على
 غيره مطلق النصب على غير التراب وتكون الغلبة بتحقيقه بعد لم يطلق على غيره أصلا فتكون الغلبة
 تقديرية فترى وقوله من الاعمال الغالبة أي على ما تعالى فلا يتأني في قوله لا الى حد العلية إنما صاحب هذا
 القول يقول الاله باللام على الغلبة على المصود يعني أي هذا الفهم الكلي كما قد يترتب من الحذف وكتب
 أيضا قوله ثم جعل الخ أي لم يكن قبل التعويض والادغام على الذات المخصوصة بل اسما للفهم الكلي
 أعني المصود يعني وقيل اللام اسما للمعبود مطلقا كما كان أولا هذا ما اختاره شارح في شرح الكشاف
 وقال السيد انه قبل الادغام كان من الاعمال الغالبة لما تعالى يطلق على غيره تعالى مطلق النصب على غير
 التراب وبعد الادغام من الاعمال المختصة لا يطلق على غيره أصلا عبد الحكيم وقوله بل اسما للفهم الكلي
 أي طريق الغلبة فيه كما في المحذوف وكتب أيضا قوله ثم جعل على أي الوضع على ما يباين من لفظا لعل ومن
 مقابلة قوله بعلية الله زعم بعضهم انه اسم للفهم الكلي لا عزم قول سم أي لا على الاصله فلا يتأني في ما
 على هذا قد يجعل على الغلبة اه وبالقلة على ما اختاره في شرح الكشاف واعترض جعل الله على
 بالغلبة بأنه لم يوضع لكلي ولم يستعمل في غيره تعالى حتى يكون بالغلبة الحقيقية لا وضع لفهم كلي لكن لم
 يستعمل الا في الفرد المعين حتى يكون بالغلبة التقديرية وأجيب بأنه مع أصله الذي هو الاله بمنزلة اسم
 واحد فكأنه أيضا بالغلبة فهو علم بالغلبة الحقيقية تزيلا من قال الله علم بالغلبة التقديرية تطرفي
 قوله بالغلبة الى وضع أصله لكلي وفي قوله التقديرية ما في عدم استعماله نفسه في غير الذات العلية وفي
 الاطول الاله معرفة باللام من الاعمال الغالبة فهو بعد حذف الهمزة من الاعمال المختصة فأنه علم بالغلبة نظرا
 الى أصله ومن الاعمال المختصة نظرا الى نفسه اه وكتب أيضا قوله ثم جعل على أي بطريق الوضع والغلبة
 التقديرية وكتب أيضا قوله ثم جعل الخ الترتيب في الاعتبار لا في الوجود تأمل **(قوله)** الواجب الخ إشارة
 الى طريق احضار الذات المعينة انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله الواجب الواجب الواجب الخ الغرض من هذه

وعوض عنها حرف
 التعريف ثم جعل على
 للسبب الواجب الوجود
 انطالق العلم وزعم بعضهم
 انما هم لفهم

(قوله) فيكون انزالا لادغام
 غير قياسي وأما يجوز
 فهو قياسي **(قوله)** فلا يكون
 المحرك الخ أي لا يكونان
 مجتمعين في كلتا واحدة لان
 الحرف المحذوف كالتأثير
 فخط النقي اجتماع
 الحرفين وهذا يستقيم كلامه
 فتدبر وقوله من كل وجه
 أي وان كانا مجتمعين في كلتا
 واحدة من بعض الوجوه
 وهو ملاحظة التعويض أو
 بالنظر لتأثير الحذف وقطع
 النظر عن كونه قياسي
(قوله) ونحن نقول أي يرد
 لما قاله السيد الموافق لما
 نقله انحصى عن عبد الحكيم
 كما علم من الوقوف عليه
(قوله) بدون التوسل بأي
 قال عبد الحكيم بعد ذلك
 ويبقى قطعيا اه أي يبقى
 حال كون همزة في حال
 التام همزة قطع لا محذوف
 أو يبقى بمعنى يصير قطعيا
 خبرها

الواجب لثاته أو المستحق
للعبودية هو كل منهما كلي
اشخص في فرد فلا يكون علما
لان مفهوم العلم جزئي وفيه
تفرد لا لاسم انه اسم لهذا
المفهوم الكلي كيف وقد
أجمعوا على أن قولنا لا اله
الا اله كلمة التوحيد ولو كان
الله اسماء لمفهوم كلي لما
أثبتت التوحيد لان الكلي
من حيث هو كلي يحتمل
الكثرة أو تعظيم أو أهانة
كأقوال القاب الصالحة لذلك
مشمل ركب على وهرب
معاوية (أو كتابة) عن معنى
يصلح العمل له نحو أوله
فصل كذا كأي عن كونه
جهتيا بالنظر إلى الوضع
الأول أعني الإضافي لان
معناه ملازم التارو ملاسها

(قوله غير متعين) أي بلواز
أن يكون المعنى لكون غيره
عابدا له فانه بعض مشائنا
أو بلواز أن المعنى لكونه
معبودا لثاته (قوله
تفيد التوحيد) أي توحيد
الذات وانفرادها بالالهوية
وليس المراد به اعتقاد
الوحدانية فان هذا ليس
مدلولها (قوله ان دلالتها
على التوحيد) أي توحيد
الذات وانفرادها (قوله
واللازم باطل أو بعيد)
المناسب لدعوى التشرح
الاجماع هو الأول

القيود بين الذات المسماة لا بان اعتبارها في المسمى والاكلنا المسمى مجموع الذات والصفة وليس كذلك بل
المسمى الذات وحدها سم (قوله الواجب لذاته) هو الذي لا يحتاج إلى غيره في وجوده (قوله العبودية له)
أي لكون غير عبد الله نوبى والظاهر أنه غير متعين (قوله فلا يصح كون علم) أي الاصله فلا ينافي أنه
على هذا فيجعل علما للثاته سم (قوله كلمة التوحيد) أي كلمة تفيد التوحيد وتدل عليه وما قبل من أن
الافادة بحسب الشرع ان أردنا أن لا تنافي التوحيد بحسب وضع الشرع فليس بشئ قطع على أن الشرع
لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى القوي إلى معنى آخر وان أردنا أن لا تكون القائل موحدا بحسب
الشرع فسلم لكن ليس كلامنا فيه عبدا حكيم (قوله أفادت التوحيد) أي بحسب معناها لغة وان
أفادته من حيث انحصار الكلي فيه تعالى أو من حيث القرينة المعينة للقرود واللازم باطل أو بعيد
(قوله من حيث هو كلي) أي يقطع النظر عن الوحدانية الخارجية والاقتد ينصرف في فرد (قوله يحتمل
الكثرة) كأن الظاهر أن يقول يفيد الكثرة لان الكلي من حيث هو كلي يفيد الكثرة قطعا لا احتمالا
وأجاب بعضهم بأن المراد الكثرة في الخارج فلذا عبر بصمتل فتأمل (قوله كأقوال القاب الخ) أي
وكأقوال الاسماء الصالحة لذلك فهو على معاوية فاذنا اعتبر بهما اسمين وكأقوال الكلي الصالحة لذلك أيضا
نحو أو الخيرو أو الشري تامل وكتب أيضا قوله كأقوال القاب نفس عليها لانها الواضحة في ذلك لان القرين من
وضعها الاشعار بالمدح أو الذم وقد ينضمها الاسماء وان لم يقصد بالوضع الاتمير الذات لكونها منقولات
من معان شريفة وأخسيسة كسمد وكاب ولا شتار سمها صفة محمودة ومذمومة كالحق ومادرو بعد
الاقاب في ذلك الكلي كأي الفضل أو الجليل وانما قال تعظيم أو أهانة دون تعظيمه أو أهانته لأنه قد يقصد
تعظيم غير المستند إليه أو أهانة نحو أو الفضل صديق أو الجليل رفيق كذاه أطول وكتب على قوله كما
منصه أي تعظيم أو أهانة (قوله الصالحة) هنا وصف كلف للتوضيح لا احتراز عن غير الصالحة لعدم
وجودها لان القسما أشعر بدح أو ذم فلا يكون الاصالا تعظيم أو الأهانة (قوله لذلك) أي التعظيم أو
الأهانة (قوله مثل ركب على وهرب معاوية) يقولون لفظ على يشعر بالمدح من العلو والفظا لا تحذف
من العوا مفعول ما لا شتمه بالمدح والتم مع قطع النظر عن ذكر ركب والهروب فذكرهما ليس لتوقف
الاشعار عليهما سم والمتبادر أن المراد بلي ومعاوية صاحبان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ما فيه
من سوء الأدب في حق سيدنا معاوية فرضي الله عنه والجرامة عليه بما لا يليق بخصه بل لو جئنا معا على
غيرهما لم يخل من سوء الأدب لمعناه من الأيام وكتب أيضا قوله مشمل ركب على وهرب معاوية أي على
اعتبار أنهما لقبان فأنهما كما يصح اعتبارهما اسمين هم اعتبارهما لقبين والتشمل بهما على الاعتبار الثاني
(قوله أو كتابة) أي تعريف المسند إليه بالعلمة لقصد كتابة العلم بقوت لولا العلم نحو أوله فعل كذا عبر عن
المسند إليه بأى لهب لتقل منه إلى كونه جهتيا باعتبار معناه الأصلي فان المعنى الأصلي الذي يقصد
البلغ الإشارة إليه هذا العلم من تولد منه التارو لولا ان تارمه باعتبار كونه وقودا للتارو والتارو وقودها
الناس فارجهن وهذا وجهه يدع وقال غير ناعم أي لهب ملاس النار لاستعلازمة وهو مستلزم
الجهنم لان الله الحقيق لهب نار جهنم فان قلت لم يتكفى في المعنى الكافي بكونه وقودا نار جهنم أو
ملاسها واعتبار انتقال عنه إلى كونه جهتيا قلت لان كونه جهتيا يفيد عذابا بالنار وغيرهما على
جهنم فان قلت المعنى الأصلي المتقل منه إلى كونه جهتيا ليس معنى حقيقيا لا اله الا اله لا محصوران
تولدهن نطفته الله فأت قد يكون الأصلي من الكفاية بمعنى مجازيا أطول منصا (قوله يصلح العلم له)
أي بحسب معناه الأصلي قبل جملة علم (قوله بالنظر إلى الوضع الأول) أي النظر إلى معناه الإنجليزي بحسب
الوضع الأول الذي هو الإضافي لا الحقيق الذي هو أو التارو والتار تبه لعدم صحة قدمه من هذا المركب
الاضافي وكتب أيضا قوله بالنظر إلى الوضع الأول أي لا الثاني أعني العلي وقوله أعني الإضافي أي قبل
جملة علم (قوله لان معناه) أي معنى هذا العلم أعني باله بالنظر إلى الوضع الأول قبل جملة علم أو المراد

معناه المجازي فان ملازم النار ولا يساهب الوضع الأول معنى مجازي له لان المعنى الحقيقي انما يأتى
للتأثير والتأثر به ولكن لم يقصد هذا المعنى الحقيقي في هذا التركيب أصلاً لعدم جهة فيه والحاصل أن هذه
الكناية مبنية على مجاز (قوله ويلزمه) أى الشخص جهنى أى لزم وما عرقلوا مثله يكنى عند أهل هذه
الفنون لانهم يكتفون بالملازمة فى الجملة وهو أن يكون أحدهما بحيث يصلح الانتقال منه إلى الآخر على
أنه قال فى الطول والهب الحقنى لهب جهنم فهو إشارة إلى الجواب عن منع الملازمة بأن الالهة أعسم من
لهب جهنم وانها صلاصة لا يلزم العام (قوله فيكون انتقالاً) فأولها باعتبار الوضع العلى مستعمل فى
الشخص المعين وينتقل منه باعتبار وضعه الاصلى الى الملابس الالهية لينتقل منه الى أنه جهنى فهو كناية
عن الصفة بالواسطة قال فى شرح الفتح لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المسمى بأبى لهب لكن ينتقل منه
الى معنى ملازم الالهية لينتقل منه الى الالهية وكذا أبو جهل كناية عن الجاهل وأبو الخضر كناية عن الخضر
الحكيم وقوله وينتقل منه أى بسبب التثاقف ذهن عند استعمال هذا اللفظ الى وضعه الاصلى (قوله من
اللزوم) وهو ملازم النار ولا يساهب وقوله الى اللزوم وهو الالهية (قوله وهذا القدر) أى الانتقال من
المعنى الموضوع الى أوله وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ لان استعماله فيه اللفظ الثابت وفيه أن الانتقال
فى الكناية من المعنى المستعمل فيه اللفظ ولو بالواسطة أو بوسائط فان كان المعنى الإضافى لازماً للمعنى العلى
فلا تكتفى بمعنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وان لم يكن لازماً لان انتقاله فلا كناية أصلاً وهنا
ملازم النار وقدر لازم للشخص المعين من حيث هو شخص معين وهذا مدلول العلم الآن يقال المراد أنه
يفهم عند استعمال اللفظ فى المعنى العلى الإضافى لانه ينتقل الى المعانى الاصلية عند الاستعمال فى
المعنى الحالية ثم ينتقل عن المعنى الإضافى الى لازمه وهذا كاف يس ملخصاً (قوله وقيل فى هذا المقام)
الحاصل أنه على الأول يكون العلم مستعمل فى معناه الاصلى لينتقل منه الى لازمه وعلى الثانى يكون
مستعمل فى نفس اللزوم ويس وفى جملة العلم على القول الأول مستعمل فى معناه الاصلى نظر والمصرح به فى
المطول وغيره أنه مستعمل فى معناه العلى ملتفتاً منه الى المعنى الاصلى لوصول به الى لازمه (قوله ويلزمه)
لازمه أى لازم معناه (قوله لا الشخص) أى المعين وهو حاتم بل (قوله أى جهنى) أى لا الشخص المسمى
بأبى لهب فى كلامه كقوله (قوله وفيه نظر الخ) وقد بثناه أمور ذكرنا الأول قوله لانه الخ والثانى بقوله
ولو كان الخ والثالث بقوله وما عدل الخ وكتب أيضاً قوله وفيه نظر لانه يستدل بكون استعاره لا كناية بمعنى
على أن مراد هذا القائل أن أبى لهب معناه حينئذ جهنى آخر لانه جهنى هو مسماه وفسر البعض كلام هذا
القائل بما لا يدري عليه هذا الاعتراض فقال قوله ويلزمه أى الذى اشترى اقصاف المسمى به فى ضمن هذا
اللفظ وحينئذ فلا يحتاج الى اعتبار المعنى الاصلى والانتقال منه الى لازمه بل ينتقل الى ذلك اللزوم من
سمى اللفظ الذى هو الثابت المخصوص لاشترائه اقصافها به فى ضمن هذا اللفظ وحاصل أن أبى لهب كناية عن
صفة مسماه لا غير حتى يكون استعاره (قوله استعاره) أى لانه أطلق لفظ حاتم مثلاً على جواد آخر لعلاقة
المشابهة فى الحدود ولفظ أى لهب على رجل آخر كلفر لعلاقة المشابهة فى الكفر والجمجمة يس فيه
استعاره تصريحية وهل هى أصيلة أو نعمة خلاقه يجوز أن يكون مجازاً من سلاسل اطلاق المقيد
على المطلق الواقع فى ضمن مقيد آخر كاطلاق الشفر على مطلق الشفة الواقعة فى ضمن شفة الانسان فإذا
نظرت الى خصوص المقيد الآخر كان مجازاً متفرعاً على مجاز الأول من اطلاق المقيد على المطلق والثانى
بالعكس (قوله مسيحى) أى فى بحث الكناية (قوله لكان قولنا الخ) صاحب هذا القيل أن يقول الالهية
يفهم من أبى لهب بواسطة اشتراك الثابت فى ضمن هذا اللفظ بخلاف هذا الرجل وأبو جهل واشتركا الثابت
بالوصف فى ضمن لفظ لا يستدعى فهمه من أى لفظ عبر به عن الثابت كذا فى الاطول ويمكن دفعه بان مدار
الكناية على وجود الملازم لا على الاشتراك تأمل (قوله فعل كذا هذا الرجل الخ) أى والقصد أن الفعل صمد من
غير الرجل المشار اليه (قوله كناية عن الالهية) لان الالهية لازم لرجل الكافرو ولا يجهل سم (قوله

ويلزمه أنه جهنى فيكون
استقلا من اللزوم الى اللزوم
باعتبار الوضع الاول وهذا
القدر كاف فى الكناية وقيل
فى هذا المقام ان الكناية كما
يقال جامعاً ورواد به لازمه
أى جواد لا الشخص المسمى
بصاحبه يقال رأيت أبى لهب
أى جهنى وفيه نظر لانه
حينئذ يكون استعاره
لا كناية على مسيحى ولو
كان المراد ما ذكره لكان
قولنا فعل كذا هذا الرجل
مشيراً الى الكافرو ولا يجهل
بجهل فعل كذا كناية عن
الجهنى

(قوله والحاصل أنه هذه
الكناية مبنية على مجاز)
ان أخذ نظاره كان غير
مناسب لقول الشارح
وهذا القدر كاف فى الكناية
(قوله باعتبار وضعه) أى
ملاحظة وضعه (قوله عن
الصفة) أى الكون جهنى
وقوله قال فى شرح الفتح
الخ دليل بالمقابل (قوله لكن
ينتقل) فى نسخة عبد الحكيم
المحصنة لينتقل وعلى كل
ليس المراد ان ينتقل
عنه ولينتقل اليه تلازم
اذ هذا الانتقال بواسطة
الاستشعار بمعنى ملازم
الهب لا بواسطة لزوم

ولم يقل به أحد) يقال عليه اللازم على كون المراد ذلك محققه في المواضع الأخرى كونه لا القول به
 بالفعل فإن أراد به أي بقوله ولم يقل به أحد منع حتمه فهو ممنوع أو أن أحداً لم يقله بضره سم وكتب
 أيضاً ولم يقل به أي بأنه كناية (قوله في هذا الكتاب) أي لهذه في معنى اللام (قوله بتبدياً أي لهب)
 فإن قلت الكلام في العلم المسند إليه والآن يثبت كذلك أجيب بأن اليد مقبوضة لأن غالب الأعمال
 باليد فذلك مقتضى هذا صاحبها وقيل المراد به حقيقة لم يروى أنه أخذ جرحاً يدعى به النبي صلى الله
 عليه وسلم فيكون ذلك كراهية في باب المسند إليه فبما القاطنة كما هو دأب السكاكي سبراهي وقوله بأن اليد
 مقبوضة أي فالمسند إليه في الحقيقة أو لهب (قوله لا كافر آخر) والآن كان استعادة لا كناية (قوله أو إيهام)
 عبر بإيهام إشارته إلى أنه يكتفي بكتبة في إيراد العلم وبه يعلم تحقق التكتبة بالاستدلال بالفعل بالاولى ولورثه
 لتوها اعتبار الاستدلال بالفعل مع أنه غير معتبر سم (قوله استلذاه) لا ينبغي أن يقصد بالاستدلال
 التكميل بل استلذاه التكميل والمخاطب والسامع سم (قوله أي وجدنا الخ) نفسه والاستدلال فإشارته
 إلى أن السن والثناء يستلطلب (قوله ألبلى) هذا على الشاهد (قوله أو التبرك به) عطف إمام على إيهام
 أو على استلذاه وهذا أحسن لما تقدم عن سم وإن كان المناسب للآل الأزل (قوله شجواؤه الهادي) أي
 عند كراهته تعالى وقوله ومحمد الشفيع أي عند كراهته المصطفى (قوله كالتفاؤل) فهو سعد في دارك وقوله
 والتطير نحو السباح في دار مصدقك (قوله والتسجيل) في نسخة على السامع ومعناه أن لا يقدر على إنكار
 السامع بعد عس وكتب أيضاً فعل المراد بالتسجيل عليه الضبط عليه والاستحفاظ منه سم (قوله وغيره مما
 يتناسب الخ) كتثنيته على غاوة السامع (قوله والوصولية) قدمه على اسم الإشارة مع أنه أعرف منه لأن
 فيه شبهة الاقتراب بأداة توصف الزمعة وعكسها أو أماً المعروف بالالعديته فهو مع المعروف بالوصولية
 واحدة فذلك صرح وصف المعروف بالوصول كافي قوله الخناس الخي ولكن قدم الوصول عليه لما ذكر
 أيضاً المضاف رتبته رتبة تسمية أضيف اليه متأخر عن ذوات الرب أنسب عى (قوله لعدم علم المخاطب
 بالأحوال المختصة بمسوى الصلة) الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند إليه معرفة المقصود تعيين
 وجوه التعرف كما أشار إليه الشارح في مقصود البحث فلا بد أن يقال بإزان تجعل تلك الجملة صفة للسكر
 فلا تخفى الوصول ثم الرحان في الجملة كافي المقصود فلا يشهد أن ما ذكر لا يقتضي كون المسند إليه
 موصولاً لجواز أن يكون مابصر عليه الموصول نحو ال رجل الذي تقدم عليك كرماء ذكر الوصول لما
 كان لازماً فالأقتصار عليه مع إعادة المقصود أرجح على أن إجراء الوصول لا حاجة أنما يكون على قسم من
 أقسام المعرفة غير الوصول فهذا انما يجب إذا اقتضى المقام خصوصية فلا تقسيم والمقروض عدمه فتدبر
 قدى (قوله بالأحوال) كان الأولى بالأمور المختصة ليشمل عدم العلم بالاسم أيضاً حى (قوله المختصة
 به) المراد باختصاصها عدم عمومها غالب الناس لا عدم وجودها في غيره (قوله سوى الصلة) أنه إذا
 علم الصلة أمكن أن يعبر بطريق غير الوصولية كالأضافة فهو صاحب أسس كذا والجواب أنه لا يشترط
 في التسمية أن يختص بذلك الطريق ولأن تكون أو وليه بل يكتفي مناسبة بينهما وحصولها به وإن أمكن
 حصولها بغيره أيضاً تأمل عس سم وهذا السؤال والجواب يجريان في قوله أو استهجان الخ وقوله بعد
 أو تسمية المخاطب على الخطأ الخ وأمثال ذلك من التكاليف التي تحصل مع غير ما ذكر من الطرق فيعلم
 وفيما يأتي والخافض أنه لا يجب اختصاص التسمية بمبدأ كرت له ولا كونها أو وليه ولكن يشترط
 وجه كرها مع دون باقي الطرق فتأمل والتي في القدرى ما منه قوله الذي كان معناه أس رجل عالم
 يقتضى بمثل قولنا صاحبنا أس رجل عالم فلا بد من أمر آخر يرجع طريق الوصولية إذا تظاهرت
 القضي إمامو جباة ومن لا يمكن مجرد الملازمة أو المنااسبة اه وكذا نظير ذلك في قول المصنف
 أو استهجان الخ ثم نقل عن شارح الفتاوى ما يروى عن سم ونعقبه (قوله لا لا يكون) ماموصلة أحجية
 والعائد محذوف أي لا لا يكون فنه التكميل الخ وما قيل من أن ما هنا مديفة وجوبه ليس بشئ لثانها ظاهر

ولم يقل به أحد ومما يدل
 على فساد ذلك التمسك
 صاحب الفتاوى وغيره
 في هذا الكتاب بقوله تعالى
 تبت يداه إلى يهوب ولا شك
 أن المراد به الشخص المسمى
 بأبي لهب لا كافر آخر (أو
 إيهام استلذاه) أي وجدنا
 العلم لهذا خصوصية
 بطلبه فليست القاطنة قلنا
 لبلى يمكن أن يلبى من البشر
 (أو التبرك به) هو الله
 الهادي ومحمد الشفيع (أو
 قولك) كالتفاؤل والتطير
 والتسجيل وغيره مما يتناسب
 اعتباراً في الاعتقاد
 (وبالوصولية) أي تعريف
 المسند إليه إرادته اسم
 موصول لعدم علم المخاطب
 بالأحوال المختصة بمسوى
 الصلة كقولك الذي كان
 معناه أس رجل عالم ولم
 يتعرض المصنف لما
 لا يكون للتكميل أو لكليهما
 على غير الصلة

(قوله هذا هو محل الشاهد)
 إذ الأولى قد تذكر أوضيف فهو
 من قبيل المعروف بالإضافة
 لا بالعينية (قوله وإن كان
 المناسب للآل الخ) هو ظاهر
 ما يروى من الإيهام لا يقع
 في الوهم أي الفهم ولو لم
 هو الواقع (قوله عند كراه)
 ليس بقيد

تمثيل (قوله نحو الذين الخ) فيهم ماقبله لقب ونشر مرتب قال القنري والاولى أن يجعل عدم علم التكميم
 هؤلاء الذين كانوا معكم أم لا أعرفهم اه ولعل وجهه أنه ادعى معرفة الخطاب من مثال الشارح
 أعني الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم (قوله لقلة جدوى الخ) أي لان المقروض أن التكميم لا يعلم شي من
 الاحوال المختصة سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من التكميم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال
 العامة قليل الجدوى لان اغلب العلم بها بخلاف ما اذا لم يمكن للخطاب علم على الصلة فان التكميم
 يجوز أن يكون عالما بالاحوال المختصة به فيحكمها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى ومقابل ان قولنا
 الذين في بلاد الشرق زهاد فائدة تامة فليس بشي لان فيه على التكميم يحل مختص بهم - وي الصلة وهو
 الزهد عبد الحكيم وكتب ايضا قوله لقلة جدوى لم يقل لعدم لانه لا يتكلمون فاشتدوا قلته افادة عدم
 المعرفة بذلك سم (قوله واستهجان) أي استقباح وكتب ايضا قوله واستهجان ليكون المسند
 اليه غريبا وحقيقا سراي (قوله بالاسم) أي العبد اقلسمه (قوله أي تقرير الفرض الخ) اختاره على
 تقرير المسند والمسند اليه اتباعا لمعروفهم من الايضاح حيث قال فانه مسوق لتزبيد يوسف عليه
 السلام عن الفخشاء اه عبد الحكيم وقال سم وجه تقديمه على القولين ان المقصود من الكلام هو الفرض
 المسوقه وكل من المسند والمسند اليه لا فائدة ذلك المقصود فعمل التقرير على تقريره اولى وهو من القنري
 (قوله والمراد منفعلة) أي على غير بابها كما يظهر (قوله من راد) لم يقل من راد ان رادنا للاصل الاصيل
 لان اصل راد رادوزيدت الواو ليسان المتاعلة (قوله جاء وذهب) مجموعه ما تفسير رادنا للاحدا هما فقط
 (قوله وكان المعنى) لم يجز بذلك لانه لا قدرته على القطع بانه مراد الله تعالى سم (قوله وكان المعنى
 خادعته) أي ارادت بما كرم ومن حيث لا يعلم وفيه اشارة الى المرادوة مجاز عن الخادعة اذ لم يكن
 محي وذهابها بطريق الاستعارة التبعية والاستعارة التمثيلية ومعنى عن نفسه لاجل نفسه يقال
 تخاف من فلان عن فلان عبد الحكيم وتلويح عنان في قوله تعالى وما كنا مستغفرا ابراهيم لايه الا عن
 موعده وعلمه اياه وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك (قوله وفعلنا الخ) عطف تفسير وفيه اشارة الى
 أنه لم يمتنع الخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما ارادتم من الموافقة عبد الحكيم وقوله وفيه اشارة الخ وفيه
 أيضا اشارة الى ان المتفاعلة ليست على بابها ويجوز أن تكون على بابها بمعنى أن كلامهما وجد منه طلب
 لكن طلبها للواقع وطلبه للامتناع وقوله الى أعلم تتحقق الخ أي كأنهم لم يتحقق لعدم حصول مرادها والا
 فالخادعة متحقق منها حقيقة وانما الذي لم يتحقق غرضها (قوله عن الشيء) متعلق بالخادعة أي لاجل
 الشيء الذي لا يريد صاحبه أن يخبر به عن يده عبد الحكيم (قوله يمتنع الخ) جملة مبنية لقوله فعلت
 فعل الخادعة ولما تارك المعاطف أي يمتنع الخادعة على صاحبه أن يغلبه ويأخذ ذلك من صاحبه عبد
 الحكيم (قوله أن يغلبه) في موضع المفعول أي يمتنع عليه لان يغلبه سم فهو قوله تعالى عسى ووق
 أن جاء لا عسى قاله يس (قوله وهي) أي الخادعة المفهومة مما قبله عبارة عن التمثل أي الاحتمال
 لجامعة يوسف ايضا كما عبد الحكيم (قوله وطهارة ذنبه) شبه عدم ارتفاع الذنب لقرانه عدم ثبوته
 بالضملة على طريق الاستعارة المصروفة جعل ذلك كناية عن عدم ملازمة صاحبه لقرانه (قوله
 والسد كور) أي قوله التي هوف بيتا (قوله أو راضيا) بفتح الزاي وكسر اللام كافي القاموس وهذا هو
 المشهور وفي الشهاب على البضاوى ضبطه أيضا بضم الزاي وفتح اللام (قوله وتكن) أي بحسب
 الصورة الظاهرية والافهوني معصوم وقوله من نيل المراد أي مرادها لمراده (قوله تقرير المرادوة)
 أي أنها وقعت وثبتت وكتب ايضا قوله تقرير المرادوة أي التي والمسند وقوله لانه أي في الكون في
 يدعا كما يدل عليه قوله قبل لانه اذا كان في بيتا الخ (قوله من فرط الاختلاط) أي زبانه وشده (قوله
 والاقلة) قال في القاموس الاقلة بالضم الاسم من الاشتغال والاقلة بالكسر الرأفة لانه ألقها رأتك اه
 والتى هنا بالضم (قوله والاشتغال) أي القلتى (قوله في امرأة العزيز) راجع لقوله لاجلهم وقوله

نحو الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم اه ولا تعرفهم لقلة
 جدوى مثل هذا الكلام
 (أو استهجان التصريح
 بالاسم أو زيادة التقرير)
 أي تقرير الفرض المسوقه
 الكلام وقيل تقرير المسند
 وقيل تقرير المسند اليه (نحو
 رادونه) أي يوسف عليه
 الصلاة والسلام والمرادوة
 مقابلة من راد رادونه
 ونحو وكان المعنى خادعته
 عن نفسه وفعلت فعل
 الخادع لصاحبه عن الشيء
 الذي لا يريد أن يخبر به
 يدعى محال عليه أن يغلبه
 ويأخذ منه وهي عبارة
 عن التمثل لموافقة ما
 والمسند اليه هو قوله تعالى
 (التي هوف بيتا عن نفسه)
 متعلق رادونه فالفرض
 المسوقه الكلام نزاهة
 يوسف وطهارة ذنبه والمذكور
 أدل عليه من امرأة العزيز
 أو راضيا لانه اذا كان في بيتا
 وتكن من نيل المراد منها
 ولم يفعل كان غايته في الزناه
 وقيل هو تقرير المرادوة لما
 فيه من فرط الاختلاط
 والاقلة وقيل هو تقرير
 للمسند اليه لا مكان وقوع
 الاجسام والاشتغال التي امرأة
 العزيز أو راضيا والمشهور
 أن الاقلة يمتنع لزيادة التقرير
 فقط ولفظ أنها مثال لها

أولها وأجمع لقوله الاشتراك فهو نشر على ترتيب القلب **(قوله ولا تستجبان)** لأن الزمان المستقيم في ترتيب الحروف ومن المستزكى في كراهة السمع ونفقه ع ق أولان من مشرف إذا احتج لنسبة ما صدر عنه لا يلحق بكون التصريح به مستحباً مستغنياً ح **(قوله أي التعظيم والتبجيل)** اقتصر في القاموس على التعظيم والمراد تظيم المسند الموقد كراهة أن الأصله ينشرب أن تكون معهودة في مقام التعظيم والتبجيل ولو شأله هذه الآية الشريفة فلا اعتراض **(قوله والتبجيل)** أي الخوف **(قوله من اليم)** بيان لما غشيهما والتبجيل وهو حال على التقديرين **(قوله ما غشيهما)** والتعظيم من حيث الحكم لكثرة المال مجتمع وخصته أو أعمان العذاب ومن حيث الكيفية لشرع في الغشيان فإن المال مجتمع بالقرضا أرسل على طبعه كل في غاية السرعة ولا حاجته بجميعهم بحيث لم يتخلص واحد منهم عبد الحكيم **(قوله فان في هذا الإيهام)** ولم يبين حيث لم يقل فغشيهما من اليم ثلاثون فامة متشابهة **(قوله من التغميم)** أي ما غشيهما حتى كأنه لا يحيط به العبارة ولا يطم كنه الله تعالى سم **(قوله على الخطأ)** وفي بعض النسخ على خطأ سواء كان خطأ الخطأ أو خطأ غيره ومثال الثاني أن الذي ينظمه زيد أشباهه فرح حزنه **(قوله زونهم)** من الارتفاع التي تعدى إلى ثلاثة مفاعيل فإذا نبى الفعل جري مجرى القطن واتصاخوا نكم على أنه المفعول الثاني كذا في شرح الآيات خبيد على الطول **(قوله أي تقذفونهم)** فيه إشارة إلى أن زونهم ضم التاء كاهوال وأيضاً من أي يضم الهزنة ونفع الزامبنا الفعل لفظاوان كان مبنيا للفاعل معنى أي أعلن لأبغض الناس أرى بضع الهزنة بمعنى أعلم أنه خلاف الرواية ولا خلاف أن واقع ما أعلم هو الخرم المطابق للواقع عن دليل وهو منتفها عبارة الفزى الضم هو الرواية وهو الانسداد راية وأن جاز الفزع أن يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد وكتب أيضا قوله أي تقذفونهم الخ أي لأن مجهول هذا الباب معروف في القطن والمراد بابل ماسوى البقن كما قد يجهى به هذا المعنى فيدخل الجزم لأن حجة فانه كاطن قد غشى فالتاس أصناف مظنون الأخوة ويحجز ومهاومتها أفاده في الأول اه **(قوله غلب صدورهم)** الغلب والقلب بالضم حرارة العيش والقليل أيضا الحقد والضغنه كقلل صحاح وفي القاموس الغلب العيش أوشدته أو حارة الجوف اه **(قوله أي تم لكوا الخ)** الصرع للقاء على الأرض وهما ما كاهن من الهلاك أو الأصابة بالخونان عبد الحكيم **(قوله ما ليس في قولنا)** لقوم الفلاني يتبادر منه أن كلام الشاعر في قوم مخصوص والظاهر أنه تنبيه على خطأ ظن الأخوة بالناس أيا كانوا وفي أي وقت كان أفاد في الأول (بناء الخبر) أي إلى طريقه وعليه فقهه بنه ان خبر من زافطة الصفة إلى الموصوف أي إلى وجه الخبر المبني كابدل عليه قول الشاعر بعد فان قسه ابعاء إلى أن خبر المبني عليه الخ أي المبني على المسند إليه أي التأخر عنه فقامدة الإضافة الإشارة إلى تأخير الخبر لأن الإيحاء المذكور لا يتحقق بدون تأخير الخبر فانه قد قيل اه بزم على تفسير الشارح الوجه الطريق والجنس أن يكون قول المصنف بنامه مستدركا كامل **(قوله أي إلى طريقه)** أي جنسه كابدل عليه قول الشاعر بعد من جنس الصقالب الخ **(قوله وطريقته)** عطف تفسير **(قوله يعني)** أشار إلى أن في كلام المصنف نوع من صفتها فمقتضاه أن الإيحاء حاصل بالموصول قطعاً فأما ما حصل بالموصول مع الصلة فانه بعضهم وقيل أن ذلك غير خاص بالأعبال بل جرى في سائر نكات الموصولة وكلها إنما تحصل بالموصول مع الصلة فكان على الشارح على هذا أن يأتى بالعناية في الجمع **(قوله لا إشارة إلى أن الخ)** أي إلى جواب هذا السؤال **(قوله عليه)** أي الموصول وقوله من أي وجه أي جنس **(قوله دائرن)** أي صاغرين جلالين **(قوله وسائط الخ)** عبارة عن ظلال الدابوجه كاتقدم طريق الخب وقوله الذي بان عليه وأما تفسيره بالغة لأن الاستبصار على شرعية دخول جهنم فمقتضى لا تقاضيه بقوله * ان الذي حمل السماء على لنا ميتا أناس حمل السماء على بناء بيتهم وبقوله * ان الذين زونهم أخوانكم * فان ظنهم أخوانهم ليس على لشاغليل صدورهم اه وقوله وشوا من الذين زونهم الخ أي يناعى أن هذا من الأعمه قائل

ولاستهجان التصريح
بالاسم وقد بينته في الشرح
(أوالقنيم) أى التعظيم
والتهويل (نحرفعشهم من
اليمعاشهم) فإن في هذا
الابهام من التخميم مالا
يخفى (أوتنبيه الخاطب على
لخطائهم الذين زعمهم
أى ظنوتهم (استوانكم
بشئ غليل صدورهم
أن اصبروا) أى تهكموا
أو صابوا بأبواب قبيحة من
التبصير على خطئهم في هذا
الظن ما ليس في قولك أن
القوم القلاني (أوالاعلام)
أى الإشارة (الى وجه بناء
الخبر) أى الى طريقة تقول
علت هذا لعل على وجه
علك وعلى جهته أى على
طرزه وطريقته يعنى تأتى
بالموصول والوجه الاشارة
الى أن بناء الخبر عليه من
أى وجه وأى طريق من
الثواب والعقاب والمدح
والذم وغير ذلك (نخوان
الذين يشكرون عن
عبادتي) فإن فيه إيالة الى
أن الخبر المبني عليه أمر من
جنس العقاب والاذلال
وهو قوله (سبحاؤون جهنم
داخرين) ومن انطفا في هذا
المقام تفسير الوجه في قوله
الى وجه بنا خبر بالوجه

والحاصل أن تفسيره باله غير صحيح لعدم اطرافه في كل الامثلة هذا لو انما يت ماذ كمال الشارح من خطأ
التفسير المذكور أو يرجع قائله ضمير انه الى الایماء كما صنع الشارح وهو انما يرجع الى سهل المسند
اليه موصولا فلا يكون ان الذي سمك السماع من أمثلة الایماء حتى يردها مر وقد يقال ارجاعه الى
سهل المسند اليه موصولا من ان السباق فهو خطأ والمبني على الخطا خطأ فنامل **(قوله والسبب)** عطف
تفسير **(قوله)** ثانه رجع لعل ذريعة الخ فان قلت لم يتجمل هذه الاغراض مقصود من ايراد
الموصول فلا حاجة الى جعلها تابعة للایماء متفرعة عليه قلنا لما كانت هذه الاغراض أمورا مامة
يجعل الایماء موطئة لها لاثبات الامر المهم بعد التوطئة والتمهيد أولى من اثباته بانه فيكون تفرعها
عليه امر انما يسمي مستحسنا لا ضرر ولا فائدة اعتراض سرياء ومر امدفع اعتراض السيد الا في **(قوله)** لا
يجوز الخ أي لان سباق الكلام سابقه ولانه فيهم أن ما ذكره بعد وجدهم غير الایماء هو فاسد كما يظهر
عق وكتب أيضا قوله لا يجوز الخ لانه لو كان كذلك لقال أو جعله ذريعة على نسق ما قبله **(قوله)** وربما
جعل ذريعة الخ أي فيكون المقصود من الایماء التعريض بالتعظيم مثلا ونفس الایماء غريبة وقد عرفت
كذا في عبد الحكيم **(قوله)** الى التعريض هو دلالة الكلام على معنى ليس في الكلام مذكر فمما أتبع
الجنل يريد أنه يتجمل وكتب أيضا قوله الى التعريض اعاد ذكر التعريض في هذه الاغراض لانها ليست
مستعملة في الكلام بل المستعمل فيه امر آخر ثبت في ضمنه هذه الاغراض لاستلزامها ماها استلزاما
عقليا واعادها سرياء بتفسير **(قوله)** فخوان الى الخ من كلام الفرزدق **(قوله)** أو بيت الشرف
والجهد الاضافة ثانية أو المراد بيت الشرف نسبة وبتاعه الرجال الذين فيه وكتب أيضا قوله أو بيت الخ
أي فيكون يتبعها بالاحسب وكتب أيضا قوله أو بيت الخ عبارة عن أي بيت الشرف والجهد لايت
الكعبة فان ما تضمنته القصيدة بعد **(قوله)** دعائه أي قواعده كافي عن وقاسم جمع دعائه بكسر الدال
وهي عماد البيت **(قوله)** من دعائه كل بيت أو من بيت الجارر وقيل من السجود قيل عن زبدي حديد
على المطول **(قوله)** عظمته نوق الخ فإنه اذا قيل ان الذي صنع هذه الصنعة الغريبة فهم من عرفان
ما بين عليه أمر من جنس الصنعة والاتقان فاذا قيل صنع في كذا كان كائنا كيدا أشار الى أول
الكلام عن **(قوله)** فيه أي في هذا الایماء كما عبره عن وكتب أيضا قوله فيه تعريض بتعظيم الخ
قال السيد لا راع في كون هذا الكلام مستغلا على الایماء المعنى الذي ذكره على التعريض بتعظيم شأن
الخبر الا أن ذلك الایماء لا مدخل له في فائدة تعظيم الخبر أصلا فكيف يجعل ذريعة الى التعريض وانما
نشأ التعظيم عن نفس الصلة على تشابه آثار المور الواحد ألا ترى أنك لو قلت نحن لنا بنات من سمك السماء
لكان التعريض بتعظيم البنات باقيا على حاله ولا ياء فيه بالمعنى الذي ذكره قطعوا كذا يقال في قوله تعالى
الذين كذبوا بشعيا ان الذي يستفاد منه تعظيمهم بتوسل به اليه هو نسبة الخبر ان في مكذبه وكذفت
اهانة التصنيف مستفادة من عدم معرفة المصنف واهانة الشيطان من خسران من يتبعه وتحقيق زوال
الحسبة من شرب البيت مهاجرتا أو كون فاحشة الكلام منه بل لفظن على خاتمة فهو مقفود فيما اذا خر
الموصول مع أن تلك الأمور مستفاد منها أيضا وأجاب الفاضل الخطاطي ونصحه في الحشيد ان التعظيم
المستفاد من نفس الموصول والصله يحتاج الى التوسل بالایماء والكلام في هذا لان الكلام في خواص الموصول
وأما التعظيم المدلول عليه بمجموع الكلام فلا يحتاج اليه كما قال نحن لنا بنات من سمك السماء ذ لا ياء فيه
لتأخر المشر ونخصه أن فيها التعظيم من مجرد الموصول وصلته انما يكون بسبب الایماء فلا يفهم التعظيم
من قوله الذين كذبوا بشعيا الا لان فيه إشارة الى أن الخبر من جنس العقاب حتى يكون تكذيبه قبيحا
فيكون هو عظيمه او لا فلا يكون الخبر من جنس المدح مثلا فيهم من اثبات تكذيبه أنه هو عظيم وكذا قال
في ان الذي سمك السماع الخ ان فهم تعظيم شأن الخبر وانما يفهم بسبب الایماء الى أن الخبر من جنس البناء
الرفع اخذوا لاحتمال أن الخبر من جنس البناء الوضوح فيقولون التعظيم هذا وفي كون التعظيم في نحن لنا

والسبب وقد استوفينا ذلك
في الشرح (ثانه) أي
الایء الى وجهه بنا الخبر
لا مجرد جعل المسند
اليه موصولا كما سبق الى
بعض الاوهام (ربما جعل
ذريعة) أي وسيلة (الى
التعريض بالتعظيم لشأنه)
أي لشأن الخبر (فخوان
الذي سمك) أي دفع (الحسبة
عن لسانه) أي أزاله الكعبة
أوبت الشرف والجهد
(دعائه أعز أطول) من
دعائه كل بيت في قوله ان
الذي سمك السماع اجماعا الى
أن الخبر المبني عليه أمر من
جنس الرفعة والبناء عند
منه ذوق سليم ثم فيه
تعريض

(قوله) ان ما ذكره بعد
من الامثلة وقوله يوجد
غير الایء أي لطريق الخبر
على ما قاله الشارح والصله
على ما قاله الترمذي الذي
عليه الشارح بذلك **(قوله)**
وهو فاسد أي لوجود
الایء الى طريق الخبر في
جميع الامثلة ولعله في
بعضها وقد يقال لافساد
لما منع من تحقيق ذاع في مثال
ذاع آخر بل هو كثير

بتعظيم بناء يشبه كونه
فعل من رفع السماء التي
لأنه أعظم منها ولا أرفع
(أو خزيمة إلى تعظيم شأن
غيره) أي غير الخبر وهو
الذين كذبوا شعيبا كانوا
هم الخاسرين فبني عليه
إلى أن خبر النبي عليه
سوى عن الخلية والخمران
وتعظيم شأن شبيب صلى
الله عليه وسلم ووجاهته
ذريعة إلى الإهانة لشأن
الخبر فخوان الذي لا يحسن
معرفة الفقه قد صنف فيه
أولئان غيره فخوان الذي
يسبغ الشيطان خاسر وقد
يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر
أي جعله محققا ناشطو
أن التي ضربت شتمها بارة
بكوفة بالخذل الخاتمة وغول
فان في ضرب البيت بكوفة
الجسد والمهاجرة المأجما
إلى أن طريق بناء الخبر عما
ينفي عن زوال المحبة
وانقطاع المودة ثم انه يحقق
زوال المودة بقصره حتى
كله برهان عليه وهذا
معنى تحقيق الخبر وهو
مفقود في مثل أن الذي
سمك السمك اذ ليس فرغ
الله السمك بتحقيق وتبين
لبنا له بنتا فظهر الفرق
بين الأعيان وتحقيق الخبر
(وبالاشارة) أي تعرف
المسند إليه بإرادته اسم
إشارة (لتمييزه) أي المسند
إليه (أو كل غير) لفرض
من الأغراض

يتنام على السماء مستقدا من مجموع الكلام فظهر أن المقيدة الموصلة مع صلتها فقط لكن بلا
أيما (قوله) تعظيم بناء يشبه لا يقال اتعظيمه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول به لا بتعظيم البناء الذي
هو الخبر لا ينافي لتعظيم البيت لملق تام من بني السماء فلا يحد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر ع
(قوله) كونه فعل الخ أي وأما المورث والواجب متشابهة (قوله) أودر بمعنى أن تعظيم كان الظاهر أن يقول
أودر بمعنى أن التعريض بتعظيم الخ (قوله) والخمران عطف تفسير (قوله) وتعظيم لشأن شبيب أي
حيث أوجب تكذيبه الخمران في الدارين وكان المناسب أن يقول وفي هذا الأعيان تعظيم لشأن شبيب
(قوله) ووجاهته أي الأعيان (قوله) فخوان الذي الخ لأن النبي على الجبل حتى قبيح سم (قوله) نحو
أن الذي ينبع الخ لما كان اتباعه أمرا قبيحا على أنه قبيح نعم قال تهم إهانتهم من العلم بقبحا اتباعه
مع قطع النظر عن حسن الخبر لأن يقال يحصل واسطة الأعيان إلى حسن الخبر إهانتهم ثم يحصل به أولا
سم ببعض تفسير (قوله) وقد يجعل أي الأعيان (قوله) ثانيا أي في الخ والخمران نفس الأمر ع (قوله) أن
التي ضربت شتمها بارة الخ لفظ البيت خبر والمعنى تأمف كافي الخصد على المطول وضرب البيت تأية
عن الأكمة (قوله) مهاجرة حال من التافض ضربت وفيه أن هذه الحال لا مقارعة ولا منتظر ولا ناله مهاجرة
حصلت قبل الضرب لأن يقال معنى قوله مهاجرة أي ساقية ما بها المهاجرة (قوله) بكوفة الجسد نسب
الكوفة إلى الجسد لا فاعلم فيها وعن جند كسرى وكتب أيضا قوله بكوفة الجسد في متعلقة بشربت
وقوله غالت ودهاغول أي أخذت القول ودهاها أهلكته ع قوته لها مفعول غالت وغول فاعول وأنت
الفعل لأن غول مؤن صاعدا والحرب والمراذيل المهلك كافي الخفد (قوله) عن زوال المحبة
أي منها (قوله) ثم انه يحقق الخ وذلك لأن المهاجرة إما على زوال المحبة والعكس وقد ثبت في كل منهما
طائفة على التقديرين يحصل التصديق في ثبات المار على الأول يبرهان على وعلى الثاني يبرهان على
على المطول ملخصا ومقتضا خفف كان في قوله حتى كله يبرهان لأن يقال في بكان لأنه لم يسق مساق
البراهين المعتاد (قوله) زوال المودة الخ أي منها وقوله وهو رى أي في ذهن السامع (قوله) فظهر الفرق الخ اذ
حاصل الأعيان أن شعر السامع يحس الخبر ولا يبرهن ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك ولا تكراره
وهو المراد بتيقنه ألا ترى أن قوله أن التي ضربت الخ يحصل منسفة في ذهن السامع حتى انقطاع المودة
والحقوق ثبت في بحيث يزول عنه الشك والانتكاز يبرهن عاقبة من المهاجرة إلى الكوفة وضرب البيت بها
والانقطاع في زوال المحبة والمودة بخلاف أن الذي سمك السماء لا يبرهن عقلا ولا عاقل من سمك السماء بناء
البيت المذكور فقد وجد الأعيان في دون التصديق وهذا عين تغايرهما واليه لو حاد أحدهما بدون الآخر
فتأمل سم والحاصل أنه كلما وجد تحقيق الخبر وجد الأعيان والعكس فينبغي ما هو مخصص مطلق وكتب
أيضا قوله فظهر الخ أشار بذلك إلى الدعي المصنف حيث اعترض بأنه لا يظهر فرق بينهما فكيف يحصل
الأعيان ذريعة إليه (قوله) لتمييزه أي المسند إليه ولا يبرهن ارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أي التميز
معنى المسند إليه لا تتم أن المسند إليه والمستند من أوصاف اللفظ والمبدأ كل تغييرا عما هو القات (قوله)
أكل غير (قوله) فيه أنه يقتضي أنه أعرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر الزمنية في التعريف عن بعضها كما تقرر
في محله والجواب ما أن المراد أنه أكل غيرنا بالنسبة إلى ما تحت من المعارف لا بالنسبة إلى ما فوقه أيضا
و يكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف وأما أن المراد أنه أكل من بعض الوجوه
فانه من حيث أن فيه إشارة تحسية أكل في التمييز من غير وأن كان غيره أكل من من غير ذلك الوجه وذلك
الحيثية غاية الأمر أن يقال أنا كغيره أكل من من وجه آخر فلا يقتضيه هذه السكتة ولا يبرهن ذلك اذ
ليس الغرض انحصار السكتة في قبل حصولها وان حصلت بغيره أيضا سم وفي الاطول إشارة إلى الجواب
الأول حيث قال أكل غير مما يمكن من المعارف التي بسعها المقام والافا كل التبرعات تصور ما عرف
المعارف وهو الضمير على المذهب المنصور والقول بأنه اسم الإشارة مهمجور فلا يليق أن ينفي عليه هذا

(فهو هذا أو المصغر فدا)

نصب على المدح أو على الحال

(في محاسنه) من نسل

شيان بين الضال والسلم

وهما شجران بالبادية

يعنى يقيمون بالبادية لأن

فقد العز في الحضر (أو

التعريض بغياوة السامع)

حق كانه لا يدرك غير

المحسوس بقوة

أولئك آتاني فحقى مثلهم

إذا اجتمعوا في رجمهم

(أو بيان حاله) أي حال المسند

اليه (في القرب والبعد أو

التوسط كقولك هذا أولئك

أولئك زيد) وأخر ذكر

التوسط لانه انما يتحقق

بعد تحقق الطرفين وأمثال

هذه المباحث تظهر فيها

اللغة من حيثانها تبيين أن

هذا

(قوله ولم يبين المصنف المقام

الخ) ليس مراده بالمقام

الذاهي لأن المصنف يشه

بقوله تميزا لكل غير الخ

واغماصا لما لحاله التي يتأق

للتكلم فيها أن يحضر المسند

اليه في ذهن السامع الخ

(قوله فغير المصغر الخ) بيان

لما هو المنسب والمخووظ

للبليغ والاقصا ما تع من

تنزيل المعقول منزلة المصغر

بالمفعل من أول الامر وتنزيل

المحسوس غير المصغر منزلة

المصغر بالفعل من أول الامر

الحكم المذكور ولم يبين المصنف المقام الصالح لاسم الإشارة لان مثله مما يعرف من علم آخر وهو المقام الذي
يتأق للتكلم أن يحضر في ذهن السامع بالاشارة الحسية للمفسر فتأشرا بالخارج وفي الجانب يكون المسند
اليه مبصرا الهاوي يكون للتكلم اشارة حسية فاستعمال اسم الاشارة في كلامه تعالى سواء كان الى المبصر
أو غير مجازة تنزهه تعالى عن الاشارة بغير الخواص وكذا استعماله في غير المبصر سواء كان مما يدرك بالمبصر
أولا ولكن يكون مدر كالحس أو لا بل مدر كالعقل الصرف فغير المبصر بالفعل من المبصرات يحتاج الى
تنزيله منزلة المبصر بالفعل والمحسوس الغير المصغر الى تأويله بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل والمعقول الى تأويله
بالمحسوس ثم بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل فلا ذكر السيد الشاذان غير المحسوس يحتاج الى تأويلين
تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد والمحسوس الغير المشاهد الى تأويل واحد وهو تنزيله منزلة
المشاهد فلا يس ذلك اه ملخصا (قوله أو المصغر) خبر باسم الاشارة أو عطف بيان وخبره قومه من نسل
شيان (قوله نصب على المدح) أي بفعل محذوف ولا يشترط تقديره من مادة المدح بل أن يتجاوز عن الهم
فيصح تقديره أي (قوله أو على الحال) قبل العامل في الحال معنى الفعل في اسم الاشارة أو صرف التنبيه أي
أشرا اليه أو تنبيه عليه في حال كونه متفرقا في محاسن ذاته ومكارم صفاته وقيل الاولى أن يجعل حاله مؤكدة
بناء على اشتهاؤه ذلك ادعاء ومن نسل شيان أيضا حاله بعد حال أي متوليا من نسل شيان وقيل خبر نان
بيان لتنبيه بعد ذكر حبه والنسل الولد وشيان قبيلة من قبائل العرب وبين الضال والسلم قبل حاله من
شيان وقيل من نسل شيان وهو الاوجه وقيل حاله من أو المصغر والضال بتضيق اللام جمع ضالة وهي
شجرة السدر البري والسلم جمع سلمته وهي شجرة العلاء وهي كل شجرة شوك عظيم وقوة وهما شجران
الانساب أن يقل شيان لكونهما نوعين من الشجر والشجرة واحدة الشجر على حذف حرفه فتوى على
المطول ويجب بيان التام النوعية كما في قولهم غرة خمر من برادة تأمل وقوله قيل العامل الخ عبارة عن
والعامل اسم الاشارة لان معنى الفعل أوها التنبيه فلذلك ولا يلزم على هذا كون عامل الحال غير
عامل صاحب الانا خبر في المعنى فمفعول المعنى الهاء اه وقوله وقيل الاولى أن يجعل حاله مؤكدة كذا
لصاحبها وهو أو المصغر وقوله ومن نسل شيان أيضا حاله الخ وقيل حاله من ضمير فدا أو انما جعله ظرفا فدا
متعلقا بفدا أي ممتازا منهم فلا يناسب مقام المدح المتقضى ثبوت الفردية بالقياس الى كافة الناس
لأن نسل شيان فقط الآن يثبتي الكلام على ادعاء اشتهاؤه نسل شيان مختار عن مساوهم في المحاسن (قوله
في محاسنه) جمع حسن على خلاف القياس (قوله شيان) ابن ثعلبة أو قبيلة صار اسم القبيلة وما في
البيت يتصلهما وذكر شرف النسب المشار اليه بقوة من نسل شيان والفصاحة أو صيانة العز
المشار اليها بقوله بين الضال والسلم وان دخل ذلك في المحاسن لأن التبادر بينهما غير ذلك أطول ملخصا (قوله
يعنى الخ) أي عقوله بين الضال الخ كلمة عن قاطعها بالبادية (قوله لأن فقد العز في الحضر) لأن عزهم
بفصاحتهم وبكل فصاحتهم في قاطعها بالبادية أدور كوها أو أطوا في الحضر وقوع الاختلاط بينهم وبين
أهل الحضر الذين فهم أم عاجم وغيره فليقتطع كلامهم بكلامهم فيكون مختلا بفصاحتهم فيكون عزهم
مفقودا لان الاختلال في الفصاحة مستلزم للاختلال في العز ولأن الحضر هنا الخ الحكم ومقتضاهم
بمخلاف البادية (قوله أولئك آتاني) فلو قال فلان وفلان أتاني لم يكن فيه تعريض بذلك وقوله
فحقى أمرهم تعريض على حدة فدا أو بسور من مثله أي لا تستدري على الايمان بملهم في مناقبهم اذا اجتمعوا بجماع
لا تغتار بوماتنا (قوله فحقى مثلهم) أي اذا ذكرى مثلهم من آياتك (قوله يا جبر) في التدا بصيغة مقناه
البعيد رية غباونه كما قيل لا تعرف أنك انما طلب ما لم تناد ولا تحسب في البلاد تدك ولا تزال تعد
بعدا وفي التعبير بالجماع المقيدة كثر تاضرها اشارة الى أنه بعد عن الانصاف مكارم جدا حتى لو لم
تكن كثره الشاهد ين الخ الى لادى ماشاء طاه في الاول (قوله وأخر ذكر التوسط) أي في قوله في القرب الخ
أي مع أن الترتيب الطبيعي يقتضى توسطه (قوله وأمثال هذه المباحث الخ) جواب سؤال وهو أن كون

ذاللقرب وذلك البعد وذلك المتوسط مما تنسبه اللغة لانه بالوضع فلا ينبغي أن يتعلق به قطر علم المعاني لانه
انما يصح عن الزائد على أصل المراد سم وحاصل جواب الشارح أن لاسمه الاشارة جهتين فالقاعدة تحث
عنه من جهة أن هذا موضوع للقرب الخ و علم المعاني يحث عنهما من جهة أنه يؤتى بهذا اذ قصد المتكلم
بيان قرب المشار اليه الخ وهذا القرب زائد على أصل مراد المتكلم فان أصل مراد من الكلام الحكم على
ذات المسند اليه بمعرفته بأي لفظ كان سواء كان علما أموصولا أو باسم اشارة أو غير ذلك قال السيدونه
بحث لانهم أرادوا بالزائد على أصل المراد المعنى الزائد على أصل المعنى الوضعي للفظ الذي عبر به عن المقصود
لالمعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن أن يعبر به في هذا المقام اذ دعا كان هذا الزائمن المعاني الوضعية لما
وقع التعبير به فيكون مجازا عن المعاني الاصلية للالفاظ فان قلت لهذا أراد أن لفظ هذا متلايل للوضع على
ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب وأما أن المتكلم قصد بذلك هذا غير ما مر شارح عن مفهومه
الوضعي قلت هذا ينافي الالفاظ كلها فان زيادة مشلا موضوعا محض معين وأما أن المتكلم قصد بذكره
تفهيمه المخاطب فانه خارج عن مدلوله وضعيا وأيضاً يلزم أن يكون قوله هو زائد على أصل المراد الخ
مستند كل البيان اه أي فانه معارف من قوله يلزم قرب المسند اليه لانه يفهم منه زيادته على أصل المراد
قوله سم قال عبدالحكم على قول السيد هذا ينافي الالفاظ كلها الخ مانعاً من مقتضيات والرواى التي
تتبع في علم المعاني بعض ما دللنا من وضعية الالفاظ كالمتكلم والمخاطب والقبية والاحضار بعينه وبعضها
من مستجمات التركيب تدل على الالفاظ بدالات عقلية ولو توسط الفرق السليم فاذ قصد البلغ
افادة المعاني الوضعية أورد الالفاظ الدالة على الوضع وبرد الكلام عن الكيفيات الزائدة وكان الباقي
الها فاذ قصد ما به الاصلية وحيث زادت على أصل المراد اختباره هذا اللفظ بخصوصه على لفظ آخر شريك
له في افادة الحكم على ذات المسند اليه والمستعمل لاجل افادة ذلك المعنى الخصوص بعينه واذ قصد
افادة خصوصيات الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة في الالفاظ كالنظم والتعريف والتنبيه
على القبلة وتوضيح ذلك كان معنى زيادته على أصل المراد أن اختيار هذا اللفظ بهذه الكيفية لتخصوصه
على تجرده عنها افادة تلك الخصوصية فظهر أن ما ذكره الشارح لا يجري في الالفاظ كلها أو قوله وهو
زائد على أصل المراد الخ ليس مستنداً كقصد برفاهه من الفانس وكعب على قوله جواب سؤال الخ مانعاً
وأجيب أيضاً بأن الامور القوية قد يتعلق بها عرض البلغ اذا لم يكن المقام يقتضي أن يزيد منها تقصير
المخاطب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع لها أو أهل المعاني من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال
قد تدبر وكعب أيضاً على قوله فان قلت لهذا أراد الخ مانعاً من اصل أن الزائد على هذا الاحتمال بان القرب
والزائد على الأول الذي أورد عليه البحث السابق نفس القرب (قوله مثلاً) كنهو هذا (قوله وذلك)
أي مثلاً فهو ذلك أو ذلك وقوله وذلك أي مثلاً كذلك وذلك (قوله وعلم المعاني من حيث الخ) لا يخفى
أن ذلك يحصل من علم اللغة ايضا فانه اعرف أن هذا القرب يعرف أنه اذ قصد قرب المشار اليه يؤتى بهذا
حقيق ويجيب بأن معرفة أنه اذ قصد الخ من علم المعاني بما يقصد به بالذات وأما معرفة ذلك من اللغة
فما تبين (قوله هو زائد) أي القرب الذي أتى به السيد سم (قوله أو تحقيقه بالقرب) فان القرب هنا
عبارة عن تدوير تبيينه ومقاله تدريجه ووجهه أن الشخص كلما كلما على قدره وأشرف درجة فمحتاج
الوصول اليه بالوسائل أكثر وأشدهر فواحدة فارتفاع الوسائط والاستفادة عنها دليل ظاهر على تدويره
كالباخني ومما اشارة القرب للتصغير بناء على الخطا المشار اليه والتعظيم بناء على مخالفة النفس وأنه
لا يقب عنها فهو ملزم سم وكعب ايضاً قوله أو تحقيقه بالقرب أو وتعظيمه بالبعد كما أن القرب بنفسه قد يطلق
على قرب المرتبة فذاتاً محل يقال فلان قريباً محل دافى المرتبة والبعده قد يطلق على ضد ذلك يقال فلان
بعيداً محل بعيداً لهما إجراء الامور العقلية تجري الامور المحسوسة كذلك قد يطلق ما يدل عليها ما عني
أسماء الاشارة على هذين المعنيين ههنا مذكر صاحب الكشف وأشار اليه الشارح بقوله تزيلا بعد

مثالاً للقرب وذلك المتوسط
وذلك البعيد وعلم المعاني
من حيث أنه اذا ريد بيان
قرب المسند اليه يؤتى بهذا
وهو زائد على أصل المراد الذي
هو الحكم على المسند اليه
للكور المعبر عنه بشئ
ويجب تصوره على أي وجه
كان (أو تحقيقه) أي تحقيق
المسند اليه (بالقرب فهو

(قوله المعنى الزائد الخ) أي
كاهوما لكلام الشارح (قوله
فيكون مجازاً عن المعاني
الاصلية) أي من حيث
جعلها رواى لغيرها (قوله
فان قلت لاسمه أراد الخ)
وحيث فانه خصوصية هي
ايراد اسم الاشارة القرب
والباقي هو بيان أي تدوين
القرب للمخاطب فكل من
ان خصوصية والرواى اليها ليس
معنى وضعياً (قوله قلت هذا
جاء الخ) يعني فيلزم أن كل
معنى وضعي للفظ فالبحث
عنه داخل في الفن من حيث
أن قصد المتكلم بانه زائد
عليه قال معاوية ويلزم
أيضاً أن كل كلام يبلغ من
وجهه وكلما كل متكلم

أهذا الذي ذكره أئمتنا
أوتنفسه بالبعد نحو الم
ذلك الكتاب تنزل بالبعد
درجته ورفعة علمه منزلة
بعد المسافة (أو بغيره)
بالبعد كما يقال ذلك العن
فعل كذا تنزل بالبعد عن
ساحة عز الحضور والخطاب
منزلة بعد المسافة فلفظ ذلك
صالح للاشارة إلى كل غائب
عننا كان أومعنى وكثيرا
ما ذكر العن الحاضر
المقدم بلفظ ذلك لان
المعنى غير مدرك بالحق
فكانه بعد (أو للتنبيه)
أى تعرف السند إليه
بالاشارة للتنبيه (عند
تعقيب المشار إليه بأوصاف)
أى عند إيراد الأوصاف
على عقب المشار إليه يقال
عقبه فلان اذا جاء على
عقبه ثم تعذبه بالباطل
المفعول الثاني وقول
عقبته بالشئ اذا جعلت
الشئ على عقبه وبهذا
ظهر فساد ما قيل ان معناه
عند جعل اسم الاشارة
بعقب وأوصاف (على أنه)
متعلق بالتبنيه أى للتنبيه
على أن المشار إليه (جدير
بمزيد بعده) أى بعد اسم
الاشارة (من أجله) متعلق
بجدير أى حقيق ذلك
لأجل الأوصاف التي ذكرت
بعد المشار إليه (نحو) الذين
يؤمنون بالغيب ويقومون
الصلاة على هؤلاء (أو لك)
على هدى من ربهم وأولئك
هم المفلحون عقب المشار

درجته ورفعة علمه منزلة بعد المسافة اذ يفهم منه تنزيل قرب الدرجة موضوعة الجمل منزلة قرب المسافة ولك
أن تقول الامر الحقيق لا يتبع على الناس بل يكون قرب الوصول ليل التناول واقعيا أي دمجهم بأمرهم
فالحقاوة تناسب القرب المكاني وتستلزم بوجه ما أو الامر العظيم بتأني عامهم ويعد عنهم لجلالة ورفعة
شأنه فالعظم تناسب البعد المكاني ويستلزم بوجه ما سيد على المطول وقوله اجراء الامور العقلية الخ
فيكون استعمال اسمها الاشارة فيها بطريق الاستعارة البنية على تشبيه الامور العقلية بالامور
الحسية في تفاوت المراتب وقوله ولك ان تقول الخ وحيد يكون استعمالها لرفعة المرتبة وتوابعها
بطريق المجاز قاله عبد الحكيم (قوله اهذا الذي الخ) قاله أبو جهم مشيرا إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم
وأول الآية واذا راك الذين كفروا ان يتخذوا لك الاهزا وهذا الذي الخ أى فالتين اهذا الذي الخ (قوله تنزيلا
بعد درجته) أى عظم درجته (قوله كما يقال ذلك العن الخ) أى الحال لانه قرب (قوله تنزيلا
له) أى حقاره (قوله تنزل بالبعده عن ساحة عز الخ) أقول يعلم من ذلك أنه قد قصد التعظيم بالقرب
بان ينزل قربه عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فبعد عنه بهذا كقوله تعالى رنا
ما خلقت هذا باطلا ويمكن أن يقال الامر العظيم من شأنه أن تتوجه اليه الهمم وتتطلب اقرب منه
والوصول اليه فمن هذا الوجه يناسب التعظيم القرب المكاني ويستلزمه والامر الحقيقي من شأنه أن
لا تلتفت الناس اليه ويعدونه عنهم في هذا الوجه تكون الحقاوة مناسبة لبعد المكاني ومستزمنة
سيد (قوله صالح للاشارة الخ) أى على سبيل المجاز لان أصل اسمها الاشارة أن يشار به إلى محسوس
مشاهد فخرجت المعقولات وما يصح بفكر البصر وقوله إلى كل غائب أى عن حس البصر معناه أى كقولك
جاءني رجل فقال لي ذلك الرجل كذا حكى أمره بعد غيبته أومعنى كقولك قال لي رجل كذا سرفي ذلك
القول كذلك وفي الطول عن الرضى أن اسم الاشارة المستعمل في غير الحاضر معناه كان أومعنى كضمير
الغائب يحتاج إلى تقديم ذكر (قوله أومعنى) أراد به ما ليس ذا محسوسة فيشمل اللفظ (قوله وكثيرا الخ)
كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أساليب الالة فذلك ان اشارته إلى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره
قربا ومنه ذلك الكتاب (قوله المعنى الحاضر) أراد بالمعنى ما يقوم بغيره والحاضر ما بعد العرف
حاضرا كالقسم المذكور كان حضوره ليس الالتفت له وعدم انقصه عما بعده عبد الحكيم
(قوله المتقدم) أى على اسم الاشارة (قوله غير مدرك بالحق) أراد به حس البصرون السمع الحاضر
ولان المراد بالمعنى هنا ما يشمل اللفظ فالمراد بالمعنى بالنسبة لقوله في ذلك الكتاب واللفظ مدرك بحس
السمع فلا يصح في الادراك بعده يس (قوله أو للتنبيه) أى تنبيه المستكلم السامع وأعاد الجمل ليعيد
(قوله بأوصاف) ليس المراد بالأوصاف خصوص النعوت النعوية (قوله وتقول عقبنا الخ) المناسب
فتقول كافي لنصته (قوله اذا جعلت الشئ على عقبه) فالباقي حيز التعقيب تدخل على المتأخر (قوله)
وبهذا ظهر الخ أى جاز كما من بيان دلالة التعقيب لعم من أن الباقي حيزه ثم تدخل على المتأخر
فلا وجه لتكلف تأويل المشار إليه باسم الاشارة (قوله ظهر فساد ما قيل الخ) أى ظهر فساد ما ذهب
اللفظ وان كان المعنى الذي قيل حاصل في المثال (قوله أن معناه عند جعل الخ) فحل المشار إليه على اسم
الاشارة ويعمل البادئة على التمدد وفي ذلك تصحح مخالفة للغة (قوله جدير بما) أى جدير بما
(قوله لأجل الأوصاف) قال العصام لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الأوصاف ولا على كونه عقب
المشار إليه فانه يصح أن تكون قبله كأن تقول جاءني الفاضل الكامل زيد وهذا يتحقق الأكرام ولا على
أن يكون ما هو جدير به وادرا بعده كأن تقول ويسحق الأكرام وهذا وحيد فالواضح أن يقول أو للتنبيه
عند الاشارة إلى موصوف على أن المشار إليه جدير بما يستدل اسم الاشارة من أجل كونه موصوفا (قوله)
أولئك على هدى من ربهم) شاهد أول وقوله وأولئك هم المفلحون شاهد بان قاله النبي (قوله وهو)
الذين يؤمنون أى النوات معروضة بعنوان هذه الصلة فالصلة داخل في الصفات خارجة عن المشار إليه

إليه وهو الذين يؤمنون بأوصافهم متعديين الإيمان بالغيب وأفعالهم الصالحة

تلقم ذكراً صريحاً وكذا
 (تقول ليس الذكر كالأنثى
 أى ليس الذكر الذى
 طلت امرأته عمران كالنثى)
 أى كالنثى التى (وهبت)
 تلك الأنثى (لها) أى لمرأة
 عمران قالتى أشارت إلى
 ما سبق ذكره صريحاً
 قوله تعالى قالت رب انى
 وضعتا أنثى لکنه ليس
 بمسند اليه والمراد بالمرأة
 ما سبق ذكره فى كتابه قوله
 تعالى رب انى نذرت لى ما فى
 بطنى محرراً فان لفظ ما وان
 كان يعم الذكور والاناث
 لكن التصريح هو ان يثنى
 الولد لخدمة بيت المقدس
 انما كان للذكر دون
 الاناث وهو مسند اليه وقد
 يستغنى عن ذكره لتقدم
 علم الخطاب به نحو خرج
 الامير اذا لم يكن فى البلد الا
 أمير واحد (أو) للاشارة
 الى نفس الحقيقة ومفهوم
 السمعى من غير اعتبارها
 صدق عليه من الافراد
 (كقولنا الرجل خير من المرأة)

(قوله رحمة الله وأولى نفس
 الحقيقة) أى مع الاشارة
 الى حضورها فى السمع
 اه عبد الحكيم (قوله لان
 المفهوم قد يكون الخ) فى
 نسخ عبد الحكيم المحصنة
 لان المفهوم قد لا يكون
 مسمى بأن يوضع له الاسم
 الخ

أو كون اللام لا اشارت الى مفهوماً سمى (قوله لتقدم ذكر الخ) وهذا التقدم شرطاً لخدمة استعماله كإلى المفهوم
 الغائب لأنه قد يسهل على ايراد لخصه كما هو له استلزام أن يكون استعماله المعروف فيه مجازاً مع كمال
 التعريف في غير المراد بالكتاب بما يقابل الصريح لا المعنى المطبق عليه عبد الحكيم وقيل المراد بالكتاب المعنى
 المطبق عليه على رأى الصنف من أنهما القصد المراد لانها موضحه لان الذكر لا يخدم للعرفه من الكتابة
 المطلوب بهما غير مصفة ولا نسبة أفاده القنرى (قوله أى الذى طلت الخ) لما كانت فى الأوجهات أحدها
 ما ذكره المصنف والثانى ليس جنس الذكر كجنس الأنثى وكان التثنية لهما العهدان يأتان على الوجه الأول
 فسر المصنف الآية بقوله أى الخ أفادته فى الأول وكتب أيضاً قوله أى الذى طلت هذا يشعر بأنه جعل
 الذكور مفهوماً التعيين باعتبار طلبها باعتبار ذكره فيكون معناه العهدان التقديرى أطول ولأن تقول طلبها
 يقولها ربانى نذرت لى ما فى بطنى محرراً وهو متضمن لذكر الذكر كإشارة باعتبار طلبها اعتباراً ذكره مقدر والعهد
 التقديرى ما تضمن فيه المدخول وعلم لا تعدد ذكره والحقى ما تقدم فيه ذكر المدخول صريحاً وكذا
 وجعل الرضى وصف للمنادى اليهم نحو أى الرجل ووصف باسم الاشارة وهذا الرجل العهد لكونه
 معلوماً بالحضور وتبعه الشارح الحق وقامهما العصافى أطول فاستظهر أنه لسان الجنس دفعاً لالتباس
 وكتب أيضاً قوله الذى طلت امرأته عمران أى طلتها ضمناً لاصريها فى قولها ربانى نذرت لى الخ (قوله كالتى
 وهبت لهما) لعل التشبيه مقبول (قوله فالأنثى) أى قال التى فى الأنثى إشارة الى توافقها مع امرأته وهكتا يقال
 فيما بعد أيضاً أفاده سمى (قوله ربانى وضعها أنثى) ثابته الضمير مع كونه راجعاً الى ماله دارين
 المرجع والخال التى بمنزلة الخبير أى أنى فرأيت لها أبى عبد الحكيم (قوله لکنه ليس عندنا له)
 لانه محروم وهو متلب مناسبت عرق (قوله وان كان يعم الذكور والاناث) أى بسبب وضعها وان
 كانت واقعة هنا على الذكر (قوله لكن التصريح الخ) يعنى بضم الحال أى محرراً كانه ما تضمنه بالذكر
 أن المراد من كلفها الذكر عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله لكن التصريح الخ الانسب بقوله محرراً أن يكون
 التصريح كلام الشارح مصدر من الرضى لفعلول فقول يعنى لى لفعلول (قوله وهو مسند اليه) لانه اسم
 ليس (قوله وقد يستغنى الخ) كانه مقابل قوله السابق لتقدم ذكره صريحاً وكذا سمى (قوله انما لم يكن فى
 البلد الخ) فالقصر من حاله توى انفراداً فى البلد (قوله أو للاشارة الى نفس الحقيقة) اعلم أن المدخول فى
 كلام الشارح الحق والاضاح أن لأم الجنس ولأم الحقيقة يعنى والمدخول فى حواشى السند استقلال
 عن بعض الافاضل أن لأم الحقيقة ولأم الطبيعة يعنى وهو قسم من لأم الجنس يقابل العهد الذى
 والاستغراق أطول (قوله الى نفس الحقيقة) يعنى مفرد لان التعريف للخدمة واللام الماخلة على العرفان
 نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لعنى مفرد لان التعريف للخدمة واللام الماخلة على
 موضوع القضية الطبيعية نحو الحيوان جنس والانسان نوع (قوله ومفهوم السمعى) عطف تفسيرى
 الحقيقة للتبيين على أن ليس المراد بالحقيقة هنا المعنى المشهور أى الحقيقة الموجودة وازداده المفهوم الى
 السمعى بانه لان المفهوم قد يكون مسمى بأن يوضع له الاسم والسمعى قد لا يكون مفهوماً الاسم بل مصادق
 عليه وقد يستعان به من قبيل خاتم نصة عبد الحكيم وقوله أى الحقيقة الموجودة أى الهوية
 الخارجة كالتى سمى (قوله من غير اعتبار الخ) تفسير لقوله النفس الحقيقة وكتب أيضاً قوله من غير
 اعتبار الخ أو بدعيه أن لأم العهد الذى ولأم الاستغراق من أقسام لأم الحقيقة كما سيأتى فى الشارح
 مع اعتبار المصدق فيهما وأجاب عنه الحق بما عاوه فسدوا الصواب أن يجاب بأن المراد من غير اعتبار
 المصدق عليهم من الافراد بالنظر الى ذات اللام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بأن لا يعتبر المصدق
 أصلاً أو يعتبر بعضاً أو كلا واسطة القرائن ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتى فاللام التى لتعرف
 العهد الذى أو للاستغراق هى لأم الحقيقة جل على ما ذكرنا بصاحب المقام والقائمة (قوله كقولنا الخ)
 ومنه السلك أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله لهما الرجل خير من المرأة) أى هذا الجنس خير من

هذا الجنس ولا ينافي كون بعض أفراد جنس المراتسيرا من بعض أفراد جنس الرجل فإن العواقد قد تمنح عما يستحقه الجنس **(قوله وقد يأتي الخ)** قد التصق لا للتقليل وكتب أيضا قوله وقد يأتي الخ نقي من أناس لام الحقيقة قسم آخر لام الحقيقة معتبرا فيها المصدق غير مقيد بالصفة أو الكلية كإثبات القضية المهمة كذا في الحفيد **(قوله لمطابق ذلك الواحد)** معنى المطابقة قبل تلك الحقيقة ومذقها على ذلك الواحد هذا معناه عند الشارع ومعناه عند من الحاسب اشتقاه علماء على الوجهين فالفرد المميز باعتبار مطابقته الحقيقة المعلومة صار كأنه معهود أي معلوم فله عهدة بهذا الاعتبار فسمى بمعهود ذهبا لقائي سم ومنه عبد الحكيم ومنه يعلم سقوطا وأورد ما لحقده ناول في قوله عهدة حنف بضاف أي باعتبار عهدة بحقيقة فالوصف بالعهدة انما هو الحقيقة وإلى هذا مال الفهوى كإيماء لمرجعة سم واليه مال العصام أيضا في أوله بل أرجع الضمير في قول المصنف باعتبار عهدة به إلى الحقيقة وذكر باعتبار أنها مسمى ومفهوم وعبارته باعتبار عهدة أي عهدة ذلك المسمى في الذهن لا باعتبار عهدة الواحد أي حرف التعريف لتعين المسمى لا للفرد اه **(قوله الحقيقة)** أي المعهودة **(قوله)** يعني بطلق الخ أشار به إلى أن قوله يأتي بمعنى بطلق واللام في قوله لواحد يعني على **(قوله)** الذي هو موضوع الحقيقة أي من غير نظر إلى الفرد لان النظر إلى فرد ما أوجب الأفراد بالقرينة لا بالوضع **(قوله الحقيقة المتصلة في الذهن)** أي الموصوفة بالوحد في الذهن فالوحد خارج عن الموضوع فهو قائم بهذا القيد لاشار إلى صدق تعريف المعرفة على المعروف بلام الحقيقة أعني ما وضع لتستعمل في شيء بعينه فان الماهية الحاصلة في الذهن أمر واحد لا تعدد فيه في الذهن انما يطلقها التعدد بحسب الوجود عبد الحكيم وكتب أيضا قوله المتعددة أي المتعينة **(قوله)** على فرد ظاهره أنه يستعمل في الفرد نفسه لكن حقق في المطول ما أحاسله أنه مستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو في الحقيقة انما أطلق على الحقيقة في ضمن الفرد للقرينة واليه يشير قوله الاتي وهذا معناه نفس الحقيقة الخ وقوله هنا على أن ليس بالقصدا لسم سم وعبارته في المطول ما لفته تحقيقه أم موضوع الحقيقة المتصلة في الذهن وانما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فلا تعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اه وقد يقال قوله هنا باعتبار كون معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقة لها باعتبار نزلة قوله في المطول باعتبار وجود الحقيقة فيه لزمعني اعتبار كون جزئيات جزئيات اعتبار وجودها فيه فتفسد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال في الحقيقة انما هو في الحقيقة في ضمن فرد تامل **(قوله من الحقيقة)** أي من أفرادها إذ الحقيقة لا تنفرد **(قوله باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا الخ)** أي لا باعتباره بخصوصه والالكان مجازا من اطلاق المطلق على المقيدين حيث انه مقيد عبد الحكيم **(قوله وجزئيا الخ)** عطف سبب على مسبب أو تفسير **(قوله تلك الحقيقة)** أي المعهودة **(قوله كما يطلق الكلي الخ)** أي الجاهل من آل وكتب أيضا قوله كما يطلق راجع لقوله بطلق أي يطلق اطلافا كإطلاق الكلي الطبيعي أي المنسوب للطبيعة أي الماهية لقصد هاتمه كالحوان في قولنا الفرس حيوان والانسان في قولنا زيد انسان لان الكلي الطبيعي هو الذي يراد به المفهوم بأن يكون محمولا كإثبات المثالين **(قوله وذلك)** أي اطلاق المعروف بلام الحقيقة على الفرد المذكور رسم **(قوله من حيث هي)** أي من حيث هي نفسها مقصودة لا الأفراد فهي الثانية نوكدونان في محذور ويحتمل غير ذلك **(قوله بحث لا عهد)** بأن تعدد أسواق البلد ولاتمين لواحد متباين التكميل والخطاب **(قوله في الخارج)** أي لا مطلقا كما هو به اطلاق النقي بس اذ هذا المعنى موجود كما قدمه في قوله باعتبار عهدة في الذهن فلو كان الراد في العهد مطلقا لنافي ما هنا ما سبق **(قوله وهذا)** أي المعهودة في الذهن **(قوله كالتكرار)** أي بعد اعتبار القرينة مطول أم قابل اعتبارا فلا تذهب الحقيقة المتصلة في الذهن سم وبه يتفق اعتراض الحفيد وكتب أيضا قوله كالتكرار أي باعتبار الشائع الغالب فلا يرد أن المصادر التكرارات التي ليس فيها شائبة وحده تليس القصد فيها إلا الماهية الحقيقة كائن

وقد يأتي المعروف بلام الحقيقة (الواحد) من الأفراد باعتبار عهدة في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة بمعنى بطلق المعروف بلام الحقيقة الذي هو موضوع الحقيقة المتصلة في الذهن على فرد تامل وجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقة لها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئ من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد في نفس الحقيقة من حيث هي مجرد بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل بعضها (كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) في الخارج ومثله قوله فعلى وأخاف أن يأكله الذئب (وهذا في المعنى كالتكرار) وان كان في المقط

(قوله فله عهدة بهم) كذا الاعتبار (أي سلافا لمن قال لا عهدية له أسلا وقوله ومنه يعلم الخ) ناعيل ذلك منه لوقال ولا عهدية إلا بهذا الاعتبار (قوله بحسب الوجود) أي وجود الحقيقة في ضمن الفرد

باللام المشار به الى الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الفهم لغيره عن أصله الاجناس التكررات مثل الرجعي ورجعي وإذا اعتبر الحضور في الفهم فوجه امتياز عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة الى جهة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين أو جماعة ولا م الحقيقة إشارة الى نفس الحقيقة من غير نظرائها الأفراد لتأصل (وهو) أي الاستفراق (ضريان حقيقي) وهو أن يراد لكل فرد ما يتناولها اللفظ بحسب اللغة (ضوع عالم الغيب والنبهة

(قوله بل الإشارة الى الحقيقة من حيث هي الخ) فبهان هذا من قبيل عهد التنوع فان الماهية المخصوصة التي هي متدرجة تحت مسند قول العهدود للشاطب في غضون ذلك وهذا من قبيل العهد انشائي فانهم سمو كل ما كانت الإشارة فيه الى جهة عهدود من مسند قول العهد خارجا وان لم يكن العهدود في الخارج فانهم

لكون لام العهد انشائي ولا م الاستفراق من فروع لام الحقيقة (قوله باللام المشار به الى الحقيقة) أي لا مطلق اللام وأيضا يدل على أن لام الحقيقة تقيد بالاسلوب بحيث قال وقد يأتي وقد يفيد ولا يقل ولا إشارة الى واحد غير معين ولا إشارة الى الاستفراق (قوله ولا يداخل) جواب عن إشكال صاحب المفتاح وهو أن تعريف الحقيقة انحصاره بالإشارة الى الماهية من حيث هي لم يميز عن أسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على العضوية والكلية وان قصد باعتبار حضورها في الفهم لم يميز عن تعريف العهد الخارجي (قوله عن أسماء الاجناس) فان الإشارة اليها باعتبار كونها حاضرة فيه وان كانت حاضرة فيه ضرورة أنهم موضوع لها ولا موضع للملحوظ الحاضر فالحضور في المسمى في لام الحقيقة دون أسماء الاجناس التكررات فهو ملا حظ في الأول ومصاحب في الثاني سم فان قلت لما الفرق بين علم الجنس واسم الجنس المعروف فان كلا ملاحظ فيه الحضور الفهمي جزأ من الموضوع فقلت الفرق أن الواضع اعتبر في دلالة اسم الجنس على الحضور في منه خارجة عن القسط المبال على الجنس وهي أل فكأنه قال رجعي مشلا وضعت له الدلالة على الماهية المقيدة بلاحظ الحضور بشرط اقترانه بال بخلاف علم الجنس فانه لم يقصد به ذلك حفيد (قوله التكررات) اعترضه الغني بأنه كفي بوصف الجنس بالتكررة عن غير يفرق بينهما وأجاب بأن المراد من قوله التكررات التي ليس فيها أل (قوله مثل الرجعي) مثال للعرف بلام الحقيقة وقوله ورجعي مثال لأسماء الاجناس التكررات سم (قوله وإذا اعتبر الحضور في الفهم) أي في لام الحقيقة (قوله فوجه امتياز) أي تعريف لام الحقيقة وكتب أيضا قوله فوجه امتياز خارجا ليدل على التمييز بين التعريفين الذي استشكله صاحب المفتاح كايه من المطول قال السيد اذا كان تعريف الجنس عبارة عن حضور الماهية في الفهم وتعريف العهد عبارة عن حضوره فمعين أو أفرادها يمكن اختلاف فيهما بمعنى التعرف حقيقة أعني الحضور في الفهم وأما ان الحاضر في أحدهما هو الماهية وفي الآخر هو الفرد أو الأفراد فهو اختلاف يرجع الى معروض التعرف أعني الحاضر لا الى نفسه وأطال في بيان ذلك فراجع سم وبس (قوله عن تعريف العهد) أي الخارجي المذكور في قوله وباللام المشار الى معهود (قوله معينة) أي في الخارج (قوله من غير نظرائها الأفراد) أي قطع النظر عن القرائن والافتقار ينظر في مدخل لام الحقيقة في الأفراد وذلك ارادة العهد الفهمي والاستفراق الآن النظر اليها من القربة فتقوله ولا م الحقيقة إشارة أي بسائر أقسامها أي فالقصد بالفرق بين لام العهد الخارجي بأقسامه ولا م الحقيقة بأقسامها تأمل كذا لفظ ح (قوله وهو أي الاستفراق) من حيث هو لافي خصوص المسند اليه فلا يراد به أن الغيب في المثال الأول مجرور والصاعقة مفعول به في المثال الثاني ولا بخصوص اللام كسيد كره الشارح فكان الأولى أن يقول والاستفراق كذا كره في الأطول (قوله وهو ضريان) لا يخفى عليك أن التقسيم الى الحقيقي والعرفي لا يخص الاستفراق بل هو مخصص من غير مخصص ان ذلك المسمى باللام أيضا لو أحدهم يكون عرفيا وحقيقيا اندخول السوق عرفيا والمراد بسوق من أسواق البذل الأسواق الدنيا بل الإشارة الى الحقيقة من حيث هي أيضا كذلك لأنك بما تقول في بلدنا بطيخ خمر من الغيب لان بطيخ خمر من عنده فالإشارة في كل من البطيخ والغيب الى جنس خاص منهما بمعنى التعرف ولذا قد يعكس ذلك في بلد آخر فان قلت لم يجعل الصاعقة عبدا تقديرا قلت لا تراعى في معناه وإنما الكلام فيما إذا ريد بها كل صاعقة ولو نازعت في الإرادة تقطع نزاعك بالعدول الى التثليل بقولنا جمع الامير كل الصاعقة ٨١ أطول (قوله وهو أن يراد الخ) فيه أن الإرادة فصل التكمال والاستفراق وصف للفظ وأوجب بان الإرادة سبب للاستفراق التي هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة السبب وكتب أيضا قوله وهو أن يراد لكل فرد ما يتناولها اللفظ بحسب اللغة بالنسب لهذا التفسير أن يقال وهو لقوى وعرفي وفسر في شرح الفتاح والسيد السيد أيضا الحقيقي بما كان شموله للافراد على سبيل الحقيقة تان لا يخرج فردا عن العرفي بما يعتد لولا عرف الناس وان خرج عنه كبرون من أفراد الة فهو كذا في الأطول (قوله بحسب اللغة)

أي كل غيب وشبهه لغو عرفي

وهو أن يراد كل فرد مما يتناول
للفظ بحسب متفاهم العرف
(فجو جمع الامير الصاغه
أي صاغه بالمدى) أطراف
(ملكته) لانه المفهوم عرفاً
لا صاغه الدنيا قبل الدال
منى على مذهب المازني
والاقتلام في اسم التساعل
عند غير موصولة وفيه نظر
لان اختلاف انما هو في اسم
الفاعل بمعنى الحدث دون
غيره نحو المؤمن والكافر
والعلم والجاهل لانهم قالوا
هذه الصلة فعل في صورة
الاسم فلا يفيده من معنى
الحدث ولو سلم فالمراد تقسيم
مطلق الاستفراق سواء كان
بحرف التعريف أو غيره
والموصول أيضاً مما ياتي
للاستفراق نحو أكرم الذين
بأوتك الأزيد أو اضر به
القائمين الاعمار (واستفراق
المفرد) سواء كان بحرف
التعريف

أي أو التشرع ولو قال يجب الوضع لتعلمه ما لكن اقتصر على الفقه لانها الاصل (قوله أي كل غيب)
أي غائب وقوله وشبهه أي مشاهد (قوله وعرفي) الظاهر أن المراد بالعرف هنا أعم مما كان بحسب
العرف العام أو الخاص سم والتبادر عما قلناه عن شرح المفتاح والسيد بن تقي الدين العرفي أن المراد
العرف العام وما كان بحسب العرف الخاص دل على الحق تأمل (قوله بحسب متفاهم العرف)
أي ما يفهمه أهل العرف (قوله الصاغه) جمع صانع وأصل صاغه صوغه ككامل وكلة (قوله أي صاغه
بلده) هـ نادانا كان الامر أمر بلدوقه أو أطراف ملكته نادانا كان الامر أمر بلاد وكتب أيضاً قوله أو
أطراف ملكته كناية عن الملكة تنمى لها وكتب على قوله ملكته مائه أي ما في تصرف الملك من البلاد
(قوله على مذهب المازني) القائل بأن اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف مطلقاً
سواء كان بمعنى الحدث أم لا لا موصولة (قوله دون غير ما إلخ) ومن ذلك الصانع فهو كالصفة المشبهة قاللام في
هذه المذ كور أن حرف تعريف اتفاقاً هادياً يقتضيه صنيع الشارع وحرفه ما يختلف في آل الداخلة على
الصفة المشبهة هل هي موصولة أو معرفة وان كان الصحيح أنها معرفة فليكن مثلاً آل الداخلة على اسم
الفاعل الذي ليس بمعنى الحدث والجواب أن مراد الشارع بالاختلاف لاختلاف بين المازني والقائلين
بموصولية آل الداخلة على اسم الفاعل وإن كانوا يقولون بحرفية آل الداخلة على الصفة المشبهة وحينئذ
قال مفهوم أن اللام الداخلة على اسم الفاعل الذي ليس بمعنى الحدث حرف اتفاقاً من المازني والقائلين
بموصولية آل في اسم الفاعل الذي بمعنى الحدث وإن قال بموصولية آل في اسم الفاعل الذي ليس بمعنى
الحدث من يقول بموصولية آل في الصفة المشبهة فتدبر (قوله نحو المؤمن إلخ) مثال لغو (قوله لانهم)
أي غير المازني (قوله هذه الصلة) أي صلة آل التي بمعنى الحدث (قوله فعل إلخ) ولهذا قيل وإن كان بمعنى
الماضي (قوله ولو سلم) أي شمول الاختلاف للجمع وأن لا فرق وقوله فالمراد إلخ أي فالسلام صحيح لان المراد
إلخ (قوله تقسيم مطلق إلخ) أو بعبارة أخرى وهو آل الاستفراق لا بقيد كونه مفاداً بل بعبارة استعمال (قوله
والموصول أيضاً إلخ) من تحته قوله ولو سلم إلخ (قوله عما أتى للاستفراق) فان الموصول كلفه باللام
يجب ملعاً أن أربعة فالأصل فيه العهد والجنس عبد الحكم (قوله واستفراق المفرد داخل) أي استفراق
ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفرداً في اللفظ أو لا كالجمع المحلى باللام الذي يطل فيه معنى الجمعة أشمل من
الجمع بحسب المعنى سواء كان بجماعاً ورتاً ومفرداً نحو مورده ولم يقص ذلك الحكم الكلي ولا ظهر منه
عبارة المفتاح واستفراق المفرد يكون أشمل ولا يظهر منهما أنه يكون فلا يفتيه أن قوله بدليل صحة لأرجال

الخط لا يتم لان الصورة الجزئية لا تثبت الدعوى الكلية ولا تعارض به يصح لا يطبق على هذا الخطر
رجل حيث يطبقه رجلان أو رجال دون لا يطبقه رجال ونساق الفهم محذور إلى أن استفراق للثنى
أشمل من استفراق الجمع واستفراق جمع الفقه أكثر من استفراق جمع الكثرة واستفراق كل جمع محصور
أشمل مما هو مفرد فلو كان أكثر من رجل أشمل من أكثر من رجل حتى أنه كان الواضح أن يقول واستفراق
للمشهور أشمل من استفراق الشامل أطول ثم قال علم أن من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد
كذلك في جانب الكثرة توافق من يفرق بينهما في جانب اللفظ إذ لا يصلح أن يراد بالجمع الجنس في ضمن الواحد
اتفاقاً فاختلاف المفرد فإنه يصلح أن يراد به الجنس في ضمن أي بعض إلى الواحد وهذا لا يتفق ما قسمه أن
الجمع المستغرق يتطل حصته لأب من خواص الجمع المستغرق لازوم التكرار مع بقا لجمعية والعرف بلام
الجنس لا يستدعي إطلاقاً لجمعية لعدم اللوجب لأب من حلف لا يتفرق عنه أصبحت تفرق واحدة
وعليه قوله تعالى لا يعمل لئلا التماس من بعد فقد أراد بالجمع العرف باللام الجنس في ضمن أي بعض إلى
الواحد لا تقول هذان قليل للعرف بلام الاستفراق أي لا تفرق واحد من التماس فهو تقدير ولا تكن
لثنتين خصياً أي لا تنقص عن شائخ وكتب على قول الأول ولا كالجمع المحلى باللام ما تنصه
بدخوله في المفرد فاعتراض الشارع لا في كونه عليه الصام آخر وكتب أيضاً قوله واستفراق المفرد

(قوله التناهر أن المراد إلخ)

اذ لا مانع من أن يجعل اللفظ
الموضوع في اللفظة مثلاً

لمعية تنصق في أفراد

كثرة بحسب العرف الخاص

على إرادة تلك الماهية من

حيث تتحقق في كل فرد

من أفراد مخصوصة من تلك

الأفراد (قوله كالجمع المحلى

باللام) أي الاستفراقية

فانه يعني كل فرد فرد لا يعني

كل جماعته جماعة وقوله

أشمل من الجمع أي ومن النقي

أوغنيوه (أتمسك) من استغراق المثنى والجوهر يعني أنه يتناول كل واحد من الأفراد والمثنى يتناول كل اثنين والجوهر يتناول كل جماعة (بدليل صحة لا رجلان في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لا رجل) فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان وهذا في التكرار المنفية مسلم

(قوله بيان ذلك) أي بيان أن أنص في الاستغراق إذا كانت نافعة للجنس وقوله والاستغراق الظاهر أن عمل ذلك إذا كان بمعنى التثنية (قوله) وقد تستعمل فيه مجازاً قيل من إطلاق اسم الجزء على الكل والظاهر أنه من إطلاق الخاص واردة العام (قوله) وقيمة ثراً أي كل شريفيل أنه من الكثرة لأن وقيمة بمعنى التثنية والمعنى لا أصابكم شرفه وتكرره في سياق التثنية بقرينة قوله بعد ولا تتم ضراً (قوله) وأما إذا كانت التكرار الخ هذا هو عمل البيان (قوله) فإنه ليس نصافي العموم أي أن لفظ عام في قولهم ما من عام ليس نصافي العموم مع كون من موصولة فيه دالة على لفظ عام وقوله فيكذب نفسه أي لأن من جمل أفراد العام لفظ عام في هذا التركيب مع أنه لم يخص منه البعض

أتمل أو رده على أن الجمع قد يكون أشمل كافٍ قولنا ليس كل رجال يحملون العصاة وهذا الخبر يشيع كل رجلان في زمن من زمن من كل رجل يحمل العصاة عدم حمل كل رجل لها بالاولى ومن اشباع انطب لكل رجل اشباعه لكل رجل بخلاف قولنا ليس كل رجل يحمل العصاة وهذا الخبر يشيع كل رجل إلا في زمن من ذلك عدم حمل الجمع ولا اشباع الجمع وأوجب بأن الشول في نحو هذا المثلثان هما بالاولى لا بالوضع وأشيلة المفرد بحسب الوضع والكلام هنا بحسب الوضع فتأمل وكتب أيضاً قوله واستغراق المفرد الخ اعتمد المصنف على تنبيه القطن من هذا لأن استغراق المثنى يكون أشمل من الجمع أطول وكتب أيضاً ما نصه هذه مسئلة مستقلة وفائدة جديدة (قوله) وأغريه) كحرفه التي في التكرار قولنا لم يقل واستغراق الجملي باللام (قوله) يتناول كل اثنين) ولا ينافي خروج الواحد مع طول (قوله) يتناول كل جماعة) ولا ينافي خروج الواحد والاشترط مع طول وكتب أيضاً قوله يتناول كل جماعة لأن الاستغراق معناه شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع الجماعة عبد الحكيم (قوله) بدليل صحة لا رجلان الخ) أو رد البيان بالثاني لنفي الجنس لأن ما نص في الاستغراق بيان ذلك أن التكرار في سياق التثنية والنهي والاستغراق ظاهرة في الاستغراق وتحتل عدم الاستغراق احتمالاً من جواز الاعتدال في شمولها في رجل بل رجلان فإنه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق والتكرار في الجواب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازاً كثيراً في مبتدأ نحو ترخص من برادق قليلاً في غير نحو علت نفس ما قدمت وفي المقامات أي العري يراها أهل ذلك المعنى وقيمة ثراً) وأما إذا كانت التكرار مع ظاهرة نحو ما جاء في من رجل أو مقدمة نحو لا رجل في الدار فهي نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل أو لا رجل في الدار بل رجلان مطوّل قال في الاطول وذلك يعني قوله أو رد البيان الخ بحمل وجهه أحدهما ما ذكره السيد السنداء يعني أو رد بيان الدعوى فيها هو نص في الاستغراق لأنه إذا لم يشمل في الجمع مع كون التثنية نصاً في الاستغراق أو الواحد والأثنين قد قدم شمول جمع ليس نصافي بطريق الأولى فيخص بذلك ثبوت المدعي وبما مضى أن المفرد لغير الجنس نصافي في الاستغراق إذا كان شاملاً لا يشمله الجمع كان شموله فيها هو نص فيه بطريق الأولى وثانها أنه يعني أنه لا رتبة في صحة قوله دون لا رجل بالفتح لأنه نص في الاستغراق بخلاف لا رجل بالرفع فإن عدم حصته خفي أيضاً أن يقال لا رجل في الدار بل رجلان ولو جعل لا رجل بالفتح ولا رجل بالرفع لكان عدم شمول لا رجل بالرفع وشمول لا رجل بالفتح بطريق الأولى وأورد على كون زيادته من موجهة للاستغراق القطعي قول الأعمام عام الأود خص منه البعض فإنه ليس نصافي العموم والألم يكن مخصوصاً بالبعض فيكذب نفسه وأوجب بأنه ما بلغه وادعاء لا يقبل الكذب وكتب أيضاً قوله بدليل الخ وبدليل صحة كل رجال جاؤوا مع تخلف رجل أو رجلان دون كل رجل يأتي ولا يضره صحة كل رجل تسعة الدار دون كل رجل فتذكر أطول وكتب على قوله صحته ما نصه أي صدق (قوله) أو رجلان) هذا على القول بأن أقل الجمع ثلاثة دون القول بأنه اثنين وقد اقتصر في البيان على ذكر الجمع لأن فهم حال المثنى من موله يعكس لأن الجمع قد يطلق على الاثنين كما في قوله تعالى فقد صفت قلوبكم بخلاف العكس نوب (قوله) وهذا في التكرار المنفية مسلم وأما المعروف الخ) قد يقال كلام المتن مخصوص بالتكرار المنفية بدليل قوله بدليل صحة الخ فالاعتراض مدفوع عن أصله فتجيب الشارح كلام المتن بقوله سواء كان يحرف التثنية أو غيره من حيث المانع ولهذا قال في الاطول وإنما يتعرض المصنف في بيان كون استغراق المفرد أشمل للعرف باللام مع أن عقد البصحة لأن استغراق الجمع للعرف باللام في الأكثر لا حاطة كل فرد من الجنس لا لا حاطة كل جمع قال السيد كنه بطلت الجملة في الحق باللام لأنه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات أن ما من جملة لاوهي داخلية في جماعة فوقها ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على أفراد الجنس أيضاً أن ما من واحد الأفراد داخل في جماعات متعدية فإن قلت جعل الجمع مستغراقاً للجموع لا يمكن بدون التكرار فهو ضروري فيمن عنه قلت قولنا كانه بطلت الجملة لفظاً لا يخفى أن المستثنى المستغراق أيضاً يستلزم التكرار إذ قولنا كل رجلين

يستلزم دخول زيد مثلاً مراراً غير متناهية في الحكم ولم يثبت أنه يعني كل رجل أه مطلقاً وكتب أيضاً قوله وهذا في السكر المتقدمة على عبارة الطول ولقاتل أن قول لولم كون استغراقاً للمفرد داخل في السكر ما للشفة فلا يسل ذلك في العرف بالألام الخ فاشار بقوله ولولم إلى منع أن استغراقاً للمفرد في السكر المتقدمة أشمل لأن رجالاً في الرجال بدل على الجنس والجمعة قرب بما قصد تنبيه في الجنس مطلقاً كأن الجمعة قد بطلت على قياس العرف بالألام فلا يكون حينئذ فرق منه وبين لا رجل سم وجواباً أن المقصد المذكور على خلاف المعهود في الاستعمال لأدبه من قرينة فلا يرد (قوله) وأما العرف الخ لعل غيره كل لوصول والمضاف كذلك والاختصار على العرف لأن أصل السباق فيه سم وكتب أيضاً قوله وأما العرف بالالف والألام بخوفه ثم إلى أن المسلمين والمسلمات الآية فإن المراد كل فرد (قوله) بل الجمع العرف بالألام استغراقاً الخ قال في الاطول ولهذا صرح به لا خلاف فهو جاني القوم وأما العلماء الأزيد أو الألاز الذين مع امتناع قولك جاني كل جماعة من العلماء الأزيد على الاستثناء المتصل قال الفريفي في بحثه لا أن المحققين من الخاصة جعلوا قولهم على عشرة أو لا واحداً وقولهم ضررت زيداً الأرا سم على الاستثناء المتصل فيظهر بهذا أنه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من أفراد المستثنى منه بل يكفي كونه من أجزائه فلا تدل صحة استثناء الواحد من الجمع العرف بالألام الاستغرافية على إرادة كل واحد أو حد أو أن امتناع جاني كل جماعة من العلماء الأزيد بما عرّفه فهو كذا لئلا يذكوورين لأن يقر بأن الحكم إما بالنظر إلى أجزائه المستثنى منه أو إلى جزيائه فالاستثناء المتصل في الأول بالنسبة إلى كون المستثنى جزءاً في الثاني بالنسبة إلى كونه جزءاً يوافق قوله على عشرة بالنظر إلى الأجزاء فيصيح أن يقال إلا واحداً على الاستثناء المتصل وقولك جاني كل جماعة بالنظر إلى الجزئيات فلا يصح الأزيد على الاستثناء المتصل لأن جزئ الجماعة جماعته أه مطلقاً (قوله) يتناول كل واحد من الأفراد أي فيكون مساوياً للفرد في الشمول فلا يصح دعوى أشمالية المفرد على الجمع العرف بالألام وأوجب بأن كلام علماء البيان على تقدير أن لا يسل معنى الجمعة أي دخول الال الجنسية فأنها إذا دخلت على جمع أطلقت منه معنى الجمعة التي أقلها ثلاثة أفراد وتقدير بقاها الجمع على معناه الأصلي وكلام علماء الأصول والنحو والتفسير فيها باطل منه معنى الجمعة تامل (قوله) مثلاً اعتراض) قيل هذا الاعتراض إنما يظهر على تقدير أن الاسم موضوع للفرد المتشتر أماعلى تقدير أنه موضوع للهيئة فلا لأنه لا تنافي بين الماهية والتعدلاتها كاتصق في ضمن الفرد تهقق في ضمن الجماعة وورده الحفيد وغيره وبعبارة عى قوله ولا تنافي الخ يدفع ببحثه وهو أن أفراد الاسم يدل على وحدته سمعناه لأن اسم الجنس السكران قلنا بوضعه للفرد الشائع فدلالتة على الوحدة ظاهرة وإن قلنا بوضعه للحقيقة فالعرض منها ما تهقق به وأقلها ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان أفراد الاسم مقتضى الوحدة على كلا المذهبين والاستغراق في شق ذلك فأجاب بما ذكرناه بقوله مجردا عن معنى الوحدة أي التي وضع لها أو التي اقتضاها ما يتبادر في أصل استعماله كما بينا ثم قال ولا يخفى لزوم الجزئية في القول بأن السكر موضوع للفرد الواحد لا آخره بعض تغيير وكتب على قوله فالعرض منها ما تهقق به الخ مانعه لأن أكثر الأحكام المستعملة في اللغة والعرف جارية على الملهل من حيث إنها في ضمن فرد منها لا عليها من حيث هي سيد وبحث في دلالة مثل لا رجل بالفتح على في الجنس عند من يجعل الاسم موضوعاً للفرد المتشتر بأن مقتضى بوضعه للفرد المتشتر ثلاثة التنى على في الوحدة لا على في الجنس وأوجب بأن الدلالة على في الجنس بوضع آخر ليعلم بان يدعى أن المجموع من لا واسمها موضع بالاعتنى الجنس وكتب أيضاً قوله مظنة اعتراض نشأ من قوله واستغراق المفرد (قوله) وهما متناقبان أي للوحدة والتعدد (قوله) ولا تنافي الخ الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بفردا على وحدته مع ما ينعني أن لا يكون آخر مع مثله واستغراقه وان كان مستغداً بالقرينة يدل على تعددهم أن معاً آخر مثله فيها متناقف تنافي مقتضاها فلا يجتمعان وحاصل الجواب الثاني منع التنافي بينهما بناء على أن استغراقاً للمفرد يعني الكل

وأما العرف بالألام فسل
بل الجمع المصرف بالألام
الاستغراقاً يتناول كل واحد
من الأفراد على ما ذكره
أكثر أئمة الأصول والنحو
ودل عليه الاستغراق وأشار
إليه أئمة التفسير وقد
أشبعنا الكلام في هذا المقام
في الشرح فليطالع عنه ولما
كان ههنا مظنة اعتراض
وهو أن أفراد الاسم يدل
على وحدته سمعناه الاستغراق
على تعدده وهما متناقبان
أوجبنا بقوله (ولا تنافي
بين الاستغراق وأفراد الاسم

قوله أي بدخول الال الجنسية
الخ) أي التي تهقق في
ضمن كل فرد وهي حيث
الاستغرافية فلا تنافي ما قاله
العصام من أن الال الجنسية
لا تسل معنى الجمعة (قوله)
وأوجب بأن الغلالة الخ
بحسب أيضاً بما في في الحشى
من أن المراد بفي الجنس في
الحكم عن أفراد الجنس
قاله بعض مشايخنا (قوله)
يدل على تعدده أي يستلزم
تعدده لأن الحال حقيقة
هو صرف الاستغراق لا
الاستغراق على ما يأتي

لان الحرف) فقال على
الاستغراق كحرف التقى
والتعريف (تعميد شل
عليه) أى على الاسم المفرد
نحو كونه (بجسدا عن)
الدلالة على (معنى الوحدة)
وامتناع وصفه بـ «بـ» الجمع
للمحافظة على التشاكل
اللفظي (ولانه) أى المفرد
الداخل عليه حرف الاستغراق
(يعنى كل فرد لا مجموع
الانفراد ولهذا امتنع
وصفه بـ «بـ» الجمع) عند
الجمهور وان حكاه الاخفش
في نحو الدينار الصفر
والفرد هم البيض

(قوله وانما قلنا لعدم الدليل
عليه) أى نفى كون الوحدة
معناها اعتبار عدم أمر آخر
معه مثله لعدم الدليل على
أن معناها ما ذكرنا على
اعتبار هذا لعدم لان غاية
ما يؤخذ من استعمال العرب
أن الوحدة عدم الاعتبار
المذكور وهو أعظم من
الاعتبار المذكور فلا دليل
في استعمالهم على هذا
انحصار (قوله فيه) أن مدلول
وف التعريف (الخ) بحجب عنه
بأنه لا مانع من أن مدال على
الاستغراق بواسطة القرينة
(قوله لم يرد التمكن) أى بعد
أن كان التمكن مع الوحدة

الأفرادى أى كل فرد مع قطع النظر عن أن يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة يعنى عدم اجتماع
آخر معه لا الكل المجموع أى كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر فيكون مناقبا للوحدة لا اعتبارا أمر آخر مثله
معه وهذا الجواب مبنى على أن مدلول للفرد الوحدة يعنى عدم اعتبار أمر آخر معه لا اعتبارا عدم أمر آخر
مثله وانما قلنا لعدم الدليل عليه وحاصل الجواب الأول انما السانف التنافي بينهما لكن لا م الاستغراق المفيدة
للتعددية تسدل عليه بعد تجريد عن الوحدة لأن علامة الجمع فى نحو مسلمين انما تلحقه بعد تجريد عنها
وهذا مبنى على أن مدلول المفرد الوحدة يعنى اعتبار عدم أمر آخر معه وهو الظاهر لانه فى مقابلة التنافي
والجمع فكما يعتبر فيه ما أن يكون آخر معهما فكذلك يعتبر فيه المفرد أن لا يكون آخر معه وبجاء كذا ظاهره
أن ترتب البصق تقديم الجواب الثانى على الاول وانما قلنا ما شاء الراجح عبد الحكيم وكتب أيضا
قوله ولتأني في الاستغراق الخ جعل التنافي بين الاستغراق الذى هو مدلول حرف الاستغراق والانفراد
الذى هو المدال على الوحدة والتناهي أن يحصل التنافي ما بين الدالين وهما حرف الاستغراق الدال على
التعدد والانفراد الدال على الوحدة وأما بين المدلولين وهما الاستغراق والوحدة سم (قوله لان الحرف) فيه
تقليب الواضع لان الاسم انما يعتبر فيه موصوفه فى ضمن جميع الافراد مجردا عن معنى الوحدة كفى وتنافي
الاستغراق يجرى فى المضاف والموصول والمضاف اليه كل أيضا اه أطول (قوله انما على الاستغراق)
فيما أن مدلول حرف التعريف ليس التعريف والاستغراق انما يجرى من القرينة أطول (قوله مجردا)
الخ) أى فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به الجنس وبدخول حرف الاستغراق تعين للتعدد وكتب
أيضا قوله مجردا الخ فتسوين المتن مجردا التمكن أطول (قوله عن معنى الوحدة) أى عن اعتبار الدلالة عليها
والا فالفظ يدل بالوضع عليها سم (قوله وامتناع الخ) جواب سؤال وهو أن يقال حيث جرد عن معنى الوحدة
وصحبه حرف الاستغراق دل على منه حدودا دل على منه فغيره أن يجوز وصفه بالجمع فأجيب بما ذكر
واقصر على التحليل بالمحافظة مبنى على قطع النظر عن قوله ولان ما الخ وكتب أيضا قوله وامتناع وصفه أى
مطردا ولا يقتضيه وصف بالجمع فى أهك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض عبد الحكيم ولم يطرذ ذلك
نظرا إلى جواز مراعاة المعنى كما جاء ذلك من لان دلالة المفرد على التعددية عارضة بخلاف من فان دلالتها
على الواحد والتعدد بطريق الوضع (قوله على التشاكل اللفظي) يعنى دلالة كل من الصفتين على الجماعة
لفظا فلا يرد أسما المجموع سم أى كاقوم والره طام أوصف بالجمع الصبغى (قوله ولانه الخ) الاولى ولانه
الخ فان هذا جواب ثانى سناف لما قبله لاقتضائه بقا معنى الوحدة واقتضاء الاول سلبا عك وكتب أيضا
قوله ولانه يعنى كل فرد أنت خبر بأنه لا يجرى فى مثل لاجل بالفتح لان معناه تنى الجنس وأجيب بان هذا
الجواب خاص بالمعرف باللام كالى الحفيد وذكر بعضهم أن المراد بقوله لى لنى الجنس أنه التنافى الحكم
عن جميع أفراد الجنس وعليه لا يرد البحث من أصله (قوله يعنى كل فرد) يريد أن الاستغراق المنافى للانفراد
الاسم هو شمول المجموع من حيث هو مجموع اذ ليس فيه ملاحظة فردية أصلا بخلاف شمول كل فرد فانه
لا يشا فيه فردى وكتب أيضا قوله يعنى كل فرد يعنى ولا يتناقى الوحدة المجموع الانفراد دون كل فرد لا تصاف
كل فرد به سم خلاص الجواب الاول منع أن يكون ثم وحدة وحاصل التنافى منع أن المراد بالاستغراق
مجموع الافراد حتى تنافى الوحدة بل الشمول لكل فرد لا يتناقى الوحدة (قوله لا لمجموع الافراد) أى لا كل فرد
بشرط اجتماعهم آخر (قوله ولهذا) أى لاجل أن معناه كل فرد لا لمجموع الافراد وكتب أيضا ما منه أى
لا مجرد المحافظة على التشاكل اللفظي (قوله امتنع وصفه بـ «بـ» الجمع) بأن يجعل الجمع فعلا وكذا امتنع
جعله اسما ونحوه الخ فالاولى تركت اسم الكل أطول (قوله وان حكاه الاخفش) أى وقاس عليه
(قوله فى نحو الدينار الخ) أى فى نحو قولهم أهك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض وكتب أيضا قوله نحو
الدينار الصفر الدينار أصله الغنار بالتضعيف دليل جمعه على دنايه وكذا الدينار أصله البناج ولما يجمع على
دنايه وقد أشار إليه فى الصحاح ومن قواعدهم قلب أحد حرفى التضعيف ما ما انكسر ما قبلها ووضع فى بناء

(وبالاضافة) أى عزفت المسند اليه بالاضافة الى شي من المعارف (لانها) أى بالاضافة (١٦٩) (أخصر طريق) الى الحاضار في ذهن

السامع (تجوهر هو) أى
مهورى وهذا أخصر
من الذى أهواه ويغوثك
والاخصر مطلوب للمضيق
المقام وقرط السامع ملكوته
في السمع والحب على
الرحل (مع الركب الماتين
مصعد) أى بعد ذهاب
في الارض وتعامه

• جنب وسفلى بمكة موت •
الجنب الجنوب المستبمع
والجنبان الشخص والموتق
للقيد ولفظ الميت خبر ومناه
تجسر وتجزن (أو تضمتها)
أى تضمت بالاضافة (تظما
لشان المضاف اليه أو المضاف
أو غيرها كقولك) في تعظيم

المضاف اليه (عبدى حضر)
تعظيما لك بأن أت عبدا
(و) في تعظيم المضاف (عبد
الظليفة ركب) تعظيما للعبد
بأنه عبدة للظليفة (و) في
تعظيم غير المضاف والمضاف
اليه (عبد السلطان عبدي)
تعظيما لك بأن عبد
السلطان عبده وهو غير المسند

اليه المضاف وغيره ما أنصف
اليه المسند اليه وهذا معنى
قوله أو غيرها (أو) تضمتها
(تجسرا) المضاف (تجوهر وولد
اعظم حاضر) أو المضاف
اليه المضمون ركب زيدا حاضرا أو
غيره ما تجوهر واما نظام مجلس
زيد أو لاضافته عن تفصيل
متعدد فهو اتفاق أهل الحق
على كذا أو تعسر فهو أهل
البلد فعلا أو كذا فإنه لا
يخرج عن التفصيل مانع مثل
تقديم البعض على بعض

محمدة وهذا أظهر أن السينات في قول عمر بن عبد العزيز زكاته وقد حكاه صاحب الكشف طرزا ليه
وأظهر السينات ودور المير جمع سنة لامين شبه على القطع لانه قد تولى لم يتيسر حوله هذا الحقيقة
صلوا الى الجواز وأنت خير بان الجواز مشروط بالقرينة السارفة عن الحقيقة والارتفاع الوتوق ترى
وكتب ايضا ما تصفيه أن الذي ينادى به معنى كل دينار بل المراد مجردا عن الوحدة ثم مذهب الاخصر
ينافى وجوبها لحقيقة على التشاكل التقني لكنه يذكركم المصنف هنا ليلقى التعرض لمذهب الاخصر
في شرح المتن فأما السيد (قوله) وبالاضافة أى ترفع الخ لاذهب عليك أن بالاضافة من أحوال المسند
اليه ولا تخفى بالتعريف بل يتعلق بها فكانت كسيرة مع خلوها عن التعريف فكيف ين تحقير في ولا جهم
حضر أو صاحبك وتحقير في ولا علم الان القوم أهملوا عن غير نظره وجهه أطول (قوله لانها) أى
الاضافة قال في الاطول لانها أى بالاضافة أى المعرفة بالاضافة فانهم (قوله أخصر طريق) ظاهر ما أنها
أخصر طرق التعريف وليس كذلك أيضا يظهر ذلك الا في الموصول وأما العلم والضمير واسم الإشارة والتعريف
باللام فقد يكون الامر بالعكس وأجيب أن المراد أنها أخصر الطرق التي تفصيل مقصود التشكك أو السامع
بموجب المقام كأنها فان مقصود التشكك أفادته أم محبوبة تأمل (قوله أى مهورى) أصله قبل الاضافة قال
ياما المتكلم مهورى واجتفت الواو الثانية مع الياء وسبق أحدها بالسين فقلت الواو يا واد تحذف في
الياء وكسرت الواو الاولى للثانية ويصح أن لا يوزل الواو بالهوى وأن يراد محل هوأى وهو القلب يعنى
أن القلب سائر بسير الطبيعة وجسمى وموتجدة أو يراد أن نفس الهوى سائر بسير القلب السائر بسير الطبيعة
هذا وكان المناسب أن يقول أى مهورى بتأمل الثانية قبل بالمتكلم كما أشرك اليه يدل عليه ما بهذا اليت
من الطويل

عجت لسرها وأنى تخلصت • الى وباب السجين دون مغلق
ألم تخلصت ثم قامت فوقعت • فلو كنت كذبت النفس زهقت
ولا يريك تذكرة مصعدا لانه قد هوأى (قوله وهو ذك) كن أهواما وأذى عيل اليه الغلب (قوله والمحبوب
على الرحيل) أى عازم عليه والجله حالية (قوله مع الركب) اسم جمع للراكبين عيان جمع عيان أصله
عنى حذفت الياء الملامحة وعوض عنها الالف على خلاف القياس فصار على حذف الياء الالتقاء الساكنين
كذا قالوا والأظهر أنه حذف الالف والنسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال
والتعظيم ومصعد من أصفى الارض مضى فاصلة محذوفة بقرينة المقام انظر عبد الحكيم (قوله
الماتين) جمع مات يعنى بئى حذفت إحدى الياءين وعوض عنها الالف المتوسطة (قوله أى مبيد) من
بعد اللازم يعنى بعد (قوله المستبمع) الذى تنبعه الرقابة والحراس أو قومه فلا ينقل عنهم ولا فاته حصة
(قوله وتجزن) أى على عبد الحبيب (قوله أو تضمتها الخ) لا يحنى أن هذا التضمت قد يصدق في غير
صورة الاضافة كقضى قولك الذى هو عبد السلطان عبدي وكذا فى نظيره طائفة من أن لا ترجع الاضافة
الى الاضمار الاختصار اليه اسم وأنت خير مما غير غير مائة لا يشترط في التسمية اختصاصا بما جازت
له ولا كونها أولى به بل يمكن أن يكون بينهما مناسبة كقائمه هو أيضا (قوله لسان المضاف اليه) قدمه
على المضاف لانه مقدم عليه في الاعتبار وان أعرضه في الذكر سم (قوله عبدى حضر) اللطف
عبدى عندى أطول (قوله تعظيما لك) وفيه أيضا تعظيم للعبد لأنه ليس مقصودا ولا ملامحا (قوله
وهذا معنى قوله أو غيرها) أى وليس مما غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره
من المثال الثالث ليس غير مما بل منها أيضا يصدق على اللفظ عندى أنها مضاف اليها (قوله أو تجسرا
للمضاف) أى للسند اليه المضاف لان الكلام فيه سم (قوله أو لاضافته عن تفصيل) هذا يعنى عنه قوله لانها
أخصر طريق يس ويدفع عن اللطخ هنا وهناك تحذف (قوله أو لاضافته عن تفصيل) هذا يعنى عنه قوله لانها
البعض الخ أى المؤدى ذلك الى مناقسة وحده أو غيرها (قوله وأما تكبره) أى اراده تكبره وكتب

أيضا قوله وأما تنكير ماى تنكير المستداليه يشمل المتن والجمع ولا ينافيه قوله فلافراد لان الافراد فى المتن
 القصد الى بعض أفراد معناه وهو انما يصدق عليه مفهومه فى جميع القصد الى بعض أفراد معناه وهو
 جملة ما يصدق عليه مفهومه من حاشيته وكتب ايضا ما منه مقدم التنكير على التوابع والفصل
 استرازا عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تباينهما وللفتح قدم التوابع والفصل على التنكير
 لاختصاص الفصل بالعارف ومن داختصاص التوابع بها أطول **(قوله فلافراد)** وذلك لان التنكرة
 ان كانت موضوعا للفرق واضح أو للعنصر فالغالب استعماله فى الفرق فتدكر التنكرة لتصل على الغالب
 الذى هو الفرق بدقيرة المقام سم وكتب ايضا ما منه الفرق قد يكون شخصا وقد يكون نوعا لكن المتبادر منه
 الشخص فلذلك جعله مقابلا للتوابع مع ان المفتاح جعل الافراد شاملا لهما أطول **(قوله أى القصد الخ)**
 عبارة الاطول أى جعل المستداليه فردا من شئ باقاة فردية فان جعل الشئ شئاً يكون بحسب الحقيقة
 وبحسب القول وبحسب الاعتقاد وعليه ما قوله تعالى فلا تخجلوا الله أن يأتى بالقصد الا لا تعلموا وهذا
(قوله أى فرد) أى غير معين **(قوله وياجرل)** هو مؤمن أى فرد عن من أقصى المدينة أى آخرها والمراد
 بالمدينة مدينة قومون وهى منف كفى بالبلد لئى ليس الراد بفتح البلد المشهور تالان بل التى كانت
 بناحية المدينة فترتب بدعوة موسى عليه السلام **(قوله أو النوعية)** الاظهر والتوابع مكان قوله أو
 النوعية أى جعل المستداليه نوعا لأنه متن فى ذلك الاسباب فأبرز بعضها فى صورة الفرد من المقرب
 وبعضها فى صورة الحامل المتقدم أطول **(قوله أى القصد الى نوع منه)** لعله أخذ القصد من المصدر
 بحسب مصدر المتعدى أى لاجل نوعا لاجل بالقصد كاتقدم تقدير ذلك قوله وبالعلة **(قوله وعلى أبعصارهم)**
 غشاوة جعل تورين غشاوة النوعية مخرج الى جعل غشاوة من اجزاء الامم من الحقيقة ليعبر تعالى
 نوعه ناديا خلافتها بس **(قوله أى نوع)** أى غير متعارف اذ كما يفيد التنكير النوعية يفيد الاهم المؤدى
 الى عصر الزالة لعدم المعرفة بذلك النوع حتى يعرف طريق انزالها فانفع ما قالوا ان الاقصى لخلق المقام
 جعله على التعليم كالعلة المفتاح أى غشاوة عظيمة تقولين ببعصارهم والحق المين بالكلية كذا فى الاطول
(قوله وهو غشاوة تعالى) الاضافة للبيان **(قوله تعالى)** عبرة ما اشار الى تنكلمه تعالى عن الآيات وأن
 ليس بهم على حقيقة بل يعرفون الآيات ويفهمونهم لكن يظهر من أنهم لم يعرفوها سم **(قوله وفى المفتاح)**
 الخ والاول ذكره ان غشوى ورجع مذهب الدار غشوى بأنه يعلم منه أن أولئك الكفار يجحدون بآيات
 انهم اظهروا نالتى برا كل بصير عندا أو انكارا الجسوس لان تعالى تكلف المعنى والمعاند شانه أن يشكر
 كل ظاهر ويعد عنه بكل وجه فلا تولى عليه مفيدة عنداهم ومكابرهم على أبلغ وجهه والمقصود بيان عدم
 حالهم عن الادراك التابع وكتب ايضا قوله وفى المفتاح الخ لا تلتفى بينهما لان الغشاوة العظيمة نوع من
 الغشاوة سم وكتب على قوله لا تلتفى بينهما الخ ما منه لكن المقصد مختلف **(قوله أو التعظيم أو التقدير)**
 بان يكون بلغ فى ارتضاع الشأ أو انحطاطه الى سذاجين معه أن يعرف لعدم الوقوف على عظمتها فى الأول
 ولعدم الاعتداده والاتفات اليه فى الثاني فلهذا تنكر وكذا يقال فى التنكير والتقليل **(قوله له صاحب الخ)**
 الحجب يستعمل بين قال تعالى كلا منهم عن ربهم ومذمومهم ومن فقوله له صاحب صلتة مخزوفون كل
 أمر غرض مستقر صفة صاحب أى له صاحب عن الذنوب فى كل أمر يشبه وهو الشين وفيه اشارة الى
 أن المانع هو كونه شيئا لا أمراً عبد الحكيم أو أن فى بعض عن وبعبارة قوله له صاحب بفتح النفس
 الانسانية وهى كما قال الفز الى غيرة ربانية فى الخطاب فهو التى تشابه وتعاير لها تعلق بالطلب الصانف
 الصورى بالشكل تعلق العزم ببلوغه **(قوله وليس له عن طالب العرف صاحب)** أورد عليه أن اللائق
 حذف طالب لان اعطى الطالب عن العرف لا لادوح وأعرف عن الطالب على مأوى المناب وأوجب
 بتقدير مضاف أى عن احسان طالب العرف أى الاحسان اليه أى ليس له حاجب الطالب عن احسانه
 اليه وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحاجب عن طالب المعروف كناية عن ورودهم عليه وهو

(فلافراد) أى القصد الى
 فرد ما يقع عليه اسم الجنس
 (محمود جابر جل من أقصى
 المدينة يسى أو النوعية)
 أى القصد الى نوع منه (فغو)
 وعلى أبعصارهم غشاوة أى
 نوع من الأعطية وهو غطاء
 تعالى عن آيات الله وفى
 المفتاح انه لا تعظيم أى
 غشاوة عظيمة (أو التعظيم
 أو التقدير كقوله له صاحب)
 أى مانع عظيم (فى كل أمر
 يشبه) أى يعيبه (وليس له
 من طالب العرف صاحب)

قوله وبعضها فى صورة
 الحامل المتقدم هو النوعية
 لان النوعية كونه نوعا
 وهذا أمر ذاتى له سابق على
 الابراد وهذا كله يقطع النظر
 عن تقدير الشارح القصد
 والانهو متقدم فيها
 بهذا الاعتبار وعن تأويل
 النوعية بالتوابع والافهم
 متأخر **(قوله بتقدير مضاف)**
 أى مع جعل قوله له صاحب
 متعلق بحاجب بل عنذوف
 وتقدير متعلق به هو الطلب
 وقوله أى عن احسان طالب
 العرف اضافة احسان لادنى
 ملازمة

كأنه من حصول مقاصده فلا حاجة إلى التقدير أي من إحسانه كإحسانه وكتب أيضا قوله وليس له أن
 الأول القاطع لا لا مقابلة عليه أن ذلك ما منع عن طلب العرف كن من جهة ما يشبهه فمثل أن قد في الأول
 (قوله أي مانع خفي) وهذا أولى من القول باعتبار عموم التكرار المنفية لطابق الأول أي يكون منهوين
 الأول الطبايع ويكون فيها ثبات الشيء دليل لاستقلالها تنقاعا لحاجب العظيم من انتفاء الخفية الأولى
 وكتب أيضا قوله أي مانع خفي قال المفسد يمكن أن يكون التنوين في فردية الشخصية أي ليس له حاجب
 واحد وكذا في المتن المذكور لكن يفتقر على هذا الطبايع بين التنوين (قوله نحو ورضوان من الله أي
 رضوان قليل أكبر من كل نعم في الجنة لأن كل ما سوا من غيرته وهذا المعنى أولى مما قيل أي رضوان
 عظيم من الله أكبر من كل نعمه كائن لهم لعدم حصول الرضوان العظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات
 ولأنه يتضمن الإشارة إلى كمال كبريائه والوعود لا يطرق الجزم كما هو شأن الملوحة أشارت إلى أغنى عن العالين
 عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه فالتكرير في رضوان التقليل وأطلق عليه التقليل مجازا باعتبار تدرج
 الرضا من قوة المعهودات نظرا إلى تعدد معانيه والأفلاخ في نفسه لا يقبل التقليل والكثرة حقيقة (قوله وعلو
 الطبقة) أي المرتبة (قوله باعتبار الكليات) أي في المعهودات وقوله والمقادير أي في أعدادها لأن
 المكليات والموزونات والمسوحات (قوله أو تقدير كافي في الرضوان) لأن الكليات والمقادير فيه أغنى
 باعتبار تدرجها لا باعتبار نفسه فالكليات والمقادير في تقديره في التقليل بمن حيث إن الكليات والمقادير
 فيه تقديره فلا ينافي أن التنوين في التقليل كالمثل المصنف فمثل وكتب أيضا قوله كافي في الرضوان
 لكن هذا المثال ليس من التكرير أعظم من التقليل وسهل التقليل به عدم اختصاص اعتبار المقادير
 المقسمة بالفرق بين التكرير والتعظيم وتعددها في التقليل والتحقير (قوله وكذا التصغير والتقليل لأن
 التصغير بحسب الخطوط الشان ودون المرتبة والتقليل بحسب الكمية تأمل (قوله ولا شارة إلخ) أي لأن
 العطف يقتضي المغايرة وقوله إلى أن يشهد أي بين التعظيم والتكرير (قوله هذا ناظر إلى التكرير)
 التكرير المستفاد من التكرير تقديره أي التكرير المستفاد من جميع الكثرة التي هو رسل في التكرير حصلت
 المبالغة في الكثرة فلا اعتراض (قوله أي كل فرد إلخ) فيه أن الأصل على الفرد لا يناسب التفصيل بعده وهو
 قوة فهمهم من شيء إلخ فأن الظاهر أنه متصل للأول وجعله على الأفراد تكلف سم وكتب أيضا قوله أي
 كل فرد إلخ حاصل التفسير الأول أن خلق الشخص من الشخص فالتكرير في ذاته وما لا وحدة الشخصية
 وحاصل التصغير الثاني خلق النوع من النوع فالتكرير في ذاته وما لا وحدة النوعية والكلام محمول على
 الغالب فلا يراد آدم وهو واحد وعسى وما شوب من التراب كالفأرة والعقرب والبرغوث وغود ذلك قال الفري
 ومما ينبغي أن تنبهه أن اعتبار الأفراد والنوعية في الطرفين هو للامعة بينهما والأفيموز باعتبار الأفراد في
 جانب الماهيات النوعية في جانب الماهيات أي أن كل فرد من أفراد الماهيات متماثل في نوع من الماهيات أي شخص بذلك
 الفرداء وبني وجوارح لا يصح وهو اعتبار النوعية في جانب الماهيات الأفراد في جانب الماهيات أي أن كل نوع
 من أنواع الدواب متماثل في نوع من أفراد الماهيات وعدم صحت غلظت تأمل وفتح في الأول باعتبار الأفراد في
 الماهيات النوعية في الماهيات بآه خلاف الواقع وكتب على قوله فلا يراد آدم الخ من أنه أي على الاحتمالين كما
 في الأول (قوله هي نقطة أي إلخ) تخصيص الابل كونه المنسوب إليه الولد فينا في أن التخلق من نقطة
 الابل والام قاله عبد الحكيم ويحل أن مراد الابل مطلق الأصل مجازا رسلا (قوله أو كل نوع إلخ) والنوع
 يصح خلقه والخلق منه باعتبار أفرادها ليس الغرض الإشارة إلى الفردية بل بالنوع في ضمن الفرد عن
 وكتب أيضا قوله وكل نوع من أنواع الدواب إلخ أو رده على البقل فأنه لم يخلق من نوع النقطة المقتضية إلى
 هي نقطة البقل وأوجب بأن نوع النقطة المقتضية للبقل هو المركب من نقطة الحمار ونقطة الفرس (قوله
 وهو نوع النقطة) قال في الأول ولصاحب المفتاح تفسيره أن المراد وهو نوع الماهيات أي النقطة مآذهي نوع من
 الماء ولم يفتت إليه الصنف لأنه خلاف سوق النظم لا الظاهر تخصيص كل دابة بما له أي كل نوع من

أي مانع خفي فكيف
 بالعظيم (أو التكرير كقولهم
 أنه لا بد ولا وإن لغما أو
 التقليل نحو ورضوان من الله
 أكبر والفرق بين التعظيم
 والتكرير أن التعظيم بحسب
 ارتفاع الشان وعلو الطبقة
 والتكرير باعتبار الكليات
 والمقادير تحقيرا كافي الأول
 أو تقدير كافي في الرضوان
 وكذا التصغير والتقليل
 ولا شارة إلى أن بينهما فرقا
 قال (وقد جاء التكرير
 للتعظيم والتكرير نحو وان
 يذكرون فقد كذبتم رسل
 من قبل أي ذو وعد
 كثير) هذا ناظر إلى التكرير
 (و) ذو (آيات عظيمة) هذا
 ناظر إلى التعظيم وقد يكون
 لتعظيم والتقليل مع فهو
 حصل من معنى أي خفي
 قليل (ومن تشكروا غيره) أي
 غير المستداليه (للأفراد أو
 النوعية نحو والله خلق
 كل دابة من ماء) أي كل فرد
 من أفراد الدواب من نقطة
 معينة هي نقطة أبيه المختصة
 به أو كل نوع من أنواع
 الدواب من نوع من أنواع
 الماء وهو نوع النقطة التي
 تختص بذلك النوع من
 الدواب (و) من تشكروا غيره
 للتعظيم

الكاشف هو الطويل الموصوف بما بعده فالعرض العيني مقنن مختصان للطول اه قال بين والظفر
هلا قيل ان الاضافة في قوله ما ووصفه بالعرض الصادق بالواحد المتعدد يؤيد هذا قول الشارع فان هذه
الاصناف بسبعة فالجسم اه أقول يجوز هذا الوصف في الأطول وعليه لا شك في الاضافة ان الكشف يكون
بالمحدد كما يكون بالواحد ولا يعني أن هذا كله انحصار تاج اليه اذ لم يرد بالكشف الكاشف ولوم من وجه
فلو أن يندخل فلا قال في الأطول ولا يحجب الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهر الكسبة أو عجزه
عن جميع ما عداه بل ربما يكون الكشف وجهاً عام ثم قال كل من الاوصاف الثلاثة موصوف كاشفين
الجسم وجهه والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحمد لما قال وكتب أيضاً ما نصه الطول الامتداد
المفروض أو لا والعرض الامتداد المفروض فاسألوا العيني ما يطالعهما وتفسير الطول بازدياد الامتدادين
والعرض بانقصهما لا يدخل الاجسام المتساوية الاضلاع (قوله يحتاج الخ) خبر قوله الجسم وكتب
أيضاً قوله يحتاج الخ فيه أن الاحتياج الى القصر ليس خاصاً بالجسم الطويل العرض العيني بل
أبوهما الفرد كذلك لم يحتاج الى القصر خصوصاً والمعرفة أصحاب هذا التعريف يعرفون ببلوغ
الفرد في خالقون الحكماء في تكراره فلا وجه للتخصيص والجواب أما أراد الاحتياج الى فراغ عند
ولا يعني أنه من خصائص الجسم الطبيعي الطويل الخ من رسالة فضلاء السيد البليدي (قوله وقوله)
مستنداً خبره قوله الاتي (قوله وان لم يكن وصفاً الخ) فيها إشارة الى حكمة فصله عما قبله وزاد في الأطول
أن فيه التنبيه على التفاوت بينهما في الكشف فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه
تفصيل معنى الإلهي لان معناه الذي كما المتوقد وان استلزمه (قوله الإلهي الخ) من المتنسج وأجروا
مستقل من مقولات مفتعل من تين (قوله الذي يظن بك التلن) قيل مفعول التلن محذوفان أي يظنك
متصفاً بقد وقيل هو مرتبة من الألام وقوله بل كيان موضع الظن وكان قد رأى الخ من فاعل ظن
أي يظن مثبته للرائي والسامع وهو أول من جعله لامن التلن أي يظن التلن مثبته للرائي والسامع سم
وقوله بالرائي والسامع الأوضح أن يقول المراد بالسامع أي الرائي والسامع لكنه قصر المسافة وقوله بالرائي
والسامع الأولي المراد به والسامع الآن يكون التلن بمعنى التلنون ويجوز الحذف كونه مفعولاً بيجعل
أل العهد الذي فهو في حكم التكرار (قوله انه كما المتوقد) فقوله الذي يظن بك التلن الخ تفسير الإلهي
بالآدم اذ به من كون الشخص ذكراً متوقداً أما ما ذكرنا من غلظنا كان غلظه مافقاً للواقع كانه رآه ان كان من
المرئيات أو معناه ان كان من السموات وكتب أيضاً قوله المتوقد كما يتعين شدة فهمه فشبّه بالرائي المشتهة
(قوله عما يكشف عنه) أي الألام (قوله لكنه ليس بعينه) أي أعاد موطئاً لمجدوا لا فقد تقدم ذلك
(قوله لانه مرفوع الخ) لو قال لانه خبر ان كان انحصار لكنه أتى به لتأويله قوله بعداً ومنصوب مفعول
لاسم ان أو بتقدير أعني تأمل (قوله على أخباران) الذي يساعده السوق أن خبر قوله بعد خمسة آيات
أودى خلافتك الانحاشق من أمر لمن قد يحاول البسدا

ان الذي جمع السامع والرائي
سدو البر والرائي
أومنه وبصفة لاسم ان
أو بتقدير أعني (أو) لكون
الوصف (مخصصاً) للسند اليه
أي عقلاً اشتراكه أوراها
احتماله

(قوله الآن يكون التلن
الخ) هذا مختلف لما سبق
من جعل لمفعول التلن
محذوفين أو تزيده منزلة
اللازم اذ المفعولان على هذا
مذكوران والمفعول الثاني
هو لك أي يظن الشيء
المتلون بهذا الظن واقعا بك
فهو وجه آخر (قوله فشبهه
بالتار المسموعة) أي وحذفها
ورمز اليها بشئ من لوازمها
وهو الاشتراك ويحتمل أن
يكون فيه استعارة
تصريحاً بتعبية

أودى حاله الاشارة الحذر والبعد جمع بدعي أي لا يقع طالب الامور الغريبة
الحذر من أمر كان لهجة بس (قوله والحددة) أي القوت والضعاف وقوله جماع جماعاً تأنيذاً جمع
فهوم من ألفاظ التوكيد يعني جماعاً (قوله أو مخصصاً) الفرق بينهما وبين الوصف المسموع أن العرض فيه
تخصيص للفتن بالرائي الوصف الملموس ككشف المعنى (قوله أي عقلاً اشتراكه) أي في التكرار أوراها
احتماله أي في المعارف والتخصيص بدخل المعارف والتكرار عند السامعين بخلافه عند السامعين فانه
عندهم في التكرار فقط وأما رفع الاحتمال في المعارف فهو نوع لا تخصيص كذا كرهه الشارع وكتب
أيضاً ما نصه أي الاشتراك المعنوي على ما هو الظاهر فلا تكون جارية في قولنا عين جارية بصفة مخصصة وقد
يجعل على الاعين المعنوي واللفظي فتكون جارية بصفة مخصصة لا تألف الاشتراك رفعها احتمال غير
الماس من المعاني المشتركة في لفظتين فليس في الاشتراك المعنوي بين أفراد الاله أعلام السيد قاله المسموع على

وفي عرف النقاد التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في التكرار والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال في المعلف (تخوض بذلك التاجر عندنا) فان وصفه بالتاجر يرفع احتماله التاجر وغيره (أو) لكون الوصف (مدحا) أو مدحا نحو جاف في هذا العالم أو الجاهل حيث يتعين أي الموصوف أعني هذا (قبل ذكر) أي ذكر الموصوف والالكان الوصف شخصا (أو) لكونه (ناكدا) أو أمس الدار كان يوما عظيما) فإن لفظة الأمس محايد على الدور وقد يكون الوصف لبيان المقصود نفسه كقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابو طائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن المقصد منهما

(قوله ويرد على جعل الخ) هذا لا يتضح الا على كلام البيهقي لاعي كلام النقاد لتصريحهم بأن تقليل الاشتراك في التكرار وقوله على أن الوصف متعلق بالاصطلاح (قوله) تقليل الاشتراك الخ في هذا الاخبار لمساعدة ولو أبدل الوصف بالتخصيص لسلمن ذلك (قوله من) تخايضوا الخ) هذا ليس من وضع اللغة بل لا يفتي

الأول يخرج مثل هذا الوصف عند النقاد عن الموضوع والمخصص جعاهاه وناقش العصام السدي جعله قصدا للاشتراك المعنوي هو الظاهر ثم قال فالوصف في عين جارية مخصص عند النقاد لانه يزيل اشتراك العين في هذه الحالتين معناه اه ببعض تغيير ويرد على جعل الاشتراك شاملا لا يقتضي دخول اشتراك الاعلام مع تخصصهم تقليل الاشتراك بالتكرار الآن يقال المراد تقليل الاشتراك في التكرار بتقرير الاصطلاح على أن الوصف في التكرار يقلل الاشتراك وفي المعارف يرفع الاحتمال تأمل (قوله وفي عرف النقاد) جمع ناس من تخايضوا فاطرق في علم النحو وتكلم فيه سم (قوله عن تقليل الاشتراك في التكرار) ان كانت التكرار موضوعا للمفهوم الكلي فهذا ظاهر لان في المفهوم الكلي اشتراكا حقيقة وان كانت موضوعا لفرد ناقص الاشتراك على سبيل البذل لصدها على كل فرد على البذل اذ لا تعين في مفهوم التكرار بحيث يمنع من الاشتراك لان التعيين الذي فيه يعنى أفرد الرجل لا فرد غيره لا يعنى أنه مخصص معين للناطقين سم وكتب أيضا قوله عن تقليل الاشتراك أي أو أزالته بالكلمة لأنه انحصر على التقليل لانه الغالب في التخصص أفاده في الاطول (قوله عن رفع الاحتمال الخ) لا يأتى في المعارف بلام الجنس لان مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضح له بل يخصه بالتكرار ولا في المعارف بلام العهد الذهني لصدقه على كثيرين على سبيل البذل فوصفه التخصص لا لتوضيح فعل مرادهم المعارف ساعدا هذين سم وبعبارة عرق رفع الاحتمال في المعارف التي لا اشتراك في استعمالها يوضح المعارف بلام الجنس والمشار بها إلى فرد ما باعتبار هذه جنسه فان فيها ما يقلل الاشتراك كالنكرة (قوله أو مدحا) أو ما أي ذامدح أو ذام (قوله حيث يتعين) اما العلم مشترك في ذلك الاسم أو المعرفة الخطابية بعينه قبل ذكر الوصف وكتب أيضا قوله حيث يتعين يقتضى أنه لا يكون للدخ الا اذا اتى التخصيص وفيه نظر سم وبأن جوابه وكتب أيضا قوله حيث يتعين الخ المتبادر أنه متعلق بالمثل فالعنى حيث يتعين زيد ونفس التكنة أحق بالقياس وجعله قيدها لاجتماع ضمير يتعين إلى الموصوف بعيدا عن مخالفتها لاصطلاح كذا في الاطول (قوله والالكان الخ) قبل إيراد أن كون الوصف مخصصا مانع من العمل على المدح والتمن وهو هذا الظاهر أن لا مانع في أمثال هذه الاعتبارات بل أراد أنها انما يمكن الوصف مخصصا اتضح أن المراد المعاني المذكورة سم أي هو المدح والتمن وكتب أيضا لانه أي كان القيد الوصف التخصيص والمدح والتمن حاصلان غير مقصودين (قوله أو لكونه ناكدا) ليس المراد ناكدا اصطلاحيا لا لفظيا ولا المعنوي بل المراد المقرر ع س سم (قوله أس) مثله الآخر كافي القاموس (قوله وان لفظة الامس محايد على الدور) أي فوصفه بالدار ناكدا وقد يقال أي فأنه لهذا التوكيد ويحجب أن ذلك انما يقال اذا اقتضاه المقام كما اذا وقع في أمس كربو غم فيكون ذكره شاهدا للفرح بدور أو وقع فيه سرور فيكون فيه الإشارة لتأنيف عليه فله بعضهم وهو في الاطول (قوله وقد يكون الوصف لبيان المقصود) الفرق بين هذا والصفة كالصفة أن الغرض هنا بيان أحد المحتملين للفظا والاحتمالات بان يحتمل اللفظ معنيين فأكثر فترى في الوصف لبيان المراد من تلك الاحتمالات كما في المناقشة في المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به ابضاح المعنى لا بيان أحد الاحتمالات ع س سم والفرق بينه وبين المؤكد أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الا على بل مجردا لتأكيده بخلاف هذا الوصف اه حفيد وقول سم بيان أحد المحتملين الخ يزم عليه أن يكون الوصف هنا من أحد قسمي الوصف المخصص وهو ما يرفع احتمال الموصوف والجواب أن هذا الاحتمال مخصوص بالمعارف كما هو ما هنا في التكرار وحيث قد لا يزوم المدح كرمينوع (قوله أو تفسير) عطف تفسير (قوله واملن دابة في الأرض) أي سوا كهمزة متفردة أمثالكم انا المائل غير المائل أفاده في الاطول (قوله بما هو من خواص الجنس) ولا يخص الفرد سم (قوله لبيان أن المقصد منهما إلى الجنس دون الفرد) ونحو هذا في التكرار في سابق التقييد المقصود العموم لكن يجوز أن يراد به انداب أرض واحدة وطير وجو واحد فيكون استفراغا فريذا كوصف

الاجنس دون الفرد وهذا الاعتبار أقامه هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (وأما كيد) أي أو كيد المسند اليه (فالتقرير) أي تقرير المسند اليه أي تحقيق مدلوله ومفهومه أعني حمله مستقرا حقا ناسا بحيث لا ينافي بغيره نحو جاني زيد في ذاتي لانكم غفلة السامع عن جماع لفظ المسند اليه أو عن حمله على معناه وقيل المراد تقرير الحكم نفسا أو ما عرفت أو المحكوم عليه نحو أنا سميت في جملتي بزيد وألا غيري ونفسه نظر لانه ليس من تأكيد المسند اليه في قولنا كيد المسند اليه (قوله ويرد على ذلك أن المذكور لا يخفى على السامع أن الاستفراق حقيق يتناول كل دابة من دواب الارض من السبع وكل طائر من طيور الالاق وظهر معنى زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك أن النكرة للفرد في سياق التي تدل على كل فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله أم أمثالكم لان كل فرد لا يكون أمما وكذلك أربابها كل نوع لان كل نوع أممواحدة لا أمموا حوله أي أنها محمولة على المجموع من حيث هو مجموع وان كان خلافا لظاهره يقر به انه هذا هو الفرد لا هو احد فرد بل هو الفرد لا هو احد فرد عليه أن الفرد ليس بمحمل هنا أصلا لما سبق من أن النكرة المضمين من نفس في الاستفراق قبل أراد مطلق العدد الذي يافره الاستفراق العرفي سم وقوله أن الفرد ليس بمحمل الخ أي حتى يحتاج إلى نفسه بقوله دون الفرد (قوله إلى الجنس) أي المصقوف في كل فرد وكتب أيضا قوله إلى الجنس أي متوجه اليه فهو متعلق بمحذوف (قوله دون الفرد) أي دون طائفة من الأفراد خصوصه ويكون التعميم للمأخوذ من وقوع النكرة في سياق التي في تلك الطائفة المخصوصة (قوله وبهذا الاعتبار) هو أن الوصف لبيان أن القصد إلى الجنس سم (قوله أقامه هذا الوصف زيادة الخ) بسبب تحقيق الجنس في جميع الأفراد فلا تنافي بين قصد الجنس وأخذ زيادة التعميم (قوله زيادة التعميم الخ) وأما أصل التعميم والاحاطة حاصل من وقوع النكرة في سياق التي متروكة (قوله أي تحقيق الخ) تفسير للتقرير وكتب أيضا قوله أي تحقيق الخ أي ليس المراد بالتقرير أنه كرا ولا نخذ كرا بمقره سم (قوله ومفهومه) عطف تفسير (قوله أعني حمله الخ) تفسير للتحقيق وكتب أيضا ما منه أي ليس المراد بتحقيقه في نفسه وإزالة انفساء عنه بل تحقيقه بإزالة احتمال الغير عبد الحكيم (قوله مستقرا) أي فأما في ذهن السامع وقوله حقا أي متيقنا سم (قوله بحيث لا ينافي الخ) المراد بالنافي المعنى الأعم الضام للتوهم (قوله أو عن حمله) بمحمل الضمير السامع وهو الظاهر أي غفلة السامع عن حمله المسند اليه على معناه بمحمل التعميم أي غفلة السامع عن حل الحكم المسند اليه على معناه فلا يحمله على معناه سم ويحتمل أن الضمير راجع إلى لفظ المسند اليه على أن الإضافتين إضافة للصدر إلى المعنوية بعد حذف الفاعل الذي هو التوهم أو السامع وكتب أيضا قوله أو عن حمله على معناه لا يخفى حصول هذا الغرض بآنا كيد المعنوي أيضا نحو جاني بنفسه خال في المثل ومثل هذا وان أمكن حمله على دفع توهم التوهم أو السهو ولكن فرق بين هذا القصد إلى مجرد التقرير والقصد المدفع للتوهم مع التقرير سم (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله أي تقرير المسند اليه محمله أنه ليس مراد المصنف تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذي هو المسند اليه (قوله نحو أنا سميت) اذ فيه تكرار الاستدراكين (قوله وحدي) في قصر الأفراد وقوله أو لا غيري في قصر القاب وكتب أيضا قوله وحدي أو لا غيري أي فان كان منهما ما كيد المحكوم عليه (قوله وفيه تفرخ) عبارة عن ولا يصح في مثل هذا المقام أن المراد أن كيدا الاصطلاح والتأكد الاصطلاح لا يشيد الاستدراكين حتى يتوهم بالحكم وانما قلنا أنا عرفت ليس من التأكد الاصطلاح بل هو الضروري بان الفاعل لا يكون تأكيد كيدا البتة ولولا تحدد مصدر قوما وانما قلنا في المثال الثاني لا يصح لعدم كونه من التأكد الاصطلاح أيضا لان وحدي حال ولا غيري عطف اه لمضاهية عطف أي عطف نسق (قوله لانه) أي ما ذكر من المثالين (قوله ليس من تأكيد المسند اليه) رد لقوله أو المحكوم عليه الخ ووجهه أن نحو أنا سميت الخ لنا كيدا التخصيص الحاصل من التقدم لأن كيدا المسند اليه وقوله وتأكيد المسند اليه رد لقوله تقرير الحكم نحو أنا عرفت ووجهه أن المقيد لتقرير الحكم هو التقدم لا التكرير بل لا يفسد في نحو عرفت أنا تقرير الحكم هكذا يستفاد من المثل في هذا المثل سم وهذا مسمى على أن التأكد كيدا لمعنى الأعم من الاصطلاح بان أراد مطلق تكرير المسند اليه الداخل فيه نحو أنا عرفت فصدر لا يرد على المثال الاخير لكن يلزم عليه أن يكون في قوله ويسمى المصنف بهذا مسمحة لان المصنف انما عطف به في التأكد الاصطلاح لكن يعلم

الاجنس دون الفرد وهذا الاعتبار أقامه هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (وأما كيد) أي أو كيد المسند اليه (فالتقرير) أي تقرير المسند اليه أي تحقيق مدلوله ومفهومه أعني حمله مستقرا حقا ناسا بحيث لا ينافي بغيره نحو جاني زيد في ذاتي لانكم غفلة السامع عن جماع لفظ المسند اليه أو عن حمله على معناه وقيل المراد تقرير الحكم نفسا أو ما عرفت أو المحكوم عليه نحو أنا سميت في جملتي بزيد وألا غيري ونفسه نظر لانه ليس من تأكيد المسند اليه في قولنا كيد المسند اليه (قوله ويرد على ذلك أن المذكور لا يخفى على السامع أن الاستفراق حقيق يتناول كل دابة من دواب الارض من السبع وكل طائر من طيور الالاق وظهر معنى زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك أن النكرة للفرد في سياق التي تدل على كل فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله أم أمثالكم لان كل فرد لا يكون أمما وكذلك أربابها كل نوع لان كل نوع أممواحدة لا أمموا حوله أي أنها محمولة على المجموع من حيث هو مجموع وان كان خلافا لظاهره يقر به انه هذا هو الفرد لا هو احد فرد بل هو الفرد لا هو احد فرد عليه أن الفرد ليس بمحمل هنا أصلا لما سبق من أن النكرة المضمين من نفس في الاستفراق قبل أراد مطلق العدد الذي يافره الاستفراق العرفي سم وقوله أن الفرد ليس بمحمل الخ أي حتى يحتاج إلى نفسه بقوله دون الفرد (قوله إلى الجنس) أي المصقوف في كل فرد وكتب أيضا قوله إلى الجنس أي متوجه اليه فهو متعلق بمحذوف (قوله دون الفرد) أي دون طائفة من الأفراد خصوصه ويكون التعميم للمأخوذ من وقوع النكرة في سياق التي في تلك الطائفة المخصوصة (قوله وبهذا الاعتبار) هو أن الوصف لبيان أن القصد إلى الجنس سم (قوله أقامه هذا الوصف زيادة الخ) بسبب تحقيق الجنس في جميع الأفراد فلا تنافي بين قصد الجنس وأخذ زيادة التعميم (قوله زيادة التعميم الخ) وأما أصل التعميم والاحاطة حاصل من وقوع النكرة في سياق التي متروكة (قوله أي تحقيق الخ) تفسير للتقرير وكتب أيضا قوله أي تحقيق الخ أي ليس المراد بالتقرير أنه كرا ولا نخذ كرا بمقره سم (قوله ومفهومه) عطف تفسير (قوله أعني حمله الخ) تفسير للتحقيق وكتب أيضا ما منه أي ليس المراد بتحقيقه في نفسه وإزالة انفساء عنه بل تحقيقه بإزالة احتمال الغير عبد الحكيم (قوله مستقرا) أي فأما في ذهن السامع وقوله حقا أي متيقنا سم (قوله بحيث لا ينافي الخ) المراد بالنافي المعنى الأعم الضام للتوهم (قوله أو عن حمله) بمحمل الضمير السامع وهو الظاهر أي غفلة السامع عن حمله المسند اليه على معناه بمحمل التعميم أي غفلة السامع عن حل الحكم المسند اليه على معناه فلا يحمله على معناه سم ويحتمل أن الضمير راجع إلى لفظ المسند اليه على أن الإضافتين إضافة للصدر إلى المعنوية بعد حذف الفاعل الذي هو التوهم أو السامع وكتب أيضا قوله أو عن حمله على معناه لا يخفى حصول هذا الغرض بآنا كيد المعنوي أيضا نحو جاني بنفسه خال في المثل ومثل هذا وان أمكن حمله على دفع توهم التوهم أو السهو ولكن فرق بين هذا القصد إلى مجرد التقرير والقصد المدفع للتوهم مع التقرير سم (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله أي تقرير المسند اليه محمله أنه ليس مراد المصنف تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذي هو المسند اليه (قوله نحو أنا سميت) اذ فيه تكرار الاستدراكين (قوله وحدي) في قصر الأفراد وقوله أو لا غيري في قصر القاب وكتب أيضا قوله وحدي أو لا غيري أي فان كان منهما ما كيد المحكوم عليه (قوله وفيه تفرخ) عبارة عن ولا يصح في مثل هذا المقام أن المراد أن كيدا الاصطلاح والتأكد الاصطلاح لا يشيد الاستدراكين حتى يتوهم بالحكم وانما قلنا أنا عرفت ليس من التأكد الاصطلاح بل هو الضروري بان الفاعل لا يكون تأكيد كيدا البتة ولولا تحدد مصدر قوما وانما قلنا في المثال الثاني لا يصح لعدم كونه من التأكد الاصطلاح أيضا لان وحدي حال ولا غيري عطف اه لمضاهية عطف أي عطف نسق (قوله لانه) أي ما ذكر من المثالين (قوله ليس من تأكيد المسند اليه) رد لقوله أو المحكوم عليه الخ ووجهه أن نحو أنا سميت الخ لنا كيدا التخصيص الحاصل من التقدم لأن كيدا المسند اليه وقوله وتأكيد المسند اليه رد لقوله تقرير الحكم نحو أنا عرفت ووجهه أن المقيد لتقرير الحكم هو التقدم لا التكرير بل لا يفسد في نحو عرفت أنا تقرير الحكم هكذا يستفاد من المثل في هذا المثل سم وهذا مسمى على أن التأكد كيدا لمعنى الأعم من الاصطلاح بان أراد مطلق تكرير المسند اليه الداخل فيه نحو أنا عرفت فصدر لا يرد على المثال الاخير لكن يلزم عليه أن يكون في قوله ويسمى المصنف بهذا مسمحة لان المصنف انما عطف به في التأكد الاصطلاح لكن يعلم

وسمى صرح المصنف بهذا
(أودفع وهم التجوز) أى
التكليم المجاز فحقوق المص
الامير الامراء وقسمه اوعينه
لثلاثيهم أن اسناد القطع
الى الامير مجاز وانما القاطع
بعض غلظه (أو) ادفع وهم
(السهر) نحو جاني زيد
زيد لثلاثيهم أن الجاني
غير زيد وانما ذكر زيد على
سبيل السهر (أو) ادفع
وهم (عدم الشمول) نحو
جاني القوم كلهم أو أجمعون
لثلاثيهم أن بعضهم لم يجز

(قوله على هذا الوجه) هو
كون التاكيد اصطلاحيا
وحيث نقول الشارح ليس
من تأكيد المسند المقتضى
أى تأكيد اصطلاحيا لا
اقتضا ولا مضربا وقوله
ونا كيدا اصطلاحيا وان
لم يكن مثال هذا المثال من
قبيله (قوله ولك أن تقول
الخ) هو مجرد بحث مع س
لأنما يندفعه لقليل قد س
(قوله أو حذف المضاف اليه)
أى الى المسند اليه فاندفع ما
قبل الماسبق حذف اليه لانه
مبنى على أن الضمير لال
وليس كذلك كما عرفت (قوله
ودخل سبق اللسان) أى فى
السهر كما يفيد ما بعد وفى
دخوله نظر لانه اذا سبق لسانه
من عمرو الزيد لسانه
زوال صورة لفظ عمرو من
مدركه بل سبق متأثرا ولو
كان متصورا لفظ عمرو اه

شيئا

منه غيره فالرأى صرحا يعلم منه هذا لكن التبادر والذى أراد المصنف الاصطلاح كما يعلم من
المطول وتقرر نظر الشارح على هذا الوجه أن يقال ضمير لانه يرجع الى ما ذكر من المثالين فتقوله ليس
من تأكيد كيدا لانه لثلاثين وقوله نا كيدا لانه لثلاثين فادفع صاحب القيل تقرر بالحكم لانه انا كان
الفرض انه نا كيدا لانه لثلاثين يمكن مفيدا لتقرر بالحكم فادفع يس وكعب على قولهم دليل انه ليس فى
نحو عرفت نا تقرر بالحكم فادفع أى مع انه فيه تكرر بالمسند اليه مرتين ولثلاثين نقول المفيد لتقرر
الحكم تكرر بالاسناد المستتر على التقديم لا تكرر بالمسند اليه كما عرفت نا (قوله لا يكون لتقرر
الحكم قط) وقع لمثل هذا التركيب في غيره هذا الموضع وفيه اعمال المضارع المستقبل فى قط وقد عمن
الخطا قولهم لا كيدا قط لما فيه من التناقض لان قط ظرف لما مضى من الزمان فلا يصح عمل المستقبل فيه
وقد عد ذلك ابن هشام من العن وتعبه ابن جلسة قال وقصارا استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون
مجازا لا لفظا وفيه نظر لا يخفى يس (قوله أو دفع وهم التجوز) أى أو حذف المضاف اليه ويمكن جعل
التجوز شاملا له ويراد أن يندفع به ادفع وهم التجوز والعقل على مذهب غير المصنف لانه مذهب
فبيان التمسك فاصرح على مذهبنا فادفع في الاطول وكعب ايضا قوله أو دفع وهم التجوز زدقنا كيدا مجازا
المشهور لانه جازم في الحق بل بجماعه فتقولنا ما فى الاسد نفسه نا كيدا لانه لثلاثين عن الشجاع
ادفع وهم أن الراجح به بعض غلظه وكعب ايضا قوله أو دفع وهم التجوز ان قلت ادفع وهم التجوز مقابلا
لتقرر يدل على أن لتقرر فى هذه الصور مع أن نا كيدا تابع بقرام التجوز فى النسبة أو الشمول
قلت لتقرر وان كان لازما فى نا كيدا لأن القصد الى مجرد التقرر بمفارقة القصد الى الامور والمذكورة
والمراد بقوله فتقرر رأى غلط القصد الى مجرد التقرر فلا اشكال انه ترى أو يقال التقرر حاصل غير مقصود
(قوله ونحو قطع المص الامير الامير) اعترض بان نا كيدنا انما يندفع وهم التجوز فى المسند اليه بيان
راد الامير غيره كقوله وهذا الاستدلال يدفع التصرف فى الاسناد المهم لأن يقال ان دفع التجوز فى الاسناد
يفهم من ذلك عرفا سم (قوله لثلاثيهم الخ) أى فيكون مجازا عقليا وصح ان يصل على المجاز المرسل
من اطلاق السبب وهو الامير على السبب كما عرفت أو استعاره بان شبه بعض الغلمان بالامير بجماع
ملاسة الفعل لكل واستعار الامير لبعض الغلمان فيكون مجازا فى الطرف (قوله أو دفع وهم السهر)
أى وهم السامع السهر من التكلم أى أن التكليم ما فى ذلك من يندفع وكعب ايضا قوله أو دفع
وهم السهر ترك النسيان مع أنه مذكور فى المقام لعدم الفرق بين السهر والنسيان لفتق
القاموس بهما عنه ونسبه وغفل عنه والمفتاح جرى على اصطلاح أهل الحكمين جعل السهر زوال
الصورة من الذاكرة دون المحافظة حتى لا يحتاج الى حصولها ابتداء بل يكفي الاستحضار
والنسيان زوال الصورة عن المحافظة حتى يحتاج الى حصولها ابتداء ودخل سبق اللسان لان فيه زوال
صورة اللفظ الذى يراى ذكره عن المدركه والصورة الحاصلة منها صورة المفهوم من الاطول (قوله نحو
جاني زيد زيد) اقصر على التاكيد لفظي لان المعنوى لا يدفع هذا التوهم كما صرح به فى المطول لانه اذا
قال جاني زيد بنفسه احتمل أنه اراد أن يقول جاني عمرو نفسه فسها وتلفظ بضمكان عمرو وى نا كيدا
على سهره بخلاف وهم التجوز فيندفع (قوله وهم عدم الشمول) أى فى المسند اليه أو فى النسبة أى
الاسناد وقد اشار الشارح الى الاول بقوله لانه لا يندفع سم والى الثانى بقوله أو انما جعلت الخ فيندرج
التجوز فى القوى والتجوز فى العقل فى كلامه وقوله المصنف أو دفع وهم التجوز خاص بالتجوز العقلي كما يفهم
من المطول فيكون قوله أو عدم الشمول من عطف العام على الخاص ويصح اعتبار العموم فى الاول بحيث
يتناول التجوز فى القوى والعقل ولكن يندفع بصورة الشمول فيكون قوله أو عدم الشمول على هذا أيضا
من عطف الخاص على العام وبهذا يجاب عن بحثه فى المطول حيث قال وهما بحث وهو أن ذكر عدم
الشمول اتها هو زيادة وتوضيح والا ففهم من قبل دفع وهم المجاز لان كلهم متلائم يكون نا كيدا انا

الآنك لتعنتهم أو أنك

جئت الفعل الواقع من
العض كواقع من الكل
بناء على أنهم في حكم شخص
واحد (وأما يائه) أي تعقيب
المستدالة بعطف البيان
(فلا يصاح به بضم غضمه
نحو قدم صديقك خالد)
ولا يلزم أن يكون الثاني أوضح
لجواز أن يحصل الأيضاح
من اجتماعهما وقد يكون
عطف البيان بغير اسم
مختص به نقوله

قوله ولا يخفى أن الـ
أقوى) أي لأن حل التقيؤ
على خصوص العقلي بعيد
لأن التعرض لنفع الجواز
العقلي مع بعض الجواز اللغوي
وعدم التعرض لبعض
الآخرين غير ظهور صريح
مستبعد جدا (قوله بيان
لحاصل المعنى) أي لأنه يلزم
من كشفه وإيضاحه بعطف
البيان تعقبه به فالشارح
ذكر المعنى المصدري اللازم
قبل عليه ما صنفه الشارح
أولى لتأويل الجواز العله مع
العلل (قوله وكان المصنف
رجح احتمال الخ) أي لأن
الايضاح له مزيد اختصاص
به (قوله يكون أعرف) أي
أقل اشتراكا وأشهر والأظهر
أن التعريف في كلامه باق
على حقيقته وأن المقصود دفع
ما يتوهم من أن عطف البيان
حيث جاز كونه أقل وضوحا
وشهرة يجوز كونه أقل في
التعريف أو مساويا

كلنا المتبوع دال على الشمول ومحملا لعدم الشمول على سبيل الجواز والالكان تأحيثاً منه بكلام الشيخ
عبد القاهر ولا يخفى أن البحث أقوى وأجرب عنه أيضاً أن كونه مجازاً احتجافه فان بعضهم يجعله
حقيقته وسببه حقيقة فاصرة فقل المصنف منهم وكتب أيضاً قوله أو توهم عدم الشمول بما يخفى أن فيه
عليه أن التأكيدي دفع توهم عدم الشمول إذا كان في المتبوع مجال التوهم وإنما منع الاعتداء اختصاره إلى الحان
كلاهما دون يائى إلى الحان كلاهما لا احتمال جعلهما كلاهما أطول وكتب أيضاً ما مضى ذكره عقب
دفع توهمه التقيؤ ولكن أنسب كما فاق في أطول (قوله الآنك لم تعنتهم) أي أخطأت القوم وأردتهم
من عد ذلك البعض كأنهم هم القوم فالتا كيد دفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم سم فالحجج المندفع
على هذا الغرض (قوله أو أنك جعلت الخ) قال السيد على هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ
القوم إذ علم أنه أراد به الكل لكن توهم أن الفعل المنسوب إلى الكل لم يمد عنهم بل عن بعضهم وانما نسب
إلى كلهم لذكر في الكلام حيث نجزاً لتأدي وفي كون التا كيدكول وأخواته دفعاً لتوهم هذا الجواز
بحث فاقبل إذا قلت يائى القوم كلهم يفهم منه الإحاطة والشمول في أحاد القوم قطعاً ولا يلزمهم ذلك
إحاطة النسبة وشمولها لثبات أحاد الأثرى أن تقول كل القوم فعلوا كذا بقيد شمول الأحاد ومع ذلك
يحتمل أن يكون الفعل المنسوب إلى جميع الأحاد صادراً عن بعضهم ويمكن أن يجاب بأن إحاطة الأفراد
تستلزم عرفاً إحاطة النسبة فليس مأمراً عن سم في نحو قطع المص الامير الأمير (قوله كلاً واقع من الكل)
فأستدرك ما هو لبعض إلى الكل (قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد) لتعاونهم ووقف فعل بعضهم
على رضا كلهم وكتب أيضاً قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد فلا تفاوت في أن تنسب الفعل إلى
بعضهم أولى كلهم وما قبل الأظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع فأنما تناسب الجملة للغرض
عبد الحكيم أي مع أن الجواز في هذا الوجه الثاني في الشرح عقلي (قوله وأما يائه) بالفتح المصدري
أي كشفه وإيضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام فتقول الشارح أي تعقيب المستدالة الخ
بيان لحاصل المعنى عبد الحكيم (قوله فلا يصاح به) المراد بالإيضاح رفع الاحتمال سواء كان في المعرفة
أو التكررة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لا معنى الصحيح يكون في السكرات فهو من ماصديد بس (قوله
باسم مختص به) المراد بما يقابل الفعل والحرف أطول (قوله نحو قدم صديقك خالد) أعلم أنه لا خلاف
في أن كل موصوف آخر على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان كما يحصل أن يكون بدلاً وانما التراجع
في الحسن فاختار الشارح كونه عطف بيان لأن الأيضاح له مزيد اختصاص به وقل أن ترجع البديل بها
وجه به السد ترجيح الكشف فمن أن فيه تكرار العامل حكلي ينفرع عليه تأكيدي النسبة ولا يمكن أن
به الحق الصفة أن تجري على الغير وفادها معني فيه لأن يعبر بها عن الذات في حال نسبته إلى الذات
فالأولى أن تجعل الذات بعداً مقصودة بالنسبة يكتفى بحاصل من الأيضاح وأن ليس قصد الأيضاح
في البديل بقصد في عطف البيان وكان المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان تأكيدي به أطول مع حذف
(قوله ولا يلزم الخ) شروع في الإشارة إلى اعتراضات ثلاثة على المصنف في قوله فلا يصاح به الخ والجواب في
كل من الثلاثة أن كلام المصنف مبني على الغالب (قوله لجواز أن يحصل الأيضاح من اجتماعهما) وذلك
فما إذا فرض أن كنت مجرد كل كأي شخص مشترك بين عشرة أو خمسة كهم مشترك بين عشرين متعارفين
لا تملك العشرة فإذا أتبع اسمه كتبه عطف بيان لها وقبل يائى أو خفض عمر أهاذا يصاحها عند
الاجتماع وان قلت الكنية أضع من الاسم حال الأفراد وكذا لا يلزم كون الثاني أشهر من الأول فهاذا إذا
أشهر بكتبه أ كثر من اشتداد به العلم مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فإذا جعل الاسم عطف بيان
لها حصل الأيضاح وان كنا المتبوع أشهر لكن ذكر السكاكى في علم العرب أن عطف البيان يكون أعرف
البيئة فترى على المطول (قوله وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) جعل في الأول اختصاص
على ما يطرئ في عطف بيان حيث قال مختص به في التركيب وان كنا لا اختصاص به بما تقرر فانه وقت

● والمؤمن العائذات الطير
 يصحبها ● فان الطير عطف
 سائر للعائذات مع أمليس
 اسم يخص بها وقد يصير
 عطف البيان لغز الايضاح
 كما في قوله تعالى جعل الله
 الكعبة البيت الحرام قياما
 للناس ذكر صاحب الكشف
 أن البيت الحرام عطف بيان
 للكعبة جى به للمدح لا
 للايضاح كما يحى الصفه
 لفظ (وأما الابدال منه)
 أى من المسند اليه (فزيادة
 التقرير من اضافة المصدر الى
 المفعول أو من اضافة
 البيان أى الزيادة التى هى
 التقرير وهذا من عادة لسان
 صاحب المفتاح حيث قال
 فى التأكيد للتقرير وهذا
 زيادة التقرير ومع هذا
 لا يخلو عن نكتة
 (قوله ليس كليا) أى بل
 هو أغلبي لان ذلك انما هو
 بالنظر الى المعنى دائما الى
 اللفظ فى بعض الصور هذا
 هو ما دلت عليه وفيه أنه قد
 يكون مقصودا معنى كافى
 صراط العزيز الجيد الله وكما
 فى وجعل الله شركا لمجن
 حيث جعل صاحب
 الكشف أن لله وشركه
 مفعولا لجعلوا والمجن يدل
 من شركه ومعناه لا معنى
 لقولنا وجعلوا الله المجن وان
 كان يجوز أن يكون مفعولا
 شركه والمجن ولتتمتع
 بشركه

ذكره بعد متبوعه مختص بالتبوع لا يحتمل غيره فلا رد أن عطف البيان لا يلزم أن يكون مختصا بالتبوع
 اه مع حذف وكتب أيضا قوله بغير اسم مختص به أى على الإطلاق وأما الاختصاص وجه فلا يقتضيه
 وأقله القياس البعض ما يطلق عليه لفظ التبوع اما تحقيقا لقصد بطف البيان ازالة لهم محقق واما
 تقدير ان قصد به دفع ايهام بقدر قال السيد نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص أصلا لا مطلقا ولا
 من وجه بس وكتب على قوله وأقله القياس الخ انما قصد به مدح مختص بعض ما يطلق عليه العائذات
 ونكتة البعض هو طرد الحرم وان لم يخص البعض الآخر وهو وحش الحرم فالحكم بالبدل ازالة ايهام محقق
 وكتب على قوله ان قصد به دفع ايهام بقدر ما قصد به مدح هو دفع قوله تعالى لا بعد العاد قوم هو دفعه جعل
 عطف بيان لعدم كون عاد على اختصاصهم لا ايهام به دفع ايهام بقدر رأى أى حاصل من تقدير اشرار
 الام بينهم وبين غيرهم أو من حوازا لطلاق اسمهم على غيرهم لما ذكرتهم ايهام فيما اشتهروا به من العتو والعدا
 كنود كذا فى الاطول (قوله والمؤمن) قسم بالله عز وجل أى والله الذى آمن العائذات أى المخلصات الى
 الحرم الساكنات به احتماه من الصلاد الطير عطف بيان على العائذات وهو اسم غير مختص بالعائذات لانه
 يشتملها وغيرها كما أن العائذات تشمل الطير وغيره بينهما عموم وخصوص وجهى وجواب القسم قوله فى
 البيت بعد ما أنيت الخ وكتب أيضا قوله العائذات ما منصوب على المفعول لئلا يؤمن ويجوز وبإضافة
 المؤمن اليه قصد الطير على هذا باعتبار محل العائذات والاول أظهر وكتب ايضا قوله
 ● يصحبها كان مكة بين الغبل والسند ● وبعد

مان أنت بشئ أنت تكروه ● ان فلا رد فقت سوطا لى دى

والغبل والسند موصوفان فى جازي الحرم فهما الما وقوله فلا رد مع الخ دعاء على نفسه (قوله جى به المدح
 الخ) يمكن أن يكون عطفا البيان مجزا لبيت فان البيت معرفة باللام علم الكعبة كالتبوع ويكون المدح فى
 وصف عطف البيان بما حرام لافى جعل الموصوف بالحرام عطف بيان أصول وكتب أيضا قوله جى به المدح
 لا لا ايضاح على هذا شكل اعتباره فى تعريف عطف البيان الايضاح لأن يقل انما على ع س سم
 (قوله لا لا ايضاح) لان الكعبة اسم مختص بيت الله تعالى لا يشترك فيه شئ اه عبد الحكيم (قوله) وأما
 الابدال منه جعل المبدل منه والمسند اليه بحسب الصورة وان لم يكن القصد انثاء الى الاستدلال به
 بل الى الاستدلال بالبدل (قائدة) وقوله المبدل منه فى حكم السقوط ليس كليا قال الرضى ولا كلام فى
 أن المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشغال يضافى بدل
 الكل قد يعتبر الاول فى اللفظ دون الثانى وقال فى الفصل قولهم المبدل فى حكم تسمية الاول ابدان منهم
 باستقلا نفسه ومعارفه التأكد والصفة كونها تسمي لما يتبعه لان اهدا الاول واطراحه
 واجب ألا تراة تقولون دارا غلاما مبرجلا صلحا فان ذبته تنهدا الاول لم يسند كلامك ومنه زيدا
 رأيت غلاما عمرا (قوله فزيادة التقرير) كونه كذلك لا ينافى به المقصود بالنسبة لان المعنى اه انما أورد
 بدلا ليصل بواسطة ابراه كذا فزيادة التقرير رحيب ذكر بعد ذكر شئ سابق فيصل نكتة التقرير ع س
 سم (قوله من اضافة المصدر الخ) أى ان جى من الزيادة صدر زائد المتعدي (قوله الى المفعول) أى بعد
 حذف الفاعل والتقدير فزيدا تكلم تكلم تقرير رأى على أصل المعنى أو زيادة الابدال التقرير رأى على أصل
 المعنى أيضا تأمل وكتب أيضا قوله الى المفعول فى كثير من التسمي أو كثرها الى المفعول وهى عبارة المطول
 وكتب عليها عبد الحكيم ما ملخصه الزيادة تسمى مصدرا بمعنى الحاصل بالمصدر وعلى الاول الاضافة لانه
 الى الفاعل أو الى المفعول لان الزيادة لازمة ومتعدي ولذا اختار لفظ المفعول على الثانى سائفة تأمل (قوله
 أو من اضافة البيان) أى ان جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله ومع هذا) أى الاثنان (قوله
 لا يخلو عن نكتة وهى اليعمال الخ) لان ذكر لفظ الزيادة يجر أن التقرير ليس هو المقصود من أصل الكلام
 سم وكتب أيضا قوله ومع هذا الخ كيف يكون تقننا وهو لا يخلو عن نكتة ويجاب بان كونه تقننا بحسب

بأدى إلى أن لا عند التصديق والامعان النظر **(قوله)** وهي الإيعاء الخ ويمكن أن يجاب أيضا بأن في البدل تقرير المتبوع وهو البدل منه وتقرير الحكم أيضا لكونه بتكرير العامل وأما في التأكيده فمقرر تقرير المتبوع فقط وهو المألوف كذا عرفت في البدل زيادة تقرير يست في التأكيده فمقرر **(قوله)** يحصل تعاوضا أي بحسب أصل الكلام والاقبال والمقصود بهذا التفسير أن هذا ما يستعمل في التأكيده على أصل الكلام سم **(قوله)** نحو جاني في أخوة زيد) مثله جاني زيد أخوك لكن التقرير في الأول أكل وكذا كل ما كان البدل منه لا يحل والبدل المعين فلذلك اختاره ومن البدل عند البصر بين ضربين كذا لكونه من أمه الكوفيين يحصلون ما كان كيد في يجعل الكل يك أنت وهو وضرب أنت كيد أنت وجعل الرضى الفرق تحكما فآله في الأطول **(قوله)** في بدل الكل) الأحسن سمعة هذا النوع جابيل المطابق كما هو مانع فلا بد للبدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو إلى صراط العزيز الحكيم فحين قرأ الجملان المتبادر من الصلح البعض والتعريض وذلك بمنع هنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وان جعل الكل على معنى آخر فترى **(قوله)** ويجعل التقرير أي في هذا النوع أعني بدل الكل وكتب أيضا قوله ويجعل التقرير بالتكرير فان الأخ عبارة عن زيد فتذكر زيد بجسمه واستشكل قوله ان مدلوله ما هو احد المتي عليه هذا بتقاربهما فهو ما قطعنا وأجيب بان المراد ان ما صدقهما واحد وفيه أنه ما قد يختلفان بالعموم والنصوص فلا يكون ما صدقهما واحد والاصواب أن يجاب بان المراد ان المراد بهما واحد وان يكن المصدق واحدا من سم ويحتسب في قوله المتي عليه هذا أي التقرير عنع البتة بدليل حصوله بالبدل والاشتغال فكان ينبغي الجواب بفتح ذلك ألا **(قوله)** وجاني القوم أكثرهم في بدل البعض الخ اعلم أن كلا من بدل البعض وبدل الاشتغال انما يتألف المربة العليا فلا بد لكون الحكم على البدل بفتح الحكم على المبدل فلا يوافق القوم أكثرهم أو بعضهم وقطع زيدا لا اذا كان يجي البعض بفتح الكل وقطع بفتح زيدا استتمه المزمع حاجته اليها لكونها تقيدها ولا يعامل بعمرو فوه الا اذا كان سلب نو بفتح سلب نفسه لكثرة تأثر سلبها بما كان المقدم أو غيره فآله في الأطول **(قوله)** وسلب زيد نو) قال في العروض فيه نظرا لان سلب يعدي لمفعولين قول سلب زيد نو فآله هو الثاني فإذا فتنه المفعول فقلت سلب زيد ينبغي أن نقول نو بضم نو فان قلت سلب زيد نو على أن يكون نو به بدل اشتغال صا المتي سلب نو زيد فخصنا جاح حثنا للمفعول ثانيا بضمير المتي سلب نو زيد بضمه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد اهدس وأقول الاظهر أنه يعدي إلى المفعول واحد وأن زيدا من سلب زيد نو بضم نو بفتح الحافظ والاصل سلب من زيد نو بدليل صحة سلب نو زيد فلا يلزم على هذا احتياج حثنا إلى أن يقال سلب نو زيد بضمه فتدبره **(قوله)** وبان التقرير الخ) مقبل لقوله يحصل التقرير بالتكرير **(قوله)** فيهما أي بدل البعض وبدل الاشتغال **(قوله)** أن المتبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه أن في بدل البعض اشتغالا وانما لم يسم أيضا بدل الاشتغال فرقا بين القسمين وانما جعلت التسمية ذلك لبدل الاشتغال لاحتياج الاشتغال فيه إلى التسمية عليه لخاصة بخلاف الاشتغال في بدل البعض فآله ظاهر جلي **(قوله)** أما في البعض قطاخر الاشتغال الكل على بعضه **(قوله)** لا كما يشتمل الطرف الخ) أي لا يشترط خصوص ذلك بل أهم لأن ذلك لا يكتفي بدليل حال فيه سم فان الشتر طرف القتال **(قوله)** مشعرا به اجالا ومتقاضيه أي من حيث نسبة الفعل اليه كما فصل السيد فلا عن المرد لا من حيث ذاته فان ذات زيد لا تقاضى التوب عبد الحكيم وانما كانت نسبة الفعل واسطة في اشتغال المتبوع لعدم صحة نسبة الفعل إلى نفس ذلك المتبوع وكتب أيضا قوله اجالا احترازا من التخصيص نحو قتل الأمير ساقه وبخ الوزير عماله فآله من المعلوم عرفان قوله قتل الأمير ان التماثل ساقه ومن قولك في الوزير ان الباني عماله فآله من بدل الفعل لا بدل الاشتغال اذ شرطه أن لا يستفاد هو من البدل منه مفصلا مع ما لا يتبقى النفس مذكر البدل من شوقه إلى السان للاجلا الذي فيه ولا اجالا في نحو هذين المثالين كايين وكتب أيضا قوله ومتقاضيه أي طالب البدل أي لنوعه **(قوله)** يجب أن يكون

وهي الإيعاء إلى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تعاوضا بخلاف التأكيده فان الغرض منه نفس التقرير والتصديق (نحو جاني أخوك زيد) في بدل الكل ويجعل التقرير بالتكرير (وجاني القوم أكثرهم) في بدل البعض (وسلب زيد نو) في بدل الاشتغال وبان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع اجالا حتى كما هو مذكور أو لا مافي البعض قطاخر وأما في الاشتغال فلا من معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كما يشتمل التطرف على المتطرف بل من حيث يكون مشعرا به اجالا ومتقاضيه بوجه ما بحيث تبقى النفس عند كرا المبدل منه مشوقة إلى ذكره منتظرته وبالجملة يجب أن يكون

قوله ويمكن أن يجاب أيضا الخ) الأولى أن يقول ويمكن أن تكونوا التكتفي البدل الخ) قوله لكن التقرير في الأول أكل الخ) لا يظهر الا اذا كان العلم غير مشترك **(قوله)** قد يختلفان بالعموم الخ) أي اذا كان أشوا الخاطب ويحدث غير زيدوز يدوجده في غير أشوا الخاطب

التبوع فيه بحيث يطلق الخ) أي من غير كراتب وكتب أيضا قوله بحيث يطلق قال حتى أعلم أن بدل الاشتغال مع المبدل منه ما لأن يكون بحيث يصح افتاد المعنى بكل منهما حتى التركيب ولو كانت الافتاد الأول على وجه الأجل لأن ما يقتضي الشيء قد يستغنى عنه وهذا معنى قولهم بحيث يصح إطلاق الأول على الثاني لقطع ما ليس المراد من قولهم قرئ في نفسه نفس التوب ولو قيل سرق فزيد يصح المعنى (قوله ويراد به التابع) ليس المراد أنه يستعمل في التابع حتى يكون مجازا بل المراد أنه يشترط التابع أي بنوعه وانه معهم منه وادعوا بغيره لعل المراد نسبة الفعل إلى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله بخلاف ضرب الخ) أي فقولك ضربت زيدا جاره من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتغال ومثله رأيت زيدا عاتمة أو ثوبه واستبعد الصغرى أو نحو هذا من بدل الغلط وما لم إلى أنه من بدل الاشتغال وإلى أنه لا يشترط في الاشتغال أن لا يصح الاستناد إلى المبدل منه ظاهرا وكتب أيضا قوله بخلاف ضربت زيدا أضررت جاره بخلاف وكتب زيدا جاره فيما يظهر لأن استنادا لكوبي إلى زيد يقتضي غيره مما يناسبه كقولك استند إليه كالجارية فهو بطلها جارا لا عرس وكتب أيضا قوله أضررت جاره أو أضررت غلامه كأي السيد (قوله إن نحو جاري زيدا أخوه) كضرب زيدا جاره وقوله بدل غلط من إضافة المسبب إلى السبب (قوله لا بدل اشتغال) أي لعدم جهة السكون على المبدل منه لعدم تقاضى المبدل منه الليل وكتب أيضا ماضية أي ولا يدل كل اشتغال على ضمير المبدل منه سم (قوله كازعم بعض النصارى) هو ابن الخاحب وجوزوا للعاصم في أطول أن يكون الشرط المتقدم شرط اعتبار بدل الاشتغال عبد البليغ لا تصحته (قوله غلبا البعض الخ) اعتراض على قول المصنف وأما الإجلال منه فليأية التقرير وهو جابيان التقرير يستلزم الإيضاح (قوله لا يخالف) إيضاح وتفسير أي لما فيمن التصيل بهذا لاجل والتفسير بعد الإجماع أي فكان الحسن أن يقول غلبا ياداة التقرير والإيضاح كما وقع في المتن (قوله ولم يتعرض الخ) قال في الأول سكنت عن بدل الغلط لأنه ليس من أحوال المسند إليه لأنه لا بد للمبدل منه من هو الطريق سبب اللسان أو التسيان أما قصد الأدعاء كأي قولك البدر الشمس هذا فهو ليس بمسند إليه في قصد المتكلم لا مودة ولا حقة بل لم يقصد إليه أصلا أو تركه لا يفرق وقد ذكر البدر فاعرفه فانه يدع ففسق (قوله لا بدل الغلط) أي لا يدل لاجل الغلط أي لنداءك الغلط أو بدل الغلط أي المبدل منه عبد الحكيم (قوله لا يقع في صحيح الكلام) أورد أن هذا مجموع في بعض أقسام بدل الغلط وهو ألا يكون الغلط فيه حقيقة وإنما يكون فيه تعاليل بان ترتكب عددا صورة الغلط فلا مانع من وقوعه في القصص ثم هنا أشكال قوي وهو أنه لا يظهر فرق من جهة المعنى بين بدل الغلط والمعطوف على حتى أجبر وقوع الثاني في القصص دون الأول لم يصر الفرق سم وقد يفرق بقول المعطوف بيل بسبب تعلق القصص به ولا وضع بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصص به وكتب على قوله وهو ألا يكون الغلط فيه حقيقة الخ فإنه من قال في الأول بدل الغلط نوعان ما هو لسبب اللسان أو التسيان وما هو لغوى أحدهما أو إجماع أمذ كخط نحو بدره سم جاني فالتوان عمدت إلى بدره أي أنه سبق به لسانك والثاني يقع في كلام البغاة وهو معتدل العراة ومثله الترقى من الأدنى إلى الأعلى وهو بالغ من العطف فيل ويسمى غلطا بداه (قوله وأما العطف) أي عطف النسق (قوله أي جعل الشيء معطوفا على المسند إليه) فانه مراد الأول أن الجمل ليس من أحوال المسند إليه ولا المعطوف بل من أحوال المعطوف أي المتكلم ولو أريد من الجمل أن ترده كون الشيء معطوفا على المسند إليه كان ذلك حال المعطوف لا المسند إليه الثاني أنه كان الظاهر تشكيك الشيء بان يقال جعل شيء معطوفا الخ إذا معني لا لامنا والجواب أن المراد من الجمل أن جعل أثره كذا ذكرت لكن هذا لا ترده والكون معطوفا جار مجرى النسب التي لا تكون إلا بين شيئين فلهذا ساد بكل من المعطوف والمعطوف عليه فمقتضى تعرض لأحوال المسند إليه في الجملة وأغافل الشيء متبعا على أن العطف لا يخص في كل شيء بل إنما يعطف الشيء المستوفى للشرط وما كان العهد الخ أي جعل الشيء ملحقا فيما ينظم على جهة عطفه فتدبر عرس وكتب

(قوله ولا يدل كل اشتغال الخ) أي فيكون المبدل غير المبدل منه دليل الإضافة المقتضى لا غلبا لاجل إضافة الشيء إلى نفسه (قوله أما قصد أو أدعاء) المناسب أما حقيقة أو أدعاء لأن سبق اللسان والتسيان لا يتصور قصدهما (قوله بل لم يقصد إليه أصلا) أي في صورة التقصود وقوله أورد كنه بالرة الخ أي أو قصده أو لا وتركه بالمرأ الخ أي في صورة الأدعاء (قوله أي لا يدل لاجل الغلط) أي أن روى السبب بعيد وقوله أو لتدراك الغلط أي أن روى السبب القريب والمقصود من بيان هذا المعاني دفع ما يتردهم من أن البدل نفسه وقع غلطا (قوله بقسوة المعطوف) المناسب المعطوف عليه وقوله وضع بدل الغلط المناسب المبدل منه فانه شيئا

أيضا قوله أي جعل الخ وقال في الاطول يعني جعل المسند اليه معطوفا عليه فالاول ذكر قوله اعلمه على نحو
 وأما الابدال منه اه وتفسير الشارح اوفق بحذف الصنف عليه **(قوله)** فتفصيل المسند اليه اما لان بيان
 خصوص كل من المتعلقين قد يثبت بالاجال أو بيان خصوص بعض مقصود كذلك مثلا الاول جاني
 زيد وعمر فاه لا يعلم خصوصه والاول جاني في رجلان وشال الثاني جاني في زيد ورجل آخر فاما المقصد
 التعريف بقوله فالسمع وأه لا يفهم المتعدي صيغة التثنية نحو جاني رجل ورجل آخر فكل من هذه
 الصور لتفصيل المسند اليه الذي هو رجلان في جاني رجلان فلذا لم يقل أما العطف فلتفصيله لئلا يتبادر
 الفهم الى المسند اليه المتبوع في الذ كر فان وعمر وليس تفصيل زيد بل تفصيل رجلان هكذا حقق لئلا
 يشكك عليك أن المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه اه أطول بعض تصرف وكتب ايضا قوله
 فتفصيل المسند اليه أي ذكر منفصلا بعضه عن بعض في العبارة لكن هذا لا يظهر في تفصيل المسند اذ كلا
 الجنتين في جاني زيد فهو ذكر ابقوله اه ثم فم تفصيل يعني بيان خصوصية في كل منهما من ذكر المسند
 الآن بقال العطف فأعاد ذكر المسند في المعطوف فكأنه ذكر بصار منفصلا عن عبارة ذكرهما المعطوف
 عليه أطول ملخصا ولأن تعجب بقرينة اختلاف معنى التفصيل وأه في المسند اليه ذكر منفصلا بعضه
 عن بعض في العبارة وفي المسند بيان خصوصية في كل منهما من ذكر المسند **(قوله)** مع اختصار لم يقل مع
 الاختصار لئلا يتبادر اختصار المسند اليه أطول **(قوله)** من غير دلالة على تفصيل الفعل لان الواو وانما
 هي الجمع المطلق مطول قال الفري الغرض من هذا الوصف سلب تقييدا للجمع وجهه من الوجوه لا تقييده
 بقيد الاطلاق كما في قوله الماهية من حيث هي هي والمفعول المطلق فلا يراد في معنى التيب من أن قول
 بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي الجمع بلا تقييد اه ترى
 وكتب ايضا قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل فليس فيه تفصيل المسند سم **(قوله)** كانهما هذا
 استغراق ذي ادعى المقام اذ ليس لاحرف عطف يقيدها المعية وضما حتى يبقى هذا الدلالة على تفصيل
 الفعل **(قوله)** واحترز بقوله الخ لا يفتي أن هذا ليس من عطف المسند اليه الذي الكلام فيه كما قال
 الشارح أي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فليس المراد بالاحترار هنا انمولوا هذا القبيل دخل ذلك
 لانه لا يصدق عليه عطف المسند اليه بل المراد أنهم هذا القبيل الاحترار وهذا لا يستلزم انمولوا بل ذكر
 القيد لم يخرج ذلك لجواز أن يخرج بشئ آخر ككون الكلام في العطف على المسند اليه سم بعض
 اختصار وكتب ايضا قوله واحترز بقوله مع اختصار الخ قال في شرحه للفتاح وقد ثبت فيما مضى انمولوا
 يقيد في الصورةين يعني في تفصيل المسند المسند اليه لكان مستغما الا ان مع التقييد اقوم وابعد عن
 الاشياء وقد اشار به الى ما ذكر في أول احوال المسند اليه من ذلك الشارح من أن المناسبة هي المعروفة
 هذا الباب وليس يلزم أن لا يحصل ذلك الغرض لانه لا ينصير المعنى له بما لا ذكر من
 الوجود ثم قال معناه فاحفظ هذا الاصل فيه بتقديم اعتراضات عديدة سم والحاصل أن الاحتراز غير
 واجب لجواز وجود النكتة في طرق متعددة وكتب ايضا قوله واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاني
 زيد وجاني عمرو قال الاطول احترز به عن تفصيل المسند اليه بالوصف أو عطف البيان نحو جاني رجلان
 أحدهما زيد والآخر عمرو وجاني رجلان زيد وعمر وليس احتراز عن تفصيل المسند اليه في قولنا جاني
 زيد وجاني عمرو على ما قالوا فان كان فيه تفصيل المسند اليه لكنه ليس لتفصيل المسند اليه وانما
 انغرض منه تفصيل القصص الواقعة والنسب المجتمعة في محور وقت وأمر وما يخرج في القلب أن
 العطف لتفصيل المسند اليه لا يخصص العطف على المسند اليه الذي هو في الكلام متبوع محض بل يتم
 العطف على المسند اليه التابع كما في جاني في ثنائ زيد وعمر وهكذا العطف لتفصيل المسند بان تقول جاني
 ثنائ زيد وعمر وأمر وعمر عليك أن تفهم هذا التحقيق على الوصف وانما كيد وعطف البيان ولا تجس
 فطنتك على ما يفصلها البيان اجمع بعض تقييد **(قوله)** فان فيه تفصيلا للمسند اليه أي لكن لا مع اختصار

**(تفصيل المسند اليه مع
 اختصار نحو جاني زيد وعمر)**
 فان فيه تفصيلا للفعل
 بأن زيد وعمر من غير دلالة
 على تفصيل الفعل بأن
 الجنتين كأنهما أو مرتين
 مع مهلة أو بلا مهلة واحترز
 بقوله مع اختصار عن نحو
 جاني زيد وجاني عمرو فان
 فيه تفصيلا للمسند اليه

**(قوله فكل من هذه الصور
 الخ) وهو أن هذا المجل
 وان لم يكن مذكورا لا يمنع
 كونه ملحوظا وليس كذلك
 (قوله) كما في قوله الماهية
 الخ) راجع للنق لا للنق في
 قوله لا تقييد الخ والاقولة
 سلب الخ كانه على ذلك
 قوله والمفعول المطلق وان
 وقع في نسخة المؤلف فتسبب
 بدل على أنه راجع لسلب
 الخ والنق في قوله لا تقييد
 الخ (قوله) وجاني رجلان
 زيد وعمر) الاول وجاني
 الرجلان زيد وعمر وان
 المشهور أن عطف البيان
 كانت في وجوب موافقته
 لتبوعه تعريضا وتكريها**

اليه وما يقال من أنه استأثر
عن نحو جافى زيد جافى
عمر من غير عطف فليس
يشئ أنليس فيه دلالة على
تفصيل المسند اليه بل
يجوز أن يكون ضمرا لغير
الكلام الأول نص عليه
الشيخ في دلائل الإجماع (أو)
لتفصيل (المسند) بأنه قد
حصل من أحد المذكورين
أولا ومن الآخر بعده مع
مهلة أو بلا مهلة (كذلك)
أى مع اختصار واستزاد
بقوله كذلك عن نحو جافى
زيد عمرو بعده يوم أوسنة
(نحو جافى زيد عمرو أو ثم
عمرو أو جمل في القوم حتى
خالفه فالثلاثة تشتت في
تفصيل المسند لأن الفاء
تدل على التعقيب من غير
تراخ وعمل على التراخي وحتى
على أن أجزاء ما قبلها مترتبة
في الزمن من الأضعف إلى
الأقوى أو بالعكس فعنى
تفصيل المسند أن يعتبر
تعلقه بالتبوع أو لا وبالتالي
أساس من حيث أنه أقوى
أجزاء التبوع أو أضعفها
ولا يشترط فيها الترتيب
الأسارى فان قلت قد جئنا
الثلاثة أيضا تفصيل المسند
إليه فلم يقل أول وتفصيلهما
معاً قلت فرق بين أن يكون
الشيء أصلا من شيء وبين
أن يكون مقصودا منه
وتفصيل المسند إليه في هذه
الثلاثة وإن كان حاصلها
لكن ليس العطف بهذه
الثلاثة لأجله لأن الكلام
إذا شئت

(قوله مع أنليس من عطف المسند إليه) أى الذى الكلام فيه بل من عطف الجمل وهذا ترفيع خروج نحو
ما ذكر (قوله أنليس فيه دلالة على تفصيل المسند إليه) أى فكيف يؤتى به تفصيله إذا بلغ إلى ما يفتقر
شيء إلى الجملة نص أو ظاهر فيه وكتب أيضا قوله أنليس فيه ما لم يخالفه من قوله فلتفصيل المسند إليه
وكتب أيضا قوله أنليس فيه وإيضاحه بتقديمه قوله من غير عطف رجع إلى أنه مع العطف كذلك لأن
يكون التبيين كلام السراح سم (قوله بل يجوز أن يكون ضمرا لغير الكلام الأول) فكأنه لم يذكر
فيكون الحكم فيه مرجوعا عنه فلم يبق فيه المسند إليه مسندا إليه وكتب أيضا ما نصه أى كما يجوز
التفصيل (قوله أول وتفصيل المسند) فإن قلت ما الفائدة في العطف في نحو جافى الأسكل فالشارب فالنائم
فإنه ليس لتفصيل المسند اليه ولا تفصيل المسند لعدم تعدد ما جئى ولا الخافى قلت قال الشارح هرق
التحقيق من عطف الصلات أى جافى الذى أى كل يشرب فيسلم وبوجهه أن الكلام وصلته لمصلحة الامتياز
كالكلمة الواحدة فيدخل عطف الصلة على الكلام كما يدخل أعراب الألف على الصلة ولو قد ثبت الموصوف
وجئت من عطف الصفة على الصفة أى جافى الرجل الأسكل فالشارب فالنائم لاستغنى عن هذا
التكافؤ أطول لمصا وكتب على قوله قلت أى ما نصه أى فيكون لتفصيل المسند (قوله عن نحو جافى
زيد الخ) أنليس فيه باعتبار تفصيل المسند اختصار وإن كان فيه تفصيل المسند إليه مع اختصار من سم
(قوله بعده يوم أوسنة) لم يرد بهما تعيين المذهب للمهلة فكأنه قال بعده مهلة وفى شرحه لفتح بعده
متعاقبا أو متراخيا فلا يرد ما قيل أن المقصود بهذا التركيب من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار
داعيا إلى اختيار العطف عليه كفى وثى من الفاعل حتى ونم لا يفيد التعقيب يوم أوسنة فلا فائدة
التعقيب بلا مهلة مقام يقتضى الفاء ولا فائدة التعقيب يوم أوسنة مقام يقتضى هذا التركيب وليس
ترجيح العطف عليه الاختصار اهـ عبد الحكيم وكتب على قوله بل المهلة ما نصه يمكن أن يكون أراد بقوله
يوم التعقيب بقوله أوسنة التراخي بهذا كراهة فلا بد أن لا بعده يوم تراخ لا تعقيب لا تقول هو
تعقيب بالنسبة إلى البعدية سنة والتعقيب بما قبل التفاوت تدبر (قوله فالثلاثة) أى الحروف الثلاثة
(قوله على أن أجزاء ما قبلها) التعرض للأجزاء بطريق التثيل لا الحصر إذ التعريف حتى كما صرح به في المغنى
وغيره أن يكون معطوفا بعضها من جمع قبلها كقسم الخراج حتى المشاة وجزأ من كل نحو أكلت السمكة
حتى رأسها أو كل غرض أو غنم حتى حديقها أو الجمل يشترط أن يكون متبوعا عما تأتى في الجملة
حتى يتحقق فيه نقص اهـ فترى ويمكن إدراج الأجزاء وما كالأجزاء في عبارة الشارح بأن وارد الأجزاء
ما قبل الأجزاء الحقيقية والتزنية والأجزاء (قوله مترتبة في الزمن الخ) حاصله أن تعلق الحكم
بالأول أو لى من تعلقه بالثاني وبالعكس كذا قسم وتبعه يس وأقول ينبى حذف قوله وبالعكس لأن
أولوية تعلق الحكم قبلها دائما حتى كونه أتقى وأقوى وكونه أضعف كما توضح من قول الشارح أن
يعتبر تعلقه بالتبوع أو لا وبالتالي تأتى الخ حيث جعل تعلق الفعل بالتبوع معتبرا أو لا فى كلتا الحالتين
وما اعتبر تعلقه أو لا لا كونه أتقى وبه وكتب أيضا قوله مترتبة في الزمن يقتضى أن مسدولها ترتيب تلك
الأجزاء في الزمن بسبب التفاوت بالأضعف والقوى إلى أن ينبى إلى أقواها وأدناها وهو المعطوف مع أن
مسدولها الفاعل قوة أو أضعفها والحوار أن دلالة حتى على ذلك الترتيب بطريق اللزوم بالوضع وليس في
كلامه تصريح بأن ذلك بالوضع حتى يعترض عليه مع أن جعل المعترض معناه الإشارة إلى أن تلك الأجزاء
يجب إذا احتلها العقل وجدها كذلك أنما علوها بالازم لما عرفت فليس لما ذكره المعترض ففضل على
ما ذكره الشارح تأمل (قوله ولا يشترط فيها الترتيب الحارجى) لجواز أن يكون ملازمة الفعل لمابعداها
قبل ملازمة استعلا أجزاء الأثر نحو مات أبى كى حتى آدم وفى أنشائها نحو مات الناس حتى الأنبياء وفى
زمان واحد نحو جافى القوم حتى خالفنا جاولا معا يكون خالفنا ضعفاءهم وأقوامهم مطول (قوله قلت
فرق الخ) بئى أنهم ما قد يقصدان معاً لأن عيبا بهما اعتزك ذلك لعله مما ذكره لأنه إذا بين ما يكون لتفصيل

المستداليه وما يكون تفصيل المستد علم ما يكون تفصيلهما معا وهو مجموع ما لتفصيل المستداليه وما
 لتفصيل المستد سم وكتب ايضا قوله قلت فرق الخ ايجاب في الاطول بان تفصيل المستداليه في هذه الصور
 ليتوصل به الى تفصيل المستد وكثيرا ما يطوى في البيان ذكر الوسيله ويكتفى بذكر المتوصل اليه كما يقال
 تعرف المستداليه بالاشارة لتعقير مع ان المبين القريب ليتوصل به الى التعقير ثم تقرب جواب الشارح بان
 كون العطف لتفصيل المستداليه والمستد اعلم من الكونه مقصودا لانه واظفهر ولاخفاف كون
 تفصيل المستداليه مقصودا بالعطف ليتوصل به الى تفصيل المستد ولولا اعتباره اعم لم يتجملنا في
 العطف في قولنا جاني زيد وعمر بعده يوم تفصيل المستداليه ليتوصل به الى تفصيل المستد فان المقصود
 به فيه بالذات بيان الترتيب والتعقيب حتى كان محييا معا مع اول الجمل الخ لوقوع والترتيب والتعقيب اه
 وقد يجاب عنه ما مر اد الشارح بكون المقصود في هذا الاثنية تفصيل المستد انه هو المقصود الثالث فلا
 ينافي فصد تفصيل المستد اليه ليتوصل **(قوله على قدر زائد)** والقصد هنا الترتيب بين الجملتين مثلا لجملة أولا
 سم وكتب ايضا قد يقال يمكن مثل هذا التقيد في جانب المستداليه لان اصل المستداليه مطلق الجاني
 واما كونه متندا أولا فقد زائد وكتب ايضا ما نصه فيسهل دالة على أن يكون الذي منصبا على التقيد
 ولا يكون التقيد متعلقا بالثاني وهذا هو الاصل وقد اردني المقيضة والتقيد او القيد معا بواسطة القرينة
 اه عبد الحكيم **(قوله على مجرد الاثبات)** من قبيل الاثبات القيد ضرر بزيد عا فالغرض ان الخاص
 تقيد ضرب بزيد وقوعه على عمر **(قوله فلي تأمل)** امر بالتأمل في هذا البحث لكثرة قواشله والامر
 بالاحتفاظ عليه كما اشار اليه بقوله وهذا البحث الخ اه فوي وقال سم اشارة الى ان هذه القاعدة أي قوله
 لان الكلام اذا اشتمل على قيد الخ اغلبا كية فقوله فلي تأمل أي لا يظن انها كية اه و يظهر ان كلام
 الذي مرني على ان الامور بالتأمل في قوله في أول البحث قلت فرق بين ان يكون الثاني الخ **(قوله وهذا)**
 (البحث) أي أن الشيء قد يكون صلا ولا يكون مقصودا وكتب ايضا ما لفظه أي ما اذا اشتمل الكلام على
 قيد زائد على مجرد الاثبات أو الثاني فهو الغرض ان الخاص والمقصود من الكلام اه سم **(قوله)** اورد السامع
 الخ لا يرد ان الدثاني نفس العطف نحو انما لجاء زيد وما جاء الا زيدا علمت سابقا من عدم وجوب
 اختصاص التكنة أو يقال المراد بالسامع صرحا فلا يرد ما ذكره لأن الدثاني بطريق عطف الجمل نحو
 ما جاني زيد لكن جاني عمر ولم علمت ولقد قدان الاختصار **(قوله)** عن الخطافي الحكم الخ اه اورد الحكم
 المحكوم به كإيدل عليه قوله أي في المطول في الحكم عن التابع بعد ايجابه للتبوع والخطافي الحكم بمعنى
 حيث نسبته الى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطا والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق
 الايقاع نفسه خطأ أو صواب فمن قال ان الصواب أن يفسر الخطا والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق
 والاعتقاد المطابق لكونهما مضمينين لا بالخطافي الحكم لانه يشعر بان الخطا والصواب صفتان لا يتدرج
 التدرج اه عبد الحكيم وقوله صفتان أي الحكم مع انها مضمينان له كعلمت ويصح أن يراد بالحكم المحكوم
 عليه وخطو من حيث نسبة المحكوم به اليه **(قوله)** نحو جاني زيد لا عمر فهم من كلام الشارح في
 بحث القصر أنه غلط بيمين اعتقد محي ما أحدهما من غير تعيين لكنه حيث تدليس لرد السامع الى
 الصواب بل لفظه عن الخطا فلتكن هذه تكنة أخرى للعطف أو لم وهذا تعرف أن مثل هذا التركيب
 يقال القصر التعيين وهو وجه وان كان في عبد الحكيم خلافه وكتب ايضا قوله نحو جاني زيد لا عمر
 ومن أمثلة رد السامع الى الصواب ما جاني زيد بل عمر وعلى ما قال ابن ماقان بل بعد الثاني والتي لكن
 وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ما به في زيد بل عمر ومحملة اثبات الجي ما عمر مع تحقق نفسه عن
 زيد وعلى ذلك ما ساق في بحث القصر أن ما جاني زيد بل عمر والقصر أطول **(قوله)** لمن اعتقد أن عا
 جاء دون زيد فيكون قصر قلب وكتب ايضا ما نصه المراد بالاعتقاد ما تناول الضعيف بل الوهم ايضا
 على ما قاله السيد اه عبد الحكيم وقال سم قوله لمن اعتقد أي وطن ولا عبرت بالوهم هنا وقوله أن عا

على قدر زائد على مجرد
 الاثبات أو الثاني فهو الغرض
 ان الخاص والمقصود من
 الكلام في هذه الاثنية
 تفصيل المستداليه كانه
 امر كان معلوما وانما سبق
 الكلام لبيان أن محي
 أحدهما كان بعد الآخر
 فلي تأمل وهذا البحث
 اورد الشيخ في دلائل
 الانجاز وسمى بالاحتفاظ
 عليه **(أورد السامع)** عن
 الخطافي الحكم الخ الصواب
 نحو جاني زيد لا عمر لمن
 اعتقد أن عا جاني دون زيد

(قوله) ليتوصل به لتفصيل
 المستداليه في هذه الصور
 مقصود ايضا خلافا لما
 الشارح فان أرادنا غير
 بالذات وورد عليه ان الكلام
 فمعلوم اعم كانه لا أطول
 بعد فالجواب لتنافع هو أن
 الوسيله كثيرا ما يطوى
 ذكرها وهذا يعلم ما في جواب
 المحي بعد تقدير **(قوله)**
 و يظهر أن كلام التوبي
 الخ وجه ذلك أنه لا يجعل
 الامر بالتأمل خوف ظن
 خلاف الواقع بل لكثرة
 القوائد والامر من الشيخ
 بالاحتفاظ بخلاف سم
 فالتناسب حينئذ ما ذكر
(قوله) والحكم بمعنى الاتباع
 مستأنف البيان وليس من
 التفرع

أو أنهم جاعاً كـ جميعاً لكن
أيضاً الرد المصواب ألا
أنه لا يقال نفي الشركة حتى
أن نحو ما جاني زيد لكن
عرواً يقال لمن اعتقد
أن زيدا جاعاً دون عرو ولا لمن
اعتقد أنهم جاعاً كـ جميعاً
وفي كلام النعمان يشعر بأنه
انما يقال لمن اعتقد
استغناء الجي عنهم جميعاً
(أوصرف الحكم) عن
محكوم عليه (ال)
محكوم عليه (آخره)
جاني زيد بل عرواً وما جاني
عرو بل زيد) فإن بل
للاضراب عن التبع
وصرف الحكم إلى التابع
ومعنى الاضراب عن المتبوع
أن يجعل في حكم المسكوت
عنه لأن يتي عند الحكم
قطعا خلافاً بينهم ومعنى
صرف الحكم في الثبوت
ظاهر

(قوله ويمكن الجمع الخ) هو
غير ممكن إذ كلا القولين
صريح في مقام الرد عن
الخطأ (قوله أو يترد فيه)
فيه أنه إذا كان متردداً يكون
القصر لتعيين الآن يكون
المراد بالتردد الظن أو الوهم
لأن الشك وقوله وهو أي
الاتصال (قوله أطلت
الايجاب قبلها) وذلك لأن
معنى لا يرجع إلى الإيجاب
المتقدم لا إلى ما بعد بل والأ
لكن كلمة قبل لغو فلا
أثبتت في الجي ومن زيد
ولو لاها كان زيد في حكم
المسكوت عنه اه سيدوعيد

الحكيم

ساجك دون زيد أي فيكون قصر قلب وقوله أو أنهم جاعاً كـ جميعاً أي فيكون قصر أفراد وهذا بناء على أن
لا تستعمل في قصر الأفراد والقلب وفي دلائل الإجماع أنها تستعمل في القلب فقط ولم يذ كر قصر التعيين
لأن الخطاب فيه لا حكم عند من اعتقاد أن من حتى ردائي الصواب فاشك أيضاً خارج بالاعتقاد هذا
حاصل ما فهمنا من تقرير الاستاذ لكن رأيت عن القنري أن المراد بالاعتقاد يشمل الوهم وأنه سكت
عن قصر التعيين لأن الخطاب يشك فلا حكم حتى رد عن الخطأ اه وفيه تأمل فانه كيف ردوا الوهم
عن الخطأ ولا بد الشك اه بعض النسخ والتي يظهر أن كلاماً من الشك والواهم يقال هذا التركيب
لكن لا رد عن الحكم الخطاب بل دفع الشك والوهم ويمكن الجمع بذلك بين الرأيين (قوله أو أنهم جاعاً كـ
جميعاً) يعني أن لا يجي لمقصر القلب والأفراد لكن قصر القلب فقط وأما قصر التعيين فلا يجي بشئ من
سرف العطف عند الحكم (قوله إلا أنه لا يقال نفي الشركة) فلا يكون قصر الأفراد (قوله وفي كلام
النعمان ما شرخ) لانهم قالوا الاستدراك رفع ما يتوهم من الكلام السابق كافي نحو ما جاني زيد فيقولون
نفي جعي عرواً أيضاً لما بينهما من المشاركة والاصطحاب يقال لكن عرو فهو دليل على أن التوهم
الاشتراك في النفي والله تعالى أعلم سم والفرض من نقل ما يشعر به كلام النعمان المعارضة بينهما وبين ما قرره
أو لا الذي هو كلام المفتاح والإيضاح لأن حاصل ما قرره أو لأن لكن قصر القلب فقط وحاصل ما نقله
عن النعمان أن لكن قصر الأفراد أي نفي الشركة في الاشتراك يكون لكن عند البائين قصر القلب علم
أنه لا استدراك فيها عندهم لأن الخطاب في قصر القلب يستند العكس أو يترد فيه فليس بين العطف
والعطف عليه اتصال في اعتقاده وهو من شأن التوهم الذي يستدرك ولكن وبهذا نحل استشكل
لكن في قوله تعالى كل من محمد أباً أحسن من رجالكم والصكن رسول الله بأن نفي الآية لا يوجب نفي
الرسالة لعدم الاتصال بينهما عند الخطاب فكيف يستدرك ويان التحلة أن لكن مجرد قصر القلب
من غير استدراك والمشارك يستدرك في الآية ونفي الرسالة تغلب عليهم اعتقادهم كذا فيس (قوله
بأنه انما يقال لمن اعتقد استغناء الجي عنهم جميعاً) أي على تقدير استعماله في القصر انما يقال لمن اعتقد
الشركة في عدم الجي قبيل افتاء الكلام المشغل عليه فيكون لقصر الأفراد لا قصر القلب على ما قال
المصنف والسكاكي عبد الحليم وما قاله المصنف والسكاكي موافقين لأن ما لم يكن أن لكن قصر القلب
قال بعضهم هو الصحيح راجع عبد الحليم وكون لكن على ما يشعر به كلام النعمان نفي الشركة في عدم
الجي فيكون فيه قصر أفراد أي أفراد المتبوع ذلك لعدم لابقائه قول سم بعد قول الشارح بأنه انما يقال
لمن اعتقد الخ أو ما أنه يقال لمن اعتقد أنهم جاعاً كـ جميعاً على أن يكون قصر أفراد فقط بل به أحد كما هو ظاهر
فتأمل وانما يقال به أحد لأنه لم يظفر به في الاستعمال والله يلزم عليه استدراك الآيات التي يستدلون
لكونه معلوماً للخطاب وقض السد هذا بقولنا ما جاني زيد لا عرو في قصر الأفراد مدفوع بان الفرق بين
المتدينين فانه يصح لا كنفاء بقوله ما جاني زيد فيكون لكن عرو لغو ولا يصح لا كنفاء بلا عرو وحتى
يكون جاني زيد لغو وأما محصة أن يقال من أول الأمر ما جاني عرو فلا يضر لأنه طريق أخرى لتأدية المراد
لاقتضى استدراكه من الطريق الأولى والاكتفاء بمنزلة الآخر ولعل المتكلم لم يحضر الطريق
الأخرى ثلاثاً بل في الخطاب بصورة النفي أو لفظة من القنري (قوله ومعنى الاضراب الخ) فعلى هذا يخرج
العطف يسئل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكرنا من الحجاب وأما
المطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهمه الرضى لأن التابع والمتبوع معاً مقصودان بالنسبة وإن كانا أحدهما
بالآيات والأخبار التي تدرى (قوله أن يجعل في حكم المسكوت عنه) أي عند الجمهور سم وكتب أيضاً
ما نقلته ثم إننا أن لا قبل بل أطلت لا يجب قبلها وقررت النفي وأكده فاذا قلت جاني زيد لا بل عرو
أطلت جعي زيد فاذا قلت ما جاني زيد لا بل عرو قررت النفي كذا في الأطول (قوله خلافاً بينهم) هو أن
الحجاب سم (قوله ومعنى صرف الحكم في الثبوت ظاهر) لأن المتبوع فيه ما في حكم المسكوت عنه

وهو مقتضى التمسك

جملته بمعنى في الحكم من اتباع والتسرع في حكم المسكوت عنه أو مقتضى الحكم به حتى يكون معنى ما يعني زيد بن عمرو أن عرو لم يبيح وعدم يحج زبد ويجبته على الاحتفال أو يحج بمحقق كاهو مذهب المردوان جملته بمعنى ثبوت الحكم بالتابع حتى يكون معنى ما يعني زيد بن عمرو أن عرو لم يبيح أو الجهور ففيه اشكال أو الشك من التشكيك أو التشكيك للسامع أي بقاءه في الشك (فروجا في زيد أو عرو) وأولاهم نحو وأنا أو أيا لم لملى هدى أو في ضلال مين أو التفسير أو لا باحة نحو ليخل الدار زيد أو عرو والفرق بينهما أن في الاباحة يجوز الجمع بخلاف التفسير (أو ما فسد أي تعقيب المسند البعضير الفصل وإنما جعله من أحوال المسند له لاه يقترب به أو لا ولا في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له (فالتخصيص) أي المسند إليه

أو مقتضى التمسك على الخلاف الذي ذكره الشارح قبل (قوله أو مقتضى الحكم) أي الحكومة المنق (قوله كاهو مذهب المرد) متعلق بقوله أن جملته بمعنى في الحكم (قوله كاهو مذهب الجهور) وضبط المذهب أن قيل إذا كان في الامتثال حكم المتبوع أنه كذلك كون عنه كاهو عند الجهور أو استقام الحكم عنه مقطوعا عند إلحاح الجاهل كقوله الشارح عن موحد حكم التابع الخبز بالثبوت عند الكل وإذا كان في التمسك المتبوع حكم الابتناء في أنه كذلك كون عنه عند الجهور والخبز بالاستقاء على ما هو رأي ابن مالك وبالاتيات على ما هو عليه الشارح وحكم التابع الخبز بالثبوت كالاتيات على رأي الجهور والخبز بالاستقاء على رأي المسبوق والتردد على رأي السكاكي وعنده المزدني من صرح به السكاكي في قسم التمسك وعنده الملة والذين في القوائد الغاية اه قري على المطول (قوله ففيه اشكال) أي ففي مذهب الجهور اشكال لأن الصرف لم يوجد عن المتبوع إلى التابع مثلا اذ قلت ما يعني زيد بن عمرو فارتد أن عرو لم يبيح أو الجهور ففيه اشكال لأن مقتضى التمسك على المتبوع هو عدم التمسك على المتبوع (قوله أو لا باحة) أي أطول (قوله أو التشكيك للسامع) وان كان التشكيك غير شك (قوله أو لا باحة) الفرق بينه وبين التشكيك أن المقصود في التشكيك إيقاع الخطاب في الشك وإيقاع الشبهة في قلبه والمقصود في الإيهام انقضاء عنه وترك التعيين وان لم يزم أحدهما الآخر ولكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد سم (قوله نحو وأنا أيا لم لملى هدى أو في ضلال مين) المذكور في معنى الديب أن الشاهد في الأولى وجه التخصيص غير ظاهر فترى كتب إضافة أو أيا لم عطف على اسم الذي هو من أنا والاصل أنا (قوله أن في الاباحة يجوز الجمع) بقدر شراعية سم (قوله بخلاف التفسير) أي لا يجوز فيه الجمع وفيما أو في أمه الكفاية التفسير مع أنه يجوز الجمع إلا أن يجب بانه إذا فعل الجمع لا يقع الجمع كفارة واجتنب الواجب أحدها ولا يجوز الجمع على أن الجمع واجب سم (قوله أي تعقيب الخ) أي فالمراد بالفصل المعنى المصدرى وعلة عبد الحكم قوله أي تعقيب الخ - بان لحاصل المعنى وكلام المتن على حذف مضاف أي إيراد الفصل اه يشير إلى أن الفصل في كلامه معنى ضمير الفصل لا المعنى المصدرى وأن الشارح إنما قال أي تعقيب الخ ملاحظة لمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى وبهذا تدفع قول الأطول نحو هذا الاعتراض على الشارح بجعل الفصل مصدرا بمعنى تعقيب المسند إليه غير ثابت عنه متدحرج كون أمواته مصادرا ليجعل مثل هذا التكلف (قوله لا نه يقترب به أو لا) أي اقترابا أو لا ابتداء عليه كما في قولنا أن زيد المهور القائم يدل على أمن أحوال المسند وفهم مقامه ويدفع به ما ينشأ عنه كونه وثيقة وتعميد الغير لأنه قائم مقامه فترى (قوله عبارة عنه) إنما أتى على قول مرجوح أن ضمير الفصل ضمير حقيقة مرجح لكن الضمير ما يصح ضمير لا مرجح له وليس ضمير بل حرف سم أي والمطلق الضمير عليه مجاز مرسل علاقته لما ذكره (قوله وفي اللفظ مطابق له) أي في الألفراد التثنية والجمع نحو زيد هو القائم وإن كان هما القائم وإن يكون هم القائم ونقد يقال المطابق فاصلة لكل من المسند إليه والمسند وأجاب بعضهم بقوله وفي اللفظ مطابق له أي باطراد بخلاف المسند فانه قد لا يطابقه نحو زيد هو القائم فاعلموا أن بيان هذا أفضل من عرو (قوله فلتخصيصه) ينبغي أن يحصل كلامه على أن التخصيص من نكاته لا حصر نكاته في التخصيص فلا ينافي أنه قد يكون للتمييزين كون ما بعده خبرا أو نعتا ولأن كيدا الحصر إذا حصل الحصر غيره نحو أن الله هو الرزاق

(قوله بيان لحاصل المعنى) أي المعنى بعدم ملاحظة المضاف فهو تفسير باللازم

اه

(بالسند) يعني أقصر
 للسند على السند الاله لان
 معنى قولنا يدهو القام أن
 القيام مقصور على زيد
 لا يتجاوز الى عمرو ولهذا
 يقال في كيد لا عمرو
 فالباء في قوله لتقصيه
 بالسند عملها في قولهم
 خصمت فلانا بالذ كراى
 ذكرته دون غيره كأنك
 جعلته من بين الأشخاص
 مختصا لا كراى منفردا به
 والمعنى هو ناهج السند
 الاله من بين ما به انصفه
 بكونه سندا الاله مختصا بان
 ثبت له السند كما يقال في
 ابله نريد معناه فخصك
 بالعباد ولا تعد غيرك (وأما
 تقديمه) أى تقديم السند
 الاله (فلكون ذكرهم) ولا
 يكتفى في التقديم بذكر
 الاحتمال بل لادان بين أن
 الاهتمام من أى جهة وبأى
 سبب فلذا افصله بقوله (أما
 لأنه) أى تقديم السند الاله
 (الاصل) لأنه المحكوم عليه
 ولا بد من تحققه قبل الحكم
 قصدوا أن يكون في الذكر
 أيضا مقدا

(قوله وخالف السيد الخ)
 وعلى هذا ما هله السوفى
 حاشيت على رسالة الوضع
 من أن قوله في النظم المشهور
 ذكره الخبر الهام السيد
 صواب الاله

سم وكان اختصاره على التخصيص لانه أهم تكاموفى يس فوجهه بغير ذلك فراجع (قوله بالسند) الباء
 داخل على المقصور كما يدل قول الشاعر يعنى الخ (قوله يعنى أقصر السند على السند الماخ) دفع أن
 السابق الى الفهم بحسب اللغة من تخصيص السند الاله بالسند هو قصره على السند كما أوضحه في المطول
 وحاصل الفهم أن هذا اسم لفظة الآن الاصطلاح غالب على ما ذكرناه سم وكتب أيضا قوله أقصر السند الباء
 داخل على المقصور ودخلوا عليه قال الشاعر انه غالب الاستعمال في الاصطلاح وخالف السيد بقول
 القائل دخولها على المقصور عليه وباتفاق ما حوازا الأمرين لفظة النزاع في الغالب في الاصطلاح سم
 وقوله وخالف السيد الخ ناقش فيه يس بأن الذى في حواشى الكشف للسيد وحواشى المطول انه
 دخولها على المقصور أكثر في الاستعمال ساعلى أن تخصيص شىء بأخر قوة تعديرا لا تحريم عن تطايره
 فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كأنه حقيقة فيه أو طريق التخصيص وان كان التخصيص
 يقتضى بحسب مفهومه الاصلى دخولها على المقصور عليه فقال اختصاص الجود بى ما صار الجود
 مقصورا على زيد لا يتجاوز الى غيره وهذا غير جدي لان الاستعمال أكثر في الاستعمال دخولها على المقصور كما
 بين (قوله) كأنك جعلته التعدير كان فيه شىء الآن يقال انه التصديق (قوله من بين ما به الخ) أى عقلا
 أى ما يمكن (قوله بأن ثبت له السند) لفظ ثبت على صيغة المعاصم من الثبوت لا على صيغة المجهول من
 الاثبات لان المستفاد من ضم الفصل هو القصر في الثبوت لا الامتياز والفرق ظاهر وما وقع في كلام
 السيد مما يقتضى خلاف ذلك غير مرضى فترى بعض اختصار (قوله وأما تقديمه) المراد بتقديمه اراده
 ابتداء أول الطق قائدا مع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق التقديم على السند الاله وقد صرح صاحب
 الكشف بأنه انما يقال مقدم أو مؤخر لزال عن مكانه لا للفرق في مكانه اه والحاصل ان في لفظ التقديم
 مجورا وكتب أيضا قوله وأما تقديمه أى على غير من أجزاها الكلام فيشمل تقديم الفاعل على المفعول في ترك
 المصنف قول الفتحاح على السند تكميل المعنى بإيجاز اللفظ فتقديم على السند تقوى بل المقصود المصنف
 أطول بالاختصار (قوله أهم) أى من ذكر باقى أجزاها الكلام لان ذكر السند لأنه فاسر كما عرف ومضى
 كون ذكرهم أمرا من الغاية أى أكثر من الغاية ذكر غيره أطول (قوله ولا يكتفى في التقديم) أى في بيان نكتة
 التقديم كابد عليه ما بعد أى لا يكتفى صاحب علم المعانى أن يقتصر على أن التقديم للاهتمام بل ينبغي
 أن يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب البلاءة الجهات المتعدية عند البلاغ المقصود للاهتمام والافتقار أن يقال
 في التقديم الواقع من البليغ انه للاهتمام اذ لا يخفى أن ما دعا على الاهتمام امر معتبر في البلاغة أطول
 ملخصا (قوله وبأى سبب) العطف تفسيرى سم (قوله اما لانه) ظاهره اما لان السند الاله الاصل وهو
 موجه لان كل ما ذكر من غير متعلق على ذكر ولعرقته بيان سببه وجبته يحتاج قوله ولا مقتضى
 العدول عنه الى تكلف ما رجاع الضمير الى كونه الاصل أى ولا مقتضى العدول عن كونه الاصل أى عن
 مقتضاه وفي الفتحاح اما لان أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا فسر الشاعر الحق ضمير لانه
 بتقديم السند الاله لا يخفى أن كون تقديم السند الاله الاصل بلا مقتضى عدول وجب التقديم من غير أن
 يلاحظ أنه وجب الالهية وكون السند الاله أو تقديمه الاصل ليس لكونه محكوما عليه بل لكونه
 مسندا الالهى حتى تحقق التقديم في الانشائية أيضا اه أطول مع بعض حذف (قوله لانه أى تقديم السند
 الاله) يعنى المقط وقوله لانه المحكوم عليه أى السند الاله يعنى المعنى في كلامه استخدام (قوله ولا بد من
 تحققه الخ) أو رد عليه السيد انه ان أريد بالحكم وقوع النسبة لا وقوعها فهو مسبق بتحقق السند
 الاله والسند مع الفهم ضرورة أن النسبة لا تعقل الا بعد تعقلها ما لكن لا بد من ذلك ما هو المطلوب
 أعنى تقديم السند الاله على السند ان أريد بالحكم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في
 الفهم قبل الحكم به ثم لو كان المحكوم عليه هو الذات والحكم به هو الوصف كان الاولى أن لا يحتل قبل
 الحكم به وأما أنه يجب ذلك فلا هذا ان أريد بتحقيقه قبل الحكم بتحقيقه في التعقل وان أريد بتحقيقه

في الخارج فلا نزاع فيه اذا كان من الموجودات الخارجية الا ان ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج فلا نسب في التعليل أن يعتبر التحقق في الفهم اه وقد أجاب عن ذلك الحنفية وغيره كالغزالي وعبارة مع بعض اختصار الاقرب أن المراد بقوله لا بد الاولى ما يلي هي في حكم الواجب في نظر البلغاء يقر بأن الفرض اثبات الاضافة التي هي بمعنى الرحمن ووجهه الاولى يشعر به العبارة لان المسند اليها كان محكوما عليه كان المسند مطلوبيا لاجله فالاولى أن يلاحظ قبله الحكم بمعنى المحكوم به فاندفع ما أورده الفاضل الحشبي اه وحاصل ما دفع به أن المراد بقوله لا بد الاولى هو بالتحقق التحقق في الفهم وبالحكم المحكوم به وكتب اسم قوله ولا بد من تحققه الخ أي ولا بد من وجوده قبل وجود الحكم أي المحكوم به ان خارجيا فارجا وان ذهنا فذهنا لان المحكوم عليه موصوف والمحكم صفة والموصوف يجب تحققه قبل تحقق صفة انشئت الصفة فرع ثبوت الموصوف ان كان ثبوته له خارجيا فهو فرع ثبوت الموصوف الخارجي اؤذنه ان فرع ثبوته الفعلي نعم على قوله من ثبوت الشيء لشي فرع ثبوت الشيء الثاني اشكال لانه لا يأتي في ثبوت الوجود لشي فانه لو كان ثبوت الوجود فرع وجوده لكان مقتضى وجود آخر وثبوت ذلك الوجود لا يتردد في فرع وجوده مبقضى وجودا آخر وهكذا الى غير ما يقتضيه ثبوت وجوده في وجوده وجودا غير متناهية فلذلك منع بعضهم قولهم المذكور قال بل ثبوت الشيء لشي يستلزم ثبوت الممتن به ولو بذلك الثبوت فاثبات الوجود فرع ثبوت الممتن به وجوده في الوجود ثم قد رد على قوله ولا بد من تحققه الخ فجو قولنا المنطلق زيدا كما كان المحمول فيه الذات والموضوع الوصف والحوال اما ان يؤول في مثل ذلك الوصف بالذات والصفات الوصف بناء على أن الجزئي الحقيقي لا يجمع جمولا فالتقدير في المثال الذات الموصوف لا ينطلق هو السمي يزيد فرجع الى سابق وامان المراد له لا بد من تحققه أي غالبا وهذا كاف في المقصود اه مع بعض اختصار وكتب على قوله أي لا بد من وجوده الخ المقتضى جعل اسم الوجود على ظاهره والتحقق على ما بين الفهم والخارجي بخلافه في الامر لم يتحققه قبل (قوله ولا مقتضى للعدول) فبما اذا كان مقتضى للعدول فبما انه تكتة أخرى معارضة لتكتة الاضافة فلم قدمت عليها بغيرها اللهم الا أن يقال الاضافة تكتة ضعيفة فرع غيرها عليها بغيرها أو يقال ليس المراد مقتضى للعدول من التكتات بل المراد مقتضى للعدول بحسب التحو ككون المحمول عاملا سم وكتب على قوله بل المراد الخ ماضيه وهاهنا شرح (قوله كافي للفاعل) وكلم الاستفهام (قوله) واما التمكن الخبر) اؤ اذا خبر في وقت ما ولو في غير الحال ليشل البيان تقديم المفعول الا أن لم يلبس على الثاني بخلافه قلت قلت حاربت البرية فبما حيوا فاستخدمنا من جادلكن تناوله فلذلك وغيره من الاخبار كغير المبتدأ وخبر كان وخبر ان وخبر ما وتبدا على سبيل موم لجاز لان تسمية المفعول الثاني خبرا مجازا وتسمية البروق حقيقة ولو قال واما التمكن المستند لكان واضح الا انه أراد التنبيه على أن المستند باب تقديم المسند اليها سوى مسند الفاعل وقوله لان في المبتدأ الخ يحتاج الى تميم المبتدأ فالاولى لان في تقديم المسند اليه اقدم في الطول (قوله لان في المبتدأ تنويعا اليه) لمه من الوصف الموصوف جيل في الصلة كذلك وكتب ايضا ما قلناه في أن كون المبتدأ مشوفا الى الخبر يدعو الى التقديم لاني كونه اهم اطول (قوله) والذى حاربت البرية (قوله) أي في أنه بعدا ولا بعدا (قوله مستحدث الخ) المراد بصدقات الحيوان من الجداد البعث والعدا للاجسام الحيوانية قوم القضاة وقيل عليه قوله بل امر الاله الخ مع ما تقدم وتاخره عن وقوع بعضهم ان المراد صدقات من النطفة بناء على أنها جداد ومن التراب باعتبار الاصل (قوله) يعني تحريف الخ حيرة البرية ما يعني الاضطراب والاختلاف لان الحيرة في الشيء يلزمها الاختلاف في بعض الصور فكذلك من اطلاق المزموع على اللازم واما معنى أن معذبه الهادي يحتاج الى دفع التسمية وكذا مذهب الفصائل ودفع الشبهة لا يخفى انما من حيرة فكأنه قال والذى وقع فيه تحيرا أولا ولم يقع استقرار في امر الابدع دفع الشبهة فعلى هذا الايراد ان يقال قد استقر العالم على منهي عن حلا حيرة تأمل عوق واجيب ايضا

(ولا مقتضى للعدول عنه)

أي عن ذلك الاصل اذ لو

كان أمر يقتضى العدول

عنه فلا يقدم كافي للفاعل

فان من تيمم العمل التميم

على الممول (واما التمكن

الخبر في ذهن السامع لان

في المبتدأ تنويعا اليه) أي

الى الخبر (كقوله

والذى حاربت البرية فيه

حيوان مستحدث من جاد)

يعني تحريف ثلاثين

قوله فلذلك منع بعضهم

الخ فبما أنه يقتضيه بل سلمه

واجاب عنه وقد يقال معناه

منع ما يتبادر منه (قوله ولو

ذلك الثبوت أي سواء كان

ذلك الثبوت في خصوص

مسئلة الوجود وحسب تنقليل

فيما تقدم الموصوف خارجيا

على صفة الوجودا وبغيره

كافي زيدا قائم اه

بأن الخبر في كنفه لا في أصله (قوله في المعاد) المعاد على اسم المفعول يعني العود والتشور وشرقا الخلاق في الخراب إلى الخسر فتري وقوله يعني العود أي فيكون مصدرا على صفة تسم المفعول ويصح أن يكون المعاد مفتوح الميم مصدر ميميا (قوله والتشور الذي ليس بنفساني) أي ليس متعلقا بالنفس أي الأرواح وحده بل يجمع الأجسام (قوله بأن أمر الاله) أي بالالفة وكتب أيضا قوله بأن أمر الاله أن قلت كيف بأن أمر الاله مع أنهم أخذوا فداغ على ضلال وهادى وأجيب بأن المراد بأن أمره بالنسبة إلى من دعا إلى الهدى (قوله وهادى) عطف على داغ (قوله يعني بعضهم يقول بالمعاد) هو الهادى وبعضهم لا يقول به هو الهادى إلى الضلال وكتب أيضا قوله يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يعد أن يكون تقديم القول بالمعاد تفسير اليتيم مع أن الظاهر هو الف والتشور المرتب إيعا على أن مراد الشاعر بالهادى إلى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما شتر في التوازي غرض أن باب السلام لم يذكر للشعر ويؤتى إليه منه المشهور عندهم فلهذا وسليم وهو قوله

يدين من مشين عصبوديت * ما بالها قطعت في ربيع دينار

وقد ترمي رد عليه بقوله

عز الامانة غلاها وأرضها * ذل لثمانية فافهم حكمة الباري

فتري (قوله للتناؤل) أي لكونه صالحا للتناؤل أو للتطير كافي لإيضاح فلفظ المستدالي لكونه صالحا للتناؤل والتطير يفيد المسرة أو المسادة وتقدمه لتجهيل ما عدا الحكيم وقوله أي لكونه صالحا لاخ بظاهر أنه انما يحتاج إليه على جعل قوله للتناؤل لاخ علة للمسرة والمسادة فان جعل علة لتجهيل فلا يلز بالمتى حيثئذ الحصول للتناؤل أو التطير بالفعل وقوله يفيد المسرة أو المسادة أي قدم وأخر (قوله علة لتجهيل المسرة) ويصح أن يكون علة تنفس المسرة كافي للفتري وكذا ما بعد وصنع الشاعر أحسن لإفادة أن التناؤل والتطير انما يكونان بمقتضى الكلام وبه صرح في الاطول وكتب أيضا قوله علة لتجهيل المسرة ليس المراد باله هنا العلة الباعثة ولا الفرض المترتب بل السبب والمشأ وذلك لأن اللفظ الذي افتتح به الكلام اذا كان ذا لعل ما قبله النفس أو تنفر عنه فتأمل منه السامع أو فطير أي ساد إلى فهمه حصول الخبر والشر فبتأمن ذلك أي من التناؤل أو التطير ليس اللفظ المفتوح بتجهيل المسرة أو المسادة ولا فائدة تلك العلية لم يقتصر المصنف على تجهيل المسرة أو المسادة وعلى التناؤل أو التطير مع أنه يكنى في التقديم مجرد تجهيل المسرة والمسادة مجرد التناؤل والتطير وان استأننا الأولين (قوله سعد في دارك) لا يعني أن سعدا هنا عالم والام يجرز ابتداءه لانه نكرة بلا مفعول غرس (قوله والسفاح) أي الدما سحر من السفح وهو ما علم أو صفة وهو لقب أول خليفة من بني العباس رضي الله تعالى عنه (قوله واما الالهام) أي إلهام التكلم السامع أي أي المستدالي لا يزول عن الخطر وذلك لأن ما لا يزول عن الخطر لا يجري على اللسان أولا وانما يجري زان راده خاطر التكلم وهو ظاهر وخطر الخطأ بل لأن التكلم اذا زعم أن المستدالي لا يزول عن خاطر الخطأ لكونه مطلوبا فبقدمه لائق والمراد بالخطر القلب تصيرا عن الظل باسم الحال وهو الهاجس اه نوى وائق بلفظ إلهام لأن المراد عدم الزوال أصلا ولشأن هذا أمر وهمي لا يزول عن الخطأ في بعض الأحيان (قوله وأه يستلذه) أي لا حسيه فلذا اذا الالهام (قوله اظهر تعظيها لاخ)

نحو رجل قاضل أو جاهل في النار وانظر فان هذا الغرض حاصل مع التأخير اللهم الآن يراد تجهيله سم وقال الفتري قوله اظهر تعظيها بناء على أن التقديم في الذكر السابق يشعر بالتقدم والشراف في الرتبة اه وقال عبدا حكيم في حواشيه التعظيم مستفاد من جوهرا لفظا السند إليه نحو أو القتل أو من الاضافة نحو ابن السلطان أو بوصف نحو رجل قاضل واظهار يحصل بتقديمه لأنه يدل على أن الكلام مسبق له نفسه وكذا الحال في التعظيم فلذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل مثل تعظيها وتحقره ثم اعترض على توجيهه الفتري السابق الذي تبع فيه السيد انه انما يتم في التعظيم دون التحقير (قوله وقد يقدم) هذا مقابل

في المعاد الجسماني والتشور الذي ليس بنفساني بطليل ما قبله

بأن أمر الاله واختلف الناس في قضاغ إلى ضلال وهادى

يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به (واما

لتجهيل المسرة أو المسادة للتناؤل) علة لتجهيل المسرة

(أو التطير) علة لتجهيل المسادة (نحو سعد في دارك) لتجهيل

المسرة (والسفاح في دار صديقك) لتجهيل المسادة

(واما الالهام اه) أي المسند إليه (لا يزول عن الخطر)

لكونه مطلوبا (وأه يستلذه به) لكونه محبوبا (واما نحو

ذلك) مثل اظهر تعظيها أو تحقره وما أشبه ذلك قال

(عبدا الفاهر وقد يقدم أي المستدالي) (يفيد) التقديم

(تخصيصه

(قوله يعني العود) المناسب يعني الاعادة لانه حيثئذ من أعاد لا من عاد (قوله يد

يخص مشين لاخ هذا هو القول القديم شافعي وأما

القول الجديد فقديم السيد خسون من الايل اه

للاهتمام لآله من جهة تكانه يس (قوله بالتبعية الفعل) أي بتبني التبعية الفعل على حذف المضاعف لان
المقصود على المسند اليه المتقدم في المثال الذي ذكرته في القول كلفي ما نأملت لكن هنا الكلام من
المصنف على عبد القاهر كإشراجه في أثناء البحث اه قري وقوله أي بتبني التبعية الفعل أي
والخصص بالتبعية الفعل نفسه هو غير المسند اليه من هنا تعرف صفة توجه أثر في تخصيص كلام المصنف بتقدير
المضاف وهو أن مقدم مضاف في قوله تخصيصه أي تخصيص غيره وان كان تقدير المضاف في الثاني أولى
لأنه في الحاجة تدبر وقوله كلفي ما نأملت أي في محلي فائدة التخصيص والافصاف في الفرق بينهما وقوله
كإشراجه الشارح أي في محطه وكتب أيضا قوله بالتبعية الفعل المراد بالتبعية الفعل للتبعية أي أنه فعل
وقاعله ضمير المتدغم المتضمن معنى الفعل لتصر به بان الصفة المشبهة في قوله تعالى وما أنت علينا بحز
ليست خبرا لظلي فري وفي الاطول ان المشتقات كلها متشابهة في سبب فائدة التخصيص (قوله أي قصر
التبعية الفعل عليه) قالوا نأخذ على المقصود (قوله ان ولي الخ) أشار في الاطول الى أن قوله ان ولي حرف
التي شرط محذوف الجزاء أي فهو يفيد التخصيص قطعا أي من غير احتمال التقوى ومجموع
الشرطين بان الجملة السابقة عليه ما أعني وقد عُدَّ لم يفتد خصصه بالتبعية الفعل وليس يراد وما دل
عليه قوله وقد تقدم ألا يعني قولنا ان ولي المسند اليه حرف التي فقد عُدَّ لم يفتد خصصه بالتبعية الفعل
لان المقصود ان ولي المسند اليه المتقدم حرف التي فهو التخصيص ولان فائدة التخصيص غير مختص بصورة
الولي من عبد الحكيم (قوله أي وقع بعدها) أي باعتبار أنه كلفهم (قوله بلا فصل) ليس قيداً هنا وإنما في
بلا فصل معنى حقيقة الأولى اصطلاحاً وان لم يعبر في حقيقة لفظة لولي لفظة مع الفاعل فلا يضر
الفصل بعض الممولات مثل نحو ما زيداً ضربت وما في النار أنا جلست وكقولك ما ان أنأملت زيد
فهذا كله مما يفيد التخصيص ولهذا يجعل الشارح وجه الله تعالى صور الفصل المذكور من جهة
الصورة والاختصاص في قوله الاتي والاختصاص عليه كذا قرر بعضهم وبعض في سم ثبات في الاطول
عند قول المصنف والاختصاص في الخ ما يخالف بعض هذا واستمر (قوله مع أنه مقول لغري) فيه أن الخطاب
قد نسب الفعل الى التكم من غير عرض لغري وقول التكم ذلك في مازعه الخطاب ع س سم وقد
يقال ما في المتن هو الاصل وقد صحاف طريقة تأمل وكتب أيضاً لفظة هذا محقق للاختصاص سم (قوله
على الوجه الثاني من عنه) كان الظاهر أن يرد قوله عليه بعد عنه فكان يقول الذي يني عنه عليه لان عائد
الموصول أو موصوف الموصول اذا كان مجرداً ولا يحدف الا شروط منها أن يكون الموصول أو موصوفه
مجرداً وبما جاز العائد وان يفتد متعلقاً ما لم يفتد هنا لان متعلق أحدهما بثبوت ومتعلق الآخر بتبني (قوله
من العموم والخصوص) أي ان كان الشيء عاماً كان الثبوت عاماً وان كان خاصاً كان خاصاً سم (قوله لان
التخصيص الخ) هذا اذا قصد قصر اضافي أو ما لوصف قصر حقيقي فينبغي أن يكون جميع من عدل فائدة
ولا يجب أن يكون هناك اعتقاد مشوب بصواب وخطأ أطول (قوله انما هو بالنسبة الخ) القصر المستفاد
من قوله انما الخ اضافي كإيداع عليه قوله في الاطول لآلة النسبة الى جميع من في العالم فلا بد فيه جواز أن
يكون التخصيص بالنسبة الى من ترذف القائل كلفي قصر التعمين ولم يتعرض له هنا وفيه ما في في مواضع
لغته بالنسبة الى مقابله قري وقد يقال عبارة ليشعل المترد في قصر التعمين لان المتردد غير الزا فرد
والاشتراك فهو يتردهما فالخصر في قوله لان التخصيص انما هو الخ حقيقي لاضافي فأنه سم (قوله
الى من يوجب الخطاب اشتراكاً معه) فيكون القصر في كلامه قصر افراداً وانفراداً به دونه فيكون قصر
قلبه وكتب أيضاً قوله من وهم الظاهر أن المراد بالتبعية الوقوع في الوجه بمعنى المحن ليشعل التلن والاعتقاد
وكتب أيضاً لفظة أي لآلة النسبة الى جميع من في العالم سم (قوله وفي الحكم عن المذكور) عطف تفسير
(قوله مع ثبوت لغري) أي على الوجه الذي يني عليه من التكم لآلة من اعتبار هذا في العلة ترذف استباح
عدم صحة المثالين الأخيرين على ذلك تدبر (قوله لم يصح) أي اذا قصد التخصيص لاطلاقاً في اذا قامت

بالتبعية الفعل أي قصر الخطاب
الفعل على غيره (ان ولي)
المسند اليه (حرف التي)
أي وقع بعدها بلا فصل (نحو)
ما نأملت هذا أي لم أقدم مع
أعمق قول لغري) فالتقديم
يفيد في الفعل عن
التكم وثبوت لغري على
الوجه الذي يني عنه من
العموم والخصوص ولا يزم
ثبوت جميع من سأل لان
التخصيص انما هو بالنسبة
الى من يوجب الخطاب
اشتراكاً معه أو انفراداً
به دونه (ولهذا) أي ولان
التقديم يفيد التخصيص
وفي الحكم عن المذكور
مع ثبوت لغري (لم يصح ما
قلت) هذا (ولغري) لان
مفهوم ما نأملت ثبوت
فائدة هذا القول لغري التكم
ومطوق لا غري فيها عنه

السي

وهما متافضان (ولما أنارت أحقا) لأنه يقتضى أن يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس لأنه قد رأى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فثبت (٩٠) أنه على وجه العموم في المفعول لا يقتضى تخصيص المتكلم بهذا النفي (ولما أنارت بالزيادة)

لأنه يقتضى أن يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس لأنه قد رأى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فثبت (٩٠) أنه على وجه العموم في المفعول لا يقتضى تخصيص المتكلم بهذا النفي (ولما أنارت بالزيادة) غير ذلك قد ضرب كل أحد سوي زيد لان المشتق منه مقدر طام وكل ما يقتضيه عن المذكور على وجه المحصر بحيث يوجبونه لغيره تحققا لمعنى المحصر انعاما فاعمال وان خاصا فاحسان وفي هذا المقام مباحة نفيسة وشعنا به الشرح (والا) أى وان لم يل المسند اليه صرف النفي بأن لا يكون في الكلام حرف نفي أو يكون حرف النفي متاخرا عن المسند اليه (فقد يأتى) التقديم (للتخصيص) وداعلى من زعم انفراد غيره (أى غير المسند اليه بالمازكور) (به) أى بالنسبة الفعلية (و) زعم (مشاركته) أى مشاركة الغير (فيه) أى فى اختيار الفعلية (نحو) أنا سميت فى مباحثك لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر قلب أو زعم مشاركته لثفى السعي فيكون قصرا أفراد (و) يؤكده على (الأول) أى على تقدير كونه متاخرا على من زعم انفراد الغير (نحو لا غيري) مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي لأنه الدال صريحا على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير (و) يؤكده على (الثاني) أى على تقدير كونه وداعلى من زعم المشاركة (نحو وحدي) مثل منفردا أو متوحدا وغير مشارك لأنه الدال صريحا على إزالة شبهة انتماء النفي للغير في الفعل وإثبات كيداعلى ما يكون دفع شبهة خالفت قلب السامع (وقد يأتى لتقوى الحكم) وتقريه في ذهن السامع دون التخصيص (نحو ودي على الجزل)

لا أو متوحدا وغير مشارك لأنه الدال صريحا على إزالة شبهة انتماء النفي للغير في الفعل وإثبات كيداعلى ما يكون دفع شبهة خالفت قلب السامع (وقد يأتى لتقوى الحكم) وتقريه في ذهن السامع دون التخصيص (نحو ودي على الجزل)

فصدالى تحقيقى أنه
يفعل اعطاء الجزيل وسيد
عليك تحقيق معنى
التقوى (وكذا اذا كان
الفعل منتبهاً) فصدالى
التقديم للتخصيص وقد أتى
التقوى بالأول نحوأت
ما مضى فاجبى قصدالى
تخصيصه بصدم السبى
والثانى (نحوأت لا تكذب)
وهو تقوية الحكم المنفى
وقرر رد (فانه أشد لئنى
الكذبين لا تكذب) لما
فيه من تكرير الاسناد
المقودف لا تكذب واقتصر
المصنف على مثال التقوى
للمرغ عليه التفرقة بينه
وبين تأكيد المسندالـ كما
أشار اليه بقوله (وكذا من
لا تكذب أنت) يعنى أنه
أشد لئنى الكذب من
لا تكذب أنت مع
أن فيه تأكيذا (لأنه)
أى لان لفظ أنت أو لان
لا تكذب أنت) لتأكيد
لحكموم عليه) بأنه هو ضمير
المخاطب قد نقى وليس
الاستناد اليه على سبيل
السهولة والتجوز أو التيسار
(لا لتأكيد الحكم) لعدم
تكرار الاسناد (هذا) الذى
ذكر من أن التقديم للتخصيص
نادر والتقوى أسرى ان يجى
الفعل على مرتف (وان جى
الفعل على منكر أفاد)
التقديم لتخصيص الجنبس
أو الواحدة) أى والفعل

لا بد من دعائه كذا التقوى وهو إزالة الشك والألّاك حقيقة أو ادعاء الأثم لما تقر به هذا في أحوال الاستناد دون نقولنا التقصيص لم يتعرض له كاتر عرض لقولنا التقصيص أطول لمنصا (قوله) قصد إلى تحقيق الخ) أي أن لا غير لا فعل ذلك سم (قوله) ويرد عليك) أي في بحث السند عند قوله وأما كونه جله فالتقوى (قوله) وكذا إذا كان الخ) عطف على محذوف أي هذا إذا كان الفعل مبتدأ والمشار إليه بكذا الشأن المذكور في ما سبقت وهو يعطى الجزيل لآثاره عند عدم الولى التقصيص والتقوى حتى يرد أن المذكور في سابق لم يكن مختصا بما إذا كان مبتدأ لا يحسن إيراد هذا الكلام عبد الحكيم ظاهري وهكذا تمثيل الذي الفعل فيتمت التمثيل إذا كان الفعل الذي عطفه منقضا وقال الفري في دفع الاعتراض قوله وكذا إذا كان الفعل منقضا معطوف على مـ قـ والذى قد يأتي لكذا وكذا إذا كان مشتقا وكذا إذا كان منقضا (قوله) منقضا) أي يحرف في مؤخر من السند إليه كاهو فرض المسئلة (قوله) فقد ما الخ) تصب على التشبيه المذكور في قول المصنف وكذا إذا كان الفعل منقبا لكن قول المصنف كذا كور مستفاد من قوله السابق والآن لنقول له فكان بكهذه هذا كرا الامثلة فقط لما إذا كان الفعل منقضا وله اعتاد كذا ذلك لزيادة الإيضاح سم وتقدم دفع ذلك عن عبد الحكيم (قوله) التي تخصه بعدم السبي) لكن ينبغي أن يفرق بين تخصيص ما لم يسمت المتعرض له هنا وتخصيص ما لم يسم المتعرض له سابقا أن تخصيص ما لم يسمت عند قدمه من أخبار إرادة الرعي من اعتد عدم سبي في حاجته وأصاب لكنه أخطأ في الذي لم يسع فرعا مغررك أو أنت عشارك والغرض تخصيص ما لم يسمت أخبار إرادته الرعي من اعتد وجود السبي وأصاب لكنه أخطأ في الذي سبي فرعا ما أنت اقتران أو مشاركة ولا دفعه من ثبوت الفعل على الوجه المتخذ كرفي التي أن عامادهم وإن خاصا خاص كذا في الحفيد (قوله) لتقوى الحكيم) الأولى لتقوى بقى الحكيم وكتب أيضا قوله الحكيم التي الأولى حذفه لأن الحكم التي هو الكنب وليس المراد تقوى الكذب المبني وإنما المراد تقوى معنى الكنب أو ثبوت في الكذب بل ذلك قول المصنف فاه أشد لنفي الكذب بل نقل أشد الكذب التي قاتل حرف (قوله) أشد) ليس على باب فوري (قوله) لم يخالخ) قال عرق وقد فهم من بيان علم التقوى أن التقصيص لا يجوز التقوى لاه مشغل على الاستدراك من نكث فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وحاصلا لا يتبع (قوله) واقتصر المصنف على مثال التقوى) أي من التمثيل الأولى التقوى لأهمه وورد مثال التقصيص فأنثال المذكور سطر لهما بعد حكم (قوله) ليرفع عليه الخ) قد يقال التفرع المذكور من ثبات مع ذكر مثال التقصيص أيضا بأن مذ كرمثال التقصيص ثمثال التقوى ثم يفرع عليه ذلك الآن قال له مقصدا لاقتصار على أحد التالين اختصارا للحداد لا لمر بين أحدهما اقتصر على مثال التقوى ليرفع عليه فالعنى اقتصر المصنف على مثال التقوى أي لم يقتصر على مثال التقصيص وليس المعنى ولم يذ كراجعا سم وكتب أيضا الأوجه أم مراد الشارح أن كلامه ما عاين من أول الكلام لأنه شامل للتي فترك مثال التقصيص وذكر كرمثال التقوى لما ذكر (قوله) التفرقة بينهما وبين تأكيد السند إليه) فاه محل الاستنباط باعتبار أن كلا فيه عدم الكذب فيه فغير الخطاب مرتين سم (قوله) مع أن فيه) أي في لا تكذب أنت وقوله نا كيدائي السند إليه (قوله) لعدم تكرار الاستناد) أي الموجب تا كيد الحكم (قوله) هذا الخ) إشارة إلى تعين ما عطف عليه قوله وإن الخ فترى (قوله) الذي ذكر) أي في قوله قد تقدم الخ (قوله) من التقديم التقصيص) أي نصا وأحاطا بالوقوف رديع اسم الإشارة إلى ما قبل قوله والأياضا كما تبدل عليه عبارة في الإيضاح أفاده عبد الحكيم (قوله) وإن الخ) الفعل على منكرك أي أو ما في حكمه من الضمير الراجع إلى التكرار فإذا كانت ضربت رجلا وهو جاني كان قولك وهو جاني لتخصيص جنس الرجل أو الرجل الواحد أطول (قوله) تخصص الجنس) أي ما بين القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عنده ووضعه وقع التكرار فيتمتد أفاته في معنى التخصص بالصفة عبد الحكيم وكتب أيضا قوله تخصص الجنس أن الله ما يشمل النوع والصف وقوله أو الواحد أو لئلا ينال وقد خصه ما نحوه رجل جاني أي لاهر أو لولا رجلا سم (قوله) أو الواحد الأولى أن قول أو العدد

المعين ليشمل المتنى والجمع وأجيب بأن المراد بالواحد العدد المعين من باب إطلاق الخصاص وإرادة العام
 أو يقال اقتصر على الواحد لانه أقل ما زعمه خفيه الحقيقة فقههم غير بطريق المقايضة وفي الاطول ما لم يخصصه
 لم يقل رجل أو الواحد أو العدد لان التثنية والجمع نص في العدد فلا يحتمل تخصيص الجنس اه أي
 والكلام في المحقل وقد يقال الكلام فيما يخص الجنس وما يخص العدد فصلاً واحتمالاً فلا تقتضيه
 هذه العلة تدليل ما قاله هو أعني صاحب الاطول من أن المصدر التكرار غير المراد لتخصيص الجنس دون
 الواحد ولو كان الكلام في المحقل فقط لكان إطلاق المصنف التكرار مستقيم فحول ما هو نص في
 العدد وما هو نص في الجنس وعلى إطلاقه اعتراض صاحب الاطول بناء على دعوى أن الكلام في المحقل
 قائل (قوله رجل جاني) المحذور وقوع التكرار متبداً كونها فعلاً في المتنى لان المعنى ما جاني الرجل
 كجاني في كتب التصوف وكما أيضاً قوله رجل جاني بقى عليه ما رجل جاني ورجل ما جاني على نحو
 ما تقدم في المعرفة تدبر سم (قوله الجنسية والعدد) أي فقد قصد تخصيص الجنس فيبقى الجنس
 الآخر وقد قصد العدد فيبقى مقابله سم (قوله أعني الواحدان) أي العدد وكذا في بعد كون
 الواحد يسمى عدداً لا يتأق في الاعلى اصطلاح أهل هذه الصناعات دون الحساب فانهم لا يطلقون على الواحد
 عدداً (قوله أو الزائد عليه) أي على الاثنين وأفراد الضمير باعتبار أنه ساعد معين وعبارته الشارح
 تقتضي أن الزائد عليه ساعد معين مع أنه لا نهاية له الآن يقال أنه معين باعتبار أنه لا يتناول الواحد والاثنين
 فتعينه اضافي وجعل سم الضمير راجعاً إلى العدد المعين كما مضى عليه بالقر وهو غير ظاهر وان اندفع به
 الاشكال المذكور فمائل (قوله وأصل التكرار الخ) فترجع على قوله حاصل المعين الجنسية والعدد المعين
 ولم يتعرض في التفرع للتكرار المتنى والجمع احتمالاً على المقايضة وكتب أيضاً قوله فأصل التكرار الخ
 قد يتبادر منه أنه ساعى على أن التكرار موضوعاً للمقدّم والتكرار يحصل أنه بناء على أنه لا نهو ولكنه أراد هنا
 أن أصل المفردة أن تستعمل في القدر المنتشر وان كانت موضوعاً للتهو سم وكتب أيضاً قوله فأصل
 التكرار أي العبر عنها باسم الجنس لانهم امتزجوا عند البايين (قوله أن تكون لواحد من الجنس)
 أي ويلاحظ كونه من الجنس فتدل على أمرين الواحد والجنس (قوله فقد قصد به الجنس فقط) أي ولا
 يقصد به الواحد لعله كما إذا اعتقد الخطاب رجل جاني أنه قد أنشأت ولم يدبر جنسه أو رجل أمر أي وقوله
 وقد قصد به الواحد فقط ولا يقصد بالجنس لعله كما إذا عرف أنه قد أنشأت من هومن جنس الرجال ولم يدبر
 أرجل هو أمر رجلان سم (قوله والذي يشعر الخ) ويرد على المصنف في القل المذكور عن عبد القاهر
 (قوله قد يكون للتخصيص الخ) أي تصاً واحتمالاً باعتبار تقدم المتنى وعدم تقدمه فيكون البناء قد قد
 صادق مع تعيين بعض الأقسام للتخصيص أعني صورة تقدم المتنى (قوله أي على أن التقديم بقيد
 التخصيص) اقتصر عليه لانه الذي فيه النزاع سم أي لان التقوى موجود في جميع صور التقديم وان كان
 غير ملحوظ في بعضها (قوله في شرائط الخ) الشرائط ثلاثة أشار إلى اثنين منها بقوله انجاز وقد روى
 الثالث بقوله وشروطه أن لا يمنع الخ فهذا الشرط لا يقول لها عبد القاهر انما راعته على تقدم حرف
 المتنى فتي تقدم على المسند اليه حرف المتنى كان التقديم للتخصيص والتفاصيل ترجع إلى ثلاثة ما يكون
 للتخصيص فقط وما يكون للتقوى فقط وما أحقهما وقد أشار الشارح إلى ما يقوله ومذهب السكاكي الخ
 وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الأول والثالث فلهذا المراد أنه شافه في مجموعها وفي بعضها أي أن
 السكاكي قال بتفاصيل لم يقل بها كلها عبد القاهر فمائل (قوله مضراً كان الاسم أو مظهراً) هذا التعيم
 شامل للمقبل أيضاً سم (قوله معرفاً أو منكراً) هذا على ما ذكره الشارح في قوله السابق والذي يشعر
 به كلام الشيخ في ذلك لا الامتناع الخ لاعلى ما ذكره المصنف لان ظاهر كلامه انما نفي الفعل على منكرفه
 للتخصيص قلعا سم (قوله مثبتاً كان الفعل أو منفي) هذا التعيم مخصوص بما تحت قوله والا لا حاجة
 اليه لانه مشهور من قوله والا (قوله ومذهب السكاكي الخ) اعلم أن حاصل الصور على المذهبين ترجع

لمحذور رجل جاني أي
 لا امرأه فيكون تخصيص
 جنس (أو لرجلان) فيكون
 تخصيص واحد وذلك لان
 اسم الجنس حاصل للمعينين
 الجنسية والعدد المعين أعني
 الواحدان كان مقدراً
 والاثنين كان معنياً أو الزائد
 عليه ان كان جمعا فأصل
 التكرار المفردة أن تكون
 لواحد من الجنس فقد قصد
 به الجنس فقط وقد يقصد به
 الواحد فقط والذي يشعر به
 كلام الشيخ في ذلك لا الامتناع
 أنه لا فرق بين المعرفة والتكرار
 في أن البناء عليه قد يكون
 للتخصيص وقد يكون
 للتقوى (وواقفه) أي عبد
 القاهر (السكاكي على ذلك)
 أي على أن التقديم بقيد
 التخصيص لكن خالفه في
 شرائط وتقاصيد فان
 مذهب الشيخ أنه ان ولى
 حرف المتنى فهو للتخصيص
 قلعا ولافتد يكون
 للتخصيص وقد يكون
 للتقوى مضراً كان الاسم
 أو مظهراً معرفاً أو منكراً
 مثبتاً كان الفعل أو منفي
 ومذهب السكاكي أنه ان
 كان توكراً

فهو للتخصيص ان لم يعن
منه مانع وان كان
معرفة فان كان مظهرا
فليس الالفتوى وان كان
مضمر فقد يكون الالفتوى وقد
يكون للتخصيص من غير
فرقة بين ما يلي حرف النفي
وغیره والى هذا أشار بقوله
(الآن قال التقديم بفيد
الاختصاص ان جاز تقدير
كونه) أى المسند اليه (في
الاصل مؤثرا على أنه فاعل
معنى فقط) (الفتا) (نحو) أنا
قلت) فانه يجوز ان يقدم
أصله قبل أن يكون تأفعلا
معنى تأ كيد الفتا (وقدر)
عطف على جاز يعنى أن أفادة
التخصيص مشروطة
بشرطين أحدهما جواز
التقدير والاخر أن يعتزل
أى يقدّر أنه كان فى الأصل
مؤثرا (والا) أى وان لم يوجد
الشرطان (فلا يقيد)
التقديم (الاتقوى الحكم)
سواء (جاز) تقدير التأخير
(كأمر) فى نحو أ ما قلت
(ولم يقدروا لم يجز) تقدير
التأخير أصلا (نحو زيد قام)
فانه لا يجوز ان يقدّر أن أصله
قام زيد بتقديمه لاستدركه
ولما كان مقتضى هذا
الكلام أن لا يكون نحو
رجل جاف مقيدا للتخصيص
لانه اذا أخر فهو فاعل لنفا
لامعى

لأن المسند اليه المقدم ما تذكره وامامه مفعلا مضمر أو مظهر فهد ثلاثه وكل منها ما بعد حرف نفي أو قبله وفى
الآيات ولاننى أصلا ثلاثه فى ثلاثة بتسعة ثم ان عبد القاهر فصلها بتفصيلين الاول ما يعين فيه
التخصيص وهو ثلاث صور التكره والمظهر والمضمر اذا وقع كل بعد حرف النفي الثانى ما يعين
التخصيص والتقوى وهو ست صور هذه الثلاثة اذا وقعت قبل حرف النفي وهى ايضا اذ وقعت فى الآيات
وأما السكاكى فصلها لثلاثة تفاصيل ما يعين فيه التخصيص وهو التكره اذا لم ينع من مانع على ما سبان
ونحتم ثلاث صور ما اذا ولت حرف النفي وما اذا سبقته وما اذا لم يكن هنالك نفي أصلا الثانى ما يعين فيه
التقوى وهو المظهر ونحتم ايضا هذه الثلاث صور الثالث ما يحتملها وهو المضمر ونحتم ايضا هذه الثلاث
صور فالصور عند الشيخين تسعة اتفاقا معا على ثلاثة أحدها التكره القاتلى وليت حرف النفي نحو ما رسل
قال هذا اتفاقا على أن التقديم هنا يفيد التخصيص لا غير الثانية المضمر السابق على حرف النفي نحو أ ما
قلت هذا محتمل للتخصيص والتقوى عندهما الثالثة المضمر فى الآيات نحو أ ما قلت هذا محتمل لهما أيضا
عندهما واختلاف فى ستة أحدها وثانيه التكره السابقة على حرف النفي نحو رجل ما قال هذا والسكافى
الآيات نحو رجل قال هذا كل منهما يفيد التخصيص فقط عند السكاكى ويحتمله والتقوى عند
عبد القاهر ثالثها واربعا وناسبا المظهر صورها الثلاث المتأخر عن حرف النفي والمقدم عليه والذى
فى الآيات كل منهما يفيد التقوى لا غير عند السكاكى والاخر منها يفيد التخصيص عند عبد القاهر لا غير
نحو ما زيد قال هذا أو الثانى نحو زيدا قال هذا والثالث نحو زيد قال هذا محتمل للتخصيص والتقوى عنده
سادسا المضمر الذى ولى حرف النفي يفيد التخصيص لا غير عند عبد القاهر ومحتمل لهما عند السكاكى
منه ما أ ما قلت هذا هذا المخلص ما فى هذا المقام فأحفظه (قوله) (فالتخصيص) أى نصا وكتب أيضا قوله
فهو للتخصيص لزوم الشرطين الاتيين لكل منكر ح (قوله) (فليس الالفتوى) لعدم جواز تقديره
مؤثرا على أنه فاعل معنى فقط الذى هو من شروط التخصيص عنده وكتب أيضا قوله فليس الالفتوى
لا يفتى أن ارتكاب الاحتمال المرجوح من غير ضرورة وهو اعتبار التقديم والتأخير فى المظهر
المعرف على أنه فاعل معنى فى مقابلة الرابع على الجمل على البناء كالمعروف فاذن سكت به لا يحتمل
التخصيص وان كان فى نفسه محتملا فلا ينافى ما فى المقام من جواز التأخير فى جمل الاعتبارين
لكن لا على السواء كهو عرف عبد الحكيم (قوله) (فقد يكون التقوى) نحو أ ما عرفت فانه ان اعتبر كون أنا
مؤثرا فى الأصل ثم قدم كان التقديم مفيد للتخصيص دون التقوى وان لم يعتبر ذلك كان مفيداً للتقوى
(قوله) (وقد يكون التخصيص) أى عند وجود الشرطين (قوله) (من غير فرقة الخ) راجع للتفاصيل الثلاثة
قبله (قوله) (ان جاز تقدير كونه الخ) ذكر الجواز شرط على عدمه أن التقدير يستلزمه لا يحتمل التقدير
على مجرد الفرض والتفصيل المذكور بقوله والالخ عبد الحكيم (قوله) (لافتا) أى بل يكون فى الفتا
أنا كيدا أو بدلا كما يستظهر (قوله) (فيكون تأفعلا معنى) لانه مرادف للفاعل (قوله) (أحد هـ جواز
التقدير) ويعلم السامع أنه قد يفتقر الخ (قوله) (أى يقدّر الخ) نفس التقدير لا الاعتبار (قوله) (أنه كان فى
الاصل مؤثرا) أى على أنه فاعل معنى فقط ولم يقل هذا لظهوره مما تقدم سم (قوله) (فلا يفيد الاتقوى
الحكم) أى لا التخصيص ان ليس هنالك تقديم معنوى يستفاد منه التخصيص عبد الحكيم (قوله) (تقدير
التأخير) أى على أنه فاعل معنى فقط ولم يقل هذا لظهوره مما تقدم سم (قوله) (أولم يجز تقدير التأخير) أى ولو قدر
بالفعل جهلا بالقواعد وقوله أصلا أى قد يراعى فعل جهلا أولم يقدّر (قوله) (للسند كره) أى أنه يكون ذنا
أخر فاعلا لفتا لامعى فيلزم على كون أصل زيد قام فاهم زيد تقديم الفاعل اللغظى وهو لا يجوز (قوله) (أن
لا يكون نحو رجل جافى) من كل مسددا لانه اذا أثر يكون فاعلا لفتا لامعى وكان منكرا كما يؤخذ من
عبارة المستفهم سم (قوله) (لامعى) قد يقال هو فاعل لفتا ومعنى ويجاب بان المراد لامعى فقط وأجاب
الاستاذ بان الفاعل معنى انما يطلق عندهم قياسا على فاعلا لفتا لامعى فاعلا لفتا كذا سم (قوله)

استثناء السكاكى) أى من قوله ولا فلا يفيد لا تقوى الحكم فانه يدل على أن ما لا يمكن تقدير مؤثرا على أنه فاعل معنى انما يفيد التقوى فيدخل فيه المنكر بحسب الظاهر قبل الترخي على الوجه البعيد أعنى البليغ وتوصل الفاعل الضمير مثل رجل قام فانه لا يمكن تقدير مؤثرا على أنه فاعل معنى بحسب الظاهر فتكون مقيدا للتقوى لا للتخصيص فأنخرجه وجهه مقيدا للتخصيص فانغمض اعراضه من ههنا (قوله) وأخرجه الخ) اشارة إلى أن الاستثناء على التقوى أى أخرجه السكاكى المنكر عن حكمه فائدة التقوى بأن أخرجه عن عدم جواز التأخير فيه بان جعله دلائل من الضمير المستكن وأرتكب الوجه المستبعد عند الحكم (قوله من هذا الحكم) وهو امتناع التخصيص حيث لا يجوز تقدير كونه فى الأصل مؤثرا على أنه فاعل معنى فقط ويشتر ذلك سم (قوله بان يكون دلائل من الضمير الخ) وان عادت عند ذلك الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان ذلك فى باب البدل سائق فانه من الأنواع المستتة سم (قوله وهذا معنى قوله الخ) أى المراد بالاستثناء المعنى التقوى والاخر عن حكم فائدة التقوى بالاخراج عن ضابطه فالعنى واستثنى السكاكى المنكر عن حكم فائدة التقوى بانخرجه عن عدم جواز التأخير بحسب دلائل من الضمير والمراد المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره فانه المحتاج الى اعتبار التخصيص وأما المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير فهو مقرر تكلمت وكوكب انقض الساعه وهو موشى فاضر الى غير ذلك فلا طبع فيه الى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا يفيد الضمير المستكن والحاصل أن المراد المنكر الخلقى عن مسوغ لا ابتداءه هذا هو الذى يصح فيه اعتبار التخصيص بالتقديم والتأخير تأمل قال القزرى وحاصل الكلام أن ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر فى الفعل انسل وهو جوده فلا يخفى أنه قليل جدا فى كلام العرب فلا وجه لعل الكلام السائق الكثير المظهر عليه فبالضرورة فيه ولا هذا يحكم بعدم الجواز وأما ما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحصل عليه اه وأربع ما فيه ضرورة المنكر الخلقى من المسوغ (قوله أى على القول الخ) ذكر فى الآية أنه يجعل أن يكون الذين ظلموا مبتدأ وأسرأ خبرا مقدما وقبل الذين ظلموا فاعل والواو وى وأسرأ حرف زائد لئلا يكون من أول وهله أن الفاعل جمع وهذا الوجه هو المروي عن سيويه سم وقبل الذين ظلموا خبر مبتدأ مخوف وقبل منصوب على التزم (قوله ثلاثا تنقى التخصيص) المراد بالتخصيص ما به يصح وقوع التنكير مبتدأ أو المراد انما المحصر أعنى اثبات الحكم للذكور ونفيه عن غيره وهو أنسب كذا فى عينا الحكم لكن الأول وفقى بحسب نقلها الشارح عن السكاكى أنه قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر انما بشرط الابتداء أى التنكير ويرد المصنف فيما يأتى استثناء التخصيص على عدم تقدير الجمل من الباب المذكور وبصولة التخصيص بغير هذا التقدير كالتعظيم والتقصير والتقليل والتكثير فتدبر (قوله ولولا أنه مخصص الخ) عبارة الطول وإذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المظهر فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد اه قال عبد الحكم نفسه اشارة الى أن قوله بخلاف المظهر متعلق بما يفهم من الكلام السابق وليس متعلقا بقوله ثلاثا تنقى التخصيص أو بقوله اذ لا سبب الخ اذ لا معنى لقوله بخلاف المظهر فان التخصيص فيه غير منتفأ أو سبب التخصيص فيه محقق موصى التقديم اه يجوز وقعه (قوله من غير اعتبار التخصيص) اذ لا شوبع فى المظهر حتى يخصص بل هو معين معارف (قوله فاقم ارتكاب هذا الوجه البعيد الخ) أى جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال المظهر منه فانه قليل فى كلامهم سيما لا ابدال فى المستتر والامتحان لجوها أخر كان يكون مبتدأ أقدم عليه تأخير عبد الحكم (قوله فيازمه ابراز الضمير الخ) أى يازم السكاكى أو يازم هذا الوجه البعيد وحاصل السؤال أنه يازم من جعل أسهل رجل جاني جاني رجل على أن يدخل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير وجوب ابراز الضمير وطراده فى مثل جاني فى رجلان وجاؤى فى رجال على أن رجلا لان ورجلا بدلا من الضمير بن البارز بن قياسا على الفرد مع أن استعمال الكثير الافضل بخلافه وان وردا لابرز فى مثل ذلك أيضا وحاصل الجواب منع الملازمة بتعويض السكاكى وحاصله أنه ليس

استثناء السكاكى) أى من قوله ولا فلا يفيد لا تقوى الحكم فانه يدل على أن ما لا يمكن تقدير مؤثرا على أنه فاعل معنى انما يفيد التقوى فيدخل فيه المنكر بحسب الظاهر قبل الترخي على الوجه البعيد أعنى البليغ وتوصل الفاعل الضمير مثل رجل قام فانه لا يمكن تقدير مؤثرا على أنه فاعل معنى بحسب الظاهر فتكون مقيدا للتقوى لا للتخصيص فأنخرجه وجهه مقيدا للتخصيص فانغمض اعراضه من ههنا (قوله) وأخرجه الخ) اشارة إلى أن الاستثناء على التقوى أى أخرجه السكاكى المنكر عن حكمه فائدة التقوى بأن أخرجه عن عدم جواز التأخير فيه بان جعله دلائل من الضمير المستكن وأرتكب الوجه المستبعد عند الحكم (قوله من هذا الحكم) وهو امتناع التخصيص حيث لا يجوز تقدير كونه فى الأصل مؤثرا على أنه فاعل معنى فقط ويشتر ذلك سم (قوله بان يكون دلائل من الضمير الخ) وان عادت عند ذلك الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان ذلك فى باب البدل سائق فانه من الأنواع المستتة سم (قوله وهذا معنى قوله الخ) أى المراد بالاستثناء المعنى التقوى والاخر عن حكم فائدة التقوى بالاخراج عن ضابطه فالعنى واستثنى السكاكى المنكر عن حكم فائدة التقوى بانخرجه عن عدم جواز التأخير بحسب دلائل من الضمير والمراد المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره فانه المحتاج الى اعتبار التخصيص وأما المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير فهو مقرر تكلمت وكوكب انقض الساعه وهو موشى فاضر الى غير ذلك فلا طبع فيه الى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا يفيد الضمير المستكن والحاصل أن المراد المنكر الخلقى عن مسوغ لا ابتداءه هذا هو الذى يصح فيه اعتبار التخصيص بالتقديم والتأخير تأمل قال القزرى وحاصل الكلام أن ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر فى الفعل انسل وهو جوده فلا يخفى أنه قليل جدا فى كلام العرب فلا وجه لعل الكلام السائق الكثير المظهر عليه فبالضرورة فيه ولا هذا يحكم بعدم الجواز وأما ما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحصل عليه اه وأربع ما فيه ضرورة المنكر الخلقى من المسوغ (قوله أى على القول الخ) ذكر فى الآية أنه يجعل أن يكون الذين ظلموا مبتدأ وأسرأ خبرا مقدما وقبل الذين ظلموا فاعل والواو وى وأسرأ حرف زائد لئلا يكون من أول وهله أن الفاعل جمع وهذا الوجه هو المروي عن سيويه سم وقبل الذين ظلموا خبر مبتدأ مخوف وقبل منصوب على التزم (قوله ثلاثا تنقى التخصيص) المراد بالتخصيص ما به يصح وقوع التنكير مبتدأ أو المراد انما المحصر أعنى اثبات الحكم للذكور ونفيه عن غيره وهو أنسب كذا فى عينا الحكم لكن الأول وفقى بحسب نقلها الشارح عن السكاكى أنه قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر انما بشرط الابتداء أى التنكير ويرد المصنف فيما يأتى استثناء التخصيص على عدم تقدير الجمل من الباب المذكور وبصولة التخصيص بغير هذا التقدير كالتعظيم والتقصير والتقليل والتكثير فتدبر (قوله ولولا أنه مخصص الخ) عبارة الطول وإذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المظهر فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد اه قال عبد الحكم نفسه اشارة الى أن قوله بخلاف المظهر متعلق بما يفهم من الكلام السابق وليس متعلقا بقوله ثلاثا تنقى التخصيص أو بقوله اذ لا سبب الخ اذ لا معنى لقوله بخلاف المظهر فان التخصيص فيه غير منتفأ أو سبب التخصيص فيه محقق موصى التقديم اه يجوز وقعه (قوله من غير اعتبار التخصيص) اذ لا شوبع فى المظهر حتى يخصص بل هو معين معارف (قوله فاقم ارتكاب هذا الوجه البعيد الخ) أى جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال المظهر منه فانه قليل فى كلامهم سيما لا ابدال فى المستتر والامتحان لجوها أخر كان يكون مبتدأ أقدم عليه تأخير عبد الحكم (قوله فيازمه ابراز الضمير الخ) أى يازم السكاكى أو يازم هذا الوجه البعيد وحاصل السؤال أنه يازم من جعل أسهل رجل جاني جاني رجل على أن يدخل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير وجوب ابراز الضمير وطراده فى مثل جاني فى رجلان وجاؤى فى رجال على أن رجلا لان ورجلا بدلا من الضمير بن البارز بن قياسا على الفرد مع أن استعمال الكثير الافضل بخلافه وان وردا لابرز فى مثل ذلك أيضا وحاصل الجواب منع الملازمة بتعويض السكاكى وحاصله أنه ليس

المراد أن المرفوع في قولك جاهف رجل يدل لا فاعل حتى يأنه وجوب الازرار في آتى رجلان وجاؤني رجل
 وجعل رجلان ورجل بدلين بل مراده أنه يستد في قولك رجل جاهف أن الأصل جاهف رجل على أن
 رجل يدل لا فاعل ولا يأن من تقدير ذلك في رجل جاهف القول بالبدلية بالفاعل في جاهف رجل المتي أخربه
 المنكر لفظاً ومعنى حتى يأن القول بالبدلية بالفاعل وجوب الازرار في آتى رجلان وجاؤني رجل أيضاً
 فالتى قاله السكاكي أنه في صورة تقديم المنكر مقدّم المنكر مؤخر في الأصل وأنه فاعل معنى فقط بدل لفظاً
 ففي مثل رجل جاهف بقدر الأصل جاهف رجل على أن رجلاً يدل لا فاعل وفي رجلان ج آتى جاهف رجلان
 لا فاعل وفي مثل رجل جاهف بقدر الأصل جاهف رجل كل ذلك على سبيل التقدير والاعتبار ولا يأن من ذلك
 القول بالبدلية بالفاعل فبما أخربه المنكر لفظاً ومعنى وكباً أيضاً قوله فيلزمه إيراد الضمير انظر هل المراد
 فيلزمه جواز إيراد الضمير فبدأه لا مانع من جوازه فيصير التزامه وكون الاستعمال بخلافه لا يفتي جوازه
 أو جوب الازرار فيجتمع هذا للملازمة أدبكي شاة التقدير المذكور على أحد الأمرين المختار وهو
 البدالي في نحو جاهف رجل فليأمل سم ويجيب باختصار الشئ الثاني وما ذكر من المنع جواب آخر عن
 السؤال غير ما أجاب به الشارح فلا بضر هذا المنع (قوله لا فاعل) أي بل هو فاعل لأن في الثاني اثبات
 (قوله) بقدر الخ أي كما بقدر المسحلات فلا يلزم من مرفوع تأخره على أنه فاعل معنى فقط بدل لفظاً حرف
 (قوله) فليأمل) اتحاداً فليأمل لأنه مجرد اعتبار لا أما فاعل نوبى (قوله) ثم هنا في جميع
 حاسياتي مجرد الترتيب في الذكر والتسديد في مدارج الارتقاء وذكر ما هو الأولى ثم الأولى دون اعتبار
 التاريخ والبعيد من تلك المدارج ولأن الثاني بعد الأول في الزمان كما هيأش فيه فأن قول السكاكي إذا لم
 يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء عبد الحكيم (قوله) من هذا الباب أي باب وأسرأ العجوى
 سم (قوله واعتبار الخ) عطف سبب على مسبب (قوله) أن لا يمنع من التخصيص مانع) وبهذا تليسان انتفاء
 التخصيص في قولهم شرأهنا بوابان وجه التوفيق والافتقار التخصيص مشروط بعدم المانع أمر
 بين مستغنى عن البيان عبد الحكيم وكسباً أيضاً قوله مانع هو انتفاء فائدة التخصيص من دقة اعتقاد الخطأ في
 قيد الحكيم مع تسليم أصله أطول (قوله) كقولك رجل جاهف أي فليس فيه مانع فهو مثال الثاني (قوله)
 شرأهنا بواب) الهر بصوت الكلب عند تأنيده وعجزه عما يؤذيه عبد الحكيم وقيل مطلق الصوت وعليه
 فالتقديم للتخصيص (قوله) لأن الهر لا يكون الاشرأ) أنظره واغفر للكلب لاهر ولا يفزع مطوّل أي فلا
 معنى الثاني إذا شئنا أن يفتي عن شئ إذا أمكن ثبوته والاختلاف الثاني عن الفائدة فإن قلت كون الهر
 لا يكون الاشرأ انما يقتضي عدم الاحتياج إلى التخصيص لأنه مجتمع كما دعا ما لم يصف قلت الا لازم وان كان
 عدم الاحتياج فقط الآن لا الاحتياج إليه مجتمع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفتن فإن قلت يفهم
 من كلام السكاكي في مباحث القصر أن اختصاص الصفه بالموصوف لا يمنع القصر بل يجمعه فكيف
 منع هذان إيراد الهر شرأهنا بوابان على اختصاص المذكور قلت لعل ما يفهم من كلام السكاكي
 محمول على ما إذا لم يكن الاختصاص معلوماً لكل عاقل إذ هو حينئذ غفله الخاطب عن هذاه الاختصاص
 معلوم لكل عاقل كإدراكه عليه كلام السيد موصوره بالفتوى فالنح هنا ليس مبنياً على مجرد الاختصاص بل
 على اختصاص المعلم (قوله) فنبينه أي يعلم (قوله) لأنه لا يصدق الخ) لأن هذا الكلام اتحاداً يقال في مقام
 الحث على شدته الخ لم هذا الشر والخر يض على قوت الاعتناء به وكون الهر شرأهنا بوابان
 التساهل وقلة الاعتناء فلا يصلح قدمه من هذا الكلام (قوله) وأدق الخ) يتعلق بمحذوف أي لم يطلب وجه
 له والفاء في فالوجه تبرع عليه ويجوز كون الفاء جواباً لا تنبيهاً لها بل في الحركة والسكون وبعد
 الجر وف على ما صرح به بعض الصائغين وذكر عبد الحكيم أيضاً (قوله) حيث تأولوه) أي فسروه (قوله)
 قالوه تنظيخ الخ) يجبه عليه أنهم جعلوا التخصيص في قولهم شرأهنا بواباً مقابلاً لتنظيخ كافي الباب
 والاقيد فلا يجوز زجل التخصيص عليه وأنه حيث يكون رجلاً إلى التخصيص بالوصف ولا يكون رجلاً

لا فاعل قائمه محلاً يقول به
 عاقل فضلاً عن فاعل بل
 المراد أن في مثل قولك جاهف
 جاهف بقدر الأصل جاهف
 رجل على أن رجل يدل
 لا فاعل ففي مثل رجل
 جاهف بقدر الأصل
 جاهف رجلان فليأمل
 (قال) السكاكي (وشرطه)
 أي وشرط كون المنكر من
 هذا الباب أو اعتبار التقديم
 والتأخير فيه (أن لا يمنع من
 التخصيص مانع كقولك
 رجل جاهف على ما صرح) أن
 معناه رجل جاهف لا صرأه
 أولاً ورجلان (دون قولهم
 شرأهنا بواب) فإن فيه مانعاً
 من التخصيص (أما على
 التقدير الأول) يعني تخصيص
 الجنس (فلا ممتنع أن يراد
 الهر شرأهنا بواب) لأن الهر
 لا يكون الاشرأ (وأما على
 التقدير الثاني) يعني
 تخصيص الواحد (فنبينه
 عن مطلق استعماله) أي
 لتبويخص الواحد عن
 مواضع استعمال هذا
 الكلام لأنه لا يقصد به أن
 الهر شرأهنا بواب وهذا ظاهر
 (وأدق صرح الأئمة
 بتخصيصه حيث تأولوه) أي
 شرأهنا بواب الاشرأ (وجه) أي
 وجه الجمع بين قولهم
 بتخصيصه وبين قولنا مانع
 من التخصيص (تنظيخ
 شأن الشر فتشكبه)

أخر معهما قول ع المبتدأ نكرة مع أنهم أفردوه بالذكر من المصنعات عبد الحكيم **(قوله)** أي جعل التنكير
 (الخ) تفسير التنكير في عبارة المصنف بجعل التنكير لتعظيم والتوهم غير ظاهر ولوجعل الجعل المذكور
 سببا لدلالة التنكير على التفضيل لكان واجبا وله هذا قال في الاطول تفضيل شأن الشرر بتكثيره بجعل
 التنكير لتعظيم والتوهم **(قوله)** فيكون المعنى شر عظيم (الخ) أي يصح قولهم ما أشر ذاك يا أشرأرى
 الا شر عظيم تفضيل **(قوله)** إذا الفاعل (الخ) رد لقوله التقديم فيسبب الاختصاص أن جاز الخ فانه يفهم منه أنه
 يجوز تقديم الفاعل المعنوي دون اللفظي **(قوله)** كأننا أكد في تأخر قوله والبديل في رجل جاني سم
(قوله) سوا في امتناع التقديم أي على العامل **(قوله)** أولى وجه الاولوية أنه إذا قدم بدون الفاعل فقد
 تقدم على متبوعه وعلى ما يمنع تقدم متبوعه عليه وهو الفعل فلا امتناع جهتان بخلاف ما إذا قدم
 الفاعل لجهة واحدة ونكتي هذه الصورة في الاولوية وإن لم تحقق الاولوية فيما إذا قدم الفاعل
 مؤخر عنه على الفعل وله أيضا وجه الاولوية أن التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا مادام تابع بخلاف الفاعل
 يجوز تقديمه بعض الكوفيين ولما يضاف قوله أولى وذلك لأن الفاعل إذا فسح عن القاعدية وقدم خلفه خبر
 بخلاف التابع لا يختلف معني **(سم)** **(قوله)** فجوز الخ) كان الأولى أن يقول فنع تقديم الفاعل اللفظي دون
 المعنوي تحكم ليناسب قول سوا في امتناع التقديم الخ لأن المدعى استواءهما في الامتناع وقال سوا في
 تجوز الفسخ الخ فنعوز الخ تناسباً بضائماً لـ حـ ف وكب أيضاً قوله فنعوز بتقديم الخ أي فنعوز
 السكا في تقديم المعنوي مع بقائه على التابعية دون اللفظي مع بقائه على القاعدية تحكم هذا ما يقتضيه
 التفرير وفيه أن ما مر من السكا في الاستانم تجوز بتقديم المعنوي مع بقائه على التابعية بل مفاده فسح
 المعنوي عن التابعية عند تقديمه حيث جعل رجل في نحو رجل جاني مبتدأ اللهم الآن يجعل التفرير
 على محذوف والتقديم في جواز ما في التقديم إذا لم يبقا على حالهما ويكون المعنى فنعوز السكا في تقديم
 المعنوي غير باقى على حاله دون اللفظي غير باقى على حاله تحكم فندبر **(قوله)** تحكم بل ترجع لمرجوح
 على ما فاده الشارع في قوله بل امتناع الخ **(قوله)** وكذا تجوز بالفسخ في التابع) هذا جواب أن يقال الفرق
 بينهما جواز الفسخ عن التابعية في التابع فلماذا تقدم بخلاف الفاعل لا يفسح عن القاعدية فليقدم سم
 وكب أيضاً قوله وكذا تجوز بالفسخ في التابع أي عن التابعية وقوله دون الفاعل أي عن القاعدية **(قوله)**
 تحكم) إذا القاعدية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية فالفرق تحكم عبد الحكيم **(قوله)** مما أجمع عليه
 النحاة) يجب تقييده بتقديم التابع حتى على عامل المتبوع وأما بدون التقديم على العامل بل على المتبوع
 فقط فقد حكى تقديم التوكيد على المؤكد للضرورة كقوله

بنت يا قبل المحاق بليلة • فكان مما قاله كذا في الشعر

وفي الارتشاف أن بدل البعض والاشتغال بتقديم نحواً كـت ثلثه الغيف وأعجبني حسنه زيد لكن
 الحسن الاضافة نحواً كـت ثلث الغيف وأعجبني حسن زيد **(قوله)** الا في العطف في ضرورة الشعر) كقوله

ألا يا غلام من ذات عرق • عليك ورجعت الله السلام

(قوله) فتح هذا مكابرة أي عناد **(قوله)** والقول الخ) كأنه جواب سؤال يرد على قوله تحكم بان يقال الفرق
 بين ما لا تقدم الفاعل يحل بالجله ويخرجها عن كونها جلة بخلاف تقديم التابع سم **(قوله)** حاله تقديم
 الخ) أي في هذه اللحظة التي وقع فيها التصو بل فقط **(قوله)** بخلاف الخلو عن التابع أي غلب محالا **(قوله)**
 لأن هذا أي الفسخ لا لازم عليه الخلو المذكور اعتبار بعض أي فلا يضر فيه لزوم الخلو المذكور لأنه إنما
 بضر عند التركيب اللفظي وكب أيضاً قوله لأن هذا اعتبار بعض أي الفسخ ليس أمراً محققاً بل اعتباراً
 وأيضاً يقال الفعل لا فاعل يندفع باعتبار الضمير بمقارعة اعتبار الفسخ سيد وكب أيضاً قوله اعتبار بعض
 أي والاعتبارات الوهمية المحضة لا تجوز في الأحكام الشرعية سيما المبينة على التواعد والاستقرارية اللفظية

أي جعل التنكير لتعظيم
 والتوهم لفيكون المعنى
 شر عظيم تفضيل أمر ذاك
 لا شر حقيق فكون تخصصاً
 نوعياً والامتناع إنما يكون من
 تخصيص الجنس أو الواحد
 (وفيه) أي فيما ذهب
 إليه السكا في (تطرأ
 الفاعل اللفظي والمعنوي)
 كأننا كيدوا البديل (سوا في
 امتناع التقديم ما يبقا على
 حالهما) أي مادام الفاعل
 فاعلاً والتابع تابعاً بل
 امتناع تقديم التابع أولى
 (فنعوز بتقديم المعنوي دون
 اللفظي تحكم) **(وكذا)**
 تجوز بالفسخ في التابع دون
 الفاعل تحكم لأن امتناع
 تقديم الفاعل إنما هو عند
 كونه فاعلاً والافتلا امتناع
 في أن يقال في نحو زيد قام
 أنه كان في الاصل قام زيد
 فقدم زيد وجعل مبتدأ كما
 يقال في جرد قطعة أن جردا
 كان في الاصل صفة فقدم
 وجعل مضافاً وامتناع
 تقديم التابع حال كونه
 تابعاً مما أجمع عليه النحاة
 الا في العطف في ضرورة
 الشعر فسح هذا مكابرة
 والقول بأن حاله تقديم
 الفاعل ليجعل مبتدأ فيزوم
 خلو الفعل عن الفاعل وهو
 محال بخلافه فخلو عن
 التابع فاسد لأن هذا اعتبار
 شخص

التخصيص في نحو رجل
 جاني (ولا تقدر التقديم
 لحصوله) أي التخصيص
 (بقدره) أي بقدر تقدير
 التقديم (كأنه السكاكي
 من التحويل وغيره كالنقصير
 والتكثير والتقليل
 والسكاكي وإن لم يصرح
 بأن لاسبب التخصيص سواء
 لكن زعم ذلك من كلامه حيث
 قال إن غير تكذيب ذلك الوجه
 البعيد عند الشكر لقوات
 شرط الابتداء ومن العجائب
 أن السكاكي إنما ارتكب
 في مثل رجل جاني ذلك
 الوجه البعيد لا يكون
 المبتدأ أنكر تحضنه بعضهم
 يزعم أنه عند السكاكي بدل
 مقدم لا مبتدأ وأن الجملة
 فعلية لا اسمية فتسكت في
 ذلك بتلويحات بعيدة من
 كلام السكاكي وما وقع من
 السهل للشارح العلامة في
 مثل زعم وعمر وقدم من
 أن المرفوع المتقدم يقتضئ
 أن يكون فاعلا أو بدلا مقدما
 ولا يلتفت إلى نضر محتمل
 ما متناع تقديم التوابع حتى
 قال الشارح في هذا إنام
 أن الفاعل هو الذي لا يتقدم
 بوجهه ما وأما التوابع
 فتقتضئ التقديم على طريق
 الفسخ وهو أن يفسخ كونه
 تابعاً ويقدّم وأما الأعلى
 طريق الفسخ فيقتضئ تقديمها
 أيضاً لاستحالة تقديم التابع
 على المتبوع من حيث هو تابع
 فافهم) ثم لانسلم امتناع أن

دون الاعتبارات الوهمية فنقول أن امتناع نحو الفاعل من الفاعل لا ينافي إلا ما هو عند التركيب العقلي والخالق
 هذا الحالة غير لازم إنما يلزم عند التقديم الوهمي الذي لا ينافي الأحكام العربية على أن لا ينافي الخلق
 مع بعض تغير وقوة والخالق في هذه الحالة أي حالة التقديم (قوله ثم لانسلم الخ) عطف على منقول إذ
 بحسب المعنى كأنه قال في تقديره لا نسلم جواز تقديم الفاعل للمعنى ثم لانسلم الخ فترى وكتب أيضاً قوله
 ثم لانسلم الخ منع لقول السكاكي لا يفتي التخصيص على ما هو المتبادر قال في الاطول والجواب عنه
 أنك إن أردت منع انتفاء التخصيص في التكرار مطلقاً ولا تقدر التأخير فلم يدع أحد أن المسند إليه إذا كان
 نكرة لا يفيد التخصيص بدون تقدير التأخير وإن أردت منع انتفاء التخصيص في فكر من النكرات لولا
 تقدير التأخير فالمتع كناية لأن النكرة التي لم تخصص بشئ من الخصائص إذا قدمت فتنتيخصه لولا
 تقدير التأخير وأما قول الشارح في نحو رجل جاني دفع الجواب وكتب أيضاً قوله ثم لانسلم انتفاء
 التخصيص ولا تقدر التقديم أعجب أن مراد السكاكي تخصيص مخصوص لا يحصل دون التقديم
 وهو تخصيص الجنس أي رجل لا امرأة أو واحد أي لرجل ولا لرجلان والتخصيص بهذا المعنى يوقف على ذلك
 الاعتبار البعيد ولا يحصل بغيره فإن قيل ينافي هذا الجواب ما تقدم من أن الاحتياج إلى التخصيص ليس
 إلا لصفة الابتداء بالنكرة فإنه يدل على ظاهره على أن المراد مطلق التخصيص لأن صفة الابتداء لا تتوقف
 على تخصيص الجنس أو الواحد بل على تخصيص بوجه ما فالجواب أن المراد أن صفة الابتداء مع كون
 الفرض والمطلوب تخصيص الجنس أو الواحد تتوقف على ذلك التخصيص لعدم حصول المطلوب مع
 مطلق التخصيص سم مع بعض حذف وكتب أيضاً قوله ولا تقدر التقديم الأظهر ولا تقدر التأخير إذ
 المقدار لا يخبر لا التقديم وحسب أن المراد التقديم القسم المتبادر وهو ما يكون في الأصل مؤثراً ثم تقدم
 ولا شك أن فرض هذا التقديم إنما هو فرض التأخير تقديره عبد الحكيم (قوله لحصوله بغيره) سند لنوع
 ولا يفتي أن سنداً لنوع إنما يفتي في نفسه بنوع يجوز كذا ولا يجوز فيه بشئ والأصار ما متناع مدعيها وزعم
 الغصب يس (قوله لقوات شرط الابتداء) هو جلي في بعض النسخ عقب هذا ما متناع ومن العجائب أن
 السكاكي إنما ارتكب في مثل رجل جاني ذلك الوجه البعيد لا يكون المبتدأ أنكر تحضنه بعضهم
 يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية فتسكت في ذلك بتلويحات بعيدة من
 كلام السكاكي وما وقع من السهل للشارح العلامة في مثل زعم وعمر وقدم من أن المرفوع المتقدم
 يحتمل أن يكون فاعلاً أو بدلاً مقدماً ولا يلتفت إلى نضر محتمل ما متناع تقديم التوابع حتى قال الشارح
 في هذا المقام أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجهه ما وأما التوابع فتقتضئ التقديم على طريق الفسخ وهو أن
 يفسخ كونه تابعاً ويقدّم وأما الأعلى طريق الفسخ فيقتضئ تقديمها أيضاً لاستحالة تقديم التابع على المتبوع
 من حيث هو تابع فافهم وقوله ومن العجائب لا يخفى أن الذي من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند
 السكاكي بدل الخ لأن السكاكي إنما ارتكب ذلك الوجه البعيد في كذا ذكر فكان حتى العبارة أن
 يقال ومن العجائب زعم بعضهم أنه عند السكاكي بدل الخ مع أن السكاكي الخ في قتال حفي والاحسن
 أن يقرأ بعضهم بالنصب عطف على السكاكي ويجعل الذي من العجائب الجموع وقوله وما وقع الخ محتمل
 التسكت قوية أو بدلاً مقدماً وقوله للشارح العلامة أي الشمراني وقوله يحتمل أن يكون فاعلاً مقدماً قد
 عرفت أن هذا واقع من معنى سبل السهل ولا يضر من قول الشارح الصلابة قال أن الفاعل هو الذي
 لا يتقدم بوجهه وقوله حتى قال غاي في السهو والسهم في هذا من حيث فرقه بين الفاعل والتابع
 ونحوه في الفسخ في الثاني دون الأول فهذا أيضاً هو محتمل أن يكون غاي في نضر محتمل فيكون محتمل
 الاستشهاد قوله وأما الأعلى طريق الحق فهو هو وأما التوابع الخ من كلام الشارح العلامة وقوله فافهم إشارة
 إلى التناقض الواقع بين كلامي العلامة حيث قال أولاً لا يحتمل أن يكون فاعلاً مقدماً وقال ثانياً أن الفاعل
 هو الذي لا يتقدم بوجهه حيث قال أولاً لا بدلاً مقدماً وثانياً وأما الأعلى طريق الخ (قوله ثم لانسلم امتناع أن

براد المهر شر لاخير وجهه أن المهر مطلق الصوت والكلب يصوت نارة للشر ونارة للخير والتحقيق ما ذكره
السكاكي من أن المهر لا يكون الاشارة قال السيدان لمباد من قولهم شرأه فاناب كون الشر بالنسبة
اليه بالخيرة أيضا بالنسبة اليه وظاهر أن لا يكون الخير مبرأه لان الهوى للكلب عند تأنيه وعجزه
عما يؤذيه **(قوله ثم قال)** عطف على قال الاول أو الثاني وقد عرفت أن ثم في أمثال هذه المواضع مجرد
التقريب في الذكروا للتدريج في مدارج الارتقاو لا يلزم أن يكون الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون
مقتضا فلا يلزم أن قوله وقرب الخ مقدم على بيان التخصيص في كلام السكاكي وأما ما قبله من التقريب في
الاخبار فلا يقبله الطبع السليم اذ لا فائدة في ذلك عبد الحكيم **(قوله)** وقرب الخ يعني أن هو قام فيه تقوم
غور شبهة وزيد قائم فيه تقوم شبهة عدمه فيكون قرربا منه في افادة التقوى وانما قال من هو قام مع أن
الماسد زيد قام لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه نص في التقوى عنده فاعتبار القرب اليه اولى من اعتبار
القرب الى ما هو محتمل للتخصيص أيضا فانه هو من ازيد ما قائم بمحتمل التخصيص لان المذكور في كلامه أي
السكاكي قبل قوله وقرب بيان التقوى في المضمر المقدم عبد الحكيم **(قوله)** زيد قائم لا يذهب عليه أن
جعل زيد قائم مستغلا على التقوى يقتضي أن لا يقال في مقام الاخبار عن قيام زيد يخص بمقام جواب
السائل أي التردد كزيد قائم بكذا ما نقله الفتح عن أبي العباس في جواب الكندي حين قال اني أجد
في كلام العرب يحشون يقولون عبدا لله قائم وان عبدا لله قائم وان عبدا لله قائم والمعنى وان
بل المعاني مختلفة فعبدا لله قائم خيار عن قيامه وان عبدا لله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبدا لله
لقائم جواب عن انكار منسكرا فالحق أنهم لم يلتفتوا الى التقوى في زيد قائم صلا وجعله كزيد انسان مطلقا
اه أطول **(قوله في التقوى)** انما قصر على التقوى ولم يقل التخصيص لتقصر طرقة عند في هذا المثال
أعني زيد قائم وهو جوار قد يكون في الاصل مؤخر على أنه فاعل بمعنى فقط لا هو آخر تعين كونه مبتدأ
عندهم يشترط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد وفاعلا لفظا أيضا عند غيره **(قوله)** فيه يحصل
للمحكم تقوى أي لشكر را الاسناد **(قوله)** وشبهه في قوة التعليل لاحدا من الذين تضمنتهما تقرب وهو
المخطاطه في التقوى عن هو قائم كأن قوله تضمنه تعليل للاخر الآخر هو أن في ضمها من التقوى هذا على
ضبط شبهة بصيغة الماضي أماغلى ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهها الخ لتعليل لاحدا من السابق لاني
قوة التعليل **(قوله)** من جهة عدم تغير الضمير للضمير أو لتمام **(قوله)** وهذا الاعتبار وهو شبهة ما لمالي
عس فيكون قوله وشبهه متضمنا للتعليل على هذه النسخة كما هو صريح في التعليل على النسخة الا تنفي
كلام الشارح تأمل **(قوله)** وفي بعض النسخ وشبهه أي يفتح الشين والياء مصدر مضاف لفاعله لا تكسر
الشين وسكون الياء كما هو لانه بهذا الضبط على مثل ولا يتعدى الياء **(قوله)** بل لفظ الاسم أي مضبوطا بالتم
بضبط لفظ الاسم فسقط اعتراض يس **(قوله)** يعني أن قوله الخ عبارة المطول يعني أن قوله يقرب يشغل على
أمرين أحدهما المنارية في التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقوله تضمنه الضمير على ثلاث وقوله وشبهه
على الثاني **(قوله)** وليس أي ذلك الشيء الذي فيه من التقوى **(قوله)** فالاول لتضمنه الضمير أي لاجل
تضمنه وقوله والثاني لشبهه أي لاجل شبهه الخ **(قوله)** وكذا مع فاعله الظاهر أيضا يجوز زيد قائم أو هو قائم
أوه ليس بوجه ولا معلما معاملة وكذا أيضا قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا جعل هذا في سبيل التعليل
بقوله ولهاذا مع أن هذا التعليل لا باق فيه لانه كما قلنا بعينه ما فعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر
ولما وجه ذلك أنه جعل على السند للضمير وقد وضع كل ذلك في المطول فاطره سم وقوله وانما وجه ذلك أي
الحكم على قائم فاعله الظاهر بالافراد وعبارة المطول فان قيل لو كان الحكم بالافراد الاعراب في قائم
من زيد قائم ناعلى شبهة ما لمالي لوجب أن لا يحكم بالافراد والاعراب فيما استناد الى الظاهر يجوز زيد قائم أو هو
لانه كما قلنا بعينه اذا قل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابع الاسناد الى الضمير وجعل عليه
في حكم الافراد اه ويستنتج من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جله صورته ان قال السيد في حواشي

وراد المهر شر لاخير كيف وقد
قال الشيخ عبد القاهر قدم
شر لا الخ أي أن الذي أمره
من جنس الشر لا من جنس
الخير **(ثم قال)** السكاكي
(ويقرب من) قبيل **(هو)**
قام زيد قائم في التقوى
لتضمنه أي تضمن قائم
(الضمير) مثل قائم فيه
يحصل الحكم تقوى **(وشبهه)**
أي شبه السكاكي كجمل قائم
للتضمن للضمير **(بأنه)**
عنه أي عن الضمير **(من)**
جهة عدم تغيره في التكلم
واخطاب والقبية نحو أنا
قام وانت قائم هو قائم كما
لا يتغير الما لي عن الضمير
نحو أنا رجل وانت رجل
وهو رجل وهذا الاعتبار
قال يقرب ولم يقل تطهير
وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ
الاسم مجرور واعطف على
تضمنه يعني أن قوله يقرب
مشرعان فيه شيان التقوى
وايس مثل التقوى في نحو
زيد قائم فالاول لتضمنه
الضمير والثاني لشبهه ما لمالي
عن الضمير **(ولهذا)** أي
ولشبهه ما لمالي عن الضمير
(لم يحكم) بأنه أي مثل قائم
مع الضمير وكذا مع فاعله
الظاهر أيضا **(جمله)**

شرح المختار الكلام ما اشتمل على نسبة أصلية مقصودة والجملة ما اشتمل على نسبة أصلية فاعلم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة الالام فانه بقدره بالفعل فتكون نسبة أصلية أو وقع في مثل أو فاعل الزيدان فانه مع كونه كلاما جملة اه وفيه ان المقرر في العنوان صله ال شبه جملة لاجل تقدير من يس (قوله ولا عومل فاقم الضمير) أي وكذا مع فاعله الظاهر فيه سلف من الثاني دلالة الاول وكتب ايضا قوله ولا عومل فاقم الضمير الخ أي بل أعرب ومقتضاه ان الاعراب يجوز فاقم مع مرفوعه وهو ما درج عليه صاحب الاطول حيث قال الجملة انما تقع في محل مفرد لا اعراب لها أصلا لا محلا ولا نظما ولا تقديرا وانما وقعت موقع مفرد فهي معرفة محلا واسم الفاعل مع فاعله معرب الاله أي عرابه على جرته الاول لا اشتغال جرته الثاني بعرابه من جهة اسم الفاعل كما جرى اعراب عبد الله عليه على جرته الاول لا اشتغال الجزء الثاني باعراب اقتضاه الجزء الاول (فان قلت) مجموع اسم الفاعل مع فاعله ليس باسم ولا مضارع فلا اعراب له قلت من المعرب ما هو منزل منزلة الاسم نحو فاقم وصرى (فان قلت) اسم الفاعل لو لم يكن معربا باعراب نفسه بل كان معربا باعراب اسحقه المجموع المركب من مفعول فاعله ولو وجد اسم حال عن مقتضى البناء مركب مع الضمير ولم يكن معربا قلت مطلق التركيب لا واجب اعراب الاسم بل تركيب يستدعي حصول معنى فنه مقتضى الاعراب لا يقال كيف يحكم بانه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لان يجوز ان يكون مبنيا ويكون الاعراب الذي جرى على الجزء اعرابا اسحقه الكل محلا وانما جزاء اعراب المحلى للشيء على كلمة مقارنه كافي لا لا الموصول وصلة مفجوزة على جرته المركب اولى قلت لم يجعل انما اقام الفاعل مع فاعله مبنيا كما يلزم على النحو والمراد عدم المعاملة عدم معاملة التعادون العرب حتى يقبل ذلك المنع اه مع بعض تصرف (قوله في البناء) المراد به عدم التغير لا البناء الاصطلاح القابل للاعراب لان الجملة لا توصف بالبناء ولا بالاعراب على الراجح وقيل مبنية كما في يس (قوله وعلميرى) على صيغة التكلم المعروف أو الغائب المجهول اقول وكتب ايضا قوله وعلميرى تقديمه كاللازم الخ لا يذهب عليك أن هذا الحكم لا ينبغي أن يخص بلفظ مثل وغيره ولا الكتابة بل يجري في الجملة أيضا في تقديم المسند اليه أي أنت تقدمه جلا وتؤخر أخرى كاللازم لكونه أعون على المراد وهو ايراد الحكم على وجهه ابلغ اذ الجواز ابلغ من الحقيقة اقول (قوله كاللازم) أي مثل اللازم في القياس فانه ليس بلازم نفسه بل مثل من حيث انه لازم في الاستعمال هكذا يفهم من تقرير الشارع الات ع ق وقول في الاطول كاللازم لقوة مقتضى التقديم فيقدم أ بالانه لا يليق أن يترك البليغ ما هو كاللازم وان كان ليس لازما لان الاعون على المراد ليس لازما لا يجوز له ان يقل تركه (قوله لفظ مثل وغير) خصه بما لا كراهية المستعمل في كلامهم والقياس يقتضي أن يكون ما هو مجتمعا كالمائل والمغاير والشيء والتقدير كذلك عبد الحكيم وقال في الاطول فسر بين مثل وعمل في الكتابة عن الحكم على المضاف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم الحكم على المضاف اليه بالحكم على التل بريق الاولى لان التل هو الاخر في المائل يلزم الحكم على المضاف اليه لانه الاولى بل لانها امتداد بان منشأ الحكم لان المائل هو المائل المتساوي بخلاف المائل فانه الاخر في الحق اه والجزم وقوع مثل وغير مبتدأ تخصيصه بابا لا مضافة وان لم ينعرفا بما توغلهما في الابهام تبرى (قوله من غير ارادة تعريض الخ) فان أريد انسان معين بالمثل والغير لم يكن التقديم كاللازم كما صرح في المطول وكان وجهه أن وجه التقديم كونه أعون على الاجابة بالطريق الابلغ وهو طريق الكتابة وان أريد التعريض فلا كاية سم وكتب ايضا قوله من غير ارادة تعريض نفسا والخ طبأى غورمه لانه التعريض بغیر الخطأ فقوله من غير الخ حال من التو المضاف الى التالين لفظ من زاد في الاجابة لتضمنه النسبة لانه في قوله لا مع ارادة تعريض نفسا بالخطاب وتظهره من غير جرم أي غير ذي جرم وهذا أظهر مما قالوا برمتهم في وجهه أن الغير يعني لا أي ضرا باثما من عدم جرم وهو كناية عن ضرب لم يشأ عن جرم وينبغي أن تحمل الارادة على القصد بالثبات والا فالكناية لا تستلزم في ارادة

ولا عومل) فاقم مع الضمير (معاملتها) أي معاملتها لجملة (في البناء) في مثل رجل فاقم ورجلا فاقم اورد رجل فاقم (وعلميرى تقديمه) أي ومن السند اليه ما في يرى تقديمه على السند كاللازم لفظ مثل وغير) اذا استعمل على سبيل الكتابة (في نفسو مثلك لا يضل وغيرك لا يهجو يعني أنت لا تبطل وأنت تجود من غير ارادة تعريض بغير الخطاب)

(قوله فانه مع كونه كلاما جملة) صوابه مع كونه جملة كلام (قوله وفيه ان المقرر الخ) الظاهر ما مضى من عليه وليس كذلك اذ قيل بانها جملة حقيقة قوله ليس باسم الخ) أي لان الذي يقرب لفظه لا يكون الا اسما أو فعلا مضاعفا (قوله نحو فاقم الخ) أي قتل كل من فاقم الخاير ما بالنسب مع ما قبله بقرينة اسم واحد فاعرب لفظه واسم الفاعل مع فاعله منزل ايضا منزلة الاسم الواحد فاعرب لفظه

الحقيقة فقولهم من غير ادخال تأكيد لقوله يعني أنت لا تدخل وأنت نحو دلالة قد ثان حتى لو كان مع ارادة
 الخطاب تعريض بغير الخطاب لم يكن التقديم كاللزم على ما فهم كيف وقوله لكنهما أعون على المراد
 بهما يقتضي لزوم التقديم في الكل أطول وقوله حتى لو كان الخ تعريض على المتى أعنى قوله قد ثان
 (قوله بان يراد الخ) تصور لثني فالمراد التعريض بالثني للثني وهو الاشارة الى الجاهل وعدم التصريح
 لان لم تصرح بالعرض بل أبهم متصلا بجلته لا لاصطلاحه الا في سانه حتى يراد به غير متحقق هنالاه
 اذا كان الكلام مقصودا بالغير والمثل كان الكلام على الحقيقة لا التعريض (قوله انسان آخر)
 أى معنى (قوله مماثل للخطاب أو غير مماثل) راجعان لكل من المثل والغير والاربع صور داخله
 في قول التزادة تعريض بغير الخطاب ثم ذاتين أن التعريض بغير الخطاب في فعل لا يقبل لا يتوقف
 على كون ذلك الغير مماثلا للخطاب ولا لكان الواجب ان يقال من غير ارادة التعريض بمثل الخطاب
 أو غيره أى على التاليف والحاصل أنه يصح عند قدسنا التعريض بغير الخطاب في مثل لا يخلو لا يقع
 المثل على غير مماثل وادارة مطلق الغير من المثل وليس كلاما لغوا وشرا بان يكون مماثل متعلقا بغيره
 وغير مماثل متعلقا بغيره حتى يراد أن الغير في غير لا يختص بغيره مماثل فالصواب مماثل له أو غير الخطاب
 مماثلا وغيره عبد الحكيم بياض (قوله بل المراد في البخل عنه الخ) أى في مثلك لا يخلو (قوله على
 طريق الكناية) لم يجعل على طريق المجاز من نكح المزموع وادارة الازم لجواز ارادته لغنى الحقيق أيضا
 (قوله لانه اذا نفي الخ) توجيه للكتابة ويان لزوم المحقق لها سم وكب أيضا ما نصه اذ معنى مثلك
 لا يخلو من كل على الصفات التي أنت عليها لا يخلو وهو من هذا العام لا منصف بلك الصفات فيلزم أنه
 هو لا يخلو لزوم حكم الخاص لحكم العام (قوله من غير قصد الى مماثل) بخلاف ما اذا اراد بثلل معين أى
 انسان آخر غير الخطاب لا يقال لتعلق المشتق بشعر عطية المشتق منه والمشتق منه موجود في
 الخطاب فيلزم أنه لا يخلو لا نقول اذا اراد معين ولم يراد العموم لا يفهم منه عرافة في الوصف فلا يلزم منه أن
 يكون الخطاب لا يخلو لان الغرض حيث نحدد التعريض ذلك المعنى سم تصرف (قوله واثبات)
 مقطوف على قوله نفي البخل لا على قوله فبه عنه أى والمراد في غير لا يوجد (قوله فبه عنه) أى من
 كل مغاير لغيره ما اذا اراد غير معين لا يلزم انحصار الجرد في الخطاب لانه يتحقق في شخص آخر غير
 الخطاب سم (قوله محلا يقوم به) أى ليس الاشارة الى الغير والخطاب فاما استق عن الغيرتين انو جد في
 الخطاب سم (قوله وانما يرى التقديم الخ) بياض دعاه اليه بعد العهد متعلق الازم وقوله في مثل هذه الصورة
 وقال في هاتين الصورتين لكان أظهر (قوله أعون) من الاعانة وبناء أفعال التفضيل من باب أفعال قيامى
 عند سيبويه وقيل سماحى لامن العون على ما قيل لانه اسم على ما في القاموس لكن وقع في شرح التيسيل
 المصرى نافلا عن بعض الكتب أنه مصدر عبد الحكيم وكب أيضا قوله أعون قد يراد بهم الماتر او هذا
 الاعون في حق مواضع كثيرة لم يلزموا الاعون سم وكب أيضا قوله أعون على المراد به الخ في دفع المارد على
 قوله يرى تقديمه كاللزم من أن الخطاب ان كان منكر أو مراد فانتدعجهما واجب وأحسن وان كان نالبا
 فتدعيهما غير جائز وحاصل الدفع أن التقديم ليس المقصود منه تقوية الحكم للرد بل كونه أعون على
 ما هو المراد من لفظه غير ومثل من اعادة الحكم بالطريق البليغ وليس للرد ومعنى كون التقديم أعون
 أن لفظه مثل وغير مع التقديم أعون منهم على المراد بهما مع التأخير لان التقديم أعون من التأخير اذا
 اعان في التأخير عبد الحكيم (قوله لان الغرض من ماثبات الحكم الخ) فهمان الكتابة المطلوب بها نسبة
 لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها غير صفة وغير نسبة قولك حتى مستوى القائمة عرض الأطفال
 في الكتابة عن الانسان فانه غير صفة وغير نسبة (قوله التي هي أبلغ) أى لانها كدوى الشئينة (قوله بل
 المراد الخ) عبارة عن وانما قال كاللزم بل لا رما مع انه لم يسمع التأخير اذا اراد بالتركيين معنى

بان يراد بالثل والنسب
 انسان آخر مماثل للخطاب
 أو غير مماثل بل المراد
 نفي البخل عنه على
 طريق الكناية لانه اذا نفي
 عن كل على صفته من غير
 قصد الى مماثل لم يبق فيه عنه
 واثبات الجود له يتقنه عن
 غيره مع اقتضائه محلا يقوم
 به وانما يرى التقديم في مثل
 هذه الصورة كاللزم (لكونه)
 أى التقديم
 المراد بهما أى بهذين
 التركيبتين لان الغرض
 منهما اثبات الحكم بطريق
 الكناية السقي هي أبلغ
 والتقديم لأداة التقوى
 أعون على ذلك وليس معنى
 قوله كاللزم أنه قد سبق
 وقد لا يقدم بل المراد أنه كان

(قوله فقولهم من غير ارادة
 الخ) ليهذ كرفي الاطول لهذا
 التفريع عقب وبنسب
 الخ بل ذكر قوله عبارة طويلة
 يتفرع عليها ذلك فانظر اه
 (قوله مع اعادة الخطاب) أى
 الحكم على الخطاب على
 سبيل الكناية (قوله من باب
 أفعال) عبارة عبد الحكيم
 من باب الافعال وقوله لانه
 اسم أى اسم مصدر لان
 لانه لم يوجد جان وقال بعض
 المشايخ اسم لما يستعان به
 فانظر اه

مقتضى القياس أنه يجوز

التأخير لكن لم يرد الاستعمال
الاعلى التقديم نص عليه
في دلائل الاعتراض (قبل وقد
يقدّم) المسند إليه المسوّى بكل
على المسند المقرون يعرف
النقي (لا) أى التقديم
(بال على العموم) أى على
نفي الحكم عن كل فرد (نحو)
كل إنسان لم يبق) فانه يقيد
نفي القيام عن كل واحد من
أفراد الأسماء بخلاف
ما لو أتى بقوله يتم كل إنسان
فانه يفيد نفي الحكم عن جملة
الأفراد (لا عن كل فرد)
فالتقديم يفيد عموم السلب
وشمول النفي والتأخير
لا يستلزم السلب العموم ونفي
الشمول (وذلك) أى كون
التقديم مقيدا للعموم دون
التأخير (لأنه لا يترجم
التأخير) وهو أن يكون
لفظ ~~كل~~ تقرير للمعنى
الحاصل بقوله (على التأسيس)
وهو أن يكون لافادته معنى
حديداً عن التأسيس راجع
لأن الافادته من الاعادة
وبيان لزوم ترجيح التأكيّد
على التأسيس أمّا في صورة
التقديم

قوله تضمن هذا المقول (الخ)
مبنى على ما جرى عليه
في الاول من أن الضمير
عائد الى المسند اليه من
حيث هو وإن قد ليست
للتحقق فلهما مقابل لآعلى
ما جرى عليه الشارح من
عود الضمير على المسند اليه
المسوّى بكل فتكون قد
للتحقق فلا مقابل لها فلا
قال قد يقدّم اه يجوز

الكفاية إشارة إلى أن القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اختلف أن لا يستعمل الاعم التقديم فاشبه
ما اقتضت القواعد تقديمه كالصواب لا يقتضى التقديم خلافاً عند مقصد الكفاية فقلت لا يعقل مثل قولنا
يجوز غيرك كان كما قال الشيخ عبد القاهر كلاماً منبراً طبعوا واقتضت القواعد جوازاً (قوله مقتضى
القياس) وذلك لأن المطلوب هو أنت قبض أو أنت مجبوراً محاسباً بالكفاية وهي حاصلة مع التأخير كالقديم
سم (قوله أنه يجوز التأخير) أى الحلال والشأن وفي بعض النسخ وكتب أيضاً ما منه حصول المقصود معه
(قوله قيل) فأنه ابن مالك ومن تبعه سم وحكاية قيل ليصحت في حديثه لا فى الحكم مسلم حرف وكتب أيضاً
قوله قيل وقد يقدم الواو ومن قدم الحكى وهو الماعطف على ما قيل في كلام القائل أو الاستئناف عبد
الحكيم وقد للتحقق وكتب أيضاً قوله قيل وقد يقدم لأنه دل على العموم تضمن هذا المقول أنه قد يقدم لأنه
لا يدل على العموم كفى إنسان لم يبق بخلاف لم يبق إنسان فانه يدل على العموم ويستفاد منه نكتتان للتأخير
احدهما الدلالة على العموم والآخرى الاحتراز عنها أطول وهو انما تأتى اذا قطع النظر عن قول الشارح
المسوّى بكل (قوله المسوّى بكل) أى وما يجري مجراه فى اخذ العموم لجميع الأفراد وانما شرط أن يكون
مقروناً بما قبله لا يمكن كذلك لا يجب تقديمه يجوز يدم يبق لم يبق لم يبق فوات العموم اذا لعمرو فيه
وكذلك اذا لم يكن المستغرق وأيضاً فى النفي لا يجب تقديمه نحو قام كل إنسان وكل إنسان قام لعدم فوات
العموم فيه بالتقديم والتأخير فى شرطاً وهو أن يكون السند المعجى لئلا تكون فاعلاً بخلاف قولنا
كل إنسان لم يبق أو فانه لا يفوت العموم لو قيل لم يبق أو كل إنسان كذا فى عبد الحكيم (قوله نحو كل إنسان
لم يبق) من البين أن كل إنسان لم يبق شغل على تكرار الاستئناف في التقوية لا محالة فلا بد من السكتة
فيه افادة العموم دون تأكيده الحكم من سبب وذلك السبب أن تقوية الحكم تأكيده وافادة العموم تأسيس
وترجيح التأكيده على التأسيس كترجيح التأسيس على القياس فلا يتن بالبلغ أطول (قوله بخلاف
ما لو أتى) أى بخلاف التأخير على أن مأمورية ولا تعرف فأنه كلمة قول لا تندرج على تحصيله وتعيين
جوابه لو كان الاوضح بخلاف التأخير أطول ويظهر أنها زائدة (قوله فانه يفيد نفي الحكم) أى رفع
الاجاب الكلى لا النقي عن الكل المجرى بدليل كل وكتب أيضاً ما منه أى المحكوم به أطول (قوله عن
جمله الأفراد) أى عن الأفراد المجمل أى التي لم تفصل ولم تعين يكونها كلاً أو بعضها بل أقيمت على شمولها
للامرين (قوله لا عن كل فرد) أى فقط فلا يتأى أن يرفع الاجاب الكلى يصدق بالنفي عن كل فرد كسبائى
(قوله يفيد عموم السلب) لما كان عموم السلب مستلزماً للسلب العموم تركاً اذا ما لم يحصل بخلاف سلب العموم
فانه لا يستلزم عموم السلب فأورد بطريق المحرر عبد الحكيم (قوله وشمول النفي) بمعنى تقرير (قوله
والتأخير لا يفيد الخ) هذا كما يصح به بناء على القالب والافتد شوجبه القيد مثله الى النفي فيفيد عموم
السلب كما في واقع لا يجب كل محتال فهو كذلك فى الفترى وهو معنى قول بعضهم هذا عند اطلاق قولنا
عن الصواب الى عموم السلب ولا كونه كفى الآية (قوله لا يترجم ترجيح التأكيده على التأسيس) أى
يحمل الكلام عليه دون التأسيس وكتب أيضاً ما منه أى لو انعكس القالب التقديم والتأخير بأن
يكون مقيداً الاول نفي الشمول ومقيداً الثانى شمول النفي وكتب أيضاً قوله لا يترجم ترجيح التأكيده على
التأسيس هذا بيان الداعى الى الاستعمال لا تمام الدعوى بالاستدلال حتى يرد أن إثبات المنقول بعض
المعقول يستدعي القبول أطول (قوله لان الافادته من الاعادة) فادعوى رضى رضى استعمال كل فى
التأكيده أكثر فالحل عليه راجع فلما منع وولس لم يراض ما ذكرنا لانما أقوى لان وضع الكلام على
الافادته مطول وقوله فلما منع أى كثرة استعماله فى التأكيده فانه مشروط بأن يكون مضافاً الى الضمير
غير مجرى من العوامل العقلية عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله لان الافادته من الاعادة أى غالباً فلارد
أن المخاطب اذا كان مستكراً وليس معه ما يزيل انكاره وجب التأكيده والاعادة فقلست الافادته واحتج
(قوله وبيان) خبره محذوف تقديره مظاهر وشعور ذلك وكتب أيضاً قوله وبيان لزوم ترجيح التأكيده على

التأسيس أي أن لم يقدّم تقدم كل في هذا التركيب عوم السلب وتأخير هاسب العموم **(قوله)** فلان قولنا
 انسان لم يقيم أي في المثال الاول قبل دخول كل **(قوله)** لان حرف السلب الخ هذا وجه لفظي للفرق
 بين المدولة والسالبة كما تقر في وضعه لكنه يارب لم يقيم انسان أيضا مع أنها سالبة في ماصبي
 والتحقق أن الحكم أن كان بسلب الربط فهي سالبة وإن كان ربط السلب فهي معدولة فالحكم
 به في انسان لم يقيم نسبة سلب القيام إلى الفاعل فهي معدولة وفي يقيم انسان سلب نسبة القيام
 انسان فهي سالبة تقرر عبد الحكيم والفرق العنوي بين السالبة والمدولة أن الاولى لا تقتضي وجود
 الموضوع والثانية تقتضي وجوده لانها موجبة **(قوله)** وقع جزأ من المحمول اذ لا يمكن تقدير الرابطة بعد
 حرف السلب التي هو لان لم يحدد في الاتصال بالفعل فلا يفصل بينهما بالرابطة فاندفع ما يقال لا يتعين
 أن تكون معدولة المحمول تأمل **(قوله)** مع أن الحكم من جهة التعليل وأقرب من ذلك ان ترد القضية
 الطبيعية نحو الانسان حيوان فانه لم يذكر فيها ما يدل على كية الا فرادهم أنها لا تسمى موهلة لان الحكم
 فيها على الطبيعة لا على ما صدق عليه الانسان **(قوله)** وانا كان انسان لم يقيم الخ مرتبط بقوله فلان
 قولنا انسان لم يقيم موجبة موهلة **(قوله)** يكون معناه أي الا لا في المطابق يؤد بهذ قوله في القيام اذ
 لو كان المراد المعنى المطابق لقال ثبوت انتفاء القيام لوافق ما قدمه ويؤيده أيضا قوله عن جملة الافراد دون أن
 يقول عن الماصدق اذ المعنى المطابق لانسان لم يقيم ثبوت انتفاء القيام عن الماصدق يقطع النظر عن كونه
 جملة الافراد ويؤيده أيضا دخول الشارح بقوله وإذا كان انسان لم يقيم الخ على قول المصنف لان الموجبة
 الخ **(قوله)** لا عن كل فرد أي فقط فلا يتأخر قوة الا في أعم من أن يكون جميع الافراد وبعضها **(قوله)** لان
 الموجبة للمهمة أي التي هي قولنا انسان لم يقيم وكتب أيضا قوله لان الموجبة المهمة هي ما لم يشك على
 ما يثبت كون الحكم عليه بعض الافراد أو كلها وقوله المدولة المحمول هي ما جعل الذي يترأ من محمولها
 وقوله في قوة السالبة الجزئية هي التي ذكر فيها ما يدل على أن السلب عن البعض وهو ضمان ما يدل على
 السلب عن الجملة المستلزمة السلب عن البعض وما يدل على السلب عن البعض المستلزمة السلب عن الجملة
 فالسالبة الجزئية مطلقة لا تقتضي أي صراحة السلب عن الجملة بل كانت مشتبهة على رفع اليجاب
 الكلي فلذا وصف السالبة الجزئية مطلقة بقوله المستلزمة في الحكم عن الجملة بل يقل المقتضية في الحكم
 عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فلانها مطلقة مريضة في نفي الحكم عن كل فرد فلذا يصفها بالاقضاء وقد
 بعد عن المرام الشارح المحقق في هذا المقام فقال في بيان الاستلزام لان صدق السالبة الجزئية ما يقتضاه
 الحكم عن كل فرد أو عن البعض فقط ولا ينز التقدير ان انتفاء عن الجملة لان الكلام في مفهوم القضية دون
 مناط صدقها لانه مدار التأسيس ثم في عليه استعمال الاستلزام والاقضاء وغفل عن أن قولنا لم
 يقيم كل انسان سالبة جزئية يصدق في حقها أن صدقها ما بالسلب عن كل فرد واما السلب عن بعض فقط
 دون بعض مع أنها مقتضية للنفي عن الجملة كقتضاء السالبة الكلية التي عن كل فرد أو طول وقوله ثم في عليه
 استعمال الاستلزام الخ أي نكتة استعمال المصنف الاستلزام في قوة المستلزمة في الحكم عن الجملة واستعمال
 الاقضاء في قوة بعد القضية للنفي عن كل فرد وسأقنع الطول **(قوله)** عند وجود الخ دفع ما يقال ان
 السالبة تصدق في الموضوع فهي أعم وحاصل الدفع أن يحمل كونها في قوة السالبة عند وجود موضوع
 السالبة أما عند عدمه فليست في قوتها بل أعم وكتب أيضا قوله عند وجود الموضوع أي في الخارج **(قوله)**
 بمعنى أنها متلازمان في الصدق بيان الواقع والافتقار ثبوت المدعي بكني استلزام الموجبة للمعدولة السالبة
 فقط عبدا الحكم **(قوله)** في القيام أي بانقائه على أن يكون مصدران المبني للفعول أو تقول معناه قد
 حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس مدخول الباء محموله فترى أي على
 هذا الوجه الثاني ما على الوجه الاول فمدخول الباء محموله وكتب أيضا قوله في القيام أي بثبوت في
 القيام الخ على سابق **(قوله)** وأما ما كان يصدق الخ الآية على التقدير الاول بكونه بالنسبة وعلى التقدير

فلان قولنا انسان لم يقيم
 موجبة مهمة أما
 اليجاب فلانه حكم فيها
 بثبوت عدم القيام لانسان
 بنفي القيام عنه لان حرف
 السلب وقع جزأ من المحمول
 وأما الاهمال فلانه لم يذكر
 فيها ما يدل على كية أفراد
 الموضوع مع أن الحكم فيها
 على ما صدق عليه الانسان
 وانا كان انسان لم يقيم
 موجبة مهمة يجب أن يكون
 معناه في القيام عن جملة
 الافراد لا عن كل فرد لان
 الموجبة المهمة المدولة
 المحمول في قوة السالبة
 الجزئية عند وجود
 الموضوع نحو لم يقيم بعض
 الانسان بمعنى أنهما
 متلازمان في الصدق لانه قد
 حكم في المهمة بنفي القيام
 على ما صدق عليه الانسان
 أعم من أن يكون جميع
 الافراد أو بعضها وأما
 كان يصدق في القيام عن
 البعض

(قوله) ويؤيده أيضا قوله عن
 جملة الافراد مبني على أن
 جملة الافراد هي مجموع
 الافراد كلها وقد سبق لها
 جملة الافراد هي الافراد
 الجملة الصادقة بالكل
 والبعض فهي كالمصدق

وكما صدقني القيام ببعض صدق نفسه بما صدق عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية (الاستلزامية في الحكم عن الجملة) لان صدق السالبة الجزئية للموجودات الموضوع اما انني في الحكم عن كل فرد ولما ينسب من البعض مع ثبوته لبعض وأما ما كان يلزمها في الحكم عن جملة الافراد (دون كل فرد) لجواز أن يكون متفلسا عن البعض فالتا البعض وإذا كان انسان لم يبق دون كل معناه في القيام عن جملة الافراد عن كل فرد ولو كان بعد دخول كل أن يضاعفه كذلك (٣٠٣) كل لنا كيدا الحق الاول فبما أن يحصل على في الحكم عن كل فرد

الثاني يكون بالطائفة نوبى (قوله يصدق في القيام الخ) أى الذى هو ملول السالبة الجزئية (قوله وكما صدق الخ) بين الثلاث من الجانبين فين أولان المهمة المعدولة تستلزم السالبة الجزئية ثبوتها هنا العكس (قوله فهي في قول الخ) نرى بع على الدليل بتقسيم (قوله في الحكم عن الجملة) بمعنى دفع الإيجاب الكلى كإشرا إليه نقرر بالشارح لا بمعنى في الحكم عن المجموع فلا بد أنه قد صدق السالبة مع كذب كل أهل البلدا لتحمل الضعفة لان دفعها ليس رفع الإيجاب الكلى لان الإيجاب الكلى الحكم فيه على كل فرد وليس الحكم في كل أهل البلدا لتحمل الضعفة على كل فرد بل على المجموع من حيث هو مجموع فلا يكون رفعه دفع الإيجاب الكلى سم أى فلا تستلزم السالبة الجزئية في الحكم عن الجملة بمعنى المجموع من حيث هو مجموع (قوله لان صدق الخ) دليل لقوة المستلزمة في الحكم الخ (قوله وإذا كان انسان لم يبق معناه الخ) مرتبط بقوله سابقا وإذا كان انسان لم يبق مبرهنة مهمة لا يجب أن يكون معناه في القيام عن جملة الافراد لاعت كل فرد (قوله معناه في القيام الخ) أى اللزوم لا الطائفة اندها ثابت عدم القيام نوبى ويزعم في القيام (قوله المقتضية) انما قال في الاول المستلزمة وهما المقتضية لان السالبة الجزئية تقتضى في الحكم عن كل فرد وتحتل نفسه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم في الحكم عن جملة الافراد فأشار بلفظ الاستلزام الى هذا خلافا للسالبة الكلىة فانما تقتضى بصر بمجموع الحكم عن كل فرد مطول أى لا تقتضى بشعر بالراحة بخلاف الاستلزام (قوله لورود موضوعها في سياق النفي الخ) أى وما عندهم من أن المهمة في قوة الجزئية انما تعفى في غير ما موضوعها في سياق النفي وهي نكرة غير مصدرة بلفظ كل (قوله حال كونه نكرة الخ) أشار بذلك الى أن حكم المصنف بأن ورود الموضوع في سياق النفي يقيده عموم السلب بقيد يقيد أن يكون الموضوع نكرة وأن لا يصدق بلفظ كل والا كان مفيدا لسلب العموم خ (قوله وذلك) أى وجوب الحمل على نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتأسيس ثابت لان الخ (قوله الا أحد هذين الثنتين) أى نفي القيام عن كل فرد وفيه عن جملة الافراد (قوله لسلب العموم) أى باعتبار لائمه معانوا لا اعتبارا بصرح بثبوت الاتفاق لما صدق عليه الانسان لكنه يستلزم السالبة الجزئية بعيدا لحكم (قوله والتاخير) أى بدون كل (قوله وفيه نظر) لم يمنع المصنف شيئا من هذا الحكم بل انما اذع في حصة دليله كما يدل عليه كلامه في الايضاح سم (قوله بمعنى الموجبة المهمة) انما قال بمعنى لان الصورة الاولى في كلامه محتملة لها مع كل أو دونها والمراد الثاني فلذا قال بمعنى وكذا يقال فيما بعد (قوله الى ما أضيف اليه كل) أى في التركيب الآخر المأثري في بكل (قوله بالاسناد اليها) هذا يجب الظاهر لئلا يثبت قواعد التطبيق لان السند اليه عندهم انما هو المضاف اليه كل وأما نفس كل فاعلمى مولى لسان كسبة افراد الموضوع ثم هذا واثق قواعدها لتعوى بين ما قرره ع سم وبعبارة عبد الحكيم قبل فبعبارة كره المصنف بحث لان السند اليه هو ما أضيف اليه كل وكل لسان كسبة الافراد للسند اليه ولما لا يوصف بل المضاف اليه فالتى عن الجملة وأوعن كل فرد لاستفادة الامن الاستناد الى ما أضيف اليه وأيضاد كره لا يجزى لوضع لام الاستغراق في موضع كل لان المفسد في صورتين الاستناد الى أمر واحد فالاملا كيدا ما يشبه الاستناد وقرره أقول ما ذكر من أن السند اليه هو ما أضيف اليه كل ان أراد أن ذلك مستند اليه في المعنى فسلم لكن مراد المصنف أن كل مستند اليه في اللفظ وان أراد أنه مستند اليه في اللفظ فهو خلاف الواقع

ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجحا للتأسيس على التاكيد وأما في صورة التاخير فلان قولنا لم يبق انسان سالبة مهمة لا سور فيها (والسالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المقتضية لاني عن كل فرد) نحو لاني من الانسان قائم ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهمة في قوة الجزئية بينه بقوله (لورود موضوعها) أى موضوع المهمة (في سياق النفي) حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فانه يقيد نفي الحكم عن كل فرد وإذا كان يبق انسان بدون كل معناه في القيام عن كل فرد فلا يكون بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لنا كيدا الحق الاول فبما أن يحصل على في القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتأسيس معنى آخر وذلك لان لفظ كل في هذا المقام لا يشهد الأحاد هذين العنصرين فعند انتقاء أحدهما ثبت الآخر ضرورة والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب

العموم ونفي العمول والتاخير لعموم السلب وشمول النفي فيبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كل لتأسيس الراجح دون التاكيد المبرجوح (وفيه نظر لان أنفي عن الجملة في الصورة الاولى) بمعنى الموجبة المهمة المعدولة المحمول نحو انسان لم يبق (وعن كل فرد في) الصورة (الثانية) بمعنى السالبة المهمة نحو لم يبق انسان (انما أفاذه الاستناد الى ما أضيف اليه كل) وهو لفظ انسان (وقد زال ذلك) الاستناد المقتضى للمعنى (بالاستناد اليها)

أي إلى كل لأن أنسانا وصفا إليه فلم يبق مستندا إليه (فيكون) أي على تقدير أن يكون الاستدلال على أن هذا المعنى الحاصل من الاستدلال إلى أنسان يكون كل (تأسيسا ٣٠٤) لأننا كيدنا لأننا كيدنا فقط بقيد قوة ما يفيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك لأن هذا المعنى حجتنا على أن الاستدلال

لا يجوز في اللفظ كذا لاني آخر حتى يكون كلنا كيد الله واصل هذا الكلام أن لا نسلم أنه لو جعل الكلام بعد كل على المعنى القى حل عليه قبل كل كان كل لنا كيد ولا يخفى أن هذا انما يصح على تقدير أن يراد أن كيد الاصطلاح أم لا يريد بذلك أن يكون كل لا فادعى كل حاصل بدونه فادعى المنع فظهر وحيث شذ وجهنا أشار إليه بقوة (ولان الصورة الثانية) يعني السالبة المهمة فتصور فيهم أنسان إذا فادعت التي عن كل فرد فقد فادعت التي عن الجمله فادعت كل (على الثاني) أي على فادعت التي عن جملته لا فردا حتى يكون معنى لم يقيم كل أنسان في القيام عن الجمله لا عن كل فرد (لا يكون) كل (تأسيسا) بل نأ كيدا لأن هذا المعنى كان حاصلادونه وحيث فادعت فادعت فيهم كل أنسان لم يقيم السلب قبل لم يقيم أنسان لم يزم ترجيح التأسيس على التأسيس لأننا كيد أصلا بل لا يزم ترجيح أحد لنا كيد في الآخر وما يقال أن دلالة لم يقيم أنسان على التي عن الجمله نظير في الالتزام ودلالة لم يقيم كل أنسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأ كيدافقه نظرا ولو اشترط في التأسيس كيدا فادعت فادعت فيهم كل أنسان لم يقيم على تقدير كونه لتي الحكم عن الجمله نأ كيدا لأن دلالة أنسان لم يقيم على هذا المعنى الزام (ولان التكرار المقتضى أذاعت كان قولنا لم يقيم أنسان سالبة كلية لا ملامه) كذا كرمه الغائل لامة فدين فيما أن الحكم سلبا عن كل واحد من الأفراد والبيان لا بد من تعيين

التعيين

التيين سم **(قوله)** ولا محالة المناسب فاه التفريع **(قوله)** ههنا هي هو هنا وقوع التكرار في سياق
التي وكسب أيضا قوله ههنا هي مخبر مقدم ومبتدأ مخروخ لا محذوف وعبرة المطول أظهر من
هذه وهي ولا يله هذا البيان من شيء **(قوله)** سوى هذا أي الحال على أن الحكم على كلمة الأفراد
قال في المطول والقوم وان حصلوا سور السلب الكلي لاشي ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار بل كل ما يدل
على العموم فهو سور الكلية اه وقال شفيها الماوي في شرح الفقه يقول بعض الماظمة أن السور هو
اللفظ الدال على ذلك تعريف السور لا يقتضي أو مراد اللفظ المذكور وما يفوق مقامه اه وقال عني
ومني وجد ما يشيد العموم ولو قرينة حال كذلك المقيد سور العموم ولا يخص بلفظ مخصوص انضافا
(قوله) وقال عبد القاهر هان قلت ماذا كره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره صاحب القيل السابق كما
فانما عاده قلت فائدة ذلك الاشارة إلى أن ما ذكره صاحب القيل حق وأن الباطل دليله وفي هذا
الجواب تقرر أن ذلك معلوم من تخصيص القيل بالاعتراض على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة
بأن يقول واليهذهب عبد القاهر أو وهو الصحيح فالأولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره
صاحب القيل لأن تقديم النبي على كل بقية النبي عن الله عند صاحب القيل وهو صادق بالنبي عن كل
فرد وبالنبي عن البعض فقط وبقية النبي عن بعض الأفراد والشيء لبعض الآخر عند الشيخ كما
سألت فيهما العموم وانصوص فلا يراد السؤال من أصله على أن في كلام عبد القاهر تعميمات
وتفصيلات وأمثله ليست في كلام صاحب القيل السابق إذ كلام صاحب القيل السابق فيها إذا كانت
كل مسند إليها وكلام الشيخ أعين ذلك كما ستفقد عليه فلو سلم عدم مخالفة كان في عاده هذه الفوائد
التيية **(قوله)** كلة كل لفظ كلة ثابت في أكثر نسخ الشارح وعليه ففي كلامه تغييرا بربا المثلث
(قوله) بأن أخرت عن أدائه أي لفظا وأثرته وقد مثل الثاني بقوله كل الدراهم أخذلان كذا بتبناها
التأخير وكتب أيضا مقامه أي بلا فاصل أطول **(قوله)** نحو ما كل الخ يحصل أن تكون حجازية
وأن تكون قيصية سم فهو صريح مثلا لكل المعولة لاداء النبي يجعلها حجازية واصل مثلا لغير المعولة
لاداء النبي يجعلها قيصية **(قوله)** تشبهني السفن أي أصحاب السفن **(قوله)** شامل فلان أي فلا يخص
عطف ما هو معطوف فأنهم ما قال أنه من عطف الخاص على العام ولا محذور فيه وحاصل الدفع أن
عطف الخاص على العام لا يكون باو بل بالواو وكون أو بمعنى الواو تكلف تأمل **(قوله)** وكذا لو حطفت الخ
أي ليس يسديا أيضا **(قوله)** يعني أو جعلت معولة يحصل أن المراد أن معولة بمعنى جعلت معولة فهو اسم
يشبه الفعل معطوف على فعل كما تقرر في التصو ويحتمل أن جعلت المقدور هو المعطوف حذف وبني
معولة سم وعلى الاحتمال الثاني يكون فيه فساد لأن حذف المعطوف وإبقاء معولة مخصوص
بالعطف بالواو كما في قول الشاعر • علفها تنابوا ما يلدا • كاذ كره في الخلاصة **(قوله)** اللهم الخ
وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخلته أخرت سم **(قوله)** بما إذا لم تدخل الآداة على فعل عامل في كل
والمعنى بأن أخرت عن أدائها النبي الغير الماخلة على الفعل العامل فيها وأجملت معولة للفعل المعنى معطوف
هنا على تقدير عطف معولة على أخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخلته كانت كل داخلته في حيز
النبي بأن أخرت عن أدائها النبي الغير الماخلة على الفعل العامل فيها أو كتبت معولة للفعل المعنى وانما خص
التأخير فقد خص السخول لا معصية تصور للسخول **(قوله)** أو غير ذلك كل يكون ظروفا أو مجرورا أو تأكيذا
لاحدها نحو ما مررت بكل القوم أو بالقوم كلهم أو ما مررت بكل اليوم أو اليوم كله **(قوله)** أو ما جاء كل القوم
لم يقل أو ما جاء كلهم تبين على أن كل المضاف إلى الضمير لا يكون إلا تأكيذا أطول ويرد على قول الشاعر
قد أصبحت أم الخبار الخ وقول الشاعر • ثلاث كلهن قتلت عمدا • فكان الأولى أن يقول لا يكون
فاعلا **(قوله)** لأن كلاً أصل فيه أي في التأكيدي كذا كان كلاً الفاعل أصلا في نفسه سم وكتب أيضا مقامه
قيل أن العبارة مقابلة الأصل لأن التأكيدي أصل فيه وليس المراد أن كلاً أصل في التأكيدي وغيرهما

ولا محالة ههنا هي بدل على أن
الحكم بها على كلية أفراد
الموضوع ولا نفي بالسور
سوى هذا وحيث يتدفع
ما قيل من معالجه ههنا باعتبار
عدم السور وقال عبد
القاهر ان كانت كلة كل
داخلته في حيز النبي بأن أخرت
عن أدائه سواء كانت
معولة لاداء النبي أو لا سواء
كان الأخير فعلا (نحو) قول
الشاعر
(ما كل ما يقني المريدك)
تجري الرياح لا تنتهي السفن
أو غير فعل نحو قولك ما كل
متمم الموصلا (أو معولة
للفعل المعنى) الظاهر أنه
عطف على داخلته وليس
بسد لان السخول في حيز
النبي شامل فلان وكذا لو
عطفها على أخرت بمعنى أو
جعلت معولة لان التأخير
عن أدائه النبي أيضا شامل
له اللهم إلا أن يخص
التأخير بما إذا لم تدخل
الآداة على فعل عامل في كل
على ما تبين به المثال
والقول أعين أن يكون
فاعلا أو معولا أو تأكيذا
لاحدها أو غير ذلك (نحو)
ما يقني القوم كلهم في
تأكيد الفاعل (أو ما جاء كل
القوم) في الفاعل وقيل
أن كلاً على الفاعل لان
كلاً أصل فيه (أو) أخذ كل
الدراهم في القول المتأخر

كاجب عن فعله بالمراد أن التاكيد هو الاصل في كل وغيره كالفاعلية ليس أصلاً فيها وإن تقول
 المعنى أن كلاً أصل في التاكيد يكون الفاعلية تعلقاً بـ **(قوله)** أو كل الدراهم لم تأخذ قال في المقول جعل
 الفعل متنبهاً لأن التاكيد لا يتقدم معمولة عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النجواه وهذا بناء على
 ما نقل الرضى عن ميمونه ما حكى عمران يضرى بظافز تقدم معمول معمولة ومنعه الاخفش بس قال
 النثرى الوجه الذى كرهنا غيبهض وسجها لعمداً برامتل كل الدراهم ما أخذت في الأمثلة لعدم إيراد
 مثل ما كل الدراهم لأن المقرضى في التصواتع الأول والثاني والفرق أن ما التافه لها الصدارة لمشابهتها
 حرف الاستفهام في الدخول على الاسم والفعل بخلاف لم ولن فانهما الاختصاص بما بالفعل صارا كالجزء
 منه فيجوز تقدم ما فى جزءهما على ما يجوز تقدم معمول الفعل المثلث على ما لا فانهما وإن كانت كما
 في المخول على القليلين لأن التاكيد يضرى بعمل ما بعده فاعلم قبلها اه ملخصاً **(قوله)** وكذا ما أخذنا الخ أشار
 إلى أن المستفاد من التاكيد اعتماداً على فهمه مما سبق كفى المقول **(قوله)** وبه التاكيد الخ
 جوابان فقول الشارح في جميع الخجل معنى **(قوله)** ثبوت الفعل أى ثبوت مدلوله وكذا قوله أو
 الوصف في كلام الشارح توسع بأداة الدال مقام الدلول فأنفع ما قيل أن أراد بالفعل المصطلح عليه فلا
 ثبوت لها على التميز وإن أراد به الحدث فلا حاجة لقوله أو الوصف عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله ثبوت
 الفعل أو الوصف كان الأول أن يقول ثبوت الحكم لأجل أن يشمل الاسم الجامد كفى ما كل سواه
 ثم روي ما كل ضامته قال في الأطول ولا يشمل نحو ما كل القوم كانياً أو دأباً أو يكتباً أوه فانه ليس فيه
 ثبوت الفعل أو الوصف لبعض بل يتعلق ببعض اه وقدينع عدم ثبوت هذه تفاصيل البعض في كلام
 المصنف شاملاً لبعض مدخول كل وبعض من يتعلق به **(قوله)** في المعنى أى فقط أو باللفظ وكتب
 أيضاً قوله في المعنى قد يثبت ما إذا كانت كل فاعلاً أو كيداً للفاعل سم أو مبتدأ أو اسماً للناصب
(قوله) أو تعلق به اه إطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل أو التعلق على نسبته للفعل
 اصطلاح شائع عن **(قوله)** بدليل الخطاب أى مفهوم الخافضة مثلاً ما قاموا كلهم نفي السلك
 ففهم منه ثبوت مجرى البعض تأمل سم **(قوله)** والحق أن هذا الحكم أى قوله توجه التاكيد إلى
 الشمول وأفاض ثبوت الفعل أو الوصف لبعض وكتب أيضاً قوله والحق أن هذا الحكم كثرى لا كلى
 قد يقال بل هو كلى ولا دلالة لفظه كره لجواز أن يعتبر فيه دخول كل بعد التاكيد لاقبيله يكون قيداً في
 التاكيد دون المتنى فيكون من شمول التاكيد لأن القيد إذا اعتبر بعد التاكيد كان قيداً فيه لا فى التاكيد
 التاكيد بقيداً لا فى قيد اه سم وفيه تأمل وقال الحنفى قدوة والحق أن هذا الخ يمكن أن يقال
 كلام الشيخ مبني على الوضع وأقل ذلك الأمثلة لشمول التاكيد بواسطة القرائن اه وقوله مبني على
 الوضع أى باعتبار الوضع وقيل التنظر في القرائن **(قوله)** والله لا يجب كل احتمال أى متبكر بمجه وقوله
 غوراً كثر الفرض على الناس بغير حق وقوله والله لا يجب كل كفاراً جاحداً بغير حق ما قرى وقوله
 أثم أى كثر الأثم وقوله ولا تلحق كل خلاف أى كثر الخلف في الحق والباطل وقوله مهن أى قليل في
 الرأي والقبول أو حقر عند الناس لأجل كذبه اه فترى وكتب أيضاً قوله ولا تلحق كل خلاف مهن أورد
 هذه الآية وإن لم تكن من قبيل التاكيد الذى الكلام فيه إشارة إلى أن التاكيد كالتى في الحكم السابق
(قوله) بأن قدمت الخ إشارة إلى أن التاكيد المستفاد من لفظه لا يتوجه إلى القيد أعني الدخول في خبر التاكيد
 فيفيد وجود التاكيد في الكلام مع تقديم كل علمه فلا يراد أن انتفاء الدخول في خبر التاكيد قد يكون بانتفاءه
 في الكلام أصلاً فلا يصح حينئذ قوله عم التاكيد على إطلاقه فترى **(قوله)** ولم تقع معمولة الخ قد يضرخ كل
 الدراهم لم تأخذ فانه مقدم على التاكيد لكنهما معمولة للفعل المتنى ولو زاد ورتبة بعده لفظ الاستغنى عن
 قوله ولم تقع الخ تأمل **(قوله)** اسم واحد أى لقبه أو ما اسم قتل الخرباق وقيل العرباض **(قوله)** أقصرت

(أو كل الدراهم لم تأخذ في)
 المقول المتقدم وكذا لم
 أخذ الدراهم كلها أو
 الدراهم كلها لم تأخذ في
 جميع هذه الصور
 (توجه التاكيد إلى الشمول)
 خاصة لا إلى أصل الفعل
 (وأفاد) الكلام (ثبوت)
 الفعل أو الوصف لبعض اه
 أضف إليه كل كان كثرى
 في المعنى فاعلاً للفعل أو
 الرصف المذكور في
 الكلام (أو) أعاد
 (تعلقه) أى تعلق الفعل
 أو الوصف به أى يعمض
 ما أضف إليه كل كان كثرى
 كل في المعنى مفعولاً للفعل
 أو الوصف وذلك بدليل
 الخطاب وشبهه القوق
 والاستعمال والحق أن هذا
 الحكم كثرى لا كلى بدليل
 قوله تعالى والله لا يجب
 محذوف غور والله لا يجب
 كل كفاراً أثم ولا تلحق كل
 خلاف مهن (والام) أى وإن
 لم تكن داخلة في خبر التاكيد
 بأن قدمت على التاكيد لفظاً
 ولم تقع معمولة للفعل المتنى
 (عم) التاكيد (كل فرد) مما
 أضف إليه كل وأفاض التاكيد
 أصل الفعل عن كل فرد
 (كقول النسي على الله عليه
 وسلم ما قاله فوالسيدين)
 اسم واحد من الصحابة يرضى
 القصة عنهم (أقصرت

الصلوة بالرفع فاعل قصر

أمر نسيب يا رسول الله عليه

الصلوة والسلام (كل ذلك

لم يكن) هذا قول النبي عليه

الصلوة والسلام والمعنى لم

يقم واحدا من القصر

والنسيان على سبيل شمول

النبي وعمومه لوجهين

أحدهما أن جواب أم

أما متعين أحد الأمرين

أوبعضها جمعا فخطئة

للسفهم لا يتق الجمع بينهما

لأنه عارف بأن الصلوات

أحدهما والثاني ما روى

أنه لما قال النبي صلى الله

عليه وسلم كل ذلك لم يكن

فأله والذين بعض ذلك

قد كلن ومعلوم أن التبروت

لبعض اثنينما التي عن كل

فرد لا التي عن المجموع

(وعلى) أي على عزم النبي

عن كل فرد (قوله) أي قول

النعم

قد أصبحت أم لنيلار تدعى

على ذنبا كله لم أصنع

برفع كله على معنى لم أصنع

شيئا مما تدعى به من الذنوب

ولفائدة هذا المعنى عدل عن

التعب المستغنى عن الاضمار

إلى الرفع المتفقر إلى ما لم

أصنع (وأما ما أخيره) أي

تأخير المسند إليه (فلاقتضاه

المقام تقدم المسند) وسببه

سببه (هذا) أي الذي ذكر

من المسند والذكر

والاضمار وغير ذلك من

المقامات للمد كورة) كله

مقتضى الظاهر من الحال

الصلوة) أما التلوه وأما العصر على ما رواه البخاري ومسلم كذا في البيهقي والقول بأن أحد العناوين
وهم ثامن لفظ الحديث حيث وقع فيه إحدى صلاحي العشي والمراصد لاق وقت العشي وهو من الزوال
إلى الغروب اهـ عبد الحكيم (قوله بالرفع) دفع به توهم أن الصلاة تقفول أقصرت كما كرت جليل أم
نسبت سم أو كما ضربت (قوله فاعل) هذا على رواية أقصرت بالنساء فاعل وروى أيضا بنهم الفاعل
وكسر الصاد على البناء فقول وعليه فالدالة نائب فاعل (قوله كل ذلك لم يكن) فإن قيل لا يجوز أن يكون
المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر لأنه يلزم عليه الكذب فإن بضمة قد كان في نفس الأمر والكذب عليه
لا يجوز وأن يرد في ظني لم يرد عليه الاعتراض بأن بضمة كان في نفس الأمر فكيف قال ذوالبدن ذلك
فالجواب أن المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر بحسب ظني في ذوالبدن أن الظن لم يطابق نفس الأمر
عس سم واعتقاد خلاف الواقع وأدناه تعالى للشرع ليس نقصا فله عرق (قالت) ذكر العارف
ابن أبي جرة في شرح مختصره وأما الثاني صلى الله عليه وسلم لم يسه الأربعة مرات سلم من اثنين وقام من
ثانية وقام في خامسة وأسطع اثنين سورة اهـ وقوله وقام من ثمانية أي بلا تشهد أول وكسب بضافة كل
ذلك لم يكن فيه دليل على أن سم قال تسالم أفضل وكان قد فعل اهـ غير كذب كذا في الكرماني فكلما للناسي
ليس يصادق ولا كذب راجع عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه سالية كلية (قوله هذا قول النبي الخ) هذا
أيضاح فإن كونه قوله عليه الصلاة والسلام معلوما من قوله كقول النبي الخ (قوله أو بغيرهما جميعا) أي
وليس في الجواب تعيين أحد الأمرين فيلزم أنه أراد في كل منهما سم وكتب بضافة أو بغيرهما جميعا
يقول أو بآياتهما جميعا مع أن الظاهر أن جواب أم قد يكون ثبات الأمرين جميعا لأن هذا غير متناقض
الحديث بخلاف ثبات أحدهما دونهما جميعا (قوله تخطئة للسفهم) أي في اعتقاد ثبوت أحدهما سم
(قوله لا نلني الجمع بينهما) أي ولم يعتقد ثبوتهما جميعا فبأن يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما
سم (قوله لأنه عارف) أي للسفهم (قوله بعض ذلك قد كلن) هو جدير بنية (قوله برفع كله) اعتراض على
الرفع بأن المد كور في معنى اللبس وغيره واستأنج يضر بتأليف لم يه من تهيئة العامل للعمل وقطعه
عنه وذلك غير جائز عندهم ودفع من أنه لا شارح في عطوة عن سيمو من قول الشاعر ثلاث كلهن
قتلت عدا برفع كلهن يدل على جواز التركيب المذكور وأما ما أفترى (قوله شيئا مما تدعى به من الذنوب) أي
الذنوب) أشار إلى أن المراد من الذنوب في قوله تدعى على ذنبا للذنوب بقرينة المقام مسند ما ثبت أن ذنبا له
خمس يقع على القليل والكثير كذا فله السرا في قري وعبار عبد الحكيم إشارة إلى أنه لا تنكروا على ذنبا
للعموم وإن كانت في ذنبا اهـ (قوله ولا فائدة الخ) فيه بحث فلا نل أن العدول عن التسلل فلا يجوز
أن يكون لفظ كل المضاف إلى الضمير لا يقع مقفولا فله لا يجوز ذرايت كلهم ولا رأيت كلهم وإنما يقع
تأكيدا أو مبتدأ عس صرح بذلك في المطول ونقله عن ابن الجاحب وأطال في هذا الفصل فراسعه فانه مهم
سم وفي يس عن المعنى أنها تقع مقفولا قليلا فراسحه (قوله وأما ما أخيره) أي عن المسند (قوله فلاقتضاه
المقام تقدم المسند) يعني أن تأخير ليس من مقتضيات الأحوال وإنما هو من ضرورات مقتضى الحال
فلذا لا يصح عنه أطول وكتب أيضا ما نصه ككونه عاملا له وصدر الكلام (قوله هذا كله) لقد أعجب
المصنف حيث مندرج خلاف مقتضى الظاهر بمعلومه وتعالى مقتضى الظاهر من وجوب حيث وضع
اسم الإشارة موضع الضمير والمفرغ موضع الجمع تبع على أنه جعل الأحوال المتقدمة منها به الإيضاح
كالخصوص ويحسن البيان ولطف المزج واحدا أطول بعض تقديم وتأخير (قوله أي الذي ذكر) أشار
إلى أن إفراد اسم الإشارة مع أن المشار إليه متعددا لأنه بالمد كور (قوله كله مقتضى الظاهر) مبني على
التغليب والافتقار إلى تلخيص معاني غير الذي ذكر في مباحث الأضمار من خلاف مقتضى الظاهر قري
وتقدم عن عبد الحكيم ما يخالفه وكتب أيضا قوله كله بغير اذ كله تأكيد أو مبتدأ على أن للشار إليه
متعددا أطول وكتب أيضا ما نصه تقدم أن مقتضى الظاهر أنخص من مقتضى الحال فإن كل مقتضى ظاهر

خلافه) أى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال باله (فبوضع الضمير موضع الظاهر كقولهم) ثم رجلا (زيد) (مكان ثم الرجل) فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاختصار لعدم تقدم ذكر المستداليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعلق معهود في الذهن والتركيب تفسيره بذكر يعلم جنس المتعلق وأيا يكون هذان وضع الضمير موضع الظاهر (في أحد القولين) أى قول من يعمل الخصوص خبر مبتدأ محذوف وألمن يجعله مبتدأ وثم رجلا خبره فيحصل عنده أن يكون الضمير عائدا الى الخصوص وهو متقدم تقديره لو يكون التزام افراد الضمير حيث لم يقل تصلوهم وأمن خواص هذا الباب لكونه من الافعال بالمادة

(قوله) منهم باعتبار الوجود) أى باعتبار التقضي في الخارج فنخصه بهم كأن جنسهم هو إذا احتاج لغيره بين جنسه ومخصوص بين شخصه (قوله) أعني من غير تعيين خصلة) أشار به الى أن المراد بالهمم الإطلاق لأن الصام لفظ يستغرق الصالح فمن غير حصر وهو غير موجود هنا إنما الموجودها المطلق وهو مائل على الماهية بلا قيد

أه عبد الحكيم يوضح

مقتضى حال ولا عكس لأن مقتضى الحال يصدق بمقتضى باطن الحال (قوله) وقد يخرج الكلام) أى بكلمة قديم الضمير إشارة الى ختمه بالنسبة الى مقابله بآدمه موضع الضمير موضع الظاهر على خلاف ما افتتح بوضع اسم الاشارة موضع الضمير لانه يفوق ما ورد في الاطول (قوله) لاقتضاء الحال) أى باطن الحال (قوله) كقولهم) أى العرب ابتداء من غير جرذ كالمستداليه لفظا وقد يراد في كلام المصنف أيضا وضع الضمير موضع الظاهر على ما قاله القري يوقيد أن قرينة تدل على أن المرجع العرب فهو على حدسي نوارت بالحب فلا يكون من وضع الضمير موضع الظاهر (قوله) كقولهم) ثم رجلا مكان ثم الرجل) وثم رجلين مكان ثم الرجلين وثم رجلا مكان ثم الرجل فقد أشار الى أن الضمير عبارة عن متعلق مهمم بفسره التمييز وهو مع غير يميزه الى رجل أطول (قوله) وهذا الضمير الخ) عبارة الملول وهذا الضمير عائد الى متعلق معهود في الذهن منهم باعتبار الوجود كالمظهر في نحوهم الرجل ليصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للحد العام أو القدم العام أعني من غير تعيين خصلة اه قال السيد هذا بشرط أن الام في الرجل العهد الخفي كما اختاره بعضهم وزعم أن الام ههنا كلام في قوله ادخل السوق حيث لا يهد ينكروا وينحطوا كونهما النفس نفوات الابهام المقطوع في هذا الباب ويجوز أن تفسره بزيد بمشلا ويجوز أن تبيته وجهه وأجيب بأن المراد هو الجنس ادعاء لاحقيقة فالابهام موجود كالمفهوم ودوم تفسيره بمخصوص أيضا وأما ثم الرجلين وثم الرجل فالمراد بجنس التنبيه وجنس الجمع فلا إشكال لانه نفي أو لاجمع ثم عرف بلام الجنس وفي الحال على الجنس زيادته بالصفة تناسب القام على هذا الضمير في ثم رجلا عائدا الى الجنس أيضا وقال القري يابن ثم تراخي التفسير وتباعده في التبيين الابهام وهذا وجهه المناسبة المذكورة تعوان المراد بالحد والقدم العام فيق هذا الباب هو اياه بالغة قبل أرادوا زيادة المبالغة والتعميم أهمها القائل أن لا تشوف النفس اليه وترغب في طلبه اه (قوله) عائدا الى متعلق الخ) في كلام غير واحد من النواة كلاما مبنيا أنه عائدا الى التمييز وعليه يكون التفسير بفسر الضمير بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون مفسره بلا واسطة تفسيره بمرجعه وكتب أيضا قوله الى متعلق أى الخى مطلق متعلق معهود باطلاقه في الخفى (قوله) معهود) أقصر الشارح على أحد القولين في الضمير والقول الثاني انه الجنس والقولان مبنيان على القولين في أن قولنا ثم الرجل فقل انها العهد وقل انها الجنس (قوله) بشكرة) أى لا يفرقة ليعلم جنس المتعلق أى فقط أى دون شخصه ليصل الابهام ثم التبيين الحاصل بالخصوص بخلاف المعرفة فإنها يعلم شخص المتعلق كما يعلم جنسه بفوات الابهام ثم التبيين (قوله) أى قول الخ) تفسيره بلاحد القولين لا للقولين (قوله) ختم مبتدأ محذوف) لانه لما تقدم ذكر الفاعل مهمم اقتدر السؤال عنه بمن هذا فأجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكر ابن عصفور وهو أن يكون المخصوص مبتدأ أخيره محذوف أى زيد بمدح ولعل وجهه أن الحذف باخر الجملة أنسب لكن المناسب للتفسير هو الاول لا هذا اذا فرض تخصيص المدح بأجمه في جواب السؤال عنهم أنه معارض بأن الظاهر محط القاشد فلا يناسب بالحذف وأيضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سلمت في مقدمه صرح بهان هذا في الباب الخامس من معنى اليب قري (قوله) فيحصل عنده) أى قلبي من هذا الباب على القطع ويحتمل أن يكون الضمير عائدا الى المتعلق الخفي ويكون من هذا الباب والعائد الى ابط كونه عبارة عنه في الخارج جسم وتكرير في قوله ويكون من هذا الباب ما على هذا الاحتمال الثاني من وضع الضمير المهمم موضع الضمير المعين لأن وضع الضمير موضع الظاهر وفي الاطول ما يوافقه (قوله) ويكون التزام الخ) جواب عما يقال اذا كان الضمير عائدا الى المخصوص فلازم تنبيه الضمير وجهه اذا كان المخصوص معنى أو جاسم وأورد أيضا على احتمال عود الضمير الى المخصوص أن الضمير حيث تدفع لابهام في فوات الابهام ثم التفسير وأنه لم يبق لإيراد التفسير فائدة وأجيب بأن الابهام والتفسير يكتفي به تأخير المرجع لفظا لتمييزه كيد كما في ثم الرجل رجلا وقوله تعالى ذرعا سبعون ذراعا (قوله) تصلوهم) عبارة الأطول تصلوهم لرجلين زيدان وهو لا يلاز بدون (قوله) لكونه من

الافعال الجامدة) برده عليه أن ليس من الافعال الجامدة منع أنه يصح مطابقة الضمير المتصل بهم إلى مرجع تدبر
 (قوله وقوله) هو أوهي زيد عالم) اختاره على زيد قائم لأن الجملة المفسرة للضمير الشأن يجب أن تكون أمرا
 عظيما يعقوبه ويستحق أن يقال تفككه في نفس السامع وذكر الجمله الاحميه لأن النعيلة لا تقع
 مقسمة ما يدخل عليه من في التواضع اه أطول وكتب أيضا ما تصوبه في غير الجمله هنا إلى رابط
 لانه عن المبتدا وفيه حكم المتردد أي الشأن أي الحديث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج اليه في كل جملة تكون
 عين المبتد محو قول زيد ينطلق أي مقول هذا اللفظ (قوله مكان الشأن أو القصة) يشير إلى أن لتذكر
 باعتبار الشأن والثاني باعتبار القصة فقرأ وكتب أيضا ما تصوبه راجع إلى الشأن المعقول وهو إلى
 القصة المعقولة يقصرهما الجمله بعد أطول (قوله غير فله) ولا كالفضلة صرح بالرضي بخلاف الفضلة
 نحو انها تب غرقه وما هو كالفضلة نحو انها كان القر أن مجزئة لأن المؤن منصوب نصب الفضلات فلا
 يخار الثاني في ذلك بل قال في المثلثين قال الرضي لأن الضمير مقصودهم فلا تراه مطابته
 للفضلات بس (قوله فتقوله هي زيد عالم مجرد قياس) يمكن أن المصنف فيه على أن مقتضى القياس أن
 يستوي المذكر والمؤن في كل جملة لأن كل جملة شأن وقصة من غير فرق ونحصر المؤن بما عدهم مؤن
 بحكم الاستعمال على خلاف القياس كذا في الاطول لكن هذا لا ينض عذر المصنف بعد قوله وقوله
 المقضي استعمال هي زيد عالم (قوله مجرد قياس) أي قياس مجرد عن الاستعمال والسماع فلا يصح قوله
 وقوله الخ المقضي أن خلف مسموع وكتب أيضا ما مجرد قياس أي على قوله هي هذه ملخصة بجمع
 عودا للضمير كل على القصة وإفلا قال الرضي وثابته وان لم تضمن الجملة مؤننا قياس لأن ذلك اعتبار
 القصة لكنه لم يسمعه (قوله أي يجي على عقبه) ان قلت لا حاجة لذلك على فالجواب أنه انما افقها أنا كيدا
 للتعقيب والاصاق لانها تشعير بالاستعلاء والتسكين ويسهله أن عقبه بالبر ما يلي ليستطر فابل اسم
 بمعنى الآخر والطرف فالق على آخره وطرفه مفيد على اتصال المتهاقبين والتساقط ما وان لا فاصل بينهما
 (قوله أعز من التساق) وجهه الاخر أنه في أمر بركة العلم ودفع إلى التساق بخلاف التساق بلا تع
 فادفعه الاول فقط ولا يخفى أن اللذة المشتقة على دفع الالم إلى من التساق وجود تدويع ف (قوله ولا
 يخفى الخ) انما أرادنا جعل التعليل أعني ليمكن تعليل موضع الضمير موضع الظاهر على ما ذكره هو هذا هو
 الظاهر لأن صرف التعليل إلى القاعدة هو الوجه ما إذا تكلف وجعل تعليل لقوله وقوله هو أوهي زيد
 عالم فلا وروده فقرأ وكتب أيضا ما تصوبه يمكن أن يخار من المصنف ليمكن في ذهن السامع ما يقصده
 المصنف والضمير لا يصح في جماع المفسر بل هو أن يعلم بالقرينة ولعله لئلا يقل لا يصح في باب
 الخ فادع بعد الحكيم (قوله في باب نعم) وكذا في ضمير الشأن المستر نحو كان زيد قائم فأدعى الاطول (قوله
 لأن السامع الخ) لا يخفى أنه مجرد جماع الفعل ينظر النفس للفاعل لانه لا بد لكل فعل من فاعل لكنهم
 لم يشهدوا به في الاستظهار لعدم علمهم من حيث ان النفس تعلم أنه لا بد من مجيء وكان الانتظار انما انما
 يتحقق اذا وجد فعل ما ينتظر ولم يجي كافي ضمير الشأن فان حق الضمير أن يتقدم جمعه ولو تقديره فانما
 وجد فعله ولم يوجد تحقيق الانتظار انما حينئذ وحاصله أن الانتظار انما يتحقق فيملاو مجرد جمعه ولم
 يوجد ع س سم وقوله من حيث ان النفس الخ ينفع منافية قوله لعدم تمامه لحكم الصانع تمام الانتظار
 إلى الفاعل وقوله فيملاو مجرد جمعه أي محل مرجعه (قوله فلا يتحقق فيه التساق الخ) أي ولا يستقيم
 لتعليل وضع الضمير موضع الظاهر في باب نعم عاذ كره (قوله لا اختصاصه) أي اختصاصه بدلوله وكتب
 أيضا قوله لا اختصاصه بحكمه بديع أي لكونه مختصا في العبارة بحكمه بديع أورده والاحسن لكونه محكما
 عليه بأمر بديع فأدعى الاطول (قوله كما عاقل) كم التبريد المضافة إلى مجزئة المتردد في موضع الرفع على
 الاستدعاء والجمله أعني أعيت خبر فقرأ وكتب أيضا قوله كم عاقل الخ المقابل الحسيق للمقابل المجنون
 والجاهل العالم في ابداع جاهل مقابلا لعاقل ومن أن العقل بلا علم لا يعتد به وأن الجهل يلزمه الجنون

(وقوله هو أوهي زيد عالم)
 مكان الشأن أو القصة)
 فلا ضمير فيه أو باختلاف
 مقتضى الظاهر لعدم التقدم
 واعلم أن الاستعمال على أن
 ضمير الشأن انما يؤث اذا
 كان في الكلام مؤن غير
 فضلة فتقوله هي زيد عالم
 مجرد قياس ثم عدل وضع
 الضمير موضع الظاهر
 الباسن بقوله (ليتمكن
 ما يقصده) أي يعقب الضمير
 أي يجي على عقبه (وهذه
 السامع لانه) أي السامع (انما
 لم يفهم منه) أي من الضمير
 (معتنى استظهر) أي استطر
 السامع ما يعقب الضمير
 ليفهم منه معنى فيتمكن
 بعلو روده فضل تمكن لأن
 الحصول بعد الطلب أعز
 من التساق بلا تع ولا يخفى
 أن هذا لا يحسن في باب نعم
 لأن السامع ما لم يسمع المفسر
 لم يعلم أن نفسه ضميرا فلا
 يتحقق فيه التساق والانتظار
 (وقد يعكس) وضع الضمير
 موضع الظاهر أي موضع الظاهر
 موضع الضمير (فان كان) أي
 الظاهر الذي وضع موضع
 الضمير (اسم إشارة فلما
 العنا بتميز) أي تميز
 السفاليه (لا اختصاصه بحكم
 بديع كقوله كم عاقل عاقل)

هو وصف عاقل الاول يعني
 كمال العقل متناهيه
 (أعيت) أي أعيتوا عجزته
 أو أعيت عليه وصعبت
 (مذاهبه) أي طرق معاشه
 (و) جاهل جاهل تلقاه
 مرزوقاه هذا الذي ترك
 الاوهام حائرة وهو صير العالم
 (الحرير) المتشن من غير
 الامور على أعتقها (زندقا)
 أي كافر ثاني الصانع العدل
 الحكيم فوقه هذا الشارة
 الى حكم سابق غير محسوس
 وهو كون العاقل محروما
 والجاهل مرزوقا فكان
 القياس فيه الاضمار فعدل
 الى اسم الاشارة لكمال العناية
 بتمييزه ليري السامعين أن
 هذا الثاني المميز للعين هو
 الذي له الحكم العجيب وهو
 جعل الاوهام حائرة والعالم
 التصبر برزندقا فالحكم
 السديد هو الذي أنت
 للسند اليه المعر عنه باسم
 الاشارة (أو التي كم) عطف
 على كمال العناية (بالسامع
 كأننا) (كان) السامع (فأفاد
 البصر) أو لا يكون غم شار
 الم أصلا (أو اتداع على
 كمال بلاذته) أي بلاذته السامع
 بأنه لا يدرك غير المحسوس
 (أو على كمال (نطائمه)
 بأن غير المحسوس عند مجزئة
 المحسوس (أو ادعاه كمال
 ظهوره) أي ظهور السند
 (وعليه) أي على وضع
 اسم الاشارة موضع الضمير
 لادعاء كمال الظهور (من غير
 هذا الباب) أي باب السند
 (المر تعاليت) أي أظهرت العلة والمرض

فالعقل يجب عليه أن يعقل بالسامع لتلايطة عقله والجاهل مجنون لتباعد عن كتاب الكمال
 وأراد بقوله عاقل وزندقا نفسه فأخطأ في الاول وأصاب في الثاني أما في الاول فلأن مقتضى العقل أن
 لا يتوغل في الامور الالهية ولا يتعرض على الله فيها وأما في الثاني فلهذا زندقا ملحد يس وأخطأ أيضا في
 وصف نفسه بالعالم الحرير لأنه لو كان عالم الحرير لما اعترض على الله في ذلك وعقل عن كون الرزق وزندقا
 حسيما معنويا وأن الثاني أفضل لأنه رزق العالم والمعارف والحكم وكتب ايضا مائه وأين هذا من قول
 بعض المعارف

كم عاقل يمكن كتابا لكر • • • وجاهل له قصور وقرى
 لما قرأت قوله سمعته • • • نحن فسفناهم زال المرأ
 كم من أدبهم فهم قلبه • • • مستكمل العقل مقل عديم
 ومن جهول مكثرا • • • ذلك تقدير العزيز العليم

(قوله هو وصف الخ) أي وليس بنا كيد كاسق الى الوهم اذ لا يحل لنا كيد ومغارة للوصوف يحصل
 الإيهام المستفاد من التنكير على الكمال فكأنه قيل كم عاقل كمال العقل عبد الحكيم (قوله وأعجزته)
 تفسر وقوله أو أعيت عليه فأعيت على هذا لازم وعلى الاول متعددا الوجه الاول أحسن لأن حذف العائد
 المفعول أهون من حذف العائد الجبر وكذا في الطول وقوله وصعبت تفسير (قوله ترك) أي صير فان
 ترك أضاف على اثنين يكون معنى صير على ما في التسهيل أطول (قوله الاوهام) أي العقول أي أهل
 العقول فسمى أهل باسم لخال وحذف المضاف (قوله وصير العالم الحرير زندقا) فان قلت كان هذا
 يصير الاوهام وذوات صيرة فغاية أمر العالم أن يصير في أن يصير جاز ما بنى الصانع قلبه جعله القضب
 المستولى عليه من حرمانه مع استحقاقه منكر الصانع معاد أطول وبجواب أيضا بان الزندقا لا توقف
 على الجزم مني الصانع بل تحصل بالترديف في اللازم لذلك الصير غالبا (قوله من بحر الامور) أي تميز بحول
 عن المفعول والاصل بحر علم الامور أي أقتنه وتفسير الحرير بالاعتقان تفسير مجازي علاقته المشابهة في زالة
 مله الحرير فان القتل والفرج الذي هو معنى الضر الحقيق يزيل الدما من أطول ما تاتي بالحيوان والاعتقان
 يزيل الشكوك والشبهات (قوله فكان القياس فيه الاضمار) لتقدم ذكر مع كونه غير محسوس والاشارة
 حقيقة في المحسوس سم (قوله فالحكم البديع) اشارة لجماله بعضهم أن الحكم البديع كون العاقل
 محروما والجاهل مرزوقا فحق اختصاص المسند اليه بحكم بديع أنه عبادة عنه ومعنى كون هذا الحكم
 بديعا أنه متعنا كان ينبغي قال في الطول ولا ينبغي ما فيمن التعسف سم (قوله هو الذي أنت الخ) وهو
 جعل الاوهام حائرة الخ (قوله عطف على كمال العناية) لاعلى اختصاصه ولا على العناية اذ ان الحكم بمن لا
 يصير مثلا انما يقتضى ايراد اسم الاشارة لاقدم كمال العناية بتميزه وان كان اسم الاشارة متفادله وفيه
 نغرض صاحب المفتاح حيث جعل التمسك دخلا تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم
 البديع اه عبد الحكيم (قوله أو لا يكون غم شار اليه) أي محسوس فأننى المشار اليه المحسوس لا
 المشار اليه مطلقا فلا يقال انما يكن غم شار اليه يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام الضمير
 لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع الضمير تأمل من سم بالحق والاحسن أن
 معنى غم في حضرة المتكلم أي لا يكون في حضرة المتكلم مشار اليه أصلا أي لا محسوس ولا غروب ان كان
 العبر عنه غامبا (قوله أو على كمال نطائمه) زاد في الطول أو التنبية على كمال حبه يصير (قوله تعاليت
 الخ) قبل هذا البيت

فقي قبل وشك اليه بالتمالك • • • ولا غموصي تظن من جمالك
 فان سافى ذكراك لي بمسامة • • • فقد سرى أنى خطرت بكالك
 وبعدمه
 قوله فقي أمر الغائب قسم الوقوف وشك اليه قرب البعد والوافي وما يك عليه حالته تريد من قتلى في

موضع الحال أو الاستئناف أو البذل وقد ظفرت استئناف جواب هل ظفرت بهذا المراد قترى وقوله
والأولى وبابك علمه مالمية قال في الاطول بالجملة مالمية كدلالة فهم من التعال عدم العلم بالجملة دعائية
معتضة اه وقوله أو البذل أي بدل الاستئناف تعالت **(قوله أنشئ)** على صيغة المعروف كالمعروف
من باب علم لازما أي أنشئ ويحصل صيغة مجهول من باب نصير متعنا أي أنشئ أطول **(قوله بمعنى نسب)**
أي العظم **(قوله تريدن)** الظاهر أردت الآلهة أراحكم الله الحال المصلحة أطول **(قوله أن أنقته)** ظهر
ظهور المحسوس أي وظهور المعاني كقليل كماله أن تكون كالمحسوس فظهر هو الظاهر المحسوس كمال
في ظهورها فكلام الشارح مطابق لما نحن فيه وهو ادعاء كمال ظهور المسند اليه سم بالضم **(قوله أي غير)**
اسم الإشارة) فإن قيل اسم الإشارة فيه أيضا زيادة التمكين فالجواب نعم إلا أنه يخص من بين الظهورات
بكونه لكامل العناية بالتميز وبكونه المقصود منه ذلك سم قال يس وقد يقال جعل الشارح قوله والتمكين
عطفًا على كمال العناية فيقتضي أن التمكين وما بعده من نكات وضع اسم الإشارة موضع الضمير فهل لاحظت
زيادة التمكين منها اه **(قوله فزيادة التمكين)** يحصل أن تكون بالإضافة فيه للبيان أي لزيادة في التمكين
أي جعل المسند اليه متمكنا في ذهن السامع ويحصل أن تكون على أصله لأن الضمير لا يخص من تمكن
معناه في ذهن السامع في الجملة والظهور أقوى في التمكين وعلى الأول يكون تسمية التمكين زيادة لأن المسند
اليه في الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهر في موضع الضمير فيزيد على ذلك وفي ذلك التمكين اه
عق وفي كلامه إشارة إلى أن قول الشارح أي جعل المسند اليه مالمية إلى الاحتمال الأول ويظهر أن
الاحتمال الأول مبني على أن معنى التمكين قولنا الموصول في الفن والثاني على أن معناه الموصول وكتب
أيضا قوله فزيادة التمكين بالإضافة للبيان أي لزيادة في التمكين فيوافق قوله في ضمير الشأن ليتمكن وزيادة
الزيادة هنا في اللفظ فتفنن اه يس وكتب أيضا قوله فزيادة التمكين وذلك إما لأن في ذلك الاسم الظاهر
تقليل الاحتمال وإما لأن الظاهر لم يوقع غير موقعه كان كحدث غير موقع فآثر في النفس تأثيرا بليغا
وتمكن فيه زيادة تمكن وفي اختصاصه بغير اسم الإشارة نظر أطول وجواب هذا النظر كتنازع سم
(قوله في حقول هو الله أحد الله الصمد) قال في الاطول وعندي أن ترك الأضمار لانه يتبادر الفهم منه إلى
الشأن الذي ذكرنا وألا يحدث أن يكون من نكات وضع غير اسم الإشارة موضع الضمير التنبيه على ملادة
السامع بحيث لا يفهم الضمير واقعا انخفا بحيث لا يتضح الاشتراك بالبيان الواضح اه وكتب أيضا قوله
قل هو الله أحد الله الصمد ورد العاطف بين الجملتين لكامل الإزدواج بينهما فإن الثانية كالنقطة للأولى
وتعريف الصمد ذم تنكير أحد لهم يصعد بمتخالف أحديته اه قترى **(قوله ويصدق الموحث)**
عطف بنفسه **(قوله وبالحق أنزلناه وبالحق نزل)** كونه من قبل وضع الظاهر موضع الضمير انفاطر لفظ
الثاني عاقبته الأول كأيدي عليه فاعدا عطف العرف معروفا وأذا فسر بالأمر والنواهي على ما قيل
فلا يكون مانع فيه لأن كلام الخليفة حيث لمعني على حدة كذا في شرحه لفتحنا قل الحق أنه لا
احتياج إلى هذا الاشتراط لانه إذا اختلف معناهما كان اقتباس الشان بالضمير أيضا ليكون من باب
الاستخدام وأنت خير بأنه مردود لأن الاستخدام خلافا للظاهر فلا يكون الموضوع موضع الضمير في
الظاهر والكلام فيه اه قترى **(قوله أي بالحكمة المقتضية للانزال)** هي اشتباه على صلاح المعاش والمعاد
وسميا حقا لا ناسخ ثابت في الواقع وتقدم الجار والمجرور والضمير قال القاضي وله لها رابعتي اعتراض
البطلان له أول الأمر وآخره عبد الحكيم **(قوله وبالحق نزل)** لا يبيح أن الظاهر فيالحق نزل له لازم
الانزال بالحق الآن يقال المراد بالانزال تقديرا للنزول قال السيد السند في شرحه لفتحنا قل فوسر للحق أي
الثاني بالأمر والنواهي لم يكن مانع فيه قلت وحسبنا يكون الأول في موقعه أطول **(قوله ادخال)**
الروع وتربة المهابة اعتبار اجتماعهما وإن كان أحدهما يكتفي تكتملا حكمة لكون الباعث على الظاهر
قوة **(قوله في ضمير السامع)** يعني قلبه **(قوله هنا كالتأكيد)** ياتيه أن الروع الخوف والمهابة وإن كانت

(كي أنشئ) أي أنشئ من
شئ بالضم كسر أي صار
خزينا لا من شئ بالضم
بمعنى نسب في خلقه
ومالك علمه تريدن قتل
قد ظفرت بذلك أي بقتل
كان مقتضى الظاهر أن
يقول به لانه ليس محسوس
فعدل إلى ذلك إشارة إلى أن
قله ظهر ظهور المحسوس
(وإن كان) الظاهر الذي
موضع الضمير (غيره) أي غير
اسم الإشارة فزيادة التمكين
أي جعل المسند اليه متمكنا
عند السامع في حقول هو الله
أحد الله الصمد أي الذي
يصد له ويقصد في
المواضع لم يقل هو الصمد
لزيادة التمكين (وتظيره) أي
قل هو الله أحد الله الصمد
في موضع المظهر موضع الضمير
لزيادة التمكين (من غيره)
أي من غير باب المسند اليه
(وبالحق) أي بالحكمة
المقتضية للانزال (أنزلناه)
أي القرآن (وبالحق نزل)
حيث لم يقل وبه نزل (أو)
ادخال الروع) عطف على
زيادة التمكين (في ضمير)
السامع وتربة المهابة
هذا كالتأكيد لادخال
الروع

(أو تقوية دأى المأمور
مثالهما) أى مثال التقوية
وادخال الروع مع التربة (قول)
اللقاه أمير المؤمنين بأمره
بكذا) مكان أنا أمره
(وعليه) أى على وضع
المظهر موضع المظهر وتقوية
دأى المأمور (من غيره)
أى من غير باب المسند إليه
فاذا عزمت (فتقول على
الله) لم يقل على لى لفظ
الله من تقوية الدأى الى
التوكل على الله لا على
ذات موصوفة بالأوصاف
الكاملة من القدرة الباهرة
وغيرها (أو الاستطاف)
أى طلب العطف والرجعة
(قوله)

الهي عبدك العاصى أنا كما
مقراد انو بوقد دعا كما
لم يقل أنا لى لفظ عبدك
من التضع واستحقاق
الرجعة وترقب الشفقة قال
(السكاكى هذا) أعنى نقل
الكلام عن الحكاية الى
الغيبه (غير مختص بالسند
اليه ولا) النقل مطلقا
مختص (بهذا القدر) أى
بأن يكون عن الحكاية
الى الغيبه

ذلك الخوف لكن المقهور منها عرفاهى الحالة التى تكون فى القلوب الناشئة من الخوف فيكون عطف
تربة المهابة من عطف اللازم وهو عبارة التا كيدلانه يدل على المزمور اه ملخصا من بعد الحكم وس
ورفعاهمه السيدان البحر جافى واصفوى فى هذه العبارة وقوله فيكون عطف تربة المهابة من عطف
اللازم نظرا لان المظروف التربة لا المهابة وتربة المهابة غير لازمة لادخال الخوف فيها اللازم نفس المهابة
وكتب ايضا قوله كالتا كيدعما لم يكن تا كيدلان تربة المهابة أى زيادة الحالة التى تتشأن من الخوف غير
ادخال الروع الى الخوف وانما كان كالتا كيدلان زيادة الحالة المذكورة تستلزم ادخال خوف والمزمور يدل
على اللازم فكان كالتا كيد هذا الاعتبار (قوله) أو تقوية دأى المأمور) أى ما يكون داعيا لم أمر به بشئ
الى الامتثال والاتباع بمطول فيؤخذ منه ان اضافة دأى الى المأمور من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
ولذا اضافه بقوله الى دأى أى تقوية لى الذى يدعو المأمور الى الامتثال فذات الخلقه مفعلا تقتضى
الدأى الى ذلك والتعبير عنه بأمر المؤمنين الدال على السلامة والتسكن من فعل المكر ومما لمأمور لوطا لى
تقوى ذلك الدأى وكتب ايضا ماضه كلف الاستقام عند المخالفة (قوله) تقوية دأى المأمور) قال فى
الاطول وعليه أى على وضع المظهر موضع المظهر للتسكين قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله حيث
لم يقل على لان فى جماع لفظ الله لى جامع لجميع صفات اللطف والتهرا ادخال روع فى قلب السامع ليس فى
سماع خبر التكم وتقوية الدأى الى التوكل لا يفتنى ولا وجه لتخصيصه بالتقوية كما فعله الشارح الحق
والسيد السند فى شرح الفتح اه ووجه ما سمعه الشارح بأنه يدل عليه افراد خبره عليه والرجوع
لاخر الذكورات أقرب بجمع كون مساقا لا لقرض والنسابة تقوية الدأى دون ادخال الروع (قوله)
فاذا عزمت فتوكل على الله) فالغات العلية تقتضى الدأى والأوصاف المسدول عليها بلطف الخلاه تقوى
ذلك مع سم وكتب ايضا ماضه فاذا عزمت بعد الشاورة ووضوح الرأى مطول (قوله والرجعة)
عطف تفسير اه نوى (قوله) الهى عبدك العاصى أنا كالخ) وحقق بعض السخيرة

فان تقرر فأنشأنا أهل * وان تطرد فى رحم سوا كا

وقوله فى رحم يكون الملم على اجواء الوصل مجرى الوقت كذا فى شرحه للفتح اه عبدالحكيم (قوله)
واستحقاق الرجعة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقة وهو بمعنى الاستعطاف المذكور
المن وانما زاد الشارح التضع واستحقاق الرجعة لى سبب الاستعطاف بلطف العبد قطهر وفاق كذا لى
المصنف والشارح (قوله) أعنى نقل الكلام الخ) فمر السكا كى اسم الاشارة بهذا التفسير فهو اشارة الى
ما فهم ضمنا ايضا من ايراد قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله ومن قوله الهى عبدك العاصى أنا كاه
مشا لوضع المظهر موضع المظهر وفهم ضمنا ايضا من قوله فتوكل على الله أنه غير مختص بالسند اليه
والتصریح بعمامه ختاليس من التكرار فاقبل اه لا فالتفق قوله غير مختص بالسند اليه لافى كلام المصنف
وافى كلام السكا كى لانه علم نقل من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس بشئ لان المقهور صر بعمامه
ذكر عدم اختصاص وضع المظهر لا عدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية بالى الغيبه اه عبدالحكيم
وقوله ومن قوله الهى عبدك العاصى أنا كاه وكذا قول اللقاه امير المؤمنين (قوله) ايضا قوله أعنى الخ هذا
التفسير ومن جبه فى كلام السكا كى لولا لا يمكن جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح الا فى نوى
سم فالشارح نقل عبارة السكا كى وتفسير ولذا قال أعنى ولم يقل يعنى (قوله عن الحكاية) أى التكم
وقوة الى الغيبه أى الاسم الظاهر سم (قوله) ولا النقل مطلقا أى عن التفسير والنقل عن الحكاية بالى
الغيبه وان كالم التفسير ظاهر العبارة وهذا وجه التسامح ويدل على المراد قوله بل كل من التكم الخ اذ لو
أر بدا النقل للتفسير كراهة التقدير وليس النقل عن الحكاية بالى الغيبه مختصا بأن يكون عن الحكاية
الى الغيبه ولا يفتنى فسادا لاستزاد من سبب اختصاص الشئ بنفسه وهو باطل لان نفس الشئ ينتزع أن
يوجد فى غيره سم ويس بى شئ آخر وهو أن عبارة المصنف والشارح قاصرة عن افادة عدم اختصاص

باقى أقسام النقل بالسند إليه الآن يجعل عدم اختصاصه مستقداً من العبارة بطريق المقابلة فتدبر
(قوله ولا تخالوا العبارة) أى عبارة فالتنقطع النظر عن اصلاح الشارع لان معناه الظاهر أن النقل عن
الحكامة إلى الغيبة لا يخص بهذا القدر أعنى النقل عن الحكاية إلى الغيبة بل يوجد عند علمه وهو
باطل نوبى **(قوله وسواء كان كل منها الخ)** فسر الصامى في أطول الاطلاق في كلامه المصنف بقوله أى واحداً
كان أو منى أو مجموعاً كما رأيتون فى المسند إليه وأغبره ما اعترض على الشارع فى قوله وسواء كان بها
لا يظهر كما لا يخفى على من وقف على كلامهم تأمل وتنبه ولا يعكر على تفسير الشارع الاطلاق بعد كونه قوله
بعد عند علمه بالمعنى لانه من جملة مقول السكاكى فهو محصور بوجه وفهمه عن علمه بالمعنى فتدبر **(قوله)**
واراد فى الكلام بأن عبره سم **(قوله من ضرب الثلاثة فى الاثنين)** لان كلامه الثلاثة ينقل إلى الاخرين
فالثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة الاثنين ما بين من الثلاثة بعد اعتبار أى واحد منها منقول إلى
غيره منها سم **(قوله بحسب ما علم من مذهب الخ)** أى لأنه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالسند إليه
وان كان عدم الاختصاص بعلى مذهب الجمهور أيضاً **(قوله بالنظر إلى الامثلة)** لانه مثل بالسند إليه وغيره
ماسبة تعبير ولا يكتب أيضاً فالتنظر إلى الامثلة متعلق بطرحه ويوجد فى بعض النسخ وبالتنظر عطف
على بحسب أى بحسب ما علم من مذهب أنه لا يشترط تقدم التعبير وبالتنظر إلى الامثلة حيث مثل بالسند
إليه وغيره وعاقبتهما التعبير والمقدم فيكون الاطلاق مأخوذاً من مجموع الامر من ما علم من مذهب
والامثلة تأمل **(قوله عند علمه بالمعنى)** الخاقال عند علمه بالمعنى مع أن بيان الغيبة فى علمه بالمعنى يغنى
عنه ثلاثيهم أن التسمية اصطلاح منه حيث اشهر خلافة بين الجمهور أطول **(قوله التفتا)** ذكر الالتفات
فى علمه بالمعنى صحيح لان المقام قد يقتضى كثرة الاصفاة فى الكلام واستحسانه فتوصل الى ذلك بالالتفات
فان ارد مجرد تحسين الكلام من غير إعادة المطابقة كان من البديع اه عرق فعلى هذا بشكل
تخصيص نسجته بعلمه بالمعنى الآن يقال كونه يسمى عنده بالالتفات لانه فى نسجته عند غيره بذلك
أيضاً تأمل وكتب على قوله كان من البديع ما فيه مفهوم من مباحث العليين من جهتين مختلفتين وفى سانه
من مباحث البيان أيضاً من حيث انه من أفراد خلاف مقتضى الظاهر الذى هو من أفراد كذا كالمأخوذة
عنه فى البيان لان التصريح اريد لظهور الثلاثة من غير اعتبار معتبر والكناية بخلافه ومقتضى الظاهر
من الاول وخلافه من الثانى **(قوله وبالعكس)** الواو بمعنى أو **(قوله تطاول ليل)** بفتح الكاف يوان كان
خطاباً للغيب يجعلها بمنزلة مكروب أو مستحق للعقوبة لا ترى أنه وقع ليرتد بالثبوت كبر وباقى البيت
• ونام الخلى ولم ترتد • اقلرب على الحكيم وضبطها بفتح عرق أيضاً صاحب الامول وخسر وعبارة
قوله خطاب لنفسه اراد بنفسه شخصه وذاته يعنى ان الخطاب ليس على حقيقة اذا اريد بالخطاب من
يتأخر بل اراد ذاته وقد غر ظاهراً للفظ من ليس له من أسرار ان كيب حظ حتى ارتكب الاعتصاف فكسر
من ليل الكاف اه وكتب أيضاً قوله تطاول ليلك بمقتضى ان تجرد ليس التفتا وهو ما نقله الفضل العيني
عن أبى على وابن جنى وابن الاثير وما قبل من أنه لا منافاة بينهما مردوداً من معنى التفتد على مغايرة المتنزع
للتفتد عنه ليترب عليه ما قصد به من المبالغة فى الوصف وندار الالتفات على اتحاد المعنى ليصل ما لا بد به
من اراد المعنى فى صورة أخرى غير ما يستحقه بحسب الظاهر فالصواب ان ليلك ان جعل على الالتفات لم
يكن تجرد وان عتجز به دام يكن التفتا اه فترى خلاصاً **(قوله بفتح الهمز توضع الميم)** فى القاموس أمد
كأنه موضع وتضع الميم اه **(قوله اسم موضع)** زاد فى الاطول ويرى بكسر هاء **(قوله والمشهور الخ)**
هذان كلام المصنف مقابل لقول السكاكى يسمى الخ قال الفترى فى حواشيه على المطول اعلم أنه
تلخص عذرة الشارع فى أن الالتفات أربعة مذاهب ووجه القبط أن قال لا يخالوا ما أن يشترط فيه
سبق التعبير بطريق آخر أو لا التفتا مذهب الجمهور والسكاكى ومن تبعهما وعلى الاول لا يخالوا ما أن
يشترط أن يكون التعبير فى كلام واحد أو لا الاول مذهب بعض الناس وعلى الثانى لا يخالوا ما أن يشترط

ولا تخالوا العبارة عن نساج
(بل كل من التكلم والخطاب
والغيبة متعلقاً) أى سواء كان
فى المسند إليه أو غيره وسواء
كان كل منها وارداً فى الكلام
أو كان مقتضى الظاهر
ايراده (ينقل إلى الآخر)
فتصير الاقسام ستة حاصلة
من ضربها الثلاثة فى الاثنين
ولفتها مطلقاً ليس فى عبارة
السكاكى لكنه مراده
بحسب ما علم من مذهب فى
الالتفات بالنظر إلى الامثلة
(ويسمى هذا النقل) عند
علمه بالمعنى (التفتا) مأخوذ
من التفتت الانسان من
عينه إلى شئله وبالعكس
(كقوله) أى قول الله
الغيب (تطاول ليلك) خطايا
لنفسه التفتا ومقتضى
الظاهر ليل (بالاخذ) بفتح
الهمزة وتوضع الميم اسم موضع
(والمشهور ان الالتفات هو
التعبر عن معنى بطريق
(من) الطرق (الثلاثة)
التكلم والخطاب والغيبة
(بعد التعبير عنه

أي من ذلك المعنى (بآخر منها) أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر وبترقيته السامع ولا يمن هذا القيد لغير مثل قولنا أنازيد وأنتم و
 في الذنون مجعوا الصباح
 وقوله تعالى وبالك تسعين واحد وأنتم فإن الالتفات انتم في بالك فبعدوا الباقي جارعي أسأليه ومن زعم أن في مثل يا أيهم الذين آمنوا التفاتا والقياس أنتم فقد سأل على ما يشهده كتب الصو (وهذا) أي الالتفات بتفسير الجهور (أخص منه) بتفسير السكاكي لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها قل ودل إلى طريق آخر فيحقق الالتفات بتعبير واحد عنده وعند الجهور ويخص بالاول حقيق لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كافي فطاول ليالك (مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب وما إلى لأعبا لثاني فطريق واليه ترجعون) ومقتضى الظاهر أرجع والتحقق أن المارد لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه إلى طريق الخطاب

كون الخطاب في التعبيرين واحداً أولاً الأول مذهب صدر الأفاضل والثاني مذهب الجهور (قوله أي عن ذلك المعنى) صريح في أنه لا بد من اتحاد معنى الطرفين سم (قوله على خلاف ما يقتضيه الظاهر) أي ظاهر الكلام لا المقام ولا تصرح البيضاوي على وفق إشارة صاحب الكشف بوجود الالتفات في قوله تعالى وما يدريك لعله يزكي فإن العدول فيه عن مقتضى ظاهر الكلام حيث كان سابقاً وهو قوله تعالى عيس وولئك أن جعلوا الأعي على صفة الغيبة لا عن مقتضى ظاهر المقام لأن مقتضاها الخطاب في الموصفين وتكتة العدول عن مقتضاها لتعظيم التي صلى الله عليه وسلم واللفظ في مقام العتاب بالعدول عن مواجهته لخطاب اه يس (قوله ولا بد من هذا القيد) وانما تركه المصنف لأنه من المقام لأن كلامه في انراجح الكلام على خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله أنا زيد) فإنه عبراً وأعلن الفات بطريق التكلم وهو أنأنا بآتي بطريق الغيبة وهو زيد لأن الاسم المظهر حكم الغائب وكذا بقية الأمثلة سم وكتب أيضاً قوله أنازيد وأنتم عمر وفان الأخبار بالظاهر ولو كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكلم والخطاب جارعي ظاهر ما يستعمل في الكلام فلم يجز على خلاف ما ترقبه السامع لصحة الأخبار بالظاهر عن المضمرة مطلقاً فلا يكون من الالتفات اه ع في (قوله في الذنون مجعوا الصباح) آخر يوم التذليل غارة لملاحها قال ابن مالك في شرح التسهيل أعراب الذين في لغة طي مشهور وهي لغة هذيل أيضاً والسرفي أن الذنون على هذه اللغة تكتب بلامين بخلافه في لغة من أزمعاً ليدانتهما حالة ثابته شبيهة بالحرف والالتفات على قول ومما يشبه قولها على التولية بل تعرفه بعد السلف فأتروا عدم ظهورها خلفاً في حالة البناء الثلاث يرى حرف التعريف أو شبهة فيمليشبه الحرف وأظهر وهما في حالة الأعراب لا الفاعل شبه الحرف ثم الظاهر أن الصباحان صريح مجزئ معنى مجعوا كيدامن مجعوا إذا تاء صباحو ويجوز أن يراد الالتفات المطابق بشرية الصباح فغيبه في الوجهين عن الترفيق ومقتضى أن يكون الصباح مفعولاً مطلقاً معصوماً من قبيل أنبت تاءاً وتقبل تشبهاً ومفعول مجعوا محذوف أي مجعوم والتعليل بضم النون وفتح الهمزة المفعول موضع وأنشأ والغارة قاسم مصدر نصب على التعليل أي لاجل الأخر أو ترويضه على الحال يعني مغيرين عنده أفراداً ملحقاً والملاح صيغة التفعيل من الإلحاح اه ملخص من الفذري وغيره (قوله وقوله تعالى) أي ومثل قوله تعالى وآياك الخ بحمايته تكرر بالطريق الملتفت إليه سم (قوله والباقي جارعي أسأليه) وإن صدق عليه أنه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر لأنه لما التفت إلى الخطاب صارا لالساو بالخطاب اه سم (قوله فقد سها الخ) وذلك لأن حق العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة كأن حق الكلام بعد مقام المنادى أن يكون بطريق الخطاب ولا يلزم المنادى الموصول الابتلاء لأنها لا تجزئ عنه فلا يراد به حكم الخطاب العارض بالنداء لا بعد مقامه بالصلة وأما قوله
 • أنالذي جئنا أي جديره • فمجيئ شاذ عند التصویر كما قاله المرزوقي على ما في المطول لكن في المغنى أن شعوات التي فعلت مقبض لصكته قليل اه لكن مقبضته على هذا القول لا تنافي كونه خلاف مقتضى الظاهر لأن قلته قيد كونه خلافه (قوله ومقتضى الظاهر أرجع) يجري على كل من التحقيق الاتي وعلى خلاصة فلا في قال هو مقابل التحقيق الاتي تأمل (قوله والتحقق الخ) عبارة المطول فإن قلت ترجعون ليس خطاباً لنفسه فيكون المعبر عنه واحداً قلت نعم ولكن المراد بقوله وما إلى لأعبد المخطوبين والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كسبي معبر عنه في الجميع هو المخطوبون فأنقلت حيث ذكر بكون قوله ترجعون وارداً على مقتضى الظاهر والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لأن اسم أن قوة ترجعون على مقتضى الظاهر لأن الظاهر مقتضى أن لا يعبر أسأليه الكلام بل يجري لاحقاً على سلف السابق اه وكتب أيضاً قوله والتحقق مقابله أن المراد بقوله ترجعون التكلم نفسه والاصل أرجع فمعبر عنه بصيغة خطاب الجامعة وقوله ما إلى لأعبد جارعي على ظاهره من أن المراد التكلم بنفسه ولا تعرض فيه بالمخطوبين ولما كان الالتفات حاصل على كلا الوجهين ينه الشارح على

الوجه التحقيق والحاصل أنه لا بد من كون المعنى المعبر عنه بالطريقين واحدا كما هو فلابد من كون الآية من الالتفات من صرف أولها إلى آخرها أو العكس والتحقيق الأول وعليه يكون في ومالي لأعبد التثاقل على منذهب السكاكي وكتب أيضا قوله والتحقيق أن المراد أنكم لا تعبدون لأن القاتل حبيب التصار وهو من المؤمنين إلا أنه أعاد نفسه مقام الخاطئين ليكون أدخل في التصحاح لا يري لهم إلا ما يري بدينه وكونه من باب التعريض لا ينافي ذلك لأن التعريض عند المصنف والشارح مما يجازأ وكأنيبوهنا مجاز لا متنازع أرادنا الموضوع في فيكون اللفظ مستعلا في غير موضع فيكون المعبر عنه في الأساوين واحدا ثم على ما حققه السيد قدس سره أن المعنى التعريض من مستبعات التركيب واللفظ ليس مستعمل فيه بل هو بالنسبة إلى المعنى المستعمل فيه ما حققه أو مجازا وكأنيبوهنا أن اللفظ ليس مستعلا في الخاطئين فلا يكون المعبر عنه في الأساوين واحدا اهـ عبد الحكم وقوله وهومن المؤمنين أي فالعادة حاصلة منها بالفعل **(قوله فيكون)** أي العدول إلى المذكور **(قوله فصل لربك أسمن فواتم الالتفات في الآية بأن في لفظ الرب حشا على فعل المأمور به لأن من يربك يستحق العبادة **(قوله)** ومقتضى الظاهر فصل لنا) قال في المطول وقد كثر في الواحد التكم لفظ الجمع تعظيلا لعدد هم المظم كجماعة ولم يجيء ذلك لقائب والمخاطف في الكلام القديم وأما هو استعمال المولدين تعظيلا للمخاطف وهو أن تعظم المتكلم اهـ وقوش بقوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء وأجيب بأن معنى تطلب المخاطف على الغائب أي إذا طلقتم أنت وأنت لم تكن بآن صاحب الكشف والقاضي جونا في قوله تعالى فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم واستشهاده الزمخشري بقوله الشاعر * فان شئت حرمت النساءواكم * وبأن القاضي ذكر في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون أن ضمير يسطرون إلى القلم والجمع لتعظيم إن أريد بالقلم القلم الخيط لوجه اهـ فمضمان القنري ويرد عليه أيضا قوله تعالى حكاية قرب ارجعون **(قوله)** أي ذهب بك الباء لتعدي بآي أنه في ذلك نلفظ طلب طروب في طلب الحسان والكاف مفتوحة على الظاهر وإن كلفت تطلب النفس على ما هو وفي الاطول حوازل التذكرة والتأنيث **(قوله طروب)** الطروب خفة تعزى الانسان لشدة سرورا وسرور اهـ من سم **(قوله)** ومعنى طروب في الحسان فيه إشارة إلى تعلق في الحسان بطروب سم **(قوله)** ونشاطا في مرادهم ن عطف تفسير على ماقبله فنشاطا تفسير لطره بتفسير مراد قوله في مرادهم أي مطالب التبا بالوصال تفسير لقوله في طلب الحسان **(قوله)** وكذا يصرم) أي بالكلية وفيه إشارة إلى بقائه بعض آثاره وان قول الشاعر بعيد الشباب أي بعيد معظمه بقرينة قوله حسان مشبب بقول الشارح أي حين ولّى الشباب بيان لظاهر المعنى وقوله وكان الخبيثان للرد وهذا على أن الشباب والمشيب متصلان بلا فصل زمن الكهولة وجه من المشيب أما على الفصل وجعله واسطة فاصلين الشباب والمشيب كما هو منذهب الجمهور فلا احتياج إلى التقدير المار بل يحمل الكلام على ظاهره وأن المراد بعيد الشباب وهذا وجه وقصره بالكلية وزمن هذه البعيدة تعوز من الكهولة ولا ينافيه قوله حسان مشبب لأن زمن الكهولة قريب من زمن المشيب على هذا فيقول الشارح وكذا يصرم غير ظاهر اهـ فمضمان الحفيد وغيره **(قوله)** عصر) بدل من بعيد الشباب **(قوله)** إلى التكم) أي في تكلفي لآنياء تكلفي للتكم **(قوله)** ولبي مقفولة الثاني) أي بتقدير الباء لتول صاحب القلموس التكليف لا امرعاشيت عليك كذا في الاطول وإلى تقديره يا شير قول الشارح والمعنى يطالبني الخ **(قوله)** والمعنى يطالبني الخ) فالتكليف على هذا المعنى المطالبة أي الطلب فالقاعة على غير طريها **(قوله)** وروى تكلفي) والالتفات حاصل عليه أيضا من الخطاب إلى التكم **(قوله)** والمفعول محذوف) وقال العصام الانسب حيث شأن يكون بين تكلفي ووسط تنازع في قوله ونهاو يكون المعنى تكلفي لبي أي حبا المفرط ولها وقد شرط ولها وكتب أيضا نفسه والتكليف على هذا الثاني بمعنى التمثيل **(قوله)** أو على أنه خطاب للقلب) والمفعول على هذا أيضا لبي أي وصل لبي والتكليف على هذا الثالث بمعنى المطالبة أي الطلب وكتب أيضا قوله أو على أنه**

فيكون الالتفات إلى المذهبين
(و) مثال الالتفات من التكم (إلى القصة أنا أعطيت الكور فصل لربك) ومقتضى الظاهر فصل لنا (و) مثال الالتفات (من لطلب إلى التكم) قول الشاعر (طما) أي ذهب (بك) لقلب في الحسان طروب) ومعنى طروب في الحسان أنه طربا في طلب الحسان ونشاطا في مرادهم (بعد الشباب) صغير بعد تقرب أي حين ولّى الشباب وكذا يصرم ولّى الشباب وكذا يصرم (عصر) ظرف مضاف إلى الجمللة الفعلية أعني قوله (حان) أي قرب (مشيب) بكلفي لبي) فيه التثاقل من الخطاب في بك إلى التكم ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل بكلفي ضمير القلب ولبي مقفولة الثاني والمعنى يطالبني القلب وصل لبي وروى تكلفي بالباء والقوة بآنياء مسند إلى لبي والمفعول محذوف أي شأنا تفرأها أو على أنه خطاب للقلب

فيكون التفتاناً حرمين
 الغيبة الى الخطاب (وقد شط)
 أي بعد (وليها) أي قريبا
 (وعادت عواد يتناول خطوب)
 قال المرزوقي فاحتج بيززان
 يكون فاعلت من العادة
 كان الصوارف والخطوب
 صارت تعاديه ويجوز أن
 يكون من عادي عود أي عادت
 عودا وعوائق كانت تقول
 ينال ما كانت عليه قبل
 (و) مثال الالتفات من
 الخطاب الى الغيبة) قوله
 تعالى (حق إذا كنتم في
 الفلئ وجرحهم) والقياس
 بك (و) مثال الالتفات (من)
 الغيبة الى التكلم) قوله تعالى
 (والله الذي أرسل الرياح
 فتسيرها بأمره) ومقتضى
 الظاهر ساقه أي ماق الله
 ذلك السحاب وأجراه الى بلد
 ميت (و) مثال الالتفات
 من الغيبة (الى الخطاب)
 قوله تعالى (مالك يوم الدين
 ابانعميد) ومقتضى الظاهر
 آياه (ووجهه) أي وجهه
 حسن الالتفات (أن)
 الكلام اذا قل من أسلوب
 الى أسلوب كان ذلك الكلام
 (أحسن نظرية) أي تجديدا
 واحدا من طريقتي التوب
 (النشاط السمع) كان
 (أكثر) يقللا للاصغاء اليه
 أي الى ذلك الكلام لان لكل
 جديله وهذا وجه حسن
 الالتفات على الإطلاق (وقد)
 تختص مواقعه بلطائف
 غيرها الوجه العام

خطاب القلب الخ قيل اعتبار الالتفات في تكلف النظر الى طبايح لا يحاسب اعتبارها بالنظر الى القلب
 المذكور فمن شرط الالتفات صحة جرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا لئلا اعتبر خطاب القلب في
 تكلفه لم يكن ابتداء الكلام على أسلوب طبايح اذ يكون التقدير حينئذ تكلف على أن يكون الخطاب
 في تكلف القلب وفي الكاف النفس وهو ممتنع وأجيب بأن الشرط صحة جرائه على الأصل في الجملة
 وهنا يمكن ذلك على تقدير رجوع التفتان الى قلبه وان لم يكن بدونه فافهم اه ترى (قوله) يمكن
 التفتان آخر) أي غير المقرر ولا فكتون البيت على هذا الاحتمال الاحتمال التفتان وقوله من الغيبة أي
 في قلب وقوله الى الخطاب أي في تكلف أي أنت يا قلب (قوله) وقد شط) حاله وقوله وليها أي أيام وليها
 (قوله) عود) جمع عادية وهي ما يصرقك عن الشيء ويشغلك على ما في القلموس أطول (قوله) وخطوب)
 جمع خطب وهو الأمر العظيم سم (قوله) فاعلت) فالأصل عادت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا
 ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين (قوله) كان الصوارف) تفسير للصوارف والمراد بها العوائق وقوله
 صارت تعاديه أي ويعاديهما اختصت المعاني من الجانبين (قوله) وعوائق) تفسير (قوله) الى ما كانت عليه
 قبل) من الحيلة يتناول (قوله) والقياس) الظاهر أن تعديده تارة بقوله ومقتضى الظاهر تارة بقوله والقياس
 فتن (قوله) مالك يوم الدين) هو وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف بظاهر أيضا ع (قوله)
 ووجه أن الكلام اذا قل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك الكلام أحسن نظرية الخ) هذه التفتان التي
 ذكرت للالتفات لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلا تعاليمه عن النشاط والاعطاء
 والاصفا فلا يجوز كما يصح في حقه تعالى أيضا كان أنسب وقد يقال المراد أن الكلام الالتفات أيضا
 وقع صالح لان قصده هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخ لرجية ترقى على الطول
 وقوله يكون السامع فيها حضرة الباري أي كما في البانعميد (قوله) أي وجهه حسن الالتفات) أشار
 الى أن ضرره وجهه رجوع الى الالتفات بهذا الضاف (قوله) أحسن نظرية) هذه الفائدة في النقل
 الحقيقي كما هو مذهب الجمهور في غاية الظهور وكذا في النقل التقديري كما هو مذهب السكاك كونه جده
 الفائدة فانه أجمع خلاف ما يترقبه من الأسلوب كان له زيادة نشاط وقور رغبة في الاصفا على الكلام سم
 (قوله) من طريقتي التوب) اذا علمت بعمله صارا كما يصحده بقوله تجديدا بيان المعنى اللغوي وقوله احدا
 بيان المراد فان احدا حصة أخرى لازم لتبديد التوب ولم يذ كر ههنا ما في شرحه للفتاح من كونهم طرا
 بالهزم بمعنى الورود لمعنى ايراد واحد لان نشاط النظر بمن طرا بمجرد قياس غيره مذ كور في الكتب
 المشهورة من اللغة واللام في قوله نشاط لتقوية العمل لان النظر بمنعبد نفسه وفي قوله للاصفا لتعليل
 ومفعول الايقاظ محذوف أي السامع والآن تجعلها في الموضوعين معنى واحدا لتعليل فيكون مفعول
 النظر بمنعذوفا أي نظرية الكلام لاجل نشاط السامع أي تحريك سروره أو لتقوية بقدر المضاعف في
 الاصفا أي ايضا لاجل الاصفا اليه اه من عبد الحكيم ببعض تصرف وقوله ولم يذ كر الخ منه يعلم
 انتفاع قول التزني ما يصح قد سبق أن النظر تهمهمزة اللام تكون بمعنى الاحداث وان كانت ناقصة
 تكون بمعنى التبديد ونفاد كره الشارح فخلط بين اه وعلى ثبوت النظر تهمهمزة يجوز حمل كلام
 الشارح على التوزيع والاشارة الى جواز هزم النظر توعده والمعنى تجديدا ان كانت ناقصة واحدا فان
 كانت همزة افتاده سم ويعدده اقتصاره على قوله من طريقتي التوب (قوله) على الإطلاق) أي في كل
 موضع سم (قوله) وقد تختص) بصيغة المعلوم والمجهول فاه يحجر لازما ومتديا يقال اختصه فاختص اه
 عبد الحكيم (قوله) مواقعه بلطائف) البادخلة على المقصور فترى وهو من مقابل الجمع بالجمع كركب
 التمر ودلهم أي قد يكون لكل موقع لطيفة مختصة بسوى الوجه العام اه سم ومنع في المطول الكلية
 وينظر وان قد حشد التحقيق للتقابل وقال في الأطول أي قد يختص بعض مواقعه ببعض اللطائف لانا
 يختص كل التفتان بلطيفة سوى هذا الوجه العام كما فسره الشارح والاول جبالا أن لا يكتفى في

التفات بالنسبة العامة اه قال بس وفيه نظر لا يحق وأى مانع من أن يكون لكل موقع نسكة تختص به ونسكة تميم وغيره اه والظاهر أن وجه النظر أن الملازمة التي ذكرها بقوله والاولا جبال الخ مجموعة متأمل (قوله كافي الفاضل) أى كالاتفات الذي في الفاضل وكالطيفة التي في الخ (قوله اذ ذكر الاولى) اذا جمدلان الجدا قوى في التصريح من مجرد ذلك اه أطول وقوله الحقن أخذ من كون لام تقع في الجدة للاحتقاق (قوله يعني مالم يتوهم الدين) وصح جعله تعالى العرف ما على مذهب الجمهور أن إضافة الوصف إلى الطرف معنو بفخلاه للرتبة واما لان الوصف أريد به الثبوت والذي اضافته لفظه ما هو معنى الحدوث اه عس أقول الوصف هنا بمعنى الاستقرار في جميع الأزمنة على ما سر في حواشي الكشاف وله اعتباران فباعتبار دلالة على الماضي اضافته معنوية فيصم جعله وصفا للعرفقو باعتبار دلالة على الحال والاستقبال اضافته لفظية فبعل النصب ويصم اتباع معنوه على المثل ويصم هذا يدفع التناقض عن الكشاف في جعل مالم يتوهم الدين صفة وجعل الشمس عطفاً على محل اليل في قوله تعالى وجعل اليل سكا والشمس اه بس بصرفه وبما خلافة الاعتبار ان دفع ما كنت استشكله وهو أن غاية كون اسم الفاعل بمعنى الثبوت والاستمرار أن يصير صفة مشبهة ولحقها بالصفة المشبهة على القولين والصفة المشبهة اضافتها لفظية لكن حدث في بحث آخر وهو أنه يمكن إبراخطة لاف الاعتبار في الصفة المشبهة أيضا فإن لم تكن اضافتها معنوية باعتبار دلالة على الماضي ولما رأينا هذا ذكره ويكن دفعه بأن اسم الفاعل يخص الماضي فتكون اضافته معنوية بطلدهم عليه حيث قلنا هذا يحسن اعتبار دلالة على الماضي لتكون اضافته معنوية إذا كان الدوام بخلاف الصفة المشبهة فلا تخصص للمضي فتكون اضافتها معنوية فيحق بمحسناً اعتبار دلالة على الماضي لتكون اضافتها معنوية لأنها تدل على الدوام دائما تدبر (قوله على طريق الاتساع) أى حيث أجرى الطرف مجرى المفعول به سم فأنصب إليه اسم الفاعل (قوله والمعنى على الطريقة الخ) حمله أن التوسع في مجرد حذف في سم (قوله والمفعول محذوف) أى نسباً منسباً كافي قولهم فلان يعطى أى يفعل الاعطاء فلا ردم قيل ان المحذوف المقتدر للفظوظ كانه قبل مالم يتوهم الدين جسم الامور فبما لم يجمع بين الحقيقة والجزء في النسبة الا قاعية نظير عبدالحكيم ومراة بالحقيقة المفعول به الحقن الذي هو قولنا جمد الامور وبما جاز المفعول به الحجازي الذي هو مالم يتوهم الدين لانه في الحقيقة مفعول فيه لكن شبه المفعول به فأنوقت عليه النسبة فقيل مالم يتوهم الدين مجازاً عقلاً ولا راد وجوابه مبنيان على أن الاضافة مجازية بمعنى اللام فلو جعلنا هاهنا حقيقة على معنى في والتوسع اعلمه في مجرد حذف في لم يرد السؤال أصلاً وهو ظاهر كلام سم وظاهر المتن والشارح تأمل وفي الفقرة ما وافق رأى عبدالحكيم وعبارته قوله على طريق الاتساع هو أن يجري الطرف مجرى المفعول به كقوله

• وبوماهندة سلب ما وعاراه وفي شرح الكشاف للقطب سلبت شري لم يجعل هذا الاضافة حقيقية بمعنى كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لان قولاً فلان مالم يتوهم الدين وصاحب الزمان المبلغ من قولك مالم يتوهم الدين وصاحب في الزمان وهذا ظاهر اه وكتب على قول عبدالحكيم فيلزم الجمع بين الحقيقة والجزء الخ ما نصه قال في الاطول أقول • ياسارق الليلة أهل الدار • متحل على هذا الجزم مع ذكر المفعول الحقن ووجهه جعل المفعول به لا يوجب بين الحقيقة والجزء غير عزز في السدل كافي قطع زيد بعد سلب زيد فبه يقول هذا القائل والمفعول محذوف يريده أى اذ لم تجعله نسباً لاسما كان مفعولاً قبل الاتساع وما ريد لا يسهل أى عند التصريح به وجعله ياسارق الليلة أهل الدار مشتقاً على ما ذكرنا ما يتم على اضافة سارق الى الليلة ولعله رواية في البيت والافعال عروف فيه نصب الليلة على الطريقة واطافة سارق الى أهل ولهذا استشهد الخاتمة على الفصل بين المتضامين بالطرف (قوله دلالة على التعميم) أى مع الاختصار فلا يرد أنه لو صرح بالامر كملصل التعميم سم (قوله في حيث) أى حين اذ يفيد الخاتمة أنه مالم يتوهم الدين اذ يذوق قوة الحركة كما قاله النوى (قوله وانطاب) عطف على مالم يتوهم (قوله والاستعانة) أو ردى على التخصيص أن

(كافى) سورة (الفاتحة فان العبد اذا ذكرا للحقن بالجد عن قلبه حاضر بجد ذلك العبد (من نفسه محرراً للقبال عليه) أى على ذلك الحقن بالجد (وكذا جرى عليه صفته من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى أن يؤل الامر الى خاتمة) أى خاتمة تلك الصفات يعنى مالم يتوهم الدين (المقدمة) أى ذلك الحقن بالجد (مالم الامر كل في يوم الجزاء) لانه أضيف مالم الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الطريقة أى مالم يتوهم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم (في حيث) بوجوب ذلك المحرك لتناهي في اقوال الاقبال عليه) أى اقبال العبد على ذلك الحقن بالجد (وانطاب بنفسه بغاية الخضرع والاستعانة

(قوله ومراة بالحقيقة الخ) لاحكامه فلان بل مراده الحقيقة العقلية والجزء العقل

الاستعانة كثيرا ما تقع بغير تعالى وأجل الاستدأب وجه أحدها أنه أضاف أي بالإضافة إلى الأصنام وشعورها
 الثاني أن المراد بالاستعانة طلب محصل الأسباب وتسببها والتوصل والتيسر بمختمتان به تعالى والثالث
 أن المقصود بالاستعانة انما هو الله تعالى وإن حصلت بالقرصورة حتى أن قوله يا فلان أعني بغيره بالله أعني
 بواسطة فلان هم وكتب أيضا قوله والاستعانة في المهمات فتظهر لا أن أياك نستعين ليس من الالتفات
 في شيء لاه مقضى الظاهر بعد العدول إلى الخطاب في اليك تعبد فلا يلتفت إلى ما هو مهمه سوق بيان التسكة
 من أن وجه الالتفات عتبة الله فتتحرك الأقبال أطول (قوله في المهمات) أو في خصوص العبادة تناسب
 الجمل وكتب أيضا ما نصه تخصيص المهمات بالذكر للاهتمام والأفعول المهمات كهي (قوله يقال الخ) قصد
 بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالياء (قوله خاطبته بالله) إذا دعوت لمواجهته) والمعنى يجب
 ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحق بل عبد الله على تخصيصه بأن العبادة هي غاية الخشوع
 والتذلل لا لغيره وبأن الاستعانة في جميع المهمات متلانا من غير مبطول (قوله من حذف مفعول نستعين)
 أي الثاني (قوله) فالطريقة المختص بها أشار إلى أن هذا كمال الصف قاصر لأن حامله أن إجماع تلك الصفات
 موجب لوجودها المحرك الذي يوجب أن يخاطب العبد ذلك الحق ولا يفهم بكتة الخطاب الذي وقع في
 كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهي أن العبد ما هو بقرعنا الفالصة فتنبيه على أن العبد ينبغي
 أن تكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك لتكون قراءته مخاطبة واقعته وقهرها بعد الحكم ولعل مراده
 بكتة الخطاب القائمة المترتبة عليه لاسببها الموجبة لأن كلام المصنف يفهمه وقال في الأطول فالطريقة
 الداعية إلى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة من تفصيل الصفات لا التنبيه على أن القارئ ينبغي أن يأخذ
 في القراءة كذلك لأن القرآن نزل على لسان العباد والعبد قراءته لا يقتضيان القارئ ينبغي أن يكون
 كذلك فغم البيان بيان المتن حيث أسقط ما في الفتح من أن الطائفة هي ذلك التنبيه ولي تنبيهه الشارح
 الحق فظنه مقصرا في تقرير كلام الفتح وقال تتمثل أئمة الطائفة المختص بهم موقع هذا الالتفات الخ
 اه وأقول فيه أن نزوله على لسان العباد لا يمنع قصده لغيره بآراء من جهة على أسلوب مخصوص تنبيه
 العباد على أمر من الأمور وكانت القرآن المعبرة بحال المنزل أكثر من أن يقتضي فتدبر (قوله يجب أن
 تكون قراءته) أي بنا كد عليه ذلك وقوله على وجهه أي مستقلة على وجهه وهو حضور القلب والنفاه وقوله
 يجد من نفسه أي فيه أو معه فالربط محذوف (قوله) ولما أنجز الكلام الخ) أي لما كان كلامه في أحوال
 المسند إليه على مقتضى الظاهر وانجز ذلك إلى خلاف مقتضى الظاهر من المسند إليه أو ردة أقسام منه
 وأن لم تكن من المسند إليه فما ما يفيد كلامه وفيه أنه تقدم أيضا ما جرى على خلاف مقتضى الظاهر
 من غير المسند إليه قائل (قوله) أو ردة أقسام هي ثلاثة وكتب أيضا قوله عدة أقسام منه إشارة إلى
 أن أقسامه لا تنحصر فإن المجاز والكناية أيضا من خلافه عبد الحكيم (قوله تلقى الخطاب) بكسر الطاء
 وفقهوا والكسر أنسب قال السرخسي الخطاب هو المتكلم أو أوصار مخاطبا بالكلام الثاني كأن المتكلم
 بالكلام الثاني كان مخاطبا بالكلام الأول اه أي فيصم وصف كل منهم بالخطاب أي المتكلم والخطاب
 فقول الشارح أي تلقى المتكلم الخطابان جعلنا الطامسورة فالخطاب مجرور وصفه بالتكلم ويكون
 الشارح ليس قصد بيان الفاعل المحذوف بل إضاح الخطاب بكونه هو المتكلم وإن جعلنا الطامسورة
 فالخطاب منصوب مفعول التلقي والمتكلم فاعله ويكون قصد الشارح بيان الفاعل المحذوف وهذا هو
 ظاهر الصنيع والمعنى على هذا تلقى المتكلم بالكلام الثاني الخطاب به وهو المتكلم بالكلام الأول (قوله
 وفي يحمل كلامه للسيا) أي فلا يلزم تعلق حرف جر بمعنى واحد يعمل واحد (قوله على خلاف مراده)
 فراد الجاحج بالادهم القيد وخلافه هو القصر الادهم (قوله أي ذلك الغير) هو خلاف مراده ولو عبره
 لكان أوضح لاه العنوان المذكور في المعمل وإن لم يشترط في العهد الذي كرى اتحاد العنوان وانما تعلقت
 ذلك ولم يحمل الغير على غير ما يتقيه الخطاب كما يتبادر ليوافق قول الشارح فيما يصدق به على أن الجمل

في المهمات) قاله في
 بتخصيصه متعلق بالخطاب
 يقال خاطبته بالله إذا
 دعوت لمواجهته وتأييد
 الخشوع هو معنى العبادة
 وعموم المهمات مستفاد من
 حذف مفعول نستعين
 والتخصيص مستفاد من
 تقديم المفعول فالطريقة
 المختص بها موقع هذا
 الالتفات هي أن فيه تنبيه
 على أن العبادة إذا أخذ في
 القراءة يجب أن تكون
 قراءته على وجه يجنب
 نفسه ذلك المحرك ولما أنجز
 الكلام إلى خلاف مقتضى
 الظاهر أو ردة عدة أقسام
 منه وإن لم تكن من مباحث
 المسند إليه فقال (ومن)
 خلاف مقتضى أي مقتضى
 الظاهر (تلقى الخطاب)
 من إضافة المصدر إلى المفعول
 أي تلقى المتكلم الخطاب
 (بغير ما يتربص) الخطاب
 والباقي بغير التعدية وفي
 (يحمل كلامه) للسيا
 أي انما تلقاه بغير ما يتربصه
 بسبب أنه حمل كلامه أي
 الكلام الصادر عن الخطاب
 (على خلاف مراده) أي
 مراد الخطاب وانما جعل
 كلامه على خلاف مراده
 (تنبيه) للخطاب (على أنه)
 أي ذلك الغير هو

على القرس الادهم هو الاولى بان يقصد الاميرة لانه على أن التمتع على كونه أولى بالقصد والحمل على القرس الادهم الفنى هو خلاف مراد الخلاج وهو غير لغريما يترقبه كما يفهم من حمل الشارح حل الكلام على خلاف المراد مبتدئ الخاطب بغير ما يترقب تأمل (قوله الاولى بالقصد) أقول أو هو الواجب أن يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه أولى بما انظر الى التمسك أو الخاطب وأقرب هذا أطول (قوله لاجل على الادهم) سبب قول الخلاج لذلك أن القعترى كان بالسامع جاعفة في بستان عنب وكان الأوان أو أن حصص العنب فذكر الخلاج فقال القعترى اللهم سدد وجهه وقاطع عنقه وأسق من دمه فأخبر الخلاج بذلك فأرسل اليه وهذا على قوله المذ كونه وقالة الخلاج أن القعترى يقول المذ كونه العنب الحصر ثم قال الخلاج لاجل على الادهم فقال له مثل الأمير يحمل على الادهم والاشبه فقال له الخلاج انما أردت الحديق فقال لان يكون حديد اخر من أن يكون بلدا فقال الخلاج لا عونه اياه فلما جئوا قال سبحان الذي مضى لاهنا وما كلفه من زين فقال الخلاج طر حو فلما طر حو قال منها قلنا كره في قبيدكم ومنها غفر بحكم تارنا في أعجب منه وعقاعه وقوله الخلاج أن القعترى لم يصر على المراد بسوء وجهه استوا في قطع عنقه قطع وجهه انخر الخضمه وقوله لان يكون حديد الخ فيه أيضا جمل الحديق كلام الخلاج على خلاف مراده لان مراده العبد المعروف وحده هو على ضد البليغ الحديق القعترى هذا راس من رؤس العرب ومخصاتهم ولكن من انوار ج الذين خرجوا على سيدنا على رضي الله تعالى عنه وكتب أيضا قوله لاجل على الادهم فان قلت كل المناسب لغرض الخلاج لاجل الادهم عليك لان القيد موضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال أمر وضعي يقال حمل على الادهم أي قيدوا وسلم فيمكن من قبيل القلب كما ستعرف أو تشبه القيد بلركب على طريق الاستعارة بالكناهة والحمل تخيل والجامع مطلق التمكن من القعترى (قوله وثقله بغير ما يترقب) يجوز أن يفسر ما يترقبه الخلاج وقوع العقوبة سم والاعلم أن المراد بما يترقبه الكلام الدال على طلب ترك العقوبة وبغيره الكلام الدال على مدح الأمير وعلى أن السابق من الأمير وعدا لعيد (قوله بأن حمل الادهم) بالاسمية بدل مأم (قوله حتى ذهب البياض) يقتضي أن البياض كان موجودا ثم ذهب ولا مانع من ذلك بأن قلب البياض سوادا كما كان السواد يتقلب يضاف مثل الشعر والمراد ذهب في رأى العين ويأدى إلى رأى لقلته (قوله وضم اليه الاشبه) وانضمه اليه ليس القعترى مراده هو (قوله أي الغلبة) فالمراد بالسلطان السلطنة (قوله أي الكرم) تفسير بسلطة اليد وقوله والمال والمنة عطف على السلطان لامن بنية التفسير وذكر المنحة بعد المال من ذكر العلم بما يخص وعبارت بل على المطول قوله السلطان المراد به الولية العامة وقوله وبسطه اليد أي ساقه اليد العطاء اه وهذا يؤيد ما قلناه من أن قوله والمال والمنة ليس من جهة تفسير بسلطة اليد وهو موافق لما في كتب اللغة أيضا مداني (قوله لان يصعد في المختار) من باب ضرب يوفيه أيضا الصفة بفتحين القيد واعلم أن مدني في الشر وأمدني انخر على عكس وعدا وعد (قوله أو السائل) هذا أخص من الاول أعني قوله تلقى الخاطب الخ لان ليس هو وأما باعتبار أنه ليس فيه حمل الكلام على خلاف ظاهره يس وقوله ليس فيه حمل الكلام الخ أي ليس فيه اشتراط حمل الكلام الخ والظاهر الآية بل تكون النسبة حيثما لا اعتبار الجمل المذ كور في الاول واعتبار مدني في هذا ظاهره (قوله بغير ما يطلب) في الصحاح التطلب الطلب مرة بعد أخرى فالاول بغير ما يطلب لان ذلك التلقى لا يخص من يبالغ في الطلب وكأنه أوقعه حسن الزواج بين تطلب وترب فخرج عما يضيق اللفظ على جانب المعنى بقى أه أو رد بأن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال وأجب بان السؤال ضربان جلد وتعلمي والاول يجب أن يطابق جوابه والثاني ينبغي له الأمر على حل السائل كطبيب يني علاجه على حار المريض دون سؤاله فتجوز مخالفة فيه وسؤال الاهل والتفقه من هذا القبيل يس (قوله أي ذلك الغير) أي غير سؤاله فإنه بمنزلة خلاف المراد في أمر لا غير ما يطلب

(الاولى بالقصد) والارادة (كقول القعترى للبياح وقد قال الخلاج (له) أي القعترى حال كون الخلاج (متوعدا) اياد لا حطت على الادهم) يعني القيد هذا مقول قول الخلاج (مثل الأمير يحمل على الادهم والاشبه) هذا مقول قول القعترى فأبرز وعيد الخلاج في معرض الوعد وتلقا بغير ما يترقب بأن حمل الادهم على كلامه على القرس الادهم أي الفنى غلب سواد حتى ذهب البياض وضم اليه الاشبه أي الذي غلب بياضه على سواد مراد الخلاج انما هو القيد فنه على أن الجمل على القرس الادهم هو الاولى بأن يقصد الأمير (أي من كان مثل الأمير في السلطان) أي الغلبة (أو بسطة اليد) أي الكرم والمال والمنحة (بغيره بأن يصعد) أي يعلى من أمضه (لان يصعد) أي يقيد من صفه (أو السائل) عطف على الخاطب أي تلقى السائل (بغير ما يطلب) يستزيل سؤاله من غير (أي غير ذلك السؤال (تسبها) السائل (على أنه) أي ذلك الغير (هو) الاولى بماله

أوالمهم كقوله تعالى
 يا أولئك عن الاهله قل هي
 مواثيق للناس والنجي
 سألوا عن سبب اختلاف
 الفرق في زيادة النور ونقصانه
 فأجيبوا ببيان الفرض
 من هذا الاختلاف وهو
 أن الاهله يجب ذلك
 الاختلاف معا لم يوقت بها
 الناس أمورهم من المزارع
 والمتاجر ومحال الديون
 والصوم وغير ذلك ومعال
 الجيع يعرفها وقتها وذلك
 للتنبيه على أن الاول والاخير
 يصلحهم أن يسألوا عن ذلك
 لانهم ليسوا ممن يطلعون
 بسهولة على دقائق علم
 الهمة ولا يتعلق لهم به
 غرض (وصك قوله تعالى
 يستأذك ماذا يتفقون
 قبل ما انتقم من غير
 فقلوا الذين والاقرين واليتامى
 والمسكين وابن السبيل)
 سألوا عن بيان ما يتفقون
 فأجيبوا ببيان المصارف
 تنبيه على أن المهم هو السؤال
 عنها لان التفقه لا يستدعيها
 الا أن تقع موقعها

(قوله ويرد على السكا ك
 الخ) قد يقال معنى كلام
 السكا ك أنه على تقدير
 وقوع السؤال فالاولي بحاله
 السؤال عن الحكمة والا
 فالاولي بحالهم أن لا يسألوا
 عنها أيضا لظهورها حتى
 لاستحق السؤال ولا الجواب
 عنها اه

(قوله أوالمهم) قال يس والاولي والأهمه ولا يخفى سقوطه وفي الاطول ما يرتد حيث قالوا الفرق
 بين الاول والمهم هو الفرق بين الاهم والمهم فالهم هو الواجب (قوله سألوا) في الكشف وغيره أن السائل
 اثنان معاذ بن جبل ونعل بن غنم الانصاري والاثنان أقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزنجشري
 فلذا قال سألوا بلفظ الجمع قهرى وكتب أيضا قوله سألوا عن سبب الخ حيث قالوا ما بل الهلال يبدو قفقا
 مثل الخطيط ينزله قليلا قليلا حتى يتلى ويستوى ثم زال ينقص حتى يعود كما بدأ يملو وفيه اشكال
 لا يمكن حله على السؤال عن الفاشأى ماشأه وثابتة الا أن يقال ما انتما تستعمل في السؤال عن السبب
 الفاعلي لا السبب القائي ع سم وقوله لا يمكن حله على السؤال عن الفاشأى أي فيكون على مقتضى
 الظاهر وعبارة عبدالحكيم ما يدل بها عن الجنس فالسؤال عنه إما هنا حقيقة أم الهلال وشأه لا
 شيء اختلاف فشكله التوراتية ثم عودى ما كان عليه وذلك الامر المسؤل عن حقيقة بمعمل أن يكون
 غايته وسكوته وأن يكون سميوعته فنبال التزول لاختصاصه بأحد هاهنا وكذا لفظ القرآن ان يعجز أن
 يتدبر عن سبب اختلاف الاهله وأن يقتدر عن حكمة الاهله فاختار صاحب الكشف والراغب والقاضي
 أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب انما الحكمة على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار السكا ك
 أنه سؤال عن السبب لانه الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الارباب الحكيم اه ورد
 على السكا ك أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الاولي بحال السائلين
 السؤال عن الحكمة فكيف على العدول الى الجواب بالحكمة بالتنبيه على أن السؤال عنها أولى به اللهم
 (قوله فأجيبوا ببيان الفرض) اطلاق الفرض على الحكمة لفظه تعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار
 كونها على طرف الفضل والافاضال الله تعالى ليست معلة بالاغراض عندنا ع سم (قوله بوقتها)
 أي بعينها للناس أمورهم فهو بيان للمواثيق التي لبثت ادهم والجمع اشارة الى المواثيق التي عندها الله
 للعبادة والوقفة الا أنه خص الجيع بالذكر لكونه أدعى شيء الى الوقت لانه يحتاج اليه أناة وقضاء بخلاف
 الصلاة ونحوها عبدالحكيم (قوله وغير ذلك) كعدة الجمل والحيض والنفاس والعتة (قوله لانهم ليسوا
 الخ) فيه سوء أدب لا يخفى لان السائل بعض الصغار فهم ذلكهم يطلعون على ذلك ويدفع بقول الشارح
 بسوء ادب وعبادة عبدالحكيم المواب أن يطل بقوله لانه يتعلق بمصالح معاشهم ومعادهم والتي عليه
 الصلاة والسلام انما يفتلسن ذلك لانه يدل على أن سبب الاختلاف معان في علم الهمة وهو ما مل عند
 أهل الشريعة فانه مبنى على أمور لا يثبت شيء منها في الشرع غاية الامر أنهم يتخلوا موافقة لما بعده
 الحكيم المطلق اه يعرفه (قوله وقوله تعالى يستأذك ماذا يتفقون) قال في عروس الافراح ورد عن
 ابن عباس رضي الله عنهما أنه جاء عمرو بن الجوح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا تتفق من أموالنا
 وأن نضعها فنزلت هذه الآية فعلى هذا ليست الآية مانع من أنه السائل لم يتلق بغير ما يتطلب بل
 أجيب عن بعض ما سأل عنه اه يس ومنه يعرف أن السائل واحد فيكون في قوله سألوا اجمع (قوله عن
 بيان ما يتفقون) يحتمل أن يكون عن بيان مقدار ما أوجبه وأكلها ما ح (قوله لان التفقه الخ) ان
 أريد به صدقة الفرض اشكل ذكر الوالدين لانه يجب نفقة ما لا يجزئ دفع الصدقة الهما وان جلا على
 من لا يجب نفقة ما فيه بعد العموم للفظ وعموم الخطاب وان أريد صدقة الفل اشكل في الاعتداد اذهي
 من يتبعها مطلق الا أن يراد في كمال الاعتداد سم (قوله الا أن تقع موقعها) أي بخلاف المنفق أي كونه
 قليلا أو كثيرا فانه يستلزم مطلقا غاية الامر أنه اذا وقع دون الواجب عليه في صدقة الفرض لا يراعى أنه
 مطلقا بل محله نفسه ويبقى الباقي في ذمته مع ابرار ما وقع مطلقا ع سم وكتب أيضا قوله الا أن تقع
 موقعها زاد في المطول وكل ما فيه خبر فهو صالح للاتفاق فذكر هذا أعني قوله ما انتقم من غير على سبيل
 النصن دون القصد اه وبهذا يدفع ما قبله في الآية بيان ما يتفقون وهو الشرع ثبت ما سألوا عنه وزيادة
 فأجاب بما ذكره وأيضا ليس في الآية بيان ما يتفق بخصوصه بل بوجه عام فهو ذكر وثيقة لما بعده تأمل

(قوله ومنه التعبير الخ) أقول في كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظرا لأنه إذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر عنه ثانية بلفظ الماضي فذلك التعبير بمقتضى الظاهر وعلى وفق الأسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه بخلاف الأسلوب وأما في هذا العلم بهذا التحقيق بعد أن صرنا في بحث الالتفات على التوفيق فتبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظه خلاف مقتضى الظاهر أطول (قوله تنبيه على تحقق وقوعه) فيه اشارتنا إلى أن التعبير عن المستقبل بالماضي لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع وظيفة البيان لكن من حيث أن الداعي إليه التشبيه المذكور ومن وظيفة المعاني لكن بقى أن هذا الاستعارة في المشتق باعتبار الهيئة وليس كذلك في المقوم مباحث الاستعارة عبد الحكيم (قوله فصنع) هكذا في النسخ والصواب نفع عن مطول لأن لفظ هذه الآية فزع عن الالة التي بلفظ فصنع لفظ صدرها ونفع في الصور فضع الخ قال القنري وتديق قال مراد مجرد التمثيل لا على أنه من القرآن وإنما يقل غرضه تعالى (قوله ومنه) التلخيص في التعبير عن المستقبل بغيره لا بالماضي وبه يعلم حقيقة صلحهما عما قبلها (قوله وان الدين) أي الجزاء يوم القيامة (قوله لواقع مكان يقع) لادام الالتفات الجردا لنا كيدلا ولا لخص المصارع للمال على تقدير يقع وان كانت تقيدهما بحسب أصلهما فأدغم عبد الحكيم (قوله ونحوه) عبر مع إحدى الآتين بتل مع الأخرى بنحو اشارة إلى اختلاف معنى الوصفين فهما أدغم في الأول (قوله وهما يبحث الخ) هذا الصواب جوابه لا في آيتين في الماضي العبر عنه عن المستقبل فلو جرحه فخصصهما بما في الفاعل والمفعول (قوله فيكون الخ) أي فإذا كان باق بمعنى الاستقبال فيكون الخ (قوله والجواب الخ) عبارة في المطول قلت لا خلاف في أن اسمي الفاعل والمفعول فيما يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحاضر حقيقة وكذا الماضي عند الأكثرين فنزله في غير الواقع من الواقع والتعبير عنه بغير موضوع الواقع هو كون خلاف مقتضى الظاهر اه وقوله وكذا الماضي عند الأكثرين أي وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز في الماضي عند الأكثرين وقيل حقيقة واليهذهب الشافعية واختار عبد القاهر وأبو هاشم قنري وكتبهم لعل المراد بعض الشافعية والافاضل استقر عليه الخليل بن الشافعية أنه مجاز في الماضي اه قال عبد الحكيم وحاصله أن اسم الفاعل والمفعول فيما يقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق فإذا استعملاه كان استعمالا في غير ما وضعه فيكون خلاف مقتضى الظاهر وأورد عليه أنه يلزم أن يكونا دليلا على الزمان بحسب الوضع فينتقض نفي الاسم والفعل طاردا ومنه ما أنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر والجواب أنهم ما موضوعات الموضع في الحال والماضي لأنهما موضوعات مع الحال والماضي وثمان وأن الشارح نص في شرح الفتح على أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضعه وخلاف مقتضى الظاهر أعظم من المجاز لشمه الكتابة وجريانه في بعض أوزان الحقيقة كما مر من عبد الحكيم وفيه بيان على أن معنى قوله وكذا الماضي عند الأكثرين أنه في الماضي حقيقة عند الأكثرين وهو خلاف ما قاله القنري وكتب على قوله والجواب أنهم ما موضوعات الخ حاشه الذي ارتضاها الصغرى في الجواب أن معنى قولهم حقيقة في الحال أي في الحدث التحقق الحاصل بالفعل وقولهم مجاز في الاستقبال أي في الحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيحصل فإذا كان الحدث متحققا حاصل بالفعل كان الوصف حقيقة لأن الزمان حاضر بل لأن الحدث متحقق وإن لم يمتدحور الزمن وقرئ بين الزمن المتعبر في المفهوم والأزمنة لا فهم وإذا لم يكن الحدث حاصل بالفعل كان الوصف مجازا لا يكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وحصوله بالفعل في الحال (قوله فيما) أي موصوف (قوله مجازا الخ) أي والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر فحصل الجواب أنه وإن سار استعمال ما ذكره بمعنى الاستقبال لكنه على وجه المجاز الذي هو خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله أن يجعل الخ) بأن ثبت لاحدا الجزأين

(ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظه الماضي تنبيه على تحقق وقوعه نحو يوم نفع في الصور فصنع من في السموات ومن في الأرض) بمعنى يصنع (ومنه) التعبير عن المستقبل بلفظه اسم الفاعل كقوله تعالى (وان الدين لواقع) مكان يقع (وقوله) (واقع) مكان يقع (وقوله) التعبير عن المستقبل بلفظه اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) كان يجمع وهما يبحث وهو أن كلا من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه وورد على حسب مقتضى الظاهر والجواب أن كلاهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا قياما يتحقق مجازا تنبيه على تحقق وقوعه (ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحدا جزاء الكلام مكان الآخر

والآخرمكانه فهو عرضت الناقعة على (٣٣٣) الحوض مكان عرضت الحوض على الناقعة أي أظهرته عليها التشرب (وقوله) أي

حكم الجزاء لا آخر وعكسه لا يجوز تبديل المكان كما في عكس القضية وذلك كما في المثال فان الناقعة والحوض يشتركان في حكم مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حروف الجزاء فيكون معروضا وناقعة العرض بلا واسطة حروف الجزاء فيكون معروضا عليها وقد قلنا ذلك وأثبت لكل حكم الاختصاص ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بلا واسطة. ولعكس ع س سم وعلم من قوله بأن يثبت الخ أنه لا يتقضى قوله هو أن يجعل الخ قولنا في الجار زد وضرب عراز بدلالة ما ثبت لاحد الجزاء من حكم الخ قول كل منهما على حكمه وعلم منه أيضا أن القلب من الجار العقلي وعلم من قوله لا يجوز تبديل المكان الخ أن القلب أخص من العكس وقال ابن جماعة القلب أهم مطلقا من العكس المستوي عند أهل المنطق من يس (قوله والآخر مكانه) خرج به بقضرب عمرو بالباء نائب الفاعل (قوله مكان عرضت الخ) لأن المعروض عليه هنا يجب أن يصحكون إدر الخ يميل إلى المعروض أو يرتب عنه مطلق قال الفريز انما قال ههنا إشارة إلى أن المعروض عليه قد لا يكون ذا أدراك وذلك إذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي أي مجرد الالتيان بالمعرض إلى المعروض عليه لا امتناعا لحقيق وعلم أن كون عرضت الناقعة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهري والسكاكي والزمخشري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن السكت أن عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقعة مقابول وقال آخر لقلب في واحد منهم واختاره أبو حيان اه وفي هذا القلب اعتبار لطيف وهو أن المتبادر أن يؤتى بالمعرض إلى المعروض عليه حيث أتى بالناقعة إلى الحوض جعلت كأنهم عرضة والحوض معروض عليه اه سيد (قوله أي أظهرته عليها) أي أريتها به (قوله بماء حوض الكلام ملاحه) لأن قلب الكلام مما يحويج إلى التنبه فلا يصل وذلك بورت الكلام ملاحه ع ق وكتب أيضا قوله بماء حوض الكلام ملاحه فيه أنه حينئذ يكون من مسائل الديدع ويحاجب به بكونه من المعاني في نفسه المطابقة كما في ع ق (قوله كقوله ومهمه الخ) انظره لاجل هذا من عكس التشبيه وهل ينطبق عليه تعريف القلب بالمعنى المتقدم ويتقدرا أن يمتدافرا فاذكر أحدهما في المعاني والآخري البيان ثم أيا بنبات جماعة قال في حواشي التبريري أعلم أن القلب ذكر في أما كن خمسة هذا وهو في المعاني والثاني في البيان في بحث التشبيه وهو التشبيه بالمقابول والثالث في البديع في التنبص والرابع في البديع في غير التنبص وانما الخامس في الناقعة في بحث السرعة وذلك أي فرق بين هذا الصورا القلبية حتى صار بعضهم من قبيل الحسن الثاني من صحيح البلاغة وبعضهم من الحسن العرضي ومن رابع البلاغة يس (قوله أي مقارنه) اسم للكان الفتي لأماء فيه ولا كلاما تشبيه مقارنه من باب أسماء الأضداد لأن هذا مهلكة لا مقارنه (قوله والاعتبار اللطيف الخ) عبارة الأول والاعتبار اللطيف فيه ما شاع في كل تشبيه مقابول من المبالغة في كمال التشبيه إلى أن استحق جعله مشبها ويمكن تقديره قوله كأن لون أرضه ملوون بما لا يكون فيه قلب ولا حذف أي ارتفع القبار فيها مزا كالأصل بالسماحيات ماز السماسمتلا بالأرض اتصال اللون بالجسم كأن لون الأرض نفس السماء (قوله حتى كأنه صار) أي لون السماء (قوله في ذلك) أي الفقرة سم (قوله يعقوبها) إشارة إلى عدم الاعتدال للاحه المذكورة سم (قوله فلما) جوابها

أمرتهم الرجال يأخذوها * ونحن نظن أن لن نقسطعا

وقوله جرى شبه السمن بالمال الجاري وأثبت شيئا من خواصه وهو الجري (قوله بالقدن السباع) القدن بالفتح القصر والسباع بفتح السين وكسر هاء الطين مع التنوين قيل بالكسر لانه عبد الحسبك (قوله أي الطين بالنين) أي الخاطوطين (قوله يقال طين السطح والبيت) أي أصله وسوقه بتمامين (قوله لاجهامة) أي القلب (قوله قد بلغ من العظيم الخ) ولا يقال أن كثرة طين القصر لا لطف في الوصف بها لانا نقول هو وان لم يكن فيه لطف في نفسه لكن فيه لطف بالنسبة إلى المقصود المترتب عليه وهو أفادته بالمبالغة في وصف الناقعة بالسمن كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أنه ينضم من المبالغة الخ (قوله بنزة الأصل) فبدل

القلب (السكاكي مطلقا) وقال انه بما يورث الكلام ملاحه (ورده غيره) أي غير السكاكي (مطلقا) لانه عكس المطالب وتقيض المقصود (والحق انه ان ضمن اعتبارا ليلقا) غير الملاحه التي أوردتها نفس القلب (قبل كقوله ومهمه) أي مقارنه (مغيرة) أي متلوثة بالغيرة (أرجاءه) أي أطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا (كأن لونه أرضه سماؤه) على حذف المضاف (أمكنوا به) أي لون السماء فالصراع الآخرين نائب القلب والمعنى كأن لون سماءه لغيرتها لون أرضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء البغيرة حتى كأنه صار بحيث يشبهه لون الأرض في ذلك لغير تمامه أن لا أرض أصل فيه (والا) أي وان لم ينضم اعتبارا لطيفا (رد) لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها (كقوله) فلما أن جرى من عليها (كما طينت بالقدن) أي القصر (السباع) أي الطين بالنين والمعنى كما طينت القدن بالسباع يقال طينت السطح والبيت قوله مثل أن يقول انه ينضم من المبالغة في وصف الناقعة بالسمن ما لا ينضمه قولنا كما طينت القدن بالسباع لاجهامة أن السباع قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل والقدن بالنسبة إليه كالسباع بالنسبة إلى القدن

على عظم مهم المشبه بالطن حتى صلا الشعم لكثرة التسبب لاصل من العظم وغيره كانه الاصل سم
 « (تنبه) » أهمل المصنف أمورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الاستقلال من خطاب الواحد
 أو الاثنين أو الجميع لطلب الاختراجه قالوا أحيثا التفتنا على ما وجدنا عليه أيا منا وتكون الحكمة الكبرى في
 الأرض بأبهم النبي إذا علمت النساء نحن ربك يا موسى وأوحينا إلى موسى وأحيينا الآية يا معشر
 الجن والانس الآية ووجه حسنه ما ذكر في الالتفات لانها قريبة منه ومنه للتعبير بوحسن المقرد
 والمتنوع والمجوع والمراد الآخر وهذا بخلاف الاول لان الاول إنما استعمال كل في معناه وفي هذا استعمال في
 غير معناه وأمثلة في يس ومنها ذكر المؤمن وتاثير المذكر وأمثلة في يس قال وقد جرت عادة القوم
 بذكر هذا الاقسام هنا وان كان أكثرها مجازا على علم البيان لان تداول العليين كثير

« أحوال المسند »

« قوله أمسى بالمد ستر حله » أمسى امام مسندنا في خبر من وجه بالمد ستر حله خبره ان كانت ناقصة وسال
 ان كانت تاما فواما مسندنا في حله مجازا والبد يتغير ما وسال عبد الحكيم « قوله فاني وقيل بم القريب »
 على المحذوف مع الجواب والتقدير ومن بك أمسى بالمد يتغير حله حسن الحسم ردنا على لاني الخ « قوله اسم
 فرس أو جل » في نسخة أو غلام « قوله ضاني » ضلنا محققا وهذا لاقساما واحدة قياسا كنه مكسور
 ما قبله ضاني وهو صريح في أنه غير مهموز ومقتضى كلام غيره أنه مهموز قال القرطبي على المطول في
 الصحاح ضبان في الأرض ضبا وضبرا إذا اختلفت فيها أو الموضع مضبا ونه في غيره أيضا « قوله فالسندنا
 قيار محذوف » أي وقر بغير خبر ان لا قمار لا قماره باللام وخبر المسندنا الغير المنسوخ لا يقتربها « قوله مع
 ضيق المقام » ان قلت ليس في المتن في حذف المسندنا ليدرك ضيق المقام فكيف جعل المصنف المحذوف
 مرهبا قلت ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف فجاء مرهبا ونحو ذلك السؤال والجواب يجربان في
 قوله الات مع اتباع الاستعمال الخواطر لم يذكر هنا مع التكاثر تخييل العدول مع تأنيه « قوله لا امتناع
 العطف » لما يلزم عليه من توجه عاملين الابتدائي والعمول واحد وهو التبر وهذا عند البصر بتراما
 عند الكوفة فالعامل في خبرنا ما كان عاملا قبل دخوله فلا يلزم في العطف المحذوف المذكور له خلاصا
 من القنري وس كسب أيضا قوله لا امتناع العطف على عدم الجواز ذلك لا يكون مفردا والابتداء شيان لانه
 وصف على فعلين اسم أي أو وصف على فعلين صالح للواحد والمتعدد ونظيره لو كان بمعنى فاعل كما هنا « قوله
 وأما اذا قدرناه » أي لى القيار « قوله على عمل اسم » هذا عند بعض النصارى وعند بعضهم المعطوف عليه في
 مثله محل ان واسمها فنرى وكسب أيضا في قوله على عمل اسم ان ماضيه أي على اسم ان محلا ويكون خبره
 عطفا على خبر ان لفظا فهو من عطف المفردات لكن يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين لان القيار
 معطوف على محل اسم ان والعامل فيه الابتداء وخبر معطوف على خبر ان والعامل فيه ان وهو غير جائز
 على الصحيح في مثل هذه الصورة قال السراي وقد يقال يجوز أن يكون خبر ان معمول لا ابتداء محلا كما هما
 فيكون اندر معطوفا على الخبر محلا وكسب قوله وقد يقال الخ أراد الجواب عن لزوم العطف على
 معمولي عاملين مختلفين وانه نظر لان اسم ان باعتبار خبره معمول لا ابتداء وخبر باعتبار خبره معمول له آخر
 لنفس المبتدأ على الصحيح لا لا ابتداء أيضا كالتبديع فالتبديع معمولان لعمال من تحتها فبني على المذهب
 الصحيح وما ذكره من على قول مرجوح عندهم فعلى الصحيح في الاشكال « قوله لان الخبر » أي المذكر
 الذي هو خبره بيقدم على أي على المعطوف تقدير أي وان كان في اللفظ متأخرا « قوله فلا يكون مثل ان زيدا
 الخ » أي بمناخية العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر وقوله بل مثل ان زيدا الخ أي بمناخية العطف على
 محل اسم ان بعد مضى الخبر أي تقدير ان يقتدر لمر وخبر فيكون خبر الاول المذكر في نية التقديم على
 المعطوف سم « قوله قيار مبتدأ والمحذوف خبره » ونظيره ابتداء « قوله وكقوله » من التوسر « قوله »

« أحوال المسند »

« أماركة فلهما في حذف
 المسند اليه كقوله »

ومن بك أمسى بالمد ستر حله
 « فاني وقيل بم القريب »
 الرسل هو المنزل والماوى
 وقيل اسم فرس أو جبل
 للشاعر وهو ضاني بن الحرث
 كذا في الصحاح ولقد البيت

خبر ومضاه التصريح والتبرع
 فالسند الى القيار محذوف
 لقصد الاختصار والاحتراز
 عن العبث بنام على الظاهر
 مع ضيق المقام بسبب
 التوجه ومحافظه الوزن
 ولا يجوز أن يكون قيار عطفا
 على محل اسم ان وغريب
 خبرا عنها لا امتناع العطف
 على محل اسم ان قبل مضى
 الخبر لفظا أو تقديرا وأما اذا
 قدرنا الخبر المحذوف فمبجوز
 أن يكون هو عطفا على محل
 اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا
 فلا يكون مثل ان زيدا وعمر
 ذاهبا بل مثل ان زيدا
 وعمر والذهب وهو جائز
 ويجوز أن يكون قيار مبتدأ
 والمحذوف خبره وبالجملة
 بأسرها عطف على جملة ان
 مع اسمها وخبرها « وكقوله »
 نحن بمانعنا وأنت بماه
 عسلنا راض والرأى
 مختلف فقولهم نحن مبتدأ
 محذوف الخبر لما ذكر رأى
 نحن بمانعنا راضون

فالمحذوف ههنا خبر الأول وقد تكلف بعضهم فزعهم أن نحن لننضم نفسهم وان راض خبر عنه وما يحفظ
 مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة في مثله أيضا نحو وان نحن الصافون وان نحن المسبون وما راب
 ارجون فأنرد نجمع لان خبر المبتدأ والخبر لا يجتمع من التوافق ما يجيب له ما بعد الحكم وكتب أيضا
 مانسه وهذا هو نكتته كذا المثال بعد الأول (قوله بالعكس) لانه لا يجوز فيه كون المذ كور خبر الثاني
 لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ غير التوسخ سم قال القنري لان يجعل من قبله أم المجلس
 لجوز شربه * أعني بقدر المبتدأ ويقال للمعنى لو غرب فتكون في المعنى داخله على المبتدأ لكنه
 خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة (قوله أي وعمر ومطلق) جواز الشارح في شرح الفتح بعد تقدير
 السند أن يكون من عطف الجملة على الجملة وأن يكون من عطف المفردات ولا يعني أن الثاني لا يأتي على
 مذهب سيبويه لان العمل في المبتدأ معنوي وفي الخبر هو المبتدأ عنه فحينئذ يلزم العطف على معنوي
 عاملين مختلفين في ضرورة الجواز فنرى (قوله من غير ضيق المقام) وهذا لو جحد كذا المثال بعد ما قبله
 (قوله فاذن زيد) قال في المطول والقافي فاذن على السببية التي يراد من اذن ما بعد ما قبله أي مقاجة
 زيد لازمة للتفويض وقبل العطف جملة على المعنى أي خرجت فقلنا وقت وجود زيد الباب فالعامل
 في آذاهو فاجات فحينئذ يكون مفعولاه لا ظرفا ويجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون
 مضاعفا إلى الجملة وقال المبردا في طرف مكان فيجوز أن يكون هو خبر المبتدأ أي قبل المكان زيد والتم تقديره
 لمشابهة آثارا الشريفة لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذن زيد الباب اذ لا معنى لقولنا قبل المكان زيد الباب
 اه وقوله والقافي السببية الخ نوع الزيادة أي أنها جواب شرط محذوف وعن المازني أنها ما تقول لا رده عليه عدم
 جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازمها كذا نصرحهما بنهشام في معنى اليب وقوله فحينئذ يكون
 مفعولاه معنى على القول بعدم لزومه الظرفية أعا على مذهب الجمهور من لزومه الظرفية فهي ظرف
 للخبر المقدر لا مفعول به أصلا وقوله لا ظرفا أي وان كان اسم زمان وقوله ويجوز أن يكون العامل هو الخبر
 الخ أي على القولين كون الفاعل سببية وكونها العطف بناء على ان آذنا اسم ومنهم من قال انها حرف فلا عمل
 لها وقوله فحينئذ لا يكون مضاعفا إلى الجملة ثلاثا يلزم عمل جزم المضاف إليه في المضاف وقوله وقال المبردا الخ
 ما ذكر المبردا هو مذهب السرياق ومن تبعه وقال الزاجح في ظرف زمان وعليه يجوز أن يكون آذنا في آذنا
 زيد خبرا عما ردها تقديره مضاف أي فاذن حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة وقوله لكنه
 لا يطرد الخ وأورد عليه أنه يجوز أن يكون بدلان بالمكان بدل كل من كل وأجيب بأن الفصل بين البدل
 والمبدل مما قبله لا غير جائز نعم قد يجوز أن يكون خبرا بعد خبر أو حالاً بأن هذا الكلام بشعر فاطراد
 الوجهين الأولين من الاعراب وهو مسلم في المثال المذكور أجمع ان فلا اذ لا يجوز في قوله خرجت فاذن
 زيد الباب بكسر ن كونه الخبر عما ملان لان له ما بعده ما قبلها ولا معنى لتقديره بمقتضا اه من
 القنري مع بعض زيادته من يس (قوله حذف لمصر) أي في المثال الذي قبله (قوله مع اتباع الاستعمال)
 وهذا وجه زيادته هذا المثال (قوله اذ المقاجة) بالجر باضافة آذنا اليه من اضافة الال للدلول كما تقول لام
 الإبداء ونوي وكتب أيضا قوله لان اذ المقاجة الظاهر أنه قليل لكون الحذف لمصر لان الحذف لمصر
 يتضمن وجود القربة فيقبلهم بذ التعليل وليس تعليل لا اتباع الاستعمال لانه لا يمتح كاهو ظاهر سم
 (قوله وقد يضم الخ) فيه إشارة إلى أنه اذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تجعل قرنته مجردا اذا القعابة
 لانها تأتي على مطلق الوجود فلا بد للتصويرة عمل عليها يس (قوله أو نحو ذلك) كواقف (قوله
 وقوله من المنسرح (قوله ان محلا) مصدري وكذا شرحا لفظ اليت خبر ومعناه تنحصر كايته
 في الأطول (قوله في السفر) أي في غيبتهم والسفر جمع سافر ككسب جمع ركب سم وقوله جمع سافر
 هو في المطول قال عبد الحكيم قوله جمع أي اسم جمع لان فعله لا ليس من أشيا بل جمع (قوله اذ مضوا) ان
 جعلت اذ اسم غير ظرف بمعنى الوقت جهاته بدلان من السفر أي في السفر في زمان مضى وان جعلته ظرفا

(قوله ما ذكر المبردا الخ) قال
 الرضي مقتضى كونها ظرف
 مكان أنها ليست مضافة
 للجملة بعدها اذ ليس لها
 مكان يضاف إلى الجملة الا
 حيث اه أمير على المعنى
 (قوله وبأن هذا الكلام)
 عطف على قوله سابقا له
 يجوز أن يكون بدلا
 أي وأورد عليه بأن هذا
 الكلام فلانما حذف
 البناء كاهو ظاهر

فالمحذوف ههنا خبر الأول وقد تكلف بعضهم فزعهم أن نحن لننضم نفسهم وان راض خبر عنه وما يحفظ
 مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة في مثله أيضا نحو وان نحن الصافون وان نحن المسبون وما راب
 ارجون فأنرد نجمع لان خبر المبتدأ والخبر لا يجتمع من التوافق ما يجيب له ما بعد الحكم وكتب أيضا
 مانسه وهذا هو نكتته كذا المثال بعد الأول (قوله بالعكس) لانه لا يجوز فيه كون المذ كور خبر الثاني
 لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ غير التوسخ سم قال القنري لان يجعل من قبله أم المجلس
 لجوز شربه * أعني بقدر المبتدأ ويقال للمعنى لو غرب فتكون في المعنى داخله على المبتدأ لكنه
 خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة (قوله أي وعمر ومطلق) جواز الشارح في شرح الفتح بعد تقدير
 السند أن يكون من عطف الجملة على الجملة وأن يكون من عطف المفردات ولا يعني أن الثاني لا يأتي على
 مذهب سيبويه لان العمل في المبتدأ معنوي وفي الخبر هو المبتدأ عنه فحينئذ يلزم العطف على معنوي
 عاملين مختلفين في ضرورة الجواز فنرى (قوله من غير ضيق المقام) وهذا لو جحد كذا المثال بعد ما قبله
 (قوله فاذن زيد) قال في المطول والقافي فاذن على السببية التي يراد من اذن ما بعد ما قبله أي مقاجة
 زيد لازمة للتفويض وقبل العطف جملة على المعنى أي خرجت فقلنا وقت وجود زيد الباب فالعامل
 في آذاهو فاجات فحينئذ يكون مفعولاه لا ظرفا ويجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون
 مضاعفا إلى الجملة وقال المبردا في طرف مكان فيجوز أن يكون هو خبر المبتدأ أي قبل المكان زيد والتم تقديره
 لمشابهة آثارا الشريفة لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذن زيد الباب اذ لا معنى لقولنا قبل المكان زيد الباب
 اه وقوله والقافي السببية الخ نوع الزيادة أي أنها جواب شرط محذوف وعن المازني أنها ما تقول لا رده عليه عدم
 جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازمها كذا نصرحهما بنهشام في معنى اليب وقوله فحينئذ يكون
 مفعولاه معنى على القول بعدم لزومه الظرفية أعا على مذهب الجمهور من لزومه الظرفية فهي ظرف
 للخبر المقدر لا مفعول به أصلا وقوله لا ظرفا أي وان كان اسم زمان وقوله ويجوز أن يكون العامل هو الخبر
 الخ أي على القولين كون الفاعل سببية وكونها العطف بناء على ان آذنا اسم ومنهم من قال انها حرف فلا عمل
 لها وقوله فحينئذ لا يكون مضاعفا إلى الجملة ثلاثا يلزم عمل جزم المضاف إليه في المضاف وقوله وقال المبردا الخ
 ما ذكر المبردا هو مذهب السرياق ومن تبعه وقال الزاجح في ظرف زمان وعليه يجوز أن يكون آذنا في آذنا
 زيد خبرا عما ردها تقديره مضاف أي فاذن حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة وقوله لكنه
 لا يطرد الخ وأورد عليه أنه يجوز أن يكون بدلان بالمكان بدل كل من كل وأجيب بأن الفصل بين البدل
 والمبدل مما قبله لا غير جائز نعم قد يجوز أن يكون خبرا بعد خبر أو حالاً بأن هذا الكلام بشعر فاطراد
 الوجهين الأولين من الاعراب وهو مسلم في المثال المذكور أجمع ان فلا اذ لا يجوز في قوله خرجت فاذن
 زيد الباب بكسر ن كونه الخبر عما ملان لان له ما بعده ما قبلها ولا معنى لتقديره بمقتضا اه من
 القنري مع بعض زيادته من يس (قوله حذف لمصر) أي في المثال الذي قبله (قوله مع اتباع الاستعمال)
 وهذا وجه زيادته هذا المثال (قوله اذ المقاجة) بالجر باضافة آذنا اليه من اضافة الال للدلول كما تقول لام
 الإبداء ونوي وكتب أيضا قوله لان اذ المقاجة الظاهر أنه قليل لكون الحذف لمصر لان الحذف لمصر
 يتضمن وجود القربة فيقبلهم بذ التعليل وليس تعليل لا اتباع الاستعمال لانه لا يمتح كاهو ظاهر سم
 (قوله وقد يضم الخ) فيه إشارة إلى أنه اذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تجعل قرنته مجردا اذا القعابة
 لانها تأتي على مطلق الوجود فلا بد للتصويرة عمل عليها يس (قوله أو نحو ذلك) كواقف (قوله
 وقوله من المنسرح (قوله ان محلا) مصدري وكذا شرحا لفظ اليت خبر ومعناه تنحصر كايته
 في الأطول (قوله في السفر) أي في غيبتهم والسفر جمع سافر ككسب جمع ركب سم وقوله جمع سافر
 هو في المطول قال عبد الحكيم قوله جمع أي اسم جمع لان فعله لا ليس من أشيا بل جمع (قوله اذ مضوا) ان
 جعلت اذ اسم غير ظرف بمعنى الوقت جهاته بدلان من السفر أي في السفر في زمان مضى وان جعلته ظرفا

(أي ان الثاني الدنيا) خلولا
 ولنا عنها) أي الى الآخرة
 ارتباطا والمسافرون قد
 وغلاف المضي لارجوع
 لهم ونحن على اثرهم من
 قريب لحذف السند الذي
 هو ظرف فاما قصد
 الاختصار والعدل الى أقوى
 الدليلين أعني العقل ونسقي
 المقام أعني المحافظة على
 الشرع ولا تبايع الاستعمال
 لاطراد الحذف في مثل ان
 مالا وان ولد وقد وضع
 سيوف في كتابه هذا بابا
 فقال هذا باب ان مالا وان
 ولما (وقوله تعالى قل لو أنتم
 تملكون ترأتون رجلا قد رآه
 فتوه أنتم ليس يعتدا لأن
 لو انما تدخل على الفعل بل
 هو فاعل فعل محذوف
 والاصل لو تملكون تملكون
 تحذف الفعل احترزا عن
 الصب لوجود المضارع ثم
 أبدل من الضمير المتصل
 ضمير متصل في ما هو
 القانون عند حذف العامل
 فاسند المحذوف هنا فعل
 وقما سبق اسم أو جملة
 (وقوله تعالى فصر جيل
 يحسد الامرين) حذف
 السند والمستداليه أي
 فصر جيل (أجل أو
 فامر) صبر جيل في
 المحذف تكثير لفائدة
 بإمكان حل الكلام على كل
 من المعنيين بخلاف ما لو
 ذكرناه فيكون نصافي
 أحدهما

أبدته من قوله في السفر والمعنى واحد سم وهو يدل اشتمال على الاول وعكس على الثاني أن يكون
 يدل اشتمال ويدل كل (قوله مهلا) أي بعدا وطولا (قوله والمسافرون) أي الموقن ق وهو ما توذمن
 قوله وان في السفر الخ (قوله لارجوع لهم) أي الى مواطنهم عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لارجوع
 لهم لم يل عدم الرجوع مستفاد من حل المهل على المهل الكامل بقرينة الواقع فان هذا المهل لارجوع معه
 ع من سم (قوله ونحن على اثرهم) يفهم ذلك من قولنا لا نلحق ليدل على عدم الاقامة فيه كثيرا
 عبد الحكيم (قوله حذف السند) أي لنا (قوله طرف قطعا) وأما فاعله فيجوز أن يكون السند
 المحذوف ظرفا كأننا قد رآه بالباب وان يكون غير ظرف (قوله أعني المحافظة الخ) كأنه تفسير لنسقي المقام
 من حيث سببه لا نفسه ويمكن أن يكون تفسير المقام تأمل سم (قوله ولا تبايع الاستعمال) أي الوارد
 على ترك ظهريه لا نفسه ويمكن أن يكون تكرر ان وتصدد اسمها سواء كانا فكر تبركامل أو معترس كان
 زيدا وان عمرا ع (قوله وقد وضع الخ) تأنيدا لكون المحذوف سطر داعيا عبد الحكيم (قوله قل لو أنتم تملكون)
 جواب لو انالا مسكتكم خشية الاتفاق أي الفراع لفقتكم عن عدم تنافي خزنتها باسديلا لمحرص عليكم
 (قوله والاصل لو تملكون تملكون) قال في الاول لما لحق أن أصل الركيه لو تملكون فالحذف فلا يبقى
 الضمير متصلا ففسر بتملكون فافهم كذا المحذوف لكان التفسير عينا فاعلمت هنا ذكر التفسير وبما سبق
 يذ كرفس السند فيكون هذا أيضا من موجبات إيراد هذا المثال اه ملخصا وكتب أيضا قوله والاصل لو
 تملكون تملكون اعترض بأن فيه جابين الفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب أن يقول تقدير لو تملكون
 والجواب أن الجمع بينهما في عبارة مطابقة بيان الفعل المقدر والمتع اغلها الجمع بين الفسر والمفسر لفظا
 على وجهما لا بقاء التقرير لاعلى وجهه ان المقدر متأمل (قوله ثم أبدل) أي عوضا لا الدال المصطلح
 عليه وقوله من الضمير المتصل هو الوارد فتملكون المحذوف وقوله ضمير متصل هو أنتم (قوله فاسند الخ)
 المقصود أن سبب إيراد هذا المثال هو هذا (قوله وقما سبق) هو ان محلا وان مر محلا (قوله اسم) ان
 قدر للمعلق اسما وقوله أو جملة ان قدر فعل (قوله وقوله تعالى فصر جيل الخ) الصبر الجليل الذي لا شكاه
 معه والهمير الجليل الذي لا يثابه معه والصبر الجليل الذي لا تغلبه معه والصلب الذي لا يثابه معه
 حبس النفس عن الجزع اه وقوله لا شكاه معه أي الى انطلق وان كان فيه شكاه كما الى انطلق كقوله
 يعقوب عليه السلام انما أشكو بثي وحزني الى الله والصبر الغير الجليل ما فيه شكاه الى انطلق وقوله
 عن الجزع فسر الامام القرطبي في الاحياء الجزع باطلا قد دعى الهوى فيترك برفع الصوت وضرب الخلدود
 وشق الجيوب والبالغ في الشكوى واظهار الكآبة وتغيير الالوان في اللبس والطعم عبد الحكيم (قوله
 أي فصر جيل أجل) أي فصر جيل في هذه الواقعة أجل من صبر غير جيل واذا كلب أجل من الصبر الغير
 الجليل فهو أجل من الجزع من باب أولى وأورد ان التفضيل يقتضي مشاركة المقصود في أصل الجمال
 مع أي قيده غير جيل وأجيب بان عدم الجمال بالنسبة الى الآخرة وثبوته باعتبار تسكين القلب في الدنيا
 وبان التفضيل على سبيل القرض كذا أفضل من الجمار (قوله أو فامر) أو التوزيع والتفضيل
 لا التريد وكتب أيضا قوله أو فامر صوابا ولو ان مقول الاحتمال لا يكون مرصدا والاحسن في جملة
 محذوف السند تقدير صبر جيل الى ما مصدره والاصل فيه نصب وقد قرئ ضمير جيل فالاصل فامر
 صبرا جيل على الى الرفع لفائدة الوام والبيان والتأنيق في العدول محل محمول الفعل خبرا عن المصدر
 كافي المحذوف أطول ورج الشارح في مطاوعة كون المحذوف المستداليه يوجوه مستفراجه وكتب
 أيضا قوله أو فامر أي الثاني الذي بقي أن تصف صبر جيل ويحتمل أن يكون من حذفه معاى
 في صبره وجيل ع (قوله بإمكان حل الكلام على كل من المعنيين) في المقام اشكال لان كل حذف
 لابد له من قرينة تدل على عين المحذوف فحذف المستداليه يحتاج الى قرينة تدل عليه وحذف السند
 كذلك فالقرينة ان دل على المستداليه لم تدل على السند وبالعكس والجواب أن يجوز أن يكون هناك

قرنتان احدهما تدل على حذف المسند اليه المناسبة فهو الاخرى على حذف المسند كذلك غاية الامر ان احدهما كما به ولا يضر ذلك اذا قرئته امر على والتقى يجوز تخلف محذوله عنه قاله سم قال يس واقول ما لم نفع من أن التكميم قصد مجوز حذف كل من المسند اليه والمسند به ويجعل اكل قرينة صادقة وشبه بذلك وان لم يكن في خصوص المسند اليه والمسند ما يأتي في بحث الاختصاص في قوة تعالى فذلك في القرينة فيسمى أنه يحتمل أن المراد من اودعه دليل ترد فيهما أو في شبه دليل قدفة ما حيا فكذلك احدى القرينتين غير لازم وكتب ايضا قوله على كل من المعنيين بل الثلاثة كما مر (قوله ولا بد للحدف من قرينة) لا يخفى أن وجوب قرينة الحدف لا يخص حذف المسند وكأنه لم يذكر في المسند اليه امالانه يحذف بالقرينة كما اذا اقيم مقام المفعول والامان وجوب القرينة على المحذوف مما يعرفه العاقل الا أنه لما عر عن حذف المسند بترك الموهب لا اعراض عنه بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة بتدراكه بقوله ولا بد للحدف من قرينة أطول وقوله لا يخص حذف المسند الى بل يجري في المسند اليه ايضا (قوله دالة عليه) ظاهره أن خبر عمله المجرور يلحق الى الحدف والاول رجوعه الى المحذوف المستفاد من الحدف فوي ويصح جعل الحدف في كلامه بمعنى المحذوف وبذلك قوله ليفهمه المعنى الثاني فان المفهوم منه المعنى هو المحذوف ويكن ابراء الاستدلال في الموضوعين تأمل (قوله لان هذا الكلام) أي قوله الله (قوله عند تحقق الخ) جواب سؤال وارد على قوله لسؤال محقق وحاصله السؤال في الآية ليس محققا لانه لم يقع بدليل جعل شرطه لان وحاصل الجواب أن السؤال بمحقق عند تحقق ما فرض من الشرط والجزء أي وقوع ذلك بالفعل بأن قولهم من خلق الخ ويقولون الله خفي هذا الصق يكون قولهم الله جواب السؤال محقق وهذا أن أراد بالتحقق الواقع بالفعل فان أراد به المذ كور صورية فلا حاجة الى التأويل المذ كور على أن ابن يعقوب ضعف التأويل المذ كور بأن مثله ينافي في المقدور يقال فيه عند تحقق ما فرض من السؤال يكون هذا الكلام جوابا عنه فلا يظهر فرق بين المحقق والمقدر ذلك (قوله من الشرط) أي ما لهم من خلق الخ وقوله والجزء الى يقولون الله (قوله والدليل الخ) جواب عما قاله من اجل جعل الخلافة في الآية متبدا وانخر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهم ويكر من حذف المسند ايضا ما لم يرجع لكونه فعلا بل أن جعله الجواب على ما ذكره الشارح فطيلة في نطاق جله السؤال التي هي اسمية مع ان مطابقة ما مطوعة وأجاب السيد بان جله السؤال فعلية في الحقيقة لان من قام في قوة أقام زيد وعمروا وبكر أو أوالا الذي غير ذلك ولا رادة الاختصار وضع كل من المبالغة على تلك الذوات اجابا المتضمنة للاستفهام ولهذا التضمن قدمت فصارت الجملة اسمية صورية فعلية معنى فاذا الجواب جله فعلية تنبيه على المطابقة المعنوية وبجئت فيه الحفيد بان المقرر أنه يجب أن يقتدر بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل وبؤثر عنها ما هو محقق ولا شك أن خلق السموات والارض محقق والحاجة الى الاستفهام تعين الفاعل الخالق فليس السؤال ادجى اسمية ملتبسة ما على في الاطول ترك المطابقة من أن ردعا المطابقة عليهم قصد التقوية وهو لا يلحق بالمقام اه أي لان التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للقام وأما ما ذكره السيد في حكمة ترك المطابقة ففيه ظاهر وكتب ايضا قوله والدليل الخ عورض بانها كما جعله فعلية باسمه اسمية كقوله تعالى قل من يحييكم من ظلمات البر والبحر قل الله يحييكم منها أجايب عنه الفاضل المحض بان فيه ما فاعلم تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما على في مذهب صاحب الكشاف عن من تابعه وأما على مذهب السكاكي فلا اذا يقول بوجود التخصيص في أمثال الصورة المذ كورة كما تقدم سم وأجاب ع ق بان وقوع الأول أكثر وبان الحل على التفاعل لكونه أقوى العمدا أولى وانما كل أقوى المدللة أصلا على الصحيح قال يس وهذا يحمل على أن الة لاف في أصل المرفوعات هاتية كما قال البعداء سامية خلافا لابي حيان اه وقال في الاطول رجاء جمع تقدير الفعل بان في تقدير الجمل زيادة حذف وتقليل الحدف أولى ورد السيد السند بان زيادة المشقة في فوات لا تزد وتلك

(ولابد للحدف من قرينة)
دالة عليه ليفهم المعنى
(كوقوع الكلام جوابا)
لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض
ليقولن الله أي خلقهم
الله فحذف المسند لان هذا
الكلام عند تحقق
ما فرض من الشرط والجزء
يكون جوابا عن سؤال محقق
والدليل

(قوله ولا شك الخ) وهم أن
تعين الفاعل مشكوك
فيسمع أنه ليس كذلك كما
لا يخفى اذ السؤال انما هو
لا فامة ملتبسة بما صدر عن
السؤال من الجواب فلو قال
والمقصود هنا بالاستفهام
هو الفاعل ليس من ذلك
(قوله من أن في دعاء المطابقة)
الخ فيه أن القرائن الواضحة
كل الوضوح ما تضمنت توهم
قصد التقوية على أن
التقوية تكون للاهتمام
بالحكم لفظة ما يترتب
عليه مثلا وان لم يكن شك
ولانكار

على أن المرفوع فاعل والمخذوف فعله أنه لم يصنع عدم الخذف كذلك كقولته تعالى ٢٢٧ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض

يقولون خلقهن الصبرين
العلم وكقوله تعالى فالمن
بهي الغلام وهي ريم قبل
بصيا الذي أنشأها أول مرة
(أوقستد) عطف على
محقق (نحو) قول ضرار بن
نشل يري زيد بن نشل
(اليسك يري) كأنه قيل من
يبكيه فقال (ضارع) أي
يخصم ضارح دليل
(تخصومة) لأنه كان ملجأ
للاذلا موعوا للضعفاء قلناه
هو مختبئ الطوائع
والختبئ القوي يأتي اليسك
لغيره من غير وسيلة وتطبع
من الاطحا فوهي الانهاب
والاهلاك والطوائع جمع
مطبعة على غير القياس
كل واقع جمع ملتصقة ومما
متعلق بمختبئ ومما مصدرية
أي سائل من أجل اذهاب
الواقع ماله أو يبكي المقد
أي يبكي لأجل اذهاب الدنيا
يزيد (وفضله) أي دحان
نحو يسك يري ضارح مبنيا
للفعل (على خلافه) يعني
ليسك يري ضارح مبنيا
للفاعل ناصب الزيد ورافعا
لضارع (شكر الاستناد)
بان أجل أولا (اجالته)
فصل (تفصيلا) أما التفصيل
فظاهر وأما الاجال فلأنه
لم يقل ليسك علم أن هناك
يا كيا يستداليه هذا الكاء
لأن الاستدال إلى المفعول لا بد
لهم فاعل محذوف أقيم
المفعول مقامه ولا شك أن
المكرر أؤكد وأقوى وإن

الزيادة تشبيل على قوته الاستناد ومطابقة الجواب للسؤال وهو مردود بان المقام ليس مقام التقوية
والطائفة الفعلية كما عرفت (قوله) على أن المرفوع فاعل أي لا مبتدأ والمخذوف خبره (قوله يري الخ)
عبارة الطول في مرتبة زيد بن نشل قال القنري المرتب على وزن محمدمصدره وتشددا ليا خطأ
(قوله يري بن نشل) هو أضمر ضار (قوله ليسك يري) ليس من الخذف والايصال حتى يكون الاصل
ليسك يري زيد لان يبكي يخذي بنفسه أيضا قال في الصحاح يكتبو بكتب عليه يعني سم وعلم أنه لا يجوز
أن يكون في البيت حذف مع ككون يبكي مبنيا لقوله بأن يكون يري من خذلي حذف منه حرف الناء
فالجلة نداء ممتعة وذلك لأن المناسب للقام أن يدي أن الضارح والختبط لموقع في شدة وثقة بسبب
مؤكد ناسب أن يبكي عليهم دونك لان في راء ممتعة يس وكتب أيضا مانصه اليك بالتصريح الموع
ونحو جها وبالذات الصورت الذي يكون عند خروجهما سيراى (قوله) كأنه قيل من يبكيه فقال ضارح أي يبكيه
ضارع يجوز في الاطول أن يكون السؤال الثاني من ذكر ليسك من المأمور بلكه فيكون المقام مقام
حذف الاستدال إلى المأمور ضارح (قوله أي يبكيه ضارح) في الفصل أن التقدير ليسك ضارح وهو
أكثر المعنى كأن يبكيه ضارح أوفق للسؤال أعني من يبكيه كذا في شرح الفتح عبد الحكيم (قوله
تخصومة) الام لا ليسك أي لاه الوقت أي لأجل خصومة الغير معه أو وقتا متعلقة بضارح قال في
المطول وتعلقه يبكي المقد ليس يرقى من جهة المعنى اه قال السبكي اه اذالك حينئذ يكون الخصومة
دون زيد (قوله من غير وسيلة) أي أخفى عن الناس سؤاله لأنه كان أهل ثروته واتبى بالسؤال لأجل اهلاك
المهلكات ماله أطول وكتب أيضا قول من غير وسيلة أي من غير علة وسابقة عبد الحكيم والمرد من غير
شئع وواسطة (قوله والطوائع جمع مطبوعة الخ) على حذف الروايد كما يقال أعشى فهو عائب ولا يقال
مطبوعات على القياس عبد الحكيم (قوله على غير القياس) لان فاعل لا يكون جماعيا فيسقط الفعل بل إعادة
وفعله فلو كان جمعا لكانه يعني هالكه لكان خاسيا (قوله) كل واقع جمع ملتصقة يقال دحان واقع أي
للتصاحب عبد الحكيم (قوله) أي يبكي المقد قال المولى الجاهلي في حواشيه على شرح الكافية وتعلقه
يبكي المقد بانه ملحقه الشعر لانه لما بين سبب القترعة سبب أن يبين سبب الاختياط أيضا عبد الحكيم
(قوله) لأجل اذهاب الدنيا أي المبر عن الطوائع وكتب أيضا قوله اذهاب الدنيا فسبق أن اذاعا لوانحد
من الجمع المعنى باللام لا تجوزة كيف يصح قوله لأجل اهلاك الدنيا لا بد لاه الشخص الواحد الاضية
واحدة والجواب أن المراد الدنيا أسباب الموت اهلا فالاسم السبب على السبب ولا يخفى كثرها فنرى وقوله
قد سبق أي في المطول بعد قول المتن واستقرأ المفرد أشعل (قوله وفضله الخ) لما كان هناك من سؤال وهو
أن يقال لماذا عدل الشاعر على هذا التركيب مع امكان الاصل ويستقيم الوزن به وذلك بان يصح زيد
مفعولا وضارح فاعلا أوجب عنه بان ما عدل إليه فضل عمل عدل عنه فقال وفضله الخ ع وق كتب أيضا
قوله وفضله على خلافه ليس المقصود ترجيعه من سائر الوجوه حتى يستعرض بأن في خلافه أيضا ضارح
كاسلامته عن الخذف بل ترجيعه من حيث عاذا كماله فلا يافى أن خلافا أيضا ضارح بها آخر فيكون
لكل منهما مرجع فليبلغ أن يختار كلا منهما يس ملصقا (قوله) بان أجل أولا الخ) اغفلت ذلك دفعا لما
نوهه الصبر من لزوم تكرار الاجال والتفصيل مع أنه خلاف الواقع ودفعه في الاطول بقوله بتكرار
الاستدال أي ذكره من تفقده اجالا ثم تفصيلا تفصيل لذكر الضمى لا لتكرار فلا يزم الاخذور وكتب
أيضا قوله بان أجل جعل اجالا مفعولا مطلقا لعل محذوف ويزم عليه حذف عامل المؤكد مع أنه متج
لكنه أجاز به بعض اه وجعله ع على تقدير مضاف أي استاد اجال ثم استاد تفصيل حذف المضاف
وأقيم المضاف إليه مقامه (قوله فظاه) أي فاه استدالي فظاه وهو ضارح سم (قوله) ووقع فهو زيد
غير فضله الخ) غاصح الترجيع ذلك لانه مناسب للقام لان مدلول زيد هو المقصود بالذات لان الرتبة في بيان
أحواله فالناسب أن يكون اسمه عدو مقصودا كذلك حفيد المعنى وكتب أيضا مانصه اشارة بداح نحو

الاجال ثم التفصيل وأوقع في النفس (ووقع فهو زيد غير فضله) لكونه مستداليا لمفعولا كافي خلافا

(و يكون معرفة الفاعل
كحصول تسمية مرتبة لان
أول الكلام غير مطمع في
ذكره) أي ذكر الفاعل
لاستدال الفعل الى المفعول
وعلم الكلام به بخلاف
ما ذكره للفاعل فانه مطمع
في ذكر الفاعل اذ لا بد له من
من شيء يستدله عليه (وأما
ذكره) أي ذكر السند (فلا
حرر) في ذكر السند اليه من
كون الذي ذكره والاصل مع
عدم التقضي للعدول عنه
ومن الاحتياط لضعف
التعويل على القرينة مثل
خلقهم العزيز العليم ومن
التعريض بقراءة السامع
شروطه فينتفي جواب من
قال من نيكوم وغير ذلك (أو
لاجل (أن تعين) بذكر
السند (كوفاعها) فيفيد
الثبوت (أو فعلا) فيفيد
التعبد (وأما فراده) أي
جعل السند غير جلة
فلكونه غير سببي مع عدم
إفادة تقوى الحكم) اذ لو
كان سببيا فحوز به قام أوه
أو مفيدا للتقوى فحوز به قام
فهو جلة قطعاً أو ما يفوز به
قام فليس يفيد للتقوى
بل قريب من زيد قام في ذلك
وقوله مع عدم إفادة التقوى
معناه مع عدم إفادة تقوى
التركيب تقوى الحكم

الى أن الكلام ليس في خصوص البيت أطول (قوله غير فضلة) لم يقل مستندا اليجمع أن المستداليه أريح
من المسند والمستد من الفضلة أشار الى كونه في خلافه فقله وقوله مستندا اليه عارض هذه الإشارة (قوله)
و يكون معرفة الفاعل الخ) ان قلت المساق بعد الطلب أعز من المساق بلا تعبد قلت هذه التكاثر ترجح
بعضها على بعض بقصد الحكم واعتبار مولا حاشته فلا مزاجه وكتب أيضاً قوله و يكون معرفة الفاعل
الخ قال في الاطول لا يخفى أنه ينبغي كونه جواباً للسؤال مقدراً للسائل مترقب الجواب اه والجواب أن
المراد غير مترقب في الجلة الأولى أي ليس يزيد بلا مطلقاً (قوله غير مترقب) أي وغير المترقب غير مشروط
الانتظار وتعب الطلب فهي المتصورة فتكون أن هذه المقسمة ناقض فيها المصنف والسارح أنهما
حيث ذكر المصنف في بحث التشبيه أن نيل الشيء بعد طلبه أو توبع السارح أطول أقول الآية نيل الشيء
بعد طلبه من حيث شفاء النفس من تعب الطلب أو ألم الانتظار والآية التوبة غير المترقبه من حيث عدم
سبقها بالأم لا تظواهرها (قوله غير مطمع في ذكره) بل مؤسس (قوله مثل خلقهم العزيز العليم) قال ابن يعقوب
وقد مثل هذه بقوله تعالى خلقهم العزيز العليم وورد عليه أن السؤال هنا كقوله تعالى يقول الله
فكيف يصف التعويل على القرينة في أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل والسائل بل ذكر
المستدل بأن ذلك التقرير واجب بالانتظار صحت ولا مناسبة بهذا المقام ولك أن تقول في الجواب لما كان
المسؤلون أغنياء لا اعتداد لكفرهم جاز أن يوهو أن السائل عن تجوز زعمه للفضلة عن السؤال أو يجوز
على من معه عن قصد سماعه أو ينزله منزلة من تجوز زعمه لياقون بل الجواب تاما لفصل التقرير والقياس أصله
ضعف التعويل برغمهم الفاسد وهمهم الكاسف فيكون بالنسبة ولو كان السائل ليس كذلك فذكر
عنهم الجواب بحثاً باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المناقشة والسؤال فأنامل اه وبعبارة عبد الحكيم قوله
لضعف التعويل على القرينة يعني أن وجود القرينة معصم للخطأ لا موجب فان عول على دلالاته حذف
وان لم يعول عليها - خطاها بما على أن الخطأ لم يقبل عتذاره وان كان الخطأ لم يقبل عتذاره وان كان الخطأ لم يقبل عتذاره
واحدا اه وقوله في المسائل أي حالة التعويل ووجه عدمه (قوله أو أن تعين الخ) قال في الاطول ردت أن
قوله أو أن تعين الخ داخل في غير لان الذي ذكره حيث لا خطا - خطاها لضعف التعويل على القرينة لا قرينة
الخطأ تعين الخ مدفوع بتعين كونه اسماً أو فعلاً (قوله اسماً أو فعلاً) أي بلا خفا موكب أيضاً قوله اسماً أو
فعلاً في الفتحاح والإيضاح أو كونه ظرفاً لثبوت احتمال الثبوت والتعبد وانظر الاطول (قوله فيفيد الثبوت)
أي صريحاً على ما في الفتحاح فلا ريب ما قيل ان قامت القرينة على كونه اسماً أو فعلاً فعند الخطأ أيضاً إفادة
الثبوت والتعبد متحقق وان لم يتم القرينة على ذلك فلا يجوز للخطأ أصلاً وإيراد الثبوت حصول المسند
للسند اليه من غرور لا على تقدير ما كان بالتعبد لا حصول واقترانه بالزمان من عبد الحكيم (قوله)
فلكونه غير سببي الخ) اعترض عليه بأن الجلة الواقعة خبيصة هي الشأن بحقول هو والله أمد غير سببي
ولا تفيد تقوى الحكم فتدخل في ضابط الإفراد مع كونه جلة - واجب بأنه مفرد بمعنى لكونه عبارة عن
المتبادر لهذا يحتاج الى الضمير كاهم وان كانت جملة صورة قترى (قوله اذ لو كان كسبياً) حاشاه أن سبب
كونه جلة أحد الأمرين كونه سببياً أو كونه مفيداً للتقوى وأن سبب الإفرادات تتفاضل جميعاً سم (قوله)
فهو جلة قطعاً لا ريد عليه فحوز به قام أوه بما على أن المستدله ناسي مع أنه ليس بجلة لئلا يسيء
في الضابط إلا في كلام الشيخ السبي من أنه ليس معلوماً من المسند السببي وان كان القياس يقتضي
ذلك ذلك مما عاينه على الضبط في اقتضاحية المسند لكونه جلة قترى (قوله وأما نحو الخ) جواب عما
يقال المسند فيه مفرد ولم ينف فيه الأمر الثاني بأنه ملحق بما ليس فيه التقوى لضعفه فيه كافتداه صبراً
والسؤال وادعى المفهوم أي قوله اذ لو كان الخ (قوله فليس بخيلة تقوى) أي المتعبد والاقتلا
يخلو عن إفادة التقوى في الجلة بوجه قوله بل هو قري بما الخ (قوله مع عدم إفادة التقوى) أي
بجذف فاعل المصدر اه سم وكتب أيضاً قوله مع عدم إفادة تقوى التركيب الخ يشمل صورتين ما نالهما

فيخرج ما يقصد التقوى

بحسب التكرار فهو عرفت
عرفت أو بحرف التأكيد
نحو ان زيدا عارف أو نقول
ان تقوى الحكيم في
الاصطلاح هو تأكيد
بالطريق المخصوص نحو زيد
قام فان قلت المسند قد
يكون غير سمي ولا مفيدا
للتقوى ومع هذا لا يكون
مفردا كقولنا تابعيت في
ساجتك ورجل ياتي وما
أناضلت هذا عند قصد
التفصيل قلت سلمنا أن
ليس التصديق هذا الصور
الى التقوى لكن لا نسلم
أنها التصديق ضرورة
حصول تكرار الاستدلال وجب
للتقوى ولو سلم فالمراد ان
افراد المسند يكون لأجل
هذا المعنى ولا يلزم منه
تحقق الافراد في جميع صور
تحقق هذا المعنى ثم السبي
والفعل من اصطلاحات
صاحب المفتاح حيث سمي
في قسم التصو الوصف بجان
الشيء فهو رجل كرم وما
فعليا والوصف بجمال ما هو
من سببه فهو رجل كرم أو هو
وصفا سبييا ومعنى في علم
الغنى المسند في نحو زيد قام
مسند انفعالي في نحو زيد قام
أو هو مسند ادبييا وفسرهما
على اختلاف من صعوبة واتفاق
فلهذا اكتفى المصنف
في بيان المسند السبي بالثال
فقال (والمراد بالسبي نحو
زيد أو هو مطلق) وكذا زيد
انطلق أو هو

تسكن افادة التقوى أو كالت بغير نفس التركيب فكل منهما من المفرد (قوله فيخرج ما يقصد التقوى) لم يذكر وجهه من ضابط الافراد اذ المقصود اذنا له فيه بل خرج من عند الذي أضف اليه عدم أعني افادة التقوى ولو قال قد دخل في عدم افادة التقوى لكان أظهر في المعنى وأنبسب بياق كلامه لكنه انما اقتصر عن تخرجه عن الافادة فعلا منهم من أنه بواسطة افادة تقوى الحكم بالتكرير يسد في في افادة التقوى فيخرج عن عدمها بل عن الضابط أيضا سم (قوله أو نقول الخ) وعلى هذا فلا حاجة الى أن التقدير مع عدم افادة نفس التركيب الخ مخرج ما ذكره من ذلك سم (قوله بالطريق المخصوص) وهو تكرار الاستدلال مع وحدة الفعل سم فيخرج القسمان المذكوران (قوله فان قلت الخ) وادعى منطوق المتن (قوله عند قصد التفصيل) راجع للامثال الثلاثة لكن لا يظهر التقييد بالنسبة لثالث الانعزال على مذهب السكاكي القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتفصيل والتقوى أما على مذهب عبد القاهر فلا لأن مذهبه أن المسند اليعاذا تقدم وولى سرف التنى لا يكون الا للتفصيل ولا يظهر التقييد بالنسبة لثالث التالى الا على مذهب عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتفصيل والتقوى أما على مذهب السكاكي فلا لأن مذهبه أن التكرار المستعمل المتقدمة ليست الا للتفصيل كما مر ذلك كما تدبر (قوله سلمنا الخ) تشير عبارته بأن لنع عدم قصد التقوى في هذه الصور مجالا ولعل وجهه في قصد التفصيل لا ينافي قصد التقوى لاحتمال قصد ما معا (قوله أم لا يقصد التقوى) أما والشرط عدم افادة التقوى بمقصد أو لا (قوله ولو سلم) أى كونه عند قصد التفصيل لا يقصد التقوى أما فالمراد ان افراد المسند يكون لأجل هذا المعنى أى وان افراد المسند مشروطة بكونه غير سبي ولا مفيدا لتقوى فهو لا يكون مفردا الا بتحقق هذا الشرط ولا يلزم منه أنه كالتحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا الا بالزمن وجود الشرط وجودا مشروطة تقوى ويجعل كونه غير سبي ولا مفيدا لتقوى مشروطا لافراد المسند اندفع ما ورد على جعله على الافراد من أنه يلزم من وجود الله وجود الماعول لكن جعله شرط منافق لظاهر كلام المصنف والشرح فالاولى الجواب بأنها على ناقصة أو حكمة غير لازمة (قوله ثم السبي والفعل) سواء كانا في المسند أو في الوصف كما يعلم بجان (قوله من اصطلاحات صاحب المفتاح) لا يقال بل هو من اصطلاحات التصوين قائم به من سمى التقوى نحو رجل كرم أو سبييا لا نقول كلاما من السبي نعم كان ولا فعلا كل أو احسنه تسبعت على هذا الوجه سبييا خاص بصاحب المفتاح ولو لم تسميته المسند فعليا ليس من اصطلاحاتهم والمراد ان المجموع من اصطلاحات صاحب المفتاح قد تأمل سم (قوله الوصف بجمال الشيء) أى صفته والوصف هو فصل الواصف وليس هو السبي بالوصف الفعلي أو الوصف السبي بل نفس اللفظ نحو كرم وكريم أو هو والجواب أن في الكلام حذف مضاف أى أثر الوصف وهو اللفظ أو المراد بالوصف اللفظ والبناء في جمال للابسة من ملابس الدال للدلول (قوله نحو رجل كرم) أى في قولنا لاجل رجل كرم ليكون كرم وصف فاعلا ثم قوله وصف فعليا (قوله وصف فعليا) مراده بالوصف الفعلي الجاري على من هو له وتسميه الحقة وصف حقيقيا (قوله والوصف بجمال أى) أى كلاب في المثال هو أى ذلك الشيء من سببه أى الموصوف (قوله من سببه) لعل المراد بالسبب هنا مطلق المتعلق قد دخل نحو كرم غلامه كرم عياريته ونحو ذلك (قوله نحو رجل كرم أو هو) أى في قولنا لاجل رجل كرم أو هو وهذا الوصف مفرد سبي وشرط كون السبي جملة أنا كان مسندا كسبي في قول الشارح يمكن أن يفسر المسند السبي بجملة الخ لا متفادين ما هنا وما سبي كاهو ظاهر (قوله وفسرهما) أى وفسر السكاكي السبي والفعل (قوله نحو زيد أو هو مطلق) اعلم أن المسند السبي أربعة أقسام جملة اسمية يكون انفعاليا نحو زيد أو هو انطلق أو واسم فاعل نحو زيد أو هو مطلق أو واسم جاد نحو زيد أو هو مطلق جملة فعلية يكون الناعل فيها انفعاليا نحو زيد انطلق أو هو عبد الحكيم وهنا ما يقصد كلام السكاكي وما نحو زيد ممررت به ويزيد ضرت عراقي دار ويزيد ضربت شغفيرا داخل في المسند السبي كما أنه غير داخل في الفعلي كما في الاول ولان صرح الشارح بدخول ذلك فيه ولهذا اعترض

ويمكن أن يفسر السند
السيبي بجملة علفت على
مبتدأ ما بدأ لا يكون مستدا
اليه في تلك الجملة فخرج عنه
السند في نحو زيد مطلق
أوله لأنه مفرد في نحو قول
هو الله أحد لأن قطبها
على المبتدأ ليس بعائد وفي
نحو زيد قام وزيد هو قائم
لأن العائد فيها مستداليه
ودخل فيه نحو زيد أبوه
قائم وزيد قام أبوه وزيد مرت
به وزيد ضربت عمر في داره
وزيد ضربته وقعودك من
الجل التي وقعت خبر مبتدأ
ولا تقيد التقوى والعهد في
ذلك تتبع كلام السكاكي
لأن ما في هذا الاصطلاح
لم يسهل (وأما كونه) أي
السند (فعلا فلا تقيد) أي
تقيد السند بأحد الأزمنة
الزمان (التي

(قوله التي جعل ظرفه)
الضمير المستتر قبل والبارز
الزمان فانه جرت على غير
من هي له (قوله فان كان
عن المعرفة) والخ ويزم على
كل حال كما قاله عبد الحكيم
ن لا يكون الزمان المتصل
الحال التي فيه القرب من
لستقبل المعرفة (قوله لزمن
معرفة الشيء نفسه) أي
تخذ المعرفة في التعريف

عليهم وغيره في احوال ذلك فيهم أن السكاكي الذي في الشارح غير مذهب واستنبط من تتبع
كلامه لم يجعل ذلك من السند السيبي فعلى هذا يكون تعريف الشارح غير تام (قوله) ويمكن أن
يفسر السند السيبي أي تفسير الاصطلاح فيه ولا تعلق وكتب أيضا قوله ويمكن أن يفسر السند السيبي
أي على قاعدة السكاكي وكتب أيضا قوله ويمكن أن يفسر الشارح السديان فيمدوا لتوقف كون
السند سيبي على كونه جملة حيث انحلت في تفسيره وتوقف كونه جملة على كونه سيبيا كما هو مرع قول
المصنف بعد وأما كونه جملة فلتقوى أو كونه سيبيا يستغنى عن كلامه هنا فهو ما لا يفهم قوله أما
افراد الخ أن كونه سيبي على كونه جملة كما صرح به الشارح وأجيب أن كونه سيبيا المفهوم من
الضابط السابق ومن كلامه في ما يأتي عليه لا يراد بالسند جملة لا على التصور كونه جملة فالتوقف على كونه سيبيا
أراد جملة لا تصورا وهو المتوقف على كونه جملة تصورا كونه سيبيا لا يراد من ذلك جملة التوقف فلا دور
تأمل (قوله بعائد) أي ملتصقة بعائد أو بالمتعلقة بعلت (قوله ليس بعائد) أي ليس ملتصقا بعائد وكتب
أيضا قوله ليس بعائد لا اتحاد المتبدا والخير فلا يحتاج إلى الربط وكذلك ليس سيبي ولا فعل في لانهما إذا
تفادرا المتبدا وأخير فلا يراد أنه إذا لم يكن مكان فعله لم يدخل في ضابط الافراد مع أنه جملة عبد الحكيم
(قوله) وزيد ضربته الخ في احوال الأمثلة الثلاثة الأخيرة فلو علم بمقاومة ما على سيبي أيضا (قوله) تتبع
كلام السكاكي اعترض بأن مقتضى هذا التفسير أن يتقدم في السيبي نحو زيد ضربته أو ضربت عمر في
داره لصحة هذا التفسير على ذلك مع أن السكاكي لم يجعل ذلك من السيبي فكيف يكون العهد في ذلك كلام
السكاكي سم (قوله) فلتقيد بأحد الأزمنة الثلاثة الخ قال في الاطول وما ينبغي أن فيه علمان هذه
النكتة اختار مع الفعل فعلا ذم لم يكن لفعل اسم رافقه وأما بعد أو مهمل وأمثاله ما فلا تخرج بهذه
النكتة على الاسم لا في هيئات ورواها وأمثاله ما غلبها لأن يقال هذه الأسماء النحوية معهودة في
هذا الفن في عداد الأفعال يرشدك اليه ما سيأتي من جعل روي زيد من أمثلة الأسماء وكتب أيضا قوله
فالتقيد بأحد الأزمنة الثلاثة فيه مسأعة لانه جعل للسند الفعل وحكمه بأنه يقيد بأحد الأزمنة
الثلاثة مع أن المقيد بأحد الأزمنة الثلاثة ليس هو الفعل بل هو صناعته وهو الحدث ثم اذ لو كان المقيد الفعل
حدثا لزمنا أن المقيد الذي بنفسه هو تقيد الزمن بل زمن قتأمل وجوز في الاطول أن يكون الزمان مقيدا
للتبعية فرأيه (قوله) قبل زمانك ههنا تبعية مشهورة وهو أن قبل ظرف زمان فان كان عين الزمان التي
جعل ظرفا لزم طرفية الشيء في نفسه وان كان غير لزم أن يكون لزمان زمان آخر وكلاهما باطل وكذلك
أخذ في تعريف المستقبل بترقب وهو يدل على زمان مستقبل فان كان عين المعرفة لم تعرف الشيء
بنفسه وان كان غير لزم أن يكون لزمان زمان آخر وان حل على الحال لزم ذلك الحال في تعريف المستقبل
وقد كرم المستقبل في تعريف الحال فيلزم توقف كل منهما على الآخر وهو ما إن القيد في أجزاء الزمان
ذاتية لا زمانية فخطريه قبل فيها باعتبار ذاتها لا باعتبار زمان آخر فيناقصه التردد الدائم بين العينية
والغيرية بفاهة تنوق على ملاحظة زمان آخر على أن هذا يتحقق فلسفي لا نظريه إلى أصل اللغة والعرف
لأنه لا يتحققهم على الظواهر دون تلك التسديدات التي لم يحضر اليهم شيء منها على أنه يجوز أن تكون
هذه النظرية بطريق احتمال الكل على الجزئية يعني أن كل زمان هو في أجزاء الزمان التي قبل زمانك
ماض سيرا مع بعض زياته من الفسرى وفي الفسرى أيضا ما هو ينبغي أن يدل أنه لو حل بترقب على
الاستقبال بلزم محذورا لأن كون الترقب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان
التكلم وقوله وجوده بعد الزمان يقتضي حصوله بعده فلزم اجتماع التقيد على تقدير اتحاد الزمانين
وخرج الزمان الذي يحصل عقبه بالحال على تقدير تفاديهما كما لا يخفى على التأمل اه وانهما ظاهر أن ساعدا
الجواب الأوسط لا محل الاشكال في بترقب وجوده المتقدمه ويحتمل دفعه بملحس به السديم أن
الاقوال المأخوذة في المعارف مجردة عن الزمان فتدبر ثم رأيت ما في حديثه بخط العلامة الشنواني عن

سم فلما جلد **(قوله قبل زمانك الذي أنت فيه)** أي حين التكلم وبعبارة المعلوم وهو الزمان الذي قبل زمان
 تكلمك قال يس وبعبارة هنا أولى أن تشمل التكلم فغير التكلم **(قوله والمستقبل)** على صيغة تاسم
 الفاعل كذا لشي أو اسم المفعول وكلاهما المتقول الموافق للقول لأن الزمان يستقبل كاستقبله أطول
(قوله) يرتقب وجوده معان من شأنه أن يرتقب فأنفع ما قيل كمن شي لا يرتقب وجوده ومع هذا يكون
 مستقبلا سم **(قوله)** أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل يفتي مع الآن الحاضر سم وكتب أيضا
 قوله وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل في ابتداء الزمان وانتهائه ولا
 بالنسبة إلى الأمور إلا أنه الآن يقال الوقوع في الأجزاء المذكورة ولو في واحد منها وقوع في الحال وكتب
 أيضا قوله وهو أجزاء من أواخر الماضي والحال المرفوع وهو الزمان الذي يقع فيه الفعل وتقدر بقدره
 فيختلف حسب اختلافه مثل يلى ويجم وأما الحال الحقيقى فالآن الذي لا يتغير صيراي وأعلم أن الزمان
 أمر موهوم عند التكلمين موهوم عند الحكماء **(قوله)** من غير مهلة وتراخ أي بين كل جز ومما يله لا بين أول
 الأجزاء وآخرها ذلك الملهية يتم الأجزاء المتلدة كشم وهذا أيضا قول متعاقبة لا قيديا سم وكتب
 أيضا ما فيه كما يقال زيد يلى والحال أن بعض صلاته ماض وبعضها باق يفعلها الصلوات الواقعة في الآيات
 الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال فليس الحال زمن التكلم فقط **(قوله)** أمر عرفت أي عرفت على عرف أهل
 العرب يتفاوتونه حاله فوهال كما جعلوا الزمن في زيد يلى حاله كونه في أثناء الصلوات فرغ منها فشرط
 وبقى شرط وليس أمر ماض على التعيين من ع ق بالغي وكتب أيضا ما فيه لا مضبوط بمجموعه من بل تارة
 يكون ملو بلا تارة يكون ماضا بحسب العرف في ذلك الفعل **(قوله)** دال بصيغته أي بهيته **(قوله)**
 بخلاف الاسم الخ جواب ما قيل أن التقيد بأحد الأزمنة يوجب في الاسم تكليف يجعله لا يكون المستند
 فلا فاعل بأن اللفظ هو التقيد مع الآخرية وكتب أيضا قوله بخلاف الاسم الخ لا يقال فليسق أن اسم
 الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فينبغي أن لا يحتاج لقراءة إذا أريد الحال واحتياجه له إذا
 أريد غيره كاحتياج الفعل لها إذا أريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه وحينئذ لا فرق بين الفعل واسم
 الفاعل لا بقوله معنى كونه حقيقة في الحال أنه حقيقة في الحدث لا في الزمان لا في الحال ضرورة أن
 الزمان ليس برأى من مدلوله بخلاف الفعل فاجزء من مدلوله وذلك ظاهر وفيه فقلنا من لازم كونه
 حقيقة في الحدث لا في الحال لا في الزمان لا في الحال لا في الزمان معناه فلا يحتاج في الدلالة عليه لقراءة والجواب
 أن المراد الدلالة على أحد الأزمنة صرحا واسم الفاعل لا يدل عليه صرحا بل التزاما فإذا أريد الدلالة عليه
 صرحا احتاج إلى قرينة ع س سم تصرف **(قوله)** فانه انما يدل عليه أي خلاصة صرحا بمقتضى **(قوله)**
 على أخصر وجهه كان ينبغي أن يؤخر عن قولهم فائدة التصديق لتعلقها بالتصديق والتفيد على سبيل
 التنازع أتيح كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فجميع الفعل بكل منهما على الاسم لا ينافي البصود
 الاختصار فان قلت لا يرجع ذلك الفعل المضارع على الاسم لأن تقييده بأحد الأزمنة يشوق على القرينة
 لاشتراكه قلت يحصل به التقيد بدون القرينة بأحد الأزمنة يقتضى الوضع للحالة وانما يحتاج إلى
 القرينة لمعين المراد فان قلت فالفائدة حينئذ في الإبراد فعلا ولا مندوحة عن القرينة لأن القرينة
 هنا تعين المراد وفي الاسم التقيد قلت فائدة التدوير في التعيين وذلك موهوم زيد التفسير بقوله
 لا يظهر منافاة التقيد بالقرينة العقلية التقيد على أخصر وجهه إذا قرينة العقلية لم تكن موجبات
 الاطناب أطول **(قوله)** ولما كان التقيد بالخالف التصديق على معنى أحدهما الحصول بعد أن لم يكن
 والثاني التقضى شافيا والمعبر في مفهوم الفعل التصديق على الأول وللأزمنة الزمان التصديق على الثاني
 فالواقعة في الاسم لانه وفي المعنى وان انتفاء كلام الشارع لأن التصديق على الثاني غير لازم للفعل ولا
 معتبر في مفهومه حتى إذا أريد لاجله من قرينة تقرير ف وهو ملخص ما في الحواشي فنقول المدرسين
 معنى أحدهما أنه يحتمل أنه جواب جدل في الامتياز في تفسيره بحسب المقام لا بحسب الوضع ح ف

فيسل زمانك الذي أنت
 فيه والمستقبل وهو الزمان
 الذي يرتقب وجوده بعد
 هذا الزمان والحال وهو
 أجزاء من أواخر الماضي
 وأوائل المستقبل متعاقبة
 من غير مهلة وتراخ وهذا
 أمر عرفت وذلك لأن الفعل
 دال بصيغته على أحد
 الأزمنة الثلاثة من غير
 احتياج إلى قرينة تدل
 على ذلك بخلاف الاسم
 فانه انما يدل عليه بقرينة
 خارجية كقولنا زيد قائم
 الآن أو أمس أو غدا ولهذا
 قال (على أخصر وجهه)
 ولما كان التقيد لأزمنة الزمان
 لكونه كغيره فأن الثلاث

(وقوله في ابتداء الزمان) أي
 أول ابتداء وقوله وانتهائه
 أي آخر زمنه في الوجود
 وقوله وبالنسبة للأزمنة
 الالائية الواقعة في آن
 التكلم الجزئي وهو الزمن
 الحاضر الذي زاده سم (قوله)
 موهوم عند التكلمين) فيه
 انه عندهم متجه متعلم
 كطول الشمس يقتضيه
 متجه مجهول كجى زيد وقوله
 موجود عند الحكماء لانه
 عندهم ماحركه القلأ أو
 مقداره أو كلاهما موجود
 عندهم

الوجود والزمان يزمن
 مفهوم الفعل كان الفعل
 مع افادته التقيد بأحد
 الازمنة الثلاثة مفيدا
 للتصديق اليه أشار بقوله (مع)
 افادة التصديق كقوله (أي)
 قول طريف بن عيسى (أو كما
 وردت عكاظ) هو مستوف
 للعرب كانوا يجتمعون فيه
 فيتشادون ويتشاورون
 وكانت فيه وقائع (قبيلة)
 بعثوا إلى عمر بن الخطاب
 وعمر بن الخطاب القوم القيم
 بأمرهم القى شهر بنات
 وعرف (يتوسم) أي يصد
 عنه تفرس الوجوه وتأملها
 شيئا فشيئا ونظرة فلفظة
 (وأما كونه) أي المستند
 (إلى اختلافه عندهما) أي
 عدم التقيد بالذكور وافتادة
 التصديق بمعنى لافادة الدوام
 والنبوت لا غرض تمنع
 ذلك (كقوله)
 لا يأت الدرهم المضروب
 صرتنا
 وهو ما يجتمع فيه الدراهم
 (لكن يرمعها وهو منطلق)
 يعنى أن الانطلاق من
 الصرة ثابت قدرهم دائما
 قال الشيخ عبد القاهر
 موضوع الاسم على أن يثبت
 به الشيء للشي
 قوله رحمه الله بمعنى لافادة
 الدوام (الح) لا دليل في كلام
 المصنف على هذه العناية فلا
 وجه لجل كلامه على ذلك
 المؤدى إلى المناقاة بينهما وبين
 كلام الشيخ

ونظير كلام الشارح بل صرح به والمتمن أيضا أن الفعل مطلقا سواء كان مضارعا أو غيره مفيدا للتصديق اللازم
 الزمان الذي هو التقضي شيئا فشيئا بالانزاع وليس كذلك بل انما يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام
 والقرينة وفيه الجواب بأن مراده أن هذا الجزء الذي هو الزمان لا كان متقدما على الثاني ناسب أن
 يعتبر التصديق للجزء الثاني لكن لا بالعلمي الثاني بل بالعلمي الأول اهـ (قوله أي لا يجتمع الخ) تفسير لقوله
 غير قاطعات (قوله والزمان يزمن الخ) اعترضه السيد بأن هذا التاميل على تجدد مجموع معنى الفعل المركب
 من الحدث والزمان لا على المطلوب الذي هو تجدد الحدث فالتناسب أن يضم إلى ذلك أن الزمان المتصدد
 معتبر في مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينهما وبين الحدث فيلزم تجدد فعله وانما يقل أحد بان الفعل القديم
 زمني كما في علم الله فان الفعل هنا مجرد عن الزمان (قوله مفيدا للتصديق أي الحصول به) لأن لم يكن فانه
 مدلول الفعل لا التقضي شيئا فشيئا الحكيم (قوله أو كما) الهمة للتقرير والواو عطوف على مقدري
 أخصر وأودعوا وكل لخرط ليعروا سيراى (قوله عكاظ) في القاموس كذا بسوق بصرامين فحذف
 والطائفت كل قوم هـ لا لذي القعدة وصغر عشرين وما يجتمع فيه قبائل العرب فبعضها كظور أي
 يتشاورون ويتشادون عبد الحكيم (قوله هو مستوف للعرب) أي سوقا ساسم كان من سوق القوم أي
 باعوا واشتروا (قوله بعثوا الخ) يعنى أن على كل قبيلة جنازة فاقا وردوا عكاظ طلبوا الكافل بأمرهم
 وهذا مدح في العرب للجري منهم قبل انما بعثوا إليه لأنه لا يتم لهم اظهار مقامتهم الا بصضرته لانه الرئيس
 على كل شريف والقاضي على كل محمد صنف (قوله توسم) الشاهد فيه (قوله وانما لافادته شيئا فشيئا الخ)
 تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع فلا ينافي ما مر من أن اللازم لفعل التصديق بمعنى الحصول به لأن لم
 يكن لا بمعنى التقضي شيئا فشيئا وعبارة عبد الحكيم بيان لعنى المراد المستفاد بعونه المقام والمضارع انما
 يدل على حدوث التوسم مطلقا اهـ وعبارة القنري قوله شيئا فشيئا يشعر بأن المراد التصديق وما سبق التقضي
 والحق أنه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث والمقام ثم قد قصد من
 المضارع الاستمرار للتصديق بحسب المقام كما يستفاد من الشيخ ويمكن أن يقال غرض الشارح بيان المراد
 من البيت بحسب افادة المقام والتصديق المطلق الذي هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان يفهم في
 ضحى التقضي فلا غير (قوله وافتادة التصديق) ذكر افادته ليس كائىنى ادعاهم لافادة لا يكون مقصودا
 بالافادته بل ليلغى فلو حذف لفظة افادة كافي عبارة الايضاح حيث قال فلا فادته عدم التصديق والتجديلا لا مقام
 كذا في الاطول (قوله لافادة الدوام والنبوت) أما النبوت والمراد به تحقيق المحول للوضع فبحسب أصل
 الوضع وأما الدوام فن خارج لا بحسب الوضع وأشار إلى ذلك الشارح بقوله الاق قال الشيخ عبد القاهر
 الخ فانه افادته لا دلالة له على الدوام بحسب الوضع فهو اشارة إلى أنه ينبغي أن يحمل كلام المصنف على
 الدوام من خارج جماعيته وبين كلام الشيخ ودفعه للتناقض بينهما فهو اشارة إلى الجمع لا الاعتراض على
 المصنف (قوله والنبوت) الأولى تصديقه على الدوام لأنه يزمن الدوام النبوت ولا عكس (قوله
 لا غرض) كافي مقام المدح والمبالغة ونحوه مما يناسب الدوام والنبوت (قوله لا يأت الدرهم المضروب
 صرتنا الخ) أعلم أنى اضافنا الصرة إلى ضمير التكلم مع الغير بكتة حقيقة وهى أن صرته مشتركة بينهما وبين
 غيره والشهور نصب صرته على أنه مفعل لا يأت والاحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الافة
 من جانب صرته ولو اكتفى في التشييل لكون المستفاد لا اسم الجاهل لكان لا يرمع عليها كيتوسم
 ولا يفتنى أن قوله وهو مطلق حال دائما أطول وقوله إلى ضمير التكلم مع الغير أى لكون التكلم مع
 الغير فلا ينافي هنا العطف نفسه (قوله لكن الخ) فيه تكلم حسن اذ قوله لا يأت الخ يرجعوا هم أه
 لا يحصل له جنس الدرهم فانه لى (قوله ثابت قدرهم دائما) لأن مقام المدح يقتضى دوام ذلك بدليل
 قوله قبل هذا

انما اجتمعت يوما دراهمتا • ظلت الى طرقا غيرات تسبق

ولم يدخل في نحو كان زيد مطلقا كون زيد مطلقا ولا زيدا كائن مطلقا فلا تفيد فيه بل لا يدل الصكون والكائن الاعلى أسهل النسبة بخلاف أخوات كان فإن في فرعها تفصيلا لا محالة لان في الاخوات تفصيلين تفيد بالزمان وتفيد بخصوص النسبة فتمت منه مصادرها والفروع لم يبقها الا الزمان اه (قوله فليأت منها) المراد بالمناهي هنا المنافع والمغنى القوي وهو ما لا يأتي بتحصيل الشيء معه وجوديا كان أو معدا مائتافيا كائن أو لا فلا اعتراض على عدم العلم بالمقيدات من الموانع تأمله (قوله مثل خوف انقضاء المقرة) نحو غزو الوقوع (قوله بالمقيدات) أي ان ذلك الفعل الواقعي عبارة عن الحكم ومعنى عدم العلم بمقيداته جهل الحكم بفعوله وزمانه ومكانه ونحو ذلك (قوله وأما تفصيله بالشرط) كان ينبغي أن يقدم هذا على سائر ترك التفصيل ويؤخر ترك التفصيل لقهرى القيد الوجودية على سنن واحد وكيف والتفصيل بالشرط في قوة الفعول فيه كما يعلم من قوله الآتي بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك إياي يس وأجيب بأن هذا كان محض الابداء ليس بامتناع من تركه وقوله في قوة الفعول فيه في عبد الحكيم ليس التفصيل بالشرط مثل التفصيل بالطرف لان الطرف قبل نفس المسند دون النسبة أعني ثبوت المسند للسند اليه فإنه مطلق فالمسند بالتفصيل بالزمان والمكان ثابت للسند اليه فقوله أضرب زيد يوم الجمعة اخبار بثبوت الضرب الواقعي في يوم الجمعة للحكم فلا بد في صدقه من تحقق المقيد والقيد معا وأما الشرط فهو قيد لثبوت المسند بمعنى قولنا ان ضربت زيد ضربته الاخبار بثبوت ضرب الحكم لا زيد في وقت ثبوت ضرب زيد وصدقه لا يتوقف على تحقق الشرط والجزاء بل على أن يكون ثبوته في وقت ثبوته وان لم يثبتا قال الشارح في شرح الفتاح فقوله ان يضرب عمر ويضرب زيد حكم بصفة الضرب الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو على تقديره وفي موضع آخر فان قيل قد سبق أن مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فما معنى ذلك في الانشاء وكيف امتنع في الشرط دون الجزاء قلنا الحصول به يكون لثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقديكون تنبيهه الطلب أو التخي أو نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فيعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق في ههنا امتنع كونه انشاء لحاصل ان باطل زيد كما في على تقدير صدق أنه جاءه الطلب منك اكرمه لا يعني الاخبار بالطلب بل يعني انشاءه اه كلامه فهو صريح في أن الشرط قيد لثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه في الخبر والطلب شيء أو نفيه أو ترجيعه في الانشاء وعلى هذا في جعل المصنف الشرط تفصيلا للسند مباحة وكذا في قول الشارح ان جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك إياي تأمل (قوله أي الفعل) أي وما يشبهه وأراد بالفعل الجزاء تقدم على الشرط أو تأخر وبالشرط فعل الشرط (قوله بالشرط) أي جملة فعل الشرط (قوله أكرمك ان تكرمني) اشارت الى أنه لا فرق بين صورتي التقديم والتأخير في كونه قيدا سواء قلنا ان المقدم جزاء مطلقا كما هو رأي الكوفيين أو ان المقدم دال على الجزاء كما هو رأي البصريين عبد الحكيم وعسيرة الاول قصد الشارح المحقق أي بتشبيهه بالثبوت ان الشرط كما يكون قيد للجزاء المتقدم يكون قيد للجزاء المتأخر فان علمه المعاني لا يحل على المتقدم على الشرط دال على الجزاء بل يجعله نفس الجزاء كما صرح به الشارح نفسه في بحث الإيجاز والاطناب والمساواة وقال حذف جزاء الشرط في مثل هذا التركيب كحذف المستثنى منه في المستثنى المفرغ عما به أمر لفظي لا بعينه علماء هذا الفن فان قلت لو حمل أكرمك ان تكرمني من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه مخالفة القائلون بالصوى المشهور فلا يكون بطيغلا انتفاء القضاة قلت لا شبهة في قوة هذه الشبهة ولانتدفع بالاعتصاف بقوله مخالفة القائلون بالصوى المشهور بقانون لا بد اليه أمر لفظي (قوله فلا اعتبارات) أي معتبرات ويدل عليه قوله وحالات لان الحالات معتبرات لا اعتبارات والحالات هي تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى اما في الماضي كإني لو واما في الاداء فتقبل الامامع الجزم كإني اذا أو مع الشك كإني ان ص دم وكذب أيضا قوله فلا اعتبارات لا يعرف الخ أي فيعتبر في كل مقام ما يماثل من معاني تلك الادوات فاذا كان المخاطب مثلا

(فلما علم منه) أي من تربية القائدة مثل خوف انقضاء الفرصة أو ارادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان انتمل أو مكانه أو مفعوله أو عدم الصلة بالمقيدات أو نحو ذلك (وأما تفصيله) أي الفعل (بالشرط) مثل أكرمك ان تكرمني وان تكرمني أكرمك (فلا اعتبارات)

يعتقد أنه انكر راجحي الباك ملات منه فتقول فقال ذلك كما جئني ازددت فيك جباو كذا اننا كل نعتد
 أن الجاني في وقت كذا لا يصادف طعاما عندنا مثلا نلت متى جئت زيدا وجدت عندنا طعاما او يعتقد
 انك لا تجالس الا بالمصداق قلت انما تجلس اجلس معك اه عى **(قوله وحالات)** عطف تفسير
(قوله ما بين أدوانه) أى الشرط بمعنى التعليق ففيه استخفاف **(قوله من التفصيل)** أى بما ذكره مفعلا
 أطول **(قوله وفي هذا الكلام)** أى قول المصنف وأما تنقيده الشرط حيث جعل الشرط قيدا **(قوله)**
 قيدا حكم الجزاء **(الخ)** فالكلام هو الجزاء وانما الشرط قيدا لكن ينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت
 أدان الشرط أصلا مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع
 الجنتين كاصرحه في شرح الكشاف لأن الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا خبر من باب أولى فان
 جعل الخبر فعل الشرط كما هو الأصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء وكتب أيضا ما أنه الاضافة بيانية
(قوله منزهة قولنا الخ) الذى انضاف الى الاطول أمتزجة قولنا أكرمك على تقدير مجيئك فراجع **(قوله)**
 أكرمك وقت مجيئك اباى استنفيد الوقت من التعليل لأن الشرط على الجزاء زمان اما الجزاء زمان العلة
 فالعنى في هذا أكرمك لاحل مجيئك اباى وزمانه سم **(قوله ولا يخرج الكلام)** هو الجزاء حرف وقوله
 ما كان عليه أى قبل التنقيذ بالشرط **(قوله بل ان كان الجزاء الخ)** قيل عليه ان الجزاء في قولنا ان
 ضربتك تضربنى خبر مع أن الجزاء انشائية وزيان حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء كاصرح به
 الرضى فليس بخبر ليس **(قوله فالجمله الشرطية)** وهى جملة الجزاء سمع فيه القى هو فعل الشرط وقوله خبرية
 أى بسبب خبر بالجزاء **(قوله فانشائية)** أى بسبب انشائية بالجزاء **(قوله عن الخبرية)** لان ليس كلاما
 أصلا وقوله في المطول لان الحرف قد أخرجه الى الانشاء على حذف مضاف أى الى حكم الانشاء من حيث
 انه لا يمتثل صدقا ولا كذبا معار كالمفعول والافهم ليس انشاء أيضا **(قوله واحتمال الخ)** عطف لازم
(قوله كالان الشرط والجزاء) أى كالمنهما على حدثه لا مجموعهما كما هو ظاهر **(قوله فالحكم عليه هو)**
 التهار الخ عبارة المطول والتعقيق في هذا المقام أن مفهوم الشرط بحسب اعتبار المنطقين خبرية بحسب
 اعتبار أهل العربية لا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود فعند أهل العربية التهار محكوم
 عليه وموجود محكوم به والشرط فيده ومفهوم القضية أن الوجود ثبت للتهار على تقدير طلوع الشمس
 وظاهر أن الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطالعة الحكم بثبوت
 الوجود للتهار حينئذ وكذا بعدمها وأما عند المنطقين فالحكم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء
 ومفهوم القضية الحكم بالوجود الجزاء الشرط وصدقها باعتبار مطالعة الحكم بالزوم وكتبت بعد هذا فكل
 من الطرفين قد اختلف عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقاوا انهما اتفارا الخ الجاني في أنهم يقولوا
 موضوع للتصديق والتكذيب ونحالفها بأن طرفيهما زمانان تأليف خبري اوان لم يكونا خبريين وبأن
 الحكم فيها ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الجملية ألا ترى أن قولنا كلما كانت الشمس طالعة
 فالتهار موجود مدفوع به عندهم أن وجود التهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة أن التقدير التهار موجود
 في كل وقت طلوع وظاهر أنه جملة خبرية قد تقدمت مفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقق هذا المقام
 على هذا الوجه من نقاش الباحث اه قال عبد الحكم فان قلت في الفرق بين مذهبي أهل العربية
 والمنازنية فان المال واحد قلت الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات
 حتى انه لو لا التقيد بالشرط كان الحكم الذي في الجزاء عاما لجميع التقديرات فيكون التنقيذ مفهومه
 مفهوم مخالفة كاذب باله الشافعية وعند المنازنية كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة خبر القضية
 الجملية لا يشيد الحكم أصلا فلا يكون الشرط مخصص للجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم مخالفة
 بل هو ساكت عنه كما هو مذهب الحنفية اه **(قوله وباعتبار المنطقين)** معنى الاختلاف المذكور أن
 المنطقين قالوا ان الجمله الشرطية الواقعة في استعمال العرب بمعناها الحكم بالزوم معنى لشي وقال أهل

وحالات) تنقضى تنقيده
 (لا تعرف الا بصرفه ما بين
 أدوانه) بعض حروف الشرط
 وأسماؤه (من التفصيل) وقد
 بين ذلك (التفصيل) (في علم
 النحو) وفي هذا الكلام
 إشارة الى أن الشرط في
 عرف أهل العربية قيد
 للحكم الجزاء مثل
 المفعول وخبره وقولان
 جئتني أكرمك منزلة قولك
 أكرمك وقت مجيئك اباى
 ولا يخرج الكلام من هذا
 التقيد عما كان عليه من
 الخبرية والانشائية بل ان
 كان الجزاء متخبرا فالجمله
 الشرطية خبرية فتهوان
 جئتني أكرمك وان كان
 انشاء فانشائية فتهوان
 جئتني أكرمك وما
 نفس الشرط فقد أخرجه
 الادعاء الخبرية واحتمال
 الصدق والكذب وما
 يقال من أن كلام الشرط
 والجزاء خارج عن الخبرية
 واحتمال الصدق والكذب
 وانما الخبرية مجموع الشرط
 والجزاء المحكوم فيه بالزوم
 الثاني لا لا لأنهما معا اعتبار
 المنطقين فمفهوم قولنا
 كلما كانت الشمس طالعة
 فالتهار موجود باعتبار أهل
 العربية الحكم بوجود
 التهارة في كل وقت من أوقات
 طلوع الشمس فالحكم
 عليه هو التهارة

والحكوم به هو الموجد
واعتبار المنطقيين الحكم
بأن يوم وجود النهار لا يطاوع
الشمس فالحكم عليه
طالع الشمس والحكم به
وجود النهار فحكم من فرق
بين الاعتبارين (ولكن
لا يثبت النظر هنا فان
واناول) لان فيها أبحاثا
كثيرة لم يتعرض لها في علم
النحو فان وإذا الشرط في
الاستقبال لكن أصل ان
عدم الجزم بوقوع الشرط
فلا تقع في كلام الله تعالى
على الأصل الاحكام أو على
ضرب من التأويل (وأصل
إذا الجزم) بوقوعه فان إذا
يشتركان في الاستقبال
بمختلف لو يشتركان في
الجزم بالوقوع وعدم الجزم
به وأما عدم الجزم بلا وقوع
الشرط فلم يتعرض له لكونه
مشتركا بين ان وانما المقصود
بيان وجه الالتحاق (ولذلك)
أي ولان أصل ان عدم الجزم
بالوقوع (كان الحكم التام)
لكونه غير مقطوع به في
الغالب (موقعا لا نه) لان
أصل إذا الجزم بالوقوع

الربة معناها ثبوت الجزاء على تقدير ثبوت الشرط وليس معناه أن المرأين وضعوا الشرط من ذا المعنى
حتى يرموا كره السيد قوله كيف هو بصديان مفهومات القضايا المستعلا عبد الحكيم (قوله)
والحكم به وجود النهار أي لزوم وجود النهار (قوله فحكم من فرق الخ) فيمنها فرق في الحكم عليه
وفرقي في الحكم به وورقي في الحكم وغير ذلك ونزع السيد الشارح في فرقه بين الذين ذهبوا إلى موافقة
أهل العربية لاهل الميزان وأمال في ذلك بما قيل في ردة كاسط في حواشي بس وقعدوا في العاصم
الشارح أذاع على السيد راجع بس تعرف (قوله في واناول) ولا يثبت النظم من وما أيضا لان
أحدهما العاقل والاخر غير العاقل وفي استعمال أحدهما مقام الآخر اعتبارات لطيفة محتاجة إلى البيان
أطول (قوله الشرط في الاستقبال) أي لتعلق حصول مضمون جله الجزاء على حصول مضمون جله
الشرط في الاستقبال ففرق في الاستقبال متعلق بالحصول الثاني الذي تضمنه مذهب الشرط لا الأول لانه
متعلق بالتالي ولا بالتعلق لان في الاستقبال عبد الحكيم وقوله لانه متعلق بالتالي أي الذي هو
مستقبل فلزم أن الأول أيضا مستقبل (قوله لكن أصل الخ) أي حقيقته اللغوية بس وقمته
على اذاع أن أصل ان عدى وأصل اذا وجودي لان الأصل في الشرط والسبق العلم وكتب أيضا
قوله لكن أصل ان مثل ان شية أدوات الشرط غير اذا كابد عليه كلام الجاني تبعا للعرض
انظر بس (قوله أصل ان عدم الجزم الخ) هو صادف بالشك في الوقوع وتوهمه فظنه والجزم بعدمه
أما لن الوقوع والجزم بعدمه فليس ما قعما إلى الأصل ولوشملت معارفا لصف وأمال الشك والتوهم
فقبل همام عوق لها وقيل الشك فقط ع وقيل تدخل على الظنون وكتب أيضا ما نصه أي حزم
الشك (قوله عدم الجزم بوقوع الشرط) وأما قولهم ان مات زيد فحصل كذا مع أن الموت يحزم بوقوع
فرضه الزمخشري ان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليه فترى (قوله بوقوع
الشرط) أي تحقيقه ليدخل ما اذا كان الشرط سلبا (قوله الاحكام) كقوله حكما عن زليخا لئن لم يقبل
ما أمره ليمسجن الخ وعن يوسف وان لا تصرف عني كيدته الخ وعن اخوته قالوا ان يسرق فقد سرق أخ
له من قبل وقوله أو على ضرب من التأويل كتنظر إلى حال مخاطب الفاعل الجزم بوقوع الشرط كما ساقى
وكتب أيضا قوله أو على ضرب من التأويل مثلا لسوق المصالح مع الشك في لنته تقتضيه أو كون
المخاطب غير جائز فان ان قد تستعمل في شك المخاطب كما تستعمل في التفصيل لاجل الواقع في ذهنه فترى
(قوله بوقوعه) أي في المستقبل بحسب اعتقاده لان الشرط مطلقا متقدرا لوقوعه في المستقبل (قوله فلم
يتعرض له) لأن قول المتبادر من عدم الجزم بالوقوع في العرف التردد عبد الحكيم (قوله لكونه
مشتركا الخ) حاصل ذلك أنه كأن ان عدم الجزم بوقوع الشرط كذلك في عدم الجزم بلا وقوعه كاذ كره
جميع النسخة وصرحوا بأنها انما تستعمل في المعاني المحتملة للمشكوكه وان اذا كان الجزم بوقوع الشرط
كذلك في عدم الجزم بلا وقوعه بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فعلم الجزم بالوقوع مشترك بينهما فلم
يتعرض له في مقام الفرق بينهما لعدم مدخلته فيه فأنال سم لكن يبقى هنا شيء وهو ان عدم الجزم بلا
وقوع الشرط في اذاعني أنه متوقف وفي ان يعني أنه يجوز فلا اشتراك في الحقيقة تأمل بس أي قدم
الجزم بلا وقوع الشرط في ان لوجود الشك وفي ان لا وجود للجزم بوقوعه فبينما فرق (قوله أي ولان أصل
الخ) عبارة الأطول ولقد المذكور من الأمرين وهو كون الأصل في ان عدم الجزم بوقوع الشرط والأصل
في ان الجزم كان الخ اه وهذا الصنيع أولى مما صنعه الشارح فافهم (قوله التادر) أي التادر الوقوع سم
(قوله في الغالب) انما يقبده لان التادر قد يقع بوقوعه بكون القضاة قاله ناد بالوقوع لانه انما يقع مره مع
أنه مقطوع بوقوعه فان التادر هو ما يقل وجوده جدا ما بان يكون الغالب عدم وقوعه وقد يقع وقد لا يقع
واما بان يكون وقوعه لا يثبت لكونه مره أو مرتين ع سم (قوله موقعا لان) أي حقيقة ومجوزا فانه
مع ندرته اما مشكوك فيه فيكون موقع ان حقيقة واما مجزومه فهو لكونه ملحقا موقع لان أي يجوز زا

(غلب لفظ الماضي) لآلاته
على الوقوع قطعاً نظر إلى
نفس اللفظ وان نقل ههنا
الجمعية الاستقبال (مع إذا
خوفاً إذا ياتهم) أي قوم
موسى (الحسنة) كالنصيب
والرخاء (قالوا تاهذه) أي
هي مختصة بنا ونحن
مستحقوها (وان قصهم
سيئة) أي يجسدي بولاه
(يطيروا) أي يتشاموا
(يموسى ومن معه) من
المؤمنين حتى في جانب
الحسنة بلطف الماضي مع
إذا (لان المراد الحسنة
ال مطلقة) التي حصلوها
مقطوعه (ولهذا عزفت)
الحسنة (تعريف الجنس)
أي الحقيقة لا ل وقوع
الجنس كالأجواب لكثرة
وانتساعه لتعقبي كل وقوع
بمختلف النوع وحتى في
جلب السيئة بلطف المضارع
مع انما ذكره بقوله
(والسيئة نادرة بالنسبة
اليها) أي إلى الحسنة المطلقة
(ولهذا تكررت) السيئة
لتسند على التقليل (وقد
تستعمل ان في مقام (الجزم)
وقوع الشرط (تجهاهلاً)
كما إذا سئل العبد عن سيده
هل هو في الدار وهو يعلم أنه
فيها فيقول ان كان فيها
أخبرك فيجابهل خوفاً من
السيد (أولعزم جزم الخطاب)
وقوع الشرط فيجسرى
الكلام على ستر اعتقاده
(كقولك لمن يكذبك ان

أطول بادنى تغيير (قوله لفظ الماضي) أي اللفظ الذي بالوضع على الزمان الماضي سواء كان الفعل الماضي
أو المضارع مع لو قال لفظ الماضي ولم يقل الماضي لتلايقاد برهنة الفعل الماضي أطول (قوله ههنا أي
مع إذا (قوله خوفاً إذا ياتهم الحسنة الخ) أو ويا من كلام الله تعالى بتحقيقه أو خوفاً لاستعمال إذا في
المقطوع وان في الختم والمواد القطع وعدمه بالنظر إلى حال الشيء في نفسه وفرض الكلام على لسان من
يجوز عليه الشك والتردد والافتقار نظر إلى علمه تعالى ليس إلا العلم بالوقوع أو الادّعاء قترى (قوله أي
قوم موسى) هو فرعون وجماعتهم ومعهم قوم موسى لا يسمعون بهم (قوله كالنصيب والرخاء) أو رد
الكاف في بيان الحسنة إشارة إلى قبولها بالنصيب والرخاء غير ما أو رد كلمة أي في تفسير سيئة إشارة إلى
أن المراد منها وقوع منها عبد الحكيم (قوله والرخاء) عطف لازم (قوله أي هي مختصة الخ) وقال العاصم
أي لاجلنا هذه لا لغيرنا يعني لا لمصلحة هذه الحسنة الا نحن فاللام لتعليل لا للاختصاص لا لمقتضى
بطر وبموسى ومن معه أي يقولون ههنا سيئهم وبسبب حدوتهم ففسرنا المشارح قوله تاهذه بأنها
مختصة بنا بل نظر اه ملصقا (قوله ونحن مستحقوها) إشارة إلى أنهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب
الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم عبد الحكيم (قوله أي يتشاموا) القشائم
ترقب حصول المكر وهو بوموسى أي بسبب موسى ومن معه (قوله أي الحقيقة) أي في ضمن نردغير
معين قال في الحسنة العهد المعنى (قوله كالواجب) لم يقل واجب لان هناك من الاجناس ما يقع أصلاً
كالعقاة (قوله بخلاف النوع) فيه بحث لانه انما يصح في نوع معين لا في نوع تالانه أيضاً كالواجب
الوقوع فعمل المراد فيه ما تقدم الجنس أي وأما هو غير ذلك كالنوع إذا أريد نوع تام فيه فخره بخلاف
النوع أي المعين كافي سيئة (قوله لتسند على التقليل) فيه إشكال لان المطلوب لتقليل الوقوع والتكثير
انما يدل على تقليله في نفسه بما في انهاء ليس واحد لا كثر وقد يجاب بأن المراد بالدلالة ما يكون على
سبيل المناسبة وتقليله في نفسه ما يناسب لتقليل وقوعها هو أمار في الجملة عليه يس (قوله وقد تستعمل)
هذه مقابل للاصلا في قوله السابق لكن أصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط ولم يذكر كقولك ذلك إذا بان بين
أنها قد تستعمل في تمام الشك لتظهير ما استعملت في مقام الجزم مع أن قوله السابق وأصل إذا الجزم يدل
على أنها قد تستعمل في غير الجزم والأفلا يصح كالأصل وحيد فينبغي أن يقال إنها قد تستعمل في الشك
لما يناسب ذلك من الأغراض كالأشارة إلى أن مثل ذلك الشرط لا ينبغي أن يكون مشكوكاً بل لا ينبغي إلا
أن يكون مجزوماً به وكعدم شك الخطأ وكثرة منزلة الجازم وكغليب الجازم على غيره فلي تأمل يس
(قوله في مقام الجزم) أي حاتم وقد مقام تبعاً لعبارة المتنازع والايضاح قال في الاطول وهو الصواب لان
ان لم تستعمل في الجزم (قوله بوقوع الشرط) فيه نظر إلى الامثلة المذكورة والأفلا تستعمل في الجزم
بعد وقوعه أيضاً الذي هو خلاف أصله أيضاً لان أصله أن تستعمل في الامور المحتملة (قوله خوفاً من
السيد) لكونه أوصاه أن لا يعلم أحد اوجوده في الدار وهذا التصاهر يعتد به علم المعاني إذا اقتضاء المقام
كافي المثال فان كان اراده هرد الظرافة كان من البديع فلا يرد ما قيل ان من البديع فيكون ذلك كرهنا
قطعة لا (قوله أولعزم جزم الخطاب) عطف على تجاهله وأنى باللام لان شرط نصب الفصوله أن يكون
فعلاً لفاعل الفعل المطلق والتصاهر فعل المستعمل فنصب وعزم الجزم للخطاب فيجزم ويس وكتب أيضاً قوله أو
لعدم جزم الخ وهذا ما بعد ما اعتبر فيه حال الخطأ لكن على سبيل الحقيقة هنا على سبيل التزليل فيما
بعد تأمل (قوله كقولك لمن يكذبك الخ) المثال يحتمل التصاهر للامعة وقطع المنازعة وعدم جزم الخطاب
فلذلك كتنى به الآن عدم تنبيهه على كونه محتملاً كاتبه عليه في قوله تعالى وان كنتم في ريب مما
يشعر بأنهم صالان في ذلك خصه الشارع بالحق في الشارح بالثاني وان جعله في شرح المفتاح لهما
أطول (قوله لمن يكذبك) الرابع من لا يصدقك أي لا يعتقد صدقك فكذبك بالتكذيب عن عدم التصديق
وهو صادق بينك في صدقك أو توهمه وليس المراد من يجزم بكذبك ولا كان مستحول ان يجزم وما

فإنما تفعل مع علك
 بآئك صادق (أو تنزله) أي
 لتتزيل الخطاب العالم
 بوقوع الشرط (مستزلة
 الحاصل الخالق منه مقتضى
 العلم) كقولنا لن يؤذى أباه
 ان كان أباه فلا تؤذيه (أو
 التوبيخ) أي تصير الخطاب
 على الشرط (وتصور أن
 المقام لا يشمله على ما قطع
 الشرط عن أصله لا يصلح إلا
 لفرضه) أي فرض الشرط
 (كما يفرض الحال لفرض
 من الأغراض) نحو أنف ضرب
 عنكم الفكر أي أنهم لم يكن
 ففرض عنكم القرآن
 وما فيه من الأمر والنهي
 والوعد والوعيد (صحيحا)
 أي أعراضا ولا أعراض
 أو معرضين (ان كنتم قوما
 مسرفين لمن قرأ ان
 بالكسر) فكأنهم مسرفين
 أمر مقطوع به لكن يحتمل
 بالفتح ان لفصد التوبيخ
 وتصور أن الاسراف من
 العاقل في هذا المقام يجب
 أن لا يكون الاعلى سبيل
 الفرض والتقدير
 كالحالات لاحتقال المقام
 على الآيات الخالصة على أن
 الاسراف مما لا ينبغي أن
 يصدر عن العاقل أصلا فهو
 بمنزلة الحال والحال وان
 كان مقطوعا بعدم وقوعه
 لكنهم يستعملون فيه ان
 لتزيله منزلة ما لا قطع
 بعدمه على سبيل المسألة
 وارتاء العنان اتصدد
 التبيكت كافي قوله تعالى

بعدم وقوعه عند الخطاب كأنه مجزوم بوقوعه عند المتكلم، لا يصح جري الكلام على حال المتكلم ولا على حال الخطاب، ويقال المراد بالتكذيب قول المكذب كذبت فإنه يقال صدقت فلا نأى قلت صدقت وكذبت أي قلت كذبت والتكذيب بهذا المعنى لا يستلزم جزم القائل بكذب المتكلم (قوله) فماذا تفعل (قوله) فأتقرر أي لا تقدر على ما يدعي مخالفتك أطول (قوله) العالم بوقوع الشرط أي أو بلا وقوعه وواقصر على العلم بالوقوع نظر المثال (قوله) بخالفته مقتضى العلم (قوله) كقولنا لن يؤذى أباه الخ) لأننا نعتبر في هذه الصورة نزول المتكلم نفسه منزلة المثال لأن فعل الخطاب بمن إذا ما كانه أو وقع في الشك وفي هذا الاعتبار ملازمة حال المتكلم كاهو الأصل فيان قترى (قوله) أي تصير الخطاب التقيد بالخطاب منطوقه به إلى المثال والافتقار يكون التصير ليس فيه الخطاب شعوان كان هذا أبان لا يؤذيه (قوله) على الشرط أي على وقوع الشرط منه أو اعتقده ما به كافي الأطول (قوله) وتصوير عطف سبب أي تصوير المتكلم للخطاب أي تفهيم وتبيين وقوة ان القيام الذي في ذاته أو رد الكلام ع ق وكتب إضافة وقصور أن المقام الختوم بما يحقق التصور بدون التوبيخ كافي قوله ان كان أباه فلا تؤذيه لأن فيه اشتغال المقام على صدور الاندفاع من الخطاب وهو قطع الشرط عن أمه لكن لا ينبغي على وقوع الشرط من عبد الحكيم اه (قوله) كما يفرض الحال) يعني كما لا يستعمل ان في الحال الحق شائع كثيرا يستعمل هنا في الحال المقدر عبد الحكيم (قوله) لفرض من الأغراض) كالنيكيت والاراء والمبالغة ونحو ذلك سم وكتب أيضا ما تصبى بسوى يشعرون الممكن في الاستعمال أطول (قوله) أي أنهم لم يكن ففرض الخ) أشار بذلك إلى أن المقام حافظ على فعل مقدر كاهو مذهب صاحب الكشاف وما يلزمه من المعنى وليس مذهبه وجوب التقدير في أمثال هذه العبارة وان صرح بذلك الرضى ببليل أنه بمن قوله تعالى أقام من أهل القرية ما عطف على أخذناهم فهو أكثرى عنه عبد الحكيم وسيدويه والجهل وعلى أن الهمز بمن الجلة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير فإن آخرها متأخر عن العاطف على القياس نحو فإن تذهبون فاني تؤفكون فهل يملك الا لا تقوم القاسفون من القترى (قوله) وما فيه الخ) عطف خاص (قوله) أي أعراضا الخ) على الأول مفعول مطلق من غير لفظه وعلى الثاني مفعول له أي اعتبار الأعراضكم فتمتد فاعله وفاعل الفعل المعلول وعلى الثالث حال بمعنى الفاعل عبد الحكيم (قوله) ان كنتم فان قلت هذا شرط فان جزأه قلت الجلة الشرطية وقت حالها مستغنى عن الجزاء بقدرها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء سم أي جزأها وحذف ثلاثة ما قبلها عليه وقيل ما قبلها تنبيهها على الجزاء كما ذكر عبد الحكيم (قوله) فمن قرأ ان بالكسر) وأما من قرأ بالغ فغني عن ذلك لان كثر الخ فو وتقبل بتقدير اللام وقرأ بالغ فغني تدل على أن الأولى جعل المكسورة لجزء السببية بقدرها عن الشك لأن الأولى توافق الفرائض كفا فيس (قوله) والحال وان كان الخ) جواب سؤال تقديره اذا كان بمنزلة الحال فلا يستعمل فيه ان لم يحسن أنه بشرط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه وأحال مقطوع بعدم وقوعه سم (قوله) لكنكم الخ) فان قلت ما الفائدة في أنه نزل أو لا منزلة الحال ثم نزل بمنزلة ما لا قطع بعدمه ولا وجوده قلت لان التدريج بالغ فانه لو نزل ابتداء كذلك فانت اعتبارا بحالته وهي نكتة مطاوعة ع سم وقوله بلغ أي في التوبيخ (قوله) لتزيلها الخ) حاصله أن في مثل ذلك تزيلين الأول تنزيل القطوع بمنزلة الحال الثاني تنزيل الحال منزلة احتمال المشكوك (قوله) لتصد التبيكت) أي أسكتا لنصم والزامهم من جهة أن النصم اذا تزل معالى اظهرا مدعا في صورة المشكوك اطمأن لا سماعه حيث تزل ترتب عليه لازما من الانتفاء كافي أي وان كنتم ورب ولا زما فاطمأن بما يمكنه فذهنه كافي أي فلان كان للرحن ولقد جعل أن المراد فانا أول التافين ولولا الموحد بن لله والوجه الآخر ان المراد فانا أول المطيعين قلت الأولى كل لكنهم يمكن فاعيد بن وحده ع ق (قوله) أو تغلب غير التصغ الخ)

قل ان كان للرحن ولقد فانا أول العابدين (أو تغلب غير المتصغبه) أي بالشرط

(على التصف) به كما اذا كان

القيام قطعي الحصول بل بغير قطعي امر فقول ان تخمنا كان كذا (وقوله تعالى) للضالين المرتابين (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا) يعنيهما أي يمتثل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور أن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كله في الضالين من يصرف الحق وانما يتكبر عناد الجدل الجسج كانه لا يرتاب لهم وهما بحث وهو انه اذا جعل الجميع منزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي الا وقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما ان كان قطعي الوقوع لانها انما تستعمل في المعاني الخصلة المشكوك وليس المعنى هنا على حدوث الارتباب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون أن ان ههنا يعني اذ انفس المبردين واجاب على أن ان لا تغلب كان معنى الاستقبال لقوة دلالة على المضي فغير التغليب لا يصح استعمال ان ههنا بل لا بد من أن يقال لما غلب صار الجميع منزلة غير المرتابين فلهذا انشروا قطعي الانتفاء فاستعمل فيه ان على ميل القرض والتقدير انكيت والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا فان الاعمال مثل القرآن محال له عدم وجوده فربما كروا التيكيت فخرض الحال يكون من جهة أن الخصم اذا تنزل معه الى اظهار مدعا في صورة المشكوك اطمان لاستلصاحه ع (قوله والتغليب يجري الخ) قال في المطول وجمع باب التغليب من الجحلا لان اللفظ فيه لم يستعمل في موضع الا ترى ان القاسم موضوع لاذكورا الموصوفين بهذا الوصف فاطلا على المذكور والافان اطلاقا على غير ما وضعه قال الحفيد (يجري)

كيف يغلب المدعي على الوجودي الآن يقال يجوز في الباعث بارتقاء الأفراد وكثيرا ما باعتبار ازالة الالفة وعندها فوي (قوله غير المتصف) أي غير محقق في التصف على ما في المطول لكنه لا ينبغي ما سبقه في الآية الآتية وكتب ايضا ما منه أي التي هو موقع لان (قوله على التصف) أي بالفضل فيما اذا كانت اذ ان الشرط داخله على ذلك اومن بمحقق أنا مستصحب في المستقبل فيما اذا لم يكن دخول الشرط كان (قوله غير قطعي لعمري) يعني أن امر مشكوك في دمايه (قوله للضالين المرتابين) جعلهم من تامين وان كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب القيسيبيته (قوله أي يمتثل أن يكون للتوبيخ) الظاهر أن الخطاب بالجميع من يؤمن وفيهم غير المرتاب فالاحسن في التوبيخ أن يمتثل أو لا تغلب المرتاب على غيره فتري وفي الاطول خلافه حيث قال عقب قول المصنف يمتثلها لكن على الاوّل لا تغلب الجرد المرتابين لانهم الموبخون على الريب وعلى الثاني الخطاب مجتمع من المرتابين وغير المرتابين (قوله لتغليب غير المرتابين) قال عني وظاهر أن الراد بغير المرتابين في هذا المقام لم يصف بل لا بد من شك في ريبهم لا مريين أحدهما ما علم من أن الخطابين فهم من صرف الحق وانما ذكره عندا او لا أثر أن الخطاب بهذا الكلام هراقة تعالى خلا معنى لكون غير المرتاب بالتسبة اليه تعالى هو المشكوك فيه وهذا الراي في التغليب في الآية الكريمة على هذا هو انه غلب المدعى فري على الذي علم ريبه وهو مقتضى عبارة المصنف كما نثرنا به قبل (قوله وهما بحث) حاصل البحث أن حقيقة التغليب أن يؤخذ بالمعنى الكمية والمال لها ويغلب مالها على ماليس لها وهما ليس كذلك لان البعض من تاي قطعوا البعض الآخر غير مرتاب قطعوا ريبه جديا بل يقي أن غير التغليب لا يكتفي بل لا بد من انضمام شيء آخر يصح به استعمال ان هنا (قوله وليس المعنى ههنا على حدوث الخ) يدفع لان يقال جوبا ليعن الاشكال الشرط انما وقوع الارتباب المهم في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعلم فهو من المعاني المحتملة المشكوك سم وظاهر الاحتياج الى التغليب مع هذا الجواب وليس كذلك لان الواقع منهم الرب مشكوك في ريبهم في المستقبل بل يقع منهم قتائل عني وبعبارة قوة وليس المعنى الخ جواب عما قال أي بحسب ما في هذا التغليب المستلزم ليراد الصل المذكور المحتاج في دمه الى التنزيل الى اق مع أن اذ ان الشرط هو ان يجعل الماضي مستقبلا والامور المستقبلية من شأنه ان يشك في اوله ولو كان كذلك بانفسه اليه تعالى محال ان يجرى الكلام على التسق العربي وعلى الوجه الذي يجري عليه في تقدير ان ينطق به مخاوه وحاصل الجواب أن كان لا تغلب ان اللا مستقبل (قوله ولهذا زعم الخ) أي وهذا يدل على أن المعنى هنا على المضي لان اذ لضي (قوله على أن ان لا تغلب كان الخ) وقيل ان تغلب كان في الاستقبال كثيره من الافعال الماضية وهو مدح الجهور كما ييس (قوله لقوة دلالة كان على المضي) قال في المطول لان الحديث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الزمان اه وقوله يستفاد من الخبر أي في ضمن استفادة الحديث بخصوص منه ولا يضرب أن هذا التعليل لا يجري في أخوات كان كسائر ثلاثه اذ الاستفال الذي هو مدلوله لا يستفاد من الخبر حتى يتبع بعض الدلالة على الزمان لان المدعى مخصوص بكان كما في الخبر عن الرضى لكن زعموا انه كما اعتبرنا الانتقال في صارا اعتبارا لاستمراره والانتطاع في كونهما غير مستفادين من الخبر قطعنا فالرسم التعليل (قوله لما غلب صار الجميع الخ) أعاده وطمئنا بعده (قوله على ميل القرض والتقدير) بان نزل الرب بالمقاموع بعينه منزلة المشكوك فيه فبقية تنزيلان كما في كنتم قوما مسرفين (قوله والالزام) أي بما لا يفقه المنكر سم (قوله كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا) فان الاعمال مثل القرآن محال له عدم وجوده فربما كروا التيكيت فخرض الحال يكون من جهة أن الخصم اذا تنزل معه الى اظهار مدعا في صورة المشكوك اطمان لاستلصاحه ع (قوله والتغليب يجري الخ) قال في المطول وجمع باب التغليب من الجحلا لان اللفظ فيه لم يستعمل في موضع الا ترى ان القاسم موضوع لاذكورا الموصوفين بهذا الوصف فاطلا على المذكور والافان اطلاقا على غير ما وضعه قال الحفيد

ووجه كونه مجازاً في تغليب جانب المعنى فهو بل أنتم قوم تجهلون أن صيغة تجهلون موضوعه الخطاب
مع جماعة لم يذكرها لفظ الغائب ولم يجزى صفة لهم والظاهر أن علاقة الجمل الجازية في المعنى أوفى
الذكر أو غيرها فإن قلت أي فرق بين هذا وبين الجمع بين الحقيقة والجمل فإنه يتبادر أنه منه قلت أجاب
السعدني فسويعه السيدان بالجمع أن يراد باللفظ كل منهما وهما أراده معنى واحداً تركب من المعنى
الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في كل واحد منهما بل في المجموع مجازاً واليه في مجال (قوله في
فنون) أي في أساليب واعتبارات أحوال ولا يختص بالنوع السابق وليس المراد بالقنوت العلوم سم (قوله
كقوله تعالى وكانت من القانتين) مبنى التغليب على أن من للتبعض فإن جعلت ابتدائية أي ناشئة من
القوم القانتين لأنهم قد يعرفون أخى موسى فلا تغليب لكن جعله للتبعض هو الوجه لأن الفرض
مدحها بأنهم صدقت بشرائع ربها وصكته وكانت من المطيعين بكافى المطول يعني بالفرض مدحها
بالحسب لا بالنسب فله سم (قوله غلب الذكر الخ) ويصح أن يكون لفظ القانتين صفة لجمع أي من الجمع
القانتين ولفظ الجمع مذ كرفي وصف حقيقة توصف الذكور وإن كان واقعاً على مؤنث فلا تغليب ح
سم (قوله الصفة المشتركة) وهي القنوت وتكتنف هذا التغليب الاستعارة بأن طاعتها تقصر عن طاعة
الرجل حتى عتدت من جعلهم يس (قوله بل أنتم قوم تجهلون) قال يس قال في العروس في تسمية
هذا تغليباً لظرافته مراعاة المعنى وفي المعنى في بحث التغليب وزعم جماعة أن منه ما أياهم الذين آمنوا
وتحول بل أنتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ اه وقضيت أن ضمير
تجهلون يرجع لقوم بعينهم معناه وهو ما ذكره الشارح هنا وقال في أوائل الباب السابع وإن كنا نلج
مثلاً غير مقصود لأنه قبل خبر موطن كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

كفي يحسب تحولاً أي رجل • ولا تخاطبني بالذي كن في

واهاذا عبد الضمير يعود قوم ورجل إلى ما قبلهما لا لهما اه وفي رسالة الالتفات لولنا كمال باشا زاده
ومعنا من ثم قيل الالتفات وليس منه قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون لأن في لفظ القوم جهتين غيبة
وخطب لانه اسم ظاهر غائب وقد جعل على أنتم فصلاً بينه عن الخطاب ثم انه وصف بتجهلون اعتباراً
لجانب خطبه المستفاد من جملة على أنتم وترجمناه على جانب غيبته الثابتة في نفسه لأن الخطاب أشرف
وأدل وجانب المعنى أقوى أو كل فهو في الحقيقة اعتباراً بكتاب المعنى وتغلبه على جهة اللفظ وهم هذا
القدر لا يغير الأسلوب ولا يتفق النقل من طريق إلى آخر اه وبه ينضج صحة أنه من التغليب قائل اه
بحروفه وفي عبد الحكيم ليست الأيمن الالتفات من الغيبة التي في قوم إلى الخطاب على ما هو اه
المراد بقوم قوم موسى حتى يكون المعبر عنه في الأسلوبين واحداً بل معنى كل على قوم موسى (قوله
غلب جانب المعنى) أي الخطاب وقوله على جانب اللفظ أي الغيبة نظر إلى قوم (قوله لكنه في المعنى) الاتحاد
معهم بالجل عليهم عبد الحكيم (قوله ومنه) فصل عن النوعين السابقين تنبيه على أن جنسه وبينهما تفاوتاً
وذلك لشبهة كثرة منسوبة له في مقامات عديدة كالآيتين والعرين فكانه قال ومنه ما أشهر من آيتين
ونحوه وكسب أيضاً قوله ومنه أو أبا علم أن هذا التغليب يسمى تغليب التنبيه وظاهر كلام القوم أن سماه
بل صرح بذلك غير واحد كان ظفر في شرح التسهيل حيث قال ما ورد من تنبيه مختلج للفظ كقنوت
بحفظ ولا يقاس عليه فإن قلت التغليب مجاز وهو لا يتوقف على السماع بل على العلاقة والقرينة قلت
قالوا بما يعرف بالمجاز عزم وجوبه لا طراداً بل لا يطرد كافي وأسأل القارئ أي أهلها ولا يقال بل لا بأس
أي سابه أو يطرد ولا يجوب كافي الأسطر لرجل التصريح فيصع في جميع ترجمانه غير وجوب بل وأن
يعبر في بعض ما باقية فقولهم ذلك يدل على أن اللفظ يستعمل في محل لو جرد العلاقة ثم لا يجوز استعماله
في محل آخر لو جردت العلاقة لأن لا شيء تطلق على الإنسان لفظه ولا تطلق على طول بل آخر غير
الإنسان وأن الراوي يستعمل في الزاد لا يواو ولا تستعمل الشبكة في الصيد للجوارية يس بعض اختصار

في فنون) كثيرة (كقوله
تعالى وكانت من القانتين)
غلب الذكر على الأنثى بأن
أجرى الصفة المشتركة بينهما
في طريق اعتبارها على
الذكور خاصة فإن القنوت
ما يوصف به الذكور
والآيات لا يمكن لفظ
قانتين أنما يجزى على
الذكر فقط (د) نحو (قوله
تعالى بل أنتم قوم تجهلون)
غلب جانب المعنى على
جانب اللفظ لأن القياس
يتجهلون به الغيبة لأن
الضمير عائداً إلى قوم ولفظه
لفظ الغائب لكونه اسماً
مظهراً لكنه في المعنى
عبارة عن المخاطبين فغلب
جانب الخطاب على جانب
الغيبة (ومنه) أي من
التغليب (أوان) للآب
والأم (ونحوه)

(قوله كالعمر) قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرد أنه قيل لغضاض رضي الله عنه سألت سراقا لعمر بن نفع قال قتادة أعنت العمران فمن بينهما من أطلقا أمهات الأولاد وهذا المراد به عمر قنري (قوله والقمرين) للشمس والقمر وعليه قول المتن

واستقبلت قرا السحاب وجهها * فانزى القمرين في وقتها

أراد الشمس وهو وجهها وقرا السحاب يعني أن وجهها الشدة مما كانتا تطبع فيه صورة القمر في المستقبل كما تطبع الصورة في المرآة فأي برؤية وجهها الشمس والقمر في آن واحد وقال التبريزي يجوز أنه أراد قرا قرأ الله لا يجمع قرآن في ليله كالاتجمع الشمس والقمر وما ذكرناه أمدح وأيضاً لقمران في العرف للشمس والقمر قنري بمعنى اختصار (قوله وذلك) أي كيفية التغليب (قوله بأن يجعل الآخر متفقا في الاسم ثم يقي) ظاهره أن مجرد الاتفاق في اللفظ يكفي في التثنية وأن يلجأ التغليب متى حقت وفي ذلك خلاف والأصح عندهم أنه لا يكتفي بالاتفاق في اللفظ ولو كان حقيقة في كل فلا يقال قرآن لحض وطهر وذلك لأن أولي الدين بالمعنيين ينبغي أن يفسرهم من ذلك هو ملحق بالمتن وان باب التغليب ملحق بالمتن وكتب أيضاً ما نسبه ينبغي أن يصلح أنه يغلب لا كما ترى الأقل والأشرف على الآخر لأن يكون لفظ الاعلى أقل أو يكون موافقاً ثم ذكر الأدي فيغلب ما نقله أخف كالعمرين أو يكون مذكراً كالقمرين ويغلب التكلم على الخطاب والغالب والغالب على الغائب من غير عكس وإن كان الغالب أكثر أو أشرف من الخطاب والخطاب أكثر أو أشرف من المتكلم أطول ولا يخالف ذلك القاعدة لا لتكتمه قوله في الحديث بأحد العمرين فتغليب عمر عن عمر أخف منه لتعلق برغبته بعمر وقد حقت ما الله تعالى وكتبت في النقص الذي كاد في زمنه صلى الله عليه وسلم يعمل يده جميعاً الشمالين وليس هو الذي يدين وإن وهم الزهري في ذلك لأن الذي يدين اسمه الزهري وأما الشمالين اسمه عمر فتغليب الشمال مع أن الجين أشرف لأن مخالفة العادة إنما حصلت بعمل الشمال أهم من وقد يقال لفظ الشمال أخف من لفظ اليمين لأن الالف أخف من الباء فلا يراد (قوله والصفة) عطف تفسيراً دون المخدوخان مادة القنوت تكون في الفذ كروا لا في (قوله وفي مثل أو أن من حصة المخدوخ جهر اللفظ) أي وفي الهيئة أيضاً لأخيه التثنية موضوعاً للشمس كين لفظاً ومعنى على مذهب الجمهور وأولاً لفظاً فقط على مذهب الجاهل وإنما اقتصر على جهة المخدوخة لأنها جهة الأقاربين مثل أو بن ومن القانتين لكن ارتكاب الجاهل في المخدوخ مثل أو بن لضرورة أنه إذا ذهبت التثنية هنا لا يمكن إلا بعد تقديم مادة أحد الشدين إلى مادة الآخر فبعد إضاح وزيادة وبظهوره لا مخالفة للظاهر من جهة الهيئة على مذهب ابن الخطيب إلا واشترط في التوافق لفظاً كونه اللفظ حقيقة في كلا الشدين فإن يكتب يكون اللفظ في أحدهما حقيقة والاخر مجازاً لا يمكن تجوز في نفس هيئة التثنية فالله التجوز قبحاً في عليه التثنية فتأمل (قوله وجهر اللفظ) عطف تفسير وقوله بالكيفية أكد (قوله ولكونهما الخ) عطفه من معنى المعلوم (قوله بغيره) الباعض على (قوله متعلق بغيره) أي ظرف لغو متعلق بغيره ويشتمل الحالية منه والوصفية بتقدير المتعلق نكرة أو معرفة فيكون مستقراً كذا في القنري وكتب أيضاً قوله متعلق بغيره لأنه بمعنى حصول فهو وإن كان جامداً إلا أنه بمعنى الحصول وهو حدث فهو كالصدر وقد أشار إلى ذلك الشارح بقوله على معنى الخ والحاصل أنه أعطى ما هو بمعنى المصدر بحكم المصدر (قوله ولا يجوز الخ) فوش بأن التعلق محل الشيء متعلقاً بالفعل في الحال والتعلية في الاستقبال وتعلق الظرف بالمعلق الذي تضمنه التعلق لا بالحاصل اه ملخصاً من الاطول والقنري (قوله فعلية) أي لا اسمية وقوله استقبالية أي لا ماضوية ولا حالية وكتب أيضاً قوله فعلية استقبالية كأنه قيد بطريقه بها إلى جواز افتتالية الجزاء بل إلى الخبر كما صرح به الشارح المحقق وإن خالفه السيد قال في الأطول وهو ما بحث شرف لا ينبغي فوته وهو أنه هل يصح كون الطبيب جزءاً بلا تأويل إلى الخبر أولاً كما تقدم السيد السند وادعى أن الوحيد أن الصحيح بحكمه بأن

فيمتنع ثبوته ومضيه وأما
الجزء فلا نحصله معلق
على حصول الشرط في
الاستقبال ويمتنع تعليق
حصول الخاص بالثابت على
حصول الخاص في المستقبل
(و) يخالف ذلك لفظا إلا
لنكتة) لامتناع مخالفة
مقتضى الظاهر من غير
قائمة وقوله لفظا اشارت إلى
أن الجملتين وإن جعلت
كلتاها أو أحدهما اسمية
أو فعلية ماضية فالعنى على
الاستقبال حتى إن قولنا
إن أكرمنا الآن فقد
أكرمنا أمس معناه
نعتنا كرامك إياي الآن
فاعتد بآراءك إياك أمس
وقد نعتك فعل في غير
الاستقبال قياسا مطردا
مع كان نحو وان كنتم
في ريب فإن كنت في شك
كأمر وكذا إذا جى به في
مقام التأكيد وبعدوا
الحال لغير الوصول والربط
دون الشرط نحو زيد وإن
كرماه بغير وعسر وإن
أعطى إياها لثيم وفي غير ذلك
قليل كقوله
فيا طوبى إن فأتني بلسانك
من الدهر فليتم لساك
البال
ثم أشار إلى تفصيل النكتة
الداعية إلى العدول عن
لفظ الفعل المستقبل بقوله
(كبريا غير الحاصل

الإنشاء لا يقبل الارتباط بالشرط بدون التأويل إلى الخبر فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب
وإن جعل الجزاء إنشاء وإلحق أن الشرط في قوله أن شرط زيدا كرمه مثلا فلهذا لا يطلب ولا يطلب
تعلق بالآراء المقتد وكذا لا يطلب في الطلبى ككلا الخبر في الخبرى فكأن أن القيد في ضرب زيدا
غدا لم يتعلق بالخبر بل بالخبر عنه فكذا في الطلبى فالشرطية التي بزوها إنشاء لا محتمل الصدق
والكذب نعم لو كان المقصود بالأداة في الشرطية نسبة بين المركبين على خلاف ما ذهب إليه المفتاح وتبعه
المفتى كل الأمر على ما ذكره السداسي فكان هذا الخلاف متفرع على الاختلاف في النسبة التامة
في الشرطية من أن هاتين المركبتين أو في الجزاء أطول (قوله) فتمتنع ثبوته) فيه أن هذا لا يقتضى الفعل بل
يقتضى ما يدل على الحدوث ومنه الاسمية التي خبرها فاعل نحو زيد سطلق لأنها تفيد الاستمرار التعدى
تأمل أجل الاستدلال بالامتناع من حيث هي اسمية لا تدل على حدوث ولا يتحدد سم وكتب أيضا قوله
ثبوته أى القيدية الاسمية وقوله ومضيه أى القيدية الماضية سم (قوله) ويمتنع الخ) لفظا أن يقول
إن أريد بتعليق الجزاء على الشرط وقوعه بعد وقوعه فلا يسلم أن معنى التعليق ذلك وإن أريد به وقوعه
لأجل وقوعه فلا يسلم الامتناع وما المانع من أن يكون الحصول الآن لأجل ما يحصل يس ولا يرد أنه
يجب تقديم العلم لأن العلم هنا لغة باعثة وهي أغما يجب تقديمها هذا لوجودها خارجا (قوله) حصول
الحاصل) أى فيما مضى أو الآن يس (قوله) ولا يخالف ذلك) أى كون جملتي الشرط والجزاء اسمية
لا يقال يرد عليه قوله الأتى وقد تستعمل أن في غير الاستقبال الخ فإنه إذا جاز استعمالها قبلها لغير الاستقبال
من غير نكتة لم يصح قوله ولا يخالف ذلك النكتة والتعليل بقوله لا بد من استعمالها لفظا لا نقول الكلام
هنا حيث أريد الاستقبال بدليل أن هذا مرتب على قوه سابقا ولكن هو ما يتعلق أمره بغيره في الاستقبال
وقوله وقد تستعمل الخ حيث أريد غير الاستقبال فهو مستعمل آخرى من سم باختصار (قوله) اسمية
استشكل بأن جملة الشرط لا تكون الا فعلية لا اسمية وجوابه أن بعضهم أجاز أن تكون اسمية فيكون
مبنيا على هذا القول ع س وانظر هل يجوز أن يكون بالنظر لاداعى القول بأنها لا يختص بالأفعال سم
(قوله) معناه أن نعتنا كرامك إياي) أى أن نعتنا كرامك إياي على وتنبه على (قوله) الآن) هو وأمس
نظر فأن لا كرام لا لا اعتداد من سم (قوله) فاعتدنا كرامك إياي) أى أعظمنا وكتب أيضا ما نصه بصيغة
الأمر أو المضارع كافى سم (قوله) وقد تستعمل أن في غير الاستقبال) أى وقد استعملت إذا لفتى حتى
إذا ساوى بين الصديق والاستغفار ونحو وإذا قالوا الذين آمنوا قالوا آمنا مطول وكتب أيضا قوله في غير
الاستقبال أى لفظا ومعنى وعلم من هذا الاستعمال أن قوه سابقا ما الشرط فلا نه مفروض الحصول في
الاستقبال مبنى على الغالب (قوله) وان كنتم في ريب) إن كلنا المعلق عليه حقيقة هذا الفعل فهو
مشكل لأن المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه بالمضى وإن كان التقدير وإن ثبت أى في المستقبل كونكم
فيمضى ككذلك فاستعمل اسمية المستقبل تأمل سم وأجيب بأن المعنى وإن كنتم في
ريب أى واستمر إلى وقت الخطاب بالعلم بأن من أمر بطلب المعارضة هو الراتب في الخبر لا فى سبقت منه
الريب وهو الآن مؤمن فليقيم حرف (قوله) لغير الوصول والربط) ولا بد كره حيث جاز مطول وفيه
أن أن حينئذ ليست شرطية والكلام في الشرطية إلا أنه إذا نادى فادعنا فخرج عن الشرطية سم قال
يس ورجاء تفرقه ولا بد كره بأن ههنا مجذوبا وهو ما يقتضيه كلامه في تنبيه الباب السابع لكنه
في بحثه ما أقمن الباب الثامن نقل عن كثير من العامة التصريح بعدم احتياج مثل ذلك إلى الجزاء
أه ملخصا (قوله) وفي غير ذلك قليل) أى وقد تستعمل في غير الاستقبال قليلا مع كونها الشرط سم (قوله)
فيا طوبى الخ) المعنى إن كان زمان سبقت من الدهر فقول على المقام في وطني فليطمع بقلوب ساكنيه أه
حقيق وفي الفرض ما نصه قوله فليتم دال على الجزاء وهو مخذوف أى لم يبق خاليا واستغفاه من ثم الشئ
بالمضمون ثم كعلم أى صارت لنا وبالالبال القلب أه وفي يس أن البال هنا بمعنى الحال وكتب أيضا قوله بليتم

فمعروض الحاصل لقوة الاسباب) المتأخذ حق حصره نحو ان اثره ياكل كذا حال ٣٤٣ انعقاد اسباب الاشتراء (أو كونها

على صيغة المجتهول سبراي وبالبناء فاعل يس (قوله في معرض) أي في حصة دم وكباً ايضا مانصه على وزن مسجود موضع عرض الشيء أي اظهاره لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب يضرب على مفعول بفتح الميم وكسر العين انظر يس (قوله الحاصل) أي في الحال أو الماضي (قوله لقوة الاسباب) الالحسن فمفعول ما له سبب واحد قوي (قوله المتأخذة) أي المجتمعة التي أخذ بعضها به ضد نقص فان الشيء إذا قوت أسببه بعد حصوله (قوله انعقاد) أي انتظام سم (قوله الوقوع) أي بآل الوقوع سم (قوله كالواقع) أي في ترتيبه تالوقوع في الجملة على كل ع (قوله هذا عطف على قوة الاسباب) أي من عطف العلم على الخاص لان كون الشيء الوقوع اما لقوة الاسباب واما لغيره وقوعه من جهة أخرى ع (قوله يظهر أن في عطف العلم على الخاص بأول ما في عكسه من تلاف في المشهور وفيه المنع (قوله على ما اشار اليه) أي المستفاد في قوة الآتي فان الطالب الخ كان يحصله في انظار الرغبة تقدير غير الحاصل حصلا وتخله كذلك لو كان العطف على ابراز لما في هذا الشأن سم (قوله تقدمها هو بيان) لانه خلاف ما أشار اليه المستفاد في انظار الرغبة من أنها أي المعلومات على أي الارزاق لان المعنى عليه لا يستقيم لان كونها هو الوقوع كالواقع لا يصح عجزه في مسياف في الحقيقة والارزاق المتخالف في كل تركيب كان فيه ذلك مع أنه ليس كذلك وانما السبب بقدر ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فذلك سم وايضا يلزم عليه ان يحصل سبب الارزاق في قوة الاسباب وليس كذلك يس ولان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل مشغل على المعلومات فلا تكون في حقه فاه التوبي (قوله أو التقاؤل) هو أن يذكر ما يستر به السامع فان الخطاب اذا كان قتي شيا فغيره عنه بما يشعر به صوره وهو معنى ابراز في معرض الحاصل ادخل عليه ذلك ابراز السرور فيكون ذلك مناسبا لتمام ع (قوله أو انظار الرغبة) قال في الاطول والرغبة (قوله أي وقوع الشرط) يجوز عدو الصغر عن غير الحاصل والمعنى واحد يس (قوله فهو المراد) أي التقدير (قوله هذا يصلح مثالا الخ) لكن القسط يختلف فاذا أردت التقاؤل فقت لانه لان حصول التقاؤل انما يكون لخطاب يختلف في انظار الرغبة فانه يحكون للتكلم يس بل المعنى وفقر بعضهم انه على جعله مثالا لانظار الرغبة تصير قراءته بفتح الهمزة وضعا اه وشره قول الاطول والتقاؤل من السامع أو انظار الرغبة في وقوعه من التكلم نحو ان نظرت تصسن العلة على صيغة التكلم مثال لانظار الرغبة على صيغة الخطاب مثال لها اه (قوله فان الطالب) علة تكون انظار الرغبة علة ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل وهي لاتأني في حق الله تعالى مع أن ابراز لانظار الرغبة في حق كلام الله تعالى فلا بد من التسامع واردة معنى يناسب في حقه تعالى فاه يس (قوله في حصول امر) أي مستقبل سم (قوله بكثر تصويره) أي حصول صورته في الخ (قوله فرعا) لعلمه التكرار أي فيسبب التكرار الخ سم (قوله اليه) أي الى الطالب (قوله حصلا) أي فمضمون (قوله وعليه) انما قال وعليه لتفاوت بينهما لان الله تعالى منزعه الرغبة والمراد هنا لانها هو كمال الرضا وايضا لا يحصى فيه السان المذكور اطول (قوله لانظار الرغبة في الوقوع) معنى انظار الرغبة في حقه تعالى انظار ردة وضبا زيادة التصسن فهو محقق لازمه وقيل المراد انظار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لانظار الرغبة القاضية بالتكلم كذا في القنري (قوله فنياسكم) أي اماء كم وقوله على البغاة الزنا (قوله يشعر بجواز الخ) أحسن من تصديره في المطول يقتضي أي يستلزم اذ لا يقتضيه كالمع عاباني (قوله احب بان القائلين الخ) أو يضارفت لا به فحين كن يردن القصص ويكرههن المولى على الزنا وايضا اذا يردن القصص لم يكرهن الزنا فلا تصور كراهتهن عليه اه سيد أي فالشرط لموافقة الواقع لا لا كراهتهن لمراد القصص اه ع (قوله فائدة أخرى) أي سوى اخراج ما يكن فيه الشرط عن الحكم اه ع (قوله المباعدة في النهي عن الاكراه) أي لما في ذلك من التوبيخ الذي لا بد كراهته في فضيحتهم (قوله اذا أردن العفة) أي مع شتمه ليلهن وشهوتهن في الحكم عنسنا تنفاه انما يقولون بماذا يظهر الشرط فائدة أخرى ويجوز أن يكون قائدا في لا يملأ العفة في النهي عن الاكراه يعني أنهم اذا أردن العفة ظاهرا لا حتى يبرأ منها

ومع تقصير وقوة فالمرئى أحق بإرادته أى حكمه وفعله بالنسبة اليه من أى حال قصور من القيد
وتنوع المرئى فلا مفهومه وكتبنا يضافوه فالمرئى أحق بإرادته أى فيكون منهم على الإكراه قويا
أكبنا **(قوله)** وأيضا دلالة الشرط (الخ) أى وأقول في الجواب أيضا أنه ما جواب ثان مقابل لقوله أجب
بأن اقتابيل الخ ليسان فائدة أخرى للشرط وليس في قوة والإجاء الخ دعوى النسخ بالإجاء وبكيفية
ما صرحوا من أنه يتضمن ناسخا وإن لم يكن ناسخا بنفسه فاندفع اعتراض العقد تدبر **(قوله)** على اتقاء
الحكم أى عند تنقاه **(قوله)** انعموا بحسب الظاهر من أحكامها قبل النص **(قوله)** بأن نسب الفعل
لأنه لا بد أن تكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصدوا الإقوال جافيز بدمر دأه ليس من
التعريض فى شئ يس **(قوله)** ولقد أوحى إلينا الخ (في التعريض فائدة ثان الأولى أن من هو على مرتبة
عند الله إذا كان لاشرائ محبطا لفعله فالحال غير وهذا بالنسبة إلى الفلا بد أن الكفار لا يقولون بشيء النبي
صلى الله عليه وسلم على أنهم يقولون بشيء غيره فمصحف بالنسبة إليهم أيضا والثانية أن الكفار لا يستحقون
الخطاب كالبهايم في ذلك غاية الدلال لهم يس **(قوله)** فانما الخطيب هو النبي (الحصر على تقدير حصوله إضافة
أى لأتمته والافتقار من الأبياء مخاطب بديل قوله والذين من قبلنا وإنما أورد الخطاب باعتبار كل
واحد كما قاله البضاوى سم ويس وقبل استعمل ضمير الخطاب للمفرد فيما يشمل الغائب مجازا وكتب
على قوله باعتبار كل واحد مناهضة لأن الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدة **(قوله)** مقطوع
به) أى في جميع الأزمنة **(قوله)** لكن جى الخ) يفهم أنه لو لا التعريض لم يلفظ الاستقبال وكانت تصح
أن الشرطية وفيها أنه إذا كان عدم إثرا ك مقتوعا به لا يصح لأنها لا أمور المشكوكه وجوابه يؤخذ بمسابق
أنهم يستعملون في مثل ذلك أن التزيم بمتزلة ما لا قطع بعده على سبيل المساهلة وأرخا بالعنان سم **(قوله)**
لفظ الماضي) وإن كان المعنى على الاستقبال عبد الحكم **(قوله)** الغير الحاصل أى من النبي وقوله فى
معرض الحاصل أى منه **(قوله)** على سبيل الفرض والتقدير متعلق بقوله الحاصل أى الاشرار الحاصل
على سبيل الفرض والتقدير **(قوله)** بأنه قد ضبط أعمالهم (لتعقيب سيفهم **(قوله)** أن شتى الأمير
لا شرب) تعرضا لمن شئت يستحق الضرب **(قوله)** ولا يخفى الخ) وقد ذكره الخلفاء من أن
التعريض عام لمن صدر منهم الاشرار فى الماضي ولغيرهم وهذا يحصل بصيغة المضارع أى أن شئت
ووجه الرد أن من لم يشرك لم يستحق التعريض فلا وجه للتعريض ولا طائل من تحته فترى سم وقوله لما ذكره
الخلفاء أى بسأله أى نعم أن التعريض نشأ من استناد الفعل إلى من يتبع منه ذلك الفعل لا من صيغة
الماضى وبسائر غير موجه الرأى لا يتعارف التعريض بالنسبة إلى مصدر عنه الفعل فى المستقبل لأن
القصود من التعريض التوبيخ وهو إنما يكون على ما وقع لا ما سبق وأن التعريض إنما نشأ من صيغة الماضي
لأنه على خلاف الأصل فلا بد من طلب وجه لا نكاح وهو هذا التعريض وأما المضارع فهو على أصله
فلا معنى لإفاده التعريض **(قوله)** لكونه على أصله أى الشرط وانما هما التعريض بمماثلة مقتضى
الظاهر فلا يقال ما مانع من التعريض بالمضارع عن مصدر منهم الاشرار فيجعل معنى باعتبار أنه إذا ثبت
العقوبة على فرض إثراك فى المستقبل فهمت أن كل اشرار كذلك وأن من صدر منه فى الماضي يستحق
العقوبة يس ملخصا **(قوله)** نوع خفاء) أى حقيقة سم وكتبنا يضافوه نوع خفا هو ضعف أى عند المصنف
فترى وكتبنا يضافوه نوع خفا هو ضعف أى الخفا فظواهر وأما الضعف فاما لما هوهم من أن التعريض
يحصل بصيغة المضارع وقد عرفت أنه دفاعه عند الشارح وأما الذى ذكره بعضهم من أن اللام الموطئة توجب
كون الشرط ماضيا بالمقرر فى الصوم أن الجواب كان القسم بتقديمه الحال على الإهتمام بقصد أن
لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل فى التعريض لكون الشرط ماضيا وهذا أيضا مدفع عما ذكر
مرار من أنه لا تنافي بين المتقدمين بما ذكره فقد عاها على أعقابها إلى المقصود من الإتيان باللام والتزام الماضى
فى الشرط هو التعريض فترى سم **(قوله)** فى التعريض لافى الخ) عبارة الأطول وتظهره فى التعريض

وأبضا دلالة الشرط على
انتفاء الحكم انعموا بحسب
الظاهر والإجماع القاطع
على حرمة الإكراه مطلقا قد
عارضه والظاهر يدفع القاطع
(قال السكاكى والتعريض)
أى إبراغير الحاصل فى
معرض الحاصل المما
ذكر وأما التعريض بأن
نسب الفعل إلى أحد المراد
غيره (نحو) قوله تعالى ولقد
أوحى إليك وإلى الذين من
قبلك أن أشركت بصطن
عليك فاضطرب هو النبي
صلى الله عليه وسلم وعدم
إثراك مقتوع به لكن
بوجه بلفظ المضى إبراغير
للاشرار الغير الحاصل
فى معرض الحاصل على
سبيل الفرض والتقدير
تعرضا لمن صدر عنهم
الاشرار بأنه قد ضبط
أعمالهم كما إذا شئت أحد
فتقول والله أن شتى الأمير
لا ضرب به ولا يخفى أنه
لامع فى التعريض بمن لم
يصدر عنهم الاشرار وأن
ذكر المضارع لا يفيد
التعريض لكونه على أصله
ولما كان فى هذا الكلام
نوع خفاء وضعف نسبة
إلى السكاكى والأفوق قد
ذكر جرح ما تقدم ثم قال
(وتظهره) أى تظهر لى أشركت
فى التعريض لافى استعمال
الماضى مقام المضارع فى
الشرط والتعريض

مع ما يتصل من التفاضل لفظاً فإن أحد شرطه دون الآخر وأحدهما برز في معرض الحصول دون الآخر ومعنى من حيث أن قوله لن أشرك ليس محض تعرض بل مخاطبة منه نصيب لأن هذا الحكم في حقه متحقق بخلاف ومالي لأعبد الذي فطرني فانه محض تعرض أه **(قوله)** قوله تعالى ومالي الخ اعترض بأنه يجوز أن يكون من الالتفات ولهذا تقدم التعليل بالالتفات وأما الاستدلال بقوله واليه ترجعون فتدبر باسم الاحتمال الالتفات والجواب انه صالح للالتفات بأن يكون قوله ومالي لأعبد الذي فطرني مستعملاً في مخاطبة من يكون عبر عنهم بطريق التكلم مجازاً وصالح للتعرض بأن يكون مستعملاً في حقيقة من المتكلم المخصوص فلا منافاة بين ما في الموضعين وأما الاستدلال بقوله تعالى واليه ترجعون فهو استدلال غني في الجملة ووجهه أنه على التعريض يبقى قوله تعالى ومالي لأعبد الذي فطرني على حقيقة لأن التعريض لا يكون إلا بالحقائق وعلى الالتفات أن يكون مجازاً وعلى الحقيقة أولى نعم على القول بجواز أن يكون التعريض بأشياء ليس المجازي يجوز حصول التعريض هناك استعمال ومالي لأعبد الذي فطرني في مخاطبة مجازاً فان قيل كيف يمكن التعريض حينئذ أن التعريض كما تقدم قرر بأن نسب الفعل إلى أحد المردد غيره وعلى التصور بقصد النسب إليه والمرد قل قال الاستدلال بكون صدق ذلك سبب اللفظ فانه يجب أن ينظر منسوباً إلى المتكلم والمرد غيره وهو مخاطب سم ملخصاً **(قوله)** أي وما لكم الخ) ليس المراد بيان المعنى الذي استعمل فيه ومالي الخ بل بيان المراد به المستعمل فيه فهو التكلم حقيقة الأعلى جواز التعريض في الجملة كالمهم سم **(قوله)** أي حسن هذا التعريض يفهم من هذه الإشارة أن المراد التعريض الأخير المذكور بقوله وتطير الخ ويعين ذلك قوله الاتي حيث لا يراد بالتكلم الخ وانظر ما قبل قوله ويعال الخ فانه يأتي في التعريض السابق أي في قوله قال السكاكي وأما التعريض الخ فهو لا علم تأمل سم وعادة عبد الحكيم قوله هذا التعريض لا مطلق التعريض الأخير يجري ذلك في قوله تعالى لن أشرك بغيره فان المقصود منه نسبة الحبيب إليهم على وجه اليل **(قوله)** الخ) الأول المطلوب لجواز أن يكون التكلم بطلاير يد وتوجيه ما هو واضح على الوجه الاتي أطول وهذا لا يراد على ما صنعته النسخ من إرجاع خبر حسنة إلى التعريض في ومالي الخ إذ الأمر المسموع فيه حق في الواقع فالتفسير لواقع **(قوله)** هو المفعول الثاني لإسماع) له دفع ذلك وتوهم أن الحق صفة إسماع **(قوله)** حيث لا يراد الخ) لا تنسب ترك العبادة إلى نفسه فبين أنه على تقدير ترك العبادة يلزم من الانكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم في هذا الأمر فلا يراد لهم فيها لا ما يريد لنفسه عق **(قوله)** فرما) متعلق بحصول الشرط أي حصول نرض أو مفروضاً ومن حيث الفرض لا بالتعلق لكونه محققاً وكذا في الماضي متعلقه عبد الحكيم **(قوله)** في الماضي) متعلق بحصول مضمون الشرط الذي تضمنه له في الشرط في كلام المصنف لا بالتعلق ولا بحصول مضمون الجزاء الذين تضمنه أيضاً لفظ الشرط في كلامه أما الأول فلأن التعلق في السال لا في الماضي وأما الثاني فلأن حصول الجزاء غير مقيد بالماضي بل متعلق على حصول الشرط وإن لم يمتد بقيد الماضي لأن المتعلق بأمر مقيد بالماضي يلزم تقييد الماضي وقد سبق تقييد ذلك سم بتصرف **(قوله)** بانتفاء الشرط) أي حقيقة في الواقع فلا ينافي فرض حصوله وكتب أيضاً قوله بانتفاء الشرط المراد به هنا جملته للشرط معناه ما غمر معناه في قوله وللشرط لأنه بمعنى التعلق كما شرح به الشارح ولا يراد أن المعرفة إذا أعيدت كانت حينئذ ذلك أغني عن سم بزائد **(قوله)** فيزول انتفاء الجزاء) فيه حيث لا يشترع على القطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء لو أن يكون الجزاء سبب آخر غير الشرط ويمكن الجواب بأن قوله فيزول انتفاء الجزاء ليس تعريضاً بل من جملة الموضوعه فهي القطع بانتفاء الشرط وانتفاء الجزاء بمعنى أنه لما كان المسبب انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط وإن أمكن أن يكون سبب آخر اعتبر الواقع هذا التبادر فقوله فيزول الخ أي مع القطع بانتفاء الشرط الذي يتسبب عنه انتفاء الجزاء بمقتضى اعتبار الواقع

قوله تعالى (ومالي لأعبد الذي فطرني أي وما لكم الخ) لا تصدق الذي فطرني كبدليل قوله تعالى (واليه ترجعون) إذ لو لا التعريض لكان المناسب أن يقال واليه أرجع على ما هو الموافق للسياق (وجهه حسنة) أي حسن هذا التعريض (إسماع) التكلم (مخاطبة) الذين هم أعداؤه (الحق) هو المفعول الثاني لإسماع (على وجه لا يزيد) ذلك الوجه (لغضهم وهو) أي ذلك الوجه (ترك) التصريح بتسبهم إلى باطل ويعين عطف على لا يراد بليس هذا في كلام السكاكي أي على وجه يعين على قبوله) أي قبول الحق (لكونه) أي لكون ذلك الوجه (أدخل) في إجماع النص حيث لا يراد للتكلم (لهم) لا ما يريد لنفسه (ولو لشرط) أي لتعلق حصول مضمون الجزاء بحصول الشرط (في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) فيزول انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني أكرمك معطفاً الأكرام بالجمعي مع القطع بانتفاءه فيزول انتفاء الأكرام

فهي لامتناع الثاني أعني
 الجزاء لامتناع الأول أعني
 الشرط يعني أن الجزاء
 متنافٍ بسبب انتفاء الشرط
 هذا هو المشهور بين الجمهور
 واعترض عليه ابن الحاجب
 بأن الأول سبب والثاني
 مسبب وانتفاء السبب
 لا يدل على انتفاء المسبب
 لجواز أن يكون ناشئ
 أسباب متعددة بل الأمر
 بالعكس لأن انتفاء السبب
 يدل على انتفاء جميع أسبابه
 فهو لامتناع الأول لامتناع
 الثاني ألا ترى أنه قوله تعالى
 لو كان فيهما آلهة إلا الله
 لقد اضمحلت السماوات
 بالامتناع الفاسد على امتناع
 تعدد الآلهة دون العكس
 واستحسن المتأخرون رأي
 ابن الحاجب حتى كادوا
 يجمعون على أنه لامتناع
 الأول لامتناع الثاني لما
 لمذكروا ما لا الأول لازم
 والثاني لازم وانتفاء الأول
 واجب انتفاء المزموم من غير
 عكس لجواز أن يكون الأول
 أعم . وأنا أقول بعكس هذا
 الاعتراض قلنا التأمل أنه
 ليس معنى قولهم ولا امتناع
 الثاني لامتناع الأول أنه
 يستدل بامتناع الأول على
 امتناع الثاني حتى يرد عليه
 أن انتفاء السبب أو المزموم
 لا يوجب انتفاء المسبب أو
 اللازم بل معناه أنه للدلالة
 على أن انتفاء الثاني في
 التماريح ما هو

يناعى التبادر المذكور من سبب باختصار وعبارة عبد الحكيم قوله مع القطع الخ أي الحصول
 المفروض للشرط المقارن العلم بانتفاءه بالازم منه ما تقدم الجزاء السبب عنه مدلول أو فدلوا على التعليل
 المذكور مع الامتناع وهو مذهب الجمهور وقال الثلاوي وابن عصفور واختاره القاضي في تفسير قوله
 تعالى ولو شاء الله لقلب جميعهم وأبصارهم لغيره لعل في الحصولين والماضي من غير ذلك لا على
 امتناع الجزاء بل يستفاد ذلك من قرينة كلساواة كذا في المغني له وكتب أيضا قوله فيزعم هذا التفرع
 لا يوافق قوله إلا قبل معناها لم فلهذا النظر لما فهمه من الحاجب تأمل سم **(قوله)** فهي لامتناع الخ أي
 مفيدة لامتناع الخ فلا ساقية سابقة التعليل حصول الخ فمعنى لو هو ذلك التعليل وما له امتناع
 الثاني لامتناع الأول كذا في الأطول ثم نقل عن السيد ما يخالف ذلك ويبحث فيه فراجع **(قوله)** يعني
 الخ هذا يوافق ما يأتي من الشارح دون ابن الحاجب سم **(قوله)** لجواز أن يكون الثاني أسباب متعددة أي
 أسباب تأمة كل واحد منها كلف في وجوده وحيد ويكون السبب كلاً منها على البدل سم أي يناعى
 جواز تعدد العلل لمعلول واحد كالآثار فإن له أسباباً ثلاثة **(قوله)** يدل على انتفاء جميع أسبابه لأن السبب
 التام يستقبل وجوده بدون مسببه **(قوله)** فهي لامتناع الأول الخ الحاصل أن في أو أربع استعمالات أحدها
 أنها لا تقتضي الامتناع أصلاً بأن تستعمل مجرد الوصل والربط كان الوصلية فتكون يدلو كثر ما به جعل
 فأنها أنها القريب الخارجي فتكون لامتناع الثاني لامتناع الأول بالثبات أنها لا تستدل العقل فتكون
 لامتناع الأول لامتناع الثاني على العكس عما قبله رابعها أنها البيان استغراني يربطه بأبعد التقضين
 كقوله ولو لم يتفاد في بعضه **(قوله)** أي أنها تليخ الخ أي لأن المعام هو امتناع الفساد لكونه مشاهداً
 وانما يستدل بالمعالم على الجهر دون العكس سم **(قوله)** وما لا من الأول مزوم الخ كأنهم عدلوا إلى ذلك
 لأن ما قاله ابن الحاجب لا يأتي كلاً لأنه لا يأتي في محو كذا لانهما وجودا كانت الشمس طالعة فوجود
 النهار ليس سبباً لطول الشمس بل الأمر بالعكس ولا في محو كذا في مال لحيثب إذ وجود المال ليس
 سبباً للحيثب بل شرط لكن كل من وجود النهار ووجود المال مزوم لطول الشمس والحيثب فعدوا إلى الازم
 والمزوم لأنه أيضاً لا يتم في محو كذا لانهما حاراً لكنا التارموجوده لأن الحسرة ليست مزومة للشار
 لانها قد توجد الشمس فان ادعى أن المارموجوده ولو جعلها أوداعاً يخالن ابن الحاجب أن رد السببية
 ولو جعلها أوداعاً يخالن فلا تفاوت لأن الحجاب بأنه يعلم من تتبع اللغة أن الشرطية غير في الازم ولا يستبر
 فيها السببية حتى يصح أن يعتبر كونها جلية أوداعاً يسم **(قوله)** اعم محو كذا كانت الشمس طالعة كان
 الضوم وجوداً سم **(قوله)** أنه يستدل بامتناع الأول الخ أي كأنهم ابن الحاجب وكتب أيضاً قوله أنه
 يستدل بامتناع الأول الخ فان كلاً الانتفاء من معالمان في محو قولنا لو استثنى لا كرمك عبد الحكيم **(قوله)**
 بل معناها أنه للدلالة على أن انتفاء الثاني الخ حاصلها أنها للدلالة على أن الأمر في الواقع كذلك أي أن انتفاء
 الثاني في الواقع سببه انتفاء الأول ما سئل على القصار سببه في الأول أو غير ذلك ويرد عليه أنه يلزم أن
 لا تصدق الشرطية حينئذ لا إذا كان الواقع كذلك بأن يكون انتفاء الثاني في الواقع انتفاء الأول وان
 تمكذب إذا لم يكن كذلك بأن لم يكن انتفاء الأول علة لانتفاء الثاني مع أنه ليس كذلك فلا يكون ما ذكره
 أيضاً كذا فيما قد أتى في العدول إليه كأنهم من الحاجب لأن يقال غرض الشارح تحقيق المقام وبيان
 الواقع سم ملخصاً وعلم يمكن فيه انتفاء الأول علة لانتفاء الثاني في الواقع قولك لو كان هذا انساناً كان
 حواءاً أناس انتفاء المسببة علة لانتفاء الأناسي بمو بكل صوره يكون الشرط معلولاً والجزاء علة لمحو
 أمكن الحار لمطلع الشمس ويمكن أن يقال أمثال هذه وأردت على قاعدة العقول غير صفة بحسب اللغة
 كما في من عن القنري وكتب أيضاً قوله بل معناها قال شيخنا مغشواً بالخبر في معنى ذلك أنها تستعمل فيما
 إذا علم انتفاء أمر من في الخللح للدلالة على انتفاء أحد فهدا وهو الثاني بسبب انتفاء الآخر وهو الأول
 وأما إذا جهل انتقاضى وعلم انتفاء مسببه فلا يستدل على انتفاء ذلك الشيء بانتفاء السبب وهذا

ماتقاء الشرح وهو منشأ الاعتراض ووافقته السراي سم **(قوله بسبب انتقام الاول)** أى فى الخارج
(قوله هى انتقام مضمون الشرط) أى فى الخارج فتنقض بخولو كان هذا النفاك كما جيو اتا وقد قلنا
 ذلك مع الجواب **(قوله من غير التناقض)** أى لم يفتك الجمهور لمذا كفى قولهم ولو امتناع الثانى لامتناع
 الاول كازعم ابن الحاجب حيث فهم أن مرادهم أن انتقام اول علمه فى العلم بانتقام الثانى ودليل عليه
 فاعترض عليهم علمهم **(قوله الا ترى الخ)** هنا نظيرة أى بنوعها المقام **(قوله ان وجوده على سبب)** أى فى
 الخارج **(قوله لأن وجوده ليس الخ)** اذ لم يصدفاده لمعلم بعدم الهلاك وانما المراد بان السبب مانع
 من الهلاك بعد العلم بالامتناع عى **(قوله ولهذا)** أى لكون معناه الدلالة على أن انتقام الثانى فى
 الخارج انما هو بسبب انتقام الاول لا الاستدلال اذ لو كان كذلك لم يصح استثناء قبض المتقدم اذ هو
 لا ينبغ بل وان يكون اللازم اعم فلا يلزم من رفع المتقدم رفع التالى فتعين أن يكون ذلك الاستثناء اشارة
 الى علمه انتقاما لجزء **(قوله صحت قولنا الخ)** ولو كانت للاستدلال لم يصح القول الذى كوزلزم الاستدلال
 برفع المتقدم على رفع التالى مع أنه لا ينبغ وكسب ايضا قوله صحت قولنا الخ فيه نظرا له يتلوا قالوا ان
 فى الواضع من استثناء قبض التالى عى للمنع وضع المتقدم أطول وقيد بالاستثناء عنه لا ينافى صسته
 فيكون تأكيده **(قوله قال الجاسى)** البيت الجاسى منسوب الى الجاسية وهى فى اللغة الشجاعة
 والمراد بها الكتاب المشهور المنسوب الى الامام أبى قحطبي بن اوس الطائى جمع فيه اشعار البغاة
 الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت جاسى براد أنه مذكور فى ذلك الكتاب وانما أطلق الجاسى
 بأن قيل قال الجاسى فالمراد به أحد اشعار المذكورين فى ذلك الكتاب فترى على الطولى غير
 هذا أهل وقيل الجاسى من يتكلم فى الشجاعة **(قوله يعنى أن عدم طيران الخ)** فعدم طيران الفرس معان
 والفرض بيان السبب فى عدم طيرانها عى **(قوله ولودامت الخ)** الظاهر أن معنى البيت أنهم لم يروا كذا
 رعا بالبدوح لاستحقاقه الامانة عليهم لغيره من الفضائل **(قوله الدولات)** أى أهل الدولات الجسمية
 قال فى المختار الدولة فى الحرب أن قلبا يحسدى القشتين على الاخرى يقال كلنا لعلمهم الدولة والجمع
 الدول بكسر الدال والدولة بالضم فى المال يقال صار دى دولة بينهم يتداولونه يكون مرة له ومرة لهذا
 والجمع دولات ودول وقال أبو عبيدة الدولة بالضم اسم الشى الذى يتداول به بينه والدولة بالفتح الفعل
 وقال بعضهم هما لغتان بمعنى واحد وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بالضم فى المال وبالفتح فى الحرب وقال
 عيسى بن عمر كتابهما فى المال والحرب وقال يونس واقعا أدى ما بينهما **(قوله كانوا)** أى أهل دولة
 زماننا **(قوله كغيرهم)** خيم كان وقوله رعا عطف بيان للكاف كذا كرمدا لا أفضل فترى يصح أن
 يكون رعا يا خيرا بعد خيرا وخيرا أول وكغيرهم حال مقصمة **(قوله وأما المنطقون)** هنا مقابل لحدوث أى
 هذه قاعدة المنطوقين وكسب ايضا قوله وأما المنطقون الخ قال السراي استعمال لوعلى قاعدة اللغة كثرى
 القرآن والحديث واشعار العرب ومنزورهم وعلى قاعدة المنطقين كثرى استعمالات أرباب التأليف
 خصوصاً كتب المنطق والحكمة لا المقصود عندهم تفصيل العلوم لا بان أن سبب النشوت أو الانتقام
 فى الواقع ما ذلواثرة الخلاف بين الطرفين نظروا فى استثناء قبض المتقدم فانه جائز عند أهل العربية دون
 المترامين وفى استثناء قبض المتقدم فانه بالعكس وأما استثناء قبض التالى فاجزا انتقاما واستثناء قبض المتقدم
 انتقاما ه ببعض تغيير **(قوله فذهبوا الخ)** موافقا لما قاله ابن الحاجب سم وكسب ايضا قوله فقد
 ذهبوا الخ أى صعدوا هذا الاستعمال اصطلاحاً أخذوه مندها عبد الحكيم **(قوله انولو)** زائد الطولى
 ونحوهما **(قوله وانما يستعملونها)** أى أى اللزوم سواء كانت أن أو لو وأغيرهما كنا وكما **(قوله حصول)**
 العلم أى لا كتابه **(قوله فهى عندهم لدلالة الخ)** قد فهمه من أن معناها نفس الدلالة الذى كوزر الظاهر
 أنه غير مراد أن المراد من معناها لزوم التالى الاول مع انتقام اللازم المعاصر فيستدل به على انتقام اللازم
 الجمهور كما عبر بذلك السراي فى بيان هذا الحق فقلنا عن غيره سم **(قوله ان العلم بانتقام الثانى الخ)** أى

بسبب انتقام الاول فعنى لو
 شاماه لهذا كمن انتقمه
 الهداية انما هو بسبب
 انتقام المشتكى يعنى أنها
 تستعمل للدلالة على أن علمه
 انتقام مضمون الجزاء فى
 الخارج هى انتقام مضمون
 الشرط من غير التناقض الى
 أن علم العلم بانتقام الجزاء
 ملهى الا ترى أن قولهم
 لولا لامتناع التالى لوجود
 الاول نحو لولا على لهلك
 غير معناه أن وجوده على
 سبب عدم هلاك عمران
 ويؤيد دليل على أن علم
 بهلك ولهذا صحت قولنا
 لو جئنى لا كرمك لكنا
 لم نجى أى عدى الكرام
 بسبب عدم الجى قال الجاسى
 ولوطا زودوا حرقها
 طارت ولكنه لم يطر
 يعنى أن عدم طيران تلك
 الفرس بسبب أنه لم يطر
 سائر وقال المعرى
 ولودامت الدولات كانوا
 كغيرهم
 رعا ولكن ما لهن دوام
 وأما المنطقون فقد ذهبوا
 ان لولا أدلة لزومها باعتبارها
 يستعملونها فى القياسات
 لحصول العلم بالتأنيج فهى
 عندهم للدلالة على أن العلم
 بانتقام التالى علمه بانتقام
 الاول ضرورة انتقام اللازم
 لانتقام اللازم

كما اذا سقني نقض التالي نحو كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود لكن التهارة ليس موجودا فالشمس
 ليست بطالعة فهي هنا للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علم للعلم بانتفاء الاول وكتب أيضا قوله بانتفاء
 الثاني فيجب لنا ان قد تكون عندهم للدلالة على أن العلم بوجود الاول علم للعلم بوجود الثاني كما ناستغنى
 عين المقدم نحو كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود لكن الشمس طالعة فالتهار موجود الا أن يقال
 اقتصر على ما ذكره لأنه أغلب وأعلى سبيل القبول سم **(قوله من غير التفات)** أي كما لتفت إلى ذلك علمه
 اللغة سم **(قوله وقوله تعالى الخ)** انما كل وارد على ذلك لأن المقصود به تعليم الخلق الاستدلال على
 الوحدة أي بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء المعدود ليس المقصود بيان أن انتفاء
 الفساد في الخارج علمه انتفاء المعدود سم **(قوله وارد على هذا القاعدة)** من الورود يعني الاثنان والنجي علامن
 الارادة أي من هذا الالة آية وجارية على قاعدة المنطقيين **(قوله على قاعدة اللغة)** أي الأصل الكثير في
 اللغة والافلا استعمال الثاني أيضا القوي وليس مراده أنه اصطلاح وانما مراد أن ههنا استعمالين
 أحدهما كثر والآخر قليل وان المنطقيين يستعملون القليل سم أي فاضافته إلى المنطقيين لاستعمالهم
 له كثر وجرى بينهم عليه بس وهذا يدفع ما قبله لوجه حمل الالة على اصطلاح المنطقيين الخالف موضع
 اللغة التنازل في القرآن **(قوله فيلزم)** أي غالبا كما يستفاد من قول الشارع به وهو مع قلته ثابت الخ وقوله
 عدم الثبوت أي عدم الحصول في الخارج وكتب أيضا قوله فيلزم عدم الثبوت أي عدم الاستقرار والمقصود
 به في اسمية شيء من جلتها ليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء كالمثله السيد السندان كون لولا لا متنازع
 أن ذلك بلا خفاء والمقصود هنا بيان أنه يلزم جعل لفظي المجتنب على طبق المعنى ولا يبعد عنه الالتصاق
 كما سبق في أن وكأه وأوقع في هذا الفن أم لو كان المراد بعدم الثبوت عدم الاستمرار غنى عن ذكره وقوله
 والمضى في جلتها أطول أي مع أن اغتلبا الثاني عن الاول غير معيب ثم قال لكن لا يبعد في الشرط الا الى
 المضارع لزم أم أداته الشرط الفعل ولا يبعد في جرائها أيضا إلى الاسمية بخلاف أن على ما قاله الرضى وأما
 قوله تعالى ولو أنهم آمنوا بقول المؤمنين من عند الله خير على تقدير القسم وذهب جارا لقالي أن الاسمية في
 الالة جواب لو فقال انما جعل جوابها اسمية لاداعي استقرار مضمون الجازمة وكذا ما ذهبوا عنه والمنتاح لم
 يضر ما العدول عن عدم الثبوت لقرئ دفيه أو ما يؤول إلى اختياره الرضى اه ملخصا **(قوله والمضى)** بالرفع
 وقوله في جلتها تنازع عدم الثبوت والمضى سم **(قوله انما الثبوت الخ)** راجع لقوله للشرط لان الشرط
 هو التعليق وقوله والاستقبال الخ راجع إلى قوله والمضى **(قوله ينافي التعليق)** أي والحصول الفردي
 مطول وكتب أيضا قوله ينافي التعليق أي المتقدم الذي هو تعليق حصول مضمون الجزاء بمحصل مضمون
 الشرط فرضا وانما كل من انبأ بالتعليق لان الحصول الفردي انما خوف في تعريف التعليق بلزله القطع
 بالانتفاء والقطع بالانتفاء بلزمه عدم الثبوت كما قاله السيد على المطول فاندفع ما لان قام بها **(قوله)**
 استعمال ان أي المستقبل فلا يحتاج إلى إمكانية **(قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ)** ظاهر أنها
 في ذلك شرطية فيقدر لها جازم أو التقدير ولو يكن العلم بالبين وقت بلهكم في طلبه وقيل انما وصلية فلا
 جواب لها على ما صرح به كثير من المتأخرين أنهم كلام المطول في تذييب الباب السابع أن لها جوابا
 مقدرا و قد مر نظير ذلك في أن أيضا **(قوله اطلبوا الخ)** فان الشرط في هذين مستقبل بدليل أنه في حين
 اطلبوا وأباهي الذي هو مستقبل بس وكتب أيضا قوله اطلبوا العلم ولو بالبين هذا الحديث قال ابن
 حبان لأصله من كتاب الغملز **(قوله وفي أبيه الخ)** حديث آخر صدره تناكوا ناسا لو افاد الخ **(قوله)**
 جهد) بفتح الجيم أي مشقة وقوة وهلاك الواو يعني أو كما قاله التوري وفي الأصل ما يفيد **(قوله لقصد)**
 استقرار أي الاشارة إلى استقرار الفعل عبدالحكم وكتب أيضا قوله لقصد استقرار الفعل أي الاستقرار
 التصديدي والمراد الفعل القوي وهو الحديث **(قوله والفعل هو الاطاعة)** وعليه في كلام المصنف حذف
 مشتق أي لقصد امتناع استقرار الخ دليل قوله يعني أن امتناع عنكم بسبب الخ وهذا وعين الاستثناء

من غير التفات إلى أن علمه
 انتفاء الجواز في الخارج ما هي
 وقوله تعالى لو كان فيما
 آياته الا الله لقد تناورد
 على هذه القاعدة لكن
 الاستعمال على قاعدة اللغة
 هو الشائع المستفيض
 وتحقق هذا البحث على
 ما ذكرناه من أسرار الفن
 وفي هذا المقلم ما بحث
 أخرى شريفة وأوردناها
 في الشرح وانما صكنا لو
 للشرط في الماضي (فيلزم)
 عدم الثبوت والمضى في
 جلتها انما الثبوت ينافي
 التعليق والاستقبال ينافي
 الماضي فلا يبعد في جلتها
 عن الفعلية الماضية الا
 للصيغة ومنه المبرد
 أنها تستعمل في المستقبل
 استعمالان وهو مع قلته
 ثابت فحقوقه عليه الصلاة
 والسلام اطلبوا العلم ولو
 بالبين وفي أبيه يكمل الامم
 يوم القيامة ولو بالسقط
 (فقد هو على المضارع في
 فعلوا بطيكم في كثير من
 الاصل لغتم) أي لو قمتم في
 جهد وهلاك (تقصد استقرار
 الفعل فعمله في وقتا فوقتا)
 والنمل هو الاطاعة يعني أن
 امتناع عنكم

عن تقديره في كلام المستنف بأن يكون المعنى التقصد الاستمرار المذكور أعني بطبعكم بقطع النظر عن
 لو يفهم امتناع الاستمرار من لو ليس المعنى التقصد الاستمرار من لو بطبعكم المحجج بتقدير المضاف المتقدم
 تأمله وكتب أيضاً قوله والفعل هو الطاعة الخ حاصله أن الكلام مشتمل على ثبوت وهو لو قيد وهو
 الاستمرار فيجوز أن يستبرئ القيد كما في الوجه الأول ويكون المعنى واستمر على الطاعة ثم في وجه
 المشقة فيفيد أن أصل الطاعة موجود وأن يتصرف تقديره بالاستمرار كما في الوجه الثاني فالمعنى امتناع
 الطاعة وتقيدها بغير قيد الامتناع يكون مستمرا أي في الكثير فلا ينفي أنها طاعتهم في القليل فيكون
 النفي على الثاني منسباً على المقيد والمراد بالنفي هنا الامتناع كما قاله ع (قوله) بسبب امتناع استمرار
 أي التي صلى الله عليه وسلم (قوله) ويجوز أن يكون الفعل الخ) ذكر الخوازانة في رجحان الوجه الأول
 في المراد بالفعل وهو كذلك أما بحسب اللفظ فظاهر وأما بحسب المعنى فلا نعتهم أي وقوعهم في المشقة
 والهلاكة إنما يلزم من استمراره عليه الصلاة والسلام على الطاعة فهم مستمرون كما أنه مستمع فيما
 بينهم ويستعملونه فيما بينهم لهم وفي ذلك من اشتغال الأمر بالرسالة وتفكيرهم تدبرها بتعلق بالرسالة
 ما لا يحق على أحد وأما امرأته فيهم في بعض ما روي فيها استتلاب قلوبهم وأمرهم بسلامة
 اه سيد وقوله فظاهر أي لأن الثاني في القلب إذا توجه إلى مقيد بقيد كل مورد الثاني هو التقيد وهو هنا
 الاستمرار لكن قوله وأما بحسب المعنى الخ فيه مناقشة لأن موافقتهم في بعض ما روي في خاصية أفعال
 الوجه الثاني وهو مفهومه بسبب القيد المذكور في الآية أعني في كثير والمعنى على الوجه الثاني امتناع
 عنكم بسبب استمرار امتناعه عن الطاعة ثم في كثير فيهم من ذلك الطاعة في القليل وقر بعضهم
 أن بعضهم يرجع الثاني لما يلزم على الأول من ثبوت طاعتهم في الكثير لأن النفي على الاستمرار على الطاعة
 في كثير في نفس الطاعة في كثير في ثبوت وقيل وكتب أيضاً قوله ويجوز أن يقيد بقيد نعت هذا
 الوجه مستنداً فلا نكوه من جرحوا الشرائع بتعديروا بل هو أن ذلك لانه على هذا الوجه يكون مضمون
 الكلام أن علماء أتباع الفتن استمرار امتناع الطاعة وهو صحيح بخلافه على الوجه الآخر لأن العلماء
 عليهم في استمرار الطاعة وهو لا ينافي ثبوت أصلها مع ثبوتها لا يثنى الفتنة والجواب ما أشار إليه السيد
 فيما تقدم وهو أن الطاعة في البعض لا ترتب عليها نعت فلا حجة في أصل الطاعة كما هو مقتضى
 الوجه الثاني بل الواجب في استمراره فقط كما هو حاصل الوجه الأول سم وفيه ما تقدم فإن أصل الطاعة
 في البعض موجود على الوجه الثاني أيضاً كما قدمته تأمل وكتب أيضاً قوله ويجوز أن نأصل الفعل وهو
 الطاعة منفي على هذا دون الأول سم (قوله) استمرار الامتناع أي الذي هو معنى لو (قوله) كأن الجملة
 الاسمية الخ) تنظر للعلية المثلث والمنفي وهذا بالنسبة إلى الوجه الثاني لأن المعترضة تأكد النفي
 وكذا هذا المعترضة تأكيد الثبوت (قوله) والمنفية تقدير الخ) من هنا يخرج جواب عن النفي في قوله تعالى
 ومبارك نظام للعبيد بأن ترجع المبالغة إلى نفي الظلم تأمل سم (قوله) لأنني التأكد لا يقال قضية
 قاعدة أن النفي يوجه إلى القيد في الكلام أنها تقدير في التأكد لأن ذلك إذا اعتبر القيد سابقاً على النفي
 انظر سم (قوله) كقوله تعالى وما هم بمؤمنين فالمراد منه تأكيد النفي لأنني التأكد لا يوجه إلى ما يفيد
 أن النفي إنما هو إيمانهم بالموعد القائم فلا ينافي ثبوت الإيمان لهم في الجملة وليس كذلك ولأنه لو أريد
 التأكد لكان رد القولهم آمناً لأن دعواهم حدوث الإيمان وحدوث الإيمان لا ينافي عدم استمراره الذي
 هو مقتضى التأكد من سم وغيره (قوله) الله يستزيرهم) بعد قوله حكاه عنهم إنما نحن مستزرون
 حيث يقال الله يستزيرهم بلغة اسم الفاعل قصد إلى استمرار الاستمرار لما يحدوده ويحدد وقتاً فارقاً
 أي كما روي في المصارع الاستمرار في هذه الآية فيكون معطافاً لقول المنفقين إنما نحن مستزرون لاجل
 أهمية ناله على الثبوت والاستمرار والفرق بين الاستمرارين أن الاستمرار في الأسمية في الثبوت والاستمرار في
 وضع المصارع موضع الماضي في التجدد وتفاوتنا وهكذا كان استمراراً الله تعالى بالثبوت والمراد به لازمه

بسبب امتناع استمراره على
 طاعتكم فإن المصارع
 يفيد الاستمرار ودخول
 عليه يفيد امتناع الاستمرار
 ويجوز أن يكون
 الفعل امتناع الطاعة يعني
 أن امتناع عنكم بسبب
 استمرار امتناعه عن
 طاعتكم لانه كان الماضي
 المثبت يفيد استمرار الثبوت
 يجوز أن يفيد المعنى استمرار
 النفي والداخل عليه لو يفيد
 استمرار الامتناع كأن الجملة
 الاسمية المثلثة تفيد تأكيد
 الثبوت ودوامه والنسبة
 تفيد تأكيد النفي ودوامه
 لأنني التأكد والجواب
 كقوله تعالى وما هم بمؤمنين
 رد القولهم إنما أنا على الخ
 وجه وأكده (كافي قوله
 تعالى الله يستزيرهم)

وهو انزال الهوان والحقار بهم الا ترى الى قوله تعالى ولا يرون انهم يقتلون في كل عام مرة او مرتين
وما كانوا يعتدون في كثر اوقاتهم من نزول بلبه وتنتكس سر وتكشف سر فوي قال عبد الحكيم والله
مستعزى وان كانت خالة على الدوام جعوبة المقام الان الاستمرار لا تصدى بلغ وكتب ايضا قوله الله
بمستعزى بهم قال في المطول والاستمرار الضربة والاستحقاق ومعنا انزال الهوان والحقار بهم قال
السيد اي معنا ما قصدوه هنا فيكون من الاطلاق اسم الشيء على غايته لعلاقة السيد والسيدة لان غرض
المستعزى من استعزائه ادخال الهوان على المستعزاه اه اي مستعزى بخامرسل وفي المقام غير ذلك ايضا
فليراجع (قوله حيث لم يقل مستعزى بهم) اي مع انه مقتضى الطاهر لانه في مقابلة المتألفين مستعزى
ويحتمل ان يكون اراد الفعل لتقوية الحكم كذا في الاطول (قوله ويخففه) عطف تفسير (قوله) في
نحو قوله تعالى الخ مما يقصده الاستمرار اطول وكتب ايضا قوله في نحو قوله تعالى الخ وقبل الوتني فلا
استبعاد لان الوتني التي تدخل على المضارع اه (قوله اروها الخ) قال الزجاج قوله تعالى اذ وقفوا على
التاريخ لم يلائم وجهه الاول ان يكونوا قد وقفوا عند حاجتي يصاحبها فهم موقوفون الى ان يدخلوها
الثاني ان يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتهم يعني انهم وقفوا النار على الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا
من وقف القباية والثالث انهم عرفوها من وقتت على كلام فلان عرفت معناه عبد الحكيم فأما الوجه
الثاني في كلام الزجاج فهو عين الوجه الثاني في كلام الشارح وأما الوجه الاول في كلام الزجاج فهو غيره
في كلام الشارح وأما الوجه الثالث في كلام الشارح فغيره معناه كما يصل من كلام الزجاج اذ لم يرد
الوقوف بمعنى المخول فلا حذف قوله ادخلوها وقالوا عرفوا مقدار عنايتهم بالملص من هذه المساحة التي
في قوله أو ادخلوها فصرفوا الخ تأمل وعامل على هذه المساحة قوله في المطول أو ادخلوها فصرفوا مقدار
عنايتهم قولت وقفته على كذا اذ فمته وعرفته اه فقوله من قول الخ تحليل على ما قلنا به ذلك ايضا
على ان قول الشارح فصرفوا الخ راجع للتفسير الاخر فقط تأمل (قوله حتى يصاحبها) تمليلية (قوله
أو اطلعوا) تفسيرا لوقفوا وهو اول من الاول لعدم احتياجه الى تكلف تفسير أو انباهه عرف من عرف
بخلاف الاول وكون الوقف بمعنى الاطلاع كما ذكر في القاموس وفي نسخ واطلعوا بالواو الاولى أولى وعلى
النسخة الثانية العطف للتفسير ومعنى اطلعوا عليها رفعوا فوقها وهي بضم كذا الشارح وفي الاطول
ادوقوا أي جيبوا أو اطلعوا أو اقموا من وقفته بمعنى انتهى أو حبسته أو اطلعت على ما في القاموس (قوله
هي تفتهم) جلة خالية والضمير عائذ على النار (قوله فصرفوا) راجع للتفسير الثلاثة وهي الارادة
والاطلاع والادخال ع (قوله وجواب لو محذوف) وكذا مفعول ترى أي لوترى الكفار في وقت
وقوفهم ولا يجوز ان يكون اذ مفعولا لانه اخراج اذ للرؤية عن الاستعمال الشائع أعني القرينة والادراك
الصريح من غير ضرورة عبد الحكيم وقيل ان ترى منزلة منزلة اللزوم أي لوصد منكم الرؤية (قوله
رايت أمر اقلعيا) قصر العبارة عن تصويره (قوله لتزله الخ) علت دخول الو وكتب ايضا قوله لتزله
منزلة الماضي لصدوره الخ فيه بحث لان اخبار الصادق شي يدل على تحققه لا محالة وأما فرضه شافلا
يدل على تحققه مع كمن القصص عنه بأن فرض الرؤية انما هو بالنسبة الى المخاطب وأما أصل الرؤية
فأمره ذكره لا على وجه الفرض فكأنه قيل يرى أهل النار موقوفين على النار ولوترى أنت لترى أمر
عجيب فادخل لو ليحصل ترى بمنزلة الماضي في تحقق أصل الرؤية الذي يشعر به قوله ولوترى ومن هذا
يمكن القصص عن بحث آخر وهو ان تنزيل المضارع منزلة الماضي في التحقيق ساقى دخول الواو الله على
الاستماع فلان قولنا الاستماع باعتبار الاستناد الى المخاطب والتحقق لاصل الفعل فذكره للاشعار بأن
الرؤية بمنزلة الهول فلن معناه يتبع من المخاطب هكذا حقق المقام أطول ملخصا ثم ناقش الشارح
في قوله فهذا الامر مستقبل الخ بعينه مجال للناقشة فراجع (قوله لصدور الخ) علت تنزيل (قوله
عن لاختلاف) أي تختلف وهو اقله تعالى (قوله فهذا الحالة) أي رؤية الكفار في تلك الاوقات بدليل قوله

حيث لم يقل مستعزى بهم
قصدا الى استمرار الاستعزاه
ويحتمل مدح وقتنا (و)
دخولها على المضارع (في نحو)
قوله تعالى ولوترى الخ
لمجد عليه الصلاة والسلام
أو لكل من يتأق منه الرؤية
(اذ وقفوا على النار) أي
أدوا حاجتي بعانيوها أو اطلعوا
عليها اطلعا هي تحتهم أو
أدخلوها فصرفوا مقدار
عنايتهم وجواب لو محذوف
أي رأيت أمرا فليصا
(لتزله) أي المضارع
(منزلة الماضي لصدوره)
أي المضارع أو الكلام
(عن لاختلاف في اعتباره)
فهذه الحالة

انتهى في القياسه لكننا

جعلت بمنزلة الماضي
المتحقق فاستعمل فيها
واذا التخصيص بالماضي
لكن عدل عن لفظ الماضي
ولم يقل ولورأيت انشأه
الى أنه كلام من لاخلاف
في اخباره والمستقبل عنده
بمنزلة الماضي في تحقق
الوقوع بهذا الامر مستقبل
في التصديق ماض بحسب
التأويل كأنه قد قد
انقضى هذا الامر كذلك
مأرايته ولورأيت أنه رأيت
أمرا قطعيا (كما عدل عن
الماضي الى المضارع (في
رعايود الذين ككفروا)
لتنزيه بمنزلة الماضي
لصدوره عن لاخلاف في
اخباره وانما كان الاصل
هنا هو الماضي لان المقصد
التميز بين السراج وأبو على
في الايضاح أن الفعل الواقع
بعد روبا المكفوفه بما يجب
أن يكون ماضيا لانها
للتقليل في الماضي ومعنى
التقليل هنا أنه ندهم
أحوال القياسه فيهن
فان وجدتهم افاقه ماتتوا
ذلك وقيل هي مستعارة
للتكثير والتحقيق ومفعول
يود محذوف لانه لو كانوا
مسلمين عليهم ولولتي حكاية
لوددتهم وأما على رأى
من جعل لولتي حرفا
مصدرا بفعل يود هو قوله
لو كانوا مسلمين (أو لا تضار
الصورة عطف على قوله
لتنزيه

فاستعمل فيها لو عدل الحكميم (قوله لكن عدل الخ) لعل هذا فائدة تامة عما في المتن لا يلائم لقول المتن
لصدور الخ والالكان كلام السراج غير مستقيم تأمل وكتب أيضا ما نصه يعني أن في العدول الى
المضارع تنبيه على أن لفظ المستقبل الصلح عن لاخلاف في اخباره بمنزلة الماضي الصلح بمحقق معناه
وأيا ما كانت تلك الامور ماضية أو لا مستقبله تحقيقا وهي الجلبان معا فان يلو وصيغة المضارع
وكتب أيضا ما نصه فالمضارع حينئذ على معنى ماض وهو المستقبل لكن دخل عليه لولا كونه بمنزلة الماضي
في تحقيقه لصدور الخ (قوله عن لفظ الماضي) أي الانصب بحسب الظاهر حيث جعلت تلكا لحالة بمنزلة
الماضي سم (قوله ماض بحسب التأويل) حيث نزل لتحقيقه بمنزلة الماضي (قوله هذا الامر) أي
وأيهم في تلك الاوقات عبد الحكميم (قوله لكنك ما رأيت) إشارة الى معنى لوسم (قوله كما في رعايود)
لا يخفى أن توضيح التنزيل قبل علمه بصدقه لا يلائم مع ما فيه من لاخلاف بين بعضه فيما بعد موضع عما
هو أخفى ولو قال وشبهه رعايود كان أولى أقلا في الاطول (قوله لانه قد لا تميز بين السراج الخ) أي
فيكون الاصل هو الماضي بناء على هذا القول وأما على مقابلة القائل بعدم الاتزام وأنه يجوز وقوع الفعل
المستقبل بعدوا بالجملة الاسمية وهو مذهب الجمهور فلا ينافي ذلك واختاره ابن هشام وقال في المعنى ان في
المذهب الاول تكلفا فراجحه ومن دخوله على الفعل المستقبل رعايود الذين كفروا ولو كانوا مسلمين
وقيل هو مؤول بالماضي على حذفه اتصالا وتوضيح في صورته تكلف لا تضاهيه أن الفعل المستقبل
عبره عن ماض متيقن به عن مستقبل (قوله يجب أن يكون ماضيا) أي معنى فوي (قوله لانه التقليل
في الماضي) أي لان التقليل انما يمكن قبل معرف حدوث المستقبل مجهول (قوله ومعنى التقليل الخ) يدفع
لما يقال ان ودانهم الاسلام متصل منهم كثيرا فمعنى التقليل وقد وجه التقليل ايضا بان ودانهم
وان كانت كثيرة بمنزلة التقليل لعدم نفها وكتب أيضا قوله ومعنى التقليل هنا الخ في الحديث لا يزال
الرب رحيم ويشفع اليه حتى يقول من كان من المسلمين فليدخل الجنة فيتمنوا الاسلام عبد الحكميم
(قوله وقيل هي مستعارة للتكثير) بل هي عند بعضهم حقيقة فيه وعليه تخصص أضما لماضي عند ابن
السراج وأبي علي فانا لتكثير التقليل انما يكون فيما عرف حده كما قاله في المعنى والتكثير باعتبار أن
الكفار سال اقايمهم دأش لو دون كونهم مسلمين فالتكثير نظر التثنية في نفسه والتقليل نظر الى أن أكثر
أحوالهم الغيب بوقادشة وكتب أيضا قوله مستعارة للتكثير أي مستعارة بالنسبة الى أصل الوضع
وان شاع استعمالها في التكثير في التصحيح بالحقيقة عبد الحكميم ونظير ان المراد بالاستعارة هنا مطلق
النقل والتعريف لا المصطلح عليها والعلاقة هنا الضدية (قوله أو التحقيق) فان التقليل في الماضي يراه
التحقيق عبد الحكميم وهو إشارة الى أن العلاقة في الثاني اللازمة (قوله محذوف) تقديره بالاسلام
أو كونهم مسلمين أو هو مؤول سم وجهه لو كانوا مسلمين في موضع الحال أي قائل لو كانوا مسلمين ويجوز
أن تكون لولشرط وال جواب محذوف أي ليعلم ان العذاب عبد الحكميم وكتب أيضا قوله
محذوف أي لا لو كانوا مسلمين كما تدنيه لولتي لان لولتي لا قبل الانشاء ولا قبل ما قبل الانشاء في بعده اه يس
ولانه لا معنى لكونهم يودون التثنية (قوله حكاية لوددتهم) قد يقال كان الظاهر حينئذ قال لو كانوا مسلمين
لان ههنا هي الوداد التي تصدر عنهم الا أنه لما عبر عنهم بطريق الغيبة عبر بطريق الغيبة في ضمهم كما
تقول حلف فلان ليعلمن كذا وانما الواقع في حقه لا تعلم ع س سم (قوله من جعل لولتي حرفا
مصدرا) فيه اشكال لانها اذا كانت حرفا مصدريا على هذا الرأى فكيف تكون لولتي فعل العنى من
جعل لولتي أي لولتي لم يجعلها لولتي جعلها حرفا مصدريا ع س سم وكتب أيضا ما نصه أي الواقعة
بعد فعل يشيد التثنية كما هو يود كذا في المطول (قوله أو لا تضار) السين والتاء ليدنا بالطلب
بل للتاكيد أي لا تضارها ويجوز أن يكون بالطلب كأن التكثير يطلب من نفسه لا الضار فوي
وكتب أيضا قوله أو لا تضار عطف خاص على عام بناء على جوازها ولان استحضار الصورة فيه التنزيل

أو هو عطف مقارن ظاهراً إلى أن العطف عليه من تنزيل الماضي حقيقة والعطف من تنزيل الماضي
تقديراً كذا بيضه شيخنا الباقي (قوله يعني أن العدول إلى المضارع الخ) واغماص أن المضارع في
هذا لا منه حقيقة لأن مضمونه إنما يتحقق في المستقبل لكن نزله من الماضي سبحانه قضاء حق
ما دخلت عليه لولا وانما نزل من نزله مكتوبه محقق الوقوع أو يجعل كأنه كان ماضياً ثم عبر عنه بالمضارع
استحضار الصورة المحيية تخيلاً كأنها موجودة وحكاية الحال الماضية سرى على هذا اللفظ الاستحضار
من تنزيل المستقبل من نزله الماضي وقد صرح ابن يعقوب بذلك بناء على ما قبل أن الاستحضار للمستقبل
لم يوجد في كلامهم وأنه خاص بالماضي وعلى هذا ففي الكلام يجوز على مجاز (قوله مما يدل على الحال
الحاضر) أن قلت قوله مما يدل يقتضي أنه لا يتعدى العدول إلى خصوص المضارع بل كان يجوز أيضاً على
اسم الفاعل مع أن المقام مقام تعليل العدول إلى خصوص المضارع قلت هذا مبني على ما صرح به في
الطولين أن شرط لولا يكون الانفصال لما اقتضى المقام العدول عن الماضي ليق بميل صورته في
حيز لولا مما ياسب المقام الانفصال وكتب أيضاً قوله على الحال أي الشأن والامر (قوله الحاضر) أن
كان المراد بالحاضر الحاصل الآن لم يمت الإطلاق قوله الذي من شأنه أن يشاهد وأن كان المراد به ما في
حضره فالتأطيل لم يسل دلالة المضارع عليه ويغن اختيار الشق الأول والمراد من شأنه موجوده أي
الموجود منه أي النصف بالوجود منه (قوله الذي من شأنه أن يشاهد) بخلاف الشيء الماضي والشيء
المستقبل (قوله الصورة) أي صورته وروية الكافرين وموقنين على النار (قوله السامعون) أي اللفظ
المضارع (قوله لغرامة) أي نذرة (قوله أو نحو ذلك) كطاعة (قوله فتشيره) أي يمكن أن يكون التعبير
هنا بالمضارع لكونه الآن أو مستقبله بالتعذر لإرسال عس سم (قوله والاتصالات المتفاوتة) أي
اختلاف أحواله من أقسام بعض أجزائه ببعض وانفصاله بوقته وفصله بالألوان المختلفة وغير ذلك
سم (قوله فلا رادة عدم الحصر الخ) أي إرادته فادع عدم الحصر الخ أي إرادته فادع السمع ذلك وكتب
أيضاً قوله فلا رادة عدم الحصر والعهد فيه أن إرادته عدم الحصر والعهد يمكن مع التعريف لانه يكون لغبر
الحصر والعهد هذه التسمية لا تختص بالتشكيك والجواب أن ذلك لا يضرب لانه لا يجب في النكته الانعكاس
فيجوز أن تجعل سبيل التشكيك وإن أمكن حصولها بشيء أيضاً عس سم ويبحث فيه يس بأن التعريف
وإن جامع عدم الحصر والعهد لا يفي به وكتب على قوله لانه يكون لغبر الحصر والعهد ما نصه كما إذا كان
التعريف بالجلس فانه لا يستلزم الحصر بل إنما يشيده في الكلام لطلب في كذا في الأطول وكتب أيضاً
قوله فلا رادة عدم الحصر والعهد لو كان التشكيك لإرادة عدم الحصر والعهد لكان الحصر الكناية في زيد
أو يكون زيد كاتبا مع هو داسيا ككذب زيد كاذب في الجملة ولم يكذب أحد هذا التركيب واحد منهما
فالأصواب فعدم إرادته الحصر والعهد وهو الطابق لما في الفتح ويصفيه تظن لانه بما يتكرم إرادة
الحصر فتقول ما زيد كاتبا لأن إرادته عدم إرادته الحصر بنفس المسند في صورة التعريف قصداً للحصر
بنفس المسند أطول (قوله زيد كاذب) أي بلى الكلام نثراً وقوله وعمر وشاعر أي بلى الكلام نظماً
(قوله أو التفخيم) كل المراد التفخيم على وجه مخصوص وهو الإشارة إلى أن هذا الفرد بلغ من العظمة
بحيث صار عجيباً ولا يدرى كنهه ولا يمكن التفخيم بالتعريف بأن يجعل المعهود هو الفرد العظيم على أن
حصول التفخيم مع التعريف لا يضرب لأن النكته لا يجب أن كلها كما نقرر عس سم (قوله هدى)
فالتشكيك لانه على غاية هذا الكتاب وكأله وقد كد ذلك التفخيم بكونه مصدر ومخبر به عن
الكتاب المفيد أنه نفس الهداية فالغة عن (قوله على أنه خبر مبتدأ الخ) فإن أعرب بالافهوخ خارج عن
الباب ولو كان التشكيك في التفخيم أيضاً ع (قوله أو التقدير) كقولك الحاصل من هذا المثل شيء أي
خبره وقد مثل بنحو ما زيد شياً والظاهر أن التقدير لم يستفد من التشكيك بل من نفي الشيئية ع (قوله
وأما تخصيصه) إلى قوله فظاهر على سبق كان لا حصر أن يقول وأما تخصيصه بالإضافة والوصف وركه

عني أن العدول إلى المضارع
في نحو ولو ترى أمالاً ذكر
وأما الاستحضار صورته وروية
الكافرين وموقنين على النار
لأن المضارع مما يدل على الحال
الحاضر الذي من شأنه أن
يشاهد كأنه يحضر بل يظن
المضارع تلك الصورة
ليشاهدها السامعون ولا
يفعل ذلك إلا في أمرهم سم
بمشاهدة لغرامة أو غفلة
أو نحو ذلك (كما قال الله
فعلى فتشيره سبحانه) بلفظ
المضارع بعد قوله واقفه الذي
أرسل الرياح (استحضاراً
لتلك الصورة بالدبغة المألوفة
على القدرة الباهرة) يعني
صورة أثاره سبحانه بسحضار
بين السماء والأرض على
الكيفية الخاصة
والاتصالات المتفاوتة (وأما
تشكيكه) أي تشكيك المسند
(فلا رادة عدم الحصر
والعهد) الدال عليهما
التعريف (كقولك زيد
كاتب وعمر وشاعر أو التفخيم
شعوري للتعظيم) على أنه خبر
مبتدأ محذوف أو خبر ذلك
الكتاب (أو التقدير) نحو ما
زيد شياً (وأما تخصيصه)
أي المسند

فظاهر ان محاسن أطول (قوله نحو زجر رجل عالم) اعترض بان الوصف هنا محصل للفائدة لان الفائدة تكون به أتم إذ لا يقصد الاخبار عن زيد بالرجولية وورعاً كانت فائدة الخبر في حقته لا في نفسه وفيه نظر لان زيد اذا يكون حياً والرجل البالغ لم قد يكون عم وموت والرجل المذكور يس (قوله فليكون الفائدة أتم) قال في الاطول وقد يكون التخصيص لتوقف الفائدة عليه كأنه كان الخطاب يعلم أن زيد بالغلام ولا يعرف انه غلام عمر وتقول زيد غلام عمر ولا يعيدان يقال لم تعرض له لانه ليس زائداً على أصل المراد (قوله وجعل الاضافة والوصف من الخصصات) أي مع أن تسمية مجموع المضاف والمضاف اليه ومجموع الموصوف والصفة مركبة تقيداً يقتضي جعلها من القييدات أعاد في الاطول (قوله اعمله بمجرد اصطلاح) والا فلو جعل معمولات الفعل من الخصصات والاضافة والوصف من القييدات وأجعل كل منهما من المخصصات أو القييدات لكان محصياً سم وكتب أيضاً ما نصه أي اصطلاح بمجرد عن المناسبة قال في الاطول ونحن نقول ان جعله عن التقيد الى التخصيص ليخص بمجه بالكرات على ما يقتضي مقابله بقوله وأما تعريفه فاعرفه أو ما يقتضي بالاضافة أو الوصف لكان شاملاً للاضافة المعرفه والوصف بها فلما قال وأما تخصيصه فبالتكررة اذا التخصيص في التكررات والتوضيح في المعارف اه وفيه ان أهل هذا الفن لا يفرقون بين التوضيح والتخصيص ويجعلون الوصف في المعارف محصياً كما هو في جهة المسند اليه يس (قوله اعتمد على مجرد المفهوم) وهو الحدث أي والمفهوم معنى مطلق (قوله وفيه نظر) في المطول وهذا هو لانه ان أراد الشروع باعتباره لالة على التكررة والشمول فظاهر أن التكررة في الاعجاب ليست كذلك فليجب أن لا يكون الوصف في ظهور رجل عالم محصياً وان أراد الشروع باعتباره احتفل الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين في الفعل أهـ الشروع لأن قولنا ما يفرض يدخل أن يكون على حالة الركوب وغيره أو كما طابز يدخل أن يكون من جهة النفس وغيره فاقى الحساب والتبيز وجعل معمولات تخصيص الأثر على جهة قولنا شربت ضرباً مسدداً بالوصف اه فقد علمت وجه النظر سم واصله أماناً وأراد بالشروع العموم الشمولي فهو متصف في التكررة الموجبة فلا يكون وصفها محصياً وان أراد به العموم البديهي فهو موجود في الفعل وأجيب بالخيار الثاني الأقر وان الاسم لما كان بجدية العموم الشمولي في الجملة ناسبه التخصيص الذي هو بعض الشروع الشمولي بخلاف الفعل فإنه لا يوجد فيه باعتبار ذاته ذلك وإنما يدل على معنى مطلق فناسبه التقيد (قوله فلا فائدة السامع حكاي على أمر الخ) اخفا في أن المقصود بالافادة الحسنة بمعنى وقوع النسبة أو وقوعها لا الايقاع والارتفاع كما يشهد تعدد الحكم على كل كلامه مساححة والمراد متعلق حكم كذلك وتقدير المفعول به وجعل حكمه معلولاً بعد أطول (قوله يعني الخ) عبارة عرق وأشعر قوله حكاي على أمر معلوم أن تعريف المسند انما يقول عند تعريف المسند اليه والا فلو صرح بالحكم معر فاعلى منكرك لكان الصواب لبشمل الامر من أن يكون حكاي أمر معلوم على آخره وهذا الذي أشعر به اقتضى يجب أن يكون مراداه لاهو الطابق لما في الخارج اذ ليس في كلامهم مسند اليه نكرة وتوسند معرفة في الجملة الخبرية التي كلامنا فيها وان كان في الانشاء يقتضون زيد من القائم اه وبعبارة سم قوله يعني الخ وجهاً خفياً من كلام المصنف أنه لما جعل سبب تعريف المسند الافادة المذكرة وكان ظاهر اطلاقه والمقام أنه لا سبب للآلة ذلك على أنه لا يعرف الاحتمال يعرف المسند اليه أو قال لم ياخف من كلامه بل بين مراداً بجملة ذكر (قوله اذ ليس في كلامهم الخ) أقامان ثالث في تفسيره جواز ذلك في باب كان وجعل بعضهم ما ورد من ذلك على القلب (قوله في الجملة الخ) به بخلاف الانشاء يقتضون أولاً وكدره امالك ومثله بالجملة الصفة في شومر رتب رجل أفضل منه أو هو هذا عند سيبويه فانه يجوز الاخبار بالصفة عن التكررة والتضمنة للاستفهام أو أفضل التخصيص في جملة هي مفعول غير ويجعل التكررة وأفضل التفضيل خبر من مقتضى أقامه في الاطول (قوله بآخر) إشارة الى أن يجب عبارة المسند والسند اليه بحسب المفهوم ليكون الكلام

(بالاضافة) نحو زيد غلام
رجل (أو الوصف) نحو
زيد رجل عالم (فليكون
الفائدة أتم) لما مر من أن
زيادة النصوص توجب
أتم الفائدة واعلم أن جعل
معلومات المسند كالحال
وتقوم من القييدات وجعل
الاضافة والوصف من
المخصصات انما هو بمجرد
اصطلاح وقيل لان
التخصيص عبارة عن نقص
الشروع ولشروع لتقل
لانه انما يدل على مجرد
المفهوم والحال يقتضيه
والوصف يجبي في الاسم
التي فيه الشروع فخصمه
ونه نظر (وأما تركه) أي
ترك تخصيص المسند
بالاضافة والوصف (فظاهر
محاسن) في ترك تقيد المسند
للمعنى من تربية الفائدة
(وأما تعريفه) أي المسند
(فلا فائدة السامع حكاي على
أمر معلوم به أحدي
طريق التعرف) يعني أنه
يجب عند تعريف المسند
تعريف المسند اليه اذ ليس
في كلامهم مسند اليه
نكرة وتوسند معرفة في الجملة
الخبرية (بآخر مثله) أي
حكاي على أمر معلوم بآخر
آخر

منه في كونه معلوما للسامع بأحدى طرق التعريف سواء بقصد الطريقة أو كونه المنطلق أو مختلفا عن هوذا المنطق
(أولاً حكم) عطف على حكم (كذلك) أي على أمر معلوم أو حتمه وفي هذا تنبيه على أن كون المتبادر والغير معلومين لا ينافي أفادة الكلام
للسامع فائدة مجهولة لأن

وعرول المنطلق حال كون
المنطلق معرفاً (باعتبار
تعريف العهد أو الجنس)
وظاهر لفظ الكتاب أن نحو
زيد أخوك إنما يقال لمن
يعرف أنه أخا والمذكور
في الإيضاح أنه يقال لمن
يعرف زيدا بعينه سواء يعرف
أنه أخا أو لم يعرف وجهه
التوفيق ما ذكره بعض
المحققين من الصعوبة أن أصل
وضع تعريف الإضافات
على اعتبار العهد والامتناع
فرق بين غلام زيد و غلام
زيد لم يكن أحدهما معرفة
والآخر نكرة لكن كثيراً
ما يقال يلحق غلام زيد
من غير إشارة إلى معنى
كل ظرف باللام وهو خلاف
وضوح الإضافات في
الكتاب ناظر إلى أصل الوضع
وم في الإيضاح إلى خلافه
(وعكسهما) أي نحو عكس
المتبادر المذكورين وهو
أخوك زيد والمنطلق عرو
والضابط في التقديم أنه إذا
كان الشيء مصنفين من
صفات التعريف وعرف
السامع تصانيفاً أحدهما
دون الأخرى فأنهما كان
بحيث يعترف السامع
انصافاً للثابت فهو كالضابط
بحسب زعمنا أن الحكم

عليه بالأخرى يجب أن تقدم اللفظ الحال عليه ويجعله مبتدأ أو يماثل ما كان بحيث يجعل انصافاً للثابت فهو كالضابط المقصود
أن تحكم بشيئ للذات أو يتقاه عنها بحسب آثار اللفظ الدال عليه وتحملة خبراً فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسم ولا يعرف
انصافاً به أخوه وأردت أن تعرفه خلف قلت زيدا أخوك وإذا عرف أخاه ولا يعرف على التعيين وأردت أن تبينه عنه قلت أخوك
زيد ولا يصح زيدا أخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت أسوداً غليظاً الرماح

مفيداً ولو اتحد في المصدق الخارج وأما نحو قوله أنا أبو النجم وشعري شعري فعلى تقدير شعري الآن
مثل شعري القديم أي لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر بها من الصاحبة والبلاغة عرق ولا يكتفي في الأفادة
بجرد التغير لوجوده مع علمه في الحيوان الناطق حيوان بل لا يكتفي بعدم اشتغال المحكوم عليه على
الحكم به يس (قوله مثله) غير محتاج إليه (قوله أولاً حكم) وذلك إذا كان المخاطب عالماً بالحكم
أطول وكتب أيضاً قوله أولاً حكم المراد به لازم فائدة تناظر السابق سم (قوله وفي هذا تنبيه) أي قوله
وأما تعريفه سم وكتب أيضاً ما صنفه دفعه شبهة أنه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة لأنه من قبيل
أفادته للمعلوم أطول (قوله حال كون الخ) يشترط أن الجار والمجرور وقع حالاً من عرول المنطلق لكه
مفعول به على الماملة المفهوم من لفظ نحو عدا لحكم وجهه حالاً من عرول المنطلق يستدعي هذا
والتقدير حال كون المنطلق من معرفة الخ أي من عرول المنطلق تدبر وكتب أيضاً قوله حال كون المنطلق
نخص قوله باعتبار الخ بالمثل الثاني مع إمكان براه في الأول لأن المضاف يتقدم انقسام ذي اللام وذلك
لأن الأصل في الإضافات اعتبار العهد لا الجنس سم وهذا يقتضي استواء العهد والجنس بالنسبة إلى ذي
اللام وأنه ليس الأصل فيه أيضاً الإضافات سبباً عن السبب خلافه والأسلم التعليل بأنه في الإضافات أشد
تأملاته في ذي اللام وجوز في الأطول تعلقه بالثالث وهو أحسن (قوله باعتبار تعريف العهد) ليس
المراد بالعهد هنا هو المتبادر منه وهو الاشتراك في صفة متعاضدة للقطابين لأنه لا يوافق التثنية إلا قبل
المراد في نحو المنطق الإشارة إلى شخص هاتين المعين في الخارج ثابتة لا انقطاعاً وان لم يكن معناه عنده
منخصه كما كان المراد بالجنس في ذلك الحقيقة التي تعرف بأنها المنطق من غير إشارة إلى منطلق معين في
الخارج من سم (قوله وظاهر لفظ الكتاب) أي المتن أي قولها تومثله (قوله بعض المحققين) مراده
شخصه الرضي (قوله فلم يكن الخ) تفريع على النقي (قوله في الخ) الكتاب الخ) حاصله كما قاله السيد أن غلام
زيد وان كان بحسب أصل وضع الإضافات لغلام معهود باعتبار تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان غلاماً
فلا بد أن يشاره إلى غلامه من بخصوصية زيد لكونه أعظم غلاماً وأتمهم بكونه غلاماً له أو لكونه
معهوداً بين النسبة والمخاطب لكن قد يقال ينافي غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين كان ذا اللام
في أصل الوضع واحد عين ثم يستعمل بلا إشارة إلى واحد معين كافي قوله ولقد أمر على التثنية بسبب
وذلك على خلاف وضعه يس (قوله والضابط الخ) هذا الضابط فاصلاً له بين ما نعرف المخاطب كلا
من الصفتين للذات ولم يعرف أن الثابت متحدان فيه كما إذا نعرف المخاطب أنه أخا وعرف زيدا بعينه ولم
يعرف أن زيدا أخاه متحدان فيه يد أن تصيد ذلك الاتحاد فانت حينئذ ليخبر فاجعل أيهما اشتقت مستنداً
إليه أطول (قوله صفتان) كالأخوة وكونه مسمى زيد في المثال الثاني وفي الأول أراد بالصفة ما يميز الاسم
لأنه كالصفة في التعيين وكتب أيضاً قوله صفتان المراد صفتان فعل كل واحدة منهما ما وجوه
التعريف سم (قوله فأنهما) أي شرطية وجوابه قوله يجب أن تقدم الخ لكن يصح قرأته بالزم والرفع
كما قال في الخلاصة وبعد ما مضى رفقاً بالمراسم (قوله فإذا عرف السامع الخ) والخاص أن
السامع على كل تقدير يعرف أنه أخا أو يعرف الاسم ويعرف الثابت بعينه لكن تارة يصح انصافاً ثلاث
الثابت ذلك الاسم ويجعل انصافها بالأخوة تارة بالعكس من سم وقوله لكن تارة يعلم الخ أي تقول زيد
أخوك وقوله تارة بالعكس تقول أخوك زيد (قوله ولا يصح زيد أخوك) لا يقال ينبغي أن يصح حصول

مفيداً ولو اتحد في المصدق الخارج وأما نحو قوله أنا أبو النجم وشعري شعري فعلى تقدير شعري الآن
مثل شعري القديم أي لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر بها من الصاحبة والبلاغة عرق ولا يكتفي في الأفادة
بجرد التغير لوجوده مع علمه في الحيوان الناطق حيوان بل لا يكتفي بعدم اشتغال المحكوم عليه على
الحكم به يس (قوله مثله) غير محتاج إليه (قوله أولاً حكم) وذلك إذا كان المخاطب عالماً بالحكم
أطول وكتب أيضاً قوله أولاً حكم المراد به لازم فائدة تناظر السابق سم (قوله وفي هذا تنبيه) أي قوله
وأما تعريفه سم وكتب أيضاً ما صنفه دفعه شبهة أنه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة لأنه من قبيل
أفادته للمعلوم أطول (قوله حال كون الخ) يشترط أن الجار والمجرور وقع حالاً من عرول المنطلق لكه
مفعول به على الماملة المفهوم من لفظ نحو عدا لحكم وجهه حالاً من عرول المنطلق يستدعي هذا
والتقدير حال كون المنطلق من معرفة الخ أي من عرول المنطلق تدبر وكتب أيضاً قوله حال كون المنطلق
نخص قوله باعتبار الخ بالمثل الثاني مع إمكان براه في الأول لأن المضاف يتقدم انقسام ذي اللام وذلك
لأن الأصل في الإضافات اعتبار العهد لا الجنس سم وهذا يقتضي استواء العهد والجنس بالنسبة إلى ذي
اللام وأنه ليس الأصل فيه أيضاً الإضافات سبباً عن السبب خلافه والأسلم التعليل بأنه في الإضافات أشد
تأملاته في ذي اللام وجوز في الأطول تعلقه بالثالث وهو أحسن (قوله باعتبار تعريف العهد) ليس
المراد بالعهد هنا هو المتبادر منه وهو الاشتراك في صفة متعاضدة للقطابين لأنه لا يوافق التثنية إلا قبل
المراد في نحو المنطق الإشارة إلى شخص هاتين المعين في الخارج ثابتة لا انقطاعاً وان لم يكن معناه عنده
منخصه كما كان المراد بالجنس في ذلك الحقيقة التي تعرف بأنها المنطق من غير إشارة إلى منطلق معين في
الخارج من سم (قوله وظاهر لفظ الكتاب) أي المتن أي قولها تومثله (قوله بعض المحققين) مراده
شخصه الرضي (قوله فلم يكن الخ) تفريع على النقي (قوله في الخ) الكتاب الخ) حاصله كما قاله السيد أن غلام
زيد وان كان بحسب أصل وضع الإضافات لغلام معهود باعتبار تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان غلاماً
فلا بد أن يشاره إلى غلامه من بخصوصية زيد لكونه أعظم غلاماً وأتمهم بكونه غلاماً له أو لكونه
معهوداً بين النسبة والمخاطب لكن قد يقال ينافي غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين كان ذا اللام
في أصل الوضع واحد عين ثم يستعمل بلا إشارة إلى واحد معين كافي قوله ولقد أمر على التثنية بسبب
وذلك على خلاف وضعه يس (قوله والضابط الخ) هذا الضابط فاصلاً له بين ما نعرف المخاطب كلا
من الصفتين للذات ولم يعرف أن الثابت متحدان فيه كما إذا نعرف المخاطب أنه أخا وعرف زيدا بعينه ولم
يعرف أن زيدا أخاه متحدان فيه يد أن تصيد ذلك الاتحاد فانت حينئذ ليخبر فاجعل أيهما اشتقت مستنداً
إليه أطول (قوله صفتان) كالأخوة وكونه مسمى زيد في المثال الثاني وفي الأول أراد بالصفة ما يميز الاسم
لأنه كالصفة في التعيين وكتب أيضاً قوله صفتان المراد صفتان فعل كل واحدة منهما ما وجوه
التعريف سم (قوله فأنهما) أي شرطية وجوابه قوله يجب أن تقدم الخ لكن يصح قرأته بالزم والرفع
كما قال في الخلاصة وبعد ما مضى رفقاً بالمراسم (قوله فإذا عرف السامع الخ) والخاص أن
السامع على كل تقدير يعرف أنه أخا أو يعرف الاسم ويعرف الثابت بعينه لكن تارة يصح انصافاً ثلاث
الثابت ذلك الاسم ويجعل انصافها بالأخوة تارة بالعكس من سم وقوله لكن تارة يعلم الخ أي تقول زيد
أخوك وقوله تارة بالعكس تقول أخوك زيد (قوله ولا يصح زيد أخوك) لا يقال ينبغي أن يصح حصول

عليه بالأخرى يجب أن تقدم اللفظ الحال عليه ويجعله مبتدأ أو يماثل ما كان بحيث يجعل انصافاً للثابت فهو كالضابط المقصود
أن تحكم بشيئ للذات أو يتقاه عنها بحسب آثار اللفظ الدال عليه وتحملة خبراً فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسم ولا يعرف
انصافاً به أخوه وأردت أن تعرفه خلف قلت زيدا أخوك وإذا عرف أخاه ولا يعرف على التعيين وأردت أن تبينه عنه قلت أخوك
زيد ولا يصح زيدا أخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت أسوداً غليظاً الرماح

المقصود عليه من إفادة السامع أن الاختصاص به يسمى بزعمنا بالامر أن غيره أولى فكيف جعل واجبا
لأن قول الامر المستحسن في نظر البلغاء لا يجوز مخالفتهم إلا لتسكتة فهو واجب بلاغة وإن لم يكن واجبا
عقلا ع س م **(قوله ولا يصح الخ)** لأن الملامح للأسود هو الغالب دون الملامح والارادة لاسودتها الشجعان
يس فقه استعاره تصرفه وتعاها الملامح قرينة **(قوله والثاني)** فهم منه أن الأول وهو المعهود لا يفيد
الحصر لأن الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيصير في بعض الافراد وأما المعهود الخارجي
فلا عموم فيه فلا حصر ولكن هذا في قصر الافراد وأما قصر القلب فتبا في المعهود أيضا يقال لمن
اعتقد أن ذلك المطلق هو عر والمطلق زيدا لا عر وكما تعتقده اه ع ق ومثل قصر القلب قصر التعيين
كافي السيد على أن المعهود يصح أن يكون نوعا فتقول زيد المطلق مر هذا النوع القلبي من المطلق فيصير
حصرا فرادى قالوا لا أن يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لأنه فرع قصد الاستغراق على ما يقتضيه
الفتاح أطول **(قوله تعريف الجنس)** أي المسمى بال **(قوله قصر الجنس)** أي جنس معنى الخبر فوي
وكتب أيضا ملخصه المراد بالجنس هنا معاد المعهود الخارجي فتناول الاستغراق وغيره يس **(قوله)**
تحقيقا أي قصره احتقا لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصود عليه في الواقع أو اعتقادا لتكلم
وقوله أو مباينة أي قصره غير محقق بل بالصفة وكتب أيضا قوله تحقيقا الخ القصر الحقيقي أعين من أن
يكون مباينة على الاستغراق الحقيقي أو العرفي فزيد الأمير محتمل أن يراد به كل أمير بالبلد فيكون استغراقا
عرفيا فيقيد قصر امارة بالبلد تحقيقا وأن يراد به كل الأمير فيقيد قصر الأمير مطلقا لكنه كذب أطول
(قوله لكافة) جواب عما يقال كيف صح قصر الجنس على فرد منه فوي **(قوله ولا تفاوت الخ)** هذا
انما يصح على مذهب أننا يلزم في الحقيقة يكون محمولا ما على مذهب السيد أنه لا يكون محمولا حتى أن
قولنا المطلق زيد موزون قولنا المطلق المسمى زيد فلا يلزم التفاوت لاختلاف المفهوم حيثئذ لأن
مفهوم زيد الأمير غير مفهوم الأمير زيدا الأمير المسمى زيد لأن موضوع الأول جزئي حقيقي ولأما ويل
فيه لأنه لا يكون موضوعا وعمولا كلي وموضوع الثاني وعمله كلاهما كلي ولاشك أن ذلك يوجب التباين
فيازم التفاوت لأن المقصود عليه الامارة حيثئذ على الأول هو الذات المنصبة للصبر عها يزيد وعلى الثاني
هو المفهوم الكلي وهو مفهوم المسمى زيد ع س م وكتب أيضا قوله لا تفاوت بينهما في شرحه
للفتح وبسبب صاحب الكشاف إلى التفرقة حيث ذكر في الفائت أن قولنا الله هو الله معناه أم الخال
للعودات لا غير الخال وبذلك الله هو الله معناه أم الخال للعودات هو الله لا غير عبد الحكيم **(قوله)**
وبين ما تقدم من زيد الأمير وعمر والشجاع **(قوله والخامس أن المعرفة بلام الجنس الخ)** خلاصته أن
المعرفة بلام الجنس هو التصور سواء جعل مبتدأ أو جمل خبرا **(قوله سواء كان خبر معرفة الخ)** أخذ
هذا التعميم من قول المصنف على شيء فهو التوكل على اعتقاد الامام من قرئ مثل ذلك في الطول وكتب
أيضا قوله معرفة يستفيق منه الخبر المعرفة بلام الجنس على ما سأل **(قوله وإن جعل خبرا)** بأن لا يكون
المبتدأ معرفة بلام الجنس والتبصير فاهم من س م وكتب أيضا قوله وإن جعل خبرا الخ المسمى ما لا يعرف
كل من المبتدأ والخبر بلام الجنس وحيثئذ محتمل أن يكون المبتدأ مقصودا على الخبر وأن يكون الخبر
مقصودا على المبتدأ قال السيد قلت هذا قصر المبتدأ على الخبر أظهر لأن القصر مبني على قصد
الاستغراق ويشمول جميع الأفراد ذلك بالمبتدأ أنسب إذ القصد فيه إلى الذات وفي الخبر إلى الصفات
س م وفي عبد الحكيم أنه لا تنافي بين الاحتمالين فليكن الكلام بقيد الكلا القصر من زوائد السيد
قوله هناك قصر المبتدأ على الخبر أظهر فقال لا يخفى أنه يصح ذلك فيما إذا كان المبتدأ أعين الخبر فتقولنا
الناس العلماء وإذا كان الخبر أعين كقولنا العلماء الناس فلا ادلوجه قصره انحصار على العام فلا
تفه الاظهرية والصواب أن يقال انه ان كان أحدهما أعين فهو التصور وإذا كان بينهما ع و من وجه
يفوتن إلى القرائن وإن لم توجد قرينة فلا تظهر قصر المبتدأ في الخبر **(قوله والجنس)** أي المقصود **(قوله)**

ولا يصح دملها الغلب
(والثاني) يعنى اعتبار
تعريف الجنس (فد يفيد
قصر الجنس على شيء
تحقيقا نحو زيد الأمير) إذا
لم يكن أمرا سواء (أو مباينة
لكافة فيه) أي لكافة ذلك
الشيء في ذلك الجنس أو
بالعكس (نحو عمر والشجاع)
أي الكمال في الشجاعة
كأنه لا اعتداد بشجاعة
غيره لقصورها عن رتبة
الكمال وكذا إذا جعل
المعرفة بلام الجنس مبتدأ
نحو الأمير زيد والشجاع
عر ولا تفاوت بينهما وبين
ما تقدم في إفادة القصر الامارة
على زيد والشجاعة على
عرو والخامس أن
المعرفة بلام الجنس ان جعل
مبتدأ فهو مقصور على الخبر
سواء كان خبر معرفة أو
نكرة وان جعل خبرا فهو
مقصور على المبتدأ والجنس
قديني على إطلاقه كما مر

ظرف أو نحو ذلك فهو هو
الرجل الكريم وهو السائر
وأما هو الأمر في البلد
وهو الواهب ألتقطر
جميع ذلك معلوم بالاستقراء
وصفح ترا كيب البقاء
وقوله قد يفيد بلفظ قد إشارة
إلى أنه قد لا يفيد القصر كما
في قول الخنساء
إذا فجع بكاء على قتيل
رأيت بكاء الحسن الجليل
فانه يصرف بحسب الخوق
السلم والطبع المستقيم
والتدرب في معرفة معاني
كلام العرب أن ليس المعنى
ههنا على القصر وان أمكن
ذلك بحسب النظر الظاهر
وأما القاصر (وقد) في
نحو زيد المنطق والمنطق
زيد لا سم تعين الاستدناء
تدتم أو تأخر (اللاتا تعني
فئات والصفة) متعنة
(الصيرية) قد سمت أو
تأخرت (الدلتا على أمر
نسي) لان معنى المتبدا
المتسبب اليه ومعنى الخبر
المتسبب والذات هي
المتسبب اليها والصفة هي
المتسوبة فواء قلنا زيد
المنطق أو المنطق زيد
يكون زيد مبتدا والمنطق
خبرا وهذا رأى الامام
الرازي فقس القسره (ورد
بأن المعنى الشخص الذي له
الصفة صاحب الاسم)
يعني أن الصفة تجعل دالة
على الذات ومسندا اليها
والاسم يجعل دالا على أمر
نسي ومنسندا

وقد يفيد وصف الخ فيكون حصرا باعتبار ذلك القيد (قوله أو نحو ذلك) كلفعل به (قوله هو الرجل
الكريم) أي انحصرت الحولية الموصوفة بالكريم فيه لا توجد في غير مختلف عن الر جولسة ع
(قوله وهو السائر) كما أي انحصرت السير بال كروب دون عطائي السر (قوله وهو الأمر في البلد)
أي انحصرت فيه اماره البلد دون مطلق الامر تقه في لغيره أيضا ع (قوله وهو الواهب ألتقطر)
أي انحصرت بالية الثلاث بخلاف مطلق الية ففي لغيره أيضا ع (قوله إشارة الخ) لان قدسور للفضة
الجزئية فوي (قوله ان ليس المعنى ههنا على القصر) لان هذا الكلام قد تدل على توهيم أن الكاء على
هذا المرفع فيجب كغيره فالر على ذلك التوهيم مجرد اخراج بكاء من القصر إلى كونه حسنا وليس هذا الكلام
واردا في مقام من يسلم حسن الكاء الا أنه يدعي أن مكانه غير محسن ايضا حتى يكون معناه أن بكاءه هو
الحسن الجليل فقط اذ لا يلاغه انا فجع الكاء الخ وانما اللام في انا الذي حسن الكاء عليك وعلى غيرك
فيقال حينئذ فان بكاءه فقط هو الحسن الجليل ع (قوله وان أمكن ذلك) أي شكك (قوله الظاهر)
وهو ان التعريف في قوله الحسن الجليل لا يؤيد به دلائل التنكير الانشائية (قوله وقبل الخ) قائله
الامام الرازي والجله عطف على ما فهم من قوة فلا فائدة السام حكما على أمر معلوم الخ فانه يفهم منه أن
الأمر المعام بأحد طرفي التعريف سواء كان اسما أو صفة يكون محكوما عليه بما تحمله اسما كان أو
صفة فكانت قبل هذا أي صفة كوننا لاسم والصفة المرفوع محكوما عليه وبه عندا لجمهور وقيل الاسم
متعين للاستدناء الخ والرد بالصفة ههنا مدلى على ذات مهمة باعتبار معنى قائمه بقائه الاسم ما دلى على
الذات فقط أو المعنى فقط أو الفئات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والالة من عبد الحكيم
اه (قوله الاستدناء) الاولى للاستدناء له تندرج فيه معمولات النواضع أطول (قوله على أمر نسي) وهو
المعنى القائم بفئات عبد الحكيم (قوله ورد) تقرير الر ذات المنطق إذا قدم وجعل مبتدا في رده مفهومه
المتحمل على معنى نسي أي ثبوتنا لطلاقلش بل هو أريد به أنه أي ما صدق عليه وزيدنا أخر
وجعل خبرا أريد به مفهوم مسمى زيد مثلا فيكون الوصف مستندا الى الفئات دون العكس وانما أول زيد
بصاحب الاسم لان الجزئي الحقيقي لا يصح حله على شئ بل هو أمر يجعل عليه المفهومات الكلية يشهد
بذلك تأملا في المعنى مع قطع النظر عما هو اللفاظ على أن مذهبه الكوفيين أن المنبر يجب أن يكون
مشقا أو في معناه سيد على أطول وهو مسمى على مذهبه أنه لا يصح حل الجزئي الحقيقي على شئ ومذهب
الشارح صحة ذلك وعليه فلا يحتاج الى تأويل زيدنا أخر بالمفهوم المسمى زيد فيمكن تأويله بالفئات
المشخصة المسماة زيد فيقول المنطق زيد الفئات التي ثبت لها الانطلاق هي الفئات المشخصة المسماة
زيد وعبارة المصنف محتملة للذهمين لان الاضافة في صاحب الاسم تقتضي العهد والجنس تأمل وكتب
أيضا قوله ورد بأن المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم قبل المنطق هذا المعنى ما را كالاسم
في دلالاته على الشخص والفئات وزيد المعنى المذكور صار كالصفة في دلالاته على معنى قائم فيه فقلتنا
هو الاسم أو ما في تأويله هذا هو ما اذا قائل المذكور لا متنازع في كون المنطق ونحوه مبتدا وامتناع
كون زيد في نحو خبرا مطلقا فالتحقيق أن النزاع لتلظى قري (قوله الشخص الذي الخ) لان الصفة
المتدنا لها موصوف مقدر لالة أطول (قوله صاحب الاسم) أول بتقدير المضاف لا بتأويل العلم عسمى
به كالمعروف لثلاثة بصيرة كره فيخرج عما نحن فيعمن كون المسند والمسند اليه معرفتين أطول (قوله
والاسم يجعل الخ) وقد سبق الى الوهم أن تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا بأس به عند من لا يشترط
في الخبر أن يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين ويواجه أن الاحتياج اليه انما هو من جهة
أن السام قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما الجهول عنده انصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا
الكلام انما هو لانه هذا المعنى وأما عندا الحقيقيين فهذا التأويل واجب قطعلا الجزئي الحقيقي
لا يكون محولا اليه فلا بد من تأويله بحسب كل واحد وان كان في الواقع منصرفا في شخص اه بحرفه

أما كونه أياً المسند (جهة فلتقوى) فهو زيد قام (أو كونه سيبيا) فهو زيد قام (٢٥٧) (كأنه من أن أفراد يكون لكونه

غير سبي مع عدم افتادة التقوى بسبب التقوى في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب الفتاح هو أن المسند الـ كونه مستنداً يستدعي أن يستدل به شيئاً فإما بعد ما يصلح أن يستدل به ذلك المسند صرفه المستدل إلى نفسه سواء كان خالياً عن الضمير أو متضمناً فيه فيقتضي أنها حكم ثم إذا كان متضمناً لضميره المستدعي بأن لا يكون مشابهاً للشيء من الضمير كافي زيد قام صرفه ذلك الضمير إلى المسند فإنا فيكتسب الحكم قوة فعل هذا يخص التقوى بما يكون مستنداً إلى ضمير المستدعي عن نحو زيد ضرورة وبحسب أن يجعل سيبيا وأما على ما ذكره الشيخ في دلائل الإيجاز وهو أن الاسم لا يؤثري معر عن العوامل القلبية الحديث قد توى أسنده اليه فإنا قلت زيد قد أشعر قلب السامع بأن تريد الأخبار عنه فهذا وطلقة وتقدمة للإعلام به فإنا قلت في طلبه دخول المأموس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك وبالمجمل ليس الإعلام بالشيء بفتة مثل الإعلام بعد التنبه عليه والتقدمة فإن ذلك يجري

ويبحث الفتر في عدم جعل الجزئ الحقيقي معلوماً على الطول (قوله فلتقوى) أي تقوى أثبت المسند المسند إليه أوله عن نحو زيد قام وما زيد قام وكتب أيضاً قوله فلتقوى أي لخصول التقوى به ولم يكن مقصوداً تدخل صوراً التخصيص نحو أن أصبحت في حاجتك ورجل يأتي لخصول التقوى بها وإن كان المقصد التخصيص وسد كذلك الشارح فالإحالة لا تقضي كافي عبد الحكيم (قوله كأنه) أي مثل مثال مرشح قال والمراد بالسبي مثل زيد قام فاقوله كأم حواء المثال على سابق الكلام وقسمه الشارح بقوله من أن أفراداً لكونه غير سبي مع عدم افتادة التقوى الحكم ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله هو أن المسند الخ) قال هو أن المسند إليه لكونه مستنداً اليه يستدعي أن يستدل به شيئاً لكان أمراً واضحاً ثم المستفاد من كلامه أن السامع أو لا يصرف الجمله الصالحة إلى المتداوم قطع النظر عن أساندها وثانياً يصرفها إلى باعتبار أساندها والأظهر أنه يصرفها الضمير أولاً لأن كونها صالحة للضمير اليه ملازمة للضمير ثم يصرفها المستدعي إلى نفسه لكونها صالحة أطول مع بعض تغيير (قوله ما يصلح) أي لفظ (قوله لضميره) أي المبتدأ (قوله أن لا يكون الخ) أي وأن لا يكون ذلك الضمير قضية فانه حينئذ غير معتد به في الاستدلال لاحتجته بدونه وذلك لأنه يقع الاعتراض الآتي على قوله فعل هذا يخص الخ وكتب أيضاً ما نصه أي في عدم تقدير في الحكم والخطاب والغيبة (قوله كافي زيد قام) مثال للنفي ومثال الضمير المستدعي ما في قوله زيد قام (قوله صرفه ذلك الضمير الخ) لأنه مستند إلى الموهومين المستفاد أسنداً إلى المبتدأ أو أسطة أسنده إلى الضمير التي هو عبارة عن المبتدأ وهذا الكلام يشهد أن المسند إلى المبتدأ الفعل وحده لا الجمله التي هي مجموع الفعل والضمير التي فيه سم وتحقق هذا الكلام وما فيه يطلب من الطول وعبد الحكيم عليه قيل قول المصنف تشبه كثير من هذا الباب الخ (قوله ثانياً) فتشكر الأساندرين (قوله فعل هذا يخص التقوى الخ) لأنه إذا كلف المسند إلى غير ضمير المبتدأ لا يصلح لأن يستدل بالمبتدأ ولا يكتسب الحكم بقوة فان الحكم الأول في المبتدأ والمستفاد من الضمير الحكم على غيره انظر عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله فعلى هذا يخص التقوى الخ يرد عليه أن تخصيص الضمير بالذكور في التحليل بما يستدل به الفعل تقيد للطلق لا دليل كيف وقول السكاكي في زيد عرفنا أن الرفع فيه تحقيق أنك عرفت زيد يدل على أن ما ذكره في تعليل التقوى محمول على إطلاقه فنقول في المثال المذكور زيد يصرف إلى نفسه ما به وهو وقوع الضرب عليه ثم لا يفتن لغيره يقع الضرب على ضميره تحقيقاً كمراتب انساب الوقوع اليه موقوتاً الحكم وقس على ذلك ثلثا قوله قد ترى باختصار وكذا في الأطول (قوله ويخرج عنه) أي عن التقوى المسند في نحو زيد ضرورة لأنه لم يستدل بالضمير المستدعي قوي بل أسند إلى ضمير التكلم وكتب أيضاً قوله ويخرج عنه نحو زيد ضرورة ثم لا يفتن الضمير المستدعي الضمير المبتدأ حتى يصرف الحكم إليه سم (قوله ويجب أن يجعل سيبيا) لأن المسند الجمله أما فلتقوى أو لكونه سيبيا فإنا انتي أحدهما تعين الآخر (قوله وأما على ما ذكره الشيخ الخ) كان الشارح سمكت عن رد ما ذكره الشيخ بأن وجوده فيما لا يقيد التقوى وهو المسند المفرد يدل على أنه ليس وجهه التقوى لأوضحه سم (قوله معر عن العوامل) في الحال أو في الأصل المختل فيه ما دخله التواضع نحو أن زيد قام وما زيد قام عبد الحكيم (قوله حديث) أراد بالحديث المحكوم به (قوله دخل) أي الأسناد عبد الحكيم (قوله ليس الإعلام بالشيء بفتة) أي التي هو مقتضى تقديم المسند إذا كان فعلاً (قوله فان ذلك) أي الإعلام بعد التنبه وقوله يجري تأكيده الإعلام أي الأخبار كافي قام زيد قام زيد وقوله في التقوى أي التثبت وقوة الأحكام أي الاتقان (قوله فيدل فيه الخ) جواباً عما في قوله وأما على ما ذكره الشيخ الخ (قوله وما يكون الخ) شروع في سؤال واربعي المصنف وجوابه (قوله شهر تأمره) أي حكمه وهو أنه لا يخبر عنه إلا بجملة سم (قوله علميت) من قوله في الخارج على خلاف

(٣٣ - مجريد أول) يجري تأكيده الإعلام في التقوى والأحكام فدخل فيه نحو زيد ضرورة وزيد مررت به وما يكون المسند فيه جملة لالسببية أو التقوى غير ضمير الشأن ولم تعرض له شهرة أمره موكونه معلوماً مسبقاً وأما صورة التخصيص نحو أن أصبحت في حاجتك ورجل

مقتضى الظاهر وقوله هو أوجه زعمهم كان ضمير الشأن أو لفظة فاه يعلم من هذا أن خبر ضمير الشأن
جمله مع ظهور أنه لا يفيد التقوى وعدمه حيث ليس (قوله على ما) أي من أن التقوى أعظم من أن يكون
مقصودا أو محلا لضمير التصريح تكرار الاستدقاق فيه فيستفاد منها التقوى وإن لم يقصد
فكانه قال التقوى سواء كان على يد التصريح أو لا ولو لم يكن كونه جملة فالتقوى أو لكونه سببا
أو لغيره شأن أو للتخصيص لكان أولى فوي (قوله واجبتها) أي أي مقتضى ليراد الجملة مطلقا ما
التقوى أو كونه سببا أو مقتضى لخصوص كونها اسمية فإذ لا الثبوت وكونها اسمية فإذ لا الثبوت وكونها
شرطية فإذ لا الثبوت بالشرط عبد الحكيم (قوله وكون تلك الجملة اسمية) يعني أن تقديرها غير اسم
لا فعل ولا اسم فإذ لا الثبوت بل بالثبوت كالمظهر سم (قوله وكونها شرطية لاعتبارات المختلفة
الخ) فهو زيدان نفسه بكم حيث مقتضى المقام الأخبار عنه بالأكرام الذي يصل على تقدير التي
المسكولة فيه وزيدان نفسه بكم حيث مقتضى المقام الأخبار عنه بالأكرام الذي يصل على تقدير وقوع
التي الخ (قوله وعلى هذا نفى ع) أي الجملة أي كونها ظرفا وقوله أي أي الطرفية
بمعنى الجملة الطرفية لا لكون ظرفا إذ لا يكون ظرفا ليس بمقدار الفعل فبما استخدم وفي قول الشارح بعد
بمقتضى أن الجملة الطرفية الخ إشارة إليه وكما يضاف قوله وظرفيتها لاختصاص الفعلية التحقيق أنه ليس
انظر في الجملة فكذلك داعية الهمالمات إنما تصير ظرفية والضرب وقلنا من دواحي حذف المستندات
أطول (قوله لأن الفعل هو الأصل في العمل) وذلك لأن العامل إنما يعمل لا في فعله بل في غيره والفعل أشد
افتقارا للأحدث فتقتضي صاحبها ومحلها زما وعلية فتكون افتقار من جهة الأحداث ومن جهة التحقيق
وليس في الاسم الثاني فترى (قوله ورجع الأول وقوع الخ) حاصله أنه قد تبين تقدير الفعل وذلك إذا
كان الطرف صلة فيعمل غير الصلة الذي تردنا في أمه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة فتقدر بالفعل
جملا للشكوك على المتيقن لأن العمل عند الشك على المتيقن أولى وقوله وأجيب الخ حاصل الجواب
أن قياس غير الصلة على قياس مع وجود الفارق ولا نسلم أن العمل على المتيقن أولى كليا ع سم
وأجيب الخ والشارح بالمعارضة وذلك لأنه قد تبين تقدير الاسم وذلك في موضع لا يصلح للفعل نحو ما
في الدار فزيد إذا هم مكرفي آياتنا لأن ما لا يفصل من الضام لا اسم مقدر أو جملة شرط دون جوابه وإذا
الفعالية لأنها لا تفعل إلا على الأصح (قوله لكان أصوب) إنما قال أصوب لا مكان تأويل بل عبارة المصنف
على معنى أي أي كلمة الطرف ع سم أو يرجع الضمير إلى الظروف المفهومة من الطرفية (قوله
بمقتضى الخ) أي ويقتضي أيضا أن نفس الطرف جملة لأنه قال أي أي الطرفية مقدر بالفعل جعل
الجملة نفس الطرف والفعل شأ آخر ولا يخفى فساد ما يضاف إلى الطرف لا يقال جملة لا باعتبار متعلقه وتناوله
ع على أن معنى مقدر بالفعل أي حقيقة وتصورت بالفعل (قوله ولا يخفى فساد) لأن الطرف
عليه مفرد لاجله (قوله فلتخصصه بالمسند إليه) الباعث على التصور وكان الظاهر أن يقول
فلكون ذكره أهم ثم يفسر أسباب الأهمية على طبق ما تقدم المسند إليه من جهات التقديم اشتمل
المسند إليه على ضمير بلاس المسند نحو في المار صاحبها فانه لا يجوز صاحبها في الدار وتضمن الاستفهام
مع أفرادها مطلقا ولم يذكر المصنف أمثال ذلك لأنه لم يفرغ عنها في النصوص وإن كان ذلك كافيا في هذا الفن
من حيث أنهم مقتضى الحال وجه كذا في الأول (قوله أنه مقصور الخ) أي فهو من قصر الموصوف
على الصفة (قوله لا يهاغول) القول ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس ونقل الأعضاء (قوله أي
بمخلاف جور الدنا) فيه بحث لأن هذا من مقتضى الماحر ح به في بحث المساواة دأ على من زعم أن تقديم
الخبر على المتدأ في الحكم في القصاص حاة الاختصاص من أن تقديم الخبر البند المتكرر في مثل في الدار
رجل لا يفيد الاختصاص ثم لم يوجب له قوة تعالى لا فيهم معدولة بل سالة لا يمكن أن يفرض بين التالين
بأن المقيد للاختصاص تقديم ما حقه التأخير كاصرح به الشارح في بحث القصر وحق الخبر في نحو في

تلك الجملة اسمية للدوام
والثبوت وكونها فاعلة للثبوت
والحدث والدلالة على أحد
الزمن الثلاثة على أن
وجه وكونها شرطية
للاعتبارات المختلفة
الحاصلة من أدوات الشرط
(وظرفيتها الاختصاص الفعلية
أي أي الطرفية) مقترنة
بالفعل على الأصح) لأن
الفعل هو الأصل في العمل
وقيل باسم الفاعل لأن
الأصل في التفسير أن يكون
مفردا ورجع الأول وقوع
الطرف صلة للوصول نحو
التي في الدار أو لوجوب
بأن الصلة من مطلق الجملة
بمخلاف تفسيره ولو قال إذ
الطرف مقدر بالفعل على
الأصح لكان أصوب لأن
ظاهر عبارته يقتضي أن
الجملة الطرفية مقترنة باسم
الفاعل على القول القصر
الأصح ولا يخفى فساد (وأما
تأخير) أي المسند فقلت
ذكر المسند إليه أهم كالم
في تقديم المسند إليه (وأما
تقديمه) أي المسند
(فلقصيصه بالمسند إليه)
أي لقصر المسند إليه على
المسند على ما حققناه في ضمير
الفعل لأن معنى قوله أنت
أنا هو المقصود على القيمة
لا يتجاوزها إلى القسمة
(نحو لا يهاغول أي بخلاف
جور الدنا) لأن فيها غولا
فان قلت المسند والخبر
أعني قيم أو المسند ليس

الداررجل التقديم لخصص المبتدا المنكره فلا يفيد الاختصاص وأما فيما نحن فيه فقد صرح وقوع
 التكرير بمبتدا بالواقع في سياق التي فكان حق الخبر متأخراً ولذا أفاد تقديمه الاختصاص لا يقال القول
 مصدره وقوعه مبتداً وإن لم يقع في سياق التي كافي سلام عليكم وثبت أن في الآية تقديمها معه
 التأخير لا تقول ذلك خصوصاً بالمصدر المدعوم على ما في اللبأ والمرايه التجب أيضاً على ما في معنى
 اليب فان قلت التنوين في قول للتنوين اذ ليس المراد القول المطلق كما ثبت عليه فهذه القدر صرح وقوعه
 مبتداً بلا تقديم انظر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديمه للاحقة التأخير مفيد لخصص المذكور
 بخلاف قولك في الداررجل اذ معصم وقوعه رجل مبتداً تقديم انظر عليه حيث لم يعترف به كون التنوين
 للتنوين والافلا نسل عدمه فائدة المحصر أيضاً قلت فلا يلزم من عدم فائدة في الداررجل لخصص عدم
 افادة قوة تعالى ولكم في القصص حاة اذ قد صرح بان التنوين في حية للتنوين فيسند في النظر الذي
 أورد في بحث المساواة فترى (قوله قلت الخ) جواب مانع (قوله) مقصور على الاتصاف في خور الجنة أي
 بالكون والحصول في خور الجنة فالقصور عليه الطرف باعتبار متعلقه لان الحكم الثابت للطرف ثابت له
 باعتبار متعلقه ولم يصح بالمعلق ظهوره وأما قوله على الاتصاف فذكر الاتصاف لان قصر الموصوف على
 الصفة معناه قصر على الاتصاف به انصرح بالاتصاف اشارة لذلك سم وفي عبدالحكم قوله على الاتصاف
 في خور الجنة أي بطريقه خور الجنة واستوجهه من الوجه السابق أعني تقدير الكون والحصول في خور
 الجنة فراجع (قوله وان اعتبرتي التي الخ) أي هذا ان اعتبرتي التي في جانب المسند اليه جعلته
 برأيه وان الخ وكتب أيضاً ما قصه فتكون معدولة المحل لجعل حرف التي وهو لاجزائه فتكون
 القضية موجبة لاسال القول في الوجه الاول تكون القضية معدولة الموضوع لجعل حرف التي وهو لاجزاً
 منه فهي عليه أيضاً موجبة وباعتبار العدول في الوجهين يتدفع ما رده إذا كان تقديم المسند في الآية
 للمصدر فيسند في حصر القول في خور الجنة لاني القول عنها ولما عترض الاول بأنه اذا كانت لاجزاً من
 الموضوع كيف فصل بالمستدين حرف التي والقول مع التركيب واجب عق بأن الطرف يتوسع فيه
 أكثر من غيره فلا يضر الفصل به (قوله فاعلم أن القول الخ) فيه اشكال لان التبادر من المحصر في
 صفة في مقابلها فالتبادر من حصر القول في عدم الحصول في خور الجنة أنه لا يتصف بقبل ذلك وهو
 الحصول فيها الا ترى أن المفهوم من قولنا انما زيد قائم في قوله لا في قيام عمرو وكذا التبادر من حصر
 عدم القول في الحصول فباني انصافه بعدم الحصول فيها لا بالحصول في خور الجنة لا تارة في الاستاذات في جعل
 الشارح المحصر اضافة اشارة الى دفع هذا الإشكال (قوله) فالمسند له مقصود الخ أي على الاحتمالين
 (قوله) قصر غير حقيقي بل اضافي لانه في مقابلة خور الجنة لا تبادر سائر المشروبات حتى يلزم أن عدم القول
 لا يتجاوز الى ابن الجنة مثلاً (قوله) لكم دينكم ولي دين والقصر فيه أيضاً اضافي لا حقيقي حتى يلزم من
 كون ديني مقصوراً على الاتصاف بل لا يتجاوز الى غيري وكذا قوله لكم دينكم مطول (قوله) ونظيره
 ما ذكره الخ أي في كونه مقصوراً على صفة في باب الطرف لا نظيره في التقديم (قوله) في الاتصاف
 يعني الخ اشارة الى أن القصر اضافي وان أمكن الحقيقي لأن السابق للاضافي في نسخة يعني غيري
 ووجهها واضح لان الاتصاف يعني غيري غير ثابت في الواقع سواء في ذلك الغير التي صلى الله عليه وسلم
 أو غيره ووجه الاول الذي توهم كون الحساب عليه لكونه تصدي لل دعوة الى الله تعالى والجهاد سم
 (قوله) فخصم ذلك من قصر الخ سواء اعتبرت التي في جانب المسند اليه أو المسند (قوله) من قصر
 الموصوف كعدم القول وكدينكم ولي دين وكما سم وقوله على الصفة كفي خور الجنة ولكم ولي وعلى
 ربي أي كالكينونة في خور الجنة والكينونة في لكم الخ (قوله) من قصر الموصوف على الصفة دون العكس
 لان الجدل على العكس يستدعي كون التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون أنه لا قصر المسند اليه
 على المسند كادل عليه سياق كلامه موصى به القاض المحض أيضاً جواباً لولا يوسف المعين بناء على

قلت المقصود أن عدم القول
 مقصور على الاتصاف
 في خور الجنة لا يتجاوز
 الى الاتصاف في خور الدنيا
 وان اعتبرتي التي في جانب
 المسند فاعلم أن القول
 مقصور على عدم الحصول في
 خور الجنة لا يتجاوز الى
 عدم الحصول في خور الدنيا
 فالسند اليه مقصور
 على المسند قصر غير حقيقي
 وكذلك القياس في قوله تعالى
 لكم دينكم ولي دين ونظيره
 ما ذكره صاحب المختار في
 قوله تعالى ان حسابهم
 الاصلى ربي من أن المعنى
 حسابهم مقصور على
 الاتصاف يعني ربي لا يتجاوز
 الى الاتصاف يعني جميع
 ذلك من قصر الموصوف
 على الصفة دون العكس كما
 توهمه بعضهم (ولهذا) أي
 ولان التقديم يقيد
 القضيص (لم) بتقديم
 الطرف الذي هو المسند
 على المسند اليه (لا) ريب
 فيه (ولو) يقل لا يقيد ريب

أن التقديم قد قد قصر المسند على المسند إليه مما لا يتنبه إلا إذا تمثّل من الثقات ثرى وهذا
ينفع ما يدل العكس صحيح أيضا والمعنى أن الكسوفية في جوار الجنة مقصورة على علم القول لا تجاوز إلى
القول فالقصر اضافي كما جاز اختار من أنه من قصر الموصوف على الصفة وليس حقيقيا حتى يلزم أنه ليس
نحو رخصة اعدم القول وهو باطل لأن له اصناف أخر كالحكمة والسلامة ونحو ذلك حال بقية
الأمثلة وقول الفري أن كلام العين مما لا يتنبه على ما هو المتبادر من أنه أراد أنه قد قبل القصر

وضما فإن أراد أنه قد قبله بموت المقام فلا شك أن كلامه معتبر بديل قول على كرم الله وجهه

لنا على ولا دعاء مال * نأمل من فان معنى كلام على أن الاضاف بلنا مقصور على العلم والاضاف
بللا دعاء مقصور على المال أي ليس لنا إلا العلم وليس للدعاء إلا المال فهو من قصر الصفة على الموصوف
لا العكس انليس المراد أن العلم مقصور على الاضاف بلنا وأن المال مقصور على الاضاف بللا دعاء مال السابق
باباً **(قوله للثلاثي)** الخ فيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص بل قد يكون لغيره كالأهمل لأن يقال
المراد أن لا يتوهم فائدة ثبوت الخ سم وكب أيضاً ما نصه وجود المانع المعنوي من تقديم الخبر لا ينافي
وجود المانع القطعي وهو عدم التكرير وكذا كون الأصل تقدم الاسم على الخبر عبد الحكيم وقوله
وهو عدم التكرير لا يراه إذا فصل بين لا واسمه بالخبر وجب التكرير وكذا يجب الرفع أيضا **(قوله)** في
سائر كتب الله تعالى أي مع استغاثته عنها لأن المراد بالربها كونها مظنة لا الفعل لوقوع في القرآن
والكون مظنة مستفاد من سائر كتب الله تعالى السابقين الإجماع بنحو الاخبار عن الغيبات سم **(قوله)** بناء
الخ عه لثني **(قوله)** وإنما قال في سائر كتب الله تعالى أي دون أن يقول في سائر الكتب وقوله لأنه المعتبر
في مقابلة القرآن أي دون سائر الكتب وسائر الكلمات لأن التخصيص انما هو باعتبار النظر الذي توهم
فيه التكرير وهو هنا في الكتب السماوية فقط فالخصر اضافي كالمعاليق **(قوله)** والتنبية الخ اعلم
أن حاجة النكرة إلى التبع أشد من حاجتها إلى الخبر فهي تطلب لاعت طلبا حاشيا وبذلك يدفع أنه مع
التقديم توهم الحالية وانهم لم يقدموا في نحو زيد القاصم مع عدم العلم من أول الأمر بأنه خبر لا تلت مع أن
مثل هذا إذا قدم فالقدم هو المسند إليه لأن الحكم بما يتبادر إليه المقدم من المستويين تعرفوا واجب كذا في
يس وكب أيضا قوله أو التنب من أول الأمر على أنه أي المسند خبر لا تلت فالقدم في خبر النكرة غرضه
ضمر أنه في خبر العرفه هذا في مقام يمكن أن يعرف فيه الخبر من التبع بالتأمل وتبع القرينة وفي
مقام لا يمكن أن يعرف فيه إلا التقديم فالقدم يعلم أنه خبر لا يعلم من أول الأمر أطول **(قوله)** لا تلت
فالتقديم هنا مطلوب للتنبية المذكور أعين أن يجب التسويغ أولا فان قلت لا مانع من التنبية في مثال
المستوف والاخبار بجملة لا تلت في كبرها قلت المثال يكفي الاحتمال وأيضا لاخبار به أظهر وأقيد
سم وقوله لا مانع من التنبية أي لو أخره لاف هذا لحالة أعني حالة التقديم كما هو ظاهر فلا يراد عليه أن
التابع لا يتقدم على المتبوع كما تقرر في محله تأمل وبعبارة عبد الحكيم ولوقيل همه لتوهم أنه صفة توهم
قوله الاستدعاء النكرة في مقام ابتداء التخصيص وصلاحيه الطرف لذلك وكون لا تلت في كبرها خاتمه
أوصفة بصفة وتاخر بخوف كلاهما خلاف المقصود وهو اثبات الهمم الموصوفة صلى الله عليه وسلم
لا اثبات الله الذي كونه لهما ولا اثبات صفة أخرى لهما الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام مسوقا
لمدح همه عليه الصلاة والسلام لمدح صلى الله عليه وسلم ولا يصح أن يكون التقديم ههنا للصراذ
ليس المقصود حصر الهمم الموصوفة عليه وان كان مستعلا بل اثباته كما يقتضيه القول السليم **(قوله)**
بالتأمل في المعنى ويعلم فغير ذلك أيضا ككونه لا يصلح للتبع كونه نكرة والجزء لا تومر فاشترح لم
يراد بالحصر يس **(قوله)** كونه أي حسان مدح النبي صلى الله عليه وسلم كافي الأطول **(قوله)** وهمته
الهمة الإرادة كافي المختار وعند ان تعلقت بهما في الأمور **(قوله)** أجل أي باعتبار متعلقهما من الدهر
الذي كانت العرب تضر بهممه المثل لأنه لوقوع الظاهر في كان ههما ته لئلا يتألف الظاهر في

(لثلاثي) قد قبله عليه
(ثبوت الرب في سائر كتب
الله تعالى) بناء على اختصاص
علم الرب بالقرآن وإنما
قال في سائر كتب الله تعالى
لأنه المعتبر في مقابلة القرآن
كأن المعتبر في مقابلة خبر
الجنة هي جوار الجنة لا
مطلق المشروبات وغيرها
(أو التنبية) عطف على
تخصيصه أي تقديم المسند
لثنبه (من أول الأمر على
أنه) أي المسند (خبر)
لا تلت إذا تلت لا يتقدم
على المتبوع وإنما قال من
أول الأمر لأنه ربما علم أنه
خبر لا تلت بالتأمل في
المعنى والتأمل أنه لم يرد في
الكلام خبر لثني كبرها
له همم لا تمنح لكرها
وهمة الصغرى أجل من
الدهر

حيث لم يقل همم له
(أو التأمل)

فهو • سعدت بفرجك الالام • (أو التوفيق إلى الذكر المستغفاليه) بأن يكون في المسند المتقدم طول في شوق النفس إلى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفس وعمل من القبول لأن الحاصل بعد الطلب أعز من (371) التقابل لتعب كقول ثلاثه) وهذا هو

المسند المتقدم الموصوف

بقوله (تشرق) من أشرف

بمعنى صار مضياً (الغنى)

فأصل تشرق والمائل إلى

الموصوف هو الضمير الجرم

في (يشرق) أي جسمها

وقضارتها أي قصر السير الدنيا

منقوطة بهذه الثلاثة

وبها هو المسند اليه المتأخر

هو قوله

شمس الضمى أو أواسق والقر

• تبيسه كثير مما ذكر في

هذا الباب يعني باب المسند

والذي قبله يعني باب

المسند اليه (غير مختص

بهما كذكر الحذف

وغيرهما) من التعريف

والتسكير والتقديم والتأخير

والإطلاق والتقييد وغير

ذلك بمسبك وإنما قال كثير

لأن بعضها مختص بالباين

كضمير الفصل المختص بها

بين المسند اليه والمسند

وكون المسندفع لافانه

مختص بالمسند كل فعل

مسنداً وقيل هو إشارة

إلى أن جميعها لا يجري في غير

الباين كالتعريف فانه لا

يجري في الحال والتعريف

والتقديم فانه لا يجري في

المضاف اليه وفيه نظر لأن

قولنا جاء ما ذكر في الباين

غير مختص بهما لا يقتضي

أن يجري في شئ من المذكرات

في كل واحد من الأمور التي

هي غير المسند اليه والمسند

أجل من الدهر نفسه فضلاً عن همه عرق أوى الكلام حذف مضاف أي أجل باعتبار مطلقهما من همهم الدهر أي باعتبار متعلقهما أو حذف مضافين أي من همهم أهل الدهر أي باعتبار متعلقهما أيضاً ومختلفتهما باعتبار متعلقهما لأن الهمه في الأداة ولا تفاضل فيها باعتبار نفسها وهذا اليت من كلام صاحب مدح به النبي صلى الله عليه وسلم وبعد

له واحد لأن معشار جوده • على البر كان البر أن من البر

(قوله فهو سعدت الخ) حيث اختبر على تركب آخر وهو الالام سعدت بفرجك وقوله • وترت

يقال لك الاعوام • وكتب أيضاً فهو سعدت الخ أن قبل هذا الجملة فعلية فتقدم المسند واجب فكيف

يقال قدم المسند لتفاوت لم أنه لا يمكن تأخيره أصلاً والحواب أنك يمكن تأخيره في تركب آخر بأن يقال الالام

سعدت الخ سم (قوله هذا هو المسند الخ) ولا يجوز كونه مبتدأ أو أن تخصصه بوصف لانه يلزم الأخبار

بالمعرفة عن التكرار وهو لا يجوز في غير الأسماء مضمون زيد من يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف ونسب الضمى

الخ لئلا يكتفى بـ (قوله من أشرف) ضلطة بضم التامس أشرف استأذنا عن كونه من شرق بمعنى

طلع فيكون مفتوحاً سم (قوله شمس الضمى) مضاف الشمس إلى الضمى لا مضافة قوتها مع عدم شدة

أذاً (قوله أو أواسق) كنية الغنم ولا يثنى حسن وسطه بين الشمس والقمر لا إشارة إلى أنه غير

منه بل إشارة إلى أن أواسقها حرف ولما فيه من إيهام بوقوع بين الشمس والقمر وأن الشمس أممو القروا

(قوله كونه تذكراً في هذا الباب الخ) لو قال كثير ما ذكر في المسند والمسند اليه لكان أحسن وأوضح

أطول (قوله وغير ذلك بمسبك) كالإعمال والتأكيد والعطف عرق (قوله لأن بضم الخ) فلا قال

جميع ما ذكر غير مختص بالباين ورد عليه ضمير الفصل وكون المسندفع لأن تقييد السالبة الكنية

موجباً بـ (قوله مسنداً) ما لم يكتف بضمير قلوبنا (قوله وقيل الخ) فانه الشارع الزوني

وواصل كلامه أنه لو قال المصنف بوجع ما ذكر غير مختص بالباين أي بل يجري في غيرها اقتضى أن كلا

منهما يجري في كل فرد مما يقع بهما وكان رد عليه التعريف والتقديم فإن كلاهما لا يجري في سائر

أفراد الأفراد من أفراد الحال والتعريف والمضاف اليه والتعريف لا يجري في الحال والتعريف لا يجري

في المضاف اليه ولا يثنى أن ما ذكره إنما يصلو كل معني قولنا جميعها غير مختص بالباين أي بل يجري في

غيرهما من كل واحد من تلك الأحوال المذكورة في الباين يجري في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى

ينقص التعريف والتقديم وليس كذلك بل معناه أن كلاهما يجري في بعض ما يصدق عليه الغير لانه

يكتفي في سلب الاختصاص بالباين عن الجميع تحقيق كل منهما في بعض ما يصدق عليه الغير فلا يلزم جريان

واحد من تلك الأحوال في كل ما يصدق عليه الغير فضلاً عن جريان كل واحد منهما في كل ما يصدق عليه

الغير فإشارة إلى أنه رد عليه ضمير الفصل وكون المسندفعلاً وهذا هو الذي جعل المصنف على القول عن

جميع إلى كذا قال الشارع فما مضى تخفيفاً للشارح والحاصل أن الزوني في كل من الباين على كل

ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قاله في قوله الشارع بما ضامه إلى المراد الغير في الجملة قدس الحاصل على

القول عن جميع إلى كثير ما ذكر الزوني بل ما ذكره أن ياقول وإنما قال كثيراً بعضاً مختص بالباين

الخ وبعض الناطقين لم يقمهم مقصود الشارع فاعتصر عليه بما ليس في محله فتأمل (قوله فضلاً عن أن

يجري الخ) فنه إشارة إلى أن مراد هذا القول أنه لو عبر بقوله جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما أعاد أن

كل واحد مذكراً يجري في كل واحد من غيرهما سم (قوله ثبوته في شئ) ولو واحداً كاعرف المطول

(قوله لا يثنى في الخ) مثلاً فاعرف أن تعرف المسند اليه بالعلية لا حاضره بعينه في ذهن السامع باسم

مختص به حيث يقتضيه المقام كاذن المقام متقدم فأرد بأفراد ثلاثاً في قلب السامع غير المدح

من أول وهلة عرف أن الفعل به يعرف بالعلية لذلك كقولك خمسة من ذواتنا لشرفه على أهل وقته وإذا

عرف أن الأبدال من المسند اليه زيادة تقرير التسمية الحكيم عرف أن الأبدال من المفعول به زيادة تقرير

فضلا عن أن يجري كل منهما فيه أدبكي لعدم الاختصاص بالباين ثبوته في شئ مما ينافرهما فافهم (والفطن إذاً أن اعتبار ذلك فيهما)

أي في الباين (لا يثنى عليهما اعتبار في غيرهما) من المفاعيل

النسبة الإيجابية كقولك أكرمته ذبا أقال على هذا فاقس **ح** **(قوله والمعلق بها)** كالجبرور والحال والنييز

أحوال متعلقات الفعل

(قوله أحوال الخ) ذكر في هذا الباب ثلاثة مطالب الأول نكات حذف المفعول به الثاني تقديمه على الفعل الثالث تقديم بعض مفعولات الفعل على بعض قال في الاطول والمراد بجمع أحوال متعلقات الفعل لأن وضع الباب له إلا ما اقتصر على ذكر البعض للاستغناء عن ذكر الباقي مما سبق في غير هذا الباب لظهور جريته فيه كماله عليه وتفسير بعض أحوال المتعلقات حيث لم يذكر البعض كما ذكره الشارح المحقق أي في عطوذه وهم وحكف لا أول يمكن المراد بجمع الأحوال لم ينصص الفن في الأبواب الخمسة والبعض الذي يفصل هنا لا يقتصر على ما أشار إليه إجمالا كما هو الشارح إذ لم يذكر في السابق الحذف لتزليل المتعدي منزلة اللازم وكتب أيضا قوله أحوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق وإن صح الفتح أيضا المراد به مفعولات الفعل والمعارف أن المفعول متعلق بالكسر والعمل متعلق بالفتح وسره أن المتعلق هو التثنية والتثنية بالكسر هو المفعول الضعيف والفتح هو العامل القوي فترى **(قوله قد أشير)** لم يقل قد صرح لأنه لا يلزم من جريان الكسري فيها أن يجري في تلك المتعلقات لصديق الغير فيها سم أي كمتعلقات اسم الفاعل والحاصل أنه ينص في التثنية على جريان تلك الاعتبارات في متعلقات الفعل خصوصا **(قوله ومهد فلان)** أي فلان البعض أي بعض ذلك البعض لأن قول المصنف الفعل مع المفعول إلى قوله لإفادة وقوعه مطلقا وثبت له حذف المفعول به المذكر في قوله فإذا لم يذكر الخ **(قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل)** الظرف مفعول لضاف محقق إذ ذكر الفعل مع المفعول كد كرمع الفاعل وأدخل كلفمع على التابعين الذين كل منهما مفعول لفاعل مريد به مجرد الصلبة فانه قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشارح في حواشي الفتح وإن كان الشائع دخوله على المتبوع فترى أو يضل أشار إلى أن القيد هو مناط الفائدة فكأنه المتبوع في نظر البلوغ وفي الاطول لا ركب من قبل زيد فاعلم كمر وقاعدا في مثله تقدم الحال على العامل المعنوي بقوله مع المفعول حال من الضمير في قوله كالفعل والعامل فيه الكاف لتضمينه معنى التشبيه وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فيه معنى الفعل أيضا أعني الكاف اه فاعلم في الحالين حرف التشبيه **(قوله مع المفعول)** أي المفعول به دليل قول الشارح من جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم لأن هذا تمهيد لحذفه وإن كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فإن الغرض من ذكرها مع الفعل لإفادة تلبس بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه ومع وغير ذلك لكن خص الصحت بالمفعول بلقر من الفاعل ولكن حذفه كمر شائعة وسائر المتعلقات تعلم بالمقاييس **(قوله من ذكره)** المراد بذكره كمرعاهم من الذي كلفنا أو تقدير أطول **(قوله أي ذكر الخ)** الوجه الأول جاز على الشائع من دخول مع على المتبوع بخلاف الوجه الثاني ووجهه الموافقة لقول المصنف الفعل مع المفعول الخ وما مشى عليه الشارح هل من احتمال الوجهين وصحتها هو المتعددون علمشى عليه في المطول من رد الوجه الثاني وقد وافق صاحب الاطول على ما هنا ويزيد ما رتبته الوجه الثاني **(قوله لإفادة تلبس به)** نفسا وأسانا أطول فدخل ما ضربه زود ما ضربت زيدا **(قوله أي تلبس الفعل بكل منهما)** في العارة تسامحة أندلس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل لإفادة تلبس الفعل بكل منهما فالأظهر أن يقول أي تلبس الفعل بمذكر معهما والمقصود واضح فترى **(قوله من جهة وقوعه منه)** لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل يتقسم إلى ما يقع منه الفعل وما يقرب منه لأن الكلام في الفعل المتعدي إلى المفعول به **(قوله وأما المفعول فن جهة وقوعه عليه)** ومن هذا يعلم أن المراد بالمفعول المتعدي بلان هذا تمهيد لحذفه وإن كان سائر المفاعيل بل جميع

والمعلق بها والمضاف إليه
أحوال متعلقات الفعل
قد أشير في التثنية إلى أن
كثيرا من الاعتبارات
السابقة يجري في متعلقات
الفعل لكن ذكر في هذا
الباب تفصيل بعض من
ذلك لاختصاصه بزيد بحيث
منه ومهد فلان مقدمة
فقال (الفعل مع المفعول
كالفعل مع الفاعل فإن
الفرض من ذكره معه) أي
ذكر كل من الفاعل والمفعول
مع الفعل أو ذكر الفعل مع
كل منهما (إفادة تلبس به)
أي تلبس الفعل بكل منهما
أما بالفاعل فن جهة وقوعه
منه وأما بالمفعول فن جهة
وقوعه عليه

(لا) افتاد وقوعه مطلقاً أي ليس الغرض من ذكره معه افتاد وقوع الفعل وثبوته في (٣١٣) تقسم غير اذنان بصل عن وقوعه على

من وقع اذناؤا بذلك قيل
 وقع الضربة أو وجد أو ثبت
 من غدر كوالفعل أو
 المنقول لكونه عيناً فاذا لم
 يذكر (المنقول به
 معه) أي مع الفعل المتعدي
 المستدلى فاعله (فالغرض
 ان كان اثباته) أي اثبات
 ذلك الفعل (لفاعله) أو ثبوت
 عنه مطلقاً) أي من غير
 اعتبار عموم في الفعل بأن
 يراد جميع أفراده أو
 خصوص بأن يراد بعضها
 ومن غير اعتبار تعلقه
 بوجه وقوعه مطلقاً عن
 خصوصه (نزل) الفعل
 المتعدي (منزلة) لازم ولم
 يقتدره منقول لان المقدر
 كذلك كور) في أن السامع
 يفهم منهما أن الغرض
 الاخبار بوقوع الفعل من
 الفاعل باعتبار تعلقه
 بوجه وقوعه فان قولنا فلان
 يعطى الذناؤا يكون لبيان
 جنس ما يتناول الاعطاء
 لبيان كونه معطياً ويكون
 كلاماً من أثبت له اعطاء
 غير اذناؤا لا مع نفي أن
 يوجد منه اعطاء (وهو)
 أي هذا القسم الذي نزل
 منزلة اللازم (ضرباً) لانه
 اما ان يجعل الفعل) حال
 كونه مطلقاً) أي من غير
 اعتبار عموم أو خصوص
 فيه من غير اعتبار تعلقه
 بالمفعول (كأية عنه) أي

المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكره مع الفعل افتاد تلبس به من جهات مختلفة كالوقوع فيه
 ومعه وغير ذلك مطول وانما تلخص البحث بحذف المفعول بلقر من الفاعل وأيضاً بذكر الحذف
 كونه شائعة وأما أحوال غير من المتفاعيل وسائر المتعلقات فتعلم بالمقايمة سم (قوله لا افتاد وقوعه) نفي
 أو إثباتاً أطول وكتب أيضاً قوله لا افتاد وقوعه مطلقاً عن الثابتة إذ كل أحد يعلم أنهم قد كثر من
 لا يكون الغرض افتاد وقوعه من غير تلبس بالفاعل أو بالمفعول أو فاعله أطول (قوله اذناؤا) يريد
 ذلك لتقريب الخ لا يقال ذكر الفاعل أو بالمفعول حيث نفي عنه أنه يشهد بزيادة على المقصود فان ذكر الفعل
 معهما يفيد وقوعه الذي هو المقصود مع زيادة من وقع منه أو عليه فكيف يكون عيناً لا تفتقر له عين
 بالنسبة إلى البليغ لان قضية البلاغة عدم الزيادة على الغرض المطلوب ولا يراد ما سبق في جواب قول
 الشارح لا يقال افتاد التعميم الخ لان الزيادة هناك لم تنه عن لفظ زائد على التركيب الذي هو بقدر
 الاحتياج إليه بخلافه هنا سم (قوله فاذا لم يذكر) مفرع على قوله الفعل مع المفعول الخ وكتب أيضاً
 قوله فاذا لم يذكر كالمفعول بجعل الشارح ضمير يذ كر راجعاً للمفعول به لا الواحد من الفاعل والمفعول
 أو الفعل وضمير معه الواحد منهما مع أن ذلك مقتضى ما قبل لا يهيل على ما صنفه قول المصنف فالغرض
 الخ نفي لا ينعى قول المصنف المذكور راجعاً بضمير يذ كر راجعاً للمفعول به تأمل (قوله المتعدي)
 أخذ من كون الكلام في الفعل به وهو لا ينسب إلا المتعدي (قوله أي من غير اعتبار عموم أو خصوص)
 فيه أنه لا مدخل لاعتبار العموم أو الخصوص في التنزيل بل يجوز أن يصد التعميم وينزل منزلة اللازم عن
 وأقول وجه هذا ما سبق قول المصنف لا في أن كان المقام خطياً لا افتاد ذلك مع التعميم فانظر ما كتبناه
 به من ذلك اه سم والذي كسبه هو ما صنفه افتاد ذلك مع التعميم لا خفاء أنه اذا لم يكن المقام خطياً لا كان
 مدلول الفعل الحقيقة دون العموم وإنما غلبت فيه العموم بموجبه المقام الخطي وهذا يدل على أن المصنف
 أراد بالاطلاق في قوله السابق فالغرض ان كان اثباته فاعله أو نفيه عنه مطلقاً عدم اعتبار عموم الفعل
 أو خصوصه فيما يتعلق أدخل الشارح ذلك في تفسيره لا للاطلاق لهذا الغليل لان تنزيل الفعل منزلة اللازم
 يتوقف على تفسيره الاطلاق بذلك فلا اعتراض عليه (قوله بأن يراد بعضها) تصور لا اعتبار لخصوص
 المفهوم من عطف خصوص على عموم للخصوص كما هو ظاهر (قوله لان المقدر كذلك كور) بواسطة
 دلالة القرينة مطول (قوله فان قولنا) استدلال على فهم السامع ما ذكر سم (قوله يكون لبيان جنس)
 الخ نقض بأنه لو كان المراد ذلك لا حاجة لفاعل عن سم ويحاط بأن ذكر الفاعل لكونه ضرورياً
 لأنه أحد ركزي الاستدلال المفروض منه (قوله ويكون كلاماً من أثبت له اعطاء غير اذناؤا) أي فيكون
 ملحقاً بالمتكسر وكان ينبغي أن يزيد أو مع من تردد ان قبل المتكسر يجب وكذا الكلام الذي هو المتكسر
 يحسن لهذا وأين التأكيد هنا قلت يكفي في التوكيد كون الجملة اسمية مع افتاد خبرها الفعل تقوية
 أو تخصيصاً كما تقدم فله عوق وقوله لا مع من نفي الخ يفيد أن فلا يعطى بلقي إلى من نفي الاعطاء وقبه
 السؤال والجواب السابق وكتب أيضاً قوله مع من أثبت له اعطاء غير اذناؤا رأى دون اذناؤا فيكون قلباً
 لما عند السامع (قوله اما ان يجعل الفعل مطلقاً كأية عنه الخ) جعل المطلق كأية عن المتقدم منها الاستدلال
 من المزمع إلى اللازم يعلى ان مطلق اللازم ولو بسبب الادعاء كلف فيها فتوى (قوله كأية عنه) أي
 معبراً عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعمل فيه على طريق الكتابة ويستضع ذلك في المثال الذي
 سميثل به المصنف وكتب أيضاً قوله كأية عنه الاقتصار على الكتابة يشعر بنفي جهة التجوز ولم يتم عليه
 دليل ولا دليل على نفي حمله كأية عن فعل متعلق بمفعول عام فتقول فلان يعطى يعني يعطى كل أحد
 لان الاعطاء اذا صدر عن مثله لا يخص أحد أو قوله تع إلى والله يدعو إلى دار السلام يجعله لانه يعني يوجد
 منه الدعوة ودعوة ملزمة دعوة كل أحد لتقرر عموم لطفه أطول (قوله دل عليه الخ) لا بد للخي

عن ذلك الفعل حال كونه متعلقاً بمفعول مخصوص حلت عليه قرينة (أولاً) يجعل كذلك (الثاني) كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون

أي من وجوده حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثر وقوعه انما هما باجماله (السكاكي) ذكر في بحث افادته كلام الاستغراق اما اذا كان المقام (٣٩٤) خطايا الاستدلالا فقولته صلى الله عليه وسلم المؤمن غير كرم والمناقض خبيث لم يحل

المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بطله ايهام أن التصديق فردون آخر مع تحقق الحقيقة فيما ترجع لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المقول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتزليل المتعدي منزلة اللازم ذهبا في نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ووجود هذه الحقيقة ايهاما بالباقة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق جعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم انما كان المقام خطايا بالاستدلالا جعل المعرفة باللام على الاستغراق واليه أشار بقوله (ثم) أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتزويله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطايا) يكتب فيه بمجرد التظن (لا استدلالا) بطلب فيه اليقين البرهاني (أفاد) المقام أو الفعل (ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) في أفراد الفعل (دفعاً للتصكم) اللازم من جملة على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطى يستند بفصل الاعطاء

المكتفي أيضا من قرينة أطول (قوله) أي من وجوده حقيقة العلم (الخ) اذا لم يفتي المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم الخصوص فوي (قوله) ذكر في بحث افادته كلام الاستغراق (الخ) الغرض من سوقه مع أن المتعلق بالمقام انما هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر الخ الحوالة عليه بقوله فيما بعد الطريق المذكور تأمل سم وكتب أيضا ما منه مخالفا للعبارة الفاهر حيث يعترف الابطوة بعد اجابات الفعل أو نفيه ولم يقل بافادته التعميم على ما في الايضاح أطول (قوله خطايا) أي يكتب فيه بمجرد التظن فالتظن على الله عليه وسلم قال ذلك لحسن ظنهم بالمؤمن وسوء ظنهم بالنافق لا لقليل قطعي وكتب أيضا قوله خطايا نسب الى الخطابة (قوله لا استدلالا) أي يطلب فيه اليقين والبرهان (قوله كقوله الخ) مثال للخطابي (قوله غر) بكسر الغيم أي غافل عن دقائق الامور ودراسات الناس وحيلهم لعدم صرفه العقل الى حل امور الدنيافيتقادر بلين لم يراى منه لكرم طبيعه ورسن خلقه لا للجهل والغباء وقوله كرم أي حيد الاخلاق (قوله والمناقض) أي نقا على ما قوله خب أي خادع يخدع الناس بقوله أو نفعه والتعميم ضد الكرم وكتب أيضا قوله خب الخ ما كسر هال الرجل التذلل لكن الرواية بالفتح الثلاثية بالصدر الذي هو بالكسر لا غير قري باختصار (قوله بطله ايهام) بالاسمية متعلقة بفعل واصافة علم الى ايهامه بانيته والمراد بالايهام الايقاع في الوهم أي الغش وفي سم الخ ايهام ايماء الى جواز وجود مرجع للجدل على البعض في الواقع ونسأوى السكل في تحقيق الحقيقة وصحاحا على حقه (قوله ان القصد) أي الالتفات أي التفات السامع (قوله ايهام بالباقة) أي التعميم وقوله بالطريق المذكور الخ بالاسمية (قوله جعل المصنف) اشارة الى أن غرض المصنف خالفه وجعله اشارة الى شيء آخر كما يشفي الطول ثم قال واظهاره ما ذكره كالمصنف سم (قوله قوله) أي السكاكي (قوله الى قوله) أي السكاكي (قوله واليه أشار) أي الى الجدل أو الطريق المذكور (قوله خطايا) بالفتح كما نقل عن بعض تلامذة الشارح المحقق عن يوق به لا منسوب الى الخطابة بالفتح صدر خطب أي انشأ الخطب سمى خطايا لان الخطيب معادن الظنون والافتاعات أطول (قوله يكتب فيه الخ) على تقدير رأى كل في بعده فهذه تفسر لقام الخطابي والآخر تفسر لقام الاستدلال (قوله لا استدلالا) لانها اذا كانت استدلالا لم يفد ذلك مع التعميم لان التعميم ظني فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين سم (قوله افادته المقام أو الفعل ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله قبل فيه بحث من وجهين الاول أن الظاهر كون المقادير نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثاني أن المقام الخطابي افادة مجرد التعميم في أفراد الفعل ولا يدخله في افادة الجزء الاول وكل من الامر بين هذين المقصود افادة التكميل ذلك بواسطة المقام الخطابي وما ذكر من كون الغرض كذا من قبيل مستتعات التركيب التي يفيدها وان لم يستعمل فيها من ذاتين يعقوب الثاني أيضا فافهم قترى وأرجع في الطول اسم الاشارة في قوله افادته الى الثبوت والتي مطلقا (قوله مع التعميم) أنكسر الاصوليون من الخفية افادة التعميم لانهم لم يعتبروا كون القصد الى نفس الفعل ولا كون المقام خطايا لان قترهم بحسب الاستدلال كذا في خسرو (قوله وتحقيقه) أي تحقيق ما ذكر من افادة التعميم أي ايماء الدليل وكتب أيضا قوله وتحقيقه أن معنى الخ والسرف في ذلك أنه ان قصد نفس الفعل كان بمنزلة أن يعرف مصدره بلام الحقيقة كما أشار اليه بقوله يفعل الاعطاسيد (قوله حيث ذكر) أي حين اذ يكون الغرض ثبوته لفاعله سم (قوله لا تقول الخ) اعترض السليمان الاعتذار بأنه وركن جدا قال فان المعتذر عند ارباب البلاغة كما هو المعاني المقصود التكميل وما يفهم من العبارة وما لا يكون مقصودا لا يعتد به ولا يعتد من خواص التراكيب ولا يمدح به التراكيب ثم قال ولا يظهر في الاعتذار أن يقال

المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بطله ايهام أن التصديق فردون آخر مع تحقق الحقيقة فيما ترجع لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المقول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتزليل المتعدي منزلة اللازم ذهبا في نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ووجود هذه الحقيقة ايهاما بالباقة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق جعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم انما كان المقام خطايا بالاستدلالا جعل المعرفة باللام على الاستغراق واليه أشار بقوله (ثم) أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتزويله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطايا) يكتب فيه بمجرد التظن (لا استدلالا) بطلب فيه اليقين البرهاني (أفاد) المقام أو الفعل (ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) في أفراد الفعل (دفعاً للتصكم) اللازم من جملة على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطى يستند بفصل الاعطاء

فلا اعطاء للمعرف بلام حقيقة يجعل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاء أو شموله بالاسماعة تسانيز ثم رجع أحدا المتساويين على الآخر لا يقال افادة التعميم في أفراد الفعل تنافي كون الغرض الثبوت والتي مطلقا أي من غير اعتبار عموم لأخصيص لا يقول

لاستلزامه فان علم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مقادا (٣٦٥) من الكلام فالتعميم مقادير مقصود

ويعضده في هذا المقام
تجليات فاسدة لا تاطل
تحتها فلم تعرض لها
(والاول) وهو ان يجعل
الفعل مطلقا كناية عنه
متعلقا بفعل مخصوص
(كقول الصغرى في المعتز
بالله) تعريضا للمستعين بالله
(شعوبه) سادس ويضبطه
ان يرى بمصر وسموع
أي أن يكون ضرورة
ويعلم فلو كان بالسر
(محاسن) بالسمع (أخباره
التأخر) تالبا على استحقاقه
الامامة دون غيره فلا
يجدوا نصب عطف على
خبره أي فلا يجدوا عداؤه
وحساده الذين يقتنون
الامامة (المنزلة)
الامامة (مبلا) فالجمل
أنزل يرى ويسمع منزلة
اللازم أي من يصدر عنه
السمع والرؤية من غير
نطق بفعل مخصوص ثم
جمله ما كسبتين عن
الرؤية والسمع المتعلقين
بفعل مخصوص هو محاسنه
وأخبره بادعاء اللازمة بين
مطلق الرؤية ورؤية آثاره
ومحاسنه وكذا بين مطلق
السمع وسماع أخباره
للدلالة على أن آثاره وأخباره
بلفتس الكثرة والاشتهار
الى حيث يمتنع خفاؤها
فيصرها كل امرئ سمعها
كل واع بل لا يصير الزاني
الاتكالات ولا يسمع

ان المقيد العموم في افراد الفعل هو الفعل معونة المقام انطوائيا وذلك لا يتأق كون الغرض من نفس الفعل
الاطلاق على التفسير المذكور فانه في الباب أن لا يكون العموم بنفس الفعل بل معونة المقام اه قال
الاستاذ وحاصله أنه بقصد المطلق ليصل معونة المقام وسيله الى جميع الافراد أي افراد الفعل على ميل
الكناية المطلق ليس مقصودا فانه بل ليقتل منه معونة المقام الى جميع الافراد على ميل الكناية لا يعلق
هذا في ما سبق في هذا القسم انه لم يتعريفه الكناية لان ذلك في الكناية في الفعل وهذا في افراد الفعل
قال أعني الاستاذ وجواب الشارح يمكن جملة على جواب السيد عيا معونة مقصود عدم كون الشيء معتبرا
في الغرض وقوله غير مقصود أي أولا فانه قد يقصد أولا المطلق ثم يقصد ما بالانتم وان كان التعميم هو
المقصود بالثبات سم وكتب على قوله بأنه مركب جدا مانته قال خسر ولا يمتنع على انفس المتصفاته
لان كناية بل هو راجع الى ما اختاره بأدنى عبارة بأن يقال معنى كلامه لا يلزم من عدم كون الشيء
معتبرا في الغرض المقصود من نفس الكلام عدم كونه مقادا من الكلام معونة المقام انتهى وبعبارة عرق
بعد تقرير الاعتراض المذكور مانته بل يمكن أن يجعل على معنى أن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود
أولا مطلق الثبوت الذي ليس فيه عموم ليشير به الى العموم واسطة دفع التصكم فيكون الفعل المطلق عن
العموم كناية عنه عما بواسطة المقام لا مانع أن يجعل كناية عن قسم متعلق بفعل خاص كما في يصح
أن يجعل كناية عن عموم في نفسه من غير تقدير بفعل فعل هذا يصح الجواب فليتأمل وعليه يكون معنى
قولنا فلان يعطى بوجده جميع أشخاص الاعطاء ولو لم يخصار هافيه بصحت لا وجد لغرضه وهو واضح
اه وبهذا الجمل اندفع أيضا التعارض بين كلام الشارح وكلام السكاكي السابق أعني قوله ذهبا في فهو
فلان يعطى الى معنى بفعل الاعطاء ووجه هذه الحقيقة انها ما بالالفظة بالمراد في ذلك كونهان قوله انها ما
بالفظة بالطريق المذكور يقتضي أن الفظة مقصود وهي التعميم ذكر (قوله لا لا في ذلك) أي التناهي
(قوله لا يستلزم الخ) أي أن عدم اعتبار الشيء ليس هو اعتبار العلم (قوله متعلق بفعل مخصوص)
قال في الاطول وهما اشكال أقوى لم يسمع عن سبق منه دوى وهما أنه اذا جعل كناية عن المتعلق بخصوص
خرج عن أن يكون الغرض من منه إثباته أو نفي مطلقا ثم لو جعل كناية بوجله معنى معرضا للاستقام
انتهى ويجب ان المعنى ان كان الغرض أولا فلا يتأق جملة ناسبا كناية عمدا (قوله كقول الصغرى)
من شعرا بالهولة العباسية (قوله تعريضا) افراد بالحسادوا الاعضاء المتعين بالله ومن واقفه (قوله
بالمستعين بالله) وهو المعترض بالله ولذا المتكول على الله (قوله شعوبه) أي حزن (قوله لا يرى الخ) من اقامة
السبب مقام المسبب لان الرؤية والسمع المذكورين ليسا نفس الشعوب ونفس الغيبة بل سببها (قوله
واع) الاصح الوقت على التقوس بلا عادت ما حذف بسبب التنوين ولهذا لا يكتب الباقي قاض على
الاصح أطول أي فلا يكتب واع والباقي ان ثبت لفظا لاجل الوزن (قوله أي أن يكون الخ) تفسير
للمعنى بتقدير مضاف أي أن يكون رؤية ذنورية وسمع ذنوع لا لفعل قط جليل فلهذه ولو قال أي أن
تكون رؤية مبصرة يكون سمع واع لكان أوضح ليكون تفسير الفعل قط الذي الكلام فيه تأمل
(قوله الامامة) مفصول فان المنازعة (قوله سيلا) بفعل لا يجدوا (قوله أي من يصدر) لوحذف من
لكن مستقما كما يظهر فاذن تأمل (قوله بادعاء اللازمة) أي بواسطة ادعاء الخ وكتب ايضا قوله بادعاء
اللازمة أي تصح الكناية والدليل على هذا الكناية جعلها ما خبرا عن الشعوب والغيبة خ (قوله بل
لا يصير الزاني الخ) أي من المنازاة والمحسن وكتب ايضا قوله بل لا يصير الخ اعترض بأنه ليس هنما يدل
على الحصر اذ لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع أخباره لازمة لمطلق الرؤية فهو السماع أن لا يكون غير
آثاره وأخباره كذلك لا يجوز حصول الامر من معا وأجيب بأنه علم بقرينة السياق ومقام أنه متحقق
للأمانة دون غيره فان هذا لا يتم الا اذا كان فيه من الزايا ليس في غيره من سم وغيره (قوله فذ كر
المزكوم) هو مطلق الرؤية ومطلق السماع سم (قوله وأرادنا اللازم) هورؤية آثاره وسماع أخباره سم

والاعراض عنها ما عدا بان فضايلة قد بلغت من الظهور والكثرة في حيث يكتفي بما جردان يكون ذوقه وصرح يحسنه العلم المنفرد
بالفضائل ولا يخفى أنه يقرب هذا المعنى عند كمال الفعل أو تقديره (والأ) أي وإن لم يكن الغرض عند عدم كمال الفعل مع الفعل المتعدي
المستند إلى فاعله فإنه لقاءه وتبينه (٣٦٦) مطلقا بل قصد تعلقه بفعل غير كور (وجوب التقدير بحسب اقتران) الملائقة على

(قوله والاعراض عنه) انما قال ذلك لئلا يشار إلى أن ترك الفعل ليس عن سهول بل عن قصد لئلا يأتى
التزليل (قوله حتى يعلم) أي ذوا السمع وذوا البصر وقوله انه المنفرد بالفضائل أي فيستحق الخلق فدون غيره
(قوله بل قصد تعلقه بفعل الخ) لم يقل أو تعريف عموم أو خصوص لثم مقابله لا لاطلاق السابق لانه
لا يرتفع على اعتبار ذلك وجوب التقدير وقد تقدم أنه لا بد من عدم اعتبار العموم والخصوص في التزليل
وأنه انما ذكر في نفسه لاطلاقه وأدخله فيه لاجل قول المصنف فيما تقدم ثم إن كان المقام خطأ الخ
تأمل (قوله بحسب اقتران) الجمع باعتبار الواو والاشارة إلى أن اقتران الحذف كثر من تنويع (قوله ان
عاما مقام) أي أن كان المدلول عليه بالقرينة عام فاللفظ المتقدم وكذا يقال فيما بعده وكتبنا أيضا قوله
فما كان في قوله والله يدعو إلى دار السلام (قوله فخاص) كقولنا عاشرنا رأيت عنه ولا رأيت مني (قوله ثم
الحذف) أي حذف الفعل وقوله اما البيان بعد الابهام أي الاظهار بهذا الاختفاء (قوله كافي فعل
المشبهة) أي كالحذف الذي في فعل المشبهة سم وكتبنا أيضا قوله كافي فعل المشبهة فخص الفعل لان
الكلام في أحوال متعلقاته بس (قوله ونحوهما) كالخبر (قوله انا وقع شرط) انا تصغر على ذلك لانه
أظهر ما يمكن فيه كغيره عى والافتقار يكون في غير الشرط كقولنا بشتة فانه تهندون (قوله ما لم يكن
تعلقه به غريبا) أي هو م أن كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابية في تعلقه لم يكن
الحذف لذلك وليس يراد بل المقيد به الحذف أطول ولهذا قال الشارح لكننا انما نحذف الخ (قوله
علقت المشبهة عليه) أي هو قولنا تعلقت المشبهة بـ مكان أوضح (قوله بخلاف) متعلق بالمال أي عدم
غرابية التعلق نحو قولنا اهلهذا كم أجبين بخلاف الخ وهذا هو المناس في المن والخاص بقول الشارح
بخلاف ما كان ذلك الخ أن تعلق بقوله ما لم يكن تعلقا الخ (قوله فانه لا يحذف) أي لا يحسن حذفه كما صرح
به الشيخ في دلائل الإعجاز سم (قوله ولو شئت أن أبكي دما الخ) يعني أي ما وجب كما قاله عليه لكن أعان
على ترك ذلك الصبر سم (قوله عليه) متعلق بأبكي وقوله أوسع أي من ساعا البكاء سرائي (قوله
فذكر الخ) أي وإن كان كلنا جوابا لالاعليه (قوله وبأنس به) حيث تكرر عليه سم (قوله فليس منه) أي
ولان الحذف للبيان بعد الابهام ليس من الحذف مطلقا كمال الفعل وهو أن أبكي المتبادر منه البكاء
الحقيقي سم فالتى ليس مسلط على القيد أعني قوله بناء على غرابية الخ (قوله صدر الاصل) تلذ
الرخشنى وضرام السقط شرحه لسط الرند سرائي (قوله فله يحذف) قد يقال قد حذف متعلق الفعل
الذى هو السبب في الغرابية وهو تفكر افكان مقتضى كون الغرابية تقتضى عدم الحذف أن لا يحسن
حذف المتعلق وإن كان هناك ما يدل عليه لأن يقال ان في الكلام تنازع لان كل من الشرط والخفاء
طالب لتفكر المذ كور ففعل أبكي اما مذ كور ان أعلن الاول أم مقتدر ان أعلن الثاني والمقتدر كذلك كور
انظر سم ويرد على النسق الاول أنه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير في الثاني الآن يجرى على مذهب
من يجوز الحذف من الثاني كالاول تأمل (قوله لان المراد الاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري) أي
فليس البيت مما ذكره في مفعول المشبهة لغرابية لان مفعول المشبهة في ليس غرابية بل بذكر بذكر
أه إذا لم يكن مفعولا للمشبهة غير سابق ذكره لا حذف ويمكن تقرير المتن على وجه غير مباشر عليه
الشارح لا يراد عليه هذا بأن يقال المعنى فليس من فعل للمشبهة الذي يحذف مفعولا للبيان بعد الابهام
لان البيان بعد الابهام انما يتصور إذا كان المين عن المين وما في البيت ليس كذلك لان المراد الاول البكاء

تعيين المفعول انما مقام
وان خاصا ناقصا ولما وجب
تقدير المفعول تعيينه
مرادو محذوف من اللفظ
لغرض فاشارة إلى تفصيل
الغرض بقوله (ثم الحذف
اما للبيان بعد الابهام كما
في فصل المشبهة) والارادة
ونحوهما انا وقع شرط فان
الجواب يدل عليه وبينه
لكن انما يحذف (مالم
يكن تعلقه به) أي تعلق
فصل المشبهة بالمفعول
(غريبا نحو قولنا اهلهذا كم
أجبين) أي لو شاء عدايتكم
لهذا كم أجبين فانه لا قبل
لو شاء علم السامع أن هناك
شيئا علقت المشبهة عليه
لكنهم فهم فاذن جيب جواب
الشرط صار مبينا وهذا
أوقع في النفس (بخلاف)
ما اذا كان تعلق فعل
المشبهة به غريبا فانه لا
يحذف حيث ذكرنا (نحو)
قوله
(ولو شئت أن أبكي دما لبيكتي)
عليه ولكن ساحة الصبر أوسع
فان تعلق فعل المشبهة بـ
الدم غريب فذكره ليتقرر
في نفس السامع وبأنس به
(واما قوله
فليبق مني الشوق غير تفكري
فلو شئت أن أبكي بكت تفكري

فليس منه) أي عاثر له حذف مفعول المشبهة بناء على غرابية تعلقها به على ما ذهب اليه صدر الاصل في ضرام
السقط من أن المراد لو شئت أن أبكي تفكرا بكت تفكر انما يحذف منه مفعول المشبهة ثم يقل ولو شئت بكت تفكرا لان تعلق المشبهة بـ
التفكر غريب كعلقها بـ كما قدم وانما يمكن من هذا القبيل (لان المراد الاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري) لانه أراد أن يقول أفناني
القول فليبق مني غير نحو ما يحذف فليبق مني

الحقيق فلا يصح بابه الثاني والحاصل أن المصنف لم يذكر أن مفعول فعل المشيئة يحذف للبيان بعد الإجماع ما لم يكن غير يسار عليه هذا البيت فإن المفعول فيه غير مبني على حذف فأجاب بأنه ليس مما فيه بيان بعد الإجماع وكلامه لا يدل على الاعتراض بل يدل على الخلل ويحصل عليه أيضا الرد على صدر الأفاضل وفي الأطول بعد قول المصنف • ولو شئت أن أبكي دما ليكنه • فإن تعلق المشيئة بكذا لا يمنع من حذف مفعول المشيئة فلا يحذف مفعول مقولة لأنه ليس كحذفه فتوجه عليه أنه كيف حذف الشاعر البليغ من مفعول المشيئة في مقام غرابة التعلق مما جعله ليسا قد دفعه بقوله وأما قوله

فلم يرق منى الشوق غير تفكرى • فلو شئت أن أبكي بكتك تفكرا

فليس منه أى ليس مما تعلق فعل المشيئة فيه مفعول غير مبني يكون حذف مفعول مفعول عليه إذا ليس التقدير ولو شئت أن أبكي تفكرا بكتك تفكرا إذا البلاغة في مقام المبالغة في أنه لم يبق فيه غير التفكير أن يقول ولو شئت البكاء أبكى أى شئ كان بكتك تفكرا لأن يقول ولو شئت أن أبكى تفكرا أبكتك تفكرا (قوله غرمت) أى سمعت (قوله بكا مطلق) أى غير متعريفه تعلقه بمفعول سم وكتب أيضا قوله بكا مطلق يحصل أن به المراد أن أبكى دما حذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذى أراد أن يباع المشيئة عليه بكا مطلقا فترى (قوله مبهم) أى لم يبين في اللفظ وكتب أيضا قوله مبهم أى بحسب اللفظ وإن كان المقصود به البكاء الحقيقى فلا ينسب ما سبق من أن المراد به البكاء الحقيقى (قوله مقيد) أى حيث اعتبر فيه تعلقه بمفعول وهو تفكرا سم (قوله معدى إلى التفكير) نفسه لتقيده حذف (قوله فلا يصلح الخ) أى فذكر أنه لعدم القرينة لا لغيره أن يسم وجود القرينة سم وجربى (قوله كذا قلت ولو شئت الخ) فلو حذف ودعاهما التوهم أن المراد ولو شئت أن تعطى درهمين أعطيتهما والحاصل أن مفعول المشيئة يحذف بشرطين أحدهما وجودى وهو أن يكون له بيان والآخر معدى وهو أن لا يكون في تعلق الفعل بغيره غرابة والشروط الأول مقصود بها وكتب أيضا قوله كذا قلت الخ الأنسب أن يقال ولو شئت أن تعطى عطاء ما أعطيت درهمين لأن البكاء فى البيت ليس مقيدا بالمفعول به فالأنسب أن لا يشعأ إعطائه في نظيره (قوله) وعاناشا في هذا المقام الخ عبارة أطول ومنهم من جعل قوله وأما قوله ناظر إلى قوله كفى فعل المشيئة لا إلى قوله بخلافه وحصل المراد منه أن حذف مفعول أبكى ليس للبيان بعد الإجماع بل لأمرا آخر لأن قوله بكتك تفكرا لا يصلح بيا مفعول أبكى لأنه ليس التفكير ولا يرد التأمل في سابق الكلام والتدبر فيه إلا أنه ليس مما تتداوله الألسن في هذا المقام فقوله الشارح أنه ناشئ من سوء التأمل وقوله التدبر ليس بذلك أه (قوله والمراد) أى بقوله المصنف فليس منه (قوله) أن البيت ليس من قبيل الخ إنما كان هذا القول ناشئا من سوء الفهم وقوله التدبر لا يلائم السباق لأن الكلام في مفعول المشيئة وتفصيله والمقصود الرد على من زعم أنه ذكرهنا لغرابة كفا قيل والجهت فيه مجال إذا ما منع من أن يكون قوله وأما قوله فلم يبق الخ مر ببطا مائل المحب وهو الحذف للبيان بعد الإجماع ويكون القصد دفع توهم أن المراد أبكى تفكرا حذف تفكر للبيان بعد الإجماع اللهم إلا أن ثبت عن المصنف أن قصد الرد على من زعم أنه حذف مفعول المشيئة لغرابة (قوله لقرض) كالاختصار (قوله وقيل يحتمل الخ) قال الاستاذ ليس هذا قولاً آخر بل توجيه أى توضيح لكلام صدر الأفاضل وتوجيهه بغيره أو السابق الذى صاصله أنه لا يوافق المقصود أه بإدخاله قال سم بعد نقله ذلك أقول يمكن أن يكون قولاً آخر غير قول صدر الأفاضل لتخاير المعنى عليهما تأمل وقال في قوله أخرى انظر الفرق بين هذا وما تقدم من صدر الأفاضل ويحتمل أنه اعتبار عدم بقاء مادة الدعوى حتى صار يقدر على بكاء التفكير فاعتداهما فليصر أه وقد يفرق أيضاً فليصل معنى القضية الشرطية على هذا القول فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فأخرج القضية الشرطية عن معناها الحقيقى وأما معناها على قول صدر الأفاضل لو أردته لمعناه فلم يخرج عن معناها الحقيقى فأنقض تغيرهما بهذا الاعتبار وأنقض ورود قطر الشارح على هذا القول ودون غيره تقدير (قوله بكتك تفكرا)

فترى بيت جفونى وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أحدهم من جهتها بدل الدمع التفكير فالبكاء الذى أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى إلى التفكير البكاء الثانى مقدم معدى إلى التفكير فلا يصلح نفسرا للأول ويأناه كذا قلت ولو شئت أن تعطى درهمين أعطيت درهمين كفاي دلائل الإعجاز وعاناشا في هذا المقام من سوء الفهم وقوله التدبر ما قيل ان الكلام في مفعول أبكى والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإجماع بل إنما حذف لقرض آخر وقيل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكى تفكرا بكتك تفكرا أى لم يبق في مادة الدعوى فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابة وفيه نظر لأن ترتيب هذا الكلام على قوله لم يبق منى الشوق غير تفكرى أى هذا المعنى عند التأمل الصادق

لان الصدرة على يكما التفكير لا يتوقف على أن لا يتيق فيه غير التفكير فانهم (واما الذم وهم ارادوا غير المراد) عطف على اما البيان (ابتداء)
متعلق بتوهم (كقوله وكذبت) أي دقت (عني من جعل ملأ) يقال تحمل فلان على إذا لم يعدل ولم يخبر به ميمها فلو لم يتحمل قالوا
واذا فصل بين كم انظرية وعجزها فعمل متعدو جاب الاتان بين الثلاثين بالمفعول وحصل كم انصب على أنها مفعول دقت وقيل المعز
مخوف أي كم مرفوع من فن من تحمل (٣٦٨) زاعفوقه نظر الاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه (وسورة أيام) أي شدتها

وصلها (حزن) أي قطع
الهم (الى العظم) خفف
المفعول أعني الهم (انلو
ذكر الهم لربما توهم قبل
ذكر ما بعده) أي ما بعد
الهم يعني الى العظم (أن
الحزن يمتد الى العظم) وانما
كان في الهم تخفف دنا
لهذا التوهم (واما لانه أريد
ذكره) أي ذكر المفعول
(ثانيا على وجه يتضمن
إيقاع الفعل على صريح
لفظه) لاعلى الضمير العائد
اليه (اظهار الكمال العناية
بوقعه) أي الفعل (عليه)
أي المفعول حتى صكاه
لا يرضى أن يوقعه على ضميره
وان كان كناية عنه (كقوله
قد ملناكم من هذا في السوء
ددوا جهاد والمكارم مثلاً)
أي قد ملناكم من مثلاً خفف
مثلاً لذكركه لكان المناسب
فلم يجده فيقول الفرس
أعني إيقاع عدم الوجدان
على صريح لفظ المشل
(ويجوز أن يكون السبب)
في حذف مفعول ملنا (ترك)
مواجهة المدوح بطلب
مشله (فصل الى المبالغة
في التاديب حتى كانه لا يجوز
وجود مثل له ليطلبه فان
العاقل لا يطلب الا ما يجوز

على أنهن باب التناقض مثل ضربت وأكرمته زيدا مطول (قوله لان الصدرة على يكما التفكير الخ) قد
يقال المراد نصرت بحيث أقدر على يكما التفكير فقط أي دون يكما الذم والهم ونحوهما وهذا يتوقف على
أن لا يتيق فيه غير التفكير وقد يدفعه تخصيص الذم بعلمه بما في قول هذا القائل أي لا يتيق في مادة
الذم الآن يقال المراد لا غيره (قوله متعلق بتوهم) ويجوز لفظه يدفعه لكن الأول هو المناسب لما
يأتي في المتن (قوله وكذبت) قد يروى بصيغة الخطاب المعنى ظاهر وقد يروى بصيغة التكلم حيث يصف
نفسه بالتبذير على الحق والزيادة بقدر حسن صبره على الواقع والبلايا (قوله وكما تخبر به) وجعلها
استفهامية مخوفة الميز أي كم مرفوعاً وما لا ادعاء لمثل بعدد كثرته تصف (قوله ثلاثين
بالمفعول) لأنه اذا فصل بالمفعول نصب فيجب جعل ذلك الفعل حال في الأول وقيل أنه انما يدفع به
الاتيان على مذهب غير الأخفش والكوفيين فانهم لا يجوزوا أن ياتين مطلقاً ليعلم أن هذا فعل
أرادت به وهذا يعلم أن الضابط لياتين ليس مجرد عدم الإيجاب بل هو أن يكون المراد دفعه في الحكم الخيرية
المفعول يشوبها فعل متعذر (قوله زائدة) أي زائدة في الابتداء على قول سم (قوله حزن) انما قال
حزن بقوله الجمع وان كان راجعاً الى السورة لأن لكل يوم سورة قترى ولأنه ذكر الرضى أن الحذف
يكتسب من المضاف اليه الجمع كافي نحوه (واما الحذف من رضى قلى) (قوله خفف المفعول) فيه أن هذا
الغرض من دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تأخيره عن
قوله الى العظم وجوابه أنه لا يجب في النكتة أن تكون مطرد معكفة فصولهم شي لا ياتي أن تفصل
مع شي آخر وأيضاً تأخر المفعول بلا واسطة عن المفعول بلا واسطة بخلاف الظاهر ع سم (قوله ثانياً)
جعل المذكور ثانياً بما على أن المقدّر كالذكور أطول (قوله على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح
لفظه) سواء كان الفعل المقصود إيقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله كافي قولك ضربت بديوسرت عرا
أو غيره كافي البيت الآتي (قوله إيقاع الفعل على صريح لفظه) لا يشمل المحذوف في مثل عرفت
وعرفني زيد لانه ليس ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه بل استناد الفعل الى
صريح لفظه فالأولى على وجه يتضمن تلبس الفعل بصريح لفظه أطول (قوله على صريح لفظه) رد بان
ذكر المفعول أو لا ينافي ذكره ثانياً غايته أنه وضع الظاهر موضع المضمر لكمال العناية به وأجيب بأن
الحذف في المفعول لا تكمن الوضع المذكور على أنهم يسمونه تعدد المثل لأنه نكرة أعيدت نكرة سبباً (قوله
اظهار الكمال العناية) عطف ارادة الاتان بصريح الاسم ثانياً أو ما كتبه الحذف أو لا فلا تمنع الاتان
بصريح الاسم ثانياً بزمه التكرار ع سم (قوله وقوعه عليه) الأولى بتلبيه أطول وقد مر وجهه
(قوله كانه) كان هنا التحقيق (قوله والمكارم) جمع مكرمة يقع الميم ونوم الراء أطول (قوله أي قد ملنا
للمشلاخ) فنية تنازع اوعمال تشاف (قوله لا يطلب) أي طلبها بقدره بالسوى والتقصص ولوا دوا وليس
الرابد الطلب في كلامه الشرح ما يشمل مجرد أهبة الفلسفة حتى رد أن الثاني طلب وهو يتعلق بالمال تأمل
(قوله أي جيع عباده) لأنه لا يجيبهم من الإساءة أطول (قوله فالتال الاول) أي قد كان منك ما يؤلم
وكتب أضاقوه فالتال الاول الخ هذا بيان من الشرح للتفاوت بين المالتين المشار اليه بقول المصنف
وعليه الخ (قوله والثاني) أي والله يدعوا دار السلام (قوله فرينة) أي على المفعول هذا ما ارتضاء

وجوده (واما التعميم) في المفعول (مع الاختصار كقوله قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد) بقدرته أن المقام مقام
المبالغة وهذا التعميم وان أمكن أن يستفاد من ذلك المفعول بصيغة الموعود لكن بقوت الاختصار حيث (وعليه) أي وعلى حذف المفعول
للتعميم مع الاختصار وورد قوله تعالى (والله يدعوا دار السلام) أي جيع عباده فالتال الاول يفيد الموعود مبالغة والثاني تحقيقاً (واما مجرد
الاختصار) من غير أن يعبر معه فاعلم أن معنى التعميم وغيره في بعض النسخ عند قيام قرينة

الشارح

الشارح (قوله تذكر السبق) من قول المصنف وجوب التقدير بحسب القرائن وقصده عليه أن تذكر
 ماسبق أيضا لا يخص بمجرد الاختصار أطول (قوله لأن هذا المعنى معلوم) أي من خارج أذ لم يتقدم في
 المتن ما يبين ذلك وفيما لا يفرض العلم من اندارج فكان الأولى الاقتصار على الوجه الثاني أي قوله
 جار في سائر الاقسام وكتب أيضا قوله لأن هذا المعنى معلوم يفيد أنه لا يحسن قرينة على أن الحذف التكنة
 القلانية كالاختصار وهو كذلك عس سم قال يس انظر مع قول المصنف ولا امتناع في أن يمتنع
 في مثال واحد عدم من الاغراض المذكورة وما أشار إليه بعد التمثيل للرعاية على الفاصلة بالآية
 الشريفة بقوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر فتأمل فقد صرح بالمصنف في قوله ويجوز أن يكون
 السبب ترك مواجهاة الخ (قوله في سائر الاقسام) أي أبقاها كالحذف للبيان بعد الإبهام (قوله فلا
 وجه لتقصصه الخ) قد يقاله وجموهو أن مجرد الاختصار تكنة ضعيفة لا يصار إليها لانا تعينت
 نظرا ما في ذكر السنن السلافة حيث قد يعلم مقتضى العدول عنه كذا في بس (قوله وعليه)
 انما قالوا عليه تفاوت بين قرينتي المثالين فان القرينة في الاول لفظ الفعل الذي هو أصبت وفي الثاني
 جواب الطلب كذا في الأطول (قوله أرى أنظر اليك) فان قلت أرى من أراه كذا جدره فكتاه
 قال بعلني أرى ذاك أنظر اليك وهذا ظاهر مصحح التداخل في الكلام ويمنع تراب أنظر على أرى
 قلت بل من الأراء من مجرد كشف الجلباب عن الرائي لأن الرؤية متبعية عنه فترب عليه قوله أنظر اليك
 فكتاه قال ربا كشف الجلباب عن ذاك كشفه معنى لاني انجوب حقيقة أنظر اليك ع (قوله
 وهما بصحت) وهو أن الحذف التميم مع الاختصار الخ قال السيدا فائدة التميم في المفعول مع حذفه
 تصور على وجهين أحدهما أن يكون هذا القرينة تدل على تعيين مفعول مدلوله عامه مثل أن
 يذكر في الكلام لفظ كل أحد ثم يقال قد كان منك ما يؤمل أي كل أحد ولا شك أن العموم حيث تستفاد
 من حيث المقدور وادخل الحذف فيه بل الحذف مجرد الاختصار والثاني أن يقصد العموم في المفعول
 ويتوصل بحذفه إلى تقدير عامما وذلك بان لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام من
 العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي إلى تقديره عاما يشاعل أن تقديره خاص دون آخر
 ترجيح لاحد المتساويين على الآخر فالحذف أي عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل في
 تقديره عام دون حذفه على الوجه الاول فلذلك حكموا بأن حذف المفعول قد يكون مجرد الاختصار
 وقد يكون التميم مع الاختصار واعترض عليه بان المقام الخطابي قرينة على العموم حذف أو لا فانه
 لو ذكر المفعول حل على العموم في ذلك المقام ما يدل دليل على انحصار فلا مدخل الحذف والجواب أن
 حصوله مع غير الحذف لا يمنع حصوله مع الحذف لأن التكنة لا يجب انعكاسها من سم وعبرة ع
 بعدد كرواب البص السابق لا يقال التميم المستفاد من الحذف على هذا استفاد بدونه الحذف أم لا لان
 ما خصمه هو الفرار من التصكم لا لزج على تقدير عدم محومه تقدم أنه يفيد العموم في المقام الخطابي مع
 جعل الفعل لازما لا تقول لا يمكن لا يلزم انعكاس موحها فتستفاد عن الحذف وعلمه على أن
 استفادتها عند تقدير الفعل لازما بالنظر إلى مجرد الفعل والعموم في المفعول فيلزم عوع عند تقديره متعتما
 يحيى العموم من ذلك المقدار الذي اقتضى الحذف تقديره عاما وفرق بين الاعتبارين ولو كان لما أل واحد
 اه قال القزوي وقد دفعه أي دفع الشارح البص السابق في شرحه لفتح عاصمه الفاضل المحض يعني
 السيد (قوله فالحذف لا يكون الخ) أي ولا تدخله في أفلاقة التميم (قوله للرعاية) أي المحافظة وقوله على
 الفاصلة فيه أن النافذة اسم للكلام الماتل بعينه لا الحرف الأخير منه فقط الذي هو الروي الآن يقال في
 الكلام حذف مضاف أي على روى الفاصلة وكتب أيضا قوله وإما للرعاية على الفاصلة على الرعاية
 يعني لتضمن معنى المحافظة أطول (قوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر) ولا امتناع في أن يمتنع في
 مثال واحد عدم من الاغراض المذكورة مطول (قوله كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت الخ) الحسن

وهو تذكر المسبق فلا
 حاجة إليه وما يقال من أن
 المراد عند قيام قرينة على
 أن الحذف مجرد الاختصار
 ليس يسديد لأن هذا المعنى
 معلوم ومع هذا جار في سائر
 الاقسام فلا وجه لتقصيصه
 بمجرد الاختصار (نحو
 أصبت إليه أي أفص وعلية)
 أي الحذف مجرد الاختصار
 قوله (أرى أنظر اليك أي
 ذاك) هو هنا بصحت وهو أن
 الحذف التميم مع الاختصار
 ان لم تكن فيه قرينة دالة
 على أن المقدار عام فلا تعيم
 أصلا وان كتبت فالتميم
 من عموم المقدور أو الحذف
 أول يصح فالحذف
 لا يكون الا مجرد الاختصار
 (وإما للرعاية على الفاصلة
 نحو) قوله تعالى وانضي
 والبيل اذا حي (ماوذك
 ربك وماقلى) أي ماقلان
 وحصول الاختصار أيضا
 ظاهر (وإما لاستبهاج
 ذكره) أي ذكر المفعول
 (كقول عائشة رضي الله
 عنها ما رأيت منه) أي من
 النبي عليه الصلاة والسلام
 (ولا رأيت من أي العمرة وما
 لتكنة أخرى) كخفاته
 أو لتكن من انكاره ان
 مستلسمه ساحة أو تعينه
 حقيقة أو ادعاء ونحو ذلك

(وتقديم مقعوله) أي مقعوله الفعل (وتحويه) أي هو الفعل من الجمل والجرور والتصرف والمحال وما أشبه ذلك (عليه) أي على الفعل
 إلى الخطأ في التعيين كقولنا زيد اعرف فلن اعتقد أنك عرفت انسانا (و) أصاب في ذلك (و) اعتقد (أنه غير زيد) وأخطأ فيه (وتقول
 تأكيده) أي تأكيده هذا الرز يداعرف (٣٧٠) (لا غيره) وقد يكون لرد الخطأ في الاشتراك كقولنا زيد اعرف فلن اعتقد أنك

أن الخطأ لنا كذا مرة العورة حتى إنه يستلطفه عن السامع يس (قوله) وتقديم مقعوله (لغير
 بهو) هو يستحق عن ونحوه لأن الكلام السابق مفرض في الفعل لأنه الأصل في الجمولية وما قبل
 وتقديم مع أن المقام مقامه لتضع ضربه عليه يس (قوله) من الجمل والجرور (الخ) لكن لا يذهب عليك
 أنما ذكر من التأكيده لا يجري في الكل إلا في حال فاعلمت وحده ولا غيره ولا لوم لجمعة بحث وحده
 أطول (قوله) في التعيين أي تعيين من يعرفه المتكلم مثلا (قوله) أي تأكيده هذا الرز (قال في الاطول) أي
 تأكيده هذا التقديم (لأننا) كسدر الخطأ لا لمؤ كفي المتعارف هو المفسد الأول لامفاده لا ترى أنك
 تجعل في ما جزئ بدالك في تأكيده الأول فلا يفتقر قول الشارع لمحقق أي تأكيده هذا الرز (قوله) وقد
 يكون لرد الخطأ (الخ) أي وقد يكون لتعيين كقولنا زيد اعرف فلن اعتقد أنك عرفت انسانا ولكن جاهل
 به يس (سؤال في ذلك) وبقاله قصر تعيين كذا يستفاد من الطول (قوله) وكان الحسن (الخ) أي يدخل
 فيه القصر بأفواحه لا ثلاثا يدخل نحو زيدا كرم وعرا لا تكرم فان اعتبار رد الخطأ في الجملة عن تكلف
 مطول وقوله عن تكلف أي لأن الانشاء لا حكم فيه فلا يتناسب الخطأ لأن الخطأ من أوصاف الحكم
 نعم الانشاء يتضمن خبرا مقفوك كرم زيدا يتضمن خبرا وهو أن زيدا مأمورا بأكرامه ومسوقا للإكرام
 ونحو ذلك واعتبار الحكم المنضم تكلفا بردي عليه كذا الطول (أن فائدة الاختصاص أيضا لا تجرى
 في الانشاء إلا بشكل لأنها فائدة ثبوتية لشيء ونفي مع غيره ولا يشبه الانشاء وكب أيضا ما نصه
 يقتضي أن في صنع المصنف حسنا ولعل وجهه ما قاله السيد من فائدة عن اعتراض الشارع أنه لم
 يذ كر الانشاء لأن كلامه في محض الخبر بعد هذا الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به بالمقاييس اه قال
 سم وهذا الاعتذار لا يدفع دعوى الاحتمالية لكن يرضع بحسن ما صنع المصنف تأمل ورد
 صاحب الاطول اعتذار السيد عن عدم ذكر بحث رد الخطأ في الاشتراك حيث قال ما خصه كذا يكون
 لرد الخطأ في التعيين يكون لرد الخطأ في اعتقاد الشركة أو لانه لا تردد فكان عليه ذكر ذلك وأما بضاد عوالي
 ذكره قوله بعد لهذا الخ لا يجب احتجاله في المشار إليه لم التحليل فاعتذار السيدان المصنف لم يذ كر
 الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيده وسد اعتداده على المقاييس على ضعف أو جبه الغفلة
 عن التحليل (قوله) على الاختصاص أي اختصاص نفي الضرب بزيد سم (قوله) لو كان التقديم لغرض
 آخر غير التخصيص قال في الاطول قلت ألا يكتفي قوة ولا غيره وقوله ولكن أكرمه قريته على ذلك (قوله)
 وكذا ردا ضرت وبغيره أي كما ردا ضرت ولا غيره في المنع عند قصد التخصيص وفي المواز عند قصد
 غيره (قوله) وأما نحو زيد اعرفته مرهبط بقوله كقولنا زيد اعرف وتقولنا ما زيد اعرفته فحمل
 للأمرين وفيه رد على الكشاف حيث جزم بأنه التخصيص أطول (قوله) فتنأ كيد أي ذنبا كيد وكب
 أيضا في ضمن الكلام كيد بالتكرار سم (قوله) والاختصاص (قوله) قصر على التخصيص لأنه لا بد للتقديم
 غالبًا من التأكيده كيد مع التقديم هنا مرة لعدم أطول وكب أيضا ذوقه التخصيص (قوله) يحمل (الغني)
 في المطول يحتمل التخصيص ويجوز لنا كيدو فهمه أنه إذا كان لنا كيد لا يكون للتخصيص وإذا كان
 للتخصيص يكون لنا كيد تأمل سم (قوله) أكد يقتضي أن في زيد اعرفنا كيدا وهو كذلك لأن
 التخصيص فيه ما كيد بالتكرار حصل تأكيده على تأكيده (قوله) لما من التكرار (المبطل) كيد
 وإن كان غير مقصود منه التأكيده بل التفسير من سم وكب أيضا قوله لما من التكرار ظاهر كلامه
 أن التكرار هو كيد للتخصيص الذي اشتمل عليه التركيب مع أن التكرار إنما يفيد التباين والتخصيص

عرفت زيدا وعرا وتقول
 لنا كيد زيد اعرفته وحده
 وكذا في نحو زيدا كرم وعرا
 لا تكرم أحرارها وكان
 الحسن أن يقول لا فائدة
 الاختصاص (ولذلك) أي
 ولأن التقديم لرد الخطأ في
 تعيين المقعول مع الإصابة
 في اعتقاد وقوع الفعل على
 مقعوله (الایشال ما زيدا
 ضرت ولا غيره) لأن التقديم
 يدل على وقوع الضرب
 على غير زيد تحقيقا للمعنى
 الاختصاص وقوله ولا غيره
 يتفق ذلك فيكون مفهوم
 التقديم منافيا للخطأ ولا
 غيره نعم لو كان التقديم
 لغرض آخر غير التخصيص
 جاز ما زيدا ضرت ولا غيره
 وكذا زيدا ضرت وغيره
 (ولا ما زيدا ضرت) ولكن
 أكرمه (لأن معنى الكلام
 ليس على أن الخطأ واقع في
 الفعل بل أنه الضرب حتى ترده
 إلى الصواب بله الأكرام وأما
 الخطأ في تعيين الضرب
 فردا إلى الصواب أن يقال
 ما زيدا ضرت ولكن عرا
 (وأما نحو زيدا عرفت
 فتنأ كيدان قصد) الفعل
 المحذوف (المفسر) بالمفعل
 المذكور (قبل التصوب)
 أي عرفت زيدا عرفت (والله)
 أي وإن لم يقدر المفسر قبل

المصوب بل به (تخصيص) أي زيد اعرفته لان المحذوف المقدر كذلك كورفا تقديم عليه كالقديم على
 المذكور في فائدة الاختصاص كما يسمي الله فهو زيد اعرفته محتمل للتعين والرجوع في التعيين إلى القرأتين وعند قيام القرية على أنه
 للتخصيص يكون أكرم قولنا زيد اعرفته لمعنيين من التكرار وفي بعض النسخ

(وأما نحو وأما قد فهذه
فلا يفيد الاختصاص
لاستناع أن قد الفعل
مقتضى ما هو أمّا قد أتعود
لا تزامهم وجود فاصل بين
أما أو الفاعل التقديم
فهذه بناهدهم بتقديم
المفعول وفي كون هذا
التقديم للتخصيص نظريته
قد يكون مع الجهل بثبوت
أصل الفعل كأنا جلت زيد
وعمر وثم سألت سائل ما
فعلت هما فتقول أما زيد
فقرنته وأما عمر أفا كرمته
فلتأمل (وكذلك) أي
ومثل زيد عرفت في أفادة
الاختصاص (قولك) زيد
مررت في المفعول بواسطة
لمن اعتقد أنك مررت
بائن وأنه غير زيد وكذلك
يوم الجمعة وفي المسجد
صليت وتأديباً لمررت
وما شابهت (والتخصيص
لازم للتقديم غالباً) أي لا
يفتق عن تقديم المفعول
ونحو في أكثر الصور
شهادة الاستفراء وحكم
النوق وانما قال غالباً لأن
الزوم الكلي غير متحقق
أما التقديم قد يكون لأغراض
أخر كبره الأهتمام والتبرك
والاستلذان وموافقة كلام
السلع وضرواً الشعر
ورعاية السجع والفاصلة

مستقل على الاسماء والنفي والتأكيدهم وافق لئلا كلف المعنى ويمكن أن يجاب بأنه لما كنتمو كذلك
الأول وهو الالزام كنتمو كذلك في الجملة أو بقية التكرار موهو كذلك التخصيص يجوز أي بأن يجعل الالزام
اللاحق مفيداً للاختصاص كالاسماء السابق دليل أنه نفس السابق (قوله) وأما نحو وأما قد فهذه
لتعود زيدا عرفت (قوله) فلا يفيد الاختصاص أي لا بمجرد التأكيدهم فالحصر بالنسبة إلى مجرد التأكيدهم فلا
يراد نعم كل تخصيص تأكيدهم (قوله) لا تزامهم وجود فاصل بين أما أو الفاعل ولا يجوز تقديم الفعل مقدماً
بدون الفاعل لأن المقدّم هو الجواب والمذكور أعلاه مفسر والجواب لا يضمن إتمامه بالفاعل لا يجوز تقديمه
مقدماً عنها (قوله) وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظريته (قوله) لا يجوز تقديم الفعل مقدماً
أن شرط أفادة التقديم للتخصيص أن لا يكون لأصلاح التر كس محل وأما قد فهذه بناهدهم وحينئذ في كون
هذا التقديم للتخصيص نظريته هذا الوجه أيضاً على أنه ما عترض كون التقديم في الآية للحصر بأن الهداية
المذكورة أعني الدلالة على ما وصل إلى المطلوب غير مخصوصة بمقدّمه وما أحب به عن من أن المخصوص هو
الدلالة وما عطف عليها من استعظيم المعنى على الهدى لا يجدي فتعال ذلك أيضاً غير مخصوص بهم كما
لا يفتق بس (قوله) قد يكون مع الجهل (الخ) ومع الجهل بذلك لا معنى للقصر سم وفي قوله قد يكون مع
بأنه قد يكون مع العلم أيضاً وفي هذا فنحن عتبه في كونه كونه للتخصيص وكتبه أيضاً قوله لأنه قد يكون مع
الجهل بثبوت أصل الفعل فيه بحث لأن هذا مبني على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين
أضافاً إلى التخصيص به كل واحد من المثالين بالقياس إلى الآخر لأن كون القصر مبني على حال السامع
انما هو في الإضافي كاصرحوا به فحينئذ لا يكون هذا التعليل نائياً للعقبي الأهم لأن يدي أنه لا يجبي تقديم
متعلقات الفعل عليه إلا لخصراً الإضافي كما بني عنه ظاهر قول المصنف سابقاً وتقديمه مفعوله ونحوه عليه
لأن الخطأ وانما يحفل بناؤه على الأكثر فتري (قوله) بثبوت أصل الفعل فيكون المقصود بالكلام إثبات
أصل الفعل (قوله) فليتأمل إشارة إلى دقته وحسنه (قوله) لمن اعتقد أنك مررت بائن أي وأصاب في
ذلك وقوله وأنه غير زيد أي وأخطأ في هذا (قوله) والتخصيص (الخ) والتي عليه الجمهور أن التخصيص هو
الحصر وقال في الدين السبكي هو غيره فالتخصيص قصد التكميل أفادة السامع خصوصاً من غير قصر
لغيره بإثبات ولا نفي بسبب اعتناء التكميل بذلك الشيء وتقديمه في كلامه فإذا قلت زيداً ضربت كان
المقصود بالاسم أفادة مخصوص وقوع الضرب على زيد لا أفادة حصول الضرب على كل واحد من الأسماء
لغير زيد بإثبات ولا نفي وأما الحصر فمعناه نفي غير المذكور أو إثبات المذكور ويصبر عنه بما لا يوافقها زائد
على الاختصاص ولا يستفاد بمجرد التقديم في قوله تعالى أفغير دين الله يقولون جعل في معنى ما يقولون
الغير دين الله وهمزة الإنكار داخل على لسان أن يكون المنكر الحصر لا مجرد نفيهم غير دين الله مع أن مجرد
ذات منكر وكذلك آخرها تأمروني أعبد دوق الإنكار فيه على عبادة غير الله من غير حصر وكذلك آخره
أيكم كانوا يصعدون أنشكأ أنهم عدون الله يردون وانما جاء الحصر في الآية لتعديداً لا لتعيين العلم بأنه
لا بعد غير الله ولا استعانة بغيره فهو من خصوص المدة لا من وضع اللفظ بسبب صرف وفي الدين موافق
في القول بعدم أفادة التقديم الحصر لأن الحاجب أو حيان وإن جعله مستلذناً بهذا لا بأن وخصوها
ويمكن أن يجاب من طرف الجمهور بأنهم لم يقولوا بالزوم التخصيص للتقديم كلباب غالباً فيكون هذه
الآيات ونحوها من غير الغالب (قوله) والتخصيص لازم للتقديم غالباً قال في الأول أي التقديم المعلوم
على الفعل وشبهه لا مطلق التقديم إذ لا يصح في تقديم بعض المعلومات على بعض كما ينظره ولا في تقديم
المستأنه إلى التخصيص والتقيوس وما في نفي وهو باق وكان لاخصراً الأعذب والتقديم للتخصيص غالباً
أذ في تقدير الزوم بالغالب سرازاة أطول وفي المعلوم أن المراد تقديم ما حاشه التأخير (قوله) والاستلذان
نحو الحبيب رأيت (قوله) وموافقة كلام السامع) كقول زيداً كرمتم جوا بل من تألم كرمتم (قوله)
ورعاية السجع أي السجع من التثنية القرآن وقوله والفاصلة أي من القرآن لأن ما يسمى في غير

وقد نزل قال الله تعالى خذوا زكوة أموالكم قبل أن يأتوا بطوفان عذابهم وكان أولئك الذين أخرجهم الله من ديارهم أولئك الذين كانوا ينادون على غير ذلك مما يحسن فيه اعتبارا للتقصيص فلا تقهر وأما السائل فلا تقهر وقال وما ظنهم (٣٧٣) ولكن كانوا أنفسهم يظنون إلى غير ذلك مما يحسن فيه اعتبارا للتقصيص

عند من معرفة بالسلب
الكلام (ولهذا) أي ولأن
التقصيص لازم للتقديم قالوا
(يقال في آياتك تعبد وآياتك
نستعين معنا فخصت الصلاة
والاستعانة) يعني يجهلك
من بين الموجودات مخصوصا
بذلك لا بعد ولا تسعين
غيرك (وقد لا يأتى الله تحشرون
معنا إليه) تحشرون (لا
التي غيره ويغيب) التقديم
(في الجميع) أي جميع صور
التقصيص (وراء التقصيص)
أي بعده (اهتماما بالتقديم)
لأنهم يستعملون الذي شأنه
أهم وهم يبيانه أعني (ولهذا
يقدر) المحذوف (في رسم
الله عز وجل) أي باسم الله أنزل
كذا القيد مع الاختصاص
الاهتمام لأن المشركون كان
يبدون بأسماء الهتهم
فيقولون بسم الآلات بسم
العزى فقص الموحدين
مخصص اسم الله بالابتداء
للإهتمام والرد عليهم (وأورد
أقر باسم ربك) يعني لو كان
التقديم مفسدا للاختصاص
والاهتمام لوجب أن يؤثر
الفضل ويقدم باسم ربك لأن
كلام الله تعالى أحق برعاية
ما يجب رعايته (وأوجب
بأن لا هم فيه القراءة) لأنها
أول سورة نزلت فكان الأمر
بالقراءة أهم باعتبار هذا
المعارض وإن كان ذلك كراهته
أهم في نفسه هذا جواب

القرآن مصبغة بسمى في القرآن فاصلة راجعة للآيات إذا السجعة في الأصل هدير الجمال (قوله) ونحو ذلك
كجمل السورة (قوله) قال الله تعالى الخ) كلها أمثلة لما كان التقديم فيه لغرض آخر غير التقصيص (قوله)
وإن عليكم لحافين) من المعلوم أنه ليس فيه تقديم المعلوم على عامله بل أحد المجهولين على الآخر فإن عليكم
سخران ولخافين اسمها فكأنه معنى على أن المصنف لم يرد بالتقديم هنا تقديم المعلوم على عامله فقط بل
تقديم ما حقه التأخير وإن لم يقدم على عامله وقوله قول المعلوم في شرح قول المصنف والتقصيص
لازم للتقديم قالوا يعني أن التقصيص لا ينفك في الغالب عن تقديم ما حقه التأخير اه قوله لتقديم ما حقه
التأخير يشعر بما ذكرنا ثم أورد فيه صرح بذلك فجاء في قول المصنف ومنها التقديم سم وهذا نظايره
يقضي حصول التقصيص بتقديم المفعول الثاني على الأول في نحو وأعلنت صدورهم إذ وانظروا ما كنتم
عن الأول في قول المصنف والتقصيص الخ خلافا لمقرر (قوله) مما يحسن فيه اعتبارا للتقصيص) نفي
الحسن لا يستلزم نفي الصحة ولهذا جعل صاحب الكشاف واقتضى قوله تعالى ثم احطوا على التقصيص
أي لا صلوا إلا بطريقه ويمكن حمل آية وما ظنهم ولكن كانوا أنفسهم يظنون عليه بتزليل ظاهريهم
بالتسليم إلى ظاهريهم أنفسهم منزلة العلم قري (قوله) ولهذا يقال في آياتك (نعم) كون تقديم آياتك للاختصاص
لا ينافي أن آياتك غاية الفاضلة كما علم مما مر (قوله) أي جميع صور التقصيص) الذي في الأول أي في جميع صور
تقديم متعلقات الفعل ثم اعترض على قول المصنف ورأى أنه مخصص فقال في ماله لا يوجه لتقصيص الاهتمام
بكونه وراء التقصيص إذ لا ينفك التقديم من الاهتمام لأنهم إنما يقدمون الأهم فأنشأ الناسخ إلى
حمل الجميع على جميع صور التقصيص قول المتن وراء التقصيص (قوله) أي بعده) فنظر لم يقل أي غيره مع
أهمه المراد وقد يقال أشارت إلى تأخره في الاعتبار من الاختصاص بحسب المرتبة تأمل سم قال يس ولا
يغني ما فيه لأن ما قرأه في الشرح هو مدلول وراء (قوله) اهتماما بالتقديم) سواء كان ذلك من جهة
الاختصاص أو من غيره ولا ينافي هذا المعنى قوله وراء التقصيص كالأخفى في تطبيق الدليل أعني قوله لا هم
يقدمون الخ على الذي قري (قوله) ولهذا) أي للاهتمام والأولى ولهذا أيضا لثابتهم اختصاص
تقدير المؤخر بشبكة الاهتمام لا لجموع الأمرين من التقصيص والاهتمام أطول ويمكن إرجاع اسم
الاشارة في كلام المصنف إلى ما ذكر من الأمرين (قوله) فقصد الموحدين تقصيص اسم الله) أي على طريق
قصر الأمر لأن مقتدا الكفار أنه يتشدد باسم الله تعالى وباسم غيرهم أنه تم الباطلة وكب أيضا قوله
فقص الموحدين تقصيص اسم الله تعالى الخ لو قال تقصيص اسم الله قبل الابتداء والاهتمام لرد عليهم لكان
أوضح وأنسب لما قدمه (قوله) وأورد) أي على أن التقديم بغير التقصيص والاهتمام (قوله) أول
سورة نزلت) فيه مسأحة لأن السورة بقوله ما نزل أول الأمر بل الذي نزل أولها وهو أولها وهو قوله
أقر باسم ربك أو ما يعلم حتى أنه نزل هنا مجر دأ عن السجدة والبسلة إنما نزلت بعد ذلك فلو قال لها
أولها نزلت لسم من تلك المسألة وكب أيضا ما نس وقيل المذخر وقيل الفاتحة ووقن في أقر إلى
ما يعلم أول ما نزل مطلقا والمذخر أي أولها أول ما نزل من الآيات بعد سورة الوحى والفاتحة أول ما نزل من
السور (قوله) فكان الأمر بالقراءة أهم) دون بيان ما لبس التوقف على العلم بأصلها (قوله) هذا جواب
الكشاف) حاصله أنه روي عن الأهمية باعتبار المعارض وقدمت على الأهمية باعتبار الغائب فتوخت
المعارض وشده بكونه كائننا (قوله) أي هو مفعول أقر الذي بعده) أي فغول بواسطة الحرف على
أنها بالاسلطة ثمة أو الصاحبة وتظهر كيب بالقري كتب أو شيئا ذهب هذا هو التصحيح وقيل مفعول به
بلا واسطة في الأصل فالعنى أقر اسم ربك وأما أدخل الباعث ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على
التكرير والإقوام وتظهر كيب الخطام أخذت أي أخذت الخطام انظر المطول ومحواشيه ويس

(قوله)

الكشاف (وبه) أي باسم ربك (متعلق بقوله الثاني) أي هو مفعول أقر الذي بعده (ومعنى) أقر (ألا أول
أورد القراءة) من غير اعتبار تقديمه إلى غيره وبه كافي فلا نبطي

كذا في الفتح (وتقدم بعض معمولاته) أي معمولات الفعل (على بعض لان أصله) أي أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضى العدول عنه) أي عن الأصل (كالفاعل في نحو ضرب زيد عرا) لانه عدة في الكلام وحقه أن يلي الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد عرا لان في نحو ضرب زيد اغلامه مقتضى العدول عن الأصل (والمفعول الاول في نحو أعطيت زيدادرمها) فان أصله التقديم للنية من معنى الفاعلية وهو أنه ما أخذ اختلاط امر أولان ذكره أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم (أهم) جعل الابهمة هنا فاعلا لكون الأصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملة وتفسير من الامور والمقتضية للتقديم (٢٧٣) وهو الموافق للفتح ولما ذكره الشيخ

عبد القاهر حيث قال ان لم يحدد اعمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية شي يعرف بمعنى وقد خلق كثير من الناس أنه يكفي أن يقال تقدم العناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم فردا المصنف بالاهمية هنا الاهمية العارضة بسبب اعتنا المتكلم والسامع بشأن الاهتمام بحاله لغرض من الاغراض (كقولك قتل الخارجي فلان) لان الاهمية تعلق القتل هو الخارجي المقتول لقتل الناس من شره (أولان في التأخر اخلا لا بد ان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو أشر قوله من آل فرعون) عن قوله يكتم ايمانه (توهم أنهن صلة يكتم) أي يكتم ايمانهن آل فرعون (فلم يفهم انه) أي ذلك الرجل كان منهم) أي من آل فرعون والحاصل أنه ذكر رجل ثلاثة

(قوله كذا في الفتح) فيه إشارة إلى أن في الجواب الثاني شيئا لم يعل وجهه أن المتبادر المناسب أن المطلوب من المصطفى قراءة مخصوصة لا إيجاد مطلق القراءة (قوله لانه عند في الكلام) أي لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فسط ما في الحفيد (قوله مقتضى العدول عن الأصل) وهو التباس الفاعل بغير المفعول المقتضى تقدم المفعول لانه مرجع الغير تامل سم (قوله جعل الخ) لان العطف يقتضى الغيرة وكتب أيضا قوله جعل الابهمة الخ لانه اعتراض على المصنف بأن كلامه هنا عطف الكلام في أحوال المسند اليه الموافق لكلام القوم وفي ضمن بيان هذا الاعتراض اعتراض آخر فهم من كلام عبد القاهر هو أن الاهمية لا تكني سيال التقديم وتقدمها بقوله فردا المصنف الخ (قوله شاملة) أي لكون الأصل التقديم وكتب أيضا قوله شاملة ولغيره من شمول المسبب لاسبابه والمادة لعلها لا الكلي بل جزئية (قوله في التقديم) أي في فعله التقديم (قوله يجري الأصل) أي القاعدة الكلية بفعل العناية قاعدة كلية تشمل جميع أغراض التقديم سم أي كالفائدة الكلية في مطلق التناول وان كان شمول القاعدة لمزيتها هو شمول الاهتمام لاسبابه بذلك على ذلك قول الشيخ يجري مجرى الأصل ولم يقل شيئا هو الأصل (قوله وجهه لعناية) أي سببه وقوله يعرف في أي فعله الثاني معنى أي من ذواته اعتبار (قوله فردا المصنف) تفرع على قوله وهو الموافق الخ وقوله العارضة الخ أي الاهمية بحسب نفس الامر الشاملة لكون الأصل تقديم ذلك ولغيره المرادة للمصنف في بحث المسند اليه ولما جعلها شاملة ولغيره فلا تخالف بين ما ذكره هنا وذلك لانه حيث لم يسمها أراهم ما يكون بحسب اعتبار المتكلم والسامع وافق نفس الامر أم لا سم وان دفع بهذا أيضا ما روي جعل الاهمية هنا شاملة من أن عطف العام على الخاص لا يكون أو (قوله انطوى) من خرج على السلطان من نسبة الجزئى لكليه (قوله لان الاهمية تعلق القتل هو الخارجي) يعني أن فاذا وقوع القتل على الخارجي أهم من اخذنا وقوعه من فلان لان قصد الناس وقوع القتل على الخارجي لا وقوع القتل من فلان (قوله نحو وقال رجل مؤمن الخ) قد يقال تقديم من آل فرعون لان الأصل تقديم الوصف بالجاء والجور على الوصف بالجلالة ولا مقتضى العدول عن الأصل ويجب أن التكاثر لا تراحم ويرجع بعضه عن بعض اعتبار المتكلم (قوله فلم يفهم أنهم) أي مع أن المراد افعالهم أنهم منهم لا فائدة ذلك من دعائه الله به

التصريح

(قوله تخصيص شي بشئ بطريق مخصوص) اما على الاسلاك أو على سبيل الاضافة الى معين مخرج به الشريف في شرحه لفتح فكلامه في التصريح حقيقة اصطلاحية فترى (قوله بطريق مخصوص) كأحد الطرق الاربعة الانية (قوله بالشيء) البادئة على المقصور عليه في الاظهر (قوله وفي نفس الامر) عطف تفسيرى سم (قوله بان لا يتجاوز) أي لا يتجاوز الشئ الاول المقصور الشئ الثاني المقصور عليه الى غير هذا الشئ الثاني (قوله وان أمكن الخ) أي اما كان وقوعا لا مجرا لا لكان والا فلا كان

٣٥ - خبر بد أول) أوصاف قدم الاول أعني مؤمن لكونه أشرف ثم الثاني وهو من آل فرعون ثلاثتهم خلاف المقصود (أو) لان في التأخر اخلا لا بالناس كرامة الفاصلة نحوفا وجس في نفسه خفة موسى) بتقديم الجاء والجور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاى على الالف (التصريح) في اللغة المجلس وفي الاصطلاح تخصيص شي بشئ بطريق مخصوص وهو (حقيق وغير حقيق) لان تحقير شي الشئ بالشيء اما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بان لا يتجاوز الى غيره أصلا وهو الحقيق أو بحسب الاضافة الى شي آخر بان لا يتجاوز الى ذلك الشئ وان أمكن أن يتجاوز الى شئ آخر

في الجملة وهو غير حقيق بل اضافي كقولك ما زيد بالانعام يعني أنه لا يتجاوز القيام إلى التعمد لاجتماعه أنه لا يتجاوز إلى صفة أخرى أصلا وانقسامه إلى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الإضافات (وكل منهما) أي من الحقيقي وغيره (نوعان) قصر الموصوف على الصفة وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفة للموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون ذلك الموصوف صفات أخرى (والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية) أعني المعنى القائم بالغير (لا لالتصاق النحوي أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في مثل أعجبني هذا المومنون فتارة هي في مثل العلم حسن ومررت بهما والرجل وأما نحو قولك ما زيد إلا أخوك وما البلب إلا ساج وما هذا إلا زيد فن قصر الموصوف على الصفة تقديرا إذ المعنى انمقصور على الاتصاف بكونه أخا أو ساجا أو زيدا (والأول) أي قصر الموصوف على الصفة

في الواقع لم يوجد لغيره لكن يمكن أن يوجد له كان حقيقا ع س م و كتب أيضا قوله وإن أمكن الخ يسه أشارت إلى أنه قد لا يمكن فالحقيقي والاضافي بحسب اعتبار الاعتزان اعتبر التخصيص بالنسبة إلى جميع الصفات الباقية فهو حقيق سواء وجد بالجميع أو لم يوجد وحشي منه أو لم يوجد بعضها فهو اضافي وإن لم يكن موجودا إلا ذلك البعض سم (قوله في الجملة) أي في بعض أسئلة القصر لافي كلها أو قد لا يتجاوز إلى شيء آخر كما ذكرنا اعتبار القصر الذي لا له إلا الله بالنسبة إلى آلهة بعض البلدان فهو اضافي مع عدم التجاوز لشيء آخر أصلا (قوله وانقسام الخ) جواب سؤال مقصد (قوله لا ينافي كون التخصيص) المعنى هو اقصر (قوله مطلقا) أي حقيقيا واصفيا (قوله من قبيل الإضافات) أي السبب التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لتوقف كل من الحقيقي والاضافي على تعقل المصور والمقصود عليه (قوله لكن يجوز الخ) ههنا يجوز ليس من مدلول القصر بل قد يمنع كذا في الأطول وقوله بل قد يمنع نحو انما الله واحد وذ كر مثل ذلك في الجواز إلا في قصر الصفة لكن لم يظهر كون الجواز في قصر الصفة قد يمنع (قوله صفات آخر) جمع ههنا الصفات وأورد في نظيره السابق الموصوف إشارة إلى تعدد صفات الموصوف الواحد (قوله أعني المعنى القائم بالغير) س واحد عليه بلفظ التثنية النحوي كقائم أو غيره كالفعل نحو ما زيد لا يقوم قال يس وهل يدخل في ذلك أسماء زمان والمكان والآلة (قوله لا لالتصاق النحوي) أي المراد خارج التصاق النحوي لأنه لا يكون مقصورا على منعونه ولا العكس وقائم في ما زيد لا قائم بنفسه نحو ما كما هو ظاهر وان منع في غير هذا التركيب أن يكون تعناضيا (قوله الذي يدل على معنى في متبوعه) أي على حصول معنى في متبوعه وثبوته بخلاف البدل في خصوص زيد فإنه لفظ العلم وإن دل على معنى حاصل في زيد وثابت له لأنه لا يدل بنفسه على أن ذلك المعنى حاصل بل يدل استفادته من إضافته إلى غيره زيد وأما العالم في جاز ما له العالم فإنه يدل بالوضع على حصول العلم بل زيد منع من ظهوره فاندفع الاعتراض وأورد على التعريف أنه غير جامع لعدم شموله لالتصاق المعنى حاصل بل يدل على معنى في متبوعه بل بين ما هيته لأن مدلوله نفس الموصوف نحو هذا الجوهر القائم بنفسه يمكن دفعه بأنه وإن دل على نفس الموصوف مطابقة فقد دل على معنى فيه تعناضا فالقائم بنفسه يدل على معنى في الجوهر وهو القيام بالنفس وأورد عليه أيضا أنه غير مانع لأنه يدخل في مثل جاني زيد أخوك لأنه يدل على معنى في المتبوع وهو الآخر متوهم لكن دفعه بأن المراد الدلالة المقصودة وليس في أخوك دلالة مقصودة على الآخر بل الفرض الأصلي نكر بالنسبة وقوله غير الشمول أي المجهول في باب التاكيد وهو الذي بالانفاظ المخصوصة نحو كل وأجيب فلا اعتراض بأنه يخرج عن التعريف نحو جاء القوم الشامون زيد (قوله لتصادقهما الخ) فيه اشكال قوي لأن التثنية النحوي اسم لفظ والصفة المعنوية اسم لفظي وظاهر أن اللفظ والمعنى متباينان فكيف تصادفان الآن يقال الكلام على المساحة والمراد أن تصادف بين الصفة المعنوية وبين معنى التثنية النحوي الآلهة لثبوت ارتباط بين اللفظ ومعناه نسب المعنى إلى اللفظ على المساحة سم (قوله في مثل أعجبني هذا العلم) في دلالة العلم على معنى في متبوعه حتى يكون تعناضيا وانظر لأن مدلوله نفس الموصوف وما في بس من الجواب عن غير ظاهر تأمل (قوله العلم حسن) صورة انفراد الصفة المعنوية وتوهم مررت بهذا الرجل صورة انفراد التثنية النحوي (قوله ومررت بهذا الرجل) بتشككه الغنيمي مع قول الشاعر وأما نحو قولك ما زيد إلا أخوك الخ حيث أول الخ جعل صفة في ثنايا المراد الصفة المعنوية حقيقة أو حكما فليكن رجل صفة معنوية حكما وكتب أيضا قوله بهذا الرجل فبعد أن الرجل جامد فكيف يكون تعناضيا الآن يؤول بالكامل في الراجح أنه هو متوقف تقديرا وفي سم جواب آخر فراجع (قوله وأما نحو الخ) جواب ما يقال إن هذه ليست صفة معنوية فأجاب بأنه ما مؤلفا به من تدبير كان ينبغي ترك المثال الأول لعدم احتياج الأخ إلى التاويل لأنه يدل على معنى هو الآخر فهو محال على المعنى القائم بالغير لأنه لا يظهر أن لم يكن متقافا تدبر (قوله تقديرا) حال من الصفة أي

مقدرة سم (قوله من الحقيقي) حال من المبتدأ أو الخبر سم أي على القول بالخوارزمية (قوله إذا أريد
 أنه الخ) فان أريد أنه لا تصف بعض ماعداها فاضافي فهو يختلف باعتبار المستعمل سم (قوله بفردا)
 أي بكل مقارنهما (قوله لا يكاد يوجد) أي من البلغ المصري الصدق وكتب أيضا ماضيه لفظ لا يكاد
 به وبه تاريخه قوله وجود الشيء يقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد إلا نادرا تنزيلا لتأثير منزلة
 الشيء لا يقارب الوجود وتارة عن نفي الوقوع والبعد عنه أي لا يقرب ذلك الشيء إلى الوجود أصلا
 وهذا الثاني هو المناسب لقوله تعذر لأن قصر التعذر بالتصغير بالناسب الأول ع ق وكتب أيضا
 قوله وهو لا يكاد يوجد جسم بالصفة في نفي وجوده والمراد ما في وجوده صاد فاقه ونفي لصدق هذا القصر
 فلا ينافي تقسيم الحقيقي إليه لأنه يمكن التقسيم وجود الكائن على أنه لا كلام في وجود الادعاء منه وما
 انفي وجوده بين التراكب وحينئذ نفي قوله تعذر الاطاحة ظهوره وتعذر الاطاحة بصفات الشيء ظهورها
 الحقيقي على أحد فلا ينافي هذا القصر عاقل وحينئذ التعويل في التقسيم على ما يقصده بالمبالغة ووجه
 تعذر الاطاحة الكثرة وخفها الكثير بحيث لا يعلمها إلا العلماء الخبير أطول بعض تصرف (قوله تعذر
 الاطاحة) أي اطاحة المتكلم وكتب أيضا قوله تعذر الاطاحة بصفات الشيء لأن منها ما هو مخفي فلا يقع من
 العاقل المصري للصدق إثبات البعض ونفي ما سواه (قوله حتى يمكن الخ) تمرر على الاطاحة (قوله بل
 هذا محال) أي قصر الموصوف على المقتصر تحقيقا وهذا اضرب عن قوله لا يكاد يوجد وكتب أيضا
 قوله بل هذا محال ظاهره أن الحالة لم تستفد من المتن وهو كذلك لأن التعرض في المتن إنما هو كون هذا
 القصر غير واقع بالكلية وكم من أمور غير واضحة وليست بحاجة لإدلاله لتعذر على الحالة لأن المراد التعذر
 عادة لا عقلا على أنه كإيرادها بالتصريح وكتب أيضا على قوله محال ماضيه في نزاع انظر في بس وع ق
 (قوله على معنى أن الحصول) أي حصول إنسان لا حصول مطلق شيء فلا يراد أن الحد لا يتجاوز عن شيء فزيد
 أقله الهواء كذا قيل ويزعم عليه صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعذرا أو محالا لا يصح
 قولك ما هذا الثوب إلا يصح بتقدير أنه لا تصف بشيء من الألوان غير البياض فالأولى التمثل بنحوه لا الهالا
 الله وما خاتم الانبياء بالحمد من ع ق (قوله أي بالثاني) قيل أراجع الضمير إلى مطلق القصر أشمل ذلك
 ما منع من اعتبار القصر الادعاء الإضافي اللهم الآن يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء أن جاز وأما دعلا
 فتري (قوله بالمبالغة) أي في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتي عن غيره على العموم وثبت له فقط دون
 ذلك الغير ولو كانت في نفس الأمر الغير أيضا ع ق (قوله فيكون قصر حقيقيا دعائيا) كما يكون
 القصر الادعاء حقيقة ما يكون اضافيا بأن يدعى ذلك بالنسبة إلى بعض من عداه لكن الأول هل يسمى
 قصر حقيقيا حقيقة أو مجازا قال الاستاذ الظاهر الثاني وبديل عليه قول الشيخ أول الباب بحسب الحقيقة
 ونفس الأمر سم وفي العروس أهم من الجواز المركب وفي الأول من البدائع الحقيقة أنه قد قصد بالمبالغة
 بالقصر الإضافي فيقال بل إن اعتد ضرب زيد وعمروا ضرب الأزيد لا راد اعتقاده بل لتزيل ضرب عمرو
 منزلة العدم وكتب على قول سم بأن يدعى ذلك الخ ماضيه فافترق بين الحقيقي الادعاء والإضافي الادعاء
 أن الأول يجعل فيه ما عدا المذ كوزنة العدم والثاني يجعل فيه ما يكون القصر بالإضافة اليمينزة العدم
 نحو ما في الدار الأزيد يعني أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز إلى عمرو وأن كان حاصلا لغير
 وشأنه هذا القصر الإضافي ادعاء في أضافه جعل عمرو بمنزلة العدم والحاصل أن الأول ينزل فيه من سري
 المذ كوزنة العدم والثاني ينزل فيه بعض من سواه وهو ما يكون القصر بالإضافة اليمينزة العدم (قوله
 فلا يجعل غير المذ كوزنة العدم) يعني أن لم يفسد بالمبالغة كما صرح بالهتني بس (قوله من غير الحقيقي)
 منه يعلم عدم جريان الانقسام إلى الأفراد والتعنين والقلب في الحقيقي انظر بس وقد نازع في الأول عند قول
 قول المصنف لا ويسمى قصر تعيين في عدم جريان الانقسام الثلاثة في القصر الحقيقي (قوله تخصيص
 أمر) هو الموصوف المقصور وقوله بمقتضى البادخلة على المقصور عليه وكتب أيضا قوله تخصيص أمر

(من الحقيقي) هو ما زيد
 كالب إذا أريد أنه لا تصف
 بفردا أي غير الكثرة
 (وهو لا يكاد يوجد) تعذر
 الاطاحة بصفات الشيء
 حتى يمكن إثبات شيء منها
 ونفي ماعداها بالكلية بل
 هذا محال لأن المبالغة
 نفيها وهوين الصفات التي
 لا يمكن نفيها ضرورتا متناع
 ارتفاع التضيق مثلا إذا
 قلنا ما زيد إلا كاتب وأردنا
 أنه لا تصف بفردا لم أن
 لا تصف بالقيام ولا بنقيضه
 وهو محال (والثاني) أي
 قصر المقتصر على الموصوف
 من الحقيقي كثير نحو
 ما في الدار الأزيد على معنى
 أن الحصول في الدار المصينة
 مقصور على زيد (وقد
 يقصده) أي بالثاني
 (المبالغة لعدم الاعتداد
 بغير المذكور) كما قصد
 بقولنا ما في الدار الأزيد أن
 جميع من في الدار من عدا
 زيد في حكم العدم فيكون
 قصر حقيقيا دعائيا أو ما
 في القصر الغير الحقيقي فلا
 يجعل غير المذ كوزنة العدم
 بل يكون المراد أن الحصول
 في الدار مقصور على زيد يعني
 أنه ليس حاصل لعمرو وأن
 كان حاصلا لغيره وشأنه
 (والأول) أي قصر الموصوف
 على الصفة (من غير الحقيقي)
 تخصيص أمر بمقتضى (دون
 صفة) أخرى

بصفة الخاطيء ان دون تقتضي تجاوز صاحب ما أضيفت اليه عما أضيفت اليه في عامه ويجعل تعلق العامل
 بمخصوص صاحب ونفي الاشتراك بينهما ما أضيفت اليه فتقول كما زيد دون عمرو يقتضي تجاوز زيد
 عن عمرو في تعلق الجوز به ونفي اشتراك التعلق بينهما اذا عدهما في التصريفين اشكال قوي لانه يشهد
 ان في النصير الاضافي اثبات التخصيص لامر ونهيه عن آخر ومن البينة ساد ولوجوز التخصيص
 عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة لا اثبات صفة لأمردون آخر يكون مجرد
 اثبات الصفة قصر لأن قوله دون أخرى لا يقيد صاحب صفة أخرى بل لا يقيد لعدم اثبات صفة أخرى
 وهو متحقق مع السكوت عنها وكذا الحال في قوله أو مكانها كذا في الاطول (قوله أو مكانها) هذا قصر
 القلب وما قبله قصر الانفراد أو أقصر التحسين قد اخل في قوله أو مكانها على طريقة المصنف وما قبله على
 طريقة السكاكي كما سيأتي (قوله معناه الخ) ذكره لبيان ما مر من قوله دون أخرى فإنه يمكن أن يصدق
 بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لانتفاء ما سمع أنه ليس مراداً سم أي المراد بقوله دون أخرى
 مقبوزا الصفة الأخرى من الاثبات التي نفي وبهذا يحصل الجواب عن بحثنا في الاطول المذكور فيكون
 حاصل الجواب أن المراد بالتخصيص الاثبات وقوله دون أخرى نفي الصفة الأخرى (قوله مقبوزا الصفة
 الأخرى) حال الفترى اشارة الى أن دون وقع حالا وهو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل
 وهو المخصص فإنه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملقب بانه أو مكانها فقبل حال ومعناه أو واضعاً تلك
 الصفة مكان أخرى وقيل منصوب على الطرف أي صفة واقعة في مكان صفة أخرى واحدة كانت أو
 أكثر اه أقول جعله حالاً من الفاعل هو الذي يدل عليه قول الشارح والمتكلم بخصه باحداهما
 ويجوز أن لا يكون مع أن في جعله حالاً من المفعول بياناً للحال من السكوت (قوله اشتراكه في صفتين) في
 العبارة قلبه والاصل اشتراك صفتين فيه (قوله ومعنى دون الخ) عبارة عن يعقوب وأصل دون أن تستعمل
 في أدنى مكان من الشيء مما يقال هذا دون ذلك اذا كان في مكان قريب من ذلك وربما تستعمل في المكان
 المعنوي مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض مرتبة من الآخر فيقال زيد دون عمرو في
 الشرف وربما تستعمل للكان المعنوي من غير مراعاة الشرف في غيره كما في المتن ونقلها للكان المعنوي
 اما على سبيل الاستعارة بتشبيه المعنوي بالحسي أو على سبيل المجاز المرسل مراعاة إطلاق الخلية التي هي
 أعين من الخلية الحسية فهو من استعمال اسم الاخص في الاعمال في الجملة وقيل نقل الى مطلق تخطي حكم
 الى حكم وتجاوز حد الى حد بعد نقلها الى المكان المعنوي المرامي فيه شرف غير صاحبه على سبيل الاستعارة
 بتشبيه التفاضل في المكان بجمع ملازمة التفاوت في الجملة والاولى على هذا وهو أن يراد به المصدر الذي هو تجاوز
 شيء الى شيء أن يكون مجازاً مرسلان مطلق اسم الحمل على المصدر الملائس له في الجملة وعلى هذا يكون
 مصدراً بمعنى اسم الفاعل فيكون التقدير تخصيص المتكلم امر ا ب صفة حال كونه مقبوزاً لصفة أخرى
 اعتقد فيها المشاركة اه (قوله أدنى مكان من الشيء) الجار متعلق بأدنى باعتبار أصل المعنى كما يقال ذامنه
 وقرب منه لا باعتبار المعنى التفصيل فلا يلزم استعمال أنفل التنزيل بالاضافة ومن قترى (قوله اذا كان
 أحط منه) أي في الحس والشهادة (قوله استعبرت) أي تقلبت والمراد بالاستعارة النصير بحجة وقوله
 للتفاوت المناسب للرتبة المخطئة كما يؤيده عبارة عن فيكون دون استعمال في المكان المعنوي بالنقل
 أو الاستعارة من المكان الحسي (قوله في الاحوال والرتب) يجوز دون عمرو في الفضل والرتبة (قوله ثم
 اتسع فيه) بطريق النقل أو المجاز المرسل من استعمال التخصيص في المطلق أو المراد الانساع فيه صيرورته
 حقيقة عرفية وقوله في كل تجاوز أي في كل تجاوز حد الى حد ونفي تخطي الجوز المراد بالحكم المحكوم
 به ثم يحتمل أن المراد بالحد الحكم فالعطف مغاير فدخل في قوله في كل تجاوز حد الى حد دون في قصر الصفة على
 الموصوف أو الامر بالحكم عليه فالعطف مغاير فدخل في قوله في كل تجاوز حد الى حد دون في قصر
 الصفة على الموصوف وفي قوله وتخطي حكم الى حكم دون في قصر الموصوف على الصفة أشار الى ذلك

أو مكانها) أي تخصيص أمر
 بصفة مكان أخرى (والثاني)
 أي قصر الصفة على الموصوف
 من غير إطلاق (تخصيص
 صفة بأمر دون) أمر (آخر
 أو مكانه) وقوله دون أخرى
 معناه مقبوزا الصفة
 الأخرى فان لمخاطب اعتقد
 اشتراكه في صفتين والمتكلم
 يخصصه باحداهما ويجوز
 الأخرى ومعنى دون في
 الأصل أدنى مكان من الشيء
 يقال هذا دون ذلك اذا كان
 أحط منه قليلاً ثم استعبرت
 للتفاوت في الاحوال والرتب
 ثم اتسع فيه

[illegible]

اعتقد انما هالة وردون القمام وبقولنا انما شعر الازديمن اعتقد ان الشاعر عمر ولازدي (ويسمى) هذا القصر (قصر قلب القبط حكم الخطاب) أو تساوي باعنده عطف على قوله يعتقد العكس على ما فهم عنه لفظ الايضاح أي الخطاب الثاني اما من يعتقد العكس وإما من تساوى عنده الامر ان أعني الاتصاف بالصفة للذ كور وغيره فاق قصر الموصوف واتصاف الامر بالذ كور وغيره بالصفة في قصر الصفحتى يكون الخطاب قولنا

هذا القصر (قصر تعين) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالخامس أن التخصيص بشئ معين

تفريع على قوة أو تساوي أو قوله ما زيد لا قائم في قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما شعر الأزيد في قصر الصفة (قوله أن التخصيص) أي تخصيص التكلم شيأ بشئ فتفاعل المصدر ومفعوله بمخدوفان والمخدوف المحذوف الذي هو التي أن كان واقعاً على الصفة فالمراد بقوله بشئ الموصوف فيتحقق قصر الصفة على الموصوف وإن كان واقعاً على الموصوف فالمراد بقوله بشئ الصفة فيتحقق قصر الموصوف على الصفة فالمراد داخلة على المقصور وعليه كلاً الأمرين (قوله لا لا لولم لا الخ) فيه إشارة إلى منع كونه من تخصيص شيأ بشئ مكان أن لولم لا المخاطب في قصر التعين لم يثبت الصفة الأخرى في قصر الموصوف حتى يثبت التكلم بكلام ما ينشبه وكتب أيضاً قوله لولم لا أي بان يراد كان آخر ولو احتملاً سم (قوله فلا يخفى أن فيه تخصيص شيأ الخ) أي جعله من تخصيص شيأ بشئ مكان شيأ لأن تخصيص شيأ بشئ دون آخر تحكيم (قوله ولما جعل السكاكي) أي لكونه فيه تخصيص شيأ بشئ دون آخر وان كونه من تخصيص شيأ بشئ دون آخر أظهر من كونه من تخصيص شيأ بشئ مكان آخر جعل السكاكي الخ أي فعل المصنف مؤخذ من جهة مخالفتهم تقدمه بلام موجب أيضاً وقال في الأطول ما ملخصه خالف المصنف الفتح جامع من قصر القاب وقصر التعين هما أن المان اعتقاداً لاتصاف بالنظر إلى أحد الأمرين لا بالنظر إليهما وأما إذا اعتقاداً للمخاطب العكس ساهان المخاطب في قصر التعين في عضة الخطأ في التعين وعلى تقدير خطئه في التعين رده القصر إلى العكس فقصر التعين لرد الخطأ بالقوة كإن قصر القلب لخطأ بالثقل (قوله الذي سماه المصنف) ربما شعر بان تسميته بذلك بما انفرد به المصنف عن السكاكي أو عن القوم نظره (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) قد يقال بهذا الاشتراط ضائع لعلمه أن المخاطب قصر الأفراد من يعتقد الشركة ونظام كلامه أنه لا اشتراط في قصر الصفة على الموصوف أفراداً مع أنه يشترط فيه عدم تنافي الاتصافين إذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بجهلين لم يثبت اعتقاد المخاطب بثبوت الموصوفين فلا يثاق فيه قصر الأفراد نحو لأب زيد الآخر وقائه لا يتحقق موصوفات في وصف الأب بزيد إذ المراد بالأب الأعمى فلا يثاق فيه قصر الأفراد وأجيب بان المصنف تركه ما لا يندرج تحتها والاعتدال على ظهور المقايضة كذا في بس (قوله أفراداً) أي للأفراد أو قصر أفرادهم ومفعول لأجله أو مفعول مطلق هذا هو الآخر (قوله عدم تنافي الوصفين) عدم تنافيهما صادق بأن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه أو مطلق نحو ما زيد لا ماش لا أيسر أو لأضاحك بس (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) سكت عن قصر الصفة على الموصوف قلباً خوفاً من الكاتب زيد لا عرو ولان اعتقاد أن الكاتب عرو ولا زيد لا يشترط فيه تحقق التنافي ألا ترى أن وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه فان قلت قد تقدم أن المخاطب الثاني من يعتقد العكس في كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه قلت ليس الأمر كذلك على طريق المصنف فان اعتقاد العكس تارة يتحقق مع تحقق التنافي كإزعمه وذلك في قصر الموصوف وهذا نص عليه وتارة يتحقق مع عدم التنافي كافي أحد قسمي قصر الصفة على الموصوف كذا في بس (قوله ولما) عطف على قوله أفراداً وقوله تحقق عطف على قوله عدم ففيه العطف على معولي عاملين مختلفين ونسبه اختلاف المشهور كذا في القنري والأطول وهو مبني على كون أفراداً مفعول مطلق أي قصر أفراداً أو مفعول لأجله أومعني فان جعل المان قصر أي حالة كون القصر أفراداً فالأمران هما العطف على معولي عامل واحد من بس (قوله مع عدم تنافي الشعر والكتابة) لصحة اجتماعهما في موصوف واحد (قوله ومثل هذا خارج عن أقسام القصر) أي مع أن القصر لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة قطعاً (قوله التنافي في اعتقاد المخاطب)

شيأ قصر أفراداً والتخصيص بشئ مكان شيأ أن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وإن تساوى عنده قصر تعين وبه نظر لولا لولم لا أن في قصر التعين تخصيص شيأ بشئ مكان آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شيأ بشئ دون آخر فان قولنا ما زيد إلا قائم لم يردده بين القيام والقصور وتخصيصه بالقيام دون القصور ولما جعل السكاكي التخصيص بشئ دون شيأ مشتركاً بين قصر الأفراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعين وجعل التخصيص بشئ مكان شيأ قصر قلب فقط (وشرط قصر الموصوف على الصفة) أفراداً عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المتلفة في قولنا ما زيد لا شاعر كونه كاتباً أو مضمياً لا كونه مضمياً أي غير شاعر لان الاخام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافي الشاعرية (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (قلبا) لتحقيق تنافيهما أي تنافي الوصفين حتى يكون المنافي في قولنا ما زيد لا قائم كونه قاعداً أو مضطجعا أو نحو ذلك مما ينافي القيام ولقد أحسن

صاحب الفتح في إهمال هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد لا شاعر لم يثبت اعتداله كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في الفتح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف لا يقال هذا بشرط الحسن أو لئلا يتناقض في اعتقاد المخاطب لا نقول أما الأول فلا دلالة

من حيث اعتقاده ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر لا يحجب نفس الامر بأن لا يمكن اجتماعهما مع من
 (قوله لاقت) أي انشد المتن (قوله معلوم محذوف) يقال عليه اشتراط عدم التناقض في الافتراض معلوم من
 قوله والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة فكان الاثنان تركوا الاشتراط فعمل هذا المعنى ولهذا ما يتعرض
 في المفتاح لهذين الشرطين المذكورين في قصر الافراد وقصر القلب (قوله وايضا) عطف على قوله
 فيكون هذا الاشتراط الخ وكتب ايضا ما ضمه أي وايضا قولنا المراد التناقض في اعتقاد المخاطب
 لا في نفس الامر بل يصح قول المصنف الخ أي لان التناقض في اعتقاد المخاطب موقوف على كلام السكاكي لعله
 من قوله والمخاطب بقصر القلب من يعتقد العكس وهو المراد التناقض على ذلك التقدير من سم (قوله قول
 المصنف) أي في الايضاح (قوله وعلى المصنف) اشار به الى بطلان دليله بعدما بطل مدعاه سم (قوله وفيه
 قلربين في الشرح) حاصله أمان أراد أن أثبت المتكلم الصفة والمشعر حتى غيرها ما دام القصر مشعر
 بذلك من غير جهة لتناقض وان أراد أن أثبت المخاطب هو المشعر فلا يتوقف أيضا على التناقض بل يفهمه
 منه التكلم بقرينة أو بعبارة كأن يقول ما بدلا كاتب يقول المتكلم بداعليه ما بدلا الشاعر اه لكن
 في الاول أن في الايضاح ليكون اثبات المخاطب الصفة للنفسية في كلام المتكلم مشعر بانتهاء غيرها
 (قوله وقصر التعيين) أي من كل منهما على انفراد وليس المراد انه أحدهم المجموع بأن يتحقق بدون
 هذا المجموع لانه لا يمكن لان الوصفين امتناقيان أولا ولا واسطة وقد اشار الشاعر الى ذلك بقوله فكل
 مثال يصح الخ وفيه اشار الى أن الامة والخصية انما هي باعتبار التحقق قال في الاول الامة بحسب
 التحقيق عني أن كل ما يصلح لاحدهما يصلح للتعين وربما يصلح للتعين ما يصلح للافراد وربما يصلح له ما لا
 يصلح للقلب كما صرح به في الايضاح اه وتقرآن جماعتي كون قصر التعيين أعم قال ان لا لا في قصر
 التعيين كون المخاطب كما في انصاف زيد باحدى الصفتين وليس على التعيين وفي قصر الافراد من يعتقد
 انصافه بهما وفي قصر القلب من يعتقد انصافه باحدهما على التعيين فيكون بينهما ما يتوحد على أن
 يقال العموم من حيث شرطه في مع ما وعدم شرطه في ما لا قصر التعيين يصدق على كل ما يصدق عليه
 أحدهما ههنا من مضامين يس ولعل في قول الشاعر من أن يكون الوصفان الخ اشارة الى جواب سؤال ابن
 جماعة (قوله وللقصير طرق) أي سواء كان حقيقيا وأغبره وفي الاول ان طريق العطف مخصوص بغير
 الحقيق لكن ما في الاول انما يظهر فيما اذا كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا عمر وفان كان عاما نحو
 زيد شاعر لا عمر زيد فالقصير حقيق ثم رأيت في بس ما يؤيدنا (قوله وغيرها) وهو ضمير الفضل وتعرف
 المسند وكذا جعل المسند له معرفا بلام الجنس وكذا عجز بالاستثناء على ما في الشرح العذدي على
 مختصر الاول من ان الاستثناء من اثباته في اتفاقا فحيد وسأني عن الاول ما يخالف ما في الشرح
 العذدي (قوله منها العطف) كله شاع العطف في هذا الجص في العطف بلاول مع الذي في المعطوف عليه
 قلنا أطلق والالليس غيره هل سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرق العامة لاختصاصها بقصر
 القلب وقال السيد السند في شرح المفتاح عدم ذكره لسبق في بحث العطف أطول وكتب أيضا قوله
 العطف قدمه لانه أقوى الطرق لتصرح به بالتاني والاثبات بخلاف غيره فان التاني فيه ضمني ثم التاني
 والاستثناء أصرح من انما وأخر التقديم عن الكل لان دلالة على القصر ذوقية لا وضعية كذا في القنري
 (قوله أو ما زيد كاتب بل شاعر) اعاد كريل بعد التاني دون اثبات لان ما بعد التاني تنفيد الإثبات التامع
 فنشد القصر وبعد الاثبات لا ترفع من التبع بل تجعله في حكم المسكوت عنه فلا تنفد القصر فهو
 ما زيد كاتب بل شاعر معناه في الكتابة عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعر معناه اثبات
 الشعر لزيد مع السكوت عن في الكتابة واثباته ما زيد اصرامى وكتب أيضا ما ضمه ما في حجاز وشاعر
 معطوف على محل كاتب باعتباره قبل دخول التامع ويكون من عطف المفردات قال القنري وزوال
 الابداء دخول التامع لا يضر عند البصريين ولهذا جاز العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر اه ولا

لفظ عليه مع أنا لاسلم
 عدم حسن قولنا ما بدلا
 شاعر لمن اعتقده كاتب غير
 شاعر وأما الثاني فلان التناقض
 بحسب اعتقاد المخاطب
 معلوم ما ذكر في تفسيره أن
 قصر القلب هو المعنى بفتح
 المخاطب فيه العكس فيكون
 هذا الاشتراط ضامنا
 وأيضا يصح قول المصنف
 ان السكاكي لم يشترط في
 قصر القلب تناقض الوصفين
 وعلى المصنف اشتراط
 تناقض الوصفين بقوله
 ليكون اثبات الصفة مشعرا
 بانتفاء غيرها وفيه نظر بين
 في الشرح (وقصر التعيين
 أعصم) من أن يكون
 الوصفان فيه متنافيين أولا
 فكل مثال يصلح لقصر
 الافراد والقلب يصلح لقصر
 التعيين من غير عكس
 (وللقصير طرق) والمذكور
 ههنا أربعة وغيرها قد
 سبق ذكره فلا ريب
 المذكورة ههنا (منها)
 العطف كقولك في قصير
 أي قصر الموصوف على
 الصفة (افرادا) زيد شاعر
 لا كاتب أو ما زيد كاتب بل
 شاعر مثل ثنائي أو لهما
 الوصف الثالث فيه معطوف
 عليه والثاني بالعكس

يضع نصبه عطفًا عليه بعد دخول التامع لانه ثبت وهو لا تعمل فيه ولاه خبرية تدحذف هذا وان نص
عليه الصورون لان بل جئتد صرفا ابتداء لفرج عن العاطفة التي كلامها واعلم ان افاضة بل القصر
مبنى على أن ما قبل بل في التثنية مقترنه كاعليه الجهور ما على أنه مسكوت عنه كاعليه البعض فلا وقع
للمفيد مخالفة في النقل لما ذكرنا فاحذر ما (قوله) ولذا زيدا قائم لا فاعد انحصاره على القصر من رباعيه
عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن القهوم من دلائل الاعاز جريانه فيه فلا اعتبار لها
سعر حه الشارح قري (قوله) انا تحقق أي ثبت سواء كان شرطًا كما قال المصنف أولا فالاشكال عام
(قوله) التنبيه على رد الخطأ الخ أي لا من جوهري القطب بل من حيث وجوده هذا لما في كلام البلغاء
الخالي عن التطويل بلا غائنة وانما قال التنبيه على رد الخطأ الخ لان كلامه في قصر القلب ولان الارادة فيه
أقوى فلا ينافي أنه قد يكون فاعلة لثني التنبيه على رد الخطأ بل انا كان قصر تعين تدبر (قوله) بحسب
المقام فان كان هناك اعتقاد اشتراك حمل على الافراد وان كان هناك اعتقاد عكس حمل على القلب
ولا تغفل عن كون تنافي الوصفين انما يشترط عند المصنف في قصر القلب انا كان قصر موصوف على صفة
لا قصر مفعلي موصوف للتلاشك عليك همة كون زيدا شاعرا وعمر وقصر قلب (قوله) بتقديم الخبر
نه نكث على أن جواز ما شاعر عمر وعلى اعراب شاعر خبرا مقدا وعمر ومبدأ مؤخر الأعي أن شاعرا مبتدا
وعمر فاعل في حيث لا يجوز كافي الأطول قال لاه بدل التثنية فيما بعد بل فلم عمل الصفة من غير اعتماد
اه وقد يقال يفتقر في التابع ما لا يفتقر في التسبوع (قوله) لبطان العمل أي بتقديم الخبر كافي المطول
وهنا عند الجهور والافتقار من قولهم لا يعمل مع تقدم الخبر ظرفا كائنا وغيره وجوز ما بن عمه قوراذا
كان ظرفا كذا في الفري (قوله) أو رد القلب مثلا ظاهره مثلا واحد مع أنه أو رد قلب مثلا واحد
في الأبيات وواحد في التثنية ويمكن جعل التثنية الجنس أو يقال جعلها واحد انظر الاتحاد متعدهما
(قوله) ومنها التثنية والاستثناء في الأطول لا الاستثناء مطلقا اذ الاستثناء من الإيجاد ليس القصد فيه إلى
المحصر بل إلى تعميم الحكم الإيجابي فهو عزلة تقييد طرف الحكم فكان ينافي في حال العلم ليس
قصر كذا ينافي في حال الإجمال ليس قصر بخلاف شغوا ينافي في الازدقان المقصود منه قصر الحكم
على زيدا لم يحصل الحكم فقط والاقبل ينافي زيدا قائم اه بعض اختصار (قوله) ما زاد بالشاعر وما
زيدا لا فاعل ليس تعددا لأمثلة هنا صكبر فائدة اذ المثال الواحد نحو ما زيد لا قائم يضاف إلى الأبيات
كالكتاب فيكون قصرا فراد ولما ينافيه كفا عطف فيكون قصر قلب فكان الأولى الاقتصار على مثال واحد
كأصنع في قصر الصفة ولا يقال مثله في العطف لانه توقف على التصريح بالطرفين فلا يشترط له
الاحتمال في الاضافة (قوله) افراد وقلبا أي بحسب المقام (قوله) ما شاعر الازيد ليس التقديم بأحد
شاعر لوجوب نصب شاعر حيث لا بد من قصر التثنية بالألوه جبا بطل عمل ما لا يقع به الا وليس التقديم
أيضا شاعرا احدا الازيد على أن يكون زيدا فاعلا لا به بشكل عمل شاعر في زيد لا به لبطان نفسه فيما بعد
الأمير مقتضى على التثنية فيما بعد الاتيين أن يكونا مبتدأ مؤخرًا فاعدا في الأطول (قوله) والكل أي
من الأمثلة لئلا كونه قصره أو قصرها (قوله) بحسب اعتقاد الخاطب كان المناسب أن يقول بحسب
حال الخاطب اذ لا اعتقاد في قصر التعيين (قوله) ومنها الخ كان الأولى أن يقدم على هذه المدعى
ودليها على قوله لتضعه الخ بيان وجه كون التثنية والاشتماء مدققا لقصده كره بعد ذلك كلفه فوت
لترتب الكلام التقديم أيضا من طرق القصص لضعفه معنى ما أو الأولى ذاقرا لا لضعفه شاعر ذاقبا
أه ذاقبا لا شاعر فخصيص أغلب هذا التحليل بخصيص بلا مخصص إلا أن يقال خصه بالتحليل للإشارة إلى
رمداه كره بعض الأصوليين من أن وجه افادته القصص ما فانية وان لا يثبت ولا يرجع التثنية والأبيات
إلى ما بعده لظهور التناقض فأحدهما راجع إلى ما بعده والآخر إلى ما بعده أو كون ما راجعا إلى ما بعده
خلاف الاجماع تعين الأبيات ما بعده والتي لماعده وانما رده لكونه تكلفا بعيدا عن الاختيار أطول

زيد قائم بل فاعد فان قلت
أنا تحقق تنافي الوصفين في
قصر القلب فأثبت أحدهما
يكون مشعرا ابتداء القصر
فما فاعلة ثني القصر وأثبت
المزدكور بطريق المحصر
قلت الفاعلة فيه التنبيه
على رد الخطأ نفسه وان
الخاطب اعتقد العكس
فان قولنا زيدا قائم وإن دل
على نفي القعود ولكنه حال
عن الدلالة على أن الخاطب
اعتقد أنه فاعد (وق)
قصرها أي قصر الصفة
على الموصوف افراد وقلبا
بحسب المقام (زيد) شاعرا
عمر وأوما مشعرا واعر بل
زيد) ويجوز ما شاعر عمر
بل زيد بتقديم الخبر لكنه
يجب حينئذ رفع الأسماء
لبطان العمل ولما يمكن في
قصر الموصوف مثال
الافراد صالحا للقلب لاعتراض
عدم التنافي في الافراد
وتحقق التنافي في القلب
على زعمه أو رد القلب مثلا
يتنافى فيه الوصفان بخلاف
قصر الصفة فان مثلا
واحدا يصلح لهما ولما كان
كل ما يصلح مثلا لهما يصلح
مثالا لقصص التعيين لم تعرض
لذه كرهه وكذا في سائر الطرق
(ومنها) التثنية والاستثناء
كقولك في قصره افراد (ما)
زيدا لشاعره قلبا (ما زيد)
الأفام وفي قصرها افراد
وقلبا (ما شاعر الازيد)
والكل يصلح مثلا للتعين والتفاوت لعلهم بحسب اعتقاد الخاطب (ومنها) الجبا

تقول في قصصهم اقربا (اعلريد كاتب) عليا (اعلريد هامي في قصصها) اقربا وقلبا (اعطاهم ريد) وفي دلائل الاعجاز انما
ولا العاطفة انما يستعملان في الكلام المعنده لقصر القلب دون الافراد واما في سبب افادة افعال القصر بقوله لتضعه معنى ما والا واما
بلطف الضمير الى انا ليس معنى ما والا حتى كانوا القفطان مترادفان اذ فرق بين ان يكون (٣٨١) في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء

(قوله اعز يد كاتب واعلريد هامي) في تعداد امثله قصصهم ماض (قوله افراد وقلبا) أي حسب المقام
ولم يتذكر المصنف ولا الشارح قصص التعيين في انما ولها استعمال في المقابلة (قوله انما يستعملان في الخ)
ان كان الشارح نقل عبارة دلائل الاعجاز بالمعنى ولطف الضمير الشارح وورد عليه انما يستعمل انما في
قصر الافراد لان يقال انه قصديتين للمذهبن لا فساد لكلام المصنف حتى يعترض عليه بأنه استعماله في
قصر الافراد وان كانت في عبارة دلائل الاعجاز وروا الاعتراض على صاحب الدلائل تدبر (قوله المعتمد)
أي البليغ (قوله لقصر القلب دون الافراد) أي على خلاف ماضى عليه المصنف فاه صرح باستعمال
لا في قصر الافراد في بحث العطف السابق قريبا واما انما فليس في كلام المصنف قصصهم باستعمالها
لقصر الافراد لكن شرحه الشارح على انها تستعمله (قوله حتى كانوا القفطان مترادفان) تفرع
على المعنى وانما قال كانوا لم يقل حتى انها لانه اذا كان معنى ما والا لا يكون مترادفين بل كلترادفين
لان من شرط المترادفين ان يقصد معنى واحدا في اللفظ وهما ليس كذلك لان انما مفرد وما والا مركب
ولهذا لا يقال الانسان مرادف الحيوان الناطق (قوله على الاطلاق) أي من غير قيد وكتب ايضا أي من
كل وجه (قوله فليس كل كلام الخ) تفرع على قوله ليس معنى ما والا وكتب ايضا ماضه لان انما
تستعمل ليعلم شأنه ان لا يتكررها انما ماض ما والا بالعكس فهذا دليل على ان المعنى المعنى على
الاطلاق اه عني وسياق هذا في قول المصنف واصل الثاني ان يكون ما استعماله مما يجعله المخطب
وينكره بخلاف الثالث واما الثاني ما والا بالثالث انما (قوله لقول المفسرين) أي من العرب
العارفين بموضوعات الالفاظ كبن عباس وابن مسعود وما هذا للاستدلال بقوله من حيث ذلك فصم
الاستدلال وادفع الاعتراض بان التفسير يستعمل هذا الفن فكيف يتكلم صاحب هذا الفن بقول
أصحاب التفسير وهو مرجعهم في تصحيح دعواهم (قوله ليني ان بلا خبر) وجعلها موصولة والعائد
ضمير امترار يعود على الذي وان خبر محذوف والتقدير ان الذي حرم أي هو المنة اقله تعالى عكس المعنى
المقصود وهو ان الحصر ما يقع لأن الكلام - تدبر بان الحصر مع ما فيه من التكلف وايقاع
ما على المعاني وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوف والمنة لانها أو مفعول محذوف وان خبر
محذوف أي ان الذي حرمه الله المنة ثابت تحرجه تكلف لا ينبغي ارتكابه في كلام الله تعالى (قوله)
والعائد محذوف) لانه منصوب بحرم (قوله وهذا بقيد القصر) أي هذا المعنى بقيد قصر التصريح على
المنة وما عطف عليها لان ما حرم في قولنا الحرم فهو كالمنطلق في المنطلق زيد وزيد المنطلق (قوله من ان نحو)
المنطلق زيد الخ) أي من اجل المعرفة الطرفين (قوله وزيد المنطلق) ذكر على وجه الاستطراد والافاضلة
من الاول فان قلت تعريف المنساليه بلام الجنس ليس بلازم ان يكون المصرف لتماثل تحتل عدم
افادته لذلك اذ ظهره فائدة أخرى وهما يظهره فائدة أخرى فيحصل على القصر للتبادر يس والسؤال
والجواب في الاطول (قوله كانت مطابقة للقراءة الثانية) كما هو الواجب في القراءة من التطابق لكن
جهة التطابق مختلفة لان القصر في الاولى من اعلا في الثانية من التعريف بالجنس (قوله والا) أي
والا تكن انما متضمنة معنى ما والا لم تكن أي الاولى مطابقة لها أي الثانية لانها أي الثانية القصر
دون الاولى (قوله وحرم) عطف على رفع ومينما حال من حرم وفي نسخة وحرم ميق فتكون الواو
الصال (قوله وان تكون موصولة) وعلى كل فالقصر حاصل بانما على الاول والتعريف على الثاني

(٣٦ - تجريد أول) الثانية والام تكسر مطابقة لها لافادتها القصر فاد السكاكي والمصنف قراءة الصب والرفع هو القراءة
الاولى والثانية ولهذا شاع في اختلاف في لفظ حرم بل في لفظ المنة ورفعا ونصبا واما في القراءة الثالثة أعني رفع المنة وحرم مينا
لفعل فحصل أن تكون ما كقصة أي ما حرم عليكم الالمنة وأن تكون موصولة أي ان الذي حرم عليكم هو المنة ويرجع هذا بقاء ان
عامة على ما هو اصلها بعضهم توهم ان ما راد السكاكي والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فقط بما لا يوجب

في اختيار لوم موصولة
أن الزجاج اختار أنها كافة
(ولقول العامة أعمالاً ثابتة)
ما ذكر بعد وفي ماسواه
أي سوى ما ذكر بعده أما
في قصر الموصوف نحو أنا
زيد قائم فهو لا ثبات لقيمه
وفي ماسواه من القعود ونحو
وأما في قصر الصفة نحو أنا
يقوم زيد فهو لا ثبات لقيمه
وفي ماسواه من قيام عرو
وبكرو وغيرهما (واحدة)
انفصال الضمير (أي مع)
انما فهو انما يقوم أأنا فان
الانفصال انما يجوز عند
تعدا الاتصال ولا نه درهما
الأن يكون المعنى ما يقوم
الأنافيق بين الضمير وعمله
فصل لغرض من استشهد على
صفة هذا الانفصال بيت
من هو من يشتهد بشعره
ولهذا صرح بوجه فقال
(قال الفرزدق أنا لثائد)
من النود وهو الطرد الحاني
الغمار أي العهد وفي
الاساس هو الحاي الغمار
إذا جى بالو يحمه ليم عليه
وعنف من جهاد ورمحه
(وأنما هو دافع عن أحاسيمهم
أنا أو مني) لما كان غرضه
أن يخلص المدافع لا المدافع
عنه فصل الضمير وأخر ما دلو
قال وإنما دافع عن أحاسيمهم
أصا للمعنى أنه مدافع عن
أحاسيمهم لأن أحساب
غيرهم وهو ليس بمضود ولا
يجوز أن يقال أنه محمول على
الضرورة لأنه كان يصح أن
يقال إنما دافع عن أحاسيمهم
أنا على أن يكون أنا كيدا

(قوله في اختيار كونها موصولة) أي حيث لا وهو المطابق لقراءة المصنفه مبنى على أن ما موصولة
أدلو كانت كامة لم تستند فأذا قصر إلى ما صرف تعريف المستند إلى تضعته معنى ما ولا كافي قسرة
التصبتأمل سم وكتب أيضا ما قصه على تسليمه يقال السبب ابتان عاملة (قوله ولقول العامة) صم
الاستبدال بكلام العامة لأنه مستند من كلام العرب (قوله) احتمالات ما ذكر بعده (الخ) أي الحكم
الذي ذكر بعده وكتب أيضا ما قصه على التثبت والتي للمصنف وروان معنى ما ولا احتمالات ختمت لغناها
ولاشأن أن سافر طرق القصر في التثبت والتي وانما صرحوا به في انما فافهم ما به انما اختلاف العطف وما
والأواما التقديم فلا يفيد القصر عند الصلة (قوله أي سوى ما ذكر بعده) أي بما يقابله كما سيظهر
وصرح به في الأطول (قوله ونحو) كالا ضليع (قوله وفي ماسواه) من قيام عرو وبكرو وغيرهما
سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور أنه لا يتي كل حكم سواء مطول ولا
يتأ في هذا كون قصر الصفة قد يكون حقيقيا لا كونه حقيقيا باعتبار عموم التي عنوان كان الحكم
التي خاصا (قوله) واحدة انفصال الضمير لم يبق ولوجوب انفصال الضمير عن الحق ما عليه ابن مالك من
وجوب هذا أريد الحصر في الضمير نظر إلى الحالة الثانية وهي اتصال الضمير إذا أريد الحصر في الفعل نحو انما
قلت وقول سيدو بان الفصل ضرورة بناء كافي يس على أن انما ليس الحصر كما هو المقول عنه وهو خلاف
ما عليه الجماعة وقول الزجاج يجوز انفصال والوصل بناء على أنه يجوز وجوده في بظاهر تغير الفصل على
الحصر في الضمير في وصل انكا على ذلك القرينة لا يفتي بذلك قتيبن أن خلق ما له ابن مالك ولا عبرة
بشئ من أبي حن عليه فإنه في غير محله وكتب أيضا قوله واحدة الخ فيه دوران صحة الانفصال متروكة
على التضمن كما قال الشارح ووقف معرفة التضمن على صحة الانفصال لاستدلالنا عليه وقد يجاب
باختلاف البنية قال توقف الأول وتوقف حصول والثاني وتوقف معرفة وكتب أيضا على قوله واحدة انفصال
الضمير ما قصه في مقام لا يصح الفصل فيه بدون انما (قوله) الأبن يكون المعنى) وعند الاتصال أن نقول انما
أقوم بقول هذا المعنى فالفعل من الاتصال معنوى لا لغنى (قوله) وعمله) انظر مع أن يقوم لغيره أونا
التكلم لأن يقال الفاعل في الحقيقة محذوف أي ما يقوم أحدا لا (قوله) ما استشهد بالخ) لا يقال لاشاهد
فيه على ذلك لجواز أن يكون الضمير ليس فاعلا لا تأكيد الفاعل الذي هو ضمير مستتر لصم العطف عليه
لأنه قول يعم من كونه تأكيداً للفعل بغير الهمزة مع أن صحة العطف يكفي لها فاصل ما هو هناعن
أحاسيمهم على أنه لو كان الأمر كذلك لم يفهم كون الغرض حصر المدافع كما بينه الشارح (قوله) ولهذا
صرح بوجه) قوله لاشاهد (قوله أي العهد) وعليه فالمراد بالجماعة ألقاها العهد والمراد بالعهد ولو جننا
كالعهد بصنفا الزوج زوجته وما هو له (قوله) وانما دافع) ليست إلا وبعباطفة لأن الجملة تذييلية
والأولى مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل كما قبل أنا لثائد المعنى لا في شجاع مطاع قال السيراجي
والقصر في انما محتمل للأقسام الثلاثة بحسب اعتقادنا لمطابق يس (قوله) عن أحاسيمهم) جمع حسب
وهو في الأصل المفترضة والمراد العرض ونحوه (قوله) لما كان غرضنا بالخ) وعلا أن ذلك غرض من خارج وهو
قرينة المدح فاندفع ما قد يقال في كلامه مصادر لأنه أخذ الدعوى في الدليل لأن كون المراد حصر المدافع
لا المدافع عنه مذكور أو قال انما دافع عن أحاسيمهم أصا للمعنى الخ مبنى على تسليم أفاذا انما الحصر التي
هي الدعوى (قوله) وأخر) أي عن قوله عن أحاسيمهم (قوله) وهو ليس مقصودا لمعني من القصور
في المدح مع أن المقام مقام المبالغة لأنه في معرض التفاضل والتمايز (قوله) ولا يجوز أن يقال في
دفع الاستشهاد (قوله) لأنه كان يصح (الخ) لا بأن الأعلى قول ابن مالك أن الضرورة ما ليس للشاعر عمنه
مندوحة لا على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر (قوله) على (الخ) فان قلت كيف يجوز
حيث شذ عطف أو مني على المستتر في أدافع مع أنه لا يصح أدافع مني قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير
الخطاب في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة مع أنه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته أنه يقتصر

في التواني لا يغتفر في الاوائل فترى **(قوله)** وليست ماموصولة وانما خبرها
والبيت وكسب انضمامه بمعنى التي فلا يكون ماضيا فيه وانما اعادة المصدر **(قوله)** ان لا ضرورية في
العدول الى الخ فندوبه العدول بان المصدر اوصف أي ان قولنا باق أفا انشأ إليه صاحب الكشاف في
ما في آيات سورة الكافرين وغيرها فترى أي وما تستعمل في صفات من به **(قوله)** عن لفظ من مع كونها
المستعمل في العالم كإنها لاسيا والمقام مقام مفاعلة وأيضا لو كانت موصولة كتبت موصولة من أن **(قوله)**
أي تقديم ماحقه التأخير سواء بين بعد التقديم على حاله كما في زيد باضربت أولا كما في أنا كتبت مهمم
كذا في شرحه لفتتاح وهذا ظاهر على قول السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون أنا في الامل تأكيذا
كأستحق تحقيقه الا أنه غير ظاهر على رأي المصنف فان تقديم المسند إليه بعد القصر عند مدون كان من
قبيل القمار فتقيد التقديم بحقه التأخير غير مناسب هنا الا أن يبقى على الاعم الاظلم فترى **(قوله)**
ما حقه التأخير يخرج به واجب تقديمه لصداق كأي ونوع كأي عند قول المصنف والتخصيص لازم
للتقديم غالبا كذا في يس **(قوله)** كل الانساب الخ في بعض الشروح اقول المصنف يعني أنا قصر
تعيين اذا كان الخطاب يحدثن قيس وعم وقصر قلب اذا كان يفيك عن قيم وملتقى يقيد وقصر
افرادا اذا كان يعتقد أن عمي وقيس من جهتين اه وبه يصرف ما في كلام سم ووافق ما في بعض
الشروح قول الطول انه يصلح لاعتباره مقابل السلب التسمية فيكون قصر قلب ولا اعتبار بمقابل التسمية
كما اعتبره المفتاح فيكون قصر افرادا لانما فاقين النسبة الى قبيلتين فان النسبة تكون بالاولا والنسب
كذا في يس فتعير الشارح بالانساب لا مكان صلاحية المثال انما على ما ذكر **(قوله)** ان تنافيا أي اذا
جعلنا المتعريف في النسب طرف الابد فقط كالمعروف وقوله والأي وان لم يتنافيا أي اذا جرت في النسب
اعتبار الامل **(قوله)** أنا كتبت مهمم ان قلت الكلام في تقديم ماحقه التأخير وأما ابتدأ حقه التقديم
قلت بلا حظ أنه في الاصل وكيدقدم وحل مبتدأ كجسب عن السكاكي والمصنف لم يرض به فليس
فيه تقديم ماحقه التأخير عنده وان أفا انا التخصيص كالمكرر أنا كذا في يس **(قوله)** بصحبا اعتقاد
الخطاب الاولى بحسب حال الخطاب اذا كان خطاب في قصر التعمين لا اعتقاده بل هو شاك **(قوله)** فدلالة
الرابع وكذا دلالة زيد المطلق **(قوله)** ان القصر كسلي وجر او عشر اعم من مفهوم الكلام ومنه اطلول
(قوله) أي بفهمه الكلام وهو مختلف لاصطلاح أهل الاصول لان القصر عندهم مفهوم موافق لما
نحن فيه مفهوم مخالفة **(قوله)** يعني الخ بيان لطريق فهم القصر من التقديم **(قوله)** والباقي بالجر عطف
على الرابع كانه عليه الشارح فيه عطف معمول على ملين مختلفين فاله في الاطول **(قوله)** بالوضع الان
أحوال القصر من كونه افرادا أو قلبا أو تعيينا انما تستخدمها مع قولنا وهي المقصود من هذا الفن
دون ما استخدمنا بمجرد الوضع **(قوله)** وضعها لعان تفيد القصر أي اثبات المنصوب وروني مساواه
في كل من الثلاثة وهذا يفيد القصر أي يستلزم القصر والاختصاص وكسب ايضا قوله وضعها لعان
تفيد القصر فان حرف النفي وضع النفي وحرف الاستثناء لاخراج عن حكم النفي ويلزم من اجتماعهما
قصر وهكذا غيره اطلول ومنه يعلم ما في كلام اخفيدهنا فتدبر **(قوله)** كأي من الانثى فان في المعطوف
عليه هو التثنية والمعطوف هو النفي وفي بل العكس مطول **(قوله)** الا كراهية الاطناب أي في مقام
الاختصار وانما في الانتكار عند الحاجة أو قصد الابهام أو نحو ذلك كما في يس **(قوله)** كانا قبل زيد يعلم
الصواب قد يقال في هذا المثال نص عليه لان لفظا غير ونحوها عبارة عن التثنية ويجاب بان المراد بان
التصريح وليس في ذ كغير ونحوها نصريح بل التثنية بل هو مذ كونهما جبا لاعداد لانها على المنضات
بخصوصها فلنأمل سم وقال في الاطول وربما يكون زيد يعلم التصور لا غير نصا على التثنية والتثنية كما اذا
قصدا قصرا الحقيقي فلذا تقدم قوله اذ قبل فاعتره اه **(قوله)** فتقول فيها أي رد على القائل ماصح **(قوله)**
لا غير فيه جرى على القول يجوز حذف ما أضيف اليه غير انما وقعت بعد غير ليس وهو الصحيح المريد

وليست ماموصولة وانما خبرها
اذ لا ضرورة في العدول عن
لفظ من الى لفظ ما (ومنها
التقديم) أي تقديم ماحقه
التأخير كقيد في التصريح على
المبتدأ والمجولات على الفعل
(كقولك في قصره) أي
قصر الموصوف (يعني أنا)
كان الانسب ذكر مثالين
لان التسمية والتسمية ان
تنافيا يصلح هذان انما القصر
الافراد والامل يصلح لقصر
القلب (وفي قصرها أنا كتبت
مهمم) افرادا أو قلبا أو تعيينا
بحسب اعتقاد الخطاب
(وهذا الطريق الاربع بعد
استدراكها في اعادة القصر
تختلف من وجوه فدلالة
الرابع) أي التقديم (بالقصر)
أي بفهمه الكلام بمعنى انه
اذا تأمل صاحب الذوق
السليم فيه فهم القصر وان لم
يعرف اصطلاح البلغاء في
ذلك (ودلالة الثلاثة) بالباقي
بالوضع لان الواضع وضعها
لعان تفيد القصر (والاصل)
أي الوجه الثاني من وجوه
الاختلاف أن الاصل (في
الاول) أي طريق العطف
النص على التثنية والتثنية
كأي فلا تزل النص عليها
(الا كراهية الاطناب) كما اذا
قبل زيد يعلم التصور والتصريح
والعرض أو زيد يعلم التصو
وعروبو كقولك فيها
أي في هذين المقامين (زيد
يعلم التصور لا غير) أمافي الاول
تخصا لا غير النحو

بالجماع خلا فالن زعم أن قولهم لا غير لمن واعلم أن كلمة غير في ليس غير في محل نصب عند المبرد على
 نحو ليس واسمه محذوف تقديره ليس معناه غير النحو وفي محل رفع عند الزجاج على أن اسم ليس ونحوه
 محذوف تقديره ليس غير النحو معناه ما غير في لا غير فحلهما بحسب المعطوف عليه اه سم بانحصار
 (قوله أي لا التصريف) فيكون من قصر الموصوف (قوله أي لا عرو) فيكون من قصر الصفة (قوله وحي
 على الضم) هذا هو مذهب البصريين وأما الكوفون فينبغي عمل الفتح نحو ولا يرفع به بس (قوله وذكر
 بعض النحاة) المراهض النحاة هو الفاضل الرضي فذكرى وكتب أيضا قوله وذكر الخ ايراد على عقد
 المصنف لهما من طرق العطف سم وكتب أيضا قوله وذكر بعض النحاة الخ وعليه فهي معطاة حكم
 العاطفة من إضافة القصر وعبارة سم قوله ليست عاطفة ينفي على هذا أن القصر حاصل أيضا لحصول
 العطف في المعنى اه وفي يس أن الكلام على هذا ليس من طرق القصر وقوله عن الاطول لكن الوجه
 الأول (قوله بل لنفي الجنس) والتبري محذوف أي لا غير عما أورد معناه (قوله وأما نحو) معطوف على
 مقول القول وهو جله زيد مع الخ وكلنا الظاهر أن يقول الشارح أي نحو زيد يعطى النحولا وغيره ويزيد يعطى
 النحولا سواء لكن لما كان القصر الأهم من قول المصنف أو نحوهم يان أنه لا اختصاص لفظ لا غير هنا
 فانه قد شوهما اقتصر في التفسير على رجوع ضمير نحوهم للاعتراف بـ بس (قوله مثل لا مساواة) في الأول
 وقوله ولأن من عدا في الثاني (قوله والأصل في الثلاثة الخ) قال الفري وكما ترك الأصل الأول كرامة
 الخطاب يترك هذا أيضا في مثل قوله ما زيد انصرف وما أظلمت إذا قصد قصر الفعل على غير المذكور
 لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الواقع فيكون النص عاين لا بما ينبت اه بـ في أنه رديع ما قاله
 ع س أنه يلزم منه أن يكون نحو ما يلزم أن يرد على خلاف الأصل لأنه نص فيه على النفي والمثبت
 جميعا ولم يقل بذلك أحدا أن يقع أنه نص فيه على النفي لأنه القوم ولم ينص فيه على الأفراد واحدا
 واحدا وأما يد بعض الأفاضل بأن الكلام في الاستثناء المرغ كاسم حرم المعطف وأقول إنما خص
 المصنف الكلام بالمعطف لأنه محل خفاء كما ينبغي عليه يس وفي الاطول الاقتصار على المثبت في النفي
 والامتناع واجب كما ستعرف فلا يصح في حق الأصل فيه ذلك (قوله بلا العاطفة) يعني لا مطلق النفي
 كجوزية بعض الشارحين إذ لا دليل على امتناع ما زيدا لا فاعلم ليس هو بقاعدة يس وكتب أيضا قوله
 النفي بلا عاطفة ليس المراد أن هذا الحكم محقق بالنفي بل لا بل العطف بل كذلك لكن المذهب هنا
 خصوص النفي بلا بقرينة الدليل والافلاخ في امتناع ما زيدا لا فاعلم بل قاعدة لكن بدليل آخر لا يجزم
 اه وكل الدليل الآخر هو ما ذكره من أن بل تنقل حكم ما قبلها إلى ما بعده في المثبت وتقرر حكم ما قبلها
 في النفي وثبت ضد ما بعده على ما فيه يس بنصرف وإنما كان المذهب هنا خصوص النفي بل لأن
 المقصود هو الفرق بين الثاني وبين الأخيرين وكلا يصح ما زيدا لا فاعلم بل قاعدة لا يصح ما قبلها بل
 قاعدة وتجيى ما بل فيسى كذا في الاطول (قوله لا قاعدة) انظر هل يصح بل لا فاعلم لا فاعلم ومثلا فينا
 وأقول الظاهر أنه لا يصح أنه وإن لم يكن المعطوف به سندا لقبول الكنه وهم أن تأتي في مقام زيد وعرو
 لا في مقام زيد وتعود النفي هو فرض الكلام يس (قوله وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين) لا في
 كلام الله تعالى بل ولا في كلام الفقهاء الذين يستنبطون كلامهم مطول وفيه تدقيق في كلام الزمخشري
 وهو ممن يستدل به كما يستدل بالشرح والسند وغيرها لا أن يقال بل هذا من مذهب مخالف
 للجمهور فلا يستدل به فانه إنما يستدل بكلامه فيما لم يخالف الجمهور ع س وفي الاطول وما ينبغي
 أن ينظر فيه شطرنج يستدل في المرتبة ما يكاد يتبعه الجميع بين لا والنفي والاستثناء وهو ما يؤيد كذا في
 والاستثناء وهو في صورة العطف بلا وهو جله مستتله في مبالغة كذا في الاطول ومن قول الكشاف
 وما هي الاشوات لا غير فانه لم يقصد عطف الصغير على شوات بل جعل لا غير جله مستتله كذا في القصر
 وأراد به لا غير الشوات موجودة فكأنه قيل ما هي الاشوات ما هي الاشوات وكيف لا يسمى هذا

أي لا التصريف ولا العروض
 وأما في الثاني فانه لا غير
 زيد أي لا عسرو ولا يكر
 وحذف المضارع اليه من
 غير وبي على الضم تشبها
 بالثبات وذكر بعض النحاة
 أن لا في لا غير ليست عاطفة
 بل لنفي الجنس (أو نحوه)
 أي نحو لا غير مثل لا مساواة
 ولأن من عدا وما أشبه ذلك
 (و) الأصل (في) الثلاثة
 (بالقية) النص على المثبت
 فقط بدون النفي وهو ظاهر
 (والنفي) أي الوجه الثالث
 من وجوه الاختلاف أن
 النفي بلا العاطفة (الجميع)
 الثاني أعني النفي والاستثناء
 فلا يصح ما زيد الا فاعلم
 لا قاعدة وقد يقع مثل ذلك
 في كلام المصنفين (لان)
 شرط النفي بلا العاطفة
 (أن لا يكون) ذلك النفي
 (متفقا قبلها) في غيرها من
 أدوات النفي لانها موضوعة

ما زيد الاقام قد ضبطت
عنه كل صفة فوقع فيها
التنقيح حتى كما قلت
ليس هو فاعاد ولا فاقولا
مضطجع وهو ذلك فاذا
قلت لا فاعاد فقد تنقيت بلا
العاطفة شأه مني قبلها
بما التافه وكذا الكلام في
ما يقوم الا زيد قوله فيها
بعض من أدوات التنقيح
على ما صرح في المفتاح
وقائده الاحتراز عما اذا كان
منفيا بقصوى الكلام وعلم
المتكلم أو السامع أو نحو
ذلك كما يجب في أعمال الابدال
هذا يقتضي جواز أن يكون
منفيا قبلها بلا العاطفة
الآخر نحو جاني الرجال
لا التمسد لا عندنا نقول
السمة بذلك الشخص أي
بغيرها العاطفة التي في بها
ذلك التي ومعلمها يمنع
نقمة قبلها لامتناع أن
يتقي نفي بلا قبل الاستان بها
وهذا كما يقال دأب الرجل
الكرم أن لا يؤذي غيره
فان المفهوم منه أنه لا يؤذي
غيره سواء كان ذلك الغير كراما
أو غير كرم (ويجاءع) التي
بلا العاطفة (الاخيرين)
أي انما هو التقديم (فيقال)
انما يأتي لاهي وهو
بأنني لا عسر ولا نتي
فيها أي في الاخيرين (غير
مصرح به) كما في التنقيح
والاستثناء لا يكون المتنقيح
بلا العاطفة منفيا بغيرها

المسألة من اقامة وقد عدا الشارح المحقق من الجمع التي يقع في كلام المصنفين وأرضع مدعوى أنه مما يكثر
في الكشف وكذا نادى بختي انكار الوقوع فيه ولا يخالف اه مع حذف (قوله) لان تنقيها ما وجبه
التسويج هذا ظاهر في مثل جاني زيد لا عسر ولكنه بشكل مثل زيد قائم لا فاعاد لان المنفيا القاعد هو
لم وجب التسويج أي القائم والجواب أنه في ثبوت القاعد لا بد من إيجاب ثبوت القائم لا بد من وقوع
التسويج إيجاب الثبوت لا بد وهذا الثبوت مني بلا عن التابع كذا في الحفيد وغيره وقال في الاطول
صكان مرادهم مني فأوجب التسويج عما بعدها وأني ما بعدها عما وجبه التسويج أو في التعليق بما
بعدها بعد التعليق بالتسويج ليشمل جاني زيد لا عسر و زيد قائم لا فاعاد وضرب زيد لا عسر الا أنهما تسامحا
في الميان واكتفوا بذلك في العطف على المسند اليه واعتقدوا على الحاشية قتلها والحال بعد هذا
القدر من البيان (قوله) ونحو ذلك كالتسليق (قوله) هو مني قبلها العاطفة (قوله) التكرار (قوله)
وكذا الكلام في ما يقوم الا زيد) تنقيت القائم عن عرو ويكرهه ما فلا يصح أن تقول ما يقوم الا زيد
لا عسر وكتب انما صانه من قصر الصفة على الموصوف والاول أعني ما زيد الاقام من قصر الموصوف
على الصفة (قوله) لا يقال (الخ) حاصله أن مراد المصنف بقوله فيها غير عرو لا وحيدته بل يكون المثال المذكور
صحها وقوله لا نقول (الخ) حاصله أن المراد غير شخص لا ومنه لا أخرى قبلها فلا يصح المثال (قوله) هذا
يقتضي جواز (الخ) لان المصنف لم يشترط إلا أن لا يكون ذلك المنفيا متفيا قبلها بغيرها (قوله) أي بغيرها
العاطفة (الخ) وفي المثال المذكور نفي بغير شخص لا الا في هذا الموضع في وجه التسامح المنفيا في كلام
المصنف بطلان هذا المثال لا جوارحه (قوله) ومعلم (الخ) جواب عما يقال على هذا الجواب يقتضي كلام
المصنف جواز أن يكون متفيا قبلها بغير شخص لان المتنع أن يكون متفيا قبلها بغير شخصه لو حصل
الجواب أن هذا مدفوع لانه معلوم أنه يتنع نفسه قبلها بغير شخصها (قوله) وهذا كما يقال (الخ) مرتبط بقوله
الضمير بذلك الشخص واستدل عليه (قوله) فان المفهوم منه أنه لا يؤذي غيره لان الضمير في لا يؤذي غيره
راجع لشخص الكرم لا في نوعه حتى يكون المعنى لا يؤذي غير الكرم أي هذا النوع قصده في ذاته بغير
الكرم (قوله) ويجمع الاخيرين) يقي أنه حثت بسند القصص الى أيها وقبه قصص في لأمع انما هو
انما صرت زيدا لا عسر استنادا الى انما اتفاقا من الشارح والسيد لانها أقوى وفي لأمع التقديم فهو زيد
ضربت لا عسر استنادا الى التقديم انما أيضا منما واختلف في التقديم وانما ذهب الشارح الى أنه يستند
الى التقديم لانه أقوى وعكس السيد لان انما أقوى من سم والفري وقوله لا ما أي التقديم أقوى هذا
ما ذكره الشارح في شرح المفتاح وذكر في المطول ان انما أقوى وقال في الاطول الاظهر ان التي لا يجمع
التقديم التي القصص ولا انما القصص بل يحمل انما على التأكيد كما هو أصل وضع انما كدبا ومنه انما
زيد اضربت فان انما ليس للقصص كقول أبي الطيب • انما قلت زكرا • ويحمل التقديم على مجرد
الاهتمام فلذا جاز الجمع بين التقديم ولا انحلالا والتي والاستثناء نص في القصص فيقول العطف معه فلذا
لا يجمع اه (قوله) وهو يأتي في ٤٦٠) قال في المطول والتبديل نحو زيد اضربت لا عسر احسن قال
السيد لاحتمال أن يقال هو يأتي من باب التقوية دون التخصيص فلا يكون هناك الا طريق العطف
فقط الآن هذا الاحتمال مرجوح لان قوله لا عسر يدل على أن المقام مقام تخصيص فكان التبديل به
حسنا لان التبديل على ليس فيه احتمال احسن (قوله) كما في التي والاستثناء) راجع لتي وكتب أيضا
قوله كما في التي والاستثناء فان نقيصه مصرح به وان لم يكن المتن مصرح به أطول (قوله) إيجاب المراد به
الوجوب أي الثبوت (قوله) امتناع الجي عن زيد) في العار قلبه والاصل امتناع زيد عن الجي • كما في
المتن قد قدر (قوله) نفي ذلك الإيجاب) أي عن التابع (قوله) والتشبيه (الخ) عبارة الاطول بدقوله المصنف
كما يقال امتنع زيد عن الجي لا عسر و ما فيه فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لمجي زيد لا عسر وللفرق

من أدوات التي وهذا (كما يقال امتنع زيد عن الجي لا عسر) فانه يدل على نفي الجي عن زيد لكن لا صريح بل ضمنا وانما معناه الصريح
إيجاب امتناع الجي عن زيد فيكون لا تشبيها للإيجاب والتشبيه به امتنع زيد عن الجي

أما في القس اذ لا دلالة
 لقوله المتع ريد عن المجيء
 على في النسخي عر ولا ضما
 ولا صرحا حال (السكاكي
 شرط بجماعته) أي بجامعة
 التي بلا العاطفة (الثالث)
 أي انما (أن لا يكون الوصف
 محتما بالموصوف) لتصل
 الفائدة (فهو انما يستحب
 الذين يسمعون) فانه يتنج
 أن قال لا الذين لا يسمعون
 لان الاستحباب لا تكون الا
 ممن يسمع بخلاف انما
 يقوم بزيادة يسمعون اذ التسميع
 ليس مما يخص بزوال
 (عبد القاهر لا تحسن)
 بجماعته لثالث (في)
 الوصف (المختص كتحسن
 في غيره وهذا أقرب الى
 الصواب اذ لا دليل على
 الامتناع عند قس زيادة
 التحقيق والتأكد وأصل
 الثاني) أي الوجه الرابع
 من وجوه الاختلاف أن
 أصل النفي والاستثناء (أن
 يكون ما استعمله) أي
 الحكم الذي استعمل فيه
 النفي والاستثناء عما يجبهه
 المخاطب وينكره بخلاف
 الثالث) أي انما فان أصله
 أن يكون الحكم المستعمل
 عليه مما يجبهه المخاطب
 ولا ينكره كذا في الإيضاح
 فقلنا عن دلائل الاعراض
 وفيه بحث لان المخاطب
 اذا كان عالم بالحكم ولم
 يكن حكمه مشوبا بظلم

بين النفي المصريح وغير المصريح هي جامعة النفي الاخرين دون الثاني فلا راد له لاصح نظير المسبق
 لان الثاني بلا يلايس متفيا لقلبه بخلاف ما سبق (قوله من جهة أن النفي الضمني الخ) فيه أن الشمسية
 بل والشمسية لا يثبت أن النفي الضمني ليس في حكم المصريح فكان الاول والاظهر أن يقول من جهة أن
 النفي الذي فيه غير مصرح به بل ضمني يؤيد مقوله قبل فانه يدل على نفي المجيء عن زيد الخ فتدبر (قوله
 شرط بجماعته الثالث أن لا يكون الوصف مختصا بظاهر ما هنا لا بشرط في صورة التقديم فيصع أن تقول
 من يسمع تسمع لا غير من يسمع ثم هذا الشرط في قصر الصفة على الموصوف قال السيد وقد يقاس عليه
 قصر الموصوف على الصفة فقال شرط بجماعته الثاني بلا العاطفة لطريق انما أن لا يكون الموصوف في
 نفسه مختصا بتلك الصفة فلا يجوز أن لا يحسن أن يقال انما النفي صلت مناهج السنة لا طريق البدعة
 اه وفي الاول بشرط أيضا أن لا يكون الموصوف مختصا بالوصف فلا يقال انما الزمن قاعد لا قائم فتدبر
 سانه لظهور حاله بالقاسية اه (قوله أن لا يكون الوصف مختصا الخ) قال في الاول ولا يذهب عليه
 أنه لا يتصور القصر في الوصف النظار الاختصاص بالانزبل الخاطب منزلة الخطي أو المتردد الخ (قوله
 بالموصوف) البنا خلة على المقصور عليه بشرط التام أطول (قوله لان الاحتباب) قيل عليه انما صم
 قصر بما عاقل المانع من صحة العطف يس (قوله كتحسن) قيد في تحسن المنفي فيفيد كلامه أن في
 بجماعته الوصف المختص أصل الحسن (قوله اذ لا دليل الخ) فيه أنه تقدم منع ما زيد الا قائم لا فاعقل
 لا يجوز عند قصد التحقيق والتأكد يس (قوله وأصل الثاني الخ) وجهه ان تصاريق هذا الاختلاف
 على الثاني والثالث كله لان الاول والرابع مستويان في التسمية بالمعلوم والجهول فوجه الاختلاف انقسام
 الطرق ثلاثة أقسام فلا راد في هذا الوجه ليس اختلاف الطرق قبل الطريقين أطول (قوله أي الحكم)
 عبرة الاول أن يكون ما استعمل من الاستدلال يتعلق بدل عليه قوله فمحاسن وكل من الاستدلال والتعلق
 اما بقصر أو غير قصر وقصر والشرح بالحكم (قوله الذي استعمل فيه الخ) أشار الى أن اللاحق بمعنى في وان
 ضمير استعمل لغير ما فهمي صلت جرت على غير ما فهمي وهو لا يبرز لامن ليس وأيضا عدم الارزاع الفعل جائز
 انفاها وانما الاختلاف مع الوصف على ما نقل عن الراي لكن رأيت في التصريح وجميع الهوامع حكمه
 اختلاف مع القول أيضا (قوله عما يجبهه المخاطب وينكره) ان قلت جهول المخاطب بما لا يدمنه في جميع
 الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت بدفعه فسيلا لا نكران المراد بالانكار
 التام كما ينظر من تحقيق كلام الشيخ فزى وكتب أيضا مقامه الجهل ظاهر في جميع أقسام القصر
 وأما الانكار فليس ظاهرا في قصر التعيين فالتردد لا انكار عنده ثم رأيت في الاول ما منعه عما يجبهه
 المخاطب وينكره فاستعمل في قصر التعيين على خلاف الأصل اذ لا انكار فيه ولو استعمل في قوله ينكره
 فكفاه اه وقوله ولو استعمل الخ أقترمه مع قول سم ظاهر كلام المصنف أنه لا بد من الجمع بين الجهل
 والانكار وأما لا يكتفي الثاني وعليه فقلناه انا وجد الثاني فقط كما نحن من النزول الا في اه (قوله وفيه
 بحث) اعراض على قوله بخلاف الثالث قال في الاول لا اشكال لانه انما تكون انما قال بما قبله
 منزلة الجهول ولدون النفي والاستثناء ويكون النفي والاستثناء انما بالانفي المنكر ورجع استعمال في معلوم
 منزلة منزلة الجهول كما اخرجنا استعمال انما في جهول منزل منزلة المعلوم وما ل نزيل الى جهول منزلة
 المعلوم في استنزال الجهول الحقيقي منزلة الجهول الادعائي كما أن ما ل نزيل المعلوم منزلة الجهول في النفي
 والاستثناء تنزيل الجهول الادعائي منزلة الجهول الحقيقي ولا يمتنع كمال لطافة هذين التنزيلين ودقتهما
 (قوله سوى لازم الحكم) هو العلم بأن المنكح يعرف الحكم (قوله ما شاء أن لا يجبهه المخاطب ولا ينكره)
 ولكنه جاهل ومنكره بالفعل كما دل عليه قوله حتى ان انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أي التاويل
 المذكور (قوله كقول الخ) تمثيل لأصل الثاني أعني النفي والاستثناء وكتب أيضا قوله كقول الخ

يصح القصر بل لا يفسد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه أن مراده أن انما تكون نظير من شأه أن
 لا يجبهه المخاطب ولا ينكره معنى ان انكاره يزول بآدني تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح (كقولنا لصاحب)

وقد رأيت بعض من يصيد

ملهو الزبد إذا اعتقده

غيره أي إذا اعتقد صاحبك

ذلك السم غريز يد (مصر)

على هذا الاعتقاد (وقد

ينزل للمعلوم منزلة الجهول

لا اعتبار مناسب فيستعمله)

أي تلك المعلوم (الثاني)

أي السني والاستثناء

(أفراد) أي حال كونه قصر

أفراد (نحو وما محمد الرسول

أي مقصور على الرسالة

لا يتعداها إلى التبعية من

الهلاك) فالخاطبون وهم

الصالحين رضي الله عنهم كانوا

عالمين بكونه مقصورا على

الرسالة غير جامع بين الرسالة

والتبعية من الهلاك

لكنهم لما كانوا يصدون

هلاكه أمر أعظم (نزل

استغفاهم هلاكه منزلة

اتكلاهم إياه أي الهلاك

فاستعمله التي والاستثناء

والاعتبار المناسب هو

الشعاع بضم هذا الأمر في

قوسهم وشذوهم على

بغائه عليه الصلاة والسلام

(أو قل) عطف على قوله

أفراد (نحو أنتم البشر

مثلا فالخاطبون وهم

الرسول عليهم الصلاة والسلام

ولم يكونوا جاهلين بكونهم

بشرا ولا منكبين لذلك

لكنهم نزلوا منزلة المنكرين

(لا اعتقاد القائلين) وهم

الكفار (أن الرسول

لا يكون بشرا مع إصرار

الخاطبين على دعوى

قال في المطول دخولا على تبين المصنف ما فيه ثم عديرت كل من الأصلين اختراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فأشار إلى أمثلة الأصلين وقررها بقوله كقول الخ أي إلى قول المصنف إلا أن مؤيدا ياترى (قوله وقد رأيت) الأنسب وأجيب (قوله شما) بالضم وكذا في الأصلين (قوله وقد رأيت) أي طول (قوله من بعد) وشأن العبد أن يجعل (قوله إذا اعتقد غيره) فهو قصر قلب ويكتب أيضا قوله إذا اعتد غيره أي غير زيد بأن يكون زيدا أو غيرا أو يكون عمرًا أو ثانياً لا يقتضي التسمين أطول (قوله وقد ينزل المعلوم) أي الحكم المعلوم بمنزلة الحكم بالجهول وكتب أيضا قوله وقد ينزل المعلوم مقابل لقوله وأصل الثاني الخ (قوله لا اعتبار مناسب) بنون اعتبار أي لا معتبر مناسب للقيام (قوله فيستعمله) أي فيه على ما صنع الشارع ويحصل وجوع الضمير لفتيل فتكون اللام لتعليق (قوله أي حال كونه) أي كون الثاني وقوله قصر أفراد أي دال قصر أفراد وكتب على قوله أي حال كونه ما فيه أولاً لاجل الأفراد (قوله أي مقصور على الرسالة) فهو من قصر الموصوف على الصفة وفي قوله لا يتعداها الخ إشارة إلى أن القصر اضافي (قوله من الهلاك) أي الموت (قوله نزل استغفاهم الخ) أي غفر من تنزل عليهم منزلة الجهول فلا يراد أن الملائكة دعوى تنزل المعلوم بمنزلة الجهول تنزل عليهم منزلة الجهول لا تنزل استغفاهم منزلة اتكلاهم أطول وكتب أيضا قوله نزل استغفاهم لاشك أن المعلوم هو عدم التبعية من الهلاك فالنسب لقوله وقد ينزل المعلوم الخ أن يقول فتزل المعلوم وهو عدم التبعية منزلة الجهول لاستغفاهم هلاكه فكأنهم منكرون بصري الكلام على سن واحد قائل (قوله فاستعمله) أي فيه أي في ذلك الحكم المعلوم وهو إثبات الرسالة مع نفي التبعية عن الهلاك (قوله ولا اعتبار مناسب الخ) قال في الأطول ونحو قول الاعتبار المناسب للتيب على مقاسد الاستغفاهم حتى لحق به في الفساد ونحو خبرهم عنه كما يجذر عن الجهول والأقرب عندي أنه قصر قلب أي وما محمد الرسول لا الهزل استغفاهم هلاكه منزلة دعوى أوهيته لأن القيام بخصاله وكل شيء حالاً لا وجهه واعتقاد الأوهية يناقض اعتقاد الرسالة اه وهذا كله على أنه عدمه القصر ليس الصفة أعني قد خلعت من قبله الرسل وفي الكشف كما قال السيد أشارة إلى أنهم معقده فكأنه قيل وما محمد لا يتلو كما خلعت الرسل قبله نزل استغفاهم هلاكه منزلة اتكلاهم إما سقوط وعلى طريق قصر القلب (قوله أنتم البشر مثلاً) خاطبهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ما نتم رسول الذي هو ما دهم لانه في زعمهم أبلغ ذكركم قالوا أنكرتم ما هو من الضروريات وهو ثبوت البشرية وأنتم لا تتعدون إلا تصافى إلى أن تصافى بقبضها التي شئت معه الرسالة ولهذا كان قصر قلبه وقيل أنه يمكن أن يكون قصر أفراد على الظاهر من غير تنزل فكأنهم قالوا ما لم يثبت لكم البشرية والرسالة تجزؤون وقصر القلب لا تنزل أيضا بأن يكون المراد ما أنتم البشر مثلاً لا بشر على منابر الرسالة وقكتب أيضاً ما فيه قال السيد السند في هذا المثال والمثال السابق أن التمثيل في التمثيل في جهول حال التكلم والمخاطب وفي السابق حال الخطاب فقط ولا يخفى أنه وهم لأن التمثيل في التمثيل مطلقاً فحاشا أن علم التكلم المعلوم الخطاب إلا أنه في السابق علم مطابق للواقع وهذا غير مطابق وإنما يكبح شرف قلته هو مرقوف لطيف وهو أن ما جعلوه تنزلاً لا يحصل أن يكون على مقتضى الظاهر وكون الكلام من قبيل الكتابة فيكون أنتم البشر يعني أن أنتم لا يغربل لاستقام البشرية في الرسالة وذكر البشرية وأريد انقضاء الرسالة في الكلام قصر قلب من غير تنزيل وإنما اختار المصنف في مقام التمثيل أن أنتم البشر مثلاً يريدون أن قصدوا لا يتعدون ما أنتم البشر مثلاً وما نزل الرحمن من شيء لما في الأولين الأشكال التي أجاب عن بقوله وقوله الخ أطول يعرض لتفصيل (قوله لا اعتقاد القائلين الخ) هذا هو الاعتبار المناسب (قوله على دعوى الرسالة) المناقبة البشرية على زعم القائلين (قوله اعتقدوا الخ) غيبى القصر هنا على حال التكلم والمخاطب وفي المثال السابق على حال الخطاب

الرسالة) فنزلهم القائلين منزلة المنكرين البشر مثلاً اعتقدوا اعتقاداً قاسداً

من التثاني من الرسالة والبشرية بقلبهم هذا الحكم وقالوا انتم الانبياء مثلنا أي مقصرون على البشرية ليس لهم وصف الرسالة كما تدعون ولما كان هذا منفسر الزوال وهو ان القائلين قد ادعوا التثاني في البشر بغير الرسالة وقصروا الخطاب على البشرية والخطابون قد اعترفوا بكونهم مقصرون على البشرية (٢٨٨) حيث قالوا ان نحن الانبياء مثلكم فكأنهم ملوا انفسهم بالرسالة عنهم أشار إلى جوابه

بقوله (وقولهم) أي قول الرسل الخطابين (ان نحن الانبياء مثلكم من باب مجازة الختم) وارتقاء العنان اليهم ليس بعض مقدماته (لعلنا الختم) من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك (حيث يراد تكميله) أي اسكات الختم والزامه (لالتسليم انتقاء الرسالة) فكأنهم قالوا ان ما ادعيت من كوننا بشرا لحن لا نذكره ولكن هذا لا ينافي ان يسمي الله تعالى علينا بالرسالة فلماذا انتخوا بالبشرية لا نقسم سم وأما انبئنا بطريق القصر فليكون على وفق كلام الختم (وقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا من الال لاصل انما أي الاصل في انما ان تستعمل فيما لا ينكره الخطاب كقولك (انما هو أخوك) لمن يعلم ذلك وقربه وأنت تريد ان ترقعه عليه أي أن تبجل من يعلم ذلك رفيقا متفقا على أخيه والاولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من الانحراج على مقتضى الظاهر (وند ينزل المنة من المنة) لادعاء ظهوره فيستعمل في المثال (أي انما فهو) قوله تعالى حكاه عن اليهود (انما نحن مصطوبون) ادعوا أن كونهم مسلمين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجادلوا الخطاب ولا تكرر (ولذلك جاء لأنهم هم المقصودون للرد عليهم) وكذا ما عثر في (س) ايراد الجملتين اللاميتين اللتين على التثنية وتعرف ان غير الدال في المحص وبتوسط ضمير الفصل المؤكد كذا ذلك وتصدير الكلام بمحرف التثنية انما على أن مضمون الكلام عمله خطره وعنايته ثم التا كيدبان

فقط (قوله من التثاني الخ) يان لنا (قوله فقلوا) أي القائلون (قوله الخطابين) أي يابا انتم الانبياء مثلنا (قوله من باب مجازة الختم) أي الجري معه وعدم مخالفة في السلك (قوله ليس بعض مقدماته) هو كونهم بشر الاقبال لا معنى لجازة هذا لانها انما تكون فيما يخالف الواقع عندا مجازي فيفسله على سبيل التزل وهذا ليس كذلك انما فيهم موقف للواقع بلا خلاف لا ناقول المجازة تكون موهبة من أحدهما الاعتراف بقدمته مخالفة للواقع على سبيل التزل تأنيها للاعتراف بعدمته موافقة للواقع والتبكي في هذا باعتبار الاشارة بتسليمها إلى أنها لا تدخل لها في المطلوب كالبشرية هنا سم باختصار وكتب أيضا في تسليم بعض مقدماته لانه اذا سلم بعض مقدماته كان ذلك وسيلة إلى اصفاة لما يلي اليه بعد ذلك فغير مما يلي اليه بعد ذلك ونقصه وانما ادعوا من أول وهله فرعا كان سببا لغيره وعدم اصفاة وعنده (قوله من العثار) أي لامن العثار وهو الاطلاع (قوله اسكات الختم والزامه) بأنه يترب على التسليم المذكور وهذا شاع الختم وطاعته في القفر ما يقطع ما باطله اهاننا سلم له لا يستلزم مطلوبه كذا انه يستلزم ما يناقض المطلوب كما تقدم في آية قل ان كان لرجل ولدا ما اقول الصابرين (قوله على وفق كلام الختم) أي في الصورة فانه أقوى في المجازة ولم يقصد بذلك تسليم المحصر الا ترى الى قولهم ولكن الله عين على من يشا من عباده سيد وحاصل توجهه الشارح أن الرل لم يريدوا القصر بل أصل الامتناع على سبيل التجريد وانما عيروا واصيغة القصر لوافقة كلام احدم والاحسن التوجيه بأن مرادهم القصر أعني ثبوت البشرية وفي الملكية لان في الرسالة فإداهم ما نحن الانبياء مثلكم لاسلاما تكملة كما تقولون ولكن لاسلاما زمنية بين البشرية وانفساء الرسالة ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه اذ لا يلزم من الكون على وفق كلام الختم عدم ايراد المحصر لكر ريد على هذا ان الخطابين أعني الكفار لا ينكرون بشرية الرسل حتى يرد عليهم هذا المحصر أعني ان نحن الانبياء مثلكم الا أن يجاب بان القصر قد يكون لتكملة غير الافراد والقبول والتعيين لمخاض سم (قوله عطف على قوله الخ) ولم يعطفه على قوله فهو ما محمدا لا يتخلص من الاعتراض الا في الاما ليس من امثله التزل بل منزلة الجوهول المشتمل فيه التني والاستثناء حتى يعطف على مثله السابق ولا ن ذلك لابلان قول المصنف بعد وقد ينزل الخ فاذن مع مالم (قوله وهذا الخ) هذا جرى مع المتن وسأ في الفقد منه بشول الشارح والاولى الخ (قوله والاولى بناء على ما ذكرنا) أي عقب قول المصنف بخلاف الثالث من أن انما لا تستعمل الا في مجهول بالفعل لكنه أنه أن لا يصلح وانما قال الاول ولم يقل والمتعين أو أو المصواب لا مكان تأويل قول المتن يعلم ذلك ومنه أي شأنه أن يعلمه بقره وهو جاهل بالمعمل فيكون من الانحراج على مقتضى الظاهر (قوله لا على مقتضى الظاهر) أي لا يعلم أنه أخوك لكن لما يتفق عليه نزل منزلة الجاهل فخطوب باب القصر (قوله المجهول) أي عند الخطاب (قوله منزلة المعالم) أي ما من شأنه أن يعلم عند الخطاب بحيث لا يصير على انكاره لالمعالم بالفعل لاد المعالم بالفعل ليس محلا للقصر سم (قوله من شأنه أن لا يجبه له الخطاب ولا ينكره) وان كان هو جاهلا ولا متكره بالفعل (قوله بعثري) أي بعثله محققا أو بما تبصره وتظهره كاله أطول (قوله من ايراد الجملتين اللاميتين) أي من الجملتين اللاميتين اللتين المؤكد الجملتين اللاميتين لا يراهما سم فهي من اضافة الصفة (قوله الدال على المحصر) أي حصر المسند في المسند اليه فالقلى لا مفسد الا لاهم لما تقرر من أن تعريف الشئ بغير الفصل لقصر المسند على المسند اليوم كيدال رضى الكفار حاصل به أيضا وان كان قصر المسند اليه على المسند بها بلغ في ذلك

تعالى حكاه عن اليهود (انما نحن مصطوبون) ادعوا أن كونهم مسلمين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجادلوا الخطاب ولا تكرر (ولذلك جاء لأنهم هم المقصودون للرد عليهم) وكذا ما عثر في (س) ايراد الجملتين اللاميتين اللتين على التثنية وتعرف ان غير الدال في المحص وبتوسط ضمير الفصل المؤكد كذا ذلك وتصدير الكلام بمحرف التثنية انما على أن مضمون الكلام عمله خطره وعنايته ثم التا كيدبان

ثم تعقبه بجلد على التثنية

والنوب وهو موقوفه ولكن لا يشعرون وجهه داخل في قوله ما ترى كما يشعر به كلام الشارح بعيد عن السقوط بأية من الابهام (قوله والتوبيخ) تفسير (قوله ومنه) أي شرفها وفضلها (قوله على العطف) وأما الثاني والاستثناء والتقديم فهما ما نقله الحكمين أيضا لما علم قهقهة هذه المزة لا عطفها وقوله ما ترض لهما مع أن لها على التقديم ومنه من حيث احتمال كون المقدم معولا لشيء آخر وعلى النفي والاستثناء من حيث وقف الاستثناء في الإفادة على المستثنى منه والفرق بين الاستثناء والعطف أن صرنا العطف تحتل الاستقلال والاستثناء صرنا بالمتنبي منه فبعد الحكمين واسطة ذلك الارتباط عوق والحاصل أن الاستثناء هو الآخر فلا بد من ملاحظة الخرج منه فبعد الحكمين معالكن تعلقهما معاً في أنما أقوى منه في النفي والاستثناء لعدم التوقف على شيء فلذا خصت في المتن بالذ كروا الحسن أن يقال غير أنما لا يعقل فيه الحكمين إجمالاً ولا ما يرى وكتب على قوله ففيها ما نقله الحكمين أيضاً ما نصه يؤخذ منه أنه كان الحسن أن يقول ومنه غير العطف عليه لأن يقال أنما كل في هذا منزلة منهما كما يشع عوق بقوله مع أن الناح (قوله يعقل منها الحكمين) أي بحسب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها للصومع فلا يريد أنه قد ملاحظ أحدهما قبل الآخر سم (قوله معاً) أي ونقل الحكمين معاً راجحاً إذ لا يذهب فيه الوهم إلى عدم التصريح من أول الأمر كما هو الموقوف مطول (قوله وأحسن مواقعها) أي مواضعها (قوله التريض) أي الكلام الذي يراد به التريض وهو كما يأتي أن يستعمل الكلام في معنى ليولوج يفسره أي يفهمه نعم معنى آخر عوق (قوله أنما يتكروا أو الالاب) فأنما يتكروا ليس المراد ظاهره فقط وهو حصراً لتذكر أي تعقل الحق في أولى الالاب أي أرباب العقول فأنما يعلم بل هو تعرض لرض أي أي فخطا القادة وهو المتوصل إليه (قوله على ماهر) أي من كونه متقياً أو أضاف قصر صفة على موصوف أو عكسه (قوله بين الفعل والناعل) فقصر الفعل على الناعل وبالعكس وقوة كالفعل والمفعول فيقصر الفاعل على المفعول وبالعكس وهكذا (قوله وغيرهما) من سائر المتعلقات سوى المفعول معه فلا يقال ما سرت أو التسل مثلاً لا يسع وكذا لا يقع التصريح بين الفعل ومصدره أو كذا جاء فلا تقول ما ضربت الأضرباً وما قوفه تعالى أن نظن الأظان فأنه لا يظن عفاقه ومصدره نوحى وذكري المطول أنه يقع القصير بين الصفة والموصوف والبدل والبدل منه فهو ما يأتي رجل الأفاضل وما جاء أحد الآخر له وما ضربت زيداً الأرا أسبه وما سلسل زيداً الأتوه اه وما صرح به من جواز التثنية في الصفات أحد القولين للخصه عليه الرجحى وأبو البقاء والقول الثاني عدم الجواز عليه لا يخفى والفارسي كذا في بس (قوله وغيره) لثمن المتعلقات) كالحال والتمييز (قوله ومعنى قصر الخ) جواب سؤال وهو أن يقال إن الفاعل ذات وكذا المفعول به فكيف يقصر أحدهما على الآخر فوي أي مع أن القصر ما قصر صفة على موصوف أو العكس (قوله مثلاً) أي أو قصر المفعول على الفاعل أو أحد المفعولين على الآخر أو صاحب الحال على (قوله قصر الفعل) وهذا بالنظر لنصوص ما قبل مثلاً على قصر الفاعل على المفعول (قوله وعلى هذا) أي على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس الباقى أي قياس معنى الباقى ومنها التصريحين الفاعل والحال فهنا قصر الفاعل في وقت الفعل على الحال نحو ما يابز داراً كافعاً المتبادر أن زيداً في زمان الجاهي متصوّر على مقدار كونه فهو من قصر الموصوف على الصفة على المتبادر فقول الشارح غير جازع لغير عوق فجمع قوة ومعنى قصر الفاعل الخ وقوله وعلى هذا الخ فقولنا إلى قصر الصفة ظاهر الخ نحو قصر الفاعل على المفعول وقوله أو قصر الموصوف ظاهر الخ في نحو قصر ما يابز داراً كالمداخل في قوله وعلى هذا قياس الباقى فأنما يقصر في البان على ما يابز المتبادر فلا يأتى أن قصر الفاعل على المفعول مثلاً وجهاً آخر يقتضى أن من قصر الموصوف على الصفة كايين فيما سياتى ملصقان سم مع زيادة (قوله أو قصر الموصوف الخ) فيه أن المفرع

على الموصوف أو قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقياً وعرضياً فإفراداً وقلداً وتعلناً

ولا يخفى اعتبار ذلك (وقل)

أي جاز على قلة (تقديمهما)

أي تقديم المقصور عليه

وأدنا الاستثناء على المقصور

حال كونهما (بجاءهما)

وهو أن يلى المقصور عليه

الإداة (فحواضرب بالأعرا

زيد) في قصر الفاعل على

المفعول (و) ماضرب (الا

زيد ع) في قصر المفعول

على الفاعل وإنما قال

بجاءهما احترازاً عن

تقديمهما مع الزالهما عن

خالهما بأن تؤخر الإداة عن

المقصور عليه كقولك ضيا

ضرب زيد الأعرا ماضرب

عمر الأزيد فإنه لا يجوز ذلك

لما فيه من اختلال المعنى

والتعكس المقصود وإعمال

تقديمهما بجاءهما (الاستثناء

قصر الصفة قبل تعادها)

لأن الصفة المقصورة على

الفاعل مثلاً هي الفعل

الواقع على المفعول لا طلق

الفعل فلا يتم المقصور قبل

ذكر المفعول فلا يحسن

قصره وعلى هذا نقس وإنما

جاز على قلة نظر إلى أنهم في

حكم التام باعتبار ذكر

المتعلق في الآخر (ووجهه

الجميع) أي السبب في إداة

النفي والاستثناء المقصر فيما

بين المبتدأ والخبر والفاعل

والمفعول وغير ذلك (أن

النفي في الاستثناء المرفخ)

التي حذف فيه المستثنى

منذ وأعرب ما بعد الا

بسبب العوامل (يتوجه

إلى مقدوره ومستثنى منه)

أعم من المرفوع عليه الآن يقال قوله قصر الفعل الخ أي أو قصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ويكون
قوله أو قصر الخ راجعاً له وبيان ذلك أن في معنى قصر الفاعل على المفعول وجهين أحدهما ما ذكره الشارح
والآخر قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول فتقول الشارح فيرجع في التصديق إلى قصر الصفة
تفريع على ما ذكره فغنى ماضرب زيد الأعرا ماضرب زيد الأعرا وقوله أو قصر الموصوف على الصفة
يرجع إلى الآخر فغنى ماضرب زيد الأعرا ماضرب زيد الأعرا ماضرب زيد الأعرا ولكن الظاهر الأول لأنه يلزم على الثاني
في ضم عن عس الفصل بين الصفة المقصورة لمها وقيدها وتقدم المقصور عليه على الواو تأخيره عنهما

وتصحيح التفريع وجه آخر فتمناه وقوله وعلى هذا قياس الواو أي غنى قصر المفعول على الفاعل قصر
الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فغنى ماضرب ع الأزيد ماضرب ع والأزيد يرجع لقصر الصفة
على الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بآل فاعل فغنى ماضرب ع الأزيد ماضرب ع والأزيد ماضرب ع والأزيد
مضرب زيد فغنى قصر الموصوف على الصفة لكن الظاهر الأول (قوله ولا يخفى اعتبار ذلك) فإذا
قلت في قصر الفاعل ماضرب زيد الأعرا أن الأزيد ماضرب زيد الأعرا ودون كل ما هو غير عمر وإن حقيقاً
وأول من زعم أن مضربه خالد دون عمر وكان قلباً أو على من شك في مضربه بهنهما كان تعيناً وقس سائر
المتعلقات على هذا من ع (قوله بجاءهما) الباء للاستزامة الخ هذا التعليل قاصر لأنه
لا يعبر في قصر الموصوف كما كنا جعل قولك ماضرب الأعرا زيد من قصر الموصوف لتأويله بمعنى ما زيد
الأضارب غير وفهنا لا يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما فيه حال التقديم تأخير الموصوف عن جميعها
وكذا في قولك ماضرب الأزيد ع فإنه إذا جعل من قصر الموصوف تأويله على معنى ما ع والأضارب زيد
لم يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما يلزم عليه حال التقديم تأخير ع عن جميعها فافهم ملخصاً من ع (قوله
الاستثناء) أي في المثالين المذكورين والأقرب أن يعمل على حذف المضاف أي لإيهام استزامة
والافتلا استزامة في نفس الأمر لأن الكلام انما يتيم بآخره فوي وكذا الفري (قوله لأن الصفة المقصورة
على الفاعل) أي في قصر المفعول على الفاعل وقوله مثلاً أي أو على المفعول في قصر الفاعل على المفعول
وكذا وقوله هي الفعل الخ وهو بالنظر سابقاً قبل مثلاً أي الصفة المقصورة على الفاعل (قوله وعلى هذا نقس) فتقول
الفاعل وقوله وعلى هذا أي البيان المذكور لوصفة المقصورة على الفاعل (قوله وعلى هذا نقس) فتقول
في قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصور قبل
ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا (قوله أن النفي في الاستثناء المرفخ الخ) انما اقتصر على بيان الوجه
في النفي والاستثناء لأن وجه التصرف في العطفين وانما يرجع إلى النفي والاستثناء والتقديم ما راجع
إلى النفي والاستثناء أو إلى العطف فزيد ضربت في معنى ماضرب الأزيد أو زيد ضربت لا غير وقد اقتصر
على البيان في المرفخ لأن البيان فيه يجعله مردوداً إلى غير مرفخ فاذن بين فكأنه بين غير المرفخ أيضاً أطول
(قوله توجهه إلى المقدّر) قال في الأطول القول بتقدير المستثنى منه نافي ما سيجي في بحث الإيجال
والأطلس من أن قوله تعالى ولا يخفى المكر السبب الإلهام من أمثلة السواة وما وجهه الشارح من أن
تقدير المستثنى منه اعتبار بقوى دعا إليه أمر إقضى هو عزم من نظر صاحب المعاني الآن رداً للمقدّر في
هذه العبارة ما يساق الفهم إليه يرجع إليه تفصيل المعنى من غير تقدير في نظم الكلام فماتل (قوله عام)
وفي مثل ما اشترت النصف الجارية بتقدير المستثنى منه جازاً وهو مفهوماً كل عام فبطل ما قيل أراد
بالمعام ما يتناول الكل ليشمل نحو هذا المثال فالتقدير في الجارية وكتب أيضاً قوله عام ولو عواماً نسباً
أذ الشرط انما هو عموم بعض غير المستثنى فدخل القصر الإضافي والحاصل أن المراد بعمومه في الحقيقي
تناوله جمع الأفراد في الإضافي تناوله المستثنى والبعض الذي أريد الاختصاص بالنسبة إليه وحيث
فلا يستدل على عموم تناوله المستثنى وغيره بالتحقق الإخراج فيه بحث لأن التناول لا يتحقق إلا بالإخراج

يكنى فيه فهو المستثنى وثى آخر وان لم يكن جميع ما خص المستثنى باعتبار وبقى أنه في نحو ما زيد الا يقوم
 يجعل أن بقدر ذلك العام يفعل الا يقوم يس ملخصه (قوله مناسب للمستثنى في جنسه) ظاهره يقتضى أن
 الجنس غير المقدر مع أنه المقدر ظاهره العبرة غير مردود المراد أن يكون المستثنى داخل في الجنس الذى هو
 المستثنى منه المقدر وعبارة الاول لا يثنى أن في قوله وفي جنسه مما سمح لان المقدر يجب أن يكون جنس
 المستثنى لا مشاركة في الجنس فلا تصح المناسبة في جنسه كما سمحت في صفة فالمراد مناسبة في كونه
 جنسه وان القصر لا يتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر أعم الاشياء لحصل القصر وأيضا المستثنى
 في هذه كريمة المستثنى منه نحو ما جاء في أحد الازيد ليس مناسبة في صفة مع افادته القصره وكتب على
 قوله فالمراد اذ لم يفسد ما ضاع أقول كون المستثنى من جنس المستثنى لا ينافى اشتراكهما في جنس أعلى من المستثنى
 منه فاقتراف المسامحة في كلامه يمكن وكتب أيضا قوله مناسب للمستثنى في جنسه بان بقدر ما جاء الازيد
 أحد لاحيان أو شئ حتى لا ينافى القصر محيى ومار وفيما أعطيتما الإجابة لاسا حتى لا ينافيه اعطاهم
 فالمراد بالجنس ما بعد في العرف جنسا وبقال لشيء المشترك للمستثنى فيه ما منه جنسه الا ترى أنه لا يقال
 للعمار أنه من جنس زيد مع أنه حيوان كزيد وبقريه ما يفهم من قولهم الجنس الى الجنس عيل فنفسه
 بما يصدق على المستثنى فقد بعد أطول (قوله من الاحوال) أى من أحوال الحي (قوله وعلى هذا
 القياس) نحو ما صليت الا في المسجد (قوله فاذا أوجب من شئ بالام) لشيء أو أوجب لشيء منه بالا كفى
 ما جاء في الازيد فانه لم يوجب من العام شئ بل أوجب لشيء منه أطول (قوله التقيد الاخر) أى من يبدى
 الفعل لما سبق من أن كلاما من الفاعل والمفعول قيد الفعل (قوله ولا يجوز تقديسه) هو ما نظر وهو أن تقديم
 المقصور عليه ما تراد أن كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيد اضرب فانه قصر الضرب على
 زيد ويمكن الجواب بان الكلام فعباذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك أى بل هو مستفاد
 من التقديم وتقدم ان هذا عند الشارح وان مختار السبكي أنه مستفاد من انما لان التقديم سم ورس زاد
 يس وفي العروس يرد على قولهم المحصور فيه هو الاخير أمور منها أن قولنا انما اقت معناه لا يقع الا لقيام
 فهو حصر الفعل وليس الاخير فان الاخير هو الفاعل وهو الضمير ولو قصده حصره لفصل الضمير كما سبق
 ومنها قوله صلى الله عليه وسلم انما كل آل محمد من هذا المال فان المراد ليس لهم فيه الا الاكل لانهم
 لا يأكلون الا من هذا المال كما يقتضيه قواعدهم ومنها قوله تعالى انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم
 المداواة والبغضاء في الخمر والميسر فان المراد ما يرد الا أن يقع العداوة في الخمر والميسر ومقتضى ما ذكره
 أن يكون المراد ما يرد أن يقع العداوة الاقربا ومنها قوله تعالى أو تقولوا انما أشركنا مأوا من قبل فان
 المعنى لا يقع الا أن أشركنا مأوا من قبل ومقتضى قواعدهم ما أشركنا بأوا من قبل أى لم يشركوا من
 بعدنا بل من قبلنا ومنها قوله تعالى يا قوم انما كنتم بمقتضى ما قالوا ان المعنى ما كنتم الا به وليس المراد
 فانه لا تصح فيه حصر القلب ولا قصر الافراد لانهم لم يكونوا يدعون أنهم قسروا به وبغيره ولا أنهم قسروا بغيره
 فقط فتعين أن يكون المعنى لم يقع الا أنكم قستم به ومنها قوله تعالى وإذا قضى أمرا فأنما يقول به كن
 فيكون فيلزم على ما قالوا ان التقدير ما يقول به الا كن وليس المعنى عليه انما المعنى لا يقع شئ الا قوله كن
 ومنها قوله تعالى قال انما أتيتكم به الله انشاء قال المعنى على ما قالوا ما أتيتكم به الله الا ان شاءوا وهذا وان كان
 صعبا لكنه ليس المراد بل المراد ما أتيتكم به الله ببليال أنه جواب لقوله فأنما يقول به فأنما بعد فان كنت من
 الصادقين اى بعض الخالص وكتب على قول سم ورس بل هو مستفاد من التقديم مانصه فيه ان فى
 المحصن بان اتفان هذا التركيب لا قصر فيه وفي انما جاء في زيد لا عرو ولا قصر تحكما أطول (قوله
 للالباس) وذلك لتقررنا خبرا المقصور عليه (قوله وغير كالا) خص غير لانهم لا يستعمل في التفرغ من
 أدوات الاستئناس غير الا غيرها لكن هذا بناء على أن سوى ملازمة للصب على الطريقة والافهى كغير سم
 (قوله فاذا تال) تبع الفتحا في تخصيص وجه الشبه والاولى الاقتصار على قوله وغير كالا فانه تكبير

(مناسب للمستثنى في جنسه)
 بأن بقدر في نحو ما ضرب
 الا زيد ما ضرب أحد وقى
 نحو ما كسوته الاجبسة
 ما كسوته لباسا وفي نحو ما
 جاء لا را كما جاء كاشعا على
 حال من الاحوال وفي نحو
 ما سرت الا يوم الجمعة ما سرت
 وقتان الاوقات وعلى هذا
 القياس (و) في (صفته)
 يعنى الفاعلة والمفعولة
 والحالية ونحو ذلك واذا
 كانا لشي متوجه الى هذا
 المقدر العام المناسب للمستثنى
 في جنسه وصفته (فاذا
 المقدر شئ بالاجابة للقصر)
 ضرورة بقاء ما عدا على
 صفقا لا تنفاه (وفي انما يخر
 المقصور عليه تقول انما
 ضرب زيد عسرا) فيكون
 التقيد الاخير بمنزلة الواقع
 بعدا لا فيكون هو المقصور
 عليه (ولا يجوز تقديسه) أى
 تقديم المقصور عليه بقا
 (على غير الالباس) كما اذا
 قلنا في انما ضرب زيد عسرا انما
 ضرب عسرا زيد بخلاف التقى
 والاستثناء فانه لا لباس فيه
 اذا المقصور عليه هو المذكور
 بعد الاسوة فقدم أو آخر
 وهما ليس لفظ الامد كورا
 في اللفظ متضمنا (وغير
 كالافى افاداة للقصر بن)

المعنى بتقليل القفظ لانه يفيد المشاركة في جميع أحكام الاطول (قوله قصر الموصوف على انصف الخ) قال
 في الاطول والله أن تزيد بالقصر من القصر بين المبتدأ والخبر والقصر بين غيرهما وهو قوله (قوله
 افراد او قلبا ونعيينا) ظاهره أن ذلك خاص بنفسه الحقيقي لان هذه أقسامه وليس
 كذلك فكان الاحسن أن يقول ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا
 وقلبا ونعيينا (قوله السابق) أى من أن شرط المنفى
 بل أن لا يكون متنفيا قبلها
 بنسبها والله
 أعلم

قصر الموصوف على الصفة
 وقصر الصفة على الموصوف
 افراد او قلبا ونعيينا (و) في
 (امتناع بمابعة لا) العاطفة
 للسابق فلا يصح ما زيد غير
 شاعر لا كاتب ولا ملشاعر
 غير زيد لا عمر والله أعلم

تم الجزء الاول وبليه الجزء الثانى اوله الانشاء

